

كفاية الأحكام

في حل غاية الاختصار

تأليف
الأبام تقي الدين أبي بكر بن محمد
الحسيني الحسيني الشافعي
من علماء القرن التاسع الهجري

تحقيق وتعليق
الشيخ كامل محمد محمد عرفة

طبعة جديدة عمادة بطبعة مطبعة غاية الاختصار دار المصنفين
والكتابات الشريعة الكويت والدار المصرية القاهرة بالشيخ

٢٠١

مكتبة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



كفاية الأختصار

في حل غاية الاختصار

تأليف
الإمام تقي الدين أبي بكر بن محمد
الحسيني الحنفي الشافعي
من علماء القرن التاسع الهجري

تحقيق وتعليق
الشيخ كامل محمد عوف

طبعة جديدة تمتاز بضبط متن غاية الاختصار للأصفهاني
الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة الواردة بالشرح
الشمس ١٤٢٠

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لحازر الكتاب.

العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة
أو إعادة للنشر الكتاب كاملاً أو جزءاً أو تسويبه على أي شكل
كسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أي شكل
حماية إلا بإذن الناشر خطياً.

Copyright ©

All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الطريفه شارع البحري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٤٣٩٨ - ٣٦١١٣٥ - ٦٠٢١٢٣ (١ ٩٦١)
هاتف بريد : ٩٦٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramez al-Zarif, Bahariy st., Melkari bldg., 1st Floor.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي قدر الداء وجبر الدواء وكم وهب لمن أشفى على شفا هلكت الشفاء
أحمدته على كل ما صدر عن قضائه وجاء وأعلق بفضله ومنه الرجاء، وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له نؤثر القضاء قضاءً، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أشرف من وطئ
الأرض والسماء، وعلى أصحابه وأزواجه صلاة نعم الأتباع والأولياء وسلم تسليماً كثيراً.
أما بعد:

فقد قصد الشيخ مصطفى سليمان الندوي، وأخي الشيخ صلاح محمد عويضة
المنصوري تحقيق كتاب «كفاية الأخيار» للإمام تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني
الحصني الدمشقي الشافعي، وأخبرت الأستاذ محمد علي يضيون صاحب دار الكتب العلمية
على قصدهما، وقد وافق على طبعه جزاءه الله خيراً رجلاً محباً للسنّة وإحياء التراث، وبالفعل
حقّق الشيخان من الكتاب حتى صفحة ثلاثه وثلاثين من النسخة المصرية التي طبعت في
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده عام ١٣٥٦ من هجرة أبي القاسم رحمته الله، وكان آخر
تحقيق لهما هذه الجملة الموجودة بالصفحة المذكورة وهي قول الشيخ المؤلف «أو يخاف
حصول شين قبيح كالسواد على عضو ظاهر كالوجه وغيره مما يبدو عند المهنة وهي الخدمة»
وقد توقفا ثم طالب الأستاذ الفاضل «بإتي الكتاب» وكان أخي صلاح عويضة قد أرسل
للشيخ مصطفى جزءاً آخر من الكتاب، ولكن يبدو لانشغال الشيخ بالدعوة أو غير ذلك أن
الكتاب توقف عن التحقيق، فعمت بئمة الكتاب لما أجد فيه الخير للإسلام والمسلمين.

وكان منهج التحقيق:

(١) كان الاعتماد على التحقيق النسخة المصرية المذكورة.

(٢) عمل مقدمة للكتاب.

(٣) تحقيق الأحاديث - وتوضيح ما يحتاج إلى بيان.

(٤) الإشارة إلى الآيات عن مواضعها في كتاب الله تعالى.

(٥) ترجمة الأعلام.

(٦) شرح بعض فقرات والتعليق عليها.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

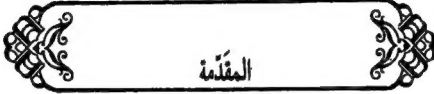
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين،

وكتبه، الشيخ/ كامل محمد محمد عويضا

جمهورية مصر. المنصورة. عزية الشال.

ش جامع نصر الإسلام.

مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِخَيْرٍ يَقْفَهُ فِي الدِّينِ (١)
(حديث شريف)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٢)

الحمد لله الذي خلق (٣) الموجودات من ظلمة العدم بنور الإيجاد وجعلها (٤) دليلاً

(١) قوله: «من يرد... الحديث أعلى الصحيحة، وقبل المقدمة، تيمناً بحديث النبي ﷺ، وطلباً للفقهاء في الدين من الله تعالى، وإغياراً بفضل الفقه، وهذه عادة غالب الفقهاء أن يوردوا هذا الحديث قبل البداية، أو عندها في كتبهم وشروحهم وأمالهم.

(٢) أورده البخاري معلقاً في: ٣ - كتاب العلم: ١٠ - باب العلم قبل القول والعمل، ورواه متصلاً في: ٥٧ - كتاب فرض الخمس: ٧ - باب قول الله تعالى «فإن له خمساً ولسرور»؛ حديث رقم (٣١١٦)، ٩٦ - كتاب الاحتصام بالكتاب والسنة: ١٠ - باب قول النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق»؛ حديث رقم (٧٣١٢). ورواه مسلم في: ١٢ - كتاب الزكاة: ٣٣ - باب النهي عن المسألة: حديث رقم (١٠٣٧)، ٣٣ - كتاب الإمامة: ٥٣ - باب قوله ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق... إلخ»؛ حديث رقم (١٠٣٧). ورواه الترمذي في: ٤٢ - كتاب العلم: ١ - باب «إذا أراد الله بعبد خيراً فقهه في الدين»؛ حديث رقم (٢٦٤٥). وقال عقبه: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» أي أولف، والاسم مأخوذ من السمو، وهو العلو، والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد. والرحمن الرحيم. صفتان بيتا للمبالغة، من رحم كعلم، يعد نقله إلى فعل كشرف، أو تنزيله منزلة اللازم، والمراد من الرحمة في حق تعالى؛ لاستحالة قيام حقيقتها به من الميل النساني غائتها، وهو إرادة الإحسان والتفضل، أو نفس الإحسان مجازاً مرسلاً، من إطلاق اللازم وإزادة المألوم، فعلى الأول تكون صفة ذات، وعلى الثاني تكون صفة فعل. (دليل القالحين ١/١٤).

(٤) قوله: «الحمد لله» لم يستهل المؤلف كتابه بخطبة الحاجة، كملعب كثير من السالف حيث لم يشترطوا البداية بها في التصنيف، وإن اشترط بعضهم البداية بها في الخطب المنبرية وغيرها.

(٥) قوله: «فخلق الموجودات من ظلمة العدم... إلخ» شبه العدم بالظلمة والإيجاد بالنور، فكأن الله أوجد المخلوقات من لا شيء إلى أشياء، فالإيجاد ضد العدم، والنور ضد الظلام.

(٦) قوله: «وجعلها دليلاً» أي الموجودات التي أوجدها من العدم.

على وحدانيته للذي^(١) البصائر إلى يوم^(٢) المعاد، وشرع^(٣) شرعاً اختاره لنفسه، وأنزل به كتابه وأرسل به سيد العباد، فأوضح لنا محجته^(٤) وقال هذه سبيل^(٥) الرشاد. ﷺ وعلى آله وإتباعه صلاة^(٦) زكية بلا^(٧) نقاد.

(ويعد): فإن الأنفس^(٨) الزكية، الطالبة للمراتب^(٩) العلية. لم تزل تدأب في تحصيل العلوم الشرعية، ومن جعلتها معرفة الفروع الفقهية. لأن بها تندفع الوسواس الشيطانية، وتصح المعاملات والعبادات المرضية، ونهايك^(١٠) بالفقه شرفاً قول سيد السابقين واللاحقين ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(١١)، وعن أبي هريرة^(١٢) رضي الله تعالى عنه أن رسول الله قال ﷺ: «مَا عَيْدَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ يَشِيءُ أَفْضَلَ مِنْ فِقْهِ فِي الدِّينِ»^(١٣) وعن يحيى^(١٤) بن أبي كثير في قوله تعالى: «وَأَضْمِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ

(١) أقوله: «ذوي البصائر» أي أصحاب البصائر، جمع بصيرة. وقال في «المعجم الوسيط» ١/ ٦١: «البصيرة: قوة الإدراك والفطنة، والعلم والخبرة» اهـ. وفي «مختار الصحاح» ص ٥٤: «البصيرة: الحجة» اهـ.

(٢) أقوله: «يوم المعاد» وكذا اليوم الموعود، والمراد بهما: يوم القيامة.

(٣) أقوله: «شرع... إلخ» أي: سنّ، أو قنن، أو بين وأوضح، والشرع والشرعة والشرعة: ما شرع الله لعباده ديناً من صلاة، وصوم، وحج، وزكاة، ونكاح، وغيره. والشارع: الطريق الأعظم الذي يشرع فيه الناس عامة، وهو على هذا المعنى ذو شرع من المخلوق يشرعون فيه. (لسان العرب ٤/ ٢٢٤٠) مختصراً.

(٤) أقوله: «محجته» المحجة: الطريق، وقيل: جادة الطريق، وقيل: محجة الطريق سنّة. (لسان العرب ٣/ ٧٧٩).

(٥) أقوله: «سبيل الرشاد» يعني: طريقه، والرشاد: ضد الغي. (مختار الصحاح ص ٢٤٣).

(٦) أقوله: «صلاة زكية» يعني: طيبة مطهرة. انظر (مختار الصحاح ٢/ ٢٧٣)، و (المعجم الوسيط ١/ ٤١١).

(٧) أقوله: «بلا نقاد» من قولنا: نقد الشيء نقداً ونقاداً: غنيّ وذهب. (لسان العرب ٦/ ٤٤٩٥).

(٨) أقوله: «الأنفس» جمع النفس، والمراد بها: الروح. انظر (المعجم الوسيط ٢/ ٩٧٨).

(٩) أقوله: «المراتب» جمع المرتبة، وهي المنزلة. (مختار الصحاح ص ٢٣٢).

(١٠) أقوله: «نهايك» يعني: كافيك، والمراد: أن هذا العلم يفتيك عن تغلب غيره من العلوم. (مختار الصحاح ص ٦٨٣) بالمعنى. وهنا شرع المؤلف في بيان فضائل علم الفقه.

(١١) في طبعة الحلبي ص ٢ زيادة قوله: «رواه الشيخان من رواية معاوية».

(١٢) أبو هريرة هو: عبد الرحمن بن صخر الدوسي، صاحب رسول الله ﷺ، وحافظ الصحابة. روى عن النبي ﷺ الكثير الطيب، وعن أبي بكر، وعمر، والفضل ابن عباس، وغيرهم. وعنه ابنه المحرر، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم. توفي سنة سبع وعشرين. له ترجمة في: شذرات الذهب ١/ ٦٣ - ٦٤، وتهذيب التهذيب ١٢/ ٢٦٢ - ٢٦٧.

(١٣) روى الترمذي نهايته في: ٤٢ - كتاب العلم: ١٩ - باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة: حديث رقم (٢٦٨١). ورواه ابن ماجه في: المقدمة: ١٧ - باب فضل العلماء والحث على طلب العلم: حديث رقم (٢٢٢٢).

(١٤) يحيى بن أبي كثير، الإمام الحافظ، أحد الأعلام، أبو نصر الطائي، مولاها الميامي، واسم أبيه =

رهبهم بِالْعَتَاةِ وَالْعَيْسَى يُرِيدُونَ وَجْهَهُ» ^(١) قال: مجالس الذكر. ^(٢) قال عطاء ^(٣) في قوله: «إِذَا مَرَزْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَمَوْا» ^(٤) قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ حَلُّ الدُّكْرِ» ^(٥). قال عطاء: الذكر هو مجالس الحلال والحرام. كيف تشتري كيف تباع وتصلي، وتصوم وتحتج، وتتكح وتطلق وأشباه ذلك ^(٦)، وقال سفيان ^(٧) بن عيينة: لم يعط أحد بعد النبوة أفضل من العلم والفقه في الدين ^(٨). وقال أبو هريرة وأبو ذر ^(٩) رضي الله تعالى عنهما: نياح من العلم تتعلمه أحب إلينا من ألف ركعة تطوعاً ^(١٠). وقال عمر ^(١١) رضي الله

عنه: صالح، وقيل: يسار، وقيل: نشيط. روى عن أبي أمامة مرسلاً، وعن أنس بن مالك، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وعنه ابنه عبد الله، ومعمّر، والأوزاعي، وعنه. قال شعبة: هو أحسن حديثاً من الزهري. وقال أحمد: إذا خلفه الزهري، فالقول قول يحيى. وقال العجلي: كان يذكر بالتليس. قال الفلاس: مات سنة تسع وعشرين ومائة. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٢٧/٦ - ٣١، وشذرات الذهب ١٧٦/١، وتهذيب التهذيب ٢٦٨/١ - ٢٧٠.

(١) آية ٢٨ سورة الكهف.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «الفتاوى والمفتحة» ١٢/١: باب فضل مجالس الفقه على مجالس الذكر.

(٣) عطاء هو: ابن أبي مسلم الخراساني، نزيل الشام، اسم أبيه عبد الله، وقال: ميسرة. قال الطبراني: لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من أنس. قال ابن أبي حاتم عن أبيه: ثقة صدوق. قلت: يحتاج به؟ قال: نعم. قال ابنه عثمان: مات سنة خمس وثلاثين ومائة. له ترجمة في: تهذيب التهذيب ١٩٠/٧ - ١٩٢، وتقريب التهذيب ٢٢/٢، وخلاصة تهذيب الكمال ص ٢٦٧.

(٤) قوله: «فَارْتَمَوْا أَي غُلَاوًا مِنْ هَذِهِ الرِّيَاضِ مَا شَقَمَ مِنْ عِلْمٍ وَاتَّعَمُوا بِهَا أَغْلَطَمَ».

(٥) رواه الترمذي في: ٤٩ - كتاب الدعوات: باب ٨٣: حديث رقم (٣٥١٠). وقال عقب روايته: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث ثابت عن أنس.

(٦) رواه الخطيب مخصراً في «الفتاوى والمفتحة» ١٤/١: باب ذكر الرواية أن خلق الفقه في رياض الجنة.

(٧) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي. روى عن عبد الملك بن عمير، وأبي إسحاق السبيعي، وزباد بن حلاقة، وطوائف كثيرة. وعنه الأعمش، وابن جريج، وشعبة، وطوائف كثيرة. قال المعجلي: كوفي ثقة، ثبت في الحديث، وكان حسن الحديث، يمد من حكماء أصحاب الحديث. وقال يحيى بن سعيد القطان: اخطأ سنة سبع وتسعين ومائة. جزم ابن الصلاح في «معلوم الحديث» بأنه مات سنة

ثمان وتسعين ومائة. له ترجمة في: تهذيب التهذيب ١٠٤/٤ - ١٠٧، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ١١٩. (٨) العلم: اسم جامع لكل العلوم. والفقه: فرع منها، وهو في اللغة بمعنى الفهم، وفي الاصطلاح هو معرفة الأحكام الشرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية.

(٩) أبو ذر: اختلف في اسمه، فقيل: جندب، وقيل: بُرَيْر. واختلف في اسم أبيه أيضاً، فقيل: جندب، أو عبد الله، أو السكن، أسلم رضي الله عنه قديماً، وتأخرت هجرته، فلم يشهد بطلاً. وقيل: لثاته البهنيق، وما قبلها، وكان صادق الإسلام، يمد من السابقين الأولين. توفي بالريضة سنة اثنتين وثلاثين.

له ترجمة في: الإصابة ٦٢/٤ - ٦٤، والرياض المستطابة ص ٢٧٢.

(١٠) رواه الخطيب في «الفتاوى والمفتحة» ١٦/١: باب فضل الفقه على كثير من العبادات، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢٥/١: باب تفصيل العلم على العبادات.

(١١) عمر هو: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد المزي القرشي العدوي المدني، كناه رسول الله

تعالى عنه: لموت ألف عابد قائم الليل صائم النهار أهون من موت العالم البصير بحلال الله تعالى وحرامه^(١) والآيات والأخبار والآثار في ذلك كثيرة^(٢).

فإذا كان الفقه بهذه المرتبة الشريفة. والمزاي^(٣) المنيفة. كان الاهتمام به في الدرجة الأولى. وصرف الأوقات^(٤) النفيسة بل كل العمر فيه أولى، لأن^(٥) سبيله سبيل الجنة. والعمل به حرز^(٦) من النار وجنة، وهذا لمن طلبه للمتقنه في الدين على سبيل النجاة لا^(٧). لقصد الترفع على الأقران والمال والجاه^(٨) قال^(٩) رسول الله ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً مِمَّا يَنْتَعِي بِهِ رَجَةُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا يُصِيبَ^(١٠) بِهِ عَرَضاً مِنَ الثَّنَاءِ لَمْ يَجِدْ عَرَفَ^(١١) الْجَنَّةَ

= أبا حفص، وسماء الفاروق، كان رضي الله عنه من قلمي الإسلام والهجرة، ومن صلى إلى القبلتين، وشهد المشاهد كلها، وأشبهه أكثر من أن تحصى. استشهد رضي الله عنه لأربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين. له ترجمة في: الإصباة ٥١٨/٢ - ٥١٩، والرياض المستطابة ص ١٤٧ - ١٥٥. (١) أورده ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢٦/١: باب تفضيل العلم على العبادة. (٢) انظر وراجع كتاب ابن عبد البر «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله»، وكتاب «الفقيه والمحقق» للخطيب البغدادي.

(٣) قوله: «المزاي المنيفة» المزاي: جمع مزية، وهي التفضيل، وهي المزية في كل شيء التمام والكمال. المنيفة: التامة الحسن والرفعة. (لسان العرب ٤١٩٥/٦ - ٤٥٧٩، ومختار الصحاح ص ٦٢٣). (٤) قوله: «الأوقات النفيسة» الأوقات: جنس وقت، وهو مقدار من الزمان، أو من الدهر معروف. النفيسة: يقال: شيء نفيس، أي ذو قدر وخطر، وهو ما يتنافس فيه ويرغب. (لسان العرب ٤٨٨٧/٦ - ٤٥٠٣).

(٥) قوله: «لأن سبيله سبيل الجنة» ويشهد لذلك قول النبي ﷺ: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً، سلك الله به طريقاً من طرق الجنة». رواه البخاري في: ٣ - كتاب العلم: ١ - باب العلم قبل القول والعمل. ورواه أبو داود في كتاب العلم: ١ - باب من فضل العلم: حديث رقم (٣٦٢٣). ورواه الترمذي في: ٤٢ - كتاب العلم: ١٩ - باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة: حديث رقم (٢٦٨٢). ورواه ابن ماجه في: المقدمة: ١٧ - باب فضل العلماء والحث على طلب العلم: حديث رقم (٢٢٣). ورواه أحمد في «المستدرك» ٢٥٢/٢ و ٣٢٥ و ٤٠٧.

(٦) قوله: «حرز من النار وجنة الحرز: الموضع الحصين. يقال: «علما حرز حريز»، ويسمى التوديع «حرزاً»، وأحرز من كذا، وتحرز منه، أي تولاه. والجنة: بقسم الجيم، وفتح التثنية المشددة، السرة والدبح، وكل ما وقاك جنة. (مختار الصحاح ص ١٣٠) وقارن به (لسان العرب ٧٠٢/١).

(٧) كلمة: «لا» زيادة من نسخة الحلبي، وهي صحيحة. (٨) وفيما ذكر كفاية لبيان نية طلب تعلم الفقه. (٩) قوله: «قال رسول الله: من تعلم علماً... إلخ» هذا الحديث فيه دلالة على استحسان النية الصحيحة لطلب العلم.

(١٠) قوله: «ليصيب به عرضاً... إلخ» يفتح الراء ويسكن، أي خطأ ملاً، أو جهاً. (عون المعبود ٩٨/١٠).

(١١) قوله: «عرف الجنة» يفتح عين مهملة وسكون راء مهملة، الرائحة، مخالفة في تحريم الجنة: لأن من-

يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١)، وقال عليه أفضل الصلاة والسلام: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيَمَارِيَ^(٢) بِهِ الشَّهَادَةَ أَوْ يَكْأَنَّ^(٣) بِهِ الْعِلْمَاءَ أَوْ^(٤) يَصْرِفَ وَجْهَهُ النَّاسَ إِلَيْهِ فَلْيَتَوَّأ^(٥) مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ^(٦)». ورد من رواية كعب^(٧) بن مالك قال: «أدخله الله النار»، عافانا الله الكريم من ذلك.

= لم يجد ربح الشيء لا يتناوله قطعاً. وهذا محمول على أنه يستحق أن لا يدخل أولاً، ثم أمره إلى الله تعالى، كأمر أصحاب الذنوب كلهم إذا مات على الإيمان. قاله في «فتح الودود». (هون المعبود ٩٨/١٠).

(١) رواه أبو داود في: كتاب العلم: ١٢ - باب من طلب العلم لغير الله: حديث رقم (٣٦٤٧). وابن ماجه في: «المقدمة: ٢٣ - باب الانتفاع بالعلم والعمل به: حديث رقم (٢٥٢)، ورواه أحمد في المسند ٣٣٨/٧.

(٢) قوله: «يماري به السفهاء» أي: يجادل. والسفهاء: جمع سفيه: قال في «النهاية في غريب الحديث» ٣٧٦/٢: «السفه في الأصل: الخفة والطيش، وسفه فلان رأيه: إذا كان مضطرباً لا استقامة له. والسفيه: الجاهل». أ.هـ.

(٣) قوله: «يكاثر به العلماء» أي: يغلّب به للعلماء؛ لكثرة ما حصل من علم. انظر «لسان العرب» ٢٨٢٨/٥، و«مختار الصحاح» ص ٥٦٣.

(٤) قوله: «يصرف وجهه الناس» أي: يبتني إقبال وجوه الناس إليه، وتوجيه أنظارهم إلى ما عنده. (لسان العرب ٢٤٣٤/٤) بالمعنى.

(٥) قوله: «فليتوَّأ مقعده من النار» قال العلماء: معناه، فليتنزل. وقيل: فليستغل منزله من النار. قال الخطابي: أصله من مباءة الإبل، وهي أقطانها، ثم قيل إنه دهاه بلفظ الأمر، أي بواه الله ذلك. وقيل: هو خبر بلفظ الأمر، أي معناه فقد استوجب ذلك فليوطن نفسه عليه. ثم معنى الحديث: أن هذا جزاءه، وقد يجازى به، وقد يصفو الله الكريم عنه، ولا يقطع عليه بدخول النار، وهكذا سبيل كل ما جاء من الوعيد بالنار لأصحاب الكبائر غير الكفر، فكُلها يقال فيها: هذا جزاءه، وقد يجازى، وقد يصفو. ثم إن جوزي وأدخل النار، فلا يدخل فيها، بل لا بد من خروجه منها بفضل الله ورحمته، ولا يدخل في النار أحد مات على التوحيد، وهذه قاعدة متفق عليها عند أهل السنة. (المحتاج شرح صحيح مسلم ٥٦/١).

(٦) رواه الترمذي في: ٤٢ - كتاب العلم: ٦ - باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا: حديث رقم (٢٦٥٤). وقال عقب روايته: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذلك القوي عندهم، تكلم فيه من قبل حفظه. ورواه ابن ماجه في: «المقدمة: ٢٣ - باب الانتفاع بالعلم والعمل به: حديث رقم (٢٥٣). وقال محققه عقب هذا الحديث: «إسناده ضعيف؛ لضعف حماد وأبي كريب». وفي «معجم الزوائد» للهيتمي ١٨٣/١ - ١٨٤، كتاب العلم: باب فيمن طلب العلم لغير الله: «رواه الطبراني في الأوسط، والبيهقي، وفيه سليمان بن زياد الواسطي». قال الطبراني والبيهقي: تفرد به سليمان. زاد الطبراني: ولم يتابع عليه. وقال صاحب «الميزان»: لا ندرى من ذا. ورواه الطبراني في «الكبير» - من رواية أم سلمة - وفيه عبد الخالق بن زيد، وهو ضعيف. ورواه أيضاً في «الكبير» من رواية معاذ بن جبل، وفيه عمرو بن واقد، وهو ضعيف، نسب إلى الكلب». أ.هـ.

(٧) كعب بن مالك بن أبي كعب عمرو بن القين الأنصاري الخزرجي القتي الأحمدي. شاعر رسول الله ﷺ وصاحبه، وأحد الثلاثة الذين خلفوا، كتب الله عليهم، شهد العقبة، وله عدة أحاديث تبلغ الثلاثين. قال:

اعلم أن طلاب العلم مختلفون ^(١) باختلاف مقاصدهم، وهمهم ^(٢) مختلفة باختلاف مراتبهم ^(٣). فهذا يطلب ^(٤) الغوص في البحر ونحوه لنيل الدرر الكبار، وهذا يفتن ^(٥) بما يجد في غاية الاختصار، ثم هذا القانع صنفان: أحدهما ذو عيال قد غلبه الكد، والآخر ^(٦) متوجه إلى الله تعالى بصدق وجد. فلا ^(٧) الأول يقدر على ملازمة الخلق، والسالك مشغول بما هو بصلحه ليله ونهاره مع نفسه في قلق، فأردت راحة كل منهما ببقاء ما هو عليه وترك سعي كل منهما فيما تدعو الحاجة إليه وأرجو من الله العزيز القدير تسهيل ما يحصل به الإيضاح والتيسير. فإنه رجاء الراجين. وجابر الضعفاء والمنكسرين، ووسمت ^(٨) كتابي هذا بـ (كفاية الأختيار، في حل غاية الاختصار) وأسأل الله العظيم الغفار.

= الهيثم بن عدي: توفي سنة إحدى وخمسين. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٥٢٣/٢ - ٥٣٠، وتهذيب التهذيب ٣٩٤/٨ - ٣٩٥، وتقريب التهذيب ١٣٥/٢.

(١) قوله: «مختلفون باختلاف مقاصدهم» أي: متنوعون بتنوع مقاصدهم. والمقصود: المطلوب والمراد. (لسان العرب ٣٦٤٢/٥).

(٢) قوله: «همهم» وأصلها: همّة، وهي: العزيمة والنية والإرادة. (لسان العرب ٤٧٠٢/٦).

(٣) ومراد الشيخ: بيان مراتب طلاب العلم الشرعي.

(٤) قوله: «يطلب الغوص في البحر... إلخ» شبه طالب العلم بالفواص، والبحر بالعلم، فالطالب يتعمق ويبحث ويلتق من العلماء والمشايخ الكبار؛ لتحصيل دقائق العلوم والأخبار، كالفواص الذي ينزل في أعماق البحر؛ ليقبض اللؤلؤ العظيمة.

(٥) قوله: «يفتن بما يجد... إلخ» يعني: يكتفي بمعرفة العلوم الضرورية التي يحتاج إليها في سائر أحواله.

(٦) قوله: «الكّد» الشدة في العمل، وطلب الرزق، والإلحاح في محاولة الشيء. (لسان العرب ٣٨٣٣/٥).

وفي هذا إشارة إلى أن صاحب العيال مشغول بطلب الرزق لمن يحول عن الغوص في العلوم، فيفتن بما ذكرنا. قوله: «والآخر متوجه إلى الله تعالى... إلخ» هذا الصنف أرى أنه ينقسم إلى قسمين: أولهما: العباد والزهاد من أهل التصوف المشغولون بالذكر والقيام، وإصلاح النفس، لا يجدون فرصة لدقائق العلوم، وإن كان علمائهم يوصونهم دائماً بالحرص على طلب العلم، حتى لا يقعوا فريسة للجهل، فإذا ما وقعوا صاروا مشايخ في التصوف على جهل، فضلوا وأضلوا. وثانيهما: الدعاة والوعاظ، ينشغلون بتذكير الناس وعظهم، ودعوتهم، فيصرفون عن طلب العلم، وإذا ما سئلوا يخرجون من الجواب بنفي العلم عن أنفسهم، أو بالجواب الخطأ، لهذا أراد المؤلف إراحة الجميع، وبقاء كل على حاله، كما قال.

(٧) قوله: «فلا الأول يقدر... إلخ» المراد بالخلق هنا: العلماء؛ لأن في صحبتهم شغلاً له عن طلب الكتب.

(٨) قوله: «وسمت» أي: جعلت لكتابي هذا سمة يعرف بها، وهي اسمه الدال على ما يحويه. راجع (لسان العرب ٤٨٣٨/٦).

(٩) قوله: «كفاية الأختيار» رجال الصغين المذكورين، والكتاب كاف لجميع طوائف الأمة من أهل السنة.

(١٠) قوله: «غاية الاختصار» هو اسم للمتن الذي ألفه الشيخ أبو شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني، وشرحه المؤلف في هذا الكتاب.

العفو عني وعن أحبائي من مكروه وغضبه وعذاب النار. إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير. قال (١) الشيخ:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

[الحمد] هو الثناء على الله تعالى بجَمِيل صفاته اللاتية وغيرها، والشكر هو الثناء عليه بإنعامه، ولهذا يحسن أن تقول حمدت فلاناً على علمه وسخائه ولا تقول شكرته على علمه، فكل شكر حمد وليس كل حمد شكرًا، (٢) وقيل غير ذلك ﴿الله﴾ اللام في الاسم الكريم للاستحقاق كما تقول: النادر لزيد، وأضيف الحمد إلى هذا الاسم الكريم دون بقية الأسماء لأنه اسم ذات وليس بمشتق، والمحققون على أنه مشتق [رب العالمين] الرب يكون بمعنى المالك ويكون بمعنى التربية والإصلاح، لهذا يقال ربي فلان الفضية: (٣) أي أصلها فاه تعالى مالك العالمين ومريهم سبحانه وتعالى، والعالمين جمع عالم لا واحد له من لفظ، واختلف العلماء فيهم فقيل: هم الإنس والجنّ قاله ابن عباس، وقيل جميع المخلوقين. قاله قتادة والحسن ومجاهد. قال:

(وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ).

الصلاة من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار ومن آدمي تضرع ودعاء، وسمي رسول الله ﷺ محمداً لكثرة خصاله المحمودة، واختلف في الآل فقيل هم بنو هاشم وبنو المطلب وهذا ما اختاره الشافعي وأصحابه، وقيل هم عترته وأهل بيته، وقيل آله جميع أمته واختاره جمع من المحققين ومنهم الأزهرى [والأصحاب] جمع صاحب، وهو كل مسلم رأى النبي ﷺ وصحبه ولو ساعة، وقيل من طالت صحبته ومجالسته، والأول هو الراجح عند المحدثين، والثاني هو الراجح عند الأصوليين (٤). قال الشيخ:

(سَأَلَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَفِظَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ أَهْمَلَ مُخْتَصِرًا فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ

(١) قوله: «قال الشيخ» يريد به: أبا شعاع صاحب المتن. وفي «لسان العرب» ٤/٢٢٧٣: «الشيخ: الذي استبانت فيه السن، وظهر عليه الشيب». اهـ. وفي الاصطلاح: الشيخ: هو من بلغ مرتبة الكمال في العلم.

(٢) هذه قاعدة يفهم منها أن الحمد لفظ مطلق يشمل الحمد والشكر، والشكر لفظ مقيد خاص بالإنعام، وتفيض الحمد للهم، وتفيض الشكر للكفر.

(٣) قوله: «الفضية» قال الأزهرى: الفضية، والفضية عند الحاضرة: مال الرجل من النخل، والكرم، والأرض، والعرب لا تعرف الفضية إلا الحرقة والصناعة. أوردته في «لسان العرب» ٤/٢٦٢٤.

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٩١-٢٩٩، ومعركة علوم الحديث للمحكم من ٢٢، والإصابة: ٨٧/١، وأسد الغابة ١١/١-١٢، وفتح المغيب للمعرائي ٤/٢٨-٢٩.

الإمام الشافعي في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز يخف على الطالب فهمه ويسهل على المبتدئ حفظه وأن أكثر فيه من التفسيرات وحصر الخصال فأجته إلى ذلك طالباً للصواب ..
 رافياً إلى الله سبحانه في التوفيق للصواب ^(١) . إله على ما يشاء قدير . وبعبارة خير بصير .

[المختصر] ما قل لفظه وكثرت معانيه، و [مذهب الشافعي] طريقته، والشافعي منسوب إلى جده شافع، وكنيته أبو عبد الله، واسمه محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، ويلتقي مع رسول الله ﷺ في عبد مناف، فإنه عليه الصلاة والسلام محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف، والنسبة الصحيحة إليه شافعي، وشفعوي لحن . و [غاية] الشيء معناها ترتب الأثر على ذلك الشيء كما تقول غاية البيع الصحيح حل الانتفاع بالمبيع، وغاية الصلاة الصحيحة إزالتها وعدم القضاء، والمراد هنا نهاية وجازة اللفظ، و [التوفيق] هو خلق قدرة الطاعة بخلاف الخذلان فإنه خلق قدرة المعصية، و [الصواب] ضد الخطأ والله أعلم .

(١) قوله: «في التوفيق للصواب» ورد التوفيق في القرآن الكريم مرتين، وكلاهما مرتبط بالإرادة والنية الصحيحة، في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَرِئِدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرِيدَ إِلَّا إِصْلَاحًا مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [٨٨: هود].

كتاب^(١) الطهارة

[الكتاب] مشتق من الكتب، وهو الضم والجمع، يقال تكتب بنو فلان: إذا اجتمعوا، ومنه كتيبة الرمل^(٢).

و [الطهارة] في اللغة النظافة تقول طهرت الثوب: أي نظفته.

وفي الشرع عبارة عن رفع^(٣) الحدث أو إزالة^(٤) النجس أو ما في معناهما أو على صورتها كالغسل الثانية والثالثة والأغسال المسنونة وتجديد الوضوء والتميم وغير ذلك مما لا يرفع حدثاً ولا يزيل نجساً ولكنه في معناه^(٥). قال:

(١) قوله: «كتاب الطهارة» هنا تقسيم اصطلاح عليه العلماء من المحدثين والفقهاء. وجعلوا الكتاب بيتاً يحوى الأبواب والفصول والفروع.

(٢) وزاد النووي في «المجموع» ٧٧/١: «أصل الكتب في اللغة الضم، ويسمى كتاباً يضم حروفه ومسائله بعضها إلى بعض. والكتاب أيضاً: اسم للمكتوب مجازاً، وهو من باب تسمية المفعول بالمصدر، وهو كثير. وهو في اصطلاح المصنفين، كالجنس المستقل الجامع لأبواب، تلك الأبواب أنواعه، فكتاب الطهارة يشمل باب المياه، والآنية، والوضوء، وغيرها، ويجمع على كتب: يضم التاء وتيسر؛ اهـ.

(٣) قوله: «رفع الحدث» هو أمر اعتيادي يقوم بالأعضاء، يمنع صحة نحو الصلاة، حيث لا مريض؛ إذ لا يرفعه إلا الماء، ولا فرق في الحدث بين الأصغر، وهو ما أبطل الوضوء، والمتوسط وهو ما أوجب الغسل من نحو جماع، الأكبر وهو ما أوجب من نحو حيض. (نهاية المحتاج ١/٦١).

(٤) قوله: «إزالة النجس» النجس لغة: الشيء الميعد. وشرعاً: مستقذر يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا مريض. (نهاية المحتاج ١/٦١).

(٥) قال الرملي في «نهاية المحتاج» ٦٠/١: «الطهارة تنقسم إلى عينية وحكمية. فالعينية: ما لم يتجاوز محل حلول موجبها، كغسل الخيف. والحكمية: ما تجاوز ذلك، كالوضوء. ثم إنها تكون بالماء والتراب» اهـ.

[أنواع المياه^(١)]

(الْمِيَاهُ الَّتِي يَجُوزُ بِهَا التَّطَهِيرُ سَبْعُ مِيَاهٍ : مَاءُ السَّمَاءِ^(٢) وَمَاءُ^(٣) الْبَحْرِ ، وَمَاءُ^(٤) النَّهْرِ ، وَمَاءُ^(٥) الْيَمْرِ ، وَمَاءُ^(٦) الْمَعِينِ ، وَمَاءُ^(٧) الْفَلَجِ ، وَمَاءُ^(٨) الْبُرْدِ).

الأصل في [ماء السماء] قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَ بِهِ^(٩)﴾، وغيرها، وفي [ماء البحر] قوله ﷺ لما سئل عن ماء البحر فقال: «هُوَ الطَّهْرُ مِائَةُ الْحُلِّ مِائَةً»^(١٠)

(١) قوله: «المياه» جمع ماء، وهو جمع كثرة، وجمعه في القلة أمواه. وجمع القلة عشرة فما دونها، والكثرة فوقها. وأصل ماء: موه، وهو أصل مرفوض، والهمزة في ماء بدلاً من الهاء، إبدال لازم عند بعض النحويين. (المجموع ١/٧٩).

(٢) قوله: «ماء السماء» هو ماء المطر الذي يقطر من السماء. (لسان العرب ٦/٤٣٠٣).

(٣) قوله: «ماء البحر» الماء الكثير، أو المالح فقط. (القاموس ص ٤٤١). وقال في «لسان العرب» ٢١٥/١: «البحر الماء الكثير ملحاً كان أو عذياً وهو خلاف البر، سمي بذلك لعمقه واتساعه، وقد غلب على الملح حتى قل في الملب، وسمي ببحراً لملوحته كذلك». اهـ.

(٤) قوله: «ماء النهر» النهر: يشق الهاء وسكونها، واحد الأنهار. وفي «المحكم»: النهر، والنهر من مجاري المياه، ويقلب الاسم على الماء الملب. (لسان العرب ٦/٤٥٥٦).

(٥) قوله: «ماء البر» مرادف للجليب، وجميع على آبار، فإذا كثرت فهي البئار، وهو ما يحفر من الأرض حتى تجتمع مياهها فيه. راجع «لسان العرب» ١/١٩٩.

(٦) قوله: «ماء العين» أي النابعة من أرض أو جبل، وأفضل المياه على الإطلاق، الماء النابع من بين أصابعه الشريفة، ثم ماء زمزم. (تحفة الحبيب ص ٨).

(٧) قوله: «ماء الفلج» هو الماء الذي يسقط من السماء، ثم يعرض له الجمود قبل نزوله إلى الأرض، وهو شديد البرودة، وأحق بكمال الطهارة؛ لأنه لم يخالط شيئاً على الإطلاق. (لسان العرب ١/٥٠٠).

(٨) قوله: «ماء البرد» صاحب كالجمد، سمي بذلك لشدة برده، فينزه على هيئة مطر جامد، ويتجمع في الأرض، والبرد حب الغمام. تقول: بردت الأرض، أصابها البرد. وفي قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِائًا مِّنَ الْغَمَامِ﴾^(٩)، التوراء يعني: ينزل من السماء برد كالجليب. (لسان العرب ١/٢٤٩).

(٩) آية ١١ سورة الأنفال.

(١٠) رواه الترمذي في: ١ - الطهارة: ٥٢ - باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور: حديث رقم (٦٩). وقال عقبه: هذا حديث حسن صحيح، وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي ﷺ، منهم: أبو بكر، وعمر، وأبو حمزة، ولم يروا بأساً بماء البحر. ورواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٤١ - باب الوضوء بماء البحر: حديث رقم (١). ورواه النسائي في: ٢ - كتاب المياه: ٤ - باب الوضوء بماء البحر: حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٢٨ - باب الوضوء بماء البحر: حديث رقم (٣٨٦). ورواه الدارمي في: ١ - كتاب الصلاة والطهارة: ٥٢ - باب الوضوء من ماء البحر: حديث رقم (٢). ورواه مالك في: ٢ - كتاب الطهارة: ٣ - باب الطهور للوضوء: حديث رقم (١٢). ورواه الشافعي في «المسند» ٧/١: حديث رقم (١). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١/٢١٥ - ٢١٦: ٣ - كتاب الطهارة: ٢٥ - باب ماء البحر: فروى هذا الحديث الإمام أحمد عن بعض بني مليلج، ورجاله ثقات. =

[وفي ماء البئر] حديث سهل^(١) رضي الله تعالى عنه: «قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَتَوَضَّأُ مِنْ بئرِ بَضَاعَةَ^(٢) وَفِيهَا مَا يُنَجِّي^(٣) النَّاسَ وَالْحَافِضُ وَالْجُنُبُ» فقال رسول الله ﷺ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»^(٤) و [ماء النهر]، و [ماء العين] في معناه: وأما [ماء الثلج]، و [ماء الدرد] فالأصل فيه حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، واسمه عبد الرحمن بن صخر على الأصح قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ^(٥) هَتَبَةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَفِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْفَى الثَّوْبُ الْأَكْيَظُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ

= ورواه الطبراني في «الكبير» عن عبد الله المذلي، وفيه عبد الجبار بن عمر، ضعفه البخاري والنسائي، ووثقه محمد بن سعد. ورواه في «الكبير» أيضاً عن العريضي، وإسناده حسن. ورواه أحمد موقوفاً على ابن عباس جواباً لسؤال بلفظ: «ماء البحر طهور» ورجاله رجال الصحيح. ورواه الزوار عن ابن عباس موقوفاً عليه جواباً لسؤال أيضاً بلفظ: «هما البحران، لا يفسرك بأيهما توضأت» ورجاله رجال الصحيح. اهـ بمعناه.

(١) سهل هو: ابن سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي الساعدي المدني، كان اسمه حزناً، فسماه النبي ﷺ سهلاً، وتوفي النبي ﷺ وله خمس عشرة سنة، وقد عمر فأدرك الحجاج. توفي سنة ثمان وثمانين. له ترجمة في: الإصابة ٨٨/٢، والرياض المستطابة ص ١١٠ - ١١١.

(٢) قوله: «بضاعة» بضم الموحدة وإعجام الضاد، ولي الأشهر، قيل: هو اسم لصاحب البئر. وقيل: لموضعها (زهر الرئي ١٧٤/١ - ١٧٥).

(٣) قوله: «ينجي» يلقى. انظر «المعجم الوسيط» ٢/٤٩١.

(٤) رواه الترمذي في: ١ - الطهارة: ٤٩ - باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء: حديث رقم (٦٦) من حديث أبي سعيد الخدري. وقال عقبه: هذا حديث حسن، وقد جرد أبو أسامة هذا الحديث، فلم يرو أحد حديث أبي سعيد في بئر بضاعَةَ أحسن مما روى أبو أسامة، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد. ورواه النسائي في: ٢ - كتاب المياه: ١ - باب ذكر بئر بضاعَةَ: حديث رقم (١، ٢). ونسب شيخ الإسلام في «التلخيص الحبير» ٩٠/١ بحاشية «المعجم» إلى: «الشافعي، وأحمد، وأصحاب السنن، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي. قال: وصححه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو محمد بن حزم. ونقل ابن الجوزي أن الدارقطني قال: إنه ليس بثابت، ولم نر ذلك في «العلل» له، ولا في السنن. اهـ. قلت: تحسين الترمذي لهذا الحديث من رواية أبي سعيد الخدري لا من رواية سهل، وأما رواية سهل فرواها قاسم بن أصبغ في مصنفه، وأوردها الحافظ ابن حجر في «التلخيص» ٩٠/١.

(٥) قوله: «سكت هتبة» أصلها: هتة، وتصغر على هتية، وهتية، فهتية على القياس، وهتية على إبدال الهاء من الياء من هتية، للقرب الذي بين الهاء وحروف اللين، والجمع: هتت، وهتوات. وهي التقليل من الزمان. (لسان العرب ٦/٤٧١٣).

(٦) قوله: «اللهم اغسلني من خطيإي بماء الثلج والبرد». قال ابن دقيق العيد: «عبر بذلك عن غاية المعو، فإن الثوب الذي تكرر عليه ثلاثة أشياء متقية، يكون في غاية النقاء». نقله الحافظ في «صحح الباري» ٢/٢٦٩.

حَتَّابَاتِي يَمَاءَ التَّلَجِّ وَالْبَرْدِ^(١) قال:

(ثُمَّ الْحَيَاةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ غَيْرُ مَكْرُومٍ، وَهُوَ الْمَاءُ الْمُطْلَقُ).

الماء الذي يرفع الحدث ويزيل النجس هو [الماء المطلق]؛ واختلف^(٢) في حله فليل هو العاري^(٣) عن القيود والإضافة اللازمة، وهذا هو الصحيح في الروضة والمحرر، ونص عليه الشافعي، فقوله: عن القيود خرج به مثل قوله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ تَهَيَّنَ﴾^(٤). «مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ»^(٥)، وقوله الإضافة اللازمة خرج به مثل ماء الورد ونحوه، واحتترز بالاضافة الإضافة غير اللازمة كماء النهر ونحوه فإنه لا تخرجه هذه الإضافة عن كونه يرفع الحدث ويزيل النجس لبقاء الإطلاق عليه، وقيل الماء المطلق هو الباقي على وصف خلخته، وقيل ما يسمى ماء، وسمي مطلقاً لأن الماء إذا أطلق انصرف إليه، وهذا ما ذكره ابن الصلاح^(٦) وتبعه النووي^(٧) عليه في شرح المهذب. قال:

(١) رواه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان: ٨٩ - باب ما يقول بعد التكبير: حديث رقم (٧٤٤). ورواه أيضاً في: ٨٠ - كتاب الدعوات: ٣٩ - باب التوضؤ من المائم والمفرغ: حديث رقم (٦٣٦٨). ورواه أيضاً في: ٤٤ - باب الاستعاذة من أذى العمر: حديث رقم (٦٣٧٥). ورواه أيضاً في: ٤٦ - باب التوضؤ من فتنة القبر: حديث رقم (٦٣٧٧). ورواه مسلم في: ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة: ٢٧ - باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة: حديث رقم (٥٩٨). ورواه أبو داود في: ٢ - كتاب الصلاة: ١٢١ - باب السكعة عند الانتحاح: حديث رقم (٧٦٦). ورواه الترمذي في: ٤٩ - كتاب الدعوات: باب ٧٧: حديث رقم (٣٤٩٥). ورواه النسائي في: ٢ - كتاب المياه: ٥ - باب الوضوء بماء التلج والبرد. ورواه ابن ماجه في: ٥ - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: ١ - باب انتحاح الصلاة: حديث رقم (٨٠٥). ورواه أيضاً في: ٢٤ - كتاب الدعاء: ٣ - باب ما تمود منه رسول الله ﷺ: حديث رقم (٢٨٣٨). ورواه الدارمي في: ٢ - كتاب الصلاة: ٢٧ - باب في السكتين: حديث رقم (٢). ورواه أحمد في المسند: ٢٣١/٢ و ٤٩٤/٤ و ٣٥٤/٤ و ٢٨١ و ٥٧/٦ و ٢٠٧.

(٢) قوله: فواختلف في حله؛ أي: ترفقه. والحد: الفصل بين الشيئين؛ لئلا يخلط أحدهما بالآخر. وحد الشيء: طهره. (لسان العرب ٧/٢٩٩).

(٣) قوله: «العاري» أي: المجرد والخالي عما يقيده. والعري: خلاف اللبس. يقال: رجل عارٍ وعريان. وأصل الفعل عرى.

(٤) آية ٨ سورة السجدة.

(٥) آية ٦ سورة الطارق.

(٦) ابن الصلاح هو: الإمام الحافظ شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري الشافعي، صاحب كتاب «علوم الحديث»، وشرح مسلم، وغير ذلك. درس بالصلاحية بيت المقدس، ودار الحديث الأشرقية، وتخرج به الناس، وكان من أعلام الدين. مات سنة ثلاث وأربعين وست مائة. له ترجمة في: طبقات الحفاظ ص ٥٠٣، وطبقات المفسرين ٣٧٧/١ - ٣٧٨.

(٧) النووي هو: الإمام الفقيه الحافظ شيخ الإسلام يحيى بن شرف بن مري الحرامى الحراني الشافعي. =

(وَطَاهِرٌ طَهَّرَ تَطَهَّرَ وَهُوَ الْمَاءُ الْمُشْمَسُ).

هذا هو القسم الثاني من أقسام الماء وهو الماء المشمس، وهو [طاهر] في نفسه لم يأت فيه نهاسة و[عطر] أي يرفع الحدث ويزيل النجس لبقاء إطلاق اسم الماء عليه، وهل يكره؟ فيه الخلاف الأصح عند الرافعي ^(١) أنه يكره وهو الذي جزم به المصنف واحتج له الرافعي بأن رسول الله ﷺ: «نَهَى عَائِشَةَ ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا عَنِ الْمُشْمَسِ وَقَالَ إِنَّهُ يُورِثُ الْبِرَصَ» ^(٣)

= سمع من الرضى بن البرهان والنعمان بن أبي اليسر، والطبقة. صف الصانيف الثافعة في الحديث، والقه، وغيرها، وكان إماماً بارعاً، حافظاً متقناً. مات سنة ست وسبعين وستمائة. له ترجمة في: طبقات الحفاظ ص ٥١٣، والرسالة المستطرفة ص ٢٠٦، والبداية والنهاية ٢٧٨/١٣ - ٢٧٩.

(١) الرافعي هو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل، الإمام أبو القاسم، إمام الدين الرافعي القزويني الشافعي، صاحب «الشرح الكبير». قال الإسفرايني: كان أوحده عصره في العلوم الدينية، أصولاً وفروعاً، ومجتهد زمانه في الملعب، وفريد وقته في التفسير. توفي سنة ثلاث - أوائل سنة أربع وعشرين وستمائة بقزوين. قاله ابن الصلاح. له ترجمة في: طبقات المفسرين ١/ ٣٣٥ - ٣٣٧، والرسالة المستطرفة ص ١٣٣.

(٢) عائشة هي: أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، التيمية، تكنى أم عبد الله، بابن أختها عبد الله بن الزبير، تزوجها رسول الله ﷺ قبل الهجرة بمكة، وهي بنت ست سنين، وقيل: سبع، وبني بها في المدينة، وهي بنت تسع، ولم يتزوج بكرة غيرها، روت عن رسول الله ﷺ في كتب الحديث كلها. ماتت سنة ست وعشرين. لها ترجمة في: الإصابة ٤/ ٣٥٩ - ٣٦١، والرياض المستطابة ص ٣١٠ - ٣١١.

(٣) رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢/ ٧٨ - ٨٠: كتاب الطهارة: باب إسخان الماء بالشمس، من أربعة طرق: الأول: في خالد بن إسماعيل. قال ابن عدي: يضع الحديث على ثقة المسلمين. وقال ابن حبان: لا يحتج به بحال. الثاني: في الهيثم بن عدي. قال يحيى: كان يكلب. وقال النسائي والرازي: متروك الحديث. وقال السعدي: ساقط، وقد كشف قناعه. الثالث: في عمرو الأحسم. قال الدارقطني: لم يروه عن فليح غيره، وهو منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المنكرو، ويضع أيضاً في الحديث، لا يجوز الاحتجاج به بحال. الرابع: في وهب بن وهب، وكان من رؤساء الكلابيين. ورواه أيضاً من حديث أنس، وفيه سواة، وهو مجهول. ورواه العقيلي في «الضعفاء الكبير» ٢/ ١٧٦ في ترجمة سواة رقم (١٩٦) من روايته عن أنس، وقال: سواة مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، وليس في الماء المشمس يصح مستند، إنما يروي فيه شيء عن عمر رضي الله عنه انتهى. وقال شيخ الإسلام في «لسان الميزان» ٣/ ١٢٦ في ترجمة سواة رقم (٤٤١): «غيره كذب في الماء المشمس» انتهى. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١/ ٢١٤ - ٣: كتاب الطهارة: ٢١ - باب الوضوء بالشمس: «رواه الطبراني في الأوسط»، وفيه محمد بن مروان السدي، وقد أجمعوا على ضعفه. وقال: لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد. قال الهيثمي: قد رويناه من حديث ابن عباس. انتهى. وأورد المقدسي في «تذكرة الموضوعات» ص ٨٢ حديث عائشة رقم (٤٩٠)، وقال: «فيه أبو اليخترى وهب بن وهب، وهو كذاب». انتهى. وأورده ابن عراقي في «تنزيه الشريعة» ١/ ٦٩ برقم (١٤) وقال عقب نقله كلام العقيلي «إنه لم يصح شيء في الماء المشمس... إلخ»: تعقب بأن الحديث وإن كان = كفاية الأغيار/ ٢٠١

وعن ابن عباس^(١) رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اغْتَسَلَ بِمَاءٍ مُشْتَمَسٍ فَأَصَابَتْهُ وَضَحٌ فَلَا يُلَوِّمَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»^(٢)، وكروه عمر رضي الله تعالى عنه وقال: «إنه يورث البرص»^(٣). فعلى هذا إنما يكره الشمس بشرطين:

أحدهما: أن يكون التشميس في الأواني المتطبعة كالنحاس والحديد والرصاص لأن الشمس إذا أثرت فيها خرج منها زهومة^(٤) تعلو على وجه الماء ومنها يتولد الرص^(٥)، ولا يتأتى ذلك في إناء الذهب والفضة لصفاء جوهريهما لكنه يحرم استعمالهما على ما يأتي ذكره، فلو صب الماء المشمس من إناء الذهب والفضة في إناء مباح لا يكره لفقد الزهومة وكذا لا يكره في أواني الخزف وغيرها لفقد العلة.

الشرط الثاني: أن يقع التشميس في البلاد الشديدة الحرارة دون الباردة والمعتدلة فإن تأثير الشمس فيها ضعيف ولا فرق بين أن يقصد التشميس أم لا لوجود المحذور ولا يكره الشمس في الحياض والبرك بلا خلاف، وهل الكراهة شرعية^(٦) أو إرشادية؟ فيها وجهان أصحهما في شرح المهلب أنها شرعية فعلى هذا يثاب على ترك استعماله، وعلى الثاني وهي أنها إرشادية لا يثاب فيها لأنها من وجهة الطب، وقيل إن الشمس لا يكره مطلقاً وعزاه الرافعي إلى الأئمة الثلاثة. قال النووي في زيادة الروضة: وهو الراجح من حيث الدليل وهو

«ولمّا من جميع طرقه قول عمر شاعده له. وقد أخرج الشافعي في «الأم» قول عمر بسند رجاله ثقات، إلا لإبراهيم بن أبي يحيى؛ فإنه مختلف فيه، وشيخه صدقة بن عبد الله ضعيف. قال: وأخرجه الدارقطني من طريق آخر، حسنها المنذري وغيره» انتهى.

(١) ابن عباس مو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أبو العباس، ابن عم رسول الله ﷺ، وهو حبر الأمة، وترجمان القرآن، حنكه رسول الله ﷺ بريقه، وقال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل» وسمي البحر؛ لسعة علمه. مات سنة سبعين. له ترجمة في: الإصابة ٢/ ٣٣٠ - ٣٣٤، والرياض المستطابة ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٢) قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ١/ ١٣١ - ١٣٢ حاشية «المجموع»: «رويناه في الجزء الخامس من مشيخة قاضي الحرمين من طريق عمر بن صحيح عن مقاتل عن الضحاك عنه. قال: وعمر بن صحيح كذاب، والضحاك لم يلتق ابن عباس» انتهى.

(٣) تقدم الكلام على تخريج هذا الأثر.

(٤) قوله: «الزهومة»: طبقة رقيقة تعلو سطح الماء.

(٥) قوله: «البرص» هو داء معروف، نساء الله العاقية منه ومن كل داء، وهو يبايض يقع في الجسد. (لسان العرب ١/ ٢٥٨).

(٦) قوله: «شرعية، أو إرشادية» قال في «شرح المهلب» ١/ ٨٩: «فوحث أثبتنا الكراهة، فهي كراهة تنزيه، وهل هي شرعية يتعلق الثواب بتركها، وإن لم يعاقب على فعلها، أم إرشادية لمصاحبة ذنوبية لا ثواب ولا عقاب في فعلها ولا تركها. فيه وجهان ذكرهما الشيخ أبو عمرو بن الصلاح. قال: واختار النزالي الإرشادية، وهو ظاهر نص الشافعي» انتهى.

مذهب أكثر العلماء وليس للكراهية دليل يعتمد، وإذا قلنا بالكراهة فهي كراهة تنزيه لا تمنع صحة الطهارة ويختص استعماله بالبدن وتزول بالتبريد على الأصح وفي الثالث يراجع الأطباء والله أعلم انتهى، وما صححه من زوال الكراهية بالتبريد قد صحح الرافعي في الشرح الصغير بقامعها وقال في شرح المهذب: الصواب أنه لا يكره^(١).

وحديث عائشة هذا ضعيف باتفاق المحدثين ومنهم من جعله موضوعاً وكذا ما رواه الشافعي عن عمر بن الخطاب أنه يورث البرص ضعيف لاتفاق المحدثين على تضعيف إبراهيم بن محمد^(٢)، وحديث ابن عباس غير معروف والله أعلم. وما ذكره من أثر عمر رضي الله عنه لممنوع، ودعواه الاتفاق على تضعيف إبراهيم أحد الرواة غير مسلم فإن الشافعي وثقه وفي توثيق الشافعي كفاية، وقد وثقه غير واحد من الحفاظ، وزواه الدارقطني^(٣) بإسناد آخر صحيح قال النووي في زيادة الروضة: وبكرة شديد الحرارة والبرودة والله أعلم والعملة فيه عدم الإسياغ، وقال في آبار ثمود: إنه منهى عنها فأقل المراتب أنه يكره استعمالها، قال:

(وَطَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ وَهُوَ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ).

هذا هو القسم الثالث من أقسام الماء، وهو الماء المستعمل في رفع الحدث أو إزالة النجس إذا لم يتغير ولا زاد وزنه فهو طاهر لقوله عليه الصلاة والسلام: «خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُوراً لَا يَتَجَسَّهَ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ»^(٤).

(١) انظر «شرح المهذب» ١/ ٨٧.

(٢) له ترجمة في: تهذيب التهذيب ١/ ١٥٨ - ١٦١.

(٣) الدارقطني هو: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الإمام، شيخ الإسلام، الحافظ الشهير، صاحب «السنن»، «العلل»، «الأفراد»، وغير ذلك. سمع البخاري، وابن أبي داود، وابن ساعد، وخلائق. حدث عنه الحاكم، وأبو حامد الإسفرايني، وعبد الغني، وخلائق. قال الحاكم: أوجد عصره في الفهم، والحفظ والورع، وإمام في القراءة والمحدثين، وقال القاضي أبو الطيب: الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث. مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. له ترجمة في: البداية والنهاية ١١/ ٣١٧، وطبقات الحفاظ ص ٣٩٣ - ٣٩٥.

(٤) قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ١/ ١٠٠ - ١٠٢: بحاشية «المجموع»: فلم أجده هكذا، وقد تقدم في حديث أبي سعيد بلفظ: إن الماء طهور لا ينجسه شيء، وليس فيه خلق الله، ولا الاستثناء. وأما الاستثناء، فرواه الدارقطني من حديث ثوبان بلفظ: «الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه، أو طعمه». وفيه وشدين بن سعد، وهو متروك. وعن أبي أمامة مثله، رواه ابن ماجه، والطبراني، وفيه وشدين أيضاً. ورواه البيهقي بلفظ: «إن الماء طاهر إلا إن تغير ريحه، أو طعمه، أو لونه بنجاسة تحدث فيه». أورده من طريق عطية بن يقبة عن أبيه عن ثور عن راشد بن سعد عن أبي أمامة، وفيه تعقب على من زعم أن وشدين بن سعد تفرد بوصله. ورواه الطحاوي واللوثقي من طريق راشد بن سعد مرسلًا =

وفي رواية «أَوْ لَوْنُهُ»^(١) وهو ضعيف^(٢)، والثابت «طعمه أو ريحه» فقط: وهل هو طهور برفع الحدث ويزيل النجس أيضاً؟ فيه خلاف، المذهب أنه غير طهور، لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم مع شدة اعتنائهم بالدين ما كانوا يجمعونه ليتوضؤوا به. ثانياً ولو كان ذلك سائفاً لفعلوه، واختلف الأصحاب في علة منع استعماله ثانياً، والصحيح أنه تأدى به فرض، وقيل إنه تأدى به عبادة وتظهر فائدة الخلاف في صورتين:

الأولى: فيما استعمل في نفل الطهارة كتجديد الوضوء والأغسال المستنونة، والغسلة الثانية والثالثة فعلى الصحيح يكون الماء طهوراً لأنه لم يتأذى به فرض، وعلى الصحيح لا يكون طهوراً لأنه تأدى به عبادة، ولا خلاف أن ماء الرابعة طهور على العلتين لأنه لم يتأذى به فرض، ولا هي مشروعة، والغسلة الأولى غير طهور على العلتين لتأدى الفرض والعبادة بمائها:

الصورة الثانية: الماء الذي اغتسلت به الكتانية عن المحيض لتحل لزوجها المسلم هل هو طهور؟ ينبغي على أنها لو أسلمت هل يلزمها إعادة الغسل فيه خلاف، إن قلنا لا يلزمها فهو غير طهور، وإن قلنا يلزمها إعادة الغسل، وهو الصحيح: ففي الماء الذي استعملته حال الكفر وجهان ينيان على العلتين إن قلنا إن العلة تأدى الفرض فالماء غير طهور، وإن قلنا إن العلة تأدى العبادة فهو طهور لأن الكافرة ليست من أهل العبادة.

واعلم أن الزوجة المجنونة إذا حاضت وغسلها زوجها حكمها حكم الكافرة فيما ذكرناه، وهي مسألة حسنة ذكرها الرافعي في صفة الوضوء، وأسقطها النووي من الروضة. واعلم أن الماء الذي توضأ به الصبي غير طهور، وكذا الماء الذي يتوضأ به المتنقل، وكذا من لا يعتقد وجوب النية على الصحيح في الجميع، ثم ما دام الماء متردداً على العضو لا ثبت له حكم الاستعمال ولو جرى الماء من عضو المتوضئ إلى عضو آخر صار مستعملاً حتى لو انتقل من إحدى اليدين إلى الأخرى صار مستعملاً، ولو انتقل الماء الذي يغلب فيه لا انتقال من عضو إلى موضع آخر من ذلك العضو كالحاصل عند نقله من الكف إلى الساعد رده إلى الكف ونحوه لا يضر انتقاله، وإن خرقه الهواء، وهي مسألة حسنة ذكرها الرافعي

= بلفظ: «والماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه، أو طعمه». زاد الطحاوي: «أو لونه»، وصحح ابن أبي حاتم إرساله. قال البخاري في «العلل»: هذا الحديث يرويه رسلين بن سعد عن معاوية.... عن راشد بن سعد مرسلاً. وقال أبو أسامة عن الأحرص عن راشد قوله، ولا يثبت هذا الحديث.

(١) هذه الزيادة رواها ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٧٦ - باب الحيض: حديث رقم (٥٢١).

(٢) وقال الهيثمي أيضاً في «مجمع الزوائد» ١/ ٢١٤: «فيه رسلين بن سعد، وهو ضعيف انتهى».

في آخر الباب الثاني من أبواب التيمم، وأكملها النووي إلا أنه ذكر هنا من زيادة الروضة أنه لو انفصل الماء من بعض أعضاء الجنب إلى بعضها وجهين: الأصح عند الماوردي^(١) والروياتي^(٢) أنه لا يضر ولا يصير مستمعلاً، والراجح عند الخراسانيين أنه يصير مستمعلاً، وقال الإمام: إن نقله قصداً صار مستمعلاً، وإلا فلا، وصحح النووي في التحقيق أنه يصير مستمعلاً، وصحح ابن الرقعة^(٣) أنه لا يصير مستمعلاً، ولو انغمس جنب في ماء دون قلنتين وعم جميع بدنه ثم نوى ارتفعت جنباته بلا خلاف وصار الماء مستمعلاً بالنسبة إلى غيره ولا يصير مستمعلاً بالنسبة إليه صرح به الخوارزمي^(٤) حتى إنه قال: لو أحدث حدثاً ثانياً حال انغماسه جاز ارتفاعه به وإن نوى الجنب قبل تمام الانغماس ارتفعت جنباته عن الجزء الملاقي للماء بلا خلاف ولا يصير الماء مستمعلاً بل له أن يتم الانغماس وترتفع عنه الجنبات عن الباقي على الصحيح المنصوص والله أعلم. قال:

(وَالْمُتَمَيِّزُ بِمَا خَالَطَهُ مِنَ الطَّاهِرَاتِ).

هذا من تمة القسم الثالث، وتقدير الكلام والماء المتغير بشيء من الطاهرات طاهر في نفسه غير مطهر كالماء المستعمل، وضابطه أن كل تغير يمنع اسم الماء المطلق يسلب الطهوية وإلا فلا، فلو تغير تغيراً يسيراً فالأصح أنه طهور لبقاء الاسم وقوله [بما خالطه] احترازاً عما إذا تغير بما يجاوره ولو كان تغيراً كثيراً فإنه باقٍ على طهوريته كما إذا تغير بلهـن أو شمع، وهذا هو الصحيح لبقاء اسم الماء ولا بد أن يكون الواقع في الماء ممّا يستغنى عنه

(١) الماوردي هو: علي بن محمد بن حبيب القاضي أبو الحسن الماوردي البصري. قال الخطيب: كان ثقة من رجوة الفقهاء الشافعيين، وله تصانيف عدة في أصول الفقه وفروعه، ولي القضاء ببلدان شتى. مات سنة خمسين وأربع مائة. له ترجمة في: البداية والنهاية ١٢/٨٠، ولسان الميزان ٤/٢٦٠ - ٢٦١، وميزان الاعتدال ٣/١٥٥، وطبقات المفسرين للماوردي ١/٢٣٣ - ٢٣٥.

(٢) الروياتي هو: عبد الواحد بن إسماعيل الروياتي الطبري الشافعي، صاحب المصنفات السائرة في الآفاق، القائل: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي. توفي شهيداً سنة إحدى أو اثنين وخمسمائة. له ترجمة في: المعبر ٤/٤، والرسالة المستطرفة ص ١٦٥.

(٣) ابن الرقعة هو: أبو المباس أحمد بن محمد بن علي بن مرتضى الأنصاري، الملقب: نجم الدين، المعروف بابن رقعة. كان شافعي زمانه، وإمام أوانه، مدّ في مدارك الفقه بأحاديثاً وفرواً، وتوغل في مسالكه علماً وطبعاً، إمام مصر بل سائر الأمصار. توفي بمصر سنة عشر وسبعمائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية ١/٢٩٦ - ٢٩٧.

(٤) الخوارزمي هو: العلامة أبو سعيد أحمد بن محمد بن علي بن تميم الخوارزمي الشافعي، الضرير، أحد أئمة الملعب ببغداد، وتلميذ الشيخ أبي حامد. قال الخطيب: درس وأقضى، ولم يكن بعد القاضي أبي الطيب أحد أفقه منه. توفي سنة ثمان وأربع مئة. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٨/٨ - ٩.

كالزعفران^(١) والجص^(٢) ونحوهما، أما إذا كان التغير بما لا يستغني الماء عنه كالطين والطحلب^(٣) والنورة^(٤) والزرنخ^(٥) وغيرها في مقر الماء وممره والمتغير بطول المكث: فإنه ظهور للعسر ويقام اسم الماء، ويكفي في التغير أحد الأوصاف الثلاثة: الطعم أو اللون أو الرائحة على الصحيح، وفي وجه ضعيف يشترط اجتماعها ولا فرق بين التغير المشاهد أو التغير المعنوي كما إذا اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته ماء الورد المنقطع الرائحة وماء الشجر والماء المستعمل. فإننا نقدر أن لو كان الواقع يغيره بما يدرك بالحواس ويسلبه الطهورية، فإننا نحكم بسلب طهورية هذا الماء الذي وقع فيه من المانع ما يوافقه في صفاته وإلا فلا يسلب الطهورية، ولو تغير الماء بالتراب المطروح فيه قصداً فهو ظهور على الصحيح، والمتغير بالملح فيه أوجه: أصحها يسلب طهوريته الجلي دون المائي، ولو تغير الماء بأوراق الأشجار المتناثرة بنفسها إن لم تتفتت في الماء فهو ظهور على الأظهر وإن تفتت واختلطت فأوجه: الأصح أنه باقٍ على طهوريته لعسر الاحتراز عنها، فلو طرحت الأوراق في الماء قصداً وتغير بها فالمحلب أنه غير ظهور سواء طرحها في الماء صحيحة أو مدقوقة والله أعلم. قال:

(وَمَا نِصَصَ، وَهُوَ الَّذِي حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، وَهُوَ ذُو الْقَلْتَيْنِ أَوْ كَانَ قَلْتَيْنِ فَتَغَيَّرَ).

هذا هو القسم الرابع من المياه وهو كما ذكر ينقسم إلى قليل وكثير فأما القليل فينجس بملاقاة النجاسة المؤثرة سواء تغير أم لا كما أطلقه الشيخ لمفهوم، قوله عليه الصلاة

(١) قوله: «الزعفران» هو صبيغ معروف من الطيب، لونه وردي يشبه أثر الدم. يقال: زعفرنت الثوب، صبغته بالزعفران. (لسان العرب ٣/ ١٨٣٣، والمصباح ص ٢٥٣).

(٢) قوله: «الجص» يفتح الجيم وكسرها، وتشديد الصاد: نوع من الطين، أو الحجر، تبنى وتطلى به الدور والمنازل، وصانته يسمى الجصاص. (لسان العرب ١/ ٦٣٠).

(٣) قوله: «الطحلب» هو خضرة تملو الماء المزمّن، وقيل: هو الذي يكون على الماء، كأنه نسج المنكيوت. (لسان العرب ٤/ ٢٦٤٤).

(٤) قوله: «النورة» بضم النون المشددة، وفتح الواو والراء: حجر يحرق، ويسوى منه الكلس - ما يطلى به الناحط، أو باطن القصر، يشبه الجص - ويحلق به شعر العانة. يقال: انتار الرجل، وتنور: تطلى بالنورة. (لسان العرب ٦/ ٤٥٧٣، ٥/ ٣٩١٥) بختصار.

(٥) قوله: «الزرنخ» بكسر الزاي المشددة، فارسي معرب. (لسان العرب ٣/ ١٨٢٩). وفي «المعجم الوسيط» ١/ ٤٠٧: «هو عنصر شبيه بالفلزات، له بريق الصلب، ولونه ومركباته سامة، يستخدم في الطب وفي قتل الحشرات».

والسلام: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ خَبَأَهُ»^(١) وفي رواية «تَجَسَّأَ»^(٢): فدل الحديث بمفهومه على أنه إذا كان دون قلتين يتأثر بالنجاسة، واحتراز بالنجاسة المؤثرة عن غير المؤثرة قال النووي في الروضة: كالميتة التي^(٣) لا نفس لها سائلة مثل اللباب والخنافس ونحوها وكذلك نجاسة التي لا يدركها الطرف لمعوم^(٤) البلوى به وكما إذا وقع اللباب على نجاسة ثم سقط في الماء، ورشاش البول الذي لا يدركه الطرف فيعفى عنه وكما إذا ولغت^(٥) الهرة التي تنجس فيها ثم غابت واحتمل طهارة فيها فإن الماء القليل لا ينجس في هذه الصور^(٦)، ويستثنى أيضاً اليسير من الشعر النجس فلا ينجس الماء القليل صرح به النووي في باب الأواني من زيادة ونقله عن الأصحاب. قال:

(وَلَا يَخْتَصُّ بِشَعْرِ الْأَتَمِيِّ فِي الْأَصَحِّ).

أي تفرقاً على نجاسة شعر الأدمي ثم قال:

(وَيُؤَمَّرُ^(٧) الْيَسِيرُ بِالْعَرَبِ).

(١) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٣٣ - باب ما ينجس الماء: حديث رقم (٦٣، ٦٥). ورواه الترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: باب رقم (٥٠): حديث رقم (٦٧). وقال عقبه: وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. قالوا: إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء، ما لم يتغير ريحه، أو طعمه. قالوا: يكون نحواً من خمس قرب. وقال الشيخ شاكراً في «شرح سنن الترمذي» ٩٨/١: فلم يتكلم الترمذي على هذا الحديث، وإنما ذكر أقوال العلماء الذين أخطأوا به، وهذا يشير إلى صحته عندهم وعنده. قال: وهو حديث صحيح، أطال العلماء القول في تحليله، لاختلاف طرقه ورواه، وليس الاختلاف له مما يؤثر في صحته انتهى. ورواه النسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٤٣ - باب التوثيق في الماء: حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: وستنها: ٧٥ - باب مقلد الماء الذي لا ينجس: حديث رقم (٥١٧). ورواه اللخمي في: ١ - كتاب الوضوء: ٥٥ - باب قدر الماء الذي لا ينجس: حديث رقم (١، ٢). ورواه أحمد في «المسنلة» ٢٣/٢، ٢٧، ١٠٧. ورواه الشافعي في «المسنلة» من (٧): حديث رقم (٢). والقلتان تماثلان ما يقرب من عاتني لتر.

(٢) التخریج السابق.

(٣) قوله: «التي لا نفس لها سائلة» هي التي لا تخرج سائلاً إذا وقعت في الماء، سواء من فيها، أو من غيرها. وقال النووي في: «المجموع» ١٢٨/١: فما ليس لها دم يسيل.

(٤) قوله: «لمعوم البلوى» أي التي لا ترى بالعين المجردة، تنوع كثرة حدوثها، وقلة تمييزها.

(٥) قوله: «ولغت الهرة» أي شربت بلسانها الماء أو غيره. والرواي: اسم الشرب عند السباع. (لسان العرب ٤٩١٧/٦).

(٦) وشهد لذلك حديث عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يمر به الهر، فيصفي له الإناء، فيشرب منه، فيتوضأ بفضلها». أوردته الهيثمي في «المجموع» ٢١٦/١، وقال: «رواه البزار والطبراني، ورجاله موثقون». اهـ.

(٧) قوله: «ويؤمر باليسير بالمعرف». المعرف في اللغة: ضد النكر، وهو ما تعارف الناس عليه، واشتهر =

قال الأمام: لعله الذي يغلب انتباهه لكنه قال في شرح المهلب: يعنى عن الشعرة والشعرتين والثلاث، ويستثنى أيضاً الحيوان إذا كان على مغلف^(١) نجاسة ثم وقع في الماء فإنه لا ينجسه على الأصح لمشفقة صوته ذكره الرافعي في شروط الصلاة بخلاف ما لو كان مستجماً^(٢) بحجر فإنه ينجسه بلا خلاف كما قال في شرح المهلب، فإن المستجم بالحجر ونحوه يمكن الاحتراز، ويستثنى أيضاً ما إذا أكل الصبي شيئاً نجساً ثم غاب واحتمل طهارة فمه كالهرة فإنه لا ينجس الماء القليل ذكر ذلك ابن الصلاح وهي مسألة حسنة..

وقال مالك: ^(٣) رحمه الله تعالى: الماء القليل لا ينجس إلا بالتغير كالكثير وهو وجه في ملهنا واختاره الروياني وفي قول قديم أن الماء الجاري لا ينجس إلا بالتغير واختاره جماعة منهم الغزالي^(٤) والبيضاوي^(٥) في كتابه غاية القصوى^(٦) وهو قوي من حيث النظر

بينهم. ويقال: ما يستحسن من الأفعال. (لسان العرب ٢٨٩٩/٤). والعرف في الاصطلاح: ما استقر في الخوس من جهة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول، أو ما يتبادر للبأس ذوق الطباع السليمة من أهل نظر إسلامي، بشرط ألا يخالف نصاً شرعياً. (المستصفى ١٧/١).

(١) قوله: «مغلفه» التلذ: بالتحريك المخرج. (لسان العرب ٤٤٩٧/٦). والمقصود: الفتحات العلوية، أو السفلية للحيوان.

(٢) قوله: «مستجماً» الاستجمار: الاستجمار بالحجارة. واستجمر واستجنى واحد، إذا تسبح بالجمار، وهي الأحجار الصغار ومنه سميت جمار الحج للصبي التي ترمى بها. (لسان العرب ١٧٦٦/١).

(٣) مالك: هو: ابن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري أو عبد الله المدني، شيخ الأئمة، وإمام دار الهجرة. روى عن نافع، ومحمد بن المنكدر، وجعفر الصادق، وخلق. ومنه الشافعي، وخلق، جميعهم الخطيب في مجلد. قال البخاري: أصبح الأسانيد مالك بن نافع عن ابن عمر. مات سنة تسع ومبشرين. له ترجمة في: حلية الأولياء ٣١٦/٦، وطبقات الحفاظ ص ٩٦.

(٤) الغزالي هو: زين الدين، حجة الإسلام، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي، أحد الأعلام. تلميذ إمام الحرمين، خرج له الأصحاب، وصنف التصانيف، مع التصون والدكاء المعروط، وبالمجمل ما رأى الرجل مثل نفسه. توفي سنة خمس وخمسمائة. له ترجمة في: المعبر ١٠/٤، والبداية والنهاية ١٢/١٧٣ - ١٧٤، وسير أعلام النبلاء ٣٣٨/١٩.

(٥) البيضاوي هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير، قاضي القضاة، ناصر الدين البيضاوي. كان إماماً علامة، عارفاً بالغة، والتفسير، والأصول، والعربية، صاحباً زاهداً شافعيّاً. مات سنة خمس ومائتين وخمسمائة. له ترجمة في: البداية والنهاية ١٣/٣٠٩، وطبقات المفسرين ٢٤٢/١ - ٢٤٣.

(٦) تمامه: في دراية الفتوى، تصنيف في فقه الشافعية، نال شهرة واسعة عند الفقهاء، عزاه إلى القاضي ناصر الدين جهمرة المترجمين له. وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١٤٨/٢، وقال عنه: «كتاب معتبر، احتض به الفقهاء، فشرحه الشيخ عبد الله بن محمد الفرغاني الملبني المتوفى سنة (٧٤٣ هـ)، وفيات الدين محمد الواسطي الأكراني المتوفى سنة (٧٧١ هـ)، وغيرهما. و«الغاية القصوى» مختصر لكتاب «الوسيط» في فقه الشافعية لمحة الإسلام للغزالي. انتهى.

لأن دلالة «خَلَقَ اللهُ الْمَاءَ طَهُورًا» دلالة ^(١) نطق وهي أرجح من دلالة ^(٢) المفهوم في قوله عليه الصلاة والسلام: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ» الحديث، وأما الكثير وهو قلتان فصاعداً فلا ينحس إلا بالتغير بالنجاسة لقوله ﷺ: «خَلَقَ اللهُ الْمَاءَ طَهُورًا» الحديث، والإجماع ^(٣) متعقد على نجاسته بالتغير، ثم لا فرق بين التغير اليسير والكثير سواء تغير الطعم أو اللون أو الرائحة وهذا لا اختلاف فيه هنا ^(٤) بخلاف ما مر في التغير بالطاهر، ومواء كانت النجاسة الملاقية للماء مخالطة أو مجاورة وفي وجه شاذ أن النجاسة المجاورة لا تنجسه وقوله: [حلت فيه نجاسة] احترز به عما لو تروّح ^(٥) الماء بجيفة ملقاة على شط الماء فإنه لا ينحس لعدم الملاقة وقوله: [فتغير] احترز به عما إذا لم يتغير الماء الكثير بالنجاسة وقد تكون قليلة وتستهلك في الماء فإنه لا ينحس ويستعمل جميع الماء على المذهب الصحيح، وفي وجه يبقى قدر النجاسة، ولو وقع في الماء الكثير نجاسة توافقه في صفاته كبول منقطع مقطوع الرائحة فإنه نقدره على ما تقدم في الطاهرات، ولو وقع في الماء الكثير نجاسة جامدة فقولان، الأظهر أنه يجوز له أن يخترق من أي موضع شاء ولا يجب التباعد لأنه طاهر كله، والقول الآخر أنه يتباعد عن النجاسة قدر قلتين، ولو تغير بعض الماء الكثير فالأصح في الرافعي الكبير نجاسة جميع الماء والأصح في زيادة الروضة إن كان الباقي دون قلتين فنحس وإلا فطاهر ووجهه الرافعي في الشرح الصغير والله أعلم.

(نوع): في زيادة الروضة إذا وقع في الماء نجاسة وشك هل هو قلتان أم لا؟ فالذي جزم به الماوردي وغيره أنه نحس لتحقيق النجاسة، وللإمام فيه احتمال، والمختار بل الصواب الجزم بطهارته لأن الأصل طهارته ولا يلزم من النجاسة التنجس والله أعلم. قال:

(وَالْقُلْتَانِ خُمُسُمَاةَ رَطَلٍ بِالْعِرَاقِيِّ تَقْرِيبًا فِي الْأَصَحِّ).

لما روي عن عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ بَقْلًا هَجَزَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ». قال الشافعي رضي الله عنه. قال ابن جريج: ^(٦)

(١) قوله: «دلالة النطق» يعني: دلالة النص بألفاظه ظاهراً معكناً، ولا تحتل غير المراد، فهي قطعية، وأكثر وضوحاً وبقياً من دلالة المفهوم.

(٢) قوله: «دلالة المفهوم» فهي ما يستنبط من تأويلات وأفهام للنص الظني الذي يحتمل أكثر من معنى.

(٣) قوله: «الإجماع» هو في اللغة: يحتل معنيين، أحدهما: الإجماع على الشيء. والثاني: المزم على الأمر. ولقطع به، من قولهم: «جمعت على الشيء»، إذا عزم عليه. (اللمع ص ٨٧، ولسان العرب ١/٦٧٩). وهو في الاصطلاح: هو اتفاق علما العصر على حكم وحادثة، وهو حجة من حجج الشرع، ودليل من أدلة الأحكام مقطوع به. (اللمع ص ٨٧، وشرح الودقات ص ٦٠).

(٤) انظر: «الإجماع» لابن المنذر ص ٣٣، و«المعنى» لابن قدامة ١/٢٤.

(٥) قوله: «تروح الماء» تغيرت رائحته. (اللسان ٣/١٧٦٥).

(٦) ابن جريج هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الأموي مولاهم، أبو الوليد، وأبو خالد المكي، =

رأيت قلالاً^(١) هجر والقلعة تسع قربتين أو قربتين وشيئاً، فاحتاط الشافعي رضي الله تعالى عنه، وجعل الشيء نصفاً، والقربة لا تزيد في الغالب على مائة رطل، وحيث لم فجملة ذلك خمس قرب، وهي خمسمائة رطل بالعراقي، وهل ذلك على سبيل التفرغ أو التحديد؟ الأصح أنه على سبيل التقريب، فعلى هذا الأصح أنه لا يضر نقصان قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغير بقدر من المغيرات، مثاله لو وضعنا قدر رطل من المغيرات في خمسمائة رطل ما تأثرت ولو نقصنا من ماء آخر قدر رطلين مثلاً أو ثلاثة وهي خمسمائة رطل ووضعنا قدر رطل ما تأثرت، فهذا النقصان لا يؤثر، فلو وضعنا قدر رطل من المغيرات في خمسمائة رطل إلا خمسة أرطال مثلاً فأنزلنا هذا النقص يؤثر: وعلى قول التحديد يضر أي نقص كان كنصب^(٢) الزكاة وقيل يعفى عن نقص رطلين: وقيل ثلاثة ونحوها، وقدر القلتين بالمساحة ذراع وربيع طولاً وعرضاً وعمقاً، وقدرهما بالدمشقي مائة رطل وثمانية أرطال، وثلاثي رطل تقريباً على قول الرافعي، إن رطل بغداد مائة وثلاثون درهماً والله أعلم. قال:

(فصل: وجلود الميتة تطهر بالدباغ إلا جلدة الكلب والخنزير وما تؤكل منهما أو من أحدهما).

الحيوان الذي ينجس بالموت إذا دبح جلده يطهر بالدباغ، سواء في ذلك مأكول اللحم وغيره، والأصل في ذلك حديث ميمونة^(٣) رضي الله عنها حيث قال النبي ﷺ في شاتها: «أَوْ أَحَدُكُمْ إِعَابَهَا»^(٤)، فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُطَهَّرُ^(٥) الْمَاءُ وَالْقَرْظُ^(٦) وعن

= أحد الأعلام. روى عن أبيه، ومجاهد، وعطاء، وخلق. وعنه ابنه: عبد العزيز، ومحمد، ويحيى الأنصاري، وخلق. قال أحمد: إذا قال ابن جريج قال فاحلوه، وإذا قال سمعت أو سألت، جاء بشيء ليس في النص منه شيء. مات سنة خمسين ومائة. له ترجمة في: ميزان الاعتدال ٢/٦٥٩، وطبقات الحفاظ ص ٨١.

(١) قوله: «قلال هجر» جملة قلة، وهي إزاء للعرب كالجرة الكبيرة، يجمع على قَلَلٍ، وقَلَال. وهجر: قرية قريبة من المدينة. (اللسان ٥/٣٧٢٧).

(٢) قوله: «كنصب الزكاة» مفرداً نصاب، والنصاب من المال: القدر منه الذي تجب فيه الزكاة إذا بلغه. (اللسان ٦/٤٤٣٧).

(٣) ميمونة هي: أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية، تزوجها النبي ﷺ في عمره القضاء سنة سبع بسرف، وبنى بها هناك في مرجعه من عمره، وماتت بعلمه فيها، ودفنت فيها، سنة إحدى وخمسين على الصحيح. لها ترجمة في: الإصابة ٤/٤١١ - ٤١٣، والرياض المستطابة ص ٣١٤ - ٣١٤.

(٤) قوله: «إعابها» هو الجلد من الغنم والبقر والوحش ما لم يدبغ. (اللسان ١/١١٦٣).

(٥) قوله: «يطهره الماء والقَرْظ» ورق شجر السلم، ينبت في بلاد اليمن غالباً، ويستخدم في الدباغ (اللسان ٥/٣٥٩٣).

(٦) روله أبو داود في: ٣١ - كتاب اللباس: ٣٨ - باب في أحب الميتة: حديث رقم (٤١٢٦). ورواه النسائي =

عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا بُعِثَ الْإِنْسَانُ فَقَدْ طَهَّرَهُ»^(١) ثم إذا دُفِنَ الجِلْد طَهَرَ ظَاهِرَهُ قِطْعاً وَكَذَا بَاطِنَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ الْجَدِيدِ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَفِيهِ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْيَابِسَةِ وَالرُّطْبَةِ وَيَجُوزُ بَيْعُهُ وَهَبُهُ وَالْوَصِيَّةُ بِهِ، وَهَلْ يَجُوزُ أَكْلُهُ مِنْ مَأْكُولِ الْلَحْمِ؟ رَجَعَ الرَّافِعِيُّ الْجَوَازَ وَرَجَعَ النَّوَوِيُّ التَّحْرِيمَ، وَيَكُونُ الْمُبَايَعُ بِالْأَشْيَاءِ الْحَرِيقَةِ^(٢) كَالشَّبِّ^(٣) وَالشَّتِّ^(٤) وَالْقِرْطُ وَقَشُورُ الزَّمَانِ وَالْعَفْصُ^(٥)، وَيَحْصُلُ الْمُبَايَعُ بِالْأَشْيَاءِ الْمُتَجَسِّسَةِ وَالنَّجَسَةِ كَدُرُقِ^(٦) الْحَمَامِ عَلَى الْأَصْبَحِ وَلَا يَكْفِي التَّجَمُّدُ بِالتُّرَابِ وَالشَّمْسُ عَلَى الصَّحْبِ، وَيَجِبُ غَسْلُهُ بَعْدَ الْمُبَايَعِ إِنْ دُفِنَ بِنَجَسٍ قِطْعاً وَكَذَا إِنْ دُفِنَ بِظَاهَرٍ عَلَى الْأَصْبَحِ قَالَهُ الْأَصْحَابُ: وَيَعْتَبَرُ فِي كَوْنِهِ صَارَ مَذْبُوحاً ثَلَاثَةَ أُمُورَ:

أحدهما: نزع فضلاته.

الثاني: أن يعطى نفس الجلد.

الثالث: أن ينتهي في الدبغ إلى حالة بحيث لو وقع في الماء لم يعد القساء والتبن وإبه أعلم، وأما [جلد الكلب والخنزير وفرع أحدهما] فلا يطهر بالدباغ عتقنا بلا خلاف لأنهما نجسان في حال الحياة والدباغ إنما يطهر جلدًا نجس بالموت لأن غاية الدباغ نزع الفضلات

في: كتاب الفرع والعتيرة: ١ - باب ما يلج به جلود الميتة: حديث رقم (١). ورواه أحمد في المستدرج ٦/ ٣٣٤.

(١) رواه مسلم في: ٣ - كتاب الحيفي: ٢٧ - باب طهارة جلود الميتة بالدباغ: حديث رقم (٣٦٦). ورواه أبو داود في: ٣١ - كتاب اللباس: ٣٨ - باب في أحب الميتة: حديث رقم (٤١٢٣). ورواه النسائي في: ٤١ - كتاب الفروع والعتيرة: ١٠ - باب القارة تقع في السن: حديث رقم (٤). ورواه الدارمي في: كتاب الأساخي: ٢٠ - باب الاستمتاع بجلود الميتة: حديث رقم (١). ورواه مالك في: ٢٥ - كتاب الصيد: ٦ - باب ما جاء في جلود الميتة: حديث رقم (١٧). ورواه أحمد في المستدرة ٢١٩/١ و ٢٢٧ و ٢٣٧ و ٧٣/٦ و ١٠٤ و ١٤٨ و ١٥٣.

(٢) قوله: «الحريفة» الأشياء الحريفة هي الأشياء التي تغير الشيء عن أصله، ومقصوده هنا التي تستعمل في الدباغ.

(٢) قوله: «الشب» هو حجر معروف يشبه الزاج، يدين به الجلود. (اللسان ٤/٢١٨٢).

(٤) قوله: «الشت» هو ضرب من الشجر طيب الريح والطعم، يدعى به، ينبت في جبال الفجر وتهامة ونجد.
(اللسان ٤/٢١٩٥).

(٥) قوله: «الفص» هو حمل شجرة البلوط، تحمل ستة بلوطاً، وستة عصفاً، ويتخذ منه الحبر، ويستخدم في الدباغ. (اللسان ٤/٣٠١٤).

(٦) قوله: «فرق الحمام» اللزق هو خُور الطيور عامة من حمام وغيره، يعني: ما خرج من بطنها من فضلات وبقايا. (اللسان ٣/١٤٩٩).

ودفع^(١) الاستحالات ومعلوم أن الحياة أبلغ في ذلك من الدباغ فإذا لم تعد الحياة الطهارة فأولى أن لا يفيد الدباغ. قال:

(وَعَظُمَ الْمَيْتَةُ وَشَرُّهَا نَجَسٌ إِلَّا الْآدَمِيَّ).

الأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(٢) وتحريم ما ليس بحر م ولا ضرر في أكله يدل على نجاسته، ولا شك أن العظم والشعر من أجزاء الحيوان، نعم في الشعر خلاف في أنه ينجس بالموت أم لا وهو قولان أحدهما لا ينجس لأنه لا تحل الحياة فيه فلا ينجس بالموت بدليل أنه إذا قطع لا يحس ولا يألم وأظهرهما أنه ينجس وهو الذي جزم به الشيخ لأنه إن حلته الحياة فينجس وإلا فينجس تبعاً للجملة لأنه من جعلتها كما يجب فسله في الطهارة والنجاسة.

وأما العظم ففيه خلاف، قيل إنه كالشعر والمذهب القاطع بنجاسته لأنه يحس ويألم بالقطع والصوف والوبر والريش كالشعر، فإذا قلنا بنجاسة الشعر ففي شعر آدمي قولان بناءً على نجاسته بالموت إن قلنا ينجس بالموت فكذلك ينجس شعره، وإن قلنا لا ينجس وهو الراجح فلا ينجس شعره بالموت على الأصح والله أعلم. قال:

(وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ أَتَانِي اللَّحَبِ وَالْفِطْصَةِ وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوَانِي).

لما في الحديث الصحيح من رواية حليفة^(٣) رضي الله تعالى عنه، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدُّبْيَاجَ»^(٤) وَلَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ اللَّحَبِ وَالْفِطْصَةِ فَإِنَّهَا لَهُمْ

(١) قوله: «دفع الاستحالات» أي الأشياء التي تحول بين النجاسة والطهارة، فتدفع ليطهر الجلد، ويحل استعماله.

(٢) آية ٣ سورة المائدة.

(٣) حليفة هو: أبو حنبل، حليفة بن اليمان، واسم اليمان: حنبل، بكسر الحاء وإسكان اليمين واللام، ويقال: حنبل بالتصغير، العباسي، أسلم حليفة وأبوه وهاجروا، وقد شهد أحداً، وكان من أهل الفتوى، وصاحب سر رسول الله ﷺ في المناقشين، والمختص بأخبار الفتن المستقبل. توفي سنة ست وثلاثين. له ترجمة في: الإصابة ٣١٧/١ - ٣١٨، وأسد الغابة ٣٩٠/١ - ٣٩٢، والرياض المستطابة ص ٤٩ - ٥٠.

(٤) قوله: «الدُّبْيَاج» نوع من الثياب، وهو فارسي معرب، يلبس ويستعمل في التزين. (اللسان ١٣١٦/٢).

في الثُّنْبَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ^(١) وفي مسلم^(٢): «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ^(٣) فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»^(٤) وفي رواية: «مَنْ شَرِبَ فِي إِنَاءٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ قَبْلَ مَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارًا مِنْ جَهَنَّمَ»، وفي رواية، «إِنَّ الَّذِي يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ» الحديث، وحيث يجرجر الثانية مكسورة بلا خلاف، قاله النووي^(٥)، وفي الإقليد حكاية الخلاف، وأما النار فيجوز فيها الرفع والنصب، والنصب هو الصحيح، ومعناه أن الشارب يلقي النار في بطنه

(١) رواه البخاري في: ٧٠ - كتاب الأطعمة: ٢٩ - باب الأكل في إناء مفضض. ورواه في: ٣٣ - كتاب الجنائز: ٢ - باب الأمر باتباع الجنائز: حديث رقم (١٢٣٩). ورواه في: ٦٧ - كتاب النكاح: ٧١ - باب حتى إجابة الوليمة والدعوة: حديث رقم (٥١٧٥). ورواه في: ٧٧ - كتاب اللباس: ٢٧ - باب اثرائي الحرير: حديث رقم (٥٨٣٧). ورواه في: ٧٤ - كتاب الأشرطة: ٢٧ - باب الشرب في آية الذهب: حديث رقم (٥٦٣٢). ورواه أيضاً في الكتاب المذكور: ٢٨ - باب آية الفضة: حديث رقم (٥٦٣٣). ورواه أيضاً في: ٧٩ - كتاب الاستئذان: ٨ - باب إفتاء السلام: حديث رقم (٦٢٣٥). ورواه مسلم في: ٣٧ - كتاب اللباس والزينة: ٢ - باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة: حديث رقم (٢٠٦٦، ٢٠٦٧). ورواه أبو داود في: ٢٠ - كتاب الأشرطة: ١٧ - باب في الشرب في آية اللعب والفضة: حديث رقم (٣٧٢٣). ورواه الترمذي في: ٢٧ - كتاب الأشرطة: ١٠ - باب ما جاء في كراهية الشرب في آية الذهب والفضة: حديث رقم (١٨٧٨). ورواه أيضاً في: ٤٤ - كتاب الأدب: ٤٥ - باب ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل: حديث رقم (٢٨٠٩). ورواه النسائي في: ٢٠ - كتاب الجنائز: ٥٣ - باب الأمر باتباع الجنائز: حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: ٣٠ - كتاب الأشرطة: ١٧ - باب الشرب في آية الفضة: حديث رقم (٣٤١٤). ورواه الدارمي في: كتاب الأشرطة: ٢٥ - باب الشرب في المفضض: حديث رقم (٢). ورواه أحمد في «المستدرك» ٩٢/٤ و ٩٥ و ٩٩ و ٢٨٤ و ٢٨٧ و ٢٩٩، ٣٨٥/٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٤٠٠ و ٤٠٤ و ٤٠٨ و ٢٢٨/٦.

(٢) مسلم هو: ابن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسن النيسابوري الإمام العلم، صاحب الصحيح. قال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأباً حاتم يقتلمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما. مات سنة إحدى وستين ومائتين. له ترجمة في: تهذيب التهذيب ١١٣/١٠ - ١١٤، وطبقت الحفاظ ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٣) قوله: «يجرجر» الجرجرة هي الصوت، وهنا بمعنى: صوت وقوع الماء في الجوف، وجرجر فلان الماء إذا جرحه جرحاً متوثقاً له صوت. (اللسان ١/٥٩٥).

(٤) رواه البخاري في: ٧٤ - كتاب الأشرطة: ٢٨ - باب آية الفضة: حديث رقم (٥٦٣٤). ورواه مسلم في: ٣٧ - كتاب اللباس والزينة: ١ - باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره: حديث رقم (٢٠٦٥). ورواه ابن ماجه في: ٣٠ - كتاب الأشرطة: ١٧ - باب الشرب في آية الفضة: حديث رقم (٣٤١٣، ٣٤١٥). ورواه الدارمي في: كتاب الأشرطة: ٢٥ - باب الشرب في المفضض: حديث رقم (١). ورواه مالك في: ٤٩ - كتاب صفه النبي: ٧ - باب النهي عن الشرب في آية الفضة والنفخ في الشرايب: حديث رقم (١١). ورواه أحمد في «المستدرك» ٩٨/٦ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٤ و ٣٠٦.

(٥) وعبارة النووي في «شرح مسلم» ٢٨٦/١: «اتفق العلماء من أهل الحديث واللغة والغريب وغيرهم على كسر الجيم الثانية انتهى».

بتجرع متتابع يسمع له جرجرة، وهي الصوت لتردده في حلقه، وعلى رواية الرفع تكون النار فاعلة، ومعناه أن النار تصوّت في جوفه^(١). عافانا الله تعالى منها، ومن فعل يقربنا إليها.

قال النووي في شرح مسلم: قال أصحابنا انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب؛ وسائر الاستعمال في إناء ذهب أو فضة إلا ما حكى عن داود^(٢). وقول قديم للشافعي إنه يكره، والمحققون لا يعتدّون بخلاف داود، وكلام الشافعي مؤوّل. كما قاله صاحب التقرّب، مع أن الشافعي رجع عن هذا القديم^(٣)، فحصل أن الإجماع منعقد على بحريم استعمال إناء الذهب والفضة في الأكل والشرب والطهارة والأكل بملعقة من أحدهما والتبخّر بمبخرة منهما، وجميع وجوه الاستعمال، ومنها المكحلة^(٤) والميل^(٥) وظرف^(٦) النّالية وغير ذلك، سواء الإناء الصغير والكبير، ويستوي في التحريم الرجل والمرأة بلا خلاف، وإنما يفرق بين الرجل والمرأة في التحلي لقصد زينة النساء للزوج والسيد، ويحرم استعمال ماء الورد والأدهان في مقام الذهب والفضة؛ هذا هو الصحيح، وفي القناني، وكذا يحرم تزيين الحوائث والبيوت والمجالس بأواني الذهب والفضة: هذا هو انصواب، وجوزّه بعض الأصحاب وهو غلط، لأن كل شيء أصله حرام فالنظر إليه حرام، وقد نص الشافعي والأصحاب أنه لو توضأ أو اغتسل من إناء ذهب أو فضة عصي، ويحرم اتخاذ هذه الأواني من غير استعمال على الصحيح، لأن ما حرم استعماله حرم اتخاذه كآلات اللّهو: عافانا الله الكرم من تعاطي ما هو سبب للنار، ويحرم على الصائغ صناعته، ولا يستحق أجره لأن فعله معصية، ولو كسر شخص هذه الأواني، فلا أرض^(٧) عليه، ولا يحل لأحد أن يطالبه

(١) انظر فشرح مسلم للنووي ٢٨٦/١ أيضاً.

(٢) داود هو: ابن علي الظاهري الأصبهاني ثم البغدادي، إمام أهل الظاهر. روى عن أبي ثور، وإبراهيم بن خالد وإسحاق بن راهويه، وغير واحد. روى عنه ابنه الفقيه أبو بكر بن داود، وذكره ابن أبي حاتم الساجي. قال الخطيب: كان قتيها زاهداً، وفي كتبه حديث كثير دل على غزارة علمه. وقال الأزدي: ترك حديثه، ولم يتابع الأزدي على ذلك. مات سنة سبعين ومائتين. له ترجمة في: البداية والنهاية ٤٧/١١ - ٤٨.

(٣) انظر فشرح مسلم ٢٨٧/١ - ٢٨٨.

(٤) قوله: «المكحلة» الرءاء الذي يوضع فيه الكحل، والكحل ما وضع في العين يشفي به ويتزين (اللسان ٢٨٣١/٥).

(٥) قوله: «الميل» هو الآلة من الحديد أو غيره، يستعمل في الاكتحال، وهو بكسر الميم لا بفتحها، وهو غير الميل بفتح الميم. (اللسان ٤٣١١/١).

(٦) قوله: «مظرف النّالية» ظرف الشيء وعاءه، حتى إن الإبريق ظرف لما فيه. والنّالية: نوع من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن، وهي معرولة. (اللسان ٢٧٨٨/٤، ٣٢٩٢/٥).

(٧) قوله: «فلا أرض عليه» هو حية الجرحلت. (اللسان ٦٠/١).

بالأرض، ولا رفعه إلى ظالم من حكام زماننا، لأنهم جهلة ويتعاطون هذه الأواني، حتى يشربون المسكر مع آلات اللهو. وفي حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «يُمنَعُ^(١) نَاسٌ مِنْ أَتَيْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْسَ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الْمَعَازِفَ^(٢) وَالْقَيْنَاتِ^(٣)، فَبَاتُوا عَلَى نُفُوسِهِمْ وَلِبْسِهِمْ، فَاصْبَحُوا وَقَدْ شَبَّخُوا قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ»^(٤)، وفي حديث أنس رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ جَلَسَ إِلَى قَيْنَةٍ يَسْتَمِعُ مِنْهَا صَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَنْكُ» والآنك بضم النون والمد هو الرصاص المذاب والله أعلم.

وأما أواني غير الذهب والفضة فإن كانت من الجواهر النفيسة كالياقوت^(٥) والفيروزج^(٦) ونحوهما، فهل تحرم؟ فيه خلاف؛ قيل تحرم لما فيها من الخيلاء والسرف وكسر قلوب الفقراء، والصحيح أنها لا تحرم، ولا خلاف أنه لا يحرم الإناء الذي نفاسته في صنعته ولا يكره كلبس الكتان والصوف النفيسين.

(فرع) لو اتخذ إناء من نحاس ونحوه وموّه^(٧) بالذهب أو الفضة إن حصل بالعرض على النار منه شيء حرم على الصحيح، وإن لم يحصل بالعرض على النار منه شيء فالمرجح في هذا الباب أنه لا يحرم والمرجح في باب زكاة النقيدين أنه يحرم، قال النووي في شرح المهذب: ولو موّه السيف وغيره من آلات الحرب أو غيرها بلذهب تمويهاً لا يحصل منه بالعرض على النار شيء، فطريقان أصحهما وبه قطع العراقيون التحريم للحديث، ويدخل

(١) قوله: «يُمنَعُ» المسخ: تحويل صورة إلى صورة أفتح منها، أو هو قلب الخلقة من شيء إلى شيء. (اللسان ٤١٩٩/٦). والمقصود في الحديث: المسخ الممنوع لا الحسي، فليأخذون صفات القردة والخنازير لا صورهم، والله أعلم.

(٢) قوله: «المعازف» أي الملاهي، واحدها مِعْرَفٌ، ومِعْرَافَةٌ، وعِزْفٌ الدف: صوته، ويطلق المزف على اللعب بالمعازف كالدفوف وغيرها مما يضرب، والمعازف: اللاعب بها والمغني. (اللسان ٢٩٢٨/٤).

(٣) قوله: «القينات» القينة: المغنية على أرجح الأقوال ويمكن أن يطلق اللفظ على الأمة غنت أو لم تغن. (اللسان ٣٧٩٩/٥).

(٤) رواه البخاري بنحوه في: ٧٤ - كتاب الأشربة: ٦ - باب ما جاء في من يستحل الخمر: حديث رقم (٥٥٩٠).

(٥) قوله: «الياقوت» يقال: فارسي معرب، وهو فاعول، الواحدة ياقوته، والجمع اليواقيت. (اللسان ٤٩٦٤/٦).

(٦) قوله: «الفيروزج»: حجر كريم غير شفاف، معروف بلونه الأزرق، كلون السماء، أو هو أميل إلى الخضرة، يتحلى به. (المعجم ص ٤٨٦).

(٧) قوله: «موّه» مره الشيء: طلاء بلذهب أو بفضة، ومنه التمويه، وهو التليس، ومنه قيل للمخادع: مموه، وقد موه فلان باطله إنّا زينه. (اللسان ٤٢٠٣/٦).

فيه الخاتم والدواة والمرملة^(١) وغيرها فليجتنب ذلك والله أعلم. قال في شرح المذهب: وتمويه سقف البيت وجدلاره بالذهب أو الفضة حرام قطعاً، ثم إن حصل منه شيء بالعرض على النار حرمت استدامته وإلا فلا، وتبعه ابن الرفعة على الجزم بذلك والله أعلم قال:

(فصل: السَّوَاكُ مُسْتَحَبٌّ فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ لِلصَّائِمِ، وَهُوَ، فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ أَشَدَّ اسْتِحْبَاباً حَتَّى تَغْيُرَ الْقَمَمَ مِنْ أَزَمٍ وَغَيْرِهِ، وَحِينَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ وَحِينَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ).

السواك سنة مطلقاً لقوله ﷺ: «السَّوَاكُ»^(٢) «مَطْهُرَةٌ»^(٣) لِلْقَمَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(٤)، و«مطهرة» بفتح الميم وكسرهما هي كل إناء يتطهر به فشه السواك بذلك لأنه يطهر القم^(٥). وهل يكره للصائم بعد الزوال؟ فيه خلاف؛ الراجح في الرافعي والروضة أنه يكره لقوله عليه الصلاة والسلام: «تُخْلَوُفُ فَمُ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»^(٦)؛ وفي رواية «يَوْمَ الْقِيَامَةِ»،

(١) قوله: «المرملة» القيد الصغير. (اللسان ١٧٣٥/٣). وهي تشبه في زماننا السلسلة اللحية في العنق أو المعصم.

(٢) قوله: «السواك» لغة: بكسر السين. قال أهل اللغة: يطلق على الفعل، وهو الاستياك، وعلى الآلة التي يستاك بها. ويقال في الآلة أيضاً: سواك بكسر الميم. يقال: ساك فاه يسوكه سوكاً، فإن قلت: استاك لم تذكر القم، والسواك مذكور، نقله الأزهري عن العرب، قالوا: وجمعه «سوك» بضم السين والواو، ككتاب وكتب، والسواك مشتق من ساك الشيء، إذا لكه. وفي اصطلاح الفقهاء: استعمال عود أو نحوه في الأسنان لإذهاب الفخير ونحوه، والله أعلم. (المجموع ٢٦٩/١) باختصار.

(٣) قوله: «مطهرة للقَم...» الخ: الرضا: ضد السخط، وهو صفة قليلة. (اللسان ١٦٦٤/٣). وفي فخر الرضى: «مطهرة للقَم...» الخ: الرضا: كيف يكون سبباً لرضا الله تعالى؟ قلت: من حيث إن الإتيان بالمندوب موجب للثواب ومن جهة أنه مقدمة الصلاة، وهي منجاة الرب، ولا شك أن طيب الرائحة يجبه صاحب المناجاة انتهى.

(٤) رواه النسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٤ - باب الترغيب في السواك: حديث رقم (١).

(٥) انظر «المجموع» ٢٦٨/١.

(٦) رواه البخاري في: ٣٠ - كتاب الصوم: ٢ - باب فضل الصوم: حديث رقم (١٨٩٤). ورواه أيضاً في: ٣٠ - كتاب الصوم: ٩ - باب هل يقول: إني صائم إذا شتم: حديث رقم (١٩٠٤). ورواه في: ٧٧ - كتاب الفليس: ٧٨ - باب ما يذكر في المسك. حديث رقم (٥٩٢٧). ورواه في: ٩٧ - كتاب التوحيد: ٣٥ - باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾: حديث رقم (٧٤٩٢). ورواه في: ٩٧ - كتاب التوحيد: ٥٠ - باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه: حديث رقم (٧٥٣٨). ورواه مسلم في: ١٣ - كتاب الصيام: ٣٠ - باب فضل الصيام: حديث رقم (١٦١ و ١٦٣ و ١٦٤) من أحاديث كتاب الصيام. وقوله: فيوم القيامة زيادة في حديث رقم (١٦٣). ورواه الترمذي في: ٦ - كتاب الصوم: ٥٥ - باب ما جاء في فضل الصوم: حديث رقم (٧٦٤). ورواه النسائي في: ٢١ - كتاب الصيام: ٤١ - باب فضل الصيام: حديث رقم (١، ٢). ورواه أيضاً في: ٢١ - كتاب الصيام: ٤٢ - باب ذكر الاختلاف على أبي صالح في هذا الحديث. ورواه أيضاً في: ٢١ - كتاب الصيام: ٤٣ - باب ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب: حديث رقم (١٥). ورواه ابن ماجه في: ٧ - كتاب الصيام: ١ - باب ما جاء في فضل الصيام: =

والخلوف^(١) بضم الخاء واللام هو التغيير، وخص بما بعد الزوال، لأن تغير الغم بسبب الصوم حيث يظهر فلو تغير فمه بعد الزوال بسبب آخر كنوم أو غيره فاستاك لأجل ذلك لا يكره، وقيل لا يكره الاستياك مطلقاً، وبه قال الأئمة الثلاثة، ورجحه النووي في شرح المهلب، وقال القاضي^(٢) حسين: يكره في الفرض دون النفل خوفاً من الرياء، وقول المصنف [للمصنف] يؤخذ منه أن الكراهة تزول بغروب الشمس وهذا هو الصحيح في شرح المهلب: وقيل تبقى الكراهة إلى الغطر والله أعلم.

ثم السواك يتأكد استحبابه في مواضع: منها [عند تغير الغم من أزم وغيره]، والأزم قيل السكوت الطويل، وقيل هو ترك الأكل، وقوله [وغيره] يدخل فيه ما إذا تغير يأكل ما له راحة كربة كالثوم والبصل ونحوهما، ومنها [عند القيام من النوم] «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ اسْتَاكَ» وروي «يَشْوُصُ^(٣) فَأَهْ بِالسَّوَاكِ»^(٤)، ومعنى^(٥) يشووص:

= حديث رقم (١٦٣٨). ورواه الدارمي في: ٤ - كتاب الصيام: ٥٠ - باب في فضل الصيام: حديث رقم (١). ورواه مالك في: ١٨ - كتاب الصيام: ٢٢ - باب جامع الصيام: حديث رقم (٥٨). ورواه أحمد في المسند: ٤٤٦/١، ٢٣٢/٢، ٢٣٤ و ٢٥٧ و ٢٦٦ و ٢٧٣ و ٢٨١ و ٢٩٢ و ٣٠٦ و ٣١٣ و ٣٤٧ و ٣٩٣، ٥/٣، ٤ و ١٣٠ و ٢٠٢، ٢٤٠/٦.

(١) قوله: «الخلوف بضم الخاء واللام» قال عياض: هذه الرواية الصحيحة، وبعض الشيوخ يقول بفتح الخاء. قال الخطابي: وهو خطأ. وحكى القاسبي الوجهين، وبالف النوري في «شرح المهلب»، فقال: لا يجوز فتح الخاء. واحتج غيره لذلك، بأن المصادر التي جاءت على فصول - بفتح أوله - قليلة ذكرها سيويه وغيره، وليس هذا منها. (فتح الباري ٤/١٢٧).

(٢) القاضي حسين هو: الإمام المحقق المدقق، أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي، من أكبر أصحاب القفال. قال عبد الغافر: كان فقيه خراسان. وقال الرافعي في «التلويح»: إنه كان كبيراً، فواحداً في الدقائق، وكان يلقب بحبر الأمة. مات سنة الثنتين وستين وأربعمائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية ١/١٩٦ - ١٩٧.

(٣) قوله: «يشووص» بفتح الياء، وضم الشين، وبالصاد المهملة. (المجموع ١/٢٧١).

(٤) رواه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء: ٧٣ - باب السواك: حديث رقم (٤٥). ورواه أيضاً في: ١١ - كتاب الجمعة: باب السواك يوم الجمعة: حديث رقم (٨٨٩). ورواه في: ١٩ - كتاب التهجيد: ٩ - باب طول القيام في صلاة الليل: حديث رقم (١١٣٦). ورواه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ١٥ - باب السواك: حديث رقم (٤٦، ٤٧) من أحاديث كتاب الطهارة. ورواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٣٠ - باب السواك لمن قام بالليل: حديث رقم (٥٥). ورواه النسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١ - باب السواك إذا قام من الليل: حديث رقم (١). ورواه أيضاً في: ١٩ - كتاب قيام الليل: ١٠ - باب ما يفعل إذا قام من الليل من السواك: حديث رقم (٢، ١). ورواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة وستناه: ٧ - باب السواك: حديث رقم (٢٨٦). ورواه الدارمي في: ١ - كتاب الوضوء: ٢٠ - باب السواك عند التهجد: حديث رقم (١). ورواه أحمد في المسند: ٣٨٢/٥ و ٣٩٠ و ٣٩٧ و ٤٠٢ و ٤٠٧.

(٥) قوله: «ومعنى يشووص ينظف ويفسل» وقال ابن الأثير في «النهاية» ٢/٥٠٩: «هو أن يستاك من سفلى»

ينظف ويفسل، ووجه تأكيد الاستحباب عند القيام منه أن النوم يستلزم ترك الأكل والسكوت وهما من أسباب التنجس، ومنها [عند القيام إلى الصلاة] لقوله ﷺ: «لَوْلَا^(١) أَنْ أَشُقَّ عَلَى أَمْتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ^(٢)»، وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «رَكْعَتَانِ بِالسَّوَاكِ أَفْضَلُ مِنْ مِئَتَيْنِ رَكْعَةً بِلَا سَوَاكٍ^(٣)» والسواك متأكد عند القيام إلى الصلاة وإن لم يكن الغم متغيراً، ولا فرق بين صلاة الفرض والنفل حتى لو صلى صلاة ذات تسليمات كالضحى والتراويح والتشهد استحسب له أن يستاك لكل ركعتين، وكذا للاجتازة والطواف، ولا فرق بين الصلاة بالوضوء أو التيمم أو عند فقد الطهورين، ويتأكد الاستحباب أيضاً عند الوضوء وإن لم يصل، لما ورد: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أَمْتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ^(٤)». ويستحب عند قراءة القرآن، وعند اصفرار الأسنان وإن لم يتغير الغم.

واعلم أنه يحصل الاستياك بخرقه وبكل خشن مزيل، والعود أولى، والأراك^(٥) أولى، والأفضل أن يكون يابس ندى بالماء، ويستحب غسله ليستاك به ثانياً، ولو استاك بإصبع غيره وهي خشنة أجراً قطعاً قاله في شرح المذهب، وفي إصبعه خلاف: الراجح في الروضة

= إلى علي، وأصل الشُّوْص: الغسل^(٦). أم.

(١) قوله: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أَمْتِي لَأَمَرْتُهُمْ» قال الشافعي - رحمه الله - «لو كان واجباً لأمرهم به شق، أو لم يشق». قال العلماء في هذا الحديث أن الأمر للوجوب، واستدل أصحابنا بأحاديث أخرى، وأقضية، والأحاديث الواردة بالأمر محمولة على التنبه جمعاً بين الأحاديث. (المجموع ١/ ٢٧١ - ٢٧٢).

(٢) رواد البخاري في: ١١ - كتاب الجمعة: ٨ - باب السواك يوم الجمعة: حديث رقم (٨٨٧). ورواه في: ٩٤ - كتاب التمني: ٩ - باب ما يجوز من اللُّوْ، وقوله تعالى: ﴿لَوْ لَأَنْ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾: حديث رقم (٧٢٤٠). ورواه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ١٥ - باب السواك: حديث رقم (٤٢). ورواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٢٥ - باب السواك: حديث رقم (٤٦، ٤٧). ورواه الترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٨ - باب ما جاء في السواك: حديث رقم (٢٢). ورواه النسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٦ - باب الرخصة في السواك بالعشي للصائم: حديث رقم (١). ورواه أيضاً في: ٦ - كتاب المواقيت: ٢٠ - باب ما يستحب من تأخير العشاء: حديث رقم (٥). ورواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة وسننها: ٧ - باب السواك: حديث رقم (٢٨٧). ورواه الترمذي في: ١ - كتاب الوضوء: ١٧ - باب في السواك: حديث رقم (٣). ورواه مالك في: ٢ - كتاب الطهارة: ٣٢ - باب ما جاء في السواك: حديث رقم (١١٤). ورواه أحمد في المستند ١/ ٨٠ و ١٢٠ و ٢٤٥/٢ و ٢٥٠ و ٢٥٩ و ٢٨٧ و ٣٩٩ و ٤٠٠، ١٩٣/٥ و ٤١٠ و ٣٢٥/٦ و ٤٢٩.

(٣) سقط من الأصل: فرواه أبو يعين بإسناد جيد.

(٤) أورده البخاري تعليقاً مجروراً به عن أبي هريرة في: ٣٠ - كتاب الصوم: ٢٧ - باب سواك الرطب واليابس للصائم.

(٥) قوله: «الأراك» شجر معروف، وهو شجر السواك، يستاك بفرعه. قال أبو حنيفة: هو أفضل ما استيك بفرعه من الشجر، وأطيب ما عته الماشية. (اللسان ١/ ٦٤).

لا يجوز، والراجع في شرح المذهب الإجزاء، وبه قطع القاضي حسين والمحامي^(١)،
والبخوي^(٢) والشيخ أبو حامد، واختاره الروياني في البحر ولا بأس أن يستاك بسواك غيره
بإذنه: ويستحب أن يستاك يمينه وبالجانب الأيمن من قمه وأن يمرّه على سقف حلق إمراراً
لطيفاً وكراسي أضراسه، وينوي بالسواك السنة، ويستحب عند دخول المنزل^(٣)، وعند إرادة
النوم والله أعلم قال:

(فصل: وَقَرَأَ الْفُضُ الْوُضُوءَ سِتَّةً: التَّيَّةُ حَتَّى غَسَلَ الْوُجْهَ).

اعلم أن الوضوء له شروط وفروض.

فالشروط الإسلام. والتمييز. وطهورة الماء. وعدم المانع الحسي كالومخ. وعدم
المانع الشرعي كالحيض والنفاس، ودخول الوقت في حق ذوي الضرورات. كالمستحاضة
ومن به الريح الدائم.

وأما الفروض فسته كما ذكره الشيخ. أحدها [النية] لقول عليه الصلاة والسلام:
«إنما^(٤) الأعمال بالنية»^(٥). وهي فرض في طهارات الأحداث، ولا تجب في إزالة

(١) المحامي هو: أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضبي، نسبة إلى منة قبيلة كبيرة مشهورة،
البغدادي، المحامي، نسبة إلى بيع المحامل التي يحمل الناس عليها في السفر، شيخ بغداد،
ومحدثها، الفقيه الشافعي. كان صدوقاً دينياً، فقيهاً محققاً، ولى قضاء الكوفة سنتين سنة، وأضيف إليه
قضاء فارس وأعمالها. توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة. له ترجمة في: البداية والنهاية ٢٠٣/١١ - ٢٠٤،
والرسالة ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) البخوي هو: الإمام الفقيه الحافظ المجتهد محيي الدين أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء
الشافعي، ويلقب أيضاً بركن الدين، صاحب «معالم التنزيل»، و «شرح السنة»، و «التهذيب» وغير
ذلك، ويورك له في تصانيفه، لقصد الصالح، فإنه كان من العلماء الربانيين. قال ابن مردويه: لم يكن
في أقر من الأفاق أحفظ ولا أسد منه. مات سنة ثلاثين وأربعمائة. له ترجمة في: البداية والنهاية
٤٥/١٢، وميزان الاعتدال ١١١/١، وطبقات الحفاظ ص ٤٢٣.

(٣) قوله: «إنما الأعمال» هي لقراءة الحكم الذي في حيزها اتفاقاً، أي لتأكيد الحكم الدال على بطلانها، وهو هنا
صحة الأعمال الشرعية بالنية، أو كمالها، والمراد بالاتفاق هنا عدم الخلاف بين الأصوليين والنحاة.
(فتح المبين ص ٤٤، وقارن بحاشية المداهمي عليه ص ٤٠).

(٤) قوله: «بالنية» أي بسببها، أو مصاحبة لها، فعلى الأول هي جزء من العبادات، وهو الأصح. وعلى
الثاني هي شرط. (فتح المبين ص ٤٧).

(٥) رواه البخاري في ١ - كتاب بدء الوحي: ١ - باب كيف كان بدء الوحي: حديث رقم (١). و: ٢ -
كتاب الإيمان: ٤١ - باب ما جاء إن الأعمال بالنية: حديث رقم (٥٤). و: ٦٧ - كتاب النكاح: ٥ -
باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة: حديث رقم (٥٧٠). وأورد في: ٦٨ - كتاب الطلاق:
١١ - باب الطلاق في الإغلاق والكراهة. و: ٦٣ - كتاب مناقب الأنصار: ٤٥ - باب هجرة النبي ﷺ =

التنجاسات على الصحيح، والفرض أن المقصود من التجاسات إزالتها، وهي تحصل بالعنس بخلاف الأحداث فإن طهارتها عبادة فتقتصر إلى نية كسائر العبادات: كذا قاله الرافعي، وشروط صحتها الإسلام: فلا يصح وضوء الكافر ولا غسله على الصحيح لأن النية عبادة والكافر ليس من أهلها ولا تصح طهارة المرتد قطعاً تغليظاً عليه، ووقت النية الواجبة عند غسل أول جزء من الوجه لأن أول العبادات الواجبة ولا يثاب على السنن الماضية، وكيفية إن كان المتوضئ سليماً لا علة به أن ينوي أحد ثلاثة أمور:

أحدهما: رفع الحدث أو الطهارة عن الحدث.

الثاني: أن ينوي استحالة الصلاة أو غيرها مما لا يباح إلا بالطهارة.

الثالث: أن ينوي فرض الوضوء أو أداء الوضوء وإن كان الناري صيباً. قال النووي في شرح المهذب: ولو نوى الطهارة للصلاة أو الطهارة لغيرها مما يتوقف على الوضوء كفى^(١) وذكره في التنبيه، ولو نوى الطهارة ولم يقل عن الحدث لا يجزئه على الصحيح لأن الطهارة تكون عن الحدث وعن النجس فلا بد من نية تميز ولو نوى الوضوء فقط صح على الأصح في التحقيق وشرح المهذب بخلاف ما إذا نوى الغسل وهو جنب فلا يكفي، وفرق الماوردي بأن الوضوء لا يطلق على غير العبادة بخلاف الغسل ولو نوى رفع الحدث والاستباحة فهو نهاية النية. وأما من به علة كمن به سلس^(٢) البول أو كانت مستحاضة فينوي الاستباحة على الصحيح ولا يصح أن ينوي رفع الحدث لأن الحدث مستمر ولا يتصور رفعه، وقيل: يجب أن يجمع بينهما وقيل يكفي أحدهما.

(فرع) شرط النية الجزم فلو شك في أنه محدث فتوضأ محتاطاً ثم يتيقن أنه محدث لم

= وأصحاه إلى المدينة: حديث رقم (٣٨٩٨). و: ٤٩ - كتاب العتق: ٦ - باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه: حديث رقم (٢٥٢٩). و: ٩٠ - كتاب الحيض: ١ - باب في ترك الحيض، وإن لكل امرئ ما نوى: حديث رقم (٦٩٥٣). ورواه مسلم في: ٣٣ - كتاب الإمارة: ٤٤ - باب بيان قدر ثواب من خزا فنتم، ومن لم يتم: حديث رقم (١٥٥). ورواه أبو داود في: ٧ - كتاب الطلاق: ١١ - باب فيما عني به الطلاق والنيات: حديث رقم (٢٢٠١). ورواه الترمذي في: ١٣ - كتاب فضائل الجهاد: ١٦ - باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا: حديث رقم (١٦٤٧). ورواه النسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٥٩ - باب النية في الوضوء: حديث رقم (١). و: ٢٦ - كتاب الطلاق: ٢٤ - باب الكلام إذا قصد به فيما يحصل معناه: حديث رقم (١). و: ٣٥ - كتاب الإيمان والنذور: ١٩ - باب النية في اليمين: حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: ٣٧ - كتاب الزهد: ٢٦ - باب النية: حديث رقم (٤٢٢٧). ورواه أحمد في «المستدرك» ٢٥/١.

(١) انظر «المجموع» ٣٣٠/١.

(٢) قوله: «سلس البول» الشيء السلس هو اللين السهل، ويسلس بول الرجل، إذا لم يتحبأ له أن يسكه، وفلان سلس البول، لذا كان لا يستمسكه، وكل شيء خلق، فهو سلس. (اللسان ٢٠٦٣/٣).

يعتد بوضوئه على الأصح لأنه توضأ متردداً، ولو تيقن أنه محدث وشك في أنه تطهر ثم بان محدثاً أجزأه قطعاً لأن الأصل بقاء الحدث فلا يضر تردده معه فقوي جانب النية بأصل الحدث بخلاف الصورة الأولى والله أعلم.

(فرع) لو كان يتوضأ نفسي لمة^(١) في المرة الأولى فانتفست في الفسلة الثانية أو الثالثة أجزأه على الصحيح بخلاف ما إذا انتفست اللمعة في تجديد الوضوء فإنه لا يجزئه على الصحيح والفرق أن نية التجديد لم تشتمل على نية فرض بخلاف الفسلة الثانية والثالثة فإن نية فرض الوضوء شملت الثلاث فما لم يتم الأولى لا تحصل الثانية والثالثة والخطأ في الاعتقاد لا يضر: ألا ترى أن المصلي لو ترك سجدة من الأولى ناسياً وسجد في الركعة الثانية تمت الأولى وإن اعتقد خلاف ذلك والله أعلم. قال:

(وَسَلِّ الْوُجْهَ)

الفرض الثاني غسل الوجه، وهو أول الأركان الظاهرة، قال الله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^(٢)، ويجب استيعابه بالغسل، وحده: من مبتدأ تستطيع الجبهة إلى منتهى اللحن طولاً ومن الأذن إلى الأذن عرضاً، وموضع التحليف^(٣) ليس من الوجه، والصدغان^(٤) ليسا من الوجه على الأصح في شرح الروضة، ورجع في المحرر أنهما من الوجه، ثم الشعر النابت في الوجه قسمان:

أحدهما: لم يخرج عن حد الوجه.

والثاني: خارج عنه، والذي لم يخرج عن حد الوجه قد يكون نادر الكثافة، وقد يكون غير نادر الكثافة: فالنادر الكثافة كالحاجيين والأهداب^(٥) والشاربين والعذارين^(٦)، وهما المحاذيان للأذنين بين الصدغ والعارض. فيجب غسل ظاهر هذه الشعور وباطنها مع البشرة

(١) قوله: «لمعة» هي الموضع الذي يكثر فيه الخلا، ولا يقال لها لمة حتى تبيض. (اللسان ٥/٤٠٧٥).
والمراد بها هنا: الموضع الذي لم يصل إليه الماء، أو خلا من وصول الماء إليه.
(٢) آية ٦ سورة المائدة.

(٣) قوله: «التحليف»: الموضع الذي تحت الأذن. والتحليف من الرأس: ما يمتد النساء تحية الرأس عنه، وهو القدر الذي يقع في جانب الوجه، مهما وضع طرف خيط على رأس الأذن، والطرف الثاني على زاوية الجبين. (اللسان ٢/٨١٠، والمصباح ١٢٦).

(٤) قوله: «الصدغان»، تشبة صدغ، وهما ما بين لحاظي العينين إلى أصل الأذن، أو هما موصل ما بين اللحية والرأس إلى أسفل من القرنين، والقرنان: حرف جانبي الرأس. (اللسان ٤/٢٤١٦).

(٥) قوله: «الأهداب» جمع هُدْبَة، وهي: الشعرة النابتة على شَفْرِ العين. (اللسان ٦/٤٦٢٨).

(٦) قوله: «العذارين» هما الشعر النابت على الخدين. (اللسان ٤/٢٨٥٧).

تحتها وإن كثف لأنها من الوجه، وأما شعر العارضين^(١) فإن كان خفيفاً وجب غسل ظاهره وباطنه مع البشرة، وإن كان كثيفاً وجب غسل ظهره على الأظهر، ولو خف بعضه وكثف بعضه فالراجع أن للخفيف حكم الخفيف المحض وللكثيف حكم الكثيف المحض، وفي ضابط الخفيف والكثيف خلاف، الصحيح أن الخفيف ما ترى البشرة تحته في مجلس التخاطب، والكثيف ما يمنع الرؤية.

القسم الثاني الشعور الخارجة عن حدّ الوجه، وهو شعر اللحية والعارض والعدار والسبال^(٢) طولاً وعرضاً، فالراجع وجوب غسل ظاهرها فقط لأنه يحصل به المواجهة، وقيل لا يجب لأنها خارجة عن حدّ الوجه. قال في زيادة الروضة: يجب غسل جزء من رأسه ورقبته وما تحت ذقنه مع الوجه ليتحقق استيعابه، ولو قطع أنفه أو شفته لزمه غسل ما ظهر بالقطع في الوضوء والغسل على الصحيح لأنه يبقى وجهاً، ويجب غسل ما ظهر من حمرة الشفتين، ويستحب أن يأخذ الماء بيديه جميعاً. قال:

(وَعَسَلُ الْيَكْنَى مَعَ الْمِرْقَتَيْنِ).

الفرض الثالث: غسل اليدين مع المرفقين لقوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٣) ولقطة إلى ترد بمعنى مع كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٤) أي مع الله، وبذل لذلك ما روى جابر رضي الله عنه قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُدِيرُ الْمَاءَ عَلَى الْمَرَافِقِ»^(٥). وروى «أَنَّهُ أَكَاذَرُ الْمَاءِ عَلَى مِرْقَتَيْهِ»^(٦)، وقال: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»، ويجب إيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة حتى لو كان تحت أظفاره وسخ يمنع وصول الماء إلى البشرة لم يصح وضوؤه وصلاته باطلة والله أعلم. قال:

(وَمَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ).

الفرض الرابع: مسح الرأس لقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٧) وليس

(١) قوله: «العارضين» هما صفحتا خدي الإنسان، والعارض من اللحية: ما ينبت على عرض اللحية فوق اللحن. (اللسان ٤/٢٨٩٣).

(٢) قوله: «السبال» هو مقدم اللحية، وما أسبل منها على الصدر، ويقال: رجل أسبل، ومُسْبِلٌ، إذا كان طويل اللحية. (اللسان ٣/١٩٣١).

(٣) آية ٦ سورة المائدة.

(٤) آية ٥٢ سورة آل عمران.

(٥) مسقط من الأصل: «فرواه الدارقطني والبيهقي، ولم يضعفاه».

(٦) مسقط من الأصل: «فرواه الدارقطني والبيهقي، ولم يضعفاه».

(٧) آية ٦ سورة المائدة.

بمراد هنا مسح جميع الرأس لحديث المغيرة^(١) رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ^(٢) بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى^(٣) عِمَاتِهِ وَعَلَى الْخُفَّيْنِ^(٤)»، ولأن من أمر يده على هامة اليتيم صبح أن يقال مسح برأسه، وحيث لا فالواجب ما ينطلق اسم المسح ولو بعض شعرة أو قدره من البشرة، وشرط الشعر الممسوح أن لا يخرج عن حد الرأس لو مله بأن كان متجعداً، ولا يضر مجاوزة منبت الممسوح على الصحيح ولو غسل رأسه بذلك المسح أو ألقي عليه قطرة ولم تسلم أو وضع يده التي عليها الماء على رأس ولم يمرها أجزاه على الصحيح. قال في زيادة الروضة: ولا تميمين اليد للمسح بل يجوز بخشبة أو خرقة وغيرهما ويجزي مسح غيره له، والمرأة كالرجل في المسح والله أعلم. قال:

﴿وَسَلِّ الرُّجُلَيْنِ مَعَ الْكُمَيْنِ﴾.

لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُم إِلَى الْكُمَيْنِ﴾^(٥) فعلى قراءة النصب يكون الغسل متعيناً والتقدير واغسلوا أرجلكم، وعلى قراءة الجر فالسنة بينت الغسل، ولو كان المسح جائزاً لبينه ﷺ ولو مرة كما فعل ﷺ في غير ذلك. قال النووي في شرح مسلم: واتفق العلماء على أن المراد بالكُمَيْنِ العظمان الثنائتان بين الساق والقدم، وفي كل رجل كُميان وشملت الرافضة قبحهم الله تعالى فقالت: في كل رجل كعب وهو العظم الذي في ظهر القدم وحكى هذا عن محمد^(٦) بن الحسن ولا يصح، وحجة العلماء في ذلك نقل أهل اللغة والاشتقاق، وهذا

(١) المغيرة هو: ابن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي، يكنى أبا عبد الله، وقيل: أبا عيني، أسلم عام الخندق، وقدم مهاجراً. وقيل: إن أول مشاهدته الحلبية. توفي سنة خمس من الهجرة. له ترجمة في: الاستيعاب بإحاطة الإصابة ١٨٧/١٠ - ١٨٩.

(٢) قوله: «ومسح بناصرته» الناصية واحدة النواصي، وهي قصاص الشعر في مُقَدِّم الرأس، أو مُنْبِت الشعر في مُقَدِّم الرأس. (اللسان ٤٤٤٧/٦).

(٣) قوله: «وعلى عمامته» العمامة: بكسر العين، هي لباس الرأس، وتعممت: كورت العمامة على الرأس. ويقال: عمته ألبست العمامة، وهي معروفة عند العرب والعجم قديماً وحديثاً، واشتهر بها العرب حتى قيل: العمامة تيجان العرب، والعمامة تعطي كمالاً في الهيئة، وتعظيماً في الهيئة (اللسان ٣١١١/٤). يتصرف.

(٤) سقط من الأصل: «رواه مسلم». ورواه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٢٣ - باب المسح على الناصية والعمامة: حديث رقم (٨١، ٨٣)، ورواه النسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٨٦ - باب المسح على العمامة مع الناصية: حديث رقم (١، ٢). و: ١ - كتاب الطهارة أيضاً: ٨٧ - باب كيف المسح على العمامة: حديث رقم (١). ورواه أحمد في «المستدرك» ٢٤٤/٤ و ٢٤٨ و ٢٥٠ و ٢٥٥، ٤٣٩/٥ و ٤٤٠.

(٥) آية ٦ سورة المائدة.

(٦) محمد بن الحسن الشيباني أبو عبد الله أحد الفقهاء، لبته النسائي وغيره من قبل حفظه. يروي عن مالك =

الحديث الصحيح الذي نحن فيه يدل لذلك ففيه «فَقَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكُعْبَيْنِ وَرِجْلَهُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ»^(١). فثبت في كل رجل كعبين والله أعلم.

قلت: وحديث النعمان^(٢) بن بشير رضي الله عنه صريح في ذلك قال: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَيْمُوا صُفُوفَكُمْ فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِمَّا يُلْمِعُ مِنْكَ^(٣) أَيْمَنَكَ صَاحِبِهِ وَكَعْبَهُ بِكَفَيْهِ»^(٤)، وهو معلوم أن هذا في كعب المفصل ولا يتأتى في الذي على ظهر القدم، والله تعالى أعلم.

واعلم أن الغسل واجب إذا لم يمسح على الخف، وقراءة الجهر محمولة على مسح الخف ويجب غسل جميع الرجلين بالماء، ويبقى البشرة والشعر حتى يجب غسل ما ظهر بالشق ولو وضع في الشق شمع أو حناء وله جرم لا يجزئ وضوءه ولا تصح صلاته، وكذا يجب عليه إزالة خرم البراغيث حيث استيقظ من نومه فليحترز عن مثل ذلك فلو توشأ ونسي إزالته ثم علم وجب عليه غسل ذلك المكان وما بعده وإعادة الصلاة، والله أعلم.

(فرغ) إذا اجتمع على الشخص حدث أصغر وهو الوضوء وحدث أكبر وهو الغسل ففيه خلاف متشر الصحيح المفتى به يكفيه غسل جميع بدنه بنية الغسل ولا يجب عليه الجمع بين الوضوء والغسل ولا ترتيب في ذلك والله أعلم. قال:

(وَالترتيب على ما ذكرناه).

الفرض السادس: الترتيب وفرضيته مستفادة من الآية إذا قلنا الواو للترتيب وإلا فمن فعله وقوله عليه الصلاة والسلام إذ لم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام أنه توشأ إلا مرتباً ولأنه

= ين أنس، وغيره، وكان من يحور العلم والفقه، ثوباً في مالك. وقال عمرو بن علي: ضعيف. وقال أبو داود: لا يستحق الترك. مات سنة إحدى وثمانين ومائة. له ترجمة في: الضعفاء الكبير ٥٥/٤، ولسان الميزان ١٢١/٥ - ١٢٢.

(١) رواه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٣ - باب صفة الوضوء وكماله: حديث رقم (٢٢٦). و: ١٢ - باب استحباب إطالة الغرة والتصجيل في الوضوء: حديث رقم (٢٤٦). ورواه النسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٦٧ - باب صفة الوضوء: حديث رقم (١). ورواه أحمد في «المستدرك» ٥٩/١.

(٢) النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، يكنى أبا عبد الله، وهو مشهور، له ولأبيه صخبة. قال الواقدي: كان أول مولود في الإسلام من الأنصار بعد الهجرة بأربعة عشر شهراً، كان قاضي دمشق، واستعمله معاوية على الكوفة، ثم نقله من الكوفة إلى حمص. قتل سنة خمس وستين. له ترجمة في: الإصابة ٥٥٩/٣، وأسد الغابة ٢٤/٤ - ٢٦.

(٣) قوله: «منكبه» هو: مجتمع رأس العنق والكتف، والجمع «منكبة». (المعجم ص ٦٣٣).

(٤) سقط من الأصل: «فرواه البخاري». رواه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان: ٧٦ - باب لزاق المنكب بالمنكب: حديث رقم (٧٢٥). ورواه أبو داود في: كتاب الصلاة: ٩٤ - باب تسوية الصفوف: حديث رقم (٦٦٢). ورواه أحمد في «المستدرك» ٢٧٦/٤.

عليه الصلاة والسلام قال بعد أن توضأ مرتباً: «عَلَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»^(١) أي بمثله، ولأن الوضوء عبادة يرجع في حالة العذر إلى نصفها فوجب فيها الترتيب كالصلاة، فلو نسي الترتيب لم يجزه كما لو نسي الفاتحة في الصلاة أو النجاسة على يده.

(فرع) خرج من فرجه بلل يجوز أن يكون منياً، ويجوز أن يكون مدياً، واشتبه عليه الحال فما الذي يجب عليه؟ فيه خلاف متشر علقته في بعض الكتب أكثر من ثلاثة عشرة مقالة الراجح في الرافعي والروضة أنه يتخير فإن شاء جعله منياً واغتسل وإن شاء جعله مدياً وغسل ما أصابه من بلده وثوبه وتوضأ لأنه إذا جعله مدياً وتوضأ فقد أتى بما يقتضي الوضوء فارتفع حدثه الأصغر وبقي الحدث الأكبر مشكوكاً فيه والأصل عدمه وكذا يقال إذا اغتسل، وقيل يجب عليه الأخذ بالاحتياط لأننا تحققنا شغل ذمته بأحد الحدثين ولا يخرج عن ذلك إلا بيقين بأن يحتاط كما لو لزم ذمته صلاة من صلاتين ولم يعرف عنها ما يجب عليه أن يصليهما وهذا قوي رجحه النووي رحمه الله في شرح التنبيه وفي رؤوس المسائل له والله أعلم. قال:

(فَضْلٌ: وَثَنَتُهُ عَشْرُ حَصَالٍ: الثَّنِيَّةُ).

للووضوء سنن، منها [الثَّنِيَّةُ] في ابتدائه «وَوَيْ أَنَّهُ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ فِي إِيَّاهُ وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: تَوَضُّؤُوا بِاسْمِ اللَّهِ»^(٢) «كُلُّ شَيْءٍ بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْزَأُ»^(٣) أي أقطع، وهي سنة متأكدة وقد قال الإمام أحمد بوجوبها فلو نسيها في ابتداء الوضوء أتى بها متى ذكرها في الوضوء كما في تسمية الطعام، ولو تركها عمداً فهل يشرع تداركها؟ فيه خلاف، والراجح نعم، وفي الحديث: «مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ كَانَ طَهُوراً لِجَمِيعِ بَدَنِهِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى كَانَ طَهُوراً لِأَعْضَاءِ وَضُوءِهِ»^(٤)

(١) سقط من الأصل: «رواه البخاري».

(٢) سقط من الأصل: «رواه البيهقي، قال النووي: إسناده جيد». ورواه بنحوه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء: ٣٢ - باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة: حديث رقم (١٦٩). ولفظه من رواية أنس بن مالك «رأيت رسول الله ﷺ وحانت صلاة العصر، فالتمس الناس الوضوء، فلم يجلبوه، فأتى رسول الله ﷺ بوضوء، فوضح رسول الله ﷺ في ذلك الإناء يده، وأمر الناس أن يتوضؤوا منه. قال: فرأيت الماء ينح من تحت أصابعه، حتى توضؤوا عن جميعهم». ورواه أيضاً في: ٦١ - كتاب المناقب: ٢٥ - باب علامات النبوة في الإسلام: حديث رقم (٣٥٧١، ٣٥٧٧). ورواه مسلم في: ٤٣ - كتاب الفضائل: ٣ - باب في معجزات النبي ﷺ: حديث رقم (٤، ٥، ٦). ورواه النسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٦٠ - باب الوضوء من الإناء: حديث رقم (١). ورواه الدارمي في: المقدمة: ٥ - باب ما أكرم الله به النبي ﷺ من تفجير الماء من بين أصابعه. ورواه مالك في: ٢ - كتاب الطهارة: ٦ - باب جامع الوضوء: حديث رقم (٣٢). ورواه أحمد في «المستد» ١٣٢/٣.

(٣) سقط من الأصل: «رواه الدارقطني والبيهقي، وضعفه من جميع طرقه». (٤) انظر «المجموع» ٣٤٨/١.

(وَقَسْلُ الْكَفَّيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ).

من سنن الوضوء [غسل الكفين قبل غسل الوجه] ولهما أحوال:
أحدهما: أن يتيقن نجاستهما فهذا يكره له غمس كفيه في الإناء قبل غسلهما ثلاثاً كراهة
تحريم لأنه يفسد الماء.

الحالة الثانية: أن يشك في نجاستهما كمن نام ولا يدري أين باتت يده فهذا يكره له
أيضاً غمس كفيه في الإناء قبل غسلهما ثلاثاً لقوله ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ
يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَكْفِيهِ إِنْ بَاتَتْ يَدُهُ»^(١)، وفي رواية: «فَلَا يَغْمِسُ
يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهُمَا ثَلَاثًا».. وهذا مذهب الشافعي ومالك وذهب بعض العلماء إلى
وجوب غسلهما قبل إدخالهما في الإناء عند الاستيقاظ من النوم لظاهر النهي ولم يفرق بين
نوم الليل والنهار، وذهب الإمام أحمد إلى وجوب ذلك من نوم الليل دون النهار لقوله ﷺ:
«إِنْ بَاتَتْ يَدُهُ» والمبيت يكون بالليل دون النهار، والشافعي رحمه الله حمل النهي على غير
الوجوب لقريئة.

الحالة الثالثة: أن يتيقن طهارتهما فهذا لا يكره له غمس كفيه في الإناء قبل غسلهما
ولكن يستحب. وهذه الحالة هي التي ذكرها الشيخ، وأمخذها أنه الوارد في صفة وضوء
النبي ﷺ من غير تعرض لسبق نوم وانتفتت الكراهة لفقد^(٢) العلة الواردة في الخبر، إذ
الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً والله أعلم. قال:

(١) رواه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٢٦ - باب كراهة غسل المعوضه وغيره يده المشكوك في نجاستها
في الإناء قبل غسلها ثلاثاً: حديث رقم (٢٧٨). ورواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٤٩ - باب في
الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها: حديث رقم (١٠٣). ورواه الترمذي في: ١ - كتاب
الطهارة: ١٩ - باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده... إلخ: حديث رقم (٢٤).
ورواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٤٠ - باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في
الإناء... إلخ: حديث رقم (٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥). ورواه أحمد في «المستدرك» ٢/ ٢٤١ و ٢٥٣ و ٢٥٩
و ٢٦٥ و ٢٨٤ و ٣١٦ و ٣٩٥ و ٤٥٥ و ٤٧١ و ٥٠٠.

(٢) قوله: «لفقد العلة» في اللغة: هي السين، أو الحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة
صارت شغلاً ثابتاً منه من شغله الأول، ولهذا سميت الألف والواو والياء حروف علة، لأنها تشغل، أو
تصرف الفعل عن يتاح. (اللسان ٤/ ٣٠٨٠). وفي الاصطلاح: هي الأمر الظاهر المنبسط الذي بني
الحكم عليه، وروبط به وجوداً وعدماً. أو هي: وصف في الأمل بني عليه حكمه، ويعرف به وجود هذا
الحكم في الفروع، فالاسكار مثلاً وصف في الخمر بني عليه تحريمه، ويعرف به وجود التحريم في كل
نبذ سكر. (علم أصول الفقه ص ٦٣). والقول الذي ذكره المصنف هو قاعدة أصولية معناها: أن بقاء
العلة يثبت الحكم، وعدمها ينفي الحكم.

(وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ).

لفعله ﷺ وقال الإمام أحمد^(١) بوجوبهما، وحجة الشافعي قوله ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ السَّنَةِ وَعَدَّةٌ مِنْهَا الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ»^(٢) ثم أصل السنة يحصل بإيصال الماء إلى الفم والأنف سواء أداره أم لا، وهذا هو الراجح لكن نص الشافعي على إدارته في الفم ولا يشترط في تحصيل السنة أن يجمع^(٣) الماء حتى لو ابتلع تأدت السنة قاله النووي في شرح المهذب^(٤)، وذهب جماعة إلى اشتراط مع الماء في تحصيل السنة، وتقدم المضمضة على الاستنشاق شرط في تحصيل السنة على الراجح وقيل مستحب والله أعلم.

(فرع) يستحب المبالغة في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم، وأما الصائم فقليل يحرم في حقه قاله القاضي^(٥) أبو الطيب، وقيل يكره قاله البنيني^(٦) وغيره، وقيل تركها مستحب قاله ابن الصباغ^(٧) والله أعلم. قال:

(١) أحمد هو: ابن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله أحد الأئمة، حافظ فقيه، حجة زاهد ورع، قال يحيى بن آدم: إمامنا. مات سنة إحدى وأربعين ومائتين. له ترجمة في: طبقات المفسرين ٧٠/١ - ٧١، وطبقات الحفاظ ص ١٨٩ - ١٩١.

(٢) سقط من الأصل: «رواه مسلم». رواه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ١٦ - باب غصص الفطرة: حديث رقم (٢٦١). ورواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٢٩ - باب السواك من الفطرة: حديث رقم (٥٣). ورواه الترمذي في: ٤٤ - كتاب الأدب: ١٤ - باب ما جاء في تعليم الأظفار: حديث رقم (٢٧٥٧). ورواه النسائي في: ٤٩ - كتاب الزينة: ١ - باب من السنن الفطرة: حديث رقم (١، ٢، ٣). ورواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٨ - باب الفطرة: حديث رقم (٢٩٣). ورواه أحمد في «المسند» ١٣٧/٦.

(٣) قوله: «يجمع الماء» أي: يصب من فمه قريبا أو بعيدا. (اللسان ٤١٣٦/٦).

(٤) انظر «شرح المهذب» ٣٥٦/١.

(٥) القاضي أبو الطيب هو: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الفقيه، شيخ الشافعية، سمح الحديث بجران من أبي أحمد الخطري، وبنيسابور من أبي الحسن الماسرجسي، وعليه درس الفقه أيضا، وشرح «المختصر»، و «فروع ابن الحداد»، وصف في الأصول، وكان ثقة ديناً ورعاً، مقلداً من الدنيا قليلاً. مات سنة خمسين وأربعمائة. له ترجمة في: البداية والنهاية ٧٩/٢ - ٨٠.

(٦) البنيني هو: أبو علي حسن بن عبد الله بن يحيى، أحد أئمة الشافعية، من تلاميذ أبي حامد، ولم يكن في أصحابه مثله، تفقه ودرس وأفتى، وحكم ببغداد، وكان ثقة ديناً ورعاً. توفي سنة خمس وعشرين وأربعمائة. له ترجمة في البداية والنهاية ٣٧/١٢.

(٧) ابن الصباغ هو: عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن الإمام أبو نصر، ثقة ببغداد على القاضي أبي الطيب، حتى فارق الشافعية بالعراق، وصنف المصنفات المفيدة، منها «الإشامل» في الملعب، قال ابن خلكان: كان فقيه المراتين، وكان يده أي أبا إسحاق، وكان ابن الصباغ أعلم منه بالملعب، وإليه الرحلة. مات سنة سبع وسبعين وأربعمائة. له ترجمة في: البداية والنهاية ١٢/١٢ - ١٢٧.

(واستيعاب الرأس بالمسح).

من سنن الوضوء [استيعاب الرأس بالمسح] لفعله ﷺ وللخروج من الخلاف، والسنة في كيفية المسح أن يبدأ بمقدم رأسه ثم يلحظ يديه إلى قفاه ثم يردعهما إلى المكان الذي بدأ منه روى ذلك عبد الله ^(١) بن زيد رضي الله عنه في وصف وضوء رسول الله ﷺ ^(٢). ويضع إبهاميه على صدغيه ويلصق السبائتين، واللحاب والعود مرة، وهذا فيمن له شعر ينقلب باللحاب والرد ليصل البلل إلى باطن الشعر وظاهره، وأما من لا شعر له أو له شعر لا ينقلب فيقتصر على اللهاب فلو رقه لم تحسب ثانية لكون الماء بقي مستعملاً، ولو لم يرد نزع ما على رأسه من عمامة أو غيرها مسح على جزء من رأسه وتمم على العمامة، والأفضل أن لا يقتصر على أقل من النصاحية لأنه عليه الصلاة والسلام مسح بناصيته وعلى عمامته، وشرط الرافعي أن يمسح رفع العمامة ذكره في الشرحين والمحرو وبقعه في المنهاج وحلله من الروضة ولا يجوز الاكتصار على مسح العمامة قطعاً في الرافعي والروضة لأنه مأمور بمسح الرأس، والمسح على العمامة ليس بمسح له، وفي البحر عن محمد ^(٣) بن نصر من كبار الأصحاب أنه يكفي والله أعلم. قال:

(وَتَمْسَحُ الْأَذُنَيْنِ).

- (١) يدل أن بن زيد بن حاصم بن كعب بن عمرو الأنصاري المازني، اختلف في شهوده بديراً، وبه جزم أبو أحمد الحاكم وابن منته. وقال ابن عبد البر: شهد أحداً وغيرها، ولم يشهد بديراً. يقال: قتل يوم الحرة، سنة ثلاث وستين. له ترجمة في: الإصابة ٣١٢/٢ - ٣١٣، وأسد الغابة ١٦٧/٣ - ١٦٨.
- (٢) رواه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء: ٣٨ - باب مسح الرأس كله: حديث رقم (١٨٥). و: ٣٩ - باب غسل الرجلين إلى الكعبين: حديث رقم (١٨٦). و: ٤١ - باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة: حديث رقم (١٩١). و: ٤٢ - باب مسح الرأس مرة: حديث رقم (١٩٢). و: ٤٥ - باب الفسل والوضوء في المصطب... إلخ: حديث رقم (١٩٧). ورواه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٧ - باب في وضوء النبي ﷺ: حديث رقم (٢٣٥). ورواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٥٠ - باب صفة وضوء النبي ﷺ: حديث رقم (١١٨). ورواه الترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٢٤ - باب ما جاء في مسح الرأس: حديث رقم (٣٢). ورواه النسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٧٩ - باب حد الفسل: حديث رقم (١). و: ٨٠ - باب صفة مسح الرأس: حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٥١ - باب ما جاء في مسح الرأس: حديث رقم (٤٣٤). ورواه مالك في: ٢ - كتاب الطهارة: ١ - باب العمل في الوضوء: حديث رقم (١). ورواه أحمد في: المستند ٣٨/٤ - ٣٩.
- (٣) محمد بن نصر الإمام شيخ الإسلام، أبو عبد الله المروزي الفقيه الشافعي، كان من أعلم الناس باختلاف الصيغيات، ومن بعدهم في الأحكام. قال ابن حزم: لو قال قائل ليس لرسول الله ﷺ حديث ولا لأصحابه سنة إلا وهو عند محمد بن نصر لما بعد عن الصلح. مات سنة أربع وتسعين ومائتين. له ترجمة في: البداية والنهاية ١٠٢/١١ - ١٠٣، وطبقات الحفاظ ص ٢٨٩.

يستحب مسح الأذنين [ظاهرها وباطنها بماء جديد] وكلما يستحب مسح^(١) الصماخين بماء جديد، قال عبد الله بن زيد رضي الله عنه «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ فَأَنْخَلُ لَأَنْتِيهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ»^(٢). وكيفية المسح أن يدخل مسيحته^(٣) في صماخيه ويدبرهما في المعاطف^(٤) ويمر إبهاميه على ظاهر أذنيه ثم يلمص كفيه وهما مبلولتان بالأذنين استظهاراً، وهذه الكيفية ذكرها الرافي وأسقطها النووي من الروضة. قال:

(وَتَغْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ، وَتَغْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَمِينِ وَالشَّامِلِينَ).

روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ شَبَّكَ لِحْيَتَهُ الْكَرِيمَةَ بِأَصَابِعِهِ مِنْ تَحْتِهَا»^(٥) أوروى ابن عباس رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُغْلِلُ لِحْيَتَهُ»^(٦). قال. وأما تغليل الأصابع فمن ابن عباس رضي الله عنهما: «أَنَّ

(١) قوله: «مسح الصماخين» الصماخ من الأذن: الحزق الباطن الذي يفضي إلى الرأس. (اللسان ٣٤٩٥/٤).

(٢) مقتب من الأصل: «رواه الحاكم والبيهقي، وقالوا: إسناده صحيح، وزاد الحاكم، فقال: على شرط مسلم».

(٣) قوله: «مسيحته» المسيحة: هي من رأس الإنسان ما بين الأذن والحاجب. (اللسان ٤١٩٨/٦).

(٤) قوله: «المعاطف» جمع معطف، وللماء معطفان، وهما ناحيتا العنق. (اللسان ٢٩٩٧/٤).

(٥) سقط من الأصل: «فرواه ابن ماجه». رواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٥٠ - باب ما جاء في تغليل اللحية: حديث رقم (٤٣٢) من رواية ابن عمر. وقال محققه: قال في «الزوائد» في إسناده عبد الواحد، وهو مختلف فيه.

(٦) سقط من الأصل: «قال البخاري: وهذا أصبح ما في الباب»، وقال الترمذي: «إنه حسن صحيح».

والحديث رواه الترمذي: ١ - كتاب الطهارة: ٢٣ - باب ما جاء في تغليل اللحية: حديث رقم (٣١) من

رواية عثمان بن عفان. وقال: هذا حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: ٢ - كتاب الطهارة

وسننها: ٥٠ - باب ما جاء في تغليل اللحية: حديث رقم (٤٣٠) من رواية عثمان أيضاً. ونسبه الشيخ

شاكِر في «شرح السنن الترمذي» ٤/٦١ إلى «المتقى» لأبن الجارود ص ٤٣، و «المستدرک للحاكم

١٤٩/١ مطولاً من طريق أحمد بن حنبل، وقال: «هذا إسناده صحيح» قد احتجنا - يعني البخاري ومسلماً

- بجميع روايته من غير عامر بن شقيق، ولا أعلم في عامر بن شقيق طعنًا يوجب من الوجوه انتهى. وقال

الحافظ في «تهذيب التهذيب» ٥/٦٠ في ترجمة عامر بن شقيق رقم (١١١): «فوصحه ابن خزيمة،

وابن حبان، والحاكم وغيرهم» انتهى. وقول البخاري: «وهذا أصبح ما في الباب» لمه قصد بذلك

المتن، وإن كان من رواية غير ابن عباس. ففي «سنن الترمذي» ٤٥/١: «قال أبو عيسى: وقال محمد

بن إسماعيل: أصبح شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي واثل عن عثمان». وفي «تهذيب

التهذيب» ٦٠/٦٠: «قال الترمذي في العلال الكبير قال محمد: أصبح شيء في التغليل عندي حديث

عثمان». ونقل الشيخ شاكِر قول البخاري في «شرح الترمذي» ٤٦/١. وما جاء في ذلك حديث

عائشة: «أن رسول الله ﷺ كان إذا تَوَضَّأَ غَطَلَ لِحْيَتَهُ بِالماء» رواه أحمد. وقال الهيثمي في «مجمع» =

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدِكَ وَرِجْلَيْكَ^(١) وقال: وكيفية تخليل أصابع رجليه أن يبدأ بخصم يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدئاً بخصم الرجل اليمنى خاتمة بخصم اليسرى وهذه الكيفية رجحها النووي في الروضة، وحكى وجهاً أنه يخلل بين كل إصبع من أصابع الرجلين بإصبع من أصابع يده، وحكى في شرح المهلب وجهاً آخر أنه يبدأ بخصم اليد اليمنى وأخير أنهما سواء وعزاه إلى إمام الحرمين^(٢) ثم قال: إن ما قاله الإمام هو الأرجح المختار وكذا اختاره في التحقيق وتخليل أصابع اليدين بالتشبيك ثم إن كانت الأصابع ملتفة لا يصل الماء إليها إلا بالتخليل وجب وإن كانت ملتصقة قال: لا يجب فتفها ولا يستحب قاله في زيادة الروضة بل لا يجوز والله أعلم. قال:

(وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى عَلَى الشُّمْرِ، وَالطَّهَارَةُ ثَلَاثًا تَلَاثًا، وَالْمَوَالَا).

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَبْدَأْ بِيَمَانِكَ»^(٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحِبُّ التَّيَامَنَ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطَهْوَرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»^(٤) ومعنى الترجل التسريح يبدأ بالشق الأيمن في الطهور ويبدأ باليد

= الزوائد: ٢٣٥/١: فوجاهه موقوفون. وحديث أنس بن مالك، قال: فوضأت رسول الله ﷺ، فأدخل تحت حذاه، فخلل لحيته، فقلت: ما هذا؟ فقال: بهذا أمرني ربي عز وجل. رواه الطبراني في «الأوسط». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢٣٥/١: فوجاهه وثقوا.

(١) رواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٥٤ - باب ما جاء في تخليل الأصابع: حديث رقم (٤٤٧). ورواه الترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٣٠ - باب ما جاء في تخليل الأصابع: حديث رقم (٣٩). وقال عنه: هذا حديث حسن غريب.

(٢) إمام الحرمين هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني، لقب بإمام الحرمين، لمجاورته بمكة أربع سنين، وتفق على والده أبي محمد الجويني، والقاضي حسين، قال الحافظ أبو جعفر: سمعت الشيخ أبا إسحاق الشيرازي يقول لإمام الحرمين: يا مفيد أهل المشرق والمغرب، أنت اليوم إمام الأمة. مات سنة ثمان وسبعين وأربعمئة. له ترجمة في: البداية والنهاية ١٢/١٢٨ - ١٢٩.

(٣) رواه أبو داود في: ٢٦ - كتاب اللباس: ٤٤ - باب في الاعتكاف: حديث رقم (٤١٤١). ورواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٤٢ - باب التيمن في الوضوء: حديث رقم (٤٠٢). ونقل الشوكاني في «نيل الأوطار» ١٧١/١ عن ابن دقيق العيد قوله: «هو حقيق بأن يصحح»، وكذا نقله الصنعاني في «سبل الإسلام» ٧٥/١.

(٤) رواه البخاري في: ٨ - كتاب الصلاة: ٤٧ - باب التيمن في دخول المسجد وغيره: حديث رقم (٤٢٦). و: ٧٠ - كتاب الأطعمة: ٥ - باب التيمن في الأكل وغيره: حديث رقم (٥٣٨٠). ورواه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ١٩ - باب التيمن في الطهور وغيره: حديث رقم (٢٦٨). ورواه أبو داود في: ٢٦ - كتاب اللباس: ٤٤ - باب في الاعتكاف: حديث رقم (٤١٤٠). ورواه الترمذي في: ٤ - كتاب الجمعة. ورواه النسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٨٩ - باب بأي الرجلين يبدأ بالفضل: حديث رقم (١). و: ٤ - كتاب النسل: ١٧ - باب التيمن في الطهور: حديث رقم (١). و: ٤٩ - كتاب الزينة: ٨ - باب التيامن =

اليمنى والرجل اليمنى في الوضوء وبالشق الأيمن في الغسل، وأما الأذن والخدنان^(١) فيطهران معاً، فإن كان أقطع قدم اليد اليمنى. وأما استحباب كونه ثلاثاً ففي حديث عثمان^(٢) رضي الله تعالى عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا^(٣)» ولا فرق في ذلك بين الرأس وغيره، واستحب بعض الأصحاب مسح الرأس مرة، واحتج بأن أحاديث عثمان رضي الله تعالى عنه الصحاح تدل على مسح الرأس مرة. قال: وقد جاء في مسلم في وصف عبد الله بن زيد وضوء رسول الله ﷺ أنه مسح رأسه مرة واحدة، وقد قيل: إن الترمذي حكاه عن نص الشافعي، والمشهور من مذهب الشافعي، وبه جزم الجمهور أنه يستحب مسحه ثلاثاً، وحجة ذلك حديث عثمان رضي الله تعالى عنه، وفي رواية أبي داود في حديث عثمان رضي الله تعالى عنه: أنه عليه الصلاة والسلام مسح رأسه ثلاثاً^(٤)، نعم في سننه عامر^(٥) بن شقيق قال الحاكم^(٦): لا أعلم في عامر طعناً بوجه من الوجوه، وفي ابن ماجه^(٧) «أَنَّ عَلِيًّا^(٨)

- = في الترجل: حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٤٢ - باب التيمن في الوضوء: حديث رقم (٤٠١). ورواه أحمد في «المستدرك» ٩٤/٦ و ١٣٠ و ١٤٧ و ١٨٨ و ٢٠٢ و ٢١٠.
- (١) قوله: «الخدنان» هما -أبنا الوجه، وهما ما جاوزا مؤخر العين إلى متبني الشق. وقيل: هما اللتان يكتنفان الأنف من يمين وشمال، ومفردة الخد، وهو مذكور. (اللسان ١١٠٨/٢).
- (٢) عثمان هو: أبو عمرو عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي الأموي المكي، وهو أقرب العشرة بعد علي رضي الله عنه نسباً إلى رسول الله ﷺ، ولقب ذا النورين؛ لجمعه بين ابني رسول الله ﷺ، وكان رضي الله عنه من السابقين الأولين، ومن صلى إلى القباطين، وهاجر الهجرتين، ومثابه جمة. قتل سنة خمس وفلانيين. له ترجمة في: الإصابة ٤٦٢/٢ - ٤٦٣، وتهذيب التهذيب ١٢٧/٧ - ١٢٩.
- (٣) رواه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٤ - باب لفضل الوضوء: حديث رقم (٢٣٠).
- (٤) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٥٠ - باب صفة وضوء النبي: حديث رقم (١٠٧، ١١٠).
- (٥) عامر بن شقيق بن جمره الأسدي الكوفي. روى عن أبي وائل شقيق بن سلمة. وعنه إسرائيل، ومسلم، وشعبة، وغيرهم. قال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات». له ترجمة في: تهذيب التهذيب ٦٠/٥.
- (٦) الحاكم هو: الحافظ الكبير (إمام المحققين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، صاحب «المستدرك»، طلب الحديث صغيراً باعتناء أبيه وخاله، ورحل وجاهل في خراسان وما وراء النهر، فسمع من ألفي شيخ، وكان إمام عصره في الحديث. توفي سنة خمس وأربعمئة. له ترجمة في: البداية والنهاية ٣٥/١١، وطبقات الحفاظ ص ٤١٠ - ٤١١.
- (٧) ابن ماجه هو: أبو عبد الله محمد بن يزيد الربيعي مولا من القزويني الحافظ. صاحب كتاب «السنن»، و«التفسير». سمع بخراسان، والحجاز، ومصر، وغيرها. قال الخليلي: ثقة كبير متفق عليه، محتج به. مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين. له ترجمة في البداية والنهاية ٥٢/١١، والرسالة المستطرفة ص ١٢.

(٨) علي هو: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب القرشي المكي ثم العلوي الكوفي، ابن عم رسول الله ﷺ. كان أول من أسلم من الصبيان، ولول من هاجر بعد النبي ﷺ وأبي بكر، وشهد المشاهد كلها إلا تبوك،

رضي الله تعالى عنه تَوْضُأً ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا وَقَالَ: هَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١) والله أعلم.

وأعمل المصنف رحمه الله سنناً. منها مسح الرقبة، وصحح الرافي في الشرح الصغير أنها سنة، واحتج في الشرح الكبير بأنه عليه الصلاة والسلام قال: «مَسَحَ الرَّقْبَةَ أَمَّا مَنْ الْفِيلُ» (٢) واعترض النووي فقال: لا يمسح لأنه لم يثبت فيها شيء ولهذا (٣) لم يذكره الشافعي ومتقدمو الأصحاب وهو الصواب قال في شرح المهلب: والحديث موضوع. قال الحموي شارح التنبيه: الجليل أن مسح الرقبة ليس بسنة ومقتضاه (٤) أن في ذلك قولين والله أعلم. ومنها الدعوات على أعضاء الوضوء قاله الرافي قال النووي: هذه الأدعية لا أصل لها ولم يذكرها إلا الشافعي والجمهور. ومنها الاستعاذة هل تكره؟ وجهان قال النووي: الوجهان فيما إذا استعان بمن يصب عليه وأصحهما لا يكره أما إذا استعان بمن يغسل

= وكان النبي ﷺ استعمله على المدينة، وهو أحد العشرة، ومثابه جمة. استشهد سنة أربعين. له ترجمة في: الإصابة ٥٠٧/٢ - ٥١٠، وأسد الغلبة ١٦/٤ - ٤٠.

- (١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي: ١ - كِتَابُ الطَّهَارَةِ: ٤٦ - بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا: حَدِيثٌ رَقْمُ (٤١٣).
- (٢) أَوْرَدَهُ ابْنُ حُرَاقٍ فِي «تَنْزِيهِ الشَّرْعِيَّةِ» ٧٥/٢: حَدِيثٌ رَقْمُ (٣٥)، وَقَالَ: أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «تَارِيخِ أَصْبَهَانَ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ حُرَاقٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، لَمْ يَزَلْ بِالْأَخْلَافِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَفِيهِ أَبُو بَكْرِ الْمَغِيدُ، شَيْخُ أَبِي نَعِيمٍ. قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ: وَهُوَ أَثَرُهُ. وَقَدْ سَبَقَ النَّوَوِيُّ إِلَى إِتْكَارِهِ ابْنَ الصَّلَاحِ، وَقَالَ: لَا يَهْرَفُ مَرْفُوحًا، وَإِنَّمَا هُوَ بَعْضُ قَوْلِ السَّلَفِ. قَالَ الْعِرَاقِيُّ: نَعَمْ وَرَدَ مَسْحُ الرِّقْبَةِ مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ فِي صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ الْبَزَارِ فِي «الْكَبِيرِ» بِسَنَدٍ لَا يَأْسُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أ. هـ. وَأَوْرَدَهُ الشُّوَكَانِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» ص ١٢: حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٩) وَقَالَ: قَالَ النَّوَوِيُّ: مُوَضَّوعٌ. وَيُكَلِّمُ عَلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» بِمَا يَفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضُوعٍ. أ. هـ. وَحَاصِلُ كَلَامِ الْحَافِظِ فِي «التَّلْخِصِ» ٤٣٣/١ - ٤٣٥: «أَنَّ مَا ذَكَرَهُ ابْنَ الصَّلَاحِ مِنْ أَنَّهُ قَوْلُ بَعْضِ السَّلَفِ يَرِيدُ بِهِ مَا رَوَاهُ أَبُو عَبْدٍ فِي «كِتَابِ الطَّهْوَرِ» عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنِ الصَّمُودِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ: «مَنْ مَسَحَ قَعَاهُ بِرَأْسِهِ، وَفِي الْفَلَاحِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ: فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ: هَذَا وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا، فَلَهُ حُكْمُ الرَّوْعِ لِأَنَّهُ هَذَا لَا يَقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا مُرْسَلٌ. وَإِنَّ ابْنَ الرُّفْعَةِ تَعَقَّبَ النَّوَوِيُّ فِي حُكْمِهِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالْوَضْعِ بِأَنَّ الْبُخَارِيَّ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ قَالَ بِاسْتِحْبَابِهِ، وَلَا مَاطِلَ لِاسْتِحْبَابِهِ إِلَّا خَيْرٌ أَوْ أَثَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا مَجَالَ لِلْيَأْسِ فِيهِ. ثُمَّ نَقَلَ تَصْحِيحَ الرُّوْيَانِيِّ لِحَدِيثِ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِيَدَيْهِ عَلَى عَقْبِهِ، وَفِي الْفَلَاحِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. لَكِنْ قَالَ: بَيْنَ ابْنِ فَارَسٍ وَفُلَيْحٍ مَفَازَةٌ، فَيَنْطَرُقُ فِيهَا». أ. هـ.
- (٣) قَوْلُهُ: «لَوْ هَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّافِعِيُّ وَمَتَّقَمُو الْأَصْحَابِ» مُتَعَقِّبٌ يَقُولُ الْبُخَارِيُّ بِاسْتِحْبَابِهِ، وَيَقُولُ الرُّوْيَانِيُّ فِي «الْبَحْرِ»: «قَالَ أَصْحَابُنَا مِنْ سَنَةِ». انْظُرْ «التَّلْخِصِ» ٤٣٣/١، ٤٣٥. وَلِلْمَلِكِ رَدُّ الشُّوَكَانِيِّ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» ١٦٤/١ قَوْلَ النَّوَوِيِّ الْمَلَكُورِ حَيْثُ قَالَ: «قَوْلُ النَّوَوِيِّ هَذَا مُجَازِفَةٌ».
- (٤) قَوْلُهُ: «فَوَقْتَضَاهُ أَنْ فِي ذَلِكَ قَوْلَيْنِ» يَعْنِي: أَنَّ مَسْحَ الرِّقْبَةِ إِمَّا سَنَةٌ، وَإِمَّا عَلَى سَبِيلِ الْأَدَبِ.

أعضائه فمكروه قطعاً، وإن كان بإحضار الماء فلا بأس ولا يقال خلاف الأولى وحيث كان له عذر فلا بأس بالاستعانة مطلقاً. ومنها هل يستحب ترك التشفيف؟ فيه أوجه الصحيح أن تركه مستحب كذا صححه في أصل الروضة، وقيل إنه مباح فعله وتركه سواء، واختار النووي في شرح المهذب وقيل مستحب مطلقاً، وقيل يكره التشفيف مطلقاً، وقيل يكره في الصيف دون الشتاء، قال النووي في شرح المهذب: محل الخلاف إذا لم تكن حاجة إلى التشفيف لحر أو برد أو التصاق نجاسة فإن كان فلا كراهة قطعاً، ولا يقال إنه خلاف المستحب، ومنها يستحب أن لا ينفض يديه لقوله ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَلَا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ فَإِنَّهَا مَرَارِجُ الشَّيْطَانِ»^(١) وغيره فلو خالف ونفض فاللي جزم به الراعي أنه يكره، وخالف النووي فرجع أنه لا يكره بل هو مباح فعله وتركه سواء، وقال في التحقيق: إنه خلاف الأولى، والحديث قال في شرح المهذب: إنه ضعيف لا يعرف، ومنها^(٢) الموالاة وهي واجبة في القديم، وأن يقول بعد التسمية: الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً، ويخلل الخاتم ويتعهد ما يحتاج إلى الاحتياط ويبدأ بأعلى وجهه ويمسح الرأس، وفي اليد والرجل بأطراف الأصابع إن صب على نفسه وإن صب عليه غيره بدأ بالمرفقين والكفين، وأن لا ينقص ماء الوضوء عن مَدٍّ ولا يسرف ولا يزيد على ثلاث مرات، ولا يتكلم في أثناء الوضوء ولا يلطم وجهه بالماء وأن يقول بعد الوضوء: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ»^(٣). وبقيت سنن أخر مذكورة في الكتب المطولة تركناها خشية الإطالة والله أعلم.

(١) أورده ابن أبي حاتم في «محل الحديث» ٣٦/١ من رواية هشام بن عمار عن البخري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال: سألت أبي عنه؟ فقال: هذا حديث منكرو، والبخري ضعيف الحديث، وأبوه مجهول. اهـ.

(٢) قوله: «ومنها الموالاة» يعني: بحيث لا ينفذ الأول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء، ومزاج الشخص نفسه والزمان والمكان. (الإقناع ١٨/١).

(٣) رواه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٦ - باب الذكر المستحب عقب الوضوء: حديث رقم (٢٣٤). و: أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٦٥ - باب ما يقول الرجل إذا توضأ: حديث رقم (١٦٩). و: الترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٤١ - باب فيما يقال بعد الوضوء: حديث رقم (٥٥). وقال عقبه: «هذا حديث في إسناده اضطراب، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء». وتعمق الشيخ شاكراً في «شرح سنن الترمذي» ٢٩/١ حيث قال: «وقد أخطأ الترمذي فيما زعم من اضطراب الإسناد في هذا الحديث، ومن أنه لا يصح في الباب كبير شيء، وأصل الحديث مستقيم الإسناد، وإنما جاء الاضطراب في الأسانيد التي نقلها الترمذي منه، أو ممن حدثه بها». اهـ. والنسائي في: ١ - كتاب الوضوء: ١١٠ - باب القول بعد الفراغ من الوضوء: حديث رقم (١). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة وستنها: ٦٠ - باب ما يقال بعد الوضوء: حديث رقم (٤٦٩).

(فرح) لو شك في غسل بعض أعضائه في أثناء الطهارة لم يحسب له، وبعد الفراغ لا يفسر الشك على الراجح لكثرة الشك مع أن الظاهر كمال الطهارة، ويشترط في غسل الأعضاء جريان الماء على العضو المفسول بلا خلاف والله تعالى أعلم. قال:

(فصل: والاستنجاء واجب من البول والغائط)^(١).

احتج له بقوله ﷺ: «وَلْيَسْتَنْجِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ» وهو أمر وظاهره الوجوب، وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَهْبِ مَنَةً ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ يَسْتَلِيبُ^(٢) بِهِنَّ فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ^(٣)»، وقوله: (من البول والغائط) يؤخذ منه أنه لا يجب من الريح بل قال الأصحاب: لا يستحب. بل قال الجرجاني: إنه مكروه. قال الشيخ نصر: إنه بدعة ويأثم به قال النووي في شرح المهلب: أما قوله بدعة فمصحح، وأما الإثم فلا إلا أن يعتقد وجوبه مع علمه بعدمه. وقال ابن الرفعة: إذا كان المحل رطباً ينبغي أن يجيء في وجوب الاستنجاء منه خلاف بناءً على نجاسة دخان النجاسة، كما قيل بعثله في تنجس الثوب الذي يصيبه وهو رطب ثم قال: وقد يجاب بأنه لا يزيد على الباقي على المحل بعد الاستجمار.

(والأفضل أن يستغمر بالأحجار، ثم يقيها بالماء ويجوز أن يقتصر على الماء أو على ثلاثة أحجار يقي بهن الممحل، وإذا أراد الإفصاح على أحدهما فالماء أفضل).

الأفضل في الاستنجاء أن يجمع بين الماء والحجر أو ما في معناه لأن الله تعالى أنشئ على أهل قباه بذلك، وأنزل فيهم قوله تعالى وهو أصديق القائلين: «فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَحَنَّنُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ»^(٤) وفيه من طريق المعنى أن العين تزول بالحجر، والأثر

(١) قوله: «الغائط» اسم للملحة نفسها، لأنهم كانوا يلقونها بالفيضان. وقيل: لأنهم كانوا إذا أرادوا ذلك أتوا الغائط وقعدوا الحاجة، فقبل لكل من قضى حاجته قد أتى الغائط، وكان الرجل إذا أراد التبرز ارتاد شاطئاً من الأرض فيغيب فيه من أين الناس، ثم قبل للبراز نفسه، وهو المحدث شاطئ، كتابة عنه؛ إذ كان سبباً له. وتفرد الرجل: كتابة عن الفمارة إذا أحدث، فهو متغوط؛ فلذلك يطلق الغائط على الحدث والمكان. (اللسان ٣١٦/٥).

(٢) قوله: «يستليب» يهن؛ يطلب الشيء الطيب؛ ليظهر به، ويحمل؛ لأن الاستطابة هي الاستنجاء، وسميت بذلك؛ لأن المستطيب يطلب جسده بإزالة ما عليه من النجس بالاستنجاء، أي يطهره. (اللسان ٢٧٣٣/٤).

(٣) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٢١ - باب الاستنجاء بالحجارة: حديث رقم (٤٠). والنسائي: ١ - كتاب الطهارة: ٣٩ - باب الاجزاء في الاستطابة بالحجارة دون غيرها: حديث رقم (١). والدارمي في: ١ - كتاب الوضوء: ١١ - باب الاستطابة: حديث رقم (١). وأحمد في المسند: ١٠٨/٦ و

١٣٣.

(٤) آية ١٠٨ سورة التوبة.

يزول بالماء فلا يحتاج إلى ملاحظة النجاسة، ولهذا يقدم الحجر أولاً. ثم إن قضية التعليل أنه لا يشترط طهارة الحجر، وبه صرح العجلي ونقله عن الغزالي. واعلم أن الحديث ضعفه. ولفظه: «فَسَأَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا تَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ»^(١) وأنكر النووي هذه الرواية في شرح المهذب، فقال: كنا رواها الفقهاء في كتبهم وليس له أصل في كتب الحديث بل المذكور فيها «كُنَّا نَسْتَتِجِي بِالْمَاءِ»^(٢) وليس فيها مع الحجر، ولو اقتصر على الماء أجزأ لأنه يزيل العين والأثر وهو الأفضل عند الاقتصار على أحدهما ويجوز أن يقتصر على ثلاثة أحجار، أو على حجر له ثلاثة أحرف، والواجب ثلاث مسحات فإن حصل الإنقاء بها وإلا وجبت الزيادة إلى الإنقاء. ويستحب الإيتار.

واعلم أن كل ما هو في معنى الحجر يجوز الاستنجاء به، وله شروط:

أحدها: أن يكون طاهراً فلو استنجد بنجس تعين الماء بعده على الصحيح.

الشرط الثاني: أن يكون ما يستنجد به قالماً للنجاسة، منشقاً فلا يجزئ الزجاج ولا القصب، ولا التراب المتناثر ويجوز الصلب فلو استنجد بما لا يقلع لم يجزه ولو استنجد برطب من حجر أو غيره لم يجزه على الصحيح.

الشرط الثالث: أن لا يكون محترماً فلا يجوز الاستنجاء بمطعم كالخبز والمطم ولا بجزه منه كيده ويد غيره، ولا بجزه حيوان متصل به كذئب البعير لأنه محترم وإذا استنجد بمحترم عصي ولا يجزيه على الصحيح نعم يجوز الحجر بعده بشرط أن لا تتقل النجاسة، وأما الجلد فالأظهر أنه إن كان مدبوغاً جاز الاستنجاء به وإلا فلا. ثم يشترط مع ذلك أن لا يجف الخارج فإن جف تعين الماء لأنه لا يمكن إزالته إلا بذلك. قال:

(وَيَجْزِيهِ اسْتِغْبَالُ الْقَبْلَةِ وَاسْتِغْبَارُهَا فِي الصُّعُورِ).

إذا أراد قضاء الحاجة في الصحراء حرم عليه الاستقبال والاستبثار إذا لم يستتر بشيء ستره معتبر. قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقَبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا يَبُولُ وَلَا غَائِطٌ وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا»^(٣) نهى عن ذلك وظاهره التحريم، واختلف في علة ذلك،

(١) سقط من الأصل: رواه الزبير بإسناد ضعيف. وفي «نيل الأوطار» ١/ ١٠٠ - ١٠١: «قال الزبير: لا نعلم أحداً رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز ولا عنه إلا ابنه. قال الحافظ: ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم، فقال: ليس له، ولا لأخويه عمران وعبد الله حديث مستقيم، وعبد الله بن شبيب الذي رواه الزبير من طريقه ضعيف أيضاً» ١. هـ.

(٢) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٢٣ - باب في الاستنجاء بالماء: حديث رقم (٤٤). والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة. وابن ماجه في: كتاب الطهارة: - حديث رقم (٢٥٧).

(٣) رواه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء: ١١ - باب لا تستقبل القبلة بباطل أو بول: حديث رقم (١٤٤).

ف قيل لأن الصحراء لا تخلو عن مصلى من ملك أو جنى أو إنسى، فربما وقع بصره على فرجه فيتأذى به. قال النووي في شرح التتبيه: هذا التعليل ضعيف والتعليل الصحيح ما ذكره القاضي حسين والبيهقي والرويانى وغيرهم أن أجهة القبلة معظمة فوجب صيانتها في الصحراء، ودرخص في البيان للمشقة والله أعلم. (قلت) وقوى هذا التعليل الشيخ تقي الدين^(١) بن دقيق العيد، واحتج له بحديث سراقه^(٢) بن مالك رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْبَيْتَ فَلْيَكْرِمْ قِبْلَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ قَالَ: وهذا ظاهر قوي في التعليل بما ذكرناه والله أعلم. قال النووي: إن كان بين يديه سائر مرتفع قلر ثلثي ذراع وقرب منه على ثلاثة أذرع جاز الاستقبال سواء كان في البنيان أو الصحراء هذا هو الصحيح، ومنهم من جزم في الصحراء مطلقاً، قاله في شرح المهلب والله أعلم. وقوله: (في الصحراء) احترز بها عن غيرها، فلا يحرم استقبال القبلة واستدبارها في البنيان. قال ابن عمر^(٣) رضي الله عنهما، «لَوْ تَقَيَّتْ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَنَا، فَرَأَيْتُ

و: ٨ - كتاب الصلاة: ٢٩ - باب تيلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق: حديث رقم (٣٩١). ومسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ١٧ - باب الاستطابة: حديث رقم (٢٦٤، ٢٦٥). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٤ - باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة: حديث رقم (٩). والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٦ - باب في النهي عن استقبال القبلة بياض أو بول: حديث رقم (٨). والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٨ - باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة: حديث رقم (١). و: ١٩ - باب النهي عن استدبار القبلة عند الحاجة: حديث رقم (١). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ١٧ - باب النهي عن استقبال القبلة بالباطل والبول: حديث رقم (٣١٨). ومالك في: ١٤ - كتاب القبلة: ١ - باب النهي عن استقبال القبلة والإنسان على حاجته: حديث رقم (١). وأحمد في «المسند»: ٢٤٧/٢ و ٢٥٠، ٣/٣٦٠ و ٤٨٧، ٥/٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٧ و ٤١٩ و ٤٢١ و ٤٣٧ و ٤٣٨، ٦/١٨٤.

(١) قال النجاشي بن دقيق العيد هو: الإمام إلفقيه السافظ المحقق المجتهد شيخ الإسلام محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المتوفى، صاحب التصانيف. حدث عن ابن الجوزي، وسيط السلفي، وحده. وكان من أكتاده زمانه، واسع العلم، ملهماً للسهر، حافظاً متقناً، قل أن ترى العيون مثله، ولى قضاء الديار المصرية وقصر به أمة. مات سنة اثنين وسبعمئة. له ترجمة في: طبقات الحفاظ ص ٥١٦، والطالع السعيد للأفريقي ٥٧٦ - ٦٠٠.

(٢) سراقه بن مالك بن جضم - بضم الجيم والسين وإسكان الميم - لكتاني المملحي الحجازي، وحديثه مع النبي ﷺ وأبي بكر حين هاجرا، وما تضمن ذلك من المعجزة الباهرة، مشهور في كتب الحديث والسير. وأسلم عام فتح مكة. مات سنة أربع وعشرين. له ترجمة في: الإصابة ١٩/٢، والرياض المستطابة ص ١١٧ - ١٢٠.

(٣) ابن عمر هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي. ولد سنة ثلاث من المبعث النبوي، لما جزم به الزبير بن بكار. هاجر وهو ابن عشر سنين، عرض على النبي ﷺ بذر فاستصره، ثم بأحد تلكلك، ثم بالحنق فأجاز، وهو ابن خمس عشرة سنة. روى عنه من الصحابة: جابر، وابن عباس، وغيرهما وبه: سالم، وعبد الله، وحزمة، وبلال، وغيرهم. مات سنة ثلاثين وسبعين. له ترجمة في: ٥٠.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى لَبَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمُقْلِسِ^(١). وفي رواية البخاري، «فَرَأَيْتُهُ مُسْتَقْبِرَ الْقِبْلَةِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ»^(٢) وَآلَهُ أَعْلَم. قال:
(وَالْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الرَّاكَدِ).

تقدير كلام الشيخ، ويجتنب البول في الماء الراكد، وقد عدّ الرافعي عدم البول فيه من الآداب، وتبعه في الروضة، واحتج لذلك بقوله ﷺ: «لَا يَبُولُونَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ»^(٣) الدائم. وفي رواية «الرَّاكِدِ»^(٤) قال الرافعي: وهذا المنع يشمل القليل والكثير، لما فيه من الاستقذار، والنهي في القليل أشدّ، لما فيه من تنجس الماء، وفي الليل أشد، لما قيل إن الماء للجن في الليل فلا ينبغي أن يبال فيه، ولا يغتسل فيه، خوفاً من آفة تصيبه منهم. هذا كله في الراكد وأما الماء الجاري، فقال النووي في شرح المهلب: قال جماعة إن كان قليلاً كره وإن كان كثيراً فلا، وفيه نظر، وينبغي أن يحرم البول في القليل قطعاً لأن فيه إلتافاً عليه وعلى غيره، وأما الكثير فالأولى اجتنابه لكن جزم ابن الرفعة بالكراهة في الماء الكثير الجاري ليلاً لأجل الجأف والله أعلم. قال:

= الإصابة ١٦٧/٦ - ١٧٣، وأسد الغلبة ٢٢٧/٣ - ٢٣١.

(١) رواه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء: ١٢ - باب من تبرز على لبنتين: حديث رقم (١٤٥). و: ١٤ - باب التبرز في البيوت: حديث رقم (١٤٨، ١٤٩). و: ٥٧ - كتاب فرض الخمس: ٤ - باب ما جاء في بيوت أزواج النبي: حديث رقم (٣١٠٢). ومسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ١٧ - باب الاستطابة: حديث رقم (٦١، ٦٢). والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١ - باب الرخصة في ذلك: حديث رقم (١). ومالك في: ١٤ - كتاب القبلة: ٢ - باب الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط: حديث رقم (٣). والشافعي في «الرسالة» فقرة ٨١٢ تحقيق الشيخ شاكر. ومما جاء في ثواب ذلك حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من لم يستقبل القبلة، ولم يستلمها في الغائط كتبت له حسنة، ومحى عنه سيئة». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢٠٦/١: فرواه الطبراني في (الأوسط)، ورجاله رجال الصحيح إلا شيخ الطبراني، وشيخ شيخه، وهما ثقاتان. هـ.

(٢) قوله: «الماء الدائم» قال في «اللسان» ١٤٥٧/٢: «دام الشيء يدوم دوماً من استمراره وثبوته وبقائه». هـ.

(٣) قوله: «وفي رواية: «الراكد» أي: الثابت في مكانه الذي لا يتحرك: «اللسان» ١٧١٦/٣.

(٤) رواه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء: ٦٨ - باب البول في الماء الدائم: حديث رقم (٢٣٩). ومسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٢٨ - باب النهي عن البول في الماء الراكد: حديث رقم (٩٦٩٥). والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٥١ - باب ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد: حديث رقم (٦٨). وقال: هذا حديث حسن صحيح. والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٤٥ - باب الماء الدائم: حديث رقم (١). و: ٤ - كتاب الغسل والتميم: ١ - باب ذكر نهى الجنب عن الاغتسال في الماء الدائم: حديث رقم (٢)، (٥). والدارمي في: ١ - كتاب الوضوء: ٤٥ - باب الوضوء من الماء الراكد: حديث رقم (١). وأحمد في «المستد» ٢٥٩/٢ و ٢٦٥ و ٣١٦ و ٣٤٦ و ٣٦٢ و ٤٢٣ و ٣٦٤ و ٤٩٢ و ٥٢٩.

(وَتَمَحَّت الشَّجَرَةُ الْمُثْمِرَةُ).

أي ويجتنب البول تحت الشجرة المثمرة، والغائط أولى، والحكمة في ذلك حتى لا تنجس الشجرة فتفسد، أو تعافها الأنفس، والمراد بالمثمرة التي من شأنها أن تثمر، قاله النووي في شرح المهذب ولهذا تكون الكراهة في غير وقت الثمرة أخف. قال: (وفي الطريق).

أي ويجتنب البول في الطريق، والغائط أولى لقوله ﷺ: «اتَّقُوا اللَّعَاتِينَ» ^(١) قَالُوا: وَمَا اللَّعَاتِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذِي يَتَخَلَّى ^(٢) فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ ^(٣) قَالَ: (وَالثَّقَبَ).

أي ويجتنب أن يبول في ثقب، وهو ما استدلار، ويعبر عنه بالبخس، لأنه عليه الصلاة والسلام: «نَهَى أَنْ يَبَالَ فِي الْجُبْحِ لِأَنَّهَا مَسَاكِينُ الْجَنَّةِ» ^(٤) قال: (وَالظِّلَّ).

أي ويجتنب البول، والغائط أولى في ظل الناس لقوله ﷺ: «اتَّقُوا اللَّعَاتِينَ الثَّلَاثَ: الرَّيَازِيَّ فِي الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالظِّلَّ» ^(٥) والموارد قيل المواضع التي يرد إليها الناس، وقيل طرق الماء، وقارعة الطريق أحلاه، وقيل صدره وقيل ما برز منه، ومواضع الشمس في الشتاء كمواضع الظل في الصيف، ويحرم البول على القبر كما يحرم الجلوس عليه، وكذا يحرم البول في المسجد، وإن كان في إناه على الراجح المقتضى به. ويكره البول قائماً إلا لعلر لأنه ﷺ فعله لعلر ^(٦) قال:

(١) قوله: «اتَّقُوا اللَّعَاتِينَ» أي: موضعاً للنم، والمراد بهما: طريق الناس، وظلهم؛ لأن التغلي فيهما يكون سبباً في جلب اللعن لفعله.

(٢) قوله: «يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ» أي: يتغوط في موضع يمر به الناس.

(٣) رواه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٢٠ - باب النهي عن التغلي في الطرق والظلال: حديث رقم (٦٨). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ١٤ - باب المواضع التي نهى النبي ﷺ عن البول فيها: حديث رقم (٧٥).

(٤) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ١٦ - باب النهي عن البول في الجحر: حديث رقم (٢٩). والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٢٩ - باب كراهية البول في الجحر: حديث رقم (١).

(٥) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ١٤ - باب المواضع التي نهى النبي ﷺ عن البول فيها: حديث رقم (٢٦). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٢١ - باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق: حديث رقم (٣٢٨). قال محققه: «في الزوائد إسناده ضعيف، ومن الحديث قد أخرجه أبو داود من طريق آخر».

(٦) لعله يشير إلى هذا الحديث: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ إِلَى سِبَاطَةِ قَوْمٍ يَبَالُ قَالِمًا... الخ». رواه البخاري في: ٣

(وَلَا يَنْكَلُمُ عَلَى الْبَوْلِ وَالْفَائِطِ).

أي ندباً، قال أبو سعيد^(١) رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ^(٢) الْفَائِطَ كَأَشْفِي عَوْرَتَيْهِمَا يَتَحَدَّثَانِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْفُثُ^(٣) عَلَى ذَلِكَ^(٤)، وَالْمَقْتِ أَشَدَّ الْبَغْضِ، وَالْحَلِثِ مَكْرُوهٌ، وَلَمْ يَفْضُ إِلَى التَّحْرِيمِ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ فَضَّ الْحَلَالُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ^(٥)» وفني معنى الكلام رد السلام وتشميت^(٦) العاطس والتحميد، فلو عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه، قال المحب الطبري^(٧): وينبغي أن لا يأكل ولا يشرب، وينبغي أن لا ينظر ما يخرج منه، ولا إلى فرجه، ولا إلى السماء، ولا يعبت يده، ويكره إطالة القعود على الخلاء، ويكره أن يكون معه شيء فيه اسم الله تعالى، كالخاتم والدرهم، وكل ما كان فيه قرآن، والحق باسم الله تعالى اسم رسوله تعظيماً له: «كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ لِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ مُمَكَّدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٨) وأعلم أن كل اسم معظم ملحق بما ذكرنا في النزع صرح به إمام المحرمين . وتبعه

= ٤ - كتاب الوضوء: ٦٠ - باب البول قائماً وقاعداً: حديث رقم (٢٢٤).

(١) أبو سعيد هو: سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الحنظلي، استشهد أبوه يوم أحد، وكان أبو سعيد من مشهوري الصحابة، وفضلائهم المكثرين في الرواية، وكان معدوداً في أهل الصفة، فقيهاً نبيلاً، فزا مع النبي ﷺ اثنتي عشرة غزوة، أولها الخندق، واستصر يوم أحد فرد، سكن المدينة، وتوفي بها سنة أربع وسبعين. له ترجمة في: الإصابة ٣٥/٢، والرياض المستطابة ص ١٠٠ - ١٠١.

(٢) قوله: «يَضْرِبَانِ الْفَائِطَ» قال في «مجمع البحار»: ذهب بضرب الفائط والخلاء والأرض، إذا ذهب لغشاء الحاجة، فالمعنى: يقضيان الحاجة. (بطل المجهود ٣٨/١).

(٣) قوله: «يَنْفُثُ عَلَى ذَلِكَ» أي على كشف العورة، والتحدث في تلك الحالة. (بطل المجهود ٣٨/١).

(٤) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٧ - باب كراهية الكلام عند الحاجة: حديث رقم (١٥). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٢٤ - باب النهي عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنه: حديث رقم (٣٤٢). وأحمد في «المسنَد» ٣٦/٣.

(٥) رواه أبو داود في: ٧ - كتاب الطلاق: ٣ - باب في كراهية الطلاق: حديث رقم (٢١٧٨). وابن ماجه في: ١٠ - كتاب الطلاق: ١ - باب حدثنا سويد بن سعيد: حديث رقم (٢٠١٨). وقال محققه: «قال المنذري: والمشهور فيه المرسل، وهو غريب. وقال البيهقي: وفي رواية ابن أبي شيبة يعني محمد بن عثمان - عن عبد الله بن عمر موصولاً، ولا أراه يحفظه». اهـ.

(٦) قوله: «تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ» بالتشमित: بالثين المعجمة والسين المهملة كما ذكره الفيروزبادي في كتاب «تخيير الموشين» فيما يقال بالثين والسين، وهو أن يقول للعاطس: رحمك الله أو يدعو له إذا حمد الله. (دليل القالحين ٣/٣٥٨ - ٣٥٩).

(٧) المحب الطبري.

(٨) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ١٠ - باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء: حديث رقم (١٩). والترمذي في: ٢٥ - كتاب اللباس: ١٦ - باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمن: =

ابن الرقعة فيدخل فيه أسماء جميع الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام. قال:

﴿وَلَا يَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَلَا يَسْتَنْدِرُهُمَا﴾.

استقبال الشمس والقمر في حال قضاء الحاجة مكروه، سواء الصبراء والبنیان لأنهما من آيات الله تعالى الباهرة وفيه^(١) حديث، وهل يكره استنابهما، قال النووي في شرح المهذب: الصحيح المشهور، وبه قطع الجمهور أن لا يكره، لكن جزم الراقعي في التلذيب أنه يكره كالاستقبال، ووافقه النووي عليه في مختصر التلذيب، ثم إن النووي خالف الأمرين في شرح الوسيط، فقال: لم يذكر الشافعي والأكثر أن قاضي الحاجة يترك استقبال الشمس والقمر، والمختار أنه مباح فعله وتركه سواء، وقال في التحقيق: إن الكراهة لا أصل لها والله أعلم.

(فرج) قال في التنبية: ولا يرفع ثوبه حتى يلبس من الأرض يعني من عورته لأنه يُكْرَهُ كان يفعله^(٢)، وهو نذير، قال ابن الرقعة: وكونه نذيراً فيه نظر لأن الصحيح أن كشف العورة في الخلوة بلا حاجة حرام لأن الله تعالى أحق أن يستعيا منه، ولا حاجة قبل الدنو، وما بحثه ابن الرقعة خرجه النووي في شرح التنبية على ذلك، لكنه قال في شرح المهذب: إن هذا مستحب بالاتفاق وليس بواجب صرح به أبو حامد وابن الصباغ والمتولي وغيره والله أعلم. قال الماوردي: ويستحب إذا فرغ أن يسبل ثوبه قبل انتصابه قائماً، قال النووي في شرح المهذب: وما قاله حسن إذا لم يخف تنجيس ثوبه فإن خاف رفعه قلدر حاجته. ومن آداب قضاء الحاجة أن لا يبول في مهب الريح، وأن يعتمد على رجله اليسرى وقدمها عند محل البول، وأن يهيس أحجار الاستجمار قبل جلوسه، وأن لا يستنجي بالماء في موضع قضاء الحاجة إلا في الميض، وأن يقول عند الدخول بسم الله اللهم إني أعوذ بك من

حديث رقم (١٧٤٦). مقتصراً على صدره فقط. و: ١٧ - باب ما جاء في نقش الخاتم: حديث رقم (١٧٤٧، ١٧٤٨). مقتصراً على آخره. والنسائي في: ٤٩ - كتاب الزينة: ٥٣ - باب نزع الخاتم عند دخول الخلا: حديث رقم (١) مقتصراً على صدره. وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ١١ - باب ذكر الله عز وجل على الخلا والخاتم في الخلا: حديث رقم (٣٠٣) مقتصراً على صدره.

- (١) قوله: وفيه حديث وهو قوله يُكْرَهُ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ...» رواه البخاري في: ١٦ - كتاب الكسوف: ١ - باب الصلاة في الكسوف: حديث رقم (١٠٤١، ١٠٤٢).
(٢) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٦ - باب كيف التكشف عند الحاجة: حديث رقم (١٤).
والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٠ - باب ما جاء في الاستنار عند الحاجة: حديث رقم (١٤).
والدارمي في: ١ - كتاب الوضوء: ٧ - باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول: حديث رقم (٣).

الخبيث^(١) والخبائث^(٢)، وعند القراخ: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني^(٣)، وأن يبعد عن الناس^(٤)، وأن يتخذ موضعاً ليناً للبول^(٥)، وأن ينضج فرجه وسراويله بعد الاستنجاة دفناً للوسواس ولو غلب على ظنه زوال النجاسة، ثم شَمَّ من يده ريحاً، فهل يدل على بقاء النجاسة في المحل كاليد؟ الأصح لا، والله أعلم. قال:

(فصل: وَالَّذِي يَنْقُضُ الْوُضُوءَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ).

وينقض الوضوء أيضاً شفاء دائم الحلت كمن به سلس من بول أو غيره، وشفاء المستحاضة وينقضه أيضاً انقضاء مدة المسح، وقد ذكره الشيخ في فصل مسح الخف،

(١) قوله: «الخبيث والخبائث» المَبْتُ: يضم الباء، جمع خبيث، وهو الشيطان الذكر، ومعلوم أن الخبيث ضد الطيب. ويلقبم بالسكون: يطلق على الكفر، وعلى الشر، والقبائح. والخبائث، جمع خبيثة، وهي اتنى الشيطان، وتدل على الفجر والأفعال المدمومة، والخصال الرديئة. (اللسان ١٠٨٨/٢).

(٢) رواه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء: ٦ - باب ما يقول عند الغلاء: حديث رقم (١٤٢). و: ٨٠ - كتاب الدعوات: ١٥ - باب الدعاء عند الغلاء: حديث رقم (٦٣٢٢). ومسلم في: ٣ - كتاب الحيض: ٣٢ - باب ما يقول إذا أراد دخول الغلاء: حديث رقم (١٢٣، ١٢٢). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٣ - باب ما يقول الرجل إذا دخل الغلاء: حديث رقم (٤). والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٤ - باب ما يقول إذا دخل الغلاء: حديث رقم (٥، ٦). والنسائي في: كتاب الطهارة: ١٧ - باب القول عند دخول الغلاء: حديث رقم (١). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٩ - باب ما يقول الرجل إذا دخل الغلاء: حديث رقم (٢٩٦، ٢٩٨). والدارمي في: ١ - كتاب الوضوء: ١٠ - باب ما يقول إذا دخل المخرج: حديث رقم (١). وأحمد في «المسند» ٩٩/٣ و ١٠١ و ٢٨٢، ٣٦٩/٤ و ٣٧٣.

(٣) رواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ١٠ - باب ما يقول إذا خرج من الغلاء: حديث رقم (٣٠١). وقال محققه: «فيه إسماعيل بن مسلم. قال في «الزوائد»: هو متفق على تضعيفه، والحديث بهذا اللفظ غير ثابت».

(٤) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ١ - باب التخلي عند قضاء الحاجة: حديث رقم (١، ٢). والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٦ - باب ما جاء أن النبي كان إذا أراد قضاء الحاجة أبعد في المنصب: حديث رقم (٢٠). والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٥ - باب الإبعاد عند إرادة الحاجة: حديث رقم (١، ٢). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٢٢ - باب التبعاد لليزار في القضاء: حديث رقم (٣٣١، ١٣٣: ١٣٦). وأحمد في «المسند» ٤٤٣/٣، ٤٤٤/٤ و ٢٢٤ و ٢٣٧. ونص حديث أبي داود: عن المغيرة بن شعبة «أن النبي ﷺ كان إذا ذهب المنصب أبعد». وفي رواية جابر بن عبد الله: «أن النبي ﷺ كان إذا أراد البزار انطلق حتى لا يراه أحد».

(٥) ويؤيده حديث: «إذا أراد أحدكم أن يبول، فليترد ليوله موضعاً». رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٢ - باب الرجل يتبول ليوله: حديث رقم (٣).

وينقضه أيضاً أكل لحم^(١) الجزور على ما اختاره النووي وقواه وقال : إن فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب شافٍ وقد اختاره جماعة من أصحابنا المحدثين، وقال : وهو مما يعتقد رجحانه والله أعلم. والصحيح الذي عليه جمهور الأصحاب أنه لا ينقض الوضوء، وأجابوا عن هذا بما روى جابر^(٢) رضي الله تعالى عنه أن آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسته النار^(٣)، إذا عرفت هذا فالخارج من السيلين، وهما القبل والدبر ناقض للوضوء عيناً كان أو ريحاً معتاداً كان أو نادراً كالدم والحصى نجس العين كان أو طاهراً كاللود. والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾^(٤)، وسئل أبو هريرة رضي الله تعالى عنه عن الحدث، فقال : «فَسَاءٌ^(٥) أَوْ ضِرَاطٌ^(٦)»، وحديث علي رضي الله تعالى عنه : «كُنْتُ وَجْلاً مَلَأَةً^(٧) فَاسْتَحَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ فَأَمَرْتُ الْيَقْنَادَ^(٨) بِنَ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيِّ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَتَبَسَّلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ^(٩)».

(١) قوله : لحم الجزور يفتح الجيم، هو لحم الإبل. قوله : «إن فيه حديثين صحيحين» أوردهما النووي في «المجموع» ٥٩/٢، من رواية البراء وجابر رضي الله عنهما.

(٢) جابر هو : ابن عبد الله بن حرام بن سعد الأنصاري المخزومي السلمي، نسبة إلى سَلَمَةَ، روي عنه أنه قال : غزوت مع النبي ﷺ تسع عشرة غزوة، ولم أشهد بديراً، ولا أحداً متعني إلا أبي، فلما قتل أبي لم أتخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة قط. روى عن رسول الله ﷺ فأكثر، وهو في مسند بقي بن مخلد معلود من أصحاب الألف الواحد والكسر. توفي سنة ثلاث وسبعين. له ترجمة في : الإصابة ٢١٣/١، والرياض المستطابة ص ٤٤، ٤٥.

(٣) رواه أبو داود في : ١ - كتاب الطهارة : ٧٥ - باب في ترك الوضوء مما مست النار : حديث رقم (١٩٧). والنسائي في : ١ - كتاب الطهارة : ١٢٤ - باب ترك الوضوء مما غبرت النار : حديث رقم (٤). وقال الشيخ أحمد شاكر في «شرح سنن الترمذي» ١/١٢١ : الحديث صحيح، وقد أعله بعض الحفاظ بما لا يصح تعليلاً. ونسبه إلى ابن الجارود ص ٢١ - ٢٢، والبيهقي ١٥٥/١ - ١٥٦. (٤) آية ٦ سورة المائدة.

(٥) قوله : «فسوء أو ضِرَاط» قال ابن منظور : «الْفُسُوءُ معروف، وهو إخراج الريح بغير صوت. والضِرَاط : معروف، وهو خروج الريح بصوت. ويقال : هو صوت الفتيخ، يعني : الحدث مع خروج الريح خاصة. (اللسان ٣٤١٥/٥ و ٣٤٩٨ و ٢٥٧٨/٤).

(٦) رواه البخاري في : ٤ - كتاب الوضوء : ٢ - باب لا تقبل صلاة بغير طهور : حديث رقم (١٣٥). وأحمد في «المستدرك» ٣٠٨/٢.

(٧) قوله : «علامة فعال صيغة مبالغة بمعنى الكثير الملي».

(٨) المققد بن الأسود هو : المققد بن عمرو بن ثعلبة البهزاني ثم الكندي ثم الزهري. وقيل : ابن الأسود، لأنه نشأ في حجر الأسود بن عبد يغوث زوج أمه، وكان المققد من السابقين الأولين، وهاجر إلى الحبشة ثم المدينة، وشهد بديراً وما بعدها. روى عنه جبير بن نفير، وعبد الرحمن بن أبي ليلى. روى بالمدينة ستة ثلاث وثلاثين. له ترجمة في : الإصابة ٣/٤٥٤ - ٤٥٥، والرياض المستطابة ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٩) رواه البخاري في : ٣ - كتاب العلم : ٥١ - باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال : حديث رقم (١٣٢).

ويستثنى مما خرج من السبيلين المنيّ على المذهب في الرافعي والروضة، ووجه بأن ما أوجب أعظم الأمرين بخصوص فلا يوجب أدونهما بعمومه كزنا المحصن لما أوجب أعظم الحذنين، وهو الرجم لكونه زناً^(١) محصن لا يوجب أدونهما وهو الجلد والتغريب لكونه زناً، وقيل إن خروج المنيّ ينقض الوضوء أيضاً، ويوجب الغسل كما أطلقه الشيخ؛ وكلما لفظ التنبيه، وبه قال القاضي أبو الطيب وأبو محمد الجويني وجماعة منهم الإمام والغزالي، وصرح به ابن شريح بأنه ينقض، وإطلاق الشافعي يقتضيه فإنه قال: دلت السنة على الوضوء من المنيّ، والبول والريح، وكل ما خرج من واحد من الفرج ومنه فيه الوضوء، قال ابن عطية في تفسيره: الإجماع على أن المنيّ ناقض للوضوء، وما استدلل به الرافعي من أن الشيء إذا أوجب أعظم الأمرين إلى آخره نقضه الماوردي بالحيفض، وقال: إنه ينقض الوضوء بالاتفاق، ووافق ابن الرفعة على أنه ينقض الوضوء والله أعلم. قلت: ورأيت بخط الجاريري^(٢) أن الحيفض في نقضه للوضوء خلاف وعزاه إلى بعض العراقيين وقوله: (مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ) احتراز به عما إذا خرج من غيرهما كالقصد^(٣) والحجامة^(٤) والقيء ونحو ذلك فإنه لا ينقض الوضوء لأنه ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محتاجه، ولأن النقض بمثل ما وردت به السنة غير معقول المعنى فلا يصح القياس عليه، ولأن الخروج من السبيلين له خصوصية لا توجد في غيرهما والله أعلم. قال:

(وَالنُّزْمُ عَلَى غَيْرِ هَيْئَةِ الْمُتَمَكِّنِ مِنَ الْأَرْضِ مَقْعَلُهُ، وَزَوَالُ الْعَقْلِ بِسُخْرِ أَوْ مَرَضٍ)

٤ - كتاب الوضوء: ٣٤ - باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين: حديث رقم (١٧٨). و: ٥ - كتاب الغسل: ١٣ - باب غسل المنيّ والوضوء منه: حديث رقم (٢٦٩). ومسلم في: ٣ - كتاب الحيض: ٤ - باب المنيّ: حديث رقم (١٧، ١٨). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٨٣ - باب في المنيّ: حديث رقم (٢٠٦، ٢٠٩). والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١١٣ - باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض الوضوء من المنيّ: حديث رقم (١، ٦). وأحمد في «المسنَد» ٨٠/١ و ٨٢ و ٨٧ و ١٠٧ و ١١١ و ١٢١ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٩ و ١٤٥ و ٥/٦.

(١) قوله: «زنا محصن» أي متزوج.

(٢) الجاريري هو: أحمد بن الحسن فخر الدين، تزيل تبريز، كان عالماً ديناً، وقوراً، مواظباً على الاشتغال والاشتغال والتسنيف، توفي بتبريز سنة ست وأربعين وسبعمائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية

١٨٩/١

(٣) قوله: «القصد» هو شق المرق، أو قطعه؛ ليخرج منه الدم. (اللسان ٣٤٢٠/٥).

(٤) قوله: «الحجامة» أصل الحجيم معناه المص، يقال: حجيم الصبي ثدي أمه، إذا مصه. ويقال للحاجم: حجّام؛ لامتصاصه فم المحجم، والمصحمة: هي القارورة التي يمص الحجّام دم المحجم فيها. والحجم: نعل الحاجم؛ وهو: أن يشرب بالمحجم (المشرب) الجزء الذي تجمع فيه الدم، ثم يخرج منه. (اللسان ٧٩٠/٢).

النافض الثاني زوال العقل، وله أسباب، منها النوم. وحقيقته استرخاء البدن وزوال شعوره وخفاء كلام من عنده، وليس في معناه النعاس فإنه لا ينقض الوضوء بكل حال، ودليل النقص بالنوم، قوله ﷺ: «الْعَيْنَانِ، وَكَأَلِ السَّهْ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ انْطَلَقَ الْوُكُوءُ فَمَنْ نَامَ فَلْيُكْزِبْهُ»^(١). ومعنى الحديث اليقظة وكاء الدهر، فإذا نام زال الضبط، ويستثنى ما إذا نام ممكناً مقعده من الأرض على الصحيح ولو كان مستنداً إلى شيء بحيث لو زال لسقط، لما روى أنس رضي الله تعالى عنه قال: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ، ثُمَّ يَصْلُونَ وَلَا يَكْزِبُونَ»^(٢) زاد أبو داود «حَتَّى تَخْفُقَ رُءُوسُهُمْ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، ومنها: أي من أسباب زوال العقل الإغماء والجنون والسكر وهله نواقض للوضوء بكل حال لأن النوم إذا كان ناقضاً فهذه أولى لأن الدهول عند هله الأسباب أبطل من النوم.

(فرج) إذا نام ممكناً مقعده من الأرض فزال إحدى آليتيه عن الأرض فإن كان قبل انتباهه انتفض وضوؤه وإن كان بعده فلا ينتفض وكذا إذا كان الزوال معه، أو شك فلا ينتفض وضوؤه لأن الأصل بقاء الطهارة ولو نام على قفاه ملصقاً مقعد بالأرض انتفض، ولو كان مستثراً بشيء: أي مستجمرأ بخرقه كما تستجمر المستحاضة بشيء انتفض أيضاً على المذهب. واعلم أن الشافعي والأصحاب قالوا: يستحب الوضوء من النوم وإن كان ممكناً مقعده من الأرض للخروج من الخلاف والله أعلم. قال:

(وَلَمَسَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ بَيْنَهُمَا خَيْرٌ مَحْرَمٍ فِي الْأَصَحِّ).

من نواقض الوضوء لمس رجل بشرة امرأة مشتهة غير محرم لقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(١) مطلق اللبس على المجيء من الفاظ ورتب عليهما الأمر بالتيمم عند فقد

(١) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٨٠ - باب الوضوء من النوم: حديث رقم (٢٠٣). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٦٢ - باب الوضوء من النوم: حديث رقم (٤٧٧). والدارمي في: ١ - كتاب الوضوء: ٤٨ - باب الوضوء من النوم: حديث رقم (١). وأحمد في «المستدرك» ٩٧/٤.

(٢) أنس هو: ابن مالك بن النضر بن شمعضم بن زيد بن حرام، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، وأحد المبشرين من الرواية عنه، شهد بدأ لكن لم يذكره في البدرين لأنه لم يكن في سن من يقاتل، وكانت إقامته بعد النبي ﷺ بالمدينة، ثم شهد الفتوح، ثم قطن البصرة، ومات بها. قال علي بن الحسين: كان أشر الصحابة موتاً بالبصرة. له ترجمة في: الإصابة ٧١/١ - ٧٢، وأسد الغابة ١٢٧/١ - ١٢٩.

(٣) رواه مسلم في: ٣ - كتاب الحيض: ٣٣ - باب الليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء: حديث رقم (١٢٥). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٨٠ - باب في الوضوء من النوم: حديث رقم (٢٠٠). والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٥٧ - باب ما جاء في الوضوء من النوم: حديث رقم (٧٨).

(٤) آية ٤٣ سورة النساء.

الماء، فدل على أنه حدث كالمجيء من الغائط، والبشرة ظاهر الجلد، ولا فرق في الرجل بين أن يكون شيئاً فافقداً للشهوة أم لا، ولا بين الخصي^(١). والعين فإنه ينتقض وضوؤه، وكذا المراهق فإنه ينتقض وضوؤه، ولا فرق في المرأة بين الشابة والعجوز التي لا تشتهى، وفي الميتة خلاف صحح النووي في شرح المهذب القطع بالانتقاض، وصحح في كتابه رؤوس المسائل عدم النقض، والخلاف مبني على اللفظ والمعنى كالمحارم، فعلى ما في شرح المهذب وهو النقض ما الفرق بين المحارم والميتة؟ وفي الفرق عسر، وقد يفرق بإمكان عود الحياة في الميتة بخلاف المحارم والله أعلم.

ولو كان العضو الملموس أشلّ أو زائداً، أو وقع اللبس بغير قصد وبغير شهوة فينتقض الوضوء في كل ذلك لأن اللبس حدث لظاهر الآية الكريمة.

ولا ينتقض لمس الشعر والظفر والسن، على الراجح لأن معظم الالتئاذ بهذه الأشياء بالنظر فليست في مظنة الشهوة باللمس ولو لمس عضواً مباناً من امرأة أو لمس صغيرة لم تبلغ حد الشهوة لم ينتقض الوضوء على الراجح لأن ذلك ليس في مظنة الشهوة كالمحرم، وإن لمس محرماً بنسب أو رضاع أو مصاهرة فهل ينتقض الوضوء؟ قولان:

أحدهما: ينتقض لعموم الآية، والراجح أنه لا ينتقض لأن المحرم ليست في مظنة الشهوة ويجوز أن يستتبط من النص معنى يخصص عمومها، والمعنى في نقض الوضوء كون غير المحرم في مظنة الشهوة وهذا مفقود في المحرم.

قوله [لمس الرجل المرأة] احتراز به عما إذا لمس صغيرة لا تشتهى وقد مر، وعما إذا لمس أمرد فإنه لا ينتقض، وهو الراجح، ولنا وجه أن لمسه ينتقض كالمرأة. قوله: [من غير حائل] احتراز به عما إذا كان بينهما حائل فإنه لا ينتقض والله أعلم. قال:

(وَمَسَّ الْفَرْجَ يَطْنُ الْكَفَّ).

من نوافض الوضوء [مس فرج آدمي] سواء كان من نفسه أو من غيره من ذكر أو أنثى من صغير أو كبير من حي أو ميت قبلاً كان الملموس أو دبراً لصدق الفرج على الكل، ومس الذكر المقطوع والأشل واللمس باليد الشلاء ناقض أيضاً على الراجح ولو مس بإصبع زائفة

(١) قوله: «الخصي والعين» الخصي: مأخوذ من الحُصية، وهي من أعضاء التناسل، وهذا الفعل يكون في الناس والبهائم والخنزير، فيفقد الذكر القنوة على الجماع والمباشرة، ويصير ذلك حياً. (اللسان ١١٧٨/٢) يتصرف. والعين: بكسر العين، وتشديد النون المكسورة، الذي لا يأتي للنساء ولا يريهن. وعُنَّ الرجل على امرأته، إذا حكم للقاضي عليه بالملك، أو منع عنها بالسر، وسمي عنيّاً؛ لأنه بمن ذكره لقبيل المرأة من عن يمينه وشماله فلا يقصده. (اللسان ٣١٤٠/٤).

إن كانت على استواء الأصابع نقضت وإلا فلا على الراجح، وهذا كله في المس بباطن الكف فإن مس بظهر الكف فلا وكذا المس بحرف الكف أو برؤوس الأصابع أو بما بينهما فلا ينتقض وضوؤه على الراجح، وقال الإمام أحمد: تنتقض الطهارة بالمس بباطن الكف وظاهره لإطلاق المس في الأخبار، ورد الشافعي ذلك بأن في بعض الأخبار لفظ الإفضاء ومعلوم أن المراد من الأخبار واحد والإفضاء في الكف هو المس بباطن الكف وقول الشافعي في اللغة حجة مع أن ذلك مشهور في اللغة. قال في المجلد: الإفضاء لغة إذا أضيف إلى اليد كان عبارة عن المس بباطن الكف، تقول العرب أفضيت بيدي إلى الأمير مباحياً وإلى الأرض ساجداً إذا مسها بباطنها وكذا ذكره الجوهري، وذهب بعض العلماء إلى أن المس لا ينتقض محتجاً بحديث طلق^(١)، وحجة الشافعية حديث بسرة^(٢) بنت صفوان رضي الله عنهما قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فمن مس ذكره فليتوضأ^(٣)، ولا ينتقض مس دبر البهيمة قال الرافعي: بلا خلاف وفيه خلاف وفي مس قبلها قولان القديم أنه ينتقض لأنه يجب الفصل بالإيلاج فيه فينتقض كفرج المرأة، والجديد الأظهر أنه لا ينتقض مس لأنه لا يجب ستره ولا يحرم النظر إليه فعلى الأظهر لو أدخل يده فيه لم ينتقض وضوؤه على الراجح والله أعلم.

(فرع) من القواعد المقررة التي يبنى عليها كثير من أحكام الشريعة استصحاب الأصل وطرح الشك وبقاء ما كان على ما كان، وقد أجمع الناس على أن الشخص لو شك هل طلق زوجته أم لا أنه يجوز له وطؤها كما لو شك في امرأة هل تزوجها أم لا، لا يجوز له وطؤها، ومن ذلك ما إذا تيقن الطهارة وشك في الحدث فالأصل بقاء الطهارة وعدم

(١) طلق هو: ابن علي بن المنذر بن قيس بن عمرو، أبو علي اليمامي. وقد على النبي ﷺ، وعمل معه في بناء المسجد، وروى عنه، ابنة قيس، وابنته خالدة، وعبد الله بن بكر، وعبد الرحمن بن علي بن شيبان. قال الحافظ: وذكره ابن السكن، وقال: يقال له طلق بن ثمامة. له ترجمة في: تهذيب التهذيب ٢٩/٥.

(٢) بسرة بنت صفوان بن نوائل بن أسد بن عبد المزي بن قصي القرشية الأسدية، روت عن النبي ﷺ. روى عنها مروان بن الحكم، وعروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب. قال الشافعي: لها سابقة قديمة وهجرة. وقال مصعب: كانت من المبايعات. لها ترجمة في: الإصابة ١٥٨/١٢.

(٣) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٧٠ - باب الوضوء من مس الذكر: حديث رقم (١٨١) والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٦١ - باب الوضوء من مس الذكر: حديث رقم (٨٧). والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١١٨ - باب الوضوء من مس الذكر: حديث رقم (٢، ١). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٦٣ - باب الوضوء من مس الذكر: حديث رقم (٣٧٩: ٤٨٢). والدارمي في: ١ - كتاب الوضوء: ٥٠ - باب الوضوء من مس الذكر: حديث رقم (٢، ١). ومالك في: ٢ - كتاب الطهارة: ١٥ - باب الوضوء من مس الفرج: حديث رقم (٥٨). وأحمد في "المستد" ٢٢٣/٢ و ٢٢٣، ٢٢٤/٢ و ٢٣، ٢٣٦/٢ و ٤٠٧.

الحدث، ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة فالأصل بقاء الحدث وعدم الطهارة، ولو تيقن الطهارة والحدث جميعاً بأن تيقن أنه بعد طلوع الشمس مثلاً أنه تطهر وأحدث ولم يعلم السابق منهما فيماذا يأخذ به؟ فيه خلاف، الراجح في الراجح في الروضة أنه ينظر إن كان قبل طلوع الشمس محدثاً فهو الآن متطهر لأن الحدث قبل طلوع الشمس ترفعه الطهارة بعد طلوع الشمس يقيناً، والحدث بعد طلوع الشمس يحتمل أن يكون قبل الطهارة ويعدها فصارت الطهارة أصلاً بهذا الاعتبار، وإن كان قبل طلوع الشمس متطهراً فهو الآن محدث لأن يقين الطهارة قبل طلوع الشمس رفعه يقين الحدث بعد الطلوع، ويجوز أن تتقدم الطهارة على الحدث وتتأخر بقيت الحدث أصلاً، وعلى ذلك جرى في المنهاج. وقال في الروضة: هذا يعني أنه يأخذ بضد ما قبلهما إذا كان ممن يعتاد تجديد الوضوء وإلا فهو الآن متطهر لأن الظاهر تأخر طهارته، وقيل لا نظر إلى ما قبل طلوع الشمس، ويجب الوضوء بكل حال. قال النووي في شرح المهذب وشرح الوسيط: وهذا هو الأظهر المختار قال القاضي أبو الطيب: وهو قول عامة أصحابنا والله أعلم. ولو لم يعلم ما قبل طلوع الشمس توضأ بكل حال، ومن هذه القاعدة ما إذا شك من نام قاعداً ممكناً ثم مال واتيه أبهما سبق أو شك هل ما رآه رؤيا أو حديث نفس، أو هل لمس الشجر أو البشرة ونحو ذلك فلا يتقضى الوضوء في جميع ذلك والله أعلم. قال:

(فصل: وَالَّذِي يُوجِبُ الْغُسْلَ سِتَّةُ أَشْيَاءَ: تَشْتَرِكُ فِيهَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ: وَهِيَ النِّقَاطُ الْخِتَانَيْنِ وَالزَّوَالُ الْغَنِيِّ وَالْمَوْتُ).

الغسل يفتح الغين وضمها قاله النووي في التحرير، وقال الجوهري: هو بالفتح اسم للفعل وبالفهم اسم للذلك والله أعلم، وأما الوضوء بفتح الواو فاسم للماء ويضمها اسم للفعل على الأكثر، إذا عرفت هذا فلفصل أسباب منها التقاء الختانين ويعبر عنه أيضاً بالجماع وهو عبارة عن تغيب الحشفة أو قدرها في أي فرج كان سواء غيب في قبل امرأة أو بهيمة أو دبرهما أو دبر رجل صغير أو كبير حتى أو ميت، ويجب أيضاً على المرأة بآتي ذكر دخل في فرجها حتى ذكر البهيمة والميت والصبي وعلى الذكر المولج في دبره، ولا يجب إعادة غسل الميت المولج فيه على الأصح ويصير الصبي والمجنون المولج فيهما جنين بلا خلاف فإن اغتسل الصبي، وهو معيز صح غسله، ولا يجب عليه إعادته إذا بلغ وعلى الولي أن يأمر الصبي المميز بالغسل في الحال كما يأمره بالوضوء ثم لا فرق في ذلك بين أن ينزل منه مني أم لا. والأصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إذا التقي الختانان أو مس الختان الختان وجب الغسل فعلة أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلناه»^(١).

(١) رواه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ١١١ - باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان: حديث=

والمراد بالاتقاء التحافي لأنه لا يتصور تصادمهما لأن ختان المرأة أعلى من مدخل الذكر، ويقال التقى الفارسان إذا تحافيا.

ومنها إزال المني فمتى خرج المني وجب الغسل سواء خرج من المخرج المعتاد أو من ثقبه في الصلب أو الخصية على المذهب. والأصل في ذلك قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»^(١). وسواء خرج في البقطة أو النوم وسواء كان بشهوة أو غيرها لإطلاق الخبر، ثم للمني ثلاث خواص يتميز بها عن المني والودي، أحدها له رائحة كرائحة العجين والطلع ما دام رطباً فإذا جف أشبهت رائحته رائحة البيض، الثانية التدفق بدفعات قال الله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾^(٢). الثالثة التلذذ بخروجه واستعقابه فتور الذكر وانكسار الشهوة ولا يشترط اجتماع الخواص بل تكفي واحدة في كونه منياً بلا خلاف، والمرأة كالرجل في ذلك على الراجح في الروضة، وقال في شرح مسلم: لا يشترط التدفق في حقها وتبع فيه ابن الصلاح.

(فرغ) لو تبه من نومه فلم يجد إلا الشخانة والبياض فلا غسل لأن الودي شارك المني في الشخانة والبياض بل يتغير بين جملة ودياً أو منياً على المذهب، ولو اغتسل ثم خرجت منه بقية وجب الغسل ثانياً بلا خلاف سواء خرجت قبل البول أو بعده، ولو رأى المني في ثوبه أو في فراش لا ينم فيه غيره ولم يذكر احتلاماً لزمه الغسل على الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور. وقال الماوردي: لهذا إذا كان المني في باطن الثوب فإن كان في ظاهره فلا غسل عليه لاحتمال إصابته من غيره ولو أحس بانتقال المني ونزوله فأمسك ذكره فلم يخرج منه شيء في الحال ولا علم بخروجه بعده فلا غسل عليه والله أعلم. ومنها الموت، وهو يوجب الغسل، لما روي «عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ

١ - رقم (١١١). وليس فيه: «أو من الختان الختان». والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٨٠ - باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل: حديث رقم (١٠٨). ولفظه: «إذا جاوز الختان الختان، فقد وجب الغسل، فقلت أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا». وأحمد في «المستدرك» ١/ ١٦٦، مثل رواية الترمذي ومسلم مرفوعاً في: ٣ - كتاب الحيض: ٢٢ - باب نسخ الماء من الماء: حديث رقم (٨٨). ولفظه: «إذا جلس بين شعبها الأربع، ومس الختان الختان، فقد وجب الغسل».

(١) رواه مسلم في: ٣ - كتاب الحيض: ٢١ - باب إنما الماء من الماء: حديث رقم (٨٠، ٨١). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٨٤ - باب في الإكسال: حديث رقم (٢١٧). والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٨١ - باب ما جاء أن الماء من الماء: حديث رقم (١١٠، ١١١). وقال: هذا حديث حسن صحيح، وإنما كان الماء من الماء في أول الإسلام، ثم نسخ بعد ذلك. والدارمي في: ١ - كتاب الطهارة: ٧٣ - باب الماء من الماء: حديث رقم (١).

(٢) آية ٦ سورة الطارق.

قَالَ فِي الْمُحْرَمِ الَّذِي وَقَعَتْ نَاقَتُهُ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ ^(١) وَسِدْرٍ ^(٢). وظاهره الوجوب، والوقص كسر العتق. قال:

(وَلَلَّاتٌ تَخْتَصُّ بِهَا النِّسَاءُ وَهِيَ الْحَيْضُ وَالنِّقَاسُ وَالْوَلَادَةُ).

من الأسباب الموجبة للغسل الحيض، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ ^(٣) نهى عن قربانهن إلى الغاية، وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَذَيِّبِي الصَّلَاةَ فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَأَغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي» ^(٤) وفي رواية: «ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي» ^(٥) والنفاس كالحيض في ذلك، وفي

- (١) قوله: «بماء وسدر» السدر: شجر التين، وهو اسم للجنس، والواحدة سدرة، وهو نوعان: أحدهما بري لا ينتفع بشمره، ولا يصلح ورقه للغسل. والثاني: ينبت على الماء، وشمره التين، ورقه فسول، يشبه شجر العناب، غير أن ثمر العناب أحمر حلو، وثمر السدر أصفر مُدُّ يَضَكُّ به. (اللسان ٣/ ١٩٧١).
- (٢) رواه البخاري في: ٢٣ - كتاب الجنائز: ١٩ - باب الكفن في لوئين: حديث رقم (١٢٦٥). و: ٢٠ - باب الحنوط للميت: حديث رقم (١٢٦٦). و: ٢١ - باب كيف يكفن الميت: حديث رقم (١٢٦٧)، (١٢٦٨). و: ٢٨ - كتاب جزاء الصيد: ٢٠ - باب المحرم يموت بعرفة: حديث رقم (١٨٤٩)، (١٨٥٠). و: ٢١ - باب سنة المحرم إذا مات: حديث رقم (١٨٥١). ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج: ١٤ - باب ما يفعل بالمحرم إذا مات: حديث رقم (٩٣/ ١٠٢). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة. والترمذي في: ٧ - كتاب الحج: ١٠٥ - باب ما جاء في المحرم يموت في إحرامه: حديث رقم (٩٥١). وقال: هذا حديث حسن صحيح. والنسائي في: ٢٣ - كتاب مناسك الحج: ٤٧ - باب تخيير المحرم وجهه ورأسه: حديث رقم (٢، ١). و: ٩٧ - باب غسل المحرم بالسدر إذا مات: حديث رقم (١). و: ٩٨ - باب في كم يكفن المحرم إذا مات: حديث رقم (١). و: ٩٩ - باب النهي عن أن يغطى المحرم إذا مات: حديث رقم (٢، ١). و: ١٠١ - باب النهي عن تخيير رأس المحرم إذا مات: حديث رقم (١). وابن ماجه: ٢٥ - كتاب المناسك: ٨٩ - باب المحرم يموت: حديث رقم (٣٠٨٤).

(٣) آية ٢٢٢ سورة البقرة.

(٤) قوله: «فإذا ذهب قدرها» أي عند أيام الحيض المقدرة بقلدها عند المرأة.

- (٥) رواه البخاري في: ٦ - كتاب الحيض: ١٩ - باب إقبال الحيض وإدباره: حديث رقم (٣٢٠). و: ٤ - كتاب الوضوء: ٦٣ - باب في غسل الدم: حديث رقم (٢٢٨). ومسلم في: ٣ - كتاب الحيض: ١٤ - باب المستحاضة وغسلها وصلاتها: حديث رقم (٦٢). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ١٠٩ - باب من روى أن الحيضة إذا أدبرت لا تدع الصلاة: حديث رقم (٢٨٣). والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٩٣ - باب ما جاء في المستحاضة: حديث رقم (١٢٥). وقال: حديث حسن صحيح. والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٩٣ - باب ذكر الاختصال من الحيض: حديث رقم (٣، ١). و: ١٣٦ - باب ذكر الأقراء: حديث رقم (٤). و: ١٣٩ - باب مفرقة بين دم الحيض والاستحاضة: حديث رقم (٣، ٤). و: ٣ - كتاب الحيض والاستحاضة: ٢ - باب ذكر الاستحاضة: حديث رقم (٢، ١). و: ٤ - باب ذكر الأقراء: حديث رقم (٤). و: ٦ - باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة: حديث رقم (٣، ٦). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة وستنتها: ١١٥ - باب ما جاء في المستحاضة التي قد عفت أيام أقرانها: = كفاية الأغيار/ ٥٠

معظم الأحكام. ومن الأسباب الموجبة للغسل الولادة، وله علتان إحداها أن الولادة مظنة خروج الدم والحكم يتعلق بالمظان ألا ترى أن النوم ينقض الوضوء لأنه مظنة الحدث، والعلة الثانية وهي التي قالها الجمهور أن الولد مني متعقد، وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا ولدت ولداً ولم ترَ بللاً، فعلى الأول لا يجب الغسل وعلى العلة الثانية وهو أنه مني متعقد، يجب الغسل وهو الراجح، وكذا يجب الغسل بوضع العلقة والمضغة على الراجح، ومنهم من قطع بالوجوب بوضع المضغة والله أعلم. قال:

(فصل: وَقَرَأْتُ فِي الْغُسْلِ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: النِّيَّةُ وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ إِنْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ).

نية الغسل واجبة كما في الوضوء لعموم قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١) ومحل النية أول جزء مفصول من البدن، وكيفيتها أن ينوي الجنب رفع الجنابة أو رفع الحدث الأكبر عن جميع البدن ولو نوى رفع الحدث ولم يتعرض للجنابة ولا غيرها صبح غسله على الأصح لأن الحدث عبارة عن المانع من الصلاة وغيرها على أي وجه فرض وقد نواه، ولو نوى رفع الحدث الأصغر متممداً لم يصح في الأصح لتلاعبه وإن غلط فظن أن حدثه أصغر لم ترتفع الجنابة عن غير أعضاء الوضوء، وفي أعضاء الوضوء وجهان الراجح ترتفع عن الوجه واليدين والرجلين لأن غسل هذه الأعضاء واجب في الحدثين فإذا غسلهما بنية غسل واجب كفي دون الرأس على الراجح لأن الذي نواه في الرأس المسح والمسح لا يغني عن الغسل ولو نوى الجنب استباحة ما يتوقف الغسل عليه كالصلاة والطواف وقراءة القرآن أجزاء وإن نوى ما يستحب له كتسل الجمعة ونحوه لم يجزه لأنه لم ينو أمراً واجباً، ولو نوى الغسل المفروض أو فريضة الغسل أجزاء قطعاً قاله في الروضة، وتنوي الحائض رفع حدث الحيض فلو نوت رفع الجنابة متممداً لم يصح ما لو نوى الجنب رفع الحيض، وإن غلطت صبح غسلها ذكره في شرح المهذب وتنوي النفاء رفع حدث النفاس فلو نوت رفع حدث الحيض قال ابن الرفعة: لا يصح، وقال الإسنائي: ينبغي أن يصح.

واعلم أن تقديم إزالة النجاسة شرط لصحة الغسل فلو كان على بدنه نجاسة فغسل بدنه بنية رفع الحدث وإزالة النجس طهر عن النجس، وهل يرتفع حدثه أيضاً فيه خلاف الراجح عند الرافعي أنه لا يرتفع حدثه والراجح في زيادة الروضة أنه يرتفع حدثه، ومنشأ الخلاف أن الماء هل له قوة رفع الحدث وإزالة النجس معاً أم لا؟ ثم إن النووي في شرح مسلم وافق.

= حديث رقم (٦٢١). و: ١١٦ - باب ما جاء في المستحاضة إذا اختلط عليها الدم: حديث رقم (١٦٦٦).

ومالك في: ٢ - كتاب الطهارة: ٢٩ - باب المستحاضة: حديث رقم (١٠٤). وأحمد في: ١٠١.

٨٣/٦ و ١٢٩ و ١٤١ و ١٨٧.

(١) تقدم تشريحه.

الرافعي على أن الغسلة لا تكفي والله أعلم. قال:
(وَالْيَصَالُ الْمَاءِ إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ وَالْبَشْرَةِ).

يجب استيعاب البدن بالغسل شعراً وبشراً سواء قلَّ أو كثر وسواء خفَّ أو كثف وسواء شعر الرأس والبدن وسواء أصوله أو ما استرسل منه، قال الرافعي: لقوله ﷺ: «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ قَبِلُوا الشُّعُورَ وَأَنْقَرُوا»^(١) البَشْرَةُ^(٢)، وهذا الحديث ضعيف باتفاق الحفاظ منهم الشافعي والبخاري حتى النووي نعم يحتج لذلك بقوله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهُ يُفْعَلْ»^(٣) به كَذَا مِنَ الثَّارِ... قَالَ عَلَيْهِ بِنُ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فَمِنْ^(٤) ثُمَّ عَادَيْتُ شَعْرَ رَأْسِي وَكَانَ يَجُزُّ شَعْرَةً^(٥).

واعلم أنه يجب نقض الصفائر أن لم يصل الماء إلى باطنها إلا بالنقض ولا يجب إن وصل، وحديث أم سلمة^(٦) رضي الله عنها وهو في صحيح مسلم «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي إِثْرَاءُ أَشَدُّ شَعْرَ^(٧) رَأْسِي فَأَنْقَضُهُ لِنَسْلِ الْجَنَابَةِ قَالَ: إِنَّمَا يَخْفِيكَ أَنْ تَخْبِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ. ثُمَّ يَغِيظِي عَلَيْهِ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ»^(٨) محمول على ما إذا كان الشعر خفيفاً،

(١) قوله: «وَأَنْقَرُوا البَشْرَةَ» قال القاري: قال ابن الملك: البشرة ظاهر الجلد، أي نظفوها من الوسخ، فلو منع الوسخ، يعني كالطين اليابس والمجبن والشمع وصول الماء، لم يرفع الجنابة. (بذل المجهود ٢٥١/٢).

(٢) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٩٨ - باب في الغسل من الجنابة: حديث رقم (٢٤٨). وقال: ضعيف. والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٧٨ - باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة: حديث رقم (١٠٦). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ١٠٦ - باب تحت كل شعرة جنابة: حديث رقم (٥٩٧).

(٣) قوله: «يفعل به كذا من الثارة» كناية عن العدد، أي يضاحف له الملبأ أضعاكاً كثيرة، قاله الطيبي. وقال البعض: إما كناية عن أتبع ما يفعل به، أو إيهام من شدة الوعيد. (بذل المجهود ٢٥٤/١).

(٤) قوله: «فمن ثم عاديت شعر رأسي» أي: عاملت مع شعر رأسي معاملة المدو مع المدو، فجززته وقطعته مخافة أن لا يصل الماء إلى جميع شعري وجلد رأسي. (بذل المجهود ٢٥٤/٢).

(٥) رواه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ٩٨ - باب في الغسل من الجنابة: حديث رقم (٢٤٩). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: - حديث رقم (٥٩٩).

(٦) أم سلمة هي: أم المؤمنين هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله المخزومية، تزوجها النبي ﷺ سنة أربع، وقيل: سنة ثلاث. وكانت فاضلة حليلة. روى عنها ولداها: عمرة، وزينب، ومولاهما نافع، ونافع العمري. ماتت بالمدينة سنة اثنتين وستين. وقيل: سنة تسع وخمسين لها ترجمة في: الإصابة ٤٥٨/٤، والرياض المستطابة ص ٣١١ - ٣١٢.

(٧) قوله: «أشد شعراً أشد» يفتح الهمزة وضم المعجمة على صيغة المتكلم، أي أحكم. وضفر: يفتح الفاد وسكون الفاء، أي قتل. (بذل المجهود ٢٥٧/٢).

(٨) رواه مسلم في: ٣ - كتاب الحيض: ١٢ - باب حكم صفائر المتستة: حديث رقم (٥٨). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ١٠٠ - باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل: حديث رقم (٢٥١) =

والشد لا يمنع من وصول الماء إليه وإلى البشرة جمعاً بين الأذلة، وهل يسمع يباطن العقد على الشعرات؟ فيه خلاف الراجح عند الرافعي أنه يسمع به للسر والراجح عند النووي أنه لا ينفى عنه لأنه يمكن قطعها بلا ضرر ولا ألم قال: وهو ظاهر نص الشافعي والجمهور والله أعلم. وأما البشرة وهي الجلد: فيجب غسل ما ظهر منها حتى ما ظهر من صماخي الأذنين قطعاً والشقوق في البدن وكذا يجب غسل ما تحت القلفة من الألف وكذا ما أظهر من أنف المجدوع وكذا ما يبدو من الثيب إذا قعدت لقضاء الحاجة على الراجح ولا تجب المضمضة ولا الاستسقاء في الأصح والله أعلم. قال:

(وَسَنَّتْ حُمْسَةَ إِشْيَاءَ: التَّسْمِيَةَ وَغَسَلَ الْيَكَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ وَالْوُضُوءَ قَبْلَهُ).

للغسل سنن كما في الوضوء. فمنها [التسمية وغسل كفيه قبل إدخالهما الإناء] وقد ذكرنا ذلك واضحاً في الوضوء، والغسل مثله قال في الروضة: وأعلم أن معظم السنن يعني في الوضوء يجيء مثلها في الغسل وفي وجه أن التسمية لا تستحب في الغسل، فهل هو سنة أو واجب؟ فيه خلاف مبني على أن خروج المني ناقض أم لا؟ إن قلنا ينقض الوضوء فليس من سنن الغسل وعلى هذا فيندرج في الغسل على الملهب ولا بد من إفرادها بالنية قال الرافعي: إذ لا قائل إلى أنه يأتي بوضوء مفرد ووضوء آخر لرعاية كمال الغسل وإن قلنا إن المني لا ينقض الوضوء وهو ما رجح الرافعي والنووي فالوضوء من سنن الغسل ولا يحتاج إلى إفراده بنية وتحصيل سنته سواء قدمه على الغسل أو أخره أو قدم بعضه وأخر البعض وأيهما أفضل فيه قولان: الراجح أن تقديم الوضوء بكماله أفضل لقول عائشة رضي الله تعالى عنها: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اخْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»^(١) والقول الآخر يستحب أن يؤخر غسل قدميه إلى بعد الفراغ من الغسل لحديث ميمونة رضي الله تعالى عنها

= والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٧٧ - باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل: حديث رقم (١٠٥). وقال: هذا حديث حسن صحيح. والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٥١ - باب ذكر ترك المرأة نقض شعر رأسها عند اغتسالها من الجنابة: حديث رقم (١). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ١٠٨ - باب ما جاء في غسل النساء من الجنابة: حديث رقم (٦٠٣).

(١) رواه البخاري في: ٥ - كتاب الغسل: ١ - باب الوضوء قبل الغسل: حديث رقم (٢٤٨). و: ١٥ - باب تخليل الشعر: حديث رقم (٢٧٢). وسلم في: ٣ - كتاب الحيض: ٩ - باب صفة غسل الجنابة: حديث رقم (٣٦، ٣٥). والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٧٦ - باب ما جاء في الغسل من الجنابة: حديث رقم (١٠٤). والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٥٧ - باب وضوء الجنب قبل الغسل: حديث رقم (١). و: ٤ - كتاب الغسل: ١٥ - باب مسح اليد بالأرض بعد غسل الفرج: حديث رقم (١). من حديث ميمونة رضي الله عنها. و: ١٦ - باب الإبتداء بالوضوء في غسل الجنابة: حديث رقم (١). و: ١٩ - باب استبراء البشرة في الغسل من الجنابة: حديث رقم (١). و: ٢٢ - باب الغسل مرة واحدة: حديث رقم (١)، من حديث ميمونة.

أن رسول الله ﷺ: «كَانَ يُؤَخِّرُ غَسْلَ قَلَمَتَيْهِ»^(١)، وقال القاضي حسين: يتخير لصحة الروايتين.

(ملامة) إذا فرغنا على الصحيح عند الراعي والنووي في أن المني لا ينقض الوضوء فيتصور تجرد الجنابة عن الحدث الأصغر في صور. منها إذا لف على ذكره خرقه وأولج. ومنها إذا نزل المني وهو نائم ممكن مقعده من الأرض وكلنا إذا نزل بنظر أو فكر لشدة غلمته. ومنها إذا أولج في دبر بهيمة أو دبر ذكر، عافانا الله من ذلك والله أعلم. قال:

(وَأَشْرَأَ الْيَدَ عَلَى الْجَسَدِ وَالْمَوَالَءَ وَتَقَلَّبَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى).

من سنن الغسل ذلك الجسد ليحصل إنقاء البشرة، وبيل الشعور ويتعهد مواضع الانعطاف والاتواء كالأذنين وغضون البطن وكل ذلك قبل إغاضة الماء على رأسه، وإنما يفعل ذلك ليكون أبعد عن الإصراف في الماء وأقرب إلى الثقة بوصول الماء، ومن سنن الغسل [المَوَالَءَ، وَتَقَلَّبَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى] لأنه عبادة: فيستحب ذلك فيها كما في الوضوء، ومن سنن الغسل استصحاب النية إلى آخر الغسل والبدء بأعضاء الوضوء ثم بالراس: ثم بشقه الأيمن: ثم الأيسر، ويكون غسل جميع البدن ثلاثاً كالوضوء: فإن اختلص في نهر ونحوه انغمس ثلاثاً، وبذلك في كل مرة، ويستحب أن لا ينقص ماء الغسل عن صاع، والوضوء عن مد^(٢)، والمد رطل وثلاث بالبغدادي هذا على المذهب وقيل رطلان: والصاع أربعة أمداد، ويستحب ألا يغتسل في الماء الراكد، وأن يقول بعد الفراغ: أشهد أن

(١) رواه البخاري في: ٥ - كتاب الغسل: ١ - باب الوضوء قبل الغسل: حديث رقم (٢٤٩). بلفظ: «توضأ وضوءه للصلاة غير رجله... ثم نحى رجله فغسلهما». و: ٥ - باب الغسل مرة واحدة: حديث رقم (٢٥٧). بلفظ: «ثم تحول من مكانه، فغسل قدميه». و: ٨ - باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى: حديث رقم (٢٦٠). بلفظ: «فلما فرغ من غسله غسل رجله». و: ١٠ - باب تفريق الغسل والوضوء: حديث رقم (٢٦٥). بلفظ: «ثم تنحى من مقامه، فغسل قدميه». و: ١١ - باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل: حديث رقم (٢٦٦). بلفظ: «ثم تنحى، فغسل قدميه». و: ١٦ - باب من توضأ في الجنابة: حديث رقم (٢٧٤). بلفظ: «ثم تنحى، فغسل رجله». و: ١٨ - باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة: حديث رقم (٢٧٦). بلفظ الحديث قبل السابق. و: ٢١ - باب التستر في الغسل: حديث رقم (٢٨١). بنسخ اللفظ. ومسلم في: ٣ - كتاب الحيض: ٩ - باب صفة غسل الجنابة: حديث رقم (٣٧). ولفظه: «ثم تنحى عن مقامه ذلك، فغسل رجله». والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٦٦ - باب ما جاء في الغسل من الجنابة: حديث رقم (١٠٣). بلفظ: «ثم تنحى، فغسل رجله». والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٦٢ - باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه: حديث رقم (١). بلفظ: «ثم تنحى عن مقامه فغسل رجله». وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٩٤ - باب ما جاء في الغسل من الجنابة: حديث رقم (٥٧٣). بلفظ: «ثم تنحى فغسل رجله».

(٢) قوله: «مد» هو: ربع الصاع، وهو عبارة عن ملىء كفي الإنسان إذا مكنها.

لا إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، والله أعلم.

(فرع) يحرم على الشخص أن ينتسل بحضرة الناس مكشوف العورة، ويعزر^(١) على ذلك تعزيراً يليق بحاله، ويحرم على الحاضرين إقراره على ذلك، ويجب عليهم الإنكار عليه، فإن سكتوا أثموا وعزروا، ويجوز ذلك في الخلوة، والستر أفضل: لأن الله سبحانه أحق أن يستحيا منه، ولا يجب غسل داخل العين، ولا يستحب كما لا يستحب تجديد الغسل على الراجع بخلاف تجديد الوضوء والله أعلم.

(فرع) لو أحدث في أثناء غسله جاز أن يتم غسله ولا يمنع الحدث صحته، لكن لا يصلي حتى يتوضأ، والله أعلم. قال:

(فصل: وَالْأَفْئَالُ الْمُسْتَوْنَةُ سَبْعَةَ عَشَرَ غُسْلاً: الْجُمُعَةُ، وَالْعِيدَانِ، وَالِاسْتِسْقَاءُ، وَالْكُسُوفُ، وَالْخُسُوفُ).

يسن الغسل لأمر منها الجمعة: واحتج له بقوله ﷺ: «مَنْ آتَى مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٢) واحتج بعضهم على وجوب الغسل بهذا الحديث وقال: الأمر للوجوب وقد جاء مصرحاً به في حديث آخر، ولفظه: «غُسِّلَ الْجُمُعَةَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ»^(٣) وبوجوبه

(١) قوله: «يعزر». يعاقب عقاباً دون الحد الشرعي. (المعجم ص ٤١٦).

(٢) رواه البخاري في: ١١ - كتاب الجمعة: ٢ - باب فضل الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (٨٧٧) ولفظه: «إِذَا جَاء أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ». و: ١٢ - باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل: حديث رقم (٨٩٤). ولفظه: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ». و: ٢٦ - باب الخطبة على المبر: حديث رقم (٩١٩). ولفظه: «مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ». ومسلم في: ٧ - كتاب الجمعة: حديث رقم (١، ٢، ٤). بلفظ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». ولفظ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ». ولفظ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ». والترمذي في: ٤ - أبواب الجمعة: ٣٥٥ - باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة: حديث رقم (٤٩٢). ولفظه: «مَنْ آتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». والنسائي في: ١٣ - كتاب الجمعة: ٧ - باب لإيجاب الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (١). لفظه: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». و: ٢٥ - باب حض الإمام في خطبته على الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (١). ولفظه: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ». وابن ماجه في: ٥ - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: ٨٠ - باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (١٠٨٨). ولفظه: «مَنْ آتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». و: ٨٣ - باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة: حديث رقم (١٠٩٨). ولفظه: «... فَمَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ». والدارمي في: ٢ - كتاب الصلاة: ١٩٠ - باب الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (١). ولفظه: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». ومالك في: ٥ - كتاب الجمعة: ١ - باب العمل في غسل يوم الجمعة: حديث رقم (١). بلفظ الحديث الذي قبله. وأحمد في: «المسنَد» ١٥/١ و ٤٦ و ٢٦٥ و ٢٦٨، ٣/٢ و ٩ و ٣٥ و ٣٧.

(٣) رواه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان: ١٦١ - باب وضوء الصبيان متى يجب عليهم الغسل والطهور: =

قال طائفة من السلف وحكوه عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، وهو قول الظاهرية وحكاه ابن المنذر^(١) عن مالك والخطابي^(٢) عنه وعن الحسن^(٣) البصري ومذهب الشافعي أنه سنة، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف وهو المعروف من مذهب مالك وأصحابه، وحجة الجمهور أحاديث صحيحة: منها قوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْهَا وَتَبَعَتْ وَتَمَنَّ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»^(٤) قال النووي: حديث صحيح، ومنها قوله ﷺ: «لَوْ اغْتَسَلْتُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^(٥)، ومنها حديث عثمان لما دخل وعمر يخطب، وقد ترك الغسل ذكره مسلم،

= حديث رقم (٨٥٨). و: ١١ - كتاب الجمعة: ٢ - باب فضل الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (٨٧٩). و: ٣ - باب الطيب يوم الجمعة: حديث رقم (٨٨٠). و: ١٢ - باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء... إلخ: حديث رقم (٨٩٥). و: ٥٢ - كتاب الشهادات: ١٨ - باب بلغ الصبيان وضهادتهم: حديث رقم (٢٦٦٥). ومسلم في: ٧ - كتاب الجمعة: ١ - باب وجوب غسل الجمعة... إلخ: حديث رقم (٥). والنسائي في: ١٣ - كتاب الجمعة: ٨ - باب لإيجاب الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (١). وابن ماجه في: ٥ - كتاب إقامة الصلاة: ٨٠ - باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (١٠٨٩). ومالك في: ٥ - كتاب الجمعة: ١ - باب العمل في غسل يوم الجمعة: حديث رقم (٢)، والدارمي في: ٢ - كتاب الصلاة: ١٩٠ - باب الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (٢). وأحمد في المسند: ٦/٣ و ٣٠ و ٦٥ و ٦٩.

(١) ابن المنذر هو: الإمام محمد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر النيسابوري الفقيه، نزيل مكة، وأحد الأعلام، وممن يقتدى به في الحلال والحرام. سمع الحديث من محمد بن ميمون، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، والربيع بن سليمان، وغيرهم. روى عنه أبو بكر بن المقرئ، ومحمد بن يحيى بن عمار الديلماني، وآخرون. مات سنة ثمان عشرة وثلاثمائة. له ترجمة في: طبقات المفسرين ٥٠/٢ - ٥١، ووفيات الأعيان ٢٠٧/٤، ولسان الميزان ٢٧/٥.

(٢) الخطابي هو: الإمام العلامة المفيد المحقق الرجال أبو سليمان خُمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، صاحب التصانيف. سمع أبا سعيد بن الأعرابي، وأبا بكر بن داسة، والأصم. ومنه الحاكم. وكان ثقة متنبهاً من أوعية العلم. مات بسنة ثمان وثلاثمائة. له ترجمة في: طبقات الحفاظ ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٣) الحسن البصري هو: الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت، وقيل: جابر بن عبد الله، وقيل: أبو اليسر. ولد لستين يقيتا من خلافة عمر. قال أبو بردة: أدركت الصحابة، فما رأيت أحداً أشبه بهم من الحسن. مات سنة عشر ومائة. له ترجمة في: طبقات الحفاظ ص ٣٥، ووفيات المفسرين ١٤٧/١.

(٤) رواه الترمذي في: ٤ - أبواب الجمعة: ٣٥٧ - باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة: حديث رقم (٤٩٧). والنسائي في: ١٣ - كتاب الجمعة: ٩ - باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (٢). وابن ماجه في: ٥ - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: ٨١ - باب ما جاء في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (١٠٩١). والدارمي في: ٢ - كتاب الصلاة: ١٩٠ - باب الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (٥).

(٥) رواه البخاري في: ١١ - كتاب الجمعة: ١٦ - باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس: حديث رقم

فأقره عمر رضي الله عنه^(١) ومن حضر الجمعة، وهم أهل الحِلِّ والعقد، ولو كان واجباً لما تركه لأكرمه به الحاضرون: فإذا نَحَلَ الأمر على الاستحباب جمعاً بين الأدلة، ويحمل لفظة واجب على التأكيد كما يقال حَقُّك واجب عليّ: أي متأكد وكيفيته كما مر، ويدخل وقته بطول الفجر على الملعب، وفي وجه شاذ منكر قبل الفجر كفعل العيد، ويستحب تقريبه من الرواح إلى الجمعة، لأن المقصود من الغسل قطع الرائحة الكريهة التي تحدث عند الزحمة من وسخ غيره، وهل يستحب لكل أحد كيوم العيد أم لا؟ الصحيح أنه إنما يستحب لمن يحضر الجمعة، وسواء في ذلك من تجب عليه الجمعة أم لا، ولو اجنب بجماع أو غيره لا يطل غسله: فيغتسل للمجنابة، ولو عجز عن الغسل لعدم الماء أو لقروح في يديه تيمم وحاش الفضيلة. قاله جمهور الأصحاب، وهو الصحيح قياساً على سائر الأغسال إذا عجز عنها والله أعلم، ومنها [العيلان] فيستحب أن يغتسل لهما لقول ابن عباس رضي الله عنهما: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى^(٢) وكان عمر وعليّ رضي الله عنهما يفعلانه وكذا ابن عمر رضي الله عنهما لأنه أمر يجمع له الناس: فيستحب أن يغتسل له قياساً على الجمعة، ويجوز بعد الفجر بلا خلاف، وقبله على الراجح، ويختص بالنصف الأخير على الراجح، وقيل يجوز في جميع الليل والله أعلم، ومنها

- = (٩٠٣). و: ٣٤ - كتاب البيوع: ١٥ - باب كسب الرجل وعمله يده: حديث رقم (٢٠٧١). ومسلم في: ٧ - كتاب الجمعة: ١ - باب وجوب غسل الجمعة: حديث رقم (٦). وأبو داود في: كتاب الطهارة: ١٢٨. والنسائي في: ١٣ - كتاب الجمعة: ٩ - باب للرخصة في ترك الغسل... إلخ: حديث رقم (١). وأحمد في المسند: ٦/٢٣.
- (١) رواه البخاري في: ١١ - كتاب الجمعة: ٢ - باب فضل الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (٨٧٨). و: ٥ - باب هكذا يغير ترجمة: حديث رقم (٨٨٧). ومسلم في: ٧ - كتاب الجمعة: حديث رقم (٣)، (٤). والترمذي في: ٤ - أبواب الجمعة: ٣٥٥ - باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة: حديث رقم (٤٩٤). ومالك في: ٥ - كتاب الجمعة: ١ - باب العمل في غسل يوم الجمعة: حديث رقم (٣). والدارمي في: ٢ - كتاب الصلاة: ١٩٠ - باب الغسل يوم الجمعة: حديث رقم (٤).
- (٢) رواه ابن ماجه في: ٥ - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: ١٦٩ - باب ما جاء في الاغتسال في العيلين: حديث رقم (١٣١٥). قال محققه: «في الزواللة: هذا إسناد فيه جيلة، وهو ضعيف وحجاج بن تميم ضعيف أيضاً. قال العقيلي: روى عن يمين بن مهران أحاديث لا يتبع عليها، عن جده الفاكه. ورواه أيضاً في نفس الباب برقم (١٣١٦) من حديث الفاكه بن سعد، وكانت له صحبة. وقال محققه: «في الزواللة: هذا إسناد فيه يوسف بن خالد. قال فيه ابن معين: كذاب، خبيث، زنديق. قال السندي: قلت، وكذا غير واحد. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث». وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» ١/٢٣٦ - ٢٣٧: «فرواه البزار من حديث أبي رافع، وإسناده ضعيف». وقال البزار: لا أحفظ في الاغتسال للعبد حديثاً صحيحاً. وقال في «اللبس المتعير»: «أحاديث غسل العيلين ضعيفة، وفيه آثار عن الصحابة جيدة». اهـ.

[الاستسقاء] فيستحب أن يغتسل له لأجل قطع الروائح لأنه محل يشرع فيه الاجتماع فأشبهه الجمعة ومنها [الكسوف والخسوف] ويقال فيهما كسوف وخسوف إذا ذهب ضوء الشمس والقمر، وقيل الكسوف للشمس، والخسوف للقمر قاله الجوهري مع أنه قال: إن الكسوف والخسوف يطلق عليهما معاً، والسنة أن يغتسل لهما لأنهما صلاة يشرع الاجتماع لها فيستحب الاغتسال لهما كالجمعة، والله أعلم. قال:

(وَالْفُسْلُ مِنَ غُسْلِ الْمَيِّتِ، وَالْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ، وَالْمَجْنُونُ إِذَا أَتَقَّى، وَالْمَغْمَمُ عَلَيْهِ إِذَا أَتَقَّى).

الغسل [من غسل الميت] هل هو واجب أو مستحب؟ قولان: القديم أنه واجب، والجديد وهو الراجح أنه مستحب. والأصل في ذلك قوله ﷺ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلَيْتَغْتَسِلَ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلَيْتَوَضَّأْ»^(١) قال الإمام أحمد: إنه موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه ولذلك لم يقل بوجوبه، وقال الشافعي: لو صح الحديث لقلت بوجوبه، ومن الأغسال المسنونة [غُسْلُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ] وروي أنه عليه الصلاة والسلام أمر قيس^(٢) بن عاصم وثمامة^(٣) بن أثال أن يغتسلا لما أسلما، ولم يوجب له لأن جماعة أسلموا فلم يأمرهم النبي ﷺ به، ولأن الإسلام توبة من معصية فلم يجب الغسل منه كسائر المعاصي، وهذا في كافر لم يجنب في كفره فإن أجنب فالملذهب أنه يلزمه الغسل بعد الإسلام لعدم صحة التوبة منه حال كفره، ومن الأغسال المسنونة [غسل المجنون إذا أفاق] كذا المعنى عليه لأن ذلك مظنة إنزال المني. قال الشافعي: ما جرت إنسان إلا أنزل قال بعضهم: إذا كان المجنون ينزل غالباً فينبغي أن يوجب الغسل كالنوم ينقض الوضوء لأنه مظنة الحدث وأجاب الجمهور الذين قالوا

(١) رواه أبو داود في: ٢٠ - كتاب الجنائز: ٣٥ - باب الغسل في غسل الميت: حديث رقم (٣١٦١).
والترمذي في: ٨ - كتاب الجنائز: ١٧ - باب ما جاء في الغسل من غسل الميت: حديث رقم (٩٩٣).
وقال: حديث حسن. وابن ماجه في: ٦ - كتاب الجنائز: ٨ - باب ما جاء في غسل الميت: حديث رقم (١٤٦٣).

(٢) قيس بن عاصم بن سنان بن خالد بن منقر بن حيد التميمي السعدي، أبو علي، ويقال: أبو قيصة، ويقال: أبو طلحة المقرئ. وقد على النبي ﷺ في وفد بني تميم، سنة تسع فأسلم، وقال النبي ﷺ: «هذا سيد أهل البر». وكان عاقلاً حليماً سمحاً. نزل البصرة، وبنى بها داراً، وبها مات. له ترجمة في: الإصابة ٢٥٢/٣ - ٢٥٤، وتهذيب التهذيب ٣٥٧/٨.

(٣) ثمامة بن أثال بن النعمان بن سلمة بن حنيفة الحنفي أبو أمية اليمامي، وحديث إسلامه رواه البخاري، وابن إسحاق في المغازي، وذكر ابن إسحاق أن ثمامة ثبت على إسلامه حين ارتد أهل اليمامة، وارتحل هو ومن أطاعه من قومه، فلحق بالملاء بن الحضرمي، فقاتل معه المرتدين من أهل البحرين، فلما ظفر، واشترى ثمامة حلة كانت لكبيرهم، فرأى عليه ناس من بني قيس بن ثعلبة، فلظنوا أنه هو الذي قتله وسلبه، فقتلوه. له ترجمة في: أسد الغابة ٢٤٦/١ - ٢٤٨، والإصابة ٢٠٣/١.

بالاستحباب بأن النوم مظنة لا علامة فيها على الحدث بعد الإفاقة، والمنى عين يمكن رؤيتها، والله أعلم. قال:

(وَالْفَسْلُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَدُخُولِ مَكَّةَ، وَلِلْوُقُوفِ بِمَرْقَةَ، وَلِرِثْمِي الْجَنَابِ الثَّلَاثِ وَلِلطَّوَائِفِ).

يتعدد الغسل المتعلق بالحج لأمر. منها [الإحرام] «عَنْ زَيْدٍ^(١)» بن ثابت رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَجَرَّدَ^(٢) لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ^(٣) وَيَسْتَوِي فِي اسْتِحْبَابِهِ الرَّجُلُ وَالصَّبِي وَالْمَرْأَةُ وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً لَأَنْ أَسْمَاءَ^(٤) بِنْتَ عَمَيْسٍ زَوْجَةَ الصَّدِيقِ^(٥) رضي الله عنهما نفست بلدي^(٦) الحليفة، فأمرها رسول الله ﷺ: «أَنْ تَغْتَسِلَ لِلْإِحْرَامِ»^(٧) ولا فرق في

(١) زيد بن ثابت بن الضمك أبو خزيمة الأنصاري الخزرجي البخاري المدني. قدم على النبي ﷺ، وله إحدى عشرة سنة، وقد استنصره النبي ﷺ يوم بدر فرده، وشهد أحداً وما بعدها، وكان يكتب لرسول الله ﷺ الرحي والمراسلات. روى عنه ابنه، وابن المسيب، وعروة، توفي بالمدينة سنة خمس وأربعين. له ترجمة في: الإصابة ١/ ٥٦١ - ٥٦٢، والرياض المستطابة ص ٨٤ - ٨٥.

(٢) قوله: «تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ» الإهلال: هو رفع الصوت بالتلبية. يقال: أهل المحرم بالحج، يهل إهلالاً، إذا أئب، ورفع صوته. (التهذيب في غريب الحديث ٢٧١).

(٣) رواه الترمذي في: ٧ - كتاب الحج: ١٦ - باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام: حديث رقم (٨٣٠). وقال: هذا حديث حسن غريب، والترمذي في: ٥ - كتاب المناسك: ٦ - باب الاغتسال في الإحرام: حديث رقم (٢).

(٤) أسماء بنت عميس بن مَعْدٍ بوزن «سَعْدَةٍ». كانت من المهاجرات إلى أرض الحبيشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فولدت له هناك محمداً وعبد الله وحوثاً، ثم هاجرت إلى المدينة، فلما قتل جعفر تزوجها أبو بكر رضي الله عنه، فولدت له محمد بن أبي بكر، ثم مات عنها، فتزوجها علي بن أبي طالب، فولدت له يحيى بن علي بن أبي طالب، لا خلاف في ذلك. روى عنها من الصحابة عمر بن الخطاب، وأبو موسى الأشعري، وابنتها عبد الله بن جعفر بن أبي طالب. لها ترجمة في: الإصابة ٤/ ٢٣١، والاستيعاب بحاشية الإصابة ٤/ ٢٣٤ - ٢٣٦.

(٥) الصديق هو: أبو بكر عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو القرشي التميمي، أول من أسلم من الرجال الأحرار، ولم يتردد حين عرض عليه النبي ﷺ الإسلام، وثبت له الفضل الفضائل بصحبة الهجرة، المتضمنة لمناقب شتى. وهو أول من جمع القرآن، وأول خليفة في الإسلام، ثم إنه لم يفته مشهد من المشاهد، والأخبار في تفاصيل مناقبه كثيرة. توفي سنة ثلاث عشرة. له ترجمة في: الإصابة ٢/ ٣٤١ - ٣٤٤، والرياض المستطابة ص ١٤٠ - ١٤٧.

(٦) قوله: «بلدي الحليفة» بالمهملة والفاء مصفراً، مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين. وقال غيره: بينهما عشر مراحل. وقال النووي: بينها وبين المدينة ستة أميال، ووهم من قال بينهما ميل واحد، وهو ابن الصبغ. وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة غرباً، وبها بئر يقال لها بئر علي. (فتح الباري ٣/ ٤٥٠).

(٧) ورواه مسلم في: ١٥ - كتاب الحج: ١٦ - باب إحرام النساء... إلخ: حديث رقم (١٠٩، ١١٠).

الرجل بين العاقل والمجنون ولا بين الصبي المميز وغيره، فإن لم يجد المحرم الماء تيمم، فإن وجد ماء لا يكفيه توضأ به قاله البغوي والمحامي قال النووي: إن تيمم مع الوضوء فحسن، وإن اقتصر على الوضوء فليس بجيد لأن المطلوب الغسل، والتيمم يقوم مقامه دون الوضوء. قال الإسناوي: نص الشافعي على الاستحباب في الوضوء والاقتصار عليه دون التيمم وعزاه إلى نقل المحامي والماوردي، والله أعلم.

ومنها [دخول مكة] كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصيب ويغتسل ثم يدخل مكة نهاراً، ويذكر عن النبي ﷺ أنه كان يفعلها^(١)، ثم لا فرق في استحباب الغسل لمن دخل مكة بين من أحرم بالحج أو العمرة أو يحرم البتة، وقد نص الشافعي في الأم أن من لم يحرم يغتسل، واحتج بأنه عليه الصلاة والسلام عام الفتح اغتسل لدخول مكة، وهو^(٢) حلال يصيب الطيب^(٣) نعم قال الماوردي المعتمد إذا خرج من مكة فأحرم واغتسل لإحرامه لم أراد دخول مكة نظراً لأن أحرم من مكان بعيد كالجمرة^(٤)

« وأبو داود في: كتاب المناسك. والنسائي في: ٢٣ - كتاب المناسك: ٥٧ - باب إهلال النساء: حديث رقم (١، ٢). وابن ماجه في: ٢٥ - كتاب المناسك: ١٢ - باب النساء والجافض تهل بالحج: حديث رقم (٢٩١١: ٢٩١٣). والدارمي في: ٥ - كتاب المناسك: ١١ - باب النساء والحائض إذا أرادت الحج ويلفتا الميقت: حديث رقم (١، ٢).

(١) رواه البخاري في: ٢٥ - كتاب الحج: ٣٩ - باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً: حديث رقم (١٥٧٤). ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج: ٣٨ - باب استحباب البيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة... إلخ: حديث رقم (٢٢٦: ٢٢٨). والترمذي في: ٧ - كتاب الحج: ٣١ - باب ما جاء في دخول النبي ﷺ مكة نهاراً: حديث رقم (٨٥٤). وابن ماجه في: ٢٥ - كتاب المناسك: ٢٦ - باب دخول مكة: حديث رقم (٢٩٤١).

(٢) قوله: «وهو حلال» يعني قد تحلل من إحرامه فجاز له أن يتطيب وغير ذلك من المصطورات تصير حلالاً.

(٣) في الأم ما نصه: وإذا اغتسل رسول الله ﷺ عام الفتح لدخول مكة وهو حلال يصيب الطيب فلا أراه إن شاء الله ترك الاختسار ليدخلها حراماً وهو في الحرم لا يصيب الطيب، أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة، وأحب الغسل لدخول مكة وإن تركه تارك لم يكن عليه فيه فدية لأنه ليس من الغسل الواجب (١٤٤/٢).

(٤) قوله: «الجمرة... إلخ» بكسر أوله إجماعاً. ثم إن أصحاب الحديث يكسرون عنه، ويشددون واه. وأهل الإفتان والأدب يخطئونهم، ويسكنون العين، ويخففون الراء. وقد حكى عن الشافعي أنه قال: المحدثون يخطئون في تشديد الجمرة، وتخفيف الحديثية. والتي علقنا أنهما روايتان جيكتان. حكى إسماعيل بن القاضي عن علي بن المديني أنه قال: أهل المدينة يقولونه، ويقولون الحديثية، وأهل العراق يخففونها، ومذهب الشافعي تخفيف الجمرة، وسمع من العرب من قد يلقها، ويلتخفيف قبحها الخطابي. وهي ماء بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب، وللهي ﷺ فيها مسجد، وبها ثلث متقاربة.

والحدبية^(١) استحَبَّ الغسل للدخول مكة، وإن أحرَم من التَّيميم^(٢) فلا لقربة. قال ابن الرُّفْعة: ويظهر أن يقال بمثله في الحج، والله أعلم.

ومنها [الوقوف بعرفة] ويستحب أن يقتسل لأن ابن عمر رضي الله عنهما كان يفعله، وحكى ابن الخل ذلك عن رسول الله ﷺ، ولأنه موضع اجتماع فيسن فيه الاغتسال كالجمعة، ومنها [الرمي أيام التشريق] يقتسل لكل يوم غسلًا فتكون الأغسال ثلاثة لأنه موضع يجتمع فيه الناس فيسن فيه الغسل كالجمعة، ولا يستحب الغسل لرمي جمرة العقبة لقربه من غسل الوقوف بخلاف بقية الجمرات لبعدها وأيضاً فوقت الجمرات الثلاث بعد الزوال وهو وقت تَهْجُر، ولهذا يكون الغسل لهن بعد الزوال، والله أعلم.

ومنها [يسن الغسل للطواف] ولفظ الشيخ يشمل: طواف القدوم، وطواف الإفاضة، وطواف الوداع، وقد نص الشافعي على استحباب الغسل لهذه الثلاثة في القديم لأن الناس يجتمعون له فيستحب له الاغتسال، والجديد أنه لا يستحب لأن وقته موسع فلا تغلب فيه الزحمة بخلاف سائر المواطن كذا قاله الرافعي والنووي في الروضة وشرح المهذب وهو قضية كلام المناهج لأنه لم يعلِّمها إلا أنه في المناسك قال: يستحب الغسل للثلاثة، ويشهد للجديد وهو عدم الاستحباب ما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت وكذا التعليل والله أعلم.

وأهل الشيخ أفضالاً: منها الغسل من الحجامة والحمام قال الرافعي: والأكثرون لم يذكروهما قال النووي في زيادة الروضة: المختار الجزم باستحبابهما، وقد نقل صاحب جمع الجوامع في منصوبات الشافعي أنه قال: أحب الغسل من الحجامة والحمام وكل أمر

= وقال أبو العباس القاضي: أفضل العمرة لأهل مكة ومن جاورها من الجمرات، لأن رسول الله ﷺ اعتمر منها. وهي من مكة على يرد من طريق العراق، فإن أخطأ ذلك فمن التَّيميم. (معجم البلدان ٦/١٤٢).

(١) قوله: «الحدبية» بضم الدال وفتح الحاء وياء ساكنة، وياء موحدة مكسورة وياء. استقلوا فيها، فمنهم من يثبتها، ومنهم من يحذفها. فروي عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: الصواب تشديد الحدبية، تخفيف الجمرات، وأخطأ من نص على تخفيفها. وقيل: كل صواب، أهل الحدبية يثقلونها، وأهل العراق يخففونها. وهي قرية متوسطة، ليست بالكبيرة، سميت بيثر هناك عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله ﷺ تحتها. وقال الخطابي في «أماله»: سميت الحدبية بشجرة حذباء كانت في ذلك الموضع، وبين الحدبية ومكة مرحلة، وبينها وبين المدينة تسع مراحل. (معجم البلدان ٦/٢٢٩).

(٢) قوله: «التَّيميم» بالفتح ثم السكون، وكسر العين المهملة، وياء ساكنة، وميم. موضع بمكة في الحل، وهو بين مكة وسُورف، على فرسخين من مكة. وقيل: أربعة. وسمي بذلك، لأن جبلًا عن يمينه يقال له: نيم. وآخر من شماله يقال له: ناعم، والوادي نيمان. وبالتَّيميم مساجد حول مسجد عائشة، وسفيا على طريق المدينة، ومنه يحرم المكيون بالعمرة. (معجم البلدان ٥/٤٧).

يغير الجسد وأشار الشافعي بذلك إلى أن حكمته أن ذلك يغير الجسد ويضعفه والغسل يشد وينعشه والله أعلم. ويسن الاعتسال للاعتكاف نص عليه الشافعي ويسن الغسل لكل ليلة من رمضان نقله المبادي عن الحلبي ويسن الغسل لحلق العانة قاله الخفاف في الصال ويسن الغسل لدخول مدينة رسول الله ﷺ قاله النووي في المناسك وأما الغسل لدخول الكعبة: فقد نقله ابن الرفعة عن صاحب التلخيص وهذا النقل غلط والله أعلم. قال:

(فصل: والمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ جَائِزٌ بِثَلَاثَةِ شَرَايِلَ: أَنْ يَتَّيَدِيَ لُبْسَهُمَا بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ، وَأَنْ يَكُونَا سَائِرِينَ لِمَحَلِّ الْغُسْلِ مِنَ الْقَدَمَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَا مِمَّا يُتِمُّنُ مَتَابَعَةَ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا).

الأصل في جواز المسح ما ورد عن جرير^(١) قال: «رأيت رسول الله ﷺ يال ثم توضأ ومسح على خفيه»^(٢) وكان^(٣) يعجبهم هذا الحديث لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة: فلا تكون آية المائدة الدالة على غسل الرجلين ناسخة للمسح قال النووي وغيره: وأجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في الحضر والسفر سواء كان حاجة أو لغيرها حتى يجوز للمرأة الملازمة بيتها والزمن الذي لا يمشي والله أعلم، وأنكر الرافضة ومن تبهم الجواز وكذلك الشيعة والخوارج قال الحسن البصري: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أنه عليه الصلاة والسلام كان يمسح على الخفين^(٤). وقد روى المسح من الصحابة عن رسول الله ﷺ خلافاً لا يحصون نعم هل الغسل أفضل، لأنه الأصل، وبه قالت الشافعية وجماعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو أيوب^(٥)

(١) جزير هو: ابن عبد الله بن جابر البجلي القسري، أبو عمرو. وقيل: أبو عبد الله اليماني. روى عن النبي ﷺ، وعمر، ومعاوية. وعنه أولاده: المنذر، وعبيد الله، وأيوب، وإبراهيم، وابن ابنه أبو زرعة، وغيرهم. قال خليفه وغيره: مات سنة إحدى وخمسين. له ترجمة في: تهذيب التهذيب ٢/ ٦٣ - ٦٤.
(٢) رواه البخاري في: ٨ - كتاب الصلاة: ٢٥ - باب الصلاة في الخفاف: حديث رقم (٣٨٧). وسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٢٢ - باب المسح على الخفين: حديث رقم (٧٢). والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٧٠ - باب في المسح على الخفين: حديث رقم (٩٣). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٨٤ - باب ما جاء في المسح على الخفين: حديث رقم (٥٤٣).

(٣) قوله: «فكان يعجبهم... إلخ» هو من قول إبراهيم، قاله عقب الحديث المذكور، واللعن كان يعجبهم هذا الحديث هم أصحاب ابن مسعود. انظر هذا الكلام عقب هذا الحديث في المصادر المشار إلى وجود الحديث بها.

(٤) انظر «المنهاج» ٣/ ١٦٤.

(٥) أبو أيوب الأنصاري هو: خالد بن زيد بن كليب الأنصاري الخزرجي البخاري المدني، شهد المشاهد كلها، ولما قدم رسول الله ﷺ المدينة نزل عليه، وأقام عنده شهراً، حتى بنى مسجده ومسكنه، ودعا له فقال: «اللهم أجز آل أيوب عن نبيك خيراً». وكان ممن شهد مع علي كرم الله وجهه حروبه كلها، ولزمه

الأصباري رضي الله عنهم أم المسح أفضل؟ وبه قال جمع من التابعين: منهم الشعبي^(١) وحماد^(٢) والحكم فيه من خلاف، وعن أحمد روايتان والراجح منهما المسح أفضل، والثانية هما سواء واختاره ابن المنذر من أصحاب الشافعي، والله أعلم وفيه أحاديث سنورها في محلها إن شاء الله تعالى.

إذا عرفت هذا فلجواز المسح على الخفين شرطان:

أحدهما: أن يلبس الخفين جميعاً على طهارة كاملة فلو غسل رجلاً ثم لبس خفها ثم غسل الأخرى وليس خفها لم يجز المسح لأنه لم يدخلهما بعد طهارة كاملة ولو ابتداء اللبس وهو مطهر ثم أحدث قبل أن وصلت الرجل إلى قدم الخف لم يجز المسح نص عليه الشافعي في الأم لأن الاعتبار بقرار الخف لا بالساق، واحتج لذلك بأحاديث: منها حديث المغيرة رضي الله تعالى عنه قال: «سَكَيْتُ^(٣) الوضوء لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا انْتَهَيْتُ إِلَى رَجُلِيهِ أَهْوَيْتُ^(٤) إِلَى الْخَفَيْنِ لِأَنْزِعَهُمَا قَالَ: دَهَمَهُمَا، فَأَيْبِي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»^(٥) والوضوء بفتح

= الجهاد حتى مات مجلداً سنة اثنتين وخمسين عند الأكثرين. له ترجمة في: تقريب التهذيب ٢١٣/١، والرياض المستطابة ص ٦٠ - ٦١.

(١) الشعبي هو: حابر بن شراحيل أبو عمرو الكوفي. أدرك خمسمائة من الصحابة. قال أبو مغلدة: ما رأيت أفقه من الشعبي. وعنه أنه قال: ما كتبت سوداء في يضاء قط، ولا حللتني رجل بحدث، فأحببت أن يعبه علي، ولا حللتني رجل بحدث إلا حفظته. مات سنة ثلاث ومائة، أو أربع، أو سبع، أو عشر. له ترجمة في: طبقات الحفاظ ص ٤٠.

(٢) حماد هو: ابن أبي سليمان، واسمه مسلم، أبو إسماعيل الكوفي الفقيه، مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري. روى عن أنس، والنخعي، وسعيد بن جبير، وغيرهم. وعنه حماد بن سلمة، وحمزة الزيات، وشعبة، والثوري. قال الشيباني: ما رأيت أفقه من حماد، قيل: ولا الشعبي؟ قال: ولا الشعبي. مات سنة عشرين ومائة. له ترجمة في: طبقات الحفاظ ص ٥٥.

(٣) قوله: «سَكَيْتُ» السكب هو صب الماء. (اللسان ٢٠٤٥/٣).

(٤) قوله: «أَهْوَيْتُ» أي: مدت يدي. قال الأصمعي: أهويت بالشيء إذا أومأت به. وقال غيره: أهويت، قصدت الهواء من القيام إلى التعود. وقيل: الإهواء: الإمالة. قال ابن بطال: فيه خدمة العالم، وأن للخدام أن يقصد إلى ما يعرف من عادة مخلوقه قبل أن يأمره. وفيه المفهم عن الإشارة، ورد الجواب عما يفهم منها؛ لقوله «فقال» دهمها. (فتح الباري ١/٣٧٠).

(٥) رواه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء: ٤٩ - باب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان: حديث رقم (٢٠٦). ومسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٢٢ - باب المسح على الخفين: حديث رقم (٧٩). والثاني في: ١ - كتاب الطهارة: ٩٧ - باب المسح على الخفين: حديث رقم (٧٠). و: ٩٨ - باب المسح على الخفين في السفر: حديث رقم (١). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٨٤ - باب ما جاء في المسح على الخفين: حديث رقم (٥٤٥). والدارمي في: ١ - كتاب الطهارة: ٤٠ - باب في المسح على الخفين: حديث رقم (١).

الواو، فعلى عليه الصلاة والسلام جواز المسح بطهارتهما عند اللبس والحكم يدور مع العلة، وأصرح من هذا ما ورد عن المغيرة قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْخَعُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ نَعَمْ: إِذَا أَذْخَلْتَهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»^(١). ولقطة إذا شرط وإن كانت ظرفاً والله أعلم.

الشرط الثاني: أن يكون الخف صالحاً للمسح، ولصلاحيته أمور.

الأول: أن يستر الخف جميع محل الغسل من الرجلين فلو قصر عن محل الفرض لم يجز المسح عليه بلا خلاف لأن ما ظهر واجبه الغسل وفرض المستتر المسح، ولا قائل بالجمع بينهما فيغلب الغسل لأنه الأصل وفي جواز المسح على المخروق قولان للشافعي: القديم الجواز ما لم يتفاحش^(٢) لأن المسح رخصة والتخرق يغلب في الأسفار وهي محل يتعذر الإصلاح فيه غالباً. فلو متعنا المسح لضاق باب الرخصة، والأظهر أنه لا يجوز لما قلنا لأن ما ظهر يجب غسله ولو تخرقت الطهارة أو البطانة جاز المسح إن كان الباقي صديقاً^(٣) وإلا فلا على الصحيح، ويقاس على هذا ما إذا تخرق من الطهارة موضع ومن البطانة موضع لا يحاذيه ولو كان الخف مشقوق القدم وشد بالعرى محل الشق فإن ظهر مع الشد شيء لم يجز المسح، وإن لم يظهر جاز على الصحيح الذي نص عليه الشافعي، فلو انفتح منه شيء في محل الفرض بطل المسح في الحال، وإن لم يظهر شيء لأنه إذا مشى ظهرت والله أعلم.

الأمر الثاني: أن يكون الخف قوياً بحيث يمكن متابعة المشي عليه بقدر ما يحتاج إليه المسافر في حوائجه عند الحط^(٤) والترحال^(٥) لأن المسح رخص لما تدعو إليه الحاجة في لبسه مما يمكن متابعة المشي عليه وهو كذلك وما لا فلا. قال الشيخ أبو محمد: وأقل حدّ المتابعة على التقريب لا التحديد مسافة القصر وقال الشيخ أبو حامد: يقدر بثلاث أميال، والأول المعتمد، ولا فرق فيما يمكن متابعة المشي عليه بين أن يكون من جلد ومن شعر أو

(١) رواه الشافعي في «مسنده»: باب ما خرج من كتاب الوضوء: حديث رقم (٥٦) ص ١٧.

(٢) قوله: «يتفاحش»: من قولنا فحش الشيء فحشاً مثل قبح قبحاً وزناً ومعنى، وكل شيء جاوز الحد فهو فاحش. (مختار الصحاح ٤٦٣)، والمقصود هنا التخرق الكثير حتى يغلب على الخف فيظهر بطن وظاهر القدم من كثرة التخرق.

(٣) قوله: «صديقاً»: يقال للثوب صديق يعني متين ذو نسيج كثيف على خلاف الثوب السخيف الرقيق النسيج، والصفاقة للخف دلالة على عظم السمك. (المصباح ٣٤٣ واللسان ٢/٤٢٦٦).

(٤) قوله: «الحط»: معناه الوضع ويقال الوضع الأحمال عن الدواب، وحطّ بمعنى نزل، والْحَطُّ المنزل والموضع الذي ينزل فيه المرتحل ويضع فيه متاعه. (اللسان ٢/٩١٤).

(٥) قوله: «الترحال»: الترحال والارتحال بمعنى واحد وهو اسم للاتقال. والمسير والرحلة من موضع إلى موضع. (اللسان ٣/١٦١٠).

قطن أو لبد، أما ما لا يمكن متابعة المشي عليه إما لضعفه كالمتخذ من الخرق الحفيفة ونحوها، وكذا جوارب الصوفية التي لا تمنع نفوذ الماء فلا يجوز المسح عليها، وإما لقوته كالمتخذ من الحديد ونحوه فلا يجوز المسح عليه، وقول الشيخ [عَلَى الْخُفَّيْنِ] يؤخذ منه أن ما لا يسمى خفاً لا يجوز المسح عليه حتى لو شد على رجله قطعة جلد بحيث لا ترى البشرة وأمكن متابعة المشي عليها لم يجز المسح على الملعب وقطع به في الروضة والله أعلم.

الأمر الثالث: أن يمنع نفوذ الماء، فإن لم يمنع فلا يجوز المسح عليه على الراجح لأن الغالب في الخفاف كونها تمنع نفوذ الماء فتصرف النصوص إليه.

الأمر الرابع: أن يكون الخف طاهراً. قال ابن الرفعة: اتفق الأصحاب كافة على اشتراط كونه طاهراً فلا يجوز على خف متخذ من جلد ميتة لم يذبح قال في الذخائر: أو دبح وتنجس ما لم يطهر لامتناع الصلاة به وكذا صرح به النووي في شرح المهلب والله أعلم.

(فرع) لو لبس خفاً فوق خف لشدة البرد نظر إن كان الأعلى صالحاً للمسح عليه دون الأسفل لضعف أو لتخرقه جاز المسح على الأعلى دون الأسفل، وإن كان الأسفل صالحاً دون الأعلى فالمسح على الأسفل جائز فلو مسح الأعلى فوصل الماء إلى الأسفل فإن قصد مسح الأسفل جاز وكذا إن قصدهما على الراجح وإن قصد الأعلى فقط لم يجز وإن لم يقصد واحداً منهما بل قصد المسح في الجملة أجزأ على الراجح لقصد إسقاط فرض الرجل بالمسح، وإن كان كل من الخفين لا يصلح للمسح تعلق المسح، وإن كان كل من الخفين صالحاً للمسح: ففي جواز المسح على الأعلى وحده قولان: القديم الجواز لأن الحاجة قد تدعو إليه كما تدعو إلى الخف الواحد، والجلد وهو الأظهر عند الجمهور أنه لا يصح ونص عليه الشافعي في الأم لأن غسل الرجل أصل والمسح رخصة عامة وردت في الخف لعموم الحاجة إليه والحاجة إلى خف فوق خف خاصة فلا تتعدى الرخصة إليه، ولأن الأعلى سائر للمسح فلم يتم في إسقاط الفرض الممسوح كالعمامة والله أعلم.

(فرع) لو لبس الخف فوق الجبيرة^(١) فالأصح أنه لا يجوز المسح عليه لأنه ملبوس فوق ممسوح فلم يجز المسح عليه كمسح العمامة بذل الرأس والله أعلم. قال: (وَمَسَحَ الْفُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيْلَاهُنَّ).

الأصل في ذلك حديث أبي بكر^(٢) رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ: «أَرَضَعَ

(١) قوله: «الجبيرة» هي العبدان التي تجر بها العظام سواء كانت من عظم أو خيط أو غير ذلك. توضع على الموضع المليل من الجسد ينجر بها ويقال جبرت اليد وضعت عليها الجبيرة وتسمى الجبارة أيضاً وتجمع على جبائر. (المصباح ٨٩).

(٢) أبو بكره هو: نفيح بن الحارث بن كلثة، بفتحين، ابن عمرو الثقفي، أبو بكره، صحابي مشهور بكنيته، =

لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِذَا تَطَهَّرَ وَلَيْسَ خُفَّيْهِ أَنْ يَمَسَّحَ عَلَيْهِمَا^(١) وعن صفوان^(٢) بن عسال رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُتَفَرِّغِينَ أَنْ لَا نَتَرَعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ. وَلَكِنْ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ نَوْمٍ فَلَا»^(٣)، وللشافعي قول قديم أنه لا يتأقَّت لأنه مسح على حائل فلا يتقدر كالمسح على الجبيرة^(٤)، وبه قال مالك، واحتج له بحديث أبي^(٥) بن عمار، واتفق الحفاظ على أنه ضعيف لا يحتج به، والقياس ملغى مع وجود النص. قال:

(وَابْتَدَأَ الْمُدَّةَ مِنْ حِينَ يُحْدِثُ بَعْدَ لَيْسِ الْخُفَيْنِ)

إذا فرغنا على الصحيح وهو تقدير المدة بيوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام للمسافر فابتداء المدة من الحدث بعد لبس الخف لأن المسح عبادة مؤقتة فكان أول وقتها من وقت جواز فعلها كالصلاة، ومقتضى هذا التعليل أن ماسح الخف لا يجوز له تجديد الوضوء، لكن قال

= وقيل: اسمه مسروح، بمهملات، أسلم بالطائف، ثم نزل البصرة، ومات بها سنة إحدى أو اثنتين وخمسين. له ترجمة في: تقريب التهذيب ٣٠٦/٢.

(١) قال الشيخ شاکر في فہرست سنن الترمذی: ١٥٩/١: «رواه البيهقي ٢٧٦/١ و٢٨١، ونسبه الزيلعي ٨٨/١ لابن خزيمة في صحيحه والطبراني في معجمه» اهـ.

(٢) صفوان بن عسال - يشهد المصنف - المرادي الجملي - بفتح الجيم والميم - غزا مع النبي ﷺ اثني عشرة غزوة، وروى عنه، وسكن الكوفة. روى عنه زر بن حبیش، وعبد الله بن سلمة المرادي، وحليقة بن أبي حليقة، وغيرهم. له ترجمة في: تهذيب التهذيب ٣٧٦/٤.

(٣) قوله: «ولكن من بول أو غائط» قال الخطابي في معالم السنن: ١/٦٢: «كلمة لكن موضوعه للاستدراك»، وذلك لأنه تقدمه نفى واستثناء، وهو قوله: «كان يأمرنا أن لا نترع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة». ثم قال: لكن من بول وغائط ونوم. فاستدركه بول، ليعلم أن الرخصة إنما جاءت في هذا النوع من الأحداث دونة الجنابة، فإن المسافر الماسح على خفه إذا أجنب كان عليه لزوم الخف، وضل الرجل مع سائر البدن. وهذا كما تقول: فما جاءني زيد لكن عمرو، وما رأيت زيدا لكن خالدًا. اهـ.

(٤) روه الترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٧١ - باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم: حديث رقم (٩٦). وقال: هذا حديث حسن صحيح. والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٩٩ - باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر: حديث رقم (١، ٢). والشافعي في «المسنود» ص ١٧: حديث رقم (٥٧).

(٥) أبي بن عمار، بكسر العين، على الأصح، ملني سكن مصر، له صحبة، وفي إسناده حديثه اضطراب. له ترجمة في: تقريب التهذيب ٤٨/١. وحديثه روه ابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٨٧ - باب ما جاء في المسح بغير توقيت: حديث رقم (٥٥٧). ونصه: أنه قال لرسول الله ﷺ: «أمسح على الخفين؟» قال: «نعم»، قال: «يوماً؟» قال: «يومين»، قال: «وثلاثاً؟» حتى بلغ سباً. قال له: «وما بنا لك؟».

ابن الرفعة: إنه مكروه بلا شك، وقد جزم النووي في شرح المذهب بأن تجديده مستحب^(١)، وحكى الرافعي عن داود أن ابتداء المدة من اللبس، وحكاه النووي في شرح المذهب عن ابن المنذر وأبي ثور^(٢) ثم قال: إنه المختار لأنه مقتضى أحاديث الباب الصحيحة والله أعلم. وأعلم أن المسافر إنما يسمح ثلاثة أيام إذا كان سفره طويلاً فإن قصر مسح يوماً وليلة ويشترط أيضاً أن لا يكون سفره معصية^(٣) فإن كان معصية كمن سافر لأخذ المكس^(٤) أو بعث ظالم لأخذ الرشأ^(٥) والبراطيل^(٦) والمصادرة^(٧) ونحو ذلك أو كان عليه حق لآدمي يجب عليه أدائه إليه فلا يترخص ثلاثة أيام، وإن كان سفره واجباً كسفر الحج وغيره هل يترخص يوماً وليلة؟ قبل لا يترخص البتة لأن المسح رخصة فلا يتعلق بالمعاصي والراجع أنه يترخص يوماً وليلة، والخلاف جار في المعاصي بالإقامة كالمقيم ببلد يطرح على الناس واتباعه وكالعبد الآبق^(٨) ونحوهما والله أعلم. قال:

(١) انظر «شرح المذهب» (٤٨٩/١).

(٢) أبو ثور هو: الإمام إبراهيم بن خالد الكلبي، البغدادي، من رواة القنهم. قال أحمد بن حنبل: امرؤه بالسة منذ خمسين سنة، وهو عتلي كسفيان الثوري. وكان أبو ثور على مله الحنفية، فلما قدم الشافعي بغداد تبعه، وقرأ كتبه، ويسر علمه. مات سنة أربعين ومائتين. له ترجمة في: طبقات الشافعية ٣٥/١، وميزان الاعتدال ٢٩/١ - ٣٠.

(٣) قوله ويشترط أيضاً ألا يكون سفره معصية... الخ معلوم أن السفر إما أن يكون طاعة أو معصية، وسفر الطاعة منه ما هو لريضة أو مندوب أو مستحب وكذلك ما هو مباح أما سفر المعصية فهو ما نهى الشارع عنه كأن يكون محرماً أو مكروهاً وغير ذلك مما أورده المؤلف.

(٤) قوله الرشأ: هو الرشو وهو فعل الرشوة، والرشوة تشديد الراء مفتوحة ومضمومة ومكسورة، وهي الجمعل يعطى لأخذه من غير حق، والرائشي من يعطى الذي يعينه على الباطل، والمرثشي الآخذ، والرائش الذي يسمى بينهما يستزيد لهذا ويستقص لهذا: (اللسان ١٦٥٣/٣)، ونقول إن سفر الثلاثة يعتبر معصية لقوله ﷺ: «لعن الله الراشي والمرثشي والرائش».

(٥) قوله المكس: بفتح الميم الجبابة، دراهم كانت تؤخذ من يائمي السلع في الأسواق، في الجاهلية، أو هي الفضية التي يأخذها من الناس بغير وجه حق. (اللسان ٤٢٤٨/٦).

(٦) قوله البراطيل: جمع برطيل بكسر الباء الرشوة، وفي المثل البراطيل تنصر الأباطيل، كأنه قد أسد من البراطيل الذي هو الممول لأنه يستخرج به ما استر. (المصباح ٤٢).

(٧) قوله المصادرة: أصل الفعل صدرو، وصدُر كل شيء أوله، والصدُرُ تحريك الدال رجوع المسافر من مقصده، ومنه المصدر وهو أهل الكلمة التي تصدر عنها مصادر الأفعال، والمصادر هو الذي سافر ورجع إلى أهله، ومنه أخلت المصادرة وصارت اصطلاحاً على كل ما يصادر من الأشياء ويرجع إلى أصله إن كان بحق أو باطل. (بصرف من اللسان ٢٤١١/٤ - والمختار ٣٥٨).

(٨) قوله الآبق: لقب للعبد الهارب من سيده من غير كد عمل ولا خوف وفعله أبقي أي هرب. (اللسان ٩/١).

(فَإِنْ مَسَحَ فِي السَّفَرِ ثُمَّ أَقَامَ أَوْ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ).

لأن المسح عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فغلب حكم الحضر كما لو كان مقيماً في أحد طرفي الصلاة لا يجوز له القصر وقوله: [فإن مسح في السفر ثم أقام] أي إذا لم يمض يوم وليلة فإنه حينئذ يتم مسح مقيم أما إذا مضى يوم وليلة فأكثر في السفر فإنه يستأنف المسح، قوله: [فإن مسح] هل المراد أنه مسح كلا الخفين ثم سافر أم مسح في الجملة وتظهر فائدة ذلك فيما إذا مسح إحدى رجليه في الحضر، ثم مسح الأخرى في السفر هل يمسح مسح مقيم أم مسح مسافر؟ والذي جزم به الراعي أنه يمسح مسح مسافر قال: لأن الاعتبار بتمام المسح ولد وقع في السفر، وقال النووي: الصحيح المختار أنه يمسح مسح مقيم لتلبسه بالعبادة في الحضر والله أعلم.

(فرع) لو شك المسافر هل ابتدأ المسح في الحضر أو السفر أخذ بالحضر ويقتصر على يوم وليلة كما لو شك الماسح في السفر أو في الحضر في انقضاء المدة فإنه يجب الأخذ بانقضائها والله أعلم.

(فرع) أقل المسح ما ينطلق عليه اسم المسح من محل فرض الغسل في الرجل من أعلى الخف فلا يجوز الانحصار على المسح على أسفله ولا على عقب الخف ولا على حرفته ويجزئ المسح بخفخة وخشبة ونحوهما ولو قطر الماء على الخف أجزأه ما في مسح الرأس، والسنة أن يمسح أعلاه وأسفله، ولو كان عند المسح على أسفل خفه نجاسة لم يجز المسح عليه. قال:

(وَيَبْتَغِي الْمَسْحُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: بِخَلْعِهِمَا، وَانْقِضَاءِ الْمُلْكِ، وَمَا يُوجِبُ الْغُسْلَ).

لجواز المسح غايات فإذا وجد أحدها بطل المسح، منها إذا خلع خفيه أو أحدهما أو اتخلع الخف بنفسه أو خرج الخف عن صلاحية المسح عليه لتخرقه أو ضعفه أو غير ذلك فإنه لا يمسح والحالة هذه إذا كان على طهارة المسح لأنه بوجود ذلك وجب الأصل وهو الغسل، وهل يلزم استئناف الوضوء أو غسل الرجلين فقط قولان الراجح غسل القدمين فقط، ومنها انقضاء مدة المسح فإذا مضى يوم وليلة للمقيم أو ثلاثة أيام للمسافر بطل مسحه واستأنف لبساً جديداً كما في الابتداء لحديث أبي بكره وصفوان رضي الله عنهما. ومنها أن يلزم الماسح الغسل لحديث صفوان: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَاتِنَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ»^(١) ولو تنجست رجل في الخف ولم يمكن غسلها فيه وجب التزح لغسلها فإن أمكن غسلها في الخف فغسلها لم يبطل المسح.

(١) سبق تخريجه، مع قول الترمذي فيه: «إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(فرع) إذا كان الشخص سليم الرجلين ولبس خفاً في أحدهما لا يصح مسحه فلو لم يكن له إلا رجل جاز المسح على خفها ولو كانت إحدى رجليه علية بحيث لا يجب غسلها فلبس الخف في الطهارة قطع الدارمي^(١) بأنه يصح المسح عليها وقطع الغزالي بالمنع والله أعلم. قال:

(فصل: وَشَرَاظُ التَّيْمِمْ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: وَجُودُ الْمَاءِ يَسْقُرُ أَوْ مَرَضٌ).

التيمم لغة هو القصد يقال يملك فلان بالخير إذا قصدك، وفي الشرع عبارة عن إصمال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة. والأصل في جوازه الكتاب والسنة، وسنورد الأدلة في مواضعها. ثم ضابط جواز التيمم المعجز عن استعمال الماء إما لتعذره أو لفسره لخوف ضرر ظاهر. وللمعجز أسباب: منها السفر، والمرض. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَجَلَّوْا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾^(٢) قال ابن عباس رضي الله عنهما: المعنى وإن كنتم مرضى فتيمموا وإن كنتم على سفر ولم تجدوا ماء فتيمموا^(٣). ثم الماء في حق المسافر له أربعة أحوال:

أحدها: أن يتيقن عدم الماء حوالیه بأن يكون في بعض رمال البوادي فهذا يتيمم ولا يحتاج إلى الطلب على الرجوع لأن الطلب والحالة هذه عبث.

الحالة الثانية: أن يجوز وجود الماء حوله تجوزاً قريباً أو بعيداً فهذا يجب عليه الطلب بلا خلاف لأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الطهارة بالماء.

الحالة الثالثة: أن يتيقن وجود الماء حوالیه وهذا له ثلاث مراتب:

الأولى: أن يكون الماء على مسافة ينتشر إليها التازلون للمطبخ والحشيش والرعي، فيجب البعير إلى الماء ولا يجوز التيمم. قال محمد بن يحيى: لعله يقرب من نصف فرسخ^(٤) وهذه المسافة فسرت فوق المسافة عند التوهم^(٥).

(١) الدارمي هو: أبو الفرج، محمد بن عبد الواحد الدارمي البغدادي. صاحب الذهن الثاقب، والفهم الصائب، واللباقة والتزعة، ثقة على أبي الحسين الأرميني، ثم على الشيخ أبي حامد وغيره. كانت وفاته ليلة الجمعة مستهل ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وأربعمائة. له ترجمة في: طبقات الشيرازي ص/٢٨، الروالي بالوفيات ٦٣/٤، وطبقات الشافعية ٢٤٦/١.

(٢) آية ٦ سورة المائدة.

(٣) آية ٢٨٣ سورة البقرة.

(٤) قوله: «الفرسخ» واحد الفراسخ فارسي معرب، وتقدره العرب بثلاثة أميال مسافة من الأرض، ويطلق كذلك على الجزء من الوقت أو الساعة من النهار. (المختار ص/٤٩٦، والمصباح ص/٤٦٨، واللسان ٣٣٨١/٥).

(٥) قوله: «عند التوهم» أي عند التخيل والتمثل والظن أو عند تفرس المسافة ومعرفة ذلك على وجه التقريب =

المرتبة الثانية: أن يكون بعيداً بحيث لو سعى إليه خرج الوقت فهذا يتييم على المذهب لأنه فاقده للماء في الحال ولو وجب انتظار الماء مع خروج الوقت لما ساغ التيمم أصلاً بخلاف ما لو كان الماء معه وخاف فوت الوقت لو توضأ فإنه لا يجوز له التيمم على المذهب لأنه ليس يفاد للماء في الحال ثم هذه المسافة تعتبر بوقت الصلاة الحاضرة بكاملها حتى لو وصل إلى منزله في آخر الوقت وجب قصد الماء والوضوء وإن فات الوقت أو الاعتبار بوقت الطلب ولا نظر إلى أول الوقت الرجوع عند الرافي الأول، وهو الاعتبار بكل وقت تلك الفريضة ورجح النووي الثاني، وهو أن الاعتبار بوقت الطلب.

الحالة الثالثة: أن يكون الماء بين المرتبتين بأن زيد مسافته على ما ينتشر إليه الناظرين وتقصّر عن خروج الوقت، وفي ذلك خلاف منتشر والمذهب جواز التيمم لأنه فاقده للماء في الحال وفي السعي زيادة مشقة.

الحالة الرابعة: أن يكون الماء حاضراً لكن تقع عليه زحمة المسافر بأن يكون في بئر، ولا يمكن الوصول إليه إلا بألة وليس هناك إلا أنه واحدة أو لأن موقف الاستقاء لا يسع إلا واحداً، وفي ذلك خلاف والراجح أنه يتييم للمعجز الحسي ولا إعادة عليه على هذا المذهب والله أعلم.

وأما المرض فهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يخاف معه بالوضوء فوت الروح^(١) أو فوت عضو^(٢) أو فوت منفعة^(٣) العضو ويلحق بذلك ما إذا كان به مرض غير مخوف إلا أنه يخاف من استعمال الماء أن يصير مرضاً مخوفاً فيباح له التيمم، والحالة هذه على المذهب.

القسم الثاني: أن يخاف زيادة العلة^(٤) وهو كثرة الألم وإن لم تزد المدة أو يخاف بطل البرء^(٥)، وهو طول مدة المرض وإن لم يزد الألم أو يخاف شدة الضيق^(٦) وهو المرض

= لا على اليقين (للادة من اللسان ٦/٤٩٣٤).

(١) قوله: «فوت الروح» معناه خروج الروح فجأة. (المصباح ص/٤٨٢).

(٢) قوله: «فوت عضو» معناه خسارته أو وقوع الضرر به وإتلافه. (اللسان ٥/٣٤٨١).

(٣) قوله: «فوت منفعة العضو» يستفاد من السابق أن وقوع الضرر بالعضو وحصول المرض أو التعب بسبب الماء للعضو يبيح التيمم.

(٤) قوله: «العلة» هي المرض الشاغل. والجمع علل. (المصباح ص/٤٧٦).

(٥) قوله: «البرء» الشفاء والمعالجة من المرض. (اللسان ١/٢٤٠).

(٦) قوله: «الضيق» وهو المرض المختلف... الخ معناه المرض الشديد الذي طالت مدته، وثبت في النريض ولزم صاحبه القرائن ولا يرجى شفاؤه. (اللسان ٤/٢٦١٥).

المذنب الذي يجعله غننى أو يخاف حصول شيئاً^(١) أقيح كانسود على عضو ظاهر كالوجه وغيره مما يبدو عند المهنة وهي الخدمة، وفي جميع هذه الصور خلاف^(٢) إمتشتر والراجح جواز التيمم، وعلة^(٣) الشين الفاحش أنه يشوّه الخلقة ويدوم ضرره فأشبهه تلف العضو.

القسم الثالث: أن يخاف شيئاً سيراً كآثر الجلدري^(٤) أو سواداً قليلاً أو يخاف شيئاً قبيحاً على غير الأعضاء الظاهرة أو يكون به مرض لا يخاف من استعمال الماء معه محذوراً في العاقبة وإن تألم في الحال كجراحة أو برد أو حر فلا يجوز التيمم لشيء من هذا بلا خلاف والله أعلم.

(فرج) للمريض أن يعتمد على معرفة نفسه في كون المرض مخوفاً إذا كان عارفاً ويجوز له أن يعتمد على قول طبيب حاذق فلا يقبل قول غير الحاذق، ويشترط مع حذقه الإسلام فلا يقبل قول الكافر لأن الله تعالى فسقه فيلغي ما ألغاه الله ولا^(٥) يفتى بصنيع فقهاء الرجس، ويشترط فيه أيضاً البلوغ فلا يقبل قول الصبي ويشترط فيه العدالة أيضاً فلا يقبل قول الفاسق لأن الله تعالى أوجب الوضوء فلا يعدل عنه إلا بقول من يقبل قوله، وقد ألقى الله تعالى قول الفاسق، فيلزم من قبول قول الفاسق مخالفة الرب فيما أمر به، ويقبل قول العبد والمرأة ويكفي واحد على المشهور، وقيل لا بدّ من اثنين كما في المرض المخوف في الوصية فإن المذهب الجزم باشتراط العدد هناك وكان الفرق أن في الوصية يتطابق ذلك بحقوق الأدميين من الورثة والموصى لهم فاشتراط العدد وفي التيمم الحق لله تعالى، وحقه مبني على المسامحة، ولأن الوضوء له بدل وهو التيمم ولا كللك في الوصية ولو لم يوجد

(١) قوله: «حصول شين..» البغ الشين خلاف الزين، والمرب تقول: وجه فلان زين أي حسن، ووجه فلان شين أي قبيح. (اللسان ٤/٢٣٨٢). والمقصود هنا أن المرض إذا حصل بسببه شين جاز لصاحبه التيمم.

(٢) قوله: «خلاف متشتر» أي خلاف منبسط ومشروح ومذاع بالتفصيل في سائر كتب الفقه وبين الفقهاء.

(٣) قوله: «وعلة الشين الفاحش» أوردنا معنى الشين وهو ظهور اللقيح على الأعضاء خاصة الوجه والفاحش إذا زاد ذلك اللقيح عن الحد لدرجة تنفّز منها النفوس وتشتت منها العيون، ولهذا رجح المؤلف جواز التيمم.

(٤) قوله: «كآثر الجلدري» الجلدري بفتح الجيم وضمها وضع الدال فهو مرض يظهر على الجلد في شكل حبوب أو قروح مختلفة ما لم تنتفخ فتؤذي صاحبها وتعلبه ويقال للمريض جلدير جلدري، وأول من حذب بها أو به قوم فرعون. (اللسان ١/٥٦٥، والمصباح ٩٣).

(٥) قوله: «فلا يفتى بصنيع فقهاء الرجس» أي لا يخذل المريض بقول أو فعل أو تصور لأولئك العلماء الذين انتسبوا إلى فقه الدين وهم يفتون بالحرام والفعل القبيح بل ويكفر أحياناً وكذلك من يوقعون الناس في الشكوك والأوهام والحيرة والتردد. (راجع اللسان ٣/١٥٩٠).

طبيب بشر وطه قال الروياني: قال السنجي^(١): لا يتيمم، قال النووي: ولم أرَ لغيره ما يخالفه ولا ما يوافقه. قال الإسناي: وفي فتاوى البغوي الجزم بأنه يتيمم فتعارض الجوابان وإيجاب الوضوء والغسل مع الجهل بحال العلة التي هي مظنة الهلاك بعيد عن محاسن الشريعة فنستخير الله تعالى ونفتي بما قاله البغوي والله أعلم. قال:

(وَدُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَطَلَبُ الْمَاءِ وَتَعَلُّوْا اسْتِعْمَالِهِ).

يشترط لصحة التيمم دخول وقت الصلاة لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾^(٢) الآية. والقيام إليها لا يكون إلا بعد دخول الوقت، خرج الوضوء بدليل بقي التيمم على ظاهر الآية لقوله ﷺ: «جُعِلَتْ^(٣) لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَتُرَابُهَا طَهُوراً أَبْتَنَّا أَدْرَكْتَنِي الصَّلَاةُ تَيْمَمْتُ وَصَلَّيْتُ»^(٤). ولأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة إليه قبل دخول

(١) السنجي هو: الإمام الحافظ محدث مرو وخطيبها أبو طاهر محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي المروزي، كان إماماً ورعاً، وله معرفة بالحديث ثقة. مات في شوال سنة ثمان وأربعين وخمسماية - شلوات الذهب ٤/ ١٥٠، الأنساب ص ٣١٣، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٣١٢.

(٢) آية ٦ سورة المائدة.

(٣) قوله: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً» أي: موضع سجود، لا يختص السجود منها بموضع دون غيره، ويمكن أن يكون مجازاً عن المكان المبني للصلاة، وهو من مجاز التشبيه؛ لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالمسجد في ذلك. قال ابن التين: قيل المراد جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وجعلت لغيري مسجداً، ولم تجعل له طهوراً؛ لأن عيسى كان يسبح في الأرض، ويصلي حيث أدركته الصلاة، كذا قال. وسبقه إلى ذلك الشاذلي. وقيل: إنما أبيحت لهم في موضع يتقنون طهارته، بخلاف هذه الأمة، فأباح لها في جميع الأرض إلا فيما يتقنوا نجاسته. والأظهر ما قاله الخطابي، وهو أن من قبله إنما أبيحت لهم الصلوات في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع، ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بلفظ: «وكان من قبلي إنما كانوا يصلون في كنائسهم». وهذا نص في موضع النزاع، فثبت الخصوصية. ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس، وفيه: «ولم يكن من الأنبياء أحد يصلي حتى يبلغ محرابه». (فتح الباري ١/ ٥٢١ - ٥٢٢).

(٤) رواه البخاري في: ٧ - كتاب التيمم: ١ - باب قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّ تَجَلَّوْا مَاءً فَتَيَمَّمُوا...﴾ إلخ؛ حديث رقم (٢٣٥). ولفظه: «وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأبى رجل من أمي أدركته الصلاة، فليصل». ومسلم في: ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة: حديث رقم (٣). بلفظ حديث البخاري. ورقم (٤) ولفظه: «وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً، إذا لم نجد الماء والترمذي في: ٢٢ كتاب السير: ٥ - باب ما جاء في الغنمة: حديث رقم (١٥٥٣). ولفظه لفظ حديث البخاري ومسلم، وليس فيه: «فأبى رجل...» إلخ. والسنائي في: ٤ - كتاب الغسل والتيمم: ٢٦ - باب التيمم بالصعيد: حديث رقم (١). بلفظ حديث البخاري، وفيه: «فأبى أدرك الرجل من أمي الصلاة يصلي». ولفظه: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فقط. والدارمي في: ٢ - كتاب الصلاة: ١١١ - باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام: حديث رقم (١). ولفظه: «وجعلت لي الأرض طية مسجداً وطهوراً». وأحمد في المسند ٢/ ٢٢٢.

وقت الصلاة والله أعلم، ويشترط لصحة التيمم طلب الماء لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(١) أمرنا بالتيمم عند عدم الوجدان ولا يعلم عدمه إلا بالطلب. ويشترط في الطلب أن تكون بعد دخول الوقت لأنه وقت الضرورة وله أن يطلب بنفسه وكذا يكفي طلب من أذن له على الصحيح. قلت: يشترط أن يكون موثقاً به في الطلب والله أعلم، ولا يكفي طلب من لم يأذن له بلا خلاف، وكيفية الطلب أن يفتش رحله لاحتمال أن يكون في رحل ماء وهو لا يشعر به فإن لم يجد نظر يميناً وشمالاً، وأماماً وخلفاً إن استوى موضعه وبخض موضعه الخضرة واجتماع الطير بمزيد احتياط فإن لم يستوِ الموضع نظر إن خاف على نفسه أو ماله لو تردد لم يجب التردد لأن هذا الخوف يبيح له التيمم عند يقين الماء فعند التوهم أولى فإن لم يخف وجب عليه التردد إلى حد يلحق غوث الرفاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم والتفاوض في أقوالهم ويختلف ذلك باستواء الأرض واختلافها صعوداً وهبوطاً فإن كان معه رفقة وجب سؤالهم إلى أن يستوعبهم أو يضيّق الوقت فلا يبقى إلا ما يسع الصلاة على الراجح وقيل يستوعبهم، ولو خرج الوقت، ولا يجب أن يطلب من كل واحد من الرفقة بمنته بل يكفي أن ينادي فيهم من معه ماء، من يجود بالماء؟ ونحوه ولو بعث النازلون ثقة يطلب لهم كفاهم كلهم، ثم متى عرف معهم ماء وجب عليه طلبه ولو كان على وجه الهبة على الراجح ولو أمير الدلو وجب قبوله، ولو أقرض الماء وجب قبوله على الصحيح ويجب عليه أن يشتري ماء الوضوء والغسل ويصرف إليه أي نوع كان معه من الماء إلا أن يحتاج إلى الثمن لمؤنة من مoun سفره في ذهابه وإيابه فلا يجب الشراء حيثئذ ولا يجب عليه أن يشتريه بزيادة على ثمن مثله، وإن قلت الزيادة على الراجح ولو لم يهره أحد آلة الاستقاء إلا بالأجرة وجب عليه إجازتها بأجرة المثل ولو قدر على أن يئلي حمامته في البئر ويعصرها وجب عليه ذلك فلو لم تصل إلى الماء، وأمكن شقها شقها وشد بعضها ببعض لتصل لزمه ذلك إذا لم يحصل في الثوب نقص يزيد على ثمن الماء أو أجرة الحبل وفي ضبط ثمن المثل أوجه الراجح ثمنه في ذلك الموضع وتلك الحالة، وقوله: [وتعلم استعماله] يشمل أنواع أسباب إياحة التيمم وقد مر ذكر السفر والمرض، ومن أسباب الإياحة أيضاً ما إذا كان بقرية ماء ويخاف لو سعى إليه على نفسه من سيع أو علو عند الماء أو يخاف على ماله الذي معه أو المخلف في رحله من غاصب أو سارق وإن كان في سفينة لو استقى استلقى في البحر فله التيمم في ذلك كله، ولو خاف الانقطاع عن الرفقة إن كان عليه ضرر لو قصد الماء فله التيمم قطعاً وإن لم يكن عليه ضرر فخلاف الراجح أن له أن يتيمم للوحشة، ومن أسباب إياحة التيمم الحاجة إلى العطش إما لعطش أو عطش رفيقه أو عطش حيوان محترم في الحال.

أو في المستقبل ولو مات رجل وله ماء ورفقته عطاش شربوه ويمموه وجب عليهم ثمنه وجعله في ميراثه وثمنه قيمته في موضع الإلتاف في وقته، ومن الأسباب عدم استعماله لأجل الجراحة وما في معناها كالدمامل، ونحوها سواء كان ثم جيرة أم لا وقد ذكرها الشيخ بعد ذلك لأجل حكم القضاء، وللعطشان أن يأخذ الماء من صاحبه قهراً إذا لم يبدله بشرط عدم احتياجه إليه وعليه قيمته والله أعلم. قال:

(وَالْأَرَابُ الطَّاهِرُ).

لا يصح التيمم إلا بتراب طاهر خالص غير مستعمل فالتراب متعين سواء كان أحمر وأمسود أو أصفر وسواء فيه الأرمني أو غيره لصدق اسم التراب على ذلك كله ولا يصح بالنورة والجص وسائر المعادن ولا بالأحجار المدقوقة والقوارير المسحوقة وشبه ذلك، وفي وجه يجوز بجميع ذلك وهو غلط واحتج القائلون به بقوله «فَتَتِمُّوا صَبِيحاً طَيِّباً»^(١) وهو يقع على التراب وعلى كل ما على وجه الأرض، ونسب ذلك إلى مالك وأبي حنيفة^(٢) أيضاً وقالوا: إنه يجوز بجميع أنواع الأرض حتى بالصخرة المنسولة ونقل الرافعي عن مالك أنه قال: يجوز أيضاً بما هو متصل بالأرض كالشجر والزرع ونقل النووي في شرح مسلم عن الأوزاعي^(٣) وسفيان^(٤) الثوري أنه يجوز بكل ما على وجه الأرض حتى بالتلج، ومذهب

(١) آية ٦ سورة المائدة.

(٢) أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت التيمي الكوفي. فقيه أهل العراق، وإمام أصحاب الرأي، وقيل إنه من أبناء فارس. رأى أنساً، وروى عن حماد بن أبي سليمان، وعطاء، وعاصم بن أبي النجود، والزهرى، وقتادة، وغيرهم. وعنه ابنه حماد، ووكيع، وعبد الرزاق، وغيرهم، قال المجلي: كان خزانة بيع المخز. وقال ابن معين: كان ثقة لا يحدث من الحديث إلا بما يحفظه، وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، ولد سنة ثمانين، ومات سنة خمسين ومائة. له ترجمة في: تاريخ بغداد ١٣/٣٣٣، والجواهر المضية ١/٢٦١، والعبير للذهبي ١/٢١٤.

(٣) الأوزاعي هو: عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو، إمام أهل الشام في وقته، نزيل بيروت، روى عن عطاء، وابن سيرين، ومكحول، وخلق. وعنه أبو حنيفة، وقتادة، والزهرى، وخلق. قال ابن عينة: كان إمام أهل زمانه. وقال ابن سعد: كان ثقة. ولد سنة ثمان وثمانين ومات في الحمام سنة سبع وخمسين ومائة. له ترجمة في: تذكرة الحفاظ للذهبي ١/١٧٨، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٦/٢٣٨، والعبير للذهبي ١/٢٢٧.

(٤) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، أحد الأئمة الأعلام. روى عن أبيه، وزيد بن علاقة، وأيوب، وخلق. وعنه ابن المبارك، ويحيى القطان، وخلق. قال ابن المبارك: كتبت عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان. له ترجمة في: طبقات الشيرازي ٨٤، والرسالة المستطرفة ٤١، والفهرست لابن التميم ٢٢٥.

الشافعي وجمهور الفقهاء وبه قال الإمام أحمد وابن المنذر^(١) وداود^(٢) أنه لا يجوز التيمم الا بتراب طاهر له غبار يعلق بالوجه واليدين لأن الصعيد يصدق على التراب وعلى وجه الأرض وعلى الطريق فهو مجمل بينه النبي ﷺ بقوله ﷺ «التُّرَابُ كَافِيكَ»^(٣). وقال ﷺ «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَتُرْبَتُهَا طَهُورًا إِذَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ»^(٤) رواه مسلم، عدل عليه الصلاة والسلام إلى ذكر التراب بعد ذكر الأرض ولولا اختصاص الطهورية به لقال جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وتربتها أي ترابها لأنه جاء مبينا كما رواه الدارقطني في سننه وأبو حنيفة^(٥) في صحيحه وترابها طهورا.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الصعيد هو تراب الحرث، وعن علي وابن مسعود أنه التراب الذي يغبر، وقال الشافعي رضي الله عنه: أنه كل تراب ذى غبار، وقوله حجة في اللغة، ثم شرط التراب أن لا يخرج عن حاله إلى حالة أخرى تمنع الاسم حتى لو أحرق التراب حتى صار رمادا أو سحق الخبز لم يجز التيمم به ولو شوى الطين ومسحقه ففي جواز التيمم به وجهان ولم يرجع الرافعي في هذه الصورة شيئا ولا النووي في الروضة، ولو أصاب التراب نار فاسود ولم يحترق ففيه الوجهان صحح النووي في هذه الصورة القطع بالجواز وهل يجوز التيمم بالرمول؟ إن كان خشنا لم يرتفع منه غبار بالضرب لم يجز وإن ارتفع كفى وإن كان ناعما جاز لأنه من جنس التراب قاله الرافعي وجزم به النووي في فتاوه.

(١) ابن المنذر هو: الحافظ العلامة الثقة الأوحى أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النسابوري شيخ الحرم، وصاحب الكتب التي لم يصف مثلها «الأشراف» و«المبسوط» و«الإجماع» و«التفسير» كان غاية في معرفة الاختلاف والدليل، مجتهدا لا يقل أحدا. مات بمكة سنة ثمان عشرة وثلاثمائة. له ترجمة في: تذكرة الحفاظ للذهبي، وطبقات العبادي ٦٧، وطبقات الشافعية للسبكي ١٠٢/٣.

(٢) داود بن علي بن خلف الحافظ الفقيه المجتهد أبو سليمان الأصبهاني البغدادي. فقه أهل الظاهر. ولد سنة مائتين، ومات في رمضان سنة سبعين ومائتين. له ترجمة في: طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٥٧، والبداية والنهاية ٤٧/١ - ٤٨.

(٣) روله البخاري: (٧) كتاب التيمم - باب (٦) - حديث رقم (٣٤٤)، وباب (٩) حديث رقم (٣٤٨). ورواه النسائي: (١) كتاب الطهارة (١٩٦) باب التيمم في الضر - حديث رقم: (١). ولغظه «إن كان الصعيد لكافيك». ورواه في: (٢٠٣) باب التيمم بالصعيد حديث رقم (١). ورواه أحمد: ٣١٩/٤، ٤٣٤.

(٤) رواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - حديث رقم: (٤).

(٥) أبو حنيفة هو: الإمام الجليل أبي حنيفة يعقوب بن إسحاق الأسفرائني وهو ثقة المتوفى سنة ٣١٦ هـ. له ترجمة في: المعبر ١٦٥/٢، واللباب ٤٣/١، والرسالة المستطرفة ٢٧.

(٦) ابن مسعود هو: عبد الله بن مسعود بن عبد الرحمن الهللي صاحب رسول الله ﷺ وخادمه وأحد السابقين الأولين، مات بالمدينة سنة اثنين وثلاثين وله نسو من ستين سنة. ترجم له في: أسد الغابة ٣/٣٨٤، والإصابة ٣٦٠/٢، وطبقات ابن سعد ج ٣ ق ١ ص ١٠٦.

لكنه قال في شرح المذهب وشرح الوسيط وتصحيح التنبيه: إنه لو تيمم بتراب مخلوط برمل ناعم لا يجوز فالرمل الصرف أولى بالمنع ثم شرط التراب أن يكون طاهراً لقوله تعالى ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(١) والطيب هنا الطاهر لأن الطيب يطلق على ما تستلذ به النفس وعلى الحلال وعلى الطاهر والأولان لا يليق وصف التراب بهما فتعين الثالث وفي قوله ﴿وَتَرْتَبُّهَا طَهَوْرًا﴾ ما يدل عليه ولأن الماء النجس لا يجوز الوضوء به. وكذا التراب النجس.

وقوله [طاهر] يؤخذ منه أنه لو تيمم بتراب طاهر على شيء نجس فإنه يجوز وهو كذلك ثم لا بد في التراب من كونه خالصاً فلا يصح التيمم بتراب مخلوط بدقيق وزعفران، ونحوه بلا خلاف وكذا لو كان الخليط قليلاً على الصحيح والكثير ما يرى والقليل مالا يظهر قاله الامام، ثم لا بد في التراب أيضاً أن لا يكون مستعمل كالماء على الصحيح لأنه أبيع به ما كان ممنوعاً منه والمستعمل ما لصق بالعضو وكذا ما تنثر منه على الراجع، وشرط المتناثر أن يكون مس العضو والا فهو غير مستعمل قاله النووي في شرح المذهب. قال: (وَقَرَأْنَاهُ أَرْبَعَةً أَمْشَاءً. النَّيَّةُ).

النية واجبة في التيمم للخبر المشهور «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢) ولأنه عبادة فافتقر إلى النية كالصلاة والوضوء، وكيفية أن ينوي استباحة الصلاة، ولا يكفي أن ينوي رفع الحدث لأن التيمم لا يرفع حدثه بليل قوله ﷺ لعمر بن (٣) العاص لما أصابته جثابة فتميم وصلى بأصحابه فقال له عليه الصلاة والسلام «أَصْلَيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ»^(٤) ولأنه لو

(١) سبق تخريج هذا الجزء من الآية.

(٢) رواه البخاري في: (١) كتاب بدء الخلق: حديث رقم (١)، و (٦٨) كتاب الطلاق - حديث رقم (١١١)، (١٣) كتاب مناقب الأنصار، حديث رقم: (٢٨٩٨). و (٩٠) كتاب الحيل: حديث رقم (١). ورواه في: (٢) كتاب الإيمان - (٤١) باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسنة - حديث رقم: (٥٤)، ورواه في: (٤٩) كتاب الملقن: (٦) باب الخطأ والنسيان في التناقة - حديث رقم: (٢٥٢٩). ورواه مسلم في: (٣٣) كتاب الإمامة - باب (٤٥) قوله ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» حديث رقم: (١٥٥). ورواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق: (١١) باب فيما عني به الطلاق والنيات - حديث رقم (٢٢٠١). ورواه النسائي في (١) كتاب الطهارة - (٥٩) باب النية في الوضوء: حديث رقم: (٥٩). ورواه ابن ماجه في: (٣٧) كتاب الزهد - (٢١) باب النية - حديث رقم (٤٢٢٧). ورواه أحمد في «المستدرك»: ٢٥/١.

(٣) عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بضم أوله ابن سهم بن عمرو بن هيصم بن كعب، له تسعة وثلاثون حديثاً اتفقا على ثلاثة وانفرد البخاري بطرف حديث، ومسلم بحديثين، وعنه ابنه عبد الله وقيس بن أبي حازم أسلم عند النجاشي وقدم مهاجراً في صفر سنة ثمان. قال جماعة: مات عمرو سنة ثلاث وأربعين ودفن بالمقطم. خلاصة تهذيب الكمال ص ٢٩٠.

(٤) أورده البخاري معلقاً في: (٧) كتاب التيمم - باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت... =

رفعه لما بطل برؤية الماء كالروضه بالماء، ولا تكفي نية الطهارة عن الحدث على الصحيح ولو نوى أداء فرض التيمم أو فريضة التيمم فوجهان، أحدهما يكفي كالوضوء وأصحهما لا يكفي والفرق أن الرضوء قرينة مقصودة في نفسها، ولهذا يندب تجديده بخلاف التيمم فإنه لا يندب تجديده ولو اقتصر على نية التيمم لم يجزه قاله الماوردي^(١). وأعلم أنه لا يجوز أن تأخر النية عن أول مفروض وأول أفعاله المفروضة نقل التراب، والمراد بالنقل الضرب فلا بد من النية قبل رفع يديه من التراب. فإذا قارنته وعزيت قبل مسح وجهه أجزاء على الراجح في الشرح والروضة وقال ابن الرفعة: أصحهما لا يجزيه لأن النقل وإن وجب إلا أنه غير مقصود في نفسه، ثم إذا نوى الاستبابة فله أربعة أحوال: أحدها أن ينوي استبابة الفرض والنفل معا فيستبيحهما وله التنفل قبل الفريضة ويعدها وفي الوقت وخارجه ولا يشترط تعيين الفريضة على الراجح ويكفي نية الفرض مطلقا ويصلي أي فريضة شاء وإن نوى معينة فله أن يصلي غيرها: الحالة الثانية أن ينوي الفريضة سواء كانت إحدى الخمس أو مندورة ولا تحضر له النافلة فيباح له الفريضة لأنه نواها وكذا النافلة قبلها ويعدها وبعد الوقت على الراجح لأن النفل تبع للفريضة. الحالة الثالثة أن ينوي النفل وحده فلا يستبيح الفرض على الراجح لأن النفل تبع للفرض والفرض متبوع فلا يصح أن يكون تابعا ولم ينوه، ولو نوى من المصنف أو الجنب الاحتكاف فهو كنية النفل فلا يستبيح الفرض على المذهب ويستبيح ما نوى على الصحيح، ولو نوى التيمم لصلاة الجنائز فهو كالتيمم للنفل على الصحيح لأنها وإن تعينت عليه فهي كالنوافل من حيث أنها غير متوجهة عليه بعينه ألا ترى أنها تسقط بفعل غيره. الحالة الرابعة أن ينوي الصلاة فقط فهو كمن نوى النفل على الراجح والله أعلم.

(فرع) لو تيمم بنية استبابة الصلاة طائفا أن حدثه أصغر فكان أكبر أو ظن أن حدثه أكبر فكان أصغر، صح بلا خلاف لأن موجب الحدثين واحد والله أعلم. قال:

(وَسُحَّ الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْقَاتَيْنِ وَالتَّرْتِيبُ).

١ البخ. رواه أبو داود: (١) كتاب الطهارة - (١٢٤) باب إذا خاف الجنب البرد أتيمم - حديث رقم (٣٣٤).
 ٢ رواه أحمد في المسند ٢٠٣/٤، ٢٠٣/٦. وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢٦٣/١ - ٢٦٤ من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، ورواه أبو بكر بن عبد الرحمن الأنصاري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، ولم أجد من ذكره، وفيه رجاله ثقات». ومن رواية ابن عباس، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه يوسف بن خالد السعدي، وهو كذاب». اهـ.
 (٢) الماوردي هو: علي بن حبيب البصري، أبو الحسن المعروف بالماوردي نسبة إلى بيع الماورود الفقيه الشافعي، كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم، قال الخطيب: توفي في شهر ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة، ودفن بمقبرة دار حرب ببغداد، وعمره ستة وثمانين سنة. له ترجمة في: طبقات المفسرين للداودي ٤٢٣/١.

من فرائض التيمم [مسح الوجه واليدين] لقوله تعالى ﴿فَاسْتَسْخُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾^(١) ولفعله عليه الصلاة والسلام، أما الوجه فيجب استيعابه كالوضوء نعم لا يجب إيصال التراب إلى منابت الشعر الذي يجب إيصال الماء إليها على المذهب للمشفقة قال القاضي حسين^(٢): لا يسن أيضاً، ويجب إيصال التراب إلى ظاهر ما استرسل من اللحية على الأظهر كالوضوء. [وأما اليدين] فيجب استيعابهما بالتراب مع المرفقين وهذا هو المذهب في الرافعي والروضة، واحتج له بقول ابن عمر^(٣) رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال «الْيَمِينُ ضَرْبَانِ ضَرْبٌ لِلرُّجَةِ وَضَرْبٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ»^(٤) رواه الحاكم وأثنى عليه وخالفه البيهقي وقال: الصواب وقفه على ابن عمر رضي الله عنهما وبالقياص على الروضة، وفي قول قديم يمسح الكفين فقط، واحتج له بقول النبي ﷺ لعمار^(٥) «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ

(١) سورة المائدة آية: ٦.

(٢) القاضي حسين هو: الإمام المحقق، أبو علي بن محمد بن أحمد المزورقي، من أكبر أصحاب القفال. قال عبد الغفار: كان فقيه خراسان، وكان عصره تاريخاً به، وقال الرافعي في «التلويح» إنه كان كبيراً، وكان يلقب بحجر الأمة. توفي رحمه الله بعد صلاة المشاء ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر الله الحرم سنة اثنين وستين وأربعمائة، وسمع وحلث. له ترجمة في: طبقات العبادي ص/١١٢، وتهذيب الأسماء واللغات ١/١٦٤، وطبقات الشافعية ١/١٩٦.

(٣) ابن عمر هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن العلوي المدني الفقيه، شهد الخندق، وهو من أهل بيمة الرضوان، ومناته جملة، أثنى عليه النبي ﷺ، ووصفه بالصلاح، توفي سنة أربع وسبعين. له ترجمة في: أسد الغابة ٣/٣٤٠، والإصابة ١/٣٢٨، ونكت الهميان للصفدي ص/١٨٣.

(٤) أوردته الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» حديث رقم: (١١٨)، وقال: «رواه الدلقطني، وصححه الأئمة وقفه». وأوردته الهيتمي في «مجمع الزوائد» ١/٢٦٢ -: باب في التيمم، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه علي بن سليمان، ضعفه يحيى بن معين، فقال: كذاب غيب، وقال أبو علي النيسابوري: لا بأس به. وأوردته أيضاً من رواية ابن عمر عن النبي ﷺ قال في التيمم بالصعيد «أن يضرب بكفيه على الشرى، ثم يمسح بهما وجهه، ثم يضرب ضربة أخرى، فيمسح بهما خراعيه إلى المرفقين». وقال: رواه البزار، وفيه سليمان بن داود الجزري. قال أبو زرعة: متروك. وأوردته من رواية أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «التيمم ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين». وقال: رواه الطبراني في الكبير، وفيه جعفر بن الزبير. قال شعبه يه: وضع أربعمائة حديث. وص (٢٦٣) من رواية عائشة عن النبي ﷺ في التيمم «ضربتين، ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين». وقال: رواه البزار، وفيه الحريش بن الخريت، ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة والبخاري». اهد.

(٥) عمار هو: ابن ياسر بن عامر بن مالك أبو اليقظان المدني - بالنون - ثم الملححي القططاني نسباً، المنزومي: حلفاً وولاء، المكي ثم المدني ثم الشامي النخعي رضي الله عنه. كان هو وأبوه وأمه سمية وإخوته من السابقين الأولين المصلين في الله أشد الملب، وكانت أمه سمية أول شهيدة في الإسلام، وشهد عمار مع النبي ﷺ جميع المشاهد. قتل بصيف سنة سبع وثلاثين. له ترجمة في: الرياض المستطابة ص ٢١١ - ٢١٣.

يَدِيكَ هَكَذَا: ثُمَّ ضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً: ثُمَّ مَسَحَ الشَّعَالَ عَلَى الْيَمِينِ وَظَاهِرِ كَفَيْهِ وَرَجَهِ^(١) وهو حديث صحيح رواه الشيخان وقد علق الشافعي في القديم الاختصار على الكفتين على صحة حديث عمار، وقد صح فهو مذهب الشافعي لهذا، ولقوله «إذا صح الحديث فاتبعوه واعلموا أنه مذهبي» وهذا مذهب الامام أحمد ومالك واختاره النووي وقال في شرح المهذب: انه أقوى في الدليل وأقرب إلى ظاهر السنة الصحيحة والله أعلم، وقال ابن الرفعة بعد كلام ذكره الامام: يتعين ترجيح القديم والله أعلم قال النووي في أصل الروضة: واعلم أنه تكرر لفظ الضريتين في الأخبار فجرت طائفة من الأصحاب على الظاهر^(٢) وقالوا: لا يجوز النقص عن ضريتين، وتجاوز الزيادة والأصح ما قاله الآخرون: ان الواجب إصصال التراب سواء حصل بضربة أو أكثر لكن يستحب أن لا يزيد على ضربتين ولا ينقص وسواء حصل بيد أو خرقة أو خشبة، ولا يشترط امرار اليد على العضو على الراجح ولا يشترط الضرب أيضاً حتى لو وضع يده على تراب ناعم فعلق غبار بها كفى ولو كان يمسح بيده فرقعها في أثناء العضو ثم ردها جاز ولا يفتقر إلى أخذ تراب جديد على الأصح والله أعلم. ومن فرائض التيمم [الترتيب] فيجب تقديم الوجه على اليدين سواء في ذلك تيمم للوضوء أو للجنب لأن التيمم طهارة في عضوين فأشبهه الوضوء لحديث عمار رضي الله عنه فلو تركه ناسياً لم يصح على المذهب كالوضوء ولا يشترط الترتيب في أخذ التراب للعضوين على الأصح حتى لو ضرب بيديه على الأرض وأمكنه مسح الوجه يمينه ومسح يمينه يساره جاز وكذا لو ضرب بخرقة ومسح ببعضها وجهه وبالأخرى اليدين كفى، ويجب عليه نزح المخاتم في الضربة الثانية، ولا يكفي تحريكه بخلاف الوضوء لأن التراب لا يدخل تحته والله أعلم.

(فزع) لو تيمم وعلى يده نجاسة وضرب بها على تراب طاهر ومسح وجهه جاز على الأصح ولا يجوز مسح النجسة بلا خلاف كما لا يصح غسلها عن الوضوء مع بقاء النجاسة ولو تيمم ووقع عليه نجاسة لم يبطل تيممه على المذهب ولو تيمم قبل الاجتهاد في القبلة

(١) رواه البخاري في: ٧ - كتاب التيمم: ٨ - باب التيمم ضربة: حديث رقم (٣٤٧). ومسلم في: ٢ - كتاب الحيض: ٢٨ - باب التيمم: حديث رقم (١١٠). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة. والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ١١٠ - باب ما جاء في التيمم: حديث رقم (١٤٤). ولفظه: «ان النبي ﷺ أمره بالتيمم للوجه والكفين». والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٩٩ - باب نوع آخر من التيمم والنفخ في اليدين: حديث رقم (١). و: ٢٠٠ - باب نوع آخر من التيمم: حديث رقم (١). و: ٢٠١ - باب نوع آخر. و: ٢٠٢ - باب تيمم للجنب: حديث رقم (١). وأحمد في «المسند» ٤/ ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٣١٩ و ٣٩٦. ونسبه الشيخ أحمد شاكر في «شرح سنن الترمذي» ١/ ٢٦٩ إلى: «ابن الجارود ص ٦٧، والبيهقي ١/ ٤٢١».

(٢) انظر «شرح المهذب».

ففي صحة تيممه وجهان كما لو كان عليه نجاسة والله أعلم. قال:
(وَسُئِلَتْ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: التَّيْمَةُ، وَتَقْلِيمُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَالْمَوَالَاةُ قِيَاماً عَلَى
الْوُضُوءِ).

ومن سننه أيضاً تخفيف التراب المأخوذ إذا كان كثيراً وأن ينزع خاتمه في الضربة الأولى، وأن يستقبل القبلة كالوضوء، وأن يشبك أصابعه بعد الضربتين قال في أصل الروضة: وينبغي استحباب الشهادتين بعد التيمم كالوضوء والغسل والله أعلم. قال:
(فصل: وَالَّذِي يُبْطِلُ التَّيْمَ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءُ: مَا يُبْطِلُ الْوُضُوءَ، وَذَوْنَةُ الْمَاءِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَالرُّدَّةُ).

إذا صح التيمم بشروطه ثم أحدث بطل تيممه لأنه طهارة تبيح الصلاة فيبطل بالحدث كالوضوء ولا فرق في هذا بين التيمم عند عدم الماء أو مع وجوده كتيمم المريض فلو تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه لقوله ﷺ «الصَّعِيدُ» (١) «الطُّيْبُ» (٢) طَهَرُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمْسِ بِشَرَّتِهِ» (٣) قال الترمذي: حسن صحيح ولأن الماء أصل والتيمم بدل فأشبه رؤية الماء في أثناء التيمم فإنه يبطله قال ابن الرفعة: بالإجماع. واعلم أن توهم وجود الماء كرويته كما إذا رأى سراباً فظنه ماء أو أطبقت بقربه غمامة أو طلع عليه جماعة يجوز أن يكون معهم ماء، وهذا كله إذا لم يقارن الماء ما يمنع القدرة على استعماله فإن كان هناك ما يمنع استعماله كما إذا رأى ماء وهو محتاج إليه لعطش كما مر أو كان دون الماء حائل من سبغ أو عذر أو رآه في قعر بئر وهو يعلم حال رؤيته تعذر استعماله فلا يبطل تيممه لأن هذه الأسباب لا تمنع صحة التيمم ابتداء فلا تبطله أولى، أما إذا رأى الماء في أثناء الصلاة نظر: إن كانت الصلاة تغني عن القضاء كصلاة المسافرين فظاهر المذهب ونص الشافعي أنه لا تبطل صلاته ولا تيممه لأنه متيمم دخل في صلاة لا يعيدها فأشبه ما لو رآه بعد الفراغ منها، ولأن فيه إبطال عبادة مجزئة ولأنه بالشروع في الصلاة قد تلبس بالمقصود، ووجد أن الأصل بعد التلبس بمقصود البذل لا

(١) قوله: «الصَّعِيدُ» الصَّعِيدُ نُسْرُهُ بِعُضْ بِالتَّرَابِ وبعض بوجه الأرض مطلقاً، وإن لم يكن عليه تراب فيجوزون التيمم وإن كان صخرًا لا تراب عليه.

(٢) قوله: «الطُّيْبُ» قال الأكثرون: إنه الطاهر، وقيل: الحلال.

(٣) رواه الترمذي: (١) باب الطهارة - (٩٢) باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء. حديث رقم (١٢٤). وقال: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي: (١) كتاب الطهارة - (٢٠٤) باب الصلوات بتيمم واحد. حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١٤٧، ١٥٥، ١٨٠. ونسبه الشيخ شاكراً في: «شرح سنن الترمذي» ٢١٣/١ إلى: «أبي داود» ١٢٩/١، ١٣٠، والحاكم ١٧٦/١، ١٧٧، والدارقطني ص/٦٨، والبيهقي ٢١٢/١ - ٢٢٠، والنسائي ٥٦١/١.

يطل حكم البدل كما لو شرع المكفر في الصيام ثم وجد الرقبة لا يلزمه إخراج الرقبة، وإن كانت الصلاة لا تغني عن القضاء كصلاة الحاضر بالتيمم بطلت على الصحيح لأنها لا يعتد بها إذا تمت ويجب قضاؤها فلا حاجة إلى إتمامها وإعادةؤها وقيل يتمها ويميدها والله أعلم.

(فرج) أعلم أن المصلي بالتيمم في موضع يغلب فيه عدم الماء لا قضاء عليه مطلقاً سواء كان مسافراً أو مقيماً وإن كان في موضع يغلب فيه وجود الماء يجب عليه القضاء مطلقاً سواء كان مسافراً أو مقيماً كلما ذكره النووي في شرح المهذب وقد ذكر ذلك الرافعي رحمه الله تعالى في آخر باب التيمم في فصل القضاء بالأعذار وحيث لم يمثليهم عدم القضاء بالسفر جرى على الغالب في أن السفر يغلب فيه عدم الماء بخلاف الحضر فإنه يغلب فيه وجود الماء فأعرف ذلك فإنه مهم حسن متبع والله أعلم. وأعلم أن قول الشيخ [والردة] يعني أن الردة تبطل التيمم وهذا هو الصحيح وفيه مع الوضوء ثلاثة أوجه الصحيح يطل تيممه دون وضوئه والفرق أن التيمم مبيح ولا إباحة مع الردة بخلاف الوضوء فإنه رافع فله قوة استدامة حكمه ولهذا لا يطل غسله بالردة على المشهور، وقيل هو كالوضوء والله أعلم. قال:

(وَصَاحِبُ الْجَبَائِرِ يَنْسَحُ عَلَيْهَا وَيَتَيْمُّ وَيُصَلِّي وَلَا إِصَادَةَ عَلَيْهِ إِنْ وَضَعَهَا عَلَى طُهْرٍ)^(١).

أعلم أن وضع الجبائر يكون لكسر أو انخلاع وصاحب ذلك قد يحتاج إلى وضع الجبيرة وقد لا يحتاج فإن احتاج إلى وضعها بأن خاف على نفسه أو عضوه على ما مر في المرض وضعه ثم ينظر: إن قدر على نزعها عند الطهارة من غير ضرر من الأمور المتقدمة في المرض وجب النزع وغسل الصحيح وغسل موضع العلة إن أمكن وإلا مسحه بالتراب إن كان في موضع التيمم، وإن لم يقدر على نزع الجبيرة إلا بضرر من الأمور المتقدمة في المرض كخوف فوات النفس أو العضو أو منفعته أو حصول شين فاحش في عضو ظاهر فلا يكلف نزع الجبيرة لكن يجب عليه أمور منها غسله الصحيح على المذهب ويجب غسل ما يُمكنُ غسله حتى ما تحت أطراف الجبيرة على الصحيح بأن يضع خرقة مبلولة ويعصرها

(١) ومشروعية المسح على الجبائر فإنها ثابتة بقوله ﷺ في الذي شج رأسه فغسل رأسه فمات: «إنما كان يكفي أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده». رواه أبو داود (٢) - في كتاب الصلاة - (٦٩) باب المجروح تصبیه الجنابة وعليه أكثر أهل العلم.

للكتلة: والمسح على الجبيرة لا يشترط له تقدم طهارة، ولا التوقيت بزمان محدد، وإنما يشترط له أن تكون غير زائلة على محل الجرح إلا بما لا بد منه للربط وأن لا تنزع من مكانها وأن لا يبرأ الجرح، فإن سقطت أو برى الجرح بطل المسح ووجب الغسل.

لتنفصل تلك المواضع بالمقاطر، ومنها مسح الجبيرة بالماء على المشهور كما ذكره الشيخ لأجل ما أخذت الجبيرة من الصحيح، ويجب مسح كل الجبيرة على الصحيح، ومنها أنه يجب التيمم مع ذلك على المشهور ثم إن كان جنباً فالأصح أنه مخير إن شاء قدم غسل الصحيح على التيمم وإن شاء أخره وإن كان محدثاً الحدث الأصفر فالصحيح أنه لا ينتقل من عضو إلى عضو حتى يتم طهارته فإن كانت الجبيرة على اليد مثلاً وجب تقديم التيمم على مسح الرأس ولو كانت الجبائر على عضوين أو ثلاثة تعدد التيمم قال النووي: ولو عمت الجراحات أعضاء الأربعة قال الأصحاب: يكفي تيمم واحد عن الجميع لأنه سقط الترتيب لسقوط الغسل والله أعلم. ثم ما ذكرنا من وجوب غسل الصحيح ومسح الجبيرة والتيمم إنما يكفي بشرطين: أحدهما أن لا يحصل تحت الجبيرة من الصحيح إلا ما لا بد منه للإمساك، والثاني أن يضعها على طهر فإن لم يكن كذلك وجب النزح واستئناف الوضع على طهر إن أمكن وإلا فترك الجبيرة، ويجب القضاء عند البرء. قال في الروضة تبعاً للرافعي: بلا خلاف، فأما إذا لم يحتج إلى وضع الجبيرة لكن يخاف من إيصال الماء فيغسل الصحيح بقدر الإمكان بأن يتلطف بوضع خرقة مبلولة ويتحامل عليها لينفصل بالمقاطر باقي الصحيح، ويجب التيمم والحالة هذه بلا خلاف كما قاله النووي لئلا يبقى موضع الكسر بلا طهارة، ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وإن كان لا يخاف منه كما قاله الأصحاب، ثم إذا تيمم والعلة في محل التيمم أمر التراب عليها وكذا لو كان للجراحة أفواه مفتحة وأمكن إمرار التراب عليها وجب. وأعلم أن الجراحة قد تحتاج إلى أن تلتزق عليها خرقة أو قطناً أو نحوهما فلها حكم الجبيرة في كل ما سبق، وقد لا تحتاج إلى وضع لزقة فيجب غسل الصحيح والتيمم عن الجريح، ولا يجب مسح الجريح بالماء، ولا يجب عليه وضع اللزقة والجبيرة لأجل أن يمسح على ما قاله الجمهور وهو الصحيح، ثم إذا غسل الصحيح وتيمم لكسر أو جرح مع المسح على حال أو دونه وصلى فريضة ثم حضرت فريضة أخرى لم يجب إعادة الغسل إن كان جنباً ولا إعادة الوضوء إن كان محدثاً على الصحيح وليس على الجنب إلا التيمم، وفي المحدث وجهان أصحهما عند الرافعي أنه يجب عليه أن يغسل ما بعد العليل لأجل الترتيب لأنه إذا بطلت الطهارة في العليل بطل ما بعده وأصحهما عند النووي أنه لا يجب إلا التيمم فقط كالجنب لأن التيمم طهارة مستقلة في الجملة فلا يلزم من ارتفاع حكمها بطلان طهارة أخرى، وقوله [ولا إعادة عليه إن وضعها على طهر] مفهومه أنه إذا وضعها على غير طهر أنه يعيد وهو كذلك على الصحيح المنصوص لأنه عذر نادر لا يفعل غالباً والله أعلم. قال:

(وَيَتَيَمَّمُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ وَيُصَلِّي بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ مَا شَاءَ مِنَ التَّوَاتُلِ).

لا يصلي بالتيمم الواحد. إلا فريضة واحدة واحتج له الرافعي بقول ابن عباس رضي الله عنهما «من السنة أن لا يصلي بالتيمم إلا مكتوبة واحدة»^(١) والسنة في كلام الصحابي تنصرف إلى سنة رسول الله ﷺ وفي إسناده شيء واضح نعم روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «تيمم لكل صلاة وإن لم يحدث»^(٢) رواه البيهقي^(٣) بإسناد صحيح لكن خالفه ابن خزيمة، وأحسن ما يحتج به قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾^(٤) أوجب الوضوء والتيمم لكل صلاة وكان ذلك ثابتاً في ابتداء الإسلام ثم خرج الوضوء بفعله ﷺ: «فَإِنَّهُ صَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ يَوْضُوءً وَاحِدًا»^(٥) حديث صحيح رواه ابن عمر رضي الله عنهما فبقي التيمم بمقتضى الآية ولا يمكن أن يقاس التيمم على الوضوء لأن التيمم طهارة ضرورية لا يرفع الحدث لما مر من قوله ﷺ «لعمرو بن العاص» أصليت بأصحابك وأنت جنب»^(٦) وذهب المزني^(٧) إلى أنه يجمع بتيمم واحد فرائض ونوافل وهو بناء منه على أصله، وهو أن التيمم يرفع الحدث وهو مردود بما مر فعلى الصحيح لا يجمع بين فريضتين سواء كانت الفريضتان متفتحتين كصلاتين أو

(١) أوردته الحافظ في «بلوغ المرام» رقم: (١٢٥)، وقال: رواه الدارقطني بإسناد ضعيف جداً.

(٢) وفي إسناده السلام ١٦٣/١: «إِنْ أَمَرَ ابْنُ عُمَرَ هَذَا ضَعِيفٌ، وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ أَصَحُّ، مَرَّ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَّا أَنَّهُ مَوْثُوقٌ، فَلَا تَقْرَمُ بِالْجَمْعِ حِجَّةٌ أَهـ.

(٣) البيهقي هو: الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُزُرِّي جُرَدي، صاحب التصانيف. كتب الحديث وحفظه من صباه، ويرى وأخذ في الأصول، وانفرد بالإتقان والضبط والحفظ، وعمل كتاباً لم يسبق إليها، «كالتلخيص الكبير»، و«الصفري» و«شعب الإيمان»، وغير ذلك - مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. له ترجمة في: البداية والنهاية ٩٤/١٢، وطبقات الحفاظ ص: ٤٣٢ - ٤٣٣.

(٤) سورة المائدة آية: ٦.

(٥) رواه مسلم في: (٢) كتاب الطهارة - (١٥) باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد - حديث رقم: (٨٦). ورواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٦٥) باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد - حديث رقم: (١١٧). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٤٥) باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد - حديث رقم: (٦١). ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (١٠٢) باب الوضوء لكل صلاة - حديث رقم: (٣). ورواه الدرر في: (٢) كتاب الصلاة - (٣) باب قوله إذا قمتم إلى الصلاة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٣٥٠/٥، ٣٥١، ٣٥٨.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) المزني هو: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري، كان إماماً ورعاً زاهداً، مجاب الدعوة، متقلداً من الدنيا، وكان معظماً بين أصحاب الشافعي، وقال الشافعي في حقه: لو نظر الشيطان لقلبه، صفت رحمه الله كتاباً، منها «المبسوط»، و«المختصر»، و«المثبور»، وغير ذلك. توفي سنة أربع وستين ومائتين. له ترجمة في طبقات الشافعية ١٥/١.

مختلفتين كصلاة وطواف وسواء كانتا مقضيتين أو حاضرة ومقضية وسواء كانتا مكتوبة ومنلوذة أو مندورتين، وفي وجه يجمع بين مندورة ومقضية، وفي آخر بين مندورتين، وفي وجه شاذ يجوز في فوائت وفائتة وموداة، والصبي كالبالغ على المذهب لأن ما يؤديه حكمه حكم الفرض ألا ترى أنه ينوي بصلاته المفروضة، وكذا لا يجمع بين خطبة الجمعة وصلاتها نعم صلاة الجنائز لها حكم النافلة على الراجح من طرق، فيجوز الجمع بين صلوات الجنائز وبين صلاة جنازة ومكتوبة وبين جناز ومكتوبة لأن صلاة الجنائز فرض كفاية، وفروض^(١) الكفاية ملحقمة بالنوافل في جواز الترك وعدم الانحصار بخلاف فرض العين، [و] يجوز [أن] يصلي بتييم واحد ما شاء من النوافل [لأن النوافل في حكم صلاة واحدة] ألا ترى أنه إذا تحرّم بركعة له أن يجعلها مائة ركعة وبالعكس ولأن في تكليف التيمم لكل نافلة مشقة فربما أدى إلى تركها والشرع خفف فيها فجوزها قاعداً مع القدرة على القيام وعلى الراحلة ولغير القبلية في السفر لتكثر ولا ينقطع الشخص عنها والله أعلم.

(لرفع) لو لم يجد الجنب أو المحدث إلا ماء لا يكفيه وجب عليه استعماله على الصحيح ويجب التيمم للباقي ولو لم يجد إلا تراباً لا يكفيه وجب استعماله على المذهب وكذا لو كان عليه نجاسات فوجد من الماء ما يفسل بعضها وجب غسله على المذهب فلو كان محدثاً أو جنباً أو عليه نجاسة ووجد ما يكفي أحدهما غسل النجاسة ثم تيمم لأن النجاسة لا بدل لها ولو جاز المسافر بماء في الوقت فلم يتوضأ منه فلما بعد عنه تيمم وصلى جاز ولا إعادة عليه على المذهب، ولو لم يجد ماء ولا تراباً فالصحيح أنه يصلي لحرمة الوقت ويعيد وصلاته توصف بالصحة فإذا قدر على الماء أعاد وإن قدر على التراب فهل يعيد؟ نظر إن قدر عليه في موضع يسقط به القضاء أعاد وإلا فلا يعيد إذ لا فائدة في صلاة بالتيمم تعاد بل في كلام بعضهم ما يقتضي عدم الجواز، ثم فاقد الماء والتراب إذا صلى هل يقرأ الفاتحة إذا كان جنباً؟ مقتضى كلام الرافعي في هذا في باب التيمم أنه لا يقرأها ويأتي بالذكر وتبعه النووي لكن صحح النووي في باب الغسل أنه يجب عليه أن يقرأها ولو تيمم عن جنبانية ثم أحدث حرم عليه ما يحرم على المحدث ولا تحرم القراءة ولا اللبث في المسجد، ثم برؤية الماء تحرم القراءة وكل ما كان حراماً حتى يغتسل ما لم يفتقر بمانع إما شرعي كالعطش أو حسي كسبح أو عدو كما تقدم، ونحو ذلك والله أعلم.

(مسألة) وجد المسافر على الطريق خابية^(٢) مسيلة للشرب لا يجوز له أن يتوضأ منها

(١) قوله: «فرض كفاية» أي إذا فعله واحد سقط عن الآخرين مثل إلقاء السلام «سنة» والرد «فرض»، ولكن لو ألقى السلام على جماعة ورد منهم «البعض» جاز، وتسقط عن الآخرين.

(٢) قوله: «خابية مسيلة» الخابية وعاء الماء الذي يوضع فيه، و «المسيلة» أي الذي يوجد في الطريق، ويمر عليه الناس.

ويتيمم لأنها إنما توضع للشرب كذا ذكره المتولي^(١) والرويانى ونقله عن الأصحاب والله أعلم. قال:

(فصل: وكُلُّ تَلَعٍ خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ نَجَسٌ^(٢) إِلَّا الْغَنَى).

لا بد من معرفة النجاسة أولاً لأن ما خرج من السبيلين هو أحد أنواع النجاسة. ثم النجاسة لغة هي كل مستفحل، وفي الشرع عبارة عن كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع إمكانه لا لحرمتها أو استنذارها أو ضررها في بدن أو عقل، فقله على الإطلاق احتراز به عن النباتات السمية فإنه يباح منها القليل دون الكثير، وقوله مع إمكانه احتراز به عن الأحجار والأشياء الصلبة فإنه لا يمكن تناولها على الإطلاق أي أكلها، وقوله لا لحرمتها احتراز به عن المحترم كالآدمي، وقوله أو استنذارها احتراز به عن المخاط ونحوه وبقي ما ذكرنا في الحد احتراز به عن التراب فإنه يفسد بالبدن والعقل، وينبغي أن يزيد في الحد في حال الاختيار ليدخل في الحد الميتة فإنه يباح أكلها عند^(٣) الضرورة مع النجاسة في ذلك الوقت حتى إنه يجب عليه غسل فمه، إذا عرفت هذا فاعلم أن المنفصل عن باطن الحيوان نوعان: أحدهما ما ليس له اجتماع واستحالة في الباطن وإنما يرفش^(٤) رشعاً كاللعاب والعرق ونحوهما فله حكم الحيوان المترفش منه إن كان نجساً فنجس وإلا فطاهر، النوع الثاني ما له استحالة كالنول والعنزة^(٥) والدَّم والقيء: فهذه الأشياء كلها نجسة من جميع الحيوانات المأكولة وغيرها، ولنا وجه أن بول ما يؤكل لحمه وروثه طاهران، وبه قال الاصطخري^(٦) والرويانى وهو مذهب مالك وأحمد رضي الله عنهما وتمسكوا بأحاديث هي معارضة، وقد وقع

(١) المتولي هو: أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري، مصنف «التممة». تفقه بمرور على الثوري، ويصرم والرواد على القاضي حسين، ويخارى على أبي سهل الأيوبي، وبرج الفقه، والأصول، والخلاف، ولم يكمل «التممة»، بل وصل فيها إلى الحدود، فأكملها جماعة. مات سنة ثمان ومبشرين وأربعمائة، قال ابن خلكان، له ترجمة في: طبقات الشافعية ١/١٤٦ - ١٤٧.

(٢) قوله: «نجس» هو الخارج من فرجى الآدمي من عذرة أو بول.

(٣) يشير بذلك إلى قوله تعالى: «فحرمت عليكم الميتة ولحم الخنزير، وما لعل لغير الله به...» الآية [٣: المائدة].

(٤) قوله: «يرفش رشعاً» أي تُلَمَل وتُهَيَّأ وتقوى.

(٥) قوله: «العنزة» أي الغنطاس.

(٦) الاصطخري هو: القاضي أبو محمد الاصطخري. تفقه على القاضي أبي حامد الترمودزي، وكان قاضي قسماً بفناء مفتوحة وسين مهملة، وفتية فارس. وشرح «المستعمل»، لمتصور التميمي، وكان فقيهاً، سجعاً، قاله الشيخ أبو إسحاق. وقال الخطيب في «تاريخه»: هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سويد بن محارب، الأنصاري، سمع بفارس، والعراق، والحجاز، والشام، ومصر. قال الذهبي في «الميزان»: مات سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية ١/٢٨ - ٢٩.

الإجماع على نجاسة هذه الأشياء من غير المأكول، ويقال المأكول على غيره لأنها متغيرة مستحيلة مستقلة، واحتج لنجاسة البول بحديث الأعرابي^(١) الذي قال في المسجد حيث أمر رسول الله ﷺ «بصب ذنوب»^(٢) من ماء عليه فصب»^(٣) والذنوب بفتح اللال: الدلو المملوء قال النووي: وفيه إثبات نجاسة بول آدمي وهو مجمع عليه، ولا فرق بين بول الصغير والكبير بإجماع من يعتد بإجماعه: نعم يكفي في بول الصغير النضج، واحتج به بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام «مَرَّ بِقُرَيْشٍ فَقَالَ إِنَّهُمَا يَمْلِكَانِ: فَكَانَ أَحَدُهُمَا يَمْشِي»^(٤) بِالتَّيْمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ^(٥) مِنَ الْبَوْلِ»^(٦) وفي رواية

(١) قوله: «الأعرابي» قال ابن الأثير في «النهاية» ٢٠٢/٣: «الأعرابي: ساكن البادية من العرب اللين لا يقيمون في الأمصار، ولا يدخلونها إلا لحاجة». ١ هـ. وقال شيخ الإسلام في «فتح الباري» ٣٨٦/١ - ٣٨٧: «أخرج أبو موسى المديني في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار، قال: «اطلع ذو الخويصرة اليماني، وكان رجلاً جافياً، وهو مرسل، وفي إسناده أيضاً بهم. وهو في جمع مستند ابن إسحاق لأبي زرعة الدمشقي من طريق الشاميين من طريق الأصم عن أبي زرعة الدمشقي عن أحمد بن خالد اللخمي عنه، لكن قال في أوله: «اطلع ذو الخويصرة التميمي، وكان جافياً». والتميمي هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رؤوس المخوارج، وقد فرق بعضهم بينه وبين اليماني، لكن له أصل أصيل، واستفدت منه تسمية الأعرابي، وقد تقدم قول التاريخي إنه الأثرع، ونقل عن أبي الحسين بن فارس أنه عينة بن حصن، والعلم عند الله تعالى» ١ هـ.

(٢) قوله: «ذنوب» قال ابن حجر: الدلو ملأى ماء، وقال ابن فارس: الدلو العظيمة، وقال ابن السكيت: فيها ماء قريب من الملاء، ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب.

(٣) رواه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء: ٥٨ - باب صب الماء على البول في المسجد: حديث رقم (٢٢٠، ٢٢١). و: ٧٨ - كتاب الأدب: ٨٠ - باب قول النبي ﷺ: «يسروا ولا تعسروا»: حديث رقم (٦١٢٨). ومسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٣٠ - باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات: حديث رقم (٩٨: ١٠٠). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة: ١٣٦ - باب الأرض يصبها البول - حديث رقم (٢٨٠). ومالك في: ٢ - كتاب الطهارة: ٣١ - باب ما جاء في البول قائماً وغيره: حديث رقم (١١١) مرسلًا. وأحمد في «المستدرك» ٢٨٢/٢ و ١١١/٣ و ١٦٧.

(٤) قوله: «يمشي بالتيممة» هي نقل الحديث من قوم إلى قوم على جهة الإسناد والشر. (النهاية ١٢٠/٥).

(٥) قوله: «لا يستتر» أي لا يجهل بينه وبين بوله سترًا، يعني لا يتحفظ منه.

(٦) رواه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء: ٥٥ - باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله: حديث رقم (٢١٦). و: ٥٦ - باب ما جاء في غسل البول: حديث رقم (٢١٨). و: ٢٣ - كتاب الجنائز: ٨١ - باب الجرفعة على القبر: حديث رقم (١٣٦١). و: ٨٨ - باب عذاب القبر من الغيبة والبول: تحديث رقم (١٣٧٨). و: ٧٨ - كتاب الأدب: ٤٦ - باب الغيبة: حديث رقم (٦٠٥٢). و: ٤٩ - باب التيممة من الكبائر: حديث رقم (٦٠٥٥). ومسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٣٤ - باب الليل على نجاسة البول... إلخ...: حديث رقم (١١١). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة. والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٥٣ - باب ما جاء في التشديد في البول: حديث رقم (٧٠). وقال: هذا حديث حسن صحيح.

«لا يستزّه»^(١) وفي رواية «لا يستبرى» وكلها صحيحة ومعناها لا يجتنبه ويحترز منه. وأما نجاسة الغائط فحجت مع الإجماع قوله ﷺ لعمار «إِنَّمَا تَغْسِلُ نَوْبَكَ مِنَ الْبُزْلِ وَالْغَائِطِ وَالْمَلَى وَالْقَيْءِ»^(٢). رواه الإمام أحمد وخزجہ الدارقطني والبخاري ويدخل في قول الشيخ المذني لأنه خارج من أحد السيلين، وحجة نجاسته حديث علي رضي الله عنه في قوله: «كُنْتُ رَجُلًا عُلَا»^(٣) فَأَمْتَحَنِيَتْ أَنْ أَشَالَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمْرَتْ الْمِقْدَادُ^(٤) فَسَأَلَهُ فَقَالَ: تَغْسِلُ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأُ»^(٥) رواه مسلم، والمذني أبيض رقيق لزج يخرج بلا شهوة عند الملاعبة والنظر. ويدخل في كلام الشيخ أيضاً الوُدي وهو أبيض كدرٍ ثخين يخرج عقب البول من مخرج البول ولا فرق في نجاسته ما خرج من السيلين بين أن يكون معتاداً كالبول والغائط ولا كالدم والقيح نعم يستثنى من ذلك الدود والحصاة وكل متصلب لم تحله المعدة فهو

= والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ٢٦ - باب التزّه عن البول: حديث رقم (١). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة ومستها: ٢٦ - باب التشديد في البول: حديث رقم (٣٤٧، ٣٤٩). والدارمي في: (١) كتاب الوضوء - (٦١) باب الاتقاء من البول - حديث رقم: (١). وأحمد في المسند: ١/٢٢٥، ٣٥/٣٩.

(١) قوله: «لا يستزّه» بوزن ساكنة بعدها يزي معجمة ثم هاء أي لا يتجنب ولا يتحرز عنه.
(٢) أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢٨٣/١. باب ما يغسل من النجاسة. وقال: «رواه الطبراني في (الأوسط)، و (الكبير) بنحوه، وأبو يعلى، والبخاري، ومداور طرقه عند الجميع على ثابت بن حماد، وهو ضعيف جداً، والله أعلم». اهـ.
(٣) قوله: «علما» أي كثير الملى. وفي الملى لغات: مَلَى، وَمَلَى، وَمَلَى، بكسر الهمزة وتخفيف الياء. فالأوليان مشهورتان. أولاهما أفصحهما وأشهرهما. والثالثة حكاهما أبو عمر الزاهد عن ابن الأعرابي. ويقال: مَلَى وأملَى ومَلَى. والمَلَى ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند شهوة، لا بشهوة ودفق، ولا يعقبه فتور. وربما لا يُحَسَّ بخروجه. ويكون ذلك للرجل والمرأة. وهو في النساء أكثر منه في الرجال. (صحيح مسلم ١/٢٤٧).

(٤) المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك الكندي أبو الأسود الزهري ويقال أبو عمرو ويقال أبو معبد المعروف بالمقداد بن الأسود وقيل غير ذلك في نسبه، أسلم قليماً وشهد بدرأ والمشاهد وكان فارساً يوم بدر. روى عن النبي ﷺ. ومن علي بن أبي طالب وأنس بن مالك وغيرهما. مات سنة ثلاث وثلاثين وهو ابن سبعين سنة بالجرف على ثلاثة أميال من المدينة وحمل إلى المدينة ودفن بها. (تهذيب التهذيب ١٠/٢٥٤).

(٥) رواه مسلم في: (٣) كتاب الحيض - (٤) باب الملى - حديث رقم: (١٧). .. ورواه البخاري في: (٣) كتاب العلم - (٥١) باب من استحيا فلم غيره بالسؤال - حديث رقم: (١٣٢). .. ورواه في: (٤) كتاب الوضوء - (٣٤) باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القليل والذبح - حديث رقم: (١٧٨). .. ورواه في: (٥) كتاب الفضل - (١٣) باب غسل الملى والوضوء منه - حديث رقم: (٢٦٩). .. ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (١١٣) باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض الوضوء من الملى ورواه أحمد في المسند ١/٨٠، ٨٢، ٨٧، ١٠٧، ١١١، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٤٥، ٦/٥.

متنجس لا نجس، وعنه احتراز الشيخ بقوله [مانع]، وأما المني فهل هو نجس أم طاهر؟ إن كان من الآدمي ففيه خلاف بين الأئمة وفي ملهين طاهر، والذي ذهب إليه مالك وأبو حنيفة أنه نجس وحجتهم رواية الغسل ولفظها «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَسَلَّلُ الْمَنِيَّ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ»^(١) ومنه الشافعي وأصحاب الحديث وذهب إليه خلق منهم علي بن أبي طالب وسعد^(٢) بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم أجمعين أنه طاهر، وهو أصح الروایتين عن الإمام أحمد، وبه قال داود، ودليل هؤلاء رواية الفرق، ولفظها قول عائشة رضي الله عنها «لَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرَكُ مِنْ ثَوْبٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَنِيَّ فَرَكًا فَيُصَلِّي فِيهِ»^(٣) ولو كان نجساً لم يكف فركه كالدم وغيره، ورواية الغسل محمولة على الندب واختيار النظافة جمعاً بين الأدلة ولا فرق في ذلك بين مني الرجل والمرأة على الملعب. وأما مني غير الآدمي فإن كان مني كلب أو خنزير أو فرع أحدهما فهو نجس بلا خلاف كأصلهما، وأما ما عندهما من بقية الحيوانات ففيه خلاف الراجح عند الرافعي أنه نجس لأنه مستحيل في الباطن كالدم، واستثنى مني الآدمي تكريماً له، والراجح عند النووي أنه طاهر وقال: إنه الأصح عند المحققين والأكثرين لأنه أصل حيوان طاهر فكان طاهراً كالآدمي، وفي وجه أنه نجس من غير المأكول طاهر منه كاللبن والله أعلم. قال:

(وَعَسَلُ جَمِيعِ الْأَبْوَالِ وَالْأَذْوَاتِ وَاجِبٌ إِلَّا بَوْلَ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ فَإِنَّهُ يَطْهَرُ بِوَسْطِ الْمَاءِ حَلِيَّةً).

حجة الوجوب حديث الأعرابي^(٤) وغيره، وأما كيفية الغسل فالنجاسة تارة تكون حينية

(١) رواه مسلم في: (٢) كتاب الإيمان - (٣١) باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله - حديث رقم: (١٠٧، ١٠٨).

(٢) سعد بن أبي وقاص أبو إسحاق الزهري، أول من رمى يسهم في سبيل الله. روى عنه بنوه عامر ومحمد ومصعب وخلق أسلم وهو ابن سبعة عشرة سنة. وكان مجاب الدعوة، له مناتب جمعة. احتزل الفتة ولم يقاتل مع علي ومعاوية توفي سنة خمس وخمسين. له ترجمة في: تاريخ الخلفاء للسيوطي ٢٥٥، وخلاصة تهذيب الكمال ١١٥، ونكت الهميان ١٥٥.

(٣) رواه مسلم في: (٢) كتاب الطهارة - (١٣٢) باب حكم المني - حديث رقم: ١٠٥، ١٠٦. ورواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (١٣٤) باب المني يصيب الثوب - حديث رقم: (٣٧١). ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (١٨٩) باب بول الصبي الذي لم يأكل الطعام - حديث رقم: (١، ٢، ٣، ٥). ورواه أحمد في المسند ٦/٣٥، ٩٧، ١٣٥.

(٤) الحديث رواه البخاري في (٧٨) كتاب الأدب - (٨٠) باب قول النبي ﷺ «يسروا ولا تعسروا» حديث رقم: (٦١٢٨). ولفظه: «أن أبا هريرة أخبره أن أعرابياً بال في المسجد، فثار إليه الناس ليقموا به، فقال لهم رسول الله ﷺ: دعوه وأهريقوا على بوله ذنوباً من ماء - أو سَجَلًا من ماء - فإنما يبعثهم ميسرين ولم يبعثوا ميسرين». ورواه مسلم في: (٢) كتاب الطهارة - (٣٠) باب وجوب غسل البول وغيره -

لي تشاهد بالعين وتارة تكون حكيمية أي حكمنا على المحل بنجاسته من غير أن ترى عين النجاسة فإن كانت النجاسة عينية فلا بد مع إزالة العين من محاولة إزالة ما وجد منها من طعم ولون وريح فإن بقي طعم النجاسة لم يطهر المحل المتنجس لأن بقاء الطعم يدل على بقاء النجاسة وصورته فيما إذا تنجس فمه وإن بقي الأثر مع الرائحة لم يطهر أيضاً وإن بقي لون النجاسة وحده وهو غير عسر الإزالة لم يطهر وإن عسر كدم الحيض يصيب الثوب وربما لا يزول بعد المبالغة، فالصحيح أنه يطهر للعسر وإن بقيت الرائحة وحدها وهي عسرة الإزالة كرائحة الخمر مثلاً فيطهر المحل أيضاً على الأظهر نعم الباقي من اللون والرائحة مع العسر طاهر على الصحيح، وقيل نجس معفو عنه ولا يشترط في حصول الطهارة عصر الثوب على الراجح، ثم شرط الطهارة أن يسكب الماء على المحل المتنجس فلو غمس الثوب ونحوه في طست فيه ماء دون القلتين فالصحيح الذي قاله جمهور الأصحاب أنه لا يطهر لأنه بوصوله إلى الماء تنجس لقلته ويكفي أن يكون الماء غامراً للنجاسة على الصحيح وقيل يشترط أن يكون سبعة أضعاف البول. وأما النجاسة الحكيمية فيشترط فيها الغسل أيضاً. والحاصل أن الواجب في إزالة النجاسة غسلها المعتاد بحيث ينزل الماء بعد الحت والتحامل صافياً إلا في بول الصبي الذي لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن فيكفي فيه الرش ولا بد في الرش من إصابة الماء جميع موضع البول وأن يغلب الماء على البول ولا يشترط في ذلك السيلان قطعاً والسيلان والتقاطر هو الفارق بين الغسل والرش. وأعلم أنه لا يشترط في الغسل المقصد كما لو صب الماء على ثوب لا يقصد فإنه يطهر وكذا إذا أصابه مطر أو سيل وادعى بعضهم الإجماع على ذلك لكن ابن شريح والقفال من أصحابنا اشترطا النية في غسل النجاسة كالحديث وقد مر الفرق. وقول الشيخ [إلا بول الصبي] احتراز به عن الصبية فإنه لا يكفي في غسل بولها النصح^(١) بل يتعين الغسل على المذهب ودليل الفرق حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ «أَتَى بِصَبِيٍّ يَزْخَعُ فَبَالَ فِي حِجْرِهِ فَلَمَّا يَمَأُ فَصَبْتُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْفُسْ»^(٢) وفي رواية «فلم يزد على أن نضح بالماء» وفي رواية، فرشه، وفي رواية، فنضجه

= النجاسات إذا حصلت في المسجد - حديث رقم: (٩٨). ورواه مالك في الموطأ: (٢) كتاب الطهارة - (٣١) باب ما جاء في البول قائماً وغيره - حديث رقم: (١١١).

(١) قوله: «النصح» يريد من أصابه نضح من البول - وهو الشيء اليسير منه - فعليه أن يتنحّضه بالماء، وليس عليه غسله.

(٢) رواه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء: ٥٩ - باب بول الصبي: حديث رقم (٢٢٢). ولفظه: أتى رسول الله ﷺ بصبي فبال على ثوبه، فلما يماؤ فأتبعه إياه. ورم (٢٢٣) من حديث أم قيس بنت محصن، ولفظه: «فلما إياه فنضجه ولم يفسله». و: ٧١ - كتاب العقيدة: ١ - باب تسمية المولود غداة يولد: حديث رقم (٥٤٦٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «أتى النبي ﷺ بصبي يحنكه، فبال عليه، =

عليه ولم يفعله. وكلها صحيحة وفي رواية الترمذي «يُتَضَحُّ مِنْ بَوْلِ الْغَلَامِ وَيُرْسُ» (١) مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ» (٢) و فرق بينهما من جهة المعنى بوجوه، منها أن بول الجارية يترشش فاحتيج فيه إلى الغسل بخلاف بول الصبي فإنه يقع في محل واحد، ومنها أن بول الجارية تخين أصفر متين يلمص بالمحل بخلاف بول الصبي، قال الشيخ تقي (٣) الدين بن دقيق العيد:

« فأتبعه الماء. » و: ٧٦ - كتاب الطيب: ١٠ - باب السعوط بالقسط الهندي والبحري: حديث رقم (٥٦٩٣) من حديث أم قيس، ولفظه: «دخلت على النبي ﷺ باين لي لم يأكل الطعام، فبال عليه، فدها بماء فرش عليه». و: ٧٨ - كتاب الأدب: ٢١ - باب وضع الصبي في الحجر: حديث رقم (٦٠٠٢) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «أن النبي ﷺ وضع صبياً في حجره يحتكه، فبال عليه، فدها بماء فأتبعه». و: ٨٠ - كتاب الدعوات: ٣١ - باب الدعاء للصبيان بالبركة: حديث رقم (٦٣٥٥) من حديثها أيضاً، ولفظه: «كان النبي ﷺ يؤتى بالصبيان، فيدهو لهم، فأتى بصبي، فبال على ثوبه، فدها بماء، فأتبعه إياه، ولم يفعله». ومسلم في: ٢ - كتاب الطهارة: ٣١ - باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله: حديث رقم (١٠١١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤) من حديث عائشة وأم قيس. وأبو داود في: كتاب الطهارة. والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة: ٥٤ - باب ما جاء في نضح بول الغلام قبل أن يطعم: حديث رقم (٧١). والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٨٩ - باب بول الصبي الذي لم يأكل الطعام: حديث رقم (١٠١، ٢). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة وستنها: ٧٧ - باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم: حديث رقم (٥٢٣ - ٥٢٤). والدارمي في: ١ - كتاب الوضوء: ٦١ - باب بول الغلام الذي لم يطعم: حديث رقم (١). ورواه مالك في: (٢) كتاب الطهارة - (٣٠) باب ما جاء في بول الصبي حديث رقم: (١٠٩، ١١٠). وأحمد في «المستدرك» ٢/٤٨٢.

(١) قوله: «فرش» أي ينسل سلاً خفيفاً، وهذا تأويل الحديث عند من يرى وجوب الغسل لهما وهو تأويل بعيد. كذا قاله السندي.

(٢) رواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (٧٧) باب ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع - حديث رقم: (٦١١). والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٩٠ - باب بول الجارية: حديث رقم (١). ولفظه: «ينسل من بول الجارية، ويرش من بول الغلام». وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة وستنها: ٧٧ - باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم: حديث رقم (٥٢٢). ولفظه: «إنما ينضح من بول الذكر، وينسل من بول الأنثى». ورقم (٥٢٥)، ولفظه: «ينضح بول الغلام، وينسل بول الجارية». و (٥٢٦) ولفظه: «ينسل بول الجارية، ويرش من بول الغلام». و (٥٢٧) بلفظه: «بول الغلام ينضح، وبول الجارية ينسل». وقال المحقق في هذا الأخير: «في الزوائد: في إسناده انقطاع؛ فإن عمرو بن شعيب لم يسمع من أم كرز». وأحمد في «المستدرك» ١/٧٦ و ٩٧ و ١٣٧، و ٣٣٩/٦ و ٣٤٠ و ٣٥٦ و ٤٢٢ و ٤٤٠ و ٤٦٤.

(٣) تقي الدين بن دقيق العيد هو: الإمام الحافظ الفقيه المحدث شيخ الإسلام أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المتوفى. صنف «شرح العمدة»، و«الانفتاح في علوم الحديث». وكان من أذكيا زمانه، واسع العلم ملجئاً للسهل، ساكتاً وقوراً ورعاً، إمام أهل زمانه. مات سنة اثنتين وسبعمئة. له ترجمة في: طبقات الحفاظ ص ٥١٦.

وفرق بينهما بوجوه منها ما هو ركيك جداً^(١) لا يستحق أن يذكر، وأقوى ما قيل إن الثؤوس أعلق بالذكر من الإناث فيكثر حمل الصبي فناسب التخفيف بالنضح دفعاً للعسر وهذا المعنى مفقود في الإناث فجرى الغسل فيهن على القياس والله أعلم. قلت: وفيه نظر من جهة أنه لو كان كذلك لوقع الفرق بين الرجل والمرأة في الغسل فيرش من بولهما بالنسبة إلى المرأة والله أعلم، وقول الشيخ [لم يأكل الطعام] أي ما لم يطعم ما يستقل به كالخبز ونحوه قاله ابن الرفعة وقال النووي في شرح مسلم: النضح إنما يجزي ما دام الصبي يقتصر على الرضاع وأما إذا أكل الطعام على جهة التغذية فإنه يجب الغسل بلا خلاف والله أعلم^(٢). قال:

(ولا يُغلى عن شيءٍ من النجاساتِ إلا اليسيرُ من الدَّمِ والقيحِ وما لا نفسَ له سائلةٌ إذا وَقَعَ فِي الْإِنَاءِ وَمَاتَ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَتَجَسَّدُ).

القليل من الدم والقيح معفو عنه في الثوب والبدن وتصح الصلاة معه، وظاهر إطلاق الشيخ يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون منه أو من غيره ومسألة العفو عن النجاسات المعفو عنها نذكرها في محلها وهو عند ذكر شروط الصلاة، وتأتي في كلام الشيخ هناك إن شاء الله تعالى وأما الميتة التي [لا نفس لها سائلة] أي لا دم لها يسيل كالذباب والبعوض والمقارب والخنافس والوزع^(٣) على ما صححه النووي دون الحيات والضفادع ليس من ذلك إذا وقعت في إناء فيه مائع سواء كان ماء أو غيره من الأدهان كالزيت والسمن أو غيره كالطعام ومات فيه فهل تنجسه؟ فيه خلاف والملهب عدم التنجيس لقوله ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْمِصْهُ»^(٤) كُلُّهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنْ فِي أَحَدٍ جَنَاحَيْهِ»^(٥) ذَاةٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ»^(٦). رواه

(١) قوله: «ركيك جداً» أي رقيق جداً.

(٢) انظر «شرح مسلم» ٣/ ١٩٥.

(٣) قوله: «الوزع» أي البيرص.

(٤) قوله: «فليغمص كله» أمر بإشادة لمقابلة اللاء باللواء. وفي قوله «كله» رفع توهم المجاز في الاكتفاء بغصم بعضه. (فتح الباري ١٠/ ٢٦١).

(٥) قوله: «فإن في أحد جناحيه ذاء...» الفخ الجناح يلكر ويؤنث. وجزم الصفاي بأنه لا يؤنث، وحقيقته للطار، ويقال لغيره على سبيل المجاز، كما في قوله: «واخفض لهما جناح الذل». (فتح الباري ١٠/ ٢٦١).

(٦) رواه البيهقي في: ٥٩ - كتاب بدء الخلق: ١٧ - باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه: حديث رقم (٣٣٢٠). و: ٧٦ - كتاب الطب: ٥٨ - باب إذا وقع الذباب في الإناء: حديث رقم (٥٧٨٢). وأبو داود في: - كتاب الأطعمة. وابن ماجه في: ٣١ - كتاب الطب: ٣١ - يقع الذباب في الإناء: حديث رقم (٣٥٠٥). ورقم (٣٥٠٤) ولفظه: «في أحد جناحي الذباب سُم وفي الآخر شِفَاءٌ، فإذا وقع في الطعام، فامطو فيه، فإنه يقدم السُم، ويؤخر الشفاء». والدارمي في: ٨ - كتاب الأطعمة: =

البخاري وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان وأنه ينبغي بجناحه الذي فيه الداء، ووجه الاستدلال أن النمس قد يفضي إلى الموت لا سيما إذا كان الطعام حاراً فلو كان ينجس لم يأمر به، وأيضاً فصوص الأواني عن هذه الحيوانات فيه عسر ومشقة فيعفى عن تنجيسها لذلك، وقيل تنجسه لأنها ميتة كسائر النجاسات قال ابن المنذر: لا أعلم أحداً قال هذا القول غير الشافعي وفي قول آخر إن كان مما تعم به البلوى كالذباب ونحوه فلا ينجس وإن لم تعم كالخنافس والمقارب نجست وبهذا جزم الفقهاء^(١) وهو مذهب قوي لأن محل النقص وهو الذباب فيه معنيان مشقة الاحتراز، وعدم الدَّم السائل وهي علة مركبة فإذا فقد أحدهما انعدمت العلة إذ العلة المركبة تنعدم بعدم أحد جزئيهما وهنا فقدت مشقة الاحتراز.

واعلم أن محل الخلاف فيما إذا لم يتغير المائع فإن تغير بكثرة الميتة نجسته على الأصح ومحل الخلاف أيضاً فيما إذا لم ينشأ في المائع فإن نشأ فيه كدود الخلل ونحوه فإنه لا ينجسه بلا خلاف قال الشيخان^(٢) في الرافعي والزُّوزة: ويحل أكله معه لا منفرداً ذكره النووي في باب الأطعمة ثم محل الخلاف أيضاً فيما إذا وقعت الميتة التي لا نفس لها سائلة - بنفسها في المائع أما إذا طرحت فإنه يضر جزم به الرافعي في الشرح الصغير وبه أجاب في الحاوي الصغير. واعلم أن كُلَّ رطبٍ في معنى الإناء حتى لو كان ثوب رطب أو فاكهة فهو كالمائع في ذلك. واعلم أيضاً أن النجاسة التي لا يتركها الطرف أي لا تشاهد بالبصر لقلتها كنقطة البول وما يعلق برجل الذبابة من النجاسة حكمه في عدم التنجيس حكم الميتة التي لا نفس لها سائلة على الراجح عند النووي لأنه يتعلل الاحتراز عن ذلك فأشبه دم البراغيث وقال الرافعي: إنها تنجس ويستثنى مع ذلك مسائل ذكرناها في كتاب الطهارة والله أعلم.

قال:

(وَالْخَيْوَانُ كُلُّهُ طَاهِرٌ إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخِنْزِيرَ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا).

الأصل في الحيوانات الطهارة لأنها مخلوقة لمنافع العباد ولا يحصل الانتفاع الكامل إلا بالطهارة واستمر مالك رضي الله تعالى عنه على ذلك واستثنى الشافعي ومن نحا نحوه

١٢ - باب الذباب يقع في الطعام: حديث رقم (١، ٢). وأحمد في «المسنَد» ٢/٢٢٩ و ٢٤٦ و ٣٤٠ و ٣٩٨ و ٤٤٣ و ٦٧/٣. ورواه ابن حبان في صحيحه: ٢/٢٧٢، ٢/٢٧٣، ٧/٣٣٤.

(١) الفقهاء هو: أبو بكر، عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي المعروف بالفقهاء، شيخ المروزي، للعلماء من علمه إيراد وإصدار، ومن قلمه وجهة أنواء وأنوار، ذو الموازين والمعارف واللطائف والطرائف. كان في ابتداء يعمل الأقفال، ثم اشتغل بالفقه حتى صار وحيد زمانه. توفي في جمادى الآخرة، سنة سبع عشرة وأربعمائة، وعمره تسعون سنة. له ترجمة في. طبقات الشافعية ٢/١٤٧، طبقات العبادي ص ١٠٥.

(٢) قوله: «الشيخان» المراد بهما النووي والرافعي.

الكلب والخنزير وفرع أحدهما واحتج له بمفهوم حديث الهرة وأنها ليست بنجسة، وهو حديث حسن صحيح ويقولون ﷺ : «طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ إِذَا وَلَغَ^(١) فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يُغْسَلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوَّلَاهُنَّ بِالتَّوْبَةِ»^(٢) وجه الدلالة أن الطهور معناه المَطْهُور والتَطْهِير لا يكون إلا عن حدث أو نجس ولا حدث على الإناء فتعين النجس، وأما نجاسة الخنزير فاحتج لنجاسته بأنه أسوأ حالاً من الكلب لأنه لا يجوز الانتفاع به وهذا غير مسلم لأن الحشرات كذلك وهي طاهرة ونقل ابن المنذر الإجماع على نجاسته وفيه نظر لأنه حكى عن مالك وأحمد طهارته ولهذا قال النووي: إن دلالة نجاسته ضعيفة واحتج الماوردي بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ خَنُزِيرٌ فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾^(٣) والمراد جملة الخنزير لأن لحمه دخل في عموم الميتة، وأما ما تولد منهما لأنهما أصله أو من أحدهما بين حيوان طاهر فنجس تغلياً للنجاسة وكلام الشيخ يشمل طهارة بقية الحيوانات حتى الدود المتولد من النجاسة وهو كذلك وفي وجه أنه نجس كأصله قال الرافعي: وهو ساقط والله أعلم. قال:

(وَالْمَيْتَةُ كُلُّهَا نَجَسَةٌ إِلَّا السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَابْنُ آدَمَ).

الميتات كلها نجسة لقوله تعالى: ﴿مَرَاتٌ عَلَيْهِمُ الْمَيْتَةُ﴾^(٤) وتحريم ما لا حرمة له ولا ضرورة في أكله يدل على نجاسته لأن الشيء إنما يحرم إما لحرمة أو لضرره، أو نجاسته. والميتة كل من مات حتف أنفه واختل فيه شرط من شروط التذكية كذبيحة لمجوسي والمحرّم وما ذُبِحَ بطن أو نحوه وكذا ذُبِحَ ما لا يؤكل ضابطه أن تقول الميتة ما الت حياته بغير ذكاة شرعية، ويستثنى من الميتات السمك والجراد أما السمك فلقوله عليه

(١) قوله: «ولغ» قال أهل اللغة: يقال: وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ. يَلْغُ وَلَوْغًا، إِذَا شَرِبَ بِطَرَفِ لِسَانِهِ. قال أبو زيد: يقال: وَلَغَ الْكَلْبُ بِشَرَابِنَا وَفِي شَرَابِنَا وَمِنْ شَرَابِنَا.

(٢) رواه البخاري في: (٤) كتاب الوضوء - (٣٣) باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان - حديث رقم: (٣٣). ورواه مسلم في: (٢) كتاب الطهارة - (٢٧) باب حكم ولوغ الكلب - حديث رقم: (٨٩)، (٩١)، (٩٢)، (٩٣). ورواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٣٦) باب الوضوء بسور الكلب - حديث رقم: (٧١)، (٧٢)، (٧٣). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٦٨) ما جاء في سور الكلب - حديث رقم: (٩١). ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (٥٢) باب تعفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (٣١) باب غسل الإناء من ولوغ الكلب - حديث رقم: (٣٦٤)، (٣٦٥)، (٣٦٦). ورواه الدارمي في: (١) كتاب الصلاة والطهارة - (٥٨) باب في ولوغ الكلب - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في المسند: (٢/٢٤٠)، (٢٥٣)، (٢٦٥)، (٢٧١)، (٣١٤)، (٣٦٠)، (٣٩٨)، (٤٢٤)، (٤٢٧)، (٤٨٠)، (٤٨٢)، (٥٠٨)، (٨٦/٤)، (٥٦/٥).

(٥) سورة الأنعام آية: ١٤٥.

(٦) سورة المائدة آية: ٣٠.

الصلاة والسلام في البحر **قُورُ الطُّهُورِ** ^(١) **مَأْوُهُ الْحِلُّ** ^(٢) **يَتَبَتَّه** ^(٣) ^(٤). حديث صحيح، وأما الجراء فللقوله **ﷺ**: «أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَاتِ السَّمَكِ وَالْجِرَادِ» ^(٥) رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف نعم رواه البيهقي موقوفاً على عمر رضي الله عنه وقال: إنه صحيح وحكمه حكم المرفوع، ويستثنى الأدمي أيضاً فإنه لا يتنجس بالموت على الراجع مسلماً كان أو كافراً لقوله تعالى: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ» ^(٦) وقضية التكريم أن لا يحكم بنجاسته، وقال عليه الصلاة والسلام: «لَا تُنَجِّسُوا مَوْتَكُمْ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ» ^(٧) حياً ولا ميتاً ^(٨) رواه الحاكم،

(١) قوله: «الطُّهُورُ» اسم لما يطهر به، كالوضوء لما يتوضأ به.

(٢) الحِلُّ: أي الحلال.

(٣) ميتته: يفتح الميم. قال الخطابي: وعوام الناس يكسرونها. وإنما هو بالفتح، يريد حيوان البحر إذا مات فيه.

(٤) رواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٤٠) باب الوضوء بماء البحر - حديث رقم: (٨٣). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٥٢) باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور - حديث رقم: (٦٩). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (٤٦) باب ماء البحر - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (٣٨) باب الوضوء بماء البحر - حديث رقم: (٣٨٦، ٣٨٧). ورواه اللؤلؤي في: (١) كتاب الطهارة - (٥٢) باب الوضوء من ماء البحر - حديث رقم: (٢). ورواه مالك في الموطأ - (٢) كتاب الطهارة - (٣) باب الطهور للوضوء - حديث رقم: (١٢). ورواه أحمد في المسند: ٢/٢٢٧، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٩٣، ٣٧٣/٣، ٣٦٥/٥.

(٥) رواه ابن ماجه في: (٢٨) كتاب الصيد - (٩) باب صيد الحيتان والجراد - حديث رقم: (٣٢١٨). في الزوائد: في إسناده عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم، وهو ضعيف. ورواه أبصاني: (٢٩) كتاب الأطعمة - (٣١) باب الكبد والطحال - حديث رقم: (٣٣١٤). ورواه أبو داود في: (٢٦) كتاب الأطعمة - (٣٥) باب من أكل الجراد - حديث رقم: (١). ورواه مالك في الموطأ: (٤٩) كتاب صفة النبي **ﷺ** - (١٠) باب جامع ما جاء في الطعام والشراب - حديث رقم: (٣٠). ورواه أحمد في المسند: ٩٧/٢.

(٦) سورة الإسراء آية: ٧٠.

(٧) قوله: «لا ينجس» قال السدي في حاشيته على النسائي: يفتح الجيم وضمها أي الحدث ليس بنجاسة تمتع عن المصاحبة وتقطع عن المجالسة، وإنما هو أمر تبيدي أو المؤمن لا ينجس أصلاً، ونجاسة بعض الأعيان اللاصقة بأعضائه أحياناً لا توجب نجاسة الأعضاء نعم تلك الأعيان يجب الاحتراز عنها، فإذا لم تكن فما بقي إلا أعضاء المؤمن فلا وجه للاحتراز عنها فكانه قال لو كانت هناك نجاسة لكانت تلك النجاسة في أعضاء المؤمن إذ ليس هناك عين لاصقة به والمؤمن لا ينجس بهذه الصفة فلا نجاسة والله تعالى أعلم. (١/١٤٥).

(٨) في بعض النسخ سقط «رواه الحاكم» والصواب ما ذكره الشيخ هنا. رواه الحاكم في المستدرک، وقال الحافظ ضياء الدين المقدسي: إسناده على شرط الشيخين. ورواه البخاري في: (٥) كتاب الفسل - (٢٣) باب عرق الجن، وأن المسلم لا ينجس - حديث رقم: (٢٨٣). ورواه في: (٥) كتاب الفسل -

رَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَقَالَ الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ ^(١) الْمَقْدِسِيُّ: إِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ وَهُوَ جَنَبٌ: «مُبْتَحَانُ اللَّهِ إِنْ الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ» ^(٢) وَهُوَ يَعْمُ الْمُسْلِمَ وَالْمُؤْمِنَةَ، وَقِيلَ يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ فِي الْحَيَاةِ غَيْرُ مَأْكُولٍ بَعْدَ الْمَوْتِ فَيَنْجُسُ كَفَيْهِ، وَاسْتَتْنَى أَيْضاً الْجَنِينَ الَّذِي يُوْجَدُ مِثْلًا عِنْدَ ذَنْبِ أُمِّهِ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ حَلَالٌ، وَكَذَا الصَّبِيُّ أَيْضاً إِذَا مَاتَ بِالضَّغْطَةِ أَيْ بِاللُّطْمَةِ فَإِنَّهُ يَحِلُّ فِي أَصْحَابِ الْقَوْلَيْنِ وَكَذَا الْبَعِيرُ النَّاذِ إِذَا مَاتَ بِالسَّهْمِ فِي غَيْرِ الْمَنْحَرِ فَإِنَّهُ يَحِلُّ وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ ذُكَاةٌ شَرْعِيَّةٌ. قَالَ:

(وَيُسْقَلُ الْإِنَاءُ مِنْ وَلُؤْغِ الْكَلْبِ وَالْخَنَازِيرِ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِحْدَاهُنَّ بِالتَّرَابِ وَيُسْقَلُ مِنْ مَائِهِ الثَّجَاسَاتِ مَرَّةً وَاحِدَةً تَأْتِي عَلَيْهِ الثَّلَاثُ أَفْضَلُ).

أما الكلب فلقوله ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ فَلْيُرْقِه» ^(٣) ثُمَّ لِيَنْفَسِلْهُ سَبْعَ

= (٢٤) باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره - حديث رقم: (٢٨٥). ورواه أيضاً في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٨) باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسرير. ورواه مسلم في: (٣) كتاب الحيض - (٢٩) باب الدليل على أن المسلم لا ينجس - حديث رقم: (١١٥، ١١٦). ورواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٩١) باب في الجنب يصفح - حديث رقم: (٢٢٩، ٢٣٠). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٨٩) باب ما جاء في مصافحة الجنب - حديث رقم: (١٢١). ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (١٧٣) باب مماسة الجنب ومجالسته - حديث رقم: (١، ٢، ٣). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (٨٠) باب مصافحة الجنب - حديث رقم: (٥٣٤، ٥٣٥). ورواه أحمد في المسند: ٢/٢٣٥، ٣٨٢، ٤٧١، ٤٠٢، ٣٨٤/٥.

(١) ضياء الدين المقدسي الإمام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي الحنبلي. صاحب التصانيف، ولد سنة تسع وستين وخمسائة. حدث عنه التقي سليمان، وآخرون. مات في جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين ومستمائة. له ترجمة في: اللؤلؤ على طبقات الحنابلة ٢/٢٣٦، والعبر ٥/١٧٩، وتذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٥.

(٢) رواه البخاري في: ٥ - كتاب الغسل: ٢٣ - باب عرق الجنب، وأن المسلم لا ينجس - حديث رقم: (٢٨٣). و: ٢٤ - باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره: حديث رقم: (٢٨٥). ومسلم في: ٣ - كتاب الحيض: ٢٩ - باب الدليل على أن المسلم لا ينجس - حديث رقم: (١١٦). وأبو داود في: ١ - كتاب الطهارة. والترمذي في: ١ - كتاب الطهارة - ٨٩ - باب ما جاء في مصافحة الجنب - حديث رقم: (١٢١). وقال: حديث حسن صحيح. والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٧٣ - باب مماسة الجنب ومجالسته - حديث رقم: (١، ٢، ٣). وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة: ٨٠ - باب مصافحة للجنب - حديث رقم: (٥٣٤، ٥٣٥). وأحمد في المسند: ٢/٢٣٥ و ٣٨٢ و ٤٧١، ٣٨٤/٥، ٤٠٢.

(٣) قوله: «فليُرْقِه» قال ابن حجر: هو يفري القول بأن الغسل للتنجيس، إذ المراق أهم من أن يكون ماء أو طعاماً، فلو كان طاهراً لم يلزم بإراقته للنهي عن إضاعة المال، لكن قال النسائي: لا أعلم أحداً تابع =

مراتٍ» رواه مسلم، وفي رواية أخرى له «طهورٌ إناءٌ أحَدَكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَأَهْنُ بِالْتَّرَابِ» وفي رواية له: «فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَغُفْرُوهُ»^(١) الثَّامِنَةُ بِالْتَّرَابِ»^(٢) والولوغ في اللُّغَةِ الشرب بأطراف اللسان، وجه الدلالة أنه عليه الصلاة والسلام أمر بالغسل وظاهره الوجوب، وقوله ﷺ «طهور» يدل على التَّطهير، والطهارة تكون عن حدث وعن نجس ولا حدث هنا فتعين النَّجَسُ. فإن قيل المرادُ هنا الطَّهارة اللُّغَوِيَّةُ. فالجواب أن حمل اللَّفْظِ على الحقيقية الشرعية مقدَّم على الحقيقة اللغوية مع أنه ﷺ بعث لبيان الشرعيات وفي الحديث دلالة على نجاسة ما ولغ فيه الكلب وإن كان طعاماً مائعاً حرم أكله لأنَّ إراقته إضاعة مال فلو كان طاهراً لم يؤمر بإراقته مع أنَّنا قد نهينا عن إضاعة المال^(٣) ثم لا فرق بين أن يتنجَّس بولوغه أو بوله أو دمه أو عرقه أو شعره أو غير ذلك من جميع أجزائه وفضلاته فإنه يغسل سبعاً إحداهن بالتراب. قال النووي في الرُّوضَةِ: وفي وجهٍ شاذٍّ أنَّه يكفي في غسل ما سوى الولوغ مرة كغسل سائر النجاسات، وهذا الوجه قال في شرح المهذب: إنه متَّجهٌ وقوي من حيث الدليل لأن الأمر بالغسل سبعاً إنَّما كان لينفِثَهُمْ عن مَوَاكِلَةِ الْكَلَابِ، وهل يغسل من الخنزير كالكلب أم لا؟ قولان: الجديد وبه قطع بعضهم نعم لأنه نجس العين فكان كالكلب بل أولى لأنه لا يجوز اقتناؤه بحال، وقال في القديم: إنه يغسل مرة كسائر النجاسات لأن التلغيز في الكلاب إنَّما ورد قطعاً لهم عنَّا يعتادونه من مخالطتها وزجرها كالحدِّ في الخمر، وهذا القول رجَّحه النووي في شرح المهذب ولفظه الراجح من حيث الدليل أنه يكفي غسلة واحدة بلا تراب وبه قطع أكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة الخنزير، وهذا هو المختار لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع لا سيَّما في هذه المسألة المبنية على التبعُّد وذكر مثل هذا في شرح لوسيط أيضاً وهل يقوم الصابون والأشنان^(٤) مقام

== علي بن مسهر على زيادة فليرقه. وقال حمزة الكتاني: إنها غير محفوظة. وقال ابن عبد البر: لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الأعمش كأبي معاوية وشعبة. وقال ابن منته: لا تعرف عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه إلا عن ابن مسهر بهذا الإسناد. قال ابن حجر في الفتح (١/٣٣١): قد ورد الأمر بالإراقة أيضاً من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً أخرجه بن عدي، لكن في رفعه نظر، والصحيح أنه موقوف. وكذا ذكر الإراقة حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفاً وإسناده صحيح أخرجه الدارقطني وغيره.

(١) قوله: «وغفروه» قال في المصباح: الغفر بفتحين، وجه الأرض ويطلق على التراب. وعفرت الإناء عفراً، من باب ضرب، دلكته بالغفر. وعفرتَه، بالتثنية، مبالغة.

(٢) سبق تخريج هذه الروايات.

(٣) انظر شرح «صحيح مسلم» ٣/ ١٨٤.

(٤) انظر «شرح المهذب». قوله: «الأشنان» شجر ينبت في الأرض الرملية، يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي.

التراب؟ فيه أقوال: أحدها نعم كما يقوم غير الحجر مقامه في الاستنجاء وكما يقوم غير الشيب والقرظ في البياض مقامه وهذا ما صحَّه الثَّوْرِيّ في كتابه رؤوس المسائل والأظهر في الرافعي والروضة وشرح المهذب أنّه لا يقوم لأنّها طهارة متعلّقة بالتراب فلا يقوم غيره مقامه كالتيتم والقول الثالث إن وجد التراب لم يقم وإلا قام، وقيل يقوم فيما يفسده التراب كالثياب دون الأواني وشوط التراب أن يكون طاهراً فلا يكفي النجس على الراجع كالتيتم. نعم الأرض الترابية يكفي فيها الماء على الراجع إذ لا معنى لتعفير التراب ولا يكفي في استعمال التراب ذره على المحل بل لا بد من مزجه بالماء ليصل التراب بواسطة المزج إلى جميع أجزاء المحل النجس.

(فرج) هل يكفي الرمل الناعم قال الإسناثي: أدخل الأصحاب الرمل الناعم في اسم التراب وجوزوا التيمم به قال الثَّوْرِيّ في فتاويه: لو سحق الرمل وتيمّم به جاز ومقتضاه أجزاءه في التعفير لأن الثُّراب إما للاستظهار أو للجمع بين نوعي الطهور أو للتعمّد بإطلاق الاسم وكل ذلك موجود هنا والله أعلم.

(فرج) لو ولغ في الإناء كلاب أو كلب مرأت ففيه خلاف الراجع يكفي سبع ولو وقعت نجاسة أخرى في الإناء الذي ولغ فيه الكلب كفى سبع ولو كانت نجاسة الكلب عينية فلم تنزل إلا بثلاث غسلات مثلاً حسبت واحدة على الصحيح ولو ولغ في شيء نجسه فأصاب ذلك شيئاً آخر نجسه ووجب غسل ذلك الآخر سبعاً ولو ولغ في طعام جامد ألقي ما أصابه وما حوله وبقي الباقي على طهارته ولو أدخل كلب رأسه في إناء فيه ماء ولم يعلم هل ولغ فيه أم لا فإن أخرج فمه يابساً لم يحكم بالنجاسة وكذا إن أخرجه رطباً على الراجع لأن الأصل عدم اللوغ ويقال الماء على الطهارة ورطوبة فمه يحتمل أنها من لعابه فلا يطرح الأصل بالشك والله أعلم، وقول الشيخ [إحداهنّ بالتراب] يقتضي الاكتفاء في التعفير بغير الأولى والأخيرة قال في أصل الروضة: ويستحب أن يكون الثُّراب في غير السابعة والأولى أولى قال الإسناثي: وجواز التعفير في غير الأولى والأخيرة مردود دليلاً ونقلًا: أما الدليل فلأن الروايات أربع أولاهنّ وهي في مسلم والثانية والسابعة بالتراب رواها أبو داود وهي معنى رواية مسلم وعرفوه الثامنة بالتراب وسمّيت ثامنة باعتبار استعمال التراب، والرواية الثالثة أولاهنّ أو أخراهنّ بالتراب رواها الدارقطني بإسناد صحيح^(١) كما قاله في شرح المهذب، والرابعة إحداهنّ قاله في شرح المهذب ولم تثبت وقال في فتاويه: إنّها ثابتة فعلى تقدير ثبوتها هي مطلقة وقيدت بالأولى أو الأخرى فلا يجوز العدول إلى غيرهما لا اتفاق المقيدين على نفيها والله أعلم.

(١) الحديث سبق تنزيهه.

وأما النقل فقد نص الشافعي على تعيين الأولى أو الأخيرة في البيوطي وكذا في الأم وأخذ بهذا النّص جماعة من الأصحاب منهم الزبيدي^(١) والمرعشي^(٢) وابن^(٣) جابر فثبت أن هذا مذهب الشافعي وأنّه الصواب من جهة التّكليل والنقل فتعيّن الأخذ به والله أعلم. وقول الشيخ [ويُغسل من سائر النجاسات مرة]: قد مرّ دليله وكيفية الغسل، وقوله: [والثلاث أفضل] لأن ذلك إزالة نجس فيستحب التّشليل فيها كالأحداث ولأنّ ذلك مستحب عند الشك في النّجاسة فعند تحققها أولى وهذا فيما إذا زالت النجاسة بالغسلة الواحدة على ما مرّ أما إذا لم تزل إلا بالثلاثة وجبت الثلاثة ويستحب بعد ذلك ثانية وثالثة والله أعلم.

(مسألة) الماء الذي يغسل به النّجاسة ويعبر عنه بالغسالة هل هو طاهر أم نجس أم كيف الحال ينظر إن تغير بعض أوصافها بالنجاسة فنجسة قطعاً وإن لم تتغير فإن كانت قلّتين قال الرافعي: فطاهرة بلا خلاف قال النووي: طاهرة ومطهّرة على المذهب. وإن كانت دون القلّتين ففيه خلاف والجديد أظهر أن حكمها حكم المحل بعد الغسل إن كان نجساً فنجسة وإن كان طاهراً فطاهرة غير مطهّرة فلو وقع من غسالة الكلب شيء على شيء: فإن كان من الغسلة الأولى غسل ما وقع عليه متناً ويعبر إن لم يكن التراب في الأولى وإن وقع من السابعة شيء لم يغسله ولو لم تتغير الغسالة ولكن زاد وزنها فطريقان أحدهما القطع بالنّجاسة والثانية على الخلاف وهذا كله في غسالة استعملت في واجب الطهارة أما الماء المستعمل في مندوبها كالثانية والثالثة فطاهر قطعاً ومطهّره على المذهب والله أعلم. قال:

(وَإِذَا تَخَلَّلَتِ الْخُمْرَةُ بِنَفْسِهَا طَهْرَتْ، وَإِنْ خُلَّتْ بِطَرَحٍ شَيْءٍ فِيهَا لَمْ تَطْهُرْ).

أعلم أنّ تطهير الأشياء تارة يكون بالغسل، وقد مرّ وقد يكون بالاستحالة، ومعنى الاستحالة انقلاب الشيء من صفة إلى أخرى: فإذا تخللت الخمرة أي انقلبت بنفسها سواء كانت محترمة أم غير محترمة طهرت لأن النجاسة والتحريم إنّما كانا لأجل الإسكار، وقد زال ولأن المعصير لا يتخلّل إلا بعد التّخثر فلو لم تقل بالطهارة لتعذر اتّخاذ الخلّ قال النووي

(١) الزبيدي هو: «الزيري» وهو خطأ بالمتن: وهو: أبو عبد الله، الزبير بن أحمد بن سليمان البصري المعروف بالزبيري، من ولد الزبير بن العوام، صاحب رسول الله ﷺ، ويعرف أيضاً بصاحب «الكافي» وهو مختصر في الفقه. مات سنة سبعة عشر. له ترجمة في: طبقات الشيرازي ص ١٠٨، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٥٦/٢، وتاريخ بغداد ٤٧١/٨.

(٢) المرعشي هو أبو بكر، محمد بن الحسن المرعشي، منسوب إلى مرعش، بين مهمله مفتوحة، وشين معجمة، وهي بلد من وراء الفرات. صنف مختصراً في الفقه معروفاً، مشتملاً على فوائد نقل ابن الرقعة عنه بعضها. له ترجمة في طبقات الشافعية ٢٢٩/٢.

(٣) ابن جابر هو: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة، الشامي اللّاتزي، ثقة، من السابعة، مات سنة بضع وخمسين. (تقريب التهذيب ٥٠٢/١).

في شرح مسلم: وأجمعوا على أنها إذا انقلبت بنفسها خلأ طهرت، وحكي عن سحنون^(١) أنها لا تطهر. فإن صح عنه فهو محجوج بإجماع من قبله وإن خللت بطرح شيء فيها من بصل أو خميرة أو غير ذلك لم تطهر ولا يطهر هذا الخل بعده أبداً لا يغسل ولا يغيره واحتج للذلك بأنه عليه الصلاة والسلام: «سُئِلَ^(٢) عَنِ الْخَمْرِ يَتَخَذُ خَلًّا فَقَالَ: لَا»^(٣) رواه مسلم، واحتج لتحريم التخليل أيضاً بأن أبا طلحة^(٤) رضي الله عنه أسلم وعنده خمر لا يتم «فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَلَهَا قَالَ: لَا أَهْرِقَهَا»^(٥) ولأنه استعجل الخل بفعل محرّم فحرم كما لو قبل مورثه لاستعجال الإرث فإنه لا يرثه معاملة له بنقيض مقصوده وإن خللت لا بطرح شيء فيها بأن نقلت من شمس إلى ظل أو عكسه فإنها تطهر على الرجوع وكذا لو فتح الوعاء حتى دخل الهواء، والفرق بين هذا وبين ما إذا طرح فيها شيء أو وقع بنفسه أن الواقع يتنجس بالخمرة فإذا استحال خلأ تنجست بالعين الحاصلة فيها ولا يطهر النجس إلا الماء والله أعلم.

(١) سحنون هو: الثقيبي المالكي المشهور اسمه عبد السلام بن سعيد بن حبيب هلال بن بكار بن ربيعة التوزني أبو سعيد، سمع من ابن وهب، ومن ابن القاسم. (لسان الميزان ٨/٣).

(٢) قوله: سئل عن الخمر يتخذ خلأ فقال لا هذا دليل الشافعي والجمهور أنه لا يجوز تخليل الخمر ولا تطهر بالتخليل هذا إذا خللها بغير أو بصل أو خميرة أو غير ذلك مما يلقى فيها فهي باقية على نجاستها، وينجس ما ألقى فيها ولا يطهر هذا الخل بعده أبداً لا يغسل ولا يغيره، أما إذا نقلت من الشمس إلى الظل أو من الظل إلى الشمس ففي طهارتها وجهان لأصحابنا أصحهما تطهر هذا الذي ذكرناه من أنها لا تطهر إذا خللت بالقاء شيء فيها هو ملعب الشافعي وأحمد والجمهور، وقال الأوزاعي والليث وأبو حنيفة تطهر وعن مالك ثلاث روايات أصحها عنه أن التخليل حرام فلو خللها عصي وطهرت، والثانية حرام ولا تطهر، والثالثة حلال وتطهر، وأجمعوا أنها إذا انقلبت بنفسها خلأ طهرت، وقد حكي عن سحنون المالكي أنها لا تطهر فإن صح عنه فهو محجوج بإجماع من قبله والله أعلم. (الذوي على مسلم ١٣/١٥٢).

(٣) رواه مسلم في: (٣٦) كتاب الأشربة - (٢) باب تحريم تخليل الخمر - حديث رقم: (١١). ورواه داود في: (٢٥) كتاب الأشربة - (٣) باب ما جاء في الخمر تخلل - حديث رقم: (٣٦٧٥). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٥٩) باب النهي أن يتخذ الخمر خلأ - حديث رقم: (١٢٩٤). وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه اللؤلؤي في: (٩) كتاب الأشربة - (١٧) باب في النهي أن يجعل الخمر خلأ - حديث رقم: (١).

(٤) أبو طلحة هو: زيد بن سهل الأنصاري، مشهور بكنيته، من كبار الصحابة، شهد براءاً وما بعدها. مات سنة أربع وثلاثين، وقال أبو زويدة اللدمشقي: عاش بعد النبي ﷺ، أربعين سنة. (تقريب التهذيب ٢٧٥/١).

(٥) رواه أبو داود في: (٢٥) كتاب الأشربة - (٣) باب العنب يعصر للخمر - حديث رقم: (٣٦٧٥). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٥٨) باب ما جاء في بيع الخمر - حديث رقم: (١٢٩٣). رواه أحمد في المستد: ١١٩/٣، ١٨٠.

(فائدة): الخمر اسم للمسكر من ماء العنب عند الأكثرين ولا يطلق على غيره إلا مجازاً كذا ذكره الرافعي في باب حدّ الخمر ومقتضاه أن النبيذ لا يطهر بالتخلل وبه صرح القاضي أبو الطيب ونقله عنه ابن الرفعة وأقرّه على ذلك لكن ذكر البغوي أنه لو ألقى الماء في عصير العنب حالة عصره لم يضره بلا خلاف لأنه من ضرورته بخلاف البصل ونحوه وما ذكره يدل على طهارة النبيذ بطريق الأولى والله أعلم، وقد ألحق بعضهم بالخمر العلقه إذا استحالت فصارت آدمياً والبيضة المنزّلة إذا صارت فرخاً ودم الظبية إذا صارت مسكاً والمينة إذا صارت دوداً وفي الإلحاق نظر والله أعلم. قال:

(فصل: وَخَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ ثَلَاثَةُ دِمَآءٍ: دَمُ الْحَيْضِ، وَدَمُ النَّفَاسِ، وَدَمُ الْاسْتِحَاضَةِ، فَالْحَيْضُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ عَلَى سَبِيلِ الصُّحَّةِ مِنْ غَيْرِ سَبَبِ الْوَلَادَةِ، وَالنَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِبَ الْوَلَادَةِ، وَالْاسْتِحَاضَةُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ فِي غَيْرِ آيَاتِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ).

الدّم الخارج من الرحم إن كان خروجه بلا حلة بل حيلة أي تقتضيه الطباع السليمة فهو دم حيض وهو شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم كما جاءت به السنة الشريفة وهو في اللغة: السيلان يقال حاض الوادي إذا سال وفي الشرع: دم يخرج بعد بلوغ المرأة من أقصى رحمها بشروط معروفة، وله أسماء: الحيض والعراك والضمك والإكبار والإعصار والطنش والدراس. قال الإمام: وسمي نفاساً لأنه عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رضي الله عنها: «أَنْفَسْتِ»^(١) والذي يحيض من الحيوان أربعة: المرأة، والضبع، والأرنب، والخفاش.

وأما دم النفاس فهو الخارج عقب ولادة ما تقتضي به العدة سواء وضعته حياً أو ميتاً كاملاً كان أو ناقصاً وكذا لو وضعت علقه أو مضغة جزم به في الرّوضة ومواه كان أحمر أو أصفر مبتدأة كانت في الولادة أو لا، ويؤخذ من كلام الشيخ أن الدّم الخارج مع الولد أو قبله لا يكون نفاساً وهو كذلك على الراجح، والنفاس في اللغة: هو الولادة، وفي اصطلاح الفقهاء: كما ذكره الشيخ ويسمى هذا الدّم نفاساً لأنه يخرج عقب نفس، وأما الدّم الخارج^١

(١) رواه البخاري في: (٦) كتاب الحيض - (٧) باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف - حديث رقم: (٣٠٥). و: ١ - باب الأمر بالنساء إذا نفست: حديث رقم: (٢٩٤). و: ٧ - باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت - حديث رقم: (٣٠٥). و: ٢٥ - كتاب الحج: ٨١ - باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت: حديث رقم: (١٦٥٠). ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج. ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام: حديث رقم: (١١٩)، (١٢٠). والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة: ١٨٣ - باب ما تفعل المحرمة إذا حاضت: حديث رقم: (١). و: ٣ كتاب الحيض: ١ - باب بدء الحيض، وهل يسمى الحيض نفاساً: حديث رقم: (١). و: ابن ماجه في: (٢٥) كتاب المناسك - (٣٦) باب الحائض تقضي المناسك إلا الطواف: حديث رقم: (٢٩٦٣).

وليس بحيفي ولا بعد الولادة فإن كان في زمن يمكن فيه الحيض إلا أنه خرج في غير أوقات الحيض لمرض أو فساد من عرق فمه في أدنى الرُّحم يسمى العادل بالذال المعجمة ويقال بالمهملة فهو استحاضة وما عدا هذه الدماء إذا خرج من الفرج فهو دمٌ فساد كالخارج قبل سن البلوغ والله أعلم. قال:

(وَأَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا).

أقل الحيض يوم وليلة للاستبراء، وهو التسبّع، روي ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ونص الشافعي رضي الله عنه على ذلك في عامة كتبه، ونص في موضع آخر: إن أقله يوم. ومراد الشافعي بليته، وغالبه ست أو سبع لقوله رحمته ^(١) بنت جحش «تَحِيضِينَ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَإِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهُرْتَ وَاسْتَنْقَأْتَ فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهُنَّ وَصُومِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيكَ وَكَذَلِكَ فَأَفْعَلِي فِي كُلِّ شَهْرٍ كَمَا يَطْهُرْنَ لِمِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطُحْرَهُنَّ» ^(٢) رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح، وأكثره خمسة عشر يوماً بلياليهن للاستبراء، وروي عن علي رضي الله عنه أيضاً، قال الشافعي: رأيت نساء أثبت لي عنهن أنهم لم يزلن يحضن خمسة عشر يوماً، وعن شريك ^(٣) وعطاء ^(٤) نحوه، والمعتمد في ذلك الاستبراء، ولا يصح الاستدلال به حديث

(١) حمة بنت جحش الأسدية، أخت زينب، كانت تحت مُصعب بن عمير، ثم طلعة، وكانت تستحاض، ولها حصة، وهي أم ولدي طلعة، عمران ومحمد. (تقريب التهذيب ٢/ ٥٩٥).

(٢) رواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (١٠٩) باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة - حديث رقم: (٢٨٧). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٩٥) باب ما جاء في المستحاضة - حديث رقم: (١٢٨). وقال أبو حنيس: حديث حسن صحيح. ورواه أحمد في المسند: ٤٣٩/٦. ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (١١٧) باب ما جاء من البكر إذ ابتلقت مستحاضة - حديث رقم: (٦٢٧). ونسبه الشيخ شاكر في شرح سنن الترمذي (٢٢٥/١) إلى الشافعي في الأم ٥١/١ - (٥٢) والدارقطني: (٧٩) والحاكم ١٧٢/١، والبيهقي ٣٣٨/١.

(٣) شريك النخعي بن عبد الله بن أبي شريك العاصمي النخعي السبيعي أبو عبد الله الكوفي. أحد الأعلام. روى عن أبي إسحاق - وعلق. وعنه عباد بن العوام، وابن المبارك، وخلف. قال ابن معين: صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه. ولد سنة خمس وتسعين ومات سنة سبع وسبعين ومائة. له ترجمة في: تاريخ بغداد ٢٧٩/٩، وتذكرة الحفاظ ٢٣٢/١، وشذرات اللعاب ٢٨٧/١.

(٤) عطاء بن أبي رباح أسلم أبو محمد المكي. مولى بني جُثَم، وقيل آل أبي خثيم. قال ابن سعد: انتهت إليه فتوى أهل مكة، وكان أسود أخرج أطلس أشل، قطعت يده مع ابن الزبير ثم عُمي. وكان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث، أدرك ماتني صحابي. قال أبو حنيفة: ما رأيت أفضل من عطاء بن أبي رباح. مات عطاء سنة أربع عشرة ومائة، أو خمس، أو سبع، عن ثمان وثمانين. له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٩٨/١، وطبقات ابن سعد ٣٤٦/٥، والنجوم الزاهرة ٢٧٣/١.

«تَمَكُّتْ إِحْدَاهُمَا شَطْرَ ذَهْرِيهَا لَا تُصَلِّي» ^(١) لَأَنَّهُ حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا يَعْرِفُ، قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ. قَالَ:

(وَأَقْلَّ النَّفَاسِ لِحَظَةً، وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا).

أقل النفاس لحظة وهي عبارة المنهاج، وفي التنبيه أقله مجة، وقال في الروضة تبعاً للرافعي: لا حد لأقله بل يوجد حكم النفاس بما وجد به، وحجة ذلك الاستقراء، وأكثره ستون يوماً للاستقراء، قال الأوزاعي: عندنا امرأة ترى النفاس شهرين، وقال ربيعة ^(٢) شيخ مالك: أدركت الناس يقولون أكثر ما تنفس المرأة ستون يوماً، وغالبه أربعون لما روت أم سلمة رضي الله عنها قالت: «كَانَتْ النَّسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقْعُدُ بَعْدَ نَفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا» ^(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ: إِنَّهُ حَسَنٌ وَائْتَنَى عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَلَى أَنَّ أَكْثَرَهُ أَرْبَعُونَ، وَالْمَهْذَبُ الْأَوَّلُ لِلْوُجُودِ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْغَالِبِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْاسْتِقْرَاءِ. قَالَ:

(وَأَقْلَّ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ).

احتج له بالاستقراء، ولأنه إذا كان الحيض خمسة عشر يوماً لزم في الطهر ما ذكرنا ولا حد لأكثر الطهر لأن من النساء من تحيض في السنة مرة بل هو في عمرها مرة، وقوله [بين الحيضتين] احترز به عن الطهر الفاصل بين الحيض والنفاس فإنه يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوماً كما إذا رأت الحامل دمًا، وقلنا بالصحيح أن الحامل تحيض فولدت بعده مثلاً بعشرة أيام فإن هذا طهر فاصل لكن بين حيض ونفاس، قال ابن الرفعة: احترز به عن طهر المبتدأة والأيسة. قال:

(١) حديث منكر أورده النووي في «شرح المهذب».

(٢) ربيعة بن أبي عبد الرحمن وسمه فروخ أبو عبد الرحمن المدني. المعروف ربيعة الرأي، مولى آل المنكدر. روى عن أنس بن مالك، والحاتر بن بلال المزني، وعنه حماد بن سلمة، والسفيانان، ومالك، وغيرهم. قال يعقوب ابن شيبة: ثقة ثبت أحد مفتي المدينة. مات سنة ست وثلاثين ومائة بالمدينة، وقيل بالأندلس. له ترجمة في: تاريخ بغداد: ٤٢٠/٨، وتذكرة الحفاظ ١٥٧/١، وتهذيب الأسماء ١٨٩/١.

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: (١) كِتَابِ الطَّهَارَةِ - (١١٩) بَابِ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ النَّسَاءِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١١٩). وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي: (١) كِتَابِ الطَّهَارَةِ - (١٠٥) بَابِ مَا جَاءَ فِي كَيْفِ تَمَكُّتِ النَّسَاءِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١٣٩). - وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي: (١) كِتَابِ الطَّهَارَةِ - (١٢٨) بَابِ النَّسَاءِ كَيْفَ تَجْلِسُ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٦٤٨). وَرَوَاهُ الدُّلُوعِيُّ فِي: (١) كِتَابِ الطَّهَارَةِ - (٩٨) بَابِ فِي الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ تَصَلِّي فِي ثَوْبِهَا إِذَا طَهَرَتْ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ: ٣٠٦/٣، ٣٠٤. ٣٠٩.

(وَأَقْلُ زَمَانٍ تَحِيضٌ فِيهِ الْجَارِيَةُ تَنْعُ سِنِينَ وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ).

دليل الوجود، قال الشافعي رضي الله عنه: أعجب ما سمعت من النساء تحضن نساء تهامة^(١) تحضن تسع سنين، وفيه حديث رواه البيهقي عن عائشة رضي الله عنها^(٢)، ولأن كل ما لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه إلى الوجود، وقد وجده الشافعي رضي الله عنه، ثم المراد بالتسع استكمالها على الصحيح، وقيل نصف التاسعة، وقيل الطعن فيها، فعلى الصحيح المراد التقريب لا التحديد على الصحيح، فعلى هذا لو رأت الدم قبل استكمال التاسعة في زمن لا يسع طهرًا وحيضًا كان حيضًا جزم به الرافعي والنووي، وإن يسعها لا يكون حيضًا، وقال الماوردي: إن تقدم يوم أو يومين كان حيضًا وإلا فلا، وقال الدارمي: لا يضرب نقصان شهر وشهرين والله أعلم. قال:

(وَأَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَلَحْظَتَانِ وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُ سِنِينَ وَغَالِيَةُ نِسْعَةِ أَشْهُرٍ).

أما كون أقل مدة الحمل ستة أشهر فلأن عثمان رضي الله عنه أتى بامرأة قد ولدت لسته أشهر فشاو القوم في رجمها، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: أنزل الله تعالى ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(٣) وأنزل ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾^(٤) فالفصل في عامين والحمل في ستة أشهر فجمعوا إلى قوله فصار إجماعاً، وأما كون أكثر مدة الحمل أربع سنين فلدليله الاستقراء، قال مالك: هذه جارتنا امرأة محمد^(٥) بن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل

(١) قوله: «تهامة» قال الشرقي بن القطامي: «تهامة من عرق اليمن إلى أسياف البحر إلى الحبشة وذات عرق». وقال عمارة بن عقيل: ما سأل من الحرتين حرة سليم وحرة ليلى فهو تهامة، والغور حتى يقطع البحر. وقال الأصمعي: طرف تهامة من قبل الحجاز مدارج العرج، وأول تهامة من قبل نجد ذات عرق. وقال بعضهم: نجد من حد أوطاس إلى القرنين، ثم تخرج من مكة فلا تزال في تهامة، حتى تبلغ حُسْفَانَ بين مكة والمدينة، وهي على لبنتين من مكة، ومن طريق الحراق إلى ذات عرق هذا كله تهامة. وسميت تهامة لشدة حرها وركود ريحها، وهو من التَّهَمَ، وهو شدة الحر، وركود الريح. يقال: تَهَمَ الحر: إذا اشتد. ويقال: سميت بذلك لتغير هوائها. يقال: تَهَمَ الدهن، إذا تغير ريحه. وحكى الزبيدي عن الأصمعي، قال: «التَّهَمَةُ الأرض المنصوبة إلى البحر، وكأنه مصدر من تهامة، وقال المبريد: إذا نسبوا إلى تهامة، قالوا: رجل تَهَامَ، بفتح التاء، وإسقاط ياء النسبة، لأن الأصل تهمة، فلما زادوا ألفاً خففوا ياء النسبة، كما قالوا: رجل يمان وشام، إذا نسبوا إلى اليمن والشام. (معجم البلدان ٦٣/٥ - ٦٤).

(٢) نص هذا الحديث: «إذا بلغت الجارية تسع سنين، فهي امرأة». أوردته الترمذي معلقاً في: (٩) كتاب النكاح - (١٨) باب ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج، عقب حديث رقم: (١١٠٩).

(٣) سورة الأحقاف آية: ١٥.

(٤) سورة لقمان آية: ١٤.

(٥) محمد بن عجلان المدني، صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ١٥٠ هـ.

صدق وحملت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة كل بطن أربع سنين، ورواه مجاهد^(١) أيضاً، وجاء رجل إلى مالك^(٢) بن دينار، فقال: يا أبا يحيى ادع لامرأة حبلى منذ أربع سنين في كرب شديد، فدعا لها: فجاء رجل إلى الرجل، فقال: ادرك امرأتك فذهب الرجل، ثم جاء وعلى رقبته غلام ابن أربع سنين قد استوت أسنانه والله أعلم. قال:

(وَيَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنِّقَاسِ ثَمَانِيَةُ أَشْيَاءَ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ).

يحرم على الحائض الصلاة وكلما سجود التلاوة، والشكر لقوله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَلَنَحْيِ الصَّلَاةَ»^(٣) الحديث، والإجماع منعقد على التحريم، ولا تقضيها أيضاً لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كُنَّا نَحْيِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَطْهَرُ فَنُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»^(٤) وكما يحرم على الحائض الصلاة يحرم عليها الصوم لمفهوم هذا الحديث، والإجماع منعقد على تحريم الصوم، ولكن تقضي الحائض الصوم لحديث عائشة رضي الله عنها. قال:

= ثمان وأربعين. تقريب التهذيب (١٩٠/٧).

(١) مجاهد هو: ابن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي، مولى السائب بن أبي السائب، عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة. مات سنة مائة. له ترجمة في: طبقات الحفاظ ص ٤٢ - ٤٣.

(٢) مالك بن دينار البصري، الزاهد، أبو يحيى، صليق، عابد، من الخامسة، مات سنة ثلاثين ونحوها. (تقريب التهذيب ٢/٢٢٤).

(٣) رواه البخاري في: (٦) كتاب الحيض - (١٩) إقبال المحيض وإدباره - حديث رقم (٣٢٠). ورواه في:

(٤) كتاب الحيض - (٦٣) باب غسل الدم - حديث رقم: (٢٢٨)، (١٩) باب إقبال المحيض وإدباره -

حديث رقم: (٣٢٠). ورواه مسلم في: (٣) كتاب الحيض - (١٤) باب المستحاضة وغسلها وصلاتها -

حديث رقم: (٦٢). ورواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (١٠٨) باب من روى أن الحيضة إذا

أدبرت لا تدع الصلاة - حديث رقم: (٧٨٢). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٩٣) باب ما

جاء في المستحاضة - حديث رقم: (١٢٥). وقال: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (١)

كتاب الطهارة - (١٣٥) ذكر الاغتسال من الحيض - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه في: (٣) كتاب

الحيض - (١٣٥) باب ذكر الاغتسال من الحيض - حديث رقم: (١، ٢). ورواه ابن ماجه في: (١)

كتاب الطهارة وسنتها - (١١٥) باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرانها قبل أن يستمر بها

الدم - حديث رقم: (٦٢١). ورواه أيضاً في: (١١٦) باب ما جاء في المستحاضة إذا اختلط عليها الدم

فلم تنق على أيام حيضها - حديث رقم: (٦٢٦). ورواه مالك في: (٢) كتاب الطهارة - (٢٩) باب

المستحاضة، حديث رقم: (١٠٤). ورواه أحمد في المسند: ٨٣/٦، ١٢٩، ١٤١، ١٨٧.

(٤) رواه مسلم في: (٣) كتاب الحيض - (١٥) باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة - حديث

رقم: (٦٩). ورواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (١٠٤) باب في الحائض لا تقضي الصلاة -

حديث رقم: (٢٦٣). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (١١٩) باب الحائض لا تقضي

الصلاة - حديث رقم: (٦٣١). ورواه أحمد في المسند: ١٤٣/٦، ٢٢٢.

(وَقَرَأَهُ الْقُرْآنَ وَمَسَّ الْمُصْحَفَ وَحَلَّتْ).

واحتج للقراءة بقوله ﷺ «لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ»^(١) رواه أبو داود والترمذي لكنه ضعيف، قال في شرح المهذب: واحتج لمس المصحف بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٢) ولقوله ﷺ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»^(٣) رواه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما، وإذا حرم مسه فحملة أولى إلا أن يكون في أمتعة، ولم يقصد حملة بخصوصه، فإن فرض أنه المقصود حرم جزم بذلك الرافعي. قال:

(وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ).

دخولها المسجد إن حصل معه جلوس أو لبث ولو قائمة أو ترددت حرم عليها ذلك، لأن الجنب يحرم عليه ذلك، ولا شك أن حدثها أشد من الجنابة، وإن^(٤) دخلت مارة فالصحيح الجواز كالجنب، ومحل الخلاف إذا أمنت تلويث المسجد، بأن تلجمت واستثفرت، فإن خافت التلويث حرم بلا خلاف، قال الرافعي وغيره: وليس هذا من خاصية الحيض بل من به سلس البول أو به جراحة نضاجة، ويخشى من مروره التلويث ليس له العبور، ولو كان نعل الداخل متنجساً ويتنجس منه المسجد لرطوبة النجاسة فليدلكه، ثم لينخل وهذا لذلك واجب يحرم تركه. قال:

(١) رواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٩٠) باب في الجنب يقرأ القرآن - حديث رقم: (٢٢٩). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٩٨) باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن - حديث رقم: (١٣١). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (١٠٥) باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة - حديث رقم: (٥٩٤).

(٢) سورة الواقعة آية: ٧٩.

(٣) في بعض النسخ سقط من الأصل: «رواه الدارقطني». ورواه مالك في: (١٥) كتاب القرآن - (١) باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن - حديث رقم: (١). من روايته عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم: «أن لا يمس القرآن إلا طاهر». وقال المحقق عقبه: قال: ابن عبد البر: «لا خلاف من مالك في إرسال هذا الحديث، وقد روي مستند من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف عند أهل العلم معرفة يستفتى بها في شهرتها عن الإسناد». وأوردته السيوطي في «الجامع الصغير» ٢/٢٠٣، وقال: «طب» يعني: رواه الطبراني في «الكبير»، وأشار إليه بالحرف (ح) كناية عن حسنة.

(٤) قوله: «وإن دخلت مارة فالصحيح الجواز» ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ، وَلَا جُنْأً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء آية: ٤٣]. وحديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «قال لي رسول الله ﷺ ناوليني الخمرة من المسجد. فقلت: إني حائض». فقال: «إن حيضتك ليست من ذلك». رواه مسلم في: (٣) كتاب الحيض - (٢) باب جواز غسل الحائض رأس زوجها - حديث رقم: (١١٠٠-١٣). ورواه غير مسلم.

(وَالطَّوَافُ).

لقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها، وقد حاضت في الحج «افعلِي^(١) مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي^(٢)» رَوَاهُ الشَّيْخَانُ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ، وَقَدْ اتَّفَقَ^(٣) الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى مَنَعِهَا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَتَتَّبِعُ بِزِيَادَةِ مَحَلِّهَا الْحَجَّ، وَهِيَ أَنَّ الْحَاضَّ إِذَا خَالَفَتْ وَطَافَتْ طَوَافَ الرُّكْنِ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهَا، وَيَجِبُ بِدَمٍ عِنْدَ غَيْرِ الْحَنَفِيَّةِ وَتَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهَا، وَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ: يَصِحُّ طَوَافُهَا وَيُلْزَمُهَا بِدَنَةٍ، وَلَا يَصِحُّ مَعِيهَا بَعْدَهُ لَكِنَّهُ يَجِبُ بِشَاةٍ، وَقَالَ الْمَغِيرَةُ^(٤) مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ: لَا تَشْتَرُطُ الطَّهَارَةُ بَلْ هِيَ سُنَّةٌ، فَإِنْ طَافَ مُحْدَثًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ، وَإِنْ طَافَ جَنِبًا فَعَلَيْهِ بِدَنَةٌ. قَالَ:

(وَالْوُطْءُ وَالِاسْتِمْتَاعُ فِيمَا بَيْنَ الشُّرَّةِ وَالرَّحِيَّةِ).

حجة ذلك قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرِضُوا لِلنِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ﴾^(٥) وقال عبد الله بن مسعود

(١) قوله: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري» قال ابن حجر: مقصود - يري من هذا الحديث أن الحيض وما في منته من الجنابة لا ينافي جميع المبادات، بل صحت معه عبادات يدينه من أذكاهم وغيرها، فمناسك الحج من جملة ما لا ينالها، إلا الطواف فقط. (فتح الباري بتصرف ٤٨٦/١).

(٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ فِي: (٦) كِتَابِ الْحَيْضِ: (١) بَابِ الْأَمْرِ بِالْقِسَاءِ إِذَا نُفِسْنَ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١). وَرَوَاهُ فِي: (٧) بَابِ تَقْضِي الْحَافِضِ الْمَنَاسِكَ كُلِّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٣٠٥). وَرَوَاهُ أَيْضًا فِي: (٢٥) كِتَابِ الْحَجِّ - (٨١) بَابِ تَقْضِي الْحَافِضِ الْمَنَاسِكَ كُلِّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١٦٥٠). وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي: (١٥) كِتَابِ الْحَجِّ - (١٧) بَابِ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١١٩)، (١٢٠). وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: (١١) كِتَابِ الْمَنَاسِكَ - (٢٢) بَابِ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١٧٨٢). وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي: (١) كِتَابِ الطَّهَارَةِ - (١٥٢) بَابِ ذِكْرِ الْأَمْرِ بِمَلِكٍ لِلْحَافِضِ عِنْدِ الْإِفْخَالِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١). وَرَوَاهُ فِي: (٢٤) كِتَابِ الْمَنَاسِكَ - (٥٨) بَابِ فِي الْمَهْلَةِ بِالْمَعْرَةِ تَحِيضٌ وَتَخَالُفُ فَوْتَ الْحَجِّ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١). وَرَوَاهُ فِي: (٧٧) لِيَاخَةَ لَفْظِ الْحَجِّ بِمَعْرَةٍ لَمْ يَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١). وَرَوَاهُ النَّوْمِيُّ فِي: (٥) كِتَابِ الْمَنَاسِكَ - (٣١) بَابِ مَا تَصْنَعُ الْحَاجَّةُ إِذَا كَانَتْ حَائِضَةً - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١). وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي: (٢٠) كِتَابِ الْحَجِّ - (٧٤) بَابِ دُخُولِ الْحَافِضِ مَكَّةَ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: ٢٢٣ - ٢٢٤. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ: ٣/ ٣٩٤، ١٧٧/ ٦، ٢٦٦.

(٣) قوله: «الأئمة الأربعة هم: أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وإمام دار الهجرة مالك بن أنس، والإمام محمد بن إدريس الشافعي، والإمام أحمد بن محمد بن حنبل. رضي الله عنهم أجمعين».

(٤) المغيرة هو: ابن عبد الرحمن المخزومي، أبو هاشم المدني. من هشام بن عروة، وي زيد بن أبي عبيد. وعنه إبراهيم بن المنذر، وأحمد بن عبد الله، وجماعة. وكان فقيه أهل المدينة بعد مالك. عرض عليه الرشيد قضاء المدينة فامتنع. وتقه ابن معين وغيره. وقال أبو داود: ضعيف الحديث. مات سنة ست وثمانين ومائة. له ترجمة في: ميزان الاعتدال ١٦٤/ ٤.

(٥) سورة البقرة آية: ١٢٢.

رضي الله عنه: سألت رسول الله ﷺ عما يحل لي من امرأتي وهي حائض، فقال: «لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ»^(١). رواه أبو داود ولم يضعفه فيكون حسناً، وعن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ إِخْدَانًا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا أَنْ تَأْتِرَ وَيُتَابِرُهَا فَوْقَ الْإِزَارِ»^(٢) وروى مسلم عن ميمونة نحوه^(٣). والمعنى في تحريم ما تحت الإزار أنه حريم الفرج، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى (٤) يُوشِكُ (٥) أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ»^(٦) وقيل إنما يحرم الوطء في الفرج وحده، وهذا قول قديم للشافعي، وحجته ما رواه أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لو يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت. فسألت الصحابة رسول الله ﷺ

(١) رواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة: (٨٢) باب في المني - حديث رقم: ٢١٣. ورواه أحمد: ١٤/١.

(٢) رواه البخاري في: (٦) كتاب الحيض - (٥) باب مباشرة الحائض - حديث رقم: (٣٠٢). رواه مسلم في: (٣) كتاب الحيض - (١١) باب مباشرة الحائض فوق الإزار - حديث رقم: (١، ٢، ٣). رواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (١٠٦) باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع - حديث رقم: (٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٣). ورواه في: (١٢) كتاب النكاح - (٤٥) باب في إثبات الحائض ومباشرتها - حديث رقم: (٢١٦٧). ورواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (١٠٦) باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع - حديث رقم: (٢٦٧). ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (١٨٠) باب مباشرة الحائض - حديث رقم: (١، ٢). ورواه في: (٣) كتاب الحيض - (١٢) باب مباشرة الحائض - حديث رقم: (١). (١٣) ذكر ما كان النبي ﷺ يصنعه إذا حاضت إحدى نسائه - حديث رقم: (١، ٢). (١٤) ذكر ما كان... ورواه الترمذي في: (١) كتاب الوضوء - (١٠٧) باب الحائض تمشط زوجها - حديث رقم: (٤). ورواه مالك في الموطأ: (٢) كتاب الطهارة - (٢٦) باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض - حديث رقم: (٩٥). ورواه أحمد في المسند: ٢٣/٦، ٥٥، ٧٢، ١١٣، ١٣٤، ١٤٣، ١٧٤، ١٨٩، ٣٠٩، ٣٠٩، ٢٣٥.

(٣) نص حديث ميمونة رضي الله عنها: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبَاشِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ امْرَأَةً، فَاتَّزَرَتْ وَهِيَ حَائِضٌ». متفق عليه.

(٤) قوله: «الْحِمَى» قال الإمام النووي: «إِنَّ الْمُلُوكَ مِنَ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ يَكُونُ لِكُلِّ مَلِكٍ مِنْهُمْ حِمَى يَحْمِيهِ مِنَ النَّاسِ (أَيِ أَرْضٍ) وَيَنْتَهِمُ دَخُولَهُ. فَمَنْ دَخَلَهُ أَوْتَقَ بِهِ الْعُقُوبَةَ. وَمَنْ احْتَأَى لِنَفْسِهِ لَا يَقَارِبُ ذَلِكَ الْحِمَى غُرُفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ. قوله: «يُوشِكُ» أَيِ يَقْرُبُ.

(٦) رواه البخاري في: (٣٤) كتاب البيوع - (٢) باب الحلال بين، والحرام بين، وبينهما مشبهات - حديث رقم: (٢٠٥١). ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٢٠) باب أخذ الحلال وترك الشبهات - حديث رقم: (١٠٧). ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٢) باب اجتناب الشبهات في الكسب - حديث رقم: (١). ورواه في: (٥١) كتاب الأشربة - (٥٠) البحث على ترك الشبهات - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٣٦) كتاب الفتن - (١٤) باب الوقوف عند الشبهات - حديث رقم: (٣٩٨٤). ورواه أحمد في المسند: ٢٦٩/٤، ٢٧٠، ٢٧٥.

فأنزل الله تعالى: ﴿فَاغْتَسِلُوا فِي الْمَجْثِئِ﴾^(١). فقال رسول الله ﷺ: «اصنعوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْكَعَاخَ»^(٢) رواه مسلم. قال النووي في شرح المذهب: وهو أقوى دليلاً فهو المختار، وكلما اختاره في التحقيق وشرح التنبيه والوسيط. فعلى الأول هل يجوز الاستمتاع بالسرة والركبة وما حاذاهما؟ قال النووي: لم أر لأصحابنا فيه نقلاً والمختار الجزم بالجواز والله تعالى أعلم. قال الإسنائي: وقد سكت الأصحاب عن مباشرة المرأة للرجل، والقياس أنها كهو حتى لا تمس ذكره. وأعلم أنه لو خالف فاستمتع بها بشير الجماع لم يلزمه شيء بلا خلاف قاله النووي في شرح المذهب. وإن جامع متعمداً عالماً بالتحريم فقد ارتكب كبيرة، ونقله في الروضة عن النص ولا غرم عليه في الجديد، بل يستغفر الله تعالى ويتوب إليه. لكن إن وطئ في إقبال الدم وهو أوله وشئته. فيستحب أن يتصدق بدینار. وإن جامع في إدباره وضعفه يتصدق بنصف دينار، ونقل الداودي عن نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في الجديد أنه يلزمه ذلك، وهي فائلة مهمة، وعلى القولين لا يجب على المرأة شيء ويجوز صرف ذلك إلى واحد والله تعالى أعلم.

(فرج) إذا ادعت المرأة أنها حاضت فإن لم يتهمها بالكذب حرم الوطء، وإن كذبها لم يحرم، فلو اتفقا على الحيض واختلفا في انقطاعه، فالقول قولها. قاله النووي في شرح المذهب والله تعالى أعلم، وأعلم أن تحريم الاستمتاع مستمر حتى ينقطع الدم وتغتسل لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(٣) ولا فرق في الغسل بين المسلمة والذمية فإذا اغتسلت ثم أسلمت أعادت الغسل على الصحيح والله أعلم. قال:

(وَيَحْرَمُ عَلَى الْجُنُبِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الصَّلَاةُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَمَسُّ الْمُضْطَجِبِ وَالطَّوَافِ وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ).

سمى الجنب بذلك لأنه يبعد بالجنابة عن هله الأشياء. أما تحريم الصلاة فبالاجماع وفي معناها سجود التلاوة والشكر. وأما تحريم القراءة ولو آية أو حرفاً سواء أسر أو جهر إذا نطق بلسانه فلقوله ﷺ: «لَا تَقْرَأُ الْحَافِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ»^(٤) رواه الترمذي وهو

(١) سورة البقرة آية: ٢٢٢.

(٢) رواه مسلم في: (٣) كتاب الحيض - (٣) باب جواز غسل الحائض رأس زوجها - حديث رقم: (١٦).
ورواه الترمذي في: (٤٨) كتاب التفسير - (٣) باب ومن سورة البقرة - حديث رقم: (٢٩٧٧). ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (١٨١) باب تأويل قول الله عز وجل «ويسألك عن المحيض» حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (١٧٥) باب ما جاء في مأكلة الحائض - حديث رقم: (٦٤٤). ورواه أحمد: ١٣٢/٣، ٢٤٦.

(٤) سبق تخريجه.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٢.

ضعيف، واحتج للتحريم بقول علي رضي الله عنه «لَمْ يَكُنْ يَحْتَجِبُ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ»^(١) بروي صحيح^(٢). رواه أبو داود، والترمذي وغيره، وقال: إنه حسن، قد كان منع الجنب القراءة مشهوراً بين الصحابة رضي الله عنهم، ولو لم يجد ماءً ولا تراباً وصلى فهل تحرم الفاتحة أم لا؟ وجهان أصحهما عند الرافعي بقاء التحريم، ويعدل إلى الذكر وصحيح النووي وجوب القراءة. وأما تحريم من المصحف؛ فإذا حرم على المحدث فالجنب أولى، وإذا حرم المسّ فالحمل أولى بالتحريم. وأما تحريم الطواف فللقوله ﷺ «الطَّوْفُ بِالنَّيْتِ صَلَاةٌ»^(٣) رواه الحاكم. وقال: صحيح الإسناد ووافقه جماعة، وروى أيضاً «الطَّوْفُ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ فِيهِ التَّلَقُّ. فَمَنْ نَطَقَ فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِحُجَّتِهِ» قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. وأما تحريم اللبث في المسجد فللقوله تعالى: «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا»^(٤) أي لا تقربوا مواضع الصلاة. ولقوله عليه الصلاة والسلام «إِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِخَائِفٍ وَلَا جُنُبٍ»^(٥) رواه أبو داود. وقال ابن القطان^(٦): إنه

(١) رواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٩٠) باب في الجنب يقرأ القرآن - حديث رقم: (٢٢٩).
 ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (١١١) باب ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً - حديث رقم: (١١١). قال الترمذي: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (١٧٢) باب حجب الجنب من قراءة القرآن - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (١٠٥) باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة - حديث رقم: (٥٩٤). ورواه أحمد في المستدرك: ١/ ٨٤، ١٠٧، ١٢٤.

(٢) قوله: «يَحْجِزُ وَيَحْجِبُ» أي يمنع.

(٣) رواه الترمذي في: (٧) كتاب الحج - (١١٢) باب ما جاء في الكلام في الطواف - حديث رقم: (٩٦٠). وقال: لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن السائب، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، يستحبون أن لا يتكلم الرجل في الطواف إلا لحاجة، أو يذكر الله تعالى، أو من العلم. ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب مناسك الحج - (١٣٦) باب إباحة الكلام في الطواف - حديث رقم: (١). ولفظه «الطواف بالبيت الصلاة، فأقلوا من الكلام». ورواه (٢)، ولفظه «أقلوا الكلام في الطواف، لأنما أتم في الصلاة». ورواه الدارمي في: (٥) كتاب المناسك (٣٢) باب الكلام في الطواف - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٣/ ٤١٤، ٤/ ٦٤، ٥/ ٣٧٧.

(٤) سورة النساء آية: ٤٣.

(٥) رواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٩٢) باب في الجنب يدخل المسجد - حديث رقم: (٢٣٢). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (١٢٦) باب في ما جاء في اجتناب المحافض المسجد - حديث رقم: (٦٤٥). في لزوايد: إسناده ضعيف.

(٦) ابن القطان هو: أبو الحسن، أحمد بن محمد بن أحمد البجدي. أخذ عن علماء بغداد، ومات بها في جمادى الأولى سنة تسع وخمسين وثلثمائة، وله مصنفات في أصول الفقه وفروعه. (طبقات الشافعية ١، ١٤٦/٢).

حسن. واعلم أن التردّد في المسجد بمنزلة اللبث، ولا فرق في اللبث بين القعود والقيام، واختار الشيخ بالمسجد عن غيره كالمدارس والربط ونحوهما، ثم هذا إذا لم يكن عذر فإن كان كما لو احتلم في المسجد ولم يتمكن من الخروج لإغلاق الباب أو لخوف على نفسه أو ماله، قال الرافعي: وليتيم بغير تراب المسجد. قال النووي: يجب التيمم، وقال الرافعي في الشرح الصغير: إنه مستحب، قال النووي في شرح المهذب: إن التيمم بتراب المسجد حرام ويجوز التيمم بما حملته الريح إليه، وقوله [واللبث] يقتضي أنه لا يحرم المرور فيه وهو كذلك للآية، وكما لا يحرم لا يكره إن كان له غرض مثل كون المسجد أقرب في الطريق، وإن لم يكن له غرض كرهه قاله في الروضة تبعاً للرافعي، وقال في شرح المهذب: إنه لا يكره والأولى أن لا يفعل، وقيل يحرم العبور إن وجد طريقاً غيره، وحيث عبر لا يكلف الإسراع ويمشي على العادة قاله الإمام.

(فرع) إذا تلفظ الجنب بشيء من أذكار القرآن كقوله في ابتداء أكله باسم الله، وفي آخره الحمد لله وعند الركوب ﴿سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين﴾^(١) أي مطيقين ونحوه إن قصد الذكر فقط لا يحرم، وإن قصد القرآن حرم، وإن قصدهما حرم، وإن لم يقصد شيئاً فجزم الشافعي بأنه لا يحرم. قال الإمام: وهو مقطوع به لأن المحرم القرآن، وعند عدم القصد لا يسمى قرآناً. وقال النووي في شرح المهذب: أشار العراقيون إلى التحريم، قال ابن الرفعة: وهو الظاهر. قال الطبري^(٢) في شرح التبيين: الوجه القطع بالتحريم لوضع اللفظ للتلاوة والله أعلم. قال:

(وَيُحْرَمُ عَلَى الْمُحْدِثِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَحَمَلُهُ).

تحرم الصلاة ذات الركوع والسجود على المحدث بالإجماع، وسجود الشكر والتلاوة كالصلاة، وكذا صلاة الجنازة وفي الحديث «لا يَقْبَلُ^(٣) اللهُ صَلَاةَ بَغِيرٍ^(٤) طَهُورٍ وَلَا صَدَقَةٍ مِنْ

(١) رواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (٧٩) باب ما يقول الرجل إذا ركب - حديث رقم: (٢٦٠٢).
ورواه الترمذي في: (٤٥) كتاب الدعوات - (٤٧) باب ما يقول إذا ركب الثالثة - حديث رقم: (٣٤٤٦).
ورواه أحمد في المسند: ١٤٤/٢، ١٥٠.

(٢) أبو عبد الله، الحسين بن علي الطبري، المعروف بصاحب المعلة وإمام الحرمين. له ترجمة في: طبقات الشافعية: ٨٠/٢.

(٣) قوله: «لا يقبل الله» يقول الله تعالى العمل رضا به وثوابه عليه فعلم القبول لا يشي عليه.
(٤) قوله: «بغير طهور» بضم الطاء فعل التطهير وهو المراد ههنا ويفتحها اسم للماء أو التراب، وقيل بالفتح يطلق على الفعل والماء فهنا يجوز الوجهان والمعنى بلا طهور، وليس المعنى صلاة ملتبسة بشيء مغاير للطهور إذ لا بد من ملازمة الصلاة بما يغاير الطهور ضد الطهور حملاً لمطلق المتأخر على الكامل وهو المحدث. (حاشية السندي على النسائي ٨٨/١).

عُلُول^(١) والغُلُول بضم الغين المعجمة الحرام قال الترمذي: وهذا أصبح شيء في الباب وأحسن. وأما تحريم الطواف فلقوله ﷺ: «الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ (٣) صَلَاةٌ»^(١) كما مر. وأما من المصحف فلقوله تعالى: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» والقرآن لا يصح مسه: فعلم بالضرورة أن المراد الكتاب، وهو أقرب مذكور وعوده إلى اللوح المحفوظ ممنوع لأنه غير منزل، ولا يمكن أن يراد بالمطهرين الملائكة، لأنه نفى وثبت والسماء ليس فيها غير مطهر، فعلم أنه أراد الأدميين، وكتب النبي ﷺ كتاباً إلى أهل اليمن وفيه «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»^(٥)، رواه ابن حبان في صحيحه. وقال الحاكم: إسناده على شرط الصحيح، ويحرم مس الصندوق والخريطة التي فيها المصحف لأنهما منسوبان إليه، والملاقة كالخريطة إن قصد بذلك حمل المصحف وإن لم يقصده بل قصد حمل الصندوق أو الخريطة أو قصد مسهما فلا، صححه النووي ولو لَفَّ كفه على يده وقلب الأوراق بها حرم، قطع به الجمهور لأن الكم متصل به، وله حكم أجزائه كما في السجود على ذلك. وأما تحريم الحمل فلأنه أفحش من المس نعم لو خاف عليه من غرق أو حرق أو نجاسة أو كافر ولم يتمكن من الطهارة والتيمم أخذه مع الحدث للضرورة، فالأخذ والحالة هذه واجب. قاله النووي في شرح المهلب والتحقيق والله أعلم.

(١) قوله: «من غُلُول» بضم الغين المعجمة أصله الخيانة في خفية والمراد مطلق الخيانة والحرام، والغرض أن الحديث يدل على انتراض الوضوء للصلاة، ونقش بأن دلالة الحديث على المطلوب يتوقف على دلالة على انتفاء صحة الصلاة بلا طهور، ولا دلالة عليه بل على انتفاء القبول، والقبول أخص من الصحة، ولا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم، ولذا ورد انتفاء القبول في مواضع مع ثبوت للصحة كصلاة المبد الآبق، وقد يقال الأصل في عدم القبول هو عدم الصحة، وهو يكفي في المطلوب إلا إذا دل دليل على أن عدم القبول لأمر آخر سوى عدم الصحة ولا دليل هنا والله تعالى أعلم. (المصدر السابق بصرف).

(٢) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٧) باب لا يقبل لله صدقة من غُلُول، ولا يقبل إلا من كسب طيب. ورواه مسلم في: (٢) كتاب الطهارة - (٢) باب وجوب الطهارة للصلاة - حديث رقم: (١). ورواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٣٠) باب فرض الوضوء - حديث رقم: (٥٩). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (١) باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور - حديث رقم: (١). ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (١٠٥) باب فرض الوضوء - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (٢) باب لا يقبل لله صلاة بغير طهور - حديث رقم: (٢٧١). ورواه أحمد في المستدرك: ٢/٢٠، ٣٩، ٥١، ٥٧، ٧٣، ٧٤/٥، ٧٥.

(٣) قوله: «صلاة» أي كالصلاة في كثير من الأحكام أو مثلها في الثواب أو في التعليق بالبيت.

(٤) رواه النسائي في: (٢٤) متناك الحج - (١٣٦) إباحة الكلام في الطواف - حديث رقم: (١). ورواه الدارمي في: (٥) كتاب المتناك - (٣٢) باب الكلام في الطواف - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في المستدرك: ٣/٤١٤، ٤/٦٤، ٥/٣٧٧.

(٥) الحديث سبق لتخرجه.

كتاب الصلاة (١)

(الصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَاتُ خَمْسٌ: الظُّهْرُ وَأَوَّلُ وَقْتِهَا زَوَالُ الشَّمْسِ وَآخِرُهُ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ الزَّوَالِ).

الصلاة في اللغة الدعاء قال الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) أي ادع لهم، وفي الشرع عبارة عن أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشروط. والأصل في وجوبها قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٣) أي حافظوا عليها، والأحاديث في ذلك كثيرة جداً، والإجماع منعقد على ذلك، وبدأ بذكر أوقاتها لأن أهم أمور الصلاة معرفة أوقاتها، لأن بدخول الوقت تجب وبخروجه تفوت والأصل في التوقيت الكتاب والسنة. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾ أي مكتوبة موقته ١ وروى ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أُتِيَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ وَكَانَ قَدْرُ مِرَاكٍ^(٤) النَّعْلِ، وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، وَصَلَّى بِي الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمَ، وَصَلَّى بِي الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ، وَصَلَّى بِي الْفَجْرَ حِينَ حَرَّمَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ لِلصَّائِمِ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ صَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، وَصَلَّى بِي الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمَ، وَصَلَّى بِي الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، وَصَلَّى بِي الْفَجْرَ بِاسْفَارٍ^(٥)، ثُمَّ التَّعَتَ إِلَيَّ وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ وَالْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقَّتَيْنِ»^(٦) رواه أبو داود والترمذي وحسنه، وصححه

(١) الصلاة فريضة الله على كل مؤمن، إذ أمر الله تعالى بها في غير ما آية من كتابه. قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَاقِمْ﴾ الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً [النساء آية: ١٠٣]. وقال: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾. [البقرة آية: ٢٣٨]. وجعلها رسول الله ﷺ القاعدة الثانية من قواعد الإسلام الخمس، بعد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

(٢) الآية: ١٠٣. (٤) قوله: «شراك» الشراك سير النعل على ظهر القدم.

(٣) الآية: ٥٦. (٥) قوله: «اسفار» اسفر أسفار أي، انكشف وأضاء.

(٦) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١) باب في المواقيت - حديث رقم: (٣٩٩٣). ورواه الترمذي =

ابن خزيمة والحاكم، وقال الترمذي: قال البخاري: إنه أصبح شيء في المواقيت، والشراك بشين معجمة مكسورة: أحد سيور النعل، والظل في اللغة الستر، تقول: أنا في ظلك وفي ظل الليل، وهو يكون من أول النهار إلى آخره، والشيء يختص بما بعد الزوال. وقوله [زَوَّائِ الشَّمْسِ] أي فيما يظهر لنا لا ما في نفس الأمر لأن الشمس إذا انتهت إلى وسط السماء، وهي حالة الاستواء يبقى للشاخص ظل في أغلب البلاد، ويختلف مقداره باختلاف الأمكنة والفصول، فإذا مالت الشمس إلى جانب المغرب حدث الظل في جانب المشرق، فحدوثه في مكان لا ظل للشاخص فيه كمكة وصنعاء اليمن هو الزوال، وزيادته في مكان للشاخص فيه ظل هو الزوال الذي به يدخل وقت الظهر، فإذا صار ظل كل شيء مثله غير ظل الزوال حالة الاستواء، فهو آخر وقت الظهر. قال:

(وَالْمَعْبُورُ وَأَوَّلُ وَقْتِهَا الزِّيَادَةُ عَلَى ظِلِّ الْمِثْلِ وَآخِرُهُ فِي الْاِخْتِيَارِ إِلَى ظِلِّ الْمِثْلَيْنِ، وَفِي الْجَوَازِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ).

إذا صار ظل كل شيء مثله فهو آخر وقت الظهر، وأول وقت العصر للخبر لكن لا بد من زيادة ظل وإن قلت، لأن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف إلا بتلك الزيادة فإذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الاختيار، وسمي بذلك لأن المختار هو الراجح، وقيل لأن جبريل عليه السلام اختاره، وقوله [الجواز إلى غروب الشمس] حجة: قوله عليه الصلاة والسلام «وَقَدْ تَقَرَّبَ الْعَصْرُ مَا لَمْ تَقْرُبِ الشَّمْسُ»^(١) وإسناده في مسلم. اعلم أن للعصر أربعة أوقات. وقت فضيلة وهو إلى أن يصير الظل مثل الشاخص. ووقت جواز بلا كراهة، وهو من مصير الظل مثليه إلى الاصفرار ووقت كراهة يعني يكره التأخير إليه وهو من الاصفرار إلى قبيل

= في: (٢) ما جاء في مواقيت الصلاة - حديث رقم: (١٤٩). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه البخاري في: (٩) كتاب مواقيت الصلاة - (١) باب مواقيت الصلاة وفضلها - حديث رقم: (٥٢١). ورواه في: (٥٩) كتاب بدء الخلق - (٦) باب ذكر الملائكة - حديث رقم: (٣٢٢١). ورواه أيضاً في: (٦٤) كتاب المغازي - حديث رقم: (٤٠٠٧). ورواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - (٣١) باب أوقات الصلوات الخمس - حديث رقم: (١٦٦، ١٦٧). ورواه النسائي في: (٦) كتاب المواقيت - (٦) باب أول وقت العصر - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢) كتاب الصلاة - (١) أبواب مواقيت الصلاة - حديث رقم: (٦٦٧ - ٦٦٨). ورواه مالك في: (١) كتاب وقوت الصلاة - (١) باب وقوت الصلاة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في المسند: ١/ ٣٣٣، ٤/ ٢، ٣/ ٣٠، ١٢٩، ١٦٩، ٣٣٠، ٣٥٢، ٤/ ٤١٦، ٥/ ٣٤٩.

(١) ورواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - ٣١ باب أوقات الصلوات الخمس - حديث رقم: (١٧٤). ورواه النسائي في: (٦) كتاب المواقيت - (١٥) باب كراهية النوم بعد صلاة المغرب - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في المسند: ٢/ ٢١٣، ٢٢٣.

الغروب. ووقت تحريم وهو تأخير الصلاة إلى وقت لا يسعها، وإن قلنا كلها أداء. قال:
(وَالْمَغْرِبُ وَقْتُهَا وَاحِدٌ، وَهُوَ غُرُوبُ الشَّمْسِ).

دليل ذلك حديث جبريل عليه السلام، لأنه أم النبي ﷺ في وقت واحد في اليومين، ومتى يخرج وقت المغرب؟ فيه قولان: الجليلد الأظهر أنه يخرج بمقدار طهارة، ومستر عورة، وأذان، وإقامة، وخمس ركعات، والاعتبار في ذلك بالوسط المعتدل، والقديم لا يخرج حتى يغيب الشفق الأحمر لقوله ﷺ «وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مَا لَمْ يَسْقُطِ الشُّفُقُ»^(١) رواه مسلم، وعن يريدة^(٢) رضي الله عنه «أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَصَلَّى بِهِ يَوْمَيْنِ، فَصَلَّى بِهِ الْمَغْرِبَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ وَصَلَّاهَا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشُّفُقُ، ثُمَّ قَالَ: أَتَيْنَ السَّائِلَ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ»^(٣) رواه مسلم، والأحاديث في ذلك كثيرة، قال الرافعي: واختار طائفة من الأصحاب القديم ورجحوه، قال النووي: الأحاديث الصحيحة مصرحة بما قاله في القديم، وتأويل بعضها متعلو فهو الصواب، ومن اختاره من أصحابنا ابن خزيمة والخطابي^(٤) والبيهقي والغزالي في الإحياء والبخاري في التهذيب وغيرهم والله أعلم. قال:

(وَالْيَشَاءُ وَأَوَّلُ وَقْتُهَا إِذَا غَابَ الشُّفُقُ الْأَحْمَرُ وَآخِرُهُ فِي الْإِخْتِيَارِ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ، وَفِي الْجَوَازِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي).

ويدخل وقت العشاء بغيبوبة الشفق للأحاديث، قال ابن الرقعة: وهو بالإجماع، والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل لحديث جبريل عليه السلام، وغيره، وفي قول حتى

(١) رواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - (٣١) باب أوقات الصلوات الخمس - حديث رقم: (١٧٢).

(٢) يريدة بن الحبيب بن عبد الله بن الحرث الأسلمي له كنى وسكن المدينة ثم البصرة ثم مرو له مائة وأربعة وستون حديثاً اتفاقاً على حديث وانفرد البخاري بحديثين ومسلم بأحد عشر. روى عنه ابنه عبد الله وأبو المليح عامر. مات سنة اثنين أو ثلاث وستين بمرو، وهو آخر من مات بخراسان من الصحابة. (خلاصة تهذيب الكمال ٤٧).

(٣) رواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - (٣١) باب أوقات الصلوات الخمس - حديث رقم: (١٧٦).

(٤) الخطابي هو: أبو سليمان حمد يفتح الحاء وسكون الميم بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، المعروف بالخطابي. كان فقيهاً، رأساً في علم العربية والأدب، وغير ذلك، أخذ الفقه عن القفال الشافعي وابن هريرة وغيرهما. توفي ليلة نيس، سنة ثمان وثمانين وثلثمائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية ١/ ٢٢٣، وطبقات العبادي ص/ ٩٤، والعبر ٣/ ٣٩.

يذهب نصف الليل لقوله ﷺ: «وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ»^(١)، قال النووي في شرح المذهب: إن كلام الأكثرين يقتضي ترجيح هذا، وصرح في شرح مسلم بتصحيحه، فقال: إنه الأصح ووقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني للأخبار، وذكر الشيخ أبو حامد أن لها وقت كراهة وهو ما بين الفجرين والله أعلم. قال:

(وَالصُّبْحُ أَوَّلُ وَفَتْهَا طُلُوعُ الْفَجْرِ وَآخِرُهُ فِي الْاِخْتِيَارِ إِلَى الْاِسْفَارِ، وَفِي الْجَوَازِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ).

أول وقت الصبح طُلُوعُ الفجر الصادق وهو المنتشر ضوؤه معترضاً بالافق وهو الثاني، دليله حديث جبريل عليه السلام، أما الفجر الأول فلا، وهو أزرق مستطيل، ويسمى الكاذب لأنه يتور ثم يسود، ووقت الاختيار إلى الاسفار لبيان جبريل عليه السلام، ثم يبقى وقت الجواز إلى طلوع الشمس لقوله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ»^(٢) رواه مسلم.

واعلم أن الجواز بلا كراهة إلى طلوع الحمرة، فإذا طلعت يبقى وقت الكراهة إلى طلوع الشمس إذا لم يكن عذر.

(مسألة) يكره النوم قبل صلاة العشاء، والحديث بعلمه إلا في خير كمذاكرة العلم، وترتيب أمور يعود نفعها على الدين والخلق، لقول أبي برزة^(٣) الأسلمي رضي الله عنه أن النبي ﷺ «كَانَ يَكْرَهُ^(٤) النَّوْمَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثُ بِمَعْنَاهَا»^(٥) رواه الشيخان، ولا فرق

(١) رواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - (٣١) باب أوقات الصلوات الخمس - حديث رقم: (١٧١).

(٢) رواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - (٣٠) باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة - حديث رقم: (١٦٥).

(٣) أبو برزة الأسلمي هو: اسمه فضلة بن عبيد على الصحيح، وقيل ابن عبد الله، وقيل ابن عائذ، وقيل عبد الله بن فضالة نقله الواقدي (الإصابة ١٩/٤).

(٤) والكراهة مخصوصة بما إذا لم يكن في أمر مطلوب، وقيل: الحكمة فيه لئلا يكون سبباً في ترك قيام الليل، أو للاستغراق في الحديث ثم يستغرق في النوم فيخرج وقت الصبح. (فتح الباري ٥٩/٢).

(٥) رواه البخاري في: (٩) كتاب مواقيت الصلاة - (١٣) باب وقت العصر - حديث رقم: (٥٤٧). ورواه في: (٢٣) باب ما يكره من النوم قبل العشاء - حديث رقم: (٥٦٨). ورواه في: (٣٩) باب ما يكره من السمر بعد العشاء - حديث رقم: (٥٥٩). ورواه أيضاً في: (١٠) كتاب الأذان - (١٠٤) باب القراءة في الفجر - حديث رقم: (٧٧١). ورواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - (٤٠) باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها - حديث رقم: (٢٣٥، ٢٣٧). ورواه الترمذي في: (٢) ما جاء في مواقيت الصلاة - باب (١١) ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعلمه - حديث رقم: =

بين الحديث المكرره، والمباح والمعنى في كراهة النوم قبلها مخافة استمراره إلى خروج الوقت، ولهذا قال ابن الصلاح: إن هذه الكراهة تعم سائر الصلوات، وأما الحديث بعدها فلا يخاف من ذلك أن تقوته الصبح عن وقتها أو عن أوله أو تقوته صلاة الليل إن كان له تهجد، وقيل لأن الصلاة التي هي أفضل تكون خاتمة عمله لاحتمال موته في نومه، وقيل لأن الله تعالى جعل الليل سكناً، والحديث يخرج عن ذلك والله أعلم. قال:

(فصل: وَشَرِّطُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامَ وَالْبُلُوغَ وَالْعَقْلَ).

من اجتمع فيه الإسلام والبلوغ والعقل والطهارة عن الحيض والنفس فلا شك في وجوب الصلاة عليه، فأما الكافر فإن كان كفرة أصلياً لم تجب عليه الصلاة لأنها لا تصح منه في الكفر، ولا يجب عليه قضاؤها إذا أسلم بلا خلاف تخفيفاً، فلا يجوز أن يخاطب بها كالحائض، وهذا ظاهر نص الشافعي، وبه قال الشيخ أبو حامد وطرده في جميع فروع الشريعة، وحكى عن العراقيين كذا قاله الفقهاء، لكن الصحيح في الروضة وغيرها أن الكافر الأصلي مخاطب بالصلاة وغيرها من فروع الشريعة، ووجه الجمع أن الفقهاء يقولون إنه غير مخاطب حال كفره، والذين قالوا إنه مخاطب قالوا: شرط خطابه أن يسلم فمن لم يسلم فلا يخاطب فاعرفه، وأما المرتد فتجب عليه الصلاة والقضاء بلا خلاف إذا أسلم لأنه بالإسلام التزم ذلك فلا تسقط عنه بالردة كمن أقر بمال، ثم ارتد لا يسقط عنه، وأما الصبي ومن زال عقله بجنون أو مرض ونحوهما فلا تجب عليه لقوله ﷺ «رُفِعَ^(١) الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَقُولَ»^(٢) أخرجه أبو

= (١٦٨). ورواه النسائي في: (٦) مواقيت الصلاة - (١٩) باب ما يستحب من تأخير إتمام - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢) كتاب الصلاة - (١٢) باب النهي عن النوم قبل صلاة العشاء - حديث رقم: (٧٠١). في الزوائد: إسناده صحيح، رجاله ثقات. ورواه الفارسي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٣٧) باب النهي عن الاختصار في الصلاة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في المسند: ٤٢٠/٤، ٤٢٣، ٤٢٥.

(١) قوله: «رفع القلم» قال السندي في حاشيته على النسائي: كناية عن عدم كتابة الآثام عليهم في هذه الأحوال، وهو لا ينافي بوثب بعض الأحكام الدنيوية والأخروية لهم في هذه الأحوال كضمان المتلفات وغيره فلذلك من فاتته صلاة في النوم فصلى ففعله قضاء عند كثير من الفقهاء مع أن القضاء مسبوق بوجوب الصلاة فلا بد لهم من القول بالوجوب حالة النوم، ولهذا الصحيح أنه الصغير يثاب على الصلاة وغيرها من الأعمال. (١٥٦/٥) بصرف.

(٢) ٣/ رواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (١١) باب الطلاق في الإخلاق والكفر والسكران، والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره - حديث رقم: (١١). ورواه في: (٨٦) كتاب الحدود - (٢٢) باب لا يرمم المجنون والمجنونة. ١/ ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (١٦) باب في المجنون يسرق أو يصيب - حديث رقم: (٤٣٩٨). ٢/ ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب=

داود والترمذي، وقال: حديث حسن، ودليل عدم الوجوب في حق الحائض والنفساء يعلم من الحيض. قال:

(وَالْمَلَوَاتُ الْمَسْنُونَةُ خَمْسٌ: الْبَيْدَانِ وَالْخُسُوفَانِ وَالْأَسْتِثْقَاءُ).

مراده بالمسنونة التي تسن لها الجماعة وستأتي في مواضعها إن شاء الله تعالى. قال:

(وَالسَّنَنُ الثَّابِتَةُ لِلْفَرَائِضِ سِتْعٌ عَشْرَةٌ رَكْعَةً، وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَثَلَاثٌ بَعْدَ الْعِشَاءِ يُؤْتَرُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ).

اختلف الأصحاب في عدد الركعات التابعة للفرائض، فالأكثررون على أنها عشر ركعات، والمراد الراتبية المؤكدة وإلا فما ذكره الشيخ سنة، وسنود أدلته، وهي ركعتان قبل الصبح، وركعتان قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، وحجة ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ»^(١) حدثني حفصة^(٢) بنت عمر

= الحدود - (١) باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد - حديث رقم: (١)، (٢). ٤ / ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٢١) باب من لا يقع طلاقه من الأزواج - حديث رقم: (١). ٥ / ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (١٥) باب طلاق المعتوه والصغير والنائم - حديث رقم: (٢٠٤١). ٦ / ورواه الدارمي في: (١٣) كتاب الحدود - (١) باب رفع القلم عن ثلاثة - حديث رقم: (١). ٧ / ورواه أحمد في المسند: ١/١١٦، ١١٨، ١٤٠، ١٥٥، ٦/١٠٠، ١٠١، ١٤٤.

(١) رواه البخاري في: (١١) كتاب الجمعة - (٣٩) باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها - حديث رقم: (٩٣٧). ورواه في: (١٩) كتاب التهجد - (٢٧) باب ما يقرأ في ركعتي الفجر - حديث رقم: (١١٦٥). ورواه أيضاً في: (٢٩) باب التطوع بعد المكتوبة - حديث رقم: (١١٧٢). وأيضاً في: (٣٤) باب الركعتين قبل الظهر - حديث رقم: (١١٨٠). ورواه مسلم في: (٦) كتاب المسافرين - (١٥) باب فضل السنن الراتبية - حديث رقم: (١٠٤). ورواه في: (١٦) باب جواز النافلة قاعداً وقاعداً، ولعل بعض الركعة قاعداً وبعضها قاعداً - حديث رقم: (١٠٥). ورواه أبو داود في: (٥) كتاب التطوع - (١) باب تفرغ أبواب التطوع وركعات السنة - حديث رقم: (١). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب المواقيت - باب (٢٠٣) (٢٠٤) حديث رقم: (٤٣٢) - (٤٣٣). ورواه النسائي في: (٢٠) كتاب قيام الليل - (٦٦) باب ثواب من صلى في اليوم والليلة تسعة عشرة ركعة سوى المكتوبة حديث رقم: (١)، (٢)، (٣). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - (١٠٠) باب ما جاء في تسعة عشرة ركعة من السنة - حديث رقم: (١١٤٢). قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في سنن ابن ماجه: في إسناده ابن الأصبهاني وهو ضعيف. ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٤٣) باب في صلاة السنة - حديث رقم: (١)، (٢). ورواه مالك في: (٩) كتاب قصر الصلاة في السفر - (٢٣) باب العمل في جامع الصلاة - حديث رقم: (٦٩). ورواه أحمد في المسند: ٦/١٧، ٢٣، ٥١، ٦٣، ٧٣، ٧٤، ٨٧، ٩٩، ١٠٠، ١١٧، ١٤١، ٢١٧.

(٢) حفصة بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ بعد خنيس بن حذافة، سنة ثلاث، وماتت =

رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: «كَانَ يُصَلِّي وَكَتَمَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَمَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ»^(١) رواه الشيخان، ومن ذكر أربعاً قبل الظهر: فحجته ما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: «كَانَ لَا يَذُكُّ أَرْبَعاً قَبْلَ الظُّهْرِ»^(٢)، ومن ذكر أربعاً قبل العصر: فحجته ما روى الترمذي عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَقْصِلُ بَيْنَهُنَّ»^(٣) وقال: إنه حديث حسن، وروي «وَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعاً»^(٤) قال

= سنة خمس وأربعين. (غريب التهذيب ٥٩٤/٢).

(١) رواه البخاري في: (٤) كتاب الوضوء (٣٦) باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره - حديث رقم: (١٨٣). ورواه في: (١٠) كتاب الأذان - (١٢) باب الأذان بعد الفجر - حديث رقم: (٦١٨). ورواه في: (١٥) باب من انتظر الإقامة - حديث رقم: (٦٢٦). ورواه في: (١٩) كتاب التهجد - (٢٩) باب الطلوع بعد المكتوبة - حديث رقم: (١١٧٣). ورواه في: (٣٤) باب الركعتين قبل الظهر - حديث رقم: (١١٨١). ورواه مسلم في: (٦) كتاب المسافرين - (١٤) باب استحباب ركعتي سنة الفجر - حديث رقم: (٨٧، ٨٨). ورواه في: (١٧) باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل - حديث رقم: (١٢١، ١٢٢). ورواه في: (٢٦) باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه - حديث رقم: (١٨٢، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨) ورواه أبو دارود في: (٥) كتاب الطلوع - (٢٤) باب افتتاح صلاة الليل بركعتين - حديث رقم: (١٣٢٣). ورواه الترمذي في: (٣) كتاب الوتر - (٤٦) باب ما جاء في الوتر بخمس - حديث رقم: (٤٥٩). وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٦) كتاب المواقيت - (٣٨) الصلاة بعد طلوع الفجر - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٠١) باب ما جاء في الركعتين قبل الفجر - حديث رقم: (١١٤٤). ورواه في: (١٢٥) باب ما جاء في الركعتين بعد الوتر جالساً - حديث رقم: (١١٩٥). ورواه في: (١٨١) باب ما جاء في كم يصلي بالليل - حديث رقم: (١٣٦٣). ورواه الدلاوي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٤٥) باب القراءة في ركعتي الفجر - حديث رقم: (٣). ورواه في: (١٦٤) باب صفة رسول الله ﷺ - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٧) صلاة الليل - (٢) باب صلاة النبي ﷺ في الوتر - حديث رقم (١٠). ورواه أحمد في المسند: ٦/٦، ٢٣٢، ٢٧٩، ٣٩٩، ٣٠٦، ٣٤، ٧٤، ٨٣، ٨٥، ١٠٣، ١٣٣، ١٤٣، ١٦٧، ٢١٥، ٢٣٠، ٢٨٣، ٣٠٠، ٢٨٥.

(٢) رواه البخاري في: (١٩) كتاب التهجد - (٣٤) باب الركعتين قبل الظهر - حديث رقم (١١٨٠). ورواه الترمذي في: (٢) مواقيت الصلاة - (١٩٨) باب ما جاء في الأربع قبل الظهر - حديث رقم (٤٢٤). ورواه في: (٢٠٠) باب منه أخر - حديث رقم (٤٢٦).

(٣) رواه الترمذي في: (٥) كتاب الجمعة - (٦٥) باب ما جاء في أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى - حديث رقم (٥٩٨). ورواه في: (٢) مواقيت الصلاة - (٢٠١) باب ما جاء في الأربع قبل العصر - حديث رقم (٤٢٩). ورواه النسائي في: (١٠) كتاب الإمامة - (٦٥) الصلاة قبل العصر - حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٠٩) باب ما جاء فيما يستحب من التطوع بالنهار - حديث رقم (١١٦١).

(٤) رواه الترمذي في: (٢) مواقيت الصلاة - (٢٠١) باب ما جاء في الأربع قبل العصر - حديث رقم (٤٣٠). قال أبو عيسى: حديث غريب حسن.

الترمذي: حسن، وصححه ابن حبان، والركعتان بعد العشاء مذكورتان في حديث ابن عمر، ثم المراد بالموكد ما واطب عليه النبي ﷺ، وهل يستحب ركعتان قبل صلاة المغرب؟ وجهان قال النووي: الصحيح استحبابهما ففي صحيح البخاري «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ لِمَنْ شَاءَ»^(١) وفي مسلم «كَانُوا يَتَّبِعُونَ»^(٢) السَّوَارِي لِهَمَّا إِذَا أَدَّانَ الْمَغْرِبُ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَيَحْسِبُ أَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ صَلَّيْتُ لِكثْرَةِ مَنْ يُصَلِّيهِمَا»^(٣) والثاني لا استحباب لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» رواه الترمذي بإسناد حسن والله أعلم^(٤). قال:

(وَلَثَلَاثُ نَوَائِلٍ مُؤَكَّدَاتٌ، صَلَاةُ اللَّيْلِ، وَصَلَاةُ الضُّحَى، وَصَلَاةُ التَّرَاوِيحِ).

لا شك في استحباب قيام الليل، وقد أجمعت الأئمة على استحبابه قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسُجِّدْ لَهُ نَافِلَةً لَّكَ﴾^(٥) وقال تعالى ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾^(٦) وكان واجباً ثم نسخ، وفي الحديث «عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ دَأْبُ^(٧) الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ وَقُرْبَةٌ لَّكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ وَمَكْفَرَةٌ لِلْسَّيِّئَاتِ وَمَنْهَاجٌ عَنِ الْإِثْمِ»^(٨) رواه الحاكم، وقال: إنه على شرط

(١) رواه البخاري في: (١٩) كتاب التهجد - (٣٥) باب الصلاة قبل المغرب - حديث رقم (١١٨٣). ورواه في: (٩٦) كتاب الاحتصام بالكتاب والسنة - (٢٧) باب نهى النبي ﷺ على التحريم، إلا ما تعرف إباحته، وكذلك أمره - حديث رقم (٧٣٦٨). ورواه أحمد في المسند: ٥٥/٥.

(٢) قوله: «يَتَّبِعُونَ السَّوَارِي» يَتَّبِعُونَ: أي يتبغون. والسواري: جمع سارية، وكان فرضهم بالاستيقاظ إليها الاستئثار بها ممن يمر بين أيديهم لكونهم يصلون فرادى.

(٣) رواه مسلم في: (٦) كتاب صلاة المسافرين - (٥٥) باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب - حديث رقم: (٣٠٣). ورواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (١٤) باب كم بين الأذان والإقامة، ومن ينظر الإقامة - حديث رقم (٦٢٥). ورواه في: (٨) كتاب الصلاة - (٩٥) باب الصلاة إلى الاسطوانة - حديث رقم (٥٠٣). ورواه النسائي في: (٧) كتاب الأذان - (٣٨) الصلاة بين الأذان والإقامة - حديث رقم (١). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٤٤) باب الركعتين قبل المغرب - حديث رقم (٢). ورواه أحمد في المسند: ٢٨٠/٣.

(٤) قد اختلف أصحاب النبي ﷺ في الصلاة قبل المغرب: فلم ير بعضهم الصلاة قبل المغرب. وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ: أنهم كانوا يصلون قبل صلاة المغرب ركعتين؛ بين الأذان والإقامة. وقال أحمد وإسحاق: إن صلاهما فحسن. وهذا عنهما على الاستحباب.

(٥) سورة الإسراء آية: ٧٩.

(٦) النازيات آية: ١٧.

(٧) قوله: «دَأْبُ» العادة والشأن. يقال: ما زال هذا دأبه. وفي القرآن الكريم: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾. سورة غافر آية: ٣١.

(٨) رواه الترمذي في: (٤٥) كتاب الدعوات.. (١٠٢) باب في دعاء النبي ﷺ - حديث رقم (٣٥٤٩).

البخاري، وفي الخبر أيضاً «مَنْ صَلَّى فِي لَيْلِهِ بِمِائَةِ آيَةٍ لَمْ يَكُتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ وَمَنْ صَلَّى بِمِائَتَيْ آيَةٍ فَإِنَّهُ يَكُتَبُ مِنَ الْقَاتِنِينَ» ^(١) الْمُخْلِصِينَ ^(٢) رواه الحاكم، وقال: إنه على شرط مسلم، وأعلم أن وسط الليل أفضل لقوله ﷺ «لَمَّا سُئِلَ أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعَثَ الْمَكْتُوبَةَ؟ فَقَالَ صَلَاةُ جَوْفِ اللَّيْلِ» ^(٣) ولأن العبادة فيه أثقل، والغفلة فيه أكثر، والنصف الأخير أفضل من الأول، لمن أراد قيام نصفه لقوله تعالى «وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ» ^(٤) ولأنه وقت نزول الرب سبحانه وتعالى، وهو نزول قدرة، لا حلول ولا تجسيم «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» ^(٥) وأفضل من ذلك، كما قاله في الروضة السلس الرابع والخامس لقوله ﷺ «أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صَلَاةُ دَاوُدَ كَانَ يَتَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَتَنَامُ سُدُسَهُ» ^(٦) ويكره قيام الليل كله، قال في الروضة: إذا داوم عليه لأنه مضر للعينين والجسد كما جاء في الحديث، قال المحب الطبري: فإن لم يجد بذلك مشقة استحسب لا سيما للتلذذ بمناجاة الله سبحانه فإن وجد بذلك مشقة ومحدوراً كرهه، وإلا لم يكره ورفقه بنفسه أولى،

(١) قوله: «القاتنين» جمع قانت. وهو المطيع لله الخاضع له المقر بالمعصية. وفي القرآن الكريم: «ومن يلقن ممنه الله ورسوله يعمل صانعاً نواتها أجراً مرتين». سورة الأحزاب آية: ٣١. ومن أطال القيام في الصلاة والدعاء فهو قانت.

(٢) رواه أبو داود في: (٦) شهر ومغيان - (٩) باب تحزيب القرآن - حديث رقم (١٣٩٨). ورواه النارمي في: (٢٣) كتاب فضائل القرآن - حديث رقم (٢٨) باب من قرأ بمائة آية - حديث رقم (١ - ٤) ورواه في: (٢٩) باب من قرأ بمائتي آية - حديث رقم (١ - ٢). ورواه أحمد: ٨٤/٢.

(٣) رواه أبو داود في: (١٤) كتاب الصوم - (٥٤) باب في صوم المحرم - حديث رقم (٢٤٢٩). ورواه النسائي في: (٢٠) كتاب قيام الليل - (٦) باب فضل صلاة الليل - حديث رقم (١). ورواه النارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٦٥) باب أي صلاة الليل أفضل - حديث رقم (١). ورواه أحمد في المسند: ٣٠٣/٢، ٣٤٢، ٣٤٤، ٥٣٥.

(٤) سورة اللّٰهيات آية: ١٨.

(٥) سورة الشورى آية: ١١.

(٦) قوله: «كان يتنام نصف الليل» قال السندي: الظاهر أن المراد كان يتنام من الوقت الذي يعتاد فيه النوم إلى نصف الليل أو المراد بالليل ما سوى الوقت الذي لا يعتاد فيه النوم من أول والقول بأنه يتنام من أول الغروب لا يدخل من بعد والله تعالى أعلم. (سنن النسائي ٣/٢١٥).

(٧) رواه البخاري في: (١٩) كتاب التهجد - (٧) باب من نام عند الشجر - حديث رقم (١١٣١). ورواه في: (٦٠) كتاب الأنبياء - (٢٨) باب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود - حديث رقم (٣٤٢٠). ورواه مسلم في: (١٣) كتاب الصيام - (٣٥) باب النهي عن صوم الدهر - حديث رقم (١٨٩). ورواه النسائي في: (٢٠) كتاب قيام الليل - (١٤) باب ذكر صلاة نبي الله داود عليه السلام - حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: (٧) كتاب الصيام - (٣١) باب ما جاء في صيام داود عليه السلام - حديث رقم (١٧١٢). ورواه أحمد في المسند: ٢٠٦، ١٦٠/٢.

وترك قيام الليل مكروه لمن اعتاده لقوله ﷺ لعبد الله ^(١) بن عمرو بن العاص «يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَكُنْ مِثْلَ ^(٢) فَلَانٍ كَانَ يَقُومُ ^(٣) اللَّيْلَ ثُمَّ تَرَكَهُ» ^(٤) رواه الشيخان والله أعلم. ومن السنن صلاة الضحى قال الله تعالى «يُسَبِّحُنَ بِالْفُحِيِّ وَالْإِسْرَاقِ» ^(٥) قال ابن عباس رضي الله عنهما: الإسرَاق صلاة الضحى، وفي الصحيحين: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أَوْصَانِي ^(٦) خَلِيلِي بِثَلَاثَ: صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرُكْعَتِي ^(٧) الضُّحَى وَأَنْ أُوتَرَ ^(٨) قَبْلَ أَنْ أَتَامَ» ^(٩) زاد البخاري «وَلَا أَدْعُهُنَّ»، ثم أقل الضحى ركعتان. وأما أكثرها فالذي ذكره

(١) عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو محمد وأبو عبد الرحمن القرشي هاجر مع أبيه قبل الفتح، كتب عن النبي ﷺ كثيراً. توفي سنة خمس وستين. له ترجمة في: النجوم الزاهرة ١/١٧١، وفلوات الذهب ٧٣/١، والإصابة ٣٤٣/١.

(٢) قوله: «مثل فلان» قال ابن حجر، لم أقف على تسميته في شيء من الطرق، وكأن إيهام مثل هذا القصد السترة عليه، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ لم يقصد شخصا معينا، وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمرو من الصنيع المذكور. (فتح الباري ٤٦/٣ بتصرف).

(٣) قوله: «يقوم الليل» في هذا الحديث استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفريط، ويستحب منه كراهة قطع العبادة وإن لم تكن واجبة، وإن كان قيام الليل ليس بواجب.

(٤) رواه البخاري في: (١٩) كتاب التهجد - (١٩) باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه - حديث رقم (١١٥٢). ورواه النسائي في: (٢٠) كتاب القيام - (٥٩) باب ذم من ترك قيام الليل - حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٧٤) باب ما جاء في قيام الليل - حديث رقم (١٣٣١). ورواه ابن حبان: (١٤٤/٤) - ذكر الذكر عن ترك المرء ما اعتاد من تهجد بالليل - حديث رقم (٢٦٣٢).

(٥) سورة النور آية: ١٨.

(٦) قوله: «أوصاني خليلي» الخليل الصديق الخالص الذي تخللت محبة القلب فصار في خلاله أي في باطنه، واختلف حل الخلقة أرفع من المحبة أو العكس، وقول أبي هريرة هذا لا يمارضه قول رسول الله ﷺ «لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر» لأن الممتنع أن يتخذ هو ﷺ غيره خليلاً لا العكس، ولا يقال إن المخالفة لا تتم حتى تكون من الجانبين لأننا نقول: إنما نظر الصحابي إلى أحد الجانبين فأطلق ذلك، أو لعله أراد مجرد المحبة أو الصلوة. (فتح الباري ٦٨/٣).

(٧) قوله: «ركعتي الضحى» قال ابن دقيق: لعله ذكر الأقل الذي يوجد التأكيد بفعله، في هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان.

(٨) قوله: «أن أوتر قبل أن أتأم» فيه استحباب تقديم الوتر على النوم، وذلك في حق من لم يثق الاستباط، ويتناول من يصلي بين التومين.

(٩) رواه البخاري في: (١٩) كتاب التهجد - (٣٣) باب صلاة الضحى في الحضر - حديث رقم (١١٧٨). ورواه مسلم في: (٦) كتاب المسافرين - (١٣) باب استحباب صلاة الضحى - حديث رقم (٨٥). ورواه أبو داود في: (٨) كتاب الوتر - (٧) باب في الوتر قبل النوم - حديث رقم (١٤٣٢). ورواه النسائي في: (٢٠) قيام الليل - (٢٨) باب الحث على الوتر قبل النوم - حديث رقم (١) ورواه الدارمي في: (٢).

الرافعي في المحرر والشرح الصغير، ونقله في الشرح الكبير عن الروياني وأقره أنها اثنتا عشرة ركعة، واحتج له بقوله ﷺ «لَا بِيَّ ذَرَضِي» الله عنه «إِنْ صَلَّيْتَ الضُّحَى ائْتَيْتَ عَشْرَةَ رَكْعَةً» بنى الله لَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ^(١) رواه البيهقي وضعفه، وقال النووي في شرح المهذب: أكثرها ثمان ركعات، قاله الأكثرون، ورواه الشيخان^(٢) من حديث أم هانئ وذكر مثله في التحقيق. قال الرافعي: ووقتها من حين ترتفع الشمس أي قدر ربح إلى الاستواء، وتبعه النووي على ذلك في شرح المهذب، وكذا ابن الرفعة. لكن قال النووي في الروضة: الذي قاله الأصحاب إن وقتها يدخل بطلوع الشمس لكن يستحب تأخيرها إلى الارتفاع، وقال الماوردي: وقتها المختار إذا مضى ربع النهار. وجزم به النووي في التحقيق، قال الغزالي: والمعنى فيه حتى لا يخلو ربع النهار عن عبادة الله أعلم. وأما صلاة الترايع فلا شك في سنيتهما، وانعقد الإجماع على ذلك. قاله غير واحد، ولا عبرة بشواذ الأقوال، وفي الصحيحين «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا^(٣) وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٤) وفيهما من

= كتاب الصلاة - (١٥٠) باب صلاة الفصحى - حديث رقم (٣) - ورواه أحمد في المسند: ٢٦٥/٢، ٢٧١، ٣١١، ٣٩٢، ٤٠٢، ٤٥٩، ٤٨٩، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٥، ٥٢٦.

(١) رواه البيهقي.

(٢) رواه البخاري في: (٨) كتاب الصلاة - (٤) باب الصلاة في الثوب الواحد مُتَحَفًّا به - حديث رقم (٣٥٧). ورواه في: (١٨) كتاب تقصير الصلاة - (١٢) باب من تطوع في السفر في غير ذُبُر الصلوات - حديث رقم (١١٠٣). ورواه في: (١٩) كتاب التهجد - (٢٢) باب المداومة على ركعتي الفجر - حديث رقم (١١٥٩). ورواه في: (٣١) باب صلاة الفصحى في السفر - حديث رقم (١١٧٦). ورواه في: (٦٤) كتاب المغازي - (٥٠) باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح - حديث رقم (٤٢٩٢). ورواه في: (٧٨) كتاب الأدب - (٩٤) باب ما جاء في «زعموا» - حديث رقم (٦١٥٨). ورواه مسلم في: (٦) كتاب المسافرين - (١٣) باب استحباب صلاة الفصحى - حديث رقم (٨١). ورواه الترمذي في: (٣) كتاب الوتر - (١٥) باب ما جاء في صلاة الفصحى - حديث رقم (٤٧٤). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (١٤٤) باب ذكر الاستئذان عند الاختلال - حديث رقم (١١). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (١١٣) باب ما جاء في الاستئذان عند الفصل - حديث رقم (٦١٤). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٥٠) باب صلاة الفصحى - حديث رقم (٢). ورواه مالك في: (٩) كتاب السفر - (٨) باب صلاة الفصحى - حديث رقم (٢٧)، ٢٨، ٣٠. ورواه أحمد في: ١٤٦/٣، ١٥٦، ٥٤/٦، ٩٧، ١٦٥، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٤٣٣، ٤٢٤، ٤٢٥.

(٣) أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية، اسمها فاختة، وقيل هند، لها صبيحة وأحاديث، ماتت في خلافة معاوية. (تقريب التهذيب ٦/٢٦٢٥).

(٤) قوله: «إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا» معنى إيمانًا، تصديقًا بأنه حق، معتقدًا فضيلته. ومعنى احتسابًا أن يريد به الله تعالى وحده. لا يقصد رؤية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الاخلاص. والمراد بقيام رمضان، صلاة الترايع، واتفق العلماء على استحبابها.

(٥) رواه البخاري في: (٢) كتاب الإيمان - (٢٧) باب تطوع قيام رمضان من الإيمان - حديث رقم (٣٧) =

حديث عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام «صَلَّاهَا لَيْلِي فَصَلَّوْهَا مَعَهُ ثُمَّ صَلَّى فِي بَيْتِهِ بَيْتَهُ الشَّهْرِ وَقَالَ إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّصَ عَلَيْكُمْ فَتَعَجَّزُوا» ^(١) عَنْهَا ^(٢) ثم إنه عليه الصلاة والسلام استمر على ذلك، وكذلك الصديق رضي الله عنه، وصدراً من خلافة الفاروق رضي الله عنه، ثم رأى الناس يصلونها في المسجد فرادى واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة فجمعهم على أبي رضي الله عنه ووضب لهم عشرين ركعة وأجمع الصحابة معه على ذلك وفعل عمر ذلك لأمنه الافتراض، وسميت بالتراويح لأنهم كانوا يستريحون بعد كل تسليمتين وينوي في كل ركعتين التراويح أو قيام رمضان ولو صلاها أربعاً بتسليمة لم يصح بخلاف ما لو صلى سنة الظهر أربعاً بتسليمة فإنه يصح، والفرق أن التراويح شرعت فيها الجماعة فأشبهت الفرائض فلا تغير عما وردت، ووقتها ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر الثاني، وفعلها في الجماعة أفضل لما مر، وقيل الانفراد أفضل كسائر النوافل، وقيل إن كان حافظاً للقرآن آمناً من الكسل ولم تختل الجماعة بتخلفه فالانفراد أفضل وإلا فالجماعة أفضل والله أعلم. قال:

(فصل: وَشَرَايِطُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا خَمْسَةٌ أَشْيَاءُ).

اعلم أن الشرط في اللغة العلامة، ومنه أشرط الساعة، وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه عدم الصحة وليس بركن، هذا هو المراد هنا كذا ذكره بعض الشراح وهو صحيح إن عدنا المبطلات شروطاً، وأما ما ذكره الشيخ فليس كذلك، ثم إن الصلاة لها شروط وأركان

= ورواه في: (٢٢) كتاب فضل ليلة القدر - (١) باب فضل ليلة القدر - حديث رقم (١). ورواه في: (٣٠) كتاب الصوم - (٦) باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية - حديث رقم (١٩٠١) ورواه مسلم في: (٦) كتاب المسافرين - (٢٥) باب الترفيه في قيام رمضان وهو التراويح - حديث رقم (١٧٣). ورواه في: (١٣) كتاب الصيام - (٢٨) باب فضل صوم المحرم - حديث رقم (٢٠٣). ورواه أبو داود في: (٦) كتاب رمضان - (١) باب في قيام رمضان - حديث رقم (١٣٧١). ورواه في: (١٤) كتاب الصوم - (٥٧) باب في صوم ستة أيام من شوال - حديث رقم (٢٤٣٤). ورواه الترمذي في: (٦) كتاب الصوم - (١) باب ما جاء في فضل شهر رمضان - حديث رقم (٦٨٣). ورواه النسائي في: (٢٢) كتاب الصيام - (٣٩) باب ثواب من قام رمضان وصامه إيماناً واحتساباً - حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٧٣) باب ما جاء في قيام شهر رمضان - حديث رقم (١٣٢٦). ورواه في: (٧) كتاب الصيام - (٢) باب ما جاء في فضل شهر رمضان - حديث رقم (١٦٤١). ورواه الدارمي في: (٤) كتاب الصوم - (٥٣) باب في فضل شهر رمضان - حديث رقم (١). ورواه أحمد في المسند: ٢/٢٣٢، ٢٤١٠، ٣٨٥، ٤٧٣، ٥٠٣، ٥٥٣، ٣٠٨، ٣٢٤، ٣٤٤، ٤١٦، ٥٨٠/٥، ٧٨/٤، ٤١٧، ٤١٩.

(١) قوله: «فتعجزوا عنها» أي تتقوا معها، فتتركوها مع القدرة عليها.

(٢) رواه البخاري في: (١١) كتاب الجمعة - (٢٩) باب من قال في الخطبة بعد النشأ - حديث رقم: (٩٢٤) ورواه مسلم في: (٦) كتاب المسافرين - (٢٥) باب الترفيه في قيام رمضان وهو التراويح - حديث رقم (١٧٧، ١٧٨). ورواه أحمد في المسند: ١٧٧، ١٦٩/٦.

وأبعض وهيئات، فالشروط كما ذكره الشيخ خمسة وعدلها النووي في المنهاج أيضاً خمسة إلا أنهما اختلفا في الكيفية واحترز الشيخ بـ [قبل الدخول فيها] عما وجد فيها وهو مبطل فإنه لا يعد شرطاً بل يعد مانعاً وهو اصطلاح جماعة منهم النووي في شرح المهلب والوسيط وقال: الصواب أنها مبطلات لا شروط وعد في الروضة المبطلات شروطاً فذكر خمسة، ثم قال: السادس السكوت عن الكلام، السابع الكف عن الأفعال الكثيرة، الثامن الإمساك عن الأكل فصارت ثمانية، ولهذا قال في أصل الروضة: شروطها ثمانية. واعلم أن الشروط والركن لا بد منهما في صحة الصلاة ولكن يفرقان بأن الشرط ما كان خارجاً عن ماهية الصلاة والركن ما كان داخلها، وأما الأبعض فتجبر بسجود السهو بخلاف الهيئات، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى. قال:

(طَهَارَةُ الْأَغْضَاءِ مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ).

يشترط لصحة الصلاة الطهارة عن الحدث، سواء في ذلك الأصغر والأكبر عند القدرة. لأن فاقده الطهورين يجب أن يصلي على حسب حاله وتجب الإعادة وتوصف صلاته بالصحة على الصحيح، والدليل على اشتراط الطهارة الكتاب والسنة وإجماع الأمة: قال الله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^(١) الآية وغيرها، وقال ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوَرٍ»^(٢) والأحاديث في ذلك كثيرة جداً، فلو صلى بغير طهارة وكان محدثاً عند إحرامه لم تتعد صلاته عامداً كان أو ناسياً، وإن أحرمت متطهراً، ثم أحدث باختيائه بطلت صلاته. سواء علم أنه في الصلاة أم لا، وإن أحدث^(٣) لا باختيائه بطلت طهارته بلا خلاف وتبطل صلاته أيضاً على المشهور الجليل لانتفاء شرطها، وفيه حديث رواه أبو داود وحسنه الترمذي، وفي قول قديم يعني إذا تطهر، واحتجوا له بحديث ضعيف. الشرط الثاني الطهارة عن النجاسة في البدن والثوب والمكان، أما البدن فلقوله تعالى ﴿وَالرِّجْزَ فَاهْجُرْ﴾^(٤)

(١) سورة المائدة آية: ٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٩) باب في فضل القعود في المسجد - حديث رقم (٤٦٩)، (٤٧١). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٤٥) باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد - حديث رقم (٦١). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه البخاري في: (٤) كتاب الوضوء - (٢) باب لا تقبل صلاة بغير طهور - حديث رقم (١٣٥). ورواه مسلم في: (٢) كتاب الطهارة - (٢) باب وجوب الطهارة للصلاة - حديث رقم (٢). ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (١٠٢) باب الوضوء لكل صلاة - حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (٧٣) باب الوضوء على الطهارة - حديث رقم (٥١٢). ورواه أحمد في المستدرك: ١٣٢/٣، ١٩٤، ٢٦٠.

(٤) سورة المدثر آية: ٥.

والرجز النجس، وفي الصحيحين أحاديث منها قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها «إِذَا أَقْبَلْتَ الْحَيْضَةَ (١) قَدْخِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ (٢) فَاغْسِلِي (٣) عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي (٤)» ومنها حديث القبرين «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَأَنَّهُ لَا يَسْتَرُّ مِنَ الْبَوْلِ» (٥) وفي إضافة عذاب القبر إلى البول خصوصية تخصه دون بقية المعاصي، وقد جاء «تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَاقِبَةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ» (٦) عافانا الله الحليم من عذابه، وأما الثوب فللآية الكريمة، وفي الحديث في دم الحيض يصيب الثوب قال «ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ» (٧) حديث صحيح، وأما المكان فلقوله ﷺ

(١) قوله: «الحيفضة» بفتح الحاء أي دم الحيض أو بالكسر حالة الحيض أو هيته بمعنى أن يكون الدم على هيته يعرف أنه دم حيض، وقد جاء أن دم الحيض يعرف فعلل بعض النساء تعرفه.

(٢) قوله: «أذبرت» المراد بالإذبار انقطاع الحيض.

(٣) قوله: «فاغسلي عنك الدم» الظاهر أنه أمر بغسل ما على بدنهما من الدم. فلا بد من تقدير أي واغسلي وتركه إما من الرواية أو لظهور وجوب الاختصال، ويحتمل أن يقال معناه واغسلي عنك أثر الدم، وهو الجنابة أو نصب الدم بترج الحائض أي للدم، ولا يخفى بعد هذين الاحتمالين وعلى الوجه فالاستدلال به على وجوب الاختصال للحيض بعيد، وفي بعض النسخ فاغسلي واغسلي عنك الدم، وعلى هذه النسخة يظهر الاستدلال، والظاهر أنه قصد الاستدلال بالرواية الثانية والله تعالى أعلم بحقيقة الحال. (حاشية السندي ١١٨/١).

(٤) رواه البخاري في: (٦) كتاب الحيض - (٨) باب الاستحاضة - حديث رقم (٣٠٦). ورواه في: (١٩) باب إقبال الحيض - حديث رقم (٣٢٠). ورواه في: (٢٨) باب إذا رأت المستحاضة الطهر - حديث رقم (٣٦١). ورواه مسلم في: (٣) كتاب الحيض - (١٤) باب المستحاضة وغسلها وصلاتها - حديث رقم (٦٢). ورواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٨) باب من روى أن الحيفضة إذا أذبرت لا تدع الصلاة - حديث رقم (٢٨٢). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٩٣) باب ما جاء في المستحاضة - حديث رقم (١٢٥). ورواه النسائي في: (٣) كتاب الحيض - (١٣٥) باب ذكر الاختصال من الحيض - حديث رقم (١، ٢، ٤). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (١١٥) باب ما جاء في المستحاضة التي قد علمت أيام إقائها قبل أن يستمر بها الدم - حديث رقم (٦٢١). ورواه في: (١١٦) باب ما جاء في المستحاضة إذا اخطأ عليها الدم - حديث رقم (٦٢٦). ورواه مالك في: (٢) كتاب الطهارة - (٢٩) باب المستحاضة - حديث رقم (١٠٤). ورواه أحمد في: ٨٣/٦، ١٢٩، ١٤١، ١٨٧.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) رواه البخاري في: (٤) كتاب الوضوء - (٥٦) باب ما جاء في غسل البول - حديث رقم (٢١٨). ورواه في: (٥٥) باب من الكباير أن لا يستتر من بوله - حديث رقم (٢١٦). ورواه مسلم في: (٢) كتاب الإيمان - (٣٤) باب الغليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه - حديث رقم (١١١). ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (٢٦) باب التنزه من البول - حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (٢٦) باب التشديد في البول - حديث رقم (٣٤٧). ورواه الدارمي في: (١) كتاب الطهارة - (٦٠) باب الالتصاق من البول - حديث رقم (١). ورواه أحمد في: المسند ٢٢٥/١.

(٧) رواه البخاري في: (٦) كتاب الحيض - (٩) باب غسل دم الحيض - حديث رقم (٣٠٧). ورواه مسلم =

لما بال الأعرابي في المسجد «صَبُّوا عَلَيْهِ ذَنْباً مِنْ مَاءٍ»^(١) حديث صحيح متفق عليه، إذا عرفت هذا فاعلم أن النجاسة قسمان نجاسة واقعة في مظنة العفو ونجاسة لا يعفى عنها، فالنجاسة غير المعفو عنها يجب اجتنابها في الثوب والبدن والمكان فلو أصاب الثوب نجاسة وعرف موضعها غسلها فلو قطع موضعها أجزأه ويلزمه ذلك إذا عجز عن الغسل وكان الباقي يستر العورة بشرط أن لا ينقص من قيمته بالقطع أكثر من أجرة الثوب وإن لم يعرف موضعها من البدن والثوب وجب غسله كله ولا يجزيه الاجتهاد، ولو أصاب طرف ثوبه أو عمامته نجاسة بطلت صلاته سواء كان الصائب يتحرك بحركته أم لا ولو قبض طرف حبل أو شدة في وسطه وطرفه الآخر نجس أو ملقى على نجاسة، ففيه خلاف الراجح في الشرح الكبير والروضة البطلان كالعمامة. والثاني لا تبطل والله أعلم. قال الرافعي في الشرح الصغير: وهو أوجه الوجهين ولو كان الحبل في يده أو شدة في وسطه وطرفه الآخر مربوط في عنق حمار وعلى الحمار حمل نجاسة ففيه الخلاف، والأولى عدم البطلان لأن بين الحبل والنجاسة واسطة، ولو صلى على بساط تحته نجاسة أو على طرفه نجاسة أو على سرير قوامته على نجاسة لم يضر، ولو كانت نجاسة تحاذي صدره في حال سجوده أو غيره: فوجهان الأصح لا تبطل صلاته لأنه غير حامل للنجاسة ولا مصلب عليها، ولو صلى وهو حامل نشاباً لم تصح صلاته لأجل الريش وكذا لو كان في إبهامه كشتوان غير طاهر وما أشبه ذلك والله أعلم.

القسم الثاني من النجاسة الواقعة في مظنة العفو وهي أنواع. منها الأثر الباقي على محل الاستنجاء بعد الاستنجاء بالحجر يعفى عنه ولو حمل ثوباً عليه نجاسة معفو عنها لم تصح صلاته كما لو حمل مستجمرأ بالحجر، ولو انتشرت بالعرق عن محل الاستنجاء فالأصح العفو لعسر الاحتراز، ولو حمل حيواناً تنجس منقلبه بالخارج منه ففي بطلان صلاته وجهان، الأصح عند إمام^(٢) الحرمین البطلان وقطع به المتولي. والأصح عند الغزالي صحة صلاته ولو حمل بيضة مدرة حشوها دم وظاهرها طاهر فالأصح بطلان الصلاة، ومنها

= في: (١) كتاب الطهارة - (٣٣) باب نجاسة الدم وكيفية غسله - حديث رقم (١١٠). ورواه مالك في (٢) كتاب الطهارة - (٢٨) باب جامع الحيضة - حديث رقم (١٠٣).

(١) سبق تخريجه.

(٢) إمام الحرمین هو: ضياء الدين أبو المعالي، عبد الملك إمام الحرمین ابن الشيخ أبي محمد الجويني، إمام الأئمة في زمانه، وأصبوبة دهره وأوانه. ولد في ثامن عشر المحرم سنة تسع عشرة وأربعمئة. حرّر «النهاية» ورتبها، وأملأها. توفي في إحدى قرى نيسابور ليلة الأربعاء بعد صلاة العشاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعمئة، عن تسع وخمسين سنة. له ترجمة في: المعبر ٢٩١/٣، وفيات الأعيان ١٦٧/٣، طبقات الشافعية ١٩٧/١.

طين الشوارع المتيقن النجاسة يعفى عما يتعلل الاحتراز منه غالباً، ويختلف بالوقت فيعفى في الشتاء دون الصيف ويموضع النجاسة من البدن فيعفى عن الأذيال دون الأكمام والاكثاف والرأس، وكل ذلك في القليل دون الكثير، فالقليل ما لا ينسب صاحبه فيه إلى قلة تحفظ بخلاف الكثير فإنه ينسب صاحبه فيه إلى قلة المحفظ، ولو أصاب أسفل الخف أو الثعل نجاسة فذلكه بالأرض حتى ذهب أجزاءها ففي ضحة صلاته قولان الصحيح لا تصح مطلقاً لأن النجاسة لا يطهرها إلا الماء كما مر في الأحاديث الصحيحة، ومنها دم البراغيث فيعفى عن قليله في الثوب والبدن لمشفقة الاحتراز وكلما يعفى عن كثيره في الأصح عند النووي. والأصح عند الرافعي لا يعفى، والقمل كالبراغيث ويول اللباب كالبراغيث وكلما بول الخفاش، وفي ضبط القليل والكثير خلاف: والأصح الرجوع فيه إلى العرف، ويختلف ذلك باختلاف الأوقات والبلاد، ولو شك هل هو قليل أو كثير فالراجح أنه قليل لأن الأصل عدم الكثرة ولو قتل قملة أو برغوثاً في ثوبه أو بدنه أو بين أصابعه فتلوث به أو بسط الثوب الذي عليه الدم المعفو عنه وصلى عليه أو حمله فإن كان كثيراً لم تصح صلاته وإن كان قليلاً فالأصح في التحقيق العفو ونقله في شرح المهلب عن المتولي وأقره، ولو كان الثوب زائداً على لباسه لم تصح صلاته لأنه غير مضطر إليه والله أعلم. ومنها دم البثرات وقيحها وصديدها كدم البراغيث فيعفى عن قليله وعن كثيره في الأصح ولو عصره على الراجح، والبثرات جمع بثرة وهو خراج صغير، ولو أصابه شيء من دم نفسه لا من البثرات بل من الدمايل والقروح وموضع الفصد والحجامة ففيه خلاف. والأصح عند النووي أنه كدم البثرات، ثم ماء القروح والنفاطات إن كان له رائحة فهو نجس وإلا فالملهب أنه طاهر، ولو أصابه دم من غيره فإن كان كثيراً لم يعف عنه لأنه لا يشق الاحتراز منه وإن كان قليلاً فقولان: الأحسن عند الرافعي عدم العفو. والأصح عند النووي العفو، ويستثنى دم الكلب والخنزير لغلظ نجاستهما.

(فروع) إذا صلى بنجاسة لا يعفى عنها وهو جاهل بها حال الصلاة سواء كانت في بدنه أو ثوبه أو موضع صلاته، فإن لم يعلم بها ألبيته فقولان: الجديد الأظهر يجب عليه القضاء لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة الحدث والقديم أنه لا يجب، ونقله ابن المنذر عن خلائق واختاره. وكلما النووي اختاره في شرح المهلب، وإن علم بالنجاسة ثم نسيها فطريقان: أحدهما على القولين والملهب القطع بوجوب القضاء لتقصيره، ثم إذا أوجبتا الإعادة فيجب عليه إعادة كل صلاة صلاها مع النجاسة يقيناً، فإن احتمل حدوثها بعد الصلاة فلا شيء عليه لأن الأصل عدم وجدانها في ذلك الزمن، ولو رأى شخصاً يريد الصلاة وفي ثوبه نجاسة والمصلي لا يعلم بها لزم العالم إعلامه بذلك لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على

العصيان بل هو لزوال المفصلة، قاله الشيخ عز الدين^(١) بن عبد السلام وهي مسألة حسنة والله أعلم. قال:

(وَتَسْتَرُّ الْعَوْرَةَ بِلباسٍ طَاهِرٍ، وَالْوُقُوفُ عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ).

أما طهارة اللباس والمكان عن النجاسة فقد مر، وأما ستر العورة فواجب مطلقاً حتى في الخلوة والظلمة على الراجح لأن الله تعالى أحق أن يستحيا منه: سواء كان في الصلاة وغيرها، والعورة في اللغة النقص والخلل وما يستحيا منه وهي هنا ما يجب ستره في الصلاة، والدليل على أن سترها شرط لصحة الصلاة قوله ﷺ «لَا يَقْبَلُ^(٢) اللَّهُ صَلَاةَ حَافِظٍ إِلَّا بِخِمَارٍ^(٣)»، قال الترمذي: حديث حسن. وقال الحاكم: هو على شرط مسلم والمراد بالحافظ البالغ، والإجماع متعقد على ذلك عند القدرة، فإن عجز عن السترة صلى عرياناً ولا إعادة عليه على الراجح لأنه عذر عام وربما يدوم، فلو أوجبنا الإعادة لشق، ثم شرط السترة أن تمتع لون البشرة: سواء كان من ثياب أو جلود أو ورق أو حشيش ونحو ذلك حتى الطين والماء الكدر، وصورة الصلاة في الماء على الجنابة. والأصح وجوب التطين لأنه قادر على السترة، ولا يكفي الثوب الرقيق مثل غزل النبات ونحوه لأنه لا يمنع لون البشرة وكذا الكرياس الذي له أبخاش، ولو كانت عورته ترى من جيبه في ركوعه أو سجوده لم يكف، فيجب إما زره أو وضع شد عليه ونحوه، ولو لم يجد إلا ثوباً نجساً ولا يجد ماء يغسله به؟ فقولان الأظهر أنه يصلي عرياناً ولا إعادة عليه، والثاني يصلي فيه ويعيد، ولو كان محبوساً في موضع نجس ومعه ثوب واحد لا يكفي للعورة والنجاسة؟ فقولان أيضاً أظهرهما ييسرهما للنجاسة ويصلي عارياً بلا إعادة، والثاني يصلي فيه على النجاسة ويعيد ولو لم يجد العاري إلا ثوباً لغيره حرم عليه لبسه بل يصلي عارياً ولا يعيد وليس له أخذه منه قهراً ولو وهبه لم يلزمه قبوله في الأصح للمنة، ولو أعاره لزمه قبوله لضعف المنة، فإن لم يقبل

(١) العز بن عبد السلام السلمي الشافعي أصلاً، الدمشقي مولداً، المصري داراً ووفاء، الملقب بسلطان العلماء كان رحمه الله شيخ الإسلام علماً وعملًا، وورعاً، وهدى، ولد بدمشق سنة ثمان وسبعين وخمسائة، وتوفي بالصالحية في العاشر من جمادى الأولى، سنة ستين وستمائة. ترجم له في: طبقات انشائية: ٨٤/٢، فوات الوفيات ٣٥٠/٢.

(٢) قوله: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَافِظٍ إِلَّا بِخِمَارٍ» في النهاية: أي التي بلغت من المحيض، وجرى عليها القلم، ولم يرد في أيام حيضها. لأن الحافظ لا صلاة عليها.

(٣) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٨٣) باب المرأة تصلي بثوب غمل - حديث رقم (٦٤١). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٦٠) باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار - حديث رقم (٣٧٧). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (١٣٢) باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار - حديث رقم (٦٥٥). ورواه أحمد في المستدرك: ١٥٠/٦، ٢١٨، ٢٥٩.

وصلى عارياً لم تصح صلاته لقدرته على السترة ولو باعه إياه أو أجره فهو كالماء في التيميم، ويكره أن يصلي في ثوب فيه صورة وتمثيل والمرأة متنقبة إلا أن تكون في مسجد، وهناك أجنب لا يحترزون عن النظر، فإن خيف من النظر إليها ما يجزأ إلى الفساد حرم عليها رفع النقاب وهذا كثير في مواضع الزيارة كبيت المقدس، زاده الله تعالى شرفاً فليجتنب ذلك ويستحب أن يصلي الشخص في أحسن ثيابه والله أعلم. قال:

(وَالْعِلْمُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ).

لا شك أن دخول الوقت شرط في صحة الصلاة، فإن علم ذلك فلا كلام وإن جهله وجب عليه الاجتهاد لأنه مأمور به، ولا فرق في الجهل بين أن يكون لغيره أو حبس في موضع مظلم أو غير ذلك. فلو قدر على الخروج من البيت المظلم لرؤية الشمس فهل يلزمه ذلك؟ فوجهان: أحدهما في شرح المذهب له الاجتهاد، ولو أخبره عدل عن معانة بأن قال: رأيت الفجر طالعاً والشفق غارباً، أو أخبرني فلان برويته امتنع عليه الاجتهاد كما لو أخبره شخص بنص من كتاب أو سنة في مسألة لا يجوز الاجتهاد مع وجود النص، ثم الاجتهاد يكون بورد من قراءة أو درس علم وبناء ونسخ ونحو ذلك، وسواء كان منه أو من غيره كما قاله ابن الرفعة، ومن الأمارات صياح الديك المجرب، والمؤذن الواحد إن لم يكن ثقة فلا يأخذ أحد بأذانه وإن كان ثقة وهو غير عالم بالوقت فكذا، وإن كان ثقة عالمًا بالوقت فوجهان. قال الرافعي: لا يؤخذ بقوله لأنه يخبر عن اجتهاده والمجتهد لا يقلد مجتهداً، بخلاف ما إذا أذن في يوم الصحو فإنه يخبر عن مشاهدة. وقال النووي: يأخذ بقوله ونقله عن نص الشافعي فإنه لا يتقاعد عن صياح الديك، ثم حيث أمرناه بالاجتهاد نظر إن كان عاجزاً عن الأدلة، فالأصح في شرح المذهب أنه يقلد، وإن كان يحسنها نظر إن صلى بلا اجتهاد لم تصح صلاته ووجب عليه أن يعيد، وإن صلى في الوقت وإن اجتهد نظر إن لم يقلد على ظنه شيء آخر إلى حصول الظن، والاحتياط أن يؤخر إلى زمن يغلب على ظنه أنه لو أخر لمخرج الوقت، وإن غلب على ظنه دخول الوقت صلى، ثم إن لم يتبين له الحال فلا شيء عليه وإن بان وقوعها في الوقت فلا كلام، وإن بان بعده صحت، وإن نوى الأداء صرح به الرافعي في كتاب الصيام، وإن بان أنها قبل الوقت قضى على المذهب، ولو علم المنجم دخول الوقت بالحساب قال في البيان: المذهب أنه يحمل به بنفسه ولا يحمل به غيره، والمنجم الموقت لا المنجم في حرف الناس كهؤلاء الذين يفسرون بالرمل فإنهم فسقة ومنهم من يكون سيئ الاعتقاد وهو زنديق^(١) كافر وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال «مَنْ

(١) الزنديق: من يؤمن بالزندقة - والزندقة: القول بأزلية العالم، وأطلق على الزردشتية، والمناوية وغيرهم من الثنية، وتوسع فيه فأطلق على كل شاك أو شاك أو مُلحد.

أَتَى عَرَّافًا^(١) لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ورواية مسلم «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَصَدَّقَهُ»^(٢) ولو أخبره مخبر بأن صلاته وقعت قبل الوقت نظر إن أخبره عن علم أو مشاهدة وجبت الإعادة، وإن أخبره عن اجتهاد فلا والله أعلم. قال:

(وَأَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ).

هي الكعبة، وسميت قبله لأن المصلي يقابلها، وكعبة لارتفاعها، واستقبالها شرط لصحة الصلاة في حق القادر، لا في شدة الخوف، وفي نفل السفر المباح لقوله تعالى ﴿قُلْ وَجْهَكُمْ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٣) والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين أن يكون في الصلاة، ولقوله ﷺ «للمسيء في صلاته «وَأَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَكَبِّرْ»^(٤) ثم الفرض في حق القريب من القبلة إصابته عينا بأن يحاذيها بجميع بدنه، فلو خرج بعض بدنه عن مسامتتها فلا تصح صلاته على الأصح، وأما البعيد ففي الفرض في حقه قولان: أظهرهما أيضاً إصابة العين للآية لكن يكفي غلبة الظن بخلاف القريب فإنه يلزمه ذلك يبين لقدرته عليه بخلاف البعيد، والقول الثاني أن الفرض في حق البعيد الجهة. واعلم أنه يشترط أيضاً أن يكون مصلي الفرض مستقراً فلا يصح من الماشي وإن استقبل القبلة، ولا من الراكب الذي تسير به دابته لعدم استقراره، فلو كانت الدابة واقفة واستقبل ولم يخل بالقيام صحت على الأصح وقطع به الجمهور نعم تصح في السفينة السائرة بخلاف الدابة، والفرق أن الخروج من السفينة في أوقات الصلاة إلى البرّ متعذر أو متعسر بخلاف الدابة ولو خاف من الزلزل من الدابة انقطاعاً عن رفقته أو كان يخاف على نفسه أو ماله صلى عليها وأعاد. واعلم أن القادر على يقين القبلة لا يجوز له الاجتهاد، وأما غير القادر

(١) قوله: «عَرَّافًا» العراف من جملة أنواع الكهان. قال ابن الأثير: العراف المنجم أو الحازي الذي يلهمي علم الغيب، وقد استأثر الله تعالى به. وقال الخطابي وغيره: العراف هو الذي يتعاطى معرفة مكان المسرور ومكان الضالة ونحوهما.

(٢) رواه مسلم في: (٣٩) كتاب السلام - باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان - حديث رقم (١٢٥). ورواه أحمد في المستدرك: ٤٢٩/٢، ٦٨/٤، ٣٨٠/٥.

(٣) سورة البقرة آية: ١٤٤.

(٤) رواه البخاري في: (٨) كتاب الصلاة - (١١) باب التوجه نحو القبلة حيث كان. ورواه في: (٧٩) كتاب الاستئذان - (١٨) باب من ردّ فقال: عليك السلام - حديث رقم (٦٢٥١). ورواه مسلم في: (٤) كتاب الصلاة - (١١) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة - حديث رقم (٤٥، ٤٦). ورواه النسائي في: (١٢) كتاب التطبيق - (١٦) باب الرخصة في ترك الذكر في الركوع - حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - (٧٢) باب إتمام الصلاة - حديث رقم (١٠٦٠). ورواه أحمد في المستدرك: ٢/٢٠٥، ٣/١٢٠، ٦/١٤٣.

على اليقين فإن وجد من يخبره عنها عن علم اعتمده ولم يجتهد بشرط عدالة المخبر، فيستوي في ذلك الرجل والمرأة والحر والعبد فلا يقبل قول الكافر قطعاً وكذا الفاسق كقضاء الرشا وأمة الظلم وشهود قسم الجور وكذا لا يقبل قول الصبي المميز على الصحيح، ثم المخبر قد يكون اللفظ، وقد يكون دلالة كالمحارب المعتمد، ومواء في العمل بالخبر أهل الاجتهاد وغيرهم حتى إن الأعمى يعتمد المحارب بالمس حيث يعتمد البصير وكذا البصير في الظلمة ولو اشتبه عليه مواضع فلا شك أنه يصبر حتى يخبره غيره صريحاً فإن خاف فوات الوقت صلى على حسب حاله وأعاد هذا كله إذا وجد من يخبره عن علم وهو ممن يعتمد قوله أما إذا لم يجد العاجز من يخبره فتارة يقدر على الاجتهاد وتارة لا يقدر فإن قدر لزمه الاجتهاد واستقبل ما ظنه القبلة. ولا يصح الاجتهاد إلا بأدلة القبلة وهي كثيرة وأضعفها الرياح لاختلافها، وأقواها القطب، وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى إذا جعله الواقف خلف أذنه اليمنى كان مستقبل القبلة إن كان بناحية الكوفة وبغداد وهمدان وجرجان وما والاها ويكون على عاتقه الأيسر بأقليم مصر ويكون خلف ظهره بدمشق، وليس للقادر على الاجتهاد تقليد غيره فإن فعل وجب قضاء الصلاة وسواء خاف خروج الوقت أم لا فإن ضاق الوقت صلى كيف كان وتحب الاعادة هذا هو الصحيح، وقيل يقلد عند خوف الفوات ولو خفيت الأدلة على المجتهد لغيم أو ظلمة أو تعارضت الأدلة فيه خلاف منتشر ملخصه قولان: أظهرهما لا يقلد. قال إمام الحرمين: ومحل الخلاف عند ضيق الوقت، أما إذا لم يضيق فلا يقلد قطعاً لعدم الحاجة، هذا في القادر أما إذا لم يقدر على الاجتهاد بأن كان عاجزاً عن أدلة القبلة كالأعمى والبصير الذي لا يعرف الأدلة ولا له أهلية معرفتها وجب عليه تقليد مسلم عدل عارف بالأدلة سواء فيه الرجل والمرأة والحر والعبد. واعلم أن التقليد هو قبول قول المستند إلى الاجتهاد فلو قال بصير: رأيت القطب أو رأيت الخلق الكثير من المسلمين يصلون إلى هنا كان الأخذ به قبول غير لا تقليد لأنه لم يستند إلى اجتهاد بل إلى الرقبة، ولو اختلف عليه اجتهاد مجتهدين قلد من شاء منهما على الصحيح والأولى تقليد الأوثق الأعلم، وقيل يجب ذلك ورجحه الرافعي في الشرح الصغير قاله ابن الرفعة ونقله القاضي أبو الطيب عن نص الشافعي^(١) في الأم قال ابن الرفعة: لكن الأكثرون على التخيير، واعلم أن المصلي بالاجتهاد إذا ظهر له الخطأ في الاجتهاد فإن كان قبل الشروع في الصلاة أعرض عنه واعتمد الجهة التي يعلمها أو يظنها فإن تساوت عنده جهتان فله الخيار فيهما على الأصح ولو تيقن الخطأ بعد الفراغ من الصلاة وجبت الإعادة على الأظهر لفوات الاستقبال وقيل لا يعيد اعتباراً بما ظنه وقت الفعل لأنه مأمور بالصلاة

(١) انظر الأم للشافعي: ٨١/١ - ٨٢.

١٤٧، والأول مذهب الفقهاء والثاني مذهب المتكلمين، ولو تيقن الخطأ ولم يتيقن الصواب بل ظنه فلا إعادة عليه لأن الأول مجتهد فيه والثاني مجتهد فيه ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد حتى لو صلى أربع ركعات إلى أربع جهات باجتهادات فلا إعادة عليه على الصحيح ولو تيقن الخطأ في أثناء الصلاة بطلت على الظاهر، أو ظن الخطأ فالأصح أنه ينحرف ويبنى على صلاته حتى لو صلى أربع ركعات إلى أربع جهات باجتهادات فلا قضاء ولو صلى باجتهاد ثم أراد صلاة فريضة أخرى حاضرة أو فاتت وجب الاجتهاد على الأصح سعياً في إصابة الحق ولا يحتاج إلى إعادة الاجتهاد للنافلة قطعاً قال في الروضة: ولو اجتهد اثنان وأدى اجتهاد كل واحد منهما إلى جهة عمل كل منهما باجتهاده ولا يقتلني بصاحبه لأن كلا منهما يعتقد خطأ صاحبه كما لو اختلفت اجتهادهما في الاتامين أو التوئين المتشخص أحدهما، ولو شرع في الصلاة بالتقليد فقال له عدل: أخطأ بك فلان فإن كان يخبر عن علم ومعاينة وجب الرجوع إلى قوله وإن كان يخبر عن اجتهاد فإن كان قول الأول عنده أرجح لزيادة عدالته أو هدايته للأدلة أو هو مثله أو لم يعرف أنه مثله أم لا لم يجب عليه العمل بقول الثاني ولا يجوز على الصحيح، وإن كان الثاني أرجح تحول وبنى على الصحيح كتغير اجتهاده ولو قال له المجتهد الثاني ذلك بعد الفراغ من الصلاة لم تلزمه إعادة قطعاً وإن كان الثاني أرجح كما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ ولو قال له الثاني: أنت على الخطأ قطعاً وجب قبوله قطعاً سواء أخبره هذا القاطع بالخطأ عن الصواب متيقناً أو مجتهداً يجب قبوله لأن تقليد الأول بطل بقطع هذا والله أعلم.

الشرط السادس: السكوت^(١) عن الكلام فالمتكلم إن كان غير معذور ونطق بحرف مفهم مثل ق وش تبطل وإن نطق بحرفين بطلت أفهم كقم أولاً كمن وعن وطلاتها بالثلاثة فصاعداً أولى ولا فرق في البطلان بين أن يكون لمصلحة الصلاة كقوله للإمام قم أم لا، ولو نطق بحرف بعده مدة فالأصح بطلاتها لأن الدعة حرف، وفي التنحيح بخلاف الراجع أنه إن بان منه حرفان بطلت وإلا فلا هذا إذا كان بغير عذر فإن كان مغلوباً فلا بأس ولو تعلرت القراءة الواجبة إلا بالتنحيح تنحيح وهو معذور وإن تعلرت الجهر فالراجع أنه ليس بعذر ولو تنحيح الإمام وظهر منه حرفان فهل للمأموم أن يلوم على متابعتة وجهان الراجع نعم

(١) وتبطل الصلاة بالكلام لحديث زيد بن أرقم في الصحيحين وغيرهما قال: «كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل منا صاحبه حتى نزلت ﴿وقوموا لله قانتين﴾ فأمرنا بالسكوت فنهينا عن الكلام» وهكذا حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما بلفظ «إن في الصلاة لشغلاً» وفي رواية لأحمد والسنائي وأبي داود وابن حبان في صحيحه «أن الله يحدث من أمره ما شاء وأنه أحدث من أمره أن لا يتكلم في الصلاة» ولا خلاف بين أهل العلم أن من تكلم عمداً فسدت صلاته. (الروضة ١/١٠٧).

والظاهر أنه معلور، وأما الضحك والبكاء والأثين فإن بان منه حرفان بطلت وإلا فلا، وسواء كان البكاء للنفيا وللآخرة، وإن تكلم المصلي وهو معلور كمن سبق لسانه إلى الكلام بلا قصد أو غلبه السعال أو الضحك وبان منه حرفان أو تكلم^(١) ناسياً أو جاهلاً بتحريم الكلام وهو قريب عهد بالإسلام فإن كان سبيراً لم تبطل صلاته وإن كثرت بطلت على الأصح والقلة والكثرة يرجع فيهما إلى العرف وضم إلى ذلك في شرح المهذب كثرة العطاس، وقال: إنه يبطل، ولو جهل كون التنجس مبطلًا فهو معلور لخفاء حكمه على العوام ولو أكره على الكلام بطلت صلاته على الأظهر لأنه نادر كما لو أكره على الصلاة بلا طهارة أو على أن يصلي وهو قاعد فإنه يجب الإعادة، ولو أشرف إنسان على الهلاك فأراد انتداره ولم يحصل إلا بالكلام وجب وتبطل صلاته على الأصح لوجود الكلام ولو قال المصلي: أه من خوف النار بطلت صلاته على الصحيح.

الشرط السابع: الكف عن الأفعال. اعلم أن الفعل الزائد على الصلاة إن كان من جنسها كالركوع والسجود وزيادة ركعة إن تعمد ذلك بطلت سواء قل الزائد أو كثر وإن كان الفعل من غير جنس الصلاة فاتفق الأصحاب على أن القليل لا يبطل والكثير يبطل وفي ضبط القليل والكثير أوجه الصحيح الرجوع فيه إلى العادة فلا يضر ما عده الناس قليلاً كالأشارة برد السلام وخلع النعل ونحوهما ثم قالوا: للفعل الواحدة كالخطوة والضربة قليل قطعاً والثلاث كثيرة قطعاً والاثنتان قليل على الأصح واتفق الأصحاب على أن الكثير إنما يبطل إذا توالى فإن تفرق بأن خطا خطوة ثم بعد زمن خطوة أخرى وكرر ذلك مرات فلا يضر قطعاً قاله في الروضة، ويشهد له حديث أمامه^(٢) رضي الله عنها، فلو تردد في فعل هل وصل إلى

(١) قوله: «أو تكلم ناسياً» قال في الروضة: أما فساد صلاة من تكلم ساهياً فلا أعرف له دليلاً يدل عليه إلا عموم حديث النبي عن الكلام، وهو مخصص بحديث تكلمه ﷺ بعد أن سلم على ركنين كما في حديث ذي الينين فإنه تكلم في تلك الحال ساهياً عن كونه مصلياً، وهو المراد بكلام الساهي لأن المراد أصلاً الكلام من غير قصد فإن قيل إن ثم فرقاً بين من تكلم وهو داخل الصلاة لم يخرج منها وبين من تكلم وقد خرج منها ساهياً، فإن الأول أوقع الكلام حال الصلاة، والآخر أوقعه خارجها، واعتاده بما قد فعله قبل الخروج ساهياً لا يوجب كونه بعد الخروج قبل الرجوع في صلاة، وأدل دليل على ذلك تكثيره للدخول بعد الخروج سهواً، فيقال الأدلة الواردة في رفع الخطاب عن الساهي مخصصة للترك العموم، فاقضى ذلك أن المفسد هو كلام العائد لا كلام الساهي. (المصدر السابق).

(٢) أمامه بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد مناف العيشية، وهي من زينب بنت رسول الله ﷺ. قال الزبير في كتاب النسب: «كانت زينب تحت أبي العاص فولدت له أمانة وعليها»، وثبت ذكرها في الصحيحين من حديث أبي قتادة «أن النبي ﷺ كان يحمل أمانة بنت زينب على عاتقه فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها». أخرجه من رواية مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير. وأخرجه ابن سعد من رواية «أبي من سعيد المقبري عن عمرو بن سليم أنه سمع أبا قتادة يقول: فبينا نحن على باب رسول الله ﷺ إذ خرج»

حد الكثرة أم لا قال الإمام: الأظهر أنه لا يؤثر لأن الأصل عدم الكثرة وعدم بطلان الصلاة، ثم حد التفريق أن يعدّ الثاني منقطعاً عن الأول. واعلم أن شرط الفعلة الواحدة التي لا تبطل أن لا تتفاحش فإن أفرطت كالوثبة الفاحشة أبطلت قطعاً قاله في الروضة لأنها منافية للصلاة. واعلم أن الحركات الخفيفة كتحرّيك الأصابع في حكة لا تضر على الأصح وإن كثرت وتواترت لأنها لا تخل بهيئة تعظيم الصلاة ولا بالخشوع، أما لو حرك كفه ثلاثاً على بدنه يهترش فإن صلاته تبطل قال في الكافي: إلا أن يكون به جرب لا يقدر معه على عدم الحك فيعلم. واعلم أن كثير الفعل حيث أبطل عند العمد فكذلك يبطل عند فعله سهواً على المذهب لأنه يقطع نظم الصلاة والله أعلم^(١).

الشرط الثامن: الإمساك من الأكل فإن أكل المصلي شيئاً بطلت صلاته وإن قلّ لأنه ينافي الخشوع وفي وجه لا تبطل بالقليل وهو غلط ولو كان بين أسنانه شيء فابتلعه أو نزلت من رأسه نخامة فابتلعها عامداً بطلت صلاته فإن كان مغلوباً بأن جرى الريق بياقي الطعام أو نزلت النخامة ولم يمكنه إمساكها لم تبطل صلاته لأن معلور، وإن أكل ناسياً أو جاهلاً بالتحريم فإن قل لم تبطل وإن كثرت بطلت صلاته على الأصح. واعلم أن المضغ وحده فعل يبطل كثيره الصلاة وإن لم يصل شيء إلى الجوف ولو كان بقمه عقيدة فذابت ونزل إلى جوفه منها شيء بطلت صلاته وإن لم يحصل منه فعل لوصل المفطر إلى جوفه ويعبر عن هذا بأن الإمساك شرط في الصلاة ليكون حاضر الدهن تاركاً للأمور العادية فعلى هذا تبطل الصلاة بكل ما يبطل به الصوم فلو نكش أذنه بشيء وأدخله باطن أذنه بطلت صلاته والله أعلم. قال:

(وَيَجُوزُ تَرْكُ الْأَشْتِبَالِ فِي حَالَتَيْنِ: فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ).

إذا التحم القتال ولم يتمكنوا من تركه بحال لقلتهم وكثرة العدو أو اشتد الخوف ولم يلتحم القتال ولم يأمنوا أن يركب العدو أكتافهم لو ولوا انقسموا وصلوا بحسب الامكان وليس لهم التأخير عن الوقت للآية الشريفة الدالة على إقامة الصلاة في وقتها ويصلون ركباناً ومشاة مستقبلي القبلة وغير مستقبليها لقوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾^(٢) قال ابن

١- يحمل أمانة بنت أبي العاص بن الربيع وأما زين بنت رسول الله ﷺ وهي صبية فصلّى وهي على عاتقه إذا قام حتى قضى صلاته يفعل ذلك بهاء. (الإصابة ٤/٢٣٦)

(١) يقول المحقق: إذا صدر من المصلي من الأفعال التي لمجرد العبث ما يخرج به عن هيئة من يؤدي هذه العبادة مثل أن يشتغل بعمل من الأعمال التي لا تدخل لها في الصلاة ولا في إصلاحها نحو حمل الأثقال والخيطة والنسخ ونحو ذلك فهذا غير مصل، لأنه فعل ما ينافي الصلاة. والله تعالى أعلم.
(٢) سورة البقرة آية: ٢٣٩.

عمر رضي الله عنهما في تفسيرها: مستقبلي القبلة وغير مستقبليها كذا رواه مالك عن نافع^(١). قال نافع: لا أراه قال ذلك إلا عن رسول الله ﷺ. قال الماوردي: وقد رواه الشافعي بسنده عنه عن رسول الله ﷺ، ولأن الضرورة قد تدعو إلى الصلاة على هذه الحالة ولا يجب الاستقبال لا في حال التحريم ولا في غيره وإن كان راجلاً قاله البغوي وغيره ولا إعادة عليه. وأعلم أنه إنما يعفى عن ترك الاستقبال إذا كان بسبب العذر فلو انحرف عن القبلة لجماع الذبابة وطال الزمن بطلت الصلاة ولو لم يتمكن من اتمام الركوع والسجود اقتصر على الإيماء ويجعل السجود أخفض من الركوع، ويجب الاحتراز عن الصياح بكل حال لعدم الحاجة إليه ولو احتاج إلى الفعلات الكثيرة كالطعنات والضربات المتوالية فعل ولا تبطل صلاته على الصحيح كما لو اضطر إلى المشي وقيل تبطل ونص عليه الشافعي. وَقَوْلُهُ (فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ) يشمل كل ما ليس بمعصية من أنواع القتال فيجوز في قتال الكفار، ولأهل العدل في قتال البغاة، وفي قتال قطاع الطريق ولا يجوز للبغاة ولا لقطاع الطريق ذلك لعصيانهم فلا يخفف عنهم ولو قصد شخص نفس شخص أو حريمه أو نفس غيره أو حريمه واشتغل بالدفع عن ذلك صلى على هذه الحالة ولو قصد ماله نظر إن كان حيواناً صلى كذلك وإن لم يكن حيواناً فقولان، والأظهر الجواز، ويشمل مطلق الخوف ما لو هرب من سيل أو حريق ولم يجد معدلاً عنه ولو كان على شخص دين وهو معسر وعاجز عن بيئة الاعسار ولا يصدق المستحق ولو ظفر به حية فله أن يصلي هارباً على المذهب ولو كان عليه قصاص ويرجو العفو إذا سكن الغضب قال الأصحاب: له الهرب وله أن يصلي صلاة شدة الخوف في هربه واستبعد الإمام جواز هربه بهذا التوقع ولو ضاق الوقت على المحرم وخاف إن صلى مستقراً فات الوقوف بركة فقيه أوجه: الذي رجحه الرافعي أنه يصلي مستقراً وإن فات الوقوف، والثاني يصلي صلاة شدة الخوف جمعاً بينهما، والثالث يؤخر الصلاة ويحصل الوقوف لأن قضاء الحج صعب. قال النووي: إن الثالث هو الصواب وما رجحه الرافعي ضعيف والله أعلم. قال:

(وَفِي النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ).

يجوز للمسافر التنفل راكباً ومشياً إلى جهة مقصده في السفر الطويل على المذهب، أما في الركاب فلما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ

(١) نافع مولى ابن عمر أبو عبد المنني. كثير الحديث. قال البخاري: أصبح الأسانيد مالك عن ابن عمر، بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر يعلمهم السنن. مات نافع سنة ست عشرة ومائة، أو سبع، أو تسع، أو عشرين. له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٩٩/١، وتهذيب الأسماء ٢٣/٢، وشذرات اللهب ١٥٤/١.

«يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ حَيْثُمَا»^(١) تَوَجَّهَتْ بِهِ»^(٢) وفي رواية البخاري «يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ»^(٣) وإذا أراد الفريضة نزل عن راحلته فاستقبل، والسبب في ذلك أن الناس محتاجون إلى الأسفار ولهم أرواد وقصد في النافلة فلو شرط الاستقبال في التنفل لأدّى إلى ترك أروادهم أو ترك مصالح معاشهم، وأما الماشي فبالقياس على الراكب لوجود المعنى ثم هذا في الراكب الذي لا يمكنه إتمام الركوع والسجود فإن أمكن بأن كان في مرقد كالمحارة ونحوها لزمه ذلك لأنه لا مشقة عليه كراكب السفينة، وأما من لا يمكنه ذلك ففي وجوب الاستقبال وقت التحرم أوجه: الصحيح إن سهل عليه ذلك بأن كان الزمام في يده وهي سهلة الانقياد أو كانت قائمة وأمكن انحرافه عليها أو تحريفها لزمه ذلك وغير السهلة بأن تكون مقطوعة أو صعبة الانقياد، واحتج للملك بأنه عليه الصلاة والسلام «كان إذا سافر وأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة وكبر وصلى حيث وجهه ركابه»^(٤) رواه أبو داود من رواية أنس بإسناد حسن، والمعنى فيه وقوع أول العبادة بالشروط والباقي يقع تبعاً كالتبعية يجب ذكرها في أول الصلاة ويكفي دوامها حكماً لا ذكراً للعسر، وإذا شرطنا الاستقبال عند الاحرام لم يشترط عند السلام على الراجع كما في سائر الأركان ثم مهما أمكنه الاستقبال في الصلاة وجب بأن وقفت الدابة لحاجة سواء في ذلك وقت التحرم أو غيره فاعرفه. وأعلم أن صوب مقصد المسافر هو قبلته فلو انحرف عنه بطلت صلاته لأنه لا حاجة له في ذلك وإن انحرف ناسياً وعاد عن قرب لم تبطل صلاته وكلما لو غلط في الطريق ولو انحرف بجماع الدابة وطال الزمان بطلت صلاته على الصحيح كما لو أماله شخص عن صوب مقصده وإن قصر لم تبطل صلاته لعموم الجماع وإذا لم تبطل في صورة النسيان فإن طال الزمان سجد للسهو وإلا فلا. وأعلم أنه لا يجب على الراكب وضع جبهته على عرف الدابة ولا على السرج والإكاف بل ينحني للركوع والسجود ويكون السجود أخفض ليحصل التمييز بينهما وهو واجب عند التمكن، نعم الراكب في مرقد ونحوه مما يسهل فيه الاستقبال وكذا إتمام الأركان فيجب عليه الاستقبال في جميع الصلاة وكذا إتمام الأركان لقدرته هذا في

(١) قوله: «حيثما توجهت به» يعني في جهة مقصده.

(٢) رواه مسلم في: (٦) كتاب المسافرين - (٤) باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت - حديث رقم (٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤).

(٣) رواه البخاري في: (٨) كتاب الصلاة - (٣١) باب التوجه نحو القبلة حيث كان - حديث رقم (٤٠٠) ورواه في: (١٨) كتاب تقصير الصلاة - (٧) باب صلاة التطوع على الدواب، وحيثما توجهت - حديث رقم (١٠٩٣، ١٠٩٤). ورواه في: (٩) باب ينزل للمكتوبة - حديث رقم (١٠٩٩). ورواه (١٤) كتاب المغازي - (٣٣) باب غزو أنمار - حديث رقم (٤١٤٠).

(٤) رواه أبو داود في: (٤) صلاة السفر - (٨) باب التطوع على الراحلة والوتر - حديث رقم (١٢٢٥).

الراكب. أما الماشي ففيه أقوال أظهرها أنه يركع ويسجد على الأرض وله التشهد ماشياً لطلوع كالقيام ويشترط أن يكون ما يلاقي بطن المصلي على الرحلة طاهراً فلو وطئت الدابة النجاسة لم يضر وكذا لو أوطأها على الأصبع، ولو وطئ الماشي نجاسة عمداً بطلت صلاته، نعم لا يكفل التحفظ والاحتياط في المشي للمشفقة. واعلم أنه يشترط في جواز التنفل راكباً وماشياً دوام السفر والسير فلو وصل المنزل في خلال الصلاة اشترط اتمامها إلى القبلة متمكناً ويترد إن كان راكباً وكذا لو وصل مكان اقامته وجب عليه النزول وتمام الصلاة مستقبلاً بأول دخول البنيان وحكم نية الإقامة كحكم من وصل منزل اقامته والله أعلم.

(فرع) يشترط في حق الراكب والماشي الاحتراز عن الأفعال التي لا يحتاج إليها فلو ركض الدابة لحاجة فلا بأس ولو أجراها بلا عذر أو كان ماشياً فقع بلا عذر بطلت على الراجح والله أعلم.

(فرع) راكب التعاسيف وهو الهائم الذي ليس له مقصد معين بل يستقبل القبلة مرة ويستبهرها أخرى ليس له ترك الاستقبال في شيء من نافلته.

(فرع) راكب السفينة لا يجوز له التنفل فيها إلى غير القبلة لتمكنه من ذلك. نص عليه الشافعي^(١) كالراكب في المحفة، وهل يستثنى الملاح ويتنفل حيث توجه لحاجته إلى ذلك؟ رجح الرافعي عدم استثنائه صرح بذلك في الشرح الصغير، وقال: لا فرق بينه وبين غيره، ورجح النووي بأنه يستثنى قال: ولا بد من استثنائه لحاجته لأمر السفينة والله أعلم. قال: (فصل: وَأَزْكَأُ الصَّلَاةِ تَمَانِيَةً حَفَرًا وَكُنَّا: التَّيَّةُ).

قد علمت أن الصلاة الشرعية تشتمل على أركان وأبعض وهيات: فمن الأركان [النية]^(٢) لأنها واجبة في بعض الصلاة يعني ذكراً وهو أولها فكانت ركناً كالتكبيرة والركوع

(١) قال الشافعي: «فليس لراكب السفينة ولا الرمت (خشب يوضع جنب بعضه ويركب في البحر) ولا شيء مما يركب في البحر أن يصلي نافلة حيث توجهت به السفينة، ولكن عليه أن ينحرف إلى القبلة، وإن غرق فلتنقل بمود صلي على الحال، فإن قال قائل كيف يومي ولا يعيد للضرورة ويصلي منحرفاً عن القبلة للضرورة فمفيد، قيل لأنه جعل للمريض أن يصلي كيف أمكنه، ولم يجعل له أن يصلي إلى غير قبلة مكتوبة بحال. (الأم ١/ ٨٥).

(٢) قوله «النية» لحديث رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى» رواه البخاري ومسلم، وأصحاب السنن، وغيرهم. «والنية» هي حزم القلب على أداء الصلاة المعمية لقول رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات». رواه البخاري في: (١) كتاب بدء الوحي - (١) باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ - حديث رقم (١). ورواه في: (٢) كتاب الإيمان - (٤١) باب ما جاء: «إن الأعمال بالنية والحسبة» - حديث رقم (٥٤). ورواه في: (٦٧) كتاب النكاح - (٥) باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله ما نوى - حديث رقم (٥٠٧٠). ورواه في: (٦٨) كتاب الطلاق - (١١) باب الطلاق في=

وغيرهما، ومنهم من عدّها شرطاً قال الغزالي: هي بالشرط أشبه ووجهه أنه يعتبر دوامها حكماً إلى آخر الصلاة فأشبهت الوضوء والاستقبال وهو قويّ. ثم النية القصد فلا بد من قصد أمور: أحدها قصد فعل الصلاة لتمييزه عن سائر الأفعال، والثاني تعيين الصلاة المأتي بها من كونها ظهراً أو عصراً أو جمعة، وهذان لا بد منهما بلا خلاف فلو نوى فرض الوقت بدل الظهر أو العصر لم تصح على الأصح لأن الفائتة تشاركها في كونها فريضة الوقت. الثالث أن ينوي الفريضة على الأصح عند الأكثرين سواء كان النائي بالغاً أو صبيّاً وسواء كانت الصلاة قضاء أو أداء، وفي شرح المذهب أن الصواب أنه لا يشترط. الرابع هل لا يشترط تمييز الأداء من القضاء؟ وجهان أصحهما في الرافعي لا يشترط لأنهما بمعنى واحد ولهذا يقال أدبت الدين وقضيت الدين والذي قاله النووي إن هذا فيمن جهل خروج الوقت لنيم ونحوه قال النووي في شرح المذهب: صرح الأصحاب بأنه إذا نوى الأداء في وقت القضاء أو عكسه لم تصح قطعاً والله أعلم. ولا يشترط التمرّض لعدد الركعات ولا للاستقبال على الصحيح نعم لو نوى الظهر خمساً أو ثلاثاً لم تتعقد. وأعلم أن النية في جميع العبادات معتبرة بالقلب فلا يكفي نطق اللسان مع غفلة القلب نعم لا يضر مخالفة اللسان كمن قصد بقلبه الظهر وجرى على لسانه العصر فإنها تتعقد ظهراً. وأعلم أن شرط النية الجزم ودوامه فلو نوى في أثناء الصلاة الخروج منها بطلت، وكذا لو تردد في أن يخرج أو يستمر بطلت ولو علق الخروج منها على شيء فإن قال: إن عيط لي فلان أو دق الباب خرجت. منها بطلت في الحال على الراجح كما لو دخل في الصلاة على ذلك فإنها لا تتعقد بلا خلاف لفوات الجزم كما لو علق الخروج من الإسلام فإنه يكفر في الحال بلا خلاف، ولو شك في صلاته هل أتى بكمال النية أو تركها أو ترك بعض شروطها نظر إن تذكر أنه أتى بكمالها قبل أن يأتي بشيء على الشك وقصر الزمان لم تبطل صلاته لأن عروض الشك وزواله كثير فيعفى عنه وإن طال الزمان فالأصح البطان لا تقطع نظم الصلاة وتدور مثل ذلك وإن تذكر بعد ما أتى

= الأخلاق والكفر والسكران والمجنون وأمرهما. ورواه في: (٨٣) كتاب الإيمان - (٢٣) باب النية في الإيمان - حديث رقم (٦٦٨٩). ورواه في: (٩٠) كتاب الحيل - (١) باب في ترك الحيل - حديث رقم (٦٩٥٣). ورواه في: (٤٩) كتاب المتن - (٦) باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه. ورواه مسلم في: (٣٣) كتاب الإمارة - (٤٥) باب قوله ﷺ «إنما الأعمال بالنية» - حديث رقم (١٥٥). ورواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (١١) باب فيما عني به الطلاق والنيات - حديث رقم (٢٢٠١). ورواه الترمذي في: (٢٠) كتاب فضائل الجهاد - (١٦) باب ما جاء فيمن يقاتل رياءاً وللدنيا - حديث رقم (١٦٤٦). ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (٥٩) باب النية في الوضوء - حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: (٣٧) كتاب الزهد - (٢١) باب النية - حديث رقم (٤٢٢٧). ورواه أحمد في المسند: ٤٢، ٢٥/١.

على الشك بركن فعلي كالركوع والسجود بطلت وإن أتى بقولتي كالقراءة والتشهد بطلت أيضاً على الأصح المنصوص الذي قطع به الجمهور قال النووي: وقال الماوردي: ولو شك هل نوى ظهراً أو عصراً لم يجزئه عن واحدة منهما فإن يتيقنهما فعلى التفصيل المذكور والله أعلم.

واعلم أنه يشترط أن تقارن النية لتكبيرة الاحرام يعني ذكراً، وما معنى المقارنة؟ فيه أوجه. أحدها في الروضة هنا أنه يجب ذكرها من أول التكبيرة إلى فراغها، والثاني أن الواجب استحضارها لأول التكبيرة فقط قال الرافعي في كتاب الطلاق: وهو الأظهر، والثالث تكفي المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعدّ مستحضراً للصلاة وهذا ما اختاره الامام والغزالي والنووي في شرح المهلب والله أعلم. قال:

(وَالْقِيَامُ مَعَ الْقُدْرَةِ).

اعلم أن القيام أو ما يقوم مقامه عند العجز كالقعود والاضطجاع ركن في صلاة الفرض لما روى عمران^(١) بن حصين رضي الله عنه قال «كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الصَّلَاةِ فَقَالَ: صَلِّ قَائِماً فَإِنْ^(٢) لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(٣) رواه البخاري وزاد النسائي « فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِياً لَا يَكُلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا » ويشترط في القيام الانتصاب فلو انحني متخشعاً وكان قريباً إلى حد الركوع لم تصح صلاته ولو لم يقدر على القيام إلا بمعين لم لا يتأذى بالقيام لزمه أن يستعين بمن يقيمه. فإن لم يجد متبرعاً لزمه أن يستأجره بأجرة المثل إن وجدها، ولو قدر على القيام دون الركوع والسجود لعله بظهوره لزمه ذلك لقدرته على القيام ولو احتاج في القيام إلى شيء يعتمد عليه لزمه ولو كان قادراً

(١) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، أبو نُجَيْدٍ، بنون وجيم، مصفراً، أسلم عام غدير، وصحب، وكان فاضلاً، وقضى بالكوفة، مات سنة اثنين وخمسين بالبصرة. (تقريب التهذيب ٨٢/٢).

(٢) قوله: «فإن لم تستطع» قال ابن حجر: استدل به من قال لا ينتقل المريض إلى القعود إلا بعد عدم القدرة على القيام، وقد حكاه عياض عن الشافعي، وعن مالك وأحمد وإسحاق لا يشترط العدم بل وجود المشقة، والمعروف عند الشافعية أن المراد بنفي الاستطاعة وجود المشقة الشديدة بالقيام، أو خوف زيادة المرض، أو الهلاك، ولا يكفي بأدنى مشقة. ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق راكب السفينة وخوف الغرق لو صلى قائماً فيها، وهل يعد في عدم الاستطاعة من كان كامناً في الجهاد ولو صلى قائماً لرآه العدو فتجوز له الصلاة قاعداً أولاً؟ فيه وجهان للشافعية الأصح الجواز، لكن يقتضي لكونه حذراً نادراً. واستدل به على تساوي عدم الاستطاعة في القيام والقعود في الانتقال خلافاً لمن فرق بينهما كإمام الحرمين، ويند للجمهور أيضاً حديث ابن عباس عند الطبراني بلفظ «يصلّي قائماً، فإن نالته مشقة فجالسا، فإن نالته مشقة صلى نائماً» الحديث، فاعتبر في الحالتين وجود المشقة ولم يفرق (فتح الباري ٦٨٥/٢).

(٣) رواه البخاري في: (١٨) كتاب تقصير الصلاة - (١٩) باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب - حديث رقم (١١١٧).

على القيام واستند إلى شيء بحيث لو انحنى سقطت صلاته مع الكراهة ومن عجز عن الانتصاب وصار في حد الركعتين كمن تقوس ظهره لكبير أو زمانة لزومه القيام على تلك الحالة فإذا أراد الركوع زاد في الانحناء به إن قدر عليه وهذا هو الصحيح وبه قطع العراقيون والمتولي والبغوي، وعليه نص الشافعي والله أعلم. قال:

(وَكُتِبَتْهُ الْأَحْرَامُ).

التكبيرة ركن من أركان الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ وَتَخْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(١) رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد صحيح وقال الحاكم: هو على شرط مسلم وفي الصحيحين في حديث المسيء صلاته «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْتَبِشِرْ الْوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَبْشِرِ الْقِبْلَةَ وَكَبِّرْ»^(٢) قال النووي: وهو أحسن الأدلة لأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر له في الحديث إلا الفرض. وأعلم أن تكبيرة الاحرام يعتبر فيها أمور فلو فقد واحد منها لم يجوز ولم تصح صلاته: أحدها أنه يأتي بصيغة الله أكبر بالعربية إذا كان قادراً لما رواه أبو حميد^(٣) الساعدي رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَنْتَحَ الصَّلَاةَ اسْتَبْشَلَ الْقِبْلَةَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ»^(٤) رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان فلو قال: الرحمن الرحيم أكبر أو أجل أو قال: الرب أعظم ونحو ذلك لم يجوز ولو قال: الله الأكبر أجزأه على المشهور لأنه لفظ يدل على التكبير وهذه الزيادة تدل على التعميم فصار كما لو قال: الله أكبر من كل شيء فإنه يجزىء ولو عكس وقال: أكبر الله لم يجوز على الصحيح ونص^(٥) عليه الشافعي لأنه لا يسمى تكبيراً، بخلاف ما لو قال عند الخروج من

(١) رواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٣٠) باب فرض الوضوء - حديث رقم (٦٠). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٣) باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور - حديث رقم (٣). ورواه الدارمي في: (١) كتاب الوضوء - (٢١) باب مفتاح الصلاة طهور - حديث رقم: (١). ورواه أحمد، في المسند: ١٢٣/١، ١٢٩.

(٢) سبق تخريجه.
(٣) أبو حميد الساعدي، صحابي مشهور، اسمه المنذر بن سعد بن المنذر، أو ابن مالك، وقيل اسمه عبد الرحمن، وقيل عمرو، شهد أحداً وما يملأه، وعاش إلى خلافة يزيد، سنة ستين. (تقريب التهذيب ٤١٤/٢).

(٤) رواه ابن ماجه في: (٥) كتاب إقامة الصلاة - (١) باب افتتاح الصلاة - حديث رقم: (١).
(٥) قال الشافعي: «إن قال الكبير الله لم أره داخلًا في الصلاة بهذا، وكذلك لو قرأ شيئاً من القرآن لا تجزى الصلاة إلا به قدم منه أو آخر وأتى عليه رأيت أن يعيد حتى يأتي به متابعاً كما أنزل، وإذا كان بالمصلي خبل لسان حركه بالتكبير ما قدر وبلغ منه أكثر ما يقدر عليه وأجزأ ذلك لأنه قد فعل الذي قد أطلق منه وليس عليه أكثر منه، وسواء في هذا الأخرس ومقطوع اللسان ومن بلسانه عارض ما كان، وهكذا يصنع هؤلاء في القراءة والشهد والذكر في الصلاة، وأحب للإمام أن يجهر بالتكبير ويبيته ولا يطمعه ولا =

الصلاة: عليكم السلام فإنه يجزىء. لأنه يسمى سلاماً كذا قالوه ولو حصل بين الاسم الكريم ولفظة أكبر فصل نظر إن قل لم يضر كما لو قال: الله الجليل أكبر وإن طال الفصل كما لو قال: الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس أكبر يجوز قطعاً لخروجه عن اسم التكبير، ومنها أن لا يحصل بين الاسم الكريم ولفظة أكبر وقفة، ومنها أن لا يزيد ما يخل بالمعنى بأن يمد الهزة من الله لأنه يخرج به إلى الاستفهام أو بأن يشيع حركة الباء في أكبر فيبقى أكبر وهو اسم للحيض أو يزيد في إشباع الهاء فيتولد أو سواء كانت ساكنة أو متحركة. ومنها أن يأتي بالتكبير بكمالها وهو منتصب فلو أتى ببعضها وهو في الهوي، وقد وصل إلى حد أقل الركوع فلا تتعقد فرضاً، وهل تتعقد نفلاً؟ الأصح إن كان جاهلاً اعتقد وإلا فلا. ومنها أن ينوي بها تكبيرة الافتتاح وهذا يقع كثيراً فيمن أدرك الإمام رакماً ونحوه فلو نوى بها تكبيرة الاحرام والركوع لم تتعقد صلاته فرضاً ولا نفلاً على الصحيح للتشريك ولو لم ينو تكبيرة الاحرام ولا تكبيرة الركوع بل أطلق فالصحيح الذي نص^(١) عليه الشافعي وقطع به جمهور الأصحاب لا تتعقد صلاته لأنه لم يقصد تكبيرة الاحرام، وقيل تتعقد لقرينة الافتتاح ومال إليه إمام الحرمين، ويرد قرينة الركوع وهذا كله في القادر على النطق بالعربية، أما المعاجز فإن كان لا يقدر على التعلم إما لخرس أو بأن لا يطاوعه لسانه أتى بالترجمة ولا يعدل إلى ذكر آخر، وجميع اللغات في الترجمة سواء على الصحيح، وأما القادر على التعلم فيجب عليه ذلك حتى لو كان بناحية لا يجد من يعلمه فيها لزمه السفر إلى موضع يتعلم فيه على الصحيح لأن السفر وسيلة إلى واجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولا تجوز الترجمة في أول الوقت لمن أمكنه التعلم في آخره فلو صلى بالترجمة من لا يحسن التعلم بالكلية فلا إعادة عليه، وأما من قدر على التعلم ولكن ضاق الوقت عن تعلمه ليلادة ذهنه أو قلة ما أدركه من الوقت فلا إعادة عليه أيضاً، وإن أخر التعلم مع التمكن وضاق الوقت صلى بالترجمة لحرمة الوقت وتجب إعادة على الصحيح الصواب لتقصيره وهو آثم ولو كبر

« يحلفه، وللمأموم ذلك كله إلا الجهر بالتكبير فإنه يسمعه نفسه ومن إلى جنبه إن شاء لا يجاوز، وإن لم يفعل ذلك الإمام ولا المأموم واسمعا أنفسهما لأجزأهما، وإن لم يسمعهما أنفسهما لم يجزأهما، ولا يكون تكبيراً مجزئاً حتى يسمعهما أنفسهما، وكل مصل من رجل أو امرأة في التكبير سواء إلا النساء لا يجاوزن في التكبير استماع أنفسهن، وإن أمتهن إحداهن أجبت أن تسمعهن وتخفض صوتاً عليهن فإذا كبرت خفضن أصواتهن في التكبير في الخفض والريح (الأم ١/٨٨).

(١) قال في الأم: «فمن أحسن التكبير نفسه، ولو قال الله الكبير الله العظيم، أو الله الجليل، أو الحمد لله، أو سبحان الله، أو ما ذكر الله به لم يكن دخلاً في الصلاة إلا بالتكبير نفسه، وهو الله أكبر، ولو قال الله أكبر من كل شيء وأعظم والله أكبر كبيراً، فقد كبر زاد شيئاً فهو داخل في الصلاة بالتكبير، ومن لم يحسن التكبير بالعربية كبر بلسانه ما كان ولجزه، وعليه أن يتعلم التكبير والقرآن والشهاد بالعربية فإن علم لم تجزه صلاته إلا بأن يأتي بالعربية. (٨٧/١).

تكبيرات دخل بالأوتار في الصلاة وخرج منها بالاشفاعة لأن نية الافتتاح تتضمن قطع الصلاة ولو لم ينو بغير الأولى الافتتاح ولا الخروج من الصلاة صح دخوله بالأولى وباقي التكبيرات ذكر لا تبطل الصلاة، والوسوسة عند تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان، وهي تدل على خبل بالمقل أو الجهل في الدين والله أعلم. قال:

(وَقَرَأَةُ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهِيَ آيَةٌ مِنْهَا).

من أركان الصلاة قراءة الفاتحة لقوله ﷺ «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(١) رواه البخاري ومسلم، وفي رواية «لَا تُجْزِي صَلَاةَ لَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٢) رواها الدارقطني، وقال: استنادها صحيح ورواها ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما، وفي رواية «أَمَّ الْقُرْآنَ عَوْضٌ عَنْ غَيْرِهَا وَلَيْسَ غَيْرُهَا مِنْهَا عَوْضًا»^(٣) رواه الحاكم وقال: إنها على شرط الشيوخين، وروى الشافعي بسنده في حديث المسيء صلاته أنه عليه الصلاة والسلام، قال: «فَكَبَّرَ ثُمَّ أَقْرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ»^(٤) وهذا ظاهر في دلالة الوجوب. قال في أصل الروضة: ويسمى الله الرحمن الرحيم آية كاملة من أول الفاتحة بلا خلاف وحجة ذلك أنه عليه الصلاة والسلام «عَدَّ الْفَاتِحَةَ سَبْعَ آيَاتٍ وَعَدَّ الْبِسْمِلَةَ آيَةً مِنْهَا» وعزاه الامام والغزالي إلى البخاري وليس ذلك في صحيحه نعم ذكره في تاريخه، وروى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْحَمْدَ فَاقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّهَا أَمُّ الْقُرْآنِ وَأَمُّ الْكِتَابِ وَالسَّبْعُ الْمُثَانِي وَيَسْمَى اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ آيَةً مِنْهَا أَوْ قَالَ: هِيَ إِحْدَى آيَاتِهَا»^(٥) رواه الدارقطني، وقال: رجاله كلهم ثقات. وعن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ «عَدَّ الْبِسْمِلَةَ آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ»^(٥) رواه ابن خزيمة في صحيحه، وقال أبو نصر^(٦) المؤدب: اتفق

(١) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (٩٥) باب وجوب القراءة للإمام والمأموم - حديث رقم: (٧٥٥). ورواه مسلم في: (٤) كتاب الصلاة - (١١) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة - حديث رقم: (٣٤)، (٣٥)، (٣٦). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (٣٦) باب لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب - حديث رقم: (١).

(٢) رواه الدارقطني. وقال: إسناده صحيح. والحديث زاد فيه مسلم وأبو داود وابن حبان لفظ «فصاعدا» لكن قال ابن حبان: نفرد بها معمر عن الزهري، وأعلها البخاري في جزء القراءة، ورواية الدارقطني صحيحها ابن القطان ولها شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بهذا اللفظ أخرجه ورواه ابن حبان في صحيحه وابن خزيمة وغيرهما.

(٤) رواه البيهقي: (٤٥/٢).

(٣) رواه الشافعي في «مسنده» ص/ ٣٤.

(٥) أورد الهيثمي في: «مجمع الزوائد» (١٠٩/٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول «الحمد لله رب العالمين سبع آيات إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم، وهي سبع المثاني والقرآن الكريم، وهي أم القرآن وفاتحة الكتاب». وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات.

(٦) أبو نصر المؤدب، أحد أشياخ الففال. حكى القاضي الحسين في «تعليقه» عن الففال، أنه سمعه يقول: =

قراء الكوفة، وفقهاء المدينة على أنها آية منها. فإن قلت ففي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ «كَانَ يَسْتَعِجُّ الصَّلَاةَ بِالْكَبِيرِ وَالْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ» (١) فالحجواب أن المراد قراءة السورة الملقبة بالحمد لله رب العالمين، فإن قيل هذا خلاف الظاهر، فالجواب تعيين ذلك جمعاً بين الأدلة.

(فائدة) هل ثبوت البسمة قرآنًا بالقطع أم بالظن، قال في شرح المهذب: إن الأصح ثبوتها بالظن حتى يكفي فيها أخبار الآحاد لا بالقطع، ولهذا لا يكفرنا فيها باجماع المسلمين قال ابن الرفعة: حكى المعمراني أن صاحب الفروع قال بتكفير جاحدها وتقسيق تاركها والله أعلم. قلت: قد حكى الماوردي والمحاملي وإمام الحرمين وجهين في البسمة هل هي في الفاتحة قرآن على سبيل القطع كسائر القرآن أم على سبيل الحكم؟، ومعنى الحكم أن الصلاة لا تصح إلا بها في أول الفاتحة. قال الماوردي: قال جمهور أصحابنا هي آية حكماً لا قطعاً، فعلى قول الجمهور يقبل في إثباتها خبر الواحد كسائر الأحكام، وعلى الآخر لا يقبل كسائر القرآن وإنما ثبتت بالنقل المتواتر عن الصحابة في إثباتها في المصحف والله أعلم. واعلم أن القادر على قراءة الفاتحة يتعين عليه قراءتها في حال القيام وما يقوم مقامه ولا يقوم غيرها مقامها لما مر من الأدلة ولا يجوز ترجمتها للعاجز ويستوي في تعيينها الإمام والمأموم والمنفرد في السرية وكلنا في الجهرية، وفي قول لا تجب على المأموم في الجهرية بشرط أن يكون يسمع القراءة فلو كان أصم أو بعيداً لا يسمع القراءة لزمه على الراجح، وتجب قراءة الفاتحة بجميع حروفها وتشديداتها فلو أسقط حرفاً أو خفف مشدداً أو أبدل حرفاً بحرف سواء في ذلك الضاد وغيره لم تصح قراءته ولا صلاته، ولو لحن لحناً يغير المعنى كضم تاء أنعمت أو كسر كاف إياك لم يجزئه وتبطل صلاته إن تعمد وتجب إعادة القراءة إن لم يتعمد، ويجب ترتيب قراءتها فلو قدم مؤخراً إن تعمد بطلت قراءته وعليه استئنافها وإن سها لم يمتد بالمؤخر وينبغي على المرتب إلا أن يطول فيستأنف القراءة وتجب الموالاة بين كلمات الفاتحة فإن أخلّ بالموالاة نظر إن سكت وطالت مدة السكوت بأن أشعر بقطع القراءة أو أعرض عنها بطلت قراءته ولزمه استئنافها فإن قصرت مدة السكوت لم يؤثر فلو قصد مع السكوت اليسير قطع القراءة بطلت قراءته على الصحيح الذي قطع به الجمهور ولو تخللها ذكر أو قراءة آية أخرى أو إجابة مؤذن أو فتح على غير الإمام، يعني غلط شخص

= إن العمل الكثير في الصلاة، هو ما يحتاج إلى اليقين جميعاً. ونقل ابن الرفعة أيضاً ذلك عنه. له ترجمة في: طبقات الشافعية ٢/ ٢١٢.

(١) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد: (١١٢/٢) وقال: رواه الطبراني في الكبير عن حصمة، وفيه الفضل بن الجبار وهو كذاب. ورواه الطبراني في «الكبير» عن ابن عيسى، ورجاله ثقات. ورواه عن ابن مسعود، وفيه عثمان بن مطر وهو ضعيف جداً.

في القراءة فرد عليه وكذا لو حمد لعطاسه بطلت قراءته وإن كان ما تخلل مندوباً في صلاته كتأمينه لقراءة إمامه وفتح عليه وسؤاله الرحمة والتعوذ من العذاب عند قراءته أيهما فلا تبطل قراءته على الأصح هذا كله في القادر على قراءة الفاتحة، أما من لا يحسن الفاتحة حفظاً لزمه تعلمها أو قراءتها من مصحف ولو بشراء أو إجارة أو إعارة ويلزمه تحصيل الضوء في الظلمة وكذا يلزمه أن يتلقنهما من شخص وهو في الصلاة ولا يجوز له ترك هذه الأمور إلا عند التعذر، فإن عجز عن ذلك إما لضيق الوقت أو بلبادته ذهنه أو عدم المعلم أو المصحف أو غيره قرأ سبع آيات ولا يترجم عنها ولا يتنقل إلى الذكر لأنه عليه الصلاة والسلام قال للمسيء صلاته: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَأَقْرَأْ وَلَا فَاخِمْدِ اللَّهَ تَعَالَى وَهَلَلُهُ وَكَبَّرُهُ»^(١) قال النووي: حسن، والمعنى أن القراءة بالقرآن أشبه واشتراط سبع آيات لأنها بدل وهل يشترط أن تكون الآيات التي بدل الفاتحة متواليات؟ فيه وجهان أصحهما عند الرافعي نعم لأن المتوالية أشبه بالفاتحة والأصح عند النووي وهو المنصوص أنه يجوز المتفرقة مع القدرة على المتوالية كما في قضاء رمضان فإن عجز أتى بذكر للحديث في صحيح ابن حبان «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْتَعِمُ الْقُرْآنَ فَعَلَّمْنِي مَا يُجِزِينِي مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»^(٢) وهل يشترط أن يأتي بسبعة أنواع من الذكر؟ وجهان. قال الرافعي: أقرهما نعم، ولا يجوز نقص حروف البديل عن حروف الفاتحة سواء كان البديل قرأتاً كالأصل، ولو كان يحسن آية من الفاتحة أتى بها وببديل الباقي إن أحسنه وإلا كررها ولا بد من مراعاة الترتيب فإن كانت الآية من أول الفاتحة أتى بها أولاً ثم بالبديل وإن كانت من آخر الفاتحة أتى بالبديل ثم بالآية فإن لم يحسن شيئاً وقف بقدر قراءة الفاتحة لأن قراءة الفاتحة واجبة والوقوف بقدرها واجب فإذا تعلم أحدهما بقي الآخر ومثله التشهد الأخير. قال ابن الرفعة: ومثله التشهد الأول والقنوت، وقال في الاقليد: ولا يقف وقفة القنوت لأن قيامه مشروع لغيره ويجلس في التشهد الأول لأن جلوسه مقصود في نفسه والله أعلم. قال:

(وَالرُّكُوعُ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ).

فريضة الركوع ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة وجوب الطمأنينة لقوله ﷺ للمسيء صلاته: «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْسَكَ»^(٣) وأقل الركوع أن ينحني القادر المعتدل الخلقة حتى

(١) رواه الترمذي في: (٢) كتاب المواقيت - (١١٠) باب ما جاء في وصف الصلاة - حديث رقم: (٣٠٢).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الحديث السابق.

تبلغ راحته ركبته يعني لو أراد ذلك بدون إخراج ركبته أو انحناس لبلغنا ركبته لأن دون ذلك لا يسمى ركوعاً حقيقة، ولو لم يقدر على الانحناء إلى هذا الحد المذكور إلا بمعين لزمه وكذا يلزمه الاعتماد على شيء فإن لم يقدر انحنى القدر الممكن فإن عجز أوماً بطرفه من قيام، هذا في القائم، وأما القاعد فأقل ركوعه أن ينحني قدر ما يحاذي وجهه ما وراء ركبته من الأرض ولا يجزيه غير ذلك، وأكمل أن ينحني بحيث تحاذي جبهته موضع سجوده، ثم أقل الطمأنينة أن يصبر حتى تستقر أعضاؤه في هيئة الركوع وينفصل هويته عن رفعه فلو وصل إلى حد الركوع وزاد في الهوي ثم ارتفع والحركات متصلة لم تحصل الطمأنينة ويشترط أن لا يقصد بهويته غير الركوع حتى لو هوى لسجود تلاوة وصار في حد الركوع وأراد جعله ركوعاً لا يعتد بذلك الهوي لأنه صرفه عن هوي الركوع إلى هوي سجود التلاوة. وإعلم أن أكمل الركوع أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه وبمدهما كالصفحة وينصب ساقيه ويأخذ ركبته بكفيه ويفرق أصابعه ويوجههما نحو القبلة جاءت السنة بذلك. قال:

(وَالْإِعْتِدَالُ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ).

الاعتدال ركن لقوله ﷺ للمسيء صلاته: «ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِماً»^(١) وأما وجوب الطمأنينة فلحديث صحيح رواه الإمام أحمد^(٢) وابن حبان في صحيحه، وقياساً على الجلوس بين السجدين، ثم الاعتدال الواجب أن يعود بعد ركوعه إلى الهيئة التي كان عليها قبل الركوع سواء صلباً قائماً أو قاعداً ولو رفع الراكع رأسه ثم سجد وشك هل أتم اعتداله وجب أن يعتدل قائماً ويعيد السجود ويجب أن لا يقصد برفعه غير الاعتدال فلو رأى في ركوعه حية فرفع فزاعاً منها لم يعتد به ويجب أن لا يطول الاعتدال فإن طوله عمداً ففي بطلان صلاته ثلاثة أوجه أصحها عند إمام الحرمين وقطع به البغوي تبطل إلا ما ورد الشرع بتطويله في الفتوت أو صلاة التيسيع، والثاني لا تبطل مطلقاً، والثالث إن طول بذكر آخر لا يقصد الفتوت لم تبطل وهذا ما اختاره النووي، وقال: إنه الأرجح، وقال في شرح المذهب: إنه الأقوى إلا أنه صحح في أصل المنهاج أن تطويله مبطل في الأصح فعلى ما صححه في المنهاج حد التطويل أن يلحق الاعتدال بالقيام في القراءة نقله الخوارزمي عن الأصحاب، ويلحق الجلوس بين السجدين بالشهد إذا قلنا إنه قصير والله أعلم. قال:

(١) هو الحديث السابق، وسبق تخريجه.

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه: (٨٥/٢) - باب الاختصار في الصلاة - ونصه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الاختصار في الصلاة استراحة أهل النار». ورواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد الله بن الأزور ضعفه الأزدي وذكر له هذا الحديث وضعفه به.

(وَالسُّجُودُ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ).

السجود ركن في الصلاة بالكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾^(١) وأما الطمأنينة فلقلوله ﷺ للمسيء صلاته: «تُمْ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا»^(٢) ثم أَقْلَ السجود أن يضع على الأرض من الجهة ما يقع عليه الاسم، ولا بد من تحامل فلا يكفي الوضع حتى تستقر جبهته فلو سجد على حشيش أو شيء محشو وجب أن يتحامل حتى ينكبس ويظهر أثره وحجة ذلك قوله ﷺ: «إِذَا سَجَدْتَ فَمَكِّنْ جَبْهَتَكَ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَنْفَرْ نَفْرًا» ، رواه ابن حبان في صحيحه فلو سجد على جبينه أو أنفه لم يكف أو عمامته لم يكف أو على شدء على كتفيه أو على كفه لم يكف في كل ذلك إن تحرك بحركته، ففي صحيح مسلم عن ابن حبان: «شَكَّوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرَّ^(٣) الرُّمَضَاءِ فَلَمْ يَشْكُنَا»^(٤) زاد البيهقي «فِي جَبَاهِنَا وَأَكْفُنَا»^(٥) وإسناده صحيح، وهل يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه مع جبهته؟ قولان: الأظهر عند الرافعي لا يجب والأظهر عند النووي الوجوب فعلى ما صححه النووي الاعتبار باطن الكف، وفي الرجلين يبطون الأصابع ويكفي وضع جزء من كل هذه الأجزاء ولا يكفي ظهر الكف وظهر الأصابع ويشترط في السجود أن ترتفع أسافله على أعالیه في الأصح لأن البراء^(٦) بن عازب رفع عجزه، وقال: «هَكَذَا كَانَ يَمْعَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»^(٧) رواه أبو داود والنسائي، وصححه ابن حبان، والثاني تجوز المساواة ونقله الرافعي في شرح المسند عن نص الشافعي ولو ارتفعت الأعالي على الأسافل لم يجز جزم به الرافعي ولو تعلزت هيئة

(١) سورة الحج آية: ٧٧.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) قوله: «الرَّمَضَاءُ» يعني ما يصيب أقدامهم من حر الشمس، فيها، بتكبير الصلاة. ومعنى الحديث: أن الصحابة اشتكوا إلى رسول الله ﷺ مشقة إقامة صلاة الظهر في أول وقتها، لأجل ما يصيب أقدامهم رضوان الله عليهم من الرَّمَضَاءِ، وهي الرمل الذي اشتدت حرارته. والله تعالى أعلم. وقوله: «فلم يشكنا» أي لم يزل شكوانا. فالهزمة للسلب.

(٤) رواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد - (٣٣) باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر - حديث رقم: (١٨٩، ١٩٠). ورواه النسائي في: (٦) كتاب المواقيت - (١) باب أول وقت الظهر - حديث رقم: (٣). ورواه ابن ماجه في: (٢) كتاب الصلاة - (٣) باب وقت صلاة الظهر - حديث رقم: (٦٧٥). ورواه أحمد في: ١١٠/٥، ١١٠.

(٥) رواه البيهقي: ٤٣٨/١، ٤٣٩.

(٦) البراء بن عازب بن الحارث بن علي الأنصاري، الأوسي، صحابي ابن صحابي، نزل الكوفة، استصغر يوم بدر، وكان هو وابن عمر لفة، مئتين سنة اثنين ومئتين. (تقريب التهذيب ١/٩٤).

(٧) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٥٦) باب صفة السجود - حديث رقم: (٨٩٦). ورواه النسائي في: (١١) كتاب افتتاح الصلاة - (٥٢) باب صفة السجود - حديث رقم: (١).

رفع الأسافل على الأعالي لعله فهل يجب وضع وسادة ليضع جبهته عليها؟ فيه وجهان: الراجح في الشرح الكبير لا يجب وصحح في الشرح الصغير الوجوب والله أعلم.

(فرع) لو كان على جبهته جراحة وعصبتها وسجد على العصابة أجزاء ولا قضاء عليه على المذهب لأنه إذا سقطت الإعادة مع الإيماء بالسجود فهنا أولى ولو عجز عن السجود لعله أوما برأسه فإن عجز فبطرفه ولا إعادة عليه والله أعلم. قال:

(وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ).

من أركان الصلاة الجلوس بين السجدة لقوله ﷺ للمسيء صلته: «ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَتَغَدَّلَ جَالِسًا»^(١)، وفي رواية: «حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»^(٢)، رواه الشيخان، وفي الصحيحين كان رسول الله ﷺ: «إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا»^(٣) والله أعلم. قال:

(وَالْجُلُوسُ الْأَخِيرُ، وَالتَّشَهُُّدُ فِيهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ).

القعود الذي يعقبه السلام والتشهد فيه، والصلاة على النبي ﷺ فيه كل واجب،

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري في الأذان: (١٠) كتاب الأذان - (٩٥) باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات - حديث رقم: (٧٥٧). ورواه في: (٧٩) كتاب الاستئذان - (١٨) باب من رد فقال: عليك السلام - حديث رقم: (٦٢٥١). ورواه في: (٨٣) كتاب الأيمان - (١٥) باب إذا حثت ناسياً في الأيمان - حديث رقم: (٦٦٦٧). ورواه مسلم في: (٤) كتاب الصلاة - (١١) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة - حديث رقم: (٤٥). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٤٦) باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود - حديث رقم: (٨٥٦). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب المواقيت - باب (١١٠) ما جاء في وصف الصلاة - حديث رقم: (٣٠٣). ورواه النسائي في: (١١) كتاب الافتتاح - (٧) باب فرض التكبيرة الأولى - حديث رقم: (١). ورواه في: (١٢) كتاب التطبيق - (١٦) باب الرخصة في ترك الذكر في الركوع - حديث رقم: (١). ورواه في: (١٣) كتاب السهو - (٦٣) باب أقل ما يجزى من عمل الصلاة - حديث رقم: (١، ٢). ورواه ابن ماجه في: (٤) كتاب الإقامة - (٧٢) باب إتمام الصلاة - حديث رقم: (١٠٦٠). ورواه أحمد في المستدرك: ٤٣٧/٢، ٣٤٠/٤.

(٣) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (١٢٧) باب الاطمئنان حتى يرفع رأسه من الركوع - حديث رقم: (٨٠٢). ورواه في: (١٤٢) باب من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم نهض - حديث رقم: (٨٢٣). ورواه مسلم في: (٤) كتاب الصلاة - (٤٦) باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به - حديث رقم: (٢٤٠). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب مواقيت الصلاة - باب (٩٨) ما جاء كيف النهوض من السجود - حديث رقم: (٢٨٧). ورواه النسائي في: (١٢) كتاب التطبيق - (٩٢) باب الاستواء =

والمراد بالتشهد التحيات، وأقلها «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» (١) كذا قاله الرافعي، وقال النووي: لا يشترط لفظ أشهد بل يكفي وأن محمداً رسول الله، إذا عرفت هذا فالدليل على وجوب ذلك ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال: كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان، فقال رسول الله ﷺ: «قُولُوا التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» (٢) إلى آخره، رواه الدارقطني والبيهقي، وقال: إسناده صحيح، فقله قبل أن يفرض، وقولوا ظاهران في الوجوب، وفي الصحيحين الأمر به وإذا ثبت وجوب التشهد وجب القعود له لأن كل من أوجب التشهد أوجب القعود له. وأما وجوب الصلاة على النبي ﷺ فلما رواه كعب (٣) عن عجرة قال: خرج علينا النبي ﷺ «فَقُلْنَا قَدْ عَرَفْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ

= للجلوس عند الرفع من السجدين - حديث رقم: (٢). ورواه أحمد في: ١٣/٤، ١١٩، ٥٤/٥، ١٣٩.

- (١) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (١٤٨) باب التشهد في الآخرة - حديث رقم: (٨٣١). ورواه في: (١٥٠) باب ما يُدْعَى من الدعاء بعد التشهد، وليس بواجب - حديث رقم: (٨٣٥). ورواه في: (٧٩) كتاب الاستئذان - (٣) باب السلام اسم من أسماء الله تعالى - حديث رقم: (٦٢٣٠). ورواه في: (٢٨) باب الأخذ باليد - حديث رقم: (٦٢٦٥). ورواه في: (٩٧) كتاب التوحيد - (٥) باب قول الله تعالى «السلام للمؤمنين» حديث رقم: (٧٣٨١)، ورواه مسلم في: (٤) كتاب الصلاة - (١٦) باب التشهد - حديث رقم: (٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦٢). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٧٨) باب كيف الجلوس في التشهد - حديث رقم: (٩٥٧). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٠٠) باب ما جاء في التشهد - حديث رقم: (٢٨٩، ٢٩٠). ورواه النسائي في: (١٢) كتاب التطبيق - (١٠١) باب كيف التشهد الأول - حديث رقم: (٨، ١). ورواه في: (١٣) كتاب السهو - (٤٣) باب كيف التشهد حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٤) نوع آخر من التشهد - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٥) نوع آخر من التشهد - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (٢٤) باب ما جاء في التشهد - حديث رقم: (٨٩٩، ٩٠٠). ورواه في: (٩) كتاب النكاح - (١٩) باب خطبة النكاح حديث رقم: (١٨٩٢). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (٨٤) باب في التشهد - حديث رقم: (١). ورواه في: (٩٢) باب صفة صلاة رسول الله ﷺ - حديث رقم: (٣). ورواه مالك في: (٣) كتاب النداء - (١٣) باب التشهد في الصلاة - حديث رقم: (٥٣، ٥٤). ورواه أحمد في المسند: ١/٢٩٢، ٣٧٦، ٣٨٤، ٤١٣، ٤١٤، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٣١، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٠٩/٤.
- (٢) أورده الشوكاني في «المختقى» (٢٥٦/م) وقال: رواه الجماعة.
- (٣) كعب بن عجرة الأنصاري، المدني، أبو محمد، صحابي مشهور، مات بعد الخمسين، وله نيف وسبعون. (تقريب التهذيب ١/١٣٥).

(٤) قوله: «كيف نسلم عليك» قال البيهقي: فيه إشارة إلى السلام الذي في التشهد وهو قول «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» فيكون المراد بقولهم «كيف نصلي عليك» أي بعد التشهد.

فَكَتَبْتُ نَصْلِي عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: قُولُوا اللَّهُمَّ^(١) صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ^(٢) إِلَى آخِرِهِ، رَوَاهُ الشَّيْخَانُ، وَفِي رَوَايَةٍ كَتَبْتُ نَصْلِي عَلَيْكَ إِذَا صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا، فَقَالَ: قُولُوا: إِلَى آخِرِهِ رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ^(٣)، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ مُتَّصِلٌ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَقَالَ: إِنَّهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَفِي رَوَايَةٍ إِذَا صَلَّيْتُ أَحَدَكُمْ فَلْيَتَذَكَّرْ بِتَجْمِيدِ رَبِّهِ وَالشَّاءَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَصْلِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَالَ الْحَاكِمُ:

(١) قوله: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم» قال النووي: اختلف العلماء في الحكمة في قوله كما صليت على إبراهيم مع أن محمداً ﷺ أفضل من إبراهيم عليه السلام. قال القاضي عياض: أظهر الأقوال أن نبينا ﷺ سأل ذلك لنفسه ولأهل بيته ليتم النعمة عليهم كما أنعمها على إبراهيم وآله. وقيل: بل سأل ذلك لأمته. وقيل: بل ليبقى ذلك له دائماً إلى يوم القيامة ويجعل له به لسان صدق في الآخرين كإبراهيم عليه السلام. وقيل: كان ذلك قبل أن يعلم أنه أفضل ممن إبراهيم. وقيل: سأل صلاة يتخذها بها خليلاً كما اتحد إبراهيم خليلاً هذا كلام القاضي. قال النووي: والمختار في ذلك أحد ثلاثة أقوال أحدهم حكاه بعض أصحابنا عن الشافعي أن معناه اللهم صل على محمد وتم الكلام ثم استأنف وعلى آل محمد أي وصل على محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، والمستول مثل إبراهيم وآله هم آل محمد ﷺ لا نفسه. القول الثاني معناه: اجعل لمحمد وآله صلاة منك كما جعلتها لإبراهيم وآله، والمستول المشاركة في أصل الصلاة التي لإبراهيم وآله، والثالث المستول مقابلة الجملة بالجملة، ويدخل في آل إبراهيم خلائق لا يحصون من الأنبياء، ولا يدخل في آل محمد نبي، وطلب الحاق هذه الجملة التي فيها نبي واحد بتلك الجملة التي فيها خلائق من الأنبياء. (حاشية السيوطي على النسائي ٤٥/٣).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي: (٦٠) كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ - (١٠) حَدِيثِ رَقْمٍ: (٣٣٠٩)، وَرَوَاهُ فِي: (٨٠) كِتَابِ الدَّعَوَاتِ - (٣٢) بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - حَدِيثِ رَقْمٍ: (٦٣٥٧، ٦٣٥٨). وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي: (٤) كِتَابِ الصَّلَاةِ - (١٧) بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - حَدِيثِ رَقْمٍ: (٦٥ - ٦٩). وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: (٢) كِتَابِ الصَّلَاةِ - (٨١) بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - حَدِيثِ رَقْمٍ: (٩٧٦، ٩٧٩). وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي: (١٣) كِتَابِ السُّهُو - (٥٠) بَابِ كَيْفِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - حَدِيثِ رَقْمٍ: (١). وَرَوَاهُ فِي: (٥١) بَابِ نَوْعِ آخِرٍ - حَدِيثِ رَقْمٍ: (١ - ٣). وَرَوَاهُ فِي: (٥٢) بَابِ نَوْعِ آخِرٍ - حَدِيثِ رَقْمٍ: (١ - ٣). وَرَوَاهُ فِي: (٥٣) بَابِ نَوْعِ آخِرٍ - حَدِيثِ رَقْمٍ: (١). وَرَوَاهُ فِي: (٥٤) بَابِ نَوْعِ آخِرٍ - حَدِيثِ رَقْمٍ: (١). وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي: (٥) كِتَابِ الْإِقَامَةِ - (٢٥) بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - حَدِيثِ رَقْمٍ: (٩٠٣، ٩٠٤). وَرَوَاهُ الدَّرِمِيُّ فِي: (٢) كِتَابِ الصَّلَاةِ - (٨٥) بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - حَدِيثِ رَقْمٍ: (١، ٢). وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي: (٩) كِتَابِ السَّفَرِ - (٢٢) بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - حَدِيثِ رَقْمٍ: (٦٦، ٦٧). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ: ١١٨/٤، ١١٩، ٢٤٤، ٤٢٤، ٥/٢٧٤، ٣٥٣.

(٣) زَرَدَةُ الْهَيْثَمِيُّ فِي: «مَجْمَعِ الزَّوَادَةِ» ١٤٤/٢ - وَقَالَ: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَفِيهِ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي بَرِيذَةَ مَرْفُوعاً. وَرَوَاهُ الْبُزْجَرُ وَرَجَّاهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ نَصْلِي عَلَيْكَ؟ قَالَ: قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ.

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي: (٤٥) كِتَابِ الدَّعَوَاتِ - بَابِ (٦٥) - حَدِيثِ رَقْمٍ: (٣٤٧٧). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ: ١٨/٦.

هر على شرط الشيخين، وقد أمر الله تعالى بالصلاة عليه، وأجمعنا على أنها لا تجب خارج الصلاة فتعين أن تكون في الصلاة كذا قرره بعضهم. قلت: في دعوى الإجماع نظر ففي المسألة أقوال: منهم من أوجبها في العمر مرة، ومنهم من أوجبها في كل مجلس مرة، ومنهم من أوجبها كل ما ذكر، واختاره الحلبي^(١) من أصحابنا، ومنهم من أوجبها في أول كل دعاء وفي آخره والله أعلم. وقول الشيخ: [والصلاة على النبي ﷺ] يؤخذ منه أن الصلاة على الآل لا تجب وهو كذلك بل الصحيح المشهور أنها سنة والله أعلم. واعلم أن التحيات جمع تحية وهي الملك وقيل البقاء وقيل الحياة وإنما جمعت لأن ملوك الأرض كان كل واحد منهم يحييه أصحابه بتحية مخصوصة فقيل جميع تحياتهم لله وهو المستحق لذلك حقيقة، والبركات كثرة الخير وقيل النماء، والصلوات هي الصلوات المعروفة. وقيل الدعوات والتضرع. وقبل الرحمة أي لله تعالى المتفضل بها، والطيبات أي الكلمات الطيبات والله أعلم.

(لرفع) من عرف التشهد والصلاة على النبي ﷺ بالعربية لا يجوز له أن يعدل إلى ترجمتها كتكبيرة الإحرام فإن عجز ترجمها والله أعلم. قال: (وَالْتَسْلِيمَةُ الْأُولَى، وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ).

من أركان الصلاة التسليم لقوله ﷺ: «تَحْرِيمُهَا الْكَبِيرُ وَتَخْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(٢) ويجب إيقاع التسليم الأولى في حال القعود، ثم أقله السلام عليكم فلا يجزي سلام عليكم ولا سلامي عليكم ولا سلام الله عليكم ولا السلام عليهم قال النووي: لأن الأحاديث قد صحت بأنه ﷺ كان يقول السلام عليكم ولم ينقل عنه خلافه فلو قال شيئاً من ذلك متعمداً بطلت صلاته إلا قوله سلام عليهم لأنه دعاء لا كلام. وهل يجوز سلام عليكم بالتنوين؟ فيه وجهان الأصح عند الرافعي الجواز قياساً على التشهد لأن التنوين يقوم مقام الألف واللام. وقال النووي: الأصح المنصوص لا يحزي لعدم وروده هنا فلو لم ينون لم يجز باتفاق الشيخين. وهل تجب نية الخروج من الصلاة؟ فيه وجهان: أحدهما تجب وهو اختيار الشيخ لأن السلام ذكر واجب في أحد طرفي الصلاة فتجب فيه النية كتكبيرة الإحرام ولأن السلام لفظ أدعي يناقض الصلاة في وضعه فلا بد فيه من نية تميزه، وأصحهما أنها لا تجب قياساً على

(١) الحلبي هو: أبو عبد الله الحسين بن الحسن، بن محمد بن حليم، بهاء مهمل مفتوحة ولام، المعروف (بالحلبي). قال فيه الحاكم: كان شيخ الشافعيين بما وراء النهر وآدبهم. ولد ببخارى، وقيل بجرجان، سنة ثمان وثلاثين وثلثمائة، ومات سنة ثلاث وأربعمائة، وقيل بجمادي وقيل في ربيع الأول.

له ترجمة في: طبقات الشافعية ١/ ١٩٤، وطبقات العبادي ص/ ١٠٥.

(٢) سبق تخريجه.

سائر العبادات، وليس السلام كتكبير الإحرام لأن التكبير فعل تليق به النية، والسلام ترك والله أعلم^(١). قال:

(وَسُنَّتْهَا قَبْلَ الْمُحُولِ فِيهَا شَيْئَانِ: الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ).

الأذان في اللغة الإعلام، وفي الشرح ذكر مخصوص شرع للإعلام بصلاة مفروضة، والأذان والإقامة مشروعان بالكتاب السنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٢) وقال سبحانه: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾^(٣) والأخبار في ذلك كثيرة منها حديث مالك^(٤) بن الحويرث رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(٥) رواه الشيخان. وفي رواية «فَأَذِّنْ ثُمَّ أَقِيمَا» وهما سنة على الصحيح وقيل فرض كفاية وقيل هما سنة في غير الجمعة وفرض كفاية فيها، وقضية كلام الشيخ أنهما ليسا بسنة في غير الصلاة المكتوبة وهو كذلك فلا يشركان في المنذورة والجنابة ولا السنن وإن شرعت فيها الجماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء والتراويح لعدم ورودها في ذلك، ثم الصلاة المكتوبة إن كانت مكتوبة في جماعة رجال فلا خلاف في استحباب الأذان لها، وأما المنفرد في الصحراء وكلنا في البلد فيؤذن أيضاً على المذهب لأنه عليه الصلاة والسلام قال لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ^(٦) الْبَادِيَةَ وَالْغَنَمَ فَإِذَا

(١) قال الشافعي في الأم: يجب على كل معبل أن يسلم تسليمتين إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً، ونأمر المصلي خلف الإمام إذا لم يسلم الإمام أن ينري بذلك من عن يمينه في التسليمة الأولى وفي التسليمة الثانية من عن يساره، ونأمر بذلك المأموم، واستدل بحديث ابن عمرو عن النبي ﷺ أنه: «كان يسلم عن يمينه ويساره» (١٦/١ بصرف).

(٢) سورة المائدة آية: (٥٨).

(٣) سورة الجمعة آية: (٩).

(٤) مالك بن الحُوَيْرِث، بالتصغير، أبو سليمان اللَّيْثِي، صحابي نزل البصرة، مات سنة أربع وستين.

(تقريب التهذيب ٢/ ٢٢٤).

(٥) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (١٧) باب من قال: لِيُؤْذِنَ فِي السَّحَرِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ - حديث رقم:

(٦٢٨). ورواه في: (٧٨) كتاب الألب - (٢٧) باب رحمة الناس بالبهائم - حديث رقم: (٦٠٠٨).

ورواه في: (٦٤) كتاب المغازي - باب (٥٣) - حديث رقم: (٤٣٠٢). ورواه مسلم في: (٥) كتاب

المساجد - (٥٣) باب من أحق بالإمامة - حديث رقم: (٢٩٢، ٢٩٣). ورواه النسائي في: (٧) كتاب

الأذان - (٨) باب اجترأ المرء بأذان غيره في الحضر - حديث رقم: (١). ورواه الدارمي في: (٢)

كتاب الصلاة - (٤٢) باب من أحق بالإمامة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في المسند: ٤٣٦/٣،

٥٢/٥.

(٦) قوله: «تحب الغنم والبادية» أي لأجل الغنم لأن محبها يحتاج إلى إصلاحها بالمراعي، وهو في الغالب يكون في البادية، وهي الصحراء التي لا عمارة فيها. (فتح الباري ٢/ ١٠٥).

كُنْتُ فِي بَادِيَتِكَ أَوْ غَنَمِكَ فَأَذْنَتَ لِلصَّلَاةِ فَارْفَعْ^(١) صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ^(٢) فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى^(٣) صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ حِينَ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٤) . رواه البخاري، والقديم لا يؤذن لانتهاء الإعلام، وينبغي أن يؤذن ويقم قائماً مستقبلاً القبلة فلو تركهما مع القدرة صح أذانه وإقامته على الأصح لكن يكره إلا إذا كان مسافراً فلا بأس بأذانه راجباً، وأذان المضطجع كالقاعد إلا أنه أشد كراهة، ولا يقطع الأذان بكلام ولا غيره فلو سلم عليه إنسان أو عطس لم يجبه حتى يفرغ فإن أجابه أو تكلم لمصلحة لم يكره وكان تاركاً للمستحب نعم لو رأى أعمى يخاف وقوعه في بئر ونحوه وجب إنذاره ويستحب أن يكون المؤذن متطهراً فإن أذن وأقام وهو محدث أو جنب كره ويستحب أن يكون صبيئاً وحسن الصوت وأن يؤذن على موضع عال، وشرط الأذان أن يكون المؤذن مسلماً عاقلاً ذكراً، وهل الأذان أفضل من الإمامة أم لا؟ فيه خلاف الصحيح عند الرافي ونص عليه الشافعي^(٥) أن الإمامة أفضل، والأصح عند النووي قال: وهو قول أكثر أصحابنا إن الأذان أفضل ونص الشافعي على كراهة الإمامة. وأعلم أن الأذان متعلق بنظر المؤذن لا يحتاج فيه إلى مراجعة الإمام، وأما الإمامة فتعلق بإذن الإمام والله أعلم. قال:

(١) قوله: «فارفع» فيه إشعار بأن أذان من أراد الصلاة كان مقرراً عندتم لاقصره على الأمر بالرفع دون أصل التأذين، واستدل به الرافي للقول الصائر إلى استحباب أذان المنفرد، وهو الراجح عند الشافعية بناء على الأذان حتى الوقت، وقيل لا يستحب بناء على أن الأذان لاستدعاء الجماعة للصلاة، ومنهم من فصل بين من يرجو جماعة أم لا. (المصدر السابق).

(٢) قوله: «بالنداء» أي بالأذان.

(٣) قوله: «لا يسمع مدى صوت المؤذن» أي غاية صوته، قال البيضاوي: غاية الصوت تكون أغنى من ابتدائه، فإذا شهد له من بعد عنه ووصل إليه منتهى صوته فلأن يشهد له من دنا منه وسمع مبادئ صوته أولى. (فتح الباري ٢/١٠٥)

(٤) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (٥) باب رفع الصوت بالنداء - حديث رقم: (٦٠٩). ورواه في: (٥٩) كتاب بدء الخلق - (١٢) باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم - حديث رقم: (٣٢٩٦) ورواه في: (٩٧) كتاب التوحيد - (٥٢) باب قول النبي ﷺ: الماهر بالقرآن مع سفره الكرام البررة - حديث رقم: (٧٥٤٨). ورواه النسائي في: (٧) كتاب الأذان - (١٤) باب رفع الصوت بالأذان - حديث رقم: (١)، (٢). ورواه مالك في: (٣) كتاب نداء - (١) باب ما جاء في النداء للصلاة - حديث رقم: (٥). ورواه أحمد: ٦/٣.

(٥) النص في الأم: قال الشافعي: أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبد عن الحسن أن النبي ﷺ قال: «المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم» وذكر معها غيرها، واستحب الأذان لما جاء فيه. وقال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: الأئمة ضمناء والمؤذنون أمناء فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين. (٧٥/١).

(وَيَمُتُّ اللَّحْوَ فِيهَا شَيْئَانِ: التَّشَهُُّدُ الْأَوَّلُ وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ وَلِي الْوُتْرِ فِي التَّصَنُّفِ الْأَخِيرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ).

التشهد الأول سنة في الصلاة لما رواه عبد الله ^(١) بن بحنة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ فَلَمَّا أَنْ صَلَاةَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ» ^(٢) رواه الشيخان ولو كان واجباً لما تركه ﷺ، وأما مشروعيته فالإجماع منعقد بعد السنة الشريفة على ذلك وكيف قعد جاز بلا خلاف بالإجماع لكن الإفتراض أفضل فيجلس على كعب يسراه وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعه اليمنى للقبلة، وأما القنوت فيستحب في اعتدال الثانية في الصبح لما رواه أنس رضي الله عنه قال: «مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْتُلِعُ فِي الصُّبْحِ حَتَّى يَزَالَ النَّيْثُ» ^(٣) رواه الإمام أحمد وغيره قال ابن الصلاح: قد حكم بصحته غير واحد من الحفاظ: منهم الحاكم والبيهقي والبخاري ^(٤) قال البيهقي: العمل بمقتضاه عن الخلفاء الأربعة، وكون القنوت في الثانية رواه البخاري في صحيحه وكونه بعد رفع الرأس من الركوع فلما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: «لَمَّا قُتِّ فِي قِبْطَةٍ قَتَلَى بِشْرٍ مَعُونَةً قَتَلَ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَنَسْنَا عَلَيْهِ قُنُوتَ الصُّبْحِ» ^(٥) نعم في الصحيحين عن أنس

(١) عبد الله بن مالك بن القُشَيْبِ: بكسر القاف وسكون المعجمة يندعا موحدة، الأزدي، أبو محمد، حليف بني المطلب، يعرف بأبن بَحْنَةَ، بموحدة ومهملة، مصنف، صحابي معروف، مات بعد الخمسين. (تقريب التهذيب ١/٤٤٤)،

(٢) رواه البخاري في: (٢٢) كتاب السهو - (١) باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة - حديث رقم: (١٢٢٤، ١٢٢٥). ورواه في: (٥) باب ما يَكْبُرُ في سجّتي السُّهُو - حديث رقم: (١٢٣٠). ورواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - (١٩) باب السهو في الصلاة والسجود له - حديث رقم: (٨٥، ٨٦). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب المواقيت - (١٧٢) باب ما جاء في سجّتي السُّهُو قبل التسليم - حديث رقم: (٣٩١، ٣٩٢)، ورواه أحمد في المسند: ٢٤٦/٥.

(٣) رواه أحمد في: ٤/٢٨٠، ٢٩٩. رواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٧٧) باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر - حديث رقم: (٤٠١). ورواه النسائي في: (١٢) كتاب التطبيق - (٢٨) باب القنوت في صلاة الصبح - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب إقامة الصلاة - (١٤٥) باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر - حديث رقم: (١٢٤١). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (٢١٤) باب القنوت بعد الركوع - حديث رقم: (٣).

(٤) البلخي هو: أبو يحيى زكريا بن أحمد بن يحيى البلخي، سافر إلى أقاليم الدنيا من أجل الدين وطلب العلم، كان قتيها، وكان حسن البيان في النظر، حلب اللسان في الجدل، توفي سنة ثلاثين. له ترجمة في: طبقات المباحين ص ٥٠، والمعر ٢/٢٢٢، وتهذيب ابن حصار ٣٨١/٥.

(٥) رواه البخاري في (١٤) كتاب الوتر - (٧) باب القنوت قبل الركوع وبعده - حديث رقم: (١٠٠١) - (١٠٠٣). ورواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد - (٥٤) باب استحباب القنوت في جميع الصلاة - حديث رقم: (٢٩٨ - ٣٠٢). ورواه النسائي في: (١٢) كتاب التطبيق - (٢٧) باب القنوت بعد الركوع -

رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «كَانَ يَقْنُتُ قَبْلَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ» قال البيهقي : لكن رواية القنوت بعد الرفع أكثر وأحفظ فهذا أولى فلو قننت قبل الركوع قال في الروضة : لم يجزه على الصحيح ويسجد للسجود على الأصح . ولفظ القنوت «اللَّهُمَّ اغْنِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّيْ»^(١) فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ وَإِنَّهُ لَا يُدْلَلُ مِنْ وَآلَيْتَ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ» هكذا رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بإسناد صحيح أعني بإثبات الفاء في فإِنَّكَ وبإلواؤه في وإنه لا يذل . قال الرافعي : وزاد العلماء «ولا يعز من عاديته» قبل «تباركت ربنا وتعاليت»، وقد جاءت في رواية البيهقي، وبعده «فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب إليك»^(٢) .

واعلم أن الصحيح أن هذا الدعاء لا يتعين حتى لو قننت بآية تضمن دعاء، وقصد القنوت تأذت السنة بذلك . ويقنن الإمام بلفظ الجمع بل يكره تخصيص نفسه بالدعاء لقوله ﷺ «لَا يَزُومُ عَبْدٌ قِيَامًا فَيُخْصُ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ»^(٣) رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن، ثم سائر الأدعية في حق الإمام كذلك أي يكره له أفراد نفسه صرح به الغزالي في الإحياء وهو مقتضى كلام الأذكار للنووي . والسنة أن يرفع يديه ولا يمسح وجهه لأنه لم يثبت قاله البيهقي ولا يستحب مسح الصدر بلا خلاف بل نص جماعة على كراهته

= حديث رقم : (١) ، ورواه في : (٢٨) باب القنوت في صلاة الصبح - حديث رقم : (١ - ٤) . ورواه ابن ماجه في : (٥) كتاب الإمامة - (٢٠) باب ما جاء في القنوت قبل الركوع وبعده - حديث رقم : (١١٨٢) - (١١٨٤) . ورواه الدارمي في : (٢) كتاب الصلاة - (٢١٤) باب القنوت بعد الركوع - حديث رقم : (١) ، ٢ ، ٥) . ورواه أحمد : ٣٩٦/٢ ، ١٦٧/٣ ، ١٨٤ ، ٢٣٢ ، ٢٤٩ .

(١) قوله : «تولني فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ» أي تولي أمري وأصلحه فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ أمورهم . ولا تكلني إلى نفسي . رواه أبو داود في : (٨) كتاب الوتر - (٥) باب القنوت في الوتر - حديث رقم : (١٤٢٥) . ورواه النسائي في : (٢٠) كتاب القيام - (٥١) باب الدعاء في الوتر - حديث رقم : (١) ، ٢) . ورواه ابن ماجه في : (٥) كتاب إقامة الصلاة - (١١٧) باب ما جاء في القنوت في الوتر - حديث رقم : (١١٧٨) . ورواه الدارمي في : (٢) كتاب الصلاة - (٢١٢) باب الدعاء في القنوت - حديث رقم : (٢١٢) . ورواه أحمد في : ١٩٩/١ ، ٢٠٠ .

(٢) رواه البيهقي : ٢/٢١٠ .

(٣) قوله : «فقد خانهم» فإنهم يعتمدون على دعائه ويؤمنون جميعاً اعتماداً على عمومته . فكيف يخص بذلك الدعاء نفسه ؟ .

(٤) رواه أبو داود في : (١) كتاب الطهارة - (٤٢) باب أبيصلي الرجل وهو حاقن - حديث رقم : (٩١) . ورواه الترمذي في : (٢) كتاب الصلاة - (١٤٩) باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء - حديث رقم : (٣٥٧) . ورواه ابن ماجه في : (٥) كتاب إقامة الصلاة - (٣١) باب ولا يخص الإمام نفسه بالدعاء - حديث رقم : (٩٢٣) . ورواه أحمد في : ٥/٢٥٠ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ .

قاله في الروضة. ويستحب القنوت في آخر وتره وفي النصف الثاني^(١) من رمضان كذا رواه الترمذي عن علي رضي الله عنه وأبو داود عن أبي^(٢) بن كعب، وقيل يقنت كل السنة في الوتر قاله النووي في التحقيق فقال: إنه مستحب في جميع السنة، وقيل يقنت في جميع رمضان، ويستحب فيه قنوت عمر رضي الله عنه ويكون قبل قنوت الصبح قاله الرافعي وقال النووي: الأصح بعده لأن قنوت الصبح ثابت عن النبي ﷺ في الوتر فكان تقديمه أولى، والله أعلم. قال:

(وَعِنَّا عَنْهَا خَمْسَةٌ عَشَرَ شَيْئًا: رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرُّفْعِ مِنْهُ).

رفع اليدين سنة فيما ذكره الشيخ لأنه صَحَّ ذلك عن فعله ﷺ وسواء في ذلك من صلى قائماً أو قاعداً أو مضطجاً وسواء في ذلك الفرض والنفل وسواء في ذلك الرجل والمرأة وسواء في ذلك الإمام والمأموم، وكيفية الرفع أن يرفعهما بحيث يحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاماه شحمتي أذنيه وكفاه منكبیه، وهذا معنى قول الشافعي والأصحاب يرفعهما حلو منكبیه، وحجة ذلك ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام «كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَلْوً^(٣) مَنَكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ^(٤)» رواه الشيخان، وكذا يستحب رفع يديه

(١) رواه أبو داود في: (٨) كتاب الوتر - (٥) باب القنوت في الوتر - حديث رقم: (١٤٢٨، ١٤٢٩). قال أبو داود: هذان الحديثان يدلان على ضعف حديث أبي أن النبي ﷺ قنت في الوتر. ورواه الترمذي في:

(٣) كتاب الوتر - (١٠) باب ما جاء في القنوت في الوتر - حديث رقم: (٤٦٤).

(٢) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري، الخزرجي، أبو المنذر، سيد القراء، ويكنى أبا الطفيل أفضأ، من فضلاء الصحابة، اختلف في سنة موته اختلافاً كبيراً، قيل سنة تسع عشرة، وقيل سنة الثنتين وثلاثين، وقيل غير ذلك. (تقريب التهذيب ٤٨/١).

(٣) قوله: «حلو منكبیه» بفتح الهَمْلة، وإسكان الذال، المعجمة أي مقابلها والمنكب مجمع عظم العضد والكف وبهذا أخذ الشافعي والجمهور.

(٤) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (٨٣) باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء -

حديث رقم: (٧٣٥). ورواه في: (٨٥) باب إلى أين يرفع يديه - حديث رقم: (٧٣٨). ورواه في:

(١٤٥) باب سُنَّةُ الْجُلُوسِ فِي الشَّهَادَةِ - حديث رقم: (٨٢٨). ورواه مسلم في: (٤) كتاب الصلاة: (٩)

باب استحباب رفع اليدين حلو المنكبين - حديث رقم: (٢١ - ٢٣). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب

الصلاة - (١١٤) باب رفع اليدين في الصلاة - حديث رقم: (٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٤). ورواه في: باب

(٧٦) ما جاء في رفع اليدين عند الركوع - حديث رقم: (٢٥٥، ٢٥٦). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب

المواقيت - (١١٠) باب تابع منه - حديث رقم: (٣٠٤). ورواه النسائي في: (١١) كتاب افتتاح

الصلاة - (١) باب العمل في افتتاح الصلاة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢) باب رفع اليدين قبل

التكبير - حديث رقم: (١). ورواه في: (٣) باب رفع اليدين حلو المنكبين - حديث رقم: (١). ورواه

إذا قام من التشهد الأول ولو كان بكفيه علة رفع الممكن أو كان أقطع رفع الساعد ويستحب أن يكون كفه إلى القبلة، ويستحب كشف اليدين ونشر الأصابع والله أعلم. قال:

(وَوَضَعَ الْيَمِينَ عَلَى الشَّمَالِ، وَالتَّوَجُّهُ وَالْإِسْتِعَاذَةُ).

يستحب أن يضع كفه اليمين على اليسرى ويقبض بكف اليمين كوع اليسرى ثبت ذلك عن فعله ﷺ ويكون القبض على رصغ الكف وأول ساعد اليسرى، وقال القفال: هو بالخيار بين بسط أصابع اليمين في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد، ويستحب جعلهما تحت صدره^(١) رواه ابن خزيمة في صحيحه، وقيل يجعلهما تحت السرة، وقال ابن المنذر: هما سواء لأنهم لم يثبت فيه حديث ولو أرسل يديه ولم يقبض كره ذلك. قاله البغوي. وقال المتولي: إنه ظاهر المذهب. لكن نقل ابن الصباغ^(٢) عن الشافعي أنه إن أرسلهما ولم يعبث فلا بأس، وعلله الشافعي بأن المقصود تسكين يديه بل نقل الطبري قولاً أنه يستحب والله أعلم. ويستحب أن يقول عقيب تكبيرة الإحرام «وَجَّهْتُ^(٣) وَجْهِيَ لِلدِّينِ فَطَرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا^(٤)

= ابن ماجه في: (٥) كتاب الاقامة - (١٥) باب رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع - حديث رقم: (٨٦٠، ٨٦٢، ٨٦٤). ورواه في: (٧٢) باب إتمام الصلاة - حديث رقم: (١٠٦١). ورواه مالك في: (٣) كتاب الصلاة - (٤) باب افتتاح الصلاة - حديث رقم: (١٦، ٢٠). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (٤١) باب في رفع اليدين في الركوع والسجود - حديث رقم: (٢). ورواه في: (٩٢) باب صفة صلاة رسول الله ﷺ - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في: ٨/٢، ١٨، ١٠٠، ١٠٦، ١٢٢، ١٣٤، ١٤٧، ٣١٦/٤، ٢٣٧/٥.

(١) أورده «الشوكاني» في: «المتقى» ١٨٧/٢. عن سهل بن سعد قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة. قال أبو حازم: ولا أعلمه إلا ينهي ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله. رواه البخاري وأحمد. وقال: وروى مثله الترمذي وأبو داود وابن ماجه عن ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يصلي، فوضع يده اليسرى على اليمنى، فرأه النبي ﷺ فوضع يده اليمنى على اليسرى. وأورده «الهيثمي» في «الزوائد» ١٠٤/٢ - باب وضع اليد اليمنى على الأخرى. عن الحارث بن غطيف - أو غطيف بن الحارث - قال: ما نسيت من الأشياء لم أكن أني رأيت رسول الله ﷺ واضعاً يمينه على شماله في الصلاة. قال: ورواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات.

(٢) ابن الصباغ هو: أبو نصر، عبد السيد بن أبي ظاهر محمد بن عبد الرحمن بن عبد الواحد بن محمد البنادي المعروف بابن الصباغ. أخذ عن القاضي أبي الطيب، ويرى حتى رجوه في المذهب على الشيخ أبي إسحاق. له ترجمة في: وفيات الأعيان ٢/٢١٧، والمهر ٣/٢٨٧، وطبقات الشافعية ٣٩/٢.

(٣) قوله: «وجهت وجهي» أي قصدت بمبادتي للذي فطر السموات والأرض. أي ابتداء خلقها.

(٤) قوله: «حنيفاً» قال الأكرتون: معناه مائلاً إلى الدين الحق وهو الإسلام. وأصل الحنيف الميل. ويكون في الخير والشر. وينصرف إلى ما تقضيه القرينة. وقيل: المراد بالحنيف، هنا، المستقيم. قاله =

مُسْلِمًا وَمَا أَنَا^(١) مِنَ الْمُفْرَكِينَ: إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ^(٢) وَمَمَاتِي لِلَّهِ^(٣) رَبِّ^(٤) الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَيَلِلِكَ أَمْرُكَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(٥) رواه مسلم من رواية علي رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام كَانَ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ ثُمَّ قَالَ: وَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَى آخِرِهِ إِلَّا أَنْ مُسْلِمًا بَعْدَ قَوْلِهِ حَنِيفًا لَيْسَتْ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ بِلِ زَادَهَا ابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ^(٦). ومعنى وجهت وجهي فصلت بعبادتي وقيل أقبلت بوجهي، وحنيفاً يطلق على المائل والمستقيم، فعلى الأزل يكون معناه مائلاً إلى الحق، والنسك العبادة، ولو ترك دعاء الافتتاح وتعوذ لم يعد إليه سواء تعمد أو نسي لفوات محله، ولو أدرك المسبوق الإمام في التشهد الأخير فسلم عقب تحريمه نظر إن لم يقعد استفتح وإن قعد فسلم الإمام فلا يأتي به لفوات محله، ولو أنه بمجرد ما أحرم فرغ الإمام من الفاتحة فقال آمين أتى بدعاء الافتتاح لأن التأمين يسير لا يقوم مقامه نقله في الروضة عن البغوي وأقره. قلت: وحزم به شيخ البغوي القاضي حسين والله أعلم. ويستحب أيضاً التعوذ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ

= الأزهري وأخرون. وقال أبو عبيد: الحنيف عند العرب من كان على دين إبراهيم ﷺ. وانتسب حنيفاً على الحال. أي وجهت وجهي في حال حنيفي.

(١) قوله: «وما أنا من المفركين» بيان للمفركين وإيضاح لمعناه. والشرك يطلق على كل كافر من عابد وثن وعصم ويهودي ونصراني ومجوسي ومرقد وزندق وغيرهم.

(٢) قوله: «إن صلاتي ونسكي» قال أهل اللغة: النسك العبادة، وأصله من التسمية، وهي الفضة المدابة المصفاة من كل خلط. والتسمية أيضاً، ما يتقرب به إلى الله تعالى.

(٣) قوله: «ومحياي ومماتي» أي حياتي وموتي. ويجوز فتح الياء ليهما وإسكانهما. والأكثر على فتح ياء محياي وإسكان مماتي.

(٤) قوله: «لله» قال العلماء: هذه لام الإضافة. ولها معنيان: الملك والاختصاص. وكلاهما مراد هنا.

(٥) قوله: «فرب العالمين» في معنى رب أربعة أقوال. حكاهما الماوردي وغيره: المالك والسيد والمدير والعربي. فإن وصف الله تعالى برب، لأنه مالك أو سيد، فهو من صفات الذات. وإن وصف به لأنه مدير خلقه ومربهم فهو من صفات فعله. ومتى دخلته الألف واللام، فليل الرب، اختص بالله تعالى. وإذا حذفتا جاز إطلاقه على غيره، فيقال: رب المال ورب الدار ونحو ذلك.

(٦) رواه مسلم في: (٦) كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه - حديث رقم: (٢٠١). ورواه الترمذي في: (٤٥) كتاب الدعوات - باب (٣٢) حديث رقم: (٣٤٢٢، ٣٤٢٣).

قال الترمذي: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (١١) كتاب الافتتاح - (١٦) باب نوع آخر من الدعاء بين التكبير والقراءة - حديث رقم: (١). ورواه في: (١٧) نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة - حديث رقم: (٢، ١). ورواه ابن ماجه في: (٢٦) كتاب الأصاحي - (١) باب أصاحي رسول الله ﷺ - حديث رقم: (٣١٢١). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (٣٣) باب ما يقال بعد افتتاح الصلاة - حديث رقم: (١).

(٧) ورواه ابن حبان: ١٣١/٣، ١٣٢، ١٣٣.

فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ^(١) أي إذا أردت القراءة، وعن جبير^(٢) بن مطعم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «كان إذا افتتح الصلاة قال: الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً ثلاثاً: اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه»^(٣) رواه ابن حبان في صحيحه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وهمزه الجنون، ونفخه الكبير، ونفثه الشعر. وكذا ورد تفسيره في الحديث قال الشافعي: وتحصل الاستعاذة بكل لفظ يشمل عليها، والأحب أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وقيل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم. ويستحب التعوذ لكل ركعة لوقوع الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره، وقيل يختص بالركعة الأولى. قال:

(وَالْجَهْرُ فِي مَوْضِعِهِ وَالْإِسْرَارُ فِي مَوْضِعِهِ وَالتَّائِمِينَ).

الجهر بالقراءة في الصبح والأولتين من المغرب والعشاء مستحب للإمام بالإجماع المستفاد من نقل الخلف عن السلف، وأما المنفرد فيستحب له أيضاً لأنه غير مأمور بالإنصات فأشبه الإمام ويسن الجهر بالبسملة فيه لأنه صح من رواية عليّ وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم أجمعين أن رسول الله ﷺ «كَانَ يَجْهَرُ بِهَا فِي الْحَاضِرَةِ»^(٤) فلو صلى فاتة فإن قضى فاتة الليل بالليل جهر وإن قضى فاتة النهار بالنهار أسر، وإن قضى فاتة النهار بالليل أو بالعكس فأوجه الأصح أن الاعتبار بوقت القضاء يفسر في العشاء نهائراً ويجهر في الظهر ليلاً، ولا يستحب في الصلاة الجهرية الجهر بدعاء الاستفتاح قطعاً وفي التعوذ خلاف: المذهب أنه لا يجهر كدعاء الاستفتاح، ويستحب عقب الفاتحة لقطة أمين خفيفة لقوله ﷺ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ فَإِنَّهُ مَنْ أَفَقَّ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٥) رواه الشيخان

(١) سورة النحل آية: ٩٨.

(٢) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي، التوفلي، صحابي عارف بالأسلوب، مات سنة ثمان، أو تسع وخمسين. (تقريب التهذيب ١/١٢٦).

(٣) رواه ابن حبان: ١٣٥/٣ - ذكر ما يتعوذ المرء به قبل ابتداء القراءة في صلاته - حديث رقم: (١٧٧٦).

(٤) أوردته الهيثمي في مجمع الزوائد: ١١٤/٢ - باب القراءة في الصلاة. عن أبي العالية. ورواه أحمد وفيه عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي وهو ثقة ولكنه اختلط.

(٥) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (١١١) باب جهر الإمام بالتأمين - حديث رقم: (٧٨٠). ورواه في: (١١٣) باب جهر المأموم بالتأمين - حديث رقم: (٧٨٢). ورواه في: (١٢٥) باب فضل «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» - حديث رقم: (٧٩٦). ورواه في: (٥٩) كتاب بدء الخلق - (٧) باب إذا قال أحدكم «آمين» - حديث رقم: (٣٢٢٨). ورواه في: (٦٥) كتاب التفسير - (٢) باب غير المغضوب عليهم ولا الضالين - حديث رقم: (٤٤٧٥). ورواه في: (٨٠) كتاب الدعوات - (٦٣) باب التأمين - =

واللفظ للبخاري، ومعنى أمين استجب، ثم إن التأمين يؤتى به سرّاً في الصلاة السرية، وأما في الجهرية فيجهر به الإمام والمنفرد ففي الحديث أن رسول الله ﷺ «كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ أَمِّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ آمِينَ»^(١) رواه الدارقطني وقال: إسناده حسن وصححه ابن حبان والحاكم وقال: إنه على شرط الشيخين، وفي المأموم طرق الراجح أنه يجهر قال الشافعي^(٢) في الأم أخبرنا: مسلم بن خالد عن ابن جريج^(٣) عن عطاء قال: كنت أسمع الأئمة ابن الزبير^(٤) ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم يقولون آمين حتى إن للمسجد للجة، وذكر البخاري عن ابن الزبير تعليقاً وقد مر أن تعليقات البخاري بصيغة الجزم هكذا تكون صحيحة عنده وعند غيره، واللجة اختلاف الأصوات والله أعلم. قال:

(وَقَرَأَةُ سُورَةٍ بَعْدَ سُورَةٍ الْفَاتِحَةِ).

يسن للإمام والمنفرد قراءة شيء من القرآن العظيم بعد قراءة الفاتحة في صلاة الصبح

= حديث رقم: (٦٤٠٢). ورواه مسلم في: (٤) كتاب الصلاة - (١٨) باب التسميع والتحميد والتأمين - حديث رقم: (٧١، ٧٢). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٤٢) باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع - حديث رقم: (٨٤٨). ورواه في: (١٧٠) باب التأمين ورواه الإمام - حديث رقم: (٩٣٥). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - (٧١) باب ما جاء في فضل التأمين - حديث رقم: (٢٥٠). قال الترمذي: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (١٢) كتاب التطبيق - (٢٤) باب قوله ربنا ولك الحمد - حديث رقم: (٢). ورواه في: (١١) كتاب الافتتاح - (٣٨) باب مبادرة الامام - حديث رقم: (٢). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الاقامة - (١٤) باب الجهر بآمين - حديث رقم: (٨٥٢، ٨٥١). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (٣٨) باب في فضل التأمين - حديث رقم: (١، ٢). ورواه مالك في: (٣) كتاب الصلاة - (١١) باب ما جاء في التأمين خلف الإمام - حديث رقم: (٤٤، ٤٥). ورواه أحمد في المستدرك: ٢/٢٣٣، ٢٧٠، ٣٨٧، ٤٤٠، ٤٥٩.

(١) أورده الهيثمي في: «مجمع الزوائد» ١١٣/٢ - باب التأمين - ورواه عن أبي هريرة، ورواه أبو يعلى وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة مثلس وقد عتقه.

(٢) مسلم بن خالد بن فروة ويقال ابن المخزومي مولاهم أبو خالد الزنجي المكي الفقيه. روى عن زيد بن أسلم وعتبة بن مسلم وابن جريج وغيرهم. وروى عنه ابنه وهب والشافعي وعبد الملك بن الماجشون وغيرهم. قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن عدي: حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به. وقال الساجي: صدوق كان كثير الغلط وكان يرى القدر، وذكر ابن البرقي في باب من نسب إلى الضعف، وقال الدارقطني: ثقة حكاها ابن القطان. مات سنة تسع وسبعين وقيل سنة ثمانية ومائة. (تهذيب التهذيب ١٠/١١٥، ١١٦).

(٣) ابن جريج هو: عبد الملك بن العزيز بن جريج الفقيه الأموي، مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يئس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين أو بعدها، وقد جاوز السبعين، وقيل جاوز المائة، ولم يثبت. (تقريب التهذيب ١/٥٢٠).

(٤) - رواه الشافعي في الأم: ٩٤/١ - باب التأمين عند الفراغ من قراءة أم القرآن.

وفي الأولتين من سائر الصلوات. والأصل في مشروعية ذلك ما رواه أبو قتادة^(١) رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ بِأَمْرِ الْقُرْآنِ وَسُورَتَيْنِ وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمْرِ الْكِتَابِ وَيُسَمِعُنَا آيَةَ أَحْيَانًا وَيَطْوِلُ^(٢) فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يَطْوِلُ فِي الثَّانِيَةِ وَكَذَا فِي الْعَصْرِ^(٣) رواه الشيخان واللفظ للبخاري. وأعلم أنه يحصل الاستحباب بأي شيء قرأ لكن السورة الكاملة وإن قصرت أحب من بعض السورة وإن طالت صرح به الرافعي في الشرح الصغير والذي قاله النووي: إن ذلك عند التساوي، أما بعض السورة الطويلة إذا كان أطول من القصيرة فهو أولى ذكره في شرح المذهب وغيره. قلت: قول الرافعي أفقه إلا أن يكون بعض الطويلة قد اشتمل على معاني تامة الابتداء والانتها والمعنى فلا شك حيثنظ في تفصيل ذلك على السورة القصيرة والله أعلم. ولا تستحب السورة في الثالثة والرابعة على الراجح إلا أن يكون مسبوقةً فيقرأها فيها نص عليه الشافعي، وأما المأموم الذي لم يسبق فيستحب له الإنصات لقوله تعالى ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾^(٤) الآية، وجاء في الحديث النهي عن قراءة المأموم وقال: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٥) قال الترمذي والدارقطني: إسناده حسن ورجاله ثقات وأخرجه ابن حبان في صحيحه وهذا إذا كانت الصلاة جهريّة وكان المأموم يسمع، إما إذا لم يسمع لصمم أو بعد أو كانت الصلاة سرية أو

(١) أبو قتادة الأنصاري، هو الحارث، ويقال عمرو أو التعمان ابن رُبَيْع، بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة، ابن ثُلُمَةَ، يقيم المهمل والموحدة بينهما لام ساكنة السُّلَمَى، بفتحين، المدني، شهد أحداً وما بعدها، ولم يصبح شهوده بديراً، ومات سنة أربع وخمسين، وقيل سنة ثمان وثلاثين، والأول أصح وأشهر. (تقريب التهذيب ١/٤٦٣).

(٢) قوله: «يطول في الركعة الأولى، الخ» قال الشيخ تقي الدين: كان السبب في ذلك أن النشاط في الأولى يكون أكثر فتناسب التحقيق في الثانية حذواً من الملل.

(٣) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (٩٦) باب القراءة في الظهر - حديث رقم: (٧٥٩). ورواه في: (١٠٩) باب إذا سمع الإمام الآية - حديث رقم: (٧٧٨). ورواه مسلم في: (٤) كتاب الصلاة - (٣٤) باب القراءة في الظهر والمصر - حديث رقم: (١٥٤، ١٥٥). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٢٧) باب ما جاء في القراءة في الظهر - حديث رقم: (٧٩٨). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (٨) باب الجهر بالآية أحياناً في صلاة الظهر والمصر - حديث رقم: (٨٢٩). ورواه النسائي في: (١١) كتاب الاقتراح - (٥٨) باب تفسير القيام في الركعة الثانية من الظهر - رقم (١). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٣) باب كيف العمل بالقراءة في الظهر والمصر - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٣٠٥/٥، ٣٠١، ٢٩٥/٥.

(٤) سورة الأعراف آية: ٢٠٤.

(٥) رواه الترمذي في: (٢) كتاب مواقيت الصلاة - باب (٦٩) ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب - حديث رقم: (٢٤٧). وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١١٠/٢ - وقال: رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه مسلمة بن علي وهو ضعيف. ورواه ابن حبان: ١٣٦/٣ - ١٤٢.

أمر الإمام بالجمهورية فإنه يقرأ في ذلك لانتفاء المعنى، نعم الجنب إذا فقد الطهورين لا يجوز له قراءة السورة، وقوله [بعد سورة الفاتحة] يؤخذ منه أنه لو قرأ السورة قبل الفاتحة لا تحصل السنة وهو كذلك على المذهب ونص عليه الشافعي^(١)، والسورة يجوز فيها الهمز وتركه والله أعلم. قال:

(وَالْتَكْبِيرَاتُ عِنْدَ الْمُحْفِظِ وَالرُّفْعِ وَقَوْلُهُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَالتَّسْبِيحُ فِي الرَّكْعَةِ وَالسُّجُودِ).

الأصل في ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَكْبِتُ حِينَ يَقُومُ وَيَكْبِرُ حِينَ يَرُكِعُ ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ وَيَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَهْوِي لِلسُّجُودِ ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقَعْلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا وَكَانَ يَكْبِرُ حِينَ يَقُومُ لِاتِّبَاعِ مَنْ الْجُلُوسِ»^(٢) رواه البخاري

(١) نص الشافعي قال رحمه الله تعالى: «وأحب أن يقرأ المصلي بعد أم القرآن سورة من القرآن فان قرأ بعض سورة أجزأه، فان اقتصر على أم القرآن ولم يقرأ بعدها شيئاً لم ين لي أن يعيد الركعة، ولا أحب ذلك له، وأحب أن يكون أقل ما يقرأ مع أم القرآن في الركعتين الأوليين قدر أقصر سورة من القرآن مثل انا أعطيناك الكوثر وما أشبهها، وفي الآخرين أم القرآن وآية، وما زاد كان أحب الي ما لم يكن إماماً فينقل عليه. وقال: وإذا أقل من القرآن بعد أم القرآن شيئاً أو قدمه أو قطعه لم يكن عليه إعادة وأحب أن يعود فيقرأ، وذلك لو ترك قراءة ما بعد أم القرآن أجزأته الصلاة، وإذا قرأ بأم القرآن وآية معها أي آية كانت إن شاء الله تعالى. (الأم ١/ ٩٥).

(٢) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (٨٣) باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء - حديث رقم: (٧٣٥). ورواه في: (٨٥) باب إلى أين يرفع يديه - حديث رقم: (٧٣٨). ورواه في: (١١٧) باب التكبير إذا قام من السجود - حديث رقم: (٧٨٩). ورواه في: (١٢٨) باب يهوي بالتكبير حين يسجد - حديث رقم: (٨٠٣). ورواه في: (١٦) كتاب الكسوف - (٤) باب خطبة الإمام في الكسوف - حديث رقم: (١٠٤٦). ورواه مسلم في: (١٠) كتاب الكسوف - (١) باب صلاة الكسوف - حديث رقم: (١). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٣٨) باب تمام التكبير - حديث رقم: (٨٣٦). ورواه النسائي في: (١١) كتاب الافتتاح - (١) باب العمل في افتتاح الصلاة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢) باب رفع اليدين قبل التكبير - حديث رقم: (٢). ورواه في: (٨٤) باب التكبير للركوع - حديث رقم (١). ورواه في (١٢) كتاب التطييع - (٢٠) باب رفع اليدين حلو المنكبين عند الرفع من الركوع - حديث رقم: (١) ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٥) باب رفع اليدين إذا ركب، وإذا رفع رأسه من الركوع - حديث رقم: (٨٦٢). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (٤٠) باب التكبير عند كل خفض ورفع - حديث رقم: (١). ورواه في: (٧١) باب القول بعد رفع الرأس من الركوع - حديث رقم: (٥). ورواه أحمد: ١٤٣/١، ٤٠٧، ٣١٩/٢، ٤٣٤، ٤٥٢، ٤٥٤، ٥٢٧، ٢٥١/٣، ٢٥٧، ١١٩/٤، ٦٢٥، ٣١٨، ٣٩٢، ٤٠٠، ٤١٢، ٣٤٣/٥، ٨٧/٦. ورواه أبو حنيفة: ٩٥/٢.

ومسلم، وسمع الله لمن حمده ذكر الرفع، وربنا لك الحمد ذكر الاعتدال وقوله [ربنا لك الحمد] جاء في الصحيح هكذا بلا وار، وجاء بالوار، ومعنى سمع الله لمن حمده أي تقبله منه وجازاه عليه، وأما التسبيح في الركوع والسجود فقد روى أبو داود أنه عليه الصلاة والسلام لما نزل قوله تعالى ﴿تَسْبِيحٌ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾^(١) قال: «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ» ولما نزل ﴿تَسْبِيحٌ لِسَمِّ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢) قال: «اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ»^(٣) وروى مسلم من حديث حذيفة^(٤) رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك^(٥) ويستحب أن يقول ذلك ثلاثاً، وقد جاء في حديث حذيفة وفيه أحاديث وهو أدنى الكمال وأكمل من تسع تسبيحات إلى إحدى عشرة تسبيحة قاله الماوردي، وفي الإفصاح يسبح في الأولتين إحدى عشرة تسبيحة وفي الآخرين سبعاً سبعاً وهل يستحب أن يضيف بحمده؟ قال الرافعي: استحبه بعضهم قال النووي: استحبه الأكثرون وجزم به في التحقيق والله أعلم. قال:

(وَوَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْلَيْنِ فِي الْجُلُوسِ يَسْطُ الْيُسْرَى وَيَقْبِضُ الْيُمْنَى إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ فَإِنَّهُ يُبَيِّرُ بِهَا مُتَشَهِّدًا).

في الجلوس الأول، والثاني يستحب للمصلي أن يضع يده فيهما على فخذه ويسط اليسرى بحيث يسامت رؤوسها الركبة، ويقبض من اليمنى الخنصر والبصر والوسطى والإبهام ويرسل المسبحة. رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ^(٦)، وسميت المسبحة لأنها تنزه الرب سبحانه إذ التسبيح التنزيه، ويرفعها عند قوله إلا الله، لأنه إشارة إلى التوحيد فيجمع في ذلك بين القول والفعل، ويستحب أن يميلها قليلاً عند رفعها، وفيه حديث رواه ابن حبان رضي الله عنه وصححه^(٧)، ولا يحركها لعدم وروده. وقيل يستحب

(١) سورة الواقعة آية: ٧٤.

(٢) سورة الأعلى آية: ١.

(٣) حديث ضعيف رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٤٩) باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده

حديث رقم: (٨٦٩). ورواه أحمد ١٥٥/٤.

(٤) حذيفة بن اليمان، واسم اليمان، حُسَيْلٌ مَضْرُوءٌ، ويقال: حَسِلٌ بكسر ثم مكون، القبي بالموحدة، حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، صح في مسلم عنه أن رسول الله ﷺ أعلمه بما كان وما يكون إلى أن تقدم الساعة، وأبوه صحابي أيضاً، استشهد بأحد، ومات حذيفة في أول خلافة عليّ سنة ست وثلاثين. (تقريب التهذيب ١/١٥٦).

(٥) رواه الترمذي في: «كتاب الشمايل».

(٦) رواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد - (٢١) باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع البدن على الفخزين - حديث رقم: (١١٤).

(٧) رواه ابن حبان ٢٠٠/٣. ذكر العلة التي من أجلها كان يشير المصطفى ﷺ بالسبابة في الموضع الذي

وصفناه - حديث رقم: (١٩٤٢).

تحريكها، وفيهما حديثان صحيحان. قاله البيهقي، وفي وجه أنه حرام مبطل للصلاة. حكاه النووي في شرح المهذب والله أعلم. قال:

(والافتراش في جميع الجلسات، والتورك في الجلسة الأخيرة والتسليم الثانية).

اعلم أنه لا يتعين في الصلاة جلوس بل كيف قعد المصلي جاز، وهذا إجماع سواء في ذلك جلسة الاستراحة، والجلوس بين السجدين والجلوس لم تابعة الإمام، نعم يسن في غير الأخير كجلوس التشهد الأول الافتراش فيجلس على كعب يسراه بعد فرشها، وينصب رجله اليمنى ويجعل أطراف أصابعها للقبلة، وفي الأخير يتورك وهو مثل الافتراش إلا أنه يفضي بوركه إلى الأرض، ويجعل يسراه من جهة يمينه وهذه الكيفية قد ثبتت في الصحيحين^(١)، ووجه الفرق بين الجلوس الأخير وغيره: أن الجلوس الأول خفيف، وللمصلي بعده حركة، فناسب أن يكون على هيئة المستوفز بخلاف الأخير فليس بعده عمل، فناسب أن يكون على هيئة المستقر. واعلم أن المسيوق يجلس مفترشاً، وكذا الساهي لأن بعد جلوسهما حركة، وتستحب التسليم الثانية. لأنه عليه الصلاة والسلام كان يسلم عن يمينه وعن يساره^(٢)، رواه مسلم من رواية ابن مسعود رضي الله عنه والله أعلم. قال:

(فصل: والمرأة تحالف الرجل في أربعة أشياء، قال الرجل يجافي مرفقيه عن جنبه، ويقل بطنه عن فخذه في السجود والركوع، ويجهز في موضع الجهر، وإذا نابت شيء في صلاته سبغ).

يستحب للراكم أولاً أن يمد ظهره وعنقه لأنه ﷻ كان يمد ظهره وعنقه حتى لو صب على ظهره ماء لركد. قال الشافعي: ويجعل رأسه وعنقه حيال ظهره، ولا يعمل ظهره محلوداً ويستحب نصب ساقيه، ويكره أن يطأ رأسه لأنه دليح كدليح الحمار، كما ورد في الخبر المنهي عنه، ويستحب أن يجافي مرفقيه عن جنبه. لأن عائشة رضي الله عنها روت: أنه عليه الصلاة والسلام كان يفعله، والمرأة تضم بعضها إلى بعض لأنه أستر لها، والمستحب للرجل أن يبعد مرفقيه عن جنبه في سجوده، ففي الصحيحين «أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا سجد فرج^(٣) بين يديه حتى يرى بياض إبطيه»^(٤)، ويستحب أيضاً أن يقل

(١) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (١٤٥) باب سنة الجلوس في التشهد - حديث رقم: (٨٢٨).

ورواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد - (٢١) باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين - حديث رقم: (٥١٢).

(٢) الحديث سبق تخريجه.

(٣) قوله: «فرج بين يديه» يعني بين يديه وجنبه. ومعنى فرج رشح وفرق.

(٤) رواه البخاري في: (٨) كتاب الصلاة - (٢٧) باب يُلَيِّضُ ضَبْعَيْهِ وَيُجَالِي فِي السُّجُود - حديث رقم:

بطله عن فضله. لما روي أنه عليه الصلاة والسلام «كَانَ إِذَا سَجَدَ قَرَجَ»^(١) رواه مسلم. وفي رواية أبي داود «كَانَ إِذَا سَجَدَ لَوْ أَرَأَتْ بِهِيْمَةٌ لَكَفَّتْ»^(٢) والبهيمة الأثبي من صغار المعز، والمرأة تضم بعضها إلى بعض لأنه أستر لها، وأما الجهر فقد مر بالنسبة إلى الرجل، وأما المرأة إذا أمت أو صلت منفردة فإنها تجهر إن لم تكن بحضرة الرجال الأجانب. لكن دون جهر الرجل، وتسر إن كان هناك أجانب، وقال القاضي حسين: السنة أن تخفض صوتها، سواء قلنا صوتها عورة أم لا. فإن جهرت وقلنا إن صوتها عورة بطلت صلاتها، والرجل إذا نابه شيء في صلاته كتنبيه إمامه وإنذاره أعمى ونحوه كغافل، وكمن قصده ظالم أو سبع ونحو ذلك يستحب له أن يسبح، والمرأة تصفق لقوله ﷺ «مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ». فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ تَمَّتْ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ^(٣) لِلنِّسَاءِ»^(٤). رواه الشيخان، وفي رواية

= (٣٩٠). ورواه مسلم في: (٤) كتاب الصلاة - (٤٦) باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختتم به - حديث رقم: (٢٣٥). ورواه في: (٩) كتاب صلاة الاستسقاء - (١) باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء - حديث رقم: (٥)، (٧). ورواه أبو داود في: (٣) كتاب الاستسقاء - (٢٥٨) باب رفع اليدين في الاستسقاء - حديث رقم: (١١٧٠، ١١٧١). ورواه النسائي في: (١٢) كتاب الطهارة - (٥٢) باب صفة السجود - حديث رقم: (٤). ورواه في: (١٧) كتاب الاستسقاء - (٩) باب كيف يرفع حديث رقم: (١). ورواه في: (١٧) مسألة الإمام رفع المطر إذا خاف ضرره - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٨) باب من كان لا يرفع يديه في القنوت - حديث رقم: (١١٨٠). ورواه في: (١٥٤) باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء - حديث رقم: (١٢٧١). ورواه أحمد في: ١٩٣/٤، ٣٤٥/٥، ٣٣٢/٦، ٣٣٥. ورواه أبو عروبة: ١٨٥/٢.

(١) إسناده في الحديث السابق.

(٢) إسناده أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٥٦) باب صفة السجود - حديث رقم: (٨٩٨).

(٣) قوله: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» الخ أي إذا احتاج المصلي في الصلاة إلى الإلهام، فالتلوق بالرجل التسبيح، وبالنساء التصفيق.

(٤) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (٤٨) باب من دخل ليوم فجاه الإمام الأول - حديث رقم: (٨٦٤). ورواه في: (٢١) كتاب العمل في الصلاة - (٥) باب التصفيق للنساء - حديث رقم: (١٢٠٣، ١٢٠٤). ورواه في: (٢٢) كتاب السهو - (٩) باب الإشارة في الصلاة - حديث رقم: (١٢٣٤). ورواه مسلم في: (٤) كتاب الصلاة - (٢٣) باب تسبيح الرجال وتصفيق المرأة إذا نابه شيء في الصلاة - حديث رقم: (١٠٦). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٧١) باب التصفيق في الصلاة - حديث رقم: (٩٣٩). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب المواقيت - (١٥٥) باب ما جاء أن التسبيح والتصفيق للنساء - حديث رقم: (٣٦٩) ورواه النسائي في: (١٣) كتاب السهو - (١٥) باب التصفيق في الصلاة - حديث رقم: (١). ورواه في: (١٦) باب التسبيح في الصلاة - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (٦٥) باب التسبيح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء - حديث رقم: (١٠٣٤ - ١٠٣٦). ورواه الفارسي في: (٢) كتاب الصلاة - (٩٥) باب التسبيح للرجال والتصفيق للنساء - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٩) كتاب قصر السفر في الصلاة - (٢٠) باب =

البخاري «مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ. فَلْيَقُلْ مُبْتَخَانَ اللَّهِ»^(١) وإذا سبَّح فينبغي له قصد الذكر والإعلام.

(فاائدة) التسبيح والتصفيق تبع للمنبه عليه إن كان التنبيه قربة، فالتسبيح والتصفيق قريتان وإن كان مباحاً فمباحان، ولو صفق الرجل وسبَّحت المرأة لم يضر. ولكنه خلاف السنة، وفي وجه أن تصفيق الرجل يضر، ولو تكرر تصفيق المرأة لم يضر بلا خلاف. قاله ابن الرفعة، وفي كيفية تصفيق المرأة أوجه: الصحيح أنها تضرب كفها الأيمن على ظهر الأيسر. فلو ضربت يطن كفها على بطن الآخر على وجه اللعب عالمة التحريم بطلت صلاتها وإن قل. قاله الرافعي، وتبعه النووي في شرح المذهب، وابن الرفعة في المطلب والله أعلم. قال:

(وَعَوَّزَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ).

أي حرراً كان أو عبداً. مسلماً كان أو ذمياً لقوله ﷺ لجرهد^(٢) وهو بجيم، وهاء مفتوحتين ودال مهمللة «فَعَطَّ فَعَذَلَ فَإِنَّ الْفَخْذَ عَوَّزَةٌ»^(٣). قال الترمذي: حديث حسن. وقوله [ما بين سرتي وركبتي] يؤخذ منه أن السرة والركبة ليستا من العورة وهو كذلك على الصحيح الذي نص عليه الشافعي، وأما الحرة فعورتها في الصلاة جميع بدنها إلا الوجه والكفين ظهراً وبعطاً إلى الكوعين، فقلوه تعالى ﴿وَلَا يَبْدِيْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾^(٤) قال المفسرون وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم: هو الوجه والكفان، ولأنهما لو كانا من العورة لما كشفتهما في حال الإحرام. وقال المزني^(٥): القدمان ليسا من العورة مطلقاً، وأما

١ = الالتفات والتصفيق عند الحاجة في الصلاة - حديث رقم: (٦١). ورواه أحمد: ٢/٢٦١، ٣١٧، ٣٧٦، ٤٣٢، ٤٤٠، ٤٧٣، ٤٧٩، ٤٩٢، ٥٠٧، ٥٢٩، ٣٤٨/٣، ٣٥٧، ٣٣٦/٥، ٣٢٨.

(١) هذه رواية للأمام البخاري من الحديث المتقدم قبل ونابه: أي أصابه شيء يحتاج فيه إلى إعلام.

(٢) جرهد بن رزَّاح: بكسر الراء وبعلمها زاي وآخره مهمللة، الأسلمي، مغني له صحبة، وكان من أهل الصفة، يقال مات سنة إحدى وستين. (تقريب التهذيب ١/١٢٦).

(٣) رواه الترمذي في: (٤٠) كتاب الأدب - (٤٠) باب ما جاء أنَّ الفخذ عورة - حديث رقم: (٢٧٩٥).

وقال أبو عيسى: حديث حسن. ورواه (البخاري تعليقاً) الصلاة: باب ما يذكر في الفخذ. ورواه (أبو داود) الحنَّام: باب النهي عن التمري. ورواه الدارمي في: (١٩) كتاب الاستئذان - (٢٢) باب في أن الفخذ عورة - حديث رقم: (١).

(٤) سورة النور آية: ٣١.

(٥) المزني هو: اسماعيل بن يحيى، أبو إبراهيم، المصري، كان إماماً وروياً، إهدأ، مجاب الدعوة، وكان معظماً بين أصحاب الشافعي، وقال الشافعي في حقه، لو ناظر الشيطان لغلبه. ولد سنة خمس وسبعين ومائة، وتوفي لست بقين من شهر رمضان سنة أربع وستين ومائتين، ودفن قرب قبر الإمام الشافعي. طبقات للشافعية ٢٨/١، واللباب ٣/١٣٣، طبقات الشيروازي، ص/٧٩.

الأمة فيها وجهان الأصح أنها كالرجل سواه كانت قنة أو مستولدة أو مكتوبة أو مدبرة لأن رأسها ليس بمورة بالإجماع فإن عمر رضي الله عنه ضرب أمة لآل أنس رآها قد سترت رأسها، فقال لها: تشبهين بالحرائر، ومن لا يكون رأسه عورة تكون عورته ما بين سرته وركبته كالرجل، وقيل ما يبدو منها في حال الخدمة ليس بعورة وهو الرأس والرقبة والساعد، وطرف الساق ليس بعورة لأنها محتاجة إلى كشفه ويعسر عليها ستره، وما عدا ذلك عورة والله أعلم. قال:

(فصل: وَالَّذِي تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ أَحَدُ عَشَرَ شَيْئًا: الْكَلَامُ الْعَمْدُ وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ).

إذا تكلم المصلي عامداً بما يصلح لخطاب الأعميين بطلت صلاته سواء كان يتعلق بمصلحة الصلاة أو غيرها ولو كلمة. لما روي عن زيد^(١) بن أرقم رضي الله عنه قال: كنا نتكلم في الصلاة حتى نزل قوله تعالى ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(٢) فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام، وقال عليه الصلاة والسلام لمعاوية^(٣) بن الحكم السلمي، وقد شمت عاطساً في الصلاة: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِلَّا مَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»^(٤). أخرجه مسلم، وقوله (عمداً) احتراز به عن النسيان، وفي معناه الجاهل بالتحريم لقرب عهده بالإسلام، وفي معناه من بدره الكلام بلا قصد ولم يطل، وكذا غلبة الضحك لقوله عليه الصلاة والسلام «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٥)

(١) زيد بن أرقم زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي، صحابي مشهور، أول مشاهد الخندق، وأنزل الله تصديقه في سورة المنافقين، مات سنة ست أو ثمان وستين. (تقريب التهذيب ١/ ٢٧٢).

(٢) سورة البقرة آية: ٢٣٨.

(٣) معاوية بن الحكم السلمي، صحابي نزل المدينة. (تقريب التهذيب ٢/ ٢٥٨).

(٤) رواه البخاري في: (٢١) كتاب العمل في الصلاة - (٢) باب ما ينهى من الكلام في الصلاة - حديث رقم: (١٢٠٠). ورواه في: (٦٥) كتاب التفسير: باب تفسير سورة (٢). ورواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد - (٧) باب تحريم الكلام في الصلاة - حديث رقم: (٣٥). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - باب (١٨٠) 'ما جاء في نسخ الكلام في الصلاة - حديث رقم: (٤٠٥). وقال أبو حنيفة: حديث زيد بن أرقم حسن صحيح. والعمل عليه عند أهل العلم. قالوا: إذا تكلم الرجل عامداً في الصلاة أو ناسياً أعاد الصلاة. وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة. وقال بعضهم: إذا تكلم عامداً في الصلاة أعاد الصلاة، وإن كان ناسياً أو جاهلاً أجزاء. وفيه يقول الشافعي.

(٥) رواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (١٦) باب طلاق المكره والناسي - حديث رقم: (٢٠٤٣).

قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف القريائي ثنا أيوب بن سويد. ثنا أبو بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أبي ذر الغفاري، قال: قال رسول الله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». في الزوائد: إسناده ضعيف، لانتفاءهم على أبي بكر الهذلي. ورواه: حديث رقم: (٢٠٤٥) بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». في الزوائد: إسناده =

نعم لو أكره على الكلام بطلت صلاته على الأصح لأنه نادر، ولهذا تنمة مهمة ذكرناها في شروط الصلاة. وأما العمل الكثير كالخطوات الثلاث المتواليات، وكذا الضربات تبطل الصلاة، ولا فرق في ذلك بين العمد والنسيان كما أطلقه الشيخ، والأصل في ذلك الإجماع لأن العمل الكثير يغير نظمها ويذهب خشوعه وهو مقصودها، ويؤخذ من كلام الشيخ أن العمل القليل لا يبطل، ووجهه بأن القليل في محل الحاجة، وأيضاً فلأن ملازمة حاله مما يعسر بخلاف الكلام فإنه لا يضر فلهاذا بطلت بالكلمة دون الخطوة، وقد قال رسول الله ﷺ في من الحصى «إِنْ كُنْتَ فَأَعْلًا فَمَرَّةً»^(١) وَاحِدَةً»^(٢). رواه مسلم، وأمر بدفع المارز وبقتل الحية والعقرب، وأدار ابن عباس رضي الله عنهما من يساره إلى يمينه، وغمز رجل عائشة في السجود، وأشار لجابر رضي الله عنه وكل ذلك في الصحيح ولهذا تنمة مرت في شروط الصلاة. قال:

(وَالْحَدَّثُ).

الحدث في الصلاة يبطلها عمداً كان أو سهواً، وسواء سبقه أم لا لقوله ﷺ «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَصَرَّفْ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُتَيْدِ صَلَاتَهُ»^(٣) رواه أبو داود، وقال الترمذي: إنه حسن، والإجماع متعقد على ذلك في غير صورة السبق ولهذا تنمة مرت في شروط الصلاة. قال:

= صحيح إن سلم من الانقطاع. والظاهر أنه متقطع بدليل زيادة عبيد بن نعيم في الطريق الثاني ١١١... وليس يبيد أن يكون السقط من جهة الوليد بن مسلم فإنه كان مدلس. وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٦/٢). وأخرجه الدارقطني برقم (٤٩٧). وأخرجه الحاكم ١٩٨/٢. وابن حزم «أصول الأحكام» ١٤٩/٥ وقال الحاكم «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي.
(١) قوله: «فمرة» بالنصب أي فاعل مرة ولا تزد عليها لاصلاح محل السجود، وهذه قطعة من أوله متعلق بمسح الحصى، والأ فلا دلالة لهذا القدر على تعيين الفعل.

(٢) رواه مسلم في: كتاب المساجد - (١٢) باب كرامة من الحصى - حديث رقم: (٤٧). رواه النسائي في: (١٣) كتاب السهو - (٨) باب الرخصة فيه مرة - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٢) باب مسح الحصى في الصلاة - حديث رقم: (١٠٢٦).

(٣) رواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٣٠) باب فرض الوضوء - حديث رقم: (٦٠). ونصه: «ولا يقبل لله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ». ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٥٦) باب ما جاء في الوضوء من الريح - حديث رقم: (٧٤، ٧٥). والحاثلان صحيحان حسنان. قاله الترمذي. ونص الحديث الأول «ولا وضوء إلا من صوت أو ريح» ونص الحديث الثاني «إذا كان أحدكم في المسجد فوجد ريحاً بين يديه فلا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً». ورواه البخاري في: (٤) كتاب الوضوء - (٢٢) باب لا تقبل صلاة بغير طهور - حديث رقم: (١٣٥). ورواه عن أبي هريرة. ونصه «لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ». قال رجل من حضر موت: ما بالحديث يا أبا هريرة؟ قال: فساء أو ضراط. ورواه أحمد ٣٠٨/٢، ٣١٨.

(وَحُدُوثُ النَّجَاسَةِ وَانْكِشَافُ الْعَوْرَةِ).

إذا تعدد إصابة النجاسة التي غير معفو عنها بطلت صلاته كما لو تعدد الحدث، وأما المعفو عنها مثل أن تقتل قملة ونحوها فلا تبطل لأن دمها معفو عنه كذا قاله البندجي، وإن وقعت عليه نجاسة نظر إن نحاها في الحال بأن نفثها لم تبطل لتعذر الاحتراز عن ذلك مع أنه لا تقصير منه، وفارقت هذه الصورة الخاصة سبق الحديث لأن زمن الطهارة يطول. وأما انكشاف العورة فإن كشفها عمداً بطلت صلاته، وإن أعادها في الحال لأن الستر شرط. وقد أزاله بفعله فأثبته ما لو أحدث، وإن كشفها الريح فاستتر في الحال فلا تبطل، وكذا لو انحلت الإزار أو تكة اللباس فأعادته عن قرب فلا تبطل كما ذكرنا في النجاسة. قال الإمام: وحذ الطول مكث محسوس والله أعلم. قال:

(وَتَقْيِيرُ النِّيَّةِ).

فيه مسائل: الأولى إذا قطع النية مثل إن نوى الخروج من الصلاة بطلت بلا خلاف لأن من شرط النية بقاءها، وقد زالت، وهذا بخلاف ما لو نوى الخروج من الصوم حيث لا يبطل على الأصح، والفرق أن الصوم إمساك فهو من باب التروك فلم تؤثر النية في إبطاله بخلاف الصلاة فإنها أفعال مختلفة لا يربطها إلا النية، فإذا زالت زال الرابط. الثانية لو نقل النية من فرض إلى فرض آخر أو من فرض إلى نفل. فالأصح البطلان، ومنهم من قطع ببطلانها. الثالثة إذا عزم على قطعها مثل أن جزم في الركعة الأولى أن يقطعها في الثانية بطلت في الحال لقطعها موجب النية وهو الاستمرار إلى الفراغ. الرابعة إذا شك هل يقطعها مثل أن تردّد في أنه هل يخرج منها أو يستمر بطلت. لأن الاستمرار الذي اكتفى به في الدوام قد زال بهذا التردّد. قال إمام الحرمين: ولم أر فيه خلافاً. قال الإمام: وليس من الشك عروض التردّد بالبال كما يجري للموسوس فإنه قد يعرض بالذهن تصوّر الشك وما يترتب عليه، فهذا لا يبطل. قال:

(وَاسْتِحْبَابُ الْقِبْلَةِ).

إذا استتبر القبله بطلت صلاته كما لو أحدث إذ المشروط بفوت بغوات شرطه وقد تقدم في فصل استقبال القبلة فروع مهمة فلتراجع. قال:

(وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَالْفَهْقَةُ وَالرُّكْعَةُ).

من مبطلات الصلاة الأكل لأنه إذا بطل الصوم به وهو لا يبطل بالأفعال فالصلاة أولى ولأنه يعدّ معرضاً عن الصلاة إذ المقصود من العبادات البنينة تجديد الايمان ومحادثة القلب بالمعقوفة والرجوع إلى الله تعالى والأكل يناقض ذلك، وهذا إذا كان عامداً فإن أكل ناسياً أو

جاهلاً بالتحريم لقرب عهده بالإسلام ونحوه كما مر في شروط الصلاة فلا تبطل كالصوم، وهذا إذا كان قليلاً: فإن كثراً فالأصح البطلان، قال القاضي حسين: إن أكل أقل من ممسمة لا تبطل، وفي الممسمة أو قدرها وجهان الصحيح البطلان، والشرب كالأكل وأما [الفقهية] وهي الضحك فإن تعتمد ذلك بطلت صلاته لأنه يتنافى العبادة وهذا إذا بان منه حرفان فإن لم يبين فلا تبطل لأنه ليس بكلام، وقد مر لهذا تنمة في شروط الصلاة وأما [الردة] وهي قطع الإسلام إما بفعل كان سجدة في الصلاة لصنع أو لشمس، أو قول كان ثلث أو اعتقاد كان فكر في الصلاة في هذا العالم بفتح اللام فاعتقد قدمه، وما أشبه ذلك كفر في الحال قطعاً وتبطل صلاته وكذا لو اعتقد عدم وجوب الصلاة لاختلال النية، وأما أشبه ذلك والله أعلم. قال:

(فصل: وَرَكَعَاتِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً).

هذا إذا كانت الصلاة في المحضر وفي غير يوم الجمعة، فإن كان فيها جمعة نقصت ركعتان: وإن كانت مقصورة نقصت أربعاً أو ستاً، وقوله فيها [سبع عشرة ركعة] إلى آخره يعرف بالتأمل ولا يترتب على ذلك كثير فائدة والله أعلم. قال:

(وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فِي الْقَرِيبَةِ صَلَّى جَالِساً، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ صَلَّى مُضْطَجِعاً).

إذا عجز المصلي عن القيام في صلاة الفرض صلى قاعداً ولا ينقص ثوابه لأنه معذور. قال رسول الله ﷺ لعمران بن حصين: «صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(١) رواه البخاري زاد النسائي «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِياً لَا يَكُلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا»^(٢) ونقل الإجماع على ذلك. وأعلم أنه ليس المراد بالعجز عدم الامكان بل خوف

(١) رواه البخاري في: (١٨) كتاب تقصير الصلاة - (١٩) باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب - حديث رقم: (١١١٧). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٧٧) باب في صلاة القاعد - حديث رقم: (٩٥٢). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٥٧) باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم - حديث رقم: (٣٧). وقال: حدثنا بذلك هناد حدثنا وكيع عن إبراهيم بن طهمان عن حسين المعلم: بهذا الحديث. قال الترمذي: ولا نعلم أحداً روى عن حسين المعلم نحو رواية إبراهيم بن طهمان. وقد روى أبو أسامة وغير واحد عن حسين المعلم نحو رواية عيسى بن يونس. ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الأقامة - (١٢٩) باب ما جاء في صلاة المريض - حديث رقم: (١٢٢٣). ورواه أحمد في المسند: ٤/٤٣٦.

(٢) أورده الشوكاني في «المتقى» ١٩٧/٣ - كتاب صلاة المريض - حديث رقم: (١). ونصه «عن عمران بن حصين قال: كانت بي يواسير، فسألت النبي ﷺ فقال: صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبك» وقال: رواه الجماعة إلا مسلماً، وزاد النسائي: «فإن لم تستطع مستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وُسْعَهَا» ورواه حديث رقم: (٢) منه، عن علي بن أبي طالب. وقال: رواه الدارقطني وفي=

الهلاك أو زيادة المرض أو لحوق مشقة شديدة أو خوف الغرق ودوران الرأس في حق راكب السفينة، وقال الامام: ضبط العجز أن تلحقه مشقة تلعب خشوعه، كذا نقله عنه النووي في الروضة وأقره إلا أنه في شرح المذهب قال: المذهب خلافه، وقال الشافعي: هو أن لا يطبق القيام إلا بمشقة غير محتملة. قال ابن الرفعة: أي مشقة غليظة. واعلم أنه لا يتعين لعوده هيئة. وكيف قعد جاز، وفي الأفضل قولان أصحهما الافتراض لأنه أقرب إلى القيام ولأن التربع نوع ترفه، والثاني التربع أفضل ليمتيز قعود البدل عن قعود الأصل، فإن عجز عن القعود صلى مضطجاً للخبر السابق ويكون على جنبه الأيمن على المذهب المنصوص، ويجب أن يستقبل القبلة، فإن لم يستطع صلى على قفاه ويكون إيماءه بالركوع والسجود إلى القبلة إن عجز عن الاتيان بهما ويكون سجوده أخفض من ركوعه، فإن عجز عن ذلك أوما بطرفه لأنه حد طاقته، فإن عجز عن ذلك أجرى أفعال الصلاة على قلبه، ثم إن قدر في هذه الحالة على النطق بالتكبير والقراءة والشهد والسلام أتى به وإلا أجراه على قلبه ولا ينقص ثوابه ولا يترك الصلاة ما دام عقله ثابتاً وإذا صلى في هذه الحالة لا إعادة عليه، واحتج الغزالي للكل بقوله ﷺ «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَنْ تَقُتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١) ونازعه الرافعي في ذلك الاستدلال، ولنا وجه أنه في هذه الحالة لا يصلي ويعيد. واعلم أن المصلوب يلزمه أن يصلي نص عليه الشافعي وكذا الفريق على لوح، قاله القاضي حسين وغيره.

(فرع): إذا كان يمكنه القيام لو صلى منفرداً، ولو صلى في جماعة قعد في بعضها نص الشافعي على جواز الأمرين: وأن الأول أفضل محافظة على الركن وجرى على ذلك القاضي حسين وتلميذا البنوي والمتولي، وهو الأصح، وقالوا: لو أمكنه القيام بالفاتحة فقط، ولو قرأ سورة عجز فالأفضل للقيام بالفاتحة فقط، وقال الشيخ أبو حامد: الصلاة في الجماعة أفضل والله أعلم. قال:

= إسناده حسين بن زيد ضعيف ابن المديني، والحسن بن الحسين العربي: قال الحافظ هو مترك. وقال النووي: هذا حديث ضعيف.

- (١) طرف حديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: «دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».
- (٢) قوله: «إذا أمرتكم بالنع» يريد أن الأمر المطلق لا يقتضي دوام الفعل، وإنما يقتضي جنس الأمور به، وأنه طاعة مطلوبة ينبغي أن يأتي كل إنسان منه على قدر طاقته، وأما التخييل فيقتضي دوام الترك والله تعالى أعلم. رواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (٧٣) باب فرض الحج مرة في العمر - حديث رقم: (٤١٢). ورواه الترمذي في: (٣٩) كتاب العلم - (١٧) باب في الانتهاء عما نهى عنه رسول الله ﷺ - حديث رقم: (٢٦٧٩). ورواه النسائي في: (٢٤) كتاب الحج - (١) باب وجوب الحج - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في المقلدة - (١) باب اتباع سنة رسول الله ﷺ - حديث رقم: (٢). ورواه أحمد: ٤٠١/١، ٤٢١، ٤٥٢، ٤٤٧/٢، ٢٥٨، ٤٢٨، ٤٤٧، ٤٦٧.

(فصل: والمتركون من الصلاة ثلاثة أشياء: قَرَضَ وَسَنَتٌ وَهَيْبَةٌ: فَأَلْفَرَضُ لَا يُتَوَبُّ عَنْهُ سُجُودُ السُّهُوِّ بَلْ إِنْ ذَكَرَهُ وَالزَّمَانُ قَرِيبٌ أَتَى بِهِ وَنَسِيَ عَلَيْهِ وَسَجَدَ لِلسُّهُوِّ).

سجود السهو مشروع للخلل الحاصل في الصلاة: سواء في ذلك صلاة الفرض أو النفل، وفي قول لا يشرع في النفل، ثم ضابط سجود السهو: إما بارتكاب شيء منهي عنه في الصلاة كزيادة قيام أو ركوع أو سجود أو قعود في غير محله على وجه السهو أو ترك مأمور به كترك ركوع أو سجود أو قيام أو قعود واجب أو ترك قراءة واجبة أو تشهد واجب، وقد فأت محله فإنه يسجد للسهو بعد تدارك ما تركه، ثم إن تذكر ذلك وهو في الصلاة أتى به وتمت صلاته، وإن تذكره بعد السلام نظر إن لم يطل الزمان تدارك ما فاته وسجد للسهو، وإن طال استأنف الصلاة من أولها، ولا يجوز البناء لتغيير نظم الصلاة بطول الفصل، وفي ضبط طول الفصل قولان للشافعي: الأظهر، ونص عليه في الأم أنه يرجع فيه إلى العرف. والقول الآخر، ونص عليه في البويطي أن الطويل ما يزيد على قدر ركعة، ثم حيث جاز البناء فلا فرق بين أن يتكلم بعد السلام ويخرج من المسجد ويستدير القبلة وبين أن لا يفعل ذلك هذا هو الصحيح، ثم هذا عند ثيقن المتركون: أما إذا سلم من الصلاة وشك هل ترك ركناً أو ركعة. فالملعب الصحيح أنه لا يلزمه شيء وصلاته ماضية على الصحة لأن الظاهر أنه أتى بها بكمالها وعروض الشك كثير لا سيما عند طول الزمان، فلو قلنا بتأثير الشك لأتى إلى حرج ومشقة، ولا حرج في الدين، وهذا بخلاف عروض الشك في الصلاة فإنه يبنى على اليقين ويعمل بالأصل كما ذكره الشيخ من بعد، فإذا شك في أثناء الصلاة هل صلى ثلاثاً أم أربعاً أخذ باليقين وأتى بركعة ولا ينفعه غلبة الظن أنه صلى أربعاً ولا أثر للاجتهاد في هذا الباب، ولا يجوز العمل فيه بقول الغير ولو كان المخبرون كثيرين وثقات بل يجب عليه أن يأتي بما شك فيه حتى لو قالوا له: صليت أربعاً يقيناً وهو شاك في نفسه لا يرجع إليهم. والأصل في ذلك قول النبي ﷺ «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذْكُرْ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيُطْرَحِ الشُّكُّ وَلْيَنْ عَلَيَّ مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَإِنْ كَانَ صَلَّى خُشْعًا شَفَعَنَ لَهُ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ صَلَّى تَمَامَ الْأَرْبَعِ كَانَتْكَ تَرْغِيماً لِلشَّيْطَانِ»^(١) رواه مسلم، ثم

(١) قوله: «تَرْغِيماً لِلشَّيْطَانِ» أي إغاطة له وإذلالاً، مأخوذ من الرغام وهو التراب. ومنه: أرغم الله أنفه. والمعنى أن الشيطان لبس عليه صلاته، وتعرض لإفسادها وتقصصها، فجعل الله تعالى للمصلي طريقاً إلى جبر صلاته وتدارك ما لبس عليه، وإرغام الشيطان وردده خاسئاً مبعداً عن مراده، وكملت صلاة ابن آدم.

(٢) رواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد - (٩) باب السهو في الصلاة والسجود له - حديث رقم: (٨٨)، ٨٩. ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٩٤) باب إذا صلى خمسا، حديث رقم: (١٠٢٠). ورواه أبو حنيفة ٢/٢٠٠.

هذا في حق الامام والمفترد، أما المأموم فلا يسجد إذا سها خلف امامه ويتحمل الامام سهو حتى لو ظن أن الامام سلم فسلم، ثم بان له أنه لم يسلم فسلم معه فلا سجود عليه لأنه سها في حال اقتدائه، ولو يقن المأموم في تشهد أنه ترك الركوع أو الفاتحة مثلاً من ركعة ناسياً أو شك في ذلك، فإذا سلم الامام لزمه أن يأتي بركعة ولا يسجد للسهو: لأنه شك في حال الاقتداء ولو سمع المأموم المسبوق صوتاً فظنه سلام الامام فقام ليتدارك ما عليه وكان عليه ركعة مثلاً فأتى بها وجلس، ثم علم أن الامام لم يسلم وتبين خطأ نفسه لم يعتد بتلك الركعة لأنها مفعولة في غير محلها لأن وقت التدارك بعد انقطاع القدوة، فإذا سلم الامام قام وأتى بالركعة ولا يسجد للسهو لبقاء حكم القدوة ولو سلم الامام بعدما قام فهل يجب عليه أن يعود إلى القعود لأن قيامه غير مأذون فيه أم يجوز له أن يمضي في صلاته؟ وجهان أصحهما في شرح المهذب والتحقيق وجوب العود والله أعلم. قال:

(وَالْمُسْتَوْنُ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ بَعْدَ التَّلَاسُّ بِغَيْرِهِ لَكِنَّهُ يَسْجُدُ لِلشَّهْوِ).

وقد تقدم أن الصلاة تشتمل على أركان وأباض وهيئات: فالأركان ما لا بد منها ولا تصح الصلاة بدونها جميعها، وأما الأباض وهي التي سماها الشيخ سننا وليست من صلب الصلاة فتجبر بسجود السهو عند تركها سهواً بلا خلاف وكلنا عند العمد على الرجوع لوجود الخلل الحاصل في الصلاة بسبب تركها بل العمد أشد خللاً فهو أولى بالسجود، وهذه الأباض ستة: التشهد الأول، والقنوت له، والقنوت في الصبح وفي النصف الأخير من شهر رمضان، والقيام له، والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول، والصلاة على الآل في التشهد الأخير. والأصل في التشهد الأول ما رواه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن بجنة أن النبي ﷺ «تَرَكَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ نَاسِياً فَسَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ»^(١) وإذا شرع السجود له شرع لعوده لأنه مقصود ثم قسنا عليهما القنوت وقيامه لأن القنوت ذكر مقصود في نفسه شرع له محل مخصوص وهذا في قنوت الصبح ورمضان، أما قنوت النازلة فلا يسجد له على الأصح في التحقيق، والفرق تأكد ذلك بدليل الاتفاق على أنهما مشروعان بخلاف النازلة. وأما الصلاة

(١) رواه البخاري في: (٢٢) كتاب السهو - (١) باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة - حديث رقم: (١٢٢٤)، ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٩٨) باب من قام من نيتين ولم يتشهد - حديث رقم: (١٠٣٤). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٧٣) باب ما جاء في التشهد في سجدة السهو - حديث رقم: (٢٩٠). ورواه أحمد: ٣٤٥/٥. ورواه النسائي في: (١٣) كتاب السهو - (٢١) باب ما يفعل ما قام من اثنتين ناسياً ولم يتشهد - حديث رقم: (١، ٢). واختلف أهل العلم في التشهد في سجدة السهو: فقال بعضهم: يتشهد فيهما ويسلم. وقال بعضهم: ليس فيهما تشهد وتسليم، وإذا سجدهما قبل السلام لم يتشهد. وهو قول أحمد، وإسحاق، قالوا: إذا سجد سجدة السهو قبل السلام لم يتشهد.

على النبي ﷺ في التشهد الأول فلائنه ذكر يجب الاتيان به في الجلوس الأخير فيسجد لتركه في التشهد الأول قياساً على التشهد، وعلل الغزالي اختصاص السجود بهذه الأمور لأنها من الشمائر الظاهرة المخصوصة بالصلاة. وقوله [والمسنون لا يعود إليه بعد التلبس بغيره] كما إذا قام من التشهد الأول أو ترك القنوت وسجد فلو ترك التشهد الأول وتلبس بالقيام ناسياً لم يجز له العود إلى القعود فإن عاد عامداً عالماً بتحريمه بطلت صلاته لأنه زاد قعوداً وإن عاد ناسياً لم تبطل، وعليه أن يقوم عند تذكره ويسجد للسهو وإن كان جاهلاً بتحريمه فالأصح أنه كالناسي هذا حكم المنفرد والامام، وأما المأموم فإذا تلبس إمامه بالقيام فلا يجوز له التخلف عنه لأجل التشهد فإن فعل بطلت صلاته ولو انتصب مع الامام ثم عاد الامام إلى القعود لم يجز للمأموم أن يعود معه فإن عاد الامام عامداً عالماً بالتحريم بطلت صلاته وإن كان ناسياً أو جاهلاً لم تبطل ولو قعد المأموم فانتصب الامام ثم عاد الامام إلى القعود لزم المأموم القيام لأنه توجه على المأموم القيام بانتصاب الامام ولو قعد الامام للتشهد الأول وقام المأموم ناسياً فالصحيح وجوب العود إلى متابعة الامام فإن لم يعد بطلت صلاته هذا كله فيمن انتصب قائماً أما إذا انتهض ناسياً وتذكر قبل الانتصاب فقال الشافعي والأصحاب: يرجع إلى التشهد والرماد من الانتصاب الاعتدال والاستواء هذا هو الصحيح الذي قطع به الجمهور ثم إذا عاد قبل الانتصاب فهل يسجد للسهو؟ قولان الاظهر في أصل الروضة أنه لا يسجد وإن صار إلى القيام أقرب وصححه في التحقيق وقال في شرح المذهب: إنه الأصح عند الجمهور والذي في المحرر أنه إذا صار إلى القيام أقرب سجد وإلا فلا وتبعه النووي في المنهاج وقال الرافعي في الشرح الصغير: إن طريقة التفصيل أظهر. قال الإسناني: الفتوى على ما في شرح المذهب لموافقة الأكثرين هذا كله إذا ترك التشهد الأول ونهض ناسياً أما إذا تعدد ذلك ثم عاد قبل الانتصاب والاعتدال فإن عاد بعدما صار إلى القيام أقرب بطلت صلاته وإن عاد قبله لم تبطل والله أعلم. ولو ترك الامام القنوت إما لكونه لا يراه كالحنفي أو نسي فإن علم المأموم أنه لا يلحقه في السجود فلا يقنت وإن علم أنه لا يسبقه قنت وقد أطلق الرافعي والغزالي أنه لا بأس بما يقرأه من القنوت إذا لحقه عن قرب، وأطلق القاضي حسين أن من صلى الصبح خلف من صلى الظهر وقت تبطل صلاته قال ابن الرقعة: ولعله مصور بحالة المخالفة وهو الظاهر والله أعلم. قال:

(وَالْهَيْئَةُ لَا يَبْعُدُ إِلَيْهَا بَعْدَ تَرْكِهَا وَلَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ عَنْهَا، وَإِذَا شَكَّ فِي عَدَدِ مَا أَتَى بِهِ مِنَ الرُّكْعَاتِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَهُوَ الْأَقْلُ وَيَسْجُدُ لَهُ سُجُودُ السَّهْوِ وَمَحَلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَهُوَ سُنَّةٌ).

الهيئات هي الأمور المسنونة غير الأبعاض كالتمسيح وتكبير الانتقالات والتعوذ ونحوه

فلا يسجد لها بحال سواء تركها عمداً أو سهواً لأنها ليست أصلاً فلا تشبه الأصل بخلاف الأبعاد، ووجه ذلك أن سجود السهو زيادة في الصلاة فلا يجوز إلا بتوقيف ورود في بعض الأبعاد وقسنا عليه ما هو في معناه لتأكيد بقي ما عداه على الأصل فلو فعله طائفاً جوازه بطلت صلاته إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو نشأ ببادية قاله البخاري، وقيل يسجد لترك التسبيح في الركوع والسجود وقيل يسجد لترك السورة وقيل يسجد لكل مسنون، وأما إذا شك في عدد الركعات فقد تقدم الكلام عليه. وأما كون السجود قبل السلام وبعد التشهد للاخبار ولأن سببه وقع في الصلاة فأشبهه سجود التلاوة. وأما كونه سنة فللقوله ﷺ **كَانَتْ الرُّكْعَةُ وَالسَّجْدَتَانِ نَافِلَةً**^(١) ولأنه بدل ما ليس بواجب والله أعلم. قال:

(فصل: لا يُصَلِّي فِيهَا إِلَّا صَلَاةٌ لَهَا سَبَبٌ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَطْلُعُ حَتَّى تَتَكَامَلَ وَتَرْتَفِعَ قَلْبُ رُوحٍ، وَإِذَا اسْتَوَتْ حَتَّى تَزُولَ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ وَحِينَ الْغُرُوبِ حَتَّى يَتَكَامَلَ غُرُوبُهَا).

الأوقات التي نكره الصلاة التي لا سبب لها فيها خمسة ثلاثة تتعلق بالزمان: وهي وقت طلوع الشمس حتى ترتفع قلب رومح هذا هو الصحيح المعروف وفي وجه نزول الكراهة بطلوع قرص الشمس بتمامه، ووقت الاستواء حتى تزول الشمس، وعند الاصفرار حتى يتم غروبها، وحجة ذلك ما رواه مسلم عن عقبة^(٢) بن عامر رضي الله عنه قال: **ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ يَنْهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ أَوْ نَغَيِّرَ فِيهِنَّ أَمْوَاتَنَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَازِغَةً**^(٣) حَتَّى تَرْفَعُ وَحِينَ يَكُونُ قَائِمُ الظُّهْرِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ وَحِينَ تَصِيبُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ^(٤)،

(١) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٩٥) باب إذا شك في اثنين والثلاث من قال يلقي الشك - حديث رقم: (١٠٢٤). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الصلاة - (١٣٢) باب ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع إلى اليقين - حديث رقم: (١٢١٠).

(٢) عقبة بن عامر الجهني، صحابي مشهور، اختلف في كنيته، على سبعة أقوال، أشهرها أبو حماد، ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين، وكان فقيهاً فاضلاً، مات في قرب الستين. (تقريب التهذيب ٢/ ٢٧).

(٣) قوله: «بازغة» أي طالمة، ظاهرة لا يخفى طلوعها.

(٤) قوله: «حين يقوم قائم الظهيرة» الظهيرة حال استواء الشمس. ومعناه حين لا يبقى للقيام في الظهيرة ظل في المشرق ولا في المغرب.

(٥) رواه مسلم في: (٦) كتاب صلاة المسافرين - (٥١) باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها - حديث رقم: (٢٨٦). ورواه أبو داود في: (٢٠) كتاب الجنائز - (٥٥) باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها - حديث رقم: (١٣٩٢). ورواه الترمذي في: (٨) كتاب الجنائز - (٤١) باب ما جاء في كراهية الصلاة على الجنائز عند طلوع الشمس وعند غروبها - حديث رقم: (١٠٣٠). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٦) كتاب المواقيت - (٣٣) باب النهي عن الصلاة نصف النهار =

ومعنى تضييف تميل، ومنه الضيف لأن المضيف يميله إليه وتضيف بناء مفتوحة بنقطتين من فوق وباء بنقطتين من تحت بعد الضاد المعجمة، والمراد بالدفن في هذه الأوقات أن يترقب الشخص هذه الأوقات لأجل دفن الموتى فيه وسبب الكراهة كما جاء في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَهَا فَإِذَا اسْتَوَتْ قَارَنَهَا فَإِذَا زَالَتْ فَارْقَهَا فَإِذَا كُنَتْ لِلْغُرُوبِ قَارِنَهَا فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَهَا»^(١) رواه الشافعي بسنده، واختلفوا في المراد بقرن الشيطان ف قيل قومه وهم عباد الشمس يسجدون لها في هذه الأوقات وقيل إن الشيطان يذني رأسه من الشمس في هذه الأوقات ليكون الساجد لها ساجداً له، وقيل غير ذلك. وأما الوقتان الآخران فيتعلمان بالفعل بأن يصلي الصبح أو العصر فإذا قدم الصبح أو العصر طال وقت الكراهة وإذا أصر قصر، وحجة ذلك ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَيْنَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ وَيَبْدَأَ الصُّبْحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(٢) ومقتضى كلامهم أن من جمع جمع تقديم وصلى العصر

= حديث رقم: (١)، ورواه في: (٢١) كتاب الجنائز - (٨٩) الساعات التي نهى عن إقبال الموتى فيهن - حديث رقم: (١)، ورواه ابن ماجه في: (٦) كتاب الجنائز - (٣٠) باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ولا يدفن - حديث رقم: (١٥١٩)، ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٤١) باب أي ساعة يكره فيها الصلاة - حديث رقم: (١)، ورواه أحمد: ١٥٢/٤، ورواه أبو حنيفة: ٣٨٦/١، قلت: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، يكرهون الصلاة على الجنائز في هذه الساعات. وقال ابن المبارك: معنى هذا الحديث، أن تقبر فيهن موتانا: يعني الصلاة على الجنائز. وكره الصلاة على الجنائز عند طلوع الشمس وعند غروبها، وإذا انتصف النهار حتى تزول الشمس. وهو قول أحمد وإسحاق. قال الشافعي: لا بأس في الصلاة على الجنائز في الساعات التي تكره فيهن الصلاة.

(١) رواه الشافعي في: الأم ٢٤٧/١، وفي الباب عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله رضي الله عنهما. ولفظ حديث ابن عمر: «لا تحمروا بصلاتكم عند طلوع الشمس ولا غروبها لأنها تطلع بين قرني شيطان».

(٢) رواه البخاري في: (٩) كتاب مواقيت الصلاة - (٣٠) باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس - حديث رقم: (٥٨١)، ورواه في: (٣١) باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس - حديث رقم: (٥٨٦)، ورواه في: (٢٨) كتاب جزاء الصيد - (٧٦) باب حج النساء - حديث رقم: (١٨٦٤)، ورواه مسلم في: (٦) كتاب صلاة المسافرين - (٥١) باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها - حديث رقم: (٢٨٥) - (٢٩٠)، (٢٩٣)، (٢٩٤)، ورواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٠) باب ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر - حديث رقم: (١٨٣)، قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه في: (١٢١) باب ما جاء في الصلاة بعد العصر - حديث رقم: (١٨٤)، ورواه مالك في الموطأ: (١٥) كتاب القرآن - (١٠) باب النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر - حديث رقم: (٤٨)، ورواه أحمد في المسند: ١/١٨، ١٩، ٢١، ٢٩، ٥٠، ١٧١، ١٧٩/٢، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٢، ١١٤، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١

مجموعة في وقت الظهر إما لسفر أو مرض أو مطر أنه يكره له وهو كذلك وقد صرح به البندنجي عن الأصحاب ونقله عن الشافعي نعم ذكر العماد^(١) بن يونس أنه لا يكره وتبعه بعض شراح الوسيط. قال الاسناني: وهو مردود بنص الشافعي. فإن قلت لا تنحصر الكراهة فيما ذكرنا بل تكره الصلاة أيضاً في وقت صعود الامام الخطبة الجمعة وعند اقامة الصلاة. فالجواب إنما هو بالنسبة إلى الأوقات الأصلية. وهل الكراهة كراهة تحریم أو تنزيه؟ فيه وجهان: أصحهما في الروضة، وشرح المذهب في هذا الباب التحريم، ونص عليه الشافعي في الرسالة، وصححه في التحقيق هنا، وفي كتاب الطهارة، وفي كتاب الاشارات: أن الكراهة كراهة تنزيه، ثم صحح مع تصحيحه كراهة التنزيه أن الصلاة لا تنعقد على الأصح، وهو مشكل لأن المكروه جائز الفعل، ثم إذا قلنا بمنع الصلاة في هذه الأوقات فيستثنى زمان ومكان. أما الزمان فعند الاستواء يوم الجمعة، وفيه حديث رواه أبو داود رضي الله عنه إلا أنه مرسل^(٢)، ولعل عدم الكراهة بأن النعاس يغلب في هذه الأوقات فيطرد بالتفعل خوفاً من انتقاض الوضوء، واحتياجه إلى تخطي الناس. وقيل غير ذلك، ولا يلحق بقية الأوقات المكروهة بوقت الزوال يوم الجمعة على الصحيح لانقضاء هذا المعنى، ويعم عدم الكراهة وقت الزوال لكل أحد وإن لم يحضر الجمعة على الصحيح. وأما المكان فمكة زادها الله

= ٥ / ٢٣١، ١٦٥، ٢٥٥، ١٦٢. ورواه أبو عوانة: ١ / ٣٨٠. ورواه الشافعي في الرسالة، فقرة ٨٧٢. قال المحقق: وكراهة الصلاة في الأوقات المذكورة هو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي ﷺ ومن يتبعهم: أنهم كرهوا الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس. وأما الصلوات الفوات فلا بأس أن تقضى بعد العصر وبعد الصبح. والذي أجمع عليه أكثر أهل العلم: على كراهية الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس بعد الطلوف، فقد روي عن النبي ﷺ رخصة في ذلك. وقد قال به قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم. وبه يقول الشافعي، وأحمد وإسحاق. وقد كره قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم الصلاة بمكة أيضاً بعد العصر وبعد الصبح. وبه يقول سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وبعض أهل الكوفة.

(١) العماد بن يونس: أبو حامد، محمد بن يونس. قال ابن خلكان: كان إمام وقته في المنع والاصول والخلاف، وكان له صيت عظيم في زمانه، وقصده الفقهاء من البلاد الشامية للاستئصال عليه، صنف في الفقه والجدل والخلاف، وترسل إلى بغداد وغيرها برات. توفي بالموصل الخميس تاسع عشر جمادي الآخرة سنة ثمان وستمئة. (طبقات الحفاظ ٢ / ٣٢٢).

(٢) أوردته الشوكاني في «المتن» (٣ / ٢٥٤) - كتاب صلاة الجمعة - باب التفعل قبل الجمعة ما لم يخرج الإمام وأن انقطاعه بخروجه إلا تحية المسجد - حديث رقم (١). ونصه: «عن نبشة الهلالي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: إن المسلم إذا اغتسل يوم الجمعة، ثم أقبل إلى المسجد لا يؤذي أحداً، فإن لم يجد الإمام خرج صلى ما بدا له، وإن وجد الإمام قد خرج جلس فاستمع وأصمت حتى يقضي الإمام جمعة وكلامه إن لم يُغفر له في جمعه تلك ذنوبه كلها أن تكون كفارة للجمعة التي تليها».

تعالى شرفاً وتعظيماً فلا تكره الصلاة فيها في شيء من هذه الأوقات سواء صلاة الطواف وغيرها على الصحيح، وفي وجه إنما يباح ركعتا الطواف، والصواب الأول وفيه حديث رواه ابن ماجه والنسائي والترمذي^(١). وقال: حسن صحيح، والمراد بمكة جميع الحرم على الصحيح. وقيل مكة فقط. وقيل يخص بالمسجد الحرام، وهذا كله في صلاة لا سبب لها وأما ما لها سبب فلا تكره، والمراد بالسبب: السبب المتقدم أو المقارن، فمن ذوات الأسباب: قضاء الفوائت كالغرائض والسنن والنوافل التي اتخلها الإنسان وردا، وتجاوز صلاة الجنائز وسجود التلاوة والشكر وصلاة الكسوف، ولا تكره صلاة الاستسقاء في هذه الأوقات على الأصح وقيل تكره كصلاة الاستخارة لأن صلاة الاستخارة سببها متأخر، وكذا تكره ركعتا الاحرام على الأصح لتأخر سببها وهو الاحرام، وأما تحية المسجد. فإن اتفق دخوله في هذه الأوقات لغرض كاعتكاف أو درس علم أو انتظار صلاة ونحو ذلك لم يكره على المذهب الذي قطع به الجمهور لوجود السبب المقارن. وإن دخل لا لحاجة بل ليصلها فوجهان: أقيسهما في الشرح والروضة الكراهة كما لو أخر الفائتة ليقضيها في هذه الأوقات والله أعلم. وإعلم أن من جملة الأسباب إعادة الصلاة حيث شرعت كصلاة المنفرد والمتميم ونحوهما والله أعلم. قال:

(فصل: وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ شَتَّى مُؤَكَّدَةٌ وَهَلَى الْمَأْمُومُ أَنْ يَتَوَيَّ الْجَمَاعَةَ دُونَ الْإِمَامِ).

الأصل في مشروعية الجماعة الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى ﴿وَإِذَا كُنْتَ

(١) نص الحديث ما رواه ابن ماجه في سننه قال: حدثنا يحيى بن حكيم ثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير، عن عبد الله بن بابه، عن جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: «يا بني عبد مناف! لا تمنوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى. أبة ساعة شاة من الليل والنهار». رواه ابن ماجه في: (٥) كتاب إقامة الصلاة - (١٤٩) باب ما جاء فيما إذا أخذوا الصلاة عن وقتها - حديث رقم (١٢٥٤). ورواه الترمذي في: (٧) كتاب الحج - (٤٢) باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف - حديث رقم (٨٦٨). وفي الباب عن ابن عباس وأبي ذر. وقال أبو عيسى: حديث جبير بن مطعم حديث حسن صحيح. وقد رواه عبد الله بن أبي نجيح عن عبد الله بن باباه أيضاً. ورواه النسائي في: (٦) كتاب المواقيت - (٤٠) باب إباحة الصلاة في الساحل كلها بمكة - حديث رقم (١). ورواه الدارمي في: (٥) كتاب المناسك - (٧٩) بقب الطواف في غير وقت الصلاة - حديث رقم (١). ورواه أحمد في المسند: ٨٠/٤، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤. وقد اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح بمكة. فقال بعضهم: لا بأس بالصلاة والطواف بعد العصر وبعد الصبح. وهو قول الشافعي وأحمد، وإسحاق. واحتجوا بحديث النبي ﷺ هذا. وقال بعضهم: إذا طاف بعد العصر لم يصل حتى تغرب الشمس. وكلكت إن طاف بعد صلاة الصبح أيضاً لم يصل حتى تطلع الشمس. واحتجوا بحديث عمر، أنه طاف بعد صلاة الصبح فلم يصل. وخرج من مكة حتى نزل طوى فصلّى بعدما طلعت الشمس. وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس.

فِيهِمْ فَأَكَمْتُ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَلْتُمُ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَكَكَ^(١) الآية، أمر بالجماعة في قوله فلتقم فعند الأمن أولى، وهي فرض عين في الجمعة، وأما في غيرها ففيه خلاف: الصحيح عند الرافعي أنها سنة. وقيل فرض كفاية، وصححه النووي. وقيل فرض عين، وصححه ابن المنذر وابن خزيمة، وحجة من قال إنها سنة قوله ﷺ «صَلَاةُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَلَدِ^(٢) بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً^(٣)» رواه الشيخان من رواية ابن عمر وروى البخاري «بخمس وعشرين درجة» من رواية أبي سعيد، فقلوه ﷺ أفضل، يقتضي جواز الأمرين إذ المفاضلة تقتضي ذلك، فلو كان أحد الأمرين ممنوعاً لما جاءت هذه الصيغة، وحجة من قال بفرض الكفاية لقوله ﷺ: «مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ أَوْ بَدْوٍ لَا تَقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا اسْتَحْوَذَ^(٤) عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَعَلَيْكُمْ بِالْجُمُعَةِ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ اللَّذْبُ مِنَ الْغَنَمِ الْقَاصِيَةِ^(٥)»^(٦) وحجة من قال إنها فرض عين أحاديث: منها قوله ﷺ «لَقَدْ^(٧) هَمَمْتُ أَنْ^(٨) أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ ثُمَّ أَمُرَّ رِجَالًا فَيُصَلُّوا بِالنَّاسِ ثُمَّ انْطَلِقَ مَعَ رِجَالٍ مَعَهُمْ حِزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرِقُ^(٩) عَلَيْهِمْ بَيْوتَهُمْ بِالنَّارِ^(١٠)» رواه الشيخان، وجوابه أنه لم يحرق وإن هنا كان في المتأففين واعلم أن الجماعة

(١) سورة النساء آية: ١٠١.

(٢) قوله: «الفلد» أي الفرد، بمعنى المنفرد الذي ترك الجماعة.

(٣) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (٣٠) باب فضل صلاة الجماعة - حديث رقم (٦٤٦، ٦٤٥). ورواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد - (٤٢) باب فضل صلاة الجماعة - حديث رقم (٢٤٩). ورواه النسائي في: (١٠) كتاب الإمامة - (٤٢) باب فضل الجماعة - حديث رقم (١، ٢، ٣). ورواه مالك في: (٨) كتاب صلاة الجماعة - (١) باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفلد - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٤٩/٦، ٥٥/٣، ٥٢٥، ٥٢٠، ٥٠١، ٤٨٥، ٤٧٥، ١١٢، ٦٥/٢.

(٤) قوله: «استحوذ عليهم» أي استولى عليهم وحولهم إليه.

(٥) قوله: «القاصية» أي الشاة المنفردة عن القطيع البعيلة منه، قيل المراد أن الشيطان يتسلط على من يخرج عن عقيدة أهل السنة والجماعة، والأولق بالبحث أن المنفرد ما ذكره السائب أي يتسلط على من يتعاد الصلاة بالانفراد ولا يصلي مع الجماعة والله تعالى أعلم. (السني على النسائي ١٠٧/٢).

(٦) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٤٤) في التشديد في ترك الجماعة - حديث رقم (٥٤٧). ورواه النسائي في: (١٠) كتاب الإمامة - (٤٨) باب التشديد في ترك الجماعة - حديث رقم (١). ورواه أحمد في المسند: ٢٣٣/٥، ٢٤٣. ورواه ابن حبان في صحيحه: ٢٦٧/٣ - عن أبي الدرداء.

(٧) قوله: «لقد همت» أي قصدت. واللام في «قد» جواب القسم، والله العزم وقيل دونه.

(٨) قوله: «أن أمر بالصلاة» ليظهر من حضر ممن لم يحضر.

(٩) قوله: «فأحرق» بالتشديد، والمراد به الكثير، يقال حرقه إذا بالغ في تحريقه.

(١٠) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (٢٩) باب وجوب صلاة الجماعة - حديث رقم (٦٤٤). ورواه في: (٣٤) باب فضل المشاء في الجماعة - حديث رقم (٦٥٧). ورواه في: (٤٤) كتاب الخصومات -

(٥) باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة - حديث رقم (٢٤٢٠). ورواه في: ➤

تحصل بصلاة الرجل في بيته مع زوجته وغيرها، لكنها في المسجد أفضل، وحيث كان الجمع من المساجد أكثر فهو أفضل، فلو كان بقرية مسجد قليل الجمع وبالبعيد مسجد كثير الجمع فالبعيد أفضل إلا في حالتين: أحدهما أن تتعطل جماعة القريب لعدوله عنه. الثانية أن يكون إمام البعيد مبتدعاً كالمعتزلي وغيره، وكلما لو كان حنفياً لأنه لا يمتد وجوب بعض الأركان، وكلذا المالكي وغيره والفاسق كالمبتدع، وأشد الفاسق قضاء الظلمة والرشا. بل قال أبو إسحاق رضي الله عنه: إن الصلاة متفرداً أفضل من الصلاة خلف الحنفي، ولو أدرك المسبوق الإمام قبل أن يسلم أدرك فضيلة الجماعة على الصحيح الذي قطع به الجمهور لقوله ﷺ «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الصَّلَاةُ وَتَمَحَّنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعْلُمُوهَا شَيْئاً، وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ فَقَدْ أَثَرَكُمُ الرُّكْعَةُ»^(١). رواه أبو داود بإسناد لم يضعفه، نعم فيه يحيى^(٢) بن أبي سلمان المدني. قال البخاري: إنه منكر الحديث، لكن ذكر ابن حبان رضي الله عنه أنه ثقة، قال الفزالي: لا تترك الجماعة إلا بإدراك ركعة. قال في أصل الروضة: وهو شاذ ضعيف،

(٩٣) كتاب الأحكام - (٥٢) باب إخراج الخصوم وأهل الرّيب من البيوت بعد المعرفة - حديث رقم (٧٢٢٤). ورواه مسلم في: (٥) كتاب المساجد - (٤٢) باب فضل صلاة الجماعة - حديث رقم (٢٥١ - ٢٥٤). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٤٤) في التشديد في ترك الجماعة - حديث رقم (٥٤٨). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - (٤٨) باب ما جاء فيمن يسمع النداء فلا يجيب - حديث رقم (٢١٧). قال أبو عيسى: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأبي الدرداء، وابن عباس، ومعاذ بن أنس، وجابر. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا: من سمع النداء فلم يجيب فلا صلاة له. وقال بعض أهل العلم: هذا على التخليط والتشديد، ولا رخصة لأحد في ترك الجماعة إلا من عذر. ورواه النسائي في: (١٠) كتاب الإمامة - (٤٩) باب التشديد في التخلف عن الجماعة - حديث رقم (١). ورواه ابن ماجه في: (٤) كتاب المساجد - (١٧) باب التخليط في التخلف عن الجماعة - حديث رقم (٧٩١). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (٥٤) باب فيمن تخلف عن الصلاة - حديث رقم (١). ورواه مالك في: (٨) كتاب الجماعة - (١) باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد - حديث رقم (٣). ورواه أحمد في المسند: ١/ ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٢٢، ٤٤٩، ٤٤٤/٢، ٢٩٢، ٣١٤، ٣١٩، ٣٦٧، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٧٢، ٤٨٠، ٥٣١، ٥٣٩، ٥٣٦/٥.

(١) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (١٥٤) باب في الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع - حديث رقم (٨٩٣). ورواه الدارقطني في سننه: (رقم ١٣٢). ورواه الحاكم في المستدرج: ١/ ١١٦. ورواه البيهقي في سننه: ٨٩/٢. وهو حديث صحيح بمجموع طرقه.

(٢) يحيى بن أبي سلمان هو: يحيى بن أبي سليمان المدني. روى عن المقبري وعطاء، وعنه شعبة، وأبو سعيد مولى بني هاشم، وأبو الوليد. قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ليس هو بالقوي. وقال البخاري: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. (ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨٣).

قلت: وما قاله الغزالي جزم به الفوراني^(١)، ونقله الجيلي^(٢) عن المرازمة، ونقله القاضي حسين عن عامة الأصحاب إلا أنه قال في موضع آخر: ولو دخل جماعة فوجدوا الإمام في القعدة الأخيرة، فالمستحب أن يقتلوا به لأن هذه فضيلة محقة فلا يتركوا الاقتداء به فيصلون جماعة ثانياً لأنها فضيلة موهومة والله أعلم. ولو أدرك المسبوق الإمام في الركوع فهل يدرك الركعة؟ الصحيح الذي عليه الناس وأطبق عليه الأئمة كما قاله في أصل الروضة: أنه يكون مدركاً لها. قال الماوردي: وهو مجمع عليه ودعوى الاجماع ممنوع، فقد قال ابن خزيمة والصبغى^(٣) من أصحابنا: لا يدرك الركعة، ونقله عنهما الرافي والنووي. قلت: وكذا ابن أبي هريرة رضي الله عنهم، وقال البخاري: إنما أجاز ذلك من الصحابة من لم ير القراءة خلف الإمام، وأما من رآها فلا، وحكى ابن الرفعة عن بعض شيوخ المذهب أنه إذا قصر في التكبير حتى ركب الإمام لا يكون مدركاً للركعة، وحكى الروياني عن بعضهم أنه يكون مدركاً للركعة بإدراك الركوع إذا كان الإمام بالغاً لا صبيّاً وزيفه والله أعلم.

فلذا فرعنا على الإدراك فله شرطان: أحدهما أن يكون ركوع الإمام معتدلاً به، أما إذا لم يكن فلا يدرك الركعة، وذلك كما إذا كان الإمام محدثاً أو جنباً أو نسي سجدة من ركعة قبل هذه الركعة لأن الركوع إذا لم يحسب للإمام فأولى أن لا يحسب للمأموم، الشرط الثاني أن يطعن قبل أن يرتفع الإمام عن أقل الركوع لأن الركوع بدون الطمأنينة لا يعتد به، فانتفاء الطمأنينة كانتفاء الركوع، وهذا ما ذكره الرافي والنووي. لكن قال ابن الرفعة: ظاهر كلام الأئمة أنه لا يشترط ولو شك هل أدرك الركوع مع الطمأنينة قبل رفع الإمام، فالأظهر أنه لا يدرك الركعة لأن الأصل عدم إدراكها، ولو أدرك الإمام بعد رفعه من الركوع فلا يكون مدركاً لها بلا خلاف، ويجب على المأموم أن يتابع الإمام في الركن الذي أدركه فيه وإن لم يحسب، ولو أدرك الإمام في التشهد الأخير وجب عليه أن يتابعه في الجلوس ولا يلزمه أن

(١) الفوراني هو: عبد الرحمن بن محمد بن فوران، أبو القاسم، المروزي، تفقه على الفقهاء، ويرى حتى صار شيخ الشافعية بمرور، وصفه «الإبانة» و«العمدة». أخذ عنه، المتولى وجماعة. توفي في مرو في شهر رمضان سنة إحدى وستين وأربع مائة. (طبقات الشافعية ١/ ١٢٠).

(٢) الجيلي: جعفر بن باي الجيلي بكسر الجيم. قال الخطيب: أخذ عن الشيخ أبي حامد، وكان عالماً فاضلاً، ديناً، سمع الحديث. وسمعت منه، استوطن قرية من نواحي بغداد، ومات بها سنة سبع عشرة وأربع مائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية ١/ ١٧٤، وتاريخ بغداد ٧/ ٢٣٥.

(٣) الصبغى: أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب التيسابوري المعروف بالصبغى، بكسر الضاد المهملة وإسكان الباء الموحدة وبالتين المعجمة. كان واسع العلم، إماماً في الفقه والحديث والأصول، ذا تصانيف جليلة، نقل عنه الرافي مواضع منها، توفي في شعبان سنة ثنتين وأربعين وثلاثمائة. له ترجمة في: طبقات العبادي ص/ ٩٨، والهير ٢/ ٢٥٨، والأنسب ٨/ ٢٣.

يأتي بالشهد. قال في زيادة الروضة: قطعاً، ويسن له ذلك على الصحيح المنصوص والله أعلم. قلت: ودعوى القطع ممنوع. فقد قال الماوردي بأنه يجب عليه أن يتشهد كما يجب عليه القعود لأنه بالاعتداء التزم اتباعه والله أعلم. ثم شرط حصول الجماعة أن ينوي المأموم الاتكاف مع التكبير لأن التبعية عمل فافتقرت إلى النية فدخلت في عموم الحديث وكفيه أن ينوي الاتكاف بالمقدم وإن لم يعرف عينه، فلو نوى الاعتداء بيزيد مثلاً فبان أنه عمرو لم تصح كما لو عين الميت في صلاة جنازة وأخطأ لا تصح صلاته، وهذا إذا لم يشر، فلو أشار كما لو قال: أصلي خلف زيد هذا فوجهان. قال الامام وابن الرفعة: المنقول البطلان. وصحح النووي الصحة تغليظاً للإشارة ولو لم ينو الاعتداء انعقدت صلاته منفرداً. ثم إن تابع الامام في أفعاله بطلت صلاته على الأصح، فلو شك في أثناء الصلاة في نية الاعتداء نظر إن تذكر قبل أن يحدث فعلاً على متابعة الامام لم يضر. وإن تذكر بعد أن أحدث فعلاً على متابعته بطلت صلاته لأنه في حال الشك حكمه حكم المنفرد وليس له المتابعة حتى لو عرض الشك في التشهد الأخير لا يجوز له أن يوقف سلامه على سلام الامام والله أعلم. قال:

(وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ الْحَرُّ بِالْعَبْدِ وَالْبَالِغُ بِالْمُرَاهِقِ).

يجوز للحر البالغ أن يقتدي بالعبد والصبي، أما جواز الاعتداء بالعبد فلما رواه البخاري: أن عائشة رضي الله عنها «كَانَ يَكُونُهَا عَبْدُهَا ذَكْوَانُ»^(١) نعم الحر أولى من العبد لأن الامامة منصبة جليل فهي بالأحرار أولى، وأما جواز الاعتداء بالصبي فلأن عمرو^(٢) بن سلمة رضي الله عنه كان يوم قومه على عهد رسول الله ﷺ وهو ابن ست أو سبع سنين^(٣). رواه البخاري نعم البالغ أولى من الصبي وإن كان الصبي أفقه وأقرأ للاجماع على صحة الاعتداء به بخلاف الصبي، ولأن البالغ صلاته واجبة عليه فهو أحرص بالمحافظة على حدودها،

(١) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (٥٤) باب إمامة العبد والمولى.

(٢) عمرو بن سلمة بن قيس الجرهمي، أبو يزيد، بالموحدة والراء، ويقال بالتحثانية والزاي، نزل البصرة، صحابي صغير. (تقريب التهذيب ٢/٧١).

(٣) قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى إذا أم الغلام الذي لم يبلغ الذي يعقل الصلاة، ويقرأ الرجال البالغين، فإذا أقم الصلاة أجزأتهم امامته، والاختيار أن لا يوم إلا بالغ، وإن يكون الإمام البالغ عالماً بما لعله يعرض له في الصلاة. واستشهد برواية عمرو بن سلمة والتي جاء فيها أن النبي ﷺ قال لقومه: يؤمكم أقرؤكم، قال: فكانت أؤمهم وأنا ابن سبع سنين. غير أن الجمهور ضعفوا الرواية، وقالوا: على فرض صحتها فإنه من المحتمل أن يكون النبي ﷺ لم يطلع على إمامة عمرو لهم، إذ كانوا في صحراء يعينين من المدينة. (الأم ١/١٤٧ وزيادة). والحديث رواه النسائي في: (١٠) كتاب الامامة - (١١) باب إمامة الغلام قبل أن يحتلم - حديث رقم (١).

وكلام الرافعي يشعر بعدم كراهة إمامة الصبي. لكن في البويطي^(١) التصريح بالكراهة. وهذا كله في الصبي المميز، أما غير المميز فصلاته باطلة لفقدان النية. قال:

(وَلَا يَأْتُمُّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ وَلَا قَارِئٌ بِأَمَةٍ).

لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة لقوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٢) ولقوله ﷺ «أَمْرُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُنَّ اللَّهُ» ولقوله ﷺ «أَلَا لَا تَزْنِ امْرَأَةٌ رَجُلًا»^(٣). رواه ابن ماجه إلا أن في رجاله من تكلم فيه، واحتج بعضهم بقوله ﷺ «لَنْ يُلَاحَظَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»^(٤)، ولأن المرأة عورة وفي إمامتها بالرجال فتنة. وأما اقتداء القارئ، وهو هنا من يحسن الفاتحة، بالأمي وهو هنا من لا يحفظها ففي صحة اقتدائه به قولان الجديد الأظهر لا تصح لقوله ﷺ «يَوْمَ الْقَوْمِ أَفْرُؤُهُمْ»^(٥) فلا يجوز مخالفته بجعله مأموماً، ولأن الامام بصدده

(١) البويطي: هو أبو يعقوب، بن يوسف بن يحيى، القرشي، من بُوَيْطَ، وهي قرية من صعيد مصر الأدنى، كان خليفة الشافعي، في حلقته، قال الشافعي: ليس لأحد حق بمجلسي من أبي أيوب، وليس أحد من أصحابي أعلم منه. قال ابن خلكان: مات في رجب وكان ذلك يوم الجمعة قبل الصلاة. (طبقات الشافعية ١/ ٢٣).

(٢) سورة النساء آية: ٣٤.

(٣) رواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (٧٨) باب في فرض الجمعة - حديث رقم (١٠٨١). في الزوائد: إسناده ضعيف، لضعف علي بن زيد بن جدهان وعبد الله بن محمد العلوي.

(٤) رواه البخاري في: (٦٤) كتاب المغازي - (٨٢) باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى ويصير - حديث رقم (٤٤٢٥). ورواه في: (٩٢) كتاب الفتن - باب (١٨) - حديث رقم (٧٠٩٩). ورواه الترمذي في:

(٣٤) كتاب الفتن - باب (٧٥) - حديث رقم (٢٢٦٢). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٤٠٩) كتاب القضاة - (٨) باب النهي عن استعمال النساء في الحكم - حديث رقم (١).

ورواه أحمد: ٣٨/٥، ٤٣، ٤٧، ٥١.

(٥) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - (٥٤) باب إمامة العبد والمولى - حديث رقم (٦٩٢). ورواه أبو

داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٥٨) باب من أحق بالإمامة - حديث رقم (٥٨٢). ورواه الترمذي في:

(٢) كتاب الصلاة - (٦٠) باب ما جاء من أحق بالإمامة - حديث رقم (٢٣٥). قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي سعيد، وأنس بن مالك، ومالك بن الحويرث. وعمر بن سلمة. قال أبو عيسى:

وحديث أبي مسعود حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم. ورواه النسائي في: (١٠)

كتاب الامامة - (٣) باب من أحق بالإمامة - حديث رقم (١). ورواه في: (٥) باب إجماع القوم في

موضع هم فيه سواء - حديث رقم (١). ورواه في: (١١) باب إمامة الغلام قبل أن يحتمل - حديث رقم

(١). ورواه في: (٤٣) باب الجماعة إذا كانوا ثلاثة - حديث رقم (١). ورواه في: (١) كتاب القبلة -

(١٦) باب الصلاة في الإزار - حديث رقم (٢). ورواه ابن ماجه في: (٣) كتاب الأذان - (٥) باب فضل

الأذان وثواب المؤذنين - حديث رقم (٧٢٦). ورواه في: (٥) كتاب الإقامة - (٤٦) باب من أحق

بالإمامة - حديث رقم (٩٨٠). ورواه أحمد في المستدرك: ٤٨/٣، ٥١، ٨٤، ١١٣، ٤٧٥، ٤١٨/٤،

١٢١، ٧١/٥، ٢٧٢.

أن يتحمل عن المأموم القراءة لو أدركه راکعاً، والأمي ليس من أهل التحمل ويدخل في الأمي الأرت الذي يدغم حرفاً في حرف في غير موضع الادغام، والألف وهو الذي يبذل حرفاً بحرف كالراء بالعين والكاف بالهمزة؛ وكلما لا يصح الاقتداء بمن بلسانه وخاوة تمتعه من التشديد، ثم محل الخلاف هو في من لم يطاوعه لسانه أو طواعه ولم يمض زمن يمكن التعليم فيه أما إذا مضى زمن يمكن أن يتعلم فيه وقصر بترك التعليم فلا يصح الاقتداء به بلا خلاف لأن صلاته حيثل مقضية كصلاة من لم يجد ماء ولا تراباً، ويصح اقتداء أمي بأمي مثله كاقتهاء المرأة بالمرأة.

(فرع): لو اقتدى في صلاة سرية بمن لا يعرف هل هو أمي أم لا تصح ولا يجب البحث بل يجوز حمل أمره على الغالب في أنه قارئ كما يجوز حمل الأمر على أنه متطهر، وإن اقتدى به في صلاة جهرية فأسر وجبت الاعادة. حكاه العراقيون عن نص^(١) الشافعي لأن الظاهر أنه لو كان قارئاً لجهر فلو قال إنما أسررت نسياناً أو لكونه جائزاً لم تجب الاعادة والله أعلم. قال:

(وَأَمَّا مَوْضِعُ صَلَاتِي فِي الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِيهِ وَهُوَ عَالِمٌ بِصَلَاتِي أَجْزَأَ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيَّ).

(١) ولعل الشافعي كما ورد في كتابه الأم قال: وإذا أم الأمي أو من لا يحسن أم القرآن وإن أحسن غيرها من القرآن ولم يحسن أم القرآن لم يجز الذي يحسن أم القرآن صلاته معه، وإن أم من لا يحسن أن يقرأ أجزاء من لا يحسن يقرأ صلاته معه وإن كان الإمام لا يحسن أم القرآن ويحسن سبع آيات أو ثمان آيات، ومن خلفه لا يحسن أم القرآن، ويحسن من القرآن شيئاً أكثر مما يحسن الإمام أجزاءهم صلاتهم معه لأن كلا لا يحسن أم القرآن، والإمام يحسن ما يجزيه في صلاته إذا لم يحسن أم القرآن، وإن أم رجل قوماً يقرؤون فلا يدرون أيحسن يقرأ أم لا فإذا هو لا يحسن يقرأ أم القرآن ويتكلم بسجادة في القرآن لم تجز لهم صلاتهم، وابتدأ الصلاة وعليهم إذا سجع ما ليس من القرآن أن يخرجوا من الصلاة خلفه، وإنما جعلت ذلك عليهم، وأن يتدوا صلاتهم أنه ليس يحسن القرآن وأن سجاده كالليل الظاهر على أنه لا يحسن يقرأ فلم يكن لهم أن يكونوا في شيء من الصلاة معه، ولو علموا أنه يحسن يقرأ فابتدوا الصلاة معه ثم سجع أحببت لهم أن يخرجوا من امامته وابتدوا الصلاة، فإن لم يفعلوا أو خرجوا حين سجع من صلاته فصلوا لأنفسهم أو قدموا غيره أجزاء سهم كما تجزي عنهم لوصلوا خلف من يحسن يقرأ فأنفس صلاته بكلام حمد أو عمل، ولا تفسد صلاتهم بإفساد صلاته إذا كان لهم على الابتداء أن يصلوا معه وإذا صلى لهم من لا يدرون يحسن يقرأ أم لا صلاة لا يجهر فيها أحببت لهم أن يفعلوا الصلاة احتياطاً، ولا يجب ذلك عليهم عندي، لأن الظاهر أن أحداً من المسلمين لا يتقدم قوماً في صلاة إلا محسناً لما تجزيه به الصلاة إن شاء الله تعالى وإذا أهم في صلاة يجهر فيها فلم يقرأ أعادوا الصلاة تبرك القراءة ولو قال قد قرأت في نفسي، فإن كانوا لا يعلمونه يحسن القراءة أحببت لهم أن يفعلوا الصلاة لأنهم لو يعلموا أنه يحسن يقرأ، ولم يقرأ قراءة يسمعونها. (١٤٧/١، ١٤٨).

اعلم أن لصحة الاقتداء شروطاً: أحدها العلم بصلاة الامام أي العلم بأفعاله الظاهرة وهذا لا بد منه ونص عليه الشافعي^(١) واتفق عليه الأصحاب. ثم العلم قد يكون بمشاهدة الامام أو مشاهدة بعض الصفوف وقد يكون بسماع صوت الامام أو بسماع صوت المبلغ فلو كان المبلغ صيباً هل يكفي؟ قال الشيخ أبو محمد^(٢) في الفروق وابن الاستاذ^(٣) في شرح الوسيط: شرط المبلغ كونه ثقة، ومقتضاه أنه لا يقبل خبره لكن قال النووي في شرح المهذب في باب الأذان: ان الجمهور قالوا يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة كدلالة الأعمى على القبلة ونحوها وهي قاعدة، ومسألتنا فرد من أفرادها وهي مسألة حسنة. الشرط الثاني أن لا يتقدم المأموم على الامام في الموقف لأن المقتدين بالنبي ﷺ رضي الله عنهم أجمعين لم ينقل عنهم التقديم عليه، وكلما المقتدون بالخلفاء الراشدين لم ينقل عن أحد منهم ذلك فلو تقدم المأموم على الامام بطلت صلاته على الجديد كما لو تقدم عليه في أفعاله واحرامه بل هذا أفحش في المخالفة ولو تقدم عليه في أثناء صلاته بطلت أيضاً لوجود المخالفة ولو شك هل تقدم فالصحيح صحة صلاته مطلقاً كذا قطع به المحققون ونص عليه الشافعي^(٤) في الآم لأن الأصل عدم التقدم وقال القاضي حسين: إن جاء من وراء الامام صححت وإن جاء من قدامه فلا تصح صلاً بالأصل قال ابن الرفعة: وهذا هو الأوجه ولا تضر المساواة لعدم التقدم، ثم الاعتبار في التقدم بالعقب وهو مؤخر الرجل ومحل ذلك في القيام فإن كان قاعداً فالاعتبار بالألية، وإن صلى مضطجماً فالاعتبار بالجانب قاله البهوي، ثم هذا في غير المستديرين بالكعبة، أما المستديرون بها فلا يضر كون المأموم أقرب إلى القبلة

(١) الشيخ أبو محمد الجويني الرضي شيخ الحرم رضي الدين، محمد بن أبي بكر ابن خليل المشامي المكي. قال في «العبر»: كان شيخ الحرم ولفقيه وكان نحياً، زاهداً، حدث عن ابن الجيميزي وغيره، وتوفي سنة ست وتسعين وستمائة. له ترجمة في: إلواني بالوفيات ٢٦٤/٢، الدرر الكامنة ١/٣٠٣، وطبقات الشافعية ٢٩٦/١.

(٢) ابن الأستاذ شارح الوسيط القاضي كمال الدين، أحمد بن القاضي زين الدين عبد الله بن عبد الرحمن الأسدي، الحلبي، المعروف، بابن الأستاذ، كان عالماً، فقيهاً، محدثاً، جواداً، متواضعاً، أصيلاً في العلم والقضاء، والرياسة، والوجاعة، تولى قضاء حلب للناظر، وكان معلماً عند صاحبها، توفي منتصف شوال سنة الثنتين وستين وستمائة. له ترجمة في: حسن المحاضرة ٢٣٣/١، والعبر ٣/٣٠٤.

(٣) قال الشافعي: لو وقف بعض المأمومين أمام الإمام يأنم به أجزأت الإمام ومن صلى إلى جنبه أو خلفه صلاحهم، ولم يجز ذلك من وقف أمام الإمام صلاته لأن السنة أن يكون الإمام أمام المأموم أو حذاه لا خلفه، وسواء قرب ذلك أو بعد من الإمام إذا كان المأموم أمام الإمام، وكذلك لو صلى خلف الإمام صف في غير مكة فتعوز الصف حتى صار بعضهم أقرب إلى حد القبلة أو السترة ما كانت السترة من الإمام لم تجز الذي هو أقرب إلى القبلة منه صلاته، وإن كان يرى صلاة الإمام، ولو شك المأموم أو أقرب إلى القبلة أو الإمام أحببت له أن يعيد ولا يتبين لي أن يعيد حتى يستيقن أنه كان أقرب إلى القبلة من الإمام. (الآم ١/١٥٠).

في غير جهة الامام على الراجح المقطوع به، إذا عرفت هذا فللامام والمأموم ثلاثة أحوال: أحدها أن يكونا خارجي المسجد. الثانية أن يكون الامام داخل المسجد والمأموم خارجه وهذه تأتي في كلام الشيخ. الحالة الثالثة أن يكون الامام والمأموم في المسجد وهي التي ذكرها الشيخ بقوله: [وأي موضع صلى في المسجد بصلاة الامام فيه جاز]، وذكر الشرطين اللذين ذكرناهما بقوله [وهو عالم بصلاة الامام ما لم يتقدم عليه]، فإذا جمعتهما مسجد أو جامع صح الاقتداء سواء انقطعت الصفوف بينهما أو اتصلت وسواء حال بينهما حائل أم لا وسواء جمعتهما مكان واحد أم لا حتى لو كان الامام في منارة وهي المأذنة والمأموم في بئر أو بالعكس صح لأنه كله مكان واحد وهو مبنى للصلاة ولو كان في المسجد نهر لا يخوضه إلا السابح فهل يمنع؟ قال الروياني: لا يمنع قطعاً وإن جرى في مثل ذلك خلاف في الموات، وقال القاضي حسين: إن حفر بعد جعله مسجداً لم يمنع وحفره حيث لا يجوز وإن حفر قبل ذلك فوجهان: قال الرافعي: وفي كلام أبي محمد أنه لو كان في جوار المسجد مسجد آخر منفرد بامام وجماعة ومؤذن فيكون حكم كل منهما بالاضافة إلى الثاني كالمملك المتصل بالمسجد قال الرافعي: وظاهره يقتضي تغاير الحكم إذا انفرد بالامور المذكورة وإن كان باب أحدهما نافذاً إلى الآخر وما نقله عن أبي محمد جزم به في الشرح الصغير وقال النووي في زيادة الروضة وشرح المهلب: الصواب الذي صرح به كثير من منهم الشيخ أبو حامد وصاحب الشامل والتنبية وغيرهم أن المساجد التي يفتح بعضها إلى بعض لها حكم مسجد واحد ورحبة المسجد منه عند الأكثرين والرحبة هي الخارجة عنه متصلة به محجراً عليها قاله ابن عبد السلام وصححه النووي. قال:

(وَلَوْ صَلَّى الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَأْمُومُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ قَرِيباً مِنْهُ وَهُوَ عَالِمٌ بِصَلَاتِهِ وَلَا حَائِلَ هُنَاكَ جَازَ).

الحالة الثانية إذا كان الامام في المسجد والمأموم خارج المسجد وليس بينهما حائل صح الاقتداء إذا لم تزد المسافة من آخر المسجد على الأصح لأن المسجد مبني للصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل، وصورة المسألة في أصل الروضة بأن يقف المأموم في موات متصل بالمسجد، وصورها في المنهاج بالموات ولم يشترط الاتصال وعلى عدم الاشتراط جرى ابن الرفعة قال النووي في أصل الروضة: ولو وقف المأموم في شارع متصل بالمسجد فهو كالموات على الصحيح ولو كان القضاء الذي وقف فيه المأموم متصلاً بالمسجد وهو مملوك فهل حكمه حكم الموات أم لا؟ نقل في الروضة عن البغوي أنه لا يصح الاقتداء به حتى تتصل الصفوف وكذا لو وقف على سطح مملوك متصل بسطح المسجد لا يصح الاقتداء به حتى تتصل الصفوف بأن لا ييقى بين الواقفين موضع يسع واقفاً كما لو كان في دار

مملوكة متصلة بالمسجد يشترط الاتصال بأن يقف واحد في آخر المسجد متصلاً بعتبة الدار وآخر في الدار متصل بالعتبة بحيث لا يكون بينهما موقف وجل قال في أصل الروضة: وما ذكره في الدار فهو الصحيح، وأما ذكره في القضاة فمشكل، وينبغي أن يكون كالموات فلما كلف إذا لم يكن حائل فإن كان للمسجد جدار نظر إن كان له باب مفتوح ووقف مقابله جاز حتى لو اتصل صف بالمحاذي وخرجوا عن المحاذلة جاز وإن لم يكن في الجدار باب أو كان ولم يقف بحذاءه فالصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يصح الاقتداء به وإن كان الحائل غير جدار المسجد لم يصح الاقتداء بلا خلاف ولو كان باب المسجد مغلقاً أي مسكراً إما بسكرة ويمبر عنها بالضربة في بعض البلاد أو بقال أو قفل ونحو ذلك فحكمه حكم الجدار فلا يصح الاقتداء على الصحيح وإن كان باب المسجد مردوداً فقط أو كان بينهما شباك والمأموم يعلم انتقالات الإمام فوجهان: الأصح لا يصح الاقتداء لأن الباب يمنع المشاهدة والشباك يمنع الاستطراق، نعم قال البيهقي: لو كان الباب مفتوحاً حالة التحريم بالصلاة فاتغلق في أثناء الصلاة لم يضر كذا ذكره في فتاويه والله أعلم.

الحالة الثالثة: أن يكون الإمام والمأموم في غير المسجد فثارة يكونان في فضاء وتارة يكونان في غير فضاء: الضرب الأول أن يكونا في فضاء فيجوز الاقتداء بشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريباً في الأصح لأن الواقفين في القضاء هكذا يعدان في العادة مجتمعين ولأن صوت الإمام عند الجهر المعتاد يبلغ المأموم غالباً في هذه المسافة فلو تلاهقت الصفوف فالاعتبار بالصف الأخير على الصحيح وقيل بالإمام، وأعلم أنه لا فرق في ذلك بين القضاء الموات أو المملوك أو الموقوف أو الذي بعضه موقوف وبعضه مملوك وسواء كان القضاء محوطاً أو غير محوط ولو حال بين الإمام والمأموم أو بين الصفتين نهر يمكن العبور فيه بلا سباحة إما بالوثوب أو بالخوض أو العبور على الجسر صرح الاقتداء وإن كان يحتاج إلى سباحة لم يضر على الصحيح وكذا الشارع المطروق والله أعلم. الضرب الثاني أن يكونا في غير فضاء كما إذا وقف الإمام في صحن دار والمأموم على ضفة منها أو في بيت آخر منها أو كانا في مدرسة أو رباط مشتمل على بيوت وأروقة ووقف الإمام في الرواق أو في محراب الرواق وصف خلفه في الرواق المأمومين فإن كان موقف المأموم في بيت أو رواق آخر عن يمين الإمام أو عن يساره أو خلفه ففي كيفية الاقتداء طريقان أحدهما وهي طريقة المراوذة وصحبها الرافعي إن كان بناء المأموم عن يمين الإمام أو يساره اشترط الاتصال بحيث لا يبقى فرجة تسع واقفاً بين المأموم والإمام أو الصف الذي يحصل به الاتصال فإن بقيت فرجة لا تسع واقفاً لم يضر على الصحيح، ولو كان بين المأموم وبين الإمام ما يشترط الاتصال به عتبة عريضة تسع واقفاً اشترط أن يقف فيها مصلٍّ وإن كانت لا

تسع واقفاً لم يضر على الصحيح، ووجه وجوب الاتصال على هذه الكيفية أن اختلاف الأبنية يوجب الافتراق فاشتربنا الاتصال ليحصل الربط بالاجتماع، وإن كان بناء المأموم خلف بناء الإمام فالصحيح صحة الاقتداء للحاجة إلى الاقتداء خلف الإمام كما يحتاج إلى الاقتداء عن يمينه ويساره فعلى هذا يشترط الاتصال وهو هنا أن لا يكون بين الصفيين أكثر من ثلاثة أذرع تقريباً فلا يضر زيادة ما لا يتبين في الحس بلا ذرع وقيل لا يصح الاقتداء هنا لأن اختلاف البناء يوجب الافتراق ولا ينجبر ذلك بالاتصال المحسوس بتواصل المناكب بخلاف الاتصال عن اليمين واليسار فقد حصل حساً. والطريقة الثانية: وهي طريقة العراقيين وصحتها الثبوتية أنه لا يشترط الاتصال الذي ذكرناه بل المعتبر القرب والبعد المذكور في القضاء. ثم هذا كله إذا لم يكن حائل أصلاً أو كان هناك باب نافذ فوقف بهذاه رجل أو صف فإنه يصح فلو حال حائل يمنع الاستطراق والمشاركة لم يصح الاقتداء بلا خلاف وإن منع الاستطراق دون المشاركة كالشباك فالصحيح عدم الصحة.

(تنبيه) لو كان الشباك في جدار المسجد ككثير من التراب والربط والمدارس ووقف المأموم في نفس الجدار صحت الصلاة لأن جدار المسجد من المسجد، والحيولة في المسجد بين المأموم والإمام لا تضر كذا قاله الإسنائي في شرح المنهاج، وفي فتاويه وهو سهو، والمنقول في الرافعي أنه لا يصح فراجعه والله أعلم. ثم إذا صح الاقتداء صحت صلاة الصفوف التي خلف المأموم وإن حال بين هذه الصفوف وبين الإمام أبنية وذلك بطريق التبع والصفوف مع المأموم كالمؤمنين به حتى لا يجوز تقديمهم عليه في الموقف وإن كانوا متأخرين عن الإمام. قال القاضي حسين: ولا يجوز تقديم تكبيرهم على تكبيره، نعم لو أحدث هذا المأموم المتبوع أو ترك الصلاة لا تبطل قدوة الصفوف التابيين له لأنه لا يقتصر ذلك دوماً دون الابتداء قاله البغوي ثم شرط صحة ذلك ما إذا حصل بين المأموم والإمام محاذاة كما إذا صلى الإمام على صفة عالية وصلى المأموم على صحن أو عكسه فلا بد من محاذاة بينهما ولو كان يحاذي رأى الأسفل قدم الأعلى، وقيل يشترط محاذاة الرأس للركبة ولو كانا في البحر والإمام في سفينة والمأموم في أخرى وهما مكشوفتان فالصحيح أنه يصح الاقتداء إذا لم يزد ما بينهما على ثلثمائة ذراع كالصحراء قال الماوردي: وكذا لو كان أحدهما في سفينة والآخر على الشط، وإن كانتا مسقفتين فهما كالدارين والسفينة التي فيها بيوت كالدار ذات البيوت والخيام كالبيوت والله أعلم. قال:

(فصل) وَيَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ قَصْرُ الصَّلَاةِ الرُّبَاعِيَةِ بِأَرْبَعَةِ شَرَايِطَ: أَنْ يَكُونَ سَفَرُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ.

لا شك أن السفر غالباً وسيلة إلى الخلاص من مهروب أو الوصول إلى مطلوب

والسفر مظنة المشقة وهي تجلب التيسير. فلهذا حط من الصلاة الرباعية ركعتان، والكتاب والسنة وإجماع الأمة على جواز القصر في السفر المباح الطويل، وفي قصر المقضية خلاف وتفصيله يأتي إن شاء الله تعالى. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾^(١) الآية، والضرب في الأرض السفر، وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ وَرَكْعَتَيْنِ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَ عُمَرَ رَكْعَتَيْنِ»^(٢) وقال ابن عمر: «سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَكَانُوا يُصَلُّونَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ»^(٣) ثم شرط السفر أن يكون في غير معصية فيشمل الواجب كسفر الحج وقضاء الديون ونحوهما. ويشمل المندوب كحج التطوع وصلة الرحم ونحوهما ويشمل المباح كسفر التجارة والتزهر ويشمل المكروه كسفر المنفرد عن رفيقه. قال الشيخ أبو محمد: ومن الأغراض الفاسدة طواف الصوفية لرؤية البلاد والأقاليم قال الإمام: ولا يشترط كون السفر طاعة باتفاق وعن صاحب التلخيص اشتراط الطاعة، واحتز الشيخ بقوله [في غير معصية] عن سفر المعصية كالسفر لقطع الطريق وأخذ المكوس وجلب الخمر والحشيش ومن تبعته الظلمة في أخذ الرشا والجبايات وسفر المرأة بغير إذن زوجها وسفر العبد الآبى وسفر المديون القادر على الوفاء بغير إذن صاحب الدين ونحو ذلك فهو لاء وأشباههم لا يترخصون بالقصر لأن القصر رخصة وهذا السفر معصية والرخصة لا تناط بالمعاصي، وكما لا يقصر العاصي بسفره لا يجمع بين الصلاتين ولا يتغل على الراحلة ولا يمسح ثلاثة أيام ولا يأكل الميتة عند الاضطراب قال في شرح المذهب: بلا خلاف وفي الروضة حكاية خلاف في أكل الميتة ولا معول عليه، ولو وجد ظالمًا في مفازة فلا يسقيه

(١) سورة النساء آية: ١٠١.

(٢) رواه البخاري في: (١٨) كتاب تقصير الصلاة - (٢) باب الصلاة بمنى - حديث رقم (١٠٨٤). ورواه في: (٢٥) كتاب الحج - (٨٤) باب الصلاة بمنى - حديث رقم (١٦٥٧). ورواه مسلم في: (٦) كتاب المسافرين - (٢) باب قصر الصلاة بمنى - حديث رقم (١٩). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٧٦) باب الصلاة بمنى - حديث رقم (١٩٦٠). ورواه الترمذي في: (٧) كتاب الحج - (٥١) باب ما جاء في تقصير الصلاة بمنى - حديث رقم (٨٨٢). ورواه النسائي في: (١٥) كتاب التقصير - (٢) باب الصلاة بمنى - حديث رقم (٢). ورواه اللخمي في: (٥) كتاب المناسك - (٤٧) "باب قصر الصلاة بمنى - حديث رقم (١) ورواه أحمد في المسند: ١٤٤/٣، ١٤٥، ١٦٨.

(٣) رواه البخاري في: (٨) كتاب تقصير الصلاة - (٢) باب الصلاة بمنى - حديث رقم (١). ورواه مسلم في: (٦) كتاب صلاة المسافرين - (٢) باب قصر الصلاة بمنى - حديث رقم (١٦ - ١٨). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٧) باب التطوع - حديث رقم (١٢٢٣). ورواه النسائي في: (١٥) كتاب تقصير الصلاة - (٢) باب الصلاة بمنى - حديث رقم (٤، ٥). ورواه اللخمي في: (٥) كتاب المناسك - (٤٧) باب قصر الصلاة بمنى - حديث رقم (٢).

وإن مات أفتى بذلك سفيان الثوري لتستريح منه البلاد والعباد والشجر والدواب، وهي مسألة مهمة نفيسة، واحترز الشيخ بالصلاة الرباعية عن المغرب والصبح فإنهما لا يقصران قال الرافعي والثوري: بالإجماع لكن نقل العبادي عن محمد^(١) بن نصر المروزي المؤذن من أصحابنا أنه يجوز قصر الصبح إلى ركعة في الخوف كمذهب ابن عباس رضي الله عنهما والله أعلم. قال:

(وَأَنْ تَكُونَ مَسَافَةً سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا).

يشترط في جواز القصر كون السفر طويلاً وهو ستة عشر فرسخاً كما ذكره الشيخ وهو ثمانية وأربعون ميلاً بالهاشمي وهي أربعة برد أعني الفراسخ وهي مسير- يومين معتدلين وهذا الضبط تحديدي على الراجح، والبحر كالبر ولو حسمه الريح قال الدارمي^(٢): هو كالإقامة في البلد من غير نية. وأعلم أن مسافة الرجوع لا تحسب فلو قصد موضعاً على مرحلة بنية أن لا يقيم فليس له أن يقصر لا ذهاباً ولا إياباً وإن ناله مشقة مرحلتين لا يسمى طويلاً. وأعلم أيضاً أنه لا بد للمسافر من ربط قصده بموضع معلوم فلا يقصر الهائم وإن طال سفره ويسمى هذا أيضاً راكب التعاسيف.

(فرع) نوى مسافة القصر ثم نوى بعد خروجه أنه إن وجد فلاناً رجع وإلا مضى فالأصح أنه ترخص ما لم يلقه فإذا لقيه خرج عن السفر وصار مقيماً، ولو نوى بعد خروجه أنه إذا وصل بلد كذا والبلد في وسط الطريق أقام أربعة أيام فأكثر: فإن كان من موضع خروجه إلى المقصد الثاني مسافة القصر ترخص وإن كان أقل. ترخص أيضاً علم الأصح والله أعلم. قال:

(وَأَنْ يَكُونَ مُؤْتِياً لِلصَّلَاةِ الزَّيَاحِ وَأَنْ يَنْوِيَ الْقَصْرَ مَعَ الْإِحْرَامِ).

حجة كون الصلاة التي تقصر أن تكون مؤداة لما مر من الأدلة، أما المقضية فإن فانت في الحضر وقضاها في السفر وجب عليه الإتمام لأنها ترتبت في ذمته أربعاً وأدعى ابن المنذر والإمام أحمد الإجماع على ذلك، وقال المزني: وله قصرها وحكى الماوردي وجهاً مثله لأن الاعتبار بوقت القضاء كما لو ترك صلاة في الصحة له قضاؤها في المرض قاعداً،

(١) محمد بن نصر المروزي الفقيه، أبو عبد الله، ثقة حافظ، إمام جليل، من كبار الثانية عشرة، مات سنة أربع وتسعين. (تقريب التهذيب ٢/٢١٣).

(٢) الدارمي هو: أبو الفرج، محمد بن عبد الواحد بن محمد الدارمي البغدادي. صاحب اللحن الثاقب، والفهم الصائب، والبلاغة والتزامة، تفقه على أبي الحسين الأربلي، ثم على الشيخ أبي حامد وغيره. توفي بدشقت سنة تسع وأربعين وأربعمائة. له ترجمة في: طبقات الشيرازي ص/١٢٨، الوافي بالوفيات ٦٣/٤، وطبقات الشافعية ٤٦٦/١.

والقائلون بالمدب فرقوا بأن المرض حالة ضرورة فيحتمل فيه ما لا يحتمل في السفر لأنه رخصة ألا ترى أنه لو شرع في الصلاة قائماً ثم طرأ المرض له أن يقعد ولو شرع في الصلاة في الحضر ثم سافرت به السفينة لم يكن له أن يقصر وإن فاتت الصلاة في السفر قضاها في السفر أو في الحضر فهل يقصرها: فيه أقوال أظهرها إن قضاها في السفر قصر وإن تخللت إقامته وإن قضاها في الحضر أتم هذا ما صححه الرافعي والنووي وصححه ابن الرفعة الإتمام مطلقاً ولو شك هل فاتت في الحضر أو في السفر لم يقصر، وأعلم أن شرط القصر أن ينويه لأن الأصل الإتمام فإذا لم ينو القصر انعقد إحرامه على الأصل ويشترط أن تكون نية القصر وقت التحريم بالصلاة كنيته ولا يشترط دوام ذكرها للمشفقة نعم يشترط الانفكاك عما يخالف الجزم بالنية فلو نوى القصر ثم نوى الإتمام وكذا لو تردد بين أن يقصر أو يتم أتم، ولو شك هل نوى القصر أم لا لزمه الإتمام وإن تذكر في الحال أنه نوى القصر لأنه بالتردد لزمه الإتمام. وأعلم أن للقصر أربعة شروط: أحدها النية كما ذكره الشيخ. الثاني أن يكون مسافراً من أول الصلاة إلى آخرها فلو نوى الإقامة في أثنائها أو انتهت به السفينة إلى دار الإقامة لزمه الإتمام. الثالث أن يعلم بجواز القصر فلو جهل جوازه قصر لم تصح صلاته لتلاعبه نص عليه الشافعي^(١) في الأم. قال النووي: ويلزمه إعادة هذه الصلاة أربعاً. الشرط الرابع أن لا يقتدي بمقيم أو بمتن في جزء من صلاته فإن فعل لزمه الإتمام، ولو صلى الظهر خلف من يصلي الصبح مسافراً كان أو مقيماً لم يجز له القصر على الأصح لأنها صلاة لا تقصر ولو صلى الظهر خلف من يصلي الجمعة فالمنهبط أنه لا يجوز له القصر ويلزمه الإتمام وسواء كان إمام الجمعة مسافراً أو مقيماً ولو نوى الظهر مقصورة خلف من يصلي القصر مقصورة جاز والله أعلم.

(فروع) اقتدى المسافر بمن علمه أو ظنه مقيماً لزمه الإتمام وكذا لو شك هل هو مسافر أو مقيم يلزمه الإتمام وإن اقتدى بمن علمه أو ظنه مسافراً أو علم أو ظن أنه قصر جاز له أن يقصر خلفه وكذا لو لم يدرك أنه نوى القصر فلا يلزمه الإتمام بهذا التردد لأن الظاهر من حال المسافر أنه ينوي القصر وكذا لو عرض له هذا التردد في أثناء الصلاة لا يلزمه الإتمام والله أعلم. قال:

(وَيَجُوزُ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا شَاءَ).

يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمع تقديم في وقت الأولى وجمع تأخير في وقت الثانية في السفر الطويل ولا تجمع الصبح إلى غيرها ولا العصر إلى

المغرب. والأصل في ذلك ما رواه معاذ بن^(١) جبل رضي الله عنه قال: «أخرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فكان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأخّر الصلاة يوماً ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعاً»^(٢) ثم لجمع التقديم ثلاثة شروط: أحدها أن يبدأ بالأولى بأن يصلي الظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء لأن الوقت للأولى والثانية تبع لها والتابع لا يتقدم على المتبوع فلو بدأ بالثانية لم تصح ويعيدها بعد الأولى. الشرط الثاني نية الجمع عند تحرّم الأولى أو في أثنائها على الأظهر فلا يجوز بعد سلام الأولى. الشرط الثالث الموالاة بين الأولى والثانية لأن الثانية تابعة والتابع لا يفصل عن متبوعه ولأنه الوارد عنه عليه الصلاة والسلام ولهذا يترك الرواتب بينهما فلو وقع الفصل الطويل بينهما امتنع ضم الثانية إلى الأولى ويتمين تأخيرها إلى وقتها سواء طال بعدد كالسهو والإغماء وغيره أم لا ولا يضر الفصل القصير، واحتج له بأنه عليه الصلاة والسلام لما جمع بنمرة أمر بالإقامة بينهما، ثم جمهور الأصحاب جوّزوا الجمع بين الصلاتين بالتيتم وفيه فصل مع نوع طلب للماء بشرط أن يكون خفيفاً، والصحيح أن الرجوع في الفصل إلى العرف، هذا في جمع التقديم أما جمع التأخير فلا يشترط الترتيب بين الصلاتين ولا نية الجمع حال الصلاة على الصحيح ولا الموالاة، نعم يجب أن ينوي في وقت الأولى كون التأخير لأجل الجمع تمييزاً عن التأخير متمدياً ولئلا يخلو الوقت عن الفعل أو العزم فإن لم ينو عسى وصارت الأولى قضاء والله أعلم. قال:

(وَيَجُوزُ لِلْمُخَاضِرِ فِي الْمَطَرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي وَقْتِ الْأُولَى مِنْهُمَا).

يجوز للمقيم الجمع بالمطر في وقت الأولى من الظهر والعصر والمغرب والعشاء على الصحيح، وقيل يختص ذلك بالمغرب والعشاء للمشقة، وهذا بشرط أن تقع الصلاة في موضع لو سعى إليه أصابه المطر وتبتل ثيابه واقتصّر الرافعي والنووي على ذلك وإن كان المطر قليلاً إذا بلى الثوب، واشترط القاضي حسين مع ذلك أن يتبل الثعل كالثوب وذكر المتولي في التتمة مثله، واحتج للجمع بما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله

(١) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري، الخزرجي، أبو عبد الرحمن، من أعيان الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، وكان إليه المتن في العلم بالأحكام والقرآن، مات بالشام، سنة ثمان عشرة، مشهور. (تقريب التهذيب ٢/٢٥٥)، المعبر ١/٢٢، الإصابة ٤٠٦/٣.

(٢) رواه مسلم في: (٦) كتاب صلاة المسافرين - (٦) الجمع بين الصلاتين في الحضر - حديث رقم: (٥١) - ٥٣. ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٥) باب الجمع بين الصلاتين - حديث رقم: (١٢٠٨). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (٧٤) باب الجمع بين الصلاتين في السفر - حديث رقم: (١٠٧). ورواه أحمد في المستدرك: ٢٣٧/٥.

(٣) رواه البخاري في: (٢٥) كتاب الحج - (٨٩) باب الجمع بين الصلاتين بعرفة - حديث رقم: (١٦٦٢) -.

عنهما أن النبي ﷺ «صَلَّى بِالْمَدِينَةِ ثَمَانِيًا جَمِيعًا وَسَبْعًا جَمِيعًا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ» وفي رواية مسلم «من غير خوف ولا سفر»، وكما يجوز الجمع بين الظهر والعصر يجوز الجمع بين الجمعة والعصر ثم إذا جمع بالتقديم فيشترط في ذلك ما شرط في جمع السفر، ويشترط تحقق وجود المطر في أول الأولى وأول الثانية وكذا يشترط أيضاً وجوده عند السلام من الأولى على الصحيح الذي قطع به العراقيون وقيل لا يشترط ونقله الإمام عن معظم الأصحاب ولا ويشترط وجوده في غير هذه الأحوال الثلاثة هذا هو الذي نص عليه الشافعي وقطع به الأصحاب وقول الشيخ [في وقت الأولى] يؤخذ منه أنه لا يجوز الجمع بالمطر في وقت الثانية وهو كذلك على الأظهر، وفي قول يجوز قياساً على جمع السفر، والقاتلون بالأظهر لفرقوا بأن السفر إليه فيمكن أن يستديمه بخلاف المطر فإنه ليس إليه فقد ينقطع قبل الجمع والله أعلم.

(فرع) المعروف من المذهب أنه لا يجوز الجمع بالمرض ولا الوحل ولا الخوف وأدعى إمام الحرمين الإجماع على امتناعه بالمرض وكذا ادعى إجماع الأمة على ذلك الترمذي ودعوى الإجماع منهما ممنوع فقد ذهب جماعة من أصحابنا وغيرهما إلى جواز الجمع بالمرض منهم القاضي حسين والمتولي والروائي والخطابي والإمام أحمد ومن تبعه على ذلك وفعله ابن عباس رضي الله عنهما فأنكره رجل من بني تميم فقال له ابن عباس رضي الله عنهما: أتعلمني ^(١) السنة لا أم لك، وذكر أن رسول الله ﷺ فعله قال ابن شقيق ^(٢):

= رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي: (٦) كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ - (٦) بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ - حَدِيثٌ وَقَم: (٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٧). وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: (١) كِتَابِ الطَّهَارَةِ - (٥) بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ - حَدِيثٌ وَقَم: (١٢١٠). وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي: (٢) كِتَابِ الصَّلَاةِ - (٢٤) بَابِ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ - حَدِيثٌ وَقَم: (١٨٧). وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ حَيْرٍ وَجْهٌ: رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ الْغُبَرِيُّ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي: (٥) كِتَابِ الْإِقَامَةِ - (٧٤) بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ - حَدِيثٌ وَقَم: (١٠٦٩)، (١٠٧٠). وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي: (٩) كِتَابِ قَصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ - (١) بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ - حَدِيثٌ وَقَم: (٤). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ: (٢٢٣/١، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٨٣، ٣٤٦، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٨، ٣٦٩/٢، ١٣٨/٣، ٢٢٩/٥، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧).

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي: (٦) كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ - (٦) بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ - حَدِيثٌ وَقَم: (٥٧). وَنَصَ الْحَدِيثُ أَنَّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَوْمًا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَبَلَّتِ النُّجُومُ. وَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ. قَالَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، لَا يَفْقَرُ وَلَا يَتَنَّى: الصَّلَاةُ. الصَّلَاةُ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَعْلَمُنِي بِالشُّنَّةِ؟ لَا أَمْ لَكَ! ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ.

(٢) حَدَّثَ ابْنُ شَقِيقٍ الْغُبَرِيُّ: بِالضَّمِّ، بِصُرَى ثَقَّةٍ، فِيهِ نَصَبٌ، مِنْ الثَّلَاثَةِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَمِائَةٍ. (تَرْغِيبُ التَّلَهُّبِ ٢٢٢/١).

فحاك في صدره من ذلك شيء فأتيت أبا هريرة رضي الله عنه فسألته عن ذلك فصَدَّقَ مقالته، وقصة ابن عباس وسؤال ابن شقيق ثابتان في صحيح مسلم. قال النووي: القول بجواز الجمع بالمرض ظاهر مختار، فقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ «جَمَعَ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ»^(١) قال الاستاذي: وما اختاره النووي نص عليه الشافعي في مختصر المزني ويؤيده المعنى أيضاً فإن المرض يجوز القطر كالسفر فالجمع أولى بل ذهب جماعة من العلماء إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة وبه قال أبو إسحاق المروزي ونقله عن الثقال وحكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث واختاره ابن المنذر من أصحابنا وبه قال أشهب من أصحاب مالك، وهو قول ابن^(٢) سيرين، ويشهد له قول ابن عباس رضي الله عنهما أراد أن لا يخرج أمته حين ذكر أن رسول الله ﷺ «جَمَعَ بِالْمَدِينَةِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ»^(٣) فقال سعيد بن جبير: (٤) لم فعل ذلك؟ فقال: لئلا يخرج أمته فلم يعلله بمرض ولا غيره، واختار الخطابي من أصحابنا أنه يجوز الجمع بالوحل فقط والله أعلم. قال:

(فصل: وَشَرَايِلُ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ).

الجمعة لها شروط باعتبار الوجوب وشروط باعتبار صحة الفعل، وسياقي ذلك إن شاء الله تعالى، وسميت الجمعة جمعة لاجتماع الناس فيها أو لما جمع فيها من الخير. والأصل في وجوبها الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ»^(٥) الآية، وفي صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ أَحَرَّقَ عَلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ

(١) سبق تخريجه.

(٢) محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة، البصري، ثقة ثبت عابد، كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة، مات سنة عشر ومائة. (تقريب التهذيب ١/٢، تاريخ بغداد ٥/٣٣١، الوافي بالوفيات ٣/١٤٦).

(٣) رواه ابن خزيمة (٩٧٢)، والطحاوي ٩٥/١، والبيهقي ١٦٦/٣ من مالك.

(٤) سعيد بن جبير الأسدي مولاها، الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسل، قتل بين يدي الحجاج، سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين. (تقريب التهذيب ١/٢٩٢) تذكرة الحفاظ ١/٧٦، وحلية الأولياء ٤/٢٧٢.

(٥) سورة الجمعة آية: ٩.

الْجُمُعَةُ يَوْمُهُمْ» وفي رواية «لَيَتَّهِنَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمْ»^(١) الْجُمُعَةُ أَوْ لَيَخْتَمَنَّ^(٢) اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْفَاقِلِينَ^(٣) وفي الحديث «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوَنَّا^(٤)» طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ^(٥) رواه أبو داود والترمذي بإسناد حسن والنسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم، إذا عرفت هذا فمن شروط وجوبها الإسلام لما تقدم في كتاب الصلاة. قال:

(وَالْحُرْمَةُ وَالْبُلُوعُ وَالْمَقْلُ).

أما وجوبها على الحر البالغ العاقل فللأدلة المتقدمة، واحترز الشيخ بالحر عن العبد،

(١) قوله: «عن ودعهم» أي تركهم مصدر ودعه إذا تركه، وقول النحاة أن العرب أماتوا ماضي يلد ومصدره يحمل على قلة استعمالهما، وقيل قولهم مردود، والحديث حجة عليهم. وقال السيوطي: والظاهر أن استعماله هنا من الرواة المولدين الذين لا يحسنون العربية. قلت: لا يخفى على من تتبع كتب العربية أن قواعد العربية مبنية على الاستقراء الناقص دون التام عادة، وهي مع ذلك أكثرها لا كليات، فلا يناسب تغليب الرواة والله تعالى أعلم. قال القرطبي: والخم عبارة عما يخالفه الله تعالى في قلوبهم من الجهل والجفاء والفسوة، وقال القاضي في شرح المصابيح: المعنى أن أحد الأمرين كان لا محالة، أما الانتهاء عن ترك الجماعات أو ختم الله تعالى على قلوبهم فإن اعتياد ترك الجمعة يغلب الرين على القلب ويذهب النفوس في الطاعات. (حاشية السندي ٨٩/٣).

(٢) قوله: «أو ليختمن الله على قلوبهم» معنى الختم الطبع والتغطية.

(٣) قالوا في قوله تعالى: «ختم الله على قلوبهم». أي طبع. قوله: من الفالطين أي من اكتساب ما ينفعهم من الأعمال ومن ترك ما يضرهم منها.

(٤) رواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - (١٢) باب التخليط في ترك الجمعة - حديث رقم: (٤٠). ورواه النسائي في: (١٤) كتاب الجمعة - (٢) باب التشديد في التخلف عن الجمعة - حديث رقم: (٢).

ورواه أحمد في المستد: ٢٣٩/١، ٢٥٤، ٣٣٥، ٨٤/٢. ورواه البيهقي: ٥٥/٣.

(٥) قوله: «تَهَاوَنَّا» قيل هو مفعول لأجله أو حال أي متهاونا، ولعل المراد لقلة الاهتمام بأمرها لا استخفافاً بها لأن الاستخفاف يفترض الله كثر.

(٦) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٠٨) باب التشديد في ترك الجمعة - حديث رقم: (١٠٥٢).

ورواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (٧) باب ما جاء في ترك الجمعة من غير علر - حديث رقم:

(٥٠١). عن أبي الجعد الضمري. قال: وفي الباب عن ابن عمر، وابن عباس، وسمرة. قال أبو

عيسى: حديث أبي الجعد حديث حسن. قال: وسألت محمداً عن اسم الجعد الضمري؟ فلم يعرف

اسمه. وقال: لا أعرف له عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث. قال أبو عيسى: ولا نعرف هذا الحديث إلا

من حديث محمد بن عمرو. ورواه النسائي في: (١٤) كتاب الجمعة - (٢١) باب التشديد في التخلف

عن الجمعة - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الأقامة - (٩٣) باب فيمن ترك الجمعة

من غير علر - حديث رقم: (١١٢٦، ١١٢٥). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٠٤) باب

فيمن يترك الجمعة من غير علر - حديث رقم: (٢). ورواه مالك في: (٥) كتاب الجمعة - (٩) باب

القراءة في صلاة الجمعة ومن تركها من غير علر - حديث رقم: (٢٠). ورواه أحمد في المستد:

٤٠٢/١، ٤٢٢، ٤٥٠، ٤٦١، ٤٩٩، ٣٣٢/٣، ٤٢٤، ٨/٥، ١٤، ٣٠. ورواه ابن جبان في

صحيحه: ٢٣٧/١ - عن أبي جعد الضمري.

وبالبلوغ عن الصبي، وبالعاقل عن غير العاقل، فلا تجب الجمعة عن عيِّد وصبي ومجنون، وكلنا المغمى عليه، بخلاف السكران قال ﷺ «الْجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِلَّا عَلَى أَرْبَعَةٍ. عَبْدٌ مُمْلُوكٌ وَأَمْرَأَةٌ وَصَبِيٌّ وَمَرِيضٌ»^(١) رواه أبو داود بإسناد على شرط الشيخين، وأما المجنون فلا عنه غير مكلف. قال:

(وَالذُّكُورَةُ وَالْمُسْحَةُ وَالْإِسْتِطَانُ).

احترزنا بالذكورة عن الأنوثة، فلا تجب الجمعة على المرأة للحديث المتقدم، ولأن خروجها إلى الجمعة تكليفاً لها ونوع -خالطة بالرجال ولا تأمن المفسدة في ذلك، وقد تحققت الآن المفاسد لا سيما في مواضع الزيارة كبيت المقدس شرفه الله وغيره، والذي يجب القطع به منعه في هذا الزمان الفاسد لئلا يتخذ أشرف البقاع مواضع الفساد واحترز الشيخ بالصحة عن المرض فلا تجب الجمعة على مريض ومن في معناه كالجوع والعطش والعري والخوف من الظلمة وأتباعهم: قاتلهم الله ما أفسدهم للشريعة، وحجة عدم الوجوب على المريض الحديث السابق، والباقي بالقياس عليه، وفي معنى المريض من به إسهال ولا يقدر على ضبط نفسه ويخشى تلويث المسجد، ودخوله المسجد والحالة هذه حرام صرح به الرافعي في كتاب الشهادة، وقد صرح الحنولي بسقوط الجمعة عنه، ولو خشى على الميت الانفجار أو تغيره كان علداً في ترك الجمعة فليأدر إلى تجهيزه ودفعه، وقد صرح بذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام وهي مسألة حسنة وقوله [الاستيطان] احترز به عن غير المستوطن كالمسافر ونحوه، فلا الجمعة عليهم كالمقيم في موضع لا يسمع النداء من الموضع الذي تقام فيه الجمعة إذ لم ينقل عنه ﷺ أنه صلى الجمعة في سفر^(٢)، وقد روي «لَا جُمُعَةٌ عَلَى مُسَافِرٍ»^(٣) إلا أنه مرفوع قال البيهقي: والصحيح وقفه على ابن عمر والله أعلم. قال:

(وَشَرِيطُ فِلَيْهَا ثَلَاثَةٌ: أَنْ تَكُونَ الْبَلَدُ مَضْراً أَوْ قَرْيَةً وَأَنْ يَكُونَ الْعَدُوُّ أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ، وَأَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ بَاقِياً، فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ أَوْ غَلَبَتِ الشُّرُوطُ صَلَّيْتَ طَهراً).

(١) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٢١٤) باب الجمعة للمملوك والمرأة - حديث رقم: (١٠٦٧).
ورواه أبو داود عن طارق بن شهاب، وقال أبو داود: طارق بن شهاب قد رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً.

(٢) هذا قد ثبت في حديث الإمام مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله الطويل - (١٥) كتاب الحج - (١٩) باب حجة النبي ﷺ - حديث رقم: (١٤٧).

(٣) رواه الطبراني في: «تذكرة الأوسط» ٢/٤٨/١ - عن أبي هريرة. ورواه اللؤلؤني عن أبي هريرة رقم: (١٦٤). وفي الباب أحاديث ضعيفة.

لصحة الجمعة شروط مع شروط الصلاة: منها دار الإقامة وهي عبارة عن الأبنية التي يستوطنها العدد الذين يصلون الجمعة سواء في ذلك المدن والقرى والمغر التي تتخذ وطناً وسواء فيها البناء من حجر أو طين أو خشب ونحوه، ووجه اشتراط ذلك أنه لم ينقل إقامتها في عهد رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين إلا كذلك ولو جازت في غير ذلك لفعلت ولو مرة ولو فعلت لنقل؛ ويشترط في الأبنية أن تكون مجتمعة فلو تفرقت لم يكف ويعرف التفرق بالعرف ولا جمعة على أهل الخيام وإن لازموا مكاناً واحداً صيفاً وشتاء لأنهم على هيئة المستوفزين، ومنها أن تقام في جماعة لأنه عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين فمن بعدهم لم ينقل عنهم ولا عن غيرهم فعلها فرادى، ثم شرط الجماعة أن تكون أربعين وبه قال الإمام أحمد رضي الله عنه، وقال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: تعتقد بأربعة أحدهم الإمام، وعن مالك رضي الله عنه روايتان: أحدهما مثل مذهبنا والأخرى أن الاعتبار بعدد يعدّ بهم الموضع قرية وتمكنهم الإقامة فيه، ويكون بينهم البيع والشراء، ونقل صاحب التلخيص من أصحابنا قولاً عن النخعي أنها تعتقد بثلاثة ولم يشته عامة الأصحاب، والمذهب الصحيح المشهور أنه لا بد من أربعين واحتج له بأحاديث منها حديث جابر رضي الله عنه أنه قال: «قضت السنة أن في كل أربعين فما فوقها جمعة»^(١) رواه البيهقي وقول الصحابي مضت السنة كقوله ﷺ، نعم قال البيهقي: حديث جابر لا يحتج به، ومنها حديث كعب^(٢) بن مالك قال: «أول من صلى بنا الجمعة في بقيع الخضعات»^(٣) أسعد^(٤) بن زؤارة وكنا أربعين^(٥)، وصححه ابن حبان والبيهقي، وقال الحاكم: إنه على شرط مسلم بعد أن صححه. وجه الدلالة أن الغالب على أحوال الجمعة التعبد والأربعون أقل ما ورد، ومنها أنه عليه الصلاة والسلام جمع بالمدينة ولم ينقل أنه جمع بأقل من أربعين، واتفقنا على إقامتها بالأربعين فمن ادّعى إقامتها بدون ذلك فعليه الدليل، ونقل عن الإمام أحمد أنه يشترط

(١) رواه الدارقطني رقم: (١٦٤). ورواه البيهقي: ١٧٧/٣. حديث ضعيف.

(٢) كعب بن مالك بن أبي كعب، الأنصاري، السلمي، بالفتح، المدني، صحابي، مشهور، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا، مات في خلافة عليّ. (تقريب التهذيب ١/١٣٥).

(٣) قوله: «الخضعات» موضع معروف بنواحي المدينة.

(٤) أسعد بن سهل بن حنيف بن وهب الأنصاري أبو أمانة، مشهور بكنيته، ولد قبل وفاة النبي ﷺ لعامين، وأتى به النبي ﷺ فتحكه وسماه باسم جده لأمه أبي أمانة أسعد بن زؤارة، وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث أرسلها، وروى عن جماعة من الصحابة كعمر وعثمان وزيد بن ثابت وأبيه وعمه عثمان وغيرهم، وأنكر أبو زرعة سماه من عمر، وقال البخاري: أدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه. مات سنة مائة. (الاصابة ١/٩٧).

(٥) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٢١٤) باب الجمعة في القرى - حديث رقم: (١٠٦٩). ورواه الدارقطني رقم: (١٦٤). ورواه الحاكم في المستدرک: ٢٨١/١. ورواه البيهقي في سننه ١٧٦/٣.

خمسین واحتج بحديث، والجواب أن الحديث في رجاله جعفر^(١) بن الزبير وهو متروك الحديث.

واعلم أن شرط الأربعين الذكورة والتكليف والحرية والإقامة على سبيل التوطن لا يظعنون شتاء ولا صيفاً إلا لحاجة فلا تتعقد بالإناث ولا بالصبيان ولا بالعبيد ولا بالمسافرين ولا بالمستوطنين شتاء دون الصيف وعكسه والغريب إذا أقام ببلد واته هذه وطناً صار له حكم أهله في وجوب الجمعة وإن لم يتخذ بل عزمه الرجوع إلى بلده بعد مدة يخرج بها عن كونه مسافراً قصيرة كانت أو طويلة كالتاجر والمتفقه والذي يرحل من بلده من قلة الماء أو خوف الظلمة قاتلهم الله ثم عزمه يعود إذا انفرج أمره فهؤلاء لا تلزمهم الجمعة؛ ولا تتعقد بهم على الأصح.

(فرع) إذا تقارب قريتان في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا لبلغوا أربعين لم تتعقد بهم الجمعة وإن سمعت كل قرية نداء الأخرى لأن الأربعين غير مقيمين في موضع الجمعة والله أعلم. ومنها أي من شروط صحة الجمعة أن تقع في الوقت ووقتها وقت الظهر فلا تقضى على صورتها بالاتفاق، وقال الإمام أحمد: تجوز قبل الزوال، حجتنا ما رواه البخاري عن أنس رضي الله عنهما قال كان النبي ﷺ: ﴿يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ﴾^(٢)، وروى مسلم عن سلمة بن^(٣) الأكوع رضي الله عنه قال: «كَانَا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ نَرْجِعُ فَتَسْبِغُ الْقِيَّةَ أَيَّ ظِلِّ الْحِطَّانِ»^(٤) ولو ضاق الوقت

(١) جعفر بن الزبير، من أهل الشام سكن البصرة، كان هو وعمران بن حدير في مسجد واحد، وكان شعبة يقول: أصدق الناس وأكذب الناس في مسجد واحد، يروى عمران بن حدير وجعفر بن الزبير، قال أبو حاتم: وروى جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث. له ترجمة في: المعروحين ٢١٢/١، والميزان ٤٠٦/١.

(٢) رواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - (٩) باب صلاة الجمعة حين تزلو الشمس - حديث رقم: (٢٨)، (٢٩).

(٣) سلمة بن الأكوع هو: ابن عمرو بن الأكوع الأسلمي، أبو مسلم، وأبو أياس، شهد بيعة الرضون، مات سنة أربع وسبعين. (تهذيب التهذيب ٣١٨/١).

(٤) ورواه البخاري في: (١١) كتاب الجمعة - (١٦) باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس - حديث رقم: (٩٠٤). ورواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - (٩) باب صلاة الجمعة حين تزلو الشمس - حديث رقم: (٣١). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - باب (٢٢٢) في وقت الجمعة - حديث رقم: (١٠٨٤، ١٠٨٥). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (٨٤) باب ما جاء في وقت الجمعة - حديث رقم: (١١٠٠). ورواه الدارقطني في: (٢) كتاب الصلاة - (١٩٣) باب وقت الجمعة - حديث رقم: (٢).

عن الجمعة صلوا ظهراً ولا يجوز الشروع في الجمعة نص^(١) عليه الشافعي في الأم، ولو خرج الوقت وهم فيها أنموها ظهراً وإن صلوا ركعة في الوقت ولو شكوا هل خرج الوقت أم لا لم يشعروا في الجمعة وصلوا ظهراً فإن الوقت شرط لا بد من تحقيق وجوده، وقد شككنا فيه نص عليه الشافعي في الأم والله أعلم. قال:

(وَقَرَأْتُهَا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: خُطْبَتَانِ يَقُومُ فِيهِمَا وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا وَأَنْ تُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ فِي

جَمَاعَةٍ).

من شروط صحة الجمعة أن يتقدمها خطبتان، في صحيح مسلم عن جابر^(٢) بن سمرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام: «كَانَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا وَكَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا»^(٣) وفي رواية «أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَذْكُرُ الدُّاسَ». وللخطبة خمسة أركان: أحدها حمد الله تعالى، ويتعين لفظ الحمد، والثاني الصلاة على رسول الله ﷺ ويتعين لفظ الصلاة، الثالث الوصية بتقوى الله تعالى، قال

(١) نص الشافعي في الأم قال: أخبرنا سفيان بن عينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك الصلاة ركعة فقد أدرك الجمعة». قال الشافعي: فكان أقل ما في قول رسول الله ﷺ فقد أدرك أن لم تفتحه الصلاة صلى ركعتين. قال الشافعي: ومن أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى وأجزأته الجمعة، وأدرك الجمعة أن يدرك الرجل قبل رفع رأسه من الركعة فيركع معه ويسجد، فإن أدركه وهو واقع فكبر ثم لم يركع معه حتى يرفع رأسه من الركعة ويسجد معه لم يمتد بتلك الركعة وصلى الظهر أربعاً. قال الشافعي: وإن ركع وشك في أن يكون ركعاً قبل أن يرفع الإمام رأسه يمتد بتلك الركعة وصلى الظهر أربعاً إذا لم يدرك معه ركعة غيرها. قال الشافعي: وإن ركع مع الإمام ركعة وسجد سجدة ثم شك في أن يكون سجدة سجدة مع الإمام أو سجدة سجدة وصلى ثلاث ركعات حتى يكمل الظهر أربعاً لأنه لا يكون مدركاً لركعة بكمالها إلا بأن يسجد سجدة، وكذلك لو أدرك مع الإمام ركعة ثم أضاف إليها أخرى ثم شك في سجدة لا يلزم أي من الركعة التي كانت مع الإمام، أو الركعة التي صلى لنفسه كان مصلياً ركعة وقاضياً ثلاثاً، ولا يكون له جمعة حتى يعلم أن قد صلى مع الإمام ركعة يسجدتين (١/١٨٢).

(٢) جابر بن سمرة بن جندبة: بضم الجيم بملها نون، الشواي، بضم المهملة، صحابي ابن صحابي، نزل الكوفة ومات بها، بعد سنة سبعين. (تقريب التهذيب ١/١٢٢).

(٣) رواه البخاري في: (١١) كتاب الجمعة - (٣٠) باب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة - حديث رقم: (٩٢٨). ورواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - (١٠) باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيها من الجلسة - حديث رقم: (٣٣). ورواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (١١) باب ما جاء في الجلوس بين الخطبتين - حديث رقم: (٥٠٦). قال: وفي الباب عن ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وجابر بن سمرة. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. وهو الذي رواه أهل العلم: أن يفصل بين الخطبتين بجلوس. ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (٨٥) باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة - حديث رقم: (١١٠٣، ١١٠٥). ورواه أحمد في المسند: ٩٨/٢، ٨٨، ٨٧/٥، ٨٨، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٨، ١٠٧، ١٠٢.

إمام الحرمين: ولا يكفي الاقتصار على التحذير من الاغترار بالدنيا وزخارفها فإن ذلك قد يتواسى به منكرو الشرائع بل لا بد من الحمل على طاعة الله تعالى والمنع من المعاصي بلا خلاف، ولو قال: أطيعوا الله تعالى كفي، الرابع الدعاء للمؤمنين وهو ركن على الصحيح ولا تصح الخطبة بدونه وهو مخصوص بالثانية ويكفي ما يقع عليه اسم الدعاء، الخامس قراءة شيء من القرآن وأقله آية واحدة، نص^(١) عليه الشافعي سواء كانت وعداً أو وعيداً أو حكماً أو قصة، ويشترط كون الآية مفهومة فلا يكفي ثُمَّ نُظِرَ وإن كانت آية، واختلف في: محل القراءة والصحيح الذي نص عليه الشافعي في الأم أنها تجب في إحدى الخطبتين لا بعينها والله أعلم.

هذه أركان الخطبة، أما شروطها فستة: أحدها الوقت وهو بعد الزوال فلا يصح تقديم شيء منها عليه. الثاني تقديم الخطبتين على الصلاة. الثالث القيام فيهما مع القدرة. الرابع الجلوس بينهما وتجب الطمأنينة فيه، فلو كان عاجزاً عن القيام وخطب جالساً وجب أن يفصل بينهما بسكنة على الأصح. الخامس الطهارة عن الحدث والنجس في البدن والثوب والمكان، وكذا يجب ستر العورة على الجديد. السادس رفع الصوت بحيث يسمع أربعين من أهل الكمال وإلا لما يحصل المقصود من مشروعية الخطبة، وهل يشترط كونها عريية؟ الصحيح نعم لنقل الخلف عن السلف ذلك، وقيل لا يجب لحصول المعنى، فعلى الصحيح لو لم يكن فيهم من يحسن العريية جاز بغيرها، ويجب على كل واحد أن يتعلمها بالعريية كالعاجز عن التكبير بالعريية فإن مضت مدة إمكان التعليم ولم يتعلم أحد منهم عصوا كلهم ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر كذا قاله الرافعي، ووجوب تعلم الخطبة على كل واحد ذكره في التتمة وذكر غيره وجزم به ابن الرفعة وعبارة الروضة ويجب أن يتعلم كل واحد منهم الخطبة، قال الأسنوي: وهو غلط قال القاضي حسين: وإذا لم يعرف القوم العريية فما فائدة

(١) رواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - (١٠) باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة - حديث رقم: (٣٤). نص الشافعي: قال رحمه الله: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن أبي بكر عن حبيب بن عبد الرحمن بن إساف عن أم هشام بنت حارثة التميمي أنها سمعت النبي ﷺ يقرأ بقاف وهو يخطب على المنبر يوم الجمعة، وأنها لم تحفظها إلا من رسول الله ﷺ يوم الجمعة وهو على المنبر من كثرة ما كان النبي ﷺ يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر. قال الشافعي: وكان عمر يقرأ في خطبة يوم الجمعة إذا الشمس كورت حتى يبلغ علمت نفس ما أحضرت ثم يقطع السورة. قال الشافعي: وبلغنا أن علياً رضي الله عنه كان يقرأ على المنبر سورة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد فلا تتم الخطبتان إلا بأن يقرأ في إحداها آية فأكثر، والذي أحب أن يقرأ بقاف في الخطبة الأولى كما روي عن رسول الله ﷺ لا يقصر عنها، وما قرأ أجزاءه إن شاء الله تعالى، وإن قرأ على المنبر سجدة لم ينزل ولم يسجد فإن فعل وسجد رجوت أن لا يكون بذلك لا بأس لأنه ليس يقطع الخطبة كما لا يكون قطعاً للصلاة أن يسجد فيها سجود القرآن. (الأم ١/١٧٨).

الخطبة، وأجاب بأن فائدة الخطبة العلم بالوعظ من حيث الجملة وقول الشيخ [وَأَنْ تَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ فِي جَمَاعَةٍ] لقول عمر رضي الله عنه: «الجمعة ركعتان تمام من غير قصر على لسان محمد ﷺ»^(١)، وكذا نقلها الخلف عن السلف. قال ابن المنذر: وهذا بالإجماع، وكونها في جماعة قد مر والله أعلم. قال:

(وَهَيَّأَتْهَا أَرْبَعٌ: الْقَسْلُ وَتَنْظِيفُ الْجَسَدِ وَلُبْسُ الثَّيَابِ الْبَيْضِ وَأَخْذُ الظُّفْرِ وَالطَّيِّبِ).

السنة لمن أراد الجمعة أن يغتسل لها بل يكره تركه في أصبح الوجهين، في الصحيحين «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٢) وفي الصحيحين أيضاً «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ

(١) رواه النسائي في: (١٤) كتاب الجمعة - (٣٧) باب عند صلاة الجمعة - حديث رقم: (١). ورواه ابن

ماجه في: (٥) كتاب إقامة الصلاة - (٧٣) باب تقصير الصلاة في السفر - حديث رقم: (١٠٦٣)،

١٠٦٤. ورواه أحمد في المسند: ٣٧/١.

(٢) رواه البخاري في: (١١) كتاب الجمعة - (٢) باب فضل الغسل يوم الجمعة - حديث رقم: (٨٧٧)،

٨٧٨. ورواه في: (٣) باب الطيب في الجمعة - حديث رقم: (٨٨٠). ورواه في: (٥) - باب حديث

رقم: (٨٨٢). ورواه في: (٦) باب ألحّن للجمعة - حديث رقم: (٨٨٣) - (٨٨٥). ورواه في: (١٢)

باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم - حديث رقم: (٨٩٤)، (٨٩٥)،

٨٩٧، (٨٩٨). ورواه في: (٢٦) باب الخطبة على المنبر - حديث رقم: (٩١٩). ورواه في: (٥٢)

كتاب الشهادات - (١٨) باب بلوغ الصبيان وشهادتهم - حديث رقم: (٢٦٦٥). ورواه في: (١٠) كتاب

الأذان - (٦١) باب وضوء الصبيان - حديث رقم: (٨٥٩). ورواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة -

حديث رقم: (١، ٢، ٤، ٦ - ٨). ورواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (١٢٧) باب في الغسل يوم

الجمعة - حديث رقم: (٣٤٠، ٣٥١). ورواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (٢٩) باب ما جاء في

السواك والطيب يوم الجمعة - حديث رقم: (٥٢٨، ٥٢٩). قال: وفي الباب عن أبي سعيد، وشيخ من

الأنصار. قال أبو عيسى: حديث البراء حديث حسن. ورواية هشيم أحسن من رواية إسماعيل بن

إبراهيم التيمي. وإسماعيل بن إبراهيم التيمي يضعف الحديث. ورواه النسائي في: (١٤) كتاب

الجمعة - (٧) باب الأمر بالغسل يوم الجمعة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٨) باب ليحجب الغسل

يوم الحليث - حديث رقم: (١، ٢). ورواه في: (١١) باب الهيئة للجمعة - حديث رقم: (٢). ورواه

في: (٢٥) باب حض الإمام في خطبته على الغسل يوم الجمعة - حديث رقم: (١ - ٣). ورواه ابن

ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (٨٠) باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة - حديث رقم: (١٠٨٨)،

١٠٨٩، (١٠٩١). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٩٠) باب في فضل الجمعة والغسل

والطيب فيها - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٥) كتاب الجمعة - (١) باب العمل في غسل يوم

الجمعة - حديث رقم: (١ - ٦). ورواه أحمد في المسند: ١٠/١، ٤٦، ٢٦٥، ٢٦٩، ٣٣٠، ٣/٢،

٩، ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٦٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ١٠١، ١٠٥، ١١٥،

١٢٠، ١٤١، ١٤٥، ١٤٩، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٧٥، ٣٢٩، ٣٣١، ٤٧٣، ٤٨٩، ٦/٣،

٣٠، ٦٠، ٦٦، ٦٩، ٣٠٤، ٤/٤، ٢٨٢، ٢٨٣، ٥/٥، ٣٦٣، ٦/٢٨٩، ٣١٠.

في كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا^(١) زاد النسائي وهو يوم الجمعة^(٢)، وإسنادهما صحيح، والغسل الجمعة تنمة مهمة مرت في فصل الأغسال المستنونة، والغسل وإن صدق بسكب الماء على جميع الجسد إلا أن المقصود منه تنظيف الجسد من الأوساخ التي يحصل بسببها رائحة كريهة، فلهذا ذكر الشيخ تنظيف الجسد. ومن السنة أيضاً أن يترين ويلبس من أحسن ثيابه وينطيب لقوله ﷺ «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ وَمَسَّ مِنْ طَيِّبٍ بِيْتِهِ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلَمْ يَخْطُ أَصْفَاقَ النَّاسِ ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ لَهُ ثُمَّ انْصَبَتْ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ كَانَتْ كَقَرَارَةِ لَيْلَةٍ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ جُمُعَتِهِ الَّتِي قَبْلَهَا»^(٣) رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال: هو صحيح على شرط مسلم، والأبيض من الثياب أفضل وكما يستحب الغسل والطيب يستحب إزالة الظفر والشعر المستحب إزالتهما، والحكمة في الغسل أن لا يجد المجلس من جلسه ما يكره فيتأذى. قال العلماء: ويؤخذ من هذا أن المجلس لا يتعاطى ما يتأذى منه جلسه من كلام سيء وغيره، ومشروعية الطيب حتى يجد المجلس من جلسه ما يتنفع به من طيب الرائحة، وحسن الثياب لأجل النظر فلا يجد ما يتأذى به بصره، صلى الله وسلم على من شرع لنا هذا الخير والله أعلم. قال:

«وَيُسْتَحَبُّ الْإِنْصَافُ فِي حَالِ الْخُطْبَةِ».

هل يحرم الكلام وقت الخطبة فيه قولان: أحدهما ونص^(٤) عليه الشافعي القديم أنه يحرم وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد في أرجح الروايتين عنده لقوله تعالى «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا»^(٥) قال أكثر المفسرين: نزلت في الخطبة وسميت الخطبة قرآناً لاشتغالها على القرآن الذي يتلى فيها وقوله ﷺ «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ

(١) رواه البخاري في: (١١) كتاب الجمعة - (١٢) باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والسيبان غيرهم - حديث رقم: (٨٩٧، ٨٩٨). ورواه في: (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء - باب (٥٤) - حديث رقم: (٣٤٨٧). ورواه النسائي في: (٧) كتاب الجمعة - (٢) باب الطيب والسواك يوم الجمعة - حديث رقم: (٩).

(٢) رواه النسائي في: (١٤) كتاب الجمعة - (٨) باب لإيجاب الغسل يوم الجمعة - حديث رقم: (١).

(٣) رواه ابن حبان ١٩٥/٤ - باب ذكر بيان بأن السواك وليس المرء أحسن ثيابه من شرائط الجمعة التي تكفر ما بين الجمعتين - رقم: (٢٧٦٧). عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري.

(٤) نص الشافعي قال: أخبرنا مالك عن ابن شهاب بن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب فقد لغوت». وقال: وأحب لكل من حضر الخطبة أن يستمع لها وينصت ولا يتكلم من حين يتكلم الامام حتى يفرغ من الخطبتين معاً. (الأم ١/ ١٨٠ بصرف).

(٥) سورة الأعراف آية: ٢٠٤.

يَخْطُبُ أَنْصَتَ فَقَدْ^(١) لَعُوتَ^(٢) واللغو الاسم قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾^(٣) والجديد أن الكلام ليس بحرام، والإنصات سنة لما رواه الشيخان (أَنْ عُمَآنَ دَخَلَ وَعُمَرُ يَخْطُبُ فَقَالَ عُمَرُ: مَا بَالُ رَجَالٍ يَتَأَخَّرُونَ عَنِ النَّدَاءِ، فَقَالَ عُمَآنُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا زِدْتُ جِنًّا سَمِعْتُ النَّدَاءَ أَنْ تَوَضَّأْتُ)^(٤) وروى (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ وَهُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَأَوْمَأَ النَّاسُ إِلَيْهِ بِالسَّكُوتِ فَلَمْ يَفْعَلْ وَأَعَادَ الْكَلَامَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُ بَعْدَ الثَّانِيَةِ: وَيَحَكَ مَا أَهْدَدْتَ لَهَا قَالَ: حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَقَالَ إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحَبَّيْتِ)^(٥) رواه البيهقي بإسناد صحيح. وجه الدلالة أنه عليه الصلاة والسلام لم ينكر عليهم ذلك ولو كان حراماً لأنكره، ويجوز الكلام قبل الشروع في الخطبة وبعد الفراغ منها وقبل الصلاة. قال في المرشد: حتى في حال الدعاء للامراء أو فيما بين الخطبتين خلافاً، وظاهر كلام الشيخ أنه لا يحرم، وبه جزم في المذهب والغزالي في الوسيط: نعم في الشامل وغيره إجراء القولين، ثم هذا في الكلام الذي لا يتعلق به غرض مهم ناجز، فأما إذا رأى أعمى يقع في بثر أو عقرباً تدب على إنسان فأنلوه أو علم ظالماً يتطلب شخصاً بغير

(١) قوله: «لقد لعوت» قال أهل اللغة: يقال لغا يلغو كغزا ينزو. ويقال: لغى يلغى كعمى يعمى. لغتان. الأولى أصح. وظاهر القرآن يقتضى هذه الثانية التي هي لغة أبي هريرة. قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾. وهذا من لغى يلغى. ولو كان من الأول لقال: والغوا بضم الغين. ومعنى لقد لعوت أي قلت اللغو. وهو الكلام الملغى الساقط الباطل المردود.

(٢) رواه البخاري في: (١١) كتاب الجمعة - (٣٦) باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب - حديث رقم: (٩٣٤). ورواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - (٣) باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة - حديث رقم: (١١، ١٢). رواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (١٦) باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب - حديث رقم: (٥١٢) - وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (١٤) كتاب الجمعة - (٢٢) باب الإنصات للخطبة يوم الجمعة - حديث رقم: (١، ٢). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (٨٦) باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها - حديث رقم: (١١١٠). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (١٩٤) باب الاستماع يوم الجمعة عند الخطبة والإنصات - حديث رقم: (٢، ٣). ورواه مالك في: (٥) كتاب الجمعة - (٢) باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب - حديث رقم: (٦). ورواه أحمد: ١/ ٢٣٠.

(٣) سورة المؤمنون آية ٣.

(٤) رواه البخاري في: (١١) كتاب الجمعة - باب (٥) - حديث رقم: (٨٨٢). ورواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - حديث رقم: (٣). ورواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (٣) باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة - حديث رقم: (٤٩٥). وروى مالك هذا الحديث عن الزهري عن سالم. وقال أبو عيسى: وسألت محمداً عن هذا. فقال: الصحيح حديث الزهري عن سالم عن أبيه. قال محمد: وقد روي عن مالك أيضاً عن الزهري عن سالم عن أبيه نحو هذا الحديث. ورواه أحمد في المسند: ١/ ١٥، ٤٥.

(٥) رواه البيهقي في: كتاب الجمعة ٣/ ٢٢١.

حق كمرئف الأسواق ورسل قضاة الرشا فلا يحرم بلا خلاف، وكذا لو أمر بمعروف أو نهى عن منكر فإنه لا يحرم قطعاً، وقد نص على ذلك الشافعي واتفق عليه الأصحاب.

(فرع) لو سلم الدخول حال الخطبة فإن قلنا بالقديم يحرم الكلام حرمت إجابته باللفظ، ويستحب بالإشارة كما في حال الصلاة ولو عطس شخص فيحرم تسميته على الصحيح كره السلام، وإن قلنا بالجديد إنه لا يحرم الكلام فيجوز رد السلام والتشمت بلا خلاف. وهل يجب رد السلام فيه؟ خلاف الصحيح في الشرح الصغير أنه لا يجب بل يستحب. والصحيح في شرح المهذب أنه يجب، وأما تشمت العاطس فالصحيح في الشرح الصغير استحبابه أيضاً لا وجوبه، وكذا صححه النووي في شرح المهذب وأصل الروضة والله أعلم. قال:

(وَمَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ يَجْلِسُ).

إذا حضر شخص والإمام يخطب لم يتخط رقاب الناس لقوله ﷺ «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جَسَراً إِلَى جَهَنَّمَ»^(١) رواه الترمذي ويستثنى من ذلك الإمام، ومن بين يديه فرجة ولا طريق إليها إلا بالتخطي لأنهم قصروا بعدم سماعها، ثم المنع من التخطي لا يختص بحال الخطبة بل الحكم قبلها كذلك، ثم الدخول هل يصلي التحية اختلف العلماء في ذلك، فقال القاضي^(٢) عياض: قال مالك وأبو حنيفة والثوري والليث^(٣) وجمهور السلف من الصحابة والتابعين لا يصلونها، ويروى عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم،

(١) رواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (١٧) باب ما جاء في كراهية التخطي يوم الجمعة - حديث رقم: (٥١٣). عن معاذ بن أنس الجهني. وفي الباب عن جابر. قال أبو عيسى: حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث وشيئين بن سعد. والعمل الذي عليه أهل العلم: كرهوا أن يتخطي الرجال رقاب الناس يوم الجمعة وشددوا في ذلك. وقد تكلم بعض أهل العلم به وشيئين بن سعد، وضعفه من قبل حفظه.

(٢) القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمر بن موسى بن عياض العلامة عالم المغرب أبو الفضل اليحصبي النيسابوري الحافظ. كان إمام أهل الحديث في وقته، وأعلم الناس بعلومه، وبالنحو واللغة وكلام العرب، وأيامهم وأساليبهم. مات ليلة الجمعة سنة أربع وأربعين وخمسمائة. له ترجمة في: أنباء الرواة للقفطي ٣/٢٦٣، والمعجم لابن أبيار ص/٣٠٦.

(٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن القهقي أبو الحارث المصري. أحد الأعلام. روى عن الزهري، وعطاء، ونافع، وخلق. وعنه ابنه شعيب، وكتابه أبو صالح، وابن المبارك، وخلق قال يحيى بن بخير: ما رأيت أحداً أكمل من الليث بن سعد، كان قتيبه، عربي اللسان. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة. مات سنة خمس وسبعين ومائة. له ترجمة في: للجزوليهر المضيفة ١/١٦١، وصبح الأعشى للقفطشندي ٣/٣٩٩، والجزوليهر المضيفة ١/٤٦٦.

وحجتهم الأمر بالإنصات، وتأولوا الأحاديث الواردة في قضية سليك على أنه كان حريصاً فأمره بالقيام ليراه الناس ويتصدقوا عليه، وقال الشافعي والإمام أحمد وإسحاق^(١) وفقهاء المحدثين: إنه يستحب أن يصلي تحية المسجد ركعتين خفيفتين، ويكره أن يجلس قبل أن يصليهما، وحكى هذا المذهب عن الحسن^(٢) البصري وغيره من المتقدمين. واحتج هؤلاء بقول النبي ﷺ لسليك حين جاء والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، وقد جلس «أَصْلَيْتُ يَا فُلَانُ قَالَ: لَا قَالَ: قُمْ فَارْكَعْ» وفي رواية^(٣) «قُمْ فَصَلِّ الرُّكْعَتَيْنِ»^(٤) وفي رواية «صَلِّ رُكْعَتَيْنِ»^(٥) وفي رواية «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ خَرَجَ الْإِمَامُ فَلْيُصَلِّ رُكْعَتَيْنِ»^(٦) وفي رواية «وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا»^(٧) وهذه الروايات كلها في صحيح مسلم، قال النووي: وهذه الأحاديث كلها صريحة في الدلالة للمذهب الشافعي وأحمد، وتأويل من

(١) إسحاق بن أبي إسرائيل لإبراهيم المروزي أبو يعقوب. نزيل بغداد روى عن إبراهيم بن سعد، وحمام بن زيد، وابن مهدي، وخلائق، وعنه البخاري، وأبو داود، والحسن بن سفيان، وغيرهم. كان ثقة صدوقاً مأموراً شامطاً حافظاً جداً. مات في شعبان سنة خمس وأربعين ومائتين. له ترجمة في: تكملة الحفاظ ٤٨٤/٢، وتهذيب التهذيب ٢٢٣/١، والدير ٤٤٤/١.

(٢) الحسن البصري هو: الحسن بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت، وقيل بن جابر بن عبد الله، وقيل أبو اليسر ولد لستين بختيا من خلافة عمر، قال أبو بردة: أدركت الصحابة فما رأيت أحداً أشبه بهم من الحسن. مات في رجب سنة عشر ومائة. له ترجمة في: تهذيب التهذيب ٢٢٣/٢، وحلية الأولياء ١٣١/٢، وميزان الاعتدال للذهبي ٥٢٧/١.

(٣) رواه البخاري في: (١١) كتاب الجمعة - باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين - حديث رقم: (٩٣٠). وراه في: (٣٤) باب رفع اليدين في الخطبة - حديث رقم: (٩٣٢). ورواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - (١٤) باب التحية والإمام يخطب - حديث رقم: (٥٤). ورواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (١٥) باب ما جاء في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب - حديث رقم: (٥١٠). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح - أصح شيء في هذا الباب. ورواه النسائي في: (١٤) كتاب الجمعة - (٢١) باب الصلاة يوم الجمعة لمن جاء والإمام يخطب - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب إقامة الصلاة - (٨٧) باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب - حديث رقم: (١١١٢).

(٤) رواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - (١٤) باب التحية والإمام يخطب - حديث رقم: (٥٥). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (٨٧) باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب حديث رقم: (١١١٢).

(٥) رواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - (١٤) باب التحية والإمام يخطب - حديث رقم: (٥٥).

(٦) رواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - (١٤) باب التحية والإمام يخطب - حديث رقم: (٥٧).

(٧) رواه مسلم في: (٧) كتاب الجمعة - (١٤) باب التحية والإمام يخطب - حديث رقم: (٥٩). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (٨٧) باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب - حديث رقم: (١١١٢).

قال إن أمره ﷺ لسليك^(١) بالقيام ليتصدق عليه باطل برده صريح قوله ﷺ «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكُعْ رَكَعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا» فهذا نص صريح لا يتطرق إليه تأويل ولا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ صحيحاً فيخالفه والله أعلم. وقول الشيخ لزمن دخل والإمام يخطب [يقضي أن الحاضر لا يفتح صلاة ولم يبين أنه مكروه أم لا، وعبارة الرافي والروضة ينبغي لمن ليس في الصلاة من الحاضرين أن لا يستفتحها سواء صلى السنة أم لا، وفي الحاوي الصغير الكراهة، والذي ذكره النووي في شرح المذهب أنه حرام، ونقل الإجماع على ذلك، ولفظه: قال أصحابنا إذا جلس الإمام على المنبر حرم على من في المسجد أن يتتدى صلاة وإن كان في صلاة خفها، وهذا إجماع قاله الماوردي، وكذا ذكره الشيخ أبو حامد والله أعلم. قلت: هذه مسألة حسنة نفيسة قل من يعرفها على وجهها فينبغي الاعتناء بها ولا يترفع بفعل ضعفاء الطلبة وجهلة المتصرفين فإن الشيطان يتلاعب بصوفية زماننا كتلاعب الصبيان بالكرة وأكثرهم صدمهم عن العلم مشقة الطلب فاستدرجهم الشيطان. قال السيد الجليل أبو يزيد: قعدت ثلاثين سنة في المجاهدات فلم أر أصعب علي من العلم. وقال السيد الجليل أبو بكر الشبلي: إن في الطاعة من الآفات ما يخنكم أن تطلبوا المعاصي في غيرها. وقال السيد الجليل ضرار بن عمرو: إن قوماً تركوا العلم ومجالسة العلماء واتخذوا محارب وصلوا وصاموا حتى يس جلد أحدهم على عظمه خالفوا فهلكوا والذي لا إله غيره ما عمل عامل على جهل إلا كان ما يفسد أكثر مما يصلح، وهذه زيادة خارجة عن الفن الذي نحن فيه فمن أراد من هذه المادة فعليه بكتاب «سير السالك في أسنى المسالك» والله أعلم. قال:

(فصل: وصلاة العيدين سنة مؤكدة، وهي ركعتان يكبر في الأولى سبعاً سيوى تكبيرة الإحرام وفي الثانية خمساً سيوى تكبيرة القيام ويخطب بعدهما خطبتين)

العيد مشتق من العود لأنه يعود في السنين أو يعود السرور بعوده أو لكثرة عوائد الله تعالى على عباده فيه: أي أفضاله. ثم صلاة العيد مطلوبة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ»^(٢) قيل المراد هنا صلاة عيد النحر ولا خفاء في أنه عليه الصلاة والسلام كان يصليهما هو والصحابة معه ومن بعده، وروي أنه عليه الصلاة والسلام أول عيد صلاه عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وفيها فرضت زكاة الفطر، قاله

(١) سليك بن عمرو أو ابن هذبة النبطي، وقع ذكره في الصحيح من حديث جابر أنه دخل يوم الجمعة والتبى ﷺ يخطب فقال أصليت وهو في البخاري معهم، ورواه أحمد والدارقطني من طريق أبي سفيان عن جابر. (الإصابة ٢/ ٧٧).

(٢) سورة الكوثر آية: ٢.

الماوردي. ثم الصلاة سنة لقول الأعرابي «مَلَّ عَلَيَّ غَيْرُهَا: أَيِ غَيْرِ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ»^(٢) وهو في الصحيحين، وهذا ما نص^(٣) عليه الشافعي، وقيل إنها فرض كفاية لأنها من شعائر الإسلام فتركها تهاون في الدين، وتشرع جماعة بالإجماع، والمذهب أنها تشرع للمنفرد والمسافر والعبد والمرأة لأنها نافلة فأشبهت الاستسقاء والكسوف نعم

(١) قوله: «إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ» قال ابن حجر في الفتح: تطوع بتشديد الطاء والواو، وأصله تطوع بتاءين فأدغمتم إحداهما، ويجوز تخفيف الطاء على حذف إحداهما. واستدل بهذا على أن الشروع في التطوع يوجب إتمامه تمسكاً بأن الاستثناء فيه متصل، قال القرطبي: لأنه نفى وجوب شيء آخر إلا ما تطوع به، والاستثناء من النفي إثبات، ولا فاصل بوجوب التطوع، فيعتب أن يكون المراد إلا أن تشرع في تطوع فيلزمك إتمامه. وتعبه الطيبي بأن ما تمسك به مغالطة، لأن الاستثناء هنا من غير الجنس، لأن التطوع لا يقال فيه «عليك» فكأنه قال: لا يجب عليك شيء، إلا إن أومت أن تطوع فلذلك لك. وقد علم أن التطوع ليس بواجب، فلا يجب شيء آخر أصلاً. كذا قال. وحرف المسألة دافع على الاستثناء، فمن قال إنه متصل تمسك بالأصل، ومن قال إنه منقطع احتج إلى دليل، والدليل عليه ما روى النسائي وغيره أن النبي ﷺ كان أحياناً ينوي صوم التطوع ثم يفتقر، وفي البخاري أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تفتقر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه، فدل على أن الشروع في العبادة لا يستلزم الإتمام - إذا كانت نافلة - بهذا النص في الصوم وبالقيلس في الباقي. فإن قيل: يرد الحج، قلنا لا، لأنه امتاز عن غيره بلزوم المضي في فائدة فكيف في صحيحه. وكذلك امتاز بلزوم الكفارة في ثقله كفره. والله أعلم. على أن في استدلال الحنفية نظراً لأنهم لا يقولون بفرعية الإتمام، بل بوجوبه. واستثناء الواجب من الفرض ففقطع لتباينهما. وأيضاً فإن الاستثناء من التثنية عندهم ليس للإثبات بل مسكوت عنه. وقوله: «إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ» استثناء من قوله لا، أي لا فرض عليك غيرها - (١/١٣٢).

(٢) رواه البخاري في: (٢) كتاب الإيمان - (٣٤) باب الزكاة من الإسلام - حديث رقم: (٤٦). ورواه في: (٣٠) كتاب الصوم - (١) باب وجوب صوم رمضان - حديث رقم: (١٨٩١). ورواه في: (٩٠) كتاب الحيل - (٣٠) باب في الزكاة - حديث رقم: (٦٩٥٦). ورواه في: (٥٢) كتاب الشهادات - (٢٩) باب كيف يُستحلف - حديث رقم: (٢٦٧٨). ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (٢) باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام - حديث رقم: (٨). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - حديث رقم: (٣٩١). ورواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (٧) باب ما جاء إذا أدت الزكاة فقد قضيت ما عليك - حديث رقم: (٦١٨). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. ورواه النسائي في: (٥) كتاب الصلاة - (٤) باب كم فرضت في اليوم والليلة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٢) كتاب الصيام - (١) باب وجوب الصيام - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٩) كتاب السفر - (٢٥) باب جامع الترغيب في الصلاة - حديث رقم: (٩٤).

(٣) نص الشافعي قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج في الميعين إلى المصلى بالمدينة، وكذلك من كان بعده، وعامة أهل البلدان إلا أهل مكة فإنه لم يبلغنا أن أحداً من السلف صلى بهم عبداً إلا في مسجدهم - وقال: وكان ينهب ﷺ إلى النساء فيخطبهن قائم ويأمرهن بالصدقة، وكانت النساء يصعدن بالقرط وأنشابه. (الأم ١/٢٠٧).

يكره للشابة الجميلة وذوات الهيئة الحضور. ويستحب للمعجز الحضور في ثياب بذلتها بلا طيب. قلت: ينبغي القطع في زماننا بتحريم خروج الشابات وذوات الهيئات لكثرة الفساد، وحديث أم^(١) عطية: وإن دل على الخروج إلا أن المعنى الذي كان في خير القرون قد زال، والمعنى أن كان في المسلمين قلة فأذن رسول الله ﷺ لهن في الخروج ليحصل بهن الكثرة، ولهذا أذن للحيض مع أن الصلاة مفقودة في حقهن، وتعليقه ﷺ بشهودهن الخير ودعوة المسلمين لا ينافي ما قلنا، وأيضاً فكان الزمان زمان أمن فكأن لا يبدن زينتهن ويغضضن من أبصارهن وكلنا الرجال يغضون من أبصارهم، وأما زماننا فخرجوهن لأجل إبداء زينتهن ولا يغضضن أبصارهن ولا يغض الرجال من أبصارهم، ومفاسد خروجهن محققة، وقد صرح عن

(١) أم عطية الأنصارية اسمها نسبية بنون وسين مهملة وياه موحدة مصغر وقيل بفتح النون وكسر السين معروفة باسمها وكتبتها وهي بنت الحارث. وقيل بنت كعب، وأئذ أبو عمر لأن نسبية بنت كعب أم عمارة الآتي ذكرها. روت أم عطية عن النبي ﷺ وعن عمر، وروى عنها أنس ومحمد وحفصة ولدا سيرين، وإسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية، وعبد الملك بن حمير وآخرون ومن أحاديثها في الصحيحين «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور». ٥٠. رواه البخاري في: (٨) كتاب الصلاة - (٢) باب وجوب الصلاة في الثياب - حديث رقم: (٣٥١). ورواه في: (١) كتاب الحيض - (٢٣) باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، ويحتزلن المصلى - حديث رقم: (٣٢٤). ورواه في: (١٣) كتاب العيدين - (١٢) باب التكبير أتمام منى - وإذا غدا إلى عرلة - حديث رقم: (٩٧١). ورواه في: (١٥) باب خروج النساء والحيض إلى المصلى - حديث رقم: (٩٧٤). ورواه في: (٢٠) باب إذا لم يكن لها جليلاب في العيد حديث رقم: (٩٨٠). ورواه في: (٨١) باب تقضي الحائض المتأسك كلها إلا الطواف بالبيت - حديث رقم: (١٦٥٢). ورواه مسلم في: (٧) كتاب العيدين - (١) باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة - حديث رقم: (١٢). ورواه في: (٢) باب ترك الصلاة، قبل العيد ويعملها، في المصلى - حديث رقم: (١٣). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٤٥) باب خروج النساء في العيد - حديث رقم: (١١٣٦). ورواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (٣٦) باب ما جاء في خروج النساء في العيدين - حديث رقم: (٥٣٩ - ٥٤٠). قال: وفي الباب عن ابن عباس، وجابر. قال أبو عيسى: حديث أم عطية حديث حسن صحيح. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث، ورخص للنساء في الخروج إلى العيدين. وكره بعضهم. ورواه النسائي في: (٣) كتاب الحيض - (٢٢) باب شهود الحيض العيدين ودعوة المسلمين - حديث رقم: (١). ورواه في: (١٩) كتاب العيدين - (٢) باب خروج العواتق وذوات الخدور في العيدين - حديث رقم: (١) ورواه في: (٣) باب احتزال الحيض مصلى الناس - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٦٥) باب ما جاء في خروج النساء في العيدين - حديث رقم (١٣٠٧ - ١٣٠٩). عن أم عطية، وابن عباس. في الزوائد: حديث ابن عباس ضعيف، لثعلبي حجاج بن أرطاة. ورواه النازمي في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٢١) خروج النساء في العيدين - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٢٢) باب البحث على الصدقة في العيد - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في المسند: ٥/٨٤، ٦/٨٤، ٨٥، ٦/١٨٤، ٢/١٨.

عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَخَذَتْ الشَّأْمَ لَمَنْعَهُنَّ الْمَسَاجِدَ كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(١) فهذا فتوى أم المؤمنين في خير القرون فكيف بزماننا هذا الفاسد؟ وقد قال بمنع النساء من الخروج إلى المساجد خلق غير عائشة رضي الله عنها منهم عروة^(٢) بن الزبير رضي الله عنه والقاسم^(٣) ويحيى^(٤) الأنصاري ومالك وأبو حنيفة مرة، ومرة أجازوه وكذا منعه أبو يوسف^(٥)، وهذا في ذلك الزمان، وأما في زماننا هذا فلا يتوقف أحد من المسلمين في منعهن إلا غيبي قليل البضاعة في معرفة أسرار الشريعة قد تمسك بظاهر دليل حمل على ظاهره دون فهم معناه مع إهماله فهم عائشة رضي الله عنها، ومن هنا نسوهمها ومع إهمال الآيات الدالة على تحريم إظهار الزينة وعلى وجوب غض البصر، فالصواب الجزم بالتحريم والفتوى به والله أعلم. ثم وقتها ما بين طلوع الشمس والزوال، وقيل لا يدخل وقتها إلا بارتفاع الشمس قدر رمح والصحيح الأول، والارتفاع قدر رمح مستحب ليزول وقت الكراهة، وكيفية ركعتان للدلالة وإجماع الأمة، وينوي صلاة عيد الفطر أو الأضحي ويكبر في الأولى سبع تكبيرات غير تكبيرة الإحرام، وفي الثانية خمسا سوى تكبيرة القيام من السجود روي أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر في الفطر والأضحي في الأولى سبعا قبل القراءة، وفي الثانية خمسا قبل القراءة^(٦)، رواه الترمذي، وقال: إنه

(١) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - باب انتظار الناس قيام الإمام العالم - حديث رقم: (٨٦٩). ورواه مسلم في: (٤) كتاب الصلاة - (٣٠) باب خروج النسوة إلى المساجد - حديث رقم: (١٤٤). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٥١) باب التشديد في ذلك - حديث رقم: (٥٦٩). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - (٣٦) باب ما جاء في خروج النساء - حديث رقم: (٥٠٤)، ورواه مالك في: (١٤) كتاب القبلة - (٦) باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد - حديث رقم: (١٥).

(٢) عروة بن الزبير بن العزام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثانية، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عمر الفاروق. (تقريب التهذيب ١٩/٧).

(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصنفي التيمي، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة. قال الآيب: ما رأيت أفضل منه، من كبار الثالثة، مات سنة ست ومائة على الصحيح. (تقريب التهذيب ١٧/٢).

(٤) يحيى الأنصاري بن إسحاق، أو ابن أبي إسحاق الأنصاري، ثقة، من الرابعة. (تقريب التهذيب ٣٤٢/٢).

(٥) أبو يوسف القاضي، الإمام الملقب فقيه العراقيين يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي. صاحب أبي حنيفة. سمع هشام بن عروة، وهما بن السائب، والطبقة. وعنه ابن معين، وأحمد، وعلي بن الجعد، وخلع. قال ابن معين: ليس في أصحاب الرأي أحد أكثر حديثاً ولا أثبت منه. مات في ربيع الآخر سنة اثنتين وثمانين ومائة وقال فيه الفلاس: صلوات كثير الغلط. له ترجمة في: الفهرست لابن النديم ص/٢٠٣، وميزان الاعتدال ٤٤٧/٤، ووفيات الأعيان ٣٠٣/٢.

(٦) رواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (٣٤) باب ما جاء في التكبير في الميدين - حديث رقم: ٥٠.

حسن، وقال البخاري: ليس في الباب شيء أصح منه ويقف بين كل تكبيرتين قدر آية معتدلة. يهلل ويكبر ويحمد رواه البيهقي عن ابن مسعود قولاً وفعلًا^(١)، ومعنى يهلل يقول لا إله إلا الله، والتحميد التعظيم. وهذا إشارة إلى التسبيح والتحميد ويحسن سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لأنه اللاق بالحال وجامع للأشواط المشروعة للصلاة، وهي الباقيات الصالحات، كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما وجماعة. ولو نسي التكبيرات وشرع في القراءة فاتت، ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى قاف، وفي الثانية اقتربت بكمالها رواه مسلم وتكون القراءة جهراً للسنّة وإجماع الأمة وكذا يجهر بالتكبيرات، ثم يسن بعد الصلاة خطبتان لما روى الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما «كَانُوا يُصَلُّونَ الْعِيدَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ»^(٢) فلو خطب قبل الصلاة لم يعتد بها على الصحيح

= (٥٢٦). عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده. قال: وفي الباب عن عائشة، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو. قال أبو عيسى: حديث جده كثير حديث حسن، وهو أحسن شيء روى في هذا الباب عن النبي ﷺ. ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٥٦) باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين - حديث رقم: (١٢٧، ١٢٨). ورواه البيهقي: ٢٨٧/٣.

(١) رواه البيهقي: ٣١٥/٣.

(٢) أوردته الطبراني في «الزوائد» ٢٠٢/٢ - باب الصلاة قبل العيد وبعدها. وقال: رواه الطبراني في «الكبير»، وأبو يعلى. ونصه: «عن أيوب قال رأيت أنس بن مالك والحسن يهلان يوم العيد قبل أن يفجر الإمام. قال: ورأيت محمد بن سيرين جاء فجلس ولم يصل». ورجال أبي يعلى رجال الصحيح. وعن ابن مسعود قال: ليس من السنة الصلاة قبل خروج الإمام يوم العيد. رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات. وعن فائد أبي الورداء قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى إلى الجبان في يوم عيد فقال: أدنني من المنبر فأدنيه فجلس فلم يصل قبلها ولا بعدها وأخبر أن رسول الله ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها. رواه الطبراني في «الكبير» وفائد متروك. رواه البخاري في: (١٣) كتاب العيدين - (٧) باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة - حديث رقم: (٩٥٧ - ٩٥٨، ٩٦١). ورواه في: (٨) باب الخطبة بعد العيد - حديث رقم: (٩٦٢، ٩٦٣). ورواه مسلم في: (٨) كتاب صلاة العيدين - حديث رقم: (١ - ٩). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٤٦) باب الخطبة يوم العيد - حديث رقم: (١١٤٠ - ١١٤٤). ورواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (٣١) باب ما جاء في صلاة العيدين قبل الخطبة - حديث رقم: (٥٣١) عن عبد الله بن عمر. قال: وفي الباب عن جابر، وابن عباس. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: أن صلاة العيد قبل الخطبة. ويقال إن أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم. ورواه النسائي في: (١٨) كتاب صلاة العيدين - (٨) باب صلاة العيدين قبل الخطبة - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٥٨) باب ما جاء في الخطبة في العيدين - حديث رقم: (١٢٨٩) - عن جابر. وإسناد ابن ماجه في هذا الحديث فيه سعيد بن مسلم، وقد أجمعوا على ضعفه. وأبو بحر ضعيف. ورواه في: (١٥٩) باب ما جاء في انتظار الخطبة بعد الصلاة - حديث رقم: (١٢٩٠). ورواه مالك في: (١٠) كتاب العيدين - (٢) باب الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين - حديث رقم: (٣) =

الصواب الذي نص^(١) عليه الشافعي، وتكرير الخطبة هو بالقياس على الجمعة ولم يثبت فيه حديث، قاله النووي في الخلاصة. ويستحب أن يفتح الأولى بسبع تكبيرات. والثانية بسبع تكبيرات. وأعلم أن الصلاة تجوز في الصحراء فإن كان بمكة فالمسجد الحرام أفضل قطعاً والحق به الصيدلاني^(٢) بيت المقدس وإن كان في غير مكة فإن كان عنده كقطر فالمسجد أفضل وإن لم يكن عنده فإن ضاق المسجد فالصحراء أولى بل يكره فعلها في المسجد وإن كان المسجد واسعاً فالصحيح أن المسجد أولى والله أعلم. قال:

(وَيَكْبَرُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْغَيْدِ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ، وَفِي الْأَضْحَى خَلْفَ الصَّلَاةِ الْفَرَاغِ مِنْ صُبْحِ يَوْمٍ عَرَفَةَ إِلَى الْمَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ).

يستحب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد الفطر والأضحى، ولا فرق في ذلك بين المساجد والبيوت والأماكن ولا بين الليل والنهار. وعند ازدحام الناس ليوافقه على ذلك، ولا فرق بين الحاضر والسافر. دليله في عيد الفطر قوله تعالى: ﴿وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا﴾^(٣) وفي عيد الأضحى بالقياس عليه، ويغني عنه ما رواه البخاري عن أم عطية قالت: «كُنَّا نُؤَمِّرُ فِي الْغَيْدَيْنِ بِالْحُرُوجِ حَتَّى تَخْرُجَ الْحَيْضُ فَيَكُنْ خَلْفَ النَّاسِ يَكْبِرُونَ بِتَكْبِيرِهِمْ»^(٤) وأما آخر وقت التكبير ففي عيد الفطر حتى يحرم الإمام بصلاة العيد هذا هو الصحيح، وأما في الأضحى فالصحيح عند الرافعي أن آخره عقب الصبح من آخر أيام التشريق، وعند النووي الصحيح أنه عقب العصر آخر أيام التشريق، قال: وهو الأظهر عند المحققين للحديث، وابتدأه بصبح يوم عرفة ويشرع في الأضحى خلف الفرائض الحاضرة والغائبة، وكذا في كل صلاة نافلة كانت ذات سبب أو مطلقة أو فرض كفاية كصلاة جنازة، وهل يستحب عقب الصلوات في عيد الفطر؟ فيه خلاف، والأصح في أصل الروضة أنه لا يستحب لعدم نقله، وصحح النووي في الأذكار أنه يستحب عقب الصلوات كالأضحى،

= (٤). ورواه أحمد: ١٢/٢. ورواه البيهقي: ٢٣٢/١.

(١) نص الشافعي قال: أخبرنا سفيان عن أيوب السخيتي قال سمعت عطاء بن أبي رباح يقول سمعت ابن عباس يقول: أشهد على رسول الله ﷺ أنه صلى الخطبة يوم العيد، ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأتاهن فذكرهن ووعظهن، وأمرهن بالصدقة، ومعه بلال قال بثوبه هكذا فجعلت المرأة تلقى الخرص والشيء. (الأم: ٢٠٨/١).

(٢) الصيدلاني هو: أبو بكر بن داود بن محمد المروزي، المعروف بالصيدلاني، نسبة إلى بيع المطر، وبالدودي نسبة إلى أبيه داود. وله شرح على «المختصر» في جزأين. قال جمال الدين الأسنوي صاحب الطبقات: لم ألق على تاريخ وفاته. (طبقات الشافعية ٢/٧٢٥).

(٣) سورة البقرة آية: ١٨٥.

(٤) سبق تخريجه.

يستحب رفع الصوت بالتكبير للرجال دون النساء والتكبير في وقته أفضل من غيره من الأذكار لأنه شعار اليوم والله أعلم.

(فرع) الحاج يكبر من ظهر يوم النحر وهو يوم العيد ويختتم بصبح آخر يوم التشريق، والصحيح عند الراقي أن غير الحاج كالحاج والله أعلم. قال:

(فصل: وَيُصَلِّي لِكُسُوفِ الشَّمْسِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ قِيَامَانِ يُطِيلُ لِقِرَاءَةِ فِيهِمَا وَرُكُوعَانِ يُطِيلُ التَّسْبِيحَ فِيهِمَا قَدْرَ السُّجُودِ).

اعلم أن الكسوف والخسوف يطلق على الشمس والقمر جميعاً نعم الأجود كما قاله الجوهري أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر، والصلاة لهما سنة لقوله ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ تَعَالَى» (١) رواه الشيخان، وفي رواية مسلم «أَدْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بَيْنَكُمْ» (٢) ثم أفلها أن يحرم بنية صلاة الكسوف وقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثانياً ثم يرفع ويطمئن ثم يسجد فهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك فهي ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان وقرأ الفاتحة في كل قيام فلو استمر الكسوف فهل يزيد ركوعاً ثالثاً؟ وجهان الصحيح لا يجوز كسائر الصلوات وكما لا يجوز زيادة ركوع ثالث لا يجوز نقص ركوع لو حصل الانجلاء ولو سلم من الصلاة والكسوف باق فليس له أن يستفتح صلاة أخرى على المذهب والأكمل في هذه أن يقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة وما يستحب من الاستفتاح وغيره سورة البقرة فإن لم يحسنها قرأ بقدرها، وفي القيام الثاني كمأتي آية منها، وفي القيام الثالث يقرأ قدر مائة وخمسين آية، وفي الرابع قدر مائة كذا (٣) رواه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما،

(١) قوله: «لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ» قال ذلك، لأنها انكسفت يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ فزعم الناس أنها انكسفت لموته. فدفع النبي ﷺ ومهم بهذا الكلام. رواه البخاري في: (١٦) كتاب الكسوف - (١٣) باب لا تنكسف الشمس لموت أحدٍ ولا لحياته - حديث رقم: (١٠٥٧). ورواه مسلم في: (١٠) كتاب الكسوف - (١) باب صلاة الكسوف - حديث رقم: (١). ورواه في (٣) باب ما عرض على النبي ﷺ حديث رقم: (١٧). ورواه في: (٥) باب ذكر التلذذ بصلاة الكسوف - حديث رقم: (٢٢، ٢٨، ٢٩). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٥٩) باب صلاة الكسوف - حديث رقم: (١١٧٧، ١١٧٨). ورواه النسائي في: (٤) كتاب كسوف الشمس - باب (١١) ما جاء في كسوف الشمس والقمر - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - باب (١٥٢) ما جاء في صلاة الكسوف - حديث رقم: (١٢٦١). ورواه مالك في: (١٢) كتاب صلاة الكسوف - (١) باب العمل في صلاة الكسوف - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في المستدرك: (١٥٩/٢، ١٧٥، ١٨٨، ١٩٨، ٢٢٠، ٣١٨/٣، ٢٥٣/٤، ٢٦٧، ٣٧/٥، ٨٧/٦، ٩٨، ١٥٨).

(٢) رواه مسلم في: (١٠) كتاب الكسوف - (٥) باب ذكر التلذذ بصلاة الكسوف - حديث رقم: (٢١).

(٣) رواه البخاري في: (١٦) كتاب الكسوف - (٩) باب صلاة الكسوف جماعة - حديث رقم: (١٠٥٢) =

ويستحب أن يطول في الركوع الأول بالتسبيح قدر مائة آية من البقرة، وفي الثاني ثمانين آية، وفي الثالث سبعين آية، وفي الرابع قدر خمسين آية لمجيئه في الخبر، ولا يطول السجود على الصحيح كالاعتدال، قاله الرافعي، وصحح النووي التطويل قال: وثبت في الصحيح، ونص عليه^(١) الشافعي في البويطي وتستحب الجماعة في صلاة الكسوف، وينادي لها «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ»^(٢) ولو أدرك الميسوق الإمام في الركوع الثاني لم يدرك الركعة على المذهب لأن الركوع الثاني تبع الأول والله أعلم. قال:

(وَيُعْطَبُ بِفَتْحِهَا خُطْبَتَيْنِ، وَيُسْرُ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ، وَيُجْهَرُ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ).

يسن أن يخطب بعد الصلاة خطبتين كخطبتي الجمعة لفعله ﷺ^(٣) رواه مسلم، وفيه: «فَإِمَّ فَخَطَبْتُ فَأَتَيْتُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»^(٤) إلى أن قال: «يَا أَيُّهَا مُحَمَّدُ هَلْ مِنْ أَحَدٍ آخِرٍ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرَى عَيْتَهُ أَوْ أَمَتَهُ يَزْنِيَانِ، يَا أَيُّهَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَفَسَحَكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ»^(٥) وروى الخطبة جمع من الصحابة في الصحيح، وينبغي أن يحرضهم على الاعتاق والصدقة، ويحللهم الغفلة والاعتزاز، وفي صحيح البخاري أنه عليه الصلاة

== ورواه مسلم في: (١٠) كتاب الكسوف - (٣) باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار - حديث رقم: (١٧). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٦١) باب القراءة في صلاة الكسوف - حديث رقم: (١١٨٧ - ١١٨٩). ورواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - (٤٤) باب ما جاء في صلاة الكسوف - حديث رقم: (٥٦٠، ٥٦١). ورواه النسائي في: كتاب الكسوف - (١٧) باب قدر القراءة في صلاة الكسوف - حديث رقم: (١).

(١) قال الشافعي في الأم: وأحب أن يقوم الإمام في صلاة الكسوف فيكبر ثم يفتح فيكبر ثم يفتح كما يفتح المكتوبة، ثم يقرأ في القيام الأول بعد الافتتاح بسورة البقرة إن كان يحفظها، ثم يركع فيقبل ويجعل ركوعه قدر مائة آية من سورة البقرة، ثم يرفع ويقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد، ثم يقرأ بأم القرآن وقدر مائتي آية من البقرة ثم يركع بقدر ثلثي ركوعه الأول ثم يرفع ويسجد ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ بأم القرآن وقدر مائة وخمسين آية من البقرة، ثم يركع بقدر سبعين آية من البقرة ثم يرفع فيقرأ بأم القرآن وقدر مائة آية من البقرة ثم يركع بعد قراءة خمسين آية من البقرة ثم يرفع ويسجد. (٢١٧/١).

(٢) رواه البخاري في: (١٦) كتاب الكسوف - (٣) باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف - حديث رقم: (١٠٤٥). ورواه في: (٨) باب حول السجود في الكسوف - حديث رقم: (١٠٥١). ورواه مسلم في: (١٠) كتاب الكسوف - (٥) باب ذكر النداء بصلاة الكسوف حديث رقم: (٢٠). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٦٢) باب يتنادي فيها بالصلاة - حديث رقم: ١١٩٠.

(٣) (٤) (٥) رواه مسلم في: (١٠) كتاب الكسوف - (١٠) باب صلاة الكسوف - حديث رقم: (١).

والسلام «أَمَرَ بِالْمِئَاتَةِ^(١) فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ^(٢)» ومن صلى منفرداً لم يخطب ويستحب الجهر بالقراءة في خسوف القمر والإسراع في كسوف الشمس، حامت به السنة، أما الجهر في القمر ففي الصحيحين^(٣)، وأما الإسراع^(٤) ففي الترمذي، وقال: إنه حسن صحيح، وصححه ابن حبان والحاكم، وقال: إنه على شرط الشيخين والله أعلم. قال:

(فصل: وصلاة الاستسقاء مستنونة فيأمرهم الإمام بالتؤنية والصلاة والخروج من المظالم ومصالحه الأخذاء وصيام ثلاثة أيام ثم يخرج بهم في اليوم الرابع في ثياب بكلة واستحانة وتضرع ويصلي بهم ركعتين كصلاة الويد).

الاستسقاء: طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة، وصلاته سنة مؤكدة خرج رسول الله ﷺ يستسقي فجعل إلى الناس ظهراً واستقبل القبلة وحول رداءه^(٥) رواه مسلم، وزاد

(١) المائة: يفتح العين المهملة.

(٢) رواه البخاري في: (١٦) كتاب الكسوف - (١١) باب من أحب العتاقة في كسوف الشمس - حديث رقم: (١٥٤). ورواه في: (٤٩) كتاب العتق - (٣) باب ما يستحب من العتاقة في الكسوف أو الآيات -

حديث رقم: (٢٥١٩).

(٣) رواه البخاري في: (١٦) كتاب الكسوف - (١٩) باب الجهر بالقراءة في الكسوف - حديث رقم: (١٠٦٥).

(٤) رواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة - (٤٥) باب ما جاء في صلاة القراءة في الكسوف - حديث رقم: (٥٦٢) - من سيرة بن جندب. قال: وفي الباب عن عائشة. قال أبو عيسى: حديث سمرة - حديث حسن صحيح. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا. وهو قول الشافعي. قوله: «حول رداءه» قال النووي: قال أصحابنا: إن التحويل شروع تقاليداً بتغير الحال، من القبط إلى نزول الغيث والخصب، ومن ضيق الحال إلى سمته. رواه البخاري في: (١٥) كتاب الاستسقاء - (١) باب الاستسقاء - حديث رقم: (١).

ورواه في: (٤) باب تحويل الرداء في الاستسقاء - حديث رقم: (١٠١١). ورواه في: (١٥) باب الأحكام في الاستسقاء قائماً - حديث رقم: (١٠٢٣). ورواه في: (١٩) باب الاستسقاء في المصلى - حديث رقم: (١٠٢٧). ورواه في: (٢٠) باب استقبال القبلة في الاستسقاء - حديث رقم: (١٠٢٨). ورواه مسلم في: (٩) كتاب صلاة الاستسقاء - حديث رقم: (١) - (٤). ورواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٥٧) باب في أي وقت يحول رداءه إذا استسقى - حديث رقم: (١١٦٧). ورواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (٤٣) باب ما جاء في صلاة الاستسقاء - حديث رقم: (٥٥٦). رواه عن: عباد بن تميم عن عمه. قال: وفي الباب عن ابن عباس، وأبي هريرة، وأنس، وأبي اللحم. قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح. وعلى هذا العمل عند أهل العلم. وبه يقول الشافعي، وأحمد وإسحاق. ورواه النسائي في: (١٧) كتاب الاستسقاء - (٢) باب خروج الإمام إلى المصلى للاستسقاء - حديث رقم: (١). ورواه في: (٦) باب نقل الرداء عند الاستسقاء - حديث رقم: (١). ورواه في: (٧) باب متى يحول الإمام رداءه - حديث رقم: (١). ورواه في: (٨) باب رفع الإمام يده - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٥٣) باب ما جاء في صلاة الاستسقاء -

البخاري: جهر فيهما بالقراءة، والأحاديث في ذلك كثيرة، ثم قبل الخروج يعظّم الأمام ويخوفهم عذاب الله ويلكهم بالعواقب ويأمرهم بالصدقة وأنواع البر، وبالمخروج من المغالمة والتوبة من المعاصي، فإن هذه الأمور سبب انقطاع الغيث والأعين وحرمان الرزق وسبب الغضب وإرسال العقوبات من الخوف والجوع ونقص الأموال والزروع والثمرات بل سبب تدمير أهل ذلك الإقليم قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾^(١) ويأمرهم بصيام ثلاثة أيام متتابعات، ثم يخرج بهم في اليوم الرابع وهم صيام لأن دعاء الصيام أقرب إلى الإجابة ويكونون في ثياب البذلة، وهي الخدمة ليكونوا على هيئة السائل، وعليهم السكينة في مشيهم وكلامهم وجلسهم، فقد روى أبو داود أنه عليه الصلاة والسلام «خَرَجَ مُبْدِلًا مَتَوَاضِعًا مُتَصَرِّعًا حَتَّى أَتَى الْمُصَلَّى»^(٢)، ولا يطيب لأنه من السرور، وينبغي أن يكون الاستسقاء بالمشايخ المنكسرين والعاجزين والمحزونين والصغار لأن دعاء هؤلاء أقرب إلى الإجابة، والحل أن يقع الاستسقاء بقضاة الرشا وفقراء الزوايا الذين يأكلوا من أموال الظلمة ويتمدون بآلات اللهو فإنهم فسقة ومعتدون أن مزارم الشيطان قريبة وزنادقة فلا يؤمن على الناس بسؤالهم أن يزداد غضب الله سبحانه وتعالى على تلك الناحية، فإذا خرج الإمام بهم صلى ركعتين كصلاة العيد، ويستغفر في الأولى سبعاً، وفي الثانية خمساً، ويجهر بالقراءة للحديث، ويستحب أن يقرأ في الركعتين بسورة نوح عليه السلام لأنها لا تكثر بالحال، وقال الشافعي: يقرأ فيهما ما يقرأ في العيد، ووقتها وقت العيد. قاله الشيخ أبو محمد البهوي، وذكر الروياني وآخرون أنه يبقى بعد الزوال ما لم يصل العصر، وقال المتولي: لا يختص بوقت. قال النووي: الصحيح الذي نص^(٣) عليه الشافعي، وقطع به الاكثرون، وصححه المحققون أنها لا تختص بوقت كما لا تختص بيوم والله أعلم. قال:

= حديث رقم: (١٢٦٧). ورواه مالك في: (١٣) كتاب الاستسقاء - (١) باب العمل في الاستسقاء - حديث رقم: (١)، (٢). ورواه أحمد في المستدرك: (٩٣/٢، ٣٢٦، ٣٠٤/٢، ٥٠٢، ٣٩٩/٤، ٤٠ - ٤٢، ٣٣٤، ٣٤١/٥، ٢٢٣، ٣٤٠، ٤٢٤/٦.

(١) سورة الإسراء آية: ١٦. قوله: «التبذل» أي ترك التزين والتهيء بالهيئة الحسنة الجميلة، على جهة التواضع.

(٢) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٥٦) باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفرعها - حديث رقم: (١١٦٥). ورواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (٤٣) باب ما جاء في صلاة الاستسقاء -

حديث رقم: (٥٥٨). ورواه النسائي في: (١٧) كتاب الاستسقاء - (١٣) باب كيف صلاة الاستسقاء -

حديث رقم: (١). ورواه الدارقطني رقم: (١٨٩). ورواه الحاكم: ٣٢٦/١.

(٣) قال الشافعي: ويخرج الإمام للاستسقاء في الوقت الذي يصل فيه إلى موضع الصلاة، وقد برزت الشمس =

(ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ وَيُحَوِّلُ رِدَاءَهُ وَيَجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَيَكْثُرُ مِنَ اللَّحَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ).

إذا فرغ من الصلاة استحَبَّ له أن يخطب على شيء عال خطبتين لأنه عليه الصلاة والسلام «خُطِبَ لِلِاسْتِغْفَارِ عَلَى مِنْبَرٍ»^(١) ويستغفر الله الكريم في افتتاح الأولى تسعاً والثانية سبعاً لأن الاستغفار لا تقى بالحال، وليحذر كل الحذر أن يستغفر بلسانه وقلبه مصرّ على بقاءه على الظلم والجور، وعدم إقامة الحدود، وبقائه على الغش للرعية فيبوء بغضب من الله سبحانه فإنها صفة اليهود، وقد ذمهم الله تعالى على ذلك، ولأنه نوع استهزاء، وقد صرح العلماء بأن هذا الاستغفار ذنب، وقد ذكر أن عمر رضي الله عنه لما استسقى لم يزد على الاستغفار، فقالوا: يا أمير المؤمنين ما تراك استسقت فقال: قد طلبت الغيث بمجاديع السماح التي يستنز بها المطر ثم قرأ «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً»^(٢) الآيات^(٣). والمجاديع نجوم كانت العرب تزعم أنها تمطر، فأخبر عمر رضي الله عنه: أن المجاديع التي يستمطر بها هو الاستغفار، لا النجوم. ويحول رداءه كما ذكره الشيخ. رواه أبو داود. ويفعل الناس مثل الخطيب في التحويل، وفيه إشارة إلى تحويل الحال من الشدة إلى الرخاء، ومن العسر إلى اليسر، ومن الغضب إلى الرأفة، ويرفع يديه ويدعو^(٤). رواه مسلم، ثم يدعو بدعاء رسول الله ﷺ ويبلغ في الدعاء سرّاً وجهراً لقوله تعالى: «أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً»^(٥) فإذا أسر دعا الناس، وإذا جهر أمتوا، ومن جملة الأدعية: اللهم إن بالعباد والبلاد من اللأواء والجهد والضنك ما لا يشكى إلا إليك. اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض. اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك. اللهم إنا نستغفرك إنك كنت بنا غفّاراً فأرسل السماء علينا مدراراً والله أعلم. قال:

(فصل: وصلاة الخوف على ثلاثة أضرب: أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة فيعزّهم الإمام فرقتين، فرقة تقف في وجه العدو، وفرقة تقف خلفه، فيصلي بالفرقة التي

= فينتهي فيصلي، فإذا فرغ خطب ويخطب على منبر يخرج إن شاء، وإن شاء خطب ركباً أو على جدار أو شيء يرفع له، أو على الأرض، كل ذلك جائز له. (الأم ١/ ٢٢٠).

(١) رواه أبو داود في: (٢) كتاب الصلاة - (٢٥٨) باب رفع اليدين في الاستسقاء - حديث رقم: (١١٧٣). قال أبو داود: وهذا حديث غريب إسناده جيد.

(٢) سورة نوح - الآيات ١٠، ١١.

(٣) حديث ضعيف رواه البيهقي: ٣/ ٢٥١.

(٤) رواه مسلم في: (٩) كتاب الاستسقاء - (٢) باب الدعاء في الاستسقاء حديث رقم: (٨).

(٥) سورة الأعراف آية: ٥٥.

خَلْفَهُ رُكْعَةً ثُمَّ تَبِعَ لِنَفْسِهَا وَتَمَعَّيَ إِلَى وَجْهِ الْمَلَكِ، وَتَجِيءُ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى وَيُصَلِّي بِهَا رُكْعَةً ثُمَّ تَبِعَ لِنَفْسِهَا ثُمَّ يَسْلِمُ بِهَا).

صلاة الخوف مشروعة في حقنا إلى يوم القيامة، وقد صلاها أصحاب رسول الله ﷺ بعده ولأن سببها باق فتفعل كالقصر. قال الشيخ [وهي ثلاثة أضرب] الأول أن يكون العدو في غير جهة القبلة فيفرقهم الإمام كما قال الشيخ فرقتين، وفرض المسئلة أن يكون العدو في غير جهة القبلة بحيث لا تمكن مشاهدتنا لهم في الصلاة، ولم نأمن أن يكسبونا في الصلاة وأن يكون في المسلمين كثرة بحيث تكون كل فرقة تقاوم العدو، وحيث لا تلهب فرقة إلى وجه العدو، ويتأخر بفرقة إلى حيث لا تبلغهم سهام العدو فيفتح بهم الصلاة ويصلي بهم ركة، فإذا قام إلى الثانية خرج المقتلون عن متابعتهم بنية المفارقة. فإن لم ينوروا المفارقة بطلت صلاتهم. فإذا فارقوه أتموا لأنفسهم الركعة الثانية وتشهدوا وسلموا، وذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة التي في وجه العدو فافتلوا بالإمام في الركعة الثانية، وبطلت الإمام القيام إلى لحوقهم، فإذا لحقوه صلى بهم الثانية، فإذا جلس الإمام للتشهد قاموا وأتموا الثانية والإمام ينتظرهم في التشهد، فإذا لحقوه سلم بهم، وهذه الصلاة على هذه الكيفية هي التي فعلها رسول الله ﷺ بذات الرقاع كما رواها^(١) الشيخان، من رواية سهل^(٢)، وذات

(١) رواه البخاري في: (٦٤) كتاب المغازي - (٣١) باب غزوة ذات الرقاع - حديث رقم: (٤١٢٥)، (٤١٢٦)، (٤١٢٧)، (٤١٣٠)، (٤١٣٧). ورواه مسلم في: (٦) كتاب صلاة المسافرين - (٥٧) باب صلاة الخوف - حديث رقم: (٣٠٩)، (٣١٠). ورواه أبو داود في: (٤) كتاب صلاة المسافرين - (١٧) باب صلاة الخوف - حديث رقم: (١٢٣٧). ورواه الترمذي في: (٤) كتاب الجمعة - (٤٦) باب ما جاء في صلاة الخوف - حديث رقم: (٥٦٤) - ورواه عن سالم عن أبيه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وقد روى موسى بن حبة عن ابن عمر مثل هذا. قال: وفي الباب عن جابر، وحليفة، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وأبي هريرة، وابن مسعود، وسهل بن أبي حنيفة، وأبي عبيد الله الزُّرِّي، وإسماعيل بن عمار، وابن عباس، وأبي بكر. قال أبو عيسى: وقد ذهب مالك بن أنس في صلاة الخوف إلى حديث سهل بن أبي حنيفة. وهو قول الشافعي. وقال أحمد: قد روي عن النبي ﷺ صلاة الخوف على أوجه، وما أعلم من هذا الباب إلا حديثاً صحيحاً، واختار حديث سهل بن أبي حنيفة. وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم، قال: ثبت الروايات عن النبي ﷺ في صلاة الخوف. وأرى أن كل ما روي عن النبي ﷺ في صلاة الخوف فهو جاز، وهذا على قدر الخوف. قال إسحاق: ولست نختار حديث سهل بن أبي حنيفة على غيره من الروايات. ورواه النسائي في: (١٨) كتاب صلاة الخوف - حديث رقم: (٧)، (٨). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٥١) باب ما جاء في صلاة الخوف - حديث رقم: (١٢٥٩). ورواه الدارمي في: (٧) كتاب الصلاة - (١٨٤) باب في صلاة الخوف - حديث رقم: (١)، (٢). ورواه مالك في: (١١) كتاب صلاة الخوف - (١) باب صلاة الخوف - حديث رقم: (١)، (٢).

(٢) سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي، الساعدي، أبو العباس، له ولأبيه صحبة مشهورة، مات سنة ثمان وثلاثين، وقيل بعدها، وقد جاوز المائة. (تقريب التهذيب ١/٣٣٦).

الرقاع موضع بنجد، وسميت الوقعة بذلك لان الوقعة كانت عند شجرة تسمى بذلك. وقيل لأنهم لقوا على بواطن أقدامهم الخرق لأنها كانت قد تمزقت، وهذا أصح لأنه ثبت في الصحيح وقيل غير ذلك. قال:

(الثاني أَنْ يَكُونَ الْمَلُؤُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَيَصِفُهُمُ الْإِمَامُ صَفَيْنِ، وَيُحَرِّمُ بِهِمْ، فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ أَحَدُ الصَّفَيْنِ وَوَقَفَ الصَّفَّ الْآخَرَ يَخْرُسُهُمْ، فَإِذَا رَفَعَ سَجَدُوا وَلِحَقْوِهِ).

هذا هو الضرب الثاني وهو أن يكون العدو في جهة القبلة فيرتب الإمام الناس صفين، يحرم بالجميع، فيصلون معه حتى ينتهي إلى الاعتدال عن ركوع الركعة الأولى، فإذا سجد سجد معه أحد الصفين: إما الأول أو الثاني هذا هو الملعب الصحيح، ولا يتعين صف لحراسة، فإذا قام الإمام ومن معه إلى الثانية سجد الصف الآخر ولحقوه وقرأ بالجميع رركع بالجميع، فإذا اعتدل حرس الصف الذي سجد في الأولى وسجد الصف الآخر، فإذا رفعوا رؤوسهم يسجد الصف الحارس، وهذه صلاة رسول الله ﷺ بعصفان كما رواها أبو داود وغيره^(١)، وإن كان في رواية مسلم^(٢) أن الصف الذي يليه هو الذي يسجد أولاً، وقام الصف الآخر في نحر العدو، وقال الأصحاب: ولهذه الصلاة ثلاثة شروط: أن يكون العدو في جهة القبلة، وأن يكون على جبل أو مستو من الأرض لا يستترهم شيء عن أبصار المسلمين وأن يكون في المسلمين كثرة تسجد طائفة وتحرس أخرى. واعلم أنه لو رتبهم صفوفاً جاز، وكذا لو حرس بعض صف والله أعلم. قال:

الحال (الثالثُ أَنْ يَكُونُوا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالتَّحَامِ الْعَرَبِ فَيَمْلَأُ كَيْفَ أَمَكْنَهُ رَاجِعاً أَوْ رَاكِباً مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِ لَهَا).

الضرب الثالث صلاة شدة الخوف، فإذا اشتد الخوف ولم يمكن قسمة القوم لكثرة العدو ونحو ذلك والتحم القتال فلم يقدرُوا على النزول حيث كانوا ركبناً ولا على الانحراف إن كانوا رجالاً صلوا رجالاً أو ركبناً إلى القبلة وإلى غيرها. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾^(٣) قال ابن عمر رضي الله عنه: مستقبلي القبلة وغير مستقبليها، كذا رواه مالك^(٤) عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهم، وقال: ما أراه إلا ذكره عن النبي ﷺ. قال

(١) رواه أبو داود في: (٤) كتاب صلاة المسافرين - (١٢) باب صلاة الخوف - حديث رقم: (١٢٣٦).

(٢) رواه مسلم في: (٦) كتاب صلاة المسافرين - (٥٧) باب صلاة الخوف - حديث رقم: (٣٠٧).

(٣) سورة البقرة آية: ٢٣٩.

(٤) رواه مالك في: (١١) كتاب صلاة الخوف - (١) باب صلاة الخوف - حديث رقم: (٢). ورواه البخاري

في: (٦٥) كتاب التفسير (٢) سورة البقرة (٤٤) باب فإن خفتهم فرجالاً أو ركبناً.

الماوردي: رواه الشافعي^(١) بسنده عن النبي ﷺ قال: الأصحاب يصلون بحسب الإمكان، وليس لهم تأخير الصلاة عن الوقت، وإذا صلوا على هذه الكيفية فلا إعادة عليهم، ولهذا تمت مرّة في فصل الاستقبال والله أعلم. قال:

(فصل: وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجَالِ لِبْسُ الْحَرِيرِ وَالْتَّخِثُ بِاللَّهَبِ، وَيَحِلُّ لِلنِّسَاءِ، وَيُسَيِّرُ اللَّهَبَ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ).

يحرم على الرجال لبس الحرير، وكذا التغطية به، والاستناد إليه واقتراشه، والتدثر به، وكذا اتخاذه بطانة وستراً وسائر وجوه الاستعمال، وحجة ذلك نهيه ﷺ عن ذلك، وفي رواية البخاري: «ثَمَانًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبْسِ الْحَرِيرِ وَالنِّبَاجِ وَأَنْ تَجْلِسَ عَلَيْهِ»، وعلة النهي أن فيه خيلاء وخشونة لا تليق بشهامة الرجال، ولهذا لا يلبسه إلا الأزدال الذين يشبهون بالنساء الملعونون على لسان الرسول ﷺ ويحل لبسه للنساء لقوله ﷺ: «أَحِلُّ لِلنِّسَاءِ وَالْحَرِيرُ لِثَلَاثِ أَثْنِي وَخَمْرَمَ عَلَى ذُكُورِهِمَا»^(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده، وقال

(١) رواه الشافعي بسنده في الأم: ١/١٩١.

(٢) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٢) باب الأمر باتِّباع الجنائز - حديث رقم: (١٢٣٩). ورواه في: (٥١) كتاب الهبة - (٢٨) باب يقول الهبة من المشركين - حديث رقم: (٦٦١٥). ورواه في: (٦٢) كتاب فضائل الصحابة - (١٠) باب مناقب جعفر بن أبي طالب - حديث رقم: (٢٧٠٨). ورواه في: (٧٤) كتاب الأضرحة - (٢٧) باب الشرب في أنية الذهب - حديث رقم: (٥٦٣٢). ورواه في: (٧٨) كتاب الأدب - (١٢٤) باب تشميت العاطس إذا حمد الله - حديث رقم: (٦٢٢٢). ورواه في: (٧٩) كتاب الاستئذان - (٨) باب إغشاء السلام - حديث رقم: (٦٢٣٥). ورواه مسلم في: (٣٧) كتاب اللباس والزينة - (١) باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة، على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجال - حديث رقم: (٣)، (٤، ٥، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥). ورواه أبو داود في: (٣١) كتاب اللباس - (٨) باب ما جاء في لبس الحرير - حديث رقم: (٤٠٤٠). ورواه في: (١٠) باب الرخصة في العلم وغيظ الحرير - حديث رقم: (٤٠٥٤). ورواه في: (١٢) باب في الحرير للنساء - حديث رقم: (٤٠٥٧). ورواه في: (٤١) باب في جلود النصور والسباع - حديث رقم: (٤١٣١). ورواه الترمذي في: (٤١) كتاب الأدب - (٤٥) باب ما جاء على كراهية لبس المصنفر للرجل والقسي - حديث رقم: (٢٨٠٩). ورواه في: (٢٤) كتاب الأضرحة - (١٠) باب ما جاء في كراهية الشرب في أنية الذهب والفضة - حديث رقم: (١٨٧٨). ورواه النسائي في: (١٢) كتاب الطهارة - (٨) باب النهي عن انقراة في الركوع - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢١) كتاب الجنائز - (٥٣) باب الأمر باتِّباع الجنائز - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٣٢) كتاب اللباس - (١٦) باب كراهية لبس الحرير - حديث رقم: (٣٥٨٨ - ٣٥٩١). ورواه في: (٢٤) كتاب الجهاد - (٢١) باب لبس الحرير والنباج في الحرب - حديث رقم: (٢٨٢٠). ورواه أحمد في المسند: ١/١٦، ٤٣، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٩٩، ١٢٧، ١٤٦، ٩٢/٤، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ٢٨٤، ٢٩٩، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٥، ٢٦١/٥، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٨، ٢٢٨/٦.

(٣) رواه أحمد في المسند: ١/٩٦، ٤١٥، ٣٩٣/٤، ٣٩٤، ٤٠٧ ورواه الترمذي في: (٢٢) كتاب اللباس =

الترمذي: حديث حسن صحيح، وفيه لطيفة شرعية: وهو أن لبسه يميل الطبع إلى وطء النساء فيؤدّي إلى ما طلبه سيد الأولين والآخرين ﷺ وهو كثرة النسل وهل يحرم على النساء افتراش الحرير؟ فيه وجهان: أحدهما عند الرافعي يحرم لما فيه من السرف والخيلاء ألا ترى أنه يجوز لهنّ لبس الذهب دون الأكل في آنية الذهب والفضة، ولأن المعنى الذي ذكرنا في اللبس يتمامه مفقود في الافتراش، والأصح عند النووي الجواز، وقولع [يحرم على الرجال] يؤخذ منه إنه لا يحرم على الصبيان حتى أنه يجوز لولتي الصبي أن يلبسه، وهو كذلك على الصحيح عند الرافعي في الشرع الكبير بشرط أن يكون دون سبع سنين، والصحيح في المحرّر، وعند النووي الجواز مطلقاً وهو مقتضى كلام الشيخ، وقول الشيخ [ويسير الذهب وكثيره سواء] يعني في التحريم. والأصل في ذلك قوله ﷺ **لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَالذِّبَابَ وَلَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ** ^(١) رواه البخاري ومسلم، ولهذا تمة مهمة مرّت في أول الكتاب والله أعلم. قال:

(وإذا كان بغض الثوب إِبْرِيْماً وَيَغْضَهُ قُطْناً أَوْ كِتَاناً جَازَ لِبْسُهُ مَا لَمْ يَكُنِ الْإِبْرِيْسُ غَالِباً).

حرم ما حرم استعماله من الحرير الصوف، وإذا ركب مع غيره مما يباح استعماله

- = (١) باب ما جاء في الحرير والذهب - حديث رقم: (١٧٢٠) عن أبي موسى الأشعري. قال أبو عيسى: وفي الباب عن عمرو وعليّ وعقبة بن عامر وأنس وحليفة وأم هانئ، وعبد الله بن عمرو، وعمران بن حصين، وعبد الله بن الزبير، وجابر وأبي ربحان وابن عمر ووائل بن الأسقع. وحديث أبي موسى حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٤٨) كتاب الزينة - (٣٩) تحريم الذهب على الرجال - حديث رقم: (١ - ١٧). ورواه ابن ماجه في: (٣٢) كتاب اللباس - (١٦) باب كراهية لبس الحرير - حديث رقم: (٣٥٩٠). ورواه في: (١٩) باب لبس الحرير والذهب للنساء - حديث رقم (٣٥٩٦).
- (١) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٢) باب الأمر باتباع الجنائز - حديث رقم: (١٢٣٩). ورواه في: (٦٧) كتاب النكاح - (٧١) باب حق إجابة الوليمة والدعوة - حديث رقم: (٥١٧٥). ورواه في: (٣٤) كتاب الأضرحة - (٢٨) باب آنية الفضة - حديث رقم: (٥٦٣٥). ورواه في: (٧٥) كتاب المرضى - (٤) باب وجوب عيادة المريض - حديث رقم: (٥٦٥٠). ورواه في: (٧٧) كتاب اللباس - (٤٥) باب غواتيم الذهب - حديث رقم: (٥٨٦٣). ورواه في: (٧٨) كتاب الأدب - (١٢٤) باب تسميت العاطس إذا حمد الله - حديث رقم: (٦٢٢٢). ورواه في: (٣٧) كتاب اللباس والزينة - (١) باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره - حديث رقم: (١، ٢). ورواه مسلم في: (٣٧) كتاب اللباس والزينة - (٢) باب تحريم إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء - حديث رقم: (٣ - ٥). ورواه الترمذي في: (٢٤) كتاب الأضرحة - (١٠) باب ما جاء في كراهية الشرب في آنية الذهب والفضة - حديث رقم: (١٨٧٨). عن حليفة. قال: وفي الباب عن أم سلمة والبراء وعائشة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. ورواه البيهقي: ٢٧٥/٣.

كالكتان وغيره ما حكمه؟ ينظر إن كان الأغلب الحرير حرم وإن كان الأغلب غيره حل تغليباً لجانب الأكثر إذ الكثرة من أسباب الترجيح، فإن استويا فوجهان: الأصح الحل لأنه لا يسمى ثوب حرير والأصل في المنافع الإباحة، وقيل يحرم تغليباً لجانب التحريم، وهو القياس لأن القاعدة التحريم عند اجتماع الحلال والحرام، والصحيح أن الاعتبار بالوزن في الكثرة والقلة، وقيل الاعتبار بالظهور وهو قوي لوجود المعنى من الخلاء وميل النفس. وأعلم أنه يحل الثوب المطرز والمطرّف الذي جعل طرفه حريراً كالطوق والفرج، ورؤوس الأحكام والدليل ظاهراً كان التطريف أو باطناً والأصل في ذلك أحاديث، منها ما رواه مسلم عن عمر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا في موضع أصبع أو أصبعين، أو ثلاث أو أربع^(١)، وهذا في التطريف والتطريز بالحرير. أما الذهب فإنه حرام لشدة السرف، وقد صرح بذلك البغوي، وهي مسألة حسنة ينبغي أن يتنبه لها فإن كثيراً من الأذال من أبناء الدنيا يدفع إليه في وقت الوضوء أو الحمام شملة أو منشقة مطرقة بالذهب فيستعملها، وربما جاء إلى المسجد ووضعها تحت جبهته في وقت الصلاة قال الله تعالى: ﴿فَلْيَتَحَذَّرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢) قال بعض العلماء: الفتنة الكفر عافانا الله تعالى من ذلك، والله أعلم. قال:

(فصل: وَيَلْزَمُ فِي الْمَيِّتِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: حُسْنُهُ، وَتَكْفِيئُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَكَفَنُهُ).

لا خلاف أن الميت المسلم يلزم الناس القيام بأمره في هذه الأربعة، والقيام بهذه الأربعة فرض كفاية بالإجماع ذكره الرافعي والنووي وغيرهما، وفيه شيء، والفرق بين فرض العين والكفاية أن الخطاب في فرض العين يتعلق بكل واحد بعينه كالصلوات الخمس، وأما فرض الكفاية فهو الذي يتناول بعضاً غير معين كالجهاد، وسمي فرض كفاية لأن فعل البعض كاف في تحصيل المقصود، إذا عرفت هذا فمتى تحقق موت المسلم استحباب المبادرة إلى تجهيزه، وأقل الغسل استحباب بلنه بالغسل بعد إزالة النجاسة لأن ذلك هو الواجب في حق الحي في غسل الجنابة، وهل تشترط نية الغاسل في غسل الميت؟ وجهان، الأصح عند الرافعي في المحرور لا يجب لأن المقصود من غسل الميت النظافة وهي تحصل بلا نية ولأن الميت ليس من أهل النية بخلاف الحي، فعلى هذا يكفي غسل الكافر ولا يغسل الغريق لحصول النظافة، والثاني أنه يشترط النية، فعلى هذا لا يكفي غسل الكافر ولا الغريق، وعلل

(١) رواه مسلم في: (٣٧) كتاب اللباس والزينة - (١) باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره - حديث رقم: (١٤). ورواه الترمذي في: (٢٢) كتاب اللباس - (١) باب ما جاء في الحرير والذهب - حديث رقم: (١٧٢١). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

(٢) سورة النور آية: ٦٣.

بأننا مأمورون بفعله، وصحح النووي في المنهاج وجوب غسل الغريق بعد تصحيحه عدم اشتراط النية، والمجب أن الراعي رجح في شرحه وجوب غسل الغريق ويستحب أن يوضئه الغاسل كوضوء الحي ثلاثاً ثلاثاً، ولو خرج منه شيء بعد الغسل وجب إزالته فقط دون الوضوء والغسل على الصحيح، ولو تحرق بحيث لو غسل تهرى يعم، وإن كان به قروح وخيف من تفسيله تسارع البلى بعد الدفن غسل لأننا صافرون إليه، ولا يختن الميت على المذهب والله أعلم.

وأما الكفن، فأقله ثوب واحد في حق الرجل والمرأة لقصة مصعب^(١) بن عمير، وهي في الصحيحين^(٢)، وحكم الصلاة يأتي. وأما الدفن فأقله حفرة تكتم رائحة الميت، وتحرسه عن السباع بحيث يتعلم نيش مثلها غالباً والله أعلم. قال:

(وَالنَّاسُ لَا يُشَلَّانِ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِمَا: الشَّهِيدُ فِي مَرْكَزَةِ الْكُفَّارِ، وَالسَّقَطُ الَّذِي لَمْ يَسْتَهْلْ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ إِنْ اخْتَلَعَ).

اعلم أن الشهيد يصدق على كل من قتل ظلماً، أو مات بفرق أو حرق أو هدم أو مات مبطوناً أو مطعوناً أو مات عشقاً أو كانت امرأة وماتت في الطلق، ونحو ذلك وكذا من مات نجاةً، أو في دار الحرب: قاله ابن الرفعة ومع صدقه أنهم شهداء فهؤلاء يغسلون ويصلى عليهم كسائر الموتى، ومعنى الشهادة لهم أنهم ﴿أحياء عند ربهم يرزقون﴾^(٣)، وأما من مات في قتال الكفار مدبراً غير متحرف لقتال أو متحيزاً إلى الفتن، أو كان يقاتل رياء^(٤) وسمعة، فهذا شهيد في الحكم بمعنى أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وهو شهيد في الدنيا دون الآخرة، وأما من مات في قتال الكفار بسبب القتال على الوجه المرضي فهذا شهيد في الدنيا

(١) مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف بن قصي، أحد السابقين إلى الإسلام يكنى أبا عبد الله. قال أبو عمر أسلم قديماً والنبي ﷺ في دار الأرقم، وكنم إسلامه خوفاً من أمه، وهاجر الهجرة الأولى مع الصحابة إلى الحبشة، وشهد بدرأ، واستشهد في خزوة أحد وهو يحمل لواء الإسلام. (الإصابة ٤١/٣ بتصرف).

(٢) والحدث رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - باب الكفن من جميع المال - حديث رقم: (١٢٧٤). ورواه في: (٢٦) باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد - حديث رقم: (١٢٧٥). ورواه في: (٦٤) كتاب المغازي - حديث رقم: (٤٠٤٥). ورواه مسلم في: (١١) كتاب الجنائز - (٣٠) باب في كفن الميت - حديث رقم: (٤٤)، ورواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (٤٠) باب في الكفن - حديث رقم: (٣).

(٣) سورة آل عمران آية: ١٦٩.

(٤) رواه البخاري في: (٩٧) كتاب التوحيد - (٢٨) باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ - حديث رقم: (٧٤٥٨). ورواه ابن ماجه في: (٢٤) كتاب الجهاد - (١٣) باب النية في القتال - حديث رقم: (٢٧٨٣).

والآخرة كمن قتلته مشرك أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد عليه سلاح نفسه أو سقط عن فرسه أو رمحته دابته أو تردى في وهدة فمات، وكذا لو وجلنا قتيلًا عند انكشاف الحرب، ولم يعلم سبب موته سواء كان عليه أثر دم أم لا لأن الظاهر أنه مات بسبب القتال فهذا لا يفصل ولا يصلى عليه سواء في ذلك البالغ، والصبي والحر والعبد والرجل والمرأة كما رواه البخاري عن جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ «لَمْ يُعْصَلْ قَتْلَى أَحَدٍ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ»^(١)، وأما من مات حال معركة الكفار، لا بسبب القتال بل بمرض أو فجأة فالملذهب أنه ليس بشهيد، ولو جرح في القتال ومات بعد القتال فإن قطع بموته من تلك الجراحة، وبقي فيه حياة مستقرة بعد انتفاء الحرب فقيه خلاف، والصحيح أنه ليس بشهيد، وإن قصر الزمان، وإن بقي أياماً فليس بشهيد بلا خلاف. وإعلم أن ظاهر إطلاق الشيخ يشمل الشهيد الجنب، وهو كذلك فلا يفصل ولا يصلى عليه، وحجة ذلك أن حنظلة^(٢) قتل يوم أحد فلم يفصله النبي ﷺ وقال: «رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ تُنْصَلُّهُ»^(٣) فلو كان واجباً لم يسقط إلا بفعلنا والله أعلم. وأما السقط فله حالتان: الأولى أن يستهل أي يرفع صوته بالبكاء، أولم يستهل، ولكن شرب اللبن أو نظراً وتحرك حركة كبيرة تدل على الحياة، ثم مات فإنه يفصل ويصلى عليه بلا خلاف لأننا تبعنا حياته، وفي الحديث «إِذَا اسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ وَرِثَ وَصَلَّى عَلَيْهِ»^(٤)

(١) رواه البخاري في: (٧٣) كتاب الجنائز - (٧٤) باب من لم ير غسل الشهداء - حديث رقم: (١٣٤٦).
ورواه في: (٦٤) كتاب المغازي - (٢٦) باب من قُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ - حديث رقم: (٤٠٧٩).
ورواه أبو داود في: (٢٠) كتاب الجنائز - (٣١) باب في الشهيد يغسل - حديث رقم: (٣١٣٤). ورواه الترمذي في: (٨) كتاب الجنائز - (٤٦) باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد - حديث رقم: (١٠٣٦). ورواه عن جابر بن عبد الله. قال: وفي الباب عن أنس بن مالك. قال أبو حنيفة: حديث جابر حديث حسن صحيح. وقد روي هذا الحديث عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ. وروي عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صخير، عن النبي ﷺ. ومنهم من ذكره عن جابر. ورواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (٦٢) باب ترك الصلاة عليهم - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٦) كتاب الجنائز - (٢٨) باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم - حديث رقم: (١٥١٤)، (١٥١٥). ورواه أحمد في المسند: ٨٤/٥، ٤٠٧/٦. وقد اختلف أهل العلم في الصلاة على الشهيد. فقال بعضهم: لا يُصَلَّى على الشهيد. وهو قول أهل المدينة، وبه يقول الشافعي، وأحمد. وقال بعضهم: يُصَلَّى على الشهيد. واحتجوا بحديث النبي ﷺ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ صَلَّى عَلَى حَمْزَةٍ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوَيْلَةِ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ».

- (٢) حنظلة بن أبي عامر بن صيفي بن مالك بن أمية بن ضبيعة بن عوف بن مالك بن حارثة الأنصاري الأوسي، المعروف بغسيل الملائكة. استشهد بأحد. (الإصابة ١/ ٣٦٠).
(٣) أورده ابن حجر في «الإصابة» ٣٦١/١ - ترجمة حنظلة.
(٤) قول: «إِذَا اسْتَهَلَّ» أي صاح. وحمله الجمهور على أن المراد منه أمارة الحياة. أي وجد منه أمارة الحياة. وعبر بالاستهلال لأنه المعتاد. وهو الذي يعرف به الحياة عادة.
(٥) رواه أبو داود في الفرائض في: (١٨) كتاب الفرائض - (١٥) باب في المولود يستهل ثم يموت - حديث =

رواه النسائي، وصححه ابن خبان والحاكم وقال: إنه على شرط الشيخين لكن قال النووي في شرح المذهب: إنه ضعيف نعم قال ابن المنذر: إن الإجماع منعقد على الصلاة على مثل هذا وعلى تغسيله، وفي دعوى الإجماع شيء بالنسبة إلى الصلاة. الحالة الثانية أن لا يتيقن حياته بأن لا يستهل ولا ينظر ولا يمتص ونحوه فينظر إن عرى عن أمانة الحياة كالاختلاج ونحوه، فينظر أيضاً، إن لم يبلغ حداً ينفخ فيه الروح وهو أربعة أشهر فصاعداً لم يصل عليه بلا خلاف في الروضة، ولا يغسل على المذهب لأن الغسل أخف من الصلاة، ولهذا يغسل الدمى ولا يصل على عليه وإن بلغ أربعة أشهر، فقولان الأظهر أنه أيضاً لا يصل على عليه لكن يغسل على المذهب، وأما إذا اختلج أو تحرك فيصل على عليه على الأظهر ويغسل على المذهب. وأعلم أن ما لم تظهر فيه خلقة آدمي يكفي فيه المواراة كيف كان وبعد ظهور خلقة آدمي حكم التكفين حكم الغسل والله أعلم. قال:

(وَيُغْسَلُ الْمَيِّتُ وَتُرَأَى وَيَكُونُ فِي أَوَّلِ حُسْنِهِ سِدْرٌ، وَفِي آخِرِهِ شَيْءٌ يَسِيرٌ مِنَ الْكَافُورِ).

قد مر ذكر أقل الغسل، وأما أكمله فأمور كثيرة: منها ما ذكره الشيخ فيغسل بعد توضئته رأسه ثم لحيته يسدراً وخطمي ونحوهما، ويغسل الشق الأيمن ثم الأيسر ثلاثاً لما روى البخاري عن أم عطية رضي الله عنها قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نغسل ابنته فقال: «اغسلنها» (١) ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن (٢) رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ (٣) وَسِدْرٍ وَاجْعَلْنَ

رقم: (٢٩٢٠). ورواه ابن حبان في صحيحه: ٦٠٩/٧ - باب ذكر الأخبار بأن من استهل الصبيان عند الولادة وورثوا وورثوا واستحقوا الصلاة عليهم - حديث رقم: (٦٠٠٠). ورواه ابن ماجه في: (٦) كتاب الجنائز: (٢٦) باب ما جاء في الصلاة على الطفل - حديث رقم: (١٥٠٨). ورواه في: (٢٣) كتاب الفرائض: (١٧) باب إذا استهل المولود ورث - حديث رقم: (٢٧٥٠).

(١) قوله: «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر» قال النووي: المراد اغسلنها وترأ، وليكن ثلاثاً، فإن احتجت إلى زيادة فخمساً، وحاصله أن الإتيار مطلوب والثلاث مستحبة، فإن حصل الإنقاء بها لم يشرع ما فوقها وإلا زيد وترأ حتى يحصل الإنقاء، والواجب من ذلك مرة واحدة عامة للبدن. وقال ابن عربي: في قوله «أو خمساً» إشارة إلى أن المشروع هو الإتيار لأنه يقلهن من الثلاث إلى الخمس، وسكت عن الأربع. (فتح الباري ١٥٤/٣).

(٢) قوله: «إن رأيت ذلك» معناه التضيض إلى اجتها من بحسب الحاجة لا التشبه. وقال ابن المنذر: إنما فوض الرأي إليهن بالشرط المذكور وهو الإتيار، وحكى ابن التين عن بعضهم قال: يحتمل قوله: «إن رأيت» أن يرجع إلى الأعداد المذكورة، ويحتمل أن يكون معناه إن رأيت أن تفعلن ذلك وإلا فالإنقاء يكفي. (المصدر السابق).

(٣) قوله: «بماء وسدر» قال الفيومي في المصباح: السدر شجرة النبق، والجمع سدر. ثم يجمع على سدرات. قال ابن السراج: ويقولون سدر ويريدون الأقل لقلة استعمالهم التاء في هذا الباب. وإذا أطلق السدر في الغسل فالمراد الورق المطحون. قال الحجة في التفسير: والسدر نوعان، أحدهما ينبت في=

فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا^(١) أَوْ شَيْئًا مِّنْ كَافُورٍ ، وَإِبْدَانٌ بِمَيِّمَتِهَا وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا ، قَالَتْ : فَضَرَفْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ أَثْلَافٍ قَرْنَيْهَا وَنَاصِيَتَيْهَا^(٢) وفي رواية البخاري : «وَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا»^(٣) ويستحب تسريح لحيته ورأسه إن كان عليهما شعر بمشط واسع الأسنان ، ويكون برفق لئلا ينتفخ : فإن انتفخ شيء رده بعد غسله إليه ووضعه معه في الكفن إكراماً لأجل الآية كذا جزم به الرافعي والنووي ، والقاضي حسين أنه لا يرده ، وعنه أنه يرده إليه . واعلم أنه يجب الاحتراز عن كبه على وجهه فإذا غسله بالسدر ونحوه أزال ذلك ثم بعد زواله يغسل بالماء القراح ثلاثاً ويجعل في كل غسلة كافوراً وفي غسلته الأخير أكد ، ولكن الكافور قليلاً لئلا يضر به الماء فيسلبه الطهورية فلا يكفي ذلك في الغسل كما لا يكفي الماء المخلوط بالسدر ونحوه : فليتنبه لذلك ، وإلى هذا الإشارة بقول الشيخ : [شيء يسير من كافور] والله أعلم . قال :

= الأرياف فيتفتح بورقه في الغسل ، وثمرته طيبة . والآخر ينبت في البر ، ولا يتفتح بورقه في الغسل ، وثمرته خفيفة اهـ .

(١) قوله : «كافوراً» طيب معروف ، يكون من شجر بجبال الهند والصين ، يُظَلُّ خلقاً كثيراً . وتألفه الثمور . وخشبه أبيض هش . ويوجد في أجوافه الكافور . وهي أنواع - ولونه أحمر . وإنما يبيض بالتصعيد . اهـ ذوقاتي .

(٢) رواه البخاري في : (٢٣) كتاب الجنائز - (٨) باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر - حديث رقم : (١٢٥٣) . ورواه في : (٩) باب ما يستحب أن يُغسل وتقرأ - حديث رقم : (١٢٥٤) . ورواه في : (١٠) باب يبدأ بميامين الميت - حديث رقم : (١٢٢٥) . ورواه في : (١١) باب مواضع الوضوء من الميت - حديث رقم : (١٢٥٦) . ورواه في : (١٢) باب هل تُكفَّن المرأة في إزار الرجل - حديث رقم : (١٢٥٧) . ورواه في : (١٣) باب يجعل الكافور في الأخيرة - حديث رقم : (١٢٥٨) . ورواه في : (١٤) باب نقض شعر المرأة - حديث رقم : (١٢٦٠) . ورواه في : (١٥) باب كيف الإشعار للميت - حديث رقم : (١٢٦١) . ورواه في : (١٦) باب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون - حديث رقم : (١٢٦٢) . ورواه مسلم في : (١٧) كتاب الجنائز - (١٢) باب في غسل الميت - حديث رقم : (٣٦ - ٤٣) . ورواه أبو داود في : (٢٠) كتاب الجنائز - (٣٣) باب كيف غسل الميت - حديث رقم : (٣١٤٧ - ٣١٤٨) . ورواه الترمذي في : (٨) كتاب الجنائز - (١٥) باب ما جاء في تقبيل الميت - حديث رقم : (٩٩٠) . وفي الباب عن أم سليم . قال أبو عيسى : حديث أم عطية حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم . ورواه النسائي في : (٢١) كتاب الجنائز - (٣٢) باب غسل الميت وتقرأ - حديث رقم : (١) . ورواه في : (٣٣) باب غسل الميت أكثر من خمس - حديث رقم : (١) . ورواه في : (٣٤) باب غسل الميت أكثر من سبعة - حديث رقم : (١ - ٣) . ورواه في : (٣٥) باب الكافور في غسل الميت - حديث رقم : (١ - ٣) . ورواه ابن ماجه في : (٦) كتاب الجنائز - (٨) باب ما جاء في غسل الميت - حديث رقم : (١٤٥٨) . ورواه مالك في : (١٦) كتاب الجنائز - (١) باب غسل الميت - حديث رقم : (٢) . ورواه ابن حبان في صحيحه : ١٥/٥ - باب ذكر البيان بأن أم عطية إنما مشطت قرونها بأمر المصطفى ﷺ من تلقاء نفسها - حديث رقم : (٣٠٢٢) .

(٣) رواه البخاري في : (٢٣) كتاب الجنائز - (١٧) باب يلقى شعر المرأة خلفها - حديث رقم : (١٢٦٣) .

(وَيَكْفُرْنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيَضٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ).

تقدم أقل الكفن، ويستحب أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب، وأفضلها البياض^(١) ولا يكون فيها قميص ولا عمامة^(٢) بل إزار ولقافتان فالإزار من سرته إلى ركبته، والثاني من عنقه إلى كعبه، والثالث يستر جميع بلنه، وأما المرأة ففي خمسة أثواب^(٣). إزار وخمار وقميص ولقافتان، وهذه الأمور ثابتة بالسنة والله أعلم. واعلم أن كل شخص يكفن بما يجوز له لبسه في حياته فيجوز تكفين المرأة في الحرير لكن يكره ويحرم ذلك في حق الرجل، ويكره المزعفر والمعصر ثم الجودة والرداءة تتعلق بحال الميت: فإن كان مكثراً فمن جياذ الثياب وإن كان متوسطاً فمن وسطها وإن كان مقلداً فمع أخشن الثياب، ويكره المغلاة في الكفن، والمغسول أولى لأن الجليلد أليق بالحي، ويكون صفيقاً غير رقيق لأن المقصود بقائه دون الزينة والله أعلم^(٤). قال:

(وَيَكْبُرُ عَلَيْهِ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ: يقرأ الفاتحة بعد الأولى وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بعد الثانية وَيَذْهَبُ لِلْمَيِّتِ (٥) بعد الثالثة وَيُسَلِّمُ بعد الرابعة).

قد علمت أن الصلاة على الميت فرض كفاية فيشترط فيمن يصلي عليه ثلاثة أمور: أن

(١) روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: «إن رسول الله ﷺ كُفِّنَ في ثلاثة أثواب بيمانية بيض سَحُولِيَّةٍ من كَرْشَيفٍ ليس فيه قميص ولا عمامة». (٢٣) كتاب الجنائز - (١٨) باب الثياب البيض المكفن - حديث رقم: (١٢٦٤).

(٢) روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ كُفِّنَ في ثلاثة أثواب بيض سَحُولِيَّةٍ ليس فيها قميص ولا عمامة». (٢٣) كتاب الجنائز - (٢٤) باب الكفن بلا عمامة - حديث رقم: (١٢٧٣). ورواه مسلم في: (١) كتاب الجنائز - (١٣) باب في كفن الميت - حديث رقم: (٤٥).

(٣) رواه أبو داود عن رجل من بني عمرو بن مسعود يقال له داود قد وُلِّتَهُ أم حبيبة بنت أبي سفيان زوج رسول الله ﷺ، عن ليلى بنت قانف الثقفية قالت: كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ عند وفاتها، فكان أول ما أطعنا رسول الله ﷺ الخُفَاءَ، ثم الدرع، ثم الخمار، ثم الملحقة، ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر، قالت: ورسول الله ﷺ جالس عند الباب معه كفتها يناولناها ثوباً ثوباً. (٢٠) كتاب الجنائز - (٣٦) باب في كفن المرأة - حديث رقم: (٣١٥٧).

(٤) روى أبو داود في سننه: (٢٠) كتاب الجنائز - (٣٥) باب كراهية المغلاة في الكفن - حديث رقم: (١٣٥٤). قال رسول الله ﷺ: «لا تَغَالُوا في الكفن فإنه يسلب سلباً سريعاً». ورواه عن علي بن أبي طالب وفي سننه مقال. وقال أبو بكر رضي الله عنه «إن الحي أولى بالجليد من الميت، إنما هو للمهلة - القبح أو المصيد يسيل من الميت». رواه البخاري في صحيحه.

(٥) يقول المحقق: والصلاة على الميت المسلم فرض كفاية كما ذكر الشيخ في الأصل كفسله وكفته ودفنه، إذا قام بها بعض المسلمين سقط عن الباقي، فقد كان رسول الله ﷺ يصلي على أموات المسلمين، حتى إن كان قبل أن يلتزم بيمون المؤمنين إذا مات المسلم وترك ديناً لم يقض يمتنع عن الصلاة عليه، =

يكون ميتاً مسلماً غير شهيد كما مر، إذا عرفت هذا فاعلم أن للصلاة على الميت سبعة أركان: الأول النية ويشترط التعرض للذكر الفرضية على الصحيح ثم إن كان الميت واحداً نوى الصلاة عليه وإن حضر موتى نوى الصلاة عليهم، ولا يشترط تعيين الميت بل لو نوى الصلاة على من صلى عليه الإمام كفى، نعم لو عين الميت وأخطأ لم يصح، وتجب نية الاقتداء. الفرض الثاني القيام عند القدرة. الركن الثالث التكبيرات وهي أربع فلو كبر خمساً لم تبطل صلاته لثبوت ذلك في صحيح مسلم ولأنه ذكر^(١). الركن الرابع السلام. الخامس قراءة الفاتحة بعد الأولى لما روى النسائي بإسناد على شرط الصحيح عن سهل قال: «السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ في التكبيرة الأولى بآم القرآن مخالفة»^(٢) والمخالفة السر كذا قاله الرافي في المحرر وقال النووي في التبيان: إنها تجب بعد التكبيرة الأولى وخالف ذلك في الروضة فقال تبعاً للرافعي في الشرح: إنه يجوز تأخيرها إلى الثانية وخالف ذلك في المنهاج فقال: تجزئ بعد غير الأولى وذكر نحوه في شرح المهلب ومقتضاه أنها تجوز بعد الثالثة أو الرابعة والله أعلم. الركن السادس الصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية لوروده في الحديث الصحيح، والصحيح أن الصلاة على الآل لا تجب لأن صلاة الجنائز مبنية على التخفيف. الركن السابع الدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة والواجب ما ينطلق عليه اسم الدعاء، وأما الأكمل فأدعية كثيرة جامعة فأحسنها ما رواه مسلم عن عوف^(٣) بن مالك رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ على جنازة فسمعتة يقول: «اللهم اغفرْ لَهُ وَاَرْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَافْسِلْ يَمَاءَ الثَّلْجِ وَالْبَرْدَ وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ

= ويقول: «صلوا على صاحبكم». رواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (٦٧) باب الصلاة على من عليه دين - حديث رقم (١ - ٣). وشروط الصلاة على الميت: يشترط للصلاة على الجنائز، ما يشترط للصلاة من طهارة الحدث والخبث، ومستر المورة، واستقبال القبلة، لأن الرسول ﷺ سماها صلاة، فقال: «صلوا على صاحبكم» فتعلى إذا حكم الصلاة في شروطها. فروضها: فروض صلاة الجنائز هي: القيام للقادر عليه، والنية لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات». وقراءة الفاتحة، أو الحمد والثناء على الله، والصلاة والسلام على النبي ﷺ، والتكبيرات الأربع، والدعاء، والسلام.

(١) رواه مسلم في: (١١) كتاب الجنائز - (٢٢) باب في التكبير على الجنائز - حديث رقم: (٦٢ - ٦٤) ورواه في: (٢٣) باب للصلاة على الغير - حديث رقم: (٦٨، ٦٩).

(٢) رواه النسائي في: (٢٠) كتاب الجنائز - (٧٦) حدد التكبير على الجنائز - حديث رقم: (١ - ٣). ورواه في: (٧٧) باب الدعاء - حديث رقم: (٧، ٨) ورواه الترمذي في: (٨) كتاب الجنائز - (٣٩) باب ما جاء في القراءة على الجنائز بفاتحة الكتاب - حديث رقم: (١٢٠٦، ١٢٠٧) ورواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٦٥) باب قراءة فاتحة الكتاب - حديث رقم (١٣٣٥) ورواه الشافعي في الأم ١/٢٥١.

(٣) عوف بن مالك الأشجعي، أبو حماد، ويقال غير ذلك، صحابي، مشهور، من سلمة الفتح، ومكن دمشق، ومات سنة ثلاث وسبعين. (تقريب التهذيب ٢/٨٩).

التَّوْبُ الْأَيْقِصُ مِنَ النَّاسِ وَأَبْدَلُهُ دَاراً خَيْراً مِنْ دَارِهِ وَأَهْلاً خَيْراً مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجاً^(١) خَيْراً مِنْ زَوْجِهِ وَفِيهِ فَتَنَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُ النَّارِ قال عوف: فتمنيت أن أكون أنا الميت. ويقول في الطفل: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ قَرُطاً لَأَبَوَيْهِ وَسَلَماً وَذَخِراً وَحِطَّةً وَاعْتِبَاراً وَشَفِيعاً وَتَقَلُّ بِهِ مَوَازِينُهُمَا وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ الْجَمِيلَ عَلَى قُلُوبِهِمَا»^(٢) وهو مناسب لائق بالحال، ويسن معه «ولا تفتنهما بَعْدَهُ وَلَا تُخْرِفْهُمَا أَجْرَهُ»^(٣) قال النووي: ويقول بعد الرابعة «اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده» نص^(٤) عليه الشافعي، وصح أنه عليه الصلاة والسلام كان يدعو به، ويسن أن يزيد: «واغفر لنا وله» والله أعلم.

(فرح) المأموم الموافق إذا تخلف عن الإمام بلا عذر فلم يكبر حتى كبر الإمام أخرى بطلت صلاته لأن التخلف بالتكبير كالتخلف بركعة في غير صلاة الجنائز، وأما المسبوق فيكبر ويقرا الفاتحة وإن كان الإمام في الصلاة عند الصلاة على النبي ﷺ أو في الدعاء بل يراعي نظم صلاة نفسه فلو كبر الإمام أخرى قبل شروعه في الفاتحة ترك البقية وتابعه على المذهب محافظة على المتابعة فإذا سلم الإمام تدارك المأموم باقي الصلاة بتكبيراتها وأذكارها، ويستحب أن لا ترفع الجنائز حتى يتم المقتدون صلاتهم ولا يضر رفعها قبله، ويصلي على الغائب عن البلد لأنه عليه الصلاة والسلام صلى على النجاشي^(٥) وهو

(١) قوله: «وزوجاً خيراً من زوجته» قال طائفة من الفقهاء هذا خاص بالرجل ولا يقال في الصلاة على المرأة أبدلها زوجاً خيراً من زوجها، لجواز أن تكون لزوجها في الجنة، فإن المرأة لا يمكن الاشتراك فيها، والرجل يقبل ذلك.

(٢) رواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (٧٧) باب للدعاء - حديث رقم: (١، ٢).

(٣) رواه مالك في: (١٦) كتاب الجنائز - (٦) باب ما يقول المصلي على الجنائز - حديث رقم: (١٧).

(٤) نص الشافعي في الأم قال: وأحب إذا كبر على الجنائز أن يقرأ بأمر القرآن بعد التكبير الأولى، ثم يصلي على النبي ﷺ ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات، ثم يخلص الدعاء للميت، وليس في الدعاء شيء موقت، وأحب أن يقول اللهم حبك وابن حبك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً حبك ورسولك، وأنت أعلم به، اللهم إن كان محسناً فزد في حسناته وإلغ في عذابه وقلوبك وكل حول يوم القيامة وابحث مع الآمين، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه وبلغه بمغفرتك وطولك درجات المحسنين، اللهم فارق من كان يحب من سعة الدنيا والآمل وغيرهم إلى طلعة القبر وضيقه وانقطع عمله، وقد جنتك شفعا له، ورجونا له رحمتك، وأنت أرفأ به، اللهم ارحمه بفضل رحمتك فإنه فقير إلى رحمتك، وأنت غني عن عذابه (١/ ٢٤٠).

(٥) النجاشي: لقب لكل ملك من ملوك الحبشة. واسمه أصْحَمَةُ بْنُ أَبِيحِر، أسلم على عهده، ولم يهاجر إليه. قلت: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. يزعمون التكبير على الجنائز أربع تكبيرات. وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وإِبْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقَ.

بالمدينة ^(١) رواه الشيخان، ولو صلى على من مات في يومه وغسل صح. قاله الروياني.
ولو صلى على من دفن صحته صلته لأنه عليه الصلاة والسلام صلى على قبر بعدما دفن.
رواه الشيخان ^(٢) زاد الدارقطني «بعد شهر» والله أعلم. قال:

(وَيُذَفَّنُ فِي لَحْدٍ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ. وَيُسَطَّحُ الْقَبْرُ بَعْدَ أَنْ يُعَمَّقَ وَلَا يُتَنَى عَلَيْهِ وَلَا يُجَصَّصُ).

تقدم أن الدفن فرض كفاية وأن أقله حفرة تمنع الرائحة والسباع، ويستحب أن يدفن في اللحد وهو أفضل من الشق لما روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: «اتَّخَذُوا لِي لَحْدًا وَأَنْصَبُوا عَلَيَّ اللَّيْنُ ^(٣) نَصَبًا كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وفي الترمذي وأبي داود «اللَّحْدُ

(١) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٥٣) باب مَنْ صَفَّ صَفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً عَلَى الْجَنَازَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ - حديث رقم: (١٣١٧). ورواه في: (٥٤) باب الصُّفُوفِ عَلَى الْجَنَازَةِ - حديث رقم: (١٣١٨). (١٣٢٠). ورواه مسلم في: (١١) كتاب الجنائز - (٢٢) باب في التكبير على الجنائز - حديث رقم: (٦٢ - ٦٤). ورواه الترمذي في: (٨) كتاب الجنائز - (٣٧) باب ما جاء في التكبير على الجنائز. حديث رقم: (١٠٢٢) ورواه عن أبي هريرة. قال: وفي الباب عن ابن عباس وابن أبي أوفى، وجابر، ويزيد بن ثابت وأنس. قال أبو عيسى: ويزيد عن ثابت هو أخو زيد بن ثابت، وهو أكبر منه، شهد بلرا، وزيد لم يشهد بلرا. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (٧٢) باب الصفوف على الجنائز - حديث رقم: (١ - ٦). ورواه مالك في: (١٦) كتاب الجنائز - (٥) باب التكبير على الجنائز - حديث رقم: (١٤).

(٢) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٦٦) باب الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ بعدما يدفن - حديث رقم: (١٣٣٧). ورواه مسلم في: (١١) كتاب الجنائز - (٢٣) باب الصلاة على القبر - حديث رقم: (٦٨ - ٧١). ورواه أبو داود في: (٢٠) كتاب الجنائز - (٦١) باب الصلاة على القبر - حديث رقم: (١). ورواه الترمذي في: (٨) كتاب الجنائز - (٤٧) باب ما جاء في الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ - حديث رقم: (١٠٢٧ - ١٠٢٨). وروى ابن المبارك الصلاة على القبر. وقال أحمد وإسحاق: يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِلَى شَهْرٍ. وقالوا: أكثر ما سمعنا عن ابن السَّيِّبِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ أُمِّ سَعْدٍ بِنِ عِبَادَةَ بَعْدَ شَهْرٍ. ورواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (٩٤) باب الصلاة على القبر - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه ابن ماجه في: (٦) كتاب الجنائز - (٣٢) باب ما جاء في الصلاة على القبر - حديث رقم: (١٥٢٧ - ١٥٣٣).

(٣) قوله: «اللَّيْنُ» هي ما يضرب من الطين للبناء، وإسحقها لينة ككلمة.

(٤) رواه مسلم في: (١١) كتاب الجنائز - (٢٩) باب في اللحد ونصب اللين على الميت - حديث رقم: (٩٠). ورواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (٨٥) باب اللحد والشق - حديث رقم: (١ - ٢) ورواه ابن ماجه في: (٦) كتاب الجنائز - (٣٩) باب ما جاء في استحباب اللحد - حديث رقم: (١٥٥٦). ورواه أحمد في المستد: ١/١٦٩.

لَنَا وَالشَّقُّ^(١) لِنَبَرِنَا^(٢) لكنه ضعيف ولو كانت الأرض رخوة تعين الشق، وقال المتولي: يلحد بالبناء واللحد أن يحفر في أسفل القبر مما يلي القبلة حفرة تسع الميت. والشق أن يحفر في وسط القبر كالنهر ويبنى جانبيه ويوضع الميت بينهما ويسقف باللبن، ويجب أن يدفن الميت مستقبل القبلة حتى لو دفن مستديراً أو مستلقياً فإنه ينش ويوجه إلى القبلة ما لم يتغير، ويستحب أن يوسع القبر ويعمق قفله قامة ويسطة لأن عمر رضي الله عنه أوصى بذلك، والزيادة على هذا التعميق غير مأثورة، والمراد قامة رجل معتدل يقوم ويسط يده مرفوعتين، وذلك ثلاثة أذرع ونصف. قاله الرافعي. وقيل أربعة ونصف، وصوبه في الروضة ونقله عن الجمهور، وقال في الدقائق: الأول غلط، وقيل المستحب قدر قامة فقط وهو ثلاثة أذرع ويرفع القبر قدر شبر فقط ليعرف فيزار ويحترم. روى ابن حبان في صحيحه أن قبره ﷺ كذلك والصحيح أن تسطيحه أفضل من تسنيمه^(٣)، روي أن قبره عليه الصلاة والسلام وقبر أبي بكر الصديق والفاروق رضي الله عنهما كذلك رواه أبو داود والحاكم وقال: صحيح الإسناد. فإن قلت روى البخاري عن سفيان^(٤) التمار أنه رأى قبر رسول الله

(١) قوله: «والشق لنبرنا» في المجمع لأهل الكتاب والمراد تفضيل اللحد، وقيل قوله لنا أي لي، والجمع للتعظيم، فصار كما قال فيه معجزة له ﷺ، أو المعنى اختيارنا فيكون تفضيلاً له وليس فيه النهي عن الشق. فقد ثبت أن في المدينة رجلين أحدهما يلحد والآخر لا ولو كان الشق منهيًا عنه لمنع صاحبه، لكن في رواية أحمد والشق لأهل الكتاب والله تعالى أعلم. (حاشية السنني) ٤ (٨٠).

(٢) رواه أبو داود في: (٢٠) كتاب الجنائز - (٦٥) باب في اللحد - حديث رقم: (٣٢٠٨). ورواه الترمذي في: (٨) كتاب الجنائز - (٥٣) باب ما جاء في قول النبي ﷺ «اللحد لنا والشق لنبرنا» - حديث رقم: (١٠٤٥). وفي الباب عن جرير بن عبد الله وحاشية وابن عمر وجابر. قال أبو حنيفة: حديث ابن عباس حديث حسن، غريب من هذا الوجه. ورواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (٨٥) باب اللحد باب قول النبي ﷺ «يلعب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان التَّوْحُّ من شقته» - حديث رقم: (١٢٨٤). ورواه في: (٧٥) كتاب المهرج - (٩) باب عيادة الصبيان - حديث رقم: (٥٦٥٥). ورواه في: (٨٢) كتاب القدر - (٤) باب وكان أمر الله قديراً مقسوراً - حديث رقم: (٦٦٠٢). ورواه في: (٨٣) كتاب الأيمان والنذور - (٩) باب قول الله تعالى «وَأَتَسْمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ» - حديث رقم: (٦٦٥٥). ورواه في: (٩٧) كتاب التوحيد - (٢) باب قول الله تبارك وتعالى «قُلْ ادْعُوا اللَّهَ وَادْعُوا إِلَهًا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» - حديث رقم: (٧٣٧٧). ورواه في: (٢٥) باب ما جاء في قول الله تعالى: «وَأَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» - حديث رقم: (٧٤٤٨). ورواه مسلم في: (١١) كتاب الجنائز - (٦) باب البكاء على الميت - حديث رقم: (١٠ - ١٢). ورواه أبو داود في: (٢٠) كتاب الجنائز - (٢٨) باب في البكاء على الميت - حديث رقم: (٣١٢٥). ورواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (١٣) باب في البكاء على الميت - حديث رقم: (١) والشق - حديث رقم: (٣).

(٣) قوله: «تسنيماً أي الشيء على هيئة السنام من بناء ونحوه» قال ابن الأثير: أي المرتفع الجاري على وجه الأرض. وكل شيء علا شيئاً فقد تسنمه.

(٤) سفيان بن دينار التمار، أبو سعيد الكوفي، ثقة ذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي ليس به بأس من=

﴿مسئلاً﴾^(١) فالجواب كما قاله البيهقي أنه كان أولاً مسطحاً فلما سقط الجدار في زمن الوليد^(٢) وقيل في زمن ابن عبد العزيز^(٣) جعل مسنماً والمستحب أن لا يزداد في القبر على ترابه الذي خرج منه ويكره تحصيصه والكتابة عليه وكذا البناء عليه فلو بنى عليه إما قبة أو محوطاً ونحوه نظر إن كان في مقبرة مسبلة هدم لأن البناء والحالة هذه حرام. قال النووي: هذا بلا خلاف، وهل يعطين القبر؟ قال إمام الحرمين والغزالي: لا، ولم يذكره جمهور الأصحاب ونقل الترمذي عن الشافعي أنه قال: لا بأس بالتطين ويستحب أن يرش على القبر ماء وأن يوضع عليه حصى وأن يوضع عند رأسه صخرة أو خشبة ونحوها، ويكره أن يضرب

= السادسة. (تقريب التهذيب ١/ ٣١٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٩٧).

(١) قوله: «مسئلاً» أي مرتفعاً، واستدل به على أن المستحب تسنيم القبور، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعية، وادعى القاضي حسين اتفاق الأصحاب عليه، وتعقب بأن جماعة من قدماء الشافعية استحبوا التسطيح كما نص عليه الشافعي وبه جزم الماوردي وآخرون. وقول سفيان الثمار لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن قبره عليه السلام لم يكن في الأول مسنماً. فقد روى أبو داود والحاكم من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال «دخلت على عائشة فقلت: يا أمة اكشفي لي من قبر رسول الله عليه السلام وصاحبه، فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشقة ولا لائحة مطووعة يطعاه العرصة الحمراء» زاد الحاكم «فرايت رسول الله عليه السلام مقدماً، وأبي بكر رأسه بين كني النبي عليه السلام، وعمر رأسه عند رجلي النبي عليه السلام وهذا كان في خلافة معاوية، فكانها كانت في الأول مسطحة، ثم لما بنى جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على المنبئة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة.

(٢) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٩٦) باب ما جاء في قبر النبي عليه السلام وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما - حديث رقم: (١٣٩٠).

(٣) الوليد بن عبد الملك، أبو العباس، قال الشعبي: كان أبواه يترفانه، فشب بلا أدب - وقال أبو الزناد: كان الوليد لحاناً، قال علي منير المسجد النبوي: يا أهل المنبئة. وقال أبو عكرمة الضبي: قرأ الوليد على المنبر، يا ليتها كانت القاضية، وتحت المنبر عمر بن عبد العزيز وسليمان بن عبد الملك، فقال سليمان: وددتها والله، وكان الوليد جباراً ظالماً. قال عمر بن عبد العزيز: لما وضعت الوليد في لحده إذ هو ركض في أكنافه، يعني ضرب الأرض برجله. قال الذهبي: أقام الجهاد في أيامه، وفتحت فيها الفتوحات العظيمة، كأيام عمر بن الخطاب. والفتح الهند والأندلس، وبنى مسجد دمشق، وعمر المسجد النبوي ووسمه، ورزق الفقهاء والصفاء والفقراء، وحرم عليهم سؤال الناس، وفرض لهم ما يفتيهم. مات في نصف جمادى الآخرة، وله إحدى وخمسون سنة. (تاريخ الخلفاء ص ٢٢٣).

(٤) عمر بن عبد العزيز بن مروان، الخليفة الصالح، أبو حفص، خاسم الخلفاء الراشدين. وُلِدَ عمر بـحلوان، قرية بمصر سنة إحدى - وقيل: ثلاث وستين، وأمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، وكان بوجه عمر شجة ضربت دابة في جبهته - وهو غلام - وكان عمر بن الخطاب يقول: من ولدي رجل بوجهه شجة يملأ الأرض عدلاً، أخرجه الترمذي في تاريخه، فصلت ظن أبيه فيه. توفي عمر بن عبد العزيز لعشر يقين - وقيل لخمس يقين - من رجب سنة إحدى ومائة، وله حيث تدعى ثلاثون سنة وستة أشهر، وكانت وفاته بالسم. (المصدر السابق ص ٢٢٨).

عليه خيمة ولا بأس بالمشي بالنعل بين القبور ولا يستند أحد إلى قبر ولا يجلس عليه ولا يوطأ، في صحيح مسلم «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهَا»^(١) وفي الترمذي النهي عن وطئها^(٢) وقال: إنه حسن صحيح وكل ذلك حرام صرح به النووي في شرح مسلم وجزم به في آخر كتاب الجنائز وإن كان في الرافعي والروضة أنه مكروه والله أعلم. قال:

(وَلَا بَأْسَ بِالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ مِنْ غَيْرِ نَوْحٍ وَلَا شِقِّ جَنْبٍ وَلَا ضَرْبٍ خَدٍّ).

يجوز البكاء على الميت قبل الموت وبعده، أما قبله فلرواية أنس رضي الله عنه قال: «دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِسْرَاهِيمُ وَلَدُهُ يَجُودُ»^(٣) بنفسه فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَذْرِفَانِ»^(٤) يعني تسيلان رواه الشيخان، وأما بعده فلما رواه أنس أيضاً قال: شهدنا دفن بنت رسول الله ﷺ «فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَذْرِفَانِ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى قَبْرِهَا»^(٥) رواه الشيخان أيضاً، وفي مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام «زَارَ قَبْرَ أُمِّ فَيْكَى وَابْنِكَى مِنْ حَوَلَتِهِ»^(٦). وأعلم أن الأولى عدم البكاء بعد الموت، وقد قال بعضهم بالكراهة لقوله ﷺ

(١) رواه مسلم في: (١١) كتاب الجنائز - (٣٣) باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه - حديث رقم: (٩٨، ٩٧). ورواه أبو داود في: (٢٠) كتاب الجنائز - (٧٣) باب في كرامة القعود على القبر - حديث رقم: (٣٢٢٩). ورواه الترمذي في: (٨) كتاب الجنائز - (٥٧) باب ما جاء في كرامة المشي على القبور والجلوس عليها الصلاة إليها - حديث رقم: (١٠٥٠). قال: وفي الباب عن أبي هريرة، وعمر بن حزم، ويشير به: الخصاصة.

(٢) رواه الترمذي يستند عن جابر قال: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُجْصَصَ الْقُبُورُ وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا وَأَنْ يُنَى عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوْطَأَ». (٨) كتاب الجنائز - (٥٨) باب ما جاء في كرامة تجصيص القبور والكتابة عليها - حديث رقم: (١٠٥٢) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. قد روي من غير وجه عن جابر. ورواه مسلم في: (١١) كتاب الجنائز - (٣٢) باب النهي عن تجصيص القبور والبناء عليه - حديث رقم: (٩٤ - ٩٥). ورواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (٩٦) باب الزيارة على القبر - حديث رقم: (١). ورواه في: (٩٧) باب البناء على القبر - حديث رقم: (١). ورواه في: (٩٨) باب تجصيص القبور - حديث رقم: (١).

(٣) قوله: «يجود بنفسه» أي يخرجها ويلفها كما يدلغ الإنسان ماله.

(٤) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٤٣) باب قول النبي ﷺ «فَرَأَيْتُ بِكَ لَمَحْزُونَةً» - حديث رقم: (١٣٠٣) ورواه أبو داود في: (٢٠) كتاب الجنائز - (٢٨) باب في البكاء على الميت - حديث رقم: (٣١٢٦). ورواه ابن ماجه في: (٦) كتاب الجنائز - (٥٣) باب ما جاء في البكاء على الميت - حديث رقم: (١٥٨٩). في الزوائد: إسناده حسن. رواه البخاري ومسلم وأبو داود من حديث أنس.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) رواه مسلم في: (١١) كتاب الجنائز - (٦) باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه - حديث رقم: (١٠٧، ١٠٨). ورواه أبو داود في: (٢٠) كتاب الجنائز - (٨١) باب في زيارة القبور - حديث رقم: (٣٣٣٤). ورواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (١٠١) زيارة قبر المشرك - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في المسند: (٤٤١/٢).

«إِذَا وَجِبَتْ فَلَا تَبْكِيَنَّ بِأَكْيََّةٍ»^(١) إسناده صحيح، ومعنى وجبت خرجت، والبكا بالقصر اللمع، وبالمعنى رفع الصوت، وتحرم النياحة على الميت ولصاحبها عقوبة عظيمة قال رسول الله ﷺ: «الثَّانِيَةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ تَقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرَتَانِ مِنْ قَطْرَانِ وَدِرْعٌ»^(٢) مِنْ جَرَبٍ»^(٣) رواه مسلم، والنوح رفع الصوت بالنذب، والتذب أن تقول الخاسرة: واسنده واقوة ظهراه واعزاه واطريف الشمائل، ونحو ذلك قال عليه الصلاة والسلام: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ بِأَكْيَهِمْ فَيَقُولُ: وَاجْتَلَا وَاسْتَدَا وَنَحْوَ ذَلِكَ إِلَّا وَكَّلَ بِهِ مَلَكَانِ يَلْهَزَانِهِ أَهْكَذَا كُنْتَ»^(٤) رواه الترمذي وقال: إنه حسن واللهز ضرب الصدر باليد وهي مقبوضة، وأما شق الجيب وضرب الصدر والخد ونثر الشعر والدعاء بالويل ونحو ذلك فهذا كله حرام وأمر جاهلي، قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ (٥) مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا (٦) بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»^(٧) رواه

(١) أورده ابن الأثير في «الغريب» (١٥٣/٥). وفيه «أنه عاد حيد الله بن ثابت فوجده قد غلب، فصاح النساء وبكين، فجعل ابن هنيك يسكنهن، فقال: دههن، فإذا وجب فلا تبكين بأكية، قالوا: ما الوجوب؟ قال: إذا مات».

(٢) قوله: «ودع من جرب» يعني يسلط على أعضائها الجرب والحكة بحيث يغطي بدنهما نظيفة الدرع، وهو القميص.

(٣) رواه مسلم في: (١١) كتاب الجنائز - (١٠) باب التشديد في النياحة - حديث رقم: (٢٩).

(٤) رواه الترمذي في: (٨) كتاب الجنائز - (٢٤) باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت - حديث رقم: (١٠٠٣). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. ورواه ابن ماجه في: (٦) كتاب الجنائز - (٥٤)

باب ما جاء في الميت يعلب بما ينع عليه - حديث رقم: (١٥٩٤).

(٥) قوله: «ليس منا» أي من أهل طريقتنا، وليس المراد به إخراجهم عن الدين، ولكن الفائلة من إيراد هذا اللفظ، المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معاتبته: لست منك ولست مني، أي ما أنت على طريقتي.

(٦) قوله: «ودعا بدعوى الجاهلية» قال القاضي: هي النياحة ونذبة الميت والدعاء بالويل وشبهه. والمراد بالجاهلية: ما كان في الفترة قبل الإسلام.

(٧) رواه البخاري في: (٣٣) كتاب الجنائز - (٣٥) باب ليس منا شق الجيوب - حديث رقم: (١٢٩٤).

ورواه في: (٣٨) باب ليس منا من ضرب الخدود - حديث رقم: (١٢٩٧). ورواه في: (٣٩) باب ما

ينهى عن الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة - حديث رقم: (١٢٩٨). ورواه مسلم في: (١) كتاب

الإيمان - (٤٤) باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية - حديث رقم:

(١٦٥). ورواه الترمذي في: (٨) كتاب الجنائز - (٢٢) باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود وشق

الجيوب - حديث رقم: (٩٩٩) قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢١) كتاب

الجنائز - (١٧) باب دعوى الجاهلية - حديث رقم: (١) ورواه في: (١٩) باب ضرب الخدود - حديث

رقم: (١). ورواه في: (٢١) شق الجيوب - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٦) كتاب

الجنائز - (٥٢) باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود وشق الجيوب - حديث رقم: (١٥٨٤). ورواه

أحمد في مسنده: ١/٣٨٦، ٤٣٢، ٤٥٦، ٤٦٥.

الشيخان، وفي الصحيحين (بَرِيءٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّالِقَةِ^(١) وَالْحَالِقَةِ^(٢) وَالشَّاقَةِ^(٣))، (٤) والصلق رفع الصوت عند المصيب، والمعنى في تحريم ذلك أنه يشبه التظلم ممن ظلمه والاستغفارة من ذلك، وذلك عدل من الله سبحانه العزيز الحكيم، وقد جاء في الحديث الصحيح «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِكَيْدِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»^(٥) فلو وقعت هذه الأمور هل يعذب الميت بهذه الأفعال الجاهلية؟ ينظر إن أوصى بذلك كما يفعله بعض أهل الثروة وبعض أهل البوادي بأن يوصيهم بذلك ويقول: إذا مت فنوحوا عليّ يحزنهم بذلك، فهذا يعذب لأنه أوصى بما جاء رسول الله ﷺ بتركه وإمامته، وإن لم يوص بل فعل أهله ذلك لا برضاه ولا باختياره فلا يعذب إن شاء الله تعالى والله أعلم. قال:

(وَيُعْزَى أَهْلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ ذَلِكَ).

التعزية في اللغة التسلية عمن يمزي عليه، وعند حملة الشريعة الحمل على الصبر على الميت بلذكراً ما وعد الله تعالى من الثواب والتحليل من الجزع الملهب للأجر والمكسب للوزر والدعاء للميت بالمغفرة ولصاحب المصيبة بجبر مصيبتها، وهي سنة لما رواه البخاري ومسلم عن أسامة^(٦) رضي الله عنه قال: «أُرْسِلْتُ إِحْدَى بَنَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَدْعُوهُ وَتُخَبِّرُهُ أَنَّ ابْنًا لَهَا فِي الْمَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلرَّسُولِ: ارْجِعْ إِلَيْهَا فَاخْبِرْهَا أَنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا

(١) قوله: «الصَّالِقَةُ» بالصاد والسين لثان. وهي التي ترفع صوتها عند المصيبة.

(٢) قوله: «وَالْحَالِقَةُ» هي التي تعلق شعرها عند المصيبة.

(٣) قوله: «وَالشَّاقَةُ» هي التي تشق ثوبها عند المصيبة.

(٤) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٣٧) باب ما ينهى عن الحلق عند المصيبة - حديث رقم: (١٢٩٦) ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (٤٤) باب تحريم شرب الخلود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية - حديث رقم: (١٦٧)

(٥) رواه البخاري في: (٣٣) كتاب الجنائز - (٣٣) باب ما يكره من التلحاة على الميت - حديث رقم: (١٢٩٢). ورواه في: (٣٢) باب قول النبي ﷺ: «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِكَيْدِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ التَّرَحُّ مِنْ مِثْمَةٍ» ورواه في: (٤٤) باب الكياء عند المريض - حديث رقم: (١٣٠٤). ورواه مسلم في: (١١) كتاب الجنائز - (٩) باب الميت يعذب بكياء أهله عليه - حديث رقم: (١٦ - ٢٨). ورواه النسائي في: (٢١) كتاب الجنائز - (١٤) باب النهي عن الكياء على الميت - حديث رقم: (٣ - ٥). ورواه ابن ماجه في: (٦) كتاب الجنائز - (٥٤) باب ما جاء في الميت يطلب بما نوح عليه - حديث رقم: (١٥٩٣)، (١٥٩٥). ورواه مالك في: (١٦) كتاب الجنائز - (١٢) باب النهي عن الكياء على الميت - حديث رقم: (٣٧) ورواه أحمد: ٣٦/١، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٥٤، ٣١/٢، ٣٨، ١٣٤، ٤٣٧/٤.

(٦) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، الأمير أبو محمد وأبو زيد، صحابي مشهور، مات سنة أربع وخمسين، وهو ابن خمس وسبعين بالمدينة. (تقريب التهذيب ١/٥٣).

أَعْطَى وَكُلُّ شَيْءٍ مَا عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى، فَمَرَمًا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْسَبْ»^(١) وفي هذا الحديث فائدتان جليلتان من استعملهما بإيمان قلبي، فقد ذاق حلاوة الإيمان، وذلك أن الشخص إذا ذاق طعم أن الله ما أعطى وله ما أخذ فلا ملك له فلا يشق عليه أمر مصيبته، فإن فاته ذلك وغلب عليه الوازع الطبيعي دفعه الوازع الشرعي بالصبر والاحتساب فإن فاته ذلك تعددت مصيبته، وهذا إنما ينشأ من فراغ النفس عن الله تعالى، بخلاف العامر به فإنه يرى الأموال والأولاد فتنة وبعداً عن بغيته ولهذا لما تعجب أصحاب ابن مسعود من حسن أولاده قال لهم: لعلكم تتعجبون من حسنهم والله لفرأيت من تربيتهم أحب إلي من بقائهم. علم أنهم مظنة قطعه عن محبوبه فتألى على ذلك خشية الشغل بهم عنه فيغفرتهم المقام الأسنى رضي الله عنه، ويستحب أن يعم بالتعزية أهل الميت صغارهم وكبيرهم وذكرهم وأنثاهم لا يعزي الشابة إلا محارمها، والأولى أن تكون قبل الدفن لأنه وقت شدة الحزن، وتكون في ثلاثة أيام لأن قوة الحزن لا تزيد عليها في الغالب، وبعد الثلاثة مكروه لأنها تجدد الحزن، وقد جعل رسول الله ﷺ نهاية الحزن ثلاثاً، ففي الصحيحين «لَا يَجُوزُ لِأَيِّمَةٍ أَنْ تَزُومَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(٢) وابتداء الثلاثة من

(١) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز. ورواه ابن ماجه في: (٦) كتاب الجنائز - (٥٣) باب ما جاء في البكاء على الميت - حديث رقم: (١٥٨٨).

(٢) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٣٠) باب إحداد المرأة على غير زوجها - حديث رقم: (١٢٨٠، ١٢٨١). ورواه في: (٦٨) كتاب الطلاق - باب مراجعة الحائض - حديث رقم: (٥٣٣٤) - (٥٣٣٦). ورواه في: (٤٧) الكحل للحائض - حديث رقم: (٥٣٣٩، ٥٣٤٠). ورواه في: (٥٠) باب «وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْكُمْ وَيَلِدُونَ أَرْوَاجًا» - إلى قوله - «بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا» - حديث رقم: (٥٣٤٥). ورواه مسلم في: (١٨) كتاب الطلاق - (٩) باب وجوب الإحداد في عنة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام - حديث رقم: (٥٨). ورواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٤٣) باب إحداد المتوفى عنها زوجها - حديث رقم: (٢٢٩٩). ورواه في: (٤٦) باب فيما تجتنبه المعتدة في عنتها - حديث رقم: (٣٣٠٢). ورواه الترمذي في: (١١) كتاب الطلاق - (١٨) باب ما جاء في عنة المتوفى عنها زوجها - حديث رقم: (١١٩٥ - ١١٩٧). قال: وفي الباب عن قُرَيْعَةَ بنت مالك، أخت أبي سعيد الخدري. ورواه النسائي في: (٢٤) كتاب المناسك - (٥٤) باب كيف التلبية - حديث رقم: (١ - ٦).

ورواه ابن ماجه في: (٢٥) كتاب المناسك - (١٥) باب التلبية - حديث رقم: (٢٩١٨ - ٢٩٢٠). ورواه في: (٨٤) باب حجة رسول الله ﷺ - حديث رقم: (٣٠٧٤). ورواه الدارقطني في: (٥) كتاب المناسك - (١٣) باب في التلبية - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٠) كتاب الحج - (٩) باب العمل في الإحلال - حديث رقم: (٢٨). ورواه أحمد: (١٤/١، ٢٦٧، ٣٠٢، ٤١٠، ٤١٢، ٥٣٧/٢، ٥٤٠، ١٠، ٢٨، ٢٤، ٤١، ٤٣، ٤٨، ٥٣، ٧٧، ٧٩، ١٢٠، ١٣١، ١٧١، ١٢٠/٣، ١٢٠/٤، ٣٦٩/٥، ١٩١/٥، ٣٢٢/٦، ٢٤٣، ٢٣٠، ٢٢٩، ١٨١، ١٠٠).

الدفن جزم به النووي في شرح المهذب ونقله عن الأصحاب. نعم جزم الماوردي أنها من الموت وبه جزم ابن الرفعة وصححه الخوارزمي، ويستثنى ما إذا كان المعزى أو المعزي غائباً فإنها تمتد إلى قدوم الغائب فإذا قدم هل تمتد ثلاثة أيام أم تختص بحالة الحضور؟ قال الإسناوي: كلام الرافعي والنووي يومهم مشروعية الثلاث عند قدوم الغائب وهو كذلك، أم تختص بحالة الحضور قال المحب الطبري شيفع مكة: لم أر فيه نقلاً والظاهر مشروعية الثلاثة بعد الحضور والله أعلم.

كتاب الزكاة

(تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: الْمَوَاشِي وَالْأَمْثَالُ وَالزُّرُوعُ وَالْفَعَارُ وَغَرَضُ التِّجَارَةِ).

الزكاة: في اللغة النمو والبركة وكثرة الخير، يقال زكا الزرع إذا نما، وزكا فلان أي كثر برّه وخيره. وهي في الشرع اسم لقدر من المال ينمو ببركة إخراجها ودعاء الأخذ. قال الله تعالى ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَلَوْلَيْكَ هُمْ الْمُضْطَرُّونَ﴾^(١) ثم وجوب الزكاة ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٢) ومن ألسنة حديث «بُني الإسلام على خمس»^(٣) ومنها الزكاة ولهذا كانت أحد أركان الإسلام. فمن جعلها كفر إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام فيعزّف، ومن منعها وهو يعتقد وجوبها أخذت منه قهراً، ثم الزكاة نوعان: أحدهما يتعلق بالبدن، وهي زكاة الفطر وستأتي إن شاء الله تعالى في محله، والثاني يتعلق بالمال وهي هذه الأمور التي ذكرها الشيخ وستأتي مفصلة في محلها إن شاء الله تعالى والله أعلم. قال:

(فَأَمَّا الْمَوَاشِي فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي ثَلَاثَةِ أَجْنَاسٍ مِنْهَا وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ).

(١) سورة الروم آية: ٣٩.

(٢) سورة البقرة آية: ٨٣، وسورة المجادلة آية: ١٣. وسورة التوبة آية: ٥. ورواه في: (٢) باب دعاؤكم لإيمانكم - حديث رقم: (٨).

(٣) رواه البخاري في: (٢) كتاب الإيمان - باب قول النبي ﷺ «بني الإسلام على خمس». ورواه في: (٦٥) كتاب التفسير - تفسير سورة ٢، ٣٠. ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (٥) باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام - حديث رقم: (١٩ - ٢٢). ورواه الترمذي في: (٣٨) كتاب الإيمان - (٣) باب ما جاء بنى الإسلام على خمس - حديث رقم: (٩ - ٢٦). وفي الباب عن جرير بن عبد الله. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ نحو هذا. ورواه النسائي في: (٤٧) كتاب الإيمان - (١٣) على كم بنى الإسلام - حديث رقم: (١). وقد سبق تخريج هذا الحديث في كتاب الطهارة.

دليل وجوبها في هذه الثلاثة الاجماع وغيره والمعنى في تخصيصها كثرتها وكثرة نمائها وكثرة الانتفاع بها مع كونها مأكولة فاحتملت المواساة بخلاف غيرها، وبأن الأصل عدم وجوبها في غيرها إلا ما ثبت بدليل خاص. قال:

(وَسَرَاطُ وَجُوبِهَا سِتَّةُ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْمِلْكُ النَّامُ وَالنِّصَابُ وَالْحَوْلُ وَالسُّؤْمُ).

متى اجتمعت هذه الشروط فلا نزاع في وجوب الزكاة ولعل الاجماع منعقد على ذلك، واحترز الشيخ بالإسلام عن الكفر فالكافر إن كان أصلياً فلا زكاة عليه لمفهوم قول الصديق رضي الله عنه: هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين، ولأن الكافر لا يطالب بها في حال الكفر ولا بعد الإسلام فأشبهت الصلاة، وأما المرتد فلا يسقط عنه ما وجب عليه في الإسلام وإن حال الحول على ماله وهو مرتد فقيه خلاف: الصحيح أنه يبنى على أقوال ملكه والصحيح أن ماله موقوف فإن عاد إلى الإسلام وجبت وإلا فلا، واحتزر الشيخ بالحرية عن الرق فلا تجب الزكاة على العبد لأنه لا ملك له ولو ملكه السيد أو غيره مالا لا يملكه على الصحيح، والمندبر وأم الولد كالقن، وأما المكاتب فلا زكاة عليه أيضاً لأن ملكه ضعيف ولا على السيد لأن المكاتب مع قدرته على التصرف في المال لا تجب عليه الزكاة فلأن لا تجب على السيد أولى، فإن عتق وفي يده مال ابتدأ الحول فإن عجز نفسه وصار ماله لسيد ابتدأ السيد الحول عليه. واحترز الشيخ بالملك التام عن الملك الضعيف فلا تجب فيه الزكاة. ويظهر ذلك بذكر صور فإذا وقع ماله في مضیعة أو سرق أو غصب أو أودعه عند شخص فيجده فهل تجب الزكاة؟ فيه خلاف. القديم لا تجب فيه الزكاة لضعف الملك بمنع التصرف فأشبهه مال المكاتب، والجديد الأظهر أنها تجب لأن ملكه مستقر عليه فعلى هذا لا يجب إخراج الزكاة قبل عود المال حتى لو تلف في زمان الحيلولة بعد مضي أحوال سقطت الزكاة، ومن الصور الدين الثابت على الغير، وله أحوال: أحدها أن لا يكون لازماً كمال الكتابة فلا زكاة فيه لضعف الملك. الحالة الثانية أن يكون لازماً، وهو ماشية بأن أقرضه أربعين شاة أو أسلم إليه فيها وكذا النصاب في الإبل والبقر ومضى عليه حول قبل قبضه فلا زكاة لأن السوم شرط وما في الذمة لا يتصف بالسوم ولأن الزكاة إنما تجب في المال النامي والماشية في الذمة لا تنمو بخلاف الدراهم الثابتة في الذمة فإن سبب الزكاة فيها كونها معدة للصرف. الحالة الثالثة أن يكون الدين دراهم أو دنانير أو عروض تجارة ففي وجوب الزكاة فيه قولان: القديم لا زكاة في الدين بحال لضعف التصرف فيه فأشبهه مال الكتابة، والملعب الصحيح المشهور وجوب الزكاة فيه في الجملة، وتفصيلاً إن كان متعذر الاستيفاء لا عسار من عليه أو جحوده ولا بينة له عليه أو مطله أو غيبته فهو

كالمغصوب وقد مر، وإن لم يتعلز الاستيفاء بأن كان على ملىء باذل أو على جاحد عليه بينة، فإن كان حالاً وجبت الزكاة ووجب إخراجها في الحال لأنه مال حاضر وإن كان مؤجلاً فهو كالمغصوب، ولا يجب الإخراج حتى يقبضه على الأصح.

(فرع) قال في شرح المهذب: لو اشترى مالاً زكواً فلم يقبضه حتى مضى الحول وهو في يد البائع فالمذهب وجوب الزكاة على المشتري وبه قطع الجمهور لتمام الملك، وقيل لا يجب قطعاً لضعفه وتعرضه للانسحاق ومنع تفرقه وقيل فيه الخلاف في المغصوب. ومن الصور المال الملتقط في السنة الأولى باق على مالك المالك فلا زكاة فيه على الملتقط، وفي وجوبها على المالك الخلاف في المغصوب والضال وهذا إذا لم يعرفها فإن حرّتها ومضى الحول وقلنا بالصحيح إن الملتقط لا بد من اختياره للملك بعد التعريف نظر إن لم يملكها فهي باقية على ملك المالك وفي وجوب الزكاة عليه طريقان: أحدهما على القولين كالسنة الأولى، والثاني لا زكاة قطعاً لتسلط الملتقط عليها في التملك. ومن الصور الدين ونذكر ما يتضح به عدم الملك التام ونشر إليه فإذا كان شخص له مال تجب فيه الزكاة وعليه ديون قدر ماله أو أكثر فهل يمنع الدين أولاً؟ ولوجوب الزكاة فيه أقوال: أظهرها وهو المذهب الذي نص عليه الشافعي في أكثر كتبه الجديدة أنه لا يمنع وجوبها سواء كان الدين مؤجلاً أو حالاً وسواء كان من جنس المال أم لا، فعلى هذا لو حجر عليه القاضي في ماله وحال الحول في زمن الحجر فهو كالمغصوب فيه الخلاف، وهذا إذا لم يمين القاضي لكل غريم شيئاً فإن عين وسلطه على أخذه فلم يتفق الأخذ حتى حال الحول فالمذهب الذي قطع به الجمهور أنه لا زكاة عليه لضعف ملكه بتسلط الغرماء وقيل فيه خلاف المغصوب، وهنا صور كثيرة لا نطول بذكرها إذ الكتاب موضوع على الإيجاز وإلا ففي القلب شيء من عدم البسط هنا وفي غيره والله أعلم.

وأما النصاب ففيه احتراز عما إذا ملك دون النصاب فهذا لا زكاة فيه فلا تجب الزكاة في الإبل والبقر والغنم حتى يكمل النصاب من كل نوع على ما يأتي. وأما الحول ففيه احتراز عما إذا ملك نصيباً أو أكثر ولم يحل عليه الحول فإنه لا تجب أيضاً الزكاة لقوله ﷺ «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْخَوْل»^(١) رواه أبو داود ولم يضعفه وأجمع عليه التابعون

(١) رواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (٤) باب في زكاة السائمة - حديث رقم: ١٥٧٣. ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (٥) باب من استفاد مالاً - حديث رقم: ١٧٩٢. ورواه عن عائشة. في الزوائد: استنده ضعيف لضعف حارثة بن محمد، وهو ابن أبي الرجال. ورواه مالك في: (١٧) كتاب الزكاة - (٢) باب الزكاة في العين من الذهب والورق - حديث رقم: (٤، ٦). وروي الأول عن أبي بكر الصديق، والثاني عن ابن عمر. قال الدارقطني: والصحيح وقفهما كما في الموطأ.

والفقهاء قاله الماوردي وإن خالف فيه بعض الأصحاب، وسمي حولاً لأنه ذهب وأتى غيره. الشرط السادس السوم وهو الرعي في الكلأ الغباح، واحتج له بكتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه **فِي صَلَاقَةِ الْغَنَمِ وَفِي مَنَاقِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً شَاةً** ^(١) رواه البخاري، فدل بمفهومه على أنه لا زكاة في المعلوفة، ووجه الوجوب في السائمة أن مؤنتها لما توفرت بالسوم احتملت المواسة بخلاف المعلوفة، ثم إن علفت معظم الحول فلا زكاة لكثير المؤنة وإن علفت النصف فما دونه فالصحيح إن علفت قدرًا تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت الزكاة لخفة المؤنة، وإن كانت لا تعيش بدونه أو تعيش ولكن بضرر بين فلا زكاة لظهور المؤنة، ثم محل الخلاف إذا علفت بلا قصد فإن علفت على قصد قطع السوم فينقطع به بلا خلاف وإن قلّ وقد نص على ^(٢) ذلك الشافعي ولو احتلفت السائمة القدر المؤثر من العلف فلا زكاة لحصول المؤثر، وقيل تجب لأنه لم يقصده. واعلم أن الصحيح اشتراط قصد السوم دون العلف فاعرفه، ولو علف سائمة لا تمتنع الرعي بالثلج، ونحوه وقصد الاسامة عند الإمكان فلا زكاة على الأصح لحصول المؤنة، والسائمة العاملة في حرث أو نضح أو نقل أمتعة أو نحو ذلك لا زكاة فيها لأنها معدة لاستعمال مباح فاشبهت ثياب البدن ولا فرق بين أن تعمل للمالك أو بالأجرة والله أعلم. قال:

(وَأَمَّا الْأَمْتَانُ فَتَقِيكَا: اللَّحَبُ وَالْفَضَّةُ، وَشَرَائِطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِمَا خَمْسٌ: الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْمِلْكُ الْقَامُّ وَالنَّصَبُ وَالْحَوْلُ).

من ملك نصاباً من الفضة أو الذهب حولاً كاملاً وجبت عليه الزكاة عند وجود هذه الشروط، ونصاب الفضة مائتا درهم قال ابن المنذر: بالإجماع، وفي الصحيحين **«لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ»** ^(٣) **صَلَاقَةُ** ^(٤) وكانت الأوقية في عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام أربعين

(١) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٢٨) باب زكاة الغنم - حديث رقم: (١٤٥٤).

(٢) قال الشافعي في الأم: ثابت عن رسول الله ﷺ في صدقة الغنم معنى ما أذكر إن شاء الله تعالى، وهو أن ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين، فإذا كانت أربعين ففيها شاة، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وأحدى وعشرين فإذا بلغت مائة وأحدى وعشرين ففيها شاتان، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائتي شاة وشاة، فإذا بلغت مائة وثلاثة شياه، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ أربع مائة شاة، فإذا كلفتها ففيها أربع شياه، ثم يسقط فرضها الأول، فإذا بلغت هذا فتمدّ، ففي كل مائة شاة ولا شيء في الزيادة حتى تكمل مائة أخرى، ثم تكون فيها شاة، وتمد الغنم ولا تفرق ولا يغير رب الماشية والساعي أن يختار السن التي وجبت له من خير الغنم إذا كانت الغنم واحدة (٨/٣).

(٣) قوله: «أَوَاقٍ» الأوقية جمع أواني بتشديد الياء وتخفيفها وأواق بحذفها. وأجمع أهل الحديث والفقه وأئمة اللغة على أن الأوقية الشرعية أربعون درهماً. وهي أوقية أهل الحجاز. قال القاضي عياض: ولا يصح أن تكون الأوقية والدرهم مجهولة في زمن رسول الله ﷺ، وهو يوجب الزكاة في أعلاها منها.

(٤) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٣٢) باب زكاة الورق - حديث رقم: (١٤٤٧). ورواه في: =

وقد جاء مصرحاً به في حديث، ولا فرق في الفضة بين المضروبة وغيرها كالقراضة والتبر والسباك وبعض الحلبي على ما يأتي والله أعلم. وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالاً ويأتي تنمة هذا عند الموضوع الذي يذكره الشيخ. قال:

(وَأَمَّا الزُّرُوعُ فَتَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ بِثَلَاثَةِ شُرَاطٍ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَرْزَعُهُ الْآتِمُونَ وَأَنْ يَكُونَ قُوّاً مُلْخِراً وَأَنْ يَكُونَ نِصَاباً).

تجب الزكاة في الحبوب بشرط أن تكون مما يقتات بها حال الاختيار، والقوت عبارة عما يستمسك في المعدة، وأن يكون مما ينبت الآدميون: أي يزرع جنسه الآدميون، وكذا الذي ينبت بنفسه كما إذا تآثر حب لمن تلزمه الزكاة أو حملة الماء أو الهواء وإن لم يزرعه الآدمي وذلك كالحنطة والشعير والذرة والدخن والأرز والماش والعلمس وما أشبه ذلك وكذا القطنية أي القطني كالعلمس والحمص والماش والبقلاء وهي الفول واللوبياء والهربطان وهو الجلبان، وقد ثبت وجوب الزكاة في بعض هذا وقسنا عليه ما هو في معناه وعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(١) ووجه اختصاص وجوبها بما يقتات لأن الاقتيات ضروري لا حياة بدونه أوجب الشارع ﷺ منها شيئين لأرباب الضرورات بخلاف ما لا يقتات من الأبقار كالحمون والكراويا وكذا الخضراوات كالقثاء والبطيخ، ونحو ذلك فلا ضرورة تدعو إليه لأن أكله تنمات ولا بدّ مع ذلك من وجود النصاب، وقدر النصاب يأتي إن شاء الله تعالى، وقول الشيخ [مذخراً] كذا شرطه العراقيون والله أعلم. قال:

(وَأَمَّا النِّمَارُ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي شِجَينَ مِنْهَا: نَمَرُ النَّعْلِ وَنَمَرُ الْكَرْمِ، وَشُرَاطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْمَلِكُ الثَّامُ وَالنِّصَابُ).

= (٤٢) باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة - حديث رقم: (١٤٥٩). ورواه في: (٥٦) باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة - حديث رقم: (١٤٨٤). ورواه مسلم في: (١٢) كتاب الزكاة - حديث رقم: (٣)، ٥، ٦. ورواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (١) باب ما تجب فيه الزكاة - حديث رقم: (١٥٥٨). ورواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (٧) باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب - حديث رقم: (٦٢٦، ٦٢٧). والحديثان رواهما عن أبي سعيد الخدري وقال: حديث أبي سعيد الخدري حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٥) باب زكاة الإبل - حديث رقم: (١، ٢). ورواه في: (١٨) باب زكاة الورك - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه في: (٢٣) باب زكاة الحبوب - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٤) القدر الذي تجب فيه الصدقة - حديث رقم: (١، ٢). ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال - حديث رقم: (١٧٩٣)، (١٧٩٤). والحديث الأول عن أبي سعيد الخدري، والثاني عن جابر وإسناده حسن. ورواه الدارمي في: (٣) كتاب الزكاة - (١١) باب ما لا يجب فيه الصدقة من الحبوب والورق والذهب - حديث رقم: (١) -

(٣)

(١) سورة الأنعام آية: ١٤١.

من ملك من ثمر النخل والكرم ما تجب فيه الزكاة وهو متصف بهذه الشروط وجبت الزكاة عليه بالإجماع، قال بعض الشراح: وفي الحديث «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ وَتُؤْخَذَ زَكَاةُ زَيْبٍ كَمَا تُؤْخَذُ صَدَقَةُ النَّخْلِ ثَمَرًا»^(١) رواه الترمذي وحسنه وصححه ابن حبان وقدر النصاب سيأتي إن شاء الله تعالى، ووجه اختصاص النمر والزبيب أنهما يقتانان فأشبهها الحب بخلاف غيرهما من الثمار فإنه إنما يؤكل تلذذاً أو تنعماً أو تأدماً فليس بضروري فلا تليق به الموساة الواجبة وذلك كالكمثري والرمان والخوخ والسفرجل والتين قال في أصل الروضة: لا تجب في التين بلا خلاف. قلت: الجزم بعدم الوجوب في التين ممنوع ففيه مقالة بالوجوب بل هو في معنى الزبيب بل أولى لأنه قوت أكثر من الزبيب فإن صح الحديث في العنب فالتين في معناه وإن لم يصح، وهو الذي ادعى غير الترمذي أنه منقطع بل قال البخاري إنه غير محفوظ لأنه رواه الترمذي من طريقين، وفي كل منهما قاذح، وحيث أن الحق العنب بالنخل فالتين مثله وأولى، ولا يمتنع ذلك ألا ترى ألقنا بالحنطة الشمر وما اشترك معهما في التوتية وإن لم يكن فيه قوة الاقتيات التي فيها، وقد يجاب بأن التين لا يتصور فيه الخرص والله أعلم. ولا تجب في الجوز واللوز والموز والمشمش وكذا الزيتون على الجديد الصحيح، ونحو ذلك والله أعلم. قال:

(وَأَمَّا خُرُوصُ التَّجَارَةِ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا بِالشَّرَائِطِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْأَثْمَانِ).

العروض ما عدا النقدين فكل عرض أحد للتجارة بشروطها وجبت فيه الزكاة، واحتج لوجوب الزكاة بقوله تعالى «اتَّقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ»^(٢) قال مجاهد: نزلت في التجارة، وفي السنة أنه عليه الصلاة والسلام قال «فِي الْبَرِّ صَدَقَتُهَا»^(٣) رواه الحاكم وقال: إنه على شرط الشيخين، والبز يطلق على الثياب المعدة للبيع عند البازين، وزكاة العين لا تجب في الثياب فتعين الحمل على زكاة التجارة والله أعلم. واعلم أنه يشترط مع ما ذكره

(١) قوله: «يُخْرَصُ» الخرص تقدير ما على النخل من الربط ثمرًا، وما على الكروم من العنب زيبًا. ليحرف مقداره، ثم يخلى بينه وبين مالكه، ويؤخذ ذلك المقدار وقت قطع الثمار. وفالته التوسعة على أبواب الثمار في التناول منها.

(٢) رواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (١٧) باب ما جاء في الخرص - حديث رقم: (٦٤٣، ٦٤٤). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. ورواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (١٣) باب في خرص العنب - حديث رقم: (١٦٠٣). ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (١٠٠) باب شراء الصدقة - حديث رقم: (٤). ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (١٨) باب خرص النخل والعنب - حديث رقم: (٣٨١٩).

(٣) سورة البقرة آية: ٢٦٧.

(٤) رواه الحاكم.

الشيخ من الشروط أنه لا بد من كون العروض تصير مال تجارة وأن يقصد الاتجار عند اكتساب ملك العروض ولا بد أن يكون الملك بمعاوضة محضة، فلو كان في ملكه عروض قنية فجعلها في التجارة لم تصر عروض تجارة على الصحيح الذي قطع به الجماهير سواء دخلت في ملكه بإرث أو هبة أو شراء، وقولنا بمعاوضة محضة يشمل ما إذا دخل في ملكه بالشراء سواء اشترى بعرض أو نقد أو دين حال أو مؤجل، وإذا ثبت حكم التجارة لا يحتاج في كل معاملة إلى نية جديدة، وفي معنى الشراء لو صالح على دين له في ذمة إنسان على عروض بنية التجارة فإنه يصير مال تجارة لقصد التجارة وقت دخوله في ملكه بمعاوضة محضة بخلاف الهبة المحضة التي لا ثواب فيها، وكذا الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والإرث فليست من أسباب التجارة، ولا أثر لاقتران النية بذلك، وكذلك الرذ بالعيب والاسترداد حتى لو باع عرضاً للقنية بعرض للقنية ثم وجد بما أدخله عيباً فردّه وقصد المردود عليه بأخذه للتجارة لم يصير مال تجارة، وكذا لو كان عنده ثوب للقنية فاشترى به عبداً للتجارة ثم ردّه عليه الثوب بالعيب انقطع حول التجارة ولم يكن الثوب المردود مال تجارة بخلاف ما لو كان للتجارة فإنه يبقى حكم التجارة، وكذا لو تباع تاجران ثم تقايلا يستمر حكم التجارة في المالين، ولو كان عنده ثوب للتجارة فباعه بعبد للقنية فردّه عليه الثوب بالعيب لم يعد حكم التجارة، لأن قصد القنية قطع حول التجارة، والرذ والاسترداد ليسا من التجارة، ولو خالغ زوجته وقصد بعوض الخلع التجارة، أو تزوّجت امرأة وقصدت بصدافها التجارة فالصحيح أن عوض الخلع والصداف يصيران مال تجارة لوجود المعاوضة وقصد التجارة وقت دخولهما في ملك الزوج والزوجة، ولو أجر الشخص ماله أو نفسه وقصد بالاجرة إذا كان عرضاً للتجارة تصير مال تجارة لأن الاجارة معاوضة، وكذا الحكم فيما إذا كان تصرفه في المنافع بأن كان يستأجر المستغلات ويؤجرها على قصد التجارة، فإذا أردت معرفة ما يصير مال تجارة وما لا يصير فاحفظ الضابط وقل كل عرض ملك بمعاوضة محضة، بقصد التجارة فهو مال تجارة، فإن لم يكن معاوضة، أو كانت ولكنها غير محضة فلا تصير العروض مال تجارة وإن قصد التجارة، ولهذا تنمة تأتي عند كلام الشيخ وتقوّم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترت به والله أعلم. قال:

(وَأَوَّلُ نَصَابِ الْإِبِلِ خَمْسٌ، وَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسِ عَشْرَةَ ثَلَاثَ شِيَاهُ، وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعَ شِيَاهُ، وَفِي خَمْسِ وَعِشْرِينَ بَنْتَ مَخَاضٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي سِتِّ وَثَلَاثِينَ بَنْتَ لَبُونٍ، وَفِي سِتِّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جِلْدَةً، وَفِي سِتِّ وَسِتِّينَ بَنْتًا لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَثَمَانِينَ حَقَّتَانِ، وَفِي مِائَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتَ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً).

الدليل على أن أول نصاب الإبل خمس قوله عليه الصلاة والسلام: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ» ^(١) دُونَ مِنَ الْإِبِلِ صَلَاقٌ ^(٢) رواه الشيخان، ثم إيجاب الشاة في الإبل على خلاف الأصل لأنها من غير الجنس لكن في مشروعية ذلك رفق بالمجانين إذ إخراج بعير في خمسة أبعرة فيه إجحاف بالمالك، وفي عدم إيجاب الزكاة إجحاف بالفقراء فانضمت المصلحة لهما بالشاة. وأما كون الزكاة في عشر شاتان إلى آخر كلام الشيخ وهو في كل أربعين بنت لبون. وفي كل خمسين حقة، فالأصل في ذلك كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي بعثه إلى البحرين، وفي أوله: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ^(٣) الْمُسْلِمِينَ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطَهَا، وَمَنْ سَأَلَ

(١) قوله: «خمس ذود» بفتح الميمجمة وسكون الواو بدلها مهملة. قال الزين إن المنير: أضاف خمس إلى ذود وهو منكر لا يقع على المذكور والمؤنث، وأضافه إلى النجم لأنه يقع على المفرد والجمع، وأما قول ابن قتيبة أنه يقع على الواحد فقط فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع. والأكثر على أن اللود من الثلاثة إلى العشرة لا واحد له من لفظه، وقال أبو عبيد: من الثلاثين إلى العشرة. قال: وهو مخصص بالإنثى. وقال سيويه: يقول ثلاث ذود لأن اللود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكر. وقال القرطبي: أصله ذاد يلود إذا دفع شيئاً فهو مصدر فكانه من كان عنده دفع عن نفسه مرة الفقر وفدلة الفاقة والحاجة، وأكرر ابن قتيبة أن يراد بالزود النجم، وقال لا يصح أن يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب، وغلط العلماء في ذلك، لكن قال ثلاثمائة على غير قياس. قال القرطبي: وهذا صريح في أن لللود واحداً من لفظه، والأشهر ما قاله المتقدمون أنه لا يطلق على الواحد (حاشية السيوطي ١٧/٥).

(٢) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٣٢) باب زكاة الورك - حديث رقم: (١٤٤٧) ورواه في: (٤٢) باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة - حديث رقم: (١٤٥٩). ورواه في: (٥٦) باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة - حديث رقم: (١٤٨٤). ورواه مسلم في: (١٢) كتاب الزكاة - حديث رقم: (٣)، ٥، ٦. ورواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (١) باب ما تجب فيه الزكاة - حديث رقم: (١٥٥٨). ورواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (٧) باب ما جاء في صدقة الزرع والتثمر والحبوب - حديث رقم: (٦٦٦، ٦٦٧). عن أبي سعيد الخدري. وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٥) باب زكاة الإبل - حديث رقم: (١، ٢). ورواه في: (١٨) باب زكاة الورك - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه في: (٢٣) باب زكاة الحبوب - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٤) باب القدر الذي تجب فيه الصدقة - حديث رقم: (١، ٢). ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (٦) باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال - حديث رقم: (١). ورواه الدارمي في: (٣) كتاب الزكاة - حديث رقم: (١١) باب ما لا يجب فيه الصدقة من الحبوب - حديث رقم: (٢، ٣). ورواه أحمد في المسند: ١١/١، ١١/٢، ٤٠٣، ٦/٣، ٣٠، ٤٥، ٥٩، ٦٠، ٧٣، ٧٤، ٧٩، ٢٩٦.

(٣) قوله: «على المسلمين» استدل به على أن الكافر ليس مخاطباً بذلك، وتعقب بأن المراد بذلك كونها لا تصح منه، لا أنه لا يعاقب عليها وهو محل نزاع.

قَوْهَا فَلَا يُعْطَى^(١) إلى آخره، رواه البخاري. واعلم أن الشاة الواجبة فيما دون خمس وعشرين من الإبل هي الجلدة من الضأن، وهي ما لها سنة على الصحيح، ومن المعز ما له ستان على الصحيح إذ الشاة تصدق على الغنم والمعز، والأصح أنه يتخير بينهما، ولا يتعين غالب غنم البلد، نعم لا يجوز أن ينتقل إلى غنم بلد آخر إلا إذا كانت مساوية لها في القيمة أو أعلى منها، ولا يشترط في الشاة أن تكون ناقصة القيمة عن البعير، بل يجوز أن تكون قيمة الشاة أكثر من قيمة البعير ثم بنت المخاض المأخوذة في خمس وعشرين ما لها سنة ودخلت في الثانية، وسميت بذلك لأنه قد آن لأمها أن تحمل مرة أخرى فتصير من ذوات المخاض وهي الحوامل، والمخاض ألم الولادة، وأما بنت اللبون فلها ستان، وسميت بذلك لأن أمها قد آن لها أن تضع ثانياً ويصير لها لبن، وأما الحقة فلها ثلاث سنين، سميت بذلك لأنها استحققت أن تتركب ويحمل عليها، وقيل لأنها استحققت أن يطرقتها الفحل، وأما الجلدة فلها أربع سنين وطعنت في الخامسة، وكذا جميع الأسنان السابقة، وسميت جلدة لأنها تجلد مقدم أسنانها أي تسقطه. وقال الأصمعي: لأن أسنانها بعد ذلك لا تسقط، وهذا السن هو أحد أسنان الزكاة والله أعلم. قال:

(وَأَكُلْ نِصَابَ الْبَقَرِ فَلَا تُؤَنِّ وَفِيهَا تَبِيعٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسْتَةً).

وعلى هذا لا يجب في البقر شيء حتى يبلغ ثلاثين، فهو أول نصاب البقر، لأنه عليه الصلاة والسلام بعث معاذاً إلى اليمن وأمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً^(٢) ومن كل أربعين مستة^(٣)، رواه الترمذي. وقال: إنه حسن، وقال الحاكم: إنه على شرط الشيخين، وقال الروياني: هذا مجمع عليه، والتبيع ابن سنة ودخل في الثانية وسمي به لأنه يتبع أمه في المرحى، وقيل لأن قرنه يتبع أذنه أي يساويها، ولو أخرج تبيعاً فقد زاد خيراً، ثم يستقر الأمر في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مستة، وهكذا أبداً، ولو أخرج عنها تبيعين جاز

(١) رواه البخاري في: (٣٤) كتاب الزكاة - (٣٨) باب زكاة الغنم - حديث رقم: (١٤٥٤).

(٢) قوله: «التبيع» أي ولد البقر أول سنة، وبقرة متبع: معها ولدها.

(٣) رواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (٥) باب ما جاء في زكاة البقر - حديث رقم: (٦٢٢)، (٦٢٣).

وفي الباب عند معاذ بن جبل. وحديث معاذ حديث حسن.. قال أبو عيسى: هكذا رواه عبد السلام بن حرب عن خُصَيْف. وعبد السلام ثقة حافظ. وروى شريك هذا الحديث عن خُصَيْف عن أبي حُبَيْدة عن أبيه عن عبد الله. وأبو عبيدة بن عبد الله لم يسمع من عبد الله (أبيه). وروى بعض أهل العلم حديث معاذ عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق، أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذ. وهذا أصح. ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (١٢) باب صدقة البقر - حديث رقم: (١٠٨٣)، (١٠٨٤). ورواه مالك في: (١٧) كتاب الزكاة - (١٢) باب ما جاء في صدقة البقر - حديث رقم: (٢٤).

على الصحيح، وسميت مسنة لتكامل أسنانها، وقال الأزهري: لطلوع سنّها، والله أعلم.
قال:

(وَأَوَّلُ نِصَابِ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ، وَفِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ مِنَ الضَّأْنِ، أَوْ ثِيْبَةٌ مِنَ الْمَعَزِ، وَفِي مَائَةِ وَاحِدَيْنِ وَخَمْسِينَ شَاتَانِ، وَفِي مَائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَابٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مَائَةِ شَاةٍ).

لا يجب في الغنم شيء حتى تبلغ أربعين ففيها شاة لما روى البخاري في كتاب أبي بكر رضي الله عنه وفيه «وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِيهَا مَائَتَانِ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةً شَاةً. فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةً شَاةً فِيهَا شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مَائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فِيهَا ثَلَاثُ شِيَابٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فِي كُلِّ مَائَةِ شَاةٍ» (١) أعلم أن الجذعة من الضأن ما لها سنة، والثنية من المعز ما لها ستان وهما المأخوذتان لقول عمر رضي الله عنه للساعي: «لَا تَأْخُذِ الْكُؤُولَةَ» (٢) وَلَا الرَّيْ» (٣) وَلَا فَحْلَ الْغَنَمِ وَخُذِ الْجَذَعَةَ» (٤) وَالثْنِيَّةَ» (٥) رواه مالك، وقول الشيخ [ثم في كل مائة شاة] يعني إذا بلغت أربعمائة لأنها إذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث ثم لا تقع زيادة حتى تبلغ أربعمائة، فإذا بلغت أربعمائة وجب أربع شياة ثم يستقر الحساب في كل مائة شاة، وأعلم أنه لو اتحد نوع الماشية أخذ الفرض منه لأنها المال، مثاله كانت الإبل كلها عرباً وهي إبل العرب، أو كلها بخاتي وهي إبل الترك لها سنامان، وكذا البقر لو كانت كلها جواميس، أو كلها عرباً وهو النوع الغالب، أو كانت ضمنه كلها ضأناً، أو جميعها معزاً فتؤخذ من النوع فلو اختلفت الصفة مع اتحاد النوع ولا نقص، فعامة الأصحاب على أن الساعي يأخذ أنفعهما للمساكين، فلو أخذ عن ضأن معزاً أو عكسه فهل يجوز؟ الصحيح نعم بشرط رعاية القيمة لاتحاد الجنس، فإن اختلفت كضأن ومعز فالأظهر أنه يخرج ما شاء مقسطاً عليهما بالقيمة رعاية للجانبين. مثاله: كانت ثلاثون معزاً وعشر نعجات أخذ معزاً أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نعجة، فإذا قيل مثلاً قيمة عنز تجزي بدینار وقيمة النعجة المجزية دينار أن أخرج معزاً أو نعجة قيمتها دينار وربع وعلى هذا القياس، ولو كانت ماشيته صحاحاً ومراضاً لم تجز المريضة، وكذا المعيبة لقوله تعالى:

(١) سبق تخريجه.

(٢) «الْكُؤُولَةُ»: أي السمينة.

(٣) «الرَّيْ» الشاة التي وضعت حديثاً. وقيل التي تحبس في البيت للبيها. وهي فُعلِي، وجمع رُبَاب وزان غراب.

(٤) «الْجَذَعَةُ» من الإبل ما استكمل أربعة أهوام ودخل في السنة الخامسة.

(٥) رواه مالك في: (١٧) كتاب الزكاة - (١٤) باب ما جاء فيما يمتد به من السخل في الصدقة - حديث رقم: (٢٦).

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِمَّنْ قَتَلُوا نَفْسَهُ﴾^(١)، وفي الحديث: «وَلَا تَوَخَّذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةً»^(٢) وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ^(٣) عَوَارٍ^(٤) رواه البخاري، والهزمة المجازة عن كمال الحركة بسبب كبرها، والعوار العيب، رواه الترمذي بلفظ العيب^(٥)، وقال: إنه حسن ويجب أن يخرج صحيحة لائقة بالحال. مثاله: له أربعون شاة نصفها صحاح ونصفها مراض، قيمة كل صحيحة ديناران، وقيمة كل مريضة دينار فعليه صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة، وذلك دينار ونصف، ولو كان الصحاح ثلاثين فعليه صحيحة بقيمة ثلاثة أرباع صحيحة وربع مريضة وهو دينار ونصفه وربع وعلى هذا القياس، ولو كانت ماشيته كلها مريضة، أو كلها معيبة، أخذت الزكاة منها لأنها ماله، قال الله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً»^(٦) ولأن الفقراء إنما ملكوا منه فهو كسائر الشركاء، ثم إننا لو كلفنا المالك غير الذي عنده لأجحفنا به، وكذا لو تمحضت كلها ذكوراً أخذ الذكر كما تؤخذ المريضة عن المراض، وقيل لا يجزي الذكر، لأن التنصيص جاء في الإناث وكذا تؤخذ الصغيرة أي في الصغار في الجديد كما تؤخذ المريضة في المراض، وفي البخاري في قصة أبي بكر رضي الله عنه حين قال في أهل الردة:

(١) سورة البقرة آية: ٢٦٧.

(٢) قوله: «هزمة» بفتح الهاء وكسر الراء. الكبيرة التي سقطت أسنانها.

(٣) قوله: «ذات عوار» بفتح العين المهملة ويضمها أي معيبة، وقيل بالفتح العين وبالفهم العور، واختلف في ضبطها فالأكثر على أنه ما يثبت به الرد في البيع، وقيل ما يمنع الإجراء في الأضحية، ويدخل في الميب المريض والذكورة بالنسبة إلى الأنوثة والصغير سناً بالنسبة إلى سن أكبر منه. (فتح الباري ٣/٣٧٧).

(٤) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - باب لا تؤخذ في الصدقة هزمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ما شاء المصدق - حديث رقم: (١٤٥٥). ورواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (٤) باب في زكاة السائمة - حديث رقم: (١٥٦٧). ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٥) باب زكاة الإبل - حديث رقم: (٢). ورواه في: (١٠) باب زكاة الغنم - حديث رقم: (١) ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (١٣) باب صدقة الغنم - حديث رقم: (١٨٠٥). رواه الترمذي في: (٣) كتاب الزكاة - (٤) باب في زكاة الغنم - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في: ١٢/١.

(٥) رواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (٤) باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم - حديث رقم: (٦٢١). وقال الترمذي: إذا جاء المصدق قسماً الشاة ثلاثاً: ثلث خیار وثلث أوساط، وثلث شراه. وأخذ المصدق من الوسط. ولم يذكر الترمذي البقر. وفي الباب عن أبي بكر الصديق، وبهز بن حكيم عن أبيه، عن جده. وأبي ذر وأُس. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن، والعمل على هذا عند عامة الفقهاء. وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الترمذي عن سالم بهذا الحديث ولم يرفعه. وإنما رفعه شفيان بن حسين. ورواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (٤) باب في زكاة السائمة - حديث رقم: (١٥٦٨).

(٦) سورة التوبة آية: ١٠٣.

«وَالَّذِي لَوْ مَنَّوْنَا عِتَاقًا» (١) كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلَتْهُمْ عَلَيْهِ» (٢) والعناق هي الصغيرة من الغنم ما لم تجذع، وصورة كون المأخوذ من الصغار بأن تموت الأمهات في أثناء الحول، أو بأن يملك أربعين من صغار البقر أو المعز فإن واجبها ما له سنتان، ولا تؤخذ الأكلة المسمنة بالأكل ولا الرئي وهي حديثة العهد بالتاج لأنها من كرائم الأموال، ولا حامل لنهيهِ عليه الصلاة والسلام عن ذلك، ونقل ابن الرقعة عن الأصحاب أن التي طرفها الفحل كالحامل، لأن الغالب في البهائم العلوق من مرة بخلاف الآدميات، فلو كانت ماشية كلها كرائم طالبناء بواحدة منها بخلاف ما لو كانت كلها حوامل لا نطالبها بحامل، لأن الأربعين فيها شاة والحامل شاتان، كذا نقله الإمام عن صاحب التقریب واستحسنه، نعم لو رضي المالك باعطاء الأكلة والحامل فإنها تؤخذ منه، وكذا الرئي، وسميت بذلك لأنها تربي ولدها، وهذا الاسم يطلق عليها إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها. قاله الأزهري. وقال الجوهري: إلى تمام شهرين والله أعلم. قال:

(نقل: وَالْمَخْلُطَانِ يُزَكِّيَانِ زَكَاةَ الْوَاحِدِ بِشَرَاطِطٍ مَتَّبَعَةٍ: إِذَا كَانَ الْمَرَاغُ وَاحِدًا، وَالْمَسْرُوحُ وَاحِدًا، وَالرَّوْاسِي وَاحِدًا، وَالْفَحْلُ وَاحِدًا، وَالْمَفْرَبُ وَاحِدًا، وَالْمَحَالِبُ وَاحِدًا، وَمَوْضِعُ الْحَلَبِ وَاحِدًا).

اعلم أن الخلطة على نوعين: أحدهما خلطة اشتراك، وتسمى خلطة الشيوخ، والمراد بها أنها لا يتميز نصيب أحد الرجلين، أو الرجال عن نصيب غيره، والثاني خلطة الجوار بأن يكون مال كل واحد معيناً مميزاً عن مال غيره، ولكن يجاوره بمجاورة المال الواحد على ما ذكره الشيخ، ولكل واحد من الخليطين أثر في الزكاة فيجعل مال الشخصين، أو الأشخاص بمنزلة الشخص الواحد، ثم الخلطة قد توجب الزكاة وإن كان عند الانفراد لا تجب كما لو كان لواحد عشرون شاة وآخر عشرون شاة فخلطوا وجبت شاة، ولو انفرد كل واحد لم يجب شيء، وقد تقلل الخلطة الزكاة كرجلين خلطوا أربعين شاة بأربعين شاة يجب عليهما شاة، ولو انفردا وجب على كل واحد شاة، وقد تكثر الخلطة الزكاة كما لو خلطوا مائة شاة لمثلها فإنها توجب على كل واحد شاة ونصف شاة، ولو انفرد كل واحد وجب عليه شاة، إذا

(١) قوله: «عِتَاقًا» بفتح العين وهو ليس من سن الزكاة وإنما هو على المبالغة أو مبني على أن من عنده أربعون مسخلة يجب عليه واحدة منها، وأن حول الأمهات حول التاج ولا يستأنف لها حول. (حاشية السندي ٦/٦).

(٢) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (١) باب وجوب الزكاة - حديث رقم: (١٣٩٩، ١٤٠٠). ورواه في: (٤٠) باب أخذ العناق في الصدقة - حديث رقم: (١٤٥٦، ١٤٥٧). ورواه في: (٨٨): كتاب استئابة المرتدين والمعانطين وقتالهم.

عرفت هذا فالأصل في خلطة الجوار قوله ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَرَكِّي وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعِ غَشِيَةِ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ»^(١) يَنْتَهُمَا بِالسُّوْيَةِ»^(٢) رواه البخاري، ثم خلطة الجوار لا بد فيها من شروط. أحلها الاتحاد في المراح يضم الميم وهو مأوى الماشية ليلاً. الثاني الاتحاد في المسرح وهو المرعى، ومنهم من يفسر المسرح بالمكان التي تجتمع فيه قبل سوقها إلى المرعى ولا بد منه أيضاً بالاتفاق كما قاله النووي في الروضة، وكذا لا بد من الاتحاد في الممر من المسرح إلى المرعى قاله النووي في شرح المهلب. الثالث الاتحاد في الراعي وفيه خلاف، والأصح أنه يشترط، ومعنى الاتحاد أن لا يختص أحدهم براع، ولا بأس بتعدد الرعاة بلا خلاف. الرابع الاتحاد في الفحل، وفيه خلاف أيضاً، والمذهب الذي قطع به الجمهور أنه يشترط وفي الحديث: «وَالْخَلِيطَانِ مَهْمَا اجْتَمَعَا فِي الْفَحْلِ وَالْحَوْضِ وَالرَّايِ»^(٣) رواه الدارقطني نعم إسناده ضعيف، والمراد بالفحل الجنس، والشرط أن تكون مرسله بين الماشية، لا يختص واحد بفحل سواء كانت الفحول مشتركة، أو لأحدهما، أو مستعارة. الخامس الاتحاد في المشرب، ويقال له المشرع أيضاً بأن تشرب الماشية من نهر أو عين، أو بئر، أو حوض، أو مياه متعددة بحيث لا تختص غنم أحد بالمشرع من موضع دون غيره، وقال في التتمة: ويشترط الاتحاد في الموضع الذي تجتمع فيه للسقي، والموضع الذي تنحى إليه إذا شربت ليشرب غيرها. السادس الاتحاد في الحالب، وهذا ليس بشرط، وكذا لا يشترط اتحاد الإناء الذي تحلب فيه، ولا خلط اللبن، ولا نية الخلط على الصحيح المنصوص في الأربعة. السابع الاتحاد في الحلب بفتح اللام وهو موضع

(١) باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الرقة: حديث رقم: (٦٩٢٥). ورواه في: (٩٥) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - (٢) باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ - حديث رقم: (٧٢٨٤، ٧٢٨٥). ورواه النسائي في: (٢٥) كتاب الجهاد - (١) باب وجوب الجهاد - حديث رقم: (٧-٩). ورواه في: (٣٨) كتاب التحريم - حديث رقم: (٤، ٥). ورواه أحمد: ١٩/١، ٣٦، ٥٢٩/١.

قوله: «يَتَرَا جَعَانِ» قال الخطابي: معناه أن يكون بينهما أربعون شاة مثلاً لكل واحد منهما عشرون، قد عرف كل منهما حين ماله فيأخذ المصدق من أحدهما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة، وله تسمى خلطة الجوار.

(٢) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٣٥) باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية - حديث رقم: (١٤٥١). ورواه في: (٤٧) كتاب الشركة - (٢) باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة - حديث رقم: (٢٤٨٧). ورواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (٤) باب في زكاة السائمة - حديث رقم: (١٥٦٧، ١٥٦٨). ورواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (٤) باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم - حديث رقم: (٦٢١). ورواه ابن عمر. وقال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن.

(٣) رواه الدارقطني بإسناد ضعيف.

الحلب، وحكي إسكانها، وهذا هو الصحيح المنصوص والله أعلم. واعلم أنه يشترط مع ما ذكرناه كون المجموع نصاباً، فلو ملك زيد عشرين وآخر عشرين وخططا وبقي لأحدهما شاة بلا خلطة فلا زكاة أصلاً، ويشترط أيضاً أن يكون الخليطان من أهل الزكاة، فلو كان أحدهما ذنبياً أو مكاتباً فلا زكاة ولا أثر للخلطة بل إن كان نصيب المسلم الحر نصاباً زكاة زكاة الانفراد وإلا فلا شيء عليه، ويشترط أيضاً دوام الخلطة في جميع السنة فلو فرقا في شيء من ذلك تنقطع الخلطة وإن كان يسيراً، نعم لو وقع التفريق اليسير بلا قصد فلا يؤثر ويقع ذلك مغتوراً، نعم لو اطلعا عليه فأقرّا على ذلك ارتفعت الخلطة. واعلم أن الخلطة تؤثر في المواشي بلا خلاف، وهل تؤثر في الثمار والزرع والنقدين وأموال التجار؟ فيه قولان: أحدهما نعم لأن الإتفاق الحاصل في الماشية يحصل أيضاً في هذه الأنواع وأيضاً فعموم قوله ﷺ: «لَا يَفْرَقُ^(١) بَيْنَ مُجْتَمِعٍ^(٢)» الحديث وهو يتناول هذه الأنواع فيشترط في المعشرات اتحاد الناطور والأذكار، وهو الفلاح والعمال والمعلق واللقاط والنهر والجرين وهو البيدر، وفي غير ذلك اتحاد الحانوت والحارس والميزان والوزان والناقد والمنادي والمتقاضي. قال البندنجي: والجمال قاله النووي في شرح المهذب، وإن كان في الدراهم ولكل واحد كيس فيتحدان في الصندوق، وفي أمتعة التجارة بأن يكونا في مخزن واحد ولم يتميز أحدهما عن الآخر في شيء مما سبق وحيث ثبت الخلطة والله أعلم. قال:

(فصل: وَأَوَّلُ نَصَابِ اللَّحَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا وَلَهُ رُبْعُ الْعُشْرِ، وَهُوَ نِصْفُ مِثْقَالٍ، وَلَيْمَّا

(١) قوله: «لا يفرق بين مجتمع» بأن يكون لكل منها مائة شاة وشاة فيكون عليهما عند الاجتماع ثلاث شياه، أن يفرقا ما لهما ليكون على كل واحد شاة واحدة فقط، والحاصل أن الخلط عند الجمهور مؤثر في زيادة الصدقة ونقصاتها، لكن لا ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك فراراً عن زيادة الصدقة، ويمكن توجيه النهي إلى المصدق، أي ليس له الجمع والتفريق خشية نقصان الصدقة، أي ليس إذا رأى نقصاناً في الصدقة، على تقدير الاجتماع أن يفرق، أو رأى نقصاناً على تقدير التفريق أن يجمع. (حاشية السنني ٢٢/٥).

(٢) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٣٤) باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع - حديث رقم: (١٤٥٠). ورواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (٤) باب في زكاة السائمة - حديث رقم: (١٥٧١). ورواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (٤) باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم - حديث رقم: (٦٢١). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٥) باب زكاة الإبل - حديث رقم: (٣). ورواه في: (١٠) باب زكاة الغنم - حديث رقم: (١). ورواه في: (١٢) باب الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (١١) باب ما يأخذ المصدق من الإبل - حديث رقم: (١٨٠١). ورواه الدارمي في: (٣) كتاب الزكاة - (٨) باب النهي عن الفرق بين المجتمع والجمع بين المتفرق - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (١٧) كتاب الزكاة - (١١) باب صدقة الماشية - حديث رقم: (٢٣). ورواه أحمد: ١٢/١، ٣١٥، ١٥/٢.

زَادَ قِيَّاسِيهِ وَنَصَابُ الْوَرِقِ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَفِيهَا رُغَمُ الْمُشْرِ، وَهُوَ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَفِيهَا زَادَ قِيَّاسِيهِ،

زكاة الذهب والفضة ثابتة بالكتاب والسنة واجماع الأمة، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١)، والمراد بالكتز هنا ما لم تزد زكاته، وفي صحيح مسلم: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي^(٢) مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ^(٣) لَهُ صَفَاحٌ مِنْ^(٤) نَارٍ فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جَبْهَتُهُ وَجَنْبُهُ وَظَهْرُهُ^(٥) كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ^(٦)» الحديث، وحققا زكاتها، وأما نصابها فكما ذكره الشيخ، وفي الحديث: «فِي الرِّقَّةِ رِيعُ الْعَشْرِ»^(٧) والرقعة الفضة والذهب، وأدعى ابن المنذر أن الإجماع منعقد على أن نصاب الفضة مائتا درهم، وعلى أن نصاب الذهب عشرون مثقالاً إذا بلغت قيمة الذهب مائتي درهم، لأن الدينار كان في عهد رسول الله ﷺ باثني عشر ونصف فقد ينحط سعره وقد يغلو أي هذا محل الإجماع ودون المائتين، ولا فرق في ذلك بين المضروب وغيره كما مر، والمثال لم يختلف قدره في الجاهلية ولا في الإسلام، وأما الدرهم فهو ستة دوانق، وكل عشرة دأرهـم سبعة مثاقيل ذهب، وهذا التقدير على سبيل التحديد حتى لو نقص حبة أو بعض حبة فلا زكاة وإن راج رواج النصاب التام أوزاد على التام لجودة نوعه، ولو نقص في بعض الموازين وتم في بعضها، فالصحيح أنه لا زكاة وقطع به جماعة، ويشترط أن يملك النصاب حولاً كاملاً، وأن يكون الذهب والفضة خالصين فلا زكاة في المغشوش منهما حتى يبلغ الخالص من الذهب عشرين مثقالاً، ومن الفضة مائتي درهم، وحيث قد تفتج الزكاة وتخرج من الخالص، فلو أخرج من المغشوش فالشرط أن يبلغ الخالص منهما قدر الواجب، ولو أخرج خمسة مغشوشة عن مائتي درهم

(١) سورة التوبة آية: ٣٤.

(٢) قوله: «لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا» قد جاء الحديث على وفق التنزيل: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. الآية. فاكفى ببيان حال صاحب الفضة من بيان حال صاحب الذهب. لأن الفضة، مع كونها أقرب مرجع للمضمر أكثر تداولاً في المعاملات من الذهب. ولذا اكتفى بها.

(٣) قوله: «صُفِّحَتْ لَهُ صَفَاحٌ» الصفائح جمع صفيحة. وهي المربعة من حديد وغيره. أي جعلت كتوزة للهيئة والفضية كأمثال الألواح.

(٤) قوله: «مِنْ نَارٍ» يعني كأنها نار. لا أنها نار.

(٥) قوله: «كُلَّمَا بَرَدَتْ» هكذا هو في بعض النسخ: بردت، بالياء. وفي بعضها: رُدَّتْ. وذكر القاضي الروائين. وقال: الأول هو الصواب. قال: والثانية رواية الجمهور.

(٦) رواه مسلم في: (١٢) كتاب الزكاة - باب إثم مانع زكاة الفطر قبل الصلاة - حديث رقم: ٢٤،

(٢٥). ورواه أحمد: ٢/ ٢٦٢، ٢٧٦، ٣٨٣.

(٧) رواه أحمد في المستد: ١٢/١.

خالصة لم يجزه، ولو ملك مائتي درهم مشوشة فلا زكاة، فإذا بلغت قدرًا يكون الخالص قدر نصاب وجبت، وإذا أخرج منها فيجب أن يكون المخرج فيه من الخالص قدر ربع العشر. وقوله [وفيما زاد فبمسحاه]^(١) ولو قلّ بخلاف الزائد على النصاب في المواشي حيث كانت الأوقاص^(٢) عفواً، والفرق ضرر المشاركة في المواشي، وهنا لا مشاركة والله أعلم. قال:

وَلَا تَجِبُ فِي الْحُلِيِّ الْمَبَاحِ زَكَاةٌ.

هل تجب الزكاة في الحلبي المباح فيه قولان: أحدهما تجب فيه الزكاة «لأن امرأة أتت النبي ﷺ رضي الله عنه انتبها سلسلتان غليظتان من ذهب فقال لها ﷺ: أتقنين زكاة هذا؟ فقالت: لا، فقال لها: أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار، فخلعتهما وألقتهما إلى النبي ﷺ وقالت: هما لله ولرسوله»^(٣) رواه أبو داود بإسناد صحيح. والقول الثاني وهو الأظهر وهو الذي جزم به الشيخ أنه لا تجب لأنه معد لاستعمال مباح فأشبهه العوامل من الإبل والبقر. رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح^(٤) إلى ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم، وكانت عائشة رضي الله عنها تحلي بنات أخيها أيتاماً في حجرها فلا تخرج منها الزكاة. وأجيب عن الحديث الأول بأن الحلبي كان في أول الإسلام محرماً على النساء، قاله القاضي أبو الطيب، وكذا نقله البيهقي وغيره. وأجيب أيضاً بأنه عليه الصلاة والسلام لم يحكم على الحلبي مطلقاً بالوجوب إنما حكم على فرد خاص منه وهو قوله هذه لأنه كان فيه سرف بدليل قوله غليظتان، ونحن نسلم أن ما فيه سرف يحرم لبسه، وتجب فيه الزكاة، وفي هذا الحديث فائدة، وهو قول أصحابنا الأصوليين: إن وقائع الأعيان لا تعم، ثم إذا وجبت الزكاة في الحلبي إما على القول الذي يوجب الزكاة، أو فيما فيه السرف كالخلخال، أو السوار الثمين الذي زنته مائتا دينار، أو اختلفت قيمته ووزنه بأن كان وزنه مائتين وقيمته ثلثمائة اعتبر القيمة على الصحيح فنسلم للفقهاء نصيبهم منه مشاعاً، ثم يشتريه منهم إن أراد. وقيل يجوز أن يعطيهم خمسة دراهم. وقوله [في الحلبي المباح]^(٥) احتراز به عن

(١) سبق تخرجه.

(٢) قوله: «الأوقاص» أي القدر الزائد، أي على الأنصبة في المواشي من خمسة وعشرين في الإبل إلى ست وثلاثين على حماريهما، وكذا الغنم والبقر فلا يقال وجب ربع بعير، ولا نصف شاة أيضاً فبينهم تشريك المالك بربع بعير مثلاً شافعاً غير معلوم. (ذكره المؤلف في حاشية الأصل).

(٣) رواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (٣) باب الكنز ما هو؟ زكاة الحلبي - حديث رقم: (١٥٦٣).

(٤) رواه مالك في: (١٧) كتاب الزكاة - (٥) باب ما لا زكاة فيه من الحلبي والتبر والعنبر - حديث رقم: (١١، ١٠).

(٥) وردت في أول الفصل من كلام الشيخ رحمه الله تعالى.

المحرم فإنه تجب فيه الزكاة بالإجماع، قاله النووي، فمن ذلك ما هو محرم لعينه كالأواني والملاقي والمجامر والمكاحل ونحو ذلك من الذهب أو الفضة على ما مر في الأواني، أو كان محرماً بالقصد بأن يقصد الرجل بحلي النساء الذي يملكه كالسوار والخلخال والطورق أن يلبسه، أو يلبسه غلماؤه، أو قصدت المرأة بحلي الرجل كالسيف ونحوه أن تلبسه، أو تلبسه جواربها، أو غيرها من النساء، أو أهدت الرجل حلي الرجال لنسائه وجواربها، أو أهدت المرأة حلي النساء لزوجها أو غلمانها، فكل ذلك حرام، وتجب فيه الزكاة، ولو اتخذ حلياً وقصد كتزّه فقط فالذهب الذي قطع به الجمهور وجوب الزكاة فيه، وإن قصد إجارته لمن له استعماله فلا زكاة فيه على الأصح كما لو اتخذ له غيره، والاعتبار بقصد الأجرة كأجر العوامل من البقر والإبل. وأعلم أن حكم القصد الطاريء كالمقارن في جميع ما ذكرناه، فلو اتخذته قاصداً استعمالاً محرماً، ثم غير قصده إلى مباح بطل حكمه، فلو عاد القصد المحرم ابتداء الحول، وكذا لو قصد الكثر ابتداء الحول، وكذا نظائره، وإذا قلنا لا زكاة في الحلي فانكسر فله أحوال: أحدها أن ينكسر بحيث لا يمنع الاستعمال فلا تأثير لانكساره. الثانية أن يمتنع الاستعمال ويحتاج إلى سبك وصوغ، فهذا تجب الزكاة فيه، وأول حول من الانكسار. الحالة الثالثة أن يمتنع استعماله إلا أنه لا يحتاج إلى صوغ، وبطل الإصلاح بالإلحام، فإن قصد جعله تبرأ، أو دراهم أو قصد كتزّه انعقد الحول عليه من يوم الانكسار، وإن قصد إصلاحه فلا تجب الزكاة على الصحيح لدوام صورة الحلي وقصد الإصلاح وإن لم يقصد شيئاً فالصحيح وجوب الزكاة والله أعلم.

(فرع) يجوز للنساء لبس أنواع الحلي من الذهب والفضة كالطورق والسوار والخلخال والتعاويد وهي الحروز، وفي جواز اتخاذهن النعال من الذهب والفضة خلاف، والصحيح الجواز، وقيل لا للإسراف، وقد تقدّم في جواب الحديث أن ما فيه سرف يحرم لبسه، فكيف يقولون بالتحريم هناك ويقولون بالجواز هنا؟ وقد يقال بأن السرف أمر نسبي، وفي جواز التحلي بالدرهم والدينارين المثقوبة التي تجعل في القلادة وجهان: أحدهما في أصل الرخصة والتحريم. وقال في شرح المهذب في باب ما يجوز لبسه: صحح الرافعي أن ذلك لا يجوز، وليس الأمر كما قاله، بل الأصح الجواز. قال الاسنائي: وما في الرخصة سهو، وحكاية الخلاف ممنوع، بل يجوز لبس ذلك للنساء قطعاً بلا كراهة وصرح به في البحر، والله أعلم. قال:

(فصل) وَتَصَابُ الرُّزُوحُ وَالشَّمَارُ خَمْسَةً أَوْ سِتًّا قَدْ رَمَا أَلْفٌ وَسِتَّمِائَةً رَطَلٍ بِالْبَغْدَادِيِّ
وَلَيْمًا زَادَ قِيَحَسَائِهِ.

في الصحيحين: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(١)، وفي رواية لمسلم: «لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ»^(٢) زاد ابن حبان في صحيحه بإسناد متصل، والوسق ستون صاعاً، والاعتبار بمكيال المدينة. قال الحناطي^(٣): وقدرها بالوزن ألف وستمئة رطل بالبغدادى، لأن الوسق ستون صاعاً، ونقل ابن المنذر الإجماع على ذلك فتكون الخمسة الأوسق ثلثمائة صاع، والصاع أربعة أمداد: وذلك ألف ومائتا مد، والمد رطل وثلاث فيكون الحاصل ما ذكره الشيخ وهو ألف وستمئة رطل، وإنما قَدَّرَ بالبغدادى لأنه الرطل الشرعى، ووزنها بالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلاً وثلاثا رطل، وهذا تفرع على ما يقوله الرافعي: أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهماً، وأما عند النووي فـرطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، فعلى هذا تكون الأوسق ثلثمائة واثنين وأربعين رطلاً وستة أسباع رطل كما قاله في المنهاج، وأما في الروضة فقال: إنه بالدمشقي ثلثمائة واثنان وأربعون رطلاً ونصف رطل وثلاث رطل وسبعة أوقية. واعلم أن الاعتبار في الأوسق بالكيل على الصحيح لا بالوزن، وإنما قَدَّرُوا ذلك بالوزن استظهاراً، وهل ذلك على سبيل التحديد أو التقريب؟ قال النووي في أصل الروضة: الأصح عند الأكثرين أنه تحديد،

(١) قوله: «فيما دون خمسة أوساق» جمع وسق. والوسق ستون صاعاً. والمعنى إذا خرج من الأرض أقل من ذلك في المكيل فلا زكاة عليه فيه.

(٢) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٤) باب ما أدى زكاته فليس بكتر - حديث رقم: (١٤٠٥). ورواه في: (٣٢) باب زكاة الورق - حديث رقم: (١٤٤٧) ورواه في: (٤٢) باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة - حديث رقم: (١٤٥٩). ورواه في: (٥٦) باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة - حديث رقم: (١٤٨٤). ورواه مسلم في: (١٢) كتاب الزكاة - حديث رقم: (١ - ٦). ورواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (١) باب ما تجب فيه الزكاة - حديث رقم: (١٥٥٨، ١٥٥٩). ورواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (٧) باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب - حديث رقم: (٦٢٧، ٦٢٧). عن أبي سعيد الخدري. قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٥) باب زكاة الإبل - حديث رقم: (١، ٢). ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (٦) باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال - حديث رقم: (١٧٩٣). ورواه الدارمي في: (٣) كتاب الزكاة - (١١) باب ما لا يجب فيه الصدقة من الحبوب - حديث رقم: (١ - ٣). ورواه مالك في: (١٧) كتاب الزكاة - (١) باب ما تجب فيه الزكاة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٩٢/٢، ٢٣٧، ٤٠٢، ٤٠٣، ٦٣/٣، ٣٠، ٤٥، ٥٩، ٦٠، ٧٤، ٧٩، ٨٦، ٩٧.

(٣) رواه مسلم في: (١٢) كتاب الزكاة - حديث رقم: (٥، ٦). ورواه ابن حبان في صحيحه: ١١٨/٥ - باب ذكر ما يجب فيه الصدقة إذا بلغ الأوساق الخمسة التي وصفناها - حديث رقم: (٣٢٦٦) - عن أبي سعيد الخدري. ورواه النسائي في: (٢٢) كتاب الزكاة - (٢٢) باب زكاة الحنطة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٣) باب زكاة الحبوب - حديث رقم: (١). ورواه أحمد في المسند: ٧٣/٣.

(٤) أبو عبد الله الحناطي هو: الحسين بن أبي جعفر الطبري. روى عنه القاضي أبو الطيب، وذكره الشيخ أبو =

وقيل تقريب، وصحح في شرح مسلم وفي كتاب الظهار من شرح المهذب عكس ذلك، وقال: الصحيح أنه تقريب، والثاني أنه تحديد، وكذا صححه في كتابه رؤوس المسائل، وعلله بأنه مجتهد فيه، وإعلم أن الاعتبار في ذلك المقدار في الرطب إذا صار تمرًا جافًا، وفي العنب إذا صار زبيبًا، هذا إذا تتمر أو تزيب وإلا أخذت الزكاة منهما في حال كونهما رطبًا وعنبًا، لأن ذلك هو أكمل أحوالهما فلا اعتبار به، أما في الحبوب فوقت الإخراج حال تصفيتها من تبنها وقشرها إلا إذا كان يتخر فيه ويؤكل معه كالذرة تطحن مع قشرها غالبًا فيدخل القشر في الحساب لأنه طعام وإن كان يزال تنعمًا كما يزال قشر الحنطة وفي دخول القشرة السفلى من الفول وجهان: المذهب أنها لا تدخل في الحساب كذا نقله الرافعي عن صاحب العدة وأقره وتبعه في الروضة، لكن قال النووي في شرح المهذب بعد نقله: إنه غريب وقول الشيخ [وفيما زاد فيحسابه] يعني الزائد على النصاب تجب الزكاة فيه كالتقيد والله أعلم.

(فرع) غلة القرية وثمار البستان الموقوفين على المساجد والرباطات أو المدارس، أو على القناطر، أو على الفقراء، أو على المساكين لا زكاة فيها إذ ليس لهما مالك معين، وهذا هو الصحيح، بل المذهب الذي قطع به الجمهور، وأما الموقوف على معين فتجب فيه الزكاة كما إذا وقف نخل بستان فأثمرت خمسة أوسق، نعم لو وقف أربعين شاة على جماعة معينين، فإن قلنا الملك في الموقوف لا ينتقل فلا زكاة، وإن قلنا يملكونه فلا زكاة أيضاً على الصحيح لضعف ملكهم والله أعلم. قال:

(وَلَيْسَ لَهَا إِذَا سَقِيَتْ بِمَاءِ السَّمَاءِ أَوْ السَّيْحِ الْعَشْرُ، وَإِنْ سَقِيَتْ بِذَوَالِيبٍ، أَوْ فَرَبٍ نِصْفُ الْعَشْرِ).

يجب فيما سقي بماء السماء ونحوه كالثلج والسيح وهو الماء الجاري على وجه الأرض بسبب سدّ النهر العظيم من الزروع والثمار العشر، وكذا البعل وهو الذي يشرب من النهر بعروقه لقربه من الماء، وأما ما يشرب بالنواضح وهي ما يستقي عليها من الحيوانات، أو بالدواليب، أو اشتراه، أو أسقاه بالغرب وهو الدلو الكبير ففيه نصف العشر، والمعنى من جهة الفرق عدم المؤنة في الأول وحصول المؤنة في الثاني. والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُرُونَ أَوْ كَانَ عَشْرًا الْعَشْرُ»^(١)، وفيما يُسْقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعَشْرِ»^(٢)، رواه البخاري، وفي مسلم: «فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْعَيْمُ الْعَشْرُ»^(٣)، وفيما سَقِيَ بِالسَّاقِيَةِ نِصْفُ الْعَشْرِ»^(٤)، وفي رواية أبي داود: «فِي الْبَعْلِ الْعَشْرُ»^(٥)، وانهقد الإجماع على

= إسحاق ولم يورّخ وفاته، والحناط لعلّ أحد أجداده كان يبيع الحنطة. (طبقات الشافعية ١/١٩٣).

(١، ٢، ٣، ٤، ٥) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٥٥) باب العشر فيما يُسْقَى من ماء السماء وبالماء الجاري - حديث رقم: (١٤٨٣). ورواه مسلم في: (١٢) كتاب الزكاة - (١) باب ما فيه العشر =

ما ذكرناه، قاله البيهقي وغيره، والعثري يعين مهمله وئاء مثثلة مفتوحة وراء مهمله هو الذي لا يشرب إلا من المطر بأن تحفر حفيرة يجري فيها الماء من السيل إلى أصول الشجر، وتسمى تلك الحفرة عاثوراً، لأن الماز يتعثر فيها إذا لم يشعر بها، ولو سقيت الثمار والزروع بما يوجب العشر، وبما يوجب نصف العشر على السواء وجب ثلاثة أرباع العشر عملاً بالتقسيط، وإن غلب أحدهما فيقسط أيضاً على الأظهر، وإن جهل الأمر فلم يدر بما سقى أكثر جعلناه نصفين، لأن الأصل في كل واحد عدم الزيادة على صاحبه، وحيثل فيجب ثلاثة أرباع العشر، ولو علمنا أن أحدهما أكثر وجهلنا عينه فقد تحققنا أن الواجب ينقص عن العشر وي زيد على نصف العشر فيأخذ قدر اليقين إلى أن يتبين الحال. قاله الماوردي. قال:

(فصل: وتَقْوَمُ حُرُوسُ التِّجَارَةِ عِنْدَ آخِرِ الْحَوْلِ بِمَا اشْتَرَيْتَ بِهِ، وَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ رُبْعُ الْعَشْرِ).

قد علمت أن النصاب والحول معبران في زكاة التجارة، وهذا لا خلاف في اشتراطه لعموم الأخبار، لكن في وقت الاعتبار في الحول خلاف: الصحيح أن الاعتبار بآخر الحول، لأن الوجوب يتعلق بالقيمة لا بالعين، وتقويم العروض في كل لحظة يشق ويحوج إلى مداومة الأسواق ومراقبة ذلك فاعتبر وقت الوجوب وهو آخر الحول، وقيل يعتبر بجميعه، وقيل بطريقه، فعلى الصحيح إن كان مال التجارة اشتراه بديارهم أو دنائير وكان النقد نصاباً قَوْم به في آخر الحول، فإن بلغت قيمته نصاباً زكاه وإلا فلا وإن كان رأس المال نقداً ولكنه دون النصاب قَوْم بالنقد أيضاً على الصحيح، وهذا ينطبق على كلام الشيخ [بما اشترت به] سواء كان ثمن مال التجارة نصاباً أم لا، أما لو كان رأس المال عرضاً بأن ملك مال التجارة بعرض للفقنية أو غيره فيقوم بغالب نقد البلد من الدراهم أو الدنانير، فإن بلغ به نصاباً زكاه وإلا فلا، وإن كان يبلغ بغيره نصاباً، ولو كان في البلد نقدان متساويان فإن بلغ بأحدهما قَوْم به، وإن بلغ بهما فالصحيح أن المالك يتخير فيقوم بما شاء منهما، وقيل يراعي الأغبط للمساكين، والنقد هو المضروب من الذهب والفضة، ولو ملك التجارة بنقد وغيره من

= أو نصف العشر - حديث رقم: (٧) ورواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (١١) باب صدقة الزرع - حديث رقم: (١٥٩٨، ١٥٩٦). ورواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (١٤) باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره - حديث رقم: (٦٣٩ - ٦٤٠). ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٢٥) باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر - حديث رقم: (١ - ٣). ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (١٧) باب صدقة الزروع والثمار - حديث رقم: (١٨١٦ - ١٨١٨). ورواه مالك في: (١٧) كتاب الزكاة - (١٩) باب زكاة ما يخرس من ثمار النخيل والأعناب - حديث رقم: (٣٣). ورواه أحمد: ٣٤١/٣. والمراد بقوله له فوفيا سقى بالسائية السائية هو البحر الذي يسقى به الماء من البئر. ويقال له: التاضح. يقال منه: ستا يستو سوا، إذا استقى به.

لعروض فما قابل الدرهم قَوْمَ بها، وما قابل العروض قَوْمَ البلد، ولو لم يعلم ما اشتراه به قَوْمَ بقَد البلد. قاله الروياني في البحر. هذا ما يتعلق بآخر الحول، أما ابتداء الحول فينظر في رأس المال إن كان نقداً وهو نصاب بأن اشترى بمائتي درهم أو عشرين ديناراً مال تجارة، فابتداء الحول من حين ملك النصاب، ويبنى حول التجارة على حول النصاب، وهذا إذا اشترى بعين النصاب، أما إذا اشترى بنصاب في الزمة ثم نقده في ثمنه فيقطع حول النقد، ويتبدىء حول التجارة من وقت الشراء، وإن كان رأس المال دراهم أو دنانير إلا أنها دون النصاب، فابتداء الحول من حين ملك عرض التجارة، هذا كله إذا ملك مال التجارة بنقد، أما إذا ملكه بشئ نقد فينظر إن ملكه بعرض لا زكاة فيه كالثياب والعبيد، فابتداء الحول من وقت ملك التجارة، وإن كان رأس مال التجارة مما تجب فيه الزكاة بأن ملك مال التجارة بنصاب من السائمة، فقبل يبنى على حول الماشية كما لو ملك بنصاب من الدراهم أو الدنانير، والصحيح الذي قطع به الجمهور أن حول الماشية يقطع، ويتبدىء حول التجارة من حين ملك مال التجارة لاختلاف زكاة الماشية والتجارة قدراً ووقتاً بخلاف زكاة النقد مع التجارة.

(فرج) إذا فرعنا على الأظهر أن الاعتبار بآخر الحول فلو باع العرض في أثناء الحول بنقد وهو دون النصاب ثم اشترى به سلعة فالصحيح أنه يقطع الحول ويتبدىء حول التجارة من حين اشتراها لأن النقصان عن النصاب قد تحقق بالتفسير، وهو الثمن الحاصل الناقص، وأما قبل ذلك فإن النقصان كان مظنوناً، وقيل لا يقطع الحول كما لو بادل بسلعة ناقصة عن النصاب فإن الحول لا يقطع على الصحيح لأن المبادلة معدودة من التجارة والله أعلم. قال:

(وَمَا اسْتَخْرِجَ مِنْ مَعَادِنِ اللَّحْمِ، وَالْفِضَّةِ يُخْرِجُ مِنْهُ رُبُعُ الشُّغْرِ فِي الْحَالِ).

المعادن جمع معدن بفتح الميم وكسر الدال، وهو اسم للمكان الذي خلق الله تعالى فيه الجواهر من الذهب والفضة والحديد والنحاس ونحو ذلك، وسمي بذلك لإقامة ما أثبت الله فيه، تقول عدن بالمكان إذا أقام به، ومنه جنات عدن. قال النووي: وقد اجتمعت الأمة على وجوب الزكاة في المعدن، ولا زكاة في المعدن إلا في الذهب والفضة هذا هو المذهب الذي قطع به الأصحاب، وقيل تجب في كل معدن: كالحديد ونحوه، فإذا استخرج شخص نصيباً من الذهب والفضة وجبت عليه الزكاة. ويشترط النصاب دون الحول أما النصاب فلعوم الأدلة، ووجه عدم وجوب الحول أن وجوبه في غير المعدن لأجل تكامل النماء والمستخرج من المعدن نماء في نفسه فأشبه الثمار والزروع، ولو استخرج اثنان من معدن

مملوك لهما أو مباح وجبت عليهما الزكاة على الأصح، وزكاة المعدن ربع العشر لقوله ﷺ «فِي الرُّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ»^(١) والله أعلم. قال:
(وَمَا يُوجَدُ مِنَ الرُّكَازِ فَلَهِ الْخُمْسُ).

الركاز دفين الجاهلية ويجب فيه الخمس لقوله ﷺ «وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ»^(٢) ورواه الشيخان ويصرف مصروف الزكاة على الملهب، ولا يشترط فيه الحول بلا خلاف وقال الماوردي: بالإجماع لأن الحول يراد للاستتماء وهو كله نماء ولا مشقة فيه غالباً نعم يشترط النصاب والتقد على الملهب لأنه مستفاد من الأرض فاختص بما تجب فيه الزكاة قدرأ ونوعاً كالمعدن، والثاني لا يشترطان فيه، وبه قال الإمام مالك وأبو حنيفة وأحمد لعموم قوله عليه الصلاة والسلام «وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ» وأعلم أن هذا في الموجود الذي هو جاهلي يعني وجد على ضرب الجاهلية الذين هم قبل الإسلام، وسموا بالجاهلية لكثرة جهالتهم، ويعرف ضريهم بأن يكون عليه اسم ملك من ملوكهم أو صليب كما نقله ابن الرفعة عن الأصحاب قال الرافي: وفي إشكال إذ لا يلزم من كونه على ضريهم أن يكون من دفنهم لجواز أن يكون أخذه مسلم ثم دفنه، والعبرة إنما هي بدفنهم وتبعه ابن الرقة على هذا الاشكال، والجواب عن ذلك أن الأصل والظاهر عدم الأخذ ثم الدفن ولو فتحنا هذا الباب لم يكن لنا ركاز ألبتة، ولو كان الموجود عليه ضرب الإسلام بأن كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك

(١) سبق تشريحه.

(٢) قوله: «الركاز» بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي: المال المدفون مأخوذ من الركن بفتح الراء. يقال ركزه يركزه ركزاً إذا دفنه فهو مركز، وهذا متفق عليه، واختلف في المعدن. وحصره الشافعية فيمن يوجد في الموت، بخلاف ما إذا وجده في طريق سلوك أو مسجد فهو لقطه.

(٣) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٦٦) باب في الرُّكَازِ الْخُمْسُ - حديث رقم: (١٤٩٩). ورواه في: (٤٢) كتاب الشرب والمساقاة - (٣) باب من حضر بشراً في ملكه لم يضمن - حديث رقم: (٢٣٥٥). ورواه في: (٨٧) كتاب الدييات - (٢٨) باب المعدن جبار، والبشر جبار - حديث رقم: (٦٩١٢). ورواه في: (٢٩) باب الجماء جبار - حديث رقم: (٦٩١٣). ورواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (١١) باب جرح الجماء والمعدن والبشر جبار - حديث رقم: (٤٥، ٤٦). ورواه في: (١٣) كتاب الأحكام - (٣٧) باب ما جاء في الجماء جُزْئُهَا جُبَّار - حديث رقم: (١٣٧٧). ورواه عن أبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (١٨) كتاب اللغة - (٤) باب من أصاب ركاز - حديث رقم: (٢٥٠٩، ٢٥١٠). ورواه مالك في: (١٧) كتاب الزكاة - (٤) باب زكاة الركاز - حديث رقم: (٩). ورواه في: (٤٣) كتاب العقول - (١٨) باب جامع المقل - حديث رقم: (١٢). ورواه أحمد: ٣١٤/١، ١٨٠/٢، ١٨٦، ٢٠٣، ٢٢٨، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣١٩، ٣٨٢، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٤، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٨٢، ٤٩٢، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٧، ١٢٨/٣، ٣٣٥، ٣٣٤.

من ملوك الإسلام لم يملكه الواجد بمجرد الأخذ بل يجب عليه أن يرده إلى مالكه إن علمه فإن أخره ولو لحظة مع العلم عصى فإن لم يعلم الواجد صاحبه فالصحيح الذي قطع به الجمهور أنه لقطة يعرفه الواجد سنة، وقال أبو علي: هو مال ضائع يمسكه للمالك أبداً أو يحفظه الإمام في بيت المال ولا يملك بحال. قلت: وهذا في غير زماننا الفاسد حين كان بيت المال منتظماً، أما في زماننا فإمام الناس هو وأتباعه ظلمة غشمة وكلنا قضية الرشا الذين يأخذون أموال الأصناف الذين جعلها الله تعالى لهم بنص القرآن يدفعونها إلى الظلمة ليعينهم على الفساد فيحرم دفع ذلك وأشباهه إليهم ومن دفع شيئاً من ذلك إليهم عصى لإعائته لهم على تضييع مال من جعله الله له وهذا لا نزاع فيه ولا يتوقف في ذلك إلا غيبي أو معاند، عافانا الله من ذلك والله أعلم. ولو لم يعرف أن الموجود جاهلي أو إسلامي كالتبر والحلي وما يضرب مثله في الجاهلية والإسلام ففيه قولان: الأشهر الأظهر أنه لقطة تغليبا لحكم الإسلام والله أعلم. قال:

(فصل: وَتَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ، وَكُفْرُوبُ الشُّنْسِ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ).

يقال لها زكاة الفطر لأنها تجب بالفطر، ويقال لها زكاة الفطرة أي الخلقة يعني زكاة البدن لأنها تزكي النفس أي تطهرها وتنمي عملها. ثم الأصل في وجوبها ما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١) وأذى ابن

- (١) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٧٢) باب صاع من شعير - حديث رقم: (١٥٠٥). ورواه في: (٧٣) باب صدقة الفطر صاعاً من طعام - حديث رقم: (١٥٠٦). ورواه في: (٧٤) باب صدقة الفطر صاعاً من تمر - حديث رقم: (١٥٠٧). ورواه في: (٧٥) باب صاع من زبيب - حديث رقم: (١٥٠٨). ورواه في: (٧٦) باب الصدقة قبل العيد - حديث رقم: (١٥١٠). ورواه في: (٧٧) باب صدقة الفطر على الحر والمملوك - حديث رقم: (١٥١١). ورواه مسلم في: (١٢) كتاب الزكاة - (٤) باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير - حديث رقم: (١٢ - ٢١). ورواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (١٩) باب كم يؤدى في صدقة الفطر - حديث رقم: (٦١١ - ١٦١٨). ورواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (٣٥) باب ما جاء في صدقة الفطر - حديث رقم: (٦٧٥) عن ابن عباس. وقال الترمذي: حسن صحيح. ورواه في «نفس الباب» حديث رقم: (٦٧٦) عن ابن عمر. وقال الترمذي: حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٢٨) باب الزبيب - حديث رقم: (١، ٢). ورواه في: (٣٩) باب الدقيق - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٠) باب الحنطة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤١) باب السلت - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٢) باب الشعير - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٣) باب الأقط - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (٢١) باب صدقة الفطر - حديث رقم: (١٨٢٥، ١٨٢٦). ورواه الطوسي في: (٣) كتاب الزكاة - (٢٧) باب زكاة = كفاية الأغنياء/ ١٨٩

المنذر أن الإجماع منعقد على وجوبها، ثم شرط وجوبها الإسلام لقوله عليه الصلاة والسلام «من المسلمين» وأدعى الماوردي الإجماع على ذلك، فلا فطرة على كافر عن نفسه وهل تجب عليه إذا ملك عبداً مسلماً؟ فيه خلاف يأتي عند قول الشيخ [وعمن تلزمه نفقته من المسلمين]، وبالجملته فالأصح أنها تجب عليه لأجل عبده المسلم، وفي وقت وجوبها أقوال أظهرها ونص عليه^(١) الشافعي في الجديد أنها تجب بغروب الشمس لأنها مضافة إلى الفطر كما مر في لفظ الحديث، والثاني أنها تجب بطلوع الفجر يوم العيد لأنها قرينة تتعلق بالعيد فلا تقدم عليه كالأضحى، والثالث تتعلق بالأميرين فلو ملك عبداً بعد الغروب فلا تجب على المشتري على القول الأظهر وكذا لو ولد له ولد بعد الغروب أو تزوج فلا فطرة عليه لعدم إدراك وقت الوجوب والله أعلم. قال:

(وَوُجُودُ الْفَضْلِ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ جِبَالِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَلَوْلَا كَيْ عَنْ نَفْسِهِ وَصَمَنَ تَلَزُمُهُ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ).

هذا هو السبب الثالث لوجوب زكاة الفطر وهو اليسار، فالمعسر لا زكاة عليه قال ابن المنذر: بالإجماع، ولا بد من معرفة المعسر، وهو كل من لم يفضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته آدمياً كان أو غيره ليلة العيد ويومه ما يخرج في الفطرة فهو معسر، وهل يشترط كون الصاع المخرج فاضلاً عن مسكنه وعادته الذي يحتاج إليه للخدمة؟ فيه وجهان في الروضة بلا ترجيح، ورجح الرافعي في المحرر والشرح الصغير: أنه يشترط ذلك، وكذا صححه النووي في المنهاج، وشرح المذهب وكذا يشترط أن يكون الصاع المخرج فاضلاً عما ذكرنا، وعن دمت ثوب يليق به صرح به الإمام والمتولي والنووي في نكت التنبيه، وهل يمنع الدين وجوب الفطرة؟ ليس في الشرح الكبير والروضة ترجيح بل نقلاً عن إمام الحرمين الاتفاق على أنه يمنع وجوبها كما أن الحاجة إلى نفقة القريب تمنع وجوبها إلا أن الرافعي في الشرح الصغير رجح أن الدين لا يمنع وجوب زكاة الفطر كما لا يمنع وجوب زكاة المال. قال: وفي كلام الشافعي والأصحاب ما يدل على أن الدين لا يمنع الوجوب، لكن رجح صاحب الحاوي الصغير: أن الدين يمنع الوجوب وبه جزم النووي في نكت التنبيه، ونقله عن الأصحاب وقول الشيخ [وعمن تلزمه نفقته]. اعلم أن الجهات التي تتحمل زكاة الفطر ثلاثة. الملك، والنكاح، والقرباة: فمن تلزمه نفقته بسبب منها لزمه فطرة

= الفطر - حديث رقم: (١ - ٥). ورواه مالك في: (١٧) كتاب الزكاة - (٢٨) باب مكية زكاة الفطر - حديث رقم: (٥٢ - ٥٤). ورواه أحمد في المستند: ٢٣/٣، ٧٣، ٩٨.

(١) نصه قال: أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنتى من المسلمين. الأم (٥٣/٢) - (٥٥).

المتفق عليه، ويستثنى من ذلك مسائل يلزمه نفقة ذلك الشخص، ولا تجب فطرته: منها الابن تلزمه نفقة زوجة أبيه، وفي وجوب زكاة الفطر عليه بسببها وجهان: أصحهما عند الغزالي في جماعة أنها تجب عليه كالنفقة، وأصحهما عند البغوي وغيره لا تجب وصححه النووي في زيادة الروضة، وصححه في المحرر والمنهاج، ويجري الوجهان في مستولية الأب، ومنها لو كان للأب ابن بالغ والولد في نفقة أبيه. فوجد قوت الولد يوم العيد وليته لم تجب فطرته على الأب، وكذا الابن الصغير إذا كانت المسألة بحالها كالكبير، ومنها القريب الكافر الذي تجب نفقته، وكذا العبد الكافر والأمة الكافرة تجب نفقتهم دون فطرتهم، وكذا زوجته الكافرة، وعن هؤلاء احترز الشيخ بقوله [من المسلمين]، ومنها زوجة المعسر أو العبد إذا كانت موسرة فإن نفقتها مستقرة في ذمته، ولا تجب فطرتها بل تجب عليها على الأصح عند الرافعي وخالفه النووي فصحح عدم الوجوب، وكذا الأمة المزوجة بعبد أو معسر تجب فطرتها على سيدها على الأصح دون نفقتها فإنها واجبة على الزوج، ومنها إذا كان له عبد لا مال له فيره بعد قوت يوم العيد وليته وبعد صاع يخرج به عن فطرة نفسه، وقلنا بالصحيح إنه في هذه الصورة أنه يبدأ بنفسه. حكى الإمام فيه ثلاثة أوجه: الأصح أنه إن كان محتاجاً إليه لخدمته فهو كسائر الأموال، والثاني يباع منه بقدر الفطرة، والثالث لا تجب الزكاة أصلاً، فعلى الصحيح في معنى خدمته خلعة من تلزمه خدمته من قريب وزوجة، ولو كان محتاجاً إلى العبد لعمله في أرضه أو ماشيته فإن الفطرة تجب قاله النووي في شرح المهلب، وأطلق في المنهاج ولم يذكر التقييد بالخدمة والله أعلم. قال:

(فَيُخْرِجُ صَاعاً مِنْ قُوتٍ بَلَدِهِ وَقَدَرُهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ أَلْفٍ مِائَةٍ بِأَلْمَرَاتِيِّ).

من وجبت عليه زكاة الفطر يلزمه أن يخرج صاعاً من قوته لحديث ابن عمر المتقدم، وهو خمسة أرتال وثلاث بالرافعي ووزنه ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهماً وثلاث درهم، وهذا عند الرافعي لأنه يقول إن رطل بغداد مائة وثلاثون درهماً، وقال النووي: إن الرطل مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم. فعلى ما صححه النووي يكون الصاع ستمائة وخمسة وثمانين درهماً وخمسة أسباع درهم والاعتبار في الصاع بالكيل، وإنما قدر العلماء الصاع بالوزن استظهاراً. قال النووي: قد يستشكل ضبط الصاع بالأرتال فإن الصاع المخرج به في زمنه عليه الصلاة والسلام ميكال معروف، ويختلف قدره وزناً باختلاف جنس ما يخرج كالليرة والحمص وغيرهما. فالصواب الاعتماد على الكيل دون الوزن. فالواجب أن يخرج بصاع مغاير بالصاع الذي كان يخرج به في زمن رسول الله ﷺ فمن لم يجعله وجب عليه أن يخرج قدرأ يتيقن أنه لا ينقص عنه، وعلى هذا فالقدير بخمسة أرتال وثلاث تقريب وقال جماعة من العلماء: إنه قدر أربع حفنات بكفّي رجل معتدل الكفين والله أعلم. إذا

عرفت هذا فكل ما يجب فيه العشر فهو صالح لإخراج الفطرة منه . هذا هو المذهب المشهور، وفي قول لا يجزئ الحمص والعدس ويجزئ الأقط على الصحيح، وقال النووي: ينبغي القطع بجوازه لصحة الحليث فيه، والأصح أن الجبن واللبن في معناه، وهذا فيمن ذلك قوته وإلا فلا يجزئ، ولا خلاف أنه لا يجزئ السمّن ولا الجبن المنزوع الزبد ولا يجزئ التين ولا لحم الصيد وإن كان يقتات بهما في بعض الجزائر لأن النص ورد في بعض المعشرات وقسنا عليه الباقي بجامع الاقتيات. واعلم أن شرط المخرج أن لا يكون مسوساً ولا معيباً كالذي لحقه ماء أو نداوة الأرض ونحو ذلك كالعتيق المتغير اللون والرائحة، وكذا المئود، وشرط المخرج أن يكون حياً فلا تجزئ القيمة بلا خلاف، وكذا لا يجزئ الدقيق ولا السويق ولا الخبز لأن الحب يصلح لما لا يصلح له هذه الثلاثة وهو مورد النص فلا يصح إلحاق هذه الأمور بالحب لأنها ليست في معنى الحب فأعرفه، ثم الواجب غالب قوت بلده لأن نفوس الفقراء مشوقة إليه، وقيل الواجب قوت نفسه. فعلى الصحيح وهو أن الواجب غالب قوت البلد لو كانوا يقتاتون أجناساً لا غالب فيها أخرج ما شاء، وقيل يجب الأعلى احتياطاً، ثم ما المراد بالغالب؟ قال في أصل الروضة: قال الغزالي في الوسيط: المعتبر غالب قوت البلد وقت وجوب الفطرة لا في جميع السنة، وقال في الوجيز: غالب قوت البلد يوم الفطر والله أعلم. وما في الوسيط صرح به صاحب اللخائر، وكلام شرح المذهب قال الاسنائي: يقتضي أن المراد بقوت البلد إنما هو في وقت من الأوقات فتظن له، وصورة مسألة شرح المذهب التي ذكرها الاسنائي فيما إذا كانوا يقتاتون أجناساً لا غالب فيها ولو كانوا يقتاتون قمحاً مخلوطاً بشعير أو بكرة أو بحمص ونحو ذلك، فإن كان على السواء تخير والأوجب الإخراج من الأكثر، ويحرم تأخير الزكاة عن يوم العيد، ويستحب إخراجها قبل صلاة العيد ويجوز تعجيلها من أول رمضان والله أعلم.

(فرع) لو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير جاز وإن كان الصغير غنياً فلائنه يستقل بتمليكه فكأنه ملكه ثم أخرج عنه، والجذ في معنى الأب، وهذا بخلاف الولد الكبير فإنه لا يخرج عنه إلا بإذنه كالأجنبي: نعم لو كان الابن الكبير مجنوناً جاز أن يخرج عنه لأنه لا يمكن أن يملكه لأنه كالصغير. واعلم أن التقييد بالوالد يخرج الوصي والقيم فإنه لا يجوز أن يخرج عنه من ماله إلا بإذن القاضي. كذا جزم به النووي في شرح المذهب لأن اتحاد الموجب والقابض يختص بالأب والجذ، والأفضل صرف الفطرة إلى أقاربه الذين لا تلزم نفقتهم، والأولى أن يبدأ بذوي الرحم المحرم كالأخوات والأخوة والأعمام والأخوال. ويقدم الأقرب فالأقرب ثم القرابة الذين ليسوا بمحرمين عليه كأولاد العم والخال ثم الجار والله أعلم. قال:

(فصل: وَتُذْفَعُ الزَّكَاةُ إِلَى الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ مُتَبَعَانَهُ «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَى قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ»، أَوْ إِلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْهُمْ^(١)).

قد علمت الأموال التي تجب فيها الزكاة وقدر الزكاة وهذا الفصل معقود لمن يستحقها فإن دفع زكاته لغير مستحقها لفقد الشروط المعتبرة لم تبرأ ذمته منها، والمستحقون لها هم الأصناف الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن العظيم وهم ثمانية. الصنف الأول: الفقراء، وحدّ الفقير هو الذي لا مال له ولا كسب أو له مال أو كسب ولكن لا يقع موقعاً من حاجته كمن يحتاج إلى عشرة مثلاً ولا يملك إلا درهمين، وهذا لا يسلبه اسم الفقر، وكذا ملك الدار التي يستخنها والثوب الذي يتجمل به لا يسلبه اسم الفقر، وكذا العبد الذي يخدمه. قال ابن كج^(٢): ولو كان له مال على مسافة القصر يجوز له الأخذ إلى أن يصل إلى ماله، ولو كان له دين مؤجل فله أخذ كفايته إلى حلول الدين، ولو قدر على الكسب فلا يعطى لقوله عليه الصلاة والسلام «لَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ^(٣) سَوِيٍّ وَهِيَ الْقُوَّةُ^(٤)» وفي رواية «وَلَا لِذِي قُوَّةٍ مُكْتَسِبٍ^(٥)»^(٦)، ولو قدر على الكسب إلا أنه مشغول بالعلوم الشرعية ولو أقبل على

(١) سورة التوبة آية: ٦٠.

(٢) ابن كج هو: القاضي يوسف بن أحمد بن كج البُنيوي، أبو القاسم. تفقه على ابن القطان، وجمع بين رئاسة الدين والدنيا، وكان يضرب به المثل في حفظ الملعب، وارتحل الناس إليه من الأفاق رغبة في علمه وجوده. قتله الميرون بالبنيوي، ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة خمس وأربعمئة. (طبقات الشافعية ١٧٦/٢).

(٣) المرأة: أي الشدة. والسوي: صحيح الأعضاء.

(٤) رواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (٢٣) باب من يعطى الصدقة؟ وحد الغنى - حديث رقم: (١٦٣٤) - عن عبد الله بن عمرو. ورواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (٢٣) باب لا تحل له الصدقة - حديث رقم: (٦٥٢). قال: وفي الباب عن أبي هريرة، وحشي بن جنادة، وقبيصة بن مخارق، قال أبو موسى: حديث عبد الله بن عمرو، حديث حسن. وقد روى شعبة عن سعد بن إبراهيم هذا الحديث بهذا الإسناد ولم يرفعه. وقد روى في غير هذا الحديث عن النبي ﷺ «لَا تَحِلُّ الْمَسَاةُ لِغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ». وإذا كان الرجل قوياً محتاجاً ولم يكن عنده شيء فصنق عليه اجزأ من المتصدق عند أهل العلم. ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٩٠) باب إذا لم يكن له دراهم وكان له علفها - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (٦) باب من سأل عن ظهر غنى - حديث رقم: (١٨٣٩). ورواه الطبري في: (٣) كتاب الزكاة - (١٥) باب من تحل له الصدقة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١٦٤/٢، ١٩٢، ٣٧٧، ٣٨٩، ٦٢/٤، ٣٧٥/٥.

(٥) قوله: «مكتسب» أي قادر على الاكتساب.

(٦) رواه أبو داود في: (٣) كتاب الزكاة - (٢٣) باب من يعطى الصدقة - حديث رقم: (١٦٣٣) ورواه =

الكسب لا ينقطع عن التحصيل حلت له الزكاة على الصحيح المعروف، وقيل لا يعطى مطلقاً ويكتسب، وقيل إن كان نجيباً يرجى تفقّهه ونفعه استحق وإلا فلا، وكثيراً ما يسكن المدارس من لا يتأتى منه التحصيل بل هو معطل نفسه. فهذا لا يعطى بلا خلاف ولو كان مقبلاً على العبادة، لكن الكسب يمنع عنها وعن أوراده التي استغرق بها الوقت فهذا لا تحل له الزكاة لأن الاستغناء عن الناس أولى. واعلم أن الفقير المكفي بنفقة من تلزمه نفقته، وكذا الزوجة المكفية بنفقة زوجها لا يعطيان كما لو وقف على الفقراء أو أوصى لهم فإنهما لا يعطيان: هذا هو الصحيح، ومحل الخلاف في مسألة القريب إذا أعطاه غير من تلزمه النفقة من سهم الفقراء أو المساكين، أما من تلزمه النفقة فلا يجوز له دفعها إليه قطعاً لأنه بذلك يدفع عن نفسه النفقة فترجع فائدة ذلك إليه والله أعلم.

الصف الثاني: المساكين للآية، والمسكين هو الذي يملك ما يقع موقعاً من كفايته ولا يكفي بأن كان مثلاً محتاجاً إلى عشرة وعنده سبعة، وكذا من يقدر أن يكتسب كذلك حتى لو كان تاجراً أو كان معه رأس مال تجارة، وهو النصاب جاز له أن يأخذ ووجب عليه أن يدفع زكاة رأس ماله نظراً إلى الجانبيين. واعلم أن المعتبر من قولنا يقع موقعاً من كفايته المطعم والمشرب والملبس، وسائر ما لا بدّ له منه على ما يليق بالحال من غير إسراف ولا تفريط. قلت: قد كثرت الجهل بين الناس لا سيما في التجار الذين قد شغلوا بتحصيل هذه المزية للتلذذ بأكل الطيب ولبس الناعم، والتمتع بالنساء الحسان والسراي إلى غير ذلك، وبقي لهم بكثرة ما لهم عظمة في قلوب الأرزال من المتصوفة الذين قد اشتهر عنهم أنهم من أهل الصلاح المنقطعين لعبادة ربهم قد اتخذ كل منهم زاوية أو مكاناً يظهر فيه نوعاً من الذكر، وقد لف عليهم من له زئي القوم وربما انتمى أحدهم إلى أحد رجال القوم كالأحمدي^(١) والقادرية، وقد كلبوا في الانتماء، فهؤلاء لا يستحقون شيئاً من الزكوات، ولا يحل دفع الزكاة إليهم، ومن دفعها إليهم لم يقع الموقع وهي باقية في ذمته، وأما بقية الطوائف وهم كثيرون كالقنندرية والحيدرية فهم أيضاً على اختلاف فرقهم فيهم الحلولية والملحدة، وهم أكثر من اليهود والنصارى فمن دفع إليهم شيئاً من الزكوات أو من التلوعات فهو عاص بذلك، ثم يلحقه بذلك من الله العقوبة إن شاء، ويجب على كل من

= السنائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٩١) باب مسألة القوي المكتسب - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٢٢٤/٤، ٢٦٢/٤.

(١) الأحمديّة والقنندرية: هي مذاهب اتخذت لنفسها طريقاً بعيداً عن أهل السنة والجماعة، وقد أحالوا الأحوال كلها للقدر المحتوم، والحكم المحكوم، وهو ما يعم هذه الطوائف. وقد قال رسول الله ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة».

يفدر على الإنكار أن ينكر عليهم، وإثمهم متعلق بالحكام الذين جعلهم الله تعالى في مناصبهم لإظهار الحق. وقمع الباطل وإماتة ما جاء رسول الله ﷺ بأمانته والله أعلم.

(فرح) الصغير إذا لم يكن له من ينفع عليه، فقيل لا يعطى لاستغنائه بمال اليتامى من الغنيمة والأصح أنه يعطى فيدفع إلى قيمه لأنه قد لا يكون في نفقته غيره ولا يستحق سهم اليتامى لأن أباه فقير. قلت: أمر الغنيمة في زماننا هذا قد تعطل في بعض النواحي لجور الحكام فينبغي القطع بجواز إعطاء اليتيم إلا أن يكون شريفاً فلا يعطى، وإن منع من خمس الخمس على الصحيح والله أعلم.

الصف الثالث: العامل، وهو الذي استعمله الإمام على أخذ الزكوات ليدفعها إلى مستحقها كما أمره الله تعالى، فيجوز له أخذ الزكاة بشرطه لأنه من جملة الأصناف في الآية الكريمة، ولا حق للسلطان في الزكاة، ولا لوالي الإقليم، وكذا القاضي بل رزقهم إذا لم ينظروها من خمس الخمس المرصد لمصالح العامة، ومن شرط العامل أن يكون فقيهاً في باب الزكاة حتى يعرف ما يجب من المال، وقدر الواجب، والمستحق من غيره وأن يكون أميناً حراً، لأنها ولاية فلا يجوز أن يكون العامل مملوكاً ولا فاسقاً كشربه الخمر، والمكسة وأهوان الظلمة. قاتل الله من أهمل دين الله الذي شرعه لنفسه وأرسل به رسوله، وأزل به كتابه، ويشترط أن يكون مسلماً لقوله تعالى ﴿لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ﴾^(١) وقال عمر رضي الله عنه «لا تأمنوهم، وقد خونهم الله ولا تقرؤهم، وقد أبعدهم الله» وقد ذكرت تمتة كلام عمر، وما سببه في كتابي «قمع النفوس» وهو ما لا يستغنى عنه، وقال الماوردي: إذا عين له الإمام شيئاً يأخذه ولم يشترط الإسلام قال النووي: وفي ذلك نظر. قلت: وما قاله الماوردي ضعيف جداً ولم يذكره فيما أعلم غيره، وكيف يقول بذلك حتى يكون للكافر على المسلم سبيل، وقد قال الله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٢) لا سيما في زماننا هذا الفاسد، وقد رأيت بعض الظلمة، قد سلط بعض أهل اللمة على أخذ شيء بالباطل من مسلم فأوقفه موقت الذلة والصغار، فالصواب الجزم بعدم جواز ذلك ولا خلاف أن ما يصنعه هؤلاء الأمراء من ترتيب ديوان ذي على أقطاعه ليضبط له ماله ويتسلط على الفلاحين وغيرهم فإنه لا يجوز لأن الله تعالى قد فسقهم فمن أئتمهم، فقد خالف الله ورسوله، وقد وثق بمن خونه الله تعالى والله أعلم.

الصف الرابع: المؤلف قلوبهم للآية الكريمة يعني عند الحاجة إليهم فيعطون لاستمالة قلوبهم. والمؤلفة قلوبهم ضربان: مسلمون، وكفار فلا يعطى الكافر من الزكاة بلا خلاف

(١) سورة آل عمران آية: ١١٨.

(٢) سورة النساء آية: ١٤١.

لكفرهم، وهل يعطون من خمس الخمس، قيل نعم لأنه مرصد للمصالح، وهذا منها، والصحيح أنهم لا يعطون شيئاً ألبتة لأن الله تعالى قد أعز الإسلام وأهله عن تألف الكفار، والنبي ﷺ إنما أعطاهم حين كان الإسلام ضعيفاً، وقد زال ذلك والله أعلم. أما مؤلفة الإسلام فصنف دخلوا في الإسلام ونيتهم ضعيفة فيعطون تألفاً ليثبتوا، وصنف آخر لهم شرف في قومهم تطلب بتأليفهم إسلام نظائرهم، وصنف إن أعطوا جاهدوا من يليهم أو يقبضوا الزكاة من مانعيها، والملحَب أنهم يعطون والله أعلم.

الصنف الخامس: الرقاب للآية الكريمة، وهم المكاتبون لأن غيرهم من الأرقاء لا يملكون فيدفع إليهم ما يعينهم على العتق بشرط أن لا يكون معه ما يفي بنجمه، ويشترط كون الكتابة صحيحة، ويجوز صرف الزكاة إليهم قيل حلول النجم على الأصح ولا يجوز صرف ذلك إلى سيده إلا بإذن المكاتب لكن إن دفع إلى السيد سقط عن المكاتب بقدر المصروف إلى السيد لأن من أدى دين غيره بغير إذنه برئت ذمته والله أعلم.

الصنف السادس: الغارمون للآية الكريمة، والديون على ثلاثة أضرب: الأول الدين الذي لزمه لمصلحة نفسه فيعطى من الزكاة ما يقضي به دينه إن كان دينه في غير معصية، والإسراف في النفقة حرام ذكره الرافعي هنا وتبعه النووي وقال في باب الحجر: إنه مباح ويشترط أن يكون عنده ما يقضي منه دينه فلو وجد ما يقضي منه من نقد أو عرض فلا يعطى على الأظهر لقدرته على الوفاء، ولو وجد ما يقضي بعض الدين أعطى البقية، ولو كان يقدر على الاكتساب فالأصح أنه يعطى لأنه لا يقدر على الوفاء إلا بعد زمن، وفيه ضرر له ولصاحب الدين، وهل يشترط أن يكون الدين حالاً؟ فيه خلاف صحح الرافعي أنه لا يشترط حله، وصحح النووي اشتراط الحل. الضرب الثاني الدين الذي لزمه لاصلاح ذات البين يعني تباین طائفتان أو شخصان أو خاف من ذلك فاستدان طلباً للإصلاح وإسكان الفتن وذلك بأن تمارى طائفتان في قتل ولم يظهر القاتل فتحمل الدية لذلك قضى دينه من سهم الغارمين إن كان فقيراً أو غنياً بغير قطعاً، وكذا بعروض، وكذا إن كان غنياً بنقد على الصحيح. الضرب الثالث الدين الذي لزمه بضممان وله أحوال: أحدها أن يكون الضامن والمضمون عنه معسرين فيعطى الضامن ما يقضي به الدين. الحالة الثانية أن يكونا موسرين فلا يعطى. الحالة الثالثة أن يكون المضمون عنه موسراً والضامن معسراً فإن ضمن بإذنه لم يعط وإن ضمن بغير إذنه أعطى على الصحيح لأنه لا يرجع عليه. الحالة الرابعة أن يكون المضمون عنه معسراً فيعطى المضمون عنه ولا يعطى الضامن على الأصح. وأعلم أنه إنما يعطى الغارم عند بقاء الدين فاما إذا آذاه من ماله فلا يعطى لأنه لم يبق غارماً وكذا لو بذل ماله ابتداء لم يعط لأنه ليس بغارم والله أعلم.

(فرع) لو كان شخص عليه دين فقال المدين لصاحب الدين: ادفع إليّ عن زكاتي حتى أقضيك دينك ففعل أجزاءً من الزكاة ولا يلزم المدين الدفع إليه عن دينه، ولو قال صاحب الدين: أقبض ما عليك لأرتّه عليك من زكاتي ففعل صبح القضاء، ولا يلزم رده فلو دفع إليه وشرط أن يقضيه ذلك عن دينه لم يجزئه ولا يصح قضاؤه بها ولو نوبها بلا شرط جاز ولو كان عليه دين فقال: جعلته عن زكاتي لا يجزئه على الصحيح حتى يقبضه ثم يرده إليه وقيل يجزئه كما لو كان ودیعة ولو كان له عند الفقير حنطة ودیعة فقال: كل لنفسك كذا وكذا ونوى زكاة ففي إجزائه عن الزكاة وجهان: وجه المنع أن المالك لم يوكله فلو كان الفقير وكيلًا بالشراء فاشتره وقبضه فقال الموكل: خذ لنفسك ولواء عن الزكاة أجزاءً ولا يحتاج إلى وكيله والله أعلم.

الصف السابع: في سبيل الله للآية الكريمة وهم الغزاة الذين لا رزق لهم في الفیء، وأصحاب الفیء یسمون المرتزقة ولا یصرف شيء من الصدقات إلى الغزاة كما لا یصرف شيء من الفیء إلى المتطوعة، ولو عدم الفیء لم یعط المرتزقة من الصدقات في الأصح والله أعلم.

الصف الثامن: ابن السبیل للآية الكريمة وهو المسافر، وسمي به لملازمته السبیل وهو الطريق، ويشترط أن لا یكون سفره في معصية فیعطى في سفر الطاعة قطعاً وكذا في لمباح كطلب الضالة على الصحيح، ويشترط أن لا یكون معه ما یحتاج إليه فیعطى من لا مال له أصلاً وكذا من له مال في غیر البلد المتنقل منه والله أعلم. قال: (وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ مِائَاتٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ إِلَّا الْعَامِلُ).

اعلم أنه یجب استيعاب الأصناف الثمانية عند القدرة علیهم فإن فرق بنفسه أو فرق لإمام وليس هناك عامل فرق على سبعة، وأقل ما یجزى أن یدفع إلى ثلاثة من كل صنف أن الله تعالى ذكرهم بلفظ الجمع إلا العامل فإنه یجوز أن یكون واحداً یعنی إذا حصلت به لكفاية فلو صرف إلى اثنين مع القدرة على الثالث غرم للثالث ولو لم یجد إلا دون الثلاثة من كل صنف أعطي من وجد، وهل یصرف باقي السهم إليه إن كان مستحقاً أم ینقله إلى بلد آخر؟ قال في زیادة الروضة: الأصح أنه یصرف إليه، وممن صححه الشیخ نصر^(١) المقدسي نقله هو وغيره عن الشافعي ودلیله ظاهر، والله أعلم. قال:

(١) الشیخ نصر بن إبراهیم المقدسي، النابلسي، أبو الفتح، شیخ الملعب بالشام وصاحب التصانيف المشهورة والعمل الكثير، والزهد الصادق. تفقه على سُلَیم الرازي. توفي يوم تسوعاء، سنة تسعين وأربعمائة عن ثيف وثمانين سنة. (طبقات الشافعية ٢/٢٠٧).

(وَعَمْسَةً لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَيْهِمْ: الْغَنِيُّ بِمَالٍ أَوْ كَسْبٍ).

لقوله ﷺ «ولا حَظٌّ فِيهَا لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ وَهِيَ الْقُوَّةُ»^(١) نعم لو لم يجد من يستكسبه أعطي فلا يعطى هؤلاء الحرافشة ولا أهل البطالات من المتصوفة كمن بسط له جلدًا في زاوية الجامع ولبس مرطاً دلس به على الأغنياء من أهل الدنيا الذين لا حظ لهم في العلم يعطون بجهالتهم من لا يستحق ويلبسون المستحق والله أعلم. قال:

(وَالْعَبْدُ).

أي لا يجوز صرف الزكاة إلى العبيد لأنهم أغنياء بنفقة مواليتهم، أو لأنهم لا يملكون. قال:

(وَيَبْنُو هَاشِمٍ وَيَبْنُو الْمُطَلِّبِ).

أي لا يجوز دفع الزكاة إلى بني هاشم وبني المطلب لقوله ﷺ «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةُ أَوْسَاخٌ»^(٢) النَّاسُ وَإِلَهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لَأَلِّ مُحَمَّدٍ»^(٣) ووضع الحسن^(٤) في فيه تمره فنزعها رسول الله ﷺ بلعابه وقال: «كن»^(٥) كنَّ إِنَّا أَلَّ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَاتُ»^(٦) وفي موالي بني هاشم وبني المطلب خلاف، قيل يجوز الدفع إليهم لأن منع ذوي القرى لشرفهم وهو مفقود فيهم والأصح أنها لا تحل لهم أيضاً لأن مولى القوم منهم. قال:

(وَمَنْ تَلَزَمَ الْمَرْكَبَةَ نَفَقَتُهُ لَا تُدْفَعُ إِلَيْهِمْ بِأَشْمِ الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاكِينِ).

(١) سبق تخريجه.

(٢) قوله: «أوساخ الناس» قال النووي تنبيه على العلة في تحريم الزكاة عليهم، وأن التحريم لكرامتهم وتنزيههم عن الأوساخ، ومعنى أوساخ الناس أنها تطهير لأموالهم ونفوسهم كما قال الله تعالى: ﴿غُلِّقْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ فهي كغسالة الأوساخ. (حاشية السندي ١٠٦/٥).

(٣) رواه مسلم في: (١٢) كتاب الزكاة - (٥١) باب ترك استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة - حديث رقم: (١٦٧، ١٦٨). ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٩٥) باب استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة -

حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٤٠٢/٣، ٤٠٦/٤.

(٤) الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ، وريعاته، وقد صحبه وحفظ عنه، مات شهيداً بالشَّام، سنة تسع وأربعين، وهو ابن سبع وأربعين، وقيل: بل مات سنة خمسين، وقيل: بعدها. (تقريب التهذيب ١/١٦٨).

(٥) قوله: «كن» بفتح الكاف وكسرها وسكون المعجمة مثلاً ومخففاً ويكسر الخاء منونة وغير منونة فيخرج من ذلك ست لغات، والثانية، تأكيد للأولى، وهي كلمة تقال لردع الصبي عند تناوله ما يستغفر، قيل عربية وقيل أصجمية، وزعم الداردي أنها عربية، وقد أوردها البخاري في «باب من تكلم بالفارسية».

(٦) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٦٠) باب ما يُذكرُ في الصدقة للنبي ﷺ - حديث رقم:

(١٤٩١). ورواه في: (٥٦) كتاب الجهاد - (١٨٨) باب من تكلم بالفارسية والزمانة - حديث رقم:

(٣٠٧٢). ورواه الدارمي في: (٣) كتاب الزكاة - (١٦) باب الصدقة لا تحل للنبي ﷺ - حديث رقم:

(١). ورواه أحمد: ٤٠٩/٢، ٤٤٤، ٤٧٦.

لأنهم مستفنون بنفقتهم فأشبه من يكتسب كل يوم ما يكفيه لا يعطى، وهذا هو الأصح وقيل يعطون لأن اسم الفقراء صادق عليهم وهذا فيما إذا حصل لهم الكفاية بنفقتهم، أما من لا يكتفي فله الأخذ حتى لو كانت الزوجة لا تكتفي بنفقة الزوج قال الفقهاء: بأن كانت مريضة أو كثيرة الأكل أو كان لها من يلزمها نفقته فلها أخذ الزكاة قال ابن الرفعة: وينبغي أن تأخذ باسم المسكنة وقوله [باسم الفقراء أو المساكين] يؤخذ منه أنه يأخذ بغيره كاسم العاملين والغارمين وغيرهم وهو كذلك إذا كانوا بهذه الصفات والله أعلم. قال:

(وَالْكَافِرِ)

أي لا يجوز دفع الزكاة إلى كافر. لقوله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه «فَأَعْلَيْهِمْ أَنْ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ تَأْخُذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»^(١) فإذا لم تؤخذ إلا من غني مسلم لم تعط إلا لفقير مسلم، وسواء في ذلك زكاة الفطر والمال لمعوم الخبر، وقد تمسك الأصحاب بمنع نقل الزكاة عن بلد المال بهذا الحديث، وفي التمسك به نظر ظاهر. قال النووي رحمه الله في شرح مسلم: وهذا الاستدلال ليس بظاهر، لأن الظاهر أن الضمير في فقرائهم محتمل لفقراء المسلمين ولفقراء تلك البلدة ولفقراء تلك الناحية، وهذا الاحتمال أظهر والله أعلم، وأيضاً فإن الآية في قوله تعالى «إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ»^(٢) الآية هي عامة، وقوله عليه الصلاة والسلام «تَأْخُذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»^(٣) دلالة ظاهرة في أهل اليمن، فتعيده بكل قرية من أين ذلك؟ على أن الأصحاب مع القول بعدم جواز النقل في الاعتداد بدفعها إلى فقراء غير بلد المال طريقان، وقيل قولان، وقيل يجزىء قطعاً بل قال الروياني في البحر: يجوز النقل قطعاً، والذي ينبغي أنه يجوز النقل إلى القرية إن كان في تلك الناحية جزءاً لوجود المعنى الذي حلل به من منع النقل فلما شاهدنا تشوُّف القرابة إلى ذلك بشرط أن لا يكون في بلد المال من اشتدَّت حاجته. فإن اضطرَّ إلى الأخذ دفع إليه. فإن تساوى القرابة، وفقير البلد شرك بينهم والله أعلم. قال:

فصل: صَدَقَةُ التَّلَوُّعِ مِئَةً. وَبِمِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَكْثَرُ، وَتُسْتَحَبُّ التَّوَسُّعُ فِيهِ.

وكذا عند الأمور المهمة، وعند المرض والسفر، ويمكَّة والمدينة شرفهما الله تعالى، وفي الغزو والحج وفي الأوقات الفاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العيد، ويستحب أن يحسن إلى ذوي رحمه وجيرانه وصرفها إليهم أفضل من غيرهم، وكذا زكاة الفرض والكفارة، وأشدُّ القرابة عداوة أفضل وصرفها سراً أفضل، والقرابة البعيدة الدار مقدَّمة على الجار

(١) رواه البخاري في: (٩٧) كتاب التوحيد - (١) باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى - حديث رقم: (٧٣٧٢). ورواه في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٦٣) باب أخذ الصدقة من الأعيان، وتردُّ في الفقراء حيث كانوا - حديث رقم: (١٤٩٦).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سورة التوبة آية: ٦٠.

الأجنبي لأنها صدقة وصلة، ويكره التصدق بالردىء. والحذر من أخذ مال فيه شبهة ليتصدق به. قال عبد الله بن عمر: لأن أردّ درهماً من حرام أحب إليّ من أن أتصدق بمائة ألف درهم، ثم بمائة ألف حتى بلغ ستمائة ألف، ومن عنده نفقة عياله وما يحتاج إليه لعياله ودينه لا يجوز له أن يتصدق به وإن فضل عن ذلك شيء فهل يستحب أن يتصدق بجميع الفضل؟ فيه أوجه أصحها: إن صبر على الضيق فنعيم، وإلا فلا، ولا يحلّ للغني أخذ صدقة التطوع مظهراً للفاقة قاله العمراني^(١)، واستحسنه النووي واستدلّ له بقول النبي ﷺ في الذي مات من أهل الصفة فوجدوا له دينارين، فقال رسول الله ﷺ: «كَيْتَانِ مِنْ نَارٍ»^(٢) ومن يحسن الصنعة يحرم عليه السؤال وما يأخذه حرام قاله الماوردي وغيره، ويستحب التصدق ولو بشيء نزر. قال الله تعالى ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٣)، وفي الحديث الصحيح «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»^(٤)، ويستحب أن يخصص بنفقته أهل الخير والمحتاجين، ومن تصدق بشيء كره له أن يملكه من جهة من دفعه إليه بمعاوضة أو هبة، ويحرم الممن بالصدقة، وإذا من بطل ثوابها، ويستحب أن يتصدق بما يحبه. قال الله تعالى ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾^(٥) والله أعلم. قال:

(١) العمراني هو: العمري كلدا الصواب. وهو الحسين بن حمد، ساكن الميسم ابن محمد بن عمرو بن العمري، الأصمهاني شيخ الشافعية في وقته. سمع وحلّث، ومات بأصبهان سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وهو في عشر المائة. ذكره أبو سعد بن السمعاني في «شيوخه» له ترجمة في: طبقات الشافعية للمسبكي ٤/٢١٤، وطبقات الشافعية للأستوي ٢/٩٤.

(٢) رواه أحمد في: ١/١٠١، ١٣٧، ١٣٨، ٤١٢، ٤١٥، ٤٢١، ٤٥٧، ٣٥٦/٢، ٤٢٩، ٤٩٣.

(٣) سورة الزلزلة آية: ٧.

(٤) قوله: «بشق» بكسر المعجمة تصفها أو جانبها، أي ولو كان الاتقاء بالتصدق بشق تمر واحد فهو يفيد.

(٥) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (١٠) باب اتقوا النار ولو بشق تمر، والقليل من الصدقة -

حديث رقم: (١٤١٧). ورواه في: (٧٨) كتاب الأدب - (٣٤) باب طيب الكلام - حديث رقم:

(٦٠٢٣). ورواه في: (٨١) كتاب الرقاق - (٥١) باب صفة الجنة والنار - حديث رقم: (٦٥٦٣).

ورواه في: (٩٧) كتاب التوحيد - (٣٦) باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم -

حديث رقم: (٧٥١٢). ورواه مسلم في: (١٢) كتاب الزكاة - (٢٠) باب الحث على الصدقة ولو بشق

تمر أو كلمة طيبة - حديث رقم: (٦٦ - ٦٨). ورواه الترمذي في: (٣٥) كتاب صفة القيامة - (١) باب

في القيامة - حديث رقم: (٢٤١٥). وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢٢٣)

كتاب الزكاة - (٦٣) باب القليل في الصدقة - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في المقدمة - حديث

رقم: (١٨٥). ورواه في: (٨) كتاب الزكاة - (٢٨) باب فضل الصدقة - حديث رقم: (١٨٤٣). ورواه

الدارمي في: (٣) كتاب الزكاة - (٢٤) باب الحث على الصدقة - حديث رقم: (٢). ورواه أحمد:

٣٨٨/١، ٤٤٦، ٢٥٦/٤، ٢٥٨، ٢٥٩، ٣٧٧، ٧٩/٦، ١٣٨.

(٦) سورة آل عمران آية: ٩٢.

كتاب الصيام

(وَشَرَّائِطُ وَجُوبِ الصَّوْمِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ).

الصوم في اللغة: الإمساك عن الشيء قال الله تعالى ﴿إِنِّي نَزَّلْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾^(١) أي إمساكاً، وهو في الشرع إمساك مخصوص من شخص مخصوص في وقت مخصوص بشرائط، ثم وجوب الصوم ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٢)، وفي الحديث الصحيح «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»^(٣) وذكر صوم رمضان. وانهقد الإجماع على وجوبه، ثم وجوبه يتعلق بالمسلم البالغ العاقل القادر، فلا يجب على الكافر الأصلي لأنه لا يصح منه إذ ليس هو من أهل العبادة، وكذا لا يجب على الصبي والمجنون لقوله عليه الصلاة والسلام «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالتَّائِمُ»^(٤). وأما من لا يقدر على الصوم أصلاً أو لو صام لأضر به ضرراً غير محتمل لكبر أو مرض لا يرجى برؤه، فلا يجب عليه الصوم نعم يلزمه عن كل يوم مد من طعام في الأصح إن كان موسراً، فلو كان معسراً حيثئذ ثم أيسر فهل يلزمه؟ فيه قولان ككفارة الجماع إذا كان معسراً ثم أيسر والله أعلم. قال:

(وَقَرَأْتُ الصَّوْمَ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ: النِّيَّةَ وَالْإِمْسَاكَ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجِمَاعِ).

(١) سورة مريم آية: ٢٦.

(٢) سورة البقرة آية: ١٨٥.

(٣) رواه البخاري في: (٢) كتاب الإيمان - (١) باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس. ورواه في:

(٢) باب دُعَاؤِكُمْ لِيْمَانِكُمْ - حديث رقم: (٨). ورواه في: (٦٥) كتاب التفسير - تفسير سورة ٢، ٣٠.

ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (٥) باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام - حديث رقم:

(١٩)، (٢٢). ورواه الترمذي في: (٢٨) كتاب الإيمان - (٣) باب ما جاء بني الإسلام على خمس -

حديث رقم: (٢٦٠٩). وفي الباب عن جرير بن عبد الله. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه

النسائي في: (٤٧) كتاب الإيمان - (١٣) باب على كم بني الإسلام - حديث رقم: (١). ورواه أحمد:

٢٦/٢، ٩٣، ١٢٠، ٣٦٤/٤. وسبق تخريجه أكثر من مرة.

(٤) سبق تخريجه.

لا يصح الصوم إلا بالنية للخبر، ومحلها القلب، ولا يشترط النطق بها بلا خلاف، وتجب النية لكل ليلة لأن كل يوم عبادة مستقلة، ألا ترى أنه لا يفسد بقية الأيام بفساد يوم منه، فلو نوى صوم الشهر كله صح له اليوم الأول على الملعب، ويجب تعيين النية في صوم الفرض، وكذا يجب أن ينوي ليلاً ولا يضر النوم والأكل والجماع بعد النية، ولو نوى مع طلوع الفجر لا تصح له لأنه لم يبيت، وأكمل النية أن ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى. وأعلم أن نية الأداء أو القضاء ونحو ذلك على الخلاف المذكور في الصلاة وقد مر، ويجب أن تكون النية جازمة، فلو نوى الخروج من الصوم لا يبطل على الصحيح. وأعلم أنه لا بد للصائم من الإمساك عن المفطرات وهو أنواع: منها الأكل والشرب وإن قلَّ عند العمد، وكذا ما في معنى الأكل، والضابط أنه يفطر بكل عين وصلت من الظاهر إلى الباطن في منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم. وشرط الباطن أن يكون خوفاً وإن كان لا يحيل، وهذا هو الصحيح حتى أنه لو قطر في أذنه شيئاً أو أدخل ميلاً أو قشة فيها أفطر أو حشا في ذكره قطعاً أفطر على الأصح بخلاف الاكتحال، وإن وجد طعم الكحل لأن العين ليست بجوف ولا منفذ لها إلى الجوف، وكذا لو غرز سكيناً في لحم الساق لا يفطر لأنه لا يعدّ جوفاً، بخلاف ما لو طعن في بطنه فإنه جوف وابتلاع الريق لا يفطر، فلو اختلط بغيره سواء كان طاهراً كمن قتل خيطاً مصبوغاً أو نجساً كمن دميت لثته، وهي لحم أسنانه وتغير الريق بالدم فإنه يفطر بلا خلاف، فلو ذهب الدم وبيض الريق فالصحيح أنه يفطر أيضاً وينجس فمه، ولا يطهره إلا الماء فيتمضمض، ولو خرج الريق إلى شفته فردّه بلسانه وابتلعه أفطر، وكذا لو قتل خيطاً كما لو بله بريقه ثم أدخله فمه وهو رطب وحصل من ريق الخيط مع ريقه الذي في فمه فابتلعه فإنه يفطر بخلاف ما لو أخرج لسانه وعلى رأسه ريق ولم يتفصل وابتلعه فإنه لا يفطر على الأصح، ولو نزلت نخامة من رأسه وصارت فوق الحلقوم نظر إن لم يقدر على إخراجها ثم نزلت إلى الجوف لم يفطر، وإن قدر على إخراجها وتركها حتى نزلت بنفسها أفطر أيضاً لتقصيره، ولو تمضمض واستنشق فإن بالغ أفطر وإلا فلا، وهذا إذا كان ذاكرة للصوم. فإن كان ناسياً فلا وسبق الماء عند غسل النجاسة كالمضمضة.

(لفرع) أصبح شخص ولم ينو صوماً فتمضمض ولم يبلغ فسبق الماء إلى جوفه ثم نوى صوم تطوّع صح على الأصح. قال النووي: وهي مسألة نفيسة وقد تطلبها سنين حتى وجدتها والله الحمد والله أعلم. ولو أكل ناسياً للصوم لم يفطر. في الصحيحين «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطَعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(١) فلو كثر ذلك فوجهان:

(١) رواه البخاري في: (٣٠) كتاب الصوم - (٢٦) باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً - حديث رقم: =

الأصح عند الرافي يفطر لأن النسيان مع الكثرة نادر ولهذا قلنا تبطل الصلاة بالكلام الكثير وإن كان ناسياً، والأصح عند النووي أنه لا يفطر لعموم الأخبار وليس الصوم كالصلاة، والفرق أن للصلاة أفعالاً وأقوالاً تذكره الصلاة فينبذر وقوع ذلك منه، بخلاف الصوم، ولو أكل جاهلاً بتحريم الأكل نظر إن كان قريب عهد بالإسلام أو نشأ في بادية بعيدة لم يفطر وإلا أفطر، ومنها أي من المفطرات الجماع، وهو بالإجماع، وكلما الاستمنا باليد وغيرها وحكمه عند النسيان كالأكل والله أعلم. قال:

(وَتَعَمَّدَ الْقِيءُ، وَكَذَلِكَ عَدَمُ الْمَعْرِفَةِ بِطَرَفِي النَّهَارِ).

ومن أسباب المفطرات الاستفراغ، فمن تقياً عمداً أفطر، وإن غلبه القيء لم يفطر لقوله ﷺ «مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَلَيْقُضْهُ»^(١) رواه أصحاب السنن الأربعة، وقال الترمذي: حسن غريب. وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم. وذره غلبه وهو بالدال المنقوطة. وأما معرفة طرفي النهار فلا بد من ذلك في الجملة لصحة الصوم، حتى لو نوى بعد طلوع الفجر لا يصح صومه أو أكل معتقداً أنه ليل، وكان قد طلع الفجر لزمه القضاء. وكلما لو أكل معتقداً أنه قد دخل الليل، ثم بان خلافه لزمه

= (١٩٣٣). ورواه في: (٨٣) كتاب الأيمان - (١٥) باب إذا اخنث ناسياً في الأيمان - حديث رقم: (٦٦٦٩). ورواه مسلم في: (١٣) كتاب الصيام - (٣٣) باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر - حديث رقم: (١٧١). ورواه أبو داود في: (١٤) كتاب الصوم - (٣٨) باب من أكل ناسياً - حديث رقم: (٢٣٨٩). عن أبي هريرة، ورواه الترمذي في: (٦) كتاب الصوم - (٢٦) باب ما جاء في الصائم يأكل أو يشرب ناسياً - حديث رقم: (٧٢١، ٧٢٢). قال: وفي الباب عن أبي سعيد وأبي إسحاق الفزقي. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم. وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. ورواه ابن ماجه في: (٧) كتاب الصيام - (١٥) باب ما جاء فيمن أفطر ناسياً - حديث رقم: (١٦٧٣). ورواه الدارمي في: (٤) كتاب الصوم - (٢٣) باب فيمن أكل ناسياً - حديث رقم: (١، ٢). ورواه ابن حبان: ٢١٢/٥ - ذكر في إيجاب القضاء على الأكل والشارب في صومه - حديث رقم: (٣٥١٠، ٣٥١١، ٣٥١٢، ٣٥١٤).

(١) قوله: «من ذره القيء» أي سبقه وغلبه في الخروج.
(٢) رواه أبو داود في: (١٤) كتاب الصوم - (٣١) باب الصائم يستقي عمداً - حديث رقم: (٢٣٨٠). ورواه الترمذي في: (٦) كتاب الصوم - (٢٥) باب ما جاء فيمن يستقي عمداً - حديث رقم: (٧٢٠) - ورواه عن أبي هريرة. قال: وفي الباب عن أبي النوداء وثوبان وفضالة بن عبيد. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب. ورواه ابن ماجه في: (٧) كتاب الصيام - (١٦) باب ما جاء في الصائم يقي - حديث رقم: (١٦٧٥). ورواه الدارمي في: (٤) كتاب الصيام - (٢٥) باب الرخصة فيه - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (١٨) كتاب الصيام - (١٧) باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات - حديث رقم: (٤٧). ورواه أحمد: ٤٩٨/٢. ورواه ابن حبان: ٢١٢/٥. باب ذكر إيجاب القضاء على المستقي عمداً مع نفي إيجابه على من ذره ذلك بغير قصد - حديث رقم: (٣٥٠٩).

القضاء. حتى لو أكل آخر النهار هجماً بلا ظن فهو حرام بلا خلاف، نعم إذا غلب على ظنه الغروب بالاجتهاد بورد، ونحوه جاز له الأكل على الصحيح، وقال الأستاذ أبو اسحق: لا يجوز لقنوته على اليقين بالصبر، والأحوط للصائم أن لا يأكل حتى يتيقن غروب الشمس والله أعلم. قال:

(وَالَّذِي يَفْطُرُ فِيهِ الصَّائِمُ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ: مَا وَصَلَ عَمَلًا إِلَى الْجَوْفِ، أَوْ الرَّأْسِ، وَالْحَقْنَةُ مِنْ أَحَدِ السَّيْبَتَيْنِ، وَالْقِيءُ عَامِدًا، وَالْوُطْءُ فِي الْفَرْجِ، وَالْإِنْزَالُ عَنْ مَبَاشَرَةٍ، وَالْعَيْضُ، وَالنَّفَاسُ، وَالْجُنُونُ، وَالرَّكَّةُ).

إذا صح الصوم بشروطه وأركانه فليطلاته أسباب، منها إدخال عين من الظاهر إلى الجوف، وأراد الشيخ بالجوف البطن، ولهذا ذكره معرفاً فلهذا ساء له بعد ذلك ذكر الرأس، والحقنة، ومنها القيء عامداً فإنه مبطل. وفيه احتراز عن غير العامد، وقد مر دليله، ومنها الوطء في الفرج كما تقدم، وكذا الإنزال يعني خروج المني بالإجماع [وقوله عن مباشرة] يعني سواء كان حراماً كأخراجه بيده أو غير محرم كأخراجه بيد زوجته أو جاريته، كذا قاله بعض الشراح، وجه الإفطار: أن المقصود الأعظم من الجماع الإنزال فإذا حرم الجماع وأفطر بلا إنزال كان الإنزال أولى بذلك، واحتراز الشيخ بالمباشرة عما إذا أنزل بالكفر أو الاحتلام، ولا خلاف أنه لا يفطر بذلك، وأدعى بعضهم الإجماع على ذلك، وأما النقاء من الحيف والنفاس، فقد نقل النووي الإجماع على أن صحة الصوم متوقفة على فقدهما، فلو طرأ في أثناء الصوم بطل، وكذا لو طرأ جنون أو ردة بطل الصوم للخروج عن أهلية العبادة، ولو طرأ إغماء نظر إن استغرق جميع النهار فهل يصح صومه أم لا؟ الأظهر أنه إن أفاق في لحظة من النهار صح وإلا فلا، ولو نام جميع النهار فهل يصح صومه؟ قيل لا كالاغماء، والصحيح أنه لا يضر بقاء أهلية الخطاب، ولو نام جميع النهار إلا لحظة فإنه لا يضر بالاتفاق، وطرؤ الردة مبطل للخروج عن أهلية العبادة والله أعلم. قال:

(وَيُسْتَحَبُّ فِي الصَّوْمِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: تَعْمِيلُ الْفِطْرِ، وَتَأْخِيرُ الشُّعُورِ، وَتَرْكُ التَّهْنِجِ مِنَ الْكَلَامِ).

يسن للصائم أن يعجل الفطر عند تحقق غروب الشمس لقوله عليه الصلاة والسلام «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا»^(١) «الْفِطْرَةَ»^(٢) رواه الشيخان، ويكره له التأخير إن قصد ذلك،

(١) قوله: «ما عجلوا» أي ملة تعمييلهم - ف (ما) ظرفية. والمراد ما لم يؤخروا عن أول وقته بعد تحقق الوقت.

(٢) رواه البخاري في: (٣٠) كتاب الصوم - (٤٥) باب تعجيل الإفطار - حديث رقم: (١٩٥٧). ورواه مسلم في: (١٣) كتاب الصيام - (٩) باب فضل السحور وتأكيده استحبابه، واستحباب تأخيرها، وتعجيلها.

ورأى أن فيه فضيلة، قاله الشافعي^(١) في الأم، وإلا فلا بأس به ولا يستحب. وقد روى ابن حبان بإسناد صحيح أنه عليه الصلاة والسلام «كَانَ إِذَا كَانَ صَابِغًا لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يُوْتَى بِرُطَبٍ أَوْ مَاءٍ فَيَأْكُلُ أَوْ يَشْرِبُ وَإِذَا كَانَ فِي الشَّتَاءِ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَأْتِيَهُ بَخِيرٌ أَوْ مَاءٌ»^(٢) ويستحب أن يفطر على تمر، وإلا فعلى ماء للحديث، ولأن الحلوى يقوّي والماء يطفئ، وقال الروياني: إن لم يجد التمر فعلى حلو، لأن الصوم ينقص البصر والتمر يردّه، فالحلو في معناه، وإن كان بمكة فعلى ماء زمزم، وقال القاضي حسين: الأولى في زماننا أن يفطر على ماء يأخذه بكفه من النهر لأنه أبعد عن الشبهة، وقال النووي في شرح المهذب: وما قاله شاذ مخالف للحديث، وأما استحباب تأخير السحور ففي الحديث «إِنَّ تَأْخِيرَ السُّحُورِ مِنْ سُنَنِ الْمُزْمَلِينَ»^(٣) رواه ابن حبان في صحيحه، وفي الحديث أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قال: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي يَخْتَارُ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ وَأَخَّرُوا السُّحُورَ»^(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده، ولأن في التأخير حكمة مشروعيته وهي التقوي على العبادة والله أعلم. وإعلم أن استحباب السحور مجمع عليه، ويحصل بقليل الأكل وبالماء. في صحيح ابن حبان «تَسَحَّرُوا وَلَوْ بِجَرَّةِ مَاءٍ»^(٥) وذكر ذلك النووي في شرح المهذب، ويدخل وقت السحور بنصف الليل.

= الفطر - حديث رقم: (٤٨). ورواه الترمذي في: (٦) كتاب الصوم - (١٣) باب ما جاء في تعجيل الإفطار - حديث رقم: (٦٩٩). رواه عن سهل بن سعد. قال: وفي الباب، عن أبي هريرة، وابن عباس، وعائشة، وأنس بن مالك. قال أبو عيسى: حديث سهل بن سعد حديث حسن صحيح، وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. استحبوا تعجيل الفطر. وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق. ورواه ابن ماجه في: (٧) كتاب الصيام - (٢٤) باب ما جاء في تعجيل الإفطار - حديث رقم: (١٦٩٨، ١٦٩٧). في الزوائد: إسناده صحيح، على شرط الشيخان، والحديث من رواية سهل بن سهل، ورواه الشيخان وغيرهما. ورواه الدارمي في: (٤) كتاب الصوم - (١١) باب في تعجيل الإفطار - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (١٨) كتاب الصيام - (٣) باب في تعجيل الفطر - حديث رقم: (٦، ٧). ورواه أحمد في المسند: ١٤٧/٥، ١٧٢، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩. ورواه ابن حبان: ٢٠٧/٥ - باب الإفطار وتعجيله - حديث رقم: (٣٤٩٣، ٣٤٩٧).

(١) ونسب الشافعي يستنه عن سهل بن سعد قال: إن رسول الله ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ولم يؤخروه». (الأم ٢/ ٨٢).

(٢) رواه ابن حبان بإسناد صحيح. (٢٠٨/٥) - ذكر ما يستحب للمرء لزوم التعجيل للإفطار ولو قبل صلاة المغرب. ونسبه: «عن حميد بن أنس قال: ما رأيت النبي ﷺ قط صلى المغرب حتى يفطر ولو على شربة ماء». ورواه في: فصل: ذكر الاستحباب للمرء أن يكون إفطاره على التمر أو على الماء عند علمه - حديث رقم: (٣٥٠٦).

(٣) أورده الهيثمي في «الزوائد» (١٥٥/٣) باب تعجيل الإفطار وتأخير السحور. وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح. ورواه عن ابن عباس.

(٤) رواه أحمد بالأرقام المذكورة السابقة وهي: ١٤٧/٥، ١٧٢، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩.

(٥) رواه ابن حبان في صحيحه: ١٩٧/٥ - باب ذكر الأمر بالاعتصام على شرب الماء لمن أراد السحور - = كفاية الأغيار/ ١٩٠

ذكره الرافعي في آخر كتاب الإيمان. واعلم أن للصائم يتأكد في حقه صون لسانه عن الكذب والغيبة، وغير ذلك من الأمور المحرمة. ففي صحيح البخاري «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْمَعْلَى بِهِ فَلَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرِبَهُ»^(١) وفي الحديث «وَبُيِّضَ لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا الْجُوعُ، وَرُبَّ قَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا الشَّهْوَةُ»^(٢) رواه الحاكم، وقال: إنه على شرط البخاري. ولأن الكلام الهجر، أي الفحش، يحبط الثواب، وقد صرح بذلك الماوردي والروياتي. قلت: ومن المصائب العظيمة ما يصنمه الظلمة من تقليد الظالم وأخذ الأموال بالباطل، ثم يصنعون بذلك شيئاً من الأطعمة يتصدقون به فيعتدى شؤمهم إلى الفقراء، وأعظم من ذلك مصيبة تردّد فقهاء السوء وصوفية الرجس إلى أسمطة هؤلاء الظلمة، ثم يقولون هو يشترى في اللغة. وأيضاً تكره معاملته من أكثر ماله حرام، والذي في شرح مسلم أنه حرام، وفرض المسألة في جائزة الأمراء، ولا فرق في المعنى فاعرفه، ولا يعلم هؤلاء الحمقى أن في ذلك إغراء على تماطي المحرمات، ويتضمن مجالسة الفسقة وهي حرام على وجه المؤاتاة بلا خلاف، وقد عدّها جمع من العلماء من الكبائر، ونسب القاضي عياض إلى المحققين، وهم على ارتكاب ذلك لا ينهونهم عن منكر، وذلك سبب ارسال المصائب على الأمم بل سبب هلاكهم ولعنهم على لسان الأنبياء، وقد نص على ذلك القرآن العظيم، ولهذا تمة مهمة في كتابنا «قمع النفوس» والله أعلم. قال:

(وَيَحْرُمُ صِيَامُ خَمْسَةِ أَيَّامٍ: الْجُمُعَتَيْنِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ).

لا يصح صوم عيد الفطر والأضحي بالاجتماع، ويحرم عليه ذلك وهو آثم. لأن نفس العبادة عين المصيبة، وفي الصحيحين «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَضْحَى»^(٣) ولا فرق بين أن يصومهما تطوعاً، أو عن واجب، أو عن نذر، ولو نذر

« حديث رقم: (٣٤٦٧).

(١) أورد الهيثمي مثله في «مجمع الزوائد» (١٧١/٣) باب الغيبة للصائم - وقال: رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه من لم أحرفه. ونصه «من أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: من لم يدع الخنا والكلب فلا حاجة له أن يدع طعمه وشربه».

(٢) رواه البيهقي: ٢٧٠/٤. ونصه: «وب قاتم حظه من قيامه الشهر».

(٣) رواه البخاري في: (٣٠). لب الصوم - (٦٦) باب صوم يوم الفطر - حديث رقم: (١٩٩٠، ١٩٩١). ورواه في: (٧٣) كتاب الأضاحي - (١٦) باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي، وما يتزود منها - حديث رقم: (٥٥٧١). ورواه مسلم في: (١٣) كتاب الصيام - (٢٢) باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي - حديث رقم: (١٣٨ - ١٤٣). ورواه أبو داود في: (١٤) كتاب الصوم - (٤٧) باب في صوم العيدين - حديث رقم: (٢٤١٦، ٢٤١٧). ورواه ابن ماجه في: (٧) كتاب الصيام - (٣٦) باب في النهي عن صيام يوم الفطر والأضحي - حديث رقم: (١٧٢١، ١٧٢٢). ورواه مالك في: (١٠) كتاب العيدين =

صومهما لم يتعقد نذره. حتى نقل الامام عن القفال أن الأوقات المنهي عنها لا بد أن يأتي فيها بمناف للصوم، وكما يحرم صوم العيدين يحرم صوم أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر، وهذا هو الجديد الصحيح لأن النبي ﷺ «نَهَى عَنْ صِيَامِهَا»^(١) رواه أبو داود بإسناد صحيح، وفي صحيح مسلم «إِنَّهَا أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرٍ لِلَّهِ تَعَالَى»^(٢) وفي القديم أنه يجوز للمتمتع العادم للهندي أن يصوم أيام التشريق، وهي المشار إليها في قوله تعالى «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ»^(٣) وفي البخاري عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما أنهما قالاً: لم يرخس في أيام التشريق أن يضمن إلا لمن يجد الهندي^(٤)، واختار النووي هذا القول وصححه ابن الصلاح قبله والمذهب أنه لا يجوز، فإن قلنا بالقول القديم، فهل يجوز لغير المتمتع صومهما؟ فيه وجهان الصحيح التحريم والله أعلم. قال:

(وَيُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ عَادَةً لَهُ أَوْ يَصِلَهُ بِمَا قَبْلَهُ).

يحرم صوم يوم الشك تطوعاً بلا سبب وكلذا يحرم صومه تحريماً لأجل رمضان قاله البندنجي لقول عمار بن ياسر رضي الله عنه «مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ»^(٥) صححه الترمذي وابن حبان والحاكم ورواه البخاري تعليقاً، ولو صام يوم الشك لم يصح في الأصح قياساً على صوم العيد بجامع التحريم، وقيل يصح لأنه قابل للصوم في الجملة بخلاف يوم العيد ولو نذر صوم يوم الشك لم يصح على الأصح ويستثنى ما ذكره الشيخ وهو أن يوافق يوم الشك ما يعتاد صومه تطوعاً بأن كان يسرد الصوم أو يصوم يوماً معيناً كالاثنتين والخميس أو يصوم يوماً ويفطر يوماً، وحجته قوله ﷺ «لَا تَقْلُمُوا»^(٦) رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا

= (٢) باب الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين - حديث رقم: (٥). ورواه في: (٢٠) كتاب الحج - (٤٤) باب ما جاء في صيام أيام منى - حديث رقم: (١٣٦، ١٣٧). ورواه أحمد: ٢٤/١، ٣٤، ٤٠، ٦١، ٧٠، ٥١١/٢، ٥٢٩، ٧/٣، ٣٤، ٤٥، ٦٦، ٦٧، ٨٥، ٩٨.

(١) رواه أبو داود في: (١٤) كتاب الصيام - (٤٨) باب صيام أيام التشريق - حديث رقم: (٢٤١٨).

(٢) رواه مسلم في: (١٣) كتاب الصيام - (٢٣) باب تحريم صوم أيام التشريق - حديث رقم: (١٤٤).

(٣) سورة البقرة آية: ١٩٦.

(٤) الحديثان رواهما عائشة وابن عمر رضي الله عنهما. «كانت عائشة رضي الله عنها تصوم أيام منى، وكان أبوها يصومها». وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: «لم يرخس في أيام التشريق أن يضمن إلا لمن لم يجد الهندي». رواهما البخاري في: (٣٠) كتاب الصوم - (٦٨) باب صيام أيام التشريق - حديث رقم: (١٩٩٧، ١٩٩٦).

(٥) رواه ابن حبان في صحيحه: ٢٣٩/٥، فصل في يوم الشك - حديث رقم: (٣٥٧٧). ورواه في: ذكر بيان بأن من صام اليوم الذي يشك فيه أمن شعبان هو أم من رمضان كان أثماً حاصياً إذا كان عالماً بنهي المصطفى ﷺ عنه - حديث رقم: (٣٥٨٧).

(٦) قوله: «لا تقلموا رمضان بصوم يوم أو يومين» أي لا يتقدم رمضان بصوم يوم يعد منه بقصد الاحتياط له =

يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ^(١) كَانَ يَصُومُ صَوْماً فَلْيَصُمْهُ^(٢) رواه الشيخان، وقوله عليه الصلاة والسلام «لَا تَقْدُمُوا» هو يفتح التاء لأنه مضارع أصله تقدموا ولكن حذف منه إحدى التاءين. ويستثنى ما إذا وصله بما قبله لأنه بالوصل يتنفي قصد التحري لرمضان، وقول الشيخ [أو يصله بما قبله] يصدق ذلك على ما لو وصله بيوم وفيه نظر من جهة الحديث وينبغي أن يحمل كلام الشيخ على ما إذا وصله بأكثر من يوم، وقد صرح بذلك البندنجي، فقال: لا يتقدم الشهر بيوم أو يومين إلا أن يوافق ما كان أبداً يصومه أو كان يسرد الصوم ويستثنى أيضاً ما إذا صامه عن نذر أو قضاء مسارعة إلى براءة الذمة، أو كان له سبب فجاز نظيره من الصلوات في الأوقات المكروهة، وليس من الأسباب الاحتياط لرمضان بلا خلاف والله أعلم. قال:

(وَمَنْ وَطِئَ عَامِدًا فِي الْفَرْجِ فَعَلِمَهُ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، وَالْكَفَّارَةُ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِينًا).

قول الشيخ [ومن وطئ] أي وهو مكلف بالصوم وقد نوى من الليل، وكان الوطء في النهار من رمضان من غير علر والشيخ رحمه الله لم يستوف الحد وكان ينبغي أن يقول تجب الكفارة على من أفسد يوماً من رمضان بجماع تام أثم به لأجل الصوم، وفي هذا الضابط قيود: منها الفساد فمن جامع ناسياً لم يفطر على المذهب فلا كفارة حيثئذ وهذا هو الذي احتز الشيخ عنه بقوله عامداً، وقولنا بجماع احتز به عن الأكل والشرب وغيرهما فإنه لا يلزمه الكفارة، وقولنا تام، وقد ذكره الغزالي احترازاً عن المرأة فإنها لا يلزمها الكفارة لأنها تفطر بمجرد دخول بعض الحشفة، وقولنا أثم به احتراز عن المسافر فيما إذا جامع بنية الترخص فإنه لا يأثم وكذا بغيرة الترخص على الصحيح لأن الإفطار مباح له فيصير شبهة في درء الكفارة. وكذا لا كفارة على من ظن بقاء الليل فيان نهراً لا انتفاء الاثم، وقولنا لأجل الصوم احتراز عن مسافر أفطر بالزنا مترخصاً فإن الفطر جائز وإثمه بسبب الزنا لا بسبب

= فإن صومه مرتبط بالرؤية فلا حاجة إلى التكلف.

(١) قوله: «إلا رجل» بالرغم لكونه في كلام تام غير موجب.

(٢) رواه البخاري في: (٣٠) كتاب الصوم - (١٤) باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين - حديث رقم:

(١٩١٤). ورواه مسلم في: (١٣) كتاب الصيام - (٣) باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين -

حديث رقم: (٢١). ورواه الترمذي في: (٦) كتاب الصوم - (٣٨) باب ما جاء في كراهية الصوم في

النصف الثاني من شعبان لحال رمضان - حديث رقم: (٧٣٨). ورواه في: (٤) باب ما جاء في إحصاء

جلال شعبان لرمضان - حديث رقم: (٦٨٧). ورواه ابن ماجه في: (٧) كتاب الصيام - (٥) باب ما جاء

في النهي أن يتقدم رمضان بصوم، إلا من صام صوماً فوافقه. قلت: وقد ذكر هذا الحديث أنما الكراهية

على من يتعمد الصيام لحال رمضان.

الصوم فإذا وجدت القيود كلها وجبت الكفارة، وحجة ذلك ما رواه الشيخان «أَنَّ رَجُلًا^(١) جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ. فَقَالَ: وَمَا أَمْلَكَكَ؟ فَقَالَ^(٢): وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ فَقَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا تَعْتَقُ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا. فَقَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟ قَالَ: لَا. فَقَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِينَ مَسْكِينًا؟ قَالَ: لَا، ثُمَّ جَلَسَ فَاتَى الشَّيْخَ ﷺ بِعَرِيٍّ^(٣) فِيهِ تَمَرٌ فَقَالَ: تَصَلِّقْ بِهِذَا. فَقَالَ: عَلَى أَفْقَرٍ^(٤) مِمَّا قَوَّاهُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا^(٥) أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ إِلَيَّ مِنَّا، فَصَحَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْبَاؤُهُ ثُمَّ قَالَ: أَذْهَبَ فَأُطْعِمُهُ أَهْلَكَ^(٦)»

(١) قوله: «أَنَّ رَجُلًا» جاء إلى رسول الله ﷺ قال ابن حجر في الفتح: لم أتف على تسميته، إلا أن عبد الغني في المبهملات - ونجيه ابن بشكوال - جزما بأنه سليمان أو سلمة بن صخر البياضي، واستند إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طريق سليمان بن يسار «عن سلمة بن صخر أنه طاهر من امرأته في رمضان وأنه وطئها فقال له النبي ﷺ: حرر رقة... الحديث. وفي قصة سلمة بن صخر أن ذلك كان ليلاً فافترقا، ولا يلزم من اجتماعهما - في كونهما من بني بياضة وفي صفة الكفارة وكونها مرتبة، وفي كون كل منهما كان لا يقدّر على شيء من خصالها...».

(٢) قوله: «قال وقعت على امرأتي» أي وطئتها.

(٣) قوله: «بِعَرِيٍّ» بفتح المهملة والراء بضمها قال، والعرق هو الكتفل، وسمي المكل حرقة لأنه يضر حرقة عرقه، والعرق جمع عرقه، كملق وعلقه. والعرق الصنيرة من الخوص. قال في النهاية: العرق، زميل منسوج من نسائج الخوص، وكل شيء مضفور فهو عرق.

(٤) قوله: «أفقر منا» بالنصب، على إضمار فعل. تقديره: أتجد أفقر منا؟.

(٥) قوله: «لابتئها» لابتا المدينة هما الحرتان.

(٦) رواه البخاري في: (٣٠) كتاب الصوم - (٢٩) باب إذا جامع في رمضان - حديث رقم: (١٩٣٥). ورواه في: (٣٠) باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فصلى عليه فليكفر - حديث رقم: (١٩٣٦).

ورواه في: (٣١) باب المصامع في رمضان هل يطعم أهل من الكفارة إذا كانوا محايوج - حديث رقم:

(١٩٣٧). ورواه في (٥١) كتاب الهبة - (٢٠) باب إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبلت - حديث

رقم: (٦١٠٠). ورواه في: (٦٩) كتاب النقات - (١٣) باب نفقة الممسر على أهله - حديث رقم:

(٥٣٦٨). ورواه في: (٧٨) كتاب الأدب - (٦٨) باب التيسم والضحك - حديث رقم: (٦٠٨٧). ورواه

في: (٩٥) باب ما جاء في قول الرجل «ويلك» - حديث رقم: (٦١٦٤). ورواه في: (٨٤) كتاب

فكرات الإيمان - (٢) باب قوله تعالى: «ورقد فرض الله لكم تحلة إيمانكم، والله مولاكم، وهو العليم

الحكيم» متى تجب الكفارة على الغني والفقر - حديث رقم: (٦٧٠٩).

ورواه في: (٢) باب من أهان الممسر في الكفارة - حديث رقم: (٦٧١). ورواه في: (٤) باب يعطى في

الكفارة عشرة مساكين قريباً كان أو بعيداً - حديث رقم: (٦٧١١). ورواه في: (٨٦) كتاب الحدود -

(٢٦) باب من أصاب ذنباً دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستغنياً - حديث

رقم: (٦٨٢١). ورواه مسلم في: (١٣) كتاب الصيام - (١٤) باب تغليظ تحريم الجماع في نهار

رمضان على الصائم - حديث رقم: (٨١، ٨٧). ورواه أبو داود في: (١٤) كتاب الصوم - (٣٦) باب

كفارة من أتى أهله في رمضان - حديث رقم: (٢٣٩٠). ورواه الترمذي في: (٦) كتاب الصوم - (٢٨) =

وفي رواية البخاري «فَأَعْتِنَ رَقِيَّةً» على الأمر وفي رواية لأبي داود «فَأَتَى يَعْرِقِي فِيهِ تَمَرٌ قَدَرٌ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا» قال البيهقي: وهو أصبح من رواية فيه عشرون صاعاً. واعلم أنه كما تجب الكفارة يجب التزجير أيضاً وأدعى البيهقي الإجماع على ذلك، والكفارة ما ذكره، وهي كفارة ترتب فإن عجز عن الجميع استقرت في ذمته، ولو شرع في الصوم أو الاطعام ثم قدر على المرتبة المقدمة لم تلزمه على الأصح ولو كان من تلزمه الكفارة فقيراً فهل يجوز له صرفها إلى أهله؟ فيه وجهان، أحدهما نعم للحديث، والصحيح أنه لا يجوز كالزكاة وسائر الكفارات، والجواب عن الحديث من أوجه: أحدها أنه ليس في الحديث ما يدل على وقوع التملك، وإنما أراد أن يملكه ليكفر به فلما أخبره بحاله تصدق به عليه. الثاني يحتمل أنه ملكه آياه أي أمره أن يتصدق به فلما أخبره بحالته أذن له في إطعامه لأهله لأن الكفارة بالمال إنما تكون بعد الكفاية. الثالث يحتمل أن النبي ﷺ تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفه إلى أهله وتكون فائدة الخبر أنه يجوز للخير التطوع بالكفارة عن الغير بإذنه وأنه يجوز للمتطوع صرفها إلى أهل الكفر، وهذه الأجوبة ذكرها الشافعي^(١) في الأم والله أعلم. قال:

== باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان - حديث رقم: (٧٢٤). قال: وفي الباب عن ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عمرو. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (٧) كتاب الصيام - (١٤) باب ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمضان - حديث رقم: (١٦٧١). ورواه الدارمي في: (٤) كتاب الصوم - (١٩) باب في الذي يقع على امرأته في شهر رمضان نفهراً - حديث رقم: (١ - ٢). ورواه مالك في: (١٨) كتاب الصيام - (٩) باب كفارة من أفطر في رمضان - حديث رقم (٢٨، ٢٩).

(١) نص الشافعي - قال في الأم: أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في شهر رمضان فأمره النبي ﷺ بعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً فقال: إني لا أجد، فأتى رسول الله ﷺ يعرق تمر فقال: خذ هذا فصديق به فقال: يا رسول الله ما أجد أحداً أحوج مني ففصحك رسول الله ﷺ حتى بلغت أنيابه ثم قال: كله - قال الشافعي: فسألت سعيداً كم في ذلك العرق، قال: ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين. . قال الشافعي: وفي حديث غير هذا فأطعمه أهلك. قال الشافعي: فهذا كله نأخذ بعق فإن لم يقدر صام شهرين متتابعين فإن لم يقدر أطعم ستين مسكيناً. قال الشافعي: وقول النبي ﷺ كله وأطعمه أهلك يحتمل معاني منها أنه لما كان في الوقت الذي أصاب أهله فيه ليس ممن يقدر على واحدة من الكفارات تطوع رسول الله ﷺ عنه بأن قال له في شيء أتى به كفر به فلما ذكر الحاجة ولم يكن الرجل قبضه قال كله أو أطعمه أهلك، وجعل له التملك حيثل، ويحتمل أن يكون ملكه فما ملكه وهو محتاج كان إنما يكون عليه الكفارة إذا كان عنده فضل فلم يكن عنده فضل فكان له هو وأهله، ويحتمل في هذا أن تكون الكفارة ديناً عليه متى أطاها أو شيئاً منها، وإن كان ذلك ليس في الخبر وكان هذا أحب إلينا وأقرب من الاحتياط، ويحتمل أن كان لا يقدر على شيء من الكفارات فكان لغيره أن يكفر عنه وأن يكون لغيره أن يضمه عليه وعلى أهله إن كانوا محتاجين، وبجزيء عنهم - ويحتمل أن يكون إذا لم يقدر في حاله تلك على الكفارة ساقطة عنه إذا كان مغلوباً كما تسقط الصلاة عن المغمى عليه إذا كان مغلوباً والله أعلم. (٨٤/٢) (بصرف).

(وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ أَطْعَمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً، وَالشَّيْخُ الْقَاضِي إِنْ عَجَزَ عَنْ الصَّوْمِ يُطْعَمُ وَيُطْعِمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً).

من فاته صيام من رمضان ومات نظر إن مات قبل تمكنه من القضاء بأن مات وعلمه قائم كاستمرار المرض فلا قضاء ولا فدية ولا إثم عليه وإن مات بعد التمكن وجب تدارك ما فاته، وفي كيفية التدارك قولان: الجديد ونص عليه الشافعي في أكثر كتبه القديمة أنه يخرج من تركته لكل يوم مد من طعام، أفنت بذلك عائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنه وفي حديث رواه الترمذي والصحيح وقفه على ابن عمر. والمد ربع صاع الفطرة وهو رطل وثلاث بالمراتي، والقول الآخر وينسب إلى القديم ونص عليه أيضاً في الأمالي فقال: إن صح الحديث قلت به، والأمالي من كتبه المجيدة بل قال القاضي أبو الطيب: قال الشافعي في القديم: يجب أن يصام عنه وأنه لا يتعين الإطعام بل يجوز للولي أن يصوم عنه بل يستحب له ذلك كما نقله النووي في شرح مسلم. قال النووي: القديم هنا أظهر بل الصواب الذي ينبغي الجزم به لصحة الأحاديث فيه وليس للجديد حجة والحديث الوارد في الإطعام ضعيف والله أعلم. فعلى القديم لو أمر الولي أجنباً فصام عنه بأجرة أو بغيرها جاز كالصحيح ولو استقل الأجنبي لم يجز على الأصح، وهل المعتبر على القديم القريب الوارث أم العصبية أم مطلق القرابة؟ قال الرافعي: الأشبه اعتبار الارث، وقال النووي: المختار مطلق القرابة. قال: ففي صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال «لَا مَرَأَةَ تَصُومُ عَنْ أَهْلِهَا»^(١) وهذا يطل احتمال العصبية ويضعف قول الارث فإنها غير مستغرقة للمال ولم يستفصر منها النبي ﷺ عن ذلك والله أعلم. وأما الشيخ الهرم الذي لا يطبق الصوم أو يلحقه به مشقة شديدة فلا صوم عليه ونجب عليه الفدية على الأظهر ويجري القولان في المريض الذي لا يرجى زوال مرضه والله أعلم. قال:

(وَالْحَامِلُ وَالْمَرْضِعُ إِنْ خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَفْطَرَا وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ، وَإِنْ خَافَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا أَفْطَرَا وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً).

إذا خافت الحامل أو المرضع على أنفسهما ضرراً يبيح من الصوم مثل الضرر الناشئ للمريض من المرض أفطرتا وعليهما القضاء كالمرضى، وسواء تضرر الولد أم لا كما قاله القاضي حسين ولا فدية كالمرضى، وإن خافتا على ولديهما بسبب إسقاط الولد في الحامل وقلة اللبن في المرضع أفطرتا وعليهما القضاء للإفطار والفدية على أظهر الأقوال لكل يوم مد من طعام لقوله تعالى «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ»^(٢) وبذلك قال ابن عمر

(١) رواه مسلم في: (١٣) كتاب الصيام - (٢٧) باب قضاء الصيام عن الميت - حديث رقم: (١٥٤)، (١٥٦)، (١٥٨)، (١٥٧).

(٢) سورة البقرة طرف من الآية: ١٨٤.

وابن عباس رضي الله عنهما، ولا مخالف لهما، وقال القاضي حسين: يجب الإفطار إن أضر الصوم بالريض، ولو أرادت واحدة أن ترضع صبيّاً تقريباً إلى الله جاز الفطر لها، ثم هذا فيما إذا كانتا مقيمتين صحيحتين أما لو كانتا مسافرتين وأفطرتا بنية الترخّص بالسفر أو المرض فلا فدية عليهما وإن لم تتويا الترخّص ففي وجوب الفدية وجهان كالوجهين في فطر المسافر بالاجتماع، والأصح أنه لا كفارة هناك. قال:

(وَالْمَرِيضُ وَالْمَسَافِرُ سَفَرًا طَوِيلًا يُفْطِرَانِ وَيَقْضِيَانِ).

يباح للمريض والمسافر الإفطار في رمضان قال الله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١) تقدير الآية فأفطر فعلة من أيام آخر، ثم يشترط في المريض أن يجد ألماً شديداً، ثم إن كان المرض مطبقاً فله ترك النية من الليل، وإن كان متقطعاً كمن يحمّ وقتاً دون وقت نظر إن كان معمولاً وقت الشروع جاز أن يترك النية من الليل وإلا فعليه أن ينوي من الليل، فإن احتاج إلى الإفطار أفطر، ثم هذا إذا لم يخش الهلاك فإن خشيه وجب عليه الفطر، قاله الجرجاني والغزالي، فإن صام ففي انعقاده احتمالات، قاله الغزالي. واعلم أن غلبة الجوع والعطش كالمريض، وأما المسافر فشرط الإباحة له أن يكون سفره طويلاً مباحاً فلا يترخص في القصر لعدم المييج، ولا في السفر بالمعصية، لأن الترخّص لا تناط بالمعاصي، فلو أصبح مقيماً ثم سافر فلا يفطر. لأنها عبادة اجتمع فيها السفر والحضر فغلينا الحضر، وقال المزي: يجوز له الفطر قياساً على من أصبح صائماً فمرض، نعم لو أصبح المسافر والمريض صائمين فلهما الفطر، لأن السبب المرخص موجود، وقيل لا يجوز، ولو أقام المسافر، أو شفي المريض حرم الفطر على الصحيح لزوال سبب الإباحة، ثم إن الأفضل في حق المسافر ينظر، إن لم يتضرر بالصوم أفضل وإن تضرر فالفطر أفضل، قال في التتمة: ولو لم يتضرر في الحال لكنه يخاف الضعف لو صام وكان في سفر حج أو عزو فالفطر أولى والله أعلم. قال:

(فصل: يُسْتَحَبُّ الْإِكْتِثَارُ مِنْ صَوْمِ الشُّهُورِ).

وهل يكره صوم الدهر؟ قال البيهقي: نعم، وقال الغزالي: هو مسنون، وقال الأكثرون: إن خاف منه ضرراً، أو فوت حق كره وإلا فلا، ويستحب صوم الاثنين والخميس، وأيام البيض^(٢) من كل شهر وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر

(١) سورة البقرة طرف من الآية: ١٨٤.

(٢) الحكمة في استحباب صوم أيام البيض من كل شهر هي أن القمر لا يتكسف إلا فيهنّ فأحبّ الله تعالى ألا يحدث في السماء آية إلا أحدث في الأرض مثلها، قال الدميري وهذا أحسن ما قيل فيه اهـ. (قال المؤلف في: حاشية الأصل).

ومنه من عد الثاني عشر فالاختياط صومه أيضاً، ويستحب صوم ستة أيام من شوال، والأفضل صومها متتابعة متصلة بالعید، ويستحب صوم تاسوعاء وعاشوراء من المحرم، ويستحب صوم يوم عرفة لغیر الحاج، وأطلق كثیرون كرامة صومه للحاج لأجل الدعاء وأعمال الحج، فإن كان شخص لا يضعف عن ذلك، قال المتولي: الأولى له الصوم، وقال غیره: الأولى له أن لا يصوم، ويوم عرفة أفضل أيام السنة، قاله البغوي وغيره، ويستحب صوم عشر ذي الحجة، والصوم من آخر كل شهر، وأفضل الأشهر للصوم بعد رمضان الأشهر الحرم، وهي: ذو القعدة، وذو الحجة، ورجب والمحرم، وأفضلها المحرم، ويليهِ في الفضيلة شعبان، وقال الروياني: رجب، قال النووي: وليس الأمر كما قال. والله أعلم.

(لرح) قال الأصحاب: يحرم على المرأة أن تصوم تطوعاً وزوجها حاضر إلا بإذنه، ومن شرع في صوم القضاء فإن كان على الفور لم يجز الخروج منه وإن كان على التراخي فالصحيح، ونص^(١) الشافعي في الأم أنه لا يجوز لأنه تلبس بفرض ولا علر فلزمه إتمامه كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت لا يجوز له قطعها، والقضاء الذي على الفور هو الذي تعدى فيه بالإفطار فيحرم تأخير قضاؤه، والذي على التراخي ما لم يتعد فيه كالغفر بالمرض والسفر، وقضاؤه على التراخي ما لم يحضر رمضان آخر، ومن شرع في صوم تطوع لم يلزمه إتمامه، ويستحب له الإتمام فلو خرج منه فلا قضاء لكن يستحب وهل يكره أن يخرج منه بمشقة، إن خرج لعلر لم يكره وإلا كره، ومن العلر أن يعز على من يضيفه امتناعه من الأكل ويكره صوم يوم الجمعة وحده تطوعاً، وكذا أفراد يوم السبت وكذا أفراد يوم الأحد والله أعلم. قال:

(فصل: الاعتكاف مستحب وله شروطان: النية واللبث في المسجد).

الاعتكاف في اللغة الإقامة على الشيء غيراً كان أو شراً، وفي الشرع إقامة مخصوصة. والأصل في استحبابه الكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال الله تعالى ﴿أَنْ طَهَّرُوا بَيْتَ لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَافِرِينَ﴾^(٢) وقد ثبت اعتكاف النبي ﷺ وهو سنة مؤكدة ينهي الاعتناء بها، ويستحب في جميع الأوقات وفي العشر الأخير من رمضان أكد اقتداء برسول الله ﷺ وطلباً ليد القدر، وليلة القدر أفضل ليالي السنة وهي باقية بفضل الله تعالى إلى يوم القيامة، ومذهب جمهور العلماء أنها في العشر الأخير من رمضان، وفي أوتارته أرجى، وميل

(١) قال الشافعي: «أخبرنا ابن عيينة عن عائشة قالت: «دخل علي رسول الله ﷺ فقلت: إنا خبان لك حياء فقال: أما إني كنت أريد الصوم ولكن قرئني». قال الشافعي: فقلت له لو كان على المطوع القضاء إذا خرج من الصوم لم يكن له الخروج منه من غير علر إذا كان عليه أن يعود فيه لم يكن له أن يخرج منه. (الأم ٢/٨٨).

(٢) سورة البقرة آية: ١٢٥.

الشافعي إلى أنها ليلة الحادي والعشرين قال ابن خزيمة: وتنتقل في كل سنة إلى ليلة جمعاً بين الأدلة قال النووي: وهو منقول عن الحزني أيضاً وهو قوي، ومذهب الشافعي أنها تلتزم ليلة بعينها والله أعلم.

وأركانها أربعة: النية لأنه عبادة فافتقر إلى النية كسائر العبادات. الثاني اللبث في المسجد أما اللبث في المسجد فلا بد منه على الصحيح ولا يكفي قدر الطمأنينة في الصلاة بل لا بد من زيادة عليه بما يسمى عكوفاً وإقامة، ولا يشترط السكون بل يصح الاعتكاف مع التردد في أطراف المسجد كما يحرم ذلك على الجنب وكذا يصح الاعتكاف قائماً، واستحب الشافعي أن يعتكف يوماً للخروج من الخلاف فإن أبا حنيفة ومالكاً لا يجوزان الاعتكاف أقل من يوم وهو وجه في مذهبا، ولو كان كلما دخل وخرج نوى الاعتكاف صح على المذهب، ولنا وجه أنه لا يشترط اللبث ويكفي الحضور كما يكفي مجرد الحضور في عرفة، وأما اشتراط المسجد فلأنه المنقول عنه عليه الصلاة والسلام وعن أصحابه ونسائه. الركن الثالث: المعتكف وشرطه الإسلام والعقل والنقاء من الحيض والنفاس والجنابة، ويصح اعتكاف العبد والمرأة بإذن السيد والزوج، فإن اعتكفا بغير إذنهما فلهما إخراجهما، ولا يصح اعتكاف السكران لعدم النية. الركن الرابع: المعتكف فيه، وشرطه المسجد كما مر، والجامع أولى لئلا يحتاج إلى الخروج إلى الجمعة، ولأن الجماعة فيه أكثر وقد اشترط ذلك الزهري وأوما إليه الشافعي^(١) في القديم والله أعلم. قال:

(وَلَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مِنَ الْاِعْتِكَافِ الْمُنْلَوِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ عِلْرِ مِنْ حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُنْكِنُ الْمَقَامَ مَعَهُ وَيَطْلُ بِالْوَطْءِ).

قد علمت أن الاعتكاف قربة فإذا نلره صح ثم إن نذر مدة معينة وقتلها بأن نذر اعتكاف عشرة أيام من الآن أو هذه العشرة أو شهر رمضان أو هذا الشهر فعليه الوفاء بذلك فلو أفسد آخره بعدل أو غير علز بالخروج لم يجب الاستئناف ولو فاته الجميع لم يجب التتابع في القضاء كقضاء رمضان، وهذا كله إذا لم يصرح بالتابع فلو صرح به فقال: اعتكف هذه العشرة أيام متتابعة وجب الاستئناف على الصحيح لتصريحه بالتتابع ثم إذا نذر اعتكافاً متتابعاً، وشرط الخروج إن عرض عارض صح شرطه على المذهب، وبه قطع

(١) قال الشافعي: والاعتكاف في المسجد الجامع أحب إلينا، وإن اعتكف في غيره فمن الجمعة إلى الجمعة، وإذا أوجب على نفسه اعتكافاً في مسجد فأنهزم المسجد اعتكف في موضع منه، فإن لم يقدر خرج من الاعتكاف، وإذا بنى المسجد رجع فبنى على اعتكافه، ويخرج المعتكف لحاجته إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء أو غيره، ولا يمكث بعد فراغه من حاجته، ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله، ولا بأس أن يشتري ويبيع ويخط ويجالس العلماء، ويتحدث بما أحب ما لم يكن اثماً، ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جدال. (الأم ٢/٩٠).

الجمهور، ولو شرط الخروج للجماع لم يصح نذره ثم إذا صح نذره فليس له الخروج إلا لعذر وهو أنواع: منها الخروج لقضاء الحاجة، والمراد بها البول والغائط وفي معناه النسل من الاحتلام وذلك لا يضر قطعاً، ومنها الجوع: فيجوز الخروج للأكلة على الأصل المنصوص ولو عطش فإن وجد الماء في المسجد فليس له الخروج، والفرق بين الأكل والشرب أن الأكل في الجامع يستحيا منه بخلاف الشرب فإن لم يجده فله الخروج. واعلم أنه في حال خروجه لقضاء الحاجة هو معتكف فلو جامع في ذلك الوقت بطل اعتكافه على الأصح. واعلم أنه لا يشترط في جواز الخروج شدة الحاجة وإذا خرج لا يكلف الإسراع بل يمشي على مشيته الممهودة فلو تأتى أكثر من عاداته بطل اعتكافه على المذهب، ولا يجوز الخروج لعيادة المريض ولا لصلاة الجنازة. وإذا خرج لقضاء الحاجة له أن يتوضأ خارج المسجد لأن ذلك يقع تبعاً بخلاف ما لو احتاج إلى الوضوء من غير قضاء الحاجة فإنه لا يجوز الخروج على الأصح إذا أمكن الوضوء في المسجد، ومن الأعداء ما إذا حاضت المرأة يلزمها الخروج، وهل ينقطع التتابع؟ نظر إن كانت المنة التي نذرته طويلة لا تنفك عن الحيض غالباً لم ينقطع وإن كانت تنفك فالراجع أنها تنقطع، ومنها أي الأعداء المرض فإن كان يشق معه المقام كحاجته إلى الفراش والخادم وتردد الطبيب فيباح له الخروج ولا يبطل به التتابع على الأظهر، وكذا لو خاف تلويث المسجد كإدراج البول والإسهال، والمذهب أنه لا ينقطع التتابع، واحترز الشيخ بقوله [لا يمكن المقام معه] عن المرض الخفيف كالصداع والحمى الخفيفة فلا يجوز له الخروج بسبب ذلك. فإن خرج بطل التتابع، ولو خرج ناسياً أو مكرهاً لم ينقطع تتابعه على المذهب، ومن أخرجه الظلمة ظلماً للمصادرة أو غيرها أو خاف من ظالم فخرج واستتر فكالملك، وإن خرج لحق وجب عليه وهو مماطل بطل لتقصيره وإن حمل وأخرج لم يبطل، ولو دعي لأداء شهادة فإن لم يتعين عليه أدائها بطل اعتكافه سواء كان التحمل متعيناً أم لا لحصول الاستغناء عنه، وإن تعين عليه أدائها نظر إن لم يتعين التحمل بطل تتابعه على المذهب، وإن تعين فوجهاً: أصبحهما من زيادة الروضة لا يبطل ولو خرج لصلاة الجمعة بطل اعتكافه على الأظهر لا مكان الاعتكاف فيه الجامع ولو خاف فوات الحج خرج إليه وبطل اعتكافه ولو جامع بطل اعتكافه لأنه مناف للاعتكاف وهذا بشرط كونه مختاراً ذاكراً للاعتكاف عالماً بالتحريم قال الله تعالى ﴿وَلَا تُبَاسِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(١). واعلم أنه لو باشر بلمس أو قبلة بشهوة أنزل بطل اعتكافه، والاستمناء بيده مرتب على المباشرة، ولو باشر ناسياً فكجماع الصائم ولو جامع جاهلاً بتحريمه فكتنظيره من الصوم، ويصح اعتكاف الليل وحده والله أعلم. قال:

(١) سورة البقرة آية: ١٨٧.

كتاب الحج

(وَشَرَّاطُ وَجُوبِ الْحَجِّ سَبْعَةٌ: الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ).

الحج في اللغة القصد، وقال الخليل: كثرة القصد، وفي الشرع عبارة عن قصد البيت للأفعال قاله النووي في شرح المذهب، وهو واجب بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال الله تعالى ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(١) وفي الحديث الصحيح «بُني الإسلام على خمس»^(٢) ومنها الحج، ثم لوجوب الحج شروط: منها الإسلام لأنه عبادة فيشترط لوجوبها الإسلام كالصلاة، وفي حديث معاذ «أَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ فَأَعْلَمْنَاهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ كَلَاءً»^(٣) وذكر الحج، ومنها البلوغ فالصبي لا يجب عليه لغبر «رفع القلم عن الثلاثة»^(٤) ومنهم الصبي، وقياساً على سائر العبادات، ومنها العقل فلا يجب على المجنون لحديث «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: وَمِنْهُمْ الْمَجْنُونُ، وَكَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ، وَمِنْهَا الْحَرِيَّةُ» فلا يجب على العبد لقوله عليه الصلاة والسلام «إِنَّمَا عَبْدٌ حَجَّ ثُمَّ أَغْتَبَقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى»^(٥) ولأن الجمعة لا تجب عليه مع قرب مسافتها مراعاة لحق السيد فالحج أولى. قال:

(وَوُجُودُ الرَّاحِلَةِ وَالزَّادِ وَتَغْلِيَةُ الطَّرِيقِ وَإِمَّاكَانُ الْمَسِيرِ).

هذه الأمور تفسير للاستطاعة في قوله تعالى ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فلا بد لوجوب الحج من هذه الأمور فعمتها الراحلة فلا يلزمه الحج إلا إذا قدر عليها بملك أو استتجار سواء قدر على المشي أم لا، وهل الحج ماشياً أفضل أم ركاباً؟ فيه خلاف الأصح عند الراعي المشي أفضل لأنه أشق، والملعب عند النووي أن الركوب أفضل لفعله عليه الصلاة والسلام ولأنه أحون لكن يستحب أن يركب على القتب والرحل دون المحمل ونحوه اقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام ثم إن كان يستمسك على الراحلة من غير

(١) سورة آل عمران آية: ٩٧. (٢) سبق تخريجه في كتاب الزكاة.

(٣) سبق تخريجه. (٤) سبق تخريجه.

(٥) صحيح: أخرجه الشافعي: ٢٩٠/١. والطحاوي: ٤٣٥/١. والبيهقي: ١٥٦/٥. وإسناده صحيح كما

قال الحافظ في «الفتح» (٦١/٤).

محمل، ولا تلحقه مشقة شديدة لم يعتبر في حقه إلا وجدان الراحلة وإلا فيعتبر مع وجدان الراحلة وجدان المحمل، وهذا فيمن بينه وبين مكة مسافة القصر فأكثر، أما من بينه وبينها دون ذلك فإن كان قوياً على المشي لزمه الحج، ولا تعتبر الراحلة، وإن كان ضعيفاً لا يقوى على المشي أو يتأله به ضرر ظاهراً اشترطت الراحلة، والمحمل أيضاً إن لم يمكنه الركوب بدونه، ومنها الزاد، ويشترط لوجوب الحج أن يجد الزاد وأوعيته، ويكون ذلك يكفي له إعادته وعوده.

واعلم أنه يشترط كون الزاد، والراحلة فاضلين عن نفقته، ونفقة من تلزمه نفقته وكسوتهم مدة ذهابه ورجوعه، وكذا يشترط كونهما فاضلين عن مسكن وخدام يليقان به، وما يحتاج إليه لزمته أو منصبه على الصحيح كما يشترط ذلك في الكفارة عن دينه، ولو كان له رأس مال يتجر فيه أو كانت له مستغلات يحصل منها نفقته فهل يكلف بيعها؟ فيه وجهان أصحهما يكلف كما يكلف في الدين بخلاف المسكن، والخدام لأنه يحتاج إليهما في الحال، وما نحن فيه يتخذ ذخيرة ولو قدر على مؤن الحج لكنه محتاج إلى النكاح لخوف العنت، وهو الزنا فصرفه إلى النكاح أهم من صرفه إلى الحج لأن حاجة النكاح ناجزة، والحج على التراخي وإن لم يخف العنت فتقديم الحج أفضل وإلا فالنكاح أفضل، ومنها تخلية الطريق، ومعناه أن يكون آمناً في ثلاثة أشياء في النفس والبضع والمال وسواء قل المال أو كثر لحصول الضرر عليه في ذلك، وسواء كان الخوف عليه من مسلمين أو كفار ولو كان في طريقه بحر لا معدل عنه: فإن غلب الهلاك لخصوصية ذلك البحر أو لهيجان الأمواج فلا يجب الحج وإن غلبت السلامة وجب، وإن استويا فخلاف الأصح في زيادة الروضة وشرح المهلب عدم الوجوب بل يحرم. واعلم أنه كما يشترط لوجوب الحج الزاد يشترط وجود الماء في المواضع التي اطردت العادة بوجوده فيها فلو كانت سنة جذب وخلا بعض تلك المنازل من الماء لم يجب الحج، ومنها إمكان المسير، وهو أن يبقى من الزمان عند وجود الزاد والراحلة ما يمكن السير فيه إلى الحج، والمراد السير المعهود وإن قدر إلا أنه يحتاج إلى قطع مرحلتين بعض الأيام لم يلزمه الحج لوجود الضرر والله أعلم. قال:

(وَأَزْكَأُ النَّحْيِ غَسَمَةً: الْإِحْرَامُ وَالْيَتَةُ وَالْوُقُوفُ بِمَرَقَةٍ).

لما ذكر الشيخ شروط وجوب الحج شرع في ذكر أركانه: فمنها الإحرام، وهو عبارة عن نية الدخول في حج أو عمرة قاله النووي، وزاد ابن الرفعة أو فيما يصلح لهما أو لأحدهما، وهو الإحرام المطلق، وسمي إحراماً لأنه يمنع من المحرمات، وسأيت ذكرها إن شاء الله تعالى، وحجة وجوبه قوله ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١) وهو مبدأ الدخول في

النسك والنسك العباد، وكل عبادة لها إحرام وتحلل، فالإحرام ركن فيها كالصلاة، وهو مجمع عليه. واعلم أن الإحرام له ثلاثة وجوه: الأفراد، والتمتع، والقرآن ولا خلاف في جواز كل واحد منها، لكن ما الأفضل؟ فيه خلاف المذهب الذي نص عليه الشافعي في عامة كتبه أن الأفراد أفضل، ويليه التمتع، ثم القرآن، وصورة الأفراد أن يحرم بالحج وحده، ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة، ثم شرط كون الأفراد أفضل منهما أن يمتنع في تلك السنة فلو أخر العمرة عن ستة فكل من التمتع والقرآن أفضل من الأفراد لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه، وصورة التمتع أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم يحرم بالحج من مكة، وهذه الكيفية مجمع عليها قاله ابن المنذر، وسمي متمماً لأنه يتمتع بين الحج والعمرة بما كان محرماً عليه، وصورة القرآن الأصلية أن يحرم بالحج والعمرة معاً فتندرج أعمال العمرة في أعمال الحج، ويتحد الميقات والفعل. والإجماع منعقد على صحة الإحرام بهما، ولو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أدخل الحج عليها في أشهره فإن لم يكن شرع في طواف العمرة صبح وصار قارناً وإلا لم يصح إدخاله عليها لأنه بالشروع في الطواف شرع في أسباب التحلل، وقيل غير ذلك، ولو عكس فأحرم بالحج ثم أراد إدخال العمرة فقولان الجديد أنه لا يصح، وقول الشيخ [والنية] يقضي أن النية غير الإحرام، وهو ممنوع لما قد عرفت، ومنها أي من أركان الحج الوقوف بعرفة لأنه عليه الصلاة والسلام أمر منادياً ينادي «الحجَّ»^(١) عَرَفَةَ^(٢) ومعنى الحج عرفة أي معظم أركانه كما تقول معظم الركعة الركوع، ويحصل الوقوف بحضور بجزء من عرفات ولو كان ماراً في طلب أبى أو ضالة أو غير ذلك ولو حضر عرفة، وهو نائم حتى لو دخل عرفات قبل الوقوف ونام حتى خرج الوقت أجزأه على الصحيح لبقاء التكليف عليه بخلاف المجنون، ولو حضر وهو مغمى عليه، قال في أصل الروضة: أجزأه، وهو سهو فلان الرافعي صحح عدم الأجزاء في الشرحين كالمحرور، ثم إن النووي قال في زياداته: قلت الأصح عند الجمهور أنه لا يصح وقوف المغمى عليه. والحاصل أن شرط إجزاء الوقوف أن يكون الواقف أهلاً للعبادة ثم في أي موضع وقف منها جاز لأن الكل عرفة، ووقت الوقوف من زوال الشمس يوم عرفة إلى

(١) قوله: «الحج عرفة» قيل: التفسير معظم الحج وقوف يوم عرفة. وقيل: إدراك الحج، إدراكه وقوف يوم عرفة. والمقصود أن إدراك الحج يتوقف على إدراك الوقوف بعرفة. وإن من أدركه فقد أمن حجه من القوات.

(٢) رواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٦٩) باب من لم يدرك الحج - حديث رقم: (١٩٤٩). ورواه الترمذي في: (٤٤) كتاب تفسير القرآن - سورة (٢). ورواه ابن ماجه في: (٢٥) كتاب المناسك - (٥٧) باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع - حديث رقم: (٣٠١٥). ورواه الدارمي في: (٥) كتاب المناسك - (٥٤) باب بما يتم الحج - حديث رقم: (١).

طلوع الفجر ولا يشترط الجمع بين الليل والنهار حتى لو أفاض قبل الغروب صح وقوفه، ولا يلزمه الدم على الصحيح، وقيل يجب فعلى هذا لو عاد ليلاً سقط ولو اقتصر على الوقوف ليلاً صح حجه على المذهب الذي قطع به الجمهور والله أعلم. قال:

(وَالطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ).

من أركان الحج الطواف بالبيت أي طواف الإفاضة للإجماع على أنه المراد في قوله تعالى ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(١) ولحديث حيف^(٢) صفة قال القاضي: وليس بين المسلمين خلاف في وجوبه، ثم للطواف واجبات لا بد منها: منها الطهارة عن الحدث والنجس في البدن والثياب والمكان فلو أحدث في أثناء طوافه لزمه الوضوء ويبنى على الصحيح وقيل يجب الاستئذان، ومنها الترتيب بأن يتتبع من الحجر الأسود وأن يجعل البيت عن يساره، وينبغي أن يمر في الابتداء بجميع بلدنه على جميع الحجر الأسود بحيث يصير جميع الحجر الأسود عن يمينه ثم ينوي حيثل الطواف ونية الطواف غير واجبة على الصحيح لشمول الحج لها فلو حاذى الحجر ببعض بلدنه وكان بعضه مجاوزاً إلى جانب الباب، فالجديد أنه لا يعتد بتلك الطوفة، ومنها أن يكون خارجاً بجميع بلدنه عن جميع

(١) سورة الحج آية: ٢٩.

(٢) صفة بنت حبي بن أخطب بن كعب من بني النضير. كانت تحت سلام بن مشكم ثم خلف عليها كنانة بن أبي الحقيق فقتل كنانة يوم خيبر، فصارت صفة مع السبي فأخذها حبة ثم استأمنها رسول الله ﷺ فأعتقها وتزوجها ثبت ذلك في الصحيحين. وقيل إنها ماتت رضي الله عنها سنة ست وثلاثين حكا ابن حبان وجزم به ابن منته، وقال الواقدي: ماتت سنة خمسين والله أعلم. والحديث رواه البخاري من عائشة رضي الله عنها: «أن صفة بنت حبي زوج النبي ﷺ حاضت، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: أحايشتما هي؟ قالوا: إنها قد أفاضت. قال: فلا إذا». رواه في: (٦) كتاب الحيض - (٢٧) باب المرأة تحيض بعد الإفاضة - حديث رقم: (٣٢٨). و (٢٥) كتاب الحج - (١٤٥) باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت - حديث رقم: (١٧٥٧). ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (٦٧) باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض - حديث رقم: (٣٨٥). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٨٤) باب الحائض تخرج بعد الإفاضة - حديث رقم: (٢٠٠٣). ورواه الترمذي في: (٧) كتاب الحج - (٩٩) باب ما جاء في المرأة تحيض بعد الإفاضة - حديث رقم: (٩٤٣). قال: وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس. قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح. ورواه الدارمي في: (٥) كتاب المناسك - (٧٣) باب المرأة تحيض بعد الزيارة - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٠) كتاب الحج - (٧٥) باب إفاضة الحائض - حديث رقم: (٢٢٦، ٢٢٥). وقوله: «أحايشتما أي أمانتتا. وقوله: «أفاضت» أي طافت طواف الإفاضة. وقوله: «فلا» أي فلا جس علينا. والعمل على هذا عند أهل العلم، أن المرأة إذا طافت طواف الزيارة ثم حاضت، فإنها تفر وليس عليها شيء. وهو قول الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

البيت حتى لو مشى على شاذروان الكعبة لم يصح طوافه لأنه جزء من البيت وكذا لو طاف وكانت يده تحاذي الشاذروان لم يصح^١، وهي دقيقة قلّ من يتنبه لها فاعرفها وعرفها، وأما الحجر بكسر الحاء فهل يشترط أن يطوف به أو الشرط أن يترك منه قدر سبعة أذرع؟ فيه خلاف قال الرافعي: يصح، وقال النووي: الأصح أنه لا يصح الطواف في شيء من الحجر وهو ظاهر النصوص، وبه قطع معظم الأصحاب تصريحاً وتلويحاً، ودليله أن النبي ﷺ طاف خارج الحجر والله أعلم. ومنها أن يقع الطواف في المسجد ولا يضر الحائل بين الطائف والموااة بين الطوافات على الصحيح، وقيل تجب فيطيل التفريق الكثير بلا عذر وعلى الصحيح لا يضر ويبنى على طوافه والله أعلم.

ومن أركان الحج السعي لفعله عليه الصلاة والسلام، ولقوله عليه الصلاة والسلام وهو يسمى «سَعًى فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ»^(١) ولأنه نكس يفعل في الحج والعمرة فكان ركناً كالطواف، ويشترط وقوعه بعد طواف صحيح سواء كان طواف الافاضة أو طواف القدوم فلو سعى بعد طواف القدوم أجزاءه، ولا يستحب له أن يسعى بعد طواف الافاضة بل قال الشيخ أبو محمد: يكره، ويشترط الترتيب بأن يبدأ بالصفاء فإذا وصل إلى المروة فهي مرة، ويشترط في الثانية أن يبدأ بالمروة فإذا وصل إلى الصفا فهي مرة ثانية، ويجب أن يسعى بين الصفا والمروة سبعا لفعله عليه الصلاة والسلام، ولا يشترط فيه الطهارة ولا ستر العورة ولا سائر شروط الصلاة ويجوز ركباً والأفضل المشي ولو شك هل سعى سبعا أو ستاً أخذ بالأقل كالطواف ثم السعي لا يجبر بدم كبقية الأركان ولا يتحلل بدونه كما في بقية الأركان والله أعلم، وقد أهمل الشيخ رحمه الله تعالى الحلق أو التقصير وهو ركن على المذهب وأدعى الإمام الاتفاق على أنه ركن وليس ما قال والله أعلم. قال:

(وَرَجَبَاتُ الْحَجِّ فَهِيَ الْأَرْكَانُ ثَلَاثَةٌ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَزَمْنُ الْحِجَامِ ثَلَاثًا، وَالْحَلْقُ).

اعلم أن الميقات ميقاتان: ميقات زماني ومكاني. فالميقات الزماني بالنسبة إلى الحج سؤال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة آخرها ليلة النحر على الصحيح، وأما العمرة فجميع السنة وقت لها ولا تكره في وقت منها، ولو أحرم بالحج في غير أشهره لم ينعقد حجاً وانعقد عمرة على المذهب، وأما الميقات المكاني، وهو الذي ذكره الشيخ، فالشخص

(١) صحيح: أخرجه أحمد: ٤٢١/٦. والشافعي - حديث رقم: ١٠٢٥. والدارقطني - حديث رقم: ٢٧٠.

والبيهقي: حديث رقم: ٩٨/٥. وأبو نعيم حديث رقم: ١٥٩/٩. وابن سعد في الطبقات: ١٨٠/٨.

والحاكم: ٧٠/٤.

إما مكى أو غيره: فالمكى أي المقيم بها سواء كان من أهلها أو من غيرهم فميقاته نفس مكة على الراجح، وقيل مكة وسائر الحرم. فعلى الأظهر لو أحرم من خارج مكة ولو في الحرم فقد أساء وعليه دم لتعديده إن لم يعد إليه، وإحرام المكى من باب داره أفضل، وأما غير المقيم بمكة فإن كان منزله بين مكة والمواقيت الشرعية فميقاته القرية التي يسكنها أو الحلة التي ينزلها البدوي وإن كان منزله وراء المواقيت فميقاته الميقات الذي يمر عليه. والمواقيت خمسة: أحدها ذو الحليفة، وهو ميقات من توجه من المدينة الشريفة وهو على عشر مراحل من مكة، والثاني الجحفة، وهو ميقات المتوجهين من الشام ومصر والمغرب، والثالث يلملم، وهو ميقات أهل اليمن، والرابع قرن بإسكان الرءاء المهمل، وهو ميقات المتوجهين من نجد الحجاز، وهذه الأربعة نص عليها رسول الله ﷺ. قال في أصل الروضة: بلا خلاف، والميقات الخامس ذات عرق، وهو ميقات المتوجهين من العراق وخراسان، وهذا أيضاً منصوص عليه كالأربعة عند الأكثرين، وقيل باجتهاد عمر رضي الله عنه، إذا عرفت هذا فمن جاوز ميقاته وهو مريد للنسك وأحرم دونه حرم عليه ولزمه دم^(١)، وهو شاة جلدة ضأن أو ثنية معز لأنه كان يلزمه الإحرام من الميقات فلزمه بتركه دم، ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً ومرفوعاً أنه عليه الصلاة والسلام قال «مَنْ تَرَكَ تَشْكَا فَعَلَيْهِ دَمٌ»^(٢) وسواء ترك الأحرام عمداً أو نسياناً ويلزمه العود إلى الميقات إلا لعذر من خوف

(١) رواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (١٢) باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتمام - حديث رقم: (١٥٤، ١٥٥، ١٥٧). ورواه النسائي في: (٢٤) كتاب المناسك - (٥) باب التمتع - حديث رقم: (٣ - ٧). ورواه في: (٥٢) باب الحج بغير نية يقصده المحرم - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢٥) كتاب المناسك - (٤٠) باب التمتع بالعمرة إلى الحج - حديث رقم: (٢٩٧٩). ورواه الدارمي في: (٥) كتاب المناسك - (١٨) باب في التمتع - حديث رقم: (١، ٢). ورواه أحمد: ٩٣/١، ٥٠، ٣٩٦/٤، ٤١٠.

(٢) رواه البخاري في: (٢٧) كتاب المحصل - (٥) باب قول الله تعالى [البقرة: ١٩٦] «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفُلْدَةٍ مِنْ صَبَامٍ أَوْ صَلَاقٍ أَوْ نَسْكَ» - حديث رقم: ١٨١٤. ورواه في: (١) باب قول الله تعالى [البقرة: ١٩٦]: «أَوْ صَلَاقٍ» وهي إطعام مئة مساكين - حديث رقم: (١٨١٥). ورواه في: (٧) باب الإطعام في الفدية نصف صاع - حديث رقم: (١٨١٦). ورواه في: (٨) باب الشك شاة - حديث رقم: (١٨١٧، ١٨١٨). ورواه في: (٦٤) كتاب المغازي - (٣٥) باب غزوة الحديبية - حديث رقم: (٤١٥٩، ٤١٩٠، ٤١٩١). ورواه في: (٦٥) كتاب التفسير - (٣٢) باب «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ» - حديث رقم: (٤٥١٧). ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (١٠) باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى - حديث رقم: (٨٠ - ٨٣). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٤٣) باب الفدية - حديث رقم: (١٨٥٦ - ١٨٦١). ورواه الترمذي في: (٧) كتاب الحج - (١٠٧) باب ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ما عليه - حديث رقم: (٩٥٣). ورواه في: (٤٤) كتاب التفسير - سورة ٢، ٢١. ورواه النسائي في: (٢٤) كتاب المناسك - (٩٦) باب = كفاية الأخيار/ ٢٠م

الطريق أو فوت الحج، فإن عاد إلى الميقات سقط عنه الدم بشرط أن لا يكون تلبس بنسك فإن تلبس بنسك لم يسقط عنه الدم لتأتى ذلك النسك بإحرام ناقص، ولا فرق في ذلك النسك بين الفرض كالوقوف وبين السنة كطواف القدوم، وقول الشيخ [ورمي الجمار ثلاثاً] أي ثلاث مرات يعني غير جمره العقبة وهي التي ترمى يوم النحر يعني يوم العيد ويرمي إليها سبع حصيات فقط: فإن أراد أن يتعجل سقط عنه رمي اليوم الثالث من أيام التشريق فيبقى ثلاث يرمي جمره العقبة. ثم اليوم الأول من أيام التشريق يسمى يوم القر لأنهم يقرّون فيه بمنى، واليوم الثاني النفر الأول، والثالث النفر الثاني وهي أيام الرمي، ثم عدد حصي كل يوم من هذه الأيام إحدى وعشرون حصاة. لكل جمره سبع حصيات، ويشترط في رمي الجمرات الترتيب فيهن بأن يرمي أولاً الجمره التي تلي المسجد الخيف ثم الوسطى ثم جمره العقبة وهي الأخيرة ولا يعتد برمي الثانية قبل الأولى ولا بالثالثة قبل الأولىين ولو ترك حصاة ولم يدر من أيها من الثلاثة جعلها من الأولى وأعاد رمي الجمره الثانية والثالثة، هذا ما يتعلق بالجمرات. وأما نفس الرمي فالواجب ما يقع اسم الرمي فلو وضع الحجر في المرمى لم يعتد به على الصحيح لأنه لا يسمى رمياً، ويشترط قصد الرمي فلو رمى في الهواء فوق المرمى به في المرمى لم يعتد به، ولا يشترط بقاء الحجر في المرمى فلا يضر تلحقه بعد ذلك، وينبغي أن تقع الحصيات في المرمى فلو شك في وقوع الحصى فيه لم يعتد به على الجديد، ويشترط حصول الحصاة المراماة بفعله حتى لو رمى قومت الحصاة على رأس آدمي أو غيره فحركتها ووقعت في المرمى فلا يعتد به لأنها لم تحصل في المرمى بفعله ولو وقعت على الأرض وتلحرجت فوقعت في المرمى أجزاً لحصولها فيه بفعله، ويشترط أن يرميها بيده فلو دفعها برجله أو رمى بقوس لم يجز، ويشترط أن يرمي السبع حصيات في سبع مرات فلو رمى حصاتين دفعة ووقعتا في المرمى فهي حصاة حتى لو رمى السبع مرة فهي حصاة ولو رمى واحدة وأتبعها بأخرى وسبقت الثانية الأولى فرميتان، ولا يشترط كون الحصى لم يرم به حتى لو رمى بجمرم رمى هو به أو غيره أجزاً، هذا ما يتعلق بالرمي. وأما المرمي به فيشترط كونه حجراً فيجزي سائر أنواع الحجر ولا يجزي غيره، ومدار هذا الباب على التوقيف لأن فيه ما لا يعقل معناه فيجب الاتباع والله أعلم.

(فرع) إذا عجز عن الرمي بنفسه إما لمرض أو حبس أو عذر له أن يستتيب من يرمي عنه لكن لا يصح رمي النائب على المستتيب إلا بعد رمي النائب عن نفسه، ويشترط في

= في المحرم يؤذيه القمل في رأسه - حديث رقم: (١، ٢). ورواه مالك في: (٢٠) كتاب الحج - (٧٨) باب فدية من حلل قبل أن ينحر - حديث رقم: (٢٣٧، ٢٣٨). ورواه في: (٨٠) باب جامع الفدية - حديث رقم: (٢٤١).

جواز النيابة أن يكون العذر مما لا يرجى زواله قبل خروج وقت الرمي فإذا وجد الشرط ثم زال العذر عن المستتيب والوقت باق أجزأ على المذهب الذي قطع به الأكثرون والله أعلم.

وأما عذ الشيخ الحلق من الواجبات فهي طريقة وقد تقدم أنه ركن، وعلى كل حال فلا بد من الإتيان به أو بالتقصير، وأقله ثلاث شعرات، وفي حديث جابر رضي الله عنه: أنه عليه الصلاة والسلام أمر أصحابه أن يحلقوا أو يقصروا، نعم الأفضل للرجال الحلق، لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك في حجة الوداع رواه مسلم، ولقوله عليه الصلاة والسلام «اللَّهُمَّ افْقِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ»^(١)، وفي الثالثة للمقصرين^(٢). نعم لو نذر الحلق قال الغزالي: لزمه بلا خلاف قال الإمام: ونص عليه فلا يقوم التقصير حيث نذر الحلق، وللرافعي فيه إشكال والله أعلم. قال:

(وَسَنَّ الْحَجَّ سَنَعًا: الْإِفْرَادَ وَهُوَ تَقْدِيمُ الْحَجِّ عَلَى الْمُعْتَمَرَةِ وَالثَّلَاثَةَ وَطَوَافِ الْقُدُومِ).

قد تقدم أن الحج على ثلاثة أنواع وأن أفضلها الأفراد، وأما التلبية فتستحب حال الاحرام لنقل الخلف عن السلف، والسنة أن يكثر منها في دوام الاحرام، وتستحب قائماً وقاعداً وراكباً ومشياً وجنباً وحافضاً ويتأكد استحبابها في كل صعود وهبوط، وعند حدوث أمر من ركوب أو نزول، وعند اجتماع الرفاق، وعند اقبال الليل والنهار، وفي مسجد الخيف والمسجد الحرام، ولا تستحب في طواف القلوم ولا في السعي على الجديد لأن لهما أذكارا تخصهما ولا يلبي في طواف الإفاضة والوداع بلا خلاف لخروج وقت التلبية لأنه يخرج بالرمي إلى جمره العقبة فيقطعه مع أول حصاة، ويستحب للرجل رفع الصوت بها دون المرأة بل تقتصر على اسماع نفسها فإن رفعت كره، وقيل يحرم ويستحب أن يكون

(١) رواه البخاري في: (٢٥١) كتاب الحج - (١٢٧) باب الحلق والتقصير عند الإحلال - حديث رقم: (١٧٢٧، ١٧٢٨). ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (٥٥) باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير - حديث رقم: (٣١٦، ٣٢٢). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٧٩) باب الحلق والتقصير - حديث رقم: (١٩٧٩). ورواه الترمذي في: (٧) كتاب الحج - (٧٤) باب ما جاء في الحلق والتقصير - حديث رقم: (٩١٣). عن ابن عمر. قال: وفي الباب عن ابن عباس وابن أم الحصين ومارب وأبي سعيد وأبي مریم وحشي بن جنادة وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب المناسك - (٧١) باب الحلق - حديث رقم: (٣٠٤٣، ٣٠٤٤). ورواه الدارمي في: (٥) كتاب المناسك - (٦٤) باب فضل الحلق على التقصير - حديث رقم: (١)، ورواه مالك في: (٢٠) كتاب الحج - (٦٠) باب الحلق - حديث رقم: (١٨٤). ورواه أحمد: ٢١٦/١، ٣٥٣، ١٦٢/٢، ٣٤، ٧٩، ١٣٨، ١٤١، ١٥١، ٢٠/٣، ٨٩، ٧٠/٤، ١٦٥، ١٧٧، ٣٨١/٥، ٤٠٣، ٣٩٣/٦، ٤٠٢، ٤٠٣.

(٢) وقوله: «المقصرين» أي قل: وارحم المقصرين.

صوت الرجل بالصلاة على النبي ﷺ عقيبها دون صوته بالتلبية، ويستحب أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ، وهي: «ليكَ^(١) اللهم ليكَ ليكَ لا شريك^(٢) لك ليكَ إن^(٣) الحمد والنعمة لك^(٤)» والملك^(٥) لا شريك لك^(٦). والهمزة من إن الحمد يجوز فتحها وكسرها،

(١) قوله: «ليكَ» هو لفظ مثنى عند سيويه ومن تبعه، وهذه التلبية ليست حقيقية، بل للتكبير أو للمبالغة. ومعناه إجابة بعد إجابة لازمة. وقيل معناها: اتجاعي وقصدي إليك، مأخوذ من قولهم داري تلب دارك أي تواجدتها. وقيل: معناه محبتي لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة أي سبعة. وقيل إخلاصي لك من قولهم حب لباب أي خالص. وقيل أنا مقيم على طاعتك من قولهم لب الرجل بالمكان إذا قام. وقال ابن عبد البر: قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج. (٢) قوله: «لا شريك لك» تقديره لا شريك لك في الملك.

(٣) قوله: «إن الحمد» روي بكسر الهمزة على الاستئناف ويفتحها على التعليل، والكسر أجود عند الجمهور، وقال ثعلب: لأن من كسر جعل معناه أن الحمد لك على كل حال، ومن فتح قال ليكَ لهذا السبب. وقال الخطابي: لهج العامة بالفتح وحكاة الزمخشري عن الشافعي. قال ابن عبد البر: المعنى عندي واحد لأن من فتح أراد ليكَ لأن الحمد لك على كل حال، وتعب بأن التقيد ليس في الحمد وإنما هو في التلبية. قال ابن دقيق: الكسر أجود لأنه يقتضي أن تكون الإجابة مطلقة غير معللة، وأن الحمد والنعمة لله على كل حال، والفتح يدل على التعليل وكأنه يقول: أجبتك لهذا السبب والأول أهم فهو أكثر فائدة. ولما حكى الرازي الوجهين من غير ترجيح رجح النووي الكسر، وهذا خلاف ما نقله الزمخشري أن الشافعي اختار الفتح وأن أبا حنيفة اختار الكسر.

(٤) قوله: «النعمة لك» المشهور فيه النصب، قال عياض: ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً والتقدير أن الحمد لك والنعمة مستقرة لك، قال ابن الأنباري وقال ابن المنير: في العاشية: قرن الحمد والنعمة والمراد الملك لأن الحمد متعلق بالنعمة، ولهذا يقال الحمد لله على نعمة لجمع بينهما كأنه قال: لا حمد إلا لك لأنه لا نعمة إلا لك، وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله لأنه صاحب الملك.

(٥) قوله: «هو الملك» بالنصب أيضاً على المشهور ويجوز الرفع، وتقديره والملك، كذلك.

(٦) رواه البخاري في: (٢٥) كتاب الحج - (٢٦) باب التلبية - حديث رقم: (١٥٤٩، ١٥٥٠). ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (٢) باب التلبية وصفتها ووقتها - حديث رقم: (١٩ - ٢٢). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٢٧) باب كيف التلبية - حديث رقم: (١٨١٢ - ١٨١٤). ورواه الترمذي في: (٧) كتاب الحج - (١٣) باب ما جاء في التلبية - حديث رقم: (٨٢٥، ٨٢٦). عن ابن عمر. قال: ولي الباب عن ابن مسعود، وجابر، وعائشة، وأبن عباس وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حسن صحيح. وخصة بنت عمر. قال أبو عيسى: حديث زينب حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أن المتوفى عنها زوجها، تنفي في عليها الطيب والزينة. وهو قول سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي وأحمد وإسحاق. ورواه النسائي في: (٢٦) كتاب الطلاق - (٥٨) باب الاحداد - حديث رقم: (١). ورواه في: (٥٩) باب سقوط الاحداد عن الكتبية المتوفى عنها زوجها - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (٣٥) باب هل تحذ المرأة على غير زوجها - حديث رقم: (٢٠٨٥ - ٢٠٨٧). ورواه الدرر في: (١٢) كتاب الطلاق - (١٢) باب في=

وهو أفصح . ويستحب إذا فرغ منها أن يصلي على النبي ﷺ وأن يسأله رضوانه والجنة وأن يستعيذه من النار ثم يدعو بما أحب ولا يتكلم في أثناء التلبية، ويكره السلام عليه لكن لو سلم عليه ردّ نص عليه الشافعي والله أعلم . وأما الطواف فهو ثلاثة أنواع: طواف الانفاضة، وهو ركن لا بد منه، ولا يصح الحج بدونه وطواف الوداع وهو واجب، وقيل سنة وهو الذي اقتصر عليه الشيخ، وطواف القلوم وهو سنة ويسمى أيضاً طواف الورد وطواف التحية لأنه تحية البقعة، في صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام طاف حين قدم مكة^(١) ووجد الناس يصلون في صلاة مكتوبة صلاها معهم أولاً . وكذا لو أقيمت الجماعة وهو في أثناء الطواف قطعه، وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة والطواف تحية البيت لا تحية المسجد . وأعلم أن المرأة الجميلة أو الشريفة التي لا تبرز للرجال تؤخر الطواف إلى الليل ولو كان الشخص معتبراً فطاف للمعصرة أجزاءه عن طواف القلوم كما تجزئ الفريضة عن تحية المسجد والله أعلم . قال :

(وَالْمَيْتُ بِمَزْدَلِفَةَ وَرَكَعَتَا الطَّوَافِ).

الميت بمزدلفة مختلف فيه فقيل إنه ركن وبه قال ابن بنت^(٢) الشافعي وابن خزيمة ومال إليه ابن المنذر، وقواه السبكي^(٣) والاسناني، وقيل إنه سنة وهو قضية كلام الرافعي والمنهاج، وهو الذي قاله الشيخ، وقيل إنه واجب وصححه النووي في زيادة الروضة وشرح المذهب، فعلى هذا لو لم يبت بها لزمه دم، ويم يحصل الميت؟ فيه طرق الراجح عند الرافعي بمعظم الليل كما لو حلف ليبتن فإنه لا يبرأ إلا بذلك، والراجح عند النووي أنه يحصل بلحظة من النصف الثاني والله أعلم .

= إحداد المرأة على الزوج - حديث رقم: (١٠١) ، (٢) . ورواه مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (٢٥) باب ما جاء في الإحداد - حديث رقم: (١٠١ - ١٠٢) . ورواه أحمد في مسنده: ٣٧/٦ ، ١٨٤ ، ١٤٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢٦ .

(١) رواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (٢٨) باب ما يلزم من أحرم بالحج، ثم قدم مكة، من الطواف والسعي - حديث رقم: (١٨٧ - ١٨٩) .

(٢) ابن بنت الشافعي هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن بنت الشافعي، فهو سبطه، وابن ابن عمه . نقل عنه الرافعي في اللباب والإياب في السعي مرة واحدة وأن ميت بمزدلفة ركن، وغير ذلك . وكتبه أبو محمد . له ترجمة في: طبقات الشافعية ٣/٢ ، طبقات العبادي ص/٢٦ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١/٧٨٥ .

(٣) السبكي هو: الإمام الفقيه المحدث الحافظ المفسر الأصولي النحوي المغربي الأديب المجتهد تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن سوار . شيخ الإسلام، إمام العصر . توفي بمصر سنة ست وخمسين وسبعمائة . له ترجمة في: البداية والنهاية: ٢٥٢/١٤ ، وفيغية الرواة ١٧٦/٢ ، والدرر الكامنة ٣/١٣٤ .

واختلف في ركعتي الطواف يعني طواف الفرض فقليل بوجوبهما والصحيح عدم وجوبهما لقوله عليه الصلاة والسلام «خُفِّسَ صَلَوَاتُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُمَا؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطْلُوعَ»^(١) والله أعلم. قال:

(وَالْمَيْتُ بِمَعْنَى، وَطَوَّافُ الْوُكُوفِ).

اختلف في ميت ليالي منى فقليل بوجوبه وصححه النووي في زيادة الروضة لأنه عليه الصلاة والسلام بات بها وقال «خُلُّوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٢) وقيل إنه مستحب وهو الذي ذكره الشيخ وصححه الرافعي وبه قطع بعضهم كالميمت بمعنى ليلة عرفة، ثم في القدر الذي يحصل به المبيت خلاف الراجح معظم الليل، فعلى ما صححه النووي لو ترك المبيت ليالي منى لزمه دم على الصحيح، وقيل يجب لكل ليلة دم وإن تركه ليلة فاقوال أظهرها يجبر بمذم وقيل بدمهم وقيل بثلث دم. ثم هل في حق غير المعذورين أما من ترك المبيت بمزدلفة ومنى لعذر كمن وصل إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت مزدلفة فلا شيء عليه، وكذا لو أفاض من عرفة إلى مكة وطاف للافاضة بعد نصف الليل ففاته المبيت، فقال الفقهاء: لا شيء عليه لاشتغاله بالطواف، ومن المعذورين من له مال يخاف لو اشتغل بالمبيت أو من له مريض يحتاج إلى تعهده أو طلب ضالة أو آبق^(٣) فالصحيح في هؤلاء ونحوهم أنه لا شيء عليهم بترك المبيت ولهم أن ينفروا بعد الغروب والله أعلم. قال:

(وَيُحْرَجُ هُنَا الْأَحْرَامُ وَيُكْبَسُ لِزَكَاةٍ وَدَعَاءٍ أَيْبَقِينَ).

- (١) رواه البخاري في: (٢) كتاب الإيمان - (٣٤) باب الزكاة من الإسلام - حديث رقم: (٤٦). ورواه في: (٣٠) كتاب الصوم - (١) باب وجوب صوم رمضان - حديث رقم: (١٨٩١). ورواه في: (٥٢) كتاب الشهادات - (٢٦) باب كيف يستحلف - حديث رقم: (٢٦٧٨). ورواه في: (٩٠) كتاب الحيل - (٣٠) باب في الزكاة - حديث رقم: (٦٩٥٦). ورواه في: (٨) كتاب الصلاة - (١) باب كيف فرضت الصلوات في الأسراء - حديث رقم: (٣٤٩). ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (٢) باب بيان الصلوات التي هي أركان الإسلام - حديث رقم: (٨). ورواه في: (٣) باب السؤال عن أركان الإسلام - حديث رقم: (١٠٠). ورواه في: (٧) باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام - حديث رقم: (٢٩). ورواه أبو داود في: (٨) كتاب الوتر - (٢) باب فيمن لم يوتر - حديث رقم: (١٤٢٠). ورواه الترمذي في: (٤٤) كتاب التفسير - سورة (٥٣). ورواه النسائي في: (٤٧) كتاب الإيمان - (٢٣) باب الزكاة - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (١) باب فرض الزكاة - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٧) كتاب صلاة الليل - (٣) باب الأمر بالوتر - حديث رقم: (١٤). ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (٥١) باب استحباب رمي جمره العقبة يوم النحر وكأياً - حديث رقم: (٣١٠). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٧٨) باب في رمي الحجر - حديث رقم: (١٩٧٠). ورواه أحمد: ٣/ ٢٣٥، ٣٧٨.
- (٣) آبق: إيقاظاً، هرب، فهو آبق، وآبق.

إذا أراد الرجل الإحرام نزع المخيط وهل نزع ذلك أدب كما ذكره الشيخ أو واجب؟
الذي جزم به الرافعي في آخر كلامه أنه يجب التجرد عن المخيط قال: لثلا يصير لابساً
للمخيط في حال إحرامه وبه جزم النووي في شرح المهذب نعم كلام المحرر والمنهاج
يقتضي استحبابه وبه صرح النووي في مناسكه وجعله من الآداب قال الأسناني: وهو
المتجهد لأنه قبل الإحرام لم يحصل سبب وجوب النزع، ولهذا لا يجب إرسال الصيد قبل
الإحرام بلا خلاف، ويؤيده أيضاً أنه لو علق الطلاق على الوطء فإن المشهور أنه لا يمتنع
عليه، فإذا تجرد فيستحب أن يلبس إزاراً ورداءً أبيضين وتعلين لتعلنين^(١) وفي البخاري عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام «أَحْرَمَ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ»^(٢) وكذا أصحابه رواه
مسلم أيضاً عن جابر، وأما البيض فلقوله ﷺ: «إِلْتَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا خَيْرٌ بِكُمْ،
وَكَفَرُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ»^(٣) رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح ويستحب أن يكونا

(١) رواه البخاري في: (٢٥) كتاب الحج - (٢١) باب ما لا يلبس المحرم من الثياب - حديث رقم:
(١٥٤٢). ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (١) باب ما يباح للمحرم وما لا يباح - حديث رقم:
(١). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٣٢) باب ما يلبس المحرم - حديث رقم: (١٨٣٣).
ورواه النسائي في: (٢٤) كتاب المناسك - (٣٧) باب الرخصة في لبس الخفين في الإحرام - حديث
رقم: (١). ورواه في: (٣٧) باب الرخصة في لبس الخفين في الإحرام لمن لا يجد تعلين - حديث
رقم: (١). ورواه في: (٣٨) باب قطعهما أسفل من الكعنين - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في:
(٢٥) كتاب المناسك - (١٩) باب ما يلبس المحرم من الثياب - حديث رقم: (٢٩٢٩). ورواه في:
(٢٠) باب السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد إزار أو تعلين - حديث رقم: (٢٩٣١، ٢٩٣٢).
ورواه الدارمي في: (٥) كتاب المناسك - (٩) باب ما يلبس المحرم من الثياب - حديث رقم: (٢).
ورواه مالك في: (٢٠) كتاب الحج - (٣) باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام - حديث رقم:
(٨). ورواه أحمد: ٣٤/٢.

(٢) رواه البخاري في: (٢٥) كتاب الحج - (٢٣) باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزهر - حديث
رقم: (١٥٤٥). ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (١) باب ما يباح للمحرم بجم أو عمرة، وما لا
يباح - وبيان تحريم الطيب - حديث رقم: (٥). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٣٢) باب
ما يلبس المحرم - حديث رقم: (١٨٢٩). ورواه النسائي في: (٢٤) كتاب المناسك - (٣٧) باب
الرخصة في لبس الخفين في الإحرام لمن لا يجد تعلين - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في:
(٢٥) كتاب المناسك - (٢٠) باب السراويل والخفين للمحرم - حديث رقم: (٢٩٣١). ورواه الدارمي
في: (٥) كتاب المناسك - (٩) باب ما يلبس المحرم من الثياب - حديث رقم: (٢). ورواه أحمد:
٣٤/٢.

(٣) ورواه أبو داود في: (٢٧) كتاب الطيب - (١٤) باب في الأمر بالكحل - حديث رقم: (٣٨٧٨). ورواه
الترمذي في: (٨) كتاب الجنائز - (١٨) باب ما يستحب من الأكلان - حديث رقم: (٩٩٤). ورواه عن
ابن عباس - وفي الباب عن سمرة وابن عمر وعائشة. قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن =

جديدين فإن لم يكن فظنيتين ويكره المصبوغ والله أعلم. ويستحب أن يصلي ركعتين يقرأ في الأولى ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(١) وفي الثانية ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) وتكره هذه الصلاة في الأوقات المكروهة على الصحيح ولو صلى الفريضة أغنت عن ركعتي احرام، وقال القاضي حسين: إن السنة الراتبة تغني عنهما أيضاً والله أعلم. قال:

(فصل: وَيُحْرَمُ عَلَى الْمُحْرِمِ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ: لُبْسُ الْمَخِيطِ وَتَغْطِيطُ الرَّأْسِ مِنَ الرَّجُلِ وَالْوَجْهِ مِنَ الْمَرْأَةِ).

إذا أحرم الرجل حرم عليه أنواع: الأول اللبس في جميع بدنه ورأسه لما يعدّ لباساً سواء كان مخيطاً كالقميص والسراويل أو غيره كالعمامة والإزار لما في الصحيحين «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ مَا يَلْبَسُ»^(٣) المحرم من الثياب؟ فقال: لَا تَلْبَسُوا مِنَ الثَّيَابِ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ^(٤) وَلَا الْبُرَانِسَ^(٥) وَلَا الْخِفَافَ^(٦) إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ الثَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَمْفَلْ مِنَ الْكَعْبَيْنِ^(٧) وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثَّيَابِ مَا مَسَّهُ وَرْسٌ^(٨) أَوْ زَهْفَرَانٌ^(٩) وأما في الرأس فلقوله ﷺ المحرم الذي خرّ من بعيره ميتاً «لَا

= صحيح. وهو الذي يستحبه أهل العلم. وقال ابن المبارك: أحب إلي أن يكفن في ثيابه التي كان يصلي فيها. وقال أحمد وإسحاق: أحب الثياب إلينا أن يكفن فيها، البياض، ويستحب حسن الكفن. ورواه النسائي: (٢١) كتاب الجنائز - (٣٨) باب أي الكفن خير - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٦) كتاب الجنائز - (١٢) باب ما جاء فيما يستحب من الكفن - حديث رقم: (١٤٧٢). ورواه أحمد، ٢٤٧/١، ٢٧٤، ٣٢٨، ٣٥٥، ٣٦٣، ١٠/٥، ١٢، ١٣، ١٧، ٢٠.

(١) سورة الكافرون آية: ١.

(٢) سورة الإخلاص آية: ١.

(٣) قوله: «ما يلبس المحرم» أي ما يحل له لبسه.

(٤) قوله: «السراويلات» جمع سراويل وهو لباس يستر النصف الأسفل من الجسم.

(٥) قوله: «البرانس» جمع برنس: وهو كل ثوب رأسه منه ملتزق به، من دواة أوجبة أو مطر أو غيره.

قال الجوهري: هو قلنسوة طويلة كان الثناك يلبسونها في صدر الإسلام. وهو من البرس، وهو الفطن.

(٦) قوله: «الخفاف» جمع الخف الملبوس - أما خف البعير فجعله أخاف.

(٧) قوله: «الكعبين» قال الأزهرى: هما العظامان الثكثان في منتهى الساق مع القدم. وهما ناتقان من بنية القدم ويسرنها.

(٨) قوله: «الورس» هو نبت أصفر طيب الريح يصبح به. وفي معناه العصفور.

(٩) رواه البخاري في: (٢٥) كتاب الحج - (٢١) باب ما لا يلبس المحرم من الثياب - حديث رقم:

(١٥٤٢). فرواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (١) باب ما يباح للمحرم بحيح أو عمرة، وما لا يباح،

وبيان تحريم الطيب عليه - حديث رقم: (١). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٣٢) باب ما

يلبس المحرم - حديث رقم: (١٨٢٣). ورواه الترمذي في: (٧) كتاب الحج - (١٨) باب ما جاء فيما

لا يجوز للمحرم لبسه - حديث رقم: (٨٣٣). ورواه النسائي في: (٢٤) كتاب المناسك - (٣٥) باب=

تُخَمَّرُوا^(١) رأسه فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُكَيَّأً^(٢) رواه الشيخان أيضاً. ولا فرق بين المتخذ من القطن والكتان والجلود واللبود، والضابط أنه تجب الفدية بستر ما يعد ساتراً حتى أنه لو طلى رأسه بطين ثخين أو حناء أو مرهم ثخين وجبت الفدية ولا يضر وضع اليد على الرأس ولا حمل الزنبيل ونحوه ولا يشترط لوجوب الفدية ستر جميع الرأس كما لا يشترط في فدية الحلق استيعاب الرأس بل يجب بستر قدر يقصد بستره لغرض كستر عصابته ولزقه لجرح ونحوه، والضابط أنه تجب الفدية بما يسمى ساتراً سواء ستر كل الرأس أو بعضه ولا تجب الفدية بتغطيته بيد الغير على المذهب ولو ألقى القباء أو الفرجية على كتفيه لزمت الفدية وإن لم يخرج أكمامه لصدق اسم اللبس بذلك سواء طال الزمان أم قصر، ولو ارتدى بالفرجية أو التحف بذلك ونحوه فلا، وكذا لو اتزر بسر اويل فلا فدية كما لو اتزر بإزار لفقه من رفاع ويجوز أن يعقد الإزار، وهو الذي يشده ليستر عورته ويجوز أن يشد عليه خيطاً ويجوز أن يجعل له مثل موضع التكة، ويدخل فيه خيطاً، وأما الرداء وهو الذي يوضع على الأكتاف فلا

= النهي عن لبس العمامة في الإحرام - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢٥) كتاب المناسك - (١٩) باب ما يلبس المحرم من الثياب - حديث رقم: (٢٩٢٩). ورواه الدلومي في: (٥) كتاب المناسك - (٩) باب ما يلبس المحرم من الثياب - حديث رقم: (١).
(١) قوله: لا تخمروا التخمير: التغطية. أي اتركوا وجهه مكشوف ليس لمراعاة الإحرام، وإنما هو صيانة الرأس من التغطية. كذا ذكره النووي.

(٢) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (١٩) باب الكفن في ثوبين - حديث رقم: (١٦٦٥). ورواه في: (٢٠) باب الحنوط للميت - حديث رقم: (١٢٦٦). ورواه في: (٢١) باب كيف يكفن المحرم - حديث رقم: (١٢٦٧، ١٢٦٨). ورواه في: (٣٨) كتاب جزاء الصيد - (١٣) باب ما يُنهى من الطيب للمحرم والمحرمة - حديث رقم: (١٨٣٩). ورواه في: (٢٠) باب المُخْرَم يموت بعرقه - حديث رقم: (١٨٤٩، ١٨٥٠). ورواه في: (٢١) باب سُنَّةُ المحرم إذا مات - حديث رقم: (١٨٥١). ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (١٤) باب ما يفعل بالمحرم إذا مات - حديث رقم: (٩٣، ٩٤، ٩٦، ١٠١، ١٠٣). ورواه أبو داود في: (٢٠) كتاب الجنائز - (٨٤) باب المحرم يموت كيف يصنع به - حديث رقم: (٣٣٣٨ - ٣٣٤١). ورواه الترمذي في: (٧) كتاب الحج - (١٥٥) باب ما جاء في المحرم يموت في إحرامه - حديث رقم: (٩٥١). عن ابن عتيكس. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. وهو قول سفيان الثوري، والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: إذا مات المحرم انقطع إحرامه ويصنع به كما يصنع بغير المحرم. ورواه النسائي في: (٢٤) كتاب الحج - (٤٧) باب تخمير المحرم وجهه ورأسه - حديث رقم: (١). ورواه في: (٩٧) باب غسل المحرم بالسدر إذا مات - حديث رقم: (١). ورواه في: (٩٩) باب النهي عن أن يحيط المحرم إذا مات - حديث رقم: (١). ورواه في: (١٠٠) باب النهي عن أن يخمر وجه المحرم ورأسه إذا مات - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢٥) كتاب المناسك - (٨٩) باب المحرم يموت - حديث رقم: (٣٠٨٤). ورواه أحمد: ١/ ٢١٥، ٢٦٦، ٢٨٦، ٣٤٦.

يجوز عقده ولا تخليه بخلال ولا بمسلة ولا ربط طرفه بطرفه الآخر كما يفعله العوام يضع أحدهم حصة صغيرة ويعقدها بخيط والطرف الآخر كذلك، فهذا حرام وتجب فيه الفدية وله أن يقتل السيف ويستد الهميان على وسطه، هذا كله في الرجل. وأما المرأة فالوجه في حقها كراس الرجل وتستمر جميع رأسها ويدنها بالمخيط ولها أن تستر وجهها بثوب أو خرقه بشرط ألا يمس وجهها سواء كان لحاجة أو لغير حاجة من حر أو برد أو خوف فتنة، ونحو ذلك فلو أصاب السائر وجهها باختيارها لزمها الفدية وإن كان بغير اختيارها فإن أزالته في الحال فلا فدية وإلا وجبت الفدية. ثم هذا كله حيث لا عذر أما المعضور كمن احتاج إلى ستر رأسه أو لبس ثيابه لحر أو برد أو مداواة ستر وجبت الفدية والله أعلم.

(فرع) إذا لبس المحرم وتطيب ونحو ذلك مما يحرم عليه تعددت الفدية سواء كان ذلك متوالياً أو متفرقاً لاختلاف جنس ذلك كما لو زنى وسرق فإنه يقطع ويحد. وإن اتحد النوع بأن لبس ثم لبس وتكرر ذلك منه أو تطيب ثم تطيب مراراً لزمه لكل مرة كفارة على الصحيح سواء كان بغير عذر أو بعذر هذا إذا فعله في أوقات متفرقة، أما لو والى بين اللبس مراراً أو التطيب بحيث يعد في العرف متوالياً لزمه فدية واحدة والله أعلم. قال:

(وَتَرَجَّلِ الشَّعْرَ وَحَلَقِ الشَّعْرَ وَتَقْلِمِ الْأظْفَارَ).

ترجيل الشعر تسريحه وهو مكروه، وكذا حكه بالظفر قاله النووي في شرح المذهب فلو فعل فانتفت شعرات لزمه الفدية فلو شك هل كان منتفأً أو انتفت بالمشط فالراجح أنه لا فدية عليه لأن الأصل براءة الدمة ويمكن حمل كلام الشيخ على ما إذا علم أن التسريح ينتف الشعر لتلبد ونحوه، وأما إزالة الشعر بالحلقة فحرام، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رُمُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذْيُ مَحِلَّهُ﴾^(١) ولا فرق بين شعر الرأس وشعر سائر البدن ولا فرق بين الحلقي والتفت والقص والاحراق، وكذا الإزالة بالنورة ونحو ذلك، ولو عبر الشيخ بالإزالة لشمّل ذلك، وإزالة الظفر كالشعر ولا فرق بين القص والقطع بالسنب والكسر وغير ذلك، ولا فرق في ذلك بين الظفر الواحد وغيره كما في الشعر والله أعلم. قال:

(وَالطِّيبُ).

من الأنواع المحرمة على المحرم استعمال الطيب في الثوب والبدن لأنه ترفه والحاج أشعت أغبر كما جاء في الخبر، ولا فرق بين استعماله في الظاهر أو الباطن كما لو استنشقه أو احتقن به ولا فرق في ذلك بين الأخشم وغيره كما قاله في شرح المذهب. ثم الطيب هو ما ظهر فيه غرض التطيب كالورد والياسمين والبنفسج والريحان الفارسي. وأما استعماله

(١) سورة البقرة آية: ١٩٦.

فهو أن يلصق الطيب بيده أو ثيابه على الوجه المعتاد في ذلك فلو احتوى على مبخرة أو حمل فارة مسك مشقوقة أو مفتوحة أو جلس على فراش مطيب أو أرض مطيبة أو شده في طرف ثوبه أو جعله في جيبه أو لبست المرأة الحللي المحشوّ به حرم، ولو حمل مسكاً أو غيره في كيس أو خرقة مشدودة لم يحرم سواء شمه أم لا، نص^(١) عليه الشافعي، ولو وطئه بتعله طيباً حرم عليه، كذا أطلقه الرافعي وشرط الماوردي أن يعلق به شيء منه ونقله عن نص الشافعي والله أعلم، وكما يحرم عليه التطيب يحرم عليه أكل ما فيه طيب ظاهر الطعم واللون والرائحة لأنه مستعمل للطيب والترفة فلو ظهر طعمه وريحه حرم أيضاً، وكذا الطعم مع اللون وكذا الريح وحده والله أعلم. قال:

(وقتل الصيد).

أجمع الناس على تحريم قتل الصيد على المحرم، والصيد كل متوحش طبعاً لا يمكن أخذه إلا بحيلة، والمراد بالمتوحش الجنس فلا فرق فيه بين أن يستأنس أم لا ولا فرق في الصيد بين الوحش والطير لصدق الاسم عليه، وكما يحرم القتل يحرم الاصطياد، وهذا

(١) نص الشافعي قال: أحسب من نهى للمحرم عن التطيب قبل الأحرام والافاضة بلغه هذا عن النبي ﷺ أنه أمر الأعرابي بفصل الخلق عنه ونزع الجبة وهو محرم، فلعب إلى أن النهى عن الطيب لأن الخلق كان عنده طيباً، وغني عنهم ما روت عائشة عن النبي ﷺ أو علموه فأروه مختلفاً فأخذوا بالثني عن الطيب، وإنما أمر رسول الله ﷺ الأعرابي بفصل الخلق عنه والله أعلم لأنه نهى أن يتعزفر الرجل. وقال: وإن قال قائل إن حديث النبي ﷺ في صاحب الجبة بفصل الخلق يحتمل ما وصفت ويحتمل أن يكون إنما أمره بفصله لأنه طيب وليس للمحرم أن يبقى عليه الطيب وإن كان قبل الإحرام. قيل له إن شاء الله تعالى فلو كان كما قلت كان منسوخاً، فإن قال وما نسخه. قلنا حديث النبي ﷺ في الأعرابي بالجمرة والجمرانة في ستة ثمان، وحديث عائشة أنها طيبت النبي ﷺ لحله وحرمه في حجة الإسلام وهي ستة عشر، فإن قال فقد نهى عنه عمر قلنا لمعه نهى عنه على المعنى الذي وصفت إن شاء الله تعالى، فإن قال أفلا تخاف غلط من روى عن عائشة، قيل هم أولى أن لا يغلطوا ممن روى عن ابن عمر لأنه إنما روى هذا عن ابن عمر عن عمر رجل أو اثنان، وروى هذا عن عائشة عن النبي ﷺ ستة أو سبعة، والعدد الكثير أولى أن لا يغلطوا من العدد القليل وكل عتدنا لم يغلط إن شاء الله تعالى، ولو جاز إذا خالف ما روى عن عمر ما روى عن النبي ﷺ في الطيب أن يخاف غلط من روى هذا الحديث عن النبي ﷺ جاز أن يخاف غلط من روى هذا عن عمر، وإذا كان علمنا بأن النبي ﷺ تطيب وإن عمر كره علماً واحداً من جهة الخبر فلا يجوز لأحد أن يزعم أن قول النبي ﷺ يترك بحال إلا لقول النبي ﷺ لا لقول غيره، وقد خالف عمر سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عباس وغيرهما، وقد يترك من يكره الطيب للأحرام والاحلال لقول عمر أقاويل لعمر لقول الواحد من أصحاب النبي ﷺ، وأقاويل لعمر لا يخالفه فيها أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فيخالف عمر رأي نفسه، فإذا كان يصنع هذا في بعض قول عمر فكيف جاز أن يدع السنة التي فرض الله تعالى على الخلق اتباعها لقول من يفعل في قوله مثل هذا. (الأم ١٣٠/٢).

بالاجماع وقد نص القرآن على منعه، قال الله تعالى ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا تُمْنَمُ حُرْمًا﴾ (١) وكما يحرم قتله يحرم التعرض له بالإيذاء لأجزائه بالجرح وغيره، وكما يشترط أن يكون وحشياً وإن استأنس فيشترط أيضاً أن يكون مأكولاً أو في أصله مأكول، فلا يحرم الأنسي وإن توحش لأنه ليس بصيد، وأما غير المأكول إذا لم يكن في أصله مأكول فلا يحرم التعرض له ولا فداء على المحرم في قتله بل في هذا النوع ما يستحب قتله للمحرم وغيره، وهي المؤذيات، بل في كلام الرافعي في باب الأطعمة ما يقتضي الوجوب كالحية والعقرب والفأرة والكلب العقور والغراب والشوكة والذئب والأسد والنمر والدب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور، ولو ظهر القمل على المحرم لم يكره تنحيته ولو قتله لم يلزمه شيء نعم يكره أن يقلى رأسه ولحيته، فإن فعل وأخرج قملة وقتلها تصدق ولو بلقمة نص (٢) عليه الشافعي، وهذا التصديق مستحب، وقيل واجب لما فيه من إزالة الأذى عن الرأس والصنبان وهو يبيض القمل كالقمل نص عليه الشافعي والله أعلم. قال:

(وَعَقْدُ النِّكَاحِ وَالْوَطْءُ وَالْمُبَاشَرَةُ بِشَهْوَةٍ).

يحرم على المحرم أن يتزوج أو يزوج سواء كان ذلك بالوكالة أو بالولاية سواء في ذلك الولاية الخاصة أو العامة لقوله عليه الصلاة والسلام، «لَا يَنْكِحُ» (٣) «الْمَحْرُمُ وَلَا يَنْكِحُهُ» (٤)

(١) سورة المائدة آية: ٩٦.

(٢) قال الشافعي: من قتل من المحرمين قملة ظاهرة على جسده أو ألقاها أو قتل قملًا حلال فلا فدية عليه، والقملة ليست بصيد، ولو كانت صيداً كانت غير مأكولة فلا تفدى وهي من الإنسان لا من الصيد، وإنما قلنا إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها افتدى بلقمة، وكل ما افتدى به أكثر منها، وإنما قلنا يفتدى إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها لأنها كالإمالة للأذى فكرهناه كراهية قطع الظفر والشعر. (الأم ١٧٠/١).

(٣) قوله: «لَا يَنْكِحُ» يفتح الياء أي لا يعقد لنفسه.

(٤) رواه مسلم في: (١٦) كتاب النكاح - (٥) باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبة - حديث رقم: (٤١) - (٤٥). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٣٩) باب المحرم يتزوج - حديث رقم: (١٨٤١). ورواه الترمذي في: (٧) كتاب الحج - (٢٣) باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم - حديث رقم: (٨٤٠) عن ابن عثمان. وفي الباب عن أبي رافع وميمونة. قال أبو عيسى: حديث عثمان حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبي ﷺ. منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر. وهو قول بعض فقهاء التابعين، وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق. لا يرون أن يتزوج المحرم. قالوا: فإن نكح، فنكاحه باطل. ورواه النسائي في: (٢٤) كتاب المناسك - (٩١) باب النهي عن ذلك - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٤٥) باب المحرم يتزوج - حديث رقم: (١٩٦٦). ورواه الدارمي في: (١١) كتاب النكاح - (١٧) باب في نكاح المحرم - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٠) كتاب الحج - (٢٢) باب نكاح المحرم - حديث رقم: (٧٠)، (٧٣). ورواه أحمد ٥٧/١، ٦٤، ٦٥، ٧٣.

وفي رواية «لَا يَخْطُبُ»^(١) رواه مسلم وفي رواية الدارقطني «لَا يَتَزَوَّجُ الْمُحْرِمُ وَلَا يَزُوجُ»^(٢) فإن فعل ذلك فالمقد باطل لأن النهي يقتضي التحريم والفساد وهو إجماع الصحابة، وكما يحرم عقد النكاح يحرم الجماع وهو تغيب الحشفة في فرج قَبْلًا كان أو دُبْرًا، ذكرًا كان المولج فيه أو أنثى آدميًا كان أو بهيمة لقوله تعالى «فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ»^(٣) والرَفَثُ الجماع ومعنى لا رفث لا ترفثوا، لفظة خبر ومعناه النهي، وكما يحرم الجماع تحرم المباشرة فيما دون الفرج بشهوة وكذا الاستمناة لأنه إذا حرم دواعي الوطء كالطيب والمقد فلأن تحرم هذه الأشياء أولى ولأنها تحرم على المعتكف ولا شك أن الأحرام أكد منه والله أعلم. قال:

(وفي جميع ذلك الفدية إِلَّا هَذَا النِّكَاحِ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّى وَلَا يَفْسِدُهُ إِلَّا الْوَطْءُ فِي الْفَرْجِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِالْفَسَادِ).

هذه المحرمات التي ذكرت من الطيب وغيره من فعلها أو فعل نوعاً منها بشرطه وجبت عليه الفدية إلا عقد النكاح لعدم حصول المقصود منه، وهو الانعقاد بخلاف باقي المحرمات لأنه استمتع بما هو محرم عليه، ويشترط لوجوب الفدية في المباشرة فيما دون الفرج الإنزال، صرح به الماوردي، وإذا جامع فسد حجه إن كان قبل التحلل الأول، فإن كان قبل الوقوف فبالإجماع قاله القاضي حسين والماوردي، وإن كان بعده فقد خالف فيه أبو حنيفة، حججنا عليه أنه وطء صادف إحراماً صحيحاً لم يحصل فيه التحلل الأول فأشبه ما قبل الوقوف، وإن وقع بعد التحلل لم يفسد على المذهب، وكما يفسد الحج يفسد العمرة، وليس للعمرة إلا تحلل واحد، وقوله «وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِالْفَسَادِ» يعني يجب عليه أن يمضي في حجة ويتممه، وإن كان فاسداً لقوله تعالى «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ»^(٤) وكل ما كان يجب عليه أن يفعله ويجتنبه في الصحيح يجب في الفاسد ويجب مع ذلك القضاء، سواء كان الحج فرضاً أو تطوعاً، ويقع القضاء من المفسد إن كان فرضاً وقع عنه فرضاً، وإن كان تطوعاً فغنه، ويجب القضاء على الفور على الأصح، ويجب عليه أن يحرم في القضاء من الموضع الذي أحرم منه حتى لو كان أحرم من ديرة أهله لزمه، وإن كان أحرم من الميقات أحرم منه، وإن كان أحرم بعد مجاوزة الميقات فإن جاوزه مسيئاً أحرم من الميقات الشرعي

(١) قوله: «ولا يخطب» كينصر من الخطبة بكسر الخاء وهذا يمنع تأويل النكاح في الحديث بالجماع.

(٢) هذه رواية الدارقطني - حديث رقم: (٢٧٥). ورواه البيهقي: ٥٦/٥. والشافعي حديث رقم: ٩٦٢. وأحمد: ٥٧/١.

(٣) سورة البقرة آية: ١٩٧.

(٤) سورة البقرة آية: ١٩٦.

قطماً، وكلنا إن كان غير مسيء على الصحيح بأن جاوزه غير مريد للنسك، ثم بدا له فأحرم، وأما المرأة فإن جامعها مكرهه أو نائمة لم يفسد حجها، وإن كانت طائفة عالمة فسد حجها والله أعلم. قال:

(وَمَنْ فَاتَهُ الْوُثُوثُ بِعَرَفَةَ تَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْهَدْيُ، وَمَنْ تَرَكَ رُكْنَاً لَمْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ).

إذا فات الشخص وهو حاج الوقوف بعرفة، بأن طلع الفجر يوم النحر ولم يحصل بعرفات فقد فاتته الحج لقوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ لَيْلاً فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ، وَمَنْ فَاتَهُ عَرَفَةَ لَيْلاً فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ فَلَيْلُ بِعُمُرَةٍ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ»^(١) رواه الدارقطني، وفي سننه أحمد الفراء الواسطي وهو ضعيف، ولأنه ركن فقيده بوقت ففاته بفواته كالجمعة، ويتحلل على الفور بعمل عمرة، وهو الطواف والسعي والحلق ولا بد من الطواف بلا خلاف، وكذا السعي على المذهب إن لم يكن سعى عقيب طواف القدوم، وأما الحلق فيجب إن جعلناه نسكاً وهو الراجح وإلا فلا، ولا يجب الرمي بمنى، وكذا المبيت بها وإن بقي وقتها، وكما يجب القضاء يجب الهدي، جاء هبار^(٢) بن الأسود يوم النحر إلى عمر رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين أخطأنا العدد، فقال له عمر: اذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك، وأسعوا بين الصفا والمروة، وانحروا هدياً إن كان معكم، ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا. فإذا كان عام قَابِلٍ فحجوا وأهدوا، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع^(٣). رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح قاله النووي في شرح المذهب، واشتهر ذلك فلم ينكره أحد، فكان إجماعاً. وأعلم أنه لا فرق في الفوات بين أن يكون بتقصير الكفوات بأشغال الدنيا أو بلا تقصير كالنوم والله أعلم. وقوله «وَمَنْ تَرَكَ رُكْنَاً لَمْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ» يعني أنه لا يجبر بدم بل يتوقف الحج عليه لأن ماهية الحج لا تحصل إلا بجميع أركانه، والماهية تفوت بفوات جزئها، وكما لو تمادى في الصلاة قبل

(١) رواه الدارقطني حديث رقم: (٢٦٤). من طريق رحمة بن مصعب بن أبي هاشم الفراء الواسطي عن ابن أبي ليلى به وقال: «رحمة بن مصعب ولم يأت به غيره».

(٢) هبار بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد المزي القرشي الأسدي أمه فاختة بنت عامر بن قرظة القشيرية، وقصته مشهورة في السيرة أن هبار بن الأسود، نخس زينب ابنة رسول الله ﷺ لما أرسلها زوجها - أبو العاص بن الربيع إلى المدينة فأسقطت، وأن النبي ﷺ بعث سرية فقال: إن أصبتم هبار بن الأسود فاجعلوه بين حزمين وحرقوه فلم تصب السرية وأصابه الإسلام فهاجر إلى المدينة، وقيل إنه هاجر بعد الفتح، ولا هجرة بعد الفتح. (الإصابة ٣/ ٥٩٧ بتصرف).

(٣) رواه مالك في: (٢٠) كتاب الحج - (٤٩) باب هدى من فاته الحج - حديث رقم: (١٥٤). وإسناده صحيح. وأخرجه البيهقي من هذا الوجه المذكور.

الاثنيان بتنام أركانها فإنه لا يخرج منها إلا بجميع ماهيتها والله أعلم. قال:

(فصل: والتماء الواجبة في الاحرام خمسة أشياء: أحلها الله الواجب بترك نسكك وهو على الترتيب شاة. فإن لم يجد فصيام عشرة أيام. ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله).

اعلم أن الدماء الواجبة في المناسك، سواء تعلقت بترك واجب أو ارتكاب منهي، أي فعل حرام فواجبها شاة إلا في الجماع، فالواجب بدنة، ولا يجزئ في الموضعين إلا ما يجزئ في الأضحية إلا في جزاء الصيد فإنه يجب فيه المثل، في الصغير صغير، وفي الكبير كبير، ثم هذه الكفارات قد يكون فيها ما يجب فيه الترتيب، وقد يكون فيها ما يجب فيه التخيير، ومعنى الترتيب أنه يجب عليه اللبث، ولا يجوز العدول عنه إلى غيره إلا إذا عجز عنه، ومعنى التخيير أنه يجوز له العدول عنه إلى غيره مع القدرة عليه، ثم إن الدم قد يجب على سبيل التقدير مع ذلك. يعني أن الشرع قدر البدل المعدول إليه ترتيباً كان أو تخييراً لا يزيد ولا ينقص، وقد يجب الدم على سبيل التعديل، ومعنى التعديل: أنه أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة إذا عرفت هذا، فالدم المتعلق بترك المأمورات وهو معنى قول الشيخ [ترك نسكك] ترك الاحرام من الميقات وترك الرمي والمبيت بمزدلفة ليلة العيد، وكذا ترك المبيت بمعنى ليالي التشريق وطواف الوداع، وفي هذا الدم أربعة أوجه: الصحيح، وبه قطع العراقيون وكثير من غيرهم أنه دم ترتيب وتقدير كلم التمتع والقران والترتيب كما ذكره الشيخ أنه يجب عليه شاة، فإن لم يجدها البنية أو وجدها بشئ غال عدل إلى الصوم، وهو عشرة أيام، ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، والمراد الرجوع إلى الوطن والأهل. فإن توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها، وإن لم يتوطنها لم يجز صومه بها، ولا يجوز صومها في الطريق على المذهب الذي قطع به العراقيون ولا يصح صوم شيء من السبعة في أيام التشريق بلا خلاف. وإن قلنا إنها قابلة للصوم لأنه يعد في الحج، ولو لم يتفق أنه صام الثلاثة فرجع لزمه صوم العشرة، ويجب التفريق أيضاً على الصحيح، وفي قدره أقوال الراجح أنه يفرق بأربعة أيام ومدة إمكان السير إلى الوطن فلو لم يصم وكان قد تمكن منه حتى مات فقولان: القديم يصوم عنه وليه كصوم رمضان، والجديد يطعم عنه من تركته لكل يوم مداً فإن كان تمكن من العشرة أيام فعشرة أمداد وإلا فبالقسط، وهذا معنى التقدير، ولا يتعين صرف الأمداد إلى فقراء الحرم على الأظهر، وقد صحح في المحرر، وتبعه في المنهاج أن هذا الدم دم ترتيب وتعديل، فتجب الشاة. فإن عجز اشترى بقيمة الشاة طعاماً وتصدق به. فإن عجز صام عن كل مد يوماً، وهذا خلاف ما في الشرحين والروضة وشرح المذهب قاهره والله أعلم. قال:

(وَالثَّانِي الدَّمُ الْوَاجِبُ بِالْحَلْقِ وَالْتَرْتُّهُ وَهُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ شَاةٌ أَوْ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ التَّصَدُّقُ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ عَلَى سِتَّةٍ مَسَاكِينَ).

من حلق جميع رأسه أو ثلاث شعرات، أو فعل في الأظفار مثل ذلك لزمه الفدية بدم وهو دم تخيير وتقدير، فيتخير بين أن يلبح شاة وبين أن يتصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام، وبين أن يصوم ثلاثة أيام، هذا هو المذهب. وفي وجه لا يتقدر ما يعطى كل مسكين، والأصل في التخيير قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾^(١) التقدير فحلق شعر رأسه ففدية، ثم إن كل واحد من هذه الثلاثة قد ورد بيانه في حديث كعب^(٢) بن عجرة رواه الشيخان فإنه عليه الصلاة والسلام قال له: «أَيُّ ذَلِكَ»^(٣) هَوَامٌّ وَأُسْكٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: ائْسُكْ^(٤) شَاةٌ أَوْ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمَ فَرَقًا مِنَ الطَّعَامِ عَلَى سِتَّةٍ مَسَاكِينَ^(٥) والفرق بفتح

(١) سورة البقرة آية: ١٩٦.

(٢) كعب بن عُجرة الأنصاري، المدني، أبو محمد، صحابي مشهور، مات بعد الخمسين، وله نيف وسبعون. (تقريب التهذيب ٢/ ١٣٥).

(٣) قوله: «أَيُّ ذَلِكَ هَوَامٌّ وَأُسْكٌ» الهوام جمع هامة. كدواب في جمع دابة. قال ابن الأثير: الهامة كل ذات سم يقتل، وأما ما يسم ولا يقتل فهو السامة كالقرب والزنبور، وقد يقع الهوام على ما يذب من الحيوان وإن لم يقتل، كالحشرات.

(٤) قوله: «ئْسُكْ» أي ذبيحة. والمعنى اذبح شاة. والشاة تجزى في الأضحية.

(٥) رواه البخاري في: (٢٧) كتاب المحصر - (٥) باب قول الله تعالى [البقرة: ١٩٦] «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ نُسْكَ» - حديث رقم: (١٨١٤). ورواه في: (٦) باب قول الله تعالى [البقرة: ١٩٦] «أَوْ صَدَقَةٍ» وهي إطعام ستة مساكين - حديث رقم: (١٨١٥). ورواه في: (٧) باب الإطعام الفدية نصف صاع - حديث رقم: (١٨١٦). ورواه في: (٨) باب النُسْكَ شاة - حديث رقم: (١٨١٧، ١٨١٨). ورواه في: (٦٤) كتاب المغازي - (٣٥) باب غزوة الحديبية - حديث رقم: (٤١٥٩، ٤١٩٠، ٤١٩١). ورواه في: (٦٥) كتاب التفسير - (٣٢) باب فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه - حديث رقم: (٤٥١٧). ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (١٠) باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، وجوب الفدية لحلقه، وبيان قدرها - حديث رقم: (٨٠ - ٨٦). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٤٢) باب في الجراد للمحرم - حديث رقم: (١٨٥٣ - ١٨٦١). ورواه الترمذي في: (٧) كتاب الحج - (١٠٧) باب ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ما عليه - حديث رقم: (٩٥٣) - ورواه عن كعب بن عميرة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أن المحرم إذا حلق رأسه، أو لبس من الثياب ما لا ينبغي له أن يلبس من إحرامه، أو تطيب، فعليه الكفارة، بمثل ما روي عن النبي ﷺ. ورواه في: (٤٤) كتاب التفسير - سورة ٢١/٢. ورواه النسائي في: (٢٤) كتاب المناسك - (٩٦) باب في المحرم يؤذيه القمل في رأسه - حديث رقم: (١، ٢). ورواه مالك في: (٢٠) كتاب الحج - (٢٨) باب=

الفاء والراء المهملة ثلاثة أصع. فقد ورد النص في الشعر، والقلم في معناه وكذا بقية الاستمتاع كالطيب والادهان واللبس ومقدمات الجماع على الأصح لاشتراك الكل في الترفه والله أعلم. قال:

(وَالثَّالِثُ الذَّمُّ الْوَاجِبُ بِالْإِحْصَارِ فَيَتَحَلَّلُ وَيُهْدِي شاةً).

الحاج أو المعتمر إذا أحصر أي منع من إتمام نسكه سواء كان في الحل أو الحرم ولم يجد طريقاً غيره، وسواء كان المانع مسلماً أو كافراً تحلل ويشترط نية التحلل ويذبح هدياً حيث أحصر، وأقله شاة تجزئ في الأضحية لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَبَسَّرَ مِنْ الْهَدْيِ﴾^(١) تقدير الآية فإن أحصرتكم فلکم التحلل وعليكم ما استيسر من الهدى. وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام تحلل بالحديبية لما صدّه المشركون وكان محرماً بالعمرة، وكما يشترط نية التحلل في ذبح الهدى، فكذلك الحلق، إذا جعلناه نسكاً، وهو الأصح، ولا بد من تقديم الذبح على الحلق لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(٢) وقد صرح بذلك الماوردي وغيره والله أعلم. قال:

(وَالرَّابِعُ الذَّمُّ الْوَاجِبُ بِقَتْلِ الصَّيْدِ وَهُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ إِنْ كَانَ الصَّيْدُ مِمَّا لَهُ مِثْلُ أُخْرَجَ مِثْلُهُ مِنَ النَّعْمِ وَالْغَنَمِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ قَوْمَهُ وَأُخْرَجَ بِقِيَمَتِهِ طَعَاماً وَيَتَصَدَّقُ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَبَامَ هُنَّ كُلُّ مِثْلٍ يَوْمًا).

الصيد إذا قتله المحرم وكان مثلياً تخير بين ذبح مثله والتصدق به على مساكين الحرم، وبين أن يقوم المثل دراهم ويشتري بها طعاماً لهم، أو يصوم عن كل مد يوماً لقوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِثْلًا بِأَلْفِ كَعْبَةٍ أَوْ كَقَارَةِ طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾^(٣) وهذا في الذي يسمى دم تخيير وتعديل، أما غير المثلي فواضح، وأما التعديل فقوله تعالى ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾^(٤) هذا في المثلي. أما غير المثلي فهو مخير بين أن يتصدق بقيمته طعاماً، أو يصوم عن كل مد يوماً كالمثلي، فتخييره بين هاتين الخصلتين، والعبرة في هذه القيمة بموضع الإلتاف لا بمكة على الأصح قياساً على كل مثلف، بخلاف الصيد المثلي فإن الأصح فيه اعتبار القيمة بمكة يوم الإخراج لأنها محل الذبح، فإذا عدل عنه إلى القيمة اعتبرنا مكانه في ذلك الوقت، وقول الشيخ [عَنِ النَّعْمِ وَالْغَنَمِ] المراد بالنعم البدن وإن كان اسم النعم يصدق عليها وعلى البقر والغنم كما مر في

١ - غلبة من حلق قبل أن ينحر - حديث رقم: (٢٣٧ - ٢٣٩). ورواه في: (٨٠) باب جامع القدية - حديث رقم: (٢٤١).

(٣) سورة المائدة آية: ٩٥.

(١) سورة البقرة آية: ١٩٦.

(٤) سورة المائدة آية: ٩٥.

(٢) سورة البقرة آية: ١٩٦.

الزكاة، ثم المراد بالمثل ما يقارب الصيد في الصورة، لا المثل في الجنس حتى يجب في النعمة نعمة، وفي الغزال غزال، ويدل لذلك الآية الكريمة وفعل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، ألا ترى قوله تعالى ﴿فَجَزَاكُم مِّثْلُ مَا قَتَلْتُم مِّنَ النَّعَمِ﴾^(١) فلما قيد سبحانه وتعالى بالنعم انصرف عن الجنس إلى الصورة من النعم، وقد حكم جمع من الصحابة في غير مرة في النعمة ببدنة، وفي حمار الوحش وبقرة ببقرة، وقد قضى بذلك الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. وقيل إنما قضوا به في الحمار وقيست البقرة عليه، وفي الضبع كبش أخبر به جابر رضي الله عنه عن قضاء رسول الله ﷺ، وكذا قضى به جمع من الصحابة^(٢)، والضعب الأثني، ولا يقال ضبعة، والذكر ضبعان بكسر الضاد وإسكان الباء، وقضت الصحابة في الغزال بمنز، وفي الأرنب عناق، حكم بذلك عمر رضي الله عنه وعطاء^(٣)، والعناق الأثني من المعز إذا لم يكمل سنة، والذكر جلدي، وفي الصغير صغير، وفي الكبير كبير، وفي الذكر ذكر، وفي الأثني أثني، وفي الصحيح صحيح، وفي المكسور مكسور، رعاية في كل ذلك للمماثلة التي اقتضتها الآية والله أعلم. قال:

(وَالْعَاقِسُ اللَّحْمُ الْوَاجِبُ بِالْوَطْءِ، وَهُوَ عَلَى التَّرْتِيبِ بَدَنَةٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبَقَرَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَنَعٌ مِنَ الْغَنَمِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَ الْبَكَّةِ، وَيَنْتَرِي بِقِيمَتِهَا طَعَامًا، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا).

هذا هو الدم الخامس، وهو دم الجماع، وفيه اختلاف كثير جداً للأصحاب، والمذهب أنه دم ترتيب وتعديل فتجب البدنة أولاً، فإن عجز عنها فبقرة، فإن عجز عنها فسيح من الغنم، فإن عجز قَوْمُ البدنة بدراهم والدراهم بطعام وتصدق به، فإن عجز صام عن كل مد يوماً، واحتج لوجوب البدنة بأن عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما أفنيا بذلك، وكذا ابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهما، وأما الرجوع إلى البقرة والسيح من الغنم لأنهما في الأضحية كالبدنة، وأما الرجوع إلى الاطعام فلأن الشرع عدل في جزاء الصيد من الحيوان إلى الاطعام فرجع إليه هنا عند العذر فلو تصدق بالدراهم لم يجزه، وبأي موضع تعتبر القيمة؟ فيه أوجه: قيل بمنى، وقيل بمكة في أغلب الأوقات، والثالث بموضع مباشرة

(١) سورة المائدة آية: ٩٥.

(٢) روله الترمذي في: (٢٠) كتاب الأضاحي - (٤) باب ما جاء ما يستحب من الأضاحي - حديث رقم: (١٤٩٦). ورواه عن أبي سعيد الخدري. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حفص بن غياث. ورواه ابن ماجه في: (٢٦) كتاب الأضاحي - (٤) باب ما يستحب من الأضاحي - حديث رقم: (٣١٢٨). ورواه الدارقطني - حديث رقم: (٢٢٦). والحاكم: ٤٥٢/١.

(٣) رواه عن عمر بن الخطاب: (٢٠) كتاب الحج - (٧٦) باب فدية ما أصيب من الطير والوحش - حديث رقم: (٢٣٠). ورواه الشافعي: ١٨٣/٥. ورواه البيهقي: ١٨٣/٥.

السبب، والذي جزم به النووي في شرح المهلب أنه سحر مكة في حال الوجوب، وأما الذي يدفع إلى كل مسكين، فيه وجهان: أحدهما في الروضة أنه غير مقدر باللحم. وأعلم أن وجوب البنية محله في الجماع المفسد للحج أو العمرة، أما إذا جامع بين التحليلين وقتلنا لا يفسد الحج بذلك فإنه لا يلزمه بنية بل يلزمه شاة، لأنه محرم لم يحصل به إفساد فأنشبه الاستمتاع والله أعلم. قال:

(وَلَا يُجْزِيهِ الْهَدْْيُ، وَلَا الْأَطْعَامُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ، وَيُجْزِيهِ أَنْ يَصُومَ حَيْثُ شَاءَ).

أعلم أن الهدي قد يكون عن إحصار وقد يكون عن غيره، فإن كان عن إحصار فلا يشترط بعت الدم الواجب بسببه إلى الحرم، بل يلبيحه حيث أحصر لأنه عليه الصلاة والسلام ذبح^(١) بالحدبية وهو من الحل، وما ساقه من الهدي حكمه حكم دم الإحصار، وأما الدم الواجب بفعل حرام، أو ترك واجب، فيختص ذبحه بالحرم في الأظهر لقوله تعالى ﴿مَذْيَا بِالْغِ الْكُفْيَةِ﴾^(٢) ويجب صرف لحمه إلى مساكين الحرم لأن المقصود اللحم إذ لاحظ لهم في إراقة الدم، ولا فرق في المساكين بين المقيمين والطارئين، نعم الصرف إلى المتوطنين أفضل، فلو ذبح في الحرم وسرق اللحم سقط حكم الذبيح وبقي اللحم، فإذا أن يذبح شاة ثانياً، وإما أن يشتري اللحم، ولو كان يصنق بالطعام بدلاً عن الذبيح وجب تخصيصه أيضاً بمساكين الحرم لأنه بدل اللحم بخلاف الصوم فإنه يأتي به حيث شاء، والفرق أنه لا فرض للمساكين في الصيام في الحرم بخلاف الطعام، وأقل ما يجزي أن يدفع الواجب إلى ثلاثة من مساكين الحرم إن قدر فإن دفع إلى اثنين مع القدرة على ثالث ضمن، وفي قدر الضمان وجهان: قيل الثلث، وقيل ما يقع عليه الاسم وتلزمه النية عند التفرقة، فإن فُزق الطعام فهل يتعين لكل مسكين مد؟ الراجع أنه لا يتعين، بل تجوز الزيادة على مد والنقص منه والله أعلم.

(تنبيه) كثير من المتفقهة، وغالب المتصوفة، وجلّ العوام يعتقدون أن عرفات يجوز الذبيح بها فيلبيحون دم الحيوانات بها، وكذا دم التمتع والقران، ثم يفتلون اللحم إلى الحرم، وهذا الذبيح غير جائز فلا يجزي فليعلم ذلك والله أعلم. قال:

(وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ صَيْدِ الْحَرَمِ، وَلَا قَطْعُ شَجَرِهِ، لِلْمَحِلِّ وَالْمَحْرَمِ مَعًا).

صيد حرم مكة حرام على المحرم والحلال، وكذا يحرم قطع نباته كاصطياد صيده، فيحرم التمرّص لشجره بالقطع، أو القلع إذا كان رطباً غير مؤذ، واحترزنا بالرطب عن اليابس فإنه لا يحرم ولا جزاء فيه كما لو قد صيداً ميتاً نصفين، واحترزنا بقيد غير مؤذ عن

(٢) سورة المائدة آية: ٩٥.

(١) قضاء عمر ورد في الحديث المتقدم.

كل شجرة ذات شوك فإنه يجوز كالحيوان المؤذي فلا يتعلق بقطعه ضمان على الصحيح الذي قطع به الجمهور، والحجة على ذلك قوله ﷺ يوم فتح مكة: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ، لَا يَغْضَدُ^(١) شَجَرَهُ، وَلَا يَنْقُرُ^(٢) صَيْدَهُ، وَلَا تُلْقَطُ لَقَطَتُهُ إِلَّا مِنْ عَرَفَها، وَلَا يُخْتَلَى^(٣) خَلَاهُ». قَالَ الْمُبَاسُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْأَذْخَرَ فَإِنَّهُ لَقَنْتُهُمْ وَيَسُوتُهُمْ، قَالَ: إِلَّا^(٤) الْأَذْخَرَ^(٥) رواه الشيخان. قوله عليه الصلاة والسلام «لَا يَغْضَدُ» معناه لا يقطع، وقوله «وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهُ» معناه لا ينزع بالأيدي وغيرها كالمناجل، والقين الحداد، ومعنى كونه لبيوتهم أنهم يسقونها بذلك فوق الخشب، وذلك يحث على فضل سكنائها وقول الشيخ [ولا يقطع شجره] يؤخذ منه أنه يجوز أخذ الورق وهو كذلك لكن لا يخطبها مخافة أن يصيب قشورها، ولو أخذ غصناً ولم يخلف فعلية الضمان، وإن أخلف في تلك السنة لكون النصن لطيفاً كالسواك وغيره فلا ضمان كالأوراق، وكما يحرم قطع الشجر كذا يحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستتبت لقوله ﷺ «وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهُ» والمخلا هو الرطب من الحشيش، وإذا حرم القطع حرم القلع من باب أولى، نعم يجوز تسريح البهائم فيه لترعى، فلو أخذه لعلف البهائم جاز على الأصح كما يجوز تسريحها فيه، وقيل لا يجوز لظاهر الحديث، فعلى الأصح لو قطعه شخص لبيعه ممن يملكه لم يجرز قاله النووي في شرح المهذب، ويستثنى ما إذا أخذه للدواء أيضاً على الأصح، لأن هذه الحاجة أهم من الحاجة إلى الأذخر، ويجوز قطع الأذخر لحاجة السقوف وغيرها للحديث الصحيح، وهل يلحق بقية الحشيش بالأذخر

(١) قوله: «لَا يَغْضَدُ شَجَرَهُ» قال أهل اللغة: العهد القطع.

(٢) قوله: «لَا يَنْقُرُ صَيْدَهُ» بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة قيل هو كناية عن الاصطياد، وقيل على ظاهره، قال النووي يحرم التفتير وهو الأزعاج عن موضعه.

(٣) قوله: «وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهُ» الخلا هو الرطب من الكلا. قالوا: الخلا والعشب اسم للرطب منه. والحشيش والهشيم اسم لليابس منه، والكلا يقع على الرطب واليابس. ومعنى يختلى يؤخذ ويقطع.

(٤) قوله: «إِلَّا الْأَذْخَرَ» قال العلاني في معجمه: الأذخر نبات عشبي، من فضيلة التجيليات، له رائحة ليسونية عطرية، أزهاره تستعمل متقوفاً كالأشاي، ويقال له أيضاً: طيب العرب. والأذخر المكّي من الفصيلة نفسها، جلوده من الأفاوية، ينبت في السهول وفي المواضع الجافة الحارة. ويقال له أيضاً: حلفاء مكة.

(٥) رواه البخاري في: (٢٥) كتاب الحج - (٤٣) باب فضل الحرم - حديث رقم: (١٥٨٧). ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (٨٢) باب تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطنها - حديث رقم: (٤٤٥، ٤٤٧). ورواه أبو داود في: (١١) كتاب المناسك - (٩٠) باب تحريم حرم مكة - حديث رقم: (٢٠١٧، ٢٠١٨). ورواه النسائي في: (٢٤) كتاب المناسك - (١١٠) باب باب حرمة مكة - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢٥) كتاب المناسك - (١٠٣) باب فضل مكة - حديث رقم: (٣١٠٩). ورواه أحمد: ١/١١٩، ٢/٥٣، ٢/٥٩، ٣/١٦، ٣/٤٨، ٢/٣٨.

لأجل السقف ونحوه؟ قال الغزالي: فيه الخلاف في قطعه للدواء، ومقتضاه رحجان الجواز، وهو قضية كلام الجاوي الصنير فإنه جَوَّزَ القطع للحاجة مطلقاً ولم يخصه بالدواء وهي مسألة حسنة قلَّ من تعرَّض لها والله أعلم.

(فرع) الأصح أنه يحرم نقل تراب الحرم وأحجاره إلى الحل، وكلما حرم المدينة قاله النووي في شرح المهلب في أواخر صفة الحج وجزم به إلا أنه نقل عن الأكثرين في محظورات الاحرام أنه يسره يعني تراب المدينة وأحجارها. قال الأمنائي: نص عليه الشافعي في الأم على المسألة وقال: إنه يحرم فالفتوى به والله أعلم. قال:

كتاب البيوع وغيرها من المعاملات

(الْبَيْعُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: يَبِّعُ حَتَّى مُشَاهَدَةٍ، فَبَجَائِزٍ).

البيع في اللغة إعطاء شيء في مقابلة شيء، وفي الشرع مقابلة مال بمال قابلين للتصرف بإيجاب وقبول على الوجه المأذون فيه، والأصل في مشروعية البيع الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، قال الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(١)، ومن السنة قوله ﷺ «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ»^(٢)، وغير ذلك، والإجماع متعقد على ذلك، ثم إن البيع قد يكون على

(١) سورة البقرة آية: ٢٧٥.

(٢) قوله: «بالخيار» أي لكل منهما خيار فسخ البيع ما لم يتفرقا عن المجلس بالأبدان.

(٣) رواه البخاري في: (٣٤) كتاب البيوع - (٤٢) باب كم يجوز الخيار - حديث رقم: (٢١٠٧). ورواه في: (٤٣) باب إذا لم يؤت الخيار هل يجوز البيع؟ - حديث رقم: (٢١٠٩). ورواه في: (٤٤) باب «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ» ما لم يتفرقا - حديث رقم: (٢١١١). ورواه في: (٤٥) باب إذا خیر أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع - حديث رقم: (٢١١٢). ورواه في: (٤٦) باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع - حديث رقم: (٢١١٣، ٢١١٤). ورواه في: (٤٧) باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا - حديث رقم: (٢١١٥، ٢١١٦). ورواه مسلم في: (٢١) كتاب البيوع - (٤٣) باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين - حديث رقم: (٤٣ - ٤٦). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٥٣) باب في خيار المتبايعين - حديث رقم: (٣٤٥٤ - ٣٤٥٩). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٢٦) باب ما جاء في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا - حديث رقم: (١٢٤٥) وعن ابن عمر رواه. قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي بكرة وحكيم بن حزام وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وسمرة وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. وقالوا: الفقرة بالأبدان لا بالكلام. ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٩) باب ذكر الاختلاف على نافع في لفظ حديثه - حديث رقم: (٩: ١). ورواه في: (١٠) باب ذكر الاختلاف على عبد الله بن دينار في لفظ هذا الحديث - حديث رقم: (١ - ٨). ورواه في: (١١) باب وجوب الخيار للمتبايعين قبل انقراضهما بأبدانهما - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٢) كتاب التجارات - (٧) باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - حديث رقم: (٢١٨١ - ٢١٨٣). ورواه مالك في: (٣١) كتاب البيوع - (٢٨) باب بيع الخيار - حديث رقم: (٧٩). ورواه أحمد: ٤/٢، ٩، ٥٢، ١٣٥.

عين حاضرة، وقد يكون على شيء في اللزمة وهو السلم، وقد يكون على عين غائبة، وحكم السلم والعين الغائبة يأتي، وأما العين الحاضرة فإن وقع العقد عليها بما يعتبر فيه وفيها صح العقد وإلا فلا، أما المعتبر في العين فقد ذكر الشيخ بعضه، وسيأتي إن شاء الله تعالى، وأما العقد فأركاناه ثلاثة، قاله النووي في شرح المذهب: العاقد، ويشمل البائع والمشتري، والصيغة وهي الإيجاب والقبول، والمعقود عليه، وله شروط سنتأتي إن شاء الله تعالى، ويشترط مع هذا أهلية البائع والمشتري، فلا يصح بيع الصبي والمجنون والسفيه، ويشترط أيضاً فيهما الاختيار، فلا يصح بيع المكره إلا إذا أكره بحق بأن توجه عليه بيع ماله لوفاء دين أو شراء مال أسلم فيه فأكرهه الحاكم على بيعه وشرائه لأنه إكراه بحق، ويصح بيع السكران وشراؤه على المذهب، وأما الصيغة فكقوله: بعت وملكت ونحوها، ويقول المشتري: قبلت أو ائتمت، ولا يشترط توافق اللفظين، فلو قال: ملكتك هذه العين بكذا، فقال اشتريت، أو عكسه صح، وكما يشترط الإيجاب والقبول يشترط أن لا يطول الفصل بينهما، إما بأن لا تنفصل النية، أو يفصل بزمان قصير، فإن طال ضرب، لأن الطول يخرج الثاني عن أن يكون جواباً، والطويل ما أشعر بإعراضه عن القبول، كذا ذكره النووي في زيادة الروضة في كتاب النكاح، ولو لم يوجد إيجاب وقبول باللفظ، ولكن وقعت معاينة كمادات الناس بأن يعطي المشتري البائع الثمن، فيعطيه في مقابلة البضاعة التي يذكرها المشتري فهل يكفي ذلك؟ المذهب في أصل الروضة أنه لا يكفي لعدم وجود الصيغة، وخروج ابن سريج^(١) قولاً أن ذلك يكفي في المحقرات، وبه أفنى الروياني وغيره، والمحق كرتل خبز ونحوه مما يعتاد فيه المعاينة، وقال مالك رحمه الله تعالى ووسع عليه: ينعقد البيع بكل ما يعتد الناس بيعاً، واستحسنه الإمام البارع ابن الصباغ، وقال الشيخ الإمام الزاهد أبو زكريا محي الدين النووي: قلت: هذا الذي استحسنه ابن الصباغ هو الراجح دليلاً، وهو المختار، لأنه لم يصح في الشرع اشتراط اللفظ فوجب الرجوع إلى العرف كغيره، ومن اختاره المتولي والبيوي وغيرهما والله أعلم. قلت: ومما عمت به البلوى بشأن الصغار لشراء الحوائج، وأطردت فيه العادة في سائر البلاد، وقد تدعو الضرورة إلى ذلك فينبغي إلحاق ذلك بالمعاينة إذا كان الحكم دائراً مع العرف مع أن المعتبر في ذلك التراضي ليخرج بالصيغة عن أكل مال الغير بالباطل فإتها دالة على الرضا، فإذا وجد المعنى الذي اشترطت الصيغة لأجله فينبغي أن يكون هو المعتمد بشرط أن يكون المأخوذ يعدل الثمن، وقد كانت المغنيات يعشن

(١) ابن سريج هو: القاضي أبو العباس، أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، شيخ الشافعية في عصره، وعنه انتشر فقه الشافعي في أكثر الأفاق. قال الشيخ أبو إسحاق: كان ابن سريج يفضل على جميع أصحاب الشافعي، حتى الزمنى. مات ببغداد لخمس بقين من جمادي الأولى سنة ست وثلاثمائة. له ترجمة في: طبقات الشيرازي ص/ ٨٩، وطبقات العيلدي ص/ ٦٢، وتاريخ بغداد ٤/ ٢٨٧.

الجواري والغلمان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لشراء الحوائج فلا ينكره، وكذا في زمن غيره من السلف والخلف، والله أعلم. قال:

(وَيَبِّعُ شَيْءٌ مَوْصُوفٌ فِي الذَّمِّ فَجَائِزٌ، وَيَبِّعُ عَيْنٌ غَائِبَةٌ لَمْ تَشَاهَدْ فَلَا يَجُوزُ).

البيع إن كان سلماً فسيأتي، وإن كان على عين غائبة لم يرها المشتري ولا البائع، أو لم يرها أحد المتعاقدين، وفي معنى الغائبة الحاضرة التي لم تر، وفي صحة بيع ذلك قولان: أحدهما ونص عليه في القديم والجديد أنه لا يصح، وبه قال الأئمة الثلاثة، وطائفة من أئمتنا، وأفتوا به، منهم البخاري والرويان. قال النووي في شرح المهذب: وهذا القول قاله جمهور العلماء من الصحابة والتابعين، والله أعلم. قلت: ونقله الماوردي عن جمهور أصحابنا. قال: ونص عليه الشافعي في ستة مواضع واحتجوا له بحديث إلا أنه ضعيف ضعفه الدارقطني والبيهقي والله أعلم. والجديد الأظهر، ونص عليه الشافعي في ستة مواضع أنه لا يصح لأنه غرر، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع^(١) الغرر^(٢)، وقوله [لم تشاهد] يؤخذ منه أنه إذا شوهدت ولكنها كانت وقت العقد غائبة أنه يجوز، وهذا فيه تفصيل وهو أنه إن كانت العين مما لا تتغير غالباً كالأواني ونحوها، أو كانت لا تتغير في المدة المتخللة بين الرؤية والشراء صح العقد لحصول العلم المقصود، ثم إن وجدها كما رآها فلا خيار له إذ لا ضرر، وإن وجدها متغيرة فالمذهب أن العقد صحيح، وله الخيار، وإن كانت العين مما يتغير في تلك المدة غالباً بأن رأى ما يسرع فسادها من الأطعمة فالبيع باطل، وإن مضت مدة يحتمل أن تتغير فيها وألا تتغير أو كان حيواناً، فالأصح الصحة، لأن الأصل عدم التغير، فإن وجدها متغيرة فله الخيار، فلو اختلفا فقال المشتري: تغيرت. وقال البائع: هي بحالها، فالأصح المنصوص أن القول قول المشتري مع يمينه، لأن البائع يدعي عليه العلم بهذه الصفة فلم يقبل، كما لو ادعى عليه أنه اطلع على العيب، والله أعلم. قال:

(١) قوله: «بيع الغرر» وهو البيع الذي لا يجوز بيع ما فيه غرر، فلا يباع سمك في الماء، ولا صوف على ظهر شاة، ولا جنين في بطن، ولا لبن في ضرع، ولا ثمرة قبل بدو صلاحها، ولا حب قبل اشتداده، ولا سلعة بدون النظر إليها أو تقليبها وفحصها إن كانت حاضرة، أو بدون وصفها ومعرفة نوعها وكميتها إن كانت غائبة، وذلك لقول رسول الله ﷺ: «لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر» رواه أحمد وفي سنده مقال وله شاهد يصلح به. وقول ابن عمر رضي الله عنه: «نهى رسول الله ﷺ أن يباع تمر حتى يطعم، أو صوف على ظهر، أو لبن في ضرع، أو سمن في لبن» رواه البيهقي والدارقطني وهو صالح. وقوله: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة حتى تزهر». قال: تعمر. وقال: إذا منع الله الثمرة فممن تستحل مال أخيك». وهو في الصحيح.

(٢) رواه مسلم في: (٢١) كتاب البيوع - (٢) باب بطلان بيع الحصة، والبيع الذي فيه غرر - حديث رقم: (٤).

(وَيَصِحُّ بَيْعُ كُلِّ طَاهِرٍ مُتَّصِعٍ بِهِ مَمْلُوكٌ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ حَتِّنَ نَجَسَةٍ: وَمَا لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ).

اعلم أن المبيع لا بد أن يكون صالحاً لأن يعقد عليه. ولصلاحيته شروط خمسة: أحدها كونه طاهراً. الثاني أن يكون متصفاً به. الثالث أن يكون المبيع مملوكاً لمن يقع العقد له، وهذه الثلاثة ذكرها الشيخ، الشروط الرابع القدرة على تسليم المبيع. الخامس كون المبيع معلوماً، فإذا وجدت هذه الشروط صح البيع، واحترز بالطاهر عن نجس العين، وقد ذكره، فلا يصح بيع الخمر والميتة والخنزير والكلب والأصنام لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ»^(١) رواه الشيخان، وروياً أيضاً: أنه نهى عن تمزج الكلب^(٢). وجه الدليل أن فيها منافع: الخمرة تطفئ بها النار، والميتة تطعم للجوارح ويوقد

- (١) رواه البخاري في: (١٠٥) باب تحريم التجارة في الخمر - حديث رقم: (٢٢٢٦). ورواه في: (١١٢) باب بيع الميتة والأصنام - حديث رقم: (٢٢٣٦). ورواه في: (٦٤) كتاب المغازي - باب (٥١) - حديث رقم: (٤٢٩٦). ورواه في: (٦٥) كتاب التفسير - (٦) باب ﴿وَمَنْ أَمْلَكَ الَّذِينَ هَانُوا حَرَمْنَا كُلَّ ذِي ظُلْفٍ﴾ - حديث رقم: (٤٦٣٣). ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (١٢) باب تحريم بيع الخمر - حديث رقم: (٦٧، ٧٠). ورواه في: (١٣) باب تحريم الخمر والميتة والخنزير والأصنام - حديث رقم: (٧١، ٧٤). ورواه ابن ماجه في: (١٢) كتاب التجارات - (١١) باب ما لا يحل بيعه - حديث رقم: (٢١٦٧). ورواه أحمد: ٢/٢١٣، ٣٦٢، ٥١٢، ٢١٧/٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٤٠.
- (٢) رواه البخاري في: (٣٤) كتاب البيوع - (٢٥) باب موكلي الرِّبَا - حديث رقم: (٢٠٨٦). ورواه في: (١١٣) باب ثمن الكلب - حديث رقم: (٢٢٣٨، ٢٢٣٧). ورواه في: (٣٧) كتاب الاجارة - (٢٠) باب كسب البهي والإمام - حديث رقم: (٢٢٨٢). ورواه في: (٦٨) كتاب الطلاق - (٥١) باب مهر البغي والنكاح الفاسد - حديث رقم: (٥٣٤٧). ورواه في: (٧٦) كتاب الطب - (٤٦) باب الكهانة - حديث رقم: (٥٧٦١). ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٩) باب تحريم الكلب - حديث رقم: (٣٩) - (٤٢). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٦٤) باب ثمن السَّنُور - حديث رقم: (٣٤٧٩). ورواه في: (٦٥) باب في أثمان الكلاب - حديث رقم: (٣٤٨١ - ٣٤٨٤). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٤٦) باب ما جاء في ثمن الكلب - حديث رقم: (١٢٧٥). وللحديث رقم: (١٢٧٥) رواه عن رافع وهو حديث حسن صحيح صحيح. وللحديث رقم: (١٢٧٦) رواه عن ابن مسعود وهو حديث حسن صحيح. ورواه في: (٤٩) باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب - حديث رقم: (١٢٧٩). ورواه عن جابر. قال أبو عيسى: هذا حديث في إسناده اضطراب. ورواه في: (٢٦) كتاب الطب - (٢٣) باب ما جاء في أجر الكاهن - حديث رقم: (٢٠٧١). ورواه النسائي في: (٤٢) كتاب الصيد - (١٥) باب النهي عن ثمن الكلب - حديث رقم: (١، ٢). ورواه في: (٤٤) كتاب البيوع - (٩٠) باب بيع الكلب - حديث رقم: (١، ٢). ورواه في: (٩١) باب ما استثنى - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٢) كتاب التجارات - (٩) باب النهي عن ثمن الكلب - حديث رقم: (٢١٥٩ - ٢١٦١). ورواه الدارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٣٣) باب في النهي عن ثمن الكلب - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٣١) كتاب البيوع - (٢٩) باب ما جاء في ثمن الكلب - حديث رقم: (٦٨). ورواه أحمد: ١/٢٣٥، ٢٧٨، ٢٨٩، ٣٥٠، ٣٥٦، ١١٨/٤، ١٢٠، ١٤٠، ١٤١، ٣٠٨.

شحمها، وودكها يطلى به السفن، والكلب يصيد ويحرس، فدلّ على أن العلة النجاسة، فأما المتنجس فإن أمكن تطهيره كالثوب ونحوه صبح، لأن جوهره طاهر، وإن لم يمكن تطهيره كاللبس واللبن ونحوهما، فلا يصح لامتصاصه بالغسل ووجود النجاسة، ونقل النووي في شرح المذهب الإجماع على الامتناع، وأما الأدهان المتنجسة كالزيت ونحوه فهل يمكن تطهيرها؟ فيه وجهان: أحدهما لا لأنه عليه الصلاة والسلام «سُبِّلَ عَنِ الْقَارَةِ تَمُوتُ فِي السُّنَنِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ جَامِداً فَلَا قُوَّةَ وَمَا حَوْلَهَا وَإِنْ كَانَ ذَائِباً فَأَرْقُوهُ»^(١) فلو أمكن تطهيره لم يجوز إراقة لأنه إضاعة مال، مع أنه عليه الصلاة والسلام «نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ»^(٢) وهل يجوز هبة الزيت المتنجس ونحوه، والصدقة به؟ عن القاضي أبي الطيب منعهما، قال الرافعي: ويشبه أن يكون فيها ما في هبة الكلب من الخلاف، قال النووي: وينبغي أن يقطع بصحة الصدقة به للاستصباح ونحوه، وقد جزم المتولي بأنه يجوز نقل اليد فيه بالصيغة وغيرها والله أعلم.

وأما الشرط الثاني، وهو أن يكون متنعاً به: فاحترز به عما لا منفعة فيه، فإنه لا يصح بيعه ولا شراؤه، وأخذ المال في مقابلته من باب أكل المال بالباطل، وقد نهى الله تعالى عنه، فمن ذلك بيع العقارب والحيات والنمل ونحو ذلك، ولا نظر إلى منافعها المعدودة من خواصها، وفي معنى هذه السباع التي لا تصلح للاستعياذ، والقتال عليها، كالأسد، والذئب، والثمر، ولا نظر إلى اعتناء الملوك السفلة المشتغلين باللهو بها، وكذا لا يجوز بيع الغراب ونحوه، ولا نظر إلى الريش لأجل النبل، لأنه ينجس بالانفصال، وكذا لا يجوز بيع السموم، ولا نظر إلى دسه في طعام للكفار، وأما ما يفعله الملوك في دس طعام المسلمين، فهو من الأفعال الخبيثة قال الله تعالى «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا»^(٣) الآية. وأما آلات اللهو المشغلة عن ذكر الله، فإن كانت بعد كسرها لا تعدّ مالا كالمختلة من الخشب ونحوه فيبيعها باطل لأن منفعتها معدومة شرعاً، ولا يفعل ذلك إلا

(١) رواه أحمد وأبو داود، وقد حكم عليه البخاري وأبو حاتم بالوهم (بلوغ المرام ١٤١) لكن روى البخاري عن ميمونة رضي الله عنها: أن فارة وقعت في سمن فماتت فيه فقتل النبي ﷺ عنها قال: «القهوه وما حولها وكلوه وزاد أحمد والنسائي في سمن جامده». (بلوغ المرام ١٤١).

(٢) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (١٨) باب لا صدقة إلا عن ظهر غني. ورواه مسلم في: (٣٠) كتاب الأقضية - (٥) باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة. والنهي عن منح وهبات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه أو طلب ما لا يستحقه - حديث رقم: (١٠). ورواه أحمد: ٢٥٠/٤. وقوله: «إضاعة المال» هو صرحه في غير وجوهه الشرعية وتعريضه للتلف. وسبب النهي أنه إفساد والله لا يحب المفسدين. ولأنه، إذا ضاع ماله - تعرض لما في أيدي الناس. (سورة النساء آية: ٩٣).

أهل المعاصي، وذلك كالطنبور، والمزمار، والرباب وغيرها، وإن كانت بعد كسرها ورضها تعد مالا كالمختذ من الفضة والذهب، وكذا الصور ويبيع الأصنام، فالمنهوب القطع بالمنع المطلق، وبه أجاب عامة الأصحاب: لأنها على هيئتها آلة الفسق، ولا يقصد منها غيره، وأما الجارية المغنية التي تساوي ألفاً بلا غناه: إذا اشتراها بالفقين، هل يصح؟ قال الأولوني^(١): يصح، وقال المحمودي^(٢) بالطلاق، وقال أبو زيد: إن قصد الغناء بطل، وإلا فلا. قلت: في حديث أنس رضي الله عنه «مَنْ جَلَسَ إِلَى قَيْتَةٍ يَسْتَمِعُ مِنْهَا صَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْآثُكُ»^(٣)، والآثك بالمد وضم النون، هو الرصاص المذاب رواه ابن قتيبة. وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يُمَسَّحُ أَنْفُ مَنْ أَتَيْتُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ يَشْهَلُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: بَلَى وَلَكِنَّهُمْ أَتَّخَلَّوْا الْمَعَازِفَ وَالْقَيْتَاتِ وَالذُّفُوفَ قَبَّاتُوا عَلَى نَهْوِهِمْ وَتَعْبَهُمْ فَأَضْبَحُوا وَقَدْ مَسَّحُوا قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ»^(٤) وأخرج البخاري نحوه والله أعلم. ويجري الخلاف المذكور في الجارية المغنية، وفي كبش الطلاح والهلك للهراش والله أعلم. وأما الشرط الثالث: وهو أن يكون المبيع مملوكاً لمن يقع العقد له، فإن باشر العقد لنفسه فليكن له، وإن باشره لغيره إما بولاية أو بوكالة فليكن لذلك الغير، فلو باع مال غيره بلا ولاية ولا وكالة، فالجديد الأظهر البيع لقوله عليه الصلاة والسلام «لَا طَلَّاقَ إِلَّا فِيمَا يُمْلِكُ وَلَا عِتَاقَ إِلَّا فِيمَا يُمْلِكُ وَلَا بَيْعَ إِلَّا فِيمَا

(١) الأولوني هو: محمد بن عبد الله، أبو بكر. قال فيه الحاكم: كان شيخ الشافعية، بما رواه النهر، وكان من أزهق الفقهاء وأورعهم، وأحفظهم، وأبكمهم على قصيره، وأشدهم تواضعاً وأناة. قال. وتوفي ببخاري، سنة خمس وثلاثين وثلثمائة. له ترجمة في: طبقات العبادي ص/ ٩٢، تهذيب الأسماء واللغات ١٩١/٢، الأنساب ٣٨٠/١.

(٢) المحمودي هو: محمد بن محمود المروزي المعروف بالمحمودي، أبو بكر. أخذ عن الإمام الحافظ الزاهد أبي محمد المروزي المعروف بعبدان بفتح العين والباء الموحدة تلبية عبد تلميذ المزي، والريح، ذكره الرافعي في مواضع منها: في الحديث في الكلام على قولني السحب والمقط. قال الأسنوي: لم ألق على تاريخ وفاته. له ترجمة في طبقات الشافعية: ١٩٨/٢، وطبقات العبادي ص/ ٦٥.

(٣) رواه البخاري في: (٩١) كتاب التيمير - (٤٥) باب من كذب في حمله - حديث رقم: (٧٠٤٢). ورواه أبو داود في: (٤٠) كتاب الأدب - (٩٦) باب ما جاء في الرؤيا - حديث رقم: (٥٠٢٤). ورواه الترمذي في: (٢٢) كتاب البلبس - (١٩) باب ما جاء في المصورين - حديث رقم: (١٧٥١). ورواه عن ابن عباس. قال: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وأبي هريرة وأبي جحيفة وعائشة وابن عمر. قال أبو حنيفة: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح. ورواه الدارمي في: (٢٠) كتاب الرقاق - (٣) باب في حفظ السمع - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٢١٧/٢، ٢٢٤.

(٤) رواه البخاري في: (٧٤) كتاب الأضرحة - (٦) باب ما جاء فيمن يستحل ويُسَمَّى بغير اسمه - حديث رقم: (٥٥٩٠). ورواه مسلم في: (٤٦) كتاب القدر - (٧) باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها، لا

يُمْلِكُ وَلَا وَفَاءَ يَنْتَزِرُ إِلَّا فِيمَا يُمْلِكُهُ^(١) قال الترمذي: حسن قال النووي: وقد روي من طرق بمجموعها يرتفع عن كونه حسناً، ويقتضي أنه صحيح، والقديم أنه موقوف: إن أجاز مالكة نفذ وإلا فلا، وهذا متصوص عليه في الجديد أيضاً، واحتج له بحديث عروة فإنه قال: «دَفَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا لَأَشْتَرِيَ بِهِ شاةً فَأَشْتَرَيْتُ لَهُ شَاتَيْنِ فَبِعْتُ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَعْتُ بِالشَّاةِ وَالْدِينَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِي فَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي صَفَقَةٍ يَمِينُكَ^(٢)» رواه الترمذي بإسناد صحيح، قال النووي: وهو قوي، وذكره المحاملي^(٣)، والشاشي^(٤)، والعمرائي^(٥)، ونص عليه في البويطي والله أعلم. قلت: ونص عليه^(٦) في الأم في باب الغصب والله أعلم. وشرطه إجازة من يملك التصرف وقت العقد

= تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر - حديث رقم: (٣٢، ٣٣). ورواه أبو داود في: (٣١) كتاب اللبس - (٧) باب ما جاء في الخبز - حديث رقم: (٤٠٣٩). ورواه ابن ماجه في: (٣٦) كتاب الفتن - (٢٢) باب العقوبات - حديث رقم: (٤٠٢٠). ورواه أحمد: ٣٩٠/١، ٣٩٥، ٤١٣، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٤٥، ٤٤٦، ١٩٩/٢، ٢٠٩، ٢٠٩/٥، ٣٢٩.

(١) رواه الترمذي في: (١١) كتاب الطلاق - باب (٦) ما جاء لا طلاق قبل النكاح - حديث رقم: (١١٨١). عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال: وفي الباب عن علي ومعاذ بن جبل وجابر وابن عباس ومائشة. قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح. وهو أحسن شيء رُوِيَ في هذا الباب. وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. ورواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٧) باب الطلاق قبل النكاح - حديث رقم: (٢١٩٠). ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (١٧) باب لا طلاق قبل النكاح - حديث رقم: (٢٠٤٧).

(٢) رواه ابن ماجه في: (١٥) كتاب الصلقات - (٧) باب الأمين يتجر فيه فيبيع - حديث رقم: (٢٤٠٢). ورواه أحمد: ٣٧٦/٤. والدارقطني ص (٢٩٣). والبيهقي: ١١٢/٦. وإسناده صحيح. وروى مثله أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٢٨) باب في المضارب يخالف - حديث رقم: (٣٣٨٤). والشاشي - حديث رقم: (١٣٣٣)، وأحمد: ٣٧٥/٤.

(٣) المحاملي هو: أبو الحسن، أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل الشافعي، البغدادي، المعروف بالمحاملي، تفقه على الشيخ أبي حامد، مات يوم الأربعاء تسع بقين من شهر ربيع الآخر سنة خمس عشرة وأربعمائة. له ترجمة في المعبر ١١٩/٣، وتاريخ بغداد ٣٧٢/٤، وطبقات الشافعية ٢٠٢/٢.

(٤) الشاشي: القفال الكبير أبو بكر، محمد بن إسماعيل القفال الكبير الشافعي، أحد أئمة الإسلام، وهو أفصح الأصحاب قلماً، وأمكنهم في دقائق العلوم قلماً، وقال فيه الحاكم: هو الفقيه الأدب، وقال الشيخ أبو إسحاق: إن ملحق الشافعي انتشر فيما وراء النهر عنه، توفي سنة خمس وستين وثلاثمائة. له ترجمة في: الأنساب ٢٤٤/٧.

(٥) العمرائي كذا ذكر في الفتن، وصوابه العمري وهو الحسين بن أحمد بن محمد بن عمرو العمري، الأصفهاني شيخ الشافعية بها في وقته. سمع وحديث، ومات بأصبهان سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية للسبكي ٢١٤/٤، وطبقات الشافعية للاستدري ٩٤/٢.

(٦) رواه في الأم ٢١٣/٣ وما بعدها.

حتى لو باع مال الطفل وبلغ وأجاز لم ينفذ، وكذا لو باع مال الغير ثم ملكه وأجاز لم ينفذ صرح به الرافعي، قال: والقولان جاريان فيما لو زوج أمة الغير، أو ابنته، أو طلق منكحته، أو أعتق عبده، أو أجر داره، أو وقفها بغير إذن، وضبط الامام محل القولين: بأن يكون العقد يقبل الاستنابة والله أعلم. وأما الشرط الرابع، وهو القدرة على التسليم فلا بد منه سواء القدرة الحسية أو الشرعية، فلو لم يقدر على التسليم حساً كييع الضال والأبق فلا يصح، لأن المقصود الانتفاع بالمبيع وهو مفقود، ولو باع العين المنصوبة مما لا يقدر على انتزاعها من الغاصب فلا يصح، وإن قدر فالأصح الصحة لحصول المقصود بالمبيع، ثم إن علم المشتري الحال فلا خيار له، ولو عجز المشتري عن الانتزاع من الغاصب لضعف عرض له أو قوة عرضت للغاصب فله الخيار على الصحيح، وإن كان جاهلاً حال المقد لله الخيار على الصحيح، ولو باع الأبق ممن يسهل عليه رده فقيه الوجهان في المنصوب، ويجوز تزويج الآبقة والمنصوبة واعتاقهما، ولا يجوز بيع الطير في الهواء، والسك في الماء للفر، ولو باع الحمام طائراً اعتماداً على عوده ليلاً لوجهان كما في النحل: أصبحهما عند إمام الحرمين الصحة كالعبد المبعوث في شغل، وأصبحهما عند الجمهور المنع، إذ لا وثوق بعودها لعدم عقلها، وصحح النووي في النحل الصحة، ولو باع نصف سيف ونحوه معيئاً لم يصح، لأن تسليمه لا يصح إلا بكسره، وفيه نقص وتضييع المال، وهو منهى عنه، بخلاف ما لو بناءه جزءاً مشاعاً فإنه يصح، ويصير شريكاً، وكذا حكم الثوب النفس الذي ينقص بالقطع، ولو كان الثوب خليطاً لا ينقص بالقطع، صح البيع على الصحيح، إذ لا محذور والله أعلم. هذا كله في المانع الحسي، أما المانع الشرعي فكبيع الشيء المرهون بغير إذن المرتهن، إذا كان المرهون مقبوضاً لأنه ممنوع من تسليمه شرعاً، إذ لو جاز ذلك لبطلت فائدة الرهن والله أعلم.

وأما الشرط الخامس، وهو كون المبيع معلوماً، فلا بد منه، لأنه عليه الصلاة والسلام **«نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»**^(١) رواه مسلم، نعم لا يشترط العلم من كل وجه، بل يشترط العلم به بعينه وقدره وصفته، أما المعين فمعناه أن يقول: بعتك هذا ونحوه، بخلاف ما لو قال: بعتك عبداً من عبيدي أو شاة من هذه الغنم فهو باطل، لأنه غير معين وهو غرر، وكذا لو قال: بعتك هذا القطيع إلا واحدة لا يصح، وسواء تساوت القيمة في العيب والغنم أم لا، وأما القدر فلا بد من معرفته، حتى لو قال: بعتك مئة هذه الغرارة حطئة، أو بزنة هذه الصخرة زيباً لم يصح البيع، وكذا لو قال: بعتك بمثل ما باع فلان سلعة، أو قال: بعتك بالسعر الذي يساوي في السوق فلا يصح لوجود الغرر، بخلاف ما لو قال: بعتك هذا القمح

كل كيل يكذا فإنه يصح، وإن كانت جملة القمح مجهولة في الحال لأن الجهالة انتفتت بذكر الكيل، ولو قال: بعثك من هذه الصبرة كل صاع بدرهم لم يصح على الصحيح لأن المبيع مجهول، وذكر مقابله كل كيل بدرهم لا يخرج عن الجهالة. وأعلم أن قولنا ملء هذه الفرازة حنطة، أو بزنة هذه الصخرة زيباً محله إذا كان المفقود عليه في النعمة، أما إذا كان حاضراً بأن قال: بعثك ملء هذه الفرازة من هذه الحنطة أو بزنة هذه الصخرة من هذا الزيب فإنه يصح على الصحيح، لأنه لا غرر، ولا مكان الشروع في الوفاء عند العقد، وقد صرح الرافعي في باب السلم بهذا الحكم والتعليل والله أعلم. وأما الصفة فيها مسائل، منها أن استقصاء الأوصاف على الحد المعتبر في السلم يقوم مقام الرؤية، وكذا سماع وصفه بطريق التواتر، فيه خلاف: الصحيح الذي قطع به العراقيون أنه لا يصح، إذ الوصف في مثل هذا لا يقوم مقام الرؤية، ومنها رؤية بعض المبيع دون بعض، فإن كان مما يستدل برؤية بعضه على الباقي، صح البيع مثل رؤية ظاهر صبرة القمح ونحوها، ولا خيار له إذا رأى باطنها إلا إذا خالف ظاهرها، وفي معنى الحنطة والشعير صبرة الجوز واللوز ونحوهما والدقيق، فلو كان منها شيء في وعاء، فرأى أعلاه ولم ير أسفله، أو رأى السمن والزبيب وبقية المالحات في ظروفها كفي، ولا يكفي رؤية ظاهر حبة الرمان والبطيخ والسفرجل، بل لا بد من رؤية كل واحدة منها لاختلافها، وأما التمر فإن لم يلقز حباته فحبته كحبة الجوز واللوز، وإن التزقت كالثقوصة كفي رؤية أعلاها على الصحيح، وأما القطن في العذل، فهل يكفي رؤية أعلاه أم لا بد من رؤية جميعه؟ فيه خلاف حكاه الصيمري^(١)، وقال: الأشبه عندي أنه كقوصرة التمر، ومنها مسألة العين: كما إذا كان عنده قمح، فأخذ شيئاً منه وأراه لغيره كما يفعله الناس، فإن اعتمد في الشراء على رؤيتها نظر إن قال: بعثك من هذا النوع كذا فهو باطل، لأنه لا يمكن انعقاده بيعاً، لأنه لم يتعين بيعاً ولا سلماً لعدم الوصف، وإن قال: بعثك الحنطة التي في هذا البيت، وهذه العين منها، نظر إن لم تدخل العين في البيع لم يصح على الأصح، لأنه لم ير المبيع ولا شيئاً منه، وإن أدخلها فيه صح، ثم شرطه أن يرد العين إلى الصبرة قبل البيع، فإن أدخل العين من غير رد، فإنه يكون كمن باع عينين رأى إحداها، لأن المرئي متميز عن غير المرئي، كذا قاله البغوي؛ ومنها الرؤية في كل شيء بحسب اللائق به، ففي شراء الدور لا بد من رؤية البيوت، والسقف، والسطوح، والجدران داخلًا

(١) الصيمري هو: عبد الرحمن بن الحسين بن محمد، أبو القاسم. قال الشيخ أبو إسحاق: سكن البصرة، وحضر مجلس القاضي أبي حامد، وتفقه على أبي القياض، وارتحل الناس إليه من البلاد، وكان حافظاً للمذهب، وحسن التصانيف. قال ابن الصلاح: كانت وفاته بعد سنة ست وثمانين وثلاثمائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية ٢/٣٧، وطبقات الشيعة ص/١٢٥، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٥، والمتنظم ١١٩/٨.

وخارجاً، والمستحم والبالوعة، وفي البستان يشترط رؤية الأشجار، والجدران دون الأساس، وعروق الأشجار ونحوهما؛ ويشترط رؤية مسابيل الماء، وفي اشتراط رؤية طريق الدار، ومجرى الماء الذي تدور به الرحي وجهان: الأصح في شرح المهلب، الاشتراط، لاختلاف الغرض به، ويشترط في رؤية العبد رؤية الوجه والأطراف، ولا يجوز رؤية العورة، وفي باقي البدن وجهان: أصحهما الاشتراط، وفي الجارية أوجه: أصحها في زيادة الروضة أنها كالعبد، وكذا يشترط رؤية الشعر على الأصح، ويشترط في الدواب رؤية مقدم الدابة ومؤخرها وقوائمها، ويشترط رفع السرج والأكاف والجل، ولا يشترط جري الفرس على الصحيح، ويشترط في الثوب المطوي نشره، ثم إذا نشر الثوب، وكان صفيقاً كالديباج المنقوش والبسط الزراني ونحوه، فلا بد من رؤية وجهه معاً، وإن كان لا يختلف وجهاه كالكرباس كفي رؤية أحد وجهيه في الأصح، ولا بد في شراء المصنف والكتب من قلب الأوراق ورؤية جميعها، وفي الورق الأبيض لا بد من رؤية جميع الطاقات، وأما الففاح، فقال العبادي: يفتح رأسه وينظر فيه بقدر الإمكان ليصح بيعه، وأطلق الغزالي في الأحياء المسامحة به. قال النووي: الأصح قول الغزالي والله أعلم. قال:

(فصل: وَيَحْرُمُ الرِّبَا فِي اللَّحْبِ وَالْفِضَّةِ وَالْمَطْعُمَاتِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْبِ بِاللَّحْبِ، وَلَا الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ إِلَّا مَتَاعَاتٍ نَقْدًا).

الربا بالقصر، وهو في اللغة الزيادة، وفي الشرع هو الزيادة في اللهب والفضة وسائر المطعمومات، قاله ابن الرقعة في الكفاية وفيه نظر، وقال في المطلب: هو أخذ مال مخصوص بغير مال، وفيه نظر أيضاً. وهو حرام بالكتاب والسنة وإجماع الأمة لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(١) وقال عليه الصلاة والسلام: «لَعَنَ اللَّهُ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَشَاهِدَهُ وَكَاتِبَهُ»^(٢) ثم الربا لا يحرم إلا في اللهب والفضة والمطعمومات. قال رسول الله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ»^(٣) بِاللَّحْبِ وَلَا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ وَلَا الْبُرَّ بِالْبُرِّ وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ وَلَا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ، وَلَا الْمَلْحَ بِالْمَلْحِ إِلَّا سَوَاءً يَسَوَاءً عَيْنًا يَعَيْنُ يَدًا يَدُوكَ وَلَكِنْ يَبِيعُوا اللَّحْبَ بِالْوَرَقِ وَالْوَرَقَ بِاللَّحْبِ وَالْبُرَّ بِالشَّعِيرِ وَالشَّعِيرَ بِالْبُرِّ وَالثَّمَرَ بِالْمَلْحِ وَالْمَلْحَ بِالثَّمَرِ كَيْفَ شِئْتُمْ فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ بَقْدَ أَزْيٍ»^(٤) رواه الشافعي، فدل الحديث على ما ذكره الشيخ في بيع اللهب

(١) سورة البقرة آية: ٢٧٥.

(٢) رواه ابن الجارود - حديث رقم: (٦٤٦). والبيهقي: ٢٧٥/٥. وأحمد: ٣/٣٠٤.

(٣) قوله: «اللَّحْبُ بِاللَّحْبِ» يجوز في اللهب الرفق والتصب، ويدخل في اللهب جميع أصنافه من مشروب ومنقوش وجيد ودرجيه وصحيح ومكسر وحلى وتير وخالص ومنقوش، ونقل النووي تبعاً لغيره في ذلك الإجماع.

(٤) رواه الشافعي في: كتاب البيوع - ص/١٤٦. رواه البخاري في: (٣٤) كتاب البيوع - (٧٨) باب بيع =

بالذهب، والفضة بالفضة، من اشتراط التماثل والحلول والقبض في المجلس، وكما تشترط هذه الثلاثة في الذهب، والفضة كذلك تشترط في المتماثلات من الأطعمة، فيشترط في بيع القمح بالقمح ونحوه التماثل كمدّ بمدّ، والحلول فلا يجوز التأجيل والتأجيل^(١) في المجلس والله أعلم. قال:

(وَلَا يَبِيعُ مَا ابْتَاعَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ).

تقدير الكلام، ولا يجوز بيع الذي ابتاعه حتى يقبضه، سواء كان عقاراً أو غيره أذن فيه البائع أم لا، وسواء أعطى المشتري الثمن أم لا وحجة ذلك ما روى حكيم^(٢) بن حزام بالزناي المنقوطة رضي الله عنه. قال: قلت: يا رسول الله إني ابتاع هذه البيوت فما يحل لي وما يحرم عليّ. قال يا ابن أخي «لَا تَبِيعَنَّ شَيْئاً حَتَّى يَقْبِضَهُ»^(٣) قال البيهقي: إسناده حسن متصل، وفيه أحاديث أخرى، وذكر العلماء له علتين، إحداهما ضعف الملك بدليل أن البيع ينفسخ بتلف المبيع. العلة الثانية توالي الضمانين على شيء واحد في زمن واحد، فإنه لو صح بيعه لكان مضموناً للمشتري ومضموناً عليه، ويلزمه أيضاً أن يكون المبيع مملوكاً للشخصين في زمن واحد: كذا قالوه، ولا فرق بين بيعه لغير البائع، أو للبائع لعموم الخبر، وكما لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه، لا يجوز غيره من المعاوضات كجعله صداقاً أو أجرة أو رأس مال سلم أو صلح، وكذا لا يجوز هبته وإجارته ورهنه، نعم يصح إعاقته على الأصح لقوة العتق، وكذا الاستيلاد، وأما وقفه قال المتولي: إن اشترطنا فيه القبول فهو كالبيع،

= الفضة بالفضة - حديث رقم: (٢١٧٦، ٢١٧٧). ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (١٥) باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً - حديث رقم: (٨١ - ٨٣، ٨٥). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (١٢) باب في الصرف - حديث رقم: (٣٣٤٨، ٣٣٤٩). ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٥٠) باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة - حديث رقم: (١، ٢). ورواه ابن ماجه في: (١٢) كتاب التجارات - (٤٨) باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً يدا بيد - حديث رقم: (٢٢٥٤ - ٢٢٥٥). ورواه الدارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٤٠) باب في النهي عن الصرف - حديث رقم: (١، ٢). ورواه أحمد في المسند: ٢/٢٦٢، ٤٣٧، ١٠/٣، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٨، ٦١، ٦٦، ٧٣، ٨٢، ٩٣، ٩٧، ٣٨/٥، ٤٩، ٢٠٠، ٢٧١، ١٩/٦، ٢١، ٢٢.

(١) سؤال: استاجر داراً ولم يقبضها فله إيجارها قبل القبض في الأصح، والفرق بينه وبين البيع أن المعقود عليه المنافع والمنافع لا تصير مقبوضة بقبض الغير فلا يؤثر فيها قبض الغير له. (الزركشي في حاشية الأصل).

(٢) حكيم بن حزام بن غويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي، أبو خالد المكي، ابن أخي خديجة أم المؤمنين، أسلم يوم الفتح، وصحب، وله أربع وسبعون سنة، ثم عاش إلى سنة أربع وخمسين، أو بعدها، وكان عالماً بالنسب. (تقريب التهذيب ٢/١٩٤).

(٣) رواه البيهقي: ٣١٣/٥ بإسناد حسن متصل.

ولا فهو كالمعتق، وصحح النووي في شرح المذهب أنه كالإعتاق وتزويج الأمة كالمعتق، وقال ابن خيران^(١): يجوز قضاء الدين به. واعلم أن الثمن كالمبيع فلا يبيعه البائع قبل قبضه، وبقي ما ذكرناه يعلم مما تقدم والله أعلم. قال:

(وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ).

يحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه: لأنه عليه الصلاة والسلام منعه عن أن تباع الشاة باللحم^(٢)، رواه الحاكم، وقال: في رواه أئمة حفاظ ثقات، وقال البيهقي: إسناده صحيح، وقيل يجوز وإن كان من غير جنسه، فإن كان من مأكول فقولان: الأظهر أنه لا يجوز أيضاً لعدم الخبر، وقيل يجوز قياساً على بيع اللحم باللحم، وإن كان غير مأكول: ففيه خلاف أيضاً، والراجح التحريم لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع اللحم بالحيوان^(٣)، رواه أبو داود لكنه مرسل والمرسل مقبول عند الشافعي إذا اعتضد بأحد سبعة أشياء: إما بالقياس أو قول صحابي أو فعله أو قول الأكثرين أو يتشتر من غير دافع أو يعمل به أهل العصر أو لا توجد دلالة سواء أو بمرسل آخر أو مسند، وقد أسنده الترمذي والبخاري ولا فرق في ذلك المسند بين أن يكون صحيحاً أم لا، وقيل يجوز لأن التحريم في المأكول لأجل بيع مال الربا بأصله المشتعل عليه ولم يوجد هنا، ومن هذا المعنى استنبط تحريم بيع الحنطة بدقيقها والمسمم بكسبه ونحو ذلك، وفي إلحاق الشحم والآلية والقلب والكلىة والرقبة باللحم وجهان أصحهما نعم، ويؤخذ من كلام الشيخ أنه يجوز بيع الحيوان بالحيوان سواء كان من جنسه أم لا وسواء تساوى كبيره بغير أو تفاضلاً كبيره بغيرين وهو كذلك، وهذا إذا لم يشتمل الحيوان على ما فيه الربا كشاة في ضرعها لبن إذا بيعت بشاة ليس في ضرعها لبن وفي جواز ذلك وجهان: أرجعهما التحريم، ولو باع دجاجة فيها بيض بدجاجة فيها بيض فهو كبيع الشاة بالشاة وفي ضرعها لبن، وجزم القاضي أبو الطيب بالمنع في الدجاجة والله أعلم. قال:

(وَيَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْفِصَةِ مَتَفَاضِلًا نَقْدًا، وَكَذَا الْمَطْمُونَاتُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْجِنْسِ مِنْهَا بِجِنْسِهِ مَتَفَاضِلًا، وَيَجُوزُ بَيْعُ الْجِنْسِ مِنْهَا بِغَيْرِهِ مَتَفَاضِلًا نَقْدًا).

(١) ابن خيران هو: أبو عبد الله الخنزي بقاء معجزة ثم تاه بتقطيع من فوق بعلها نون. هو محمد بن الحسن بن إبراهيم الفارسي أحد الأئمة الورعين والمقدمين في الأدب ومعاني القرآن والقرامات. توفي بهرجان يوم عرفة، سنة ست وثمانين وثلثمائة. له ترجمة في: تاريخ جرجان ص/٤٠٨، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٥٥.

(٢) أخرجه الحاكم ٢/٣٥. وقال: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي، ورواه البيهقي: ٢٩٦/٥. وقال: «هذا إسناده صحيح».

(٣) روله أحمد: ١/١٧٥. والحاكم: ٢/٣٨. والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

كفاية الأخيار/م ٢٢

إذا اشتمل عقد البيع على شيئين نظر: فإن اتحدا في الجنس والعلّة كالذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والتمر بالتمر اشترط لصحة العقد وخروجه عن كونه عقد ربا ثلاثة أمور: التماثل والحلول والتفاضل الحقيقي في المجلس، فلو اختل واحد منها بطل العقد فلو باع درهمين بدرهم وخلق حرم ويسمى هذا ربا الفضل. قال رسول الله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ»^(١) والعلّة كونهما قيم الأشياء حالياً وكذا المعلوم فلا يجوز بيع مدّ قمح بمدّ حنطة لقوله عليه الصلاة والسلام «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»^(٢) والعلّة في ذلك الطعم، وإن اختلف الجنس ولكن اتحدت علّة الرّبا كالذهب والفضة والحنطة والشعير جاز التفاضل، واشترط الحلول والتفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام «إِذَا اخْتَلَفَتْ هَلِيهِ الْأَصْنَافُ فَيَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»^(٣) رواه مسلم. وإن اختلف الجنس والعلّة كالفضة والبر فلا حرج في شيء، ولا يشترط شيء من هذه الأمور. ثم المماثلة تعتبر في المكيل كيلاً وفي الموزون وزناً لقوله ﷺ «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا وَزْنًا»^(٤) يوزن^(٥) رواه مسلم، وقال ﷺ: «ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعاً واحداً وما كيل فمثل ذلك، فإذا اختلف النوعان فلا بأس» رواه الدارقطني، فلو باع المكيل بالوزن أو عكسه لم يصح، والمراد بالكيل المتماثل سواء كان معتاداً أو غير معتاد كقصعة غير معيرة، وكذا الميزان كالطيّار والقيان وغيرهما. فلو جهلنا كونه مكيلاً أو موزوناً ففيه أوجه: الصحيح الرجوع فيه إلى عادة البلد لأن الشيء إذا لم يكن محدوداً في الشّرع كان الرجوع فيه إلى عادة القبوض والحروز وغيرهما، وقيل يعتبر الكيل لأنه أعم، وقيل الوزن لأنه أقل تفاوتاً، وقيل بالتخيير للتساوي.

(١) رواه البخاري في: (٣٤) كتاب البيوع - (٧٧) باب بيع اللّهب بالذهب - حديث رقم: (٢١٧٥). ورواه

مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٥٠) باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً - حديث رقم: (٨١).

ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٥٠) باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة - حديث

رقم: (١)، (٢). ورواه الدارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٤٠) باب في النّهي عن الصرف - حديث

رقم: (٢).

(٢) رواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (١٨) باب بيع الطعام مثلاً بمثل - حديث رقم: (٩٣)، (٩٤).

ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٢٨) باب بيع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام - حديث

رقم: (١). ورواه الدارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٣٩) باب في النّهي عن بيع الطعام إلا مثلاً بمثل -

حديث رقم: (١)، (٢).

(٣) رواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٥) باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً - حديث رقم: (٨١).

(٤) قوله: «إلا وزناً بوزن، مثلاً بمثل، سواء بسواء» يحتمل أن يكون الجمع بين هذه الألفاظ تأكيداً ومبالغة

في الإيضاح.

(٥) رواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (١٤) باب الرّبا - حديث رقم: (٧٧).

(فرع) الفلوس إذا راجت رواج الذهب والفضة هل يجري فيها الربا؟ الصحيح أنه لا ربا فيها لانتهاء الثمنية الغالبة فيها، ولا يتعدى الربا إلى غير الفلوس من الحديد والنحاس والرصاص وغيرها بلا خلاف والله أعلم. قال: (وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْغَرَرِ).

الأصل في ذلك أنه عليه الصلاة والسلام «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»^(١) رواه مسلم، والغرر ما انطوى عنا عاقبته. ثم الغرر تحته صور لا تكاد تنحصر، فنذكر نبذة منها لتعرف بها غيرها، فمن ذلك: بيع البعير الناذ، وكذا الجاموس المتوحش والعبد المتقطع الخبر والسكك في الماء الكثير، وكبيع الثمرة التي لم تخلق والزروع في سنبله، وكذا بيع اللحم قبل سلخ الجلد، وكذا بيع القطن في جوزه باطل وإن كان بعد التشقق في جوزه وإن كان على الأرض عند أبي حامد^(٢) وكذا لا يصح بيع اللبن في الضرع لأنه مجهول المقدار لاختلاف الضرع رقة وغلظاً، وكذا لا يجوز بيع الحمل في البطن، وكذا لا يصح بيع المسك في الفأرة قبل فتحها فلو فتح رأسها ورأى المسك، قال الماوردي: يصح جزأً وبالوزن، وقال المتولي: إن لم يتفاوت ثخن الفأرة ورأى جوانبها صح وإلا فلا. والذي صوّره الرافعي أن بيع المسك في الفأرة باطل مطلقاً سواء بيع معها أو دونها وسواء فتح رأسها أم لا، وتبعه النووي على ذلك، وشبهه باللحم في الجلد. قال النووي في زيادته: قال أصحابنا: لو باع المسك المختلط بغيره لم يصح لأن المقصود مجهول كما لا يصح بيع اللبن المخلوط بالماء والله أعلم. وكما يضر الجهل بالمبيع كذا يضر الجهل بقدر الثمن وبالمشمن إذا كان في البلد نقدان فأكثر، وهي راجعة، ويقاس بما ذكرنا باقي صور الغرر والله أعلم. قال:

(فصل: وَالْمَتَابِعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا وَلَهُمَا أَنْ يَشْتَرِطَا الْخِيَارَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ).

الخيار كما ذكره الشيخ نوعان: خيار مجلس. وخيار شرط، ثم خيار المجلس يشترط في أنواع البيع حتى في الصرف وبيع الطعام^(٣) بالطعام والمسلم والتولية والاشتراك وصلاح

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) نقل السبكي عن صاحب التمه وأقره أنه لو باع القطن بعد تشققه صح، وهو ما يقتضيه ما نقله في الروضة في بيع أصول القطن عن صاحب التهذيب، وإن لم يكن تشقق ولا انشقاق القطن فباعه على شروط التبقية لم يصح فإن انشقق القطن ولم يتشقق فحكمه حكم الحطلة في السبل والله أعلم. (وجدته المحقق في حاشية الأصل من شرح الزركشي).

(٣) وقال به أكثر السلف، وخالف مالك وأبو حنيفة، وتعلقا بأمور. قال ابن عبد البر: وأكثرها لا حاصل له ولو حكم بإبطاله نقض على الأصح، والمعنى فيه كما قاله القفال أن غالب البيع يقع فلتة من غير ترو، فلا بد من فسخ يتشارك آثاره، وأقرب الأحوال إلى زمن العقد زمان المجلس لأنه من حريم العقد كما جعل حريم الدار تبعاً لها. له. (نقله المحقق عن الزركشي في حاشية الأصل).

المعاوضة لقوله ﷺ «الْيَيْتَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَرَفَقَا أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ اخْتَرْ»^(١) رواه الشبخان، ولا خيار في الحوالة، وكذا في القسمة، ولو اشترى العبد نفسه من سيده صح، وهل يثبت له الخيار؟ في الراجحي الكبير والروضة وجهان بلا ترجيح، والأصح في الشرح الصغير، وشرح المذهب أنه لا خيار، وأما عقد النكاح فلا خيار فيه، والفرق بينه وبين عقد البيع أن البيع عقد معاوضة بين الناس كثيراً فأثبت الخيار فيه للترجيح بخلاف النكاح فإنه لا يقع غالباً إلا عن تروء، وكذا لا خيار في الهبة بلا ثواب لأنه وطن نفسه على فقد العوض فلا خبن وكذا ذات الثواب على الأصح لأنها لا تسمى بيعاً، وكلام الراجحي في باب الهبة يثبت في ذات الثواب المعلوم الخيار، ولا خيار في الرهن والوقف والعق والطلاق، وفي كل عقد جائز من الطرفين كالوكالة، والشركة وكذا الضمان، وفي ثبوت الخيار للشفيع في الأخذ بالشفعة وجهان أصحهما في الشرح الكبير في كتاب الشفعة أنه يثبت له الخيار، لأن الأخذ بالشفعة ملحق بالمعاوضات بليل الردة بالغيب، والرجوع بالعهد، وصحح في المحرر هنا أنه لا يثبت الخيار واستدركه النووي في الروضة وصحح عدم ثبوت الخيار، ونقله عن الأكثرين في كتاب الشفعة. واعلم أن الشفيع لا يملك بمجرد قوله أخذت المبيع بالشفعة بل لا بد من اللفظ من بلك الثمن أو رضا المشتري بذمة الشفيع لأنه من المشتري يأخذ أو حكم الحاكم بثبوت الشفعة. وأما الإجارة فهل يثبت فيها الخيار؟ فيه خلاف صحح النووي في تصحيح التنبيه ثبوت الخيار فيها، وصحح في أكثر كتبه، وكذا الراجحي أنه لا يثبت والمساقاة كالإجارة، وهل يثبت الخيار في عقد النكاح الصداق؟ وجهان: الأصح لا يثبت. وَقَوْلُهُ [مَا لَمْ يَتَرَفَقَا] يعني بأبديتهما عن مجلس العقد، فلو قاما في ذلك المجلس مدة متطاوله أو قاما وتماشيا مراحل فهما على خيارهم على الصحيح الذي قطع به الجمهور، فإن تفرقا بطل الخيار للخبر، والرجوع في التفرق إلى العادة فما عدّه الناس تفرقاً لزم العقد به وإلا فلا، فلو كانا في دار صغيرة فالتفرق أن يخرج أحدهما منها أو يصعد السطح، فإن كانت الدار كبيرة فبان يخرج أحدهما من البيت إلى الصحن أو عكسه، وإن كانا في سوق أو صحراء فبان يولي أحدهما ظهره، ويمشي قليلاً هذا هو الصحيح وكما ينقطع الخيار بالتفرق كذا ينقطع بالتخاير بأن يقولوا اخترنا إمضاء البيع أو أجزأه الزمانه، وما أشبه ذلك، فإن قال أحدهما: اخترت إمضاء العقد أو أجزأه انقطع خياره وبقي خيار الآخر، ولو قال أحدهما للآخر: اختر أو خيرتك انقطع خيار القائل، لأنه دليل الرضا، ولا ينقطع خيار الآخر إن سكت، ولو أجاز واحد وقسح الآخر قدّم القسح، ولو تبايعا العوضين بعد قبضهما في المجلس ييماً ثابتاً صح البيع الثاني على المذهب الذي قطع به الجمهور لأنه رضي بلزوم

الأول والله أعلم. وأما خيار الشرط فإنه يصح بالسنة والإجماع بشرط ألا يزيد على ثلاثة أيام، فإن زاد بطل البيع^(١) ويجوز دون الثلاث، روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رجلاً يشكو إلى رسول الله ﷺ أنه لا يزال يغبن في البيع، فقال له النبي ﷺ: «إِذَا بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَافَةَ ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سَلْعَةٍ ابْتِغَاهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ»^(٢) رواه البيهقي وابن ماجه بإسناد حسن قاله النووي ورواه البخاري في تاريخه مرسلاً قال البيهقي: والرجل حبان^(٣) بن منقذ، وقال النووي: المشهور أنه منقذ، ولو شرط الخيار لأحدهما صح، وكذا الأجنبي في أظهر القولين لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك لكونه أعرف بالمعقود عليه نعم لو كان متولي العقد وكيلاً جاز أن يشترط الخيار له ولموكله، ولا يجوز لأجنبي والله أعلم. قال:

(وَإِذَا خَرَجَ بِالْمَبِيعِ غَيْبٌ فَلِلْمُشْتَرِي رُكُودٌ).

إذا ظهر بالمبيع عيب قديم جاز له الرد سواء كان العيب موجوداً وقت العقد أو حدث بعد العقد وقبل القبض، أما جواز الرد له بالعيب الموجود وقت العقد فبالإجماع، وروى عائشة رضي الله عنها «أَنَّ رَجُلًا ابْتِاعَ غُلَامًا فَأَقَامَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَخَاصَمَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ»^(٤) رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي، وابن ماجه وقال

(١) قال الزركشي: أعلم أنهم قطعوا بالبطان فيما زاد على ثلاثة وإنما لم يخرجوه على تفريق الصنفه، لأن شرط الفاسد إذا اقترن بالعقد يقتضي غالباً إما زيادة في الثمن أو محاباة فإذا أسقطت فسادها جهز إلى جهالة الثمن بسبب ما يقابل الشرط الفاسد فيفسد البيع فلهذا لم يصح الشرط إلا في ثلاثة أيام، ويطلق فيما عداها جرياً على القاعدة المذكورة في فساد العقد لمقارنة الشرط الفاسد والله أعلم.

(٢) رواه مسلم في: (٢١) كتاب البيوع - (١٢) باب بيع من يخلع في البيع - حديث رقم: (٤٨). ونصه «عن عبد الله بن دينار، أنه سمع ابن عمر يقول: ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخلع في البيوع. فقال رسول الله ﷺ: من بايعت فقل: لا خلافة. فكان إذا بايع يقول: لا غيبة. كان الرجل أثنى، فكان يقولها هكذا، ولا يمكنه أن يقول: لا خلافة.

(٣) حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري ثم المازني، المدني، صديق، من الخامسة. (تقريب التهذيب ١/١٤٦).

(٤) رواه أحمد: ٨٠/٦، ٢٠٨، ٣١٦. ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٧٢) باب في عهدة الرقيق - حديث رقم: (٣٥٠١). قال أبو داود: هذا إسناد ليس بذلك. ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٥٣) باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً - حديث رقم: (١٢٨٦). وتفسير الخراج بالضم، هو الرجل يشتري العبد فيستغله ثم يجد به عيباً فيرده على البائع. فالغلة للمشتري. لأن العبد لو ملك، هلك من مال المشتري. وتحو هذا من المسائل، يكون فيه الخراج بالضم. قال أبو عيسى: استغرب محمد بن إسماعيل هذا الحديث، من حديث عمر بن علي. قال: تراه تلبساً؟ قال: لا. ورواه ابن ماجه في: (١٢) كتاب التجارات - (٤٣) باب الخروج بالضم - حديث رقم: (٢٢٤٣). ورواه الطحاوي: ٢٠٨/٢. وابن الجارود - حديث رقم: (٦٢٦). والحاكم: ١٥/٢. وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

القول: صحيح، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وقسنا ما حدث بعد العقد وقبل القبض على المقارن لأنه من ضمان البائع ولأن المشتري إنما بذل الثمن في مقابلة مبيع سليم فإذا وجد على ذلك جوازنا له التنازل للضرر. وأعلم أن العيوب كثيرة جداً فمنها: كون العبد سارقاً أو زانياً وأبقاً أو به بخر ينشأ من المعدة دون ما يكون من قلع الأسنان، وكذا الصنان المستحكم دون العارض بحركة أو اجتماع وسخ، وكذا كون الدابة جموحاً أو عضاهمة أو رفاة، وكذا كون العبد ساحراً أو قاذفاً للمحصنات أو مقامراً أو تاركاً للصلاة وكون الجارية لا تحيض في سن الحيض غالباً وكون المكان ثقيل الخراج أو منزل الظلمة أو يخزنون به غلهم أو ظهر مكتوب يقتضي وقف المبيع وعليه خطوط المتقدمين وليس في الحال من يشهد به قاله الروياني، ونقله ابن الرفعة عن المعتة، وضابط ذلك أن كل ما نقص العين أو القيمة نقصاناً يفوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه، فقولنا نقص العين ككون الرقيق خصياً أو مقطوع أئمة، ونحوها بخلاف ما لو قطع من فخذة قطعة يسيرة فإنه لا يفوت بسبب ذلك غرض صحيح، وقولنا إذا غلب في جنس المبيع عدمه راجع إلى القيمة أو العين، أما القيمة، وهو الذي ذكرها الرافعي فاحتراز عن الثبوت في الأمة الكبيرة، فإنها لا تقتضي الرد فإنه ليس الغالب فيها عدم الثبوت، وأما العين فاحتراز به عن قلع الأسنان في الكبير فإنه لا ردّ به بلا شك، وقد جزم ابن الرفعة بمنع الرد ببياض الشعر في الكبير والله أعلم.

(فروغ) لو باع شخص عبداً وشرط البراءة من العيوب، ففيه خلاف: الصحيح أنه يبرأ من كل عيب باطن في الحيوان لم يعلم به البائع دون غيره^(١) لأن ابن عمر رضي الله عنهما باع غلاماً بثمانمائة وباعه بالبراءة فقال المشتري لا ين عمر: بالعبد داه لم تسمه لي، فاختصما إلى عثمان رضي الله عنه فقضى عثمان على ابن عمر أنه يحلف، لقد باعه العبد وما به داه يعلمه فأبى عبد الله أن يحلف وارتجع العبد فباعه بألف وخمسمائة^(٢)، فدل قضاء عثمان أنه يبرأ من عيب الحيوان الذي لم يعلم به والفرق بين الحيوان وغيره ما قاله الشافعي

(١) قال الأذري في الفتيمة: هذا كما إذا أطلق فإن عبداً خاصاً موجوداً أو سماه لأن كان مما لا يمان كالأبق يصح ويرى منه، وإن كان مما يمان كالبرص، فلا بد من معاينة، ولا تكفي التسمية فإذا عاينه صح ويرى منه، ثم قال بعد ذلك الأذري: ومن باع شيئاً أو لغيره وعلم به عبداً وجب عليه بيانه وأثم بكتمائه، وقضية كلام الأصحاب أنه لا يكفي أن يقول هو معيب أو يبيعه بشرط براءته من العيوب، وأنه لا يضمن غير الحال كما يتطاوله كثير من الناس أو يقول للفقير عن كتابه المغلوط هو غير مقابل أو يحتاج إلى مقابلة بل لا بد من بيان العيب المعلوم بعينه لأنه قد يظن المشتري السلامة، وإن البائع إنما يقول ذلك احتياطاً وحلواً من المهنة انتهى.

(٢) أخرجه البيهقي: ٣٢٨/٥. بإسناد صحيح والمشتري هو زيد بن ثابت.

أن الحيوان يأكل في حالتي صحته وسقمه، وتتبدل أحواله سريعاً، فقل أن يتفك عن عيب خفي أو ظاهر فيحتاج البائع إلى هذا الشرط ليثق بلزوم العقد، والفرق بين العيب المعلوم وغيره أن كتمان المعلوم تلييس وفشل فلا يبرأ منه، والفرق بين الظاهر، والباطن أن الظاهر يسهل الاطلاع عليه، ويعلم في الغالب فأعطيتاه حكم المعلوم، وإن كان قد يخفى على تدور فيرجع الأمر إلى أنه لا يبرأ عن غير الباطن في الحيوان، ولا عن غيره من غير الحيوان مطلقاً سواء كان، ظاهراً أو باطناً سواء في ذلك الثياب والعقار، ونحوهما والله أعلم.

(فرع) شرط رد المبيع بالعيب القديم أن يتمكن المشتري من الرد، أما إذا لم يتمكن بأن تلف المبيع أو ماتت الدابة أو احتق العبد أو وقف المكان، ثم علم بالعيب فلا رد، وله أرض العيب، والأرض جزء من ثمن المبيع نسبته إليه نسبة ما نقص العيب من القيمة عند السلامة: مثاله قيمته مائة بلا عيب وتسعون مع العيب فالأرض عشر الثمن، ولو كانت ثمانين فالأرض خمس الثمن، وعلى هذا لو زال ملك المشتري عن المبيع يبيع فلا رد له في الحال، ولا أرض على الأصح، لأنه لم يأس المشتري من الرد، لأنه ربما يعود إليه، ويمكن من رده بخلاف الموت والوقف، وكلما استيلاذ الجارية، لأنه تعلل الرد فيرجع بأرضها. وأعلم أن الرد على الفور لأن الأصل في المبيع اللزوم فإذا أمكنه الرد وقصر لزمه حكمه ومحل الفور في العقد على الأعيان^(١) أما الواجب في اللمعة بيع أو سلم فلا يشترط الفور، لأن رد ما في اللمعة لا يقتضي رفع العقد بخلاف المبيع الممين، كذا قاله الإمام، وأقره عليه الراعي في كتاب الكتابة، وابن الرفعة في المطلب فأعرقه، ثم حيث كان له الرد واعتبرنا الفور فليبادر بالرد على العادة، فلو علم العيب وهو يصلي أو يأكل فله التأخير حتى يفرغ لأنه لا يعد مقصراً وكلما لو كان يقضي حاجته، وكلما لو كان في الحمام، أو كان ليلاً، فحين يصبح لعدم التقصير في ذلك باعتبار العادة، ولا يكلف العذر، ولا ركض الفرس ونحو ذلك، ثم إن كان البائع حاضراً رده عليه، فلو رفع الأمر إلى الحاكم فهو أكد، فلو رد وكيله كفى، وكذا الرد على الوكيل، وإن كان البائع غائباً رفع الأمر إلى الحاكم، ولا يؤخر لقدمه، ولا للمسافرة إليه، والأصح أنه يلزمه الإشهاد على الفسخ إن أمكنه حتى ينتهي إلى البائع أو الحاكم لأنه الممكن. وأعلم أنه يشترط ترك استعمال المبيع، فلو استخدم العبد، أو ترك

(١) قال الفقهاء في فتاويه: لو اشترى حميراً فوجده معيباً، وجاء إلى البائع ليرده عليه، فقال له البائع اعرضه على فلان فإن قال لا يساوي هذا الثمن فردته عليّ، فذهب الرجل إلى فلان، وعرضه عليه، ثم رجع من عنده وأراد رده لم يكن له ذلك لأنه قصر في الرد مع إمكانه، وكلما البائع تحيل عليه، وكلما لو اشترى شيئاً من رجل، وكان بينهما دلال، فقال المشتري: هذا به عيب. فقال الدلال: إن وجدت به عيباً فأنا ضامن. فلما اشترى وجد به عيباً فذهباً لم يكن الرجوع على الدلال ولا مواصلة بملك.

على الدابة سرجها أو برذعتها بطل حقه من الرد لأنه يشمر بالرضا. قلت^(١): في هذا نظر لا يخفى، لأن مثل هذا لا يعرف إلا الخواص من الفقهاء فضلاً عن أجلاف القرى، لا سيما إذا كان رجل الدابة مبيعاً معها، فينبغي في مثل ذلك أنه لا يطل به الرد^(٢) ويؤيد ذلك أنه لو أخر الرد مع العلم بالعيب ثم قال: أخرت لأني لم أعلم أن لي الرد، فإن كان قريب العهد بالإسلام أو نشأ في برية لا يعرفون الأحكام فإنه يقبل قوله، وله الرد وإلا فلا، بل لو قال: لم أعلم أنه يطل بالتأخير قبل قوله، وعلمه الرافعي والنووي بأنه يخفى على العوام والله علم، ثم حيث بطل الرد بالتقصير بطل الأرض أيضاً، ولو تراخيا على ترك الرد بجزء من الثمن أو مال آخر فالصحيح أن هذه مصالحة لا تصح، ويجب على المشتري رد ما أخذه، ولا يطل حقه من الرد على الصحيح^(٣) وهذا إذا ظن صحة المصالحة فإن علم بطلانها بطل حقه من الرد بلا خلاف، ولو اشترى بغيراً أو عبداً فضاع البعير أو أبق العبد قبل القبض فأجاز المشتري البيع ثم أراد الفسخ فله ذلك ما لم يعد البعير أو العبد إليه والله أعلم. قال:

(وَلَا يَبِيعُ الثَّمَرَةَ مُطْلَقاً إِلَّا بِمَدِّ بَيْتِهِ صَلاَحُهَا).

هذا معطوف على قوله [ولا يجوز بيع الغرر]، وتقديره ولا يجوز بيع الثمرة مطلقاً إلا بعد بدو صلاحها، وبدو الصلاح ظهور الصلاح، فإذا بدا صلاح الثمرة بأن ظهرت مبادئ النضج، أو بدت الحلاوة وزالت العفوضة أو الحموضة المفرطتان، وذلك فيما لا يتلَوْن أو في المتلَوْن بأن يحمّر أو يصفر أو يسود جاز بيعها مطلقاً، ويشترط القطع بالإجماع، ويشترط التيقن لقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا تُبَاعُ»^(٤) الثمرة حَتَّى يَبْدُوَ^(٥)

(١) فائدة: قال السبكي في تكملة شرح المهذب: فلو كان المشتري قد علم بالعيب، لكن لم يعلم بأنه عيب يوكس الثمن ويوجب الفسخ، قال الماوردي: فلا رد له لأنه كان يمكنه عند رؤيته أن يسأل عنه، ولأن استحقاق الرد حكم، والجهل بالأحكام لا يسقطها. قال: فلو كان شاهد العيب قديماً وقال ظننت أنه قد زال فلا تأثير لهذا القول لأن الأصل بقاء العيب، ولو اختلفنا في العلم بالعيب فالقول قول المشتري لأن الأصل عنده. قاله صاحب العدة. انتهى كلام السبكي.

(٢) فائدة: الطفل إذا اشترى له الولي شيئاً وظهر به عيب فإن كان الشراء بعين المال فهو باطل، وإن كان في اللمة نفذ في حق الولي، فإن اشترى سليماً تحدث به عيب قبل القبض فإن كان الحظ في الأسماك أسك أو في الرد رد، فإن كان اشترى في اللمة انقلب إليه ولزمه الثمن من مال نفسه، وإن كان بعين مال الطفل بطل العقد، قاله صاحب التتمة، نقله السبكي في تكملة شرح المهذب والله أعلم.

(٣) فائدة: قال السبكي: وإذا ادعى البائع أن المشتري أخر الرد بعد العلم وأنكر المشتري فالقول قول المشتري مع يمينه. قاله الروياني عن جامع القاضي أبي حامد.

(٤) قوله: «لَا تَبَاعُ الثَّمَرَةُ» أي بدون الشجرة.

(٥) قوله: «يَبْدُوَ صلاحها» يبدو بغير حمزة أي يظهر، والثمار بالمثلثة جمع ثمرة بالتحريك وهي أهم من الرطب وغيره، ولم يحزم بحكم في المسألة لقوة الخلاف فيها، وقد اختلف في ذلك على أقوال: فقيل =

صَلَّحَهَا^(١) رواه الشيخان. وإذا باع مطلقاً يعني بلا شرط استحقَّ المشتري الإبقاء إلى أوان الجذاذ للعادة، ويؤخذ من كلام الشيخ أنه إذا لم يبدِ الصلاح أنه لا يجوز مطلقاً وهو كذلك، ويشترط لصحة البيع أن يشترط قطع الثمرة الصالحة للارتفاع وهذا جائز بالإجماع، ولو جرت العادة بقطعه لا يكفي، بل لا بد من شرط القطع، وإن بيعت الثمرة قبل بدو الصلاح مع الأشجار جاز بلا شرط لأنها تبع الأشجار والأصل غير متعرض للعادة، بخلاف ما إذا أفردت الثمرة، ولو شرط القطع ورضى البائع بالإبقاء على الشجر جاز والله أعلم. وكما يحرم بيع الثمرة قبل بدو الصلاح إلا بشرط القطع كذلك يحرم بيع الزرع الأخضر إلا بشرط قطعه، لما روى مسلم «أن النبي ﷺ نهى عن بيع ثمرة النخل حتى تزهى، وعن السنبل والزرع حتى يبيض وتؤمن العادة»، ولو بيع الزرع مع الأرض فهو كبيع الثمرة مع الشجرة والله أعلم^(٢).

(فرع) إذا باع شخص ثمرأً أو زرعاً بلداً صلاحه لزمه سقيه قدر ما ينمو به ويسلم من التلف والفساد سواء كان ذلك قبل أن يخلي بين المشتري وبين المبيع، أو بعد التخلية، حتى لو شرطه على المشتري بطل العقد لأنه مخالف لمقتضى العقد، ولا يلزمه ذلك عند شرط القطع والله أعلم. قال:

(وَلَا يَبِيعُ مَا فِيهِ الرِّبَا بِنَجْسِهِ رَطْباً إِلَّا اللَّبَنَ).

تقدير الكلام ولا يجوز بيع شيء فيه الربا بنجسه حال كون المبيع رطباً كالرطب

= يطل مطلقاً وهو قول ابن أبي ليلى والثوري، ووجه من نقل الإجماع على البطلان، وقيل يجوز مطلقاً ولو شرط التبقية وهو قول الشافعي وأحمد والجمهور ورواية مالك. وقيل يصح إن لم يشترط التبقية والنهي فيه محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلاً وهو قول أكثر الحنفية. وقيل هو على ظاهره لكن النهي فيه للتره. ^(١)

(١) رواه البخاري في: (٣٤) كتاب البيع - (٨٥) باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها - حديث رقم: (٢١٩٣، ٢١٩٤). ورواه مسلم في: (٢١) كتاب البيع - (١٣) باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع - حديث رقم: (٤٩، ٥٠، ٥٦). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيع - (٢٣) باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها - حديث رقم: (٣٣٦٧، ٣٣٦٨، ٣٣٧٢). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيع - (١٥) باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها - حديث رقم: (١٢٢٦). ورواه ابن ماجه في: (١٢) كتاب التجارات - (٣٢) باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها - حديث رقم: (٢٢١٤ - ٢٢١٦). ورواه أحمد: ١/١١٦، ٧/٢، ٤١، ٥٢، ١٢، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ١٢٣، ١٥٠، ٢٦٢، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٨٧، ٣٩٥، ٤٥٨، ٤٧٢، ١٨٥/٥، ١٩٠، ١٩٢، ٧٠٦/١، ١٠٦، ١٦٠.

(٢) رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيع - (٢٣) باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها - حديث رقم: (٣٣٦٨). ورواه أحمد: ٥/٢. ورواه البيهقي: ٣٠٢/٥.

بالرطب، والعنب بالعنب، ووجه البطلان أن المماثلة مرعية في الرويات وفي حال الرطوبة المماثلة غير محققة، والقاعدة أن الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة، وقوله إلا اللبن أي فإنه يجوز بيع بعضه ببعض وإن لم يجبن، لأنه حالة كمال، ولا فرق في اللبن بين الحليب والرايب والمخيض، ولا بين الحامض وغيره، والمعيار فيه الكيل حتى يباع الرايب بالحليب وإن تفاوتوا في الوزن لأن الاعتبار بالكيل كالحنطة الصلبة بالرخوة، وشرطه أن لا يغلي فإن غلى امتنع لتأثير النار كما لا يجوز بيع الخبز ببعضه ببعض لاختلاف النار، وكذا كل ما أثير فيه النار تأثيراً يبيّن كالشوي والله أعلم. قال:

(فصل: فيبيع السلم حالاً ومَوْجَلاً فيما تكاملت فيه خمسة شروط: أن يكون مضبوطاً بالصفة).

السلم والسلف بمعنى واحد، وسمي بذلك لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفاً لتقديم رأس المال، وحده عقد على موصوف في الزمة ببذل عاجل بأحد اللفظين. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِعَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾^(١) الآية. قال ابن عباس رضي الله عنهما: أراد به السلم^(٢)، وفي الصحيح أن النبي ﷺ قدم المدينة وهم يسلفون في الثمر السنة والستين وربما قال الستين والثلاث. فقال: «من أسلف فليسلف في كيل معلوم، ووزن^(٣) معلوم، إلى^(٤) أجل معلوم^(٥)». وفيه من جهة المعنى الفرق

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢.

(٢) أخرجه الشافعي: (١٣١٤). والحاكم ٢/٢٨٨. والبيهقي ١٨/٦.

(٣) قوله: «وزن معلوم» بالواو في الأصول قليل الواو للتضيق أي بمعنى أو أي كيل فيما يكال، ووزن فيما يوزن، وقيل بتقدير الشرط أي في كيل معلوم إن كان كيلياً، ووزن معلوم إن كان وزنياً، أو من سلف في مكيل معلوم، ومن أسلف في موزون فليس في وزن معلوم.

(٤) قوله: «إلى أجل معلوم» قيل ظاهره اشتراط الأجل في السلم وهو ملهبط أبي حنيفة ومالك والصحيح من ملهبط أحمد، وقال الشافعي: لا يشترط الأجل والمراد في الحديث أنه إن أجل اشترط أن يكون الأجل معلوماً في قريته والله تعالى أعلم.

(٥) رواه البخاري في: (٣٥) كتاب السلم - (١) باب السلم في كيل معلوم - حديث رقم: (٢٢٣٩). ورواه في: (٢) باب السلم في وزن معلوم - حديث رقم: (٢٢٤٠ - ٢٢٤٣). ورواه في: (٧) باب السلم إلى أجل معلوم - حديث رقم: (٢٢٥٣). ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٢٥) باب السلم - حديث رقم: (١٢٨). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٥٧) باب في السلف - حديث رقم: (٣٤٦٣). ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٦٢) باب السلف في الثمار - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٢) كتاب التجارلت - (٥٩) باب السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم - حديث رقم: (٢٢٨٠). ورواه الدارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٤٤) باب في السلف - حديث رقم: (٤٤) باب في السلف. ورواه أحمد: ٢١٧/١، ٢٢٢، ٢٨٢، ٣٥٨.

بالمتماعدين، لأن أصحاب الحرف قد يحتاجون إلى ما يتفقون على حرفهم من الغلال ولا مال معهم، وأرباب النقود يتفقون بالرخص فجوّز ذلك وفقاً بهما، وإن كان فيه غرر كالإجارة على المنافع المعدومة لمسيب الحاجة إلى ذلك، ثم عقد السلم إن كان موجلاً فلا نزاع في صحته، وفي بعض الشروح حكاية الاتفاق على صحته، ولأنه مورد النص، وإن كان حالاً فهل يصح؟ قال الأئمة الثلاثة: لا يصح، ومذهبنا أنه يصح، وحجتنا أنه إذا جاز في المؤجل مع الغرر فهو في الحال أجوز، لأنه أبعد عن الغرر، فلو أطلق العقد حمل على الحال كالثمن في المبيع بجامع ثبوت كل منهما في الذمة، وقيل لا يتعقد، ثم إذا عقد فلا بد من وجوب شروط لصحة العقد: منها ضبطه بالصفة التي تنفي الجهالة على ما يأتي في كلام الشيخ، لأن السلم عقد غرر، وعدم الضبط بما ينفي الجهالة غرر ثان، وغرران على شيء واحد غير محتمل، فلذلك لا يصح والله أعلم. قال:

(وَأَنْ يَكُونَ جَنْسًا لَمْ يَخْتَلِفْ يَغْيَرُهُ وَلَمْ تَدْخُلْ نَارًا لِأَحَالَتِهِ).

شروط صحة عقد السلم أن يكون المسلم فيه منضبطاً سواء اتحد جنسه أو تعدّد كما لو أسلم في ثوب قطن سده لإريسم وكل منهما معلوم لانتفاء الغرر في ذلك ونحوه، وإن تعدّد المخلوط وجعل مقادير المخلطات فلا يصح كما إذا أسلم في الغالية والأدهان المطيب، والثياب المصبوغة على ما صححه النووي. وقال في المحرّر: الأيس الجواز، وكلنا لا يصح السلم في الأقواس العجمية لأنها مشتملة على أجناس مقصودة، وكل منها غير معلوم وكذا لا يصح السلم في الترياق المخلوط كالفالية. وأعلم أن الاختلاط ليس من شرطه التركيب من الآدمي كما مثلناه، بل لو كان خلقياً فإنه أيضاً لا يصح، فلو أسلم في الرؤوس فإن كان قبل التنقية من الشعر فلا يصح جزءاً، وإن كان بعد التنقية من الشعر ففيه خلاف، والصحيح أنه لا يصح أيضاً لاشتغالها على المناخر والمشافر وغيرها وهي لا تنضبط، ولأن معظمها عظم وهو غير مقصود فيكثر الغرر، وحكم الأكارع حكم الرؤوس، ثم من قال بالجواز قال: يكون بالوزن، واقتصار عليه الراجحي، وقال الماوردي: هو بالوزن والعذ، ولا يكفي أحدهما، ويقاس غير ما ذكرناه بما ذكرناه والله أعلم، وأما ما دخله النار لغير التمييز كالنار القوية فلا يصح السلم فيه كالخبز والشواء وما أشبه ذلك لأن تأثير النار فيها لا ينضبط، وفي وجه يجوز السلم في الخبر، وصححه الإمام والغزالي، وحكاه الروياني عن مشايخ خراسان، وفي العسل المصفى والسكر والفانيذ واللبس وجهان في أصل الروضة بلا ترجيح، واستبعد الإمام عدم الصحة في هذه الأشياء، واختار الغزالي والمتولي الصحة، وحكى الراجحي طريقة قاطعة بالصحة في هذه الأشياء، وقضية كلام الراجحي عدم الصحة، لكن النووي صحح في تصحيح التنبيه الصحة في هذه الأشياء، وعلمه بأن نار هذه الأشياء

لينة، وجعل هذه العلة ضابطاً. قلت: وفي كون نار هذه الأشياء لينة نظر ظاهر، والحس يدفعه إذ نار السكر في غاية القوة ولعل العلة الصحيحة كون نار هذه الأشياء منصبطة، ولهذا تردّد صاحب التقريب في صحة السلم في الماورود ولم يصحح الرافعي ولا النووي فيه شيئاً. قال الاسنائي: والراجح الجواز، فقد قال الروياني: إنه لا يصح عندي وعند عامة الأصحاب، وتصحيح الصحة في هذه الأشياء يقوّي تصحيح جواز السلم في الخبز. بل هو أولى، لأن ناره ألين من نار هذه الأشياء بلا شك. فإن علل صحة هذه الأشياء بكون النار لها حدّ مضبوط عند أربابها قلنا كذا الخبز والله أعلم. قال:

(وَأَلَّا يَكُونَ مُعَيَّنًا وَلَا مِنْ مُعَيَّنٍ).

من شروط صحة عقد السلم^(١) أن يكون المسلم فيه ديناً أي في الذمة لأن وضع المسلم، إنما هو على ما في اللزم فلو قال: أسلمت إليك هذا في هذا الثوب أو في هذا الحيوان ونحو ذلك لم ينعقد سلباً لانتفاء الدينية، وهل ينعقد بيعاً؟ قولان: الأظهر لا ينعقد لاختلال اللفظ، ومعنى الاختلال أن السلم يقتضي الدينية والدينية مع التمين يتناقضان، ولو قال: اشتريت منك ثوباً صفته كذا بهذه الدراهم، فقال: بعتك انعمد بيعاً على الراجح نظراً إلى اللفظ، وهذا إذا لم يذكر بعده لفظ السلم، فإن ذكره فقال: اشتريته سلباً كان سلباً ذكره الرافعي في تفريق الصنفين عند ذكر الجمع بين عقدين مختلفي الحكم فاعرفه، ولو قال: أسلمت إليك هذا الدرهم في كيل من هذا القمح لا يصح أيضاً لما ذكرناه، وهذا معنى قول الشيخ [ولا من معين] والله أعلم. قال:

(ثُمَّ لِيَصِحَّ السَّلْمُ فَمَانِيَّةٌ شُرُوطُ: أَنْ يَصِفَهُ بَعْدَ ذِكْرِ جَنْبِهِ وَتَوْجِيهِ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الثَّمَنُ وَيَذْكُرُ قَدْرَهُ بِمَا يَنْتَهِي الْجَهَالَةُ عَنْهُ).

قد علمت أن السلم عقد غرر جواز للحاجة، وأنواع المسلم فيه وصفاته بعد ذكر الجنس مختلفة بحسب ذلك الجنس، والأغراض تختلف في ذلك باعتبار المقاصد ولهذا اختلفت القيمة باختلاف الصفات المقصودة، فلا بد من ذكر تلك الصفات ليتفي الغرر وينقطع النزاع، وصور المسلم فيه كثيرة فنذكر منها ما يستدل به على غيره. منها إذا أسلم في

(١) قوله: «السلم» يفتحين: السلف وزناً ومعنى. وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز، وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس. فالسلف أهم. والسلم شرعاً: بيع موصوف في الذمة، ومن قبله بلفظ السلم زاده في الحد، ومن زاد فيه ببذل يعطى عاجلاً فيه نظر لأنه ليس داخل في حقيقته. واتفق العلماء على مشروعته إلا ما حكى عن ابن المسيب. واتفقوا في بعض شروطه. واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع، وعلى تسليم رأس المال في المجلس.

الثياب فيذكر بعد ذكر الجنس والجنس القطن أو الكتان النوع والبلد الذي ينسج فيه إن اختلف به الغرض ويذكر الطول والعرض، وهما من صفات الثوب والرقعة والغلظ، وهما من صفات الغزل ويذكر الصفاقة، وهي صفة الصنعة ويذكر النعومة والخشونة لأن الأغراض تختلف بذلك، ويجوز السلم في المقصور، كالخام فإن أطلق العقد حمل على الخام لأن القصارة صفة زائدة فلا بد من ذكره، ولا يجوز السلم في الملبوس لأنه لا ينضبط ويجوز في الثياب التي صبغ غزلها قبل النسيج كالبرود بخلاف المصبوغة بعد النسيج فإن المعروف أنه لا يصح السلم فيها لعدم الضبط. ومنها إذا أسلم في الرقيق فلا بد من ذكر نوعه كتركبي، وكذا يذكر صفة النوع إن اختلف كونه أبيض ويصف بياضه بسمرة أو شقرة ويصف السواد إن ذكره بالصفاء والكدورة، وهذا إذا اختلف لون الصنف فإن لم يختلف كالزنج لم يجب التعرض لألوانهم ولا بد مع هذا من ذكر الذكورة والأنوثة والآن في الكبر والصغر والطول والقصر ولو ضبطه بالأشبار صح، وكل ذلك على التقريب حتى لو شرط أنه ابن عشرين لا يزيد ولا ينقص لا يصح السلم لتدوره، وهل يشترط مع ذلك التعرض للكحل والسمن، ونحو ذلك؟ وجهان الأصح، لا، لتسامح الناس بإهمال ذلك. والثاني يجب لأن الأغراض تختلف بذلك. قلت: وهو قوي لأن هذه الأوصاف مطلوبة مقصورة وتختلف قيمة باختلافها لأن كثيراً من الناس يهرون السمان، وتمج أنفسهم الرقاق وهو لا يتقار، عن ذكر بعض الصفات المتقدمة، وقد اشترط ذلك الماوردي في الحاوي والله أعلم. ويجب ذكر الثبوة والبيكار في الأصح، ولو أسلم في جارية مغنية، فإن كان غناؤها بغير آلة محترمة صح وإن كان يعود أو زمر فلا يصح، ولو أسلم في جارية زانية فوجهان، ولو شرط كونها قوادة لم يصح. ومنها التمر فيذكر لونه ونوعه وبلده وصغر الجرم وكبره وكونه حقيقاً أو جديداً، والحنطة وسائر الحبوب كالتمر. ومنها العسل فيذكر كونه جبلياً، أي لأن الجبلي أطيب أو بلدياً أو أنه صيفي لأن الخريفي أجود أو خريفي أبيض أو أصفر ولا يشترط ذكر العناقة، والحدافة لأنه لا غرض مقصود فيه. قال الماوردي: ولا بد من بيان مراعاة قوته وركته، وإذا أطلق العسل حمل على عسل النحل. قلت: هذا صحيح، إذا لم يقلب استعمال عسل القصب في ناحية فإن غلب فالمعتبر عرف تلك الناحية، وقد شاهدت ذلك في ناحية، فكانوا إذا أطلقوا العسل لا يعرفون غير عسل القصب، فإذا إن يحمل العقد عليه في تلك الناحية وإلا فلا بد من البيان لصحة العقد وإلا فلا يصح لأن الإطلاق يؤتي إلى النزاع لكثرة الغاوت في القيمة بينهما والله أعلم. ومنها اللحم فيذكر أنه لحم ضأن أو معز ذكر خصي أو غيره معلوف أو ضمه ولا بد في العلف أن يبلغ إلى حد يتأثر به اللحم فلا يكفي المرة والمرات التي لا تؤثر ويذكر أنه من فخذ أو ضلع، وغير ذلك لاختلاف الغرض في ذلك وقيل عظم على العادة عند الإطلاق فإن شرط نزع العظم جاز ويجب قبول الجلد فيما يؤكل معه على

العادة كالجدي الصغير ويقاس بقية المسائل بما ذكرنا، والضابط كما ذكره الشيخ أن يذكر ما ينفي الجهالة والله أعلم. قال:

(وَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا ذَكَرَ وَقْتُ مِيعَلِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مُوجُودًا عِنْدَ الْاِسْتِحْقَاقِ فِي الْغَالِبِ، وَأَنْ يَذْكَرَ مَوْضِعَ قَبْضِهِ).

بيع السلم إذا عقد مؤجلاً، فيشترط لصحته معرفة الأجل الذي لا غرر فيه بأن يعين فيه مستهل رمضان أو سلخه ونحو ذلك، فلو أقت بقدوم زيد فلا يصح، وكذا لو وقت بوقت اليدر أو الفراغ من الدراس ونحو ذلك، فلا يصح للغرر، ولو أقتا العقد بالميسرة ونحوها قال ابن خزيمة من أصحابنا: يصح واحتج بأنه عليه الصلاة والسلام «بَعَثَ إِلَى يَهُودِيٍّ أَنْ ابْتَئِ لِي بِشَوْتَيْنِ إِلَى الْمَيْسِرَةِ فَأَمْتَنَعَ»^(١) رواه النسائي والحاكم، وقال: إنه على شرط البخاري، وهذا مردود من وجهين أحدهما قاله البيهقي، بأن هذا ليس بعقد، وإنما هو استدعاء، فإذا جاء به عقد يشترط ولهذا لم يصف الثوبين. والثاني أن الآية، وهي قوله تعالى: «إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى»^(٢) والحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام «إِلَى أَجَلٍ مُّعْلُومٍ»^(٣) يردانه، وأيضاً ففي التائيت بمثل هذا غرر، وقد نهى رسول الله ﷺ عن الغرر، وأيضاً فلا يصح ذلك بالقياس على مجيء المطر وقدام زيد ونحوهما فإنه لا يصح اتفاقاً والله أعلم. وكما يشترط تعيين الأجل كذلك يشترط أن كون المسلم فيه موجوداً عند الاستحقاق غالباً، وهذا الشرط يعبر عنه بالقدرة على تسليم المسلم فيه فلو أسلم فيما لا يوجد عند المحل كالرطب في الشتاء أو فيما يعز وجوده لم يصح لأنه غرر، أو فيما يحصل بمشقة عظيمة كالسلم في قدر كثير من الباكورة فوجهان، أقربهما إلى كلام الأكثرين البطلان، ولو أسلم فيما يعم وجوده فانقطع عند المحل لحاجة فقولان: أظهرهما لا يفسخ العقد بل يتخير المسلم إن شاء فسخ العقد وإن شاء صبر إلى وجود المسلم فيه فلو قال المسلم إليه: لا تصبر وخذ رأس مالك لم يلزمه على الصحيح. وأعلم أن الاعتياض عن المسلم فيه لا يجوز كما لا يجوز بيعه لأن الاعتياض بيع قبل القبض، وهو منهى عنه والله أعلم. وكما يشترط القدرة على التسليم كذلك يشترط بيان موضع التسليم إن كان الموضع لا يصلح للتسليم أو

(١) رواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيع - (٧) باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل - حديث رقم: (١٢١٣). ورواه عن عائشة. قال أبو عيسى: حديث عائشة حسن غريب صحيح. ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيع - (٧٠) باب البيع إلى الأجل المعلوم - حديث رقم: (١). وقوله: «إِلَى الْمَيْسِرَةِ» أي إلى وقت معلوم يتوقع فيه انتقال الحال من العسر إلى اليسر، وكأنه كان وقتاً معيناً يتوقع فيه ذلك فلا يرد الإشكال بجهالة الأجل. ورواه أحمد: ٢٤٤/٣.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٣) تخريج هذا الحديث قبل الحديث السابق.

كان يصلح للتسليم ولكن لنقل المسلم فيه مؤنة، لأن الأغراض تختلف بذلك، وعلى ذلك يحمل قول الشيخ [وأن يذكر موضع قبضه] فإن كان الموضع يصلح للقبض ولا مؤنة فلا يشترط ذكره ويحمل العقد عليه للعرف، وهذا الذي ذكرناه هو الصحيح من خلاف متشر وليس المراد المكان الذي صدر فيه العقد بل المراد المحلة فاعرفه والله أعلم.

(فرع) أحضر المسلم إليه المسلم فيه قبل المحل، فهل يجبر المسلم على قبوله؟ ينظر إن كان له غرض صحيح في الامتناع لم يجبر وإلا أجبر، فمن الأغراض أن يكون المسلم فيه حيواناً، ويحتاج إلى مؤنة إلى وقت المحل فلا يجبر على القبض للضرر، ومن الأغراض أن يكون وقت غارة ونهب، فلا يجبر على القبض. ومن الأغراض أن يكون المسلم فيه ثمرة أو لحماً، وهو يريد أكله طرياً في وقت المحل فلا يجبر، ومن الأغراض أن يكون المسلم فيه كثيراً، ويحتاج إلى مؤنة في الخزن وغيره، فإن لم يكن غرض، وكان للمسلم إليه غرض صحيح، كفك الرهن أجبر المسلم على القبول لأن امتناعه ولا غرض تعنت، وفي معنى غرض فك الرهن غرض براءة ذمة المسلم إليه في الأظهر، وكذا قصد براءة ذمة الضامن، وفي غرض خوف انقطاع الجنس عند الحلول وجهان: أحصهما في الروضة أنه غرض صحيح، فلو اجتمع غرض المسلم والمسلم إليه فوجهان، الأصح تقديم غرض المستحق والله أعلم. قال:

(وَأَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَعْلُوماً، وَأَنْ يَتَّكَفَّاهُ قَبْلَ التَّقَرُّقِ، وَأَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ نَاجِزاً، لَا يَدْخُلُهُ خِيَارٌ شَرْطٌ).

يشترط أن يكون الثمن معلوماً، إما بالقدر أو بالمشاهدة على الأظهر، فلا يصح بالمجهول لأنه غرر، ويشترط أيضاً لصحة عقد السلم تسليم رأس المال في مجلس العقد، لأنه لو لم يقبض في المجلس لكان في معنى بيع الدين بالدين، وهو باطل للنهي عنه ولأن السلم عقد غرر احتمل للحاجة فجبر بتأكد قبض العوض الآخر، وهو الثمن، فلو تفرقاً قبل القبض بطل العقد، ولو قبض المسلم إليه بعض الثمن وتفرقاً يطل العقد فيما لم يقبض وسقط بقسطه من المسلم فيه، ولا يشترط تعيين الثمن في العقد حتى لو قال: أسلمت إليك ديناراً في كذا ووصفه بالصفات المعتبرة، ثم أحضر الدينار في المجلس وسلمه إلى المسلم إليه صح لأن المجلس هو حريم العقد، ولهذا يصح في الصرف وبيع الطعام بالطعام مع أنه ربيوي. وإعلم أنه لا بد من القبض الحقيقي، فلو أحال المسلم المسلم إليه فلا يصح العقد وإن قبض المسلم إليه من المحال عليه، لأنه ليس بقبض حقيقي لأن المحال عليه يوفى عن نفسه لا عن المحيل، بل الطريق في صحة العقد أن يقبضه المسلم، ثم يسلمه إلى المسلم إليه، كذا قاله بعض الشراح، ولو أحال المسلم إليه أجنبياً برأس المال على المسلم فهو

باطل أيضاً، فلو أحضر المسلم رأس المال، فقال المسلم إليه: سلمه إليه ففعل صح ويكون المحتال وكلياً عن المسلم إليه في القبض ولو صالح عن رأس المال على مال لم يصح وإن قبض ما صالح عليه، ولو قبض المسلم إليه رأس المال وأودعه المسلم جاز ولو قبض المسلم إليه ورده إلى المسلم عن دين عليه، فتقل الرافعي عن الروياتي أنه لا يصح وأقره، قال الأسناني: وليس الحكم كذلك بل يصح العقد لأن التصرف في الثمن مع البائع في مدة الخيار صحيح على الأصح ويكون إجازة، وكذا تصرف المشتري في المبيع صحيح فيكون إقباضه عن الدين صحيحاً والزاماً للعقد والله أعلم. وقول الشيخ [وأن يكون ناجزاً لا يدخله خيار شرط] وذلك لأن الشرع اعتبر فيه قبض رأس المال ليمكن المسلم إليه من الصرف ويلزم العقد كما في باب الربا، وشرط الخيار ينافي ذلك والله أعلم. قال:

(فصل: وكُلُّ مَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ رَهْنُهُ فِي الدَّيْنِ إِذَا اسْتَقْرَّ ثُبُوتُهَا فِي الدَّيْنِ).

الرهن في اللغة الثبوت وقيل الاحتباس، ومنه ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهيناً﴾^(١)، وفي الشرع جعل المال وثيقة بدين. والأصل فيه الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿قَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾^(٢) وفي السنة ما رواه الشيخان، أنه عليه الصلاة والسلام «رَهَنَ دِرْعاً عِنْدَ يَهُودِيٍّ عَلَى شَيْبٍ لَأَخِيهِ»^(٣) ثم المقصود من الرهن بيع العين المرهونة عند الاستحقاق واستيفاء الحق منها، ولهذا قال الشيخ [كل ما جاز بيعه جاز رهنه]، ومقتضاه أنه لا يجوز رهن ما لا يجوز بيعه، وذلك كرهن الموقوف ورهن أم الولد، وما أشبه ذلك، فلا يصح رهنه وهو كذلك لفوات المقصود منه، ثم شرط المرهون كونه عيناً على الرجوع، فلا يصح رهن الدين لأن شرط المرهون أن يكون مما يقبض، والدين لا يمكن قبضه، وإذا قبضه خرج عن كونه

(١) سورة المائدة آية: ٣٨.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٨٣.

(٣) رواه البخاري في: (٢٥) كتاب السلم - (٦) باب الرهن في السلم - حديث رقم: (٢٢٥١، ٢٢٥٢).
 ورواه في: (٢٤) كتاب البيوع - حديث رقم: (٢٠٦٩، ٢٠٦٨). ورواه في: (٣٣) باب شراء الإمام
 النحواتج بنفسه - حديث رقم: (٢٠٩٦). ورواه في: (٤٣) كتاب الاستقراض - (١) باب من اشترى
 بالتأين وليس عنده ثمن، أو ليس بحضرة - حديث رقم: (٢٣٨٦). ورواه في: (٥٦) كتاب الجهاد -
 (٨٩) باب ما قيل درع النبي ﷺ - حديث رقم: (٢٩١٦). ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة -
 (٢٤) باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر - حديث رقم: (١٢٤، ١٢٦). ورواه الترمذي في: (١٢)
 كتاب البيوع - (٧) باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل - حديث رقم: (١٢١٤). ورواه ابن
 عباس. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٨٢) باب
 مبايعة أهل الكتاب - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٦) كتاب الرهن - (١) باب الرهن -
 حديث رقم: (٢١٣٩). ورواه الدارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٤٣) باب في الرهن - حديث رقم:
 (١). ورواه أحمد: ١/٣٣٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٦١، ١٠٢/٣، ١٣٣، ٢٠٨، ٢٣٨، ٤٥٣/٦، ٤٥٧.

ديناً، ويشترط في المرهون به أن يكون ديناً مستقراً، واحتراز الشيخ بالدين عن العين، فلا يصح الرهن على العين كالعين المقصوبة والمستعارة وجميع الأعيان المضمونة، لأن المقصود استيفاء الدين من العين المرهونة، ولا يتصور استيفاء العين من العين، وقيل يجوز كما يجوز ضمانها، وقوله: [إذا استقر ثبوتها] يقتضي أن الدين قبل استقراره لا يصح الرهن به، وإن كان لازماً وليس كذلك فإنه يصح الرهن بالدين اللازم وإن لم يستقر، وذلك كدين السلم، وكذلك يصح بما يؤول إلى اللزوم كالثمن في زمن الخيار، ويشترط في الدين أن يكون معلوماً لهما. قال ابن^(١) عيذان وصاحب الاستقصاء وأبو خلف الطبري، وجزم به ابن الرفعة وهي مسألة حسنة مهمة، ولم أرها في الشرح ولا في الروضة والله أعلم. قال:

(وَلِلرَّاهِنِ الرَّجُوعُ فِيهِ مَا لَمْ يَقْبِضْهُ).

قبض المرهون أحد أركان عقد الرهن في لزومه فلا يلزم إلا قبضه. قال الله تعالى: ﴿لَرَبَّكَانَ مَقْبُوضَةٌ﴾ وصفه بالقبض فكان شرطاً فيه كوصفه بالرقبة بالإيمان والشهادة بالعدالة. فلو رهن ولم يقبض فله فسخ ذلك. لأنه قبل الإقباض عقد جائز من جهة الراهن فله الرجوع فيه كزمن الخيار في البيع. فإذا قبضه لزم، وليس له حيثئذ الرجوع للزوم العقد، ثم الرجوع قد يكون بالقول، وقد يكون بالفعل. فإذا تصرف الراهن في المرهون بما يزيل الملك بطل الرهن كالبيع والإعتاق وجعله صدقاً أو أجرة، أو رهنه عند آخر وأقبضه أو وهبه وأقبضه فكل ذلك رجوع، ولو أجز المرهون فهل هو رجوع؟ ينظر إن كانت الإجارة تنقضي قبل محل الدين فليس برجوع قطعاً عند العراقيين والمتولي، وقطع به الشيخ أبو حامد والبهاري، ونص عليه الشافعي، كذا قاله النووي في زيادة الروضة، وإن كان الدين يحل قبل انقضاء الإجارة. فإن جاوزنا رهن المأجور وبيعه وهو الأصح فليس برجوع، ولو وطئ الجارية المرهونة. فإن أحبلها فهو رجوع، وإن لم تحبل أو زوجها فليس برجوع وقول الشيخ [وللراهن الرجوع فيه] يعني في المرهون، ويجوز رجوعه إلى عقد الرهن وقوله [ما لم يقبضه] راجع إلى المرهون ليس إلا، للاستقرار والله أعلم. قال:

(وَلَا يَتَضَمَّنُهُ الْمُؤْتَهَنُ إِلَّا بِالْعَلَيِّ).

المرهون أمانة في يد المؤتهن لأنه قبضه بإذن الراهن، فكان كالعين المستأجرة فلا يضمنه إلا بالعتي كسائر الأمانات. فلو تلف المرهون بغير تعد لم يضمنه ولم يسقط من الدين شيء لأنه وثيقة في دين فلا يسقط الدين بتلفه كموت الضامن والشاهد. وأعلم أن

(١) ابن عيذان هو: أبو الفضل، عبد الله بن عيذان، تنية عبد. كان شيخ همدان وعلماها ومفتياً، أخذ عن ابن لآل وغيره، وصنف كتاباً في الفقه سماه: «شرائط الأحكام». قال ابن الصلاح: مات رحمه الله في صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية ٢/ ٧٧.

المرهون بعد زوال الرهن أمانة في يد المرتهن لا يضمنه إذا تلف إلا بالتعدي، ولو ادعى المرتهن تلف المرهون صدق بيمينه لأنه أمين، وهذا إذا لم يذكر سبباً أو ذكر سبباً خفياً. فإذا ذكر سبباً ظاهراً لم يقبل إلا بيينة، لا مكان إقامة البيينة على السبب الظاهر بخلاف الخفي، فإنه يتعذر أو يتعسر، ولو ادعى الرد لم يقبل إلا بيينة لأنه لا تعسر للبيينة، ولأنه قبضه لغرض نفسه فلا يقبل كالمستعير وقول الشيخ [إلا بالتعدي] بأن يتصرف فيه تصرفاً هو ممنوع منه، وأنواع التعدي كثيرة وهي مذكورة في الوديعة، ومن جعلتها الانتفاع بالمرهون بأن كانت دابة فركبها أو حمل عليها أو أتية فاستعملها ونحو ذلك والله أعلم. قال:

(وَإِذَا قَضَى بَقْضُ الْحَقِّ لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ مِنَ الرِّهْنِ حَتَّى يَقْضِيَ جَمِيعَهُ).

جميع العين المرهونة وثيقة بكل الدين وبكل جزء منه فلا ينفك حتى يقضي جميع الدين وفاء بمقتضى الرهن كالمكاتب لا يعتق إلا بأداء جميع نجوم الكاتبة، وادعى ابن المنذر الإجماع على ذلك والله أعلم.

(فرع) يصح رهن المشاع من الشريك وغيره وقبضه بقبض جميعه كالبيع، ويجوز أن يستعير شيئاً ليرهنه بدينه لأن الرهن وثيقة، فيجوز بما لا يملكه كالضمان. فإذا لزم الرهن فلا رجوع للمالك، ولو أذن الراهن للمرتهن في بيع المرهون واستيفاء الحق. فإن باعه بحضرة الراهن صح وإلا فلا لأن بيعه لغرض نفسه فاتهم في بيعه لغيبته، فلو قدر الثمن انتضت التهمة، ولو شرط كون المرهون مبيعاً للمرتهن عند حلول الدين فسد عقد الرهن لتأقيته، ولا يصح البيع لتعليقه، ولو أتلف المرهون وقبض بدله صار رهناً مكانه لأنه بدله، ويجعل في يد من كان الأصل في يده والخصم في دعوى التلف الراهن، لأنه المالك، ولو قال الراهن: زدني ديناً وأرهن العين المرهونة على الدينين لم يصح على الراجح، وطريقته: أن يفك الرهن ويرهن بالدينين، ولو اختلفا في أصل الرهن أو في قدره بأن قال: رهنتي هذين الشئين، فقال: لا بل أحدهما صدق الراهن، ولو اختلفا في قبض المرهون. فإن كان في يد الراهن فهو المصدق، وإن كان في يد المرتهن صدق، وإن ادعى الراهن أنه غصبه ولم يأذن له في القبض فالقول قول الراهن لأن الأصل عدم الإذن وعدم اللزوم، وكذا لو قال الراهن: اقبضه من جهة الإجارة أو الإعارة أو الإيداع فإنه المصدق على الأصح المنصوص. فلو قال الراهن: نعم أخذت لك في القبض، ولكن رجعت قبل قبضك، فالقول قول المرتهن، ولو أقر الراهن بأنه أقر بقبضه ثم قال: لم يكن إقراراً عن حقيقة فله تحليف المرتهن على ما يذميه لكثرة دوران ذلك بين الناس، ولو أذن المرتهن في بيع المرهون فبيع ورجع عن الإذن، وقال: رجعت قبل البيع وقال الراهن: بعده فالأصح تصديق المرتهن. فلو أنكر الراهن أصل الرجوع فالقول قوله، ومن عليه دينان بأحدهما رهن فأدى أحد الدينين وقال:

أَدَيْتَهُ عَنْ دَيْنِ الرَّهْنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّهُ أَعْرَفَ بَنِيهِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ تَعْلُقَ الدِّينَ بِالتَّرَكَةِ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ فَتَكُونُ الزَّوَالِدُ مِنَ التَّرَكَةِ لِلوَارِثِ وَلَا يَتَعْلَقُ بِهَا الدِّينُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ:

(فَصَل: وَالْحَجَرُ عَلَى سِتَّةِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ الْمُبْتَدِّلِ لِمَالِهِ).

الحجر في اللغة. المنع، ولهذا يقال للدار المحوطة بحجرة لأن بناءها بمنع، وفي الاصطلاح: المنع من التصرف في المال، وهو نوعان كما أشار إليه الشيخ: حجر لمصلحة المحجور عليه، وحجر لمصلحة الغير. النوع الأول الحجر لمصلحة الشخص نفسه، فمن ذلك الصبي، والحق به من له أدنى تمييز ولم يكمل عنده، ومنه المجنون والحق به النائم فإن تصرفه باطل، ومنه حجر السفیه والحق به السكران. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا^(١) أَوْ مَبْذَرًا أَوْ لَوْ كَانَ كَبِيرًا^(٢) أَوْ ضَعِيفًا^(٣) أَوْ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا مَخْتَلًا^(٤) أَوْ لَا يَسْتَفِيعُ أَنْ يُؤْمَلَ هُوَ^(٥) أَوْ مَجْنُونًا^(٦) فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ^(٧)﴾ أخبر سبحانه وتعالى أن هؤلاء تنوب عنهم الأولياء. وقال الله تعالى: ﴿وَأَتْلُوا لِيَكْمَلُ^(٨)﴾ قال:

(وَالْمَفْلَسُ الَّذِي ارْتَكَبَتْهُ الدُّيُونُ، وَالْمَرِيضُ الْمُخَوَّفُ عَلَيْهِ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَثِ وَالْعَبْدُ الَّذِي لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التَّجَارَةِ).

هذا هو النوع الثاني وهو الحجر لمصلحة الغير، فحجر المفلس لحق أصحاب الديون، فلا يصح بيعه وإعتاقه وكتابته وهبته على الأظهر، وكذا جميع التصرفات المفوتة المال الموجود حال التصرف لأنه تصرف يفوت حق الغير فلا ينفذ فيه تصرفه وإلا لأبطل فائدة الحجر، وأما حجر المريض فإنه لحق الورثة فيما زاد على الثلث بعد الديون، ولا حجر عليه في ثلث ماله، والاعتبار بحالة الموت على الصحيح لا بوقت الوصية، فلو أوصى بأكثر من ثلث ماله ولا وارث له فهي باطلة بالنسبة إلى الزائد على الثلث، وتصح في الثلث لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَاكُمْ عِنْدَ فَوَائِكُمْ ثَلَاثَ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي أَعْمَالِكُمْ»^(٩) وإن كان له وارث فسيأتي في محله إن شاء الله تعالى، وأما كون المريض مخوفاً فلا بد منه، وبيانه يأتي في الوصية إن شاء الله تعالى، وأما الحجر في العبد فليسده، فلا يصح منه بغير إذن مولاه لأنه لا مال له ولا ولاية، فلهذا لا يصح تصرفه، وأهل الشيخ أشياء منها: حجر المرتد لأجل المسلمين، ومنها حجر الرهن لأجل المرتهن، ومنها الحجر على السيد في العبد الجاني

(١) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٢) سورة النساء آية: ٦.

(٣) رواه ابن ماجه في: (٢٢) كتاب الوصايا - (٥) باب الوصية بالثلث - حديث رقم: (٢٧٠٩). قال محققه: في الزوائد: في إسناده طلحة بن عمرو الحضرمي، ضعفه غير واحد. ورواه البيهقي: ٥٥٩/٦. والطحاوي: ٤١٩/٢.

لحق المجني عليه، ومنها الحجر على الورثة في التركة لحق الميت وحق أصحاب الحقوق، ومنها الحجر على الممتنع من إعطاء الديون إذا كان ماله زائداً على قدر الدين وطلبه المستحقون. ذكره الرافعي في باب الفلوس. ومنها إذا فسخ المشتري بعيب كان له حبس المبيع إلى قبض الثمن. ويحجر على البائع في بيعه والحالة هذه، ذكره الرافعي في حكم المبيع قبل القبض عن المتولي وأقره. ومنها الدار التي استحققت المعتدة أن تعتد فيها لا يجوز بيعها لتعلق حق المرأة بها إذا كانت عدتها بالحمل أو الأقراء لأن المدة غير معلومة. قاله الأصحاب. ومنها الحجر على من اشترى عبداً بشرط الإعتاق فإنه لا يصح بيعه لأن العتق مستحق عليه. ومنها الحجر على المستأجر في العين التي استأجر شخصاً على العمل فيها. ذكره الرافعي في حكم المبيع قبل القبض، وبقي غير ذلك ذكره غير لاتق بالكتاب والله أعلم. قال:

(وَتَصَرَّفُ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهِ غَيْرُ صَحِيحٍ).

قلت: لا يجوز تصرف الصبي ومن في معناه، والمجنون ومن في معناه في ما لهم لأن عدم صحة التصرف هو فائدة الحجر نعم يصح تدبير الصبي ووصيته في وجهه، لأنه يعود فائدة ذلك عليه بعد الموت، وأما السفية فكل ذلك لا يصح تصرفه وإلا لبطلت فائدة الحجر فلا يصح بيعه ولا هبته، وكلما إنكاحه بغير إذن الولي، وكلما لا يصح عتقه وكتابته، وفي وجهه ينفذ عتقه في مرض موته تغليباً لحجر المرض، وفي وجهه أنه ينفذ تصرفه في موضع لا ولي فيه ولا وصي ولا حاكم إلا أن يلحقه نظر وإلا فيضرب عليه الحجر، ولو اشترى بشمن في ذمته لم يصح على الصحيح، ولو طلق أو خالع صح، أما الطلاق فلأن الحجر لم يتناول له لأنه ليس بمال، وفيه نظر من جهة ما يلحقه من تفويت الاستمتاع، وتجديد المهر، وأجاب القاضي أبو الطيب عن هذا بأنه يتسرى ولا ينفذ عتقه، وفيه نظر أيضاً، وأما الخلع فلأنه إذا صح الطلاق منه مجاناً فصحته بتحصيل عوض أولى، وإذا امتنع تصرف هؤلاء تصرف الأولياء للآفة الكريمة، وأولاهم الأب بالإجماع، ثم الجد وإن علا لأنه كالأب في التزويج، فكلا في المال، ثم الوصي، ثم وصي الوصي، ثم الحاكم لقوله ﷺ «السلطان ولي من لا ولي له»^(١). وهل يشترط في الأب والجد العدالة؟ قال العراقيون: لا بد من العدالة الظاهرة، وفي اشتراط العدالة الباطنة وجهان. قال النووي: ينبغي أن يكون أرجحهما. عدم الوجوب،

(١) ورواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (٢٠) باب في الولي - حديث رقم: (٢٠٨٣). ورواه ابن ماجه

في: (٩) كتاب النكاح - (١٥) باب لا نكاح إلا بولي - حديث رقم: (١٨٧٩). ورواه الدارمي في:

(١١) كتاب النكاح - (١١) باب التهي عن النكاح بغير ولي - حديث رقم: (١، ٢). ورواه أحمد:

١/٢٥٠، ٦/٤٧، ٦٦، ١٦٦، ٢٦٠.

والله أعلم. قلت: نقل الإمام عن المتيمين إلى التحقيق أنه كولاية النكاح، والملحّب في النكاح أنه لا يلي، وفي التثمة أن العدالة معتبرة في حفظ المال بلا خلاف، فلا يمكن الفاسق من حفظه، وقد قال الرافعي: لو فسقا نزاع المال منهما، ذكره في باب الوصية، وهذا كله في الأب والجدة، وأما الحكماء فشرطهم العدالة بلا نزاع فلا يلي قضية الرشا أموال المذكورين، ومن قدر على مال يتيم، وجب عليه حفظه بطريقه، فلو دفعه إلى قاض من هؤلاء قضية الرشا الذين قد تحقق منهم دفع أموال الضعفاء إلى أمراء الجور، فهو عاص آثم ضامن لأنه سلط هؤلاء الفسقة على إتلافه والله أعلم. قال:

(وَتَصَرَّفْتُ الْمُفْلِسَ يَصِحُّ فِي ذِمَّتِهِ كَوْنِ أَهْلِيْنَ مَالِهِ).

المفلس من عليه ديون حالة زائلة على قدر ماله وحجر عليه الحاكم بطريقه، ومنهم من يقول بسؤال الغرماء، فإذا حجر عليه لتعلق حق الغرماء بماله سواء كان المال ديناً أو عيناً أو منفعة، فلا يصح تصرفه في المال، وإلا بطلت فائدة الحجر، فإذا باع مسلماً أو اشترى في ذمته، فهل يصح؟ قيل لا كالسفيه، والصحيح الصحة إذ لا ضرر على الغرماء. في ذلك، وكذا يصح طلاقه، وخلعه أولى لأنه تحصيل، ويصح نكاحه واقتصاصه وإسقاطه القصاص لأنه لا تعلق لذلك بمال فلا تقويت على الغرماء، ولو أقر المفلس بيمين أو دين قبل الحجر فالأظهر قبوله في حق الغرماء قياساً على المريض، ولأن ضرره في حقه أكثر منه في حق الغرماء فلا يتيم، فعلى هذا لو طلب الغرماء تحليفه على ذلك يحلف لأنه لو امتنع لم يفد امتناعه شيئاً إذ لا يقبل رجوعه، وقيل لا يقبل إقراره في حق الغرماء لأن فيه ضرراً بهم، ولأنه ربما واطأ المقر له. قلت: هذا القول قوي، ويؤيده أنه لو رهن عيناً، ثم أقر بها فإنه لا يقبل في حق المرتهن، وإلا فما الفرق؟ والفرق بتعاطيه ضعيف، والأحسن أن يقال إن كان المحجور عليه موثقاً بدينه قبل، وإن كان غير موثق به وقد عرف منه الخديعة وأكل الأموال بها فالمتجه عدم قبوله وتبقى القرينة مرجحة والله أعلم. قال:

(وَتَصَرَّفْتُ الْمَرِيضَ فِيهِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ مَوْثُوقٌ عَلَى إِجَازَةِ الْوَدْعَةِ مِنْ بَعْدِهِ).

تصرف المريض في ثلثه جائز نافذ لأن البراء^(١) بن معروف رضي الله عنه أوصى للثلاث بثلث ماله فقبله ورده على ورثته^(٢)، قيل إنه أول من أوصى بالثلاث، فلو زاد على الثلاث

(١) البراء بن معروف بن صخر بن سابق بن سنان بن حبيب بن كعب بن سلمة الخزرجي السلمي أبو بشر. كان ممن بايعوا النبي ﷺ في البيعة الأولى بالعقبة، وهو أول من بايع في قول ابن إسحاق، وأول من استقبل القبلة، وأول من أوصى بثلث ماله، وهو أحد النقباء، وكان من أعلم الأنصار. (الإصابة ١/١٤٤).

(٢) رواه أحمد: ١/١٧٢. قوله ﷺ لسمد: «الثلث والثلث كثير إنك أن تتع وورثك أخيه خير من أن تدعهم حالة يتكفون الناس». رواه البخاري، ومسلم، والنسائي.

وله ورثة، فهل تبطل الوصية في القدر الزائد على الثلث أو لا تبطل؟ فيه خلاف الراجح لا تبطل، وتوقف على إجازة الورثة فإن أجازوا صححت، وإلا فلا، لأنها وصية صادفت ملكه، وإنما تعلق بها حق الغرماء، فأشبه بيع الشقص المشفوع وقول الشيخ [من بعده] يعني موته، ولا تصح الإجازة والرد إلا بعد الموت إذ لا حق للورثة قبل الموت فأشبهه عفو الشفيع قبل البيع، وأيضاً فيجوز أن يصير الوارث الآن غير وارث عند الموت والله أعلم. : ؟

(فرع حسن كثير الوقوع) إذا أجاز الوارث، ثم قال: أجزت لأنني ظننت أن المال قليل، وقد بان خلافه فالقول قوله مع يمينه أنه لم يعلم، إذ الأصل عدم العلم بالمقدار: مثاله أن يوصي بالنصف فيجيز الوارث، ثم يقول: ظننت أن التركة ستة آلاف فسمحت بالآلاف فبان أنها ستون ألفاً فلم أسمع بعشرة آلاف فإذا حلف نفذت الإجازة فيما علمه، وهو ألف فيأخذ الموصي له مع الثلث، والباقي للوارث. ووجهه أنه إسقاط حق عن عين، فلم يصح مع الجهالة كالهيبة، فلو أقام الموصي له بيعة يعلم الوارث بقدر التركة لزمته الإجازة، ولو قال: ظننت أن المال كثير، وقد بان خلافه فقولان. وصورة المسألة أن يوصي بعد زيد من الثلث، فيجيز الوارث ثم يقول: ظننت أن المال كثير، فيكون الزائد من قيمته على الثلث يسيراً فبان المال قليلاً وأن العبد أكثر من التركة، ولم أرض بذلك أو قال: ظهر دين لم أعلمه، ففي قول يقبل قوله كالمسألة الأولى فينفذ في الثلث، وفي القدر اليسير الذي اعتقده، والصحيح أنه لا يقبل هنا، وتلزم الوصية في جميع العبد لأن الإجازة هنا وقعت بمقدار معلوم، وإنما جعل الجهل في غيره فلم يقدح في الإجازة، وفي المسألة الأولى الجهل حصل فيما حصلت فيه الإجازة فأثر فيها والله أعلم. قال:

(وَتَصَرُّفُ الْعَبْدِ يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ يَتَّعِ بِهِ إِذَا عَتَقَ).

العبد إذا لم يأذن له سيده في المعاملة لا يصح شراؤه على الراجح، ولأنه لا يمكنه ثبوت الملك له لأنه ليس أهلاً للملك، ولا لسيده بعوض في ذمته لأنه لم يرض به، ولا في ذمة العبد لما فيه من حصول أحد العوضين لغیر من يلزمه الأخذ، وقيل يصح لأنه متعلق بذمة العبد ولا حجر للسيد على ذمته. قال الإمام: لا احتكام للسادات على ذمم عبيدهم حتى لو أجبر عبده على ضمان أو شراء متاع في ذمته لم يصح، وهذا القول نسبة الماوردي والقاضي أبو الطيب إلى الجمهور، فعلى الراجح يسترد البائع المبيع سواء كان في يده أو في يد السيد أو باعه العبد لأنه باق على ملك مالكه لأنه لم يصح البيع، ومؤنة الرد على من في يده العين فلو تلفت في يد العبد لزمه الضمان، وتعلق الضمان بذمته حتى لا يطالب إلا بعد العتق، لأنه وجب برضا صاحب الحق، ولم يأذن فيه السيد، والقاعدة المقررة، فيما يتلفه العبد أو يتلف تحت يده أن ما يلزمه بغير رضا مستحقه كالمغضوب يتعلق برقبته، ولا يتعلق

بذمته في الأظهر، وما لزمه برضا المستحق فإن أذن فيه السيد كالصداق تعلق بالذمة، والكسب وإن لم يأذن فيه السيد كمسألة الشراء تعلق بذمته فقط لا بالكسب ولا بالرقبة، وعلى هذا يحمل كلام الشيخ، واقتراض العبد كشرائه في جميع ما مر لأنه عقد معاوضة مالية فكان كالشراء، ولو أذن له السيد في التجارة صح بالإجماع قاله الرافعي، ويكون التصرف على حسب الإذن والله أعلم. قال:

(فصل: وَيَصِحُّ الصَّلْحُ مَعَ الْإِقْرَارِ فِي الْأَمْوَالِ، وَمَا أَقْضَى إِلَيْهَا، وَهُوَ نَوْعَانِ: إِبْرَاءٌ وَمُتَاوَضَةٌ فَإِلَّا إِبْرَاءُ الْقَبْضِ مِنْ حَقِّهِ عَلَى بَعْضِهِ، وَلَا يَجُوزُ بَقْلُهُ عَلَى شَرْطٍ، وَالْمُتَاوَضَةُ عُدُولُهُ عَنْ حَقِّهِ إِلَى غَيْرِهِ وَيَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ الْبَيْعِ).

الصلح في اللغة قطع المنازعة، وفي الاصطلاح هو العقد الذي ينقطع به خصومة المتخاصمين. والأصل فيه الكتاب والسنة. قال الله تعالى: ﴿وَالصَّلْحُ خَيْرٌ﴾^(١) وفي السنة المطهرة قوله عليه الصلاة والسلام «الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ»^(٢) رواه الحاكم، وقال: إنه على شرط الشيخين، وفي رواية «إِلَّا صَلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»^(٣) وهذا الحديث بهذه الزيادة رواه ابن حبان في صحيحه، والترمذي، وقال: حسن صحيح. إذا عرفت هذا فالصلح تارة يقع مع الإنكار وتارة مع الإقرار فالصلح مع الإنكار باطل، ومع الإقرار صحيح. وهو كما ذكره الشيخ نوعان: إبراء، ومعاوضة، وصورة الإبراء بلفظ الصلح، ويسمى صلح الحظيطة بأن يقول: صالحتك على الألف الذي لي عليك على خمسمائة، فهو إبراء من بعض الدين بلفظ الصلح، وفيه وجهان الأصح الصحة، وفي اشتراط القبول وجهان كالوجهين فيما لو قال من عليه دين: وهبته لك، والأصح الاشتراط لأن اللفظ بوضعه يقتضيه، ولو صالح من ألف على خمسمائة معينة جرى الوجهان ورأى إمام الحرمين الفساد هنا أظهر، ويشترط قبض الخمسمائة في المجلس هذا وهم، فإن الأصح أنه لا يشترط القبض في المجلس كما في المنهاج، وغيره، ولا يشترط تعيينها في نفس الصلح على الأصح ولو صالح من ألف حالاً على ألف موجدل أو عكسه فباطل لأن الأجل لا يلحق، ولا يسقط، ولا يصح تعليق هذا الصلح على شرط لأنه إبراء، وتعليق الإبراء لا يصح والله أعلم. النوع الثاني صلح المعاوضة، وهو الذي يجري على غير العين المتعاقبة بأن ادعى عليه داراً

(١) سورة النساء آية: ١٢٨.

(٢) رواه أبو داود في: (٢٣) كتاب الأقضية - (١٢) باب في الصلح - حديث رقم: (٣٥٩٤). ورواه ابن ماجه في: (١٣) كتاب الأحكام - (٢٣) باب الصلح - حديث رقم: (٢٣٥٣). ورواه الدارقطني - حديث رقم: (٣٠٠). ورواه الحاكم: ٤٩/٢. وقال: صحيح على شرط الشيخين. ورواه البيهقي: ٧٩/٦. والحديث حسن صحيح.

مثلاً فأقر له بها وصالحه منها على عبد أو على دابة أو ثوب، فهذا حكمه كما قاله الشيخ حكم المبيع، وإن عقد بلفظ الصلح نظراً إلى المعنى ويتعلق به جميع أحكام البيع كالرد بالعيب والأخذ بالشفعة والمنع من التصرف قبل القبض والقبض في المجلس بأن كان المصالح عليه والمصالح عنه رويًا متفقين في علة الربا واشتراط التساوي في معيار الشرع بأن كانا جنسًا واحدًا، ويفسد بالغرر والجهل، وبالشروط الفاسدة كفساد البيع، ولو صالحه منها على منفعة دار أو دابة مدّة معلومة جاز، ويكون هذا الصلح إجارة فيثبت فيه أحكام الإجارة ولو صالحه على بعض العين المدّعة كمن صالح من الدار المدّعة على نصفها أو ثلثها أو من العبدین على أحدهما أو من الغنيمتين كذلك، فهذا هبة بغض المدّعي لمن هو في يده فيشترط لصحة الهبة القبول، ومضيّ زمان يمكن فيه القبض، ويصح هذا بلفظ الهبة وما هو في معناها، وفي صحته بلفظ الصلح وجهان الصحيح الصحة ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع وقول الشيخ [في الأموال] هو كما ذكرنا وقوله [وفيما أفضى إليها] كما إذا ثبت له قصاص فصالح عليه بلفظ الصلح صح وإن صالح بلفظ البيع فلا، وأما ما ليس بمال ولا يؤول إلى المال كحدّ القذف فلا يصح الصلح عليه بموضع والله أعلم. قال:

(وَيَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُمْرِعَ زَوْجَتَهُ فِي طَرِيقٍ نَافِلٍ لَا يَتَصَرَّرُ الْمَاوِءَ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الذَّرْبِ الْمُشْتَرَكِ إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِ الذَّرْبِ، وَيَجُوزُ تَقْلِيدُمُ الْبَابِ فِي الذَّرْبِ الْمُشْتَرَكِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرَكَاءِ).

اعلم أن الطريق قسمان نافد، وغيره، فالنافذ لا يختص بأحد بل كل الناس يستحقون المرور فيه فليس لأحد أن يتصرف فيه بما يضر المارة كإشراع جناح، وبناء سباط لأن الحق ليس له، فإن فعل فهل لكل أحد أن يهدمه؟ وجهان حكاهما ابن الرقعة في المطلب. وقال: الأشبه إن ذلك للمحاكم لما فيه من توقع الفتنة، فإن لم يضر المارة جاز إذ لا ضرر، ويشترط أن يعليه بحيث يمر الماشي متصباً. قال الماوردي: وعلى رأسه ما يحمله، قال ابن الرقعة في المطلب: وهو الأشبه. هذا إذا اختص بالمشاة، فإن كان يمر فيه الفرسان، والقوافل فيرفعه بحيث يمر فيه البعير، وعليه المارة ونحوها. والأصل في جواز الإشراع أنه عليه الصلاة والسلام «نَصَبَ بَيْنَهُمُ الْكُرَيْمَةَ مِيزَابًا فِي دَارِ عَمِّهِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»^(١) رواه الإمام أحمد في مسنده والبيهقي والحاكم، وكان شارعاً إلى مسجد رسول الله ﷺ فلما ورد النص في الميزاب قسنا عليه الباقي. واعلم أنه يشترط في المشرع أن يكون مسلماً، فإن كان ذمياً لم يجز له الإخراج إلى شوارع المسلمين على الأصح في زيادة الروضة لأنه كإعلاء البناء على المسلمين أو أبلغ. قال ابن الرقعة: وسلوكهم طريق المسلمين ليس عن استحقاق بل

(١) أخرجه الحاكم: ٣/٢٣٢. وأخرجه البيهقي: ٦٦/٦.

بطريق التبع للمسلمين، ولو كان الشارع موقوفاً فما حكمه هل هو كالمملوك أم لا؟ توقف فيه ابن الرقعة، وقضية إطلاق الشيخ أنه لا فرق وقول الشيخ [ويجوز أن يشرع] أي يخرج جناحاً، وحلف ذلك للعلم به ويؤخذ منه أنه لا يجوز غيره كبناء دكة وغرس شجر، وهو كذلك إن ضرب بلا خلاف، وكلنا إن لم يضر على الرجوع نعم يجوز أن يفتح الأبواب في الشوارع كيفما شاء الفاتح، والله أعلم.

(فرع) يحرم على الإمام أو غيره أن يصالح على إشراع الجناح لأن الهواء لا يفرد بالعقد، وإنما يتبع القرار، ولأنه إن ضر لم يجز فعله وإن لم يضر فالمرج يستحقه، وما يستحقه الإنسان في الطريق لا يجوز أخذ العوض عنه كالمرور، وأما الدرب المسدود إذا كان مشتركاً فيحرم على غير أهله أن يشرع إليه جناحاً بغير إذنتهم لأنه ملكهم كذا علله الأصحاب. قلت: ومقتضاه أنه لا يجوز لغير أهل الدرب الدخول فيه بغير إذنتهم وأجاب الإمام أن الدخول للغير مستفاد من قرائن الأحوال. قال الاسنائي: ومقتضى هذا الجواب أنه لا يجوز الدخول إذا كان في المستحقين محجور عليه لأن الإجابة معتمدة منه ومن وليه، وقد توقف ابن عبد السلام أيضاً في الشرب من أنهارهم وغيرها، وقال القاضي حسين: ليس لأحد أن يجلس في دربهم بغير إذنتهم والله عز وجل أعلم. وقول الشيخ [إلا بإذن أهل الدرب] هو أعم من الأجانب ومن أصحابه، وهو كذلك لأن الأملاك المشتركة هذا شأنها لا يجوز التصرف فيها إلا بإذن بقية الشركاء، ولهذا يحرم على الشريك أن يترتب الكتاب من الحائط المشترك إلا بإذن الشريك. وأعلم أن أهل الدرب المسدود من له فيه باب نافذ لأنه هو الذي يستحق الانتفاع ويستحق كل واحد من باب داره إلى رأس الدرب دون ما يلي آخر الدرب على الصحيح لأن ذلك القدر هو محل تردده وما عدا ذلك هو كالأجنبي فيه فإذا أراد أن يفتح باباً إلى داخله منع إلا برضاهم وإن أراد أن يؤخر بابيه إلى رأس الدرب فله ذلك لأنه ترك بعض حقه بشرط أن يسد الأول. وأعلم أن وضع الميزاب كفتح الباب ثم حيث منع الشخص من فتح باب فصالح أهل الدرب بمال صبح لأنه انتفاع بالأرض، بخلاف إشراع الجناح كما مر في الفروع والله أعلم.

(فرع) للشخص فتح طاقات في ملكه كيف شاء إذ لا حجر عليه، ولو أراد أن يفتح باباً في الدرب المسدود ويسمره، فهل له ذلك بغير رضا أهله؟ وجهان: أحدهما لا، كما لو قال: أنا أتخذ آتية من ذهب أو فضة ولا أستعملها فإنه^(١) يمنع من ذلك، والراجح في الباب

(١) وهذا لما روى الإمام مسلم في صحيحه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: استسقى حليفة. لسقاء مجوس في إزاء من فضة. فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تلبسوا الحرير ولا النسيج. ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة. ولا تأكلوا في صحافها. فإنها لهم في الدنيا». رواه مسلم في: (٣٧) كتاب الزينة - (٢) باب تحريم استعمال إزاء الذهب والفضة على الرجال والنساء - حديث رقم: (٥).

الجواز دون الأواني، لأنه لو أراد رفع حائطه بكماله كان له ذلك فهذا أولى والله أعلم. قال:

(فصل: وَشَرَايِطُ الْحَوَالَةِ^(١) أَرْبَعَةٌ: رِضَا الْمُحِيلِ، وَقَبُولُ الْمُحْتَالِ، وَكَوْنُ الْحَقِّ مُنْتَقِزًا فِي الذِّمَّةِ، وَاتِّفَاقُ بَيِّ فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ وَالْمَحَالِ عَلَيْهِ فِي الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالْحُلُولِ وَالتَّأْجِيلِ، وَتَبَرُّأُ بِهَا ذِمَّةُ الْمُحِيلِ).

الحوالة بفتح الحاء وحكي كسرهما، وهي في اللغة الانتقال، من قولهم: حال عن العهد: أي انتقل، وهي في الاصطلاح انتقال الدين من ذمة إلى ذمة، وحقيقتها بيع دين بدين على الأصح، واستثنت من بيع الدين بالدين لمسيس الحاجة. والأصل فيها الإجماع، وما رواه الشيخان أنه عليه الصلاة والسلام قال: «مَطْلُ^(٢) الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا^(٣) أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى تَلَى فَلْيَتَّبِعْ»^(٤) وفي رواية: «وَإِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى تَلَى فَلْيَتَحَتَّلْ»^(٥) رواه الإمام أحمد في

(١) واختلف الفقهاء هل بيع دين بدين يرخس فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين، أو هي استيفاء؟ وقيل هي عقد إرفاق مستقل، ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف، والمحتال عند الأكثر، والمحال عليه عند بعض شذ. ويشترط أيضاً تماثل الحقيقتين في الصفات، وأن يكون في شيء معلوم. ومنهم من خصها بالتقدين ومنهما في الطعام لأنه بيع طعام قبل أن يستوفى.

(٢) قوله: «مطل الغني ظلم» قال القاضي وغيره: المطل منع قضاء ما استحق أداءه: فمطل الغني ظلم وحرام. ومطل غير الغني ليس بظلم ولا حرام. لمفهوم الحديث، ولأنه معلوم. ولو كان غنياً، ولكنه ليس متمكناً من الأداء لغية المال، أو لغير ذلك، جاز له التأخير إلى الإمكان.

(٣) قوله: «وإذا أتبع أحدكم على ملء فليتب» هو بإسكان التاء في أتبع وفي فليتب. هذا هو الصواب المشهور في الروايات والمعروف في كتب اللغة وكتب غريب الحديث. ومعناه إذا حيل بالدين الذي له، على موسر، فليحتل. يقال منه: تبعت الرجل لحقي أتبعه فأنا تبيع، إذا طلبته. قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَلَّا جَعَلُوا لَكُمْ لَحِينًا بِهَ تَبِيعًا﴾.

(٤) رواه البخاري في: (٣٨) كتاب الحوالة - (١) باب الحوالة. وهل يرجع في الحوالة - حديث رقم: (٢٢٨٧). ورواه في: (٢) باب إذا أحال على ملء له رد - حديث رقم: (٢٢٨٨). ورواه في: (٤٣) كتاب الاستقراض - (١٢) باب مطل الغني ظلم - حديث رقم: (٢٤٠٠). ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٧) باب تحريم مطل الغني - حديث رقم: (٣٣). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (١٠) باب في المطل - حديث رقم: (٣٣٤٥). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٦٨) باب ما جاء في مطل الغني أنه ظلم - حديث رقم: (١٣٠٨). ورواه عن أبي هريرة. قال: وفي الباب عن ابن عمر الشريد بن سويد الثقفي. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (١٠) باب في الحوالة - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٥) كتاب الصدقات - (٨) باب الحوالة - حديث رقم: (٢٤٠٣). ورواه مالك في: (٣١) كتاب البيوع - (٤٠) باب جامع الدين والحول - حديث رقم: (٨٤). ورواه اللارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٤٧) باب في مطل الغني ظلم - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٧١/٢، ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٦٠، ٣١٥، ٣٧٧، ٤٦٣ - ٤٦٥.

(٥) رواه البخاري في: (٣٨) كتاب الحوالات - (١) باب في الحوالة. ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب=

مسندته والبيهقي، وقوله أتبع يضم الهزة وسكون التاء، وقوله فليتبع قال بعض المحدثين: إن تاءه مشددة، وقال النووي في شرح مسلم: الصواب المعروف تخفيفها، وقوله على ملء هو بالهزة، والمطل إطالة المدافعة، واشترط الشيخ لصحتها هذه الأربعة، وهي ثلاثة، لأن رضا المحيل والمحتال شرط واحد، ووجه اشتراط رضا المحيل أن الحق الذي عليه له قضاؤه من حيث شاء، ووجه رضا المحتال أن حقه في ذمة المحيل فلا يتنقل إلا برضاه كما أن الأعيان لا تبدل إلا بالتراضي، ويؤخذ من كلام الشيخ أن رضا المحال عليه لا يشترط وهو كذلك على الأصح لأنه محل التصرف فأشبهه العبد المبيع، ولأن الحق للمحيل فله أن يستوفيه بنفسه وبغيره والله أعلم. الشرط الثاني أن يكون الدين مستقراً على ما ذكره الشيخ، واشترط الاستقرار ذكره الرافعي عند ما إذا أحال المشتري البائع بالثمن، وقال: لا يكفي لصحة الحوالة لزوم الدين، بل لا بد من الاستقرار، ولأن دين السلم لازم، مع أن الأصح لا تصح الحوالة به ولا عليه، لكنه قال هنا: القسم الثاني الدين اللازم فتصح الحوالة به وعليه، قال النووي بعده: أطلق الرافعي صحة الحوالة بالدين اللازم وعليه، اقتداء بالغزالي، وليس كذلك، فإن دين السلم لازم، ولا تصح الحوالة به ولا عليه على الصحيح، وبه قطع الأكثرون. قلت: قد اتفقا على تصحيح الحوالة بالثمن في زمن الخيار وعليه مع أنه غير لازم فضلاً عن الاستقرار إلا أنه يؤول إلى اللزوم، وأما بعد مضي الخيار وقيل قبض المبيع فالمذهب الذي قطع به الجمهور أنه تصح الحوالة به وعليه مع أنه غير مستقر لجواز تلف المبيع فلا يستقر إلا بقبض المبيع، وكذا تجوز الحوالة بالأجرة، وكذا بالصدقات قبل الدخول، والموت ونحو ذلك، بل صدر في أصل الروضة في أول الشرط فقال الثاني: كون الدين لازماً أو يصير إلى اللزوم والله أعلم.

(فرع) إذا اشترى شخص شيئاً ثم أحال البائع بالثمن على رجل، ثم وجد المشتري بالمبيع عيباً قديماً فرده به أو تقابلاً ونحوهما، ففي بطلان الحوالة خلاف منتشر والمذهب البطلان، وسواء في ذلك بعد قبض المحتال الحوالة أم لا على الأصح، ولو أحال البائع على المشتري بالثمن لشخص فالمذهب أنها لا تبطل سواء قبض المحتال مال الحوالة من المشتري أم لا، والفرق بين الصورتين أن في هذه الصورة الثانية تعلق الحق بثالث والله

= المساقاة - (٧) باب تحريم مطل الفني - حديث رقم: (٣٣). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (١٠) باب في المطل - حديث رقم: (٣٣٤٥). ورواه مالك في: (٣١) كتاب البيوع - (٤٠) باب جامع الدين والحوال - حديث رقم: (٨٤). ورواه أحمد: ٢/ ٢٥٤. ورواه البيهقي: ٦/ ١٧٠. والشافعي رقم: (١٣٦٦). قوله: «المطل» منع قضاء ما يستحق أدائه، مع التمكن من ذلك، وطلب صاحب الحق حقه. وأصل المطل المد - تقول مطللت الحنطة أمطلتها مطلاً إذا مدحتها أطول.

أعلم. الشرط الثالث اتفاق الدينين: يعني المحال به والمحال عليه في الجنس والقدر والحلول والتأجيل والصحة والتكسير والجودة والرداءة على الصحيح، وضبط ابن الرفعة ذلك بالصفات المتبعة في السلم، ووجه اشتراط ذلك حتى يعلم لأن المجهول لا يصح بيعه ولا استيفاءه، والحوالة إما يبيع على الصحيح، أو استيفاء، فإذا وقعت الحوالة صحيحة برىء المحيل عن دين المحتال وبرىء المحال عليه من دين المحيل، ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه لأن ذلك فائدة الحوالة والله أعلم.

(فرج) إذا كان بالدين المحال عليه ضامن لم ينتقل بصفة الضمان بل يبرأ الضامن، صرح به الرافعي في أول الباب الثاني من أبواب الضمان، وكذا لو كان به رهن فإنه لا ينتقل الرهن، صرح به المتولي وغيره بخلاف الولث فإنه ينتقل الدين إليه بصفته من الضمان والرهن، والفرق أن الوارث خليفة الموروث فيما يثبت له من الحقوق والله أعلم.

(فرج) احتال شخص ثم إن المحتال عليه أنكر الدين، وحلف ولا بينة، أو أفلس المحال عليه ونحو ذلك حيث يتعلم الاستيفاء، فليس للمحتال أن يرجع على المحيل لأن الحوالة إما يبيع أو استيفاء، وكلاهما يمنع الرجوع والله أعلم. قال:

(فصل: وَيَبْصَحُ ضَمَانٌ^(١) الدَّيْنِ الْمُسْتَكْرَرَةِ إِذَا عَلِمَ قَدْزَمًا، وَلِصَاحِبِ الْحَقِّ مُطَالَبَةٌ مِنْ شَاءَ مِنَ الضَّامِنِ وَالْمَضْمُونِ عَنْهُ إِذَا كَانَ الضَّامِنُ عَلَى مَا بَيَّنَّا).

الضمان ضمّ ذمة إلى ذمة، والأحسن أن يقال الالتزام حتى يشمل إحضار من عليه الحق إذا ضمنه. ويقال: أنا ضامن وضمين وكفيل وزعيم وحميل. والأصل في مشروعيته الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَهُ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾^(٢) وقال عليه الصلاة والسلام: «الْعَارِيَةُ^(٣) مُؤَدَّاةٌ^(٤) وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ^(٥)»^(٦) رواه أبو داود والترمذي

(١) والضمان تحمّل الحق على من هو عليه، وذلك كأن يكون على شخص حق فطالب به، فيقول آخر جازت التصرف: هو علي وأنا ضامته فيصير بذلك ضامناً، ولصاحب الحق مطالبة بحقه، وإن لم يف طالب صاحب الحق المضمون.

(٢) سورة يوسف آية: ٧٢.

(٣) قوله: «العارية» هي الشيء يعطى لمن يتفق به زمناً ثم يردّه، كأن يستعير مسلم من آخر قلماً يكتب به أو ثوباً يلبسه ثم يردّه.

(٤) قوله: «مؤدّاة» أي وجب ردّ حينها إن بقيت. وقيل مضمونة يجب أدائها بردّ حينها أو قيمتها لو تلفت.

(٥) قوله: «غارم» الغارم هو الذي يلتزم ما ضمنه وتكفل به.

(٦) رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٩٠) باب في تضمين العارية - حديث رقم: (٣٥٦٥). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٣٩) باب ما جاء في أنّ العارية مؤدّاة - حديث رقم: (١٢٦٥).

ورواه عن أبي أمامة. قال أبو حنيفة: وفي الباب عن سمرة، وصفوان بن أمية، وأنس. قال: وحديث=

وحسنه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، وفي البخاري «أَنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامُ أَنِّي^(١) بَجَائِزَةً فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: هَلْ تَرَكَ شَيْئاً؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: هَلْ^(٢) عَلَيْهِ دِينَ؟ قَالُوا: ثَلَاثَةٌ^(٣) ذَنَابِيرٌ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيْ دِينِهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ^(٤)» وفي رواية النسائي: «قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: أَنَا الْكُفَيْلُ^(٥) بِهِ^(٦)»، ثم شرط صحة الضمان أن يعرف الضامن المضمون له على الأصح لأن الناس يتفاوتون في المطالبة تسهلاً وتشديداً، والأغراض تختلف بذلك فيكون الضمان بدونه غرراً، ولا يشترط معرفة المضمون عنه في الأصح ولا حياته بلا خلاف كما لا يشترط رضاه قطعاً، وأما الدين فشرطه

= أبي امامة حديث حسن غريب. وقد رُوي عن أبي امامة، عن النبي ﷺ أيضاً، من غير هذا الوجه. ورواه في: (٣١) كتاب الوصايا - (٤) باب ما جاء لا وصية لوارث - حديث رقم: (٢١٢٠) ورواه أيضاً عن أبي امامة. قال أبو عيسى: وفي الباب عن عمرو بن خارجه وأنس وهو حديث حسن صحيح. وقد روى عن أبي امامة عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه، ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل العراق وأهل الحجاز ليس بذلك فيما نقره به لأنه تروى عنهم منكرات وروايتهم عن أهل الشام أصحُّ مكملاً. قال محمد بن إسماعيل قال: سمعت أحمد بن الحسن يقول قال أحمد بن حنبل: إسماعيل بن عياش أصحُّ حديثاً من بقيته وليقية أحاديث منكرات عن الثقات وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول سمعت زكريا بن عدي يقول قال أبو إسحاق الفزاري خلوا عن بقيه ما حلت عن الثقات ولا تأغلوا عن إسماعيل بن عياش ما حلت عن الثقات ولا عن غير الثقات. ورواه ابن ماجه في: (١٥) كتاب الصدقات - (٥) باب العارية - حديث رقم: (٢٣٩٨، ٢٣٩٩). ورواه أحمد: ٢٦٧/٥، ٢٩٣. ورواه ابن حبان في صحيحه.

(١) قال ابن حجر: لم ألق على اسم صاحب هذه الجنائز، وللحاكم من حديث جابر «مات رجل ففلسنا وكفناه وحفظناه ووضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل ثم أذن رسول الله ﷺ به».

(٢) قوله: «هل عليه دين» قال ابن حجر والسبب في هذا السؤال «أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه قضاء؟ فإن حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى عليه وإلا قال للمسلمين: صلوا على صاحبكم» الحديث، وبين فيه أنه ترك ذلك بعد أن فتح الله عليه الفتح.

(٣) قوله: «قالوا ثلاثة ذنابير» في حديث جابر عند الحاكم «ديناران» وأخرجه أبو داود من وجه آخر عن جابر نحوه، وكذلك أخرجه الطبراني من حديث أسماء بنت يزيد، ويجمع بينهما بأنهما كانا دينارين وشفطراً، فمن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران الغناء، أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران، فمن قال ثلاثة فياعتبار الأصل ومن قال ديناران فياعتبار ما بقي من الدين، والأول أليق ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي قتادة ثمانية عشر درهماً وهذا دون دينارين، وفي مختصر المعزني من حديث أبي سعيد الخدري «دوهمين» ويجمع إن ثبت بالتعدد.

(٤) رواه البخاري في (٣٨) كتاب الموالة - (٣) باب إن أحال دين الميت على رجل جاز - حديث رقم: (٢٢٨٩). ورواه في: (٣) باب من تكفل من ميت ديناً فليس له أن يرجع - حديث رقم: (٢٢٩٥).

(٥) قوله: «أنا الكفيل به» فيه دليل على جواز الضمان عن الميت، ومن لا يقول به يحمله على أنه كان وعداً، ولذلك قالوا بالوفاء، وهير بعض الرواة عنه بلفظ الكفالة والله تعالى أعلم.

(٦) رواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (١٠١) باب الكفالة بالدين - حديث رقم: (١).

كونه ثابتاً وقت ضمانه فلا يصح ضمان ما لم يجب وإن جرى سبب وجوبه كضمان نفقة المرأة غداً، ويشترط كونه لازماً أو يتول إلى اللزوم ولا يشترط الاستقرار: مثال ما يتول إلى اللزوم كالثمن في زمن الخيار، وأما مال الجمالة قبل الفراغ من العمل قيل يصح لأنه يتول إلى اللزوم، والصحيح أنه لا يصح، لأنه ليس يلزم في الحال ولا يتول لأنه ليس للجامع إلزام العامل العمل وإتمامه فأشبه الكتابة كذا علله القاضي أبو الطيب، وهو تعليل ضعيف، وأما الثمن بعد مضي الخيار فهو لازم وغير مستقر فيصح ضمانه، وكذا الصداق قبل الدخول، ولا نظر إلى احتمال سقوطه كما لا نظر إلى احتمال سقوط المستقر بالابراء والرد بالعيب ونحوهما، ويشترط في الدين أيضاً أن يكون معلوماً فلا يصح ضمان المجهول كما إذا قال: ضمنت ثمن ما بعته فلاناً وهو جاهل به فإن معرفته متيسرة، وقيل يصح، أما لو قال: ضمنت لك شيئاً مما لك على فلان فلا يصح بلا خلاف. وأعلم أن الخلاف في صحة ضمان المجهول جار في صحة البراءة من المجهول، والخلاف مبني على أن البراءة تملك أو إسقاط، فإن قلنا تملك وهو الصحيح فلا تصح البراءة من المجهول، وإن قلنا إسقاط صحّ الإبراء من المجهول وتظهر ثمرة الخلاف فيما لو اغتتاب شخص لآخر ثم قال له: اغتبتك فاجعلني في حلّ ففعل وهو لا يدري بما اغتابه به، فهل يبرأ؟ فيه وجهان: أحدهما نعم لأنه إسقاط. والثاني لا، لأن المقصود رضاه، ولا يمكن الرضا بالمجهول. وأعلم أنا إذا لم نصح ضمان المجهول فقال: ضمنت مما لك على فلان من درهم إلى عشرة ففيه خلاف والصحيح الصحة لانتفاء الغرر بذكر القدر، فعلى هذا ماذا يلزمه؟ فيه أوجه: الراجع عند الرافعي عشرة والأصح عند النووي تسعة، وقيل يلزمه ثمانية، وإذا عرفت هذا فيشترط في ضمان الدين كونه ثابتاً لازماً معلوماً، كذا قاله الرافعي والنووي وأهملوا رابعاً ذكره الغزالي وهو أن يكون قابلاً لأن يتبرع الإنسان به على غيره، فيخرج حدّ القصاص وحدّ القلب ونحوهما والله أعلم. وقول الشيخ [ويصح ضمان الدين] أهم من أن يكون الدين نقداً أو منفعة وهو كذلك فيصح ضمان المنافع الثابتة في الذمة كما يصح ضمان الأموال كذا جزم به الرافعي والنووي، وإذا صح الضمان بشروطه فللمستحق أن يطالب الأصيل والضامن، أما الأصيل فلأن الدين باق عليه، ولهذا قال رسول الله ﷺ لأبي^(١) قتادة رضي الله عنه حين وفي دين الميت: «الآن قد بردت جلدته إنا لله وإنا إليه راجعون ممّا اكتسبناه في

(١) أبو قتادة بن ربعي الأنصاري المشهور إن اسمه الحارث، وجزم الواقدي وابن الكلبي بأن اسمه "نعمان"، وقيل اسمه عمرو وأبوه ربعي هو ابن بلهة بن غناس يضم المعجمة وتخفيف النون. كانت وفاة أبي قتادة بالكوفة في خلافة عليّ، فيقال إنه كبير عليه سنّاً وقال الحسن بن عثمان مات سنة أربعين. (الاصابة ١٥٨/٤ بصرف).

ذَمِيمًا^(١) وأما الضامن فلقول شفيع المذنبين ﷺ «الزَّعِيمُ غَارِمٌ»^(٢) ولنا وجه كملهب مالك أنه لا يطالب الضامن إلا بعد عجز المضمون عنه، وله مطالبة هذا ببعض الدين، وذلك ببعض الآخر والله أعلم. قال:

(وَإِذَا هَرِمَ الضَّامِنُ رَجَعَ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنَّا إِذَا كَانَ الضَّمَانُ وَالْقَضَاءُ يَأْذِنُهُ).

إذا ضمن شخص دين آخر وأداه الضامن هل يرجع على المضمون عنه؟ ينظر، إن ضمن بالإذن وأدى بالاذن رجع لأنه صرف ماله إلى منفعة يأذنه فأشبه ما لو قال: اعلف دابتي فاعلفها، وفي الحاوي أنه لا يرجع إلا إذا شرط الرجوع، وذكر الرافعي في باب الإجارة أنه لو قال: أطعمني رغيفاً فاطعمه أنه لا شيء عليه، وإذا انتفى الإذن في الضامن وفي الأداء فلا رجوع لأنه تبرع محض، وإن أذن في الضمان فقط رجع على الراجع لأن الضمان يوجب الأداء فكان الإذن فيه إذناً لما يترتب عليه، وإن ضمن بغير إذنه وأدى يأذنه فالراجع أنه لا يرجع لأن وجوب الأداء سببه الضمان ولم يأذن فيه، فعلى هذا لو قال: أد ديني بشرط الرجوع، فالأصح في زيادة الروضة أنه لا يرجع وجزم به الماوردي لقوله ﷺ: «المؤمنون عند شروطهم»^(٣)، ولو أذن شخص لشخص بأداء دينه من غير ضمان بشرط أن يرجع عليه رجع للحديث، وكذا إن أطلق على الراجع لأنه المعتاد. فإن قيل: ما الفرق بين هذه وبين ما إذا قال لشخص: اغسل ثوبي ونحو ذلك بلا شرط فإن الراجع هناك أنه لا يستحق أجره. فالفرق أن المسامحة في المنافع أكثر من الأعيان والله أعلم. واعلم أنه إنما يرجع الضامن والمؤدى إذا أشهدا بالأداء رجلين أو رجلاً وامرأتين، وكذا يكفي واحد ليحلف معه في الأصح لأنه يكفي لإثبات الأداء فإن لم يشهد فلا رجوع إن أدى في غيبة الأصيل وكذبه أعني الأصيل، وكذا إن صدقه الأصيل على الأصح لأنه لم يؤد ما ينتفع به الأصيل، ألا ترى أن المطالبة باقية، ومحل الخلاف إذا سكت الأصيل عن قوله أشهد فإن أمره به وتركه لم يرجع بلا خلاف، وإن أذن له في ترك الإشهاد رجع، قال الروياني في البحر: فلو صدق الضامن في أداء المضمون له أو أدى بحضرة الأصيل رجع على الملعب، إما في الأولى فلسقوط الطلب بإقرار صاحب الدين، وأما في الثانية فلأن التفسير من الأصيل لأنه لم يحتط لنفسه بخلاف غيبته والله أعلم.

(١) رواه أحمد: ٣/ ٣٣٠.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه البخاري في: (٣٧) كتاب الإجارة - (١٤) باب أجر السمسرة. ورواه أبو داود في: (٢٣) كتاب الأقضية - (١٢) باب في الصلح - حديث رقم: (٣٥٩٤). ورواه الدارقطني والحاكم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة، ولابن أبي شيبة من طريق عطاء «بلغنا أن النبي ﷺ قال: «المؤمنون عند شروطهم»، وللدارقطني والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد «ما وافق الحق».

(فرع) إذا طالب المضمون له الضامن فهل للضامن مطالبة المضمون عنه ليخلصه؟
نظر: إن ضمن بإذنه فله ذلك قياساً على رجوعه، ومعنى تخليصه أن يؤدى دين المضمون له
ليبرأ الضامن فلو لم يؤد فهل للضامن حبسه؟ وجهان: أحدهما في الراعي لا يحسه وتبعه
ابن الرفعة على ذلك، وزاد أنه لا يرسم عليه أيضاً قال الاستاذي: فيه نظر والله أعلم. قال:
(وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ وَلَا ضَمَانُ مَا لَمْ يَجِبْ إِلَّا ذَكَ الْمَبِيعِ).

أما ضمان المجهول فلائنه غرر والغرر منهى عنه، وأما ضمان ما لم يجب فلأن
الضمان توثقه بالحق فلا يسبق وجوب الحق كالشهادة، وصورة ذلك ونحوه كما إذا قال: بع
لثقلان وعليّ ضمان الثمن أو أقرضه وعليّ ضمان بدله ويستثنى من ذلك ضمان درك المبيع
على المذهب لأن الحاجة دامية إلى ذلك، لأن المعاملة مع من لا يعرف كثيرة، ويخاف
المشتري أن يخرج المبيع مستحقاً ولا يظفر بالبائع فيفوت عليه ما بدله، فاحتاج إلى التوثيق
بذلك، وقيل لا يصح لأنه ضمان ما لم يجب، وجوابه أنا نشترط في صحته قبض الثمن
فيضمن الثمن إن خرج المبيع مستحقاً فيقول: ضمنت لك عهدة الثمن أو دركه أو خلاصك
منه، فلو قال: ضمنت خلاص المبيع لم يصح لأنه لا يستقل بخلاصه بعد ظهور
الاستحقاق. نعم لو ضمن عهدة المبيع إن أخذ بالشفعة لأجل بيع سابق صح. قال ابن الرفعة
في المطلب: والمضمون في هذا الفصل ليس هو ردّ العين، وإلا فكان يلزم أن لا تجب
قيمته عند التلف بل المضمون إنما هو ماله عند تعلمه رده حتى لو بان الاستحقاق والثمن
في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته، قال: وهذا لا شك فيه والله أعلم. قال:

(فصل: وَالْكَفَالَةُ^(١)) بِالْبَيْتَيْنِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ عَلَى الْمَكْفُولِ بِهِ حَقٌّ لَأَدَمِيٍّ).

المذهب صحة كفالة البدن لإطباق الناس على ذلك لأجل مسيس الحاجة إليها، ولا
يشترط العلم بقدر ما على المكفول لأنه تكفل بالبدن لا بالمال، ويشترط كون الدين مما
يصح ضمانه والمذهب صحة كفالة بدن من عليه عقوبة لأدمي كقباص وحدّ قلب لأنه حق
لازم فأشبه المال، وأما إن كان عليه حدّ الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدنه، وعن هذا احترز
الشيخ بقوله [حقّ أدمي]، ووجه عدم الصحة أنا مأمورون بسترها والسعي في إسقاطها ما
أمكن، والقول بالصحة ينافي ذلك وكما تصح الكفالة ببدن شخص كذا تصح كفالة الكفيل،
بل كل من وجب عليه حضور مجلس الحكم عند الطلب لحقّ أدمي أو وجب على غيره
إحضاره صحت كفالته حتى تصح كفالة بدن غائب ومحبوس وميت ليحضر ويشهد على

(١) قوله: «الكفالة» هي أن يلتزم جائز التصرف بأداء حق وجب على شخص أو يلتزم بإحضاره لدى المحكمة، كذا قاله المحقق.

صورته إذا لم يعرف نسبه، ومحل هذا إذا لم يلفن، فإن دفن فلا تصح كفالته سواء تغير أم لا^(١)، ثم إن عين مكان التسليم تعين وإلا وجب التسليم في مكان الكفالة لأن العرف يقتضي ذلك، وإذا سلم المكفول في مكان التسليم برىء من الكفالة بشرط أن لا يمنع مانع بأن لا يكون هناك ظالم يغلبه عليه ويأخذه بالقهر، ولو حضر المكفول فلا يبرأ الكافل حتى يقول المكفول سلمت نفسي عن جهة الكفالة، ولو غاب المكفول وجهل الكافل مكانه لم يلزمه إحضاره لأنه لا يمكنه ذلك ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢) وإلا فيلزمه وبمهل قدر الحاجة فلو مات المكفول له لم يطالب الكافل بالمال لأنه لم يضمه حتى لو شرط في الكفالة أنه يفرم المال إن فات تسليمه بطلت الكفالة، وصورة المسألة أن يقول: كفلت بدهن بشرط الغرم أو على أي أفرم والله أعلم. قال:

(فصل: وللشركة^(٣) خمس شرائط، أن تكون على ناس من الزمائم والدنائير، وأن يتحققا في الجنس والنوع، وأن يخلط المالكين، وأن يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف، وأن يكون الربيع والخسران على قدر المالكين).

الشركة في اللغة: الاختلاط، وفي الشرع: عبارة عن ثبوت الحق في الشيء الواحد لشخصين، فصاعداً على جهة الشبوع. والأصل فيها قوله ﷺ «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَينِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَإِذَا خَانَ خَرَجَتْ مِنْ بَيْنَهُمَا»^(٤) ومعناه تنزع البركة من مالهما، رواه أبو داود والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، ثم الشركة أنواع تذكر نوعين: أحدهما شركة الأبدان وهي باطله كشركة الحمالين، وسائر المحترفين ليكون كسبهما بينهما سواء كان متساوياً أو متفاوتاً، وسواء اتفق السبب كالدلالين والمحطيين، أو اختلفا كالخياط والرفا، ووجه بطلانها أن كل واحد منهما متميز ببلده ومنافعه فيختص بفوائده كما لو اشتركا في ماشيتهما، وهي متميزة ليكون للزوال والنسل بينهما، وجوز شركة الأبدان عند اتحاد الصنعة مالك رحمه الله، وجوزها أبو حنيفة مطلقاً^(٥)، ودليلنا عليها ما سلماه من الامتناع في

(١) قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه: يفرم المال وإن قفل كفالة وجه.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٨٦.

(٣) الشركة هي أن يشترك اثنان فأكثر في مال استحقوقه بوراة ونحوها أو جمعوه من بينهم اقتساماً ليعملوا فيه بتتميته في تجارة أو صناعة أو زراعة.

(٤) رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٢٧) باب في الشركة - حديث رقم: (٣٣٨٣). وسكت عنه، وأخذه ابن القطان، وصححه الحاكم. ورواه الدارقطني وسكت عنه المنذري وهو بلفظ: ما لم يخن أحدهما فإذا خانه خرجت من بينهما يعني يتزع البركة من مالهما.

(٥) والأصل في جوازها ما رواه أبو داود من أن عبد الله وسعداً وعماراً اشتركوا يوم بدر فيما يحصلون عليه من أموال المشركين فلم يجهي عمار وعبد الله بشيء وجاء سعد بأسيرين فأشرك بينهما النبي ﷺ. وكان كفالة الأعيار/م ٢٤٢

الاصطيداد والاحتطاب. النوع الثاني شركة^(١) العنان وهي صحيحة للحديث السابق؛ والاجماع منعقد على صحتها، وهي مأخوذة من عنان الدابة لاستواء الشريكين في ولاية الفسخ والتصرف، واستحقاق الربح على قدر المال كاستواء طرفي العنان. ثم لمصحتها شروط: أحدها أن تكون على ناض من الدراهم والدنانير، والاجماع منعقد على صحتها في الدراهم والدنانير، نعم في جوازها على المغشوشة وجهان أصحهما في زيادة الروضة الجواز أيضاً، الثاني لا، كالقراض، ثم هذا لا يختص بالدراهم والدنانير، بل يجوز عقد الشركة على مثلي، فتصح في القمح والشعير ونحوهما، لأن المثلي إذا اختلف بجنسه ارتفع التمييز فأقبح التقدين، ولهذا لا تجوز الشركة في المتقومات لعدم تصور الخلط التالي للتمييز، ولهذا لو تلف أحد المتقومين، أو بعضه عرف فامتنت الشركة لذلك، وإلا لأخذ أحد الشريكين من مال الآخر بلا حق لو صححنا الشركة في المتقوم. الشرط الثاني أن يتفقا في الجنس، فلا تصح الشركة في الدراهم والذهب، وكذا في الصفة فلا تصح في الصحاح والمكسرة، للتمييز فيها. الشرط الثالث الخلط، لأن المال قبل التمييز فيه حاصل، ويشترط في الخلط أن لا يبقى معه تمييز، وينبغي أن يتقدم الخلط على العقد والاذن، فلو اشتركا في ثوبين من غزل واحد والصانع واحد، لم تصح الشركة لتمييز أحدهما عن الآخر، وعدم معرفة كل منهما ثوبه يقال له اشتباه ويفلس بهذا أمثاله، ثم هذا الخلط إنما يعتبر عند انفراد المالكين، أما لو كان مشاعاً بأن اشترياه معاً على الشيوع أو ورثاه، فإنه كاف لحصول المقصود، وهو عدم التمييز. الشرط الرابع الإذن منهما في التصرف. فإذا وجد من الطرفين تسلسل كل واحد منهما على التصرف. واعلم أن تصرف الشريك كتصرف الوكيل، فلا يبيع بغير نقد البلد، ولا يبيع بالأجل، ولا يبيع ولا يشتري بغبن فاحش، وكذا لا يسافر إلا بإذن الشريك. الشرط الخامس أن يكون الربح على قدر المالكين سواء تساوا في العمل أو تفاوتا، لأنه لو جعلنا شيئاً من الربح في مقابلة العمل لاختلط عقد القراض بعقد الشركة وهو ممنوع، فلو شرطاً التساوي في الربح مع تفاضل المالكين فسد العقد، لأنه مخالف لوضع

= ذلك قبل مشروعية الغنাম. هذا الحديث رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٣٠) باب في الشركة على غير رأس المال - حديث رقم: (٣٣٨٨). وبه عمل أحمد ومالك وأبو حنيفة، رحمة الله تعالى عليهم.

(١) شركة العنان: وهي أن يشترك شخصان فأكثر ممن يجوز تصرفهم في جمع القدر من المال موزعاً عليهم أقساط معلومة، أو أسهماً معينة محددة، يعملون فيه معاً لتنتيه، ويكون الربح بينهم بحسب أسهمهم في رأس المال، لما تكون الخسارة بحسب الأسهم كذلك، ولكل واحد منهم الحق في التصرف في الشركة بالأصالة عن نفسه وبالوكالة عن شركائه، فيبيع ويشترى ويقبض ويدفع، ويطلب بالدين ويخاصم ويرد بالعيب، وباختصار: يقبل كل ما هو في مصلحة لشركة.

الشركة، ويرجع كل واحد منهما على صاحبه بأجرة عمله كالقراض إذا فسد فإنه يرجع العامل بأجرة عمله، والتصرف نافذ لوجود الأذن، والربح يكون على قدر المالكين، وكذا الخسران كالربح، ويؤخذ من كلام الشيخ أنه لا يشترط تساوي المالكين، وهو كذلك على الصحيح، وقال الأنطاقي^(١): يشترط تساويهما لصحة الشركة وهو ضعيف والله أعلم.

(فرع) الحيلة في الشركة في غير المثليات من المتقومات، أن يبيع كل واحد منهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر ويتقابضا، ثم يأذن كل منهما للآخر في التصرف والله أعلم.

قال: (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا قَسْطُهَا مَتَى شَاءَ، وَمَتَى مَاتَ أَحَدُهُمَا بَطَلَتْ).

عقد الشركة جائز من الطرفين، ولكل واحد منهما فسخه متى شاء، لأنه عقد إرفاق فكان جائزاً كالوكالة، وكما أنه لكل منهما فسخه، فلكل منهما عزل نفسه وعزل صاحبه، فلو قال أحدهما للآخر: عزلك انعزل وبقي العازل على حاله، ولو مات أحدهما انفسخت كالوكالة، والجنون والإعماء كالموت لخروجه عن أهلية التصرف والله أعلم.

(فرع) لشخص دابة، وللآخر بيت، وللآخر طاحون، وآخر لا شيء له، فقالوا: نشرك هذا بدينته، وهذا ببيته، وهذا بحجره، وهذا بعمله على أن ما فتح الله من الطحين شركة فهي فاسدة والله أعلم.

(فرع) يد كل من الشريكين يد أمانة كالمتودع، فإذا أذى رد المال إلى شريكه قبل، وكذا لو أذى تلفاً أو خسارة صدق، فإن أسند التلف إلى سبب ظاهر طوّل بالينة، فإذا أقامها على السبب صدق في دعوى التلف به، ولو أذى أحدهما خيانة صاحبه لم يسمع حتى يبين قدر ما خان به، والقول قول المتكرّر مع يمينه والله أعلم. قال:

(فصل: وَكُلُّ مَا جَازَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِنَفْسِهِ، جَازَ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ أَوْ يُتَوَكَّلَ).

الوكالة^(٢) بفتح الواو وكسرهما، وهي في اللغة تطلق على التفويض وعلى الحفظ،

(١) الأنطاقي هو: أبو القاسم عثمان بن سعيد بن بشار، بفتح الباء، وتشديد الشين المعجمة، الأنطاقي، كما نسبته الشيخ أبو إسحاق. والأنطاط منسوب إلى الأنطاط وهي البُسْط التي تفرش، أخذ الفقه عن العزني، والربيع، وأخذ عنه ابن سريج، مئت يفقد سنة لمان وثمانين ومائتين. له ترجمة في: طبقات الشافعية ١/٣٣، تاريخ بغداد ١١/٢٩٢، وفیات الأعيان ٣/٢٤١. فائدة: قال السبكي: الذي يتلخص أن أحد الشريكين إذا استعمل الدابة المشتركة بإذن شريكه، فإن لم يشترط عليه في مقابلة الاستعمال له حصته أجرة، ولا علفاً، ولا شيئاً كانت حصّة الشريك تضمن ضمان العولوى، وإلا فإن ضبطت الأجرة والاستعمال كانت إجارة صحيحة، وإلا ففاسدة فلا تضمن في الحالين لأن فاسد كل عقد كصحيحه من الضمان وعدمه له.

(٢) الوكالة: استابة الشخص من يتوب عنه في أمر من الأمور التي تجوز فيها النيابة كالبیع والشراء =

ومنه «حسبنا الله ونعم الوكيل». وفي الاصطلاح تفويض ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليحفظه في حال حياته. والأصل فيها قوله تعالى: «فَابْتَئُوا مِنْكُمْ بِيَوْزِكُمْ»^(١) الآية وغيرها. ومن السنة حديث عروة^(٢) البارقي المتقدم، وحديث عمرو^(٣) بن أمية الضمري لما وكله رسول الله ﷺ في قبول نكاح أم^(٤) حبيبة بنت أبي سفيان^(٥) وفي غير ذلك، وأجمع المسلمون على جوازها، بل قال القاضي حسين وغيره: إنها مندوب إليها لقوله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى»^(٦) وفي الحديث «وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أُنْثِيهِ»^(٧) واشتداد الحاجة إلى التوكيل مما لا يخفى، إذا عرفت هذا فشرط الوكالة أن يكون

= والمخاصمة ونحوها. قال الشيخ أبو بكر الجزائري: لا ينبغي توكيل الكافر في أمور البيع والشراء خشية أن يتعاطى محرماً، كما لا ينبغي وكالته في القبض من مسلم كراهية أن يستعطي منه.

(١) سورة الكهف آية: ١٩.

(٢) عروة بن الجعد ويقال ابن أبي الجعد وصوب الثاني ابن المديني، وقال ابن قانع اسمه أبو الجعد البارقي، وزعم الرضا في أنه عروة بن عياض بن أبي الجعد، وأنه نسب إلى جده مشهور وله أحاديث، وهو الذي أرسله النبي ﷺ ليشترى الشاة بدنانار فاشترى به شاتين، والحديث مشهور في البخاري، وغيره. (الاصابة ٤٧٦/٢).

(٣) عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله بن إياس بن عبد بن ناشرة بن ضمرة الضمري أبو أمية، صحابي مشهور له أحاديث، روى عنه أولاده جعفر وعبد الله والفضل، أسلم حين انصرف المشركون من أحد قاله ابن سعد، ومات في خلافة معاوية بالمدينة قبل الستين. (الاصابة ٥٢٤/٢).

(٤) أم حبيبة هي رملة بنت أبي سفيان بن حرب الأموية، أم المؤمنين، لها في الصحيحين أربعة أحاديث، اتفقا على حديثين، والآخران لمسلم. روى عنها أخوها معاوية وعنسة وعروة، توفيت بالمدينة سنة أربع وأربعين رضي الله عنها ورحمها. (الرياض المستطابة ص/٣١٣).

(٥) أبو سفيان هو: صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي، صحابي شهير، أسلم عام الفتح، ومات سنة اثنين وثلاثين، وقيل بعدا. (تقريب التهذيب ١/٣٦٥).

(٦) سورة المائدة آية: ٢.

(٧) رواه مسلم في: (٤٨) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار - (١١) باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، وعلى الذكر - حديث رقم: (٣٨). ورواه أبو داود في: (٤٠) كتاب الأدب - (٦٨) باب في الموعظة للمسلم - حديث رقم: (٤٩٤٦). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (٣) باب ما جاء في الستر على المسلم - حديث رقم: (١٤٢٥). ورواه عن أبي هريرة. قال: وفي الباب عن عتبة بن عامر وابن عمر. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة هكذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو رواية أبي حنيفة، وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال: حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه، وكان هذا أصح من الحديث الأول، حدثنا بذلك عبيد بن أسباط بن محمد قال حدثني أبي عن الأعمش بهذا الحديث. ورواه ابن ماجة في: (١٧) باب فضل العلماء والحث على طلب العلم - حديث رقم: (٢٢٥). ورواه أحمد: ٢/٢٥٢، ١٧٤، ٢٩٦، ٥٠٠، ٥١٤.

الموكل بكسر الكاف يصح منه مباشرة ما وكل فيه إما بملك أو ولاية، كالأب، والجدّ، فإن لهما أن يوكلّا، فإن كان لا يصح منه ذلك فلا تصح الوكالة. فلا تصح وكالة الصبي، ولا المجنون، ولا المرأة، ولا المحرم في النكاح، وكذا لا يصح توكيل الفاسق في تزويج ابنته، فإنه لا يلي نكاحها بنفسه، فلا يوكل كما أن المحرم لا يجوز أن يعقد نكاحه، فلا يوكل من يعقد نكاحه في حالة الإحرام، فلو وكل من يعقد له بعد التحلل أو أطلق الوكالة صححت، كذا قاله الرافعي في كتاب النكاح، فلو قال: إذا تحللت فقد وكلتك فهو تعليق وكالة، والصحيح عدم صحتها، والضابط في صحتها كما قاله الشيخ، لأنه إذا لم يصح تصرفه لنفسه، وهو أقوى من التصرف للغير، فلأن لا يصح التوكيل أولى لأنه أضعف، وكما يشترط في صحة التوكيل صحة مباشرة الموكل، كذلك الوكيل يشترط أن يكون ممن يصح تصرفه فيه لنفسه، فلا يصح توكيل الصبي والمجنون، ومن في معناهما أن يتوكلا في البيع والشراء لامتناع مباشرتهما العقد لأنفسهما فلغيرهما أولى، وفي معناهما المعتوه والمبرسم، والنائم، والمغنى عليه، ومن شرب ما يزيل عقله لحاجة، نعم يستثنى ما إذا وكل شخص عبداً في قبول نكاح امرأة فإنه يصح على الراجح سواء أذن السيد أم لا، إذ لا ضرر على السيد في ذلك، وقيل لا بدّ من إذن السيد كما لا يقبل العقد لنفسه إلا بإذنه، والسفيه كالعبد والله أعلم.

(فرع) يشترط في الوكيل أن يكون ميئاً، فلو قال: أذنت لكل من أراد بيع دابتي أن يبيعها لم يصح والله أعلم.

(فرع) لا يصح التوكيل في العبادات البدنية، لأن المقصود منها الابتلاء والاختبار، وهو لا يحصل بفعل الغير، ويستثنى من ذلك مسائل: الحج، وذبح الأصاحي، وتفرقة الزكاة، وصوم الكفارات، وركعات الطواف الأخير، إذا صلاها تيمناً لطواف الحج، إما إذا وكل فيهما فقط فلا تصح الوكالة قطعاً، صرح به الرافعي في كتاب الوصية، والحق بالعبادات الشهادات والأيمان، ومن الأيمان الإيلاء واللعان. فلا يصح التوكيل في شيء منهما بلا خلاف، وفي الظهار وجهان: الأصح في الروضة في باب الوكالة أنه لا يصح تفليهاً لشبه البعین، لكن صحح الرافعي في كتاب الظهار، أن المغلب في الظهار شبه الطلاق، ومقتضاه صحة التوكيل، وفي معنى الأيمان التلذذ، وتعليق الطلاق والعتيق، وكذا التنبير على المذهب فلا يصح التوكيل في هذه الأمور كلها والله أعلم.

(فرع) يشترط في الموكل فيه أن يكون معلوماً من بعض الوجوه، ولا يشترط علمه من كل وجه، لأن الوكالة جوّزت للحاجة فسمح فيها، فلو قال: وكلتك في كل قليل وكثير لم يصح، أو في كل أموري فكللك لا يصح، أو فوّضت إليك كل شيء لأنه غرر عظيم، وإن

قال: وكلتك في بيع أموالي، وعنتي أرقائي صح لقلّة الغرر بالتعيين، وفي معنى ذلك في قضاء ديوني واسترداد الودائع ونحو ذلك، ولا يشترط أن تكون أمواله معلومة، ولو قال: في بعض أموالي ونحوه لم يصح، بخلاف ما لو قال: أبرء فلاناً بشيء من مالي فإنه يصح ويبرئه عن قليل منه والله أعلم. قال:

(وَالْوَكَاةُ^(١) عَقْدٌ جَائِزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَشَعْنُهَا مَتَى شَاءَ، وَتَنْفِيسُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا).

الوكالة عقد جائز من الطرفين، لأنه عقد إرفاق، ومن تمت به بوازه من الطرفين، ولأن الموكل قد يرى المصلحة في عزله، لأن غيره أحق منه، أو بأن يبدو له أن يبيع أو لا يشتري ما وكل فيه الوكيل، وكذا الوكيل قد لا يتفرغ لما وكل فيه، فالإزام كل منهما بذلك فيه ضرر ظاهر «وَلَا ضَرَرَ وَلَا فِرَارَ»^(٢) كما قاله رسول الله ﷺ، وينسخ عقد الوكالة بموت أحدهما، لأن هذا شأن العقود الجائزة، ولأنه بالموت خرج عن أهلية التصرف فبطلت، ولهذا لو جنّ أحدهما بطلت، والإغماء كالجنون على الأصح لعدم الأهلية، وكما تبطل الوكالة بالموت ونحوه كذلك تبطل بخروج الموكل فيه عن ملك الموكل، كبيعته، أو إعتاقه، أو وقفه، أو استولده الجارية ولو زوجها كان عزلاً، وكذا لو أجرها، وإن جوّزنا بيع المستأجر وهو الصحيح، لأن من يريد البيع لا يوجب غالباً لقلّة الرغبات في العين المستأجرة، كذا نقله الرافعي عن المتولي وأقرّه والله أعلم. قلت: في هذا نظر ظاهر، لأن كثيراً من الناس يوكّلون في بيع دورهم ودوابهم، ويؤجرونها لثلاث تمتل عليهم منافع أموالهم، والتعليل بمنع الرغبة وإن سلم إلا أنه ليس بمعطر، فالصواب الرجوع إلى عادة البيع والله أعلم. قال:

(وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ فِيهَا لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالتَّقْرِيطِ).

الوكيل أمين فيما وكل فيه. فلا يضمن الموكل فيه إذا تلف إلا أن يفرط، لأن الموكل استأمنه فتضمنه ينالني تأمينه كالمودع، وكما لا يضمن بالتلف بلا تقريط، كذلك يقبل قوله في التلف كسائر الأمانة، وكذا يقبل قوله في دعوى الردّ لأنه إن كان وكيلاً بلا جعل فقد أخذ المال بمحض غرض المالك فأشبه المودع، وإن كان وكيلاً بجعل فلائنه إنما أخذ المال لمنفعة المالك فانتفاع الوكيل إنما هو بالعمل في العين لا بالعين نفسها، ثم هل من شرط قبول الوكيل في الردّ بقاء الوكالة^(٣)؟ قضية أطلق الرافعي والروضة أنه لا فرق في قبوله

(١) يشترط في كل من الوكيل والموكل جواز التصرف أي التكليف، وهي جائزة بالكتاب والسنة إن شاء الله تعالى.

(٢) رواه أحمد في المسند: ٣١٣/١.

(٣) ولا يضمن الوكيل ما ضاع أو تلف إذا لم يفرط أو يتعد فيما وكل فيه، وإن فرط أو تعدى فعليه ضمان ما

بينهما قبل العزل ويعدله، لكن قال ابن الرفعة في المطلب: إن قول قوله محله في قيام الوكالة، فإن كان بعد العزل فلا يقبل قوله في الرد، لكن صرحوا في المودع أنه يقبل قوله في الرد بعد العزل وهو نظير مسألتنا، كذا قاله الاسناني والله أعلم. وإعلم أن من صور التضييق أن يبيع العين ويسلمها قبل قبض الثمن، وأن يستعمل العين، وأن يضعها في غير حرز. وهل يضمن بتأخير بيع ما وكل فيه بالبيع؟ فيه وجهان والله أعلم. قال:

(وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ وَلَا يَشْتَرِيَ إِلَّا بِكَلَامَةِ سُكُوطٍ، بِشَمَنِ الْمِثْلِ، وَأَنْ يَكُونَ نَقْدًا، وَيَنْقَدِ الْبَلَدُ أَيْضًا).

تجوز الوكالة بالبيع مطلقاً، وكذا الشراء فليس للوكيل بالبيع مطلقاً أن يبيع بدون ثمن المثل، ولا بغير نقد حال، ولا بغير فاحش، وهو ما لا يحتمل في الغالب، لأن العرف يدل على ذلك فهو بمنزلة التصبيع عليه، ألا ترى أن المتبايعين إذا أطلقا العقد حمل على الثمن الحال وعلى نقد البلد والله أعلم. قال:

(وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَبْرَأَ عَلَى مُوَكَّلِهِ).

ليس للوكيل في البيع أن يبيع لنفسه، وكذا ليس له أن يبيع لولده الصغير، لأن العرف يقتضي ذلك، وسببه أن الشخص حر يصطبه على أن يشتري لنفسه رخيصاً، وغرض الموكل الاجتهاد في الزيادة وبين الغرضين مضادة، ولو باع لأبيه أو ابنه البالغ، فهل يجوز؟ وجهان: أحدهما لا، خشية الميل. والأصح الصحة لأنه لا يبيع منها إلا بالثمن الذي لو باعه لأجنبي لصح فلا محلور، قال ابن الرفعة: ومحل المنع في بيعه نفسه فيما إذا لم ينص على ذلك، أما إذا نص له على البيع من نفسه وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة فإنه يصح البيع. واتحاد الموجب والقابل إنما يمنع لأجل التهمة، بدليل الجواز في حق الأب والجذ، والله أعلم. وإعلم أن الشراء فيما ذكرناه حكمه حكم البيع، وأما منعه الإقرار فلا لأنه إقرار فيما لا يملكه والله أعلم. قال:

(فصل: في الإقرار، وَالْمَقْرُوبُ بِهِ شَرِيكَيْنِ: حَقُّ اللَّهِ تَمَالًى، وَحَقُّ الْآدَمِيِّ. فَحَقُّ اللَّهِ تَمَالًى يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِيهِ عَنِ الْإِقْرَارِ بِهِ، وَحَقُّ الْآدَمِيِّ لَا يَصِحُّ الرَّجُوعُ عَنْهُ).

الإقرار في اللغة الإثبات، من قولهم قر الشيء بقر، وفي الاصطلاح الاعتراف بالحق.

= أضع أو تلف، وتسلح الوكالة المطلقة، فيجوز التوكيل في سائر الحقوق الشخصية، فيصرف الوكيل في سائر الحقوق الشخصية للموكل إلا في مثل الطلاق، إذا لا بد فيه من إرادة المطلق وعزمه عليه، وتصح الوكالة بأجرة، ويشترط فيها تحديد الأجرة وبيان العمل الموكل فيه، ومن عين له موكله شراء شيء لا يجوز له شراء غيره، فمتى اشترى غير ما عين له فالموكل بالخيار في قبوله أو رده، وكذا إن اشترى له معيياً أو اشترى بغير ظاهر فإن الموكل يغير في ذلك بالأخذ أو الترك.

والأصل فيه الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، قال الله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ، وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾^(١) والشهادة على النفس هي الإقرار، وفي السنة الشريفة «وَأَعْذُ يَا أَنِيسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ^(٢) اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا»^(٣) رواه الشيخان، ولأن الشهادة على الإقرار صحيحة، فالإقرار أولى، إذا عرفت هذا، فإذا أقر من يقبل إقراره بما يوجب حد الله تعالى كالزنا وشرب الخمر والمحاربة بشهر السلاح في الطريق والسرقة الموجبة للقطع، ثم رجع قبل رجوعه حتى لو كان قد استوفى بعض الحد، ترك الباقي لقوله ﷺ «ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشَّيْئَاتِ»^(٤) وهذه شبهة لجواز صدقه، ومن أحسن ما يستدل به قوله ﷺ «لِمَا عَزِيَ لَنَا اعْتَرَفَ

(١) سورة النساء آية: ١٣٥.

(٢) قوله: «وَأَعْذُ يَا أَنِيسُ» قال الإمام النووي رضي الله تعالى عنه: «واعلم أن بعث أنيس محمود عند العلماء من أصحابنا وغيرهم على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها بإبته. فيمرها بأن لها عنده حد القذف فتطالب به أو تغفو عنه. إلا أن تعترف بالزنى فلا يجب عليه حد القذف بل يجب عليها حد الزنى، وهو الرجم لأنها كانت محصنة. فلحب إليها أنيس، فاعترفت بالزنى، فأمر النبي ﷺ برجمها، فرجفت. ولا بد من هذا التأويل لأن ظاهره أنه بُعث لإقامة حد الزنى. وهذا غير مراد. لأن حد الزنى لا يحتاج له بالتجسس والتفتيش عنه، بل لو أقر به الزاني استحب أن يلقن الرجوع.

(٣) قوله: «فَإِنْ اعْتَرَفَتْ» قال السندي: قيل إطلاقه يدل على كفاية المرأة في لزوم الحد، قلت: الإطلاق غير مراد كيف ولو ادعت الإكراه والجنون مثلاً يسقط الرجم فعند ذلك يصصرف المطلق إلى مقيد يكون معلوماً في الشرع، وقد علم أربع مرار في ثبوت الحد فيصرف إليه ثم قال النووي في وجه إرسال أنيس إلى المرأة مع أن المطلوب في حد الزنا اللدرة لا الاثبات أن هذا محمول عند العلماء على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها بإبته فيمرها بأن لها عنده حد القذف فتطالب به أو تغفو عنه إلا أن تعترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف بل يجب عليها حد الزنا.

(٤) رواه البخاري في: (٤٠) كتاب الوكالة - (١٣) باب الوكالة في الحدود - حديث رقم: (٢٣١٤)، (٢٣١٥). رواه في: (٥٤) كتاب الشروط - (٩) باب الشروط التي لا تحل في الحدود - حديث رقم: (٢٧٢٥، ٢٧٢٤). رواه في: (٩٣) كتاب الأحكام - (٣٩) باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمور - حديث رقم: (٧١٩٣، ٧١٩٤). رواه في: (٩٥) كتاب أخبار الآحاد - (٩٥) باب كتاب أخبار الآحاد - حديث رقم: (٧٢٦٠). رواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (٥) باب من اعترف على نفسه بالزنا - حديث رقم: (٢٥). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (١٨) باب ما جاء في الرجم على الثيب - حديث رقم: (١٤٣٣). عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل. قال: وفي الباب عن أبي بكر وعبد بن الصامت وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وجابر بن سمرة وهزال وبريدة وسلمة بن المحقق وأبي هريرة وعمران بن حصين. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٤٩) كتاب القضاء - (٢٢) صون النساء عن مجلس الحكم - حديث رقم: (١، ٢). ورواه ابن ماجه في: (٢٠) كتاب الحدود - (٧) باب حد الزنا - حديث رقم: (٢٥٤٩).

(٥) ضعيف: أخرجه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (١٩/١٧١/٢).

بِالزَّنا لَمَلَكٌ قَتَلْتُ^(١) فلو لا أن الرجوع مقبول لم يكن للتعريض به فائدة. وأعلم أن فائدة الرجوع في المحاربة سقوط تحتم القتل، لا أصل القتل، وفي السرقة سقوط القطع لا سقوط المال لأنه حق آدمي، ولهذا لو أقر أنه أكره امرأة على الزنا، ثم رجع لم يسقط المهر ويسقط الحدّ على المذهب، ولو قال: زنيته بفلاة، ثم رجع سقط حدّ الزنا، والأصح أن حدّ القذف لا يسقط، لأنه حق آدمي، والفرق بين حق الله وحق آدمي أن حق الله الكريم مبني على المسامحة، بخلاف آدمي فإن حقه مبني على المشاحبة، ثم كيفية الرجوع في الإقرار أن يقول كلبت في إقراره أو رجعت عنه، أو لم أزن، أو لا حدّ عليّ، ولو قال: لا تحدوني فليس يرجع على الراجح لاحتمال أن يريد أن يعفى عنه أو يقضي دينه، أو غير ذلك وقال الماوردي: يسأل فإذا بين عمل بمراذه، ولو قال بعد شهادة الشهود على إقراره: ما أقرت، فقبل هو كقوله: رجعت، والأصح أنه ليس يرجع وطرده الوجهين في قوله هما كاذبان والله أعلم.

(فرع) هل يستحب للمقرّ الرجوع وجهان، رجع النووي الاستحباب كما يستحب له أن لا يقر ومنهم من قال: إن تاب نذب له الكتمان وإلا نذب له الإقرار والله أعلم.

(فرع) أقر بالزنا، ثم قال: حلفت، ففي قبول قوله في الحدّ احتمالان في البحر للروائي ولو أقر بالزنا ثم قامت البينة بزناه، ثم رجع، ففي سقوط الحدّ وجهان، ولو قامت البينة، ثم أقر ثم رجع عن الإقرار لم يسقط، وقال أبو إسحاق: يسقط والله أعلم.

(فرع) أقر بالزنا، وهو ممن يرجم، ثم رجع فقتله شخص بعد الرجوع عن الإقرار، فهل يجب عليه القصاص؟ فيه وجهان، نقلهما ابن كج، وصحح عدم الوجوب لاختلاف العلماء في سقوط الحدّ بالرجوع والله أعلم. قال:

(وَكَلَّفَتِ صَبِيحَةُ الْإِقْرَارِ إِلَى ثَلَاثِ شَرَائِطَ: الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْإِخْتِيَارُ، وَإِنْ كَانَ بِمَالٍ أَغْنَى فِيهِ الرُّشْدُ وَهُوَ شَرَطُ رَابِعٍ)^(٢)

(١) رواه البخاري في: (٩٣) كتاب الأحكام - (٢١) باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء أو قبل ذلك للمخصم. ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (٥) باب ما جاء في ذمه الحدّ من المعترف إذا رجع - حديث رقم: (١٤٢٨). ورواه عن أبي هريرة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة، وروى هذا الحديث عن الزُّهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ نحو هذا.

(٢) ولالإقرار بعض الأحكام منها: اعتراف المفلس، أو المحجور عليه في الشؤون المالية لا يلزم لإتمام=

إقرار الصبي والمجنون لا يصح لامتناع تصرفهما وسقوط أقوالهما، وفي معنى المجنون المغص عليه، ومن زال عقله بسبب يعلل فيه، وفي السكران خلاف كطلقاته، والمذنب وقبح الطلاق عليه، إذا طلق، وأما إقرار المكره فلا يصح كما يصنع الولاة والظلمة، من الضرب وغيره، مما يكون الشخص به مكرهاً، لأن الإكراه على الكفر مع طمأنينة القلب بالإيمان لا يضر كما قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقُلُوبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(١) فغيره أولى، ولو ضربه فأقر قال الماوردي: إن ضربه ليقر لم يصح وإن ضربه ليصدق صبح، لأن الصديق لم ينحصر في الإقرار كذا نقله النووي عنه وتوقف فيه، وأما السفیه فإن أقر بدين أو بإتلاف مال فلا يقبل كالصبي وإلا لأبطل فائدة الحجر، وقيل يقبل في الإقرار بإتلاف كما لو أنلف، والصحيح الأول، وإذا لم يصح لا يطالب ولو بعد فك الحجر، والمراد المطالبة في ظاهر الحكم، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فيجب عليه الوفاء بعد فك الحجر إن كان صادقاً، وقد نص على ذلك الشافعي^(٢) في الأم، قال ابن الرقعة: ولم تختلف فيه الأصحاب وقول الشيخ، [وإن كان بمال] يؤخذ منه أنه إذا أقر بغير مال يقبل إقراره من السفیه، وهو كذلك فيصح إقراره بما يوجب الحد والقصاص، وكذا يقبل إقراره بالطلاق والخلع والظهار لأن هذه الأمور لا تعلق لها بالمال، وحكمه في العبادات كلها كالرشيد لاجتماع الشروط فيه وليس له تفرقة الزكاة لأنها ولاية وتصرف مال والله أعلم. قال:

(وَإِذَا أقرَّ بِمَجْهُولٍ رَجَعَ إِلَيْهِ فِي بَيِّنَاتِهِ).

يصح الإقرار بالمجهول لأن الإقرار إخبار عن حق سابق، والشئ يخبر عنه مفصلاً تارة ومجماً أخرى، إما للجهل به أو لثبوته مجهولاً كوصية الوارث وغيرها، فإذا قال: له علي شيء رجع إليه في تفسيره، ويقبل تفسيره بكل ما يتموّل، وإن قلّ لأن اسم الشئ صادق عليه، ولو فسره بما لا يتموّل لكنه من جنسه كحبة حنطة، أو بما يحل اقتناؤه ككلب معلم

= المفلس بحسد الغرماء، ولأن الثاني - المحجور عليه - إذا قبل إقراره أصبح وكأنه لم يحجر عليه، ويبقى بدمتها ما أقرّ به فيسدّدانه بعد زوال المانع، واعتراف المريض المشرف لا يصح للوارث إلا بينة، لأنه يتهم بالمحاباة، فلو قال مريض مشرف: «أعترف بأن لولدي فلان عتني كذا...» لم يقبل منه خشية أن يكون قصد محاباته دون سائر أولاده، ويشهد لهذا قوله ﷺ: «لا وصية لوارث». فقول المريض إن لولدي فلان كذا دون سائر أولاده أشبه شيء بوصية له، والرسول ﷺ يقول: «لا وصية لوارث» إلا أن يجيئها الورثة، ما لم تقم بينة تثبت ما أقر به لورثته، وعند ذلك يصح الإقرار. (١) سورة النحل آية: ١٠٦.

(٢) نص الشافعي رحمه الله: الذي أحفظ من قول المدنيين فيمن ترك ابنين فأقر أحدهما بأخ أن نسبه لا يلحق ولا يأخذ شيئاً لأنه أقر له بمعنى إذا ثبت ورث وورث فلما لم يثبت بذلك. (الأم ٣/٢٧).

وزيل قبل . لأنه يحرم أخذه، ويجب رده على من غصبه ولا يقبل تفسيره بما لا يقتنى كخنزير وكلب لا ينفع في صيد ولا في زرع ونحوهما، لأن قوله: عليّ يقتضي ثبوت حق على المقر للمقر له وما لا يقتنى ليس فيه حق ولا اختصاص ولا يلزمه رده، وقيل يصح التفسير به، لأنه شيء، ولو فسر بهحق الشفعة^(١) قبل، جزم به في الروضة، وفي حد القذف وجهان، أحدهما في التنبيه وزوائد الروضة يقبل، ولا يقبل تفسيره بالعبادة ورد السلام، بخلاف ما لو قال: له حق، فإنه تقبل تفسيره بالعبادة ورد السلام، قاله البغوي وتوقف فيه الرافعي، وقال القاضي حسين: لا يصح تفسيره بهما والله أعلم.

(فرج) قال المديون لصاحب الحق: أليس قد أوفيتك فقال: بلى، ثم ادعى صاحب الحق أنه أو في البعض صدق ذكره الرافعي في الكتابة في الحكم الثاني والله أعلم. قال: (وَيَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْإِقْرَارِ إِذَا وَصَّلَهُ بِهِ).

يصح الاستثناء في الإقرار، وغيره لكثرة وروده في القرآن العظيم واللغة، ثم الاستثناء تارة يرفع الإقرار من أصله، وتارة يرفع بعضه فإن كان الأول وهو بلفظ إن شاء الله فلا يكون مقراً كقوله: له عليّ مائة إن شاء الله تعالى، وهذا هو المذهب الذي قطع به الجمهور، ووجهه أنه لم يجزم بالإقرار، وأيضاً فإن هذه الصيغة، تدل على الإلزام في المستقبل والإقرار إخبار عن أمر سابق فينبغي منافاة الأصل براءة الذمة، وشرط هذا الاستثناء أن يتصل على العادة فلا تضر سكتة التنفس والتي بطول الكلام والسعال والاشتغال بالمطاس، ونحو ذلك، لأن كل ذلك يعد متصلاً عادة ولو كان بالرجل سكتة بين الكلامين، فهو كسكتة التنفس فلا تمنع الاتصال فلو لم تتصل على العادة بأن اشتغل بكلام آخر أو أعرض عن الاستثناء ثم استلمحه فلا يصح استثنائه ويؤاخذ بإقراره ولو كان الاستثناء في بعض المقر به كما لو قال: له عليّ عشرة إلا ثلاثة صح أيضاً بشرط الاتصال على العادة وأن لا يستغرق كما مثلناه ولو قال: له عليّ عشرة إلا عشرة بطل الاستثناء لاستغراقه ولزمه العشرة، وصار هذا بمنزلة: له عليّ عشرة لا تلزمني، والله أعلم.

(فرج) إذا قال شخص: إذا جاء رأس الشهر أو قدم زيد فلفلان عليّ مائة. فالمذهب أنه لا يلزمه شيء لأن الشرط لا أثر له في إيجاب المال، والواقع لا يطلق بشرط، وهذا إذا أطلق أو قال: قصدت التعليق فإن قصد التأجيل قبل، ولو قال: له عليّ كذا من ثمن كلب أو ثمن خمر أو ثمن آلة لهو أو ثمن زيل ونحو ذلك مما لا يصح بيعه فهل يلزمه شيء أم لا؟ قولان: أحدهما لا يلزمه شيء لأن الكلام كلام واحد، ومثله يطلق في العرف والأظهر أنه يلزمه ما أقر به لأن أول الكلام إقرار صحيح وآخره يرفع فلا يقبل منه، كما لو قال: له عليّ

(١) سوف نتكلم عن الشفعة بزيادة عن الأصل الموجود في الثمن في مكانه. إن شاء الله تعالى.

ألف لا تلزمني، ويجري القولان في كل ما ينتظم عادة ويظل حكمه شرعاً كما لو أضاف ذلك إلى بيع^(١) أو إجارة أو كفالة ووصفه بالفساد، فلو ذكر هذه الأمور مفصلة عن الإقرار ألزمناه بلا خلاف والله أعلم. قلت: ترجيح اللزوم عند عدم القرينة متجه أما إذا اعتضد الإقرار بقرينة دالة على صدق المقرّ فالمتجه عدم إلزامه بما أقرّ به لانقضاد أصل براءة الذمة بالعرف العادي في الإقرار مع القرينة كما لو كان النزاع بين الكلابزية والخمارين والمتخذين الآلات للهوية سبباً لأن بيع ذلك عندهم معلوم، فقلوه: ألف من ثمن الكلب فيه عرف معهود بخلاف قوله: علي ألف لا تلزمني فإنه لا عرف في ذلك فكيف يصح إلحاق ما فيه عرف على ما لا عرف فيه البتة، وللقاضي اللبيب في مثل ذلك نظر ظاهر والله أعلم.

(فرع) أقرّ شخص أنه طلق امرأة واستثنى فهل يقع عليه الطلاق لأنه أقرّ بالطلاق وأدعى رفعه بالاستثناء أم لا يقع نظراً إلى جملة كلامه؟ أفتى بعض فقهاءنا بقبول قوله ولم يوقع عليه طلاقاً وفي فتاوى القاضي حسين ما يشهد له، ولو قيل بتخريجها على تعقيب الإقرار بما يرفعه لم يبعد والله أعلم. قال:

(وَهُوَ فِي حَالِ الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ سَوَاءٌ).

قوله [وهو] أي الإقرار. أعلم أن إقرار الصحيح صحيح حيث لا مانع لوجود شروط الصحة، وأما إقرار المريض في مرض الموت فهل يصح؟ ينظر إن أقرّ لأجنبي ففيه قولان: سواء كان المقرّ به عيناً أو ديناً، الواجب الصحة قياساً على الصحيح، وقيل هو محسوب من الثلث، وأما الإقرار للوارث ففيه طريقتان: أحدهما على القولين والمذهب الصحة لأن المقرّ انتهى إلى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر. فالظاهر أنه لا يقرّ إلا هن تحقيق ولا يقصد حرماناً، وقيل لا يصح لأنه قد يقصد حرمان بعض الورثة ولو أقرّ في صحته بدين ثم أقرّ لآخر في مرضه تقاسماً، ولا يقدم الأول والله أعلم. قال:

(فصل: في العارية: وكلّ ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه جازت إعارته إذا كانت منافعها آتية)^(٢).

(١) سوق تأتي لصول في البيع والإجارة والكفالة ذكرها الشيخ بعد هذا الجزء من الكتاب.

(٢) وحكم العارية مشروع بالكتاب والسنة كما ذكره الشيخ، وأحكامها: لا يعار إلا بشيء مباح، فلا تعار مثلاً جارية للوطأ، ولا مسلم لخدمة كافر، ولا طيب أو ثوب المحرم، إذ التعاون على الإثم حرام، وإن اشترط المعير الضمان لعاريته ضمنها المستعير إن أنلفها، وإن لم يشترط وتلفت بدون تعد ولا تفريط فلا يجب ضمان، وإن تلفت بتعد أو تفريط ضمنّت بمثلها أو قيمتها، وعلى المستعير مؤونة العارية عند ردها كأن كانت لا تحمل إلا بحامل أو بأجرة سيارة مثلاً، ولا يجوز للمستعير أن يؤجر ما استعاره، أما إعارته فلا بأس إن كان يتحقق رضا المعير له، وإلا فلا، وإن أعار حائطاً لوضع خشب مثلاً، فلا يجوز =

العارية بتشديد الياء وتخفيفها. قال ابن الرفعة: وحقيقتها شرعاً إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده. وقال الماوردي: هبة المنافع. والأصل فيها قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الْمَاعُونَ﴾^(١) والمراد ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض، وكان ذلك واجباً في أول الإسلام قاله الروياني، وقال البخاري: هو كل معروف، وفي السنة أنه عليه الصلاة والسلام «اسْتَعَارَ يَوْمَ خَيْبَرَ مِنْ صَفْوَانَ^(٢) بَنِ أُمَيَّةٍ دِرْعاً فَقَالَ لَهُ: خُصْباً يَا مُحَمَّدُ. فَقَالَ: لَا بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ»^(٣) رواه أبو داود والنسائي والحاكم ثم روى مثله عن جابر. وقال: إنه صحيح الإسناد، ونقل ابن الصباغ الإجماع على استحبابها، إذا عرفت هذا فشرط المعير أن يكون أهلاً للتبرع فلا تصح من المحجور عليه، ويشترط أن تكون منفعة العين المعارة ملكاً للمعير فتصح إعارته المستأجر لأنه مالك للمنفعة، ولا يعير المستعير لأنه غير مالك للمنفعة وإنما أباح له الانتفاع، والمستعير لا يملك نقل الإباحة بليل أن الضيف لا يبيع لغيره ما قدم إليه ولا يطعم الهرة، وهذا هو الصحيح في الرافعي والروضة والمنهاج والمحرر، وقيل للمستعير أن يعير. قال النسائي في شرح المنهاج: كما أن له أن يوجر، واعتمد في الإجارة على نقل ابن الرفعة في المطلب أن أبا علي الليثي نقل عن الشافعي أنه جازز الإجارة للمستعير. قال: ويكون رجوع المعير بمنزلة الانهدام في الدار حتى تنفسخ الإجارة، ويستحق المستعير بالقسط، وفي وجه حكاية الرافعي في باب الإجارة أنه يجوز أن يستعير ليجر، ثم شرط المستعار كونه متفعلاً به فلا تصح إعارته الحمار الزمن ونحوه لفوات المقصود من العارية، ويشترط أيضاً بقاء العين بعد الانتفاع كإعارة اللواب والثياب بخلاف إعارته الأطعمة والشموع والصابون وما في معناها لأن منفعتها في استهلاكها، ثم شرط المنفعة أن يكون لها وقع في الانتفاعات الحاجة، ولهذا لا يصح إعارته الدراهم والدينارين ليتزين بها على الصحيح، لأنها منفعة ضعيفة ومعظم منافعها في الانفاق، وقيل تصح إعارتها لأنها ينتفع بها مع بقاء عينها. قال الرافعي: ومحل الخلاف عند إطلاق العارية، أما إذا

= أن يرجع في عاينته حتى يسقط الجدار، وكلما من أعار أرضاً للزراعة فلا يرجع حتى يحصد الزرع، لما في ذلك من الإضرار بالمسلم وهو حرام، ومن أعار عارية إلى أجل يستحب أن لا يطلب ردها إلا بعد نهاية الأجل.

(١) سورة الماعون آية: ٧.

(٢) وصفوان ابن أمية المذكور في الحديث هو: صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن قدامة، ابن جهم القرشي، الجمحي المكي، صحابي من المؤلفات، مات أيام قتل عثمان، وقيل سنة إحدى والثنتين وأربعين، في أوائل خلافة معاوية. (تقريب التهذيب ١/٣٦٧).

(٣) رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٩٠) باب في تضمين العارية - حديث رقم: (٣٥٦٢). قال أبو داود: وهذه رواية يزيد بن خلف، وفي روايته بواسطة تَغْيِير على غير هذا. ورواه أحمد: ٤٠١/٣،

استعار الدراهم والدنانير للترتين فالتمتعه بالقطع بالصحة ويصحته أجاب في التمتع. وقول الشيخ [إذا كانت منافعه آثاراً] احتراز به عما إذا كانت المنفعة عيناً كاستعارة الشاة للبيها والشجرة لثمرها ونحو ذلك، وفي جواز إعاره ذلك خلاف إذا كان بصيغة الإباحة كقوله: خذ هذه الشاة فقد أبحتك درهماً ونسلها. فأحد الوجهين أنها كقوله: خذ هذه الشاة فقد وهبتك درهماً ونسلها، وهذه الهبة فاسدة فيكون الدرّ والنسل مقبوضاً بهبة فاسدة، والشاة مضمونة بالعارية الفاسدة، والثاني أنها إباحة صحيحة والشاة عارية صحيحة وبه قطع المتولي وما قطع به المتولي صححه النووي في زيادة الروضة، ثم نقل عنه أنه حكم بالصحة أيضاً فيما إذا دفع إليه شاة، وقال: أعرتكها لدرّها ونسلها، فعلى ما ذكره المتولي وصححه النووي تجوز العارية لاستعارة عين، وليس من شرطها أن يكون المقصود مجرد المنفعة، بخلاف الإجارة والله أعلم.

(فرج) أخذ كوزاً من سقاء بلا ثمن كان الكوز عارية: فلو سقط من يده ضمنه ولو دفع إليه أولاً فلساً فأخذ الكوز فسقط من يده فأنكسر فلا ضمان عليه في الكوز لأنها إجارة فاسدة وحكم فاسد المقدر حكم صحيحة في الضمان وعدمه، ولو كان له عادة أن يشرب من السقاء ويدفع إليه بعد كل حين شيئاً فأخذ الكوز فسقط منه وانكسر فلا ضمان أيضاً. قاله القاضي حسين والله أعلم.

(فرج) قال: أعرتك هذه الدابة لتعلمها أو لتعيرني فركبك فهي إجارة فاسدة تجب فيها أجرة المثل ولو تلفت الدابة فلا يضمنها كما في الإجارة الصحيحة، ووجهه أن الأجرة وهي العطف مجهولة وكذا مدة العمل في الصورة الثانية، وقيل عارية فاسدة نظراً إلى اللفظ والله أعلم. قال:

(وَتَجَوُّزُ الْعَارِيَةِ مُطْلَقاً وَمَقْيَدَةٌ بِمَلَكَةٍ).

قد علمت أن العارية لإباحة الانتفاع، فللمبيح أن يطلق الإباحة، وله أن يؤقتها، ثم له الرجوع متى شاء لأن العارية عقد جائز فله رفعه متى شاء. فلو منعنا المالك من الرجوع لامتنع الناس من هذه المكركة. وأعلم أن العارية كما ترتفع بالرجوع كذلك ترتفع بموت المعير ويجنونه وإعماكه وبالحجر عليه، وكذا بموت المستعير. فإذا مات المستعير وجب على ورثته رد العين المستعارة له، وإن لم يطلبهم المعير وهم عصاة بالتأخير، وليس للورثة استعمال العين المستعارة، فلو استعملوها لزمتهم الأجرة مع عصيانهم، ومؤنة الرد في تركة الميت، ويستثنى من جواز الرجوع ما إذا أعار أرضاً لدفن ميت فدفن فليس له الرجوع حتى يبلى الميت ويندرس أثره لأنه دفن بحق، والنش لغير ضرورة حرام لما فيه من هناك حرية الميت، وإذا امتنع عليه الرجوع فلا أجرة له. صرح به الماوردي والبغوي وغيرهما لأن

العرف يقتضيه، بخلاف ما إذا أذن له أن يضع جلدًا على جداره، ثم رجع فإن له الأجرة إذا اختارها على الصحيح. ويستثنى أيضاً ما إذا قال: أعيروا دابتي لفلان أو دري بعد موتي سنة، فإن الإحارة تكون لازمة لا يجوز للوارث الرجوع فيها قبل المدة. صرح الرافعي بذلك أيضاً في كتاب التدبير، ويستثنى ما لو أعار شخصاً ثوباً ليكفن فيه ميتاً فكفن، وقلنا إن الكفن باق على ملك المعير وهو الأصح كما ذكره النووي في كتاب السرقة من زيادته فإنه يكون من العواري اللازمة والله أعلم. ويستثنى من جهة المستعير ما إذا استعار دار لسكنى المعتدة. فإنه لا يجوز للمستعير الرجوع فيها وتلزم من جهته. صرح الأصحاب بذلك في كتاب العدد والله أعلم. قال:

(وَيَحِلُّ مَضْمُونَةٌ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بِقِيمَتِهَا يَوْمَ تَلَفِهَا).

العين المستعارة إذا تلفت لا بالاستعمال المأذون فيه ضمنها المستعير، وإن لم يفرط لحديث صفوان، بل عارية مضمونة، ولأنه مال يجب ردّه فتجب قيمته عند تلفه كالعين المأخوذة على وجه السوم، وقيمتها أي يوم تلفه يعتبر فيه خلاف، الأصح بقيمتها يوم التلف لأن الأصل ردّ العين، وإنما تجب القيمة بالفوات، وهذا إنما يتحقق بالتلف فعلى هذا لو حصل في الدابة زيادة كالسمن وغيره، ثم زال في يد المستعير لا يضمن تلك الزيادة كما دلّ عليه كلام القاضي أبي الطيب فإنه ذكر هذا الحكم في البيوع الفاسدة، وقاسه على العارية كلها نقله ابن الرفعة، ويستثنى من ذلك ما إذا استعار من المستأجر العين المستأجرة وتلفت بلا تعدّد فإنه لا يضمنها لأن يده يد المستأجر، ولو تلفت في يد المستأجر بلا تعدّد فلا يضمن فكذلك نائبه: نعم لو كانت الإجارة فاسدة ضمناً معاً والقرار على المستعير من المستأجر، ومؤنة الردّ على المستعير إن ردّه على المستأجر. فإن ردّه على المالك كانت على المالك كما لو ردّه على المستأجر. وأعلم أن المستعير من الموصى له بالمنفعة ومن الموقوف عليه حكمهما حكم المستعير من المستأجر والله أعلم. وهذا كله إذا تلفت لا بالاستعمال. فإن تلفت بالاستعمال المأذون فيه بأن اتضح الثوب باللبس فلا ضمان على الصحيح كالأجزاء، فإن الأجزاء إذا تلفت بسبب الاستعمال المأذون فيه فلا ضمان على الصحيح، ولو تلفت الدابة بسبب الركوب والحمل المعتاد فهي كأنها حق الثوب، وتعيها بالاستعمال كأنها حق الثوب ولا ضمان فيها على الأصح، والفرق بين الانمحاق والانسحاق: أن الانمحاق هو تلف الثوب بالكلية بأن يلبسه حتى يبل، والانسحاق هو نقصان، وعقر الدابة وعرجها كالانسحاق والله أعلم.

(فرع) قطع شخص غصناً ووصله بشجرة غيره فثمره الغصن لمالكه لا لمالك الشجرة كما لو غرسه في أرض غيره والله أعلم. قال:

(فصل: وَمَنْ غَصَبَ^(١) مَالًا أَعَدَّ يَرْكَبَهُ وَأَرْضٌ نَقَبَهُ وَأَجْرُهُ مِثْلُهُ).

الغصب من الكبائر أجارنا الله تعالى منه ومن أسباب غضبه . والأصل في تحريمه آيات كثيرة: منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٢) الآية، ومنها ﴿وَنُزِّلَ لِلْعَافِقِينَ﴾^(٣)، والدلالة منها في غاية المبالغة، وأما السنة الشريفة فالأخبار في ذلك كثيرة جداً، ويكفي منها قوله ﷺ في خطبته بمعنى «إِنْ دِمَاءُكُمْ»^(٤) وَأَمْوَالُكُمْ وَأَهْرَافُكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»^(٥). رواه الشيخان. وحّد الغصب في اللغة: أخذ الشيء ظلماً مجاهرة. فإن أخذ سرّاً من حرز مثله سمي سرقة، وإن أخذه مكابرة سمي محاربة، وإن أخذه استيلاء سمي اختلاساً، وإن أخذه مما كان مؤتمناً عليه سمي خيانة. وحّد في الشرع: هو الاستيلاء على مال الغير على جهة التعدي. كذا قاله الرافعي، وفيه شيء، ولهذا قال النووي: هو الاستيلاء على حق الغير عدواناً، عدل عن قول الرافعي: مال الغير إلى قوله: حق الغير لأن الحق يشمل ما ليس بمال كالكلب والزبل وجلد الميتة والمنافع والحقوق كإقامة شخص من مكان مباح كالطريق والمسجد، واحترز بالعدوان عما

(١) الغصب: هو الاستيلاء على مال الغير قهراً بغير حق، وذلك كأن يستولي أحد على دار أحد فيسكنها أو دابة أحد ليركبها، والغصب محرم بالكتاب والسنة.

(٢) سورة البقرة آية: ١٨٨.

(٣) أول سورة المطففين.

(٤) قوله: «إِنْ دِمَاءُكُمْ... إلخ» هو على حلف مضاف، أي سفك دماءكم وأخذ أموالكم وثلب أهرافكم، والعرض بكسر العين موضع الملح والمُلم من الإنسان، سواء كان في نفسه أو سلفه.

(٥) رواه البخاري في: (٣) كتاب العلم - (٩) باب قول النبي ﷺ «رُبُّ شَيْءٍ أَدْعَى مِنْ سَامِعٍ» - حديث رقم: (٦٧). ورواه في: (٣٧) باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب - حديث رقم: (١٠٥). ورواه في: (٢٥)

كتاب الحج - (١٣٢) باب الخطبة أيام منى - حديث رقم: (١٧٤١). ورواه في: (٩٢) كتاب الفتن -

(٨) باب قول النبي ﷺ «لَا تَرَاكِبُوا بَعْلِي كُنُفَارًا يَضْرِبُ بِضَرْبِكُمْ رِقَابَ بَعْضِهِ» - حديث رقم:

(٧٠٧٨). ورواه في: (٩٧) كتاب التوحيد - (٢٤) باب قول الله تعالى «وَجِئْتُمْ يَوْمًا نَاضِرًا إِلَى رِبْعَا

نَاضِرَةً» - حديث رقم: (٧٤٤٧). ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (١٩) باب حجة النبي ﷺ -

حديث رقم: (١٤٧). ورواه مسلم في: (٢٨) كتاب القسامة - (٨) باب تغليب تحريم الدماء والأهراض

والأموال - حديث رقم: (٢٩)، (٣٠). ورواه ابن ماجه في: (٢٥) كتاب المناقب - (٧٦) باب الخطبة

يوم النحر - حديث رقم: (٣٠٥٥). ورواه في: (٨٤) باب حجة رسول الله - حديث رقم: (٣٠٧٤).

ورواه في: (٣٦) كتاب الفتن - (٢) باب حرمة حرم المؤمن وماله - حديث رقم: (٣٩٣١). ورواه عن

أبي سعيد. في الزوائد: إسناده صحيح، رجاله ثقات، ورواه الدارمي في: (٥) كتاب المناقب - (٣٤)

باب في سنة الحج - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١/ ٢٣٠، ٣/ ٢١٣، ٤٧١، ٤٨٠، ٧٦/٤، ٣٠٦، ٣٣٧، ٣٠/٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٩، ٦٨، ٧٢، ٤١١، ٤١٢.

إذا انتزع مال المسلم من الحرمة ليرده على المسلم أو من غاصب مسلم على وجه، ثم الاستيلاء بحسب المأخوذ، والرجوع فيه إلى تسميته غصباً، فلو جلس على بساط الغير أو اغترف بأنية الغير بلا إذن فغاصب، وإن لم يقصد الاستيلاء لأن غاية الغصب أن يتنفع بالمغصوب وقد وجد، ولو دخل داراً وأخرج صاحبها أو أخرجه وإن لم يدخلها فغاصب، وكلما لو ركب دابة الغير أو حال بينه وبينها، ولو دخل دار الغير ولم يكن صاحبها فيها وقصد الاستيلاء عليها فغاصب، بخلاف من دخلها لينظر هل تصلح له أم لا ونحو ذلك ولو دفع إلى عبد غيره شيئاً ليوصله إلى منزله بلا إذن مالكة. قال القاضي حسين: يكون غاصباً وطرده فيما إذا بتمه في شغل، وقال البيهقي: لا يضمن إلا إذا اعتقد طاعة الأمر كالصغير والأهجمي وعبد المرأة، ثم متى ثبت الغصب وجب عليه رد ما غصبه إلى مالكة، وهو معنى قول الشيخ [أخذ برده] للأحاديث الواردة في ذلك، ولو غرم في الرد أضعاف قيمة المغصوب كما لو غصبه شيئاً بمكة ثم لقيه بمكان آخر بعيد يجب على الغاصب أن يحضر المغصوب وأن يتكلف مؤنة نقله، وهذا لا ينافي فيه، وكما يخرج عن العهدة بالرد إلى المالك كذلك يخرج بالرد إلى وكيله، ولو غصب العين المودوعة من المودع أو من المستأجر أو من المرهون عنده ثم رد إليه برىء على الراجح لأن يلزم كيد المالك، وقيل لا يبرأ إلا بالرد إلى المالك، ولو غصب من المستعير أو من الأخذ على وجه السوم ثم رده إليه هل يبرأ؟ وجهان: ذكرهما الرافعي في الباب الثالث من أبواب الرهن، ولو رد الدابة إلى الاصطبل أو الدار في حق أهل القرى ونحوهم إن علم المالك بذلك، إما بأن رآها أو أخبره ثقة برىء، وإن لم يعلم حتى شردت لم يبرأ، كلما نقله الرافعي عن المتولي في آخر الباب وأقره، واعلم أنه كما يجب رد المغصوب كذلك يجب أرش نقصه، ولا فرق بين نقص الصفة ونقص العين، مثال نقص الصفة بأن غصب دابة سمينة فهزلت ثم سمتت فإنه يردها وأرش السمن الأول لأن الثاني غير الأول حتى لو هزلت مرة أخرى ردها وأرش السمتين جميعاً، ويقاس بهذا ما في معناه، وأما نقص العين بأن غصب زوجي خف قيمتهما عشرة دراهم ففضاع أحدهما وصار قيمة الباقي درهمين لزمه قيمة التالف وهو خمسة، وأرش النقص وهو ثلاثة فيلزمه ثمانية لأن الأرض حصل بالتفريق الحاصل عنده، وهذا هو المذهب. وقول الشيخ [لزمه أرض نقصه] ويؤخذ منه أن نقص قيمة الأسعار لا يضمنها، وهو الصحيح لأنه لا نقص في ذات المغصوب ولا في صفاته والذي فات إنما هو رغبات الناس، وفي وجه يلزمه ذلك، وفيه قال الأكثرون. قال الإمام أبو ثور: وهو منقاس. قلت: وهو قوي لأن الغاصب مطالب بالرد في كل لحظة، والسعر المرتفع بمنزلة المال العتيق ألا ترى أنه لو باع الولي والوكيل أو عامل القراض ونحو ذلك بشئ المثل، وهناك راغب بالزيادة لا يصح لأنه تفويت مال والله أعلم. فكما يلزم الرد وأرض النقص يلزم الغاصب

أجرة المثل لاختلاف السبب لأن سبب الأرض النقص والأجرة بسبب تفويت المنافع والله أعلم^(١).

(فرع) فتح باب قصص فيه طير ونفره ضمن بالاجماع، قاله الماوردي لأنه نفر بفعله، وإذا اقتصر على الفتح فالراجع أنه إن طار في الحال ضمن لأن الطائر ينفر ممن يقرب منه، فطيرانه في الحال منسوب إليه كتهيجه، وإن وقف الطائر ثم طار فلا ضمان لأن للحيوان اختياراً، فينسب الطيران إليه، ألا ترى أن الحيوان يقصد ما ينفعه ويتوقى المهلاك، فالفاتح متسبب والطائر مباشر، والمباشر مقدم على المتسبب والله أعلم. قال:

(وَإِنْ تَلَفَ ضَمِيمَةً يُمِثِّلُهُ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ أَوْ يَقِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ مِنْ يَوْمِ النَّصَبِ إِلَى يَوْمِ التَّلَافِ).

إذا تلف المخصوص، سواء كان بفعله أو بأفة سماوية بأن وقع عليه شيء أو احترق أو غرق أو أخذه أحد وتحقق تلفه. فإن كان مثلياً ضمنه بمثله لقوله تعالى ﴿فَمَنْ أَهْتَكَى عَلَى كَيْفِمْ فَاخْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلٍ مَا أَهْتَكَى عَلَى كَيْفِمْ﴾^(٢)، ولأنه أقرب إلى حقه لأن المثلي كالنقص لأنه محسوس، والقيمة كالاتجاه، ولا يصار إلى الاجتهاد إلا عند فقد النص، ولو غصب مثلياً في وقت الرخص فله طلبه في وقت الغلاء. ثم ضابط المثلي ما حصره كبل أو وزن وجاز السلم فيه، ويستثنى من هذا ما إذا أتلّف عليه ماء في مفازة ثم لقيه على شطّ نهر أو أتلّف

(١) وأحكام الفصص عديدة وهي: تأديب الغاصب لحق الله تعالى بسجنه أو ضربه زجراً له ولأمثاله، كما يجب على الغاصب رد ما اغتصبه، وإن تلف في يده ضمنه بمثله إن كان له مثل أو بقيته، ومن اغتصب شيئاً فأصابه بغير فوت على صاحبه الغرض منه ردّ مثله وأخذ ما اغتصبه وأحابه، وإن تملر، ردّه وقيمة النص معه، وغلة المخصوص تردّ معه كاملة، وذلك كتناج الحيوان أو غلة الأشجار أو أجرة الدابة مثلاً، وإن كان المخصوص أرضاً فبني فيها الغاصب أو غرساً لزمه هدم البناء وقطع الأشجار وإصلاح الأرض التي فسدت بالبناء أو الفرس، وإن شاء ترك ما بناه أو غرسه، وأخذ قيمته أنفاً وطلباً وإن رضي صاحب الأرض به، لقوله ﷺ: «ليس ليريق ظالم حقاً»، وإذا أضرّ الغاصب بما غصب فريح رده مع الربح، وإذا اختلف الغاصب وصاحب الشيء في قيمة المخصوص أو صفته، فالقول قول الغاصب بيمينه إن لم يكن هناك بينة لصاحب الشيء المخصوص، ومن أتلّف مال غيره بغير إذن صاحبه وجب عليه ضمانه، وذلك كأن يحرقه أو يمزقه أو يفتح باباً مغلقاً أو تقصصاً أو وكاء أو رباطاً فيضلل ما كان داخل البيت، والكلب المغور يفرط صاحبه في ربطه فيأكل شخصاً يجب عليه ضمانه، والدابة ترسل ليلاً فتتلف زرعاً، على صاحبها ضمانه لقوله ﷺ: «وإن على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفسدت بالليل فهو مضمون عليهم» والدابة بدون راكب أو سائق تتلف شيئاً فلا ضمان فيه، لقوله ﷺ: «والمعجم جبار» أي حذر باطل، وكذا إن كانت مركوبة وأتلفت برجلها، لقوله ﷺ: «رجل المعجم جبار، أما ما تتلفه بفنها أو بيديها، فمضمون إذا كانت مركوبة».

(٢) سورة البقرة آية: ١٩٤.

عليه الثلج في الصيف ثم لقيه في الشتاء، فالواجب قيمة المثل في تلك المغازاة وقيمة الثلج في وقت الغصب والله أعلم.

ولو كان المقصوب من ذوات القيم كالحيوان وغيره من غير المثلي لزمه أقصى قيم المقصوب من وقت الغصب إلى وقت التلف لأنه في حال زيادة القيمة غاصب مطالب بالرد، فلما لم يرد في تلك الحالة ضمن الزيادة لتعديده، وتجب قيمته من نقد البلد الذي حصل فيه التلف. قاله الرافعي. وكلام الرافعي محمول على ما إذا لم ينقل المقصوب. فإن نقله، قال ابن الرقعة: فينتجه أن يعتبر نقد البلد الذي تعتبر القيمة فيه، وهو أكثر البلدين قيمة. قال ابن الرقعة في البحر عن والده ما يقاربه والعبرة بالنقد الغالب. فإن غلب نقدان وتساويا عين القاضي واحداً كما قاله الرافعي في كتاب البيع والله أعلم.

(فروع) لو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف والمقصوب مثلي وهو موجود، فالصحيح أنه إن كان لا مؤنة لنقله كالنقد، فله مطالبة بالمثل، وإلا فلا يطالبه ويغرمه قيمة بلد التلف لأنه تعلم على المالك الرجوع إلى المثل والله أعلم. قال:

(فصل: وَالشُّفْعَةُ^(١) وَاجِبَةٌ بِالْخُلْطِ دُونَ الْجَوَارِ فِيمَا يَنْقَسِمُ دُونَ مَا لَا يَنْقَسِمُ، وَفِي كُلِّ مَا لَا يَنْقَلُ مِنَ الْأَرْضِ كَالْمَقَارِ وَتَحْوِيهِ).

الشفعة من شفعت الشيء وثبته، وقيل من التقوية والاعانة، لأنه يتقوى بما يأخذه. وهي في الشرع حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الحادث بسبب الشركة بما يملك به لدفع الضرر، واختلف في المعنى الذي شرعت لأجله، فالذي اختاره الشافعي أنه ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق وغيرها، والقول الثاني ضرر سوء المشاركة. والأصل في ثبوتها ما رواه البخاري: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يَنْقَسِمْ، فَإِذَا^(٢) وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ^(٣)» وفي رواية: «فِي أَرْضٍ أَوْ زَيْعٍ أَوْ

(١) الشفعة هي أخذ الشريك حصة شريكه التي يابها بضمها الذي يابها به.

(٢) قوله: «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ» أي بينت مصارف الطرق وشوارعها، كأنه من التصرف أو من التصريف. وقال ابن مالك: معناه خلصت وبانت، وهو مشتق من الصرف بكسر المهملة والخالف من كل شيء. وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة.

(٣) رواه البخاري في: (٣٦) كتاب الشفعة - (١) باب الشفعة فيما لم ينقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة - حديث رقم: (٢٢٥٧). ورواه في: (٣٤) كتاب البيوع - (٩٦) باب بيع الشريك من شريكه - حديث رقم: (٢٢١٣). ورواه في: (٩٧) باب بيع الأرض، والدُّور والمروء ومشاعاً غير مقسوم - حديث رقم: (٢٢١٤). ورواه في: (٤٧) كتاب الشركة - (٨) باب الشركة في الأرضين وغيرها - حديث رقم: (٢٤٩٥). ورواه في: (٩) باب إذا قسم الشركاء الدور أو غيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة - حديث رقم: (٢٤٩٦). ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٢٨) باب الشفعة - حديث رقم: (١٣٤) =

حائط^(١) والربع المنزل، والحائط البستان، ونقل ابن المنذر الاجماع على إثبات الشفعة وهو ممنوع، فقد خالف في ذلك جابر^(٢) بن زيد من كبار التابعين وغيره، إذا عرفت هذا فقول الشيخ [واجبة] أي ثابتة يعني تثبت للشريك المخالط خلطة الشيوع دون الشريك الجار للحديث السابق وقوله [فيما يتقسم دون ما لا يتقسم] فيه إشارة إلى أن العلة في ثبوت الشفعة ضرر مؤنة القسمة، فلهذا تثبت فيما يقبل القسمة، ويجبر الشريك فيه على القسمة بشرط أن يتنفع بالمقسوم على الوجه الذي كان يتنفع به قبل القسمة، وهذا هو الصحيح، ولهذا لا تثبت الشفعة في الشيء الذي لو قسم لبطلت منفعته المقصودة منه قبل القسمة، كالحمام الصغير فإنه لا يمكن جعله حمامين، وإن أمكن كحمام كبير ثبتت الشفعة، لأن الشريك يجبر على قسمته، وكذا لا شفعة في الطريق الضيق ونحو ذلك وقوله [وفي كل ما لا يتنقل] احتراز به عن المنقولات، أي لا تثبت الشفعة في المنقول، لقوله ﷺ «لَا شَفْعَةَ إِلَّا فِي رَنْجٍ أَوْ حَائِطٍ»^(٣)،

= رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٧٥) باب الشفعة - حديث رقم: (٣٥١٤). ورواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (٣٣) باب ما جاء إذا حُلَّتِ الحدود ووقعت السَّهَامُ فلا شفعة - حديث رقم: (١٣٧٠). ورواه عن جابر. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. وقد رواه بعضهم رسلاً، عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ. منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وبه يقول بعض فقهاء التابعين. قيل عمر بن عبد العزيز وغيره. وهو قول أهل المدينة. منهم يحيى بن سعيد الأنصاري وربيعة بن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنس. وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق. لا يرون الشفعة إلا للخليط. ولا يرون للجار شفعة، إذا لم يكن خليطاً. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: الشفعة للجار. واحتجوا بالحديث المعروف عن النبي ﷺ قال: «جار الدار أحق بالدار» وقال «الجار أحق بسقيه» وهو قول الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة. ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (١٠٨) باب ذكر الشفعة وأحكامها - حديث رقم: (٣). ورواه ابن ماجه في: (١٧) كتاب الشفعة - (٣) باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة - حديث رقم: (١٢٩٧). عن أبي هريرة. في الزوائد: هذا إسناد صحيح على شرط البخاري - والحديث قد جاء من حديث جابر في البخاري وغيره. ورواه الدارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٨٢) باب في الشفعة - حديث رقم: (٢) ورواه مالك في: (٣٥) كتاب الشفعة - (١) باب ما تقع فيه الشفعة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٢٩٦/٣، ٣٩٩.

(١) رواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٢٧) باب النهي عن الحلف في البيع - حديث رقم: (١٣٥). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٧٥) باب في الشفعة - حديث رقم: (٣٥١٣). ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (١٠٧) باب الشركة في الرباع - حديث رقم: (١). ورواه الدارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٨٢) باب في الشفعة - حديث رقم: (٢).

(٢) جابر بن زيد، أبو الشعثاء الأزدي، ثم الجوفي، ينسب إلى درب الجوف، وهي محلة بالبصرة، والجوفي، بفتح الجيم وسكون الواو ويعلمها فاء، البصري، بعدنا نون، ثقة فقيه، من الثالثة، مات سنة ثلاث وتسعين، ويقال: ومات. (تقريب التهذيب ١/ ١٢٢ وزيادة).

(٣) هو تخريج الحديث السابق في رقم: (٤).

وتثبت في كل ما لا يتقل كالأرض والربوع ، وإذا ثبتت في الأرض تبعت الأشجار والأبنية فيها، لأن الحديث فيه لفظ الربع ، وهو يتناول الأبنية ، ولفظ الحائط يتناول الأشجار . وأعلم أنه كما تتبع الأشجار الأرض كذلك تتبع الأبواب والرفوف المسمرة للبناء وكل ما يتبع في البيع عند الإطلاق كذلك هنا . وأعلم أن الأبنية والأشجار إذا بيعت وحدها فلا شفعة فيها على الصحيح لأنها متقولة وإن أريدت للدوام فإذا عرفت هذا فلا شفعة في الأبنية وفي الأرض الموقوفة كالأشجار لأن الأرض لا تستبيع والحالة هذه ، وكذلك الأراضي المحتكرة فأعرفه والله أعلم . قال :

(بِالْثَمَنِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ، وَيَمِي عَلَى الْفُورِ، فَإِنْ أَخْرَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا بَطَلَتْ).

قوله [بِالْثَمَنِ] متعلق بمحذوف تقدير الكلام أخذ الشفع المبيع بالثمن ، والمعنى أخذ بمثل الثمن إن كان الثمن مثلياً أو بقيمته إن كان متقوماً ، ويمكن حمل اللفظ على ظاهره حيث صار الثمن إلى الشفع والاعتبار بوقت البيع لأنه وقت استحقاق الشفعة كذا علمه الرافعي ، ونقله البندنجي ^(١) عن نص الشافعي ، ولو كان الثمن موجلاً فالأظهر أن الشفع مخير بين أن يعجل ويأخذ في الحال أو يصبر إلى محل الثمن ويأخذ لأننا إذا جوزنا الأخذ بالموجّل أضربنا بالمشتري لأن الذمم تختلف ، وإن أئزمنه الأخذ بالحال أضربنا بالشفيع لأن الأجل يقابله نسط من الثمن فكان ما قلنا دفعاً للضررين ثم الشفعة على الفور على الأظهر لقوله ﷺ : «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ» ^(٢) معناه أنها تفوت عند عدم المبادأة كما يفوت البعير الشروء إذا حلّ عقاله ولم يتدلر إليه ، وروى : «الشُّفْعَةُ لِمَنْ وَاتَّهَاهَا» ^(٣) ولأنه حتى ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالردّ بالعيب والله أعلم . وأعلم أن المراد بكونها على الفور طلبها لا تملكها نه عليه ابن الرقعة في المطلب فأعرفه ، وقيل تمتد ثلاثة أيام ، وقيل غير ذلك ، فإذا علم الشفع بالمبيع فليبادر على العادة ، وقد مرّ ذلك في ردّ المبيع بالعيب ، فلو كان مريضاً أو غائباً عن بلد المشتري ، أو خائفاً من عدو فليوكل إن قدر والا فليشهد على المطلب ، فإن ترك المقلود عليه بطل حقه على الراجح لأنه مشعر بالترك ، وهذا في المرض

(١) وقد نقله البندنجي عن نص الشافعي في كتابه الأم ٣/ ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٢) قوله : «كحل العقال» قال السبكي في شرح المنهاج : المشهور أن معناه أنها تفوت إن لم يتدلر إليها . كالبعير الشروء يحلّ عقاله .

(٣) رواه ابن ماجه عن ابن عمر في : (١٧) كتاب الشفعة - (٤) باب طلب الشفعة - حديث رقم : (٢٥٠٠) . في الزوائد : في إسناده محمد بن عبد الرحمن البيلماني ، قال فيه ابن عدي : كل ما يرويه البيلماني ، فالبلاد فيه منه . وإذا روى عنه محمد بن الحارث ، فهما ضعيفان . وقال : حدث عن أبيه نسخة كلها مرووعة . لا يجوز الاحتجاج به ، ولا أذكره إلا على وجه التنجيب . ورواه البزار من حديث ابن عمر .

(٤) قال الشيخ المؤلف في حاشية المتن : هذا الحديث مذكور في كتب الفقه بلا إسناد انتهى .

الثقل، فإن كان مرضاً خفيفاً لا يمنعه من المطالبة كالصداع اليسير كان كالصحيح قاله ابن الرفعة، ولو كان محبوساً ظلماً فهو كالمرض الثقيل، ولو خرج للطلب حاضراً كان أو غائباً فهل يجب الاشهاد أنه على الطلب؟ الصحيح في الرافعي والروضة أنه إذا لم يشهد لا يطل حقه، وصحح النووي في تصحيح التنبيه أنه في الغالب يطل إذا لم يشهد والمعتمد الأول كما لو بعث وكيلًا فإنه يكفي، ولو قال الشفيع: لم أعلم أن الشفعة على الفور، وهو ممن يخفى عليه صدق، ولو اختلفا في السفر لأجل الشفعة صدق الشفيع قاله الجاوي، ولو رفع الشفيع الأمر إلى القاضي وترك مطالبة المشتري مع حضوره جاز، ولو أشهد على الطلب ولم يراجع المشتري ولا القاضي لم يكف، وإن كان المشتري غائباً رفع الأمر إلى القاضي وأخذ، ولو أصر الطلب وقال: لم أصدق المخبر لم يعلز إن أخبره ثقة سواء كان عدلاً أو عبداً أو امرأة، لأن خبر الثقة مقبول، ومن لا يوثق به كالكافر والفاسق والصبي والمغفل ونحوهم، قال ابن الرفعة في المطلب: وهذا في الظاهر أما في الباطن فالاعتبار بما يقع في نفسه من صدق المخبر كافر أو فاسقاً أو غيرهما، وقد صرح به الماوردي، وعلله بأن ما يتعلق بالمعاملات يستوي فيها خبر المسلم وغيره إذا وقع في النفس صدقه والله أعلم. قال:

(وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ عَلَى شَقِصٍ أَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ).

مكان بين اثنين نكح واحد منهما امرأة وأصدقها نصيبه من ذلك المكان وهو ما يثبت فيه الشفعة، فشرطه أن يأخذ ذلك الممهور بالشفعة، وكذا لو كان ذلك المكان ملك امرأة وملك شخص آخر فقالت للزوج: خالعتني على نصيبي من ذلك المكان أو طلقني عليه ففعل بانت منه واستحق الزوج ذلك الشقص وللشفيع أخذه من الزوج كما أن له أخذه من المرأة في صورة الاصداق، ويأخذه بمهر المثل لا بقيمة الشقص على الراجح ووجهه أن البضع متقوم، وقيمته بمهر المثل، لأنه بدل الشقص، فالبضع هو ثمن الشقص، والله أعلم^(١). قال:

(وَإِنْ كَانَ الشَّفِيعُ جَمَاعَةً اسْتَحْلَوْهَا عَلَى قَدْرِ الْأَمْلَاجِ).

إذا كان ما يجب فيه الشفعة ملكاً لجماعة وهم متفاوتون في قدر الملك وباع أحدهم حصته فهل يأخذون على عدد رؤوسهم أم على قدر أملاكهم؟ فيه خلاف، الأصح أخذ كل واحد منهم على قدر حصته، ووجهه أن الأخذ حتى يستحق بالملك فقسط على قدره كالأجرة

(١) قلت: حق الشفعة لا يباع ولا يوهب، فليس لمن وجبت له الشفعة أن يبيع حقه فيها، أو يهبه لآخر، إذ يبيعها أو هبتها مناقضة للعرض الذي شرعت له الشفعة، وهو دفع الضرر عن الشريك.

والثمرة، فإن كل واحد من الملاك يأخذ على قدر ملكه من الأجرة والثمرة، وقيل يأخذون على عدد رهوسهم نظراً إلى أصل الملك، ألا ترى أن الواحد إذا انقرد أخذ الكل، والله أعلم^(١).

(فرع) ثبت لشخص الشفعة في شيء فقال: أسقطت حقي من الصفة وأخلت الباقي سقط حقه كله من الشفعة لأن الشفعة خصلة واحدة لا يمكن تبعضها فأشبه ما إذا أسقط بعض القصاص فإنه يسقط كله والله أعلم.

(فرع) إذا تصرف المشتري في الشقص بالبيع والاجارة والوقف فهو صحيح لأن تصرف صانف ملكه كتصرف الولد فيما وهبه له أبوه، وقال ابن شريح: هو باطل فعلى الصحيح للشفعين نقض الوقف والاجارة، لأن حقه باق وهو في المبيع، وهو مخير بين أن يأخذ بالبيع الثاني، أو ينقضه ويأخذ بالأول. لأن كلا منهما صحيح، وقد يكون الثمن في أحدهما أقل، أو من جنس هو عليه أيسر. وأعلم أنه ليس المراد بالنقض احتياله إلى انشاء نقض قبل الأخذ، بل المراد أن له نقضه بالأخذ، نبه على ذلك ابن الرفعة في المطلب فاعرفه، والله أعلم. قال:

(نص): وَلِلْفَرَاضِ^(٢) أَزِيمَةٌ شَرِيطَةٌ: أَنْ يَكُونَ عَلَى نَافِضٍ مِنَ التَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ، وَأَنْ يَأْذَنَ رَبُّ الْمَالِ لِلْعَامِلِ فِي التَّصَرُّفِ مُطْلَقاً فِيمَا لَا يَنْقُطِعُ غَالِباً.

القراض والمضاربة بمعنى واحد، والقراض مشتق من القرض وهو القطع، لأن المالك قطع قطعة من ماله ليتجر فيها وقطعة من ربحه. وحده في الشرع عقد على نقد ليتصرف فيه العامل بالتجارة، فيكون الربح بينهما على حسب الشرط من مساواة أو مفاضلة. والأصل فيه أنه عليه الصلاة والسلام ضارب لخديجة^(٣) بمالها إلى الشام وغير ذلك،

(١) يقول المحقق: للمشتري الفلة والنماء المفضل، فإن بنى أو غرس فللشفيع تملكه بقيته، أو قلعه مع غرم النقص، إذ لا ضرر ولا ضرار، وهبة الشفعين على المشتري، وهبة المشتري على البائع، فالشفيع يطلب المشتري، والمشتري يرجع على البائع في كل ما يتعلق بما وجبت فيه الشفعة.

(٢) والمضاربة والقراض بمعنى واحد وهي أن يعطي أحد الآخر مالاً معلوماً يتجر فيه، وأن يكون الربح بينهما على ما اشترطاه. والضاربة إن كانت فمن رأس المال فقط، إذ العامل يكفيه خسارة جهده فلم يكلف خسارة أخرى.

(٣) خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية، زوج النبي ﷺ، وأول من صدقت بيعته مطلقاً، قال الزبير بن بكار: كانت تدعى قبل البعثة الطاهرة، وأمها فاطمة بنت زائدة قرشية من بني عامر بن لؤي، وكان زواجها من رسول الله ﷺ عند سن الأربعين، توفيت رضي الله عنها لعشر خلون من رمضان وهي بنت خمس وستين سنة، ودفنت بالمجور، ونزل النبي ﷺ في حفرتها، ولم تكن شرعت الصلاة على الجنائز، وذكر ابن حجر العسقلاني أنها توفيت في العام العاشر من البعثة، كذا ذكره في الإصاية (٢٨٣/٤).

وأجمعت الصحابة عليه^(١)، ومنهم من قاسه على المساقاة بجامع الحاجة، إذ قد يكون للشخص نخل ومال ولا يحسن العمل وآخر عكسه، وما رواه ابن ماجه أنه عليه الصلاة والسلام قال: «ثَلَاثَةٌ فِيهِنَّ الْبُرْكََةُ: الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمَقَارَضَةُ، وَاخْتِلَافُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لَا لِلْبَيْعِ»^(٢) قال البخاري: إنه موضوع. إذا عرفت هذا فلعقد القراض شروط. أحدها: اشترطوا لصحته كون المال دراهم أو دنانير فلا يجوز على حلّي، ولا على تبر، ولا على عروض، وهل يجوز على الدراهم والدنانير المغشوشة؟ فيه خلاف، الصحيح أنه لا يصح، لأن عقد القراض مشتمل على غرر، لأن العمل غير مضبوط، والربح غير موثوق به، وهو عقد يعقد ليتفسخ، ومبنى القراض على ردّ رأس المال، وهو مع الجهل متعذر بخلاف رأس مال السلم فإنه عقد وضع للزوم، وقيل يجوز إذا راج رواج الخالص قال الامام: محله إذا كانت قيمته قريبة من المال الخالص. قلت: العمل على هذا إذ المعنى المقصود من القراض يحصل به لاسيما وقد تعلمر الخالص في أغلب البلاد، فلو اشترطنا ذلك لأدّى إلى إبطال هذا الباب في غالب النواحي، وهو حرج فالتوجه الصحة لعمل الناس عليه بلا تكير، ويؤيده أن الشركة تجوز على المغشوش على ما صححه النووي في زيادته مع أنه عقد فيه غرر من الوجوه المذكورة في القراض من جهة أن عمل كلّ من الشريكين غير مضبوط والربح غير موثوق به، وهو عقد يعقد ليتفسخ وعلة الحاجة موجودة والله أعلم. الشرط الثاني أن لا يكون العامل مضيقاً عليه ثم التضييق تارة يكون بمنع التصرف مطلقاً بأن يقول: لا تشتري شيئاً حتى تشاورني، وكذلك لا تبع إلا بمشورتي، لأن ذلك يؤدي إلى فوات مقصود العقد، فقد يجد شيئاً يبيع ولو راجعه لفات. وكذا البيع فيؤدي إلى فوات مقصود القراض وهو الربح، وتارة يكون التضييق بأن يشترط عليه شراء متاع معين كهذه الحنطة، أو هذه الثياب، أو يشترط عليه شراء نوع يندر وجوده كالخيل العتاق أو البلق ونحو ذلك أو فيما لا يوجد شيئاً وشئاء كالفواكه الرطبة ونحو ذلك، أو يشترط عليه معاملة شخص معين كأن لا تشتري إلا من

(١) وأجمع عليه الأئمة، ومن ذلك ما روى مالك في الموطأ أن ابني عمر بن الخطاب، وهما عبد الله، وعبيد الله كانا قد مرا بائي موسى الأشعري بالبصرة فأعطهما مالا ليوصلاه إلى عمر رضي الله عنه، ثم أشار عليهما بأن يأخذوا به بشاعة يتجران فيها، ثم إذا باعاهما دفعا رأس المال إلى عمر فقلا، لكن عمر منعهما من الربح، فقال له عبيد الله: لو جعلته قراضاً، بعد أن قال له: لو نقص هذا المال أو هلك لفسمناه، فأخذ عمر رأس المال ونصف الربح وأعطاهما نصف الربح الباقي، فجعله قراضاً.

(٢) رواه ابن ماجه عن صالح بن صهيب عن أبيه في: (١٧) كتاب التجارات - (٢٣) باب الشركة والمضاربة - حديث رقم: (٢٢٨٩). في الزوائد: في إسناده صالح بن صهيب، مجهول. وعبد الرحيم بن داود، قال العقيلي: حديثه غير محفوظ. ١ هـ. قال السندي: ونصر بن قاسم، قال البخاري: حديثه مجهول.

فلان، أو لا تبع إلا منه، فهذه الشروط كلها مفسدة لعقد القراض، لأن المتاع المعين قد لا يبيعه مالكوه وعلى تقدير بيعه قد لا يبيع، وأما الشخص المعين فقد لا يعامله، وقد لا يجد عنده ما يظن فيه ربحاً، وقد لا يبيع إلا بثمن غال، وكل هذه الأمور تفوت مقصود عقد القراض، فلا بد من عدم اشتراطها حتى لو شرط رب المال أن يكون رأس المال معه ويوفي الثمن إذا اشترى العامل فسد القراض لوجود التضييق المتأني لعقد القراض، نعم لو شرط عليه أن لا يبيع ولا يشتري إلا في سوق صحح؛ بخلاف الدكان المعين، لأن السوق المعين كالنوع العام الموجود، بخلاف الحانوت فإنه كالشخص المعين، كلما قاله الماوردي، ولا يشترط بيان مدة القراض بخلاف المساقاة لأن الربح ليس له وقت معلوم بخلاف الثمرة، وأيضاً فهما قادران على فسخ القراض متى شاء، لأنه عقد جائز فلو ذكر مدة ومنعه التصرف بعدها فسد العقد لأنه يخل بالمقصود، وإن منعه الشراء بعدها فلا يضر على الأصح، لأن المالك متمكن من منعه من الشراء في كل وقت فجاز أن يتعرض له في العقد والله أعلم.

(فرع) قارض شخصاً على أن يشتري حنطة فيطحن ويخبز أو ينزل غزلًا فينسجه ويبيعه فسد القراض، لأن القراض رخصة شرع للحاجة، وهذه الأعمال مضبوطة يمكن الاستتجار عليها فلم تكن الرخصة شاملة لها، فلو فعل العامل ذلك بلا شرط لم يفسد القراض على الراجع، ويقاس باقي الأمور بما ذكرنا والله أعلم^(١). قال: (وَأَنْ يَشْتَرِطَ لَهُ جُزْءٌ مَعْلُومًا مِنَ الرَّبْحِ، وَأَنْ لَا يَقْلُرَهُ يَمْلِكُ).

من شروط عقد القراض اشتراك رب المال والعامل في الربح ليأخذ هذا بماله، وذلك بعمله، فلو قال: قارضتك على أن الربح كله لي، أو كله لك فسد العقد، لأنه على خلاف مقتضى العقد، وكما يشترط أن يكون الربح بينهما يشترط أن يكون معلوماً بالجزئية ككون الربح يبتننا نصفين أو أثلاثاً ونحو ذلك، فلو قال: على أن لك نصيباً أو جزءاً فهو فاسد للجهل بالعوض، فلو قال: على أن الربح يبتننا صحح ويكون نصفين، ولو اشترط للعامل قدرأ معلوماً كمائة مثلاً، أو ربح نوع كربح هذه البضاعة فسد لأن الربح قد ينحصر في المائة أو في ذلك النوع فيؤتي إلى اختصاص العامل بالربح، وقد لا يربح ذلك النوع ويربح غيره فيؤدي إلى أن عمله يضيع^(٢). وهو خلاف مقصود العقد، ولو شرط أن يلبس الثوب الذي يشتريه فسد لأنه داخل في العوض ما ليس من الربح، وقياسه أنه لو اشترط عليه أن يتفق من

(١) ومن أحكام المضاربة: أن تكون بين مسلمين جائزي التصرف، ولا يلبس أن تكون بين مسلم وكافر إذا كان رأس المال من الكافر، والعمل من المسلم، إذا المسلم لا يخشى معه الربا، ولا المال الحرام.

(٢) ويعين نصيب العامل من الربح، فإن لم يعينه للعامل أجرة عمله، ولرب المال الربح كله. أما إن قال: الربح يبتننا فهو متناصفة بينهما.

رأس المال أنه لا يصح، وهذا النوع كثير الوقوع والله أعلم. وقوله [وأن لا يقدره بمدة] يجوز أن يراد به العقد وقد تقدم حكمه، ويجوز أن يريد أن يقدر الربح بمدة بأن يقول كما يفعله كثير من الناس: اتجر وبيع هذه السنة بيتنا، وبيع السنة الآتية أخصص بها دونك أو عكسه والأول أقرب والله أعلم.

(فرع) ليس للعامل أن يتفق على نفسه من رأس المال حصة للعرف ولا سفرأ على الراجح لأن التفقة قد تكون قدر الربح فيفوز بالربح دون رب المال، ولأن له جملاً معلوماً فلا يستحق معه شيئاً آخر، وليس له أن يسافر بغير إذن رب المال، فإن أذن له فسافر ومعه مال لنفسه، وقلنا له أن يتفق في السفر كما رواه المزني لأنه بالسفر قد سلم نفسه فأشبهه الزوجة، فتوزع التفقة على قدر المالين والله أعلم. قال:

(وَلَا ضَمَانٌ عَلَى الْعَامِلِ إِلَّا بِالْمُتَوَلَّى).

العامل أمين لأنه قبض المال بإذن مالكه فأشبهه سائر الأمانة فلا ضمان عليه إلا بالتعدي لتقصيره كالأمانة، فلو أذى عليه رب المال الخيانة فالقول قول العامل لأن الأصل عدمه، وكذا يصدق في قدر رأس المال لأن الأصل عدم الزيادة، وكذا يصدق في قوله: لم أربح، أو لم أربح إلا كذا، أو اشترت للقراض، أو اشترت لي لأنه أعرف بنيه، وكذا لو أذى عليه أنه نهاء عن كذا فالقول قول العامل لأن الأصل عدم النهي وقبل قوله في دعوى التلف كالوكيل والمودع إلا أن يذكر شيئاً ظاهراً فلا يقبل إلا ببينة، لأن إقامة البينة على السبب الظاهر غير متعذرة، ولو أذى رد رأس المال فهل يقبل؟ وجهان: الأصح نعم لأنه أمين فأشبهه المودع، ولو اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل والله أعلم.

(فرع) اختلف رب المال والعامل في القدر المشروط تحالفاً وللعامل أجره المثل ويفوز المالك بالربح كله، وبمجرده التخالف ينفسخ العقد صرح به النووي في زيادة الروضة عن البيان بلا مخالفة، وكلام المنهاج يقتضيه، وصرح به الروياني أيضاً والله أعلم. قال:

(وَلَا حَصَلَ خُسْرَانٌ وَرَبِّمُ جَبْرِ الْخُسْرَانِ بِالرَّوْبِ).

القاعدة المقررة في القراض أن الربح، وقاية لرأس المال، ثم الخسران تارة يكون برخص السعر في البضاعة، وتارة يكون بنقص جزء من مال التجارة بأن يتلف بعضه، وقد

(١) يقول المحقق: رأس المال يجبر دائماً من الربح فلا يستحق العامل من الربح شيئاً إلا بعد جبر رأس المال، هذا ما لم يقسم الربح، فإن اتجرا في ختم فربحاً وأخذ كل منهما نصيبه من الربح ثم اتجرا في حب أو كان مثلاً فخر من رأس المال شيئاً فالخسارة من رأس المال، وليس على العامل جبره مما ربح في تجارة سبقت.

يكون يتلف بعض رأس المال، فإذا دفع إليه مائتين مثلاً، وقال: اتجر بهما فتلفت إحداهما فتارة تلفت قبل التصرف وتارة بعده، فإذا تلفت قبل التصرف فوجهان: أحدهما أنها خسران ورأس المال مائتان، لأن المائتين بقبض العامل صارتا مال قراض فتجبر المائة التالفة بالربح، وأصحبهما تلف من رأس المال، ويكون رأس المال مائة لأن العقد لم يتأكد بالعمل، فلو اشترى بالمائتين شيئين فتلف أحدهما، فليل يتلف من رأس المال لأنه لم يتصرف بالبيع لأن به يظهر الربح، فهو المقصود الأعظم، والمذهب أنه يجبر من الربح لأنه تصرف في مال القراض بالشراء فلا يأخذ شيئاً حتى يرده ما تصرف فيه إلى مالكة فلو أنلف أجنبي أو بعضه أخذ منه بدلته واستمر القراض والله أعلم.

(فرع) عقد القراض جائز من الطرفين، لأن أوله وكالة، ويعد ظهور الربح شركة، وكلاهما عقد جائز، فلكل من المالك والعامل الفسخ، فإذا فسخ أحدهما ارتفع القراض وإن لم يحضر صاحبه، ولو مات أحدهما أو جن أو أغمى عليه انفسخ أيضاً، فإذا انفسخ لم يكن للعامل أن يشتري ثم ينظر إن كان المال ديناً لزم العامل استيفاؤه سواء ظهر الربح أم لا لأن الدين ملك ناقص، وقد أخذ من رب المال ملكاً تاماً فليرد مثل ما أخذ، وإن لم يكن ديناً نظر إن كان نقداً من جنس رأس المال ولا ربح أخذه رب المال، وإن كان هناك ربح اقتسامه بحسب الشرط، فإن كان نقداً من غير جنس رأس المال أو عرضاً، نظر إن كان هناك ربح لزم العامل بيعه إن طلبه المالك وللعامل بيعه وإن أبى المالك لأجل الربح، وليس للعامل تأخير البيع إلى موسم رواج المتاع لأن حق المالك معجل، فلو قال العامل: تركت حقك لك، فلا تكلفني البيع لم تلزمه الاجابة على الأصح لأن التضيض كلفة، فلا تسقط عن العامل، ولو قال رب المال: لا تبع، وتقتسم العروض أو قال: أعطيك قدر نصيبك ناضجاً، ففي تمكن العامل من البيع وجهان، والذي قطع به الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب أنه لا يمكن، لأنه إذا جاز للمعير أن يملك غراس المستعير بقيمته لدفع الضرر فالمالك هناك أولى لأنه شريك، هذا إذا كان في المال ربح، فإن لم يكن ربح فهل للمالك تكليف العامل البيع؟ وجهان: الراجح نعم ليرد كما أخذ، ولأنه لا يلزم المالك مشقة البيع، وهل للعامل البع إن رضي المالك بامساكها؟ وجهان، الصحيح أن له ذلك إذا ترقع ربحاً بأن ظفر براغب أو بسوق يتوقع فيه الربح. وأعلم أنه حيث لزم البيع للعامل، قال الامام: فالذي قطع به المحققون أن الذي يلزمه بيعه وتضيضه قدر رأس المال، وأما الزائد فحكمه حكم عرض مشترك بين اثنين فلا يكلف واحد منهما بيعه، وما ذكره الامام سكت عليه الرافي في الشرح والنووي في الروضة وجزما بذلك في المحرر والمنهاج، نعم كلام التنبية يقتضي بيع الجميع . والله أعلم. قال:

(فصل: والمساقاة^(١) جَائِزَةٌ عَلَى النَّخْلِ وَالْكَزْمِ، وَلَهَا شَرَايِطُ أَنْ يَقْدَرَهَا بِمِلْكٍ مَغْلُوبَةٍ، وَأَنْ يَنْفَرِدَ الْعَامِلُ بِعَمَلِهِ، وَالْأَيُّ يَشْتَرِطُ مُشَارَكَةَ^(٢) الْمَالِكِ فِي الْعَمَلِ، وَيُشْتَرِطُ لِلْعَامِلِ جُزْءٌ مَعْلُومٌ مِنَ الثَّمَرَةِ).

المساقاة هي أن يعامل انسان على شجر ليتعهدا بالسقي والتربية على أن ما رزق الله تعالى من ثمر يكون بينهما، ولما كان السقي أنفع الاعمال اشتق منه اسم العقد، واتفق على جوازها الصحابة والتابعون. وقبل الاتفاق حجة الجواز ما رواه مسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ «أَعْطَى خَيْرٍ^(٣) بَشْطَرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ»^(٤) وفي رواية «دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْرِ نَخْلٍ وَارْضَها عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا»^(٥) مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرَهَا»^(٦) وغير ذلك من الأخبار ولا شك في جوازها على النخل، لأنه مورد النص، وهل العنب متصوص عليه أم مقاس؟ قيل إن الشافعي قاسه على النخل بجامع وجوب

(١) المساقاة مصدر من ساقاه، وهي إعطاء نخل أو شجر أو نخل وشجر لمن يقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج إليه من خدمة بجزء معلوم من ثمره مشاعاً فيه.

(٢) قوله: «وَالْأَيُّ يَشْتَرِطُ مُشَارَكَةَ الْمَالِكِ فِي الْعَمَلِ» غير موجود في نسخ المتن المشهورة أ.هـ.

(٣) قوله (خير)؛ قال القاضي: وقد اختلفوا في خير. هل فتحت عتوة أو صلحاً، أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال. أو بعضها صلحاً وبعضها جلاً عنه أهلها. أو بعضها صلحاً وبعضها عتوة. قال: وهذا أصح الأقوال. وهي رواية مالك ومن تابعه.

(٤) رواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (١) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع - حديث رقم: (١). ورواه البخاري في: (٤١) كتاب الحرث والزراعة - (٨) باب المزارعة بالشطرن ونحوه - حديث رقم: (٢٣٢٨). ورواه في: (٩) باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة - حديث رقم: (٢٣٢٩). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٣٥) باب في المساقاة - حديث رقم: (٣٤٠٨). ورواه الترمذي في: (٣) كتاب الأحكام - (٤١) باب ما ذُكر في المزارعة - حديث رقم: (١٣٨٣) - ورواه عن ابن عمر. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (١٦) كتاب الرهن - (١٤) باب معاملة النخل والكرم - حديث رقم: (٢٤٦٧). ورواه الدارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٧٠) باب أن النبي ﷺ عامل خير - حديث رقم: (١).

(٥) قوله: «أَنْ يَعْمَلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ» بيان لو طيفه عامل المساقاة. وهو أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة. كالسقي وتثنية الأنهار وإصلاح متنبات الشجر وتلقيحه، وتنحية الحشيش والقضبان عنه، وحفظ الثمرة وجلادها ونحو ذلك. وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة، كبناء المحيطان وحفر الأنهار، فعلى المالك.

(٦) رواه البخاري في: (٤١) كتاب الحرث والمساقاة - (١١) باب المزارعة مع اليهود - حديث رقم: (٢٣٣١). ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (١) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع - حديث رقم: (٥). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٣٥) باب المساقاة - حديث رقم: (٣٤٠٩).

الزكاة، وامكان الخرص، وقيل إن الشافعي أخذه من النص وهو أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر على الشطر مما يخرج من النخل والكرم وهل يجوز على غير النخل والعنب من الأشجار المثمرة كالتين والمشمش وغيرهما من الأشجار؟ قولان حكاهما الرافعي بلا ترجيح، والجديد المنع لأنها أشجار لا زكاة فيها فلم تجز المساقاة عليها كالأموز والصنوبر، وهذا ما صححه النووي في الروضة، والقديم أنه يجوز لأنه عليه الصلاة والسلام عامل أهل خيبر بالشطر مما يخرج من النخل والشجر، وبهذا قال الإمامان مالك وأحمد رضي الله عنهما، واختاره النووي في تصحيح التنبية، وأجاب القائلون بالجديد، بأن الشجر المراد بها النخل لأنها الموجودة في خيبر، وفرقوا بين النخل والعنب وغيرهما من الأشجار بأن النخل والكرم، لا ينمو إلا بالعمل فيها، لأن النخل يحتاج إلى اللقاح، والكرم إلى الكساح وبقية الأشجار تنمو من غير تعهد نعم التعهد يزيدها في كبر الثمر وطيبه. واعلم أن محل الخلاف فيما إذا أفردت بالمساقاة، أما إذا ساقاه عليها تبعاً لنخل أو عنب ففيه وجهان حكاهما الرافعي في آخر المزارعة بلا ترجيح، قال النووي: أصحهما أنه يجوز قياساً على المزارعة.

إذا عرفت هذا فللمساقاة شروط: أحدها التوقيت لأنها عقد لازم فأنشبه الاجارة ونحوها، بخلاف القراض، والفرق أن لخروج الثمار غاية معلومة يسهل ضبطها بخلاف القراض فإن الربح ليس له وقت مضبوط، فقد لا يحصل الربح في المدة المقدرة، ولو وقت بالادراك لم يصح على الراجح لجهل المدة. الشرط الثاني أن يفرد العامل بالعمل لأنه وضع الباب فلو شرط أن يعمل معه مالك الأشجار فسخ العقد لأنه مخالف لوضع المساقاة، والقاعدة أن كل ما يجب على العامل إذا شرط على المالك يفسد العقد على الأصح، وقيل يفسد الشرط فقط، نعم يستثنى مسألة ذكرها ابن الرفعة عن نص الشافعي في البويطي، وهو أنه إذا شرط على المالك السقي جاز حكاه البنعليجي عن النص، والنص مفروض فيما إذا كان يشرب بعروقه، لكن حكى الماوردي فيما يشرب بعروقه كنخل البصرة أوجهاً: أحدها أن سقيها على العامل. والثاني على المالك حتى لو شرطها على العامل بطل العقد^(١). والثالث يجوز اشتراطها على المالك وعلى العامل، فإن أطلق لم تلزم واحداً منهما. الشرط الثالث أن يكون للعامل جزء معلوم من الثمرة، ويكون الجزء معلوماً بالجزئية كالنصف والثالث للنص، فلو شرط له ثمر نخلات معينة لم تصح لأنه خالف النص، ولأنه قد لا تثمر هذه النخلات، فيضيع عمله أو لا يثمر غيرها فيضيع المالك، وهذا غرر وعقد المساقاة

(١) قلت: تجوز المساقاة في الأصول كأن ينفق رجل لآخر أرضاً ليخرسها نخلاً أو شجراً، ويقوم بسقيه وإصلاحه إلى أن يثمر على أن له الربح منه أو الثلث مثلاً بشرط أن تحدد المدة بأثمارها مثلاً، وأن يأخذ العامل نصيبه من الأرض والشجر مما.

غرر، لأنه عقد على معلوم جَوِّزٌ للحاجة، وغرران على شيء يمتنعان صحته، ولو قال: على أن ما فتح الله بيننا صح وحمل على النصف، ولو قال: أنا أرضيك، ونحو ذلك لم يصح العقد، ولو ساقاه ثلاث سنين مثلاً، جاز أن يجعل له في الأولى النصف، وفي الثانية الثلث وفي الثالثة السدس وبالعكس لانقضاء الغرر، وهذا هو الصحيح والله أعلم.

(فرع) لو شرط في العقد أن يكون سواقط النخل من السعف والليف ونحوهما للعامل بطل العقد لأنها لرب النخل، وهي غير مقصودة فلو شرط لهما فوجهان، ويشترط رؤية الأشجار لصحة المساقاة على المذهب والله أعلم. قال:

(ثُمَّ التَّمَلَّ فِيهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ عَمَلٌ يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى الثَّمَرَةِ فَهُوَ عَلَى الْعَامِلِ، وَعَمَلٌ يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى الْأَصْلِ فَهُوَ عَلَى رَبِّ الْعَمَلِ).

على العامل كل ما تحتاج إليه الثمار لزيادة أو اصلاح من عمل بشرط أن يتكرر كل سنة، وإنما اعتبرنا التكرار لأن ما لا يتكرر كل سنة يبقى أثره بعد الفراغ من المساقاة، وتكليف العامل مثل ذلك إجحاف به، فيجب على العامل السقي وتوابعه من اصلاح طرق الماء، والمواضع التي يقف فيها الماء، وسمل الآبار والأنهار، وإدارة الدواليب، وفتح رأس الساقية، وسدّها بحسب قدر الحاجة، وكل ما اطردت به العادة، قال المتولي: وعليه وضع حشيش فوق العناقيد إن احتاجت إليه صوناً لها. وهل يجب عليه حفظ الثمار؟ وجهان: أحدهما على العامل كحفظ مال القراض، وقيل على المالك. قال الرافعي: وهو أقيس بعد تصحيح الأول، ويلزم العامل قطف الثمرة على الصحيح، لأنه من الاصلاح، وكذا يلزمه تجفيف الثمرة على الصحيح إن اطردت به عادة أو شرط، وإذا وجب التجفيف عليه وجب توابعه وهي تهية موضع الجفاف ونقلها إليه، وتقليب الثمرة في الشمس والله أعلم. وأما ما لا يتكرر كل سنة ويقصد به حفظ الأصول، فمن وظيفة المالك، كحفر الأنهار، والآبار الجديدة، وبناء الحيطان، ونصب الأبواب والدولاب ونحو ذلك، وفي سبّ ثلم يسيرة تقع في الجدران، ووضع شوك على الحيطان وجهان: الأصح اتباع العرف، وكما تجب هذه الأمور على المالك كذلك تجب عليه الآلات التي يتوفر بها العمل، كالقأس، والمعمل، والمنجل، والمسحاة، وكذا الثور الذي يدير الدولاب، والصحيح أنه على المالك، وخراج الأرض على المالك بلا خلاف، وكذا يجب على المالك كل عين تلفت في العمل. قال في الروضة: قطعاً، والدولاب يجوز فتح داله وضمها والله أعلم. قال:

(فصل: في الإجارة^(١)) وَكُلُّ مَا امْتَنَعَ الْاِئْتِمَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ صَحَّتْ إِجَارَتُهُ، إِذَا قُدِّرَتْ مَنَفَعَتُهُ بِأَعْدِ اِثْنَيْنِ: مُلْكُهُ أَوْ عَمَلِهِ.

(١) الإجارة: هي عقد لازم على منفعة مدة معلومة بشئ معلوم.

القياس عدم صحة الاجارة، لأن الاجارة موضوعة للمنافع وهي معدومة، والعقد على المعدوم غرر لكن الحاجة الماسة داعية إلى ذلك، إذ الضرورة المحققة داعية إلى الاجارة، فإنه ليس لكل أحد مسكن، ولا مركوب، ولا خادم، ولا آلة يحتاج إليها، فجوزت لذلك كما جاز السلم وغيره من عقود الغرر، وقد أجمعت الصحابة والتابعون على جوازها، وقبل الاجماع جاء بها القرآن والسنة المطهرة. قال الله تعالى ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْكَبْنَ مِنْهُنَّ﴾ (١) وروى البخاري أنه عليه الصلاة والسلام قال «ثَلَاثَةٌ أَنَا وَخَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يَفْعَلْ أَجْرَهُ» (٢) وروى أنه عليه الصلاة والسلام قال «أَطْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ» (٣). وحدّ عقد الاجارة: عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل والاباحة يعوض معلوم، وفيه قيود فاحتزنا بالمنتفعة عن الاجارة المعقودة على ما يتضمن إتلاف عين، فمن ذلك استئجار البستان للثمار، والشاة للبناها وما في معناهما، وكلها لصوفها ولولدها، فهذه الاجارة باطلة نعم قد تقع العين تبعاً كما إذا استأجر امرأة للرضاع فإنه جائز، والقياس فيه البطلان، إلا أن النص ورد فيه فلا معدل عنه، ثم هل للمعقود عليه القيام بأمره من وضع الصبي في حجرها وتلقيمه الثدي وعصره بقدر الحاجة، أم تناول هذه الأشياء مع اللبن؟ وجهان أصحهما أن المعقود عليه الفعل واللبن يستحق تبعاً. قال الله تعالى ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْكَبْنَ مِنْهُنَّ﴾ (٤) هلن الاجارة بفعل الارضاع لا باللبن، وهذا كما إذا استأجر داراً وفيها بئر ماء يجوز الشرب منها تبعاً، ولو استأجر للارضاع ونفى الحضانة فهل يجوز؟ وجهان أحدهما لا كما إذا استأجر شاة لارضاع سخلة لأنه عقد على استيفاء عين، وأصحهما الصحة كما يجوز الاستئجار لمجرد الحضانة، وكلها لا يجوز استئجار الفعل للزوان على

(١) سورة الطلاق آية: ٦.

(٢) قوله: «من باع حراً أي متمتعاً عالمياً، والمر الظاهر أن المراد به من بني آدم، ويحتمل أن يكون أهم من ذلك فيدخل مثل الموقوف».

(٣) رواه البخاري في: (٢٤) كتاب البيوع - (١٠٦) باب إثم من باع حُرّاً - حديث رقم: (٢٢٢٧). ورواه في: (١٠) باب إثم من منع أجر الأجير - حديث رقم: (٢٢٧٠). ورواه ابن ماجه في: (١٦) كتاب الرهون - (٤) باب أجر الأجراء - حديث رقم: (٢٤٤٢). ورواه أحمد: ٣٥٨/٢.

(٤) رواه ابن ماجه في: (١٦) كتاب الرهون - (٤) باب أجر الأجراء - حديث رقم: (٢٤٤٣). في الزوائد: أصله في صحيح البخاري وغيره، من حديث أبي هريرة. لكن إسناده المصنف ضعيف. وهب بن سعيد وعبد الرحمن بن زيد ضعيفان.

(٥) الآية السابقة.

الاثاث للنهي عن ذلك، وقد نهى رسول الله ﷺ عن عصب^(١) الفحل^(٢)، وفي مسلم عن بيع ضراب^(٣) الفحل، وروى عن الشافعي عن ثمن^(٤) عصب الفحل والله أعلم. وقولنا مقصودة احتراز عن منفعة تافهة كاستئجار قفاحة ونحوها للشم، نعم إذا كثر التفاح. قال الرافعي: فالوجه الصحة كاستئجار الرياحين للشم، ومن المنافع التافهة استئجار الدراهم والنفائير، فإن أطلق العقد فباطل، وإن صرح باستئجارها للتزين فالأصح البطلان أيضاً، وكذا لا يجوز استئجار الطعام لتزيين الحوانيت على المذهب والله أعلم. وقولنا معلومة احتراز عن المنفعة المجهولة فإنها لا تصح للغرر فلا بد من العلم بالمنفعة قدرأً ووصفاً وقولنا قابلة للبدل والاباحة فيه احتراز عن استئجار آلات اللهو، كالطنبور، والمزمار، والرياب ونحوها، فإن استئجارها حرام، ويحرم بذلك الأجرة في مقابلتها، ويحرم أخذ الأجرة لأنه من قبيل أكل أموال الناس بالباطل، وكذا لا يجوز استئجار المغاني. ولا استئجار شخص لحمل خمر ونحوه. ولا لجبي المكوس والرشا، وجميع المحرمات، عافانا الله تعالى منها. وقولنا بعوض معلوم احترازنا به عن الأجرة المجهولة فإنه لا يصح جعلها أجرة. فإنها ثمن المنفعة، وشرط الثمن أن يكون معلوماً، ولأن الجهل به غرر. إذا عرفت هذا فكل عين وجد في منفعتها شروط الصحة صح استئجارها كاستئجار الدار للسكنى، والدواب للركوب، والرحل للجمع وللبيع والشراء، والأرض للزرع وشبهه، ويشترط في العين المستأجرة القدرة على تسليمها، فلا يجوز إيجار عبد أبى، ولا دابة شاردة ومغصوب

(١) قوله: «عصب الفحل» العصب يفتح العين وإسكان السين المهملتين وفي آخره موحلة، ويقال له السبب أيضاً. والفحل: الذكر من كل حيوان فرساً كان أو جملأً أو تيساً أو غير ذلك.

(٢) رواه البخاري في: (٣٧) كتاب الإجارة - (١) باب عصب الفحل - حديث رقم: (٢٧٨٤). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٤٢) باب في عصب الفحل - حديث رقم: (٣٤٢٩). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٤٥) باب ما جاء في كراهية عصب الفحل - حديث رقم: (١٢٧٣). ورواه ابن عمر. قال: وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. وقد رخص بعضهم في ثبوت الكرامة على ذلك. ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٩٣) بيع ضراب الجمل - حديث رقم: (٢ - ٦). ورواه ابن ماجه في: (١٢) كتاب التجارات - (٩) باب النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن وعصب الفحل - حديث رقم: (٢١٦٠). ورواه اللخمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٧٩) باب في النهي عن عصب الفحل - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١٤٧/١، ١٤/٢، ٢٩٩، ٣٣٢، ٥٠٠.

(٣) ضراب الفحل: معناه عن أجرة ضرابه. وهو عصب الفحل المذكور في الحديث السابق. وقد اختلف العلماء في إجارة الفحل وغيره من الدواب للضراب.

(٤) رواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٨) باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلا - حديث رقم: (٣٥). ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٩٣) باب بيع ضرب الجمل - حديث رقم: (١). ورواه اللخمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٧٩) باب في النهي عن الضراب.

لا يقدر على انتزاعه، وكذا لا يجوز استئجار أعمى للحفظ، لأنه يصح عن تسليم منفعة كما لا يجوز استئجار دابة زمنة للركوب والحمل، وأرض لا ماء لها ولا يكفيها المطر ونداءة الأرض، وما أشبه ذلك، لأن الأجرة في مقابلة المنفعة وهي معدومة. فلا يصح إيجارها كما لا يصح بيع العين المعدومة أو التي لا منفعة فيها وقول الشيخ [إذا قدرت منفعتها] أي المستأجرة بفتح الجيم [يُمْلَأُ أَوْ حَمِلَ] إشارة إلى قاعلة، وهي أن المنفعة المعقود عليها إن كانت لا تتقدر إلا بالزمان، فالشرط في صحة الاجارة فيها أن تقدر بمدة، وذلك كالاجارة للسكنى والرضاع ونحو ذلك لتعيين طريقاً، لأن تعيين ذلك قد يعسر كالرضاع وقد يتعذر، وإن كانت لا تتقدر إلا بالعمل قدرت به، وإن ورد العقد فيه على الذمة كالركوب والحج ونحو ذلك، وإن كان يتقدر بالمدة والعمل كالخياطة والبناء قُدر بأحدهما كقوله: استأجرتك لتخيط هذا الثوب، أو قال: استأجرتك لتخيط لي يوماً ونحوه من الاعمال، فإن قُدر بهما لم تصح على الراجح بأن قال: لتخيط هذا الثوب في هذا اليوم، لأنه إن فرغ في بعض اليوم فإن طالبه بالعمل في بقية اليوم فقد أغلّ بشرط العمل ولا أغلّ بشرط المدة والله أعلم. قال:

(وَأَمَّا لَهَا فَيَقْتَضِي تَحْصِيلَ الْأَجْرَةِ إِلَّا أَنْ يَنْتَرِطَ التَّأْجِيلُ).

تجب الأجرة بنفس العقد كما يملك المستأجر بالعقد المنفعة، ولأن الاجارة عقد لو شرط في عوضه التعجيل أو التأجيل اتبع، فكان مطلقه حالاً كالثمن في البيع، نعم إن شرط فيه التأجيل اتبع، لأن المؤمنين عند شروطهم^(١)، فإذا حلّ الأجل وجبت الاجارة كالثمن في البيع، وهذا في إجارة العين، كقوله: استأجرت منك هذه الدابة ونحو ذلك، أما في اجارة الذمة، فإن عقد بلفظ السلم، فيشترط قبض رأس المال في المجلس، وكذا إن عقد بلفظ الاجارة على الأصح نظراً إلى المعنى، فيشترط أن تكون الأجرة حالة في اجارة الذمة، ولا يجوز تأجيلها لثلا يلزم بيع الكالئ بالكالئ^(٢) وهو بيع الدين بالدين، وقد نهى عنه رسول الله ﷺ والله أعلم. قال:

(وَلَا تَبْطُلُ الْإِجَارَةُ بِمَوْتِ أَحَدِ الْمُتَعَاذِلَيْنِ، وَتَبْطُلُ بِتَلَفِ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ).

إذا مات أحد المستأجرين والعين المستأجرة باقية لم يبطل العقد، لأن الاجارة عقد معاوضة على شيء يقبل النقل وليس لأحد المتعاضدين فسخه بلا عذر فلا تبطل بموت أحد المتعاضدين كالبيع، فإذا مات المستأجر قام وارثه مقامه في استيفاء المعقود عليه، وإن مات المؤجر ترك المأجور في يد المستأجر إلى انقضاء المدة والله أعلم. ولو تلفت العين المستأجرة بأن كانت دابة فماتت، أو كانت أرضاً ففرقت، أو ثوباً فاحترق، نظر إن كان ذلك

(١) هذا اللفظ حديث سبق تخريجه.

(٢) للحديث سبق تخريجه.

قبل القبض أو بعده ولم تمض مدة لمثلها أجرة انفسخت الاجارة، وإن تلفت بعد القبض وبعد مضي مدة لمثلها أجرة انفسخت الاجارة في المستقبل لفوات المعقود عليه، وفي الماضي خلاف، والأصح أنه لا يفسخ لاستقراره بالقبض، وهذا كله في إجارة العين، كقوله: استأجرت منك هذه الدابة، أما إذا وقعت الاجارة على الدمة كما إذا قال: أكرمت ذمتك حمل كذا إلى موضع كذا. فسلمه دابة ليستوفي منها حقه فهلك لم تنفسخ الاجارة، بل يطالب المؤجر بإبدالها، لأن المعقود عليه باق في الدمة بخلاف اجارة العين، فإن المعقود عليه نفسه قد فات بفوات العين المستوفى منها^(١). وأعلم أن العين المسلمة عن هذه الاجارة وإن لم يتفسخ العقد بتلفها فإن للمستأجر اختصاصاً بها حتى يجوز له إيجارتها كما في اجارة العين، ولو أراد المؤجر ابدالها دون رضا المستأجر لا يمكن على الأصح والله أعلم.

(فرع) لو أراد المستأجر أن يعتاض عن حقه في إجارة الدمة. قال الراعي: إن كان بعد تسليم الدابة جاز وإن كان قبله فلا والله أعلم. قال:

(وَلَا ضِمَانٌ عَلَى الْأَجِيرِ إِلَّا بِمُتَوَاتِرٍ).

الأجير أمين فيما في يده لأنه يعمل فيه ما إذا استأجره لقصارة ثوب ونحوه وتلف فإنه لا يضمنه لأنه أمين، ولا تعدى منه فاشبه عامل القراض. فإن تعدى لزمه الضمان كما إذا استأجره للخبز فأسرف في الإققاد أو تركه حتى احترق أو ألصقه قبل وقته، وأشبه ذلك فإنه تقصير فلزمه الضمان، وكما لا يضمن الأجير كذلك لا يضمن المستأجر العين المستأجرة إلا بالتعدي لأنها عين قبضها ليستوفي منها ما ملكه بعقد الإجارة فلم يضمنها بالقبض كالنخلة إذا اشترى ثمرها، وليس هذا كما إذا اشترى سمناً في ظرف فقبضه فيه فإنه يضمن الظرف في أصبح الوجهين في الكفاية لأن قبضه بدون الظرف ممكن. وأعلم أن المرجع في العدوان إلى العرف، فلو ربط الدابة في الاصطبل فماتت لم يضمن وإن اتهدم عليها فماتت أطلق الغزالي النقل على الأصحاب أنه يضمن، وقال غيره: إن اتهدم في وقت لا يبعد أن يكون فيه الانتفاع كالليل في الشتاء والمطر الشديد في النهار فلا ضمان وإلا ضمن، وجزم بهذا التفصيل في الروضة وفي المنهاج، ولو ربط دابة أكثرها لحمل أو ركوب ولم يتنفع بها لم يضمن إلا إذا اتهدم عليها الاصطبل في وقت لو انتفع بها لم يصعب الهدم فأعرف ذلك، ومن

(١) قلت: من عالج أو داوى مريضاً بأجرة، ولم يكن قد عرف بالطب فأتلف شيئاً فعليه ضمانه لقوله ﷺ: «من تطلب ولم يعلم منه طب فهو ضامن». ٤٠. الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وقال فيه أبو داود: لا يدري هو صنيع أم لا؟. ٤١. وقوله: «ولم يعلم منه طب» هو من يعرف العلل والأدوية وله أساتذة يشهدون له بصناعة الطب والحلق فيها وأجازوا أن يباشر عمل الطبيب.

تعدّي المستأجر أن يكبح الدابة باللجام أو يضربها برجله أو يعدو بها في غير محل العدو على خلاف العادة في هذه الأمور فإنه ضمنها بخلاف ما إذا فعل ذلك على العادة والله أعلم.

(فرع حسن) غصبت الدابة المستأجرة مع دواب الرقعة فذهب بعضهم في طلب دابته ولم يذهب المستأجر فإن لم يلزمه الرد عند انقضاء المدة لم يضمن، وإلا فإن استرد اللاهون بلا مشقة ولا غرامة ضمن المتخلف، وإن كان بمشقة وغرامة فلا ضمان. قاله المبادي^(١) والله أعلم. قال:

(لِصَلِّ: وَالْجَمَالَةُ^(٢) جَائِزَةٌ وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى رَدِّ صَالِيَةٍ عَوْضًا مَعْلُومًا فَإِذَا رَدَّهَا اشْتَعَقَ فَلَيْكَ الْيَوْضُ الْمَشْرُوطُ).

الجمالة بفتح الجيم وكسرهما. والأصل فيها قوله تعالى ﴿وَلَمَنْ جَاءَهُ بِهِ حِمْلُ بَهِيمَةٍ﴾^(٣) وكان معلوماً، وفي الصحيحين حديث اللديغ الذي رقاه الصحابي على قطع غنم وغير ذلك^(٤)، ولأن الحاجة قد تدهو إلى الجمالة بل الحاجة داعية إليها، ولا بد في استحقاق الأجرة من إذن ويجوز أن يكون المجهول له معيناً كقوله لزيد مثلاً: إن رددت بعدي أو

(١) المبادي هو: القاضي أبو حاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن عباد، بتشديد الباء الموحدة الهروي، المعروف بالمبادي. كان إماماً، مفتاً، منظرًا، دقيق النظر سمع الكثير، وتفقه، وصنف. مات رحمه الله تعالى في شوال سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. له ترجمة في: وفيات الأعيان: ٢١٤/٤، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٤٩، وطبقات الشافعية ٧/٧٩.

(٢) يقول المحقق: الجمالة: لغة ما يفظاه الإنسان على أمر يفعله، وشرعاً: أن يجعل جوائز التصرف قدراً معلوماً من المال لمن يقوم له بعمل خاص معلوماً أو مجهولاً، كأن يقول: من بنى لي هذا الحائط، فله كذا من المال مثلاً، فالذي يبنى له الحائط يستحق الجمل الذي جمعه عليه قليلاً كان أو كثيراً.

(٣) سورة يوسف آية: ٧٧.

(٤) رواه البخاري في: (٣٧) كتاب الإجارة - (١٦) باب ما يُعطى في الرقبة على أسياء العرب بفاتحة الكتاب - حديث رقم: (٢٧٦٧). ورواه في: (٦٦) كتاب فضائل القرآن - (٩) باب فضل فاتحة الكتاب - حديث رقم: (٥٠٠٧). ورواه في: (٧٦) كتاب الطب - حديث رقم: (٣٣) باب الرقي بفاتحة الكتاب - حديث رقم: (٥٧٣٦). ورواه في: (٣٩) باب الثقب في الرقبة - حديث رقم: (٥٧٤٩). ورواه مسلم في: (٣٩) كتاب السلام - (٢٣) باب جواز أخذ الأجرة على الرقبة بالقرآن والأذكار - حديث رقم: (٦٥، ٦٦). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٢٨) باب في كسب الأطباء - حديث رقم: (٣٤١٨، ٣٤١٩). ورواه في: (٢٧) كتاب الطب - (١٩) باب كيف الرقي - حديث رقم: (٣٩٠٠). ورواه الترمذي في: (٢٧) كتاب الطب - (٢٠) باب ما جاء في أخذ الأجر على التعميد - حديث رقم: (٢٠٦٣). ورواه عن أبي سعيد الخدري. قال أبو حنيفة: حديث حسن. ورواه ابن ماجه في: (١٢) كتاب التجارات - (٧) باب أجر الراقي - حديث رقم: (٢١٥٦). ورواه أحمد: ٢/٣، ١٠، ٤٤.

دائمي فلك كذا، ويجوز أن لا يكون معيّنًا كقوله: من ردّ ضالتي فله كذا، فإذا ردّ المجمعول له ذلك استحقّ الجعل، ولو لم يسمع الراد ذلك من الجاعل بل سمعه ممن يوثق بخبره فرده استحق، ولا يشترط أيضاً أن يكون الجعل من مالك المتاع بل لو قال بعض آحاد الناس: من ردّ ضالة فلان فلهو عليّ كذا فرد من سمعه أو من بلغه ذلك بطريقه استحقّ الجعل. والأصل في ذلك قوله ﷺ «المُؤْتَوَنَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ»^(١) ويشترط في الجعل أن يكون معلوماً لأنه عوض فلا بد من العلم به كالأجرة في الإجارة، فلو كان مجهولاً كقوله: من ردّ أبقي أو ضالتي فله ثوب أو عليّ رضاه ونحو ذلك كقوله أعطيه شيئاً فهو فاسد، فإذا ردّ استحقّ أجرة المثل وكذا لو جعل له ثياب العبد وهي مجهولة فكذا ذلك. ولو جعل مالك الدابة الضالة ريعها أو ثلثها لمن ردها. قال السرخسي: لا يصح، وقال المتولي: يصح، قال: هذا قريب من استتجار المرضعة بجزء من الرضيع بعد القطام، والحكم في مسألة الرضيع أنه فاسد كما لو استأجره على سلخ الدابة بجلدها بعد الفراغ أو أن له ريع الثوب بعد النسيج ونحو ذلك فإنه فاسد، وقال ابن الرفعة: ليس كما قال الرافعي فإن في الرضيع جعل جزءاً منه ملكاً لها بعد القطام، والجزء عين والأعيان لا تؤجل، وهنا إن كان موضع الدابة معلوماً والعبد مرئياً، فالوجه الصحة ولا فيظهر أنه موضع الخلاف. واعلم أنه لو اشترك جماعة في الرد اشتركوا في الجعل لأنهم اشتركوا في السبب ويقسم بينهم بالسوية وإن تفاوتت أعمالهم لأن العمل في أصله مجهول فلا يمكن رعاية مقداره في التقسيط، وللإمام احتمال في توزيع الجعل على قدر أعمالهم لأن العمل بعد تمامه قد انضبط والله أعلم.

(فرع) قال مالك المتاع لزيد مثلاً: إن رددت ضالتي فلك دينار فساعدته غيره في الرد نظر إن قصد مساعدة زيد استحقّ زيد الدينار وإلا استحقّ نصفه فقط، وإن رده غير زيد لم يستحق شيئاً. قاله القاضي حسين وقال الرافعي: إن رده غير زيد بإذن زيد اتجه تخريجه على أن الوكيل هل يوكل والله أعلم. قال:

(فصل: في المزارعة^(٢) والمخابرة وإذا دلّع إلى رجل أرضاً ليزرعها وشترط له جزءاً معلوماً من زرعها لم يبرأ وإن أكثره يذهب أو فضة أو شرط له طعاماً معلوماً في ذمته جاز).

المزارعة والمخابرة هل هما بمعنى أم لا؟ قال الرافعي: الصحيح وظاهر نص الشافعي أنهما عقدان مختلفان، فالمخابرة هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، والمزارعة هي اكتراء العامل ليزرع الأرض ببعض ما يخرج منها، والمعنى لا يختلف قال النووي: وما

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) يقول المحقق: المزارعة: هي أن يلدغ رجل لأخر أرضاً يزرعها على جزء معين مشاع لهما.

صححه الرافعي هو الصواب، وقول العمرواني: إن أكثر أصحابنا قالوا هما بمعنى لم يوافق عليه نهت عليه لثلا يقتضيه به والله أعلم. قلت: لم ينفرد بذلك العمرواني بل نقل صاحب التموية أنهما بمعنى واحد من أكثر الأصحاب. وقال البنينجي: هما بمعنى ولا يعرف في اللغة بينهما فرق، وقال القاضي أبو الطيب: هما بمعنى، وهو ظاهر نص الشافعي، وقال الجوهري: المزارعة المخابرة والله أعلم. واعلم أن الرافعي والنووي قالا: إن المزارعة يكون البذر فيها من المالك، والمخابرة يكون البذر فيها من العامل، وبالجمله فالمزارعة والمخابرة باطلان ففي الصحيحين النهي عن المخابرة^(١) فإن كانتا بمعنى فلا كلام وإلا فسنا المزارعة على المخابرة مع أنه روي أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن المزارعة^(٢) وأمر بالمواجرة. وقال: لا بأس بها رواه مسلم من رواية ثابت^(٣) بن الضحاك، وسرّ النهي أن تحصيل منفعة الأرض ممكنة بالأجارة فلم يجز العمل عليها ببعض ما يخرج منها كالمواشي بخلاف الشجر، وقال ابن سريج: تجوز المزارعة، وقال النووي: قال بجواز المزارعة والمخابرة من كبار أصحابنا أيضاً ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي^(٤)، وصنف فيها ابن

(١) رواه البخاري في: (٤٢) كتاب المساقاة - (١٧) باب الرجل يكون له مرء أو شرب في حائط أو نخل - حديث رقم: (٢٣٨١). ورواه مسلم في: (٢١) كتاب البيوع - (١٦) باب النهي عن المحاقلة والمزانية، وعن المخابرة وبيع النمرة قبل يلو صلاحها - حديث رقم: (٨١ - ٨٥). ورواه في: (١٧) باب كراه الأرض - حديث رقم: (٩٣). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٣٤) باب في المخابرة - حديث رقم: (٣٤٠٤ - ٣٤٠٧). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٥٥) باب ما جاء في النهي عن الثيا - حديث رقم: (١٢٩٠). ورواه عن جابر. قال أبو عيسى: حديث جابر حسن صحيح، غريب من هذا الوجه، من حديث يونس بن عُبيد عن عطاء، عن جابر. ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٢٨) باب بيع الثمر قبل أن يلو صلاحه - حديث رقم: (٥). ورواه أحمد: ١٨٧/٥، ١٨٨. وقوله: «المخابرة» المخابرة والمزارعة متقاربان. وهما المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع. كالثلاث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلومة. لكن في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض. وفي المخابرة يكون البذر من العامل. وقال جماعة من أهل اللغة وغيرهم: المخابرة مشتقة من الخير وهو الأثر، أي للفلاح. وقيل: مشتقة من الخبار وهي الأرض اللينة. وقيل: من الخير، وهي التسيب، وهي بضم الناء. وقال الجوهري: قال أبو حنيفة: هي التسيب من سمك أو لحم. ويقال: تخيروا غيرة، إذا اشتروا شاة فلبجوها واقتسموا لحمها.

(٢) روى ابن الأثير عن عبد الله بن مغفل عن ثابت بن الضحاك أن النبي ﷺ: «نهى عن المزارعة» (أسد الغابة ٢٢٦/١).

(٣) ثابت الضحاك بن أمية بن ثعلبة بن الخزرج الأنصاري الخزرجي كذا نسب ابن منته وأبو نعيم، شهد الخندق، وكان ممن بايع بيعة الشجرة بيعة الرضوان وهو صغير. قال ابن منته توفي النبي ﷺ وثابت عمره ثماني سنين، وقيل توفي سنة خمس وأربعين، وقيل توفي في فتنة ابن الزبير أخرجه الثلاثة. وأُخرج أبو موسى مستوكراً. (المصدر السابق بصرف).

(٤) الخطابي هو: أبو سليمان حمّاد بن فتح الحاء وسكون الميم بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، =

خزينة جزاء وبين فيه علل الأحاديث الواردة بالتهني عنها، وجمع بين أحاديث الباب، ثم تابعه الخطابي، وقد ضعف أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى حديث التهني وقال: هو مضطرب كثير الألوان، قال الخطابي: وأبطلها مالك وأبو حنيفة، والشافعي رحمهم الله تعالى لأنهم لم يقفوا على علته. قال: والمزارعة جائزة وهي من عمل المسلمين في جميع الأمصار لا يبطل العمل بها أحد. هذا كلام الخطابي. والمختار جواز المزارعة والمخاطبة، وتأويل الأحاديث على ما إذا اشترط لواحد زرع قطعة ولآخر أخرى، والمعروف في الملهب إبطال هذه المعاملة والله أعلم. هذا كلام الروضة، وقال في شرح مسلم: إن الجواز هو الظاهر المختار لحديث خبير^(١)، ولا يقبل دهوى كون المزارعة في خبير إنما جازت تبعاً للمساقاة بل جازت مستقلة لأن المعنى المجوز للمساقاة موجود في المزارعة وقياساً على القراض فإنه جائز بالإجماع، وهو كالمزارعة في كل شيء، والمسلمون في جميع الأمصار والأعصار مستمرين على العمل بالمزارعة، وقد قال بجواز المزارعة أبو يوسف^(٢) ومحمد^(٣) بن أبي ليلى وسائر الكوفيين والمحدثين والله أعلم. فإذا فرغنا على البطلان فالطريق كما قاله الشيخ أن يستأجره بأجرة معلومة نقلاً كان أو غيره، وما قاله الشيخ فمحلّه كما ذكره في الأرض خاصة أما لو دفع إليه أرضاً فيها أشجار فساقاه على التخل وزارعه على الأرض فإنه يجوز وتكون المزارعة تبعاً للمساقاة بشرط أن يكون البلر من صاحب الأرض على الأصح ولا فرق بين كثرة الأشجار وقلتها وعكسه على الرجوع لأنه عليه الصلاة والسلام أعطى أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع أو زرع مسلم^(٤)، وإنما اشترط كون البلر من المالك

= المعروف بالخطابي. كان فقهاً رأس في علم العربية والأدب وغير ذلك، أخذ الفقه عن القفال الشافعي وابن أبي هريرة وغيرهما. توفي ليلة بُسْت، سنة ثمان وثمانين وثلثمائة في ربيع الآخر. له ترجمة في: طبقات العبادي ص/ ٩٤، للمبر ٩٣/ ٣، وفيات الأعيان ٢/ ٢١٤.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أبو يوسف هو: الإمام القاضي العلامة فقيه العراقيين بمقرب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي. صاحب أبي حنيفة. سمع هشام بن هرو، وعطاء بن السائب، والطبقة، وعنه ابن معين، وأحمد، وغيرهما. قال المزني: أبو يوسف أتبع القوم للحديث. وقال الفلاس: صدوق، كثير الغلط، مات في ربيع الآخر سنة اثنتين وثمانين ومائة عن تسع وستين سنة. له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩١، والجواهر المضيئة ٢/ ٢٢٠، وميزان الاعتدال ٤/ ٤٤٧.

(٣) محمد بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبد الرحمن الكوفي قاضياً. روى عن الشعبي، ونافع، وعطاء، وطائفة، وعنه شعبه، والسيانان، وآخرون، ضعفه النسائي وغيره، وقال أحمد: كان سيئ الحفظ مضطرب الحديث. وقال المعجلي: كان قتيلاً صاحب سنة، صدوقاً، جازر الحديث. مات سنة ثمان وأربعين ومائة. له ترجمة في: المبر ١/ ٢١١، وللتجويد للزاهرة ٢/ ١٠، وميزان الاعتدال ٣/ ٦١٣.

(٤) الحديث سبق تخريجه.

ليكون العقدان: أعني المساواة، والمزارعة وأردن على المتبعة فتحت النتيجة ولهذا لو أمكن سقي النخل بدون سقي الأرض لم تجز المزارعة، والله أعلم. فإن قلت: ما الحيلة في تصحيح عقد يقتصر منها على ما نص عليه الشافعي، وصورة ذلك أن يكتري صاحب الأرض نصفها بنصف عمل العامل ونصف عمل الآلة، ويكون البئر مشتركاً بينهما فيشتركان في الزرع على حسب الاشتراك في البئر والله أعلم. قال:

(فصل: وَإِحْيَاءُ الْمَوَاتِ جَائِزٌ بِشَرْطَيْنِ: أَنْ يَكُونَ الْمَحْيَى مُسْلِمًا وَأَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ حُرَّةً لَمْ يَخْرِ عَلَيْهَا مَلِكٌ لِمُسْلِمٍ).

الموات هي الأرض التي لم تعمر قط. والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»^(١) رواه أبو داود والنسائي والترمذي، وقال: إنه حسن وروى العرق مضافاً ومنوئاً.

(فائدة) العرق أربعة: الغراس والبناء والنهر والبئر. اعلم أن الإحياء مستحب لقوله ﷺ «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ وَمَا أَكَلَهُ الْمَوَاتِي فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»^(٢) رواه النسائي، وصححه ابن حبان، والمواتي الطير والوحش والسياب، ثم كل من جاز له أن يملك الأموال جاز له الإحياء، ويملك به المحيا لأنه ملك بفعل فاشبه الاصطيد والاحتطاب ونحوهما، ولا فرق

(١) قوله: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً» قال القزاز: الأرض الميتة هي التي لم تعمر، شبهت العمارة بالحياة وتمطيلها بفقد الحياة، وإحياء الموات أن يعمد الشخص لأرض لا يعلم تقدم ملك عليها لأحد فيحييها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء فقصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من الممران أم بعد، سواء أذن له الإمام في ذلك أم لم يأذن، وهذا قول الجمهور، كذا ذكره ابن حجر في الفتح.

(٢) رواه أبو داود في: (١٩) كتاب الإمامة - (٣٧) باب في إحياء الموات - حديث رقم: (٣٠٧٣). ورواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (٣٨) باب ما ذكر في إحياء أرضي للموات - حديث رقم: (١٣٧٨). ورواه عن سعيد بن زيد. قال أبو عيسى: حديث حسن غريب. وقد رواه بعضهم عن هشام بن حروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسلاً. قال: وفي الباب عن جابر، وعمر بن حوف المزني، جند كثير وشمرة. قال الترمذي: قوله: «وليس لعرق ظالم حق» معناه: القاصب الذي يأخذ ما ليس له. ورواه البخاري في: (٤١) كتاب الحرث - (٥١) باب من أحيا أرضاً مواتاً. ورواه مالك في: (٣٦) كتاب الأضحية - (٢٤) باب القضاء في عمارة الموات - حديث رقم: (٢٦، ٢٧). ورواه أحمد: ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٨١.

(٣) رواه ابن حبان في صحيحه: ٣١٩/٧ - كتاب إحياء الموات - (فصل) ذكر كتبه الله جل وعلا الأجر لمحيا الموات من أرض الله جل وعلا - حديث رقم: (٥١٧٩) ورواه عن جابر. ورواه الدارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٦٤) باب من أحيا أرضاً ميتة فهي له - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٣٠٤، ٣١٣، ٣٢٧، ٣٥٦.

في حصول الملك له بين أن يأذن الإمام أم لا اكتفاء بإذن سيد السابقين واللاحقين محمد ﷺ ويشترط كما ذكره الشيخ أنه لم يجر على الأرض ملك مسلم، فإن جرى ذلك حرم التعرض لها بالأحياء وغيره إلا بإذن شرعي ففي الخبر عن سيد البشر «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً^(١) مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً فَإِنَّهُ يُطَوَّقُ بِهِ^(٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ^(٣)» رواه البخاري ومسلم. ثم حرّم المعمور لا يملك بالأحياء لأن مالك المعمور يستحق مرافقه، وهل تملك تلك المواضع؟ وجهان أحدهما لا لأنه لم يحيها، والصحيح نعم كما يملك عرصة الدار بيناء الدار، والحرّم ما يحتاج إليه لتنام الانتفاع كطريق، ومسيل الماء ونحوهما كموضع القاء الرماد والزبالة، وكما يشترط أن يكون الذي يقصد إحياءه مواتاً كذلك يشترط أن يكون المحيي مسلماً فلا يجوز إحياء الكافر الذي في دار الإسلام لقوله ﷺ «عَادِيَةُ^(٤) الْأَرْضِ، وَرَوَى: مَرْتَانِ الْأَرْضِ ﷻ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مِثِّي^(٥)» رواه الشافعي ورواه البيهقي موقوفاً على ابن عباس ومرفوعاً من رواية طاووس فيكون مرسلاً، واجه رسول الله ﷺ المسلمين بذلك، ويؤيده أنه في رواية «هِيَ لَكُمْ مِثِّي أَهْلِ الْمُسْلِمُونَ» ولأنه نوع تملك ينفيه كفر الحرّبي فنأفاه كفر الدّمي كالإرث من المسلم، ويخالف الأحياء الاحتطاب،

(١) قوله: «شَيْئاً أَي قَدْرَهُ مِنَ الْأَرْضِ».

(٢) قوله: «يُطَوَّقُ» أَي جُمِلَ طَوَقاً فِي عَقَبِهِ.

(٣) قوله: «مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» يَنْتَحِ الرِّاءَ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا.

(٤) رواه البخاري في: (٤٦) كتاب المظالم - حديث رقم: (١٣) باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض - حديث رقم: (٢٤٢٥، ٢٤٥٣). ورواه في: (٥٩) كتاب بدء الخلق - (٢) باب ما جاء في سبع أرضين - حديث رقم: (٣١٩٥). ورواه مسلم في: (٣٢) كتاب المساقاة - (٣٠) باب تحريم الظلم والغصب الأرض وغيرها - حديث رقم: (١٣٧ - ١٥٢). ورواه الدلومي في: (١٨) كتاب البيوع - (٦٣) باب من أخذ شيئاً من الأرض. ورواه أحمد: ١/١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ٢٨٧/٢، ٣٨٨، ٤٣٢، ١٤٠/٤، ١٧٣، ٢٠٢، ٣٤٤، ٣٤٤/٥، ٦٤/٦، ٧٩، ٢٥٢، ٢٥٩. وقد حلق شقيق أخى الشيخ صلاح عريضة على هذا الحديث فقال: اختلف في معنى التطويق، فقليل معناه يعاقب بالغصب إلى سبع أرضين فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عقه، ويؤيده حديث ابن عمر «غصب به يوم القيامة إلى سبع أرضين» وقيل يكلف نقل ما ظلمه منها يوم القيامة إلى المحشر، ويكون كالطوق في عقه، لا أنه طرق حقيقة. والحديث دليل على تحريم الظلم والغصب وشدة عقوبته.

(٥) قوله: «عَادِيَةُ الْأَرْضِ» قال الشيخ المؤلف رحمه الله في حاشية الأصل: بتشديد الياء هو التقديم الذي من عهد عاد وهلم جرا.

(٦) أخرجه الشافعي حديث رقم: (١٣٤٩). والبيهقي: ٦/١٤٣. ثم أخرجه من طريق ليث عن طاووس مرفوعاً به. ومن طريقه عن طاووس عن ابن عباس قال: فذكره موقوفاً عليه. وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

والاحتشاش حيث يجوز للذمي ذلك بأنه يستخلف فلا يتضرر به المسلمون بخلاف الموات، فلو أحيا الذمي فجاء مسلم فوجد أثر عمارة فأحياه بإذن الإمام ملكه وإن كان بغير إذنه فوجهان صحح النزوي أنه يملكه أيضاً، وإن ترك العمارة الذمي متبرعاً صرفها الإمام في المصالح وليس لأحد تملكها والله أعلم. قال:

(وَصِفَةُ الْإِحْيَاءِ مَا كَانَ فِي الْعَادَةِ عِمَارَةً لِلْمُحْيِي).

الإحياء عبارة عن تهية الشيء لما يريد به المحيي لأن الشارع ﷺ أطلقه، ولا حد له في اللغة فرجع فيه إلى العرف كالأحراز في السرقة والقبض في البيوع، ويأتيه بصور: منها إذا أراد المسكن فيشترط التحويط، إما بصجارة أو آجر أو طين أو خشب أو قصب بحسب العادة، ويشترط أيضاً تسقيف البعض ونصب الباب على الصحيح فيها ولا يشترط السكنى بحال، وقال المحاملي: الإيواء إليها شرط. قلت: نصب الأبواب مفقود في كثير من قرى البوادي، وقد اطردت عاداتهم بتسقيف خشبة فقط فالمتجه في مثل ذلك اتباع عاداتهم ولعل من اشترط نصب الأبواب كلامه محمول من اطردت ناحتهم بذلك والله أعلم. ومنها إذا أراد بستاناً أو كرمًا فلا بد من تحويطه، ويرجع في تحويطه إلى العادة قاله ابن كعب. فإن كانت عادة تلك البلد بناء الجدران اشترط، وإن كان التحويط بقصب أو شوك وربما تركوه اعتبر عاداتهم. ويعتبر غرس الأشجار على الملعب لأنه ملحق بالأبنية، وكلما بقية العصور يعتبر فيها العرف، والله أعلم. قال:

(وَيَجِبُ بَذْلُ الْمَاءِ بِفَلَكَ شَرِئْتَ أَنْ يُفْضَلَ عَنْ حَاجَاتِهِ وَأَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ فَيَرْفُؤُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ وَأَنْ يَكُونَ مِمَّا يَسْتَخْلَفُ فِي بَيْتِهِ أَوْ حَيْثُ، وَنَحْوِهِ).

اعلم أن الماء على قسمين: أحدهما ما ينبع في موضع لا يختص بأحد ولا صنع لأدمي في انبائه وأجرائه كالفرات، وجيحون، وعيون الجبال وسيول الأمطار فالتناس فيها سواء، نعم إن قل الماء أو ضايق المشرع قدم السابق، وإن كان ضعيفاً لقضاء الشرع بذلك فإن جاوزوا معاً أقرع فإن جاء واحد يريد السقي، وهناك محتاج للشرب فالذي يشرب أولى قاله المتولي ومن أخذ منه شيئاً في إناء أو حوض ملكه ولم يكن لغيره مزاحمته فيه كما لو احتطب، هذا هو الصحيح الذي قطع به الجمهور والله أعلم.

القسم الثاني: المياه المختصة كالأبار والقنوات فإذا حفر الشخص بئراً في ملكه فهل يكون ماؤها ملكاً؟ وجهان أصحهما نعم لأنه نماء ملكه فأشبهه ثمرة شجرته وكعبدن ذهب أو فضة خرج في ملكه وقد نص الشافعي على هذا في غير موضع فعلى هذا ليس لأحد أن يأخذه، ولو خرج عن ملكه لأنه ملكه فأشبهه لبن شاته، وقيل إن الماء لا يملك لقوله ﷺ

«المُسْلِمُونَ»^(١) شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَلَا وَالنَّارِ^(٢) أخرجه أبو داود والمذهب الأول، والحديث ضعيف، وعلى الوجهين لا يجب على صاحب البئر بذل ما فضل عن حاجته لزرع غيره على الصحيح، ويجب بذله للماشية على الصحيح، لما روى الشافعي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج^(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال «مَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ لِيَمْتَنِعَ بِهِ فَضْلَ الْكَلَا مَنَعَ اللَّهُ فَضْلَ رَحْمَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤) وفي الصحيحين «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِمَنْعُوا بِهِ الْكَلَا»^(٥) والفرق بين الماشية والزرع ونحوه حرمة الروح بدليل وجوب سقيها بخلاف الزرع، ثم لو جوب البذل شروط أحدها أن يفضل عن حاجته فإن لم يفضل لم يجب وينبذ بنفسه، الثاني أن يحتاج إليه صاحب الماشية بأن لا يجد ماء مباحاً، الثالث أن يكون هناك كلا يري ولا يمكن رعيه إلا بسقي الماء، الرابع أن يكون الماء في مستقره، وهو مما يستخلف فأما إذا أدخله في الإئاء فلا يجب بذله على الصحيح، وإذا وجب البذل

(١) قوله: «المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار» ذهب قوم إلى ظاهر الحديث فقالوا: إن هذه الأمور الثلاثة لا تملك ولا يصح بيعها مطلقاً. والمشهور بين العلماء أن المراد بالكلا الكلا المباح الذي لا يخص بأحد. والماء ماء السماء والميون والأنهار التي لا مالك لها. وبالنار الشجر الذي يحيط به الناس من المباح فيوقدونه. وقال الخطابي: الكلا هو الذي ينبت في موات الأرض يرعاها الناس. وليس لأحد أن يخص به.

(٢) رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - باب في منع الماء - حديث رقم: (٣٤٧٧) ورواه ابن ماجه في: (١٦) كتاب الرهن - (١٦) باب المسلمون شركاء في ثلاث - حديث رقم: (٢٤٧٢). ورواه عن ابن عباس، وفي إسناده عبد الله بن خراش. في الزوائد: عبد الله بن خراش. قد ضبطه أبو زرعة والبخاري وغيرهما. وقال محمد بن عمار الموصلي: كتاب. ورواه أحمد: ٢٦٤/٥.

(٣) رواه أحمد في مجمع «الزوائد» ١٢٤/٤.

(٤) قوله: «الفضل» ما زاد على الحاجة.

(٥) رواه البخاري في: (٤٢) كتاب الشرب والمساقاة - (٢) باب من قال: إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى - حديث رقم: (٢٣٥٣، ٢٣٥٤). ورواه في: (٩٠) كتاب الحيل - (٥) باب ما يكره من الاحتيال في البيوع - حديث رقم: (٦٩٦٢). ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٨) باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرحي الكلا - حديث رقم: (٣٦ - ٣٨). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٦٢) باب في منع الماء - حديث رقم: (٣٤٧٣). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٤٤) باب ما جاء في بيع فضل الماء - حديث رقم: (١٢٧١). ورواه عن إياس بن عبد الرزني. قال: وفي الباب عن جابر وبهية، عن أبيها، وأبي هريرة وعائشة وأنس وعبد الله بن عمرو. قال أبو عيسى: حديث إياس حسن صحيح. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، أنهم كرموا بيع الماء. وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. وقد رخص بعض أهل العلم في بيع الماء - منهم الحسن البصري. ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٨٨) باب بيع فضل الماء - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٦) كتاب الرهن - (١٨) باب النهي عن بيع الماء - حديث رقم: (٢٤٧٦). ورواه أحمد: ٢٤٤/٢، ٢٧٣، ٣٠٩، ٣٦٠، ٤٢٠، ٤٨٢، ٤٩٤، ٥٠٠، ٣٢٧/٥.

مكن الماشية من حضور البئر بشرط أن لا يتضرر صاحب الماء في زرع ولا ماشية، فإن تضرر بوردها منعت، ويستقي الرعاة لها قاله الماوردي، وإذا وجب البذل، فهل يجوز له أن يأخذ عليه عوضاً كطعام المضطر؟ وجهان الصحيح لا، للحديث الصحيح: أن النبي ﷺ **«نَهَى عَنْ بَيْعِ قُضْلِ الْمَاءِ»**^(١) فلو لم يجب بذل فضل الماء جاز بيعه بكل أو وزن ولا يجوز بيعي الماشية أو الزرع لأنه مجهول، وهو غرر والله أعلم.

(فرع) من حفر بئراً في موات، فالصحيح أنه ليس لغيره أن يحفر بئراً يحصل بسببها نقص ماء البئر الأولى، ويكون ذلك الموضع من حريم البئر الأولى، وهذا بخلاف ما إذا حفر بئراً في ملكه فنقص ماء بئر جاره فإنه لا يمنع لأنه تصرف في عين ملكه، وفي الموات ابتداء تملك فيمنع منه إذا أضر العين، وحكم غرس الأشجار كالبئر قاله القاضي أبو الطيب والله أعلم. قال:

(فصل: وَالْوَقْفُ^(٢) جَائِزٌ بِثَلَاثِ شُرُوطٍ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُسْتَعْمَلُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ).

يقال وقف، وأوقفت لغة رديئة. وحده في الشرح حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه ممنوع من التصرف في عينه تصرف منافعه في البئر تقريباً إلى الله تعالى، ولو قيل حبس ما يمكن الانتفاع به إلى آخره فهو أحسن ليشمل الكلب المعلم على وجه، والراجع أنه لا يصح وقفه، وقيل لا يصح قطعاً لأنه لا يملك، وهو قرينة مندوب إليها. قال الله تعالى **﴿وَالْعُلُوْا الْخَيْرَ لَكُمْ تَقْلِيحُونَ﴾**^(٣)، وقال عليه الصلاة والسلام **«إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: مِنْ صَلَاقَةِ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُسْتَعْمَلُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَنْحَرُ لَهُ»**^(٤) رواه

(١) رواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٨) باب تحريم فضل بيع الماء - حديث رقم: (٣٤). رواه أحمد: ٤٦٢/٢.

(٢) الوقف: هو تعييس الأصل فلا يورث ولا يباع ولا يوهب، وتيسل الثمرة لمن وقفت عليهم.

(٣) سورة الحج آية: ٧٧.

(٤) قوله: «إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ» قال العلماء: معنى الحديث أن عمل الميت ينقطع بموته وينقطع تجدد الثواب له، إلا في هذه الأشياء. لكونه كان سببها. فإن الولد من كسبه. وكذلك العلم الذي خلفه من تعليم أو تصنيف. وكذلك الصلقة الجارية، وهي الوقف.

(٥) ورواه مسلم في: (٢٥) كتاب الوصية - (٣) باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته - حديث رقم:

(١٤) ورواه أبو داود في: (١٧) كتاب الوصايا - (١٤) باب ما جاء في الصدقة عن الميت - حديث رقم:

(٢٨٨٠). ورواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (٣٦) باب في الوقف - حديث رقم:

(١٣٧٦). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في المقدمة - باب (٢٠) - حديث رقم:

(٢٤١). في الزوائد ما يقتضي أنه صحيح. ورواه أحمد: ٣٧٢/٢. ورواه ابن حبان: (٩/٥) -

فصل ذكر البيان بأن عموم هذه اللفظة انقطع عمله لم يرد بها كل الأعمال - حديث رقم: (٣٠٠٥).

مسلم وغيره، وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف. قال جابر رضي الله عنه: ما بقي أحد من أصحاب رسول الله ﷺ له مقدرة إلا وقف وقول الشيخ [أن ينتفع به مع بقاء عينه] دخل فيه العقار وغيره مفرداً كان أو مشاعاً حيواناً كان أو غيره، واحترز به عما لا ينتفع به مع بقاء عينه كالأنمار والطعام، وكذا المسموم لأن الأنمار ينتفع بإخراجها والطعام بكليه والمسموم لا يدوم. واعلم أنه يجوز وقف الأشجار لثمارها والماشية للبنها وصوفها، وكذا الفحل ليفز على شياه البلد لأن الموقوف ذواتها، وهذه الأمور هي منافعها، وليس من شرط الموقوف أن ينتفع به في الحال فيصح وقف الأرض الجديبة لتصلح ويمكن زرعها، وكذا يصح وقف العبد والجيش الصغيرين، وكذا يصح وقف الأرض الموحرة كما يصح وقف العين المغصوبة والله أعلم. قال:

(وَأَنْ يَكُونَ عَلَى أَصْلِ مَوْجُودٍ وَفَرْعٍ لَا يَنْقَطِعُ).

لا شك أن الوقف صدقة يراد بها الدوام. وحقيقة الوقف نقل ملك المنافع إلى الموقوف عليه، وتمليك المعلوم باطل، وكذا تملك من لا يملك. مثال الأول ما إذا وقف على من سيولد ثم على الفقراء، أو وقف على ولده ثم على الفقراء ولا ولد له، وفي معنى ذلك ما إذا وقف على مسجد سيني ثم على الفقراء. ومثال الثاني الوقف على الحمل، وكذا على عبد إذا قصد نفسه دون سيده وفرعنا على الصحيح: أن العبد لا يملك بالتملك، فهذا أو أشباهه باطل على المذهب لأن الوقف تملك منجز فلا يصح على من لا يملك كالبيع وسائر التمليكات، وإلى ما ذكرنا أشار الشيخ بقوله [على أصل موجود]، والله أعلم.

(فرع) الوقف على الميت لا يصح وقيل يصح ويصرف على الفقراء، وهذا النوع يعبر عنه الفقهاء بقولهم منقطع الأول وقوله [وفرع لا ينقطع] احترز به الشيخ عن غير منقطع الأول، وهو الذي يعبرون عنه بقولهم: منقطع الآخر، وهل هو باطل كالنوع الأول وهو منقطع الأول أم هو صحيح؟ يختلف الترجيح فيه باختلاف صيغة الوقف. فإن قال: وقفت على أولادي ثم سكت أو على الفقير فلان ثم سكت ولم يذكر مصرفاً له دوام ففي هذه الصيغة خلاف منتشر. والراجح الصحة وبه قال الأكثرون. منهم القاضي أبو حامد والقاضي الطبري والرويان. ونص عليه الشافعي في المختصر. وبه قال مالك رحمه الله تعالى لأن مقصود الوقف القرية والثواب. فإذا بين مصرفه في الحال سهل إدامته على سبيل الخير، فعلى هذا إذا انقرض الموقوف عليه لا يبطل الوقف على الراجح فعلى هذا إلى من يصرفه؟ الصحيح، ونص عليه الشافعي في المختصر إلى أقرب الناس إلى الواقف^(١) إلى يوم انقراض

(١) قال السبكي: وإنما يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف إذا كان الواقف مالكاً مستقلاً، فلو وقف الإمام =

الموقوف عليهم، فعلى هذا هل المحتبر الإرث أم لا؟ الصحيح اعتبار قرب الرحم، فعلى هذا يقدم ابن البنت، وإن لم يرث على ابن العم وهل يشترك الكل أم يختص به الفقراء؟ الراجع اختصاص الفقراء لأن مصرفه الصدقة، وهل ذلك على سبيل الرجوع أم الاستحباب؟ فيه خلاف لم يرجع الشيخان في ذلك شيئاً، فلو انقضى الفقراء فالمقصود أن الإمام يجعل الوقف حسباً على المسلمين يصرف غلته في مصالحهم، ورجحه الطبري، وفي الشامل لابن الصباغ يصرف للفقراء أو المساكين والله أعلم. أما إذا قال: وقفت هذا سنة، فالصحيح الذي قطع به الجمهور بطلان الوقف لفساد الشرط لأن المقصود دوام الثواب وهو مفقود والله أعلم.

(فرع) هل يشترط القبول في الوقف؟ ينظر إن كان الوقف على جهة عامة كالفقراء أو الربط والمساجد فلا يشترط لتعلره، وإن كان على معين واحداً كان أو جماعة ففيه خلاف الراجح في المحرر والمنهاج اشتراط القبول، فعلى هذا يكون القبول متصلاً بالإيجاب كما في البيع والهبة، وخص المتولي الخلاف بما إذا قلنا الملك في الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه. أما إذا قلنا ينتقل إلى الله تعالى فلا يشترط القبول قطعاً. وأعلم أن ما صححه النووي في المنهاج من اشتراط القبول في باب الوقف خالفه في الروضة في كتاب السركة، فقال في زيادته: المختار أنه لا يشترط، والمختار في الروضة بمعنى الصحيح وكلام التنبيه يقتضيه فإنه ذكر الإيجاب، ولم يشترط القبول وكذا في المهذب، ومعنى قال بعدم اشتراط القبول خلافت تشبيهاً له بالمتع، منهم الماوردي بل قطع به البغوي والروياتي بل نص الشافعي على أنه لا يشترط والله أعلم^(١). قال:

(وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي مَحْظُورٍ).

المحظور الحرام فيشترط في صحة الوقف انتفاء المصيبة لأن الوقف معروف وبرز، والمصيبة عكس ذلك فيحرم الوقف على شراء آلة لقطع الطريق، وكذا الآلات المحرمة كسائر آلات المعاصي كما يصنعه أهل البدع من صوفية الزوايا بأن يوقفوا آلة لهو لأجل

== من بيت المال على بني فلان فانقضوا صرف في المصالح ولا يصرف إلى أقارب الإمام، وهي مسألة غريبة كثيراً ما تقع في الفتاوى نقله الدميري اهـ. (كلنا نقله المحقق من حاشية الأصل).

(١) ويشترط الوقف على عدة عوامل منها: أن يكون الواقف أهلاً للتبرع بأن يكون رشيداً مالكاً، وأن يكون الموقوف عليه، إن كان معيناً، ممن يصح تملكه، فلا يوقف على جنين في البطن، ولا على عبد مملوك، وإن كان الوقف على غير معين اشترط أن تكون الجهة الموقوف عليها مما تصح القرية معه، فلا يصح الوقف على لهو أو كتيبة أو محرم، وأن يكون التوقيف بنص صريح كوقف أو حبس أو تصدق، وأن يكون الموقوف مما يبقى بعد انحلاله كالنور والأراضي وما إليها، أما ما يفنى بمجرد الانقطاع به كالمنعمات والروائح ونحوها فلا يصح توقيفه، ولا يسمى وقفاً بل هو صدقة.

السماع ويقولون: لا سماع إلا من تحت قناع ولا يأتي ذلك إلا فاسد الطباع، وهؤلاء قد نص القرآن على إحادهم وليس في كفرهم نزاع، وكذا لا يجوز الوقف على البيع والكناس وكتب التوراة والإنجيل لأنها محرمة، ولو كان الواقف ذمياً حتى لو ترفعوا إلينا في ذلك أبطلناه، هذا إذا كان الوقف على جهة، أما إذا وقف على ذمي بعينه فإنه يصح لأن الوقف كصدقة التطوع وهي عليه جائزة بخلاف الوقف على الحرمي والمرد فإنه لا يصح على الراجع لأنهما مقتولان فهو وقف على من لا دوام له فأشبهه وقف شيء لا دوام له، ولو وقف على الأغنياء ففيه خلاف مبني على أن المرعي في الوقف جهة التملك أم جهة القرية؟ وكذا لو وقف على الفساق فيه هذا الخلاف. قال الرافعي: والأشبه بكلام الأكثرين ترجيح كونه تملكاً وتصحيح الوقف على هؤلاء. وصرح بتصحيحه في المحرر. وتبعه النووي على التصحيح في المنهاج إلا أن الرافعي قال في الشرح بعد ذلك وتبعه في الروضة: الأحسن تصحيح الوقف على الأغنياء دون الفساق لتضمنه الإعانة على المعصية والله أعلم. قال:

(وَمَوْ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ مِنْ تَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ وَتَسْوِيَةٍ وَتَفْضِيلٍ) .

إذا صح الوقف لزم كالمعق واستحق الموقوف عليه غلته^(١) منفعة كانت كالمسكني أو عيناً كالشجرة والصوف واللبن، وحكذا الولد على الأصح لأنها نماء الموقوف، ويجب صرف ذلك بحسب الشرط من التقديم كوقفت على أولادي بشرط تقديم الأعمى أو الأورع أو المزوج، ونحو ذلك أو التأخير بأن يقول: وقفت على أولادي فإن انقرضوا فلأولادهم، ونحو ذلك أو على أن ربح السنة الأولى للإناث. والثانية للذكور أو التسوية كما إذا وقف على أولاده بشرط أن لا يفضل أحداً على أحد في قدر النصيب ونحو ذلك، والتفضيل كما إذا قال: وقفت على أولادي على أن للذكر مثل حظ الأنثيين ونحو ذلك، ووجه ذلك كله على أن الوقف تملك منافع الموقوف فاعتبر قول المملك كالهبة والله أعلم.

(فرع) إذا جهل شرط الواقف في المقادير أو في كيفية الترتيب لانعدام كتاب الوقف، وعدم الشهود قال الرافعي، وتبعه النووي في الروضة: تقسم الغلة بينهم بالسوية، وحكى بعضهم أن الأوجه الوقف حتى يسطلحوا وهو القياس، والقاتل بهذا هو الإمام، ومحل القسمة بينهم بالسوية إذا كان الموقوف في أيديهم فإن كان في يد بعضهم، فالقول قوله ولو كان الواقف حياً رجع إلى قوله ذكره البغوي وصاحب المهلب، قال الرافعي: ولو قيل لا

(١) قال الشيخ المؤلف في حاشية الأصل: فرع في فتاوي الفقهاء رحمه الله رجل وقف دلوا على ولده ثم ولد ولده ما تناسلوا فإن انقرضوا صرف إلى المساكين فأجره قيم الوقف عشر سنين، وأخذ الأجرة لا يجوز أن يعطى جميعها للموقوف عليه أولاً، وإنما يعطى بقدر ما مضى من الزمان، فإن دفع أكثر مما مضى فالت الموقوف عليه أولاً ضمن الزيادة للموقوف عليه ثانياً والله أعلم.

رجوع إليه كالبائع إذا اختلف المشتريان منه لم يعد. قال النووي: الصواب الرجوع إليه والفرق ظاهر. قلت: وما قاله النووي ذكره الروياني والماوردي وصرحاً بأنه يقبل قوله بلا يمين وزاد بأنه إذا مات الواقف يرجع إلى ورثته فإن لم يكن له ورثة وكان له ناظر من جهة الواقف رجع إليه ولا يرجع إلى المنتصب من جهة الوارث فلو اختلف الناظر والواقف فهل يرجع إلى الناظر أو الواقف؟ فيه قولان. ولو اختلف الناظر والموقوف عليه؟ ففيه الوجهان، قال النووي: ويرجع إلى عادة من تقدم الناظر من النظار إن اتفقت عاداتهم، ولو عرفنا الوقف ولم نعرف أرباب الوقف قال الغزالي وغيره: جعل كوقف لم يذكر مصرفه فيكون كوقف مطلق كذا نقله النووي عن الغزالي وهو سهو، وإنما قال الغزالي: إنه كمنقطع الآخر فيكون الوقف صحيحاً، والحاقه بالوقف المطلق يقتضي عدم الصحة لأن الأصح في الوقف المطلق أنه لا يصح والله أعلم.

(فرع) هل يصح أن يوقف الشخص على نفسه وإن ذكر بعده مصرفاً قال جماعة من الأصحاب بالصحة: منهم الزبيري وابن سريج واستحسنه الروياني، واحتجوا لذلك بأن عثمان رضي الله عنه لما وقف بئر رومة، قال: دلوي فيها كدلاء المسلمين^(١)، والصحيح ونص عليه الشافعي أنه لا يجوز لأن معنى الوقف تملك المنفعة قطعاً والشخص لا يملك نفسه باتفاق العقلاء، ولهذا لا يصح أن يبيع من نفسه والجواب أن عثمان رضي الله عنه لم يقل ذلك شرطاً ولكن أخبر أن للواقف أن يتنفع بالأوقاف العامة كالصلاة في البقعة التي جعلها مسجداً، والفرق بين الأوقاف العامة والخاصة أن العامة عادت إلى ما كانت عليه من الإباحة بخلاف الخاصة والله أعلم. قال:

(فصل: في الهبة^(٢))، وكُلُّ مَا جَارَ بَيْعُهُ جَارَتْ هِبَتُهُ.

اعلم أن التملك بغير عوض أن تمحض فيه طلب الثواب فهو صدقة، وإن حمل إلى المملك إكراماً وتودداً فهو هدية، وإلا فهو هبة، وهل من شرط الهدية أن يكون بين المهدى والمهدى إليه رسول؟ وجهان، الراجع لا، وتظهر فائدة الخلاف فيما لو حلف لا يهدي إليه

(١) رواه البخاري في: (٤٢) كتاب الشرب والمساقاة - (١) باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة. ورواه في: (٥٥) كتاب الرصايا - (٣٣) باب إذا وقف لرضاً أو يرضاً أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين - حديث رقم: (٢٧٧٨). ورواه الترمذي في: (٤٦) كتاب المناقب - (١٨) باب في مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه - حديث رقم: (٣٧٠٣). قال أبو عيسى: حديث حسن. وقد روي من غير وجه عن عثمان. ورواه التائي في: (٢٩) كتاب الأحياس - باب وقف المسجد - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٧٥/١.

(٢) الهبة: هي تبرع الرشيد بما يملك من مال أو متاع مباح، كأن يهب مسلم لآخر ديراً أو ثياباً أو طعاماً أو يعطيه دراهم وفتاتير.

فوجهه شيئاً بدأ بيد، ففي الحنث وجهان. والهبة مندوبة بالكتاب والسنة، وإجماع الأمة، قال الله تعالى: ﴿وَتَكَادُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْقَنَى﴾^(١) والهبة برّ ومعروف، وأما السنة الكريمة فكثيرة. منها حديث بريدة^(٢) رضي الله عنها في قوله عليه الصلاة والسلام: فَهُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ رواه مسلم، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أنه عليه الصلاة والسلام، كَانَ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ فَإِنْ قِيلَ هَدِيَّةٌ أَكَلَ مِنْهَا، وَإِنْ قِيلَ صَدَقَةٌ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا. واعلم أن كل صدقة وهدية هبة ولا تتعكس، إذا عرفت هذا فالشيء الموهوب هو أحد أركان الهبة، وهو معتبر بالبيع فإن الهبة تمليك ناجز كالبيع فما جاز بيعه جازت هبته، وما لا يجوز بيعه كالمجهول كقوله: وهبتك أحد عبيدي لا يصح، وكذا لا تصح هبة الأبى والضال كما لا يصح يهبهما ويجوز هبة المنصوب لغير الغاصب إن قدر على الانتزاع، وإلا فلا، وتجوز هبة المشاع للشريك وغيره، وكذا تجوز هبة أرض يزرعها وكل ما يصح بيعه، فلا تجوز هبة المرهون والكلب وجلد الميتة قبل دبنه، وكذا الدهن النجس والصدقة به. وقال النووي: ينهى القطع بصحة الصدقة به. واعلم أن هبة الدين للدين إبراء، ولا يحتاج إلى قبول على المذهب، ولغيره باطلة على المذهب، ولو وهب لفقير ديناً عليه بنية الزكاة لم يقع عنها ولو قال: تصدقت بمالي عليك برىء قاله ابن سريج والشيخ أبو حامد والله أعلم.

(١) سورة المائدة آية: ٢.

(٢) رواه مسلم في: (١٢) كتاب الزكاة - (٥٢) باب إباحة الهدية للنبى ﷺ ولبنى هاشم وبنى المطلب - حديث رقم: (١٧٠ - ١٧٢). ورواه البخاري في: (٢٤) كتاب الزكاة - (٦١) باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ - حديث رقم: (١٤٩٣). ورواه في: (٦٢) باب إذا تحولت الصدقة - حديث رقم: (١٤٩٥). ورواه في: (٥١) كتاب الهبة - (٧) باب قبول الهدية - حديث رقم: (٢٥٧٦، ٢٥٧٧). رواه في: (٦٧) كتاب النكاح - (١٨) باب الحرّة تحت العبد - حديث رقم: (٥٠٩٧). ورواه في: (٦٨) كتاب الطلاق - (١٤) باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً - حديث رقم: (٥٢٧٩). ورواه في: (٨٥) كتاب الفرائض - (١٩) باب الولاء لمن أعتق، وميراث اللقيط - حديث رقم: (٦٧٥١). ورواه في: (٢٠) كتاب العتق - (٢) باب إزما الولاء لمن أعتق - حديث رقم: (١٠ - ١٤). ورواه أبو داود في: (٩) كتاب الزكاة - (٣٠) باب الفقير يهدي للفني من الصدقة - حديث رقم: (١٦٥٥). ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٩٩) باب إذا تحولت الصدقة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٢٩) باب خيار الأمة - حديث رقم: (١ - ٢). ورواه في: (٣٤) كتاب العمرى - (٤) باب عطية المرأة بغير إذن زوجها - حديث رقم: (٤). ورواه في: (٤٤) كتاب البيوع - (١٨) باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد فيضح البيع ويطل الشرط - حديث رقم: (٢). ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (٢٩) باب خيار الأمة إذا أعتقت - حديث رقم: (٢٠٧٦). ورواه الدارمي في: (١٢) كتاب الطلاق - (١٥) باب في تخيير الأمة تكون تحت العبد الأبق - حديث رقم: (١ - ٢). ورواه مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (١٠) باب ما جاء في الطلاق - حديث رقم: (٢٥). ورواه أحمد: ١/ ٢٨١، ٣٦١، ١١٧/٣، ١٣٠، ١٨٠، ٢٣٦، ٤٦٦/١، ١١٥، ١٢٣، ١٥٠، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٨، ١٩١، ٢٠٧.

(فرع) إذا ختن شخص ولده وعمل وليمة فحملت إليه هدياً ولم يسم أصحابها الأب ولا الابن فهل هي للأب أو للابن؟ وجهان صحح النووي أنها للأب، وأجاب القاضي حسين أنها للابن ويقبل الأب. قلت: ينبغي أمر ثالث وهو أنه إن كان المهدى مما يصلح للصبي دون أبيه كشيء من ملبوس الصغار فهو للصبي وإن كان لا يصلح للصغير فهو للأب وإن احتلها فهو موضع التردد لعدم القرينة المرجحة والله أعلم.

(مسألة) كتب شخص إلى آخر كتاباً فهل يملك المكتوب إليه القرطاس؟ قال المتولي: إن استدعى منه الجواب على ظهري لم يملكه وعليه رده وإلا فهو له هدية يملكها المكتوب إليه، وصحح النووي هذا، وقال غير المتولي: إنه يبقى على ملك الكاتب وللمكتوب إليه الانتفاع به بإحالة والله أعلم. قال:

(وَلَا تَلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَإِذَا قَبَضَهَا الْمُؤَهَّبُ لَهُ لَمْ يَكُنْ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَالِدًا).

لا تلزم الهبة ولا تملك إلا بالقبض لأن الصليق رضي الله عنه نحل عائشة رضي الله عنها جلداً عشرين وسقاً فلما مرض قال: وددت أنك حزتيه أو قبضتيه، وإنما هو اليوم مال الوارث. فلولا توقف الملك على القبض لما قال إنه ملك الوارث^(١)، وقال عمر رضي الله عنه: لا تتم النحلة حتى يحوزها المنحول^(٢) وروى مثل ذلك عن عثمان رضي الله عنه، وابن عمر وابن عباس وأُس وعائشة رضي الله عنهم أجمعين ولا يعرف لهم مخالف ولأنه عقد إرفاق يقتضي القبول فافتقر إلى القبض كالقرض وسائر الهبات حتى لو أرسل هدية، ثم استرجعها قبل أن تصل أو مات لم يملكها المهدى إليه. ولا يشترط في القبض الفور نعم لا يصح القبض إلا بإذن الواهب، لأنه سبب نقل الملك فلا يجوز من غير رضا المالك وبالقاس على الرهن فمتى أذن له في القبض فقبض كفى، صرح به القاضي حسين وغيره، وقال الماوردي: لا بد من إقباض من الواهب أو وكيله، ولا يكفي الإذن، وفي قول قديم: إن الملك في الموهوب يحصل بنفس العقد وإن لم يقع قبض، وفي قول ثالث أنه موقوف فإذا قبض بان أنه ملكه من وقت العقد، وقد جزم الرافعي في باب الاستبراء بما حاصله القول الثالث، وتظهر فائدة الخلاف في فوائد الموهوب من الثمرة واللبن وغيرهما، وكذا في المؤن من نفقة وغيرها، وكيفية القبض معتبرة بالعرف كقبض المبيع والمرهون، ولو مات الواهب قبل القبض لم يبطل العقد لأنه عقد يتول إلى اللزوم فلم ينفسخ بالموت كالبيع المشروط فيه الخيار، وهذا هو الصحيح المتصوص، والوارث بالخيار إن شاء قبض وإن

(١) رواه مالك في: (٣٦) كتاب الأفضية - (٣٣) باب ما لا يجوز من النحل - حديث رقم: (٣٩).

(٢) رواه مالك في: (٣٦) كتاب الأفضية - (٣٣) باب ما لا يجوز من النحل - حديث رقم: (٤١).

شاء لم يقبض لأنه قائم مقام مورثه والله أعلم. ثم إذا حصل القبض المعتبر لزمت الهبة، وليس للواهب الرجوع فيها كسائر العقود اللازمة إلا أن يكون الواهب أباً أو أمّاً أو جدّاً وإن علا، وكذا الهبة^(١) بشرط أن يكون الموهوب خالياً عن حق الغير، كما إذا رهن وأقبض وغير ذلك. والأصل في ذلك قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً أَوْ يَهَبَ هَبَةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي لِوَلَدِهِ»^(٢) رواه أبو داود وغيره، وقال الترمذي: إنه حسن صحيح ورد النص في الأب، فإذا دخل الجد في اسم الأب فلا كلام وإلا فهو في معناه، وكذا الجدات لأنهن كالآب في العتي وجوب النفقة وسقوط القصاص في قتله. وقيل لا رجوع إلا للأب فقط لأنه مورد النص. وقيل للأب والأم فقط. واعلم أن الهبة كالهبة، ولو تصدق على ابنه فهل له الرجوع؟ وجهان: صحح الرافعي في هذا الباب أن له الرجوع في الشرح الكبير، وصحح في الشرح الصغير أنه لا يرجع، ويعدم الرجوع جزم في الشرح الكبير في باب العارية، وكان الفرق أن المقصود من الصدقة ثواب الآخرة وقد حصل فلا رجوع له مع الثواب بخلاف الهبة، ولو كان له على ولده دين فأبرأه فهل له أن يرجع؟ قال الرافعي: إن قلنا إن الإبراء تعليق رجوع، وإن قلنا إسقاط فلا يرجع. قال النووي: ينبغي أن لا يرجع على التقديرين والله أعلم.

(فرع) وهب لابنه شيئاً فوهبه الابن لابنه فهل للجد الرجوع؟ فيه وجهان: فلو مات الابن الموهب بعد ما وهبه من ابنه أو باعه له فهل للجد أيضاً الرجوع؟ فيه خلاف، والأصح في الكل المنع، ولو وهب الابن لأخيه العين الموهوبة فهل للأب الرجوع؟ قال العمراني: ينبغي أنه لا يجوز للأب الرجوع قطعاً لأن الواهب وهو الأخ لا يملك الرجوع فالأب أولى والله أعلم. قال:

(١) ذكر الشيخ في حاشية الأصل قال: لا فرق في جواز رجوع الوالد فيما وهب ولده بين أن يكون الولد بالغاً أو صغيراً، وبه صرح الدارمي والقاضيان الماوردي والحسين وغيرهم، وكان ينقذه بلاء العصر يعني بامتناع الرجوع في الصغير إذ لا حظ له فيه، قاله الزركشي في شرحه والله أعلم. وقال السبكي: وعن مالك إذا رغب رافع في مواصلة الولد بسبب المال الموهوب فزوج الابن أو زوج البنت فلا رجوع، وأصح الروايتين عن أحمد مثل ملحبتنا. وقال أبو حنيفة: لا رجوع للأب لعدم قوله ﷺ: «العائد في هبته» لكن الأولى الرجوع وأخصر وأقوى في المعنى لا سيما قوله ﷺ: «لا يَحِلُّ لِرَجُلٍ» الحديث، وملحّب أبي حنيفة عكس هذا إذ قال: لا يرجع الوالد ويرجع غيره. وقال مالك: لا رجوع لبقية الأصول سوى الأم. وقال بعد: لا رجوع للأم أيضاً انتهى والله أعلم.

(٢) رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٨٣): باب الرجوع في الهبة - حديث رقم: (٣٥٣٩). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٦٢): باب ما جاء في الرجوع في الهبة - حديث رقم: (١٢٩٨). ورواه ابن ماجه في: (١٤) كتاب الهبات - (٢): باب من أعطى ولده ثم رجع فيه - حديث رقم: (٢٣٧٧). ورواه أحمد: ١٨٢/٢.

(وَإِذَا أَعْمَرَ شَيْئاً أَوْ أَرْقَبَهُ كَانَ لِلْمُعْمَرِ أَوْ الْمَرْقَبِ وَلَوَرَّثَهُ مِنْ بَعْدِهِ).

إذا قال شخص لآخر: أعمرتك هذه الدار مثلاً حياتك، أو ما حيت، أو ما عشت، ولعقبك من بعدك صح لقوله عليه الصلاة والسلام «إِنَّمَا رَجُلٌ أَعْمَرَ عُمْرِي^(١) لَهُ وَلَعَقِبِي^(٢) فَقَالَ: أَعْطَيْتُكَهَا وَعَقِبُكَ مَا بَقِيَ مِنْكُمْ أَحَدٌ فِيَّ لِمَنْ أَعْطَاهَا وَعَقِبِي لَا تَرْجِعْ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ»^(٣) ولأن هذا معنى الهبة وإن لم يذكر العقب، بل قال: أعمرتك حياتك صح أيضاً في حياته ولعقبه من بعده على الجديد لقوله ﷺ: «الْعُمُرَى^(٤) جَائِزَةٌ»^(٥) رواه الشيخان، ولو قال: أعمرتك حياتك فإذا مت عادت إلي فهو

- (١) قوله: «العمري» قال النووي رحمه الله: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: العمري قوله أعمرتك هذه الدار مثلاً، أو جعلتها لك عمرك أو حياتك أو ما عشت أو حيت أو بقيت، أو ما يند هذا المعنى.
- (٢) قوله: «ولعقبه» عقب الرجل، بكسر القاف، ويجوز إسكانها مع فتح العين مع كسرهما، كما في نظائره. وللعقب هم أولاد الإنسان ما تناسلوا. قال النووي: قال أصحابنا: في العمري ثلاثة أحوال: أحدها أن يقول: أعمرتك هذه الدار. فإذا مت فهي لورثتك أو لعقبك. فصح بلا خلاف. ويملك بهذه اللفظة رقية الدار، وهي هبة، لكنها بعبارة طويلة، فإذا مات فللدار لورثته. فإن لم يكن له وارث فلبت المال، ولا تعود إلى الواهب بحال. الحال الثاني أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لما سواه. ففي صحة هذا العقد قولان للشافعي. أصحهما: وهو الجديد: صحته. وله حكم الحال الأول. الثالث أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا مت عادت إلي. أو إلى ورثتي، إن كتبت مثلاً.
- (٣) رواه البخاري في: (٥١) كتاب الهبة - (٣٢) باب ما قيل في العمري والرقى - حديث رقم: (١٢٧٤). رواه مسلم في: (٢٠) كتاب الهبات - (٤) باب العمري - حديث رقم: (٢٠ - ٢٤، ٢٤، ٢٦). ورواه أبو داود في: (٢٠) كتاب البيوع - (٨٨) باب من قال فيه ولعقبه - حديث رقم: (٣٥٥٣، ٣٥٥٤). ورواه الترمذي عن جاء في: (١٣) كتاب الأحكام - (١٥) باب ما جاء في العمري - حديث رقم: (١٣٥). قال أبو حنيفة: حديث حسن صحيح. وهكذا روى معمر وغير واحد عن الزُّهري، مثل رواية مالك. وروى بعضهم عن الزُّهري، ولم يذكر فيه (ولعقبه). ورواه النسائي في: (٣٤) كتاب العمري - (٢) ذكر الاختلاف على الزُّهري فيه - حديث رقم: (٥). ورواه ابن ماجه في: (١٤) كتاب الهبات - حديث رقم: (٣) باب العمري - حديث رقم: (٢٣٨٠). ورواه مالك في: (٣٦) كتاب الأقيسة - (٣٧) باب القضاء في العمري - حديث رقم: (٤٣). ورواه أحمد: ٣/ ٣١٢، ٣٦٠، ٣٨٦، ٣٩٩.
- (٤) قوله: «العمري جائزة» أي صحيحة مستمرة، لمن أعمر له ولورثته من بعده.
- (٥) رواه البخاري في: (٥١) كتاب الهبة - (٣٢) باب ما قيل في العمري والرقى - حديث رقم: (٢٦٢٦). ورواه مسلم في: (٢٤) كتاب الهبات - (٤) باب العمري - حديث رقم: (٣٠، ٣٢). ورواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٨٧) باب في العمري - حديث رقم: (٣٥٤٨، ٣٥٤٩). ورواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (١٥) باب ما جاء في العمري - حديث رقم: (١٣٥٠). ورواه النسائي في: (٣٤) كتاب العمري - (١) باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جابر في العمري - حديث رقم: (١). ورواه في: (٣) باب ذكر لاختلاف يحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمر وعلي أبي سلمة فيه - حديث رقم: (٦). ورواه ابن ماجه في: (١٤) كتاب الهبات - (٤) باب الرقى - حديث رقم: (٢٢٨٣). ورواه

كما لو قال: أعمرتك، والصحيح الصحة، وتكون لورثة المعمار ويلغو الشرط والله أعلم.
ولو قال: أوقيتك هذه الدار، أو هي لك رقبى فهي كالعمرى لقوله ﷺ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ وَالرَّقْبَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا»^(١) رواه أبو داود وغيره، وقال الترمذي: حديث حسن، نعم لو قال: جعلتها لك عمري أو حياتي، لم تصح في الأصح والله أعلم.

(فرع) وهب شخص لآخر داراً فقبل نصفها، أو عشرين فقبل أحدهما، ففي صحة الهبة وجهان حكاهما الرافعي بلا ترجيح، وكذا حكاهما النووي بلا ترجيح، وفي نظيره في البيع لا يصح قطعاً. قال الاسناني: المرجح أنه لا يصح، لأنه لو وهب لاثنتين شيئاً فقبل أحدهما نصفه كان كالبيع لا يصح على الأصح، ذكره الرافعي في الركن الرابع، ومسألتنا أولى بعدم الصحة لأن الهبة لاثنتين صفتان ومسألتنا صفة واحدة والله أعلم.

= أحمد: ١/٢٥٠، ٢/٣٤٧، ٤٦٨، ٤٨٩، ٣/٢٩٧، ٣٠٣، ٣١٩، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٩٢، ٩٧/٤، ٩٩، ٨/٥، ١٣، ٢٢، ١٨٩.

(١) رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٨٩) باب في الرقبى - حديث رقم: (٣٥٥٨). ورواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (١٦) باب ما جاء في الرقبى - حديث رقم: (١٣٥١). قال أبو عيسى: حديث حسن. وقد روى بعضهم عن أبي الزبير بهذا الإسناد عن جابر موقوفاً ولم يرفعه. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم؛ أن الرقبى جائزة مثل العمرى. وهو قول أحمد وإسحاق. وفرّق بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم بين العمرى والرقبى. فأجازوا العمرى ولم يجيزوا الرقبى. قال أبو عيسى: وتفسير الرقبى أن يقول: هذا الشيء لك ما عشت. فإن متّ قبلتي فهي راجعة إليّ. وقال أحمد وإسحاق: الرقبى مثل العمرى. وهي لمن أعطيتها. ولا ترجع إلى الأول. ورواه ابن ماجه في: (١٤) كتاب الهبات - (٤) باب الرقبى - حديث رقم: (٢٣٨٢).

الجزء الثاني

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ (١)
(حديث شريف)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال :

(وَإِذَا وَجِدَ لَفْظًا^(٢)) فِي مَوَاتٍ أَوْ طَرِيقٍ فَلَهُ أَخْلَعُهَا أَوْ تَرْكُهَا، وَأَخْلَعُهَا أَوَّلَى إِذَا كَانَ عَلَى
لَفْظٍ مِنَ الْإِيمَانِ بِهَا) :

اللفظة بفتح القاف على المشهور وهي الشيء الملقوط . قال الأزهرى : وأجمع عليه
أهل اللغة ، وكذا قال الأصمعي والقراء^(٣) وابن الأعرابي . وقال الخليل : هي بفتح القاف

(١) رواه البخاري في : (٣) كتاب العلم - (١٠) باب العلم قبل القول والعمل . ورواه في : (٥٧) كتاب فرض
الخمس - (٧) باب قوله الله تعالى [الأنفال : ٤١] «فَإِنْ هُ خَمْسَةً لِلرَّسُولِ» - حديث رقم : (٣١١٦) .
ورواه في : (٩٦) كتاب الاحتصاء - (١٠) باب قول النبي ﷺ «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى
الْحَقِّ» وهم أهل العلم - حديث رقم : (٧٣١٢) . ورواه مسلم في : (٣٣) كتاب الإمارة - (٥٣) باب قوله
ﷺ «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَلْفَهُمْ» - حديث رقم : (١٧٥) . ورواه
في : (١٢) كتاب الزكاة - (٣٣) باب النهي عن المسألة - حديث رقم : (٩٨ ، ١٠٠) . ورواه الترمذي
في : (٣٩) كتاب العلم - (٤) باب ما جاء في الاستبصار بمن يطلب العلم - حديث رقم : (٢٦٥٠) ،
(٢٦٥١) ورواه عن أبي سعيد . قال أبو عيسى : قال علي : قال يحيى بن سعيد : كان شعبة يُعَصِّفُ أبا
هارون العبدى . قال يحيى بن سعيد : ما زال ابن حون يروي عن أبي هارون العبدى حتى مات ، وأبو
هارون اسمه عمارة بن جوين . ورواه ابن ماجه في المقدمة - باب (١٧) - حديث رقم : (٢٢١ ، ٢٢٠) .
ورواه الدارمي في المقدمة - (٢١) باب الاكتفاء بالعلماء - حديث رقم : (٩) . ورواه مالك في : (٤٦)
كتاب القدر - (٢) باب جامع ما جاء في أهل القدر - حديث رقم : (٨) . ورواه أحمد : ٣٠٦/١ ،
٢٣٤/٢ ، ٩٢/٤ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ . ورواه ابن حبان في صحيحه عن معاوية بن
أبي سفيان ١٥٢/١ - باب ذكر إرادة الله جل وعلا خير الدارين بمن تقفه في الدين - حديث رقم : (٨٩) .
ورواه عن طريق هاشم بن عمار ، بإسناده ومته .

(٢) اللفظة : هو الشيء الملقط من موضع غير مملوك لأحد ، وذلك كأن يجد المسلم بطريق ما دارهم أو
ثياباً فيخاف ضياعها فليقطها .

(٣) القراء هو : الظهير ابن القراء إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن محفوظ الشلمى ، الأملى المعروف بالظهير =

الواحد، لأن فعلة للفاعل مثل ضحكة، وفعلة بالاسكان للمفعول فتكون للملقوط. قال الأزهرى: وهو القياس. والالتقاط في الشرع هو أخذ مال محترم من مضبغة ليحفظه أو ليملكه بعد التعريف، وفيه نظر، لأنه يخرج منه الكلب المعلم، ولا شك في جواز التقاطه للحفظ، فينبغي أن يقال: أخذ شيء ليختص به لأن الشيء يعم كل جنس، وقولنا ليختص لأن الكلب لا يملكه.

(فائدة) هل الغلب في اللقطة حكم الأمانة أو حكم الاكتساب؟ قولان والله أعلم. والأصل فيها أحاديث: منها حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ لُقْطَةِ اللَّحَبِ وَالْوَرَقِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ»^(١) وَكَامَةً وَعِفَاصَةً ثُمَّ عَرَّفَهَا^(٢) سَنَةً فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْهَا فَاسْتَبَيْهَا وَلِتَكُنْ»^(٣) عِنْدَكَ وَدِيمَةً، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ فَقَالَ: «مَالِكَ وَلَهَا؟ دَعَهَا فَإِنْ مَتَّهَا حِدَامًا وَسِقَامًا تَرَدَّ الْمَاءُ وَتَأْكُلُ الشَّجَرُ حَتَّى يَلْقَاهَا رُحْمًا، وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ فَقَالَ: «حُدَّهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لَا حَيْكُ، أَوْ لِلذَّبِّ»^(٤) رواه الشيخان، وله طرق وألفاظ، وأجمع المسلمون على الجواز في الجملة،

= ابن الفراء: تفقه بنيسابور علي محمد بن يحيى، ويغسلاد على أسعد المهيني. توفي سنة خمس ومسيين وخمسمائة. له ترجمة في: البداية والنهاية ١٢/٣٠٤.

(١) قوله: «اعرف» وكامها وعفاسها» وهو الوعاء الذي تكون فيه من جلد أو خرقة أو غير ذلك من العنصر وهو النبي والمغلف، وبه سمي الجلد الذي يكون على رأس القارورة. «ووكامها» وهو الخيط الذي يشد به الوعاء. قيل فائدة المعركة أنه لو ادعاهما أحد ووصفها فدعها إليه. وقيل: أن لا تختلط بماله اختلاطاً لا يمكن معه التمييز إذا جاء مالكها. في شرح السنة قال الشافعي: إذا عرف الرجل المغاص والوكاء والعدد قد يصيب الصفة بأن يسمع الملتقط يصفها. وفي الهداية فإن أعطى علامتها حل للملتقط أن يدعها إليه ولا يجبر على ذلك في القضاء انتهى.

(٢) قوله: «عرفها حولاً، الخ» يعني: إن جاء صاحبها بعد ذلك عرفها له إن كان قد أتلفها وأرجعها بعينها إن كانت بالية كما يفيد قوله ﷺ «فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدَّها إليه» وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب التعريف بعد الحول وقد ورد في لفظ البخاري من حديث أبي ما يدل على أن التعريف يجب بعد الحول، ولغظه قال: «وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيته النبي ﷺ فقال: «عرفها حولاً» فعرفتها فلم أجد من يعرفها ثم أتيت ثانياً. فقال: «عرفها حو» فلم أجد ثم أتيت ثالثاً فقال: «احفظ وعامها وعددها ووكامها فإن جاء صاحبها ولا فاستمتع بها فاستمتعت به» فلقين ﷺ وقد وقع الاختلاف بين الحفاظ في هذه الرواية فمن بعضهم أن الزيادة على العام غلط ﷺ قال ابن الجوزي: والذي يظهر لي أن سلمة أخطأ فيها ثم ثبت واستمر على عام واحد، وجب بعضهم على الزيادة على العام محمولة على مزيد الورد والكلام في ذلك يطول، والله تعالى أعلم.

(٣) قوله: «ولتكن عندك ودية» أي أنه يجب ردّها لتجوز بذكر الوديعة هن وجوب الرد لموضها بعد الاستئناق بها.

(٤) رواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (١٢) باب حكم المفقود في أهله - حديث رقم: (٥٢٩٢).

وهل تستحب أو تجب؟ أو كيف الحال؟ ينظر إن كان الواجد فاسقاً كره الالتقاط، ومن الأصحاب من منعه الالتقاط وهو قوي، وإذا التقط نزعته من يده كما يتزعم مال ولده، وإن كان الواجد حراً رشيداً، وهو ممن يأمن على نفسه عدم الخيانة فيها نظر إن وجدها في موضع يأمن عليها لأمانة أهله، وليس الموضع مملوكاً، ولا دار شرك، فالأولى في حقه أن يأخذها لقوله ﷺ: «وَاللَّهِ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَمُ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»^(١) وإن كانت في موضع لا يأمن عليها فهل يلزمه أخذها؟ فيه خلاف. قيل: يجب لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(٢) فيلزم بعضهم حفظ مال بعض، كما أن ولي مال اليتيم يلزمه حفظ ماله، وقيل لا يلزمه الالتقاط بل يستحب وهو الصحيح، لأن الالتقاط إما أمانة أو كسب، ولا يجب شيء منهما، فإذا قلنا بالوجوب فلم يأخذها حتى تلفت لم يضمها، لأن المال لم يحصل في يده كما لو رأى مال شخص يفرق أو يحترق وأمكنه خلاصه فلم يفعل، وكذا لو لم يطعم المضطر حتى مات لا يلزمه ضمها وإن كان عاصياً وقول الشيخ [في موات أو طريق] احترز بذلك عما إذا وجدها في ملك شخص فإنه لا يجوز له أخذها،

= ررواه في: (٧٨) كتاب الأدب - (٧٥) باب ما يجوز من النصب والشفعة لأمر الله تعالى - حديث رقم: (٦١١٢). ررواه في: (٤٢) كتاب الشرب - (١٢) باب شرب الناس وسقي الدواب من الأنهار - حديث رقم: (٢٣٧٢). ررواه في: (٤٥) كتاب اللقطة - (٢) باب ضالة الإبل - حديث رقم: (٢٤٢٧). ررواه في: (٣) باب ضالة الغنم - حديث رقم: (٢٤٢٨). ررواه في: (٤) باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها - حديث رقم: (٢٤٢٩). ررواه في: (٩) باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه، لأنها ديمة عنده - حديث رقم: (٢٤٣٦). ررواه في: (١٠) باب هل يأخذ اللقطة ولا يدها - حديث رقم: (٢٤٣٧). ررواه مسلم في: (٣١) كتاب اللقطة - حديث رقم: (١، ٢، ٥، ٧). ررواه أبو داود في: (١٠) كتاب اللقطة - حديث رقم: (١٧٠٨، ١٧٠١). ررواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (٣٥) باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم - حديث رقم: (١٣٧٢). ررواه عن زيد بن خالد الجهني. وقال أبو عيسى: حديث زيد بن خالد الجهني حديث حسن صحيح. وقد روى عنه من غير وجه. وحديث يزيد مولى المنبج، عن زيد بن خالد، حديث حسن صحيح. وقد روى عنه من غير وجه. ررواه أيضاً في الباب المذكور رقم: (١٣٧٣) عن زيد بن خالد الجهني. قال: وفي الباب عن أبي بن كعب وعبد الله بن عمرو والجارود بن المعلّى، وعياض وجبر بن عبد الله. قال أبو عيسى هذا الحديث: حسن غريب. من هذا الوجه. قلت: وقد اختلف العلماء حول ترخيص اللقطة والاتضاع بها لمن يجلها. ررواه ابن ماجه في: (١٨) كتاب اللقطة - (١) باب ضالة الإبل والبقرة والغنم - حديث رقم: (٢٥٠٤). ررواه في: (٢) باب اللقطة - حديث رقم: (٢٥٠٦، ٢٥٠٧). ررواه مالك في: (٣٦) كتاب الأنسية - (٣٨) باب القضاء في اللقطة - حديث رقم: (٤٦). ررواه أحمد: ١١٦/٤، ١١٧، ١٩٣/٥.

(١) الحديث سبق تخريجه. وقلنا: ررواه أحمد: ٢٧٤/٢. وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٩٣/٨.

وقال: روى نحوه الطبراني، ورجاله ثقات.

(٢) سورة التوبة آية: ٧١.

صرّح به الماوردي لأن الظاهر أنها لصاحب الملك. وقوله [وكان على ثقة] يوخذ منه أنه إذا كان لا يثق بنفسه أن الأولى أن لا يأخذ وهو كذلك، بل في جواز أخذه لها وجهان حكاهما الشيخ أبو محمد والله أعلم.

(فرع) ليس للعبد الالتقاط على الراجع لأن الالتقاط أمانة أو ولاية في الابتداء وتملك بالانتفاء والعبد ليس أهلاً لذلك فلا يعتد بتعريفه. فإن تلفت ضمنها في رقبته إن لم يعلم السيد، سواء كان بتفريط أو غيره لأنه مال لزمه بغير رضا مستحقه فأشبهه أرش جنايته. فإن علم بها السيد فأخذها منه فهي لقطة في يد السيد ويسقط الضمان عن العبد، وإن لم يأخذها منه وأقرها في يد العبد صح، واستحفظه ليعرفها. فإن كان العبد خائناً فالسيد متعدّد، وإن كان العبد أميناً فلا، وهل يسقط الضمان؟ الأصح في النهاية أنه لا يسقط، وقياس كلام الجمهور السقوط، وإن أهمله السيد ففيه خلاف الراجع تعلق الضمان بالعبد وسائر أموال السيد حتى لو أفلس السيد قدّم صاحب اللقطة على سائر الغرماء والله أعلم. قال:

(وَإِذَا أَخْلَعَا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَهْرُفَ سِتَّةَ أَشْيَاءَ: وَهَاءَهَا وَعِفَاصُهَا وَوِكَاءَهَا وَجِسْمُهَا وَعَدَنَهَا وَوَزْنُهَا، وَيَحْفَظُهَا فِي حَرْزٍ مِثْلِهَا).

من جاز له الالتقاط فالتقط فعليه أن يعرف ما ذكره الشيخ. قال المتولي: وهو على الفور، أما معرفة المفاس والوكاء فللحديث السابق، وأما العدد فلما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال «وَجَدْتُ صَبْرَةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: عَرَفْتُهَا حَوْلًا فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: عَرَفْتُهَا حَوْلًا فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: عَرَفْتُهَا حَوْلًا فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: أَعْرِفْ جِسْمَهَا وَوِكَاءَهَا وَوِعَاصَهَا. فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاِسْتَمْتِعْ بِهَا»^(١) وباقي الصفات بالقياس لأنها صفات تتميز بها فأشبهت المنصوص عليه، والوعاء الإناء، والمفاس السداة، ويطلق على الوعاء مجازاً، والجمهور على أن المفاس الوعاء، ولكن جمع الشيخ بينهما، والوكاء هو الخيط الذي يشدّ به، وباقي الصفات معروفة، ويجب عليه أن يحفظها في حرز مثلها فإنها أمانة فأشبهت سائر الأمانات، ولا يجب الإشهاد عليها على المذهب لأنه عليه الصلاة والسلام لم يتعرض له، وقيل يجب، وفيه حديث^(٢) وهو محمول على التنب عند الفاكين بالمذهب والله أعلم. قال:

(ثُمَّ إِذَا أَرَادَ تَمَلُّكُهَا عَرَفَهَا سِتَّةَ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، وَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجَدَهَا فِيهِ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَاحِبَهَا كَانَ لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا بِشَرْطِ الضَّمَانِ).

(١) الحديث سبق تخرجه.

(٢) الحديث رواه مسلم في: (٣١) كتاب اللقطة - حديث رقم: (٩).

أخذ الملقطة إن قصد حفظها على مالكتها لم يلزمه التعريف لأنه إنما يجب لأجل التملك، ولا يملك عند إرادة الحفظ، والحديث إنما ألزمه التعريف لأنه جعلها له بعده، وهذا ما ذكره الأكثرون كما قال الرافعي والنووي وغيرهما، وقيل يلزمه التعريف، وصححه الإمام وغيره. قال النووي: وهو الأقوى والمختار، قاله في الروضة، ومقتضاه أنه الصحيح لأن المختار في الروضة بمنزلة الراجح كما تقدم، وإن أراد أن يملكها عرفها سنة للحديث المتقدم، والمعنى فيه: أن السنة لا تتأخر عن القوافل إذ الظفر بصاحبها قريب التوقع، ثم إذا وجب التعريف فهل يجب على الفور أم يكفي تعريف سنة متى أراد؟ وجهان: أحدهما لا يجب على الفور، ويكون التعريف على أبواب المساجد عند خروج الناس منها وفي الأسواق لأنها مظان وجود مالكتها فيها. وقوله [على أبواب المساجد] يؤخذ منه أنه لا يعرف في المساجد لقوله ﷺ «أَنَّتَ الْفَاقِدُ وَغَيْرُكَ الْوَاجِدُ»^(١) فيه النهي عنه صريح وهو كذلك. قال الرافعي: ولا تعرف في المساجد كما لا تتطلب الضالة فيه إلا أن الشاشي قال: إن أصبح الوجهين جواز التعريف في المسجد الحرام بخلاف سائر المساجد، وذكر مثله النووي وابن الرفعة، ومقتضاه التحريم في بقية المساجد إلا أن النووي في شرح المهذب نقل الكراهة فاعرفه، وكيفية التعريف أن يقول من ضاع منه شيء ولا يجب عليه ذكر الأوصاف، ويستحب ذكر بعضها، وقيل يجب ذكر بعض الأوصاف. قال الإمام: ولا يستوعب الأوصاف لثلاثي يتملحها الكاذب. فإن استوعبها فهل يضمن؟ وجهان: صحيح النووي الضمان، ولهذا قال في المتنازع: ويلزم بعض أوصافها. وقول الشيخ [عرفها سنة] يقتضي إطلاقه أنه لا يجب الترتيب في السنة حتى لو عرف شهرين أو أقل أو أكثر في كل سنة كفى وهو كذلك على الأصح عند النووي، وقيل يجب الترتيب لأن المقصود أن يبلغ الخبر المالك، والتفريق لا يحصل هذا المقصود، وهذا هو الأحسن في المحرر، وصححه الإمام وما صححه النووي صححه العراقيون. وأعلم أنه لا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف أولاً في كل يوم ثلاث مرات ثم في كل يوم مرة، ثم في كل أسبوع مرة، ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسى أنه تكرر لما مضى، ولو قطع الموالاة الواجبة وجب استئنافها، وفي صيرورته ضامناً خلاف والله أعلم.

(فرع) إذا وجد ما لا يتموّل كزبيبة ونحوها فلا يعرف، ولواجده الاستبداد به وإن تموّل وهو قليل فالأصح أنه لا يعرف سنة بل يعرف زمناً يظن أن فاقده يعرض عنه غالباً، وضابط القليل ما يطلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه غالباً والله

(١) روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سمع رجلاً ينشد في المسجد ضالته فليقل لا أراها الله إليك فإن المساجد لم تبين لهذا».

أعلم. فإذا عرف التعريف المعبر وكان قد قصد التمليك ولم يجد المالك واختار التمليك ملك لأنه تمليك مال يبذل فتوقف على الاختيار كالبيع وسواء في ذلك الغني والفقير، وقيل يملك بالتعريف، وإن لم يرض لأنه جاء في رواية «إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِيهِ لَكَ»^(١)، والصحيح الأول فعليه أن يقول: تملكناها أو نحو ذلك كالبيع، وإذا ملكها صارت قرضاً عليه. فإن هلكت قبل التمليك لم يضمنها لأنها محفوظة لصاحبها ولم يفرط فيها كالمودع، ثم إذا ملكها وجاء صاحبها إن كانت مثلية ضمنها بالمثل وإلا فبالقيمة وقت التمليك، جزم به الرافعي وغيره، وفي وجه وقت طلب صاحبها. فإن اختلفا في قدرها صدق الملتقط لأنه غارم، ولو لم تتلف ولكن تعيب استردّها مع الأرض على الأصح وقيل يفتن بها بلا أرض، وقيل غير ذلك والله أعلم.

(فرع) أحل الملتقط اللقطة بقصد الخيانة فيها صار ضماناً، فلو عرف بعد ذلك وأراد التملك بعده لم يكن له ذلك على المذهب، ولو قصد الأمانة أولاً ثم قصد الخيانة بلا تعرف فالأصح أنه لا يصير ضماناً بمجرد قصد الخيانة كالمودع والله أعلم.

(فرع) إذا جاء صاحبها بعد التملك أخدّها مع زيادتها المتصلة دون المنفصلة والله أعلم. قال:

(وَجُمْلَةُ اللَّقْطَةِ أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ: أَحَدُهَا مَا يَبْقَى عَلَى النَّوَامِ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَحَدِّهَا حُكْمُهُ. وَالثَّانِي مَا لَا يَبْقَى كَالطَّعَامِ الرَّطْبِ فَهُوَ مُخْتَارٌ بَيْنَ أَكْلِهِ وَغَرْمِهِ أَوْ بَيْعِهِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ. وَالثَّالِثُ مَا لَا يَبْقَى إِلَّا بِمَلَاغٍ كَالرَّطْبِ فَيَفْعَلُ مَا فِيهِ الْمُضْلَحَةُ مِنْ بَيْعِهِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ أَوْ تَخْفِيفِهِ وَحِفْظِهِ).

اللقطة تارة تكون حيواناً وتارة تكون غيره. فإن كانت حيواناً فسيأتي، وإن كانت غير حيوان فتارة تكون مما يؤكل وتارة تكون مما لا يؤكل. فإن كانت لا تؤكل ولها بقاء في نفسها كالنقود ونحوها فهو الذي تقدم من اشتراط التعريف وغيره متعلق بهذه اللقطة، وإن كانت مما يؤكل فتارة تكون مما يفسد في الحال كالأطعمة والشواء والبطيخ والرطب الذي لا يتمر والبقول، فالواجد فيها بالخيار بين أن يأكلها ويغرم قيمتها، وبين أن يبيع ويأخذ الثمن، وهذا هو الصحيح. فإن أكل عزل قيمتها من التعريف وعرف اللقطة سنة، ثم يتصرف فيها لأن القيمة قائمة مقام اللقطة، ولو لم يقدر على البيع فلا خلاف في جواز الأكل، وهل يجب إفراز القيمة؟ فيه خلاف الأظهر في الرافعي لا يجب لأن ما في الدمة لا يخشى هلاكه، فإذا أفرز صار أمانة في يده والله أعلم. وإن كانت اللقطة مما لا يفسد ويقبل الملاغ كالرطب الذي يتمر والعنب الذي يتربز واللبن الذي يصنع منه الجبن ونحوها روعي في ذلك الحظ

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

والمصلحة للمالك. فإن كان الحظ في البيع باعه، وإن كان في التجفيف جففه، ثم إن تبرع الواجد بتجفيفه، فذاك وإلا باع بعضه وأنفقه عليه لأنه المصلحة في حق المالك وهذا بخلاف الحيوان حيث يباع جميعه لأن الثقة في الحيوان تكرر فتؤدي إلى أن تأكل اللقطة نفسها، والله أعلم. قال:

(وَالرَّابِعُ مَا يَخْتِاجُ إِلَى التَّقَفِّ كَالْحَيَوَانَ وَمَوْضَرَيَانِ: حَيَوَانٌ لَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ فَهُوَ مُخِيرٌ فِيهِ بَيْنَ أَكْلِهِ وَغَرْمِ نَفْسِهِ أَوْ تَرْكِهِ، وَالتَّطَوُّعُ بِالِاتِّفَاقِ عَلَيْهِ أَوْ بَيْعِهِ وَحِفْظُ نَفْسِهِ، وَحَيَوَانٌ يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ. فَإِنْ وَجَدَهُ فِي الصَّحْرَاءِ تَرْكُهُ، وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الْحَضَرِ فَهُوَ مُخِيرٌ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ).

غير الآدمي من الحيوان ضريان: الأول ما لا قوة له تمنعه من صفار السباع كالغنم والمجول والفصلان من الإبل وفي معناها الكسير من كبار الإبل والبقر إذا وجدته من يجوز التقاطه جاز له أخذه إن شاء للحفظ وإن شاء للملك لأنها لو لم تلتقط لضاعت بيننا وبين السباع وربما أخلها خائن، ولهذا قال رسول الله ﷺ في ضالة الغنم «هي» لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلدَّيْبِ^(١) فإذا التقط فإن كان الالتقاط من مضية فهو بالخيار بين المصالح الثلاث التي

(١) قوله: «هي لك أو لأخيك أو للذب» معناه الإذن في أخلها، بخلاف الإبل. وقرئ: «وَبَيْنَ الْفَرْقِ بَانَ الْإِبِلَ مُسْتَفْتِيَةً هَمَّنْ يَحْفَظُهَا لِاسْتِقْلَالِهَا بِحِلَالِهَا وَسَقَاتِهَا وَوَرُودِهَا الْمَاءِ وَالشَّجَرِ، وَامْتِنَاعِهَا مِنَ الذَّلَابِ وَغَيْرِهَا مِنْ صَفَارِ السَّبَاعِ. وَالْغَنَمُ بِخِلَافِ ذَلِكَ. فَلَا أَنْ تَأْخُذَهَا لِأَنَّهَا مَعْرُوضَةٌ لِلذَّلَابِ، وَضَعِيفَةٌ عَنِ الْاسْتِقْلَالِ. فَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ أَنْ تَأْخُذَهَا أَنْتَ أَوْ صَاحِبِهَا أَوْ أَخَوِكَ الْمُسْلِمَ الَّذِي يَمُرُّ بِهَا، أَوْ لِلذَّلْبِ. فَلَهَا جَازٌ أَخْلُهَا دُونَ الْإِبِلِ. ثُمَّ إِذَا أَخْلَهَا وَعَرَفَهَا سَنَةً وَآكَلَهَا ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهَا لَزِمَتْهُ غَرَامَتَا.

(٢) رواه البخاري في: (٣) كتاب العلم - (٢٨) باب الغنم في الموصلة والتعليم إذا رأى ما يكره - حديث رقم: (٩١). ورواه في: (٤٢) كتاب الشرب والمساواة - (١٢) باب شرب الناس وسقى الدواب والأنهار - حديث رقم: (٢٣٧٢). ورواه في: (٤٥) كتاب اللقطة - (٢) باب ضالة الإبل - حديث رقم: (٢٤٢٧). ورواه في: (٣) باب ضالة الغنم - حديث رقم: (٢٤٢٨). ورواه في: (٤) باب إذا لم يُوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها - حديث رقم: (٢٤٢٩). ورواه في: (٩) باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة رُكَّعاً عليه، لأنها ودعة عنده - حديث رقم: (٢٤٣٦). ورواه في: (١١) باب من عرف اللقطة ولم يدفعها إلى السلطان - حديث رقم: (٢٤٣٨). ورواه في: (٦٨) كتاب الطلاق - (٢٢) باب حكم المفقود من أهله وماله - حديث رقم: (٥٢٩٢). ورواه في: (٧٨) كتاب الأدب - (٧٥) باب ما يجوز من النصب والشفعة لأمر الله تعالى - حديث رقم: (٦١١٢). ورواه مسلم في: (٣١) كتاب اللقطة - (١، ٢، ٥). ورواه أبو داود في: (١٠) كتاب اللقطة - حديث رقم: (١٧١٢). ورواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (٢٥) باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم - حديث رقم: (١٣٧٢). ورواه عن زيد بن خالد. قال أبو عيسى: حديث زيد بن خالد حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (١٨) كتاب اللقطة - (١) باب ضالة الإبل والبقرة والغنم - حديث رقم: (٢٥٠٤). ورواه مالك في: (٣٦) =

ذكرها الشيخ، والأولى أن يمسكها ويعرفها، ثم يليها البيع أو الحفظ، وخصلة الأكل متأخرة في الفضيلة. ولقاتل أن يقول تقدم فيما يمكن تجفيفه أنه يجب مراعاة مصلحة المالك، فهلا كان هنا كذلك؟ وإن كان الالتقاط في العمران تخير بين خصلتين فقط على الصحيح: الإمساك والبيع، ولا يأكل لامكان البيع، وكلام الشيخ محمول على الالتقاط من المضیعة وإن أطلق كلامه والله أعلم. الضرب الثاني ما له قوة تمنعه من صفار السباع إما بقوته كالإبل أو بعمده كالخيل وكذا البغال والحمير قاله الرافعي، أو بطيراته كالحمام ونحو ذلك ينظر إن كان وجدها في مضیعة كالبرية لم يجوز للواجد أن يلتقطها للملك، وتجاوز للحفظ لقوله عليه الصلاة والسلام في ضالة الإبل «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا»^(١) سِقَاؤُهَا»^(٢) الحديث، وقس على الإبل ما في معناها. فإن التلقط للملك ضمنها لو تلفت للتعدي نعم يبرأ بالدفع إلى القاضي. قلت: يشترط عدالة القاضي وإلا فلا يسقط عنه الضمان، ولصاحبها مطالبة كل منهما، أما الملتقط فلتعديبه بالأخذ وأما القاضي فلتعديبه على الشريعة المطهرة والله أعلم. وإن وجدها في العمران أو قريباً منها جاز أخذها للحفظ، وهل يجوز أخذها للملك؟ فيه خلاف، قيل لا يجوز لإطلاق الخبر، والراجح الجواز. والفرق بين البرية والعمران أنها في العمران تنطرق إليها أيدي الناس فلا تترك، فربما ضاعت على مالكةا بأخذ خائن، بخلاف البرية فإن طروق الناس بها لا يعم ولها استغناء بأن تسرح وترد الماء، وهذا المعنى مفقود في العمران، ومحل الخلاف إذا كان الزمان زمان أمن، إما إذا كان زمن نهب وفساد فيجوز قطعاً في الصحراء وغيرها قاله المتولي وغيره، والحق الماوردي بذلك ما إذا عرف مالكةا وأخذها ليردها عليه، قال: وتكون أمانة في يده والله أعلم.

(فرع) التقط رجلان لقطة يعرفانها ويتملكانها وليس لأحدهما نقل حقه إلى صاحبه كما لا يجوز للملتقط نقل حقه إلى غيره والله أعلم.

(فرع) قال في التهمة: ويجوز التقاط السنابل وقت الحصاد إن أذن فيه المالك أو كان قدراً لا يشق على المالك التقاطه، وكان لا يلتقطه بنفسه. فإن كان قدراً يشق على المالك أو كان يلتقطه بنفسه حرم، ووقع في عبارة الروضة في هذا الفرع بعض خلل والله أعلم. قال:

= كتاب الأنظمة - (٣٨) باب القضاء في اللقطة - حديث رقم: (٤٦). ورواه أحمد: ١٨٠/٢، ١٨٦، ٢٠٣، ١١٧، ١١٦، ١١٥/٦.

(١) قوله: «مَعَهَا سِقَاؤُهَا» معناه أنها تقوى على ورود المياه وتشرب في اليوم الواحد وتملاً كرشها بحيث يكفيها الأيام.

(٢) هو تخريج الحديث السابق.

(فصل: في اللقيط^(١)): وَإِنْ وَجَدَ لَقِيطًا بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ فَأَخْلَهُ وَزَيَّنَتْهُ وَكَفَّلَتْهُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ وَلَا يَقْرَأُ إِلَّا فِي يَدِ أَمِينٍ).

اللقيط كل صبي ضائع لا كافل له ولا فرق بين المميز وغيره، وفي المميز احتمال للأمام والمعتمد الأول لاحتياجه إلى التعمد، ويقال له دعي ومنبوذ، فقولنا: كل صبي خرج به البالغ لأنه مستغن عن الحضانة والتعمد فلا معنى لأخذه، وقولنا ضائع المراد به المنبوذ، وأما غيره فإن لم يكن له أب ولا جد ولا وصي فحفظه من وظيفة القاضي لأن له في كتاب الله الحكيم وسنة رسوله الكريم ما يقوم به وبغيره من الضعفاء. قائل الله قضاة السوء كم في ذمتهم من نفس قد هلكت! يأخذون أموالهم ويدفعونها إلى الظلمة، ومع ذلك يدعون محبة الله ورسوله، وقولنا لا كافل له: المراد بالكافل الأب والجد ومن يقوم مقامهما. إذا عرفت هذا فأخذ اللقيط فرض كفاية لقوله تعالى: ﴿وَتَمَآوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾^(٢) وغير ذلك. ولأنه آدمي له حرمة فوجب حفظه بالترية وإصلاح حاله كالمضطر، وهذا أولى: لأن البالغ ربما احتال لنفسه. فإذا التقط من هو أهل للحضانة سقط الإثم، وإلا أثم، وعصى كل من علم به من أهل تلك الناحية بإضاعة نفس محترمة، وقول الشيخ [ولا يقر إلا في يد أمين] إشارة إلى شروط الملتقط. أحدها التكليف: فلا يصح التقاط الصبي والمجنون. الثاني الحرية: فلا يلتقط العبد لأن الالتقاط ولاية فإن التقط انتزع منه إلا أن يأذن السيد له أو يقره الحاكم في يده. وثالث الإسلام: فلا يلتقط الكافر الصبي المسلم لأن الالتقاط ولاية نعم يلتقط الطفل الكافر، وللمسلم التقاط الطفل المحكوم بكفره لأنه من أهل الولاية عليه. الرابع العدالة: فليس للفاسق الالتقاط فلو التقط انتزع من يده لأنه لا يؤمن أن يسترقه. الخامس الرشد: فالمبلر المحجور عليه لا يقر في يده، ولا يشترط في الالتقاط الذكورة بلا خلاف، ولا الغني على الصحيح لأنه لا يلزمه نفقته. نعم يجب عليه رعايته بما يحفظه والله أعلم. قال:

(فَإِنْ وَجَدَ مَعَ مَالٍ أَتَقَى عَلَيْهِ الْحَاكِمُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَعَ مَالٍ: فَتَقَاتَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ).

اعلم أن اللقيط قد يكون له مال يستحقه بكونه لقيطاً أو بغيره. فالأول كالوقوف على اللقطاء والوصية لهم أو لهذا بخصوصه، ولثاني ما يوجد تحت يده واختصاصه. فإن للمصغير يداً واختصاصاً كالبالغ، إذ الأصل الحرية ما لم يعرف غيراً وذلك كالثياب التي هي لبسها ومفروشة تحته وملفوفة عليه، وكذا ما غطي به كاللحاف وغيره وكذا ما شُدَّ عليه أو

(١) ولتوضيح معنى اللقيط قلت: هو الطفل يوجد منبذاً في مكان ما لا يعرف له نسب ولا يدهي أحد.

(٢) سورة المائدة آية: ٢.

جعل في جيبه من دراهم وحلى وغيرهما، وكذا دابة عنانها بيده ولو كان في خيمته فهي ل
أو في دار ليس فيها غيره أو في بستان وجهان: حكاهما الماوردي. قال النووي: وطردهم
صاحب المستظهر في الضيعة وهو بعيد، وينبغي القطع بأنه لا يحكم له بها والله أعلم. فإذا
عرف له مال أنفق عليه منه لأنه لو كان في حضرة أبيه الموسر وله مال كانت نفقته في ماله
فهذا أولى، ولا يتفق عليه إلا الحاكم لأن الذي يلي التصرف في ماله بغير أبوة وجدودة ولا
وصاية هو الحاكم فإنه ولي من لا ولي له. نعم للملحظ الاستقلال بحفظ مال الطفل على
الصحيح وقيل لا يلي كالإنفاق، والقول الأول تعضده اللقطة، ولو لم يكن حاكم فليشهد
فإذا أنفق بلا إشهاد ضمن لتركه الاحتياط، وقيل لا يضمن، فإن أشهد لم يضمن على
الأصح. قال مجلي: ويشهد في كل مرة فإن لم يكن له مال وجبت نفقته في بيت المال من
سهم المصالح لأن عمر رضي الله عنه استشار الصحابة في نفقة اللقيط^(١)، فأجمعوا على أنها
في بيت المال، ولأن البالغ المعسر يتفق عليه منه وهذا أولى، وقيل يستقرض له القاضي من
بيت المال. فإن لم يكن في بيت المال شيء أو كان ولكن كان هناك ما هو أهم من نفقة
اللقيط كسد ثمر استقرض له القاضي. فإن لم يجد من يقرضه جمع القاضي الناس وعدّ نفسه
منهم، وقسط نفقته على أهل الثروة. ثم إن بان رقيقاً رجع على سيده، أو حراً وله مال أو
قريب رجع عليه، وإن بان حراً لا مال له ولا قريب ولا كسب قضى الإمام حقه من سهم
الغنى والمساكين والغارمين كما يرى والله أعلم.

(فرع) التقطه اثنان: غني وفقير، قدّم الغني على الراجح. فلو اشتركا في الغنى وفضل
أحدهما الآخر فوجهان: صحح النووي في زيادته عدم التقدم والله أعلم.

(فرع) ادّعى شخص رقه. سواء الملتقط وغيره قال الماوردي: لا يقبل قوله لأن
الظاهر حرية، وفيه اضرب به، وفي الروضة تبعاً للرافعي أنه إذا ادّعى رقه من هو في يده فإن
عرفنا اسناد يده إلى الالتقاط لم يقبل إلا ببينة في أظهر القولين، والا حكم له بالرق في
الأصح، ثم إذا بلغ وأنكر الرق لم يقبل منه في أصح الوجهين والله أعلم. قال:

(فصل: في الوديعة^(٢)): وَالْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ يَسْتَحَبُّ قَبُولُهَا لِمَنْ قَامَ بِالْأَمَانَةِ فِيهَا).

الوديعة اسم لعين يضعها مالكها أو نائبه عند آخر ليحفظها. والأصل فيها الكتاب
والسنة. قال الله تعالى ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾^(٣) وغيرها. وقال عليه الصلاة والسلام:

(١) رواه البخاري في: (٨٥) كتاب القراض - (١٩) باب الولاية لمن احتق، وميراث اللقيط. وقال عمر:
اللقيط حرٌ - حديث رقم: (٦٧٥٢).

(٢) الوديعة ما يودع - أي يترك - من مال وغيره لدى من يحفظه ليرده إلى مودعه متى تطلبه. والوديعة
مشروعة بالكتاب والسنة إن شاء الله تعالى.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٨٣.

«إِذْ الْأَمَانَةُ إِلَى مَنِ اتَّمَمْتُكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»^(١) رواه أبو داود والترمذي. وقال: حسن غريب. وقال الحاكم: إنه على شرط مسلم، وفي الصحيحين من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: «آيَةُ^(٢) الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ وَإِذَا^(٣) وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أَوْثَمِنَ خَانَ»^(٤) وفي رواية مسلم «وَأَنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ»^(٥) ولا يخفى أن الحاجة بل الضرورة داعية إلى الإيداع، ثم من عرض عليه شيء يستودعه، نظر إن كان أميناً قادراً على حفظها ووثق من نفسه بملك استحب له أن يستودع لقوله عليه الصلاة والسلام: «وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»^(٦) ولو لم يكن هناك غيره فقد

(١) رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٨١) باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده - حديث رقم: (٣٥٣٤، ٢٥٣٥). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - باب (٣٨) - حديث رقم: (١٢٦٤). ورواه عن أبي هريرة. قال أبو حنيفة: حديث حسن غريب. ورواه اللزومي في: (١٨) كتاب البيوع - (٥٦) باب في أداء الأمانة واجتباب الخيانة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٤١٤/٣. وقوله: «ولا تخن من خانتك» دليل على أنه لا يجاري بالإساءة من أساء، وحمله الجمهور على أنه مستحب للدلالة قوله تعالى «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا». وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث وقالوا: «إذا كان للرجل على آخر شيء، فلهب به، فوقع له عنه شيء، فليس له أن يجيب عنه بقدر ما ذهب له عليه. ورخص فيه بعض أهل العلم من التابعين. وهو قول الثوري، وقال: إن كان عليه دراهم، فوقع له عنه ذنانير، فليس له أن يجيب بمكان دراهمه. إلا أن يقع عنه له دراهم، فله حيث أن يجيب من دراهمه بقدر ما له عليه.

(٢) قوله: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثُ» الآية العلامة، وإفراد الآية على إرادة الجنس، أو أن العلامة إنما تحصل باجتماع الثلاث، ولهذا ترجم بالجمع.

(٣) قوله: «إِذَا وَعَدَ» قال صاحب المحكم: يقال وعده خيراً، وعده شراً. فإذا أسقطوا الفعل قالوا في الخير: وعده، وفي الشر: أوعده. وحكى ابن الأعرابي في نوادره: أوعده خيراً بالهمزة. فالمراد بالوعد في الحديث الوعد بالخير، وأما الشر فيستحب إخلافه. قال المحققون قد تتجمع هذه الصفات الثلاثة في الشخص المسلم، وليس فيه إشكال، ولكن الصحيح أنه يرمى بالنفاق، ولا يجمع عليه الحكم بكفره والله تعالى أعلم.

(٤) رواه البخاري في: (٢) كتاب الإيمان - (٢٤) باب علامة النفاق - حديث رقم: (٣٣). ورواه في: (٥٢) كتاب الشهادات - (٢٨) باب من أمر بإنجاز الوعد. وقوله الحسن - حديث رقم: (٢٦٨٢). ورواه في: (٥٥) كتاب الوصايا - (٨) باب قوله الله عز وجل [النساء: ٢٢] «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةِ يُوْصِي بِهَا أَوْ دِينَ» - حديث رقم: (٢٧٤٩). ورواه في: (٧٨) كتاب الأدب - (٦٩) باب قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ - حديث رقم: (٦٩٥). ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (٢٥) باب بيان خصال المنافق - حديث رقم: (١٠٦، ١٠٨). ورواه الترمذي في: (٣٨) كتاب الإيمان - (١٤) باب ما جاء في علامة المنافق - حديث رقم: (٢٣٣١).

(٥) رواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (٢٥) باب بيان خصال المنافق - حديث رقم: (١٠٩).

(٦) لحديث سبق تخريجه.

أطلق مطلقون أنه يتعين عليه القبول وهو محمول كما قاله الرافعي وتبعه النووي نقلاً عن السرخسي أنه يجب أصل القبول بشرط أن لا يتلف منفعة نفسه وحززه بلا عوض في الحفظ وإن كان يعجز عن حفظها حرم عليه قبولها: كذا قاله الرافعي والنووي، وقيد ذلك ابن الرفعة بما إذا لم يعلم بذلك المالك فإن علم المالك بحاله فلا يحرم، وهو ظاهر وإن كان قادراً على حفظها لكنه لا يثق بأمانة نفسه فهل يحرم قبولها؟ وجهان: ليس في الشرح والروضة ترجيح، ولا شك في الكراهة والله أعلم. قال:

(وَلَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالْقَعْدِي).

لا شك أن الوديعة أمانة في يد المودع بفتح الدال كما جاء به التنزيل وإذا كان كذلك فلا ضمان عليه كسائر الأمانات. نعم إن تعلت فيهما أو قصر ضمن، وأسباب التقصير تسعة، واستيعابها لا يليق بالكتاب، فلنذكر ما يتيسر ذكره. السبب الأول أن يودعها المودع بفتح الدال عند غيره بلا عذر من غير إذن المالك فيضمن سواء أودع عند عبده أو زوجته أو ابنه أو أجنبي، ولو أودعها عند القاضي فهل يضمن؟ وجهان: أحدهما يضمن لأنه لم يؤذن له. قلت: هذا في القاضي العادل، أما قضاة الرشا والظلمة فيضمنها بلا نزاع والله أعلم. وهذا إذا لم يكن عذر. فإن كان عذر بأن أراد سقراً فينبغي أن يردها إلى مالكها أو وكيله فإن تعذر دفعها إلى قاض عدل، ووجب عليه قبولها فإن لم يجد قاضياً دفعها إلى أمين ولا يكلف تأخير السفر فإن ترك الدفع إلى المالك أو وكيله مع القدرة ودفعها إلى الحاكم العدل أو إلى أمين مع إمكان الدفع إلى المالك أو وكيله ضمن. ولو دفع إلى أمين مع القدرة على الحاكم العدل ضمن على الملعب، ولو دفن الوديعة في غير حرز عند ارادة السفر ضمن، أو في حرز ولم يعلم بها أميناً أو أعلمه حيث لا يجوز الايداع عند الأمين فبمن وإن كان يجوز، ولكن الأمين لا يسكن الموضع ضمن. فإن كان يسكنه لم يضمن على الأصح كذا قال الجمهور. وأعلم أنه كما يجوز الايداع بعذر السفر، وكذا سائر الاعذار كما إذا وقع في البقعة حريق أو غرق أو نهب أو غارة، وفي معنى ذلك إشراف الحرز على الخراب ولم يجد حرزاً ينقلها إليه والله أعلم. السبب الثاني السفر بها فإن سافر بها ضمن وإن كان الطريق آمناً على الصحيح وهذا حيث لا عذر، فإن حصل عذر بأن رحل أهل البلد أو وقع حريق أو غارة فلا ضمان بشرط أن يعجز عن ردها إلى المالك أو وكيله أو أمين، وحيث لا يلزمه السفر في هذه الحالة، وإلا فهو مضيق ويلزمه الضمان ولو كان في وقت سلامة وعجز عن الرد إلى المالك أو وكيله أو الحاكم الأمين فسافر بها والحالة هذه فلا ضمان على الأصح لثلاث منقطع عن مصلحه وينفر الناس عن قبول الودائع، وشرط الجواز أمن الطريق وإلا فيضمن. وأعلم أن هذا في حق المقيم. أما إذا أودع مسافراً فسافر بالوديعة أو متتجماً فانتجع بالوديعة فلا

ضمان لأن المالك رضي بالسفر حين أودعه والله أعلم. السبب الثالث ترك الإيصاء فإذا مرض المودع مرضاً مخوفاً أو حيس ليقتل لزمه أن يوصي. فإن سكت عن ذلك لزمه الضمان لأنه عرضها للفتوات لأن الوارث يعتمد ظاهر اليد ولا بد في الوصية من بيان الوديعة حتى لو قال: عندي لفلان ثوب ولم يوجد في تركته ضمن لعدم بيانه، وهذا كله فيما إذا تمكن من الإيداع أو الوصية فإن لم يتمكن بأن قتل غيلة أو مات فجأة فلا ضمان.

(فرج) مات المودع ولم يذكر وديعة أصلاً فوجد في تركته كيس مخنوم وعليه هذه وديعة فلان أو وجد في جريسته لفلان عندي وديعة كذا لم يلزم الورثة التسليم بهذا لاحتمال أنه كتبه غيره أو كتبه هو ناسياً أو اشترى الكيس بتلك الكتابة أو ردّ الوديعة بعد الكتابة في الجريدة ولم يحمها وإنما يلزم الوارث التسليم بالإقرار، ولو مات ولم يذكر وصية أصلاً فادّعى صاحب الوديعة أنه قصر وقالت الورثة: لعلها تلفت قبل نسبه إلى التقصير. قال امام الحرمين: فالظاهر براءة ذمته والله أعلم.

السبب الرابع نقلها فإذا أودعها في قرية فنقلها إلى قرية أخرى إن كان بينهما ما يسمى سفراً ضمن، وإن لم يسم سفراً ضمن إن كان في النقلة خوف أو كان المنقول عنها أحرز وإلا فلا ضمان على الأصح، وهذا إن لم يكن ضرورة. فإن وجدت فكما ذكرناه في المسافرين، والنقلة من دار إلى دار، ومن محلة إلى محلة، ومن قرية إلى قرية متصلة العمارة والله أعلم. السبب الخامس التقصير في دفع المهلكات فيجب على المودع دفعها على العادة، فيجب عليه نشر ثياب الصوف خوفاً العثة وتعرضها للريح، بل لو كان ذلك لا يندفع إلا بلبسها وجب عليه. فإن لم يفعل ضمن، وهذا عند علم المودع بذلك فإن كان في صندوق مقفل أو كيس مشدود ولم يعلمه المالك بذلك لا ضمان، إذ لا تقصير، ويقاس بما ذكرناه باقي الصور كعلف الدواب وما أشبه ذلك، والله أعلم. السبب السادس: التعدي بالانتفاع كالانتفاع بالوديعة كلبس الثوب والطحن في الأعدال ونحوها وركوب الدواب على وجه الانتفاع إلا إذا كان لعذر بأن ركبها لأجل السقي وكانت لا تقاد إلا به حيث يجوز إخراجها للسقي، فإن أمكن قودها ركبها ضمن، كذا قاله الرافعي والنووي. قلت: في ذلك نظر ظاهر، وينبغي تخصيصه بناحية يسهل السقي بها، أما بعض النواحي التي يرد أهلها الماء من بعد، واطردت عاداتهم بركوب الدواب والعواري والودائع وغيرها، فلا يتجه الضمان، والحالة هذه للعادة المعطّرة إذ العادة محكمة، وقد جاء بها القرآن والسنة والله أعلم. السبب السابع: المخالفة في الحفظ، فإذا أمره بالحفظ على وجه مخصوص. فعند عنه، وتلفت بسبب العدول ضمنها للمخالفة، وإن تلفت بسبب آخر فلا ضمان، وفي هذا صور: منها أودعه دراهم، وقال: اربطها في كحك فأمسكها في يده وتلفت، هل يضمن؟ فيه خلاف

منتشر: الراجع منها أنها إن تلفت بنوم أو نسيان ضمن، وإن أدخلها غاصب فلا ضمان، لأن اليد أحرز، ولو لم يربطها في كفه وجعلها في جيبه لم يضمن، لأنه أحرز إلا إذا كان واسعاً غير مزرر، وبالعكس يضمن قطعاً بأن قال: اجعلها في جيبك فربطها في كفه، ولو ربطها في كفه كما أمره لم يلزمه الامساك باليد، ثم ينظر إن جعل الخيط الرابط خارج الكم فأدخلها طراز ضمن، لأن فيه اظهاراً للوديعة، وتنبهاً للطراز، وسهولة في قطعه وحله، وإن ضاعت بانحلال العقد لم يضمن، إذا كان قد احتاط في الربط، وإن جعل الخيط الرابط من داخل الكم انعكس الحكم إن أدخلها لص لم يضمن، وإن ضاعت بالانحلال ضمن، لأن العقدة إذا انحلت تاترت الدراهم إلى خارجه فلا يشعر، بخلاف العكس فإنها إن تاترت في الكم فيشعر بها، قاله الرافعي وتبعه النووي، وكذا قاله الأصحاب وهو مشكل، لأن الأمور به مطلق الربط، فإذا أتى به وجب أن لا ينظر إلى جهات التلف، بخلاف ما إذا عدل عن الأمور به. قلت: وما استشكله الرافعي قوي، وينبغي الفتوى به، ويؤيده أن ابن الرفعة قال: وقياس ما قاله الأصحاب: أنه لو قال المودع للمودع: احفظها في هذا البيت فوضعها في زاوية منه فانهدمت عليه فإنه يضمن، لأنه لو كان في غيرها سلم، ومعلوم أنه بعيد والله أعلم. ولو أودعه دراهم في طريق أو سوق، ولم يقل يربطها في كمك ولا أمسكها في يدك فربطها في الكم وأمسكها باليد، فقد بالغ في الحفظ، وكذا لو جعلها في جيبه وهو ضيق أو واسع وزرره ولو أمسكها باليد ولم يربطها لم يضمن إن أدخلها غاصب، ويضمن إن تلفت بغفلة أو نوم، ولو ربطها في كفه ولم يمسكها بيده، فقياس ما تقدم أن ينظر إلى كيفية الربط وجهة التلف، ولو وضعها في الكم ولم يربطها فسقطت نظر إن كانت خفيفة لا يشعر بها ضمن لتقصيره، وإن كانت ثقيلة يشعر بها لم يضمن ذكره في المذهب. ولو وضعها في كور العمامة ولم يشد ضمن.

(فرج) أودعه شيئاً في سوق ونحوه، ثم قال: احفظها في بيتك فينبغي أن يمضي إلى البيت ويحفظها فيه، فإن تأخر بلا عذر وتلفت ضمن لتقصيره. ويقاس بما ذكرنا بقية الصور.

(فرج) أودعه خاتماً ولم يقل شيئاً، فإن جعله في غير الخنصر لم يضمن إن كان رجلاً بخلاف المرأة، لأن غير الخنصر في حقها كالخنصر في حق الرجل، وإن جعله في الخنصر فقليل يضمن، لأنه استعمال، وقيل إن قصد الحفظ لم يضمن، وإن قصد الاستعمال ضمن، وقيل إن جعل فسه إلى ظاهر ضمن وإلا فلا. قال النووي: المختار أنه يضمن مطلقاً إلا إذا قصد الحفظ والله أعلم.

السبب الثامن التضييع. لأنه مأمور بالتحرز عن أسباب التلف، لو أخر الاحتراز مع

القدرة أو جعلها في غير حرز مثلها ضمن، ولو جعلها في أحرز من حرزها، ثم نقلها إلى حرز مثلها فلا ضمان، ولو أعلم بالوديعة من يصادر أموال المالك ويأخذها ضمن، ولو ضيعها ناسياً ضمن على الأصح لتقصيره، ولو أخذ الوديعة ظالم لم يضمن كما لو سرق، ولو طالب الظالم المودع بفتح الدال بالوديعة لزمه دفعه بالانكار والاختفاء بكل قدرته، فإن ترك الدفع مع القدرة ضمن لتقصيره، وإن أنكر فحلفه الظالم جاز له أن يحلف لمصلحة حفظ الوديعة. وتلزمه الكفارة على المذهب، وإن أكرمه على الحلف بالطلاق تخير بين الحلف وبين الاعتراف، فإن اعترف وسلم ضمن على المذهب، لأنه فدى زوجته بالوديعة. وإن حلف بالطلاق طلقت زوجته على المذهب، لأنه فدى الوديعة بزوجه والله أعلم. السبب التاسع جحود الوديعة. فإن طلبها مالكا فجعدها فهو خائن ضامن لتعديبه بالجحود. (فرج) قال المودع: لا وديعة لأحد عندي، إما ابتداء، وأما جواباً لسؤال غير المالك فلا ضمان سواء جرى ذلك بحضرة المالك أو في غيبته لأن إخفاءها أبلغ في حفظها. قال: **وَقَوْلُ الْمُوَدَّعِ مَقْبُولٌ فِي رَدِّهَا عَلَى الْمُوَدَّعِ**.

إذا قال المستودع للمودع: رددت عليك الوديعة، فالقول قوله يمينه لقوله تعالى **﴿فَلْيَوَدُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾** (١) أمره بالرد بلا إلهاد فدل على أن قوله مقبول، لأنه لو لم يكن كذلك لأرشد إليه كما في قوله تعالى **﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾** (٢)، قال القاضي أبو الطيب: ولأنه يصدق في التلف قطعاً فكنا في الرد، وفي اشكال من جهة أن المرتهن والمستأجر القول قولهما في التلف دون الرد عند العراقيين والله أعلم. قال: **(وَعَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَهَا فِي حِرْزٍ يَحِلُّهَا)**.

كما إذا قبل المودع الوديعة لزمه حفظها، لأنه المقصود وقد التزمه، ويجب عليه أن يحفظها في حرز مثلها. لأن الإطلاق يقتضيه فتوضع الدراهم في الصندوق، والأثاث في البيت، والغنم في صحن الدار ونحو ذلك والله أعلم. قال:

(وَإِذَا طُوبِ بِهَا أَوْ أُخِرَ^(٣) الْوَدِيعَةُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا حَتَّى تَلَفَتْ ضَمِنَ).

إذا طالب المودع المودع بالوديعة وجب عليه الرد لقوله تعالى **﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَعْلِيَّهَا﴾** (٤) فإن أخر بلا عذر فتلقت ضمنها لتعديبه. وإن كان لعذر فلا،

(١) سورة البقرة آية: ٢٨٣.

(٢) سورة النساء آية: ٦.

(٣) قول: «أو أخر الوديعة» ليس موجوداً في نسخ المتن المشهورة له.

(٤) سورة النساء آية: ٥٨.

والعذر مثل كونه بالليل. ولم يتأت فتح الحرز حيثئذ، أو كان في صلاة، أو قضاء حاجة، أو طهارة، أو أكل، أو حمام، أو ملازمة غريم يخاف هربه، أو يخشى المطر، والوديعة في موضع آخر ونحو ذلك فالتأخير جائز. قال الأصحاب: ولا يضمن وطرده في كل يد أمانة والله أعلم.

(فرع) في فتاوى القفال، لو ترك جاره في صحن خان، وقال للخاني: احفظه كيلا يخرج، وكان الخاني ينظره فخرج في بعض غفلاته فلا ضمان، لأنه لم يقصر في الحفظ المعتاد، وفي فتاوى القاضي حسين أن الثياب في مشلح الحمام إذا سرقت والحمامي جالس مكانه مستيقظ فلا ضمان عليه، وإن نام أو قام من مكانه ولم يترك نائباً ضمن، وعلى الحمامي الحفظ إذا استحفظ، وإن لم يستحفظ حكى القاضي حسين عن الأصحاب أنه لا حفظ عليه، قال: وعندني يجب للعادة والله أعلم.

(فرع) إذا وقع في بيت المودع أو خزائنه حريق فيادر إلى نقل أمتعته وأخر الوديعة فاحترقت لم يضمن كما لو لم يكن فيها إلا ودائع، وأخذ في نقلها فاحترقت وتأخر والله أعلم.

كتاب الفرائض والوصايا

الفرائض جمع فريضة، مأخوذة من الفرض، وهو التقدير قال الله تعالى ﴿فَنَصِيفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾ أي قدرتم، هذا في اللغة. وأما في الشرع فالفرض نصيب مقدر شرعاً لمستحقه، وكانوا في الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والكبار دون الصغار، وبالحلف، فنسخ الله تعالى ذلك، وكذا كانت الموارث في ابتداء الإسلام فنسخت، فلما نزلت آيات النساء قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ إِلَّا لَوَارِثٍ»^(١) واشتهر من الصحابة في علم الفرائض أربعة: عليّ وابن عباس وابن مسعود وزيد رضي الله عنهم أجمعين، واختار الشافعي رضي الله عنه مذهبه زيد رضي الله عنه لقوله ﷺ «أَفْرَضَكُمْ»^(٢) زَيْدًا^(٣)، ولأنه أقرب إلى القياس، ومعنى اختياره لمذهبه زيد أنه نظر في أدلته فوجدها مستقيمة فعمل بها لا أنه قلده والله أعلم. قال:

- (١) رواه البخاري في: (٥٥) كتاب الوصايا - (٦) باب لا وصية لوارث. ورواه أبو داود في: (١٧) كتاب الوصايا - (٦) باب ما جاء في الوصية للوارث - حديث رقم: (٢٨٧٠). ورواه الترمذي في: (٢٨) كتاب الوصايا - (٥) باب ما جاء لا وصية لوارث - حديث رقم: (٢١٢١). ورواه عن عمرو بن خارجة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٣٠) كتاب الوصايا - (٥) باب إبطال الوصية للوارث - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢٢) كتاب الوصايا - (٦) باب لا وصية لوارث - حديث رقم: (٢٧١٣). ورواه عن أبي أمامة الباهلي. ورواه في نفس الباب برقم (٢٧١٤) عن أنس بن مالك. وفي الزوائد: إسناده صحيح. ومحمد بن شعيب وثقه رحيم وأبو داود. وباقي رجال الإسناد على شرط البخاري. ورواه الترمذي في: (٢٢) كتاب الوصايا - (٢٨) باب الوصية للوارث - حديث رقم: (٣). ورواه أحمد: ١٨٦/٤، ١٨٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٦٧/٥.
- (٢) زيد بن ثابت بن الضحاك بن لؤذان الأنصاري البخاري، أبو سعيد، وأبو خارجة، صحابي مشهور، كتب الرحي، قال مسروق: كان من الراسخين في العلم، مات سنة خمس، أو ثمان وأربعين، وقيل بعد الخمسين. (تقريب التهذيب ١/٢٧٢).
- (٣) قوله: «أَفْرَضَكُمْ» أي أكثركم علماً بالفروض.
- (٤) رواه الترمذي في: (٥) كتاب المناقب - (٣٣) باب مناقب معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت - حديث رقم: (٣٧٩٠). قال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وقد رواه أبو=

(وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرَّجَالِ عَشْرَةٌ: الْابْنُ وَابْنُ الْابْنِ وَإِنْ سَقَلَ وَالْأَبُ وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَا وَالْأَخُ وَابْنُ الْأَخِ وَإِنْ تَرَخِيًا وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ وَإِنْ تَبَاعَدًا وَالزَّوْجُ وَالْمَوْلَى الْمُعْتَقُ. وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعُ الْبَنَاتِ وَبَنَاتُ الْابْنِ وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَالْأَخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَالْمَوْلَاةُ الْمُعْتَقَةُ).

والورثة، قد يكونون مختلطين وقد يكونون متميزين فبدأ الشيخ بنوع المتميزين، فقال [والوارثون من الرجال] وعدمهم، وللناس في عدمهم طريقتان: طريق الإيجاز وهو الذي ذكره الشيخ، ومنهم من يعدّهم على سبيل البسط فيقول: الوارثون من الرجال خمسة عشر: الابن وابن الابن وإن سفل والأب والجد وإن علا والأخ من الأبوين والأخ من الأم وابن العم للأبوين وابن العم للأب والعم للأبوين والعم لأب وابن العم للأب، وإذا اجتمعوا لم يرث منهم إلا ثلاثة: الأب والابن والزوجة. وأما النساء فالوارثات منهن سبع: البنت وبنت الابن إلى آخره، وما ذكره على سبيل الإيجاز، وأما على سبيل البسط فعشرة: البنت وبنت الابن وإن سفلت والأم والجدلة للأب والجدلة للأم وإن علتا والأخت للأبوين والأخت للأب والأخت للام والزوجة والمعتقة، وهؤلاء أيضاً مجمع على توريثهم، وإذا اجتمعن جميعهن لم يرث منهن إلا خمسة: الزوجة والبنت وبنت الابن والأم والأخت من الأبوين، وإذا اجتمع من يمكن اجتماعه من الصنفين: أضي الرجال والنساء، ورث الأبناء والابن وبنت ومن يوجد من الزوجين، والدليل على أن من ذكرنا وارث الاجماع كما مر والنصوص الآتية، والدليل على عدم توريث غيرهم التمسك بالأصل. واعلم أن كل من انفرد من الرجال حاز جميع التركة إلا الزوج والأخ للأم، ومن انفردت من النساء لم تحز جميع التركة إلا ما كان لها الولاء والله أعلم. قال:

(وَمَنْ لَا يَسْقُطُ بِحَالٍ خَمْسَةٌ: الزَّوْجَانِ وَالْأَبَوَانِ وَوَلَدُ الصَّبِيِّ).

اعلم أن الحبيب نوعان: حبيب نقصان كحبيب الولد للزوج من النصف إلى الربع والزوجة من الربع إلى الثمن والأم من الثلث إلى السلس، وحبيب حرمان، ثم الورثة فسمان قسم ليس بينهم وبين الميت واسطة، وهم الزوجان والأبوان والأولاد فهؤلاء لا يحجبهم أحد لعدم الواسطة بينهم وبين الميت والله أعلم. قال:

(وَمَنْ لَا يَرِثُ بِحَالٍ سَبْعَةٌ: الْعَبْدُ وَالْمُعْبَرُ وَالْمَوْلَدُ وَالْمَكَاتِبُ وَالْقَاتِلُ وَالْمُرْتَدُّ وَأَهْلُ الْمِلَكَةِ).

= قلابه من أنس عن النبي ﷺ نحوه. والمشهور حديث أبي قلابه. ورواه ابن ماجه في «المقدمة» - (١١) باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ - حديث رقم: (١٥٤). ورواه أحمد: ٢٨١/٣.

اعلم أن الارث يمتنع بأسباب. منها الرق فلا يرث الرقيق، لأنه لو ورث لكان الموروث لسيده والسيد أجنبي من الميت، فلا يمكن توريثه، وكما لا يرث لا يورث لأنه لا ملك له كما قال الله تعالى ﴿عَبْدًا مَّملُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾^(١) وسواء في ذلك المذنب والمكاتب، وأم الولد لوجود الرق، وفي البعض خلاف: الصحيح، ونص عليه الشافعي وقطع به الجمهور أنه لا يرث لأنه لو ورث لكان بعض المال لملك الباقي، وهو أجنبي من الميت^(٢). وقال المزني وابن سريج: يرث بقدر ما فيه من الحرية. وهل يورث؟ قولان الأظهر نعم، وهو الجديد لأنه تام الملك فعلى هذا يورث عنه، جميع ما جمعه بنصفه الحر والله أعلم. ومن الأسباب المانعة للإرث القتل فلا يرث القاتل سواء قتل بمباشرة أو بسبب، وسواء كان القتل مضموناً بالقصاص أو الدية أو الكفارة، أو غير مضمون ألبتة، كوقوعه عن حد أو قصاص سواء صدر من مكلف، أو من غيره كالصبي والمجنون أم لا وسواء كان القاتل مختاراً أو مكرهاً، لعدم قوله عليه الصلاة والسلام «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِيرَاثٌ»^(٣) ولقوله ﷺ «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنَ الْمَقْتُولِ شَيْئاً»^(٤)، ورواية النسائي «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ»^(٥) وصححها ابن عبد البر، وزاد نقل الاتفاق على ذلك، وأما المرتد فلا يرث ولا يورث وماله

(١) سورة النحل آية: ٧٥.

(٢) قال أبو بكر الجزالري: الرق، فالرقيق لا يرث ولا يورث، وسواء كان الرق تاماً، أو ناقصاً كالمبعض فقالوا: يرث ويورث على قدر ما فيه من الحرية، لغير ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «في العبد يعتق بعضه، يرث ويورث على قدر ما عتق منه». والحديث ذكره صاحب المغني.

(٣) رواه ابن ماجه في: (٢١) كتاب الديات - (١٤) باب القاتل لا يرث - حديث رقم: (٢٦٤٦). ورواه عن أبي قتادة. في الزوائد: إسناده حسن.

(٤) رواه أبو داود في: (١٨) كتاب الفرائض - (١٠) باب هل يرث المسلم الكافر - حديث رقم: (٢٩٠٩). (٥) رواه النسائي وأبو داود وأعله الدارقطني وقواه ابن عبد البر وأخرج مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه والنسائي والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال: «سمعت النبي ﷺ يقول ليس لقاتل ميراث» وفي انقطاع. وأخرج الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعاً «لا يرث القاتل شيء» وفي إسناده سليم. قلت: وهو في الأصل «مسلم» وهو خطأ صححه من تلخيص الحبير ص (٢٦٥) وهو ضعيف، ويفهم تضعيفه أيضاً من كلام أحمد وعبد الرزاق نقله البخاري في التاريخ الصغير ص (٢١٤). وأخرجه البيهقي بلفظ «من قتل شيئاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره» وهو عن سليم المذكور وفي لفظ «وإن كان والده أو ولده» وفي إسناده عمرو بن بريق وهو ضعيف. قلت: وحمرو بن بريق، لم أجده له ترجمة ولكن نقل تضعيفه ابن حجر في التلخيص ص (٢٦٥) ويفهم تضعيفه أيضاً من كلام أحمد وعبد الرزاق نقله البخاري في التاريخ الصغير ص (٢١٤). يقول المحقق: أشك كثيراً من نسبة هذا الحديث لأبي داود ولأنني لم أجده في السنن ولم ينسبه ابن حجر في التلخيص إليه. والشوكاني إنما يأخذ من التلخيص. والله أعلم.

من ليس له سهم مقدّر من المجمع على توريثهم ويورث كل المال لو انفرد، أو ما فضل عن أصحاب الفروض، ثم أولى العصبات الابن لقوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(١) الآية، بدأ بالأولاد لأن العرب تبدأ بأولادهم ولأن الله تعالى أسقط به تعصيب الأب لقوله تعالى ﴿وَلِلنِّسَاءِ مِمَّا تَرَكَ إِزْنًا كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾^(٢) وإذا سقط به تعصيب الأب فغيره أولى، لأنه إما مدلل بالابن أو بالأب، ثم ابن الابن بعد الابن وإن سفل كالابن في سائر الأحكام، ثم الأب لأنه يعصبه وله الولاية عليه بنفسه ومن عداه يلحق به، فقدم لقربه ثم الجد أبو الأب وإن علا ما لم يكن أخوة لأنه كالأب أما إذا كان معه أخوة فلم يذكره الشيخ، ثم يقدم ابن الأب، وهو الأخ من الأبوين، ثم الأخ من الأب يقدم على ابن الأخ من الأبوين، ثم يقدم بنو الأخوة من الأبوين، ثم من الأب على الاعمام، وإن تباعدوا لأن القريب من نوع مقدم على نوع متأخر عنه وإن كان أقرب منه، فلهذا يقدم ابن الأخ وإن تباعد على العم، ثم بعد بني الأخوة يقدم العم للأبوين ثم الأب، ثم بنو العم كذلك ثم يقدم عم الأب من الأبوين ثم من الأب ثم بنوهما كذلك، ثم يقدم عم الجد من الأبوين ثم من الأب كذلك إلى حيث ينتهي فإن لم يوجد أحد من عصبات النسب وإلميت عتيق فالعصوبة لمن اعتقه رجلاً كان أو امرأة لأن رجلاً أتى برجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني اشتريته وأعتقته فما أمر ميراثه؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «إِنْ تَرَكَ عَصَبَةً فَالْعَصَبَةُ أَحَقُّ وَإِلَّا فَالْوَلَاءَةُ»^(٣) وفي حديث آخر «الْوَلَاءَةُ»^(٤) «لِمَنْ أَعْتَقَ»^(٥) فإن لم يكن وارث انتقل ماله إلى بيت المال بشرط أن تكون مصارفه مستقيمة على ما جاء به الشرع الشريف، فإن لم يستقم لكون السلطان جافراً، أو لم تجتمع فيه شروط الإقامة كزماننا هذا، فقال الشيخ أبو حامد: لا يصرف على ذوي الفروض ولا إلى ذوي الأرحام، لأنه مال المسلمين فلا يسقط بفوات

(١) سورة النساء آية: ١١.

(٢) سورة النساء آية: ١١.

(٣) رواه البخاري في: (٦٥) كتاب التفسير - (٢٣) سورة الأحزاب - باب (١) - حديث رقم: (٤٧٨١).
ورواه مسلم في: (٢٣) كتاب الفرائض - (٣) باب آخر آية أنزلت آية الكلاله - حديث رقم: (١٥).
ورواه أحمد: ٣١٨/٧، ٣٣٥، ٥٢٧.

(٤) قوله: «الْوَلَاءَةُ لِمَنْ أَعْتَقَ» أي أن الولاء، إنما هو لمن أعتق.

(٥) رواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (١٤) باب لا يكون بيع الأمة مطلقاً - حديث رقم: (٥٢٧٩).
ورواه مسلم في: (٢٠) كتاب العتق - (٢) باب إنما الولاء لمن أعتق - حديث رقم: (٥).
ورواه أبو داود في: (١٨) كتاب الفرائض - (١١٢) باب في الولاء - حديث رقم: (٢٩١٥)، (٢٩١٦).
ورواه الترمذي في: (٢٧) كتاب الفرائض - (٢٠) باب ما جاء في ميراث الذي يسلم على يدي الرجل - حديث رقم: (٢١١٢).
ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٩٩) باب إذا تحولت الصدقة - حديث رقم: (٢٠٧٦).
ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (٢٩) باب خيار الأمة إذا أعتقت - حديث رقم: (٢٠٧٦).

الامام العادل. والثاني يرّد ويصرف إلى ذوي الأرحام لأن المال مصروف إليهم أو إلى بيت المال بالاجتماع، فإذا تعلق أحدهما تعين الآخر، قال الرافعي: وهذا أي الرّد والصرف إلى ذوي الأرحام أفتى به أكابر المتأخرين، قال النووي: وهو الأصح أو الصحيح عند محققي أصحابنا، ومن صححه وأفتى به ابن سراقه^(١) وصاحب الحاوي^(٢) والقاضي حسين والمتولي وآخرون، وقال ابن سراقه: وهو قول عامة مشايخنا، وعليه الفتوى اليوم في الامصار ونقله الماوردي عن مذهب الشافعي، وقال: وغلط الشيخ أبو حامد في مخالفته، وإنما مذهب الشافعي في منعهم إذا استقام أمر بيت المال والله أعلم. قلت: قال الماوردي: وأجمع عليه المحققون ومقتضى كلام الجميع أنه لا يجوز الدفع إلى الامام الجائر فلو دفع إليه عصى ولزمه الضمان لتعديته، فعلى الصحيح يرد المال على أهل الفروض على الأصح غير الزوجين على قدر فروضهم بأن كان هناك أهل فرض فإن لم يكن هناك غير الزوجين صرف إلى ذوي الأرحام في الأصح، وهل يختص به الفقراء أو يصرف إلى الاحوج فالأوج أم لا؟ الصحيح أنه يصرف على جميعهم، وهل هو على سبيل المصلحة أم على سبيل الارث؟ وجهان قال الرافعي: أشبههما بأصل المذهب أنه على سبيل المصلحة، وقال النووي: الصحيح الذي عليه جمهور الأصحاب أنه يصرف إلى جميعهم على سبيل الارث والله أعلم. وذوو الأرحام كل قريب ليس بولي فرض ولا عصب، وتفصيلهم كل جدّ و جدة ساقطين، وأولاد البنات وبنات الاخوة، وأولاد الاخوات وبنو الاخوة للام والعم للام، وبنات الأعمام والعلمات والأخوال والخالات، فإذا قلنا بالرّد أولاً على ذوي الفروض وهو الأصح، فمقصود الفتوى أنه إن لم يكن ممن يرّد عليه من ذوي الفروض إلا صنف فإن كان شخصاً واحداً دفع إليه الفرض والباقي بالرد كالبيت لها النصف بالفرض والباقي بالرد وإن كانوا جماعة فالباقي بينهم على قدر فروضهم، وإن اجتمع صنفان فأكثر ردّ الفاضل عليهم بنسبة سهامهم. وأما توريث ذوي الأرحام، فمن ذهب إليه اختلفوا في كيفية فأخذ بعضهم بمذهب أهل التنزيل، ومنهم من أخذ بمذهب أهل القرابة، وسمى الأولون أهل التنزيل لتنزيلهم كل فرع منزلة أصله، وسمى الآخرون أهل القرابة لأنهم يورثون الأقرب فالأقرب كالعصبات قال النووي: الأصح وإلا قيس مذهب أهل التنزيل والله أعلم. واتفق المذهبان

(١) ابن سراقه هو: أبو الحسن بن يحيى بن سراقه، بضم السين المهملة وتخفيف الراء، العامري، البصري صاحب التصانيف في الفقه والفرائض وعلم الحديث، ذكره الذهبي في «تاريخه» في الذين تولوا في حدود سنة عشر وأربعمائة. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٢٨١/١٧، الوافي بالوفيات ١٩٥/٥، طبقات الشافعية ١/ ٣٢٠.

(٢) صاحب الحاوي هو: الماوردي.

قليلة، واستعمالها في الفرائض حسن ليحصل الفرق وعدم الالتباس، ثم الزوجة والزوجة والأربع في ذلك سواء، لأننا لو جعلنا لكل واحدة الربع لاستغرق المال ولزاد نصيبهن على نصيب الزوج. قال الرافعي: وهذا توجيه اقناعي، وكفى بالاجماع حجة والله أعلم. قال: **(وَالثَّمَنُ فَرَضُ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِثْنِ).**

حجة ذلك قوله تعالى: **﴿إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ﴾** والاجماع منعقد على ذلك والله أعلم. قال:

(وَالثَّلَاثَانِ فَرَضُ أَرْبَعَةِ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِي الْإِثْنِ).

للبنين فأكثر الثلاثان لقوله تعالى: **﴿إِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾** (١) والآية ظاهرة الدلالة فيما زاد على اثنتين، والاستدلال منها أن الآية وردت على سبب خاص، وهو أن امرأة من الأنصار أتت رسول الله ﷺ ومعها ابنتان فقالت: يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل (٢) أبوهما معك يوم أحد وأخذ عهدهما ماله ولا ينكحان ولا مال لهما فقال رسول الله ﷺ: يقضي الله في ذلك، فنزلت هذه الآية، فدعا النبي ﷺ المرأة وصاحبها، فقال: «أعطى البنيتن الثلثين والمرأة الثمن وخذ الباقي» (٣)، واحتج بعضهم أن كلمة فوق زائدة كقوله تعالى: **﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْقَابِ﴾** (٤). وقيل المعنى اثنتان فما فوق، واحتج له أيضاً بأن الأخوات أضعف من البنات، وقد جعل الله تعالى للأختين الثلثين، فالبنات أولى والله أعلم. قال:

(وَاللَاخَتَيْنِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَاللَاخَتَيْنِ مِنَ الْأَبِ).

للأختين فصاعداً من الأبوين، أو من الأب الثلاثان لقوله تعالى: **﴿إِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾** (٥)، وقال جابر رضي الله عنه: اشتكيت وعندي سبع أخوات فدخل علي رسول الله ﷺ، فقلت: ما أصنع بمالي وليس من يرثني إلا كلاله؟ فخرج رسول الله ﷺ

(١) سورة النساء آية: ١١.

(٢) قوله: «قتل أبوهما معك» ظرف مستقر. أي كانتا معك. لا ظرف لغو متعلق بقتل لاقتضائه في القتل.

(٣) رواه أبو داود في: (١٨) كتاب الفرائض - (٤) باب ما جاء في ميراث الصلب - حديث رقم: (٢٨٩١).

ورواه الترمذي في: (٢٧) كتاب الفرائض - (٣) باب ما جاء في ميراث البنات - حديث رقم: (٢٠٩٢).

ورواه عن جابر بن عبد الله. قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن

محمد بن عوف، وقد رواه شريك أيضاً عن عبد الله بن محمد بن عوف. ورواه ابن ماجه في: (٢٣)

كتاب الفرائض - (٢) باب فرائض الصلب - حديث رقم: (٢٧٧٠).

(٤) سورة الأنفال آية: ١٢.

(٥) سورة النساء آية: ١٧٦.

ثم رجع، فقال: قد أنزل الله في أخواتك ويين وجعل لهن الثلثين. فقال جابر رضي الله عنه: في نزلت آية الكلاله، فدل على أن المراد بالآية الائتنان فما فوقهما^(١). قال:

(وَالثَّلَاثُ قَرَضُ اثْنَيْنِ قَرَضُ الْأُمِّ إِذَا لَمْ تُحْجَبْ).

للأم الثلث إذا لم يكن للميت ولد، ولا ولد ابن ولا اثنان من الاخوة والأخوات سواء كانوا من الأبوين، أو من الأب، أو من الأم، حجة ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُاهُ فَلِلْأُمِّ الْثُلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ﴾^(٢) وقد مر أن ولد الابن كالابن، وإنما اكتفينا بالأخوين مع أن الآية وردت بصيغة الجمع في قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ لأن الجمع قد يعبر به عن اثنين، وقال ابن عباس لعثمان رضي الله عنهم: كيف تردّها إلى السدس بأخوين وليس بأخوة، فقال عثمان رضي الله عنه: لا أستطيع ردّ شيء كان قبلي ومضى في البلدان وتوارث الناس به، فأشار إلى اجتماعهم عليه قبل أن أظهر ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف. واعلم أن أولاد الاخوة لا يقومون مقام الاخوة في ردّ الأم من الثلث إلى السدس لأنهم لا يسمون اخوة فلم يندرجوا في الآية الكريمة. واعلم أن للأم ثلث ما بقي بعد فرض الزوج أو الزوجة في صورتين: إحداهما زوج وأبوان فللزوجة النصف وللأم ثلث الباقي وهو السدس والباقي للأب وهو الثلث، والثانية زوجة وأبوان فللزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وهو الربع والباقي للأب لأنه يشارك الأبوين صاحب فرض، فكان للأم ثلث ما فضل عن الفرض كما لو شاركها بنت وهذا هو المذهب. وذهب ابن سريج إلى أن لها الثلث كاملاً في الصورتين لظاهر الآية، وقيل غير ذلك والله أعلم. قال:

(وَلِلْأُمِّينِ فَصَاعِدًا مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ذَكَوَرَهُمْ وَإِنَّا لَهُمْ سَوَاءٌ).

لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾^(٣) وهذه الآية نزلت في ولد الأم بدليل قراءة سعد^(٤) وابن مسعود: وله أخ أو أخت من أم، والقراءة الشاذة كالخبر عن النبي ﷺ فيجب العمل بها والله أعلم. قلت: وفي الاستدلال بذلك نظر لأن الشاذة لا

(١) رواه أبو داود في: (١٨) كتاب الفرائض - (٣) باب من كان ليس له ولد وله أخوات - حديث رقم: (٢٨٨٧).

(٢) سورة النساء آية: ١١.

(٣) سورة النساء آية: ١٢.

(٤) سعد بن أبي وقاص أبو إسحاق الزهري، أول من رمى بسهم في سبيل الله روى عنه بنوه عامر ومحمد ومصعب وخلق. أسلم وهو ابن سبع عشرة. وكان مجاب الدعوة، له مناقب جمّة. توفي سنة خمس وخمسين. له ترجمة في: أسد الشابة ٣٦٦/٢، ونكت الهميان ١٥٥، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص/١٤.

تكون قرآناً لعدم التواتر، ولا خيراً لأنه لم يقصد بها الخبر، وقد صرح بهذا النووي في شرح مسلم فأعرفه، والله أعلم. قال:

﴿وَالشُّنُفُ قَرْضٌ سَبْعَةٌ لِلْأُمِّ مَعَ الْوَلَدِ، أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ، أَوِ الْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِنَ الْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ﴾.

حجة ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجُوزُ لَكُمْ وَلَاحِقُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّنْفُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾^(١) وقوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ الشُّنْفُ﴾^(٢) وقد تقدم أن ولد الابن كالولد وتقدم الجواب عن لفظ الجمع في الأخوة والله أعلم. قال:

﴿وَلِلْجَلَّةِ عِنْدَ عَمِّ الْأُمِّ﴾.

الجلدة إن كانت أم الأم وإن علت، أو أم الأب وإن علت فلها السلس لسماوى قبيصة^(٣) بن ذؤيب قال: جاءت الجلدة إلى أبي بكر رضي الله عنه تسأله عن ميراثها، فقال: «مالك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً فأرجعي حتى أسأل الناس فسأل، فقال المغيرة^(٤) بن شعبه: شهدت رسول الله ﷺ أعطاهما السلس، فقال: هل معك غيرك فقام محمد^(٥) بن مسلمة فقال مثله فانفذ لها السلس، ثم جاءت الجلدة الأخرى إلى عمر رضي الله عنه تسأله فقال: مالك في كتاب الله شيء، وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغيرك، وأما أنا بزائد في الفرائض شيئاً ولكن هو ذلك السلس، فإن اجتمعتم فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها، وعن زيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ جعل للجلدة السلس^(٦) إذا لم يكن دونها أم فإن اجتمع جدتان متحاضنتان فالسلس بينهما للأثر، وإن

(١) سورة النساء آية: ١١.

(٢) سورة النساء آية: ١١.

(٣) ليثية بن ذؤيب، بالمعجمة مصغراً، ابن حَلَمَلَة، بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة، الحُزَازِي، أبو سعيد أو أبو إسحاق، المُلَمِّي، نزيل دمشق، من أولاد الصحابة، وله رؤية، مات سنة بضع وثمانين. (تقريب التهذيب ١/٢٢٢).

(٤) المغيرة بن شعبه بن مسعود بن معتب، الثقفي، صحابي مشهور، أسلم قبل الحديبية، وولي إمرة البصرة، ثم الكوفة، مات سنة خمسين على الصحيح. (تقريب التهذيب ٢/٢٦٩).

(٥) محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاري، صحابي مشهور، وهو أكبر من اسمه محمد من الصحابة، مات، إحد الأربعة، وكان من الفضلاء. (تقريب التهذيب ٢/٢٠٨).

(٦) رواه أبو داود في: (١٨) كتاب الفرائض - (٥) باب في الجلدة - حديث رقم (٢٨٩٤). ورواه الترمذي في: (٢٧) كتاب الفرائض - (٩) باب ما جاء في ميراث الجلدة - حديث رقم: (٢٠٩٩). ورواه عن عمران بن حصين. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وفي الباب عن معقل بن يسار. ورواه ابن ماجه في: (٣٠) كتاب الفرائض - (٤) باب ميراث الجلدة - حديث رقم: (٢٧٢٤ - ٢٧٢٥).

كانت احدهما أقرب من الأخرى، فإن كانت القرى من جهة الأم كأم الأم أسقطت البعدي من الجهتين كأم أم الأم وأم أب الأب لأن أمها تلي بها والأخرى إنما أسقطتها وهي أم أب الأب لأنها أبعد والقرى تسقط البعدي وإن كانت القرى من جهة الأب كأم الأب وأم أب الأم فهل تسقطها؟ فيه قولان الصحيح أنها لا تسقطها بل يشتركان في السلس بخلاف العكس لأن الأب لا يحجب الجدة من قبل الأم فلأن لا تحجبها الجدة التي تلي به أولى بخلاف عكسه، فإن الأم تحجب الجدة من قبل الأب فحجبها بها والله أعلم.

(فرع) أم أم وأم أب ومعها أب فأم الأب ساقطة وأم الأم لها السلس كاملاً على الصحيح والله أعلم. قال:

(وَلَيْتَ الْإِبْنَ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ).

حجة ذلك أن أباً^(١) موسى مثل عن بنت و بنت ابن وأخت فقال: للبنت النصف وللأخت النصف وأت ابن مسعود فأسأله يعني فسل ابن مسعود، فأخبر بما قال أبو موسى، وقال: قد ضللت اذن وما أنا من المهتمين لأقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ «لَيْتَ الصُّلْبُ وَلَيْتَ الْإِبْنُ الصُّلْبُ وَمَا بَنِي فَلْيَأْخُذْ»^(٢) فأتينا أباً موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم، ولو كانت بنات الابن أكثر من واحدة فالسلس بينهم بالسوية ولو استكمل بنات الصلب الثلاثين فلا شيء لبنات الابن والله أعلم. قال:

(وَلَلْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ مَعَ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ).

لأن الأخوات يتساوين في الدرجة وتفضل الشقيقة بالقرابة فتكون الأخت من الأب مع الأخت من الأبوين كبنت الابن مع بنت الصلب وتستوي الأخت الواحدة والأخوات في السلس كبنت الابن في السلس والله أعلم. قال:

(وَهُوَ قَرُصُ الْأَبِ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ).

(١) أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس، استعمله النبي ﷺ مع معاذ على اليمن، ثم ولي لعمر الكوفة والبصرة، وكان عالماً عاملاً صالحاً تالياً لكتاب الله، إليه انتهى في حسن الصورت بالقرآن. قال أبو إسحاق سمعت الأسود يقول: لم أر بالكوفة أعلم من علي وأبي موسى. مات في ذي الحجة سنة أربع وأربعين. له ترجمة في (طبقات الحفاظ للسيوطي ص/ ١٥).

(٢) رواه أبو داود في: (١٨) كتاب الفرائض - (٤) باب ما جاء في ميراث الصلب - حديث رقم: (٢٨٩٠). ورواه الترمذي في: (٢٧) كتاب الفرائض - (٤) باب ما جاء في ميراث ابنة الإبن مع ابنة الصلب - حديث رقم: (٢٠٩٣). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وقد رواه عن أبي قيس. ورواه ابن ماجه في: (٣٠) كتاب الفرائض (٢) باب فرائض الصلب - حديث رقم: (٢٧٢١).

للأب السبب مع الابن وابن الابن لقوله تعالى ﴿وَلِابْنِ يَتِيمٍ لِّكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّبُبُ مِمَّا تَرَكَ إِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (١) والمراد بالولد هنا الابن والحقنا به ابنه كما تقدم والله أعلم. قال:

(وَهُوَ قَرُصُ الْجَدِّ مَعَ عَدَمِ الْإِبِّ).

الجد كالأب له السبب مع الابن وابن الابن بالاجتماع والله أعلم. قال:

(وَلِلْوَاحِدِ مِثْنُ وَلَدِ الْأُمِّ).

ولد الأم هو الأخ من الأم فللواحد من الأخوة من الأم السبب ذكرنا كان أو أنثى لقوله تعالى ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّبُبُ﴾ (٢)، وهذه الآية نزلت في ولد الأم بدليل قراءة سعد بن أبي وقاص وابن مسعود رضي الله عنهما: وله أخ أو أخت من أم، والقراءة الشاذة كالخير كما مر والله أعلم. قال:

(وَتَسْقُطُ الْجَدَّاتُ بِالْأُمِّ).

إن الأم تحجب كل جلة سواء كانت من جهتها كأنها وإن علت أو من جهة الأب كما يحجب الأب كل من يرث بالأبوة، ووجه عدم إرثهن مع وجودها أنهن إنما يأخذن ما تأخذن فلا يرثن مع وجودها كالجد مع الأب والله أعلم. قال:

(وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمِّ بِأَرْبَعَةٍ: بِالْوَلَدِ وَلَدِ الْإِبْنِ، وَالْأَبِ وَالْجَدِّ).

لا يرث الأخ للأم مع أربعة: الولد ذكرنا كان أو أنثى وكذا ولد الابن والأب والجد لأن الله تعالى جعل إرثه الكلاله، والكلالة اسم للورثة مما عدا الوالدين والمولودين، وقيل اسم للموت الذي لا ولد له ولا والد، وقيل الكلالة اسم لكليهما والله أعلم. قال:

(وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْإِبِّ بِأَرْبَعَةٍ: بِالْأَبِ، وَالْإِبْنِ، وَابْنِ الْإِبْنِ وَبِالْأَخِ لِلْإِبِّ وَالْأُمِّ).

والأخ للأب يسقط بهذه الأربعة لقوله عليه الصلاة والسلام «الْحَقُّوا الْقَرَابَةَ بِأَهْلِهَا فَمَا أَتَيْتِ الْقَرَابَةَ فَلِأُولَى» (٣) عَصَبَةٌ ذَكَرَ (٤) (٥) وقد فسر الأولى بالأقرب، ولا شك في

(١) أخرجت هذه الآية أكثر من مرة.

(٢) سبق تشريحها.

(٣) قوله: «فلأولى عصبه» أي الأقرب إلى الميت من ذكر. فالإضافة للبيان. وأولى بمعنى أقرب نسباً، لا أحق إرثاً.

(٤) قوله: «ذكر» للتأكيد.

(٥) رواه أبو داود في: (١٨) كتاب الفرائض - (٧) باب في ميراث العصبه - حديث رقم: (٢٨٩٨). ورواه

الترمذي في: (٢٧) كتاب الفرائض - (٨) باب في ميراث العصبه - حديث رقم: (٢٠٩٨). قال أبو=

قرب الأب الابن وابنه على الأخ، وأما تقديم الأخ من الأبوين فلقربه أيضا بزيادة الأمومة، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «أَحْيَانُ^(١) بَنِي آدَمَ يَتَوَلَّوْنَ فَوْقَ بَنِي الْعَالَمِ»^(٢)، وبني الأعيان هم الأشقاء لأنهم من عين واحدة، وبني العلات هم الأخوة من الأب لأن أم كل واحد لم تعمل الاخرى بلبنها، وبني الاخياف هم الاخوة للأم، والاخياف الاختلاط لأنهم من اختلاط الرجال والله أعلم. قال:

(وَيُسْقُطُ وَلَدُ الْأَبِ وَالْأُمِّ بِعَلَاةٍ: بِالْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ وَالْأَبِ).

لأنهم أقرب فدخلوا في عموم «أَوَّلَى عَصَبَةِ ذَكَرٍ» والله أعلم. قال:

(وَأَرْثَمَةُ يَعْصِبُونَ أَخَوَاتِهِمْ: الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَالْأَخُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْأَخُ مِنَ الْأَبِ).

لا يعصب أخو الأخت إلا هذه الأربعة فإنهم يعصبون أخواتهم للذكر مثل حظ الأنثيين، أما تعصيب الابن لأخته فلقلوله تعالى «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ»^(٣) الآية، وأما ابن الابن فإن أطلق عليه ابن فلا كلام ولا ثبت بالتقياس على الابن، وأما الأخ فلقلوله تعالى «وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ»^(٤)، وأما امتناع ذلك في غيرهم فلأن أخته لا أرث لها لكونها من فوي الأرحام. وأعلم أن ابن الابن يعصب من يحاذيه من بنات عمه لأنهن في درجته، فاشبهن أخواته، وكذا يعصب ابن الابن من فوقه من عماته، وبنات عماته، وبنات عم أبيه إذا لم يكن لهن فرض. صورة تعصيب عماته أن يموت شخص، ويخلف بنتين وبنات ابن يسمى أبوهن زيدا أو ابن ابن يسمى أبوه عمرا، وإنما عصبهن لأنه لا يمكن إسقاطه، لأنه عصبه ذكر وإذا لم يسقط فلا يمكن إسقاطه لعماته وبنات عم أبيه لأنه لا يسقط من في درجته، وهن بنات عمه فمن فوقه أولى فتعين مشاركته لهن بالفريضة أما إذا كان لهن فرض كما إذا كان للميم بنت واحدة وبنات ابن فلان ابن أخيها أو ابن ابن عمها لا يعصبها لأنها ذات فرض ومن وراث بالفرض بقرابة لا يرث بها بالتعصيب فينفرد ابن

عيسى: حديث حسن. ورواه ابن ماجه في: (٢٣) كتاب الفرائض - (١٠) باب ميراث العصبه - حديث رقم: (٢٧٤٠).

(١) قوله: «الأعيان: الأخوة من أب وأم».

(٢) قوله: «بنو العلات: بنو الأب. رواه الترمذي في: (٢٧) كتاب الفرائض - (٥) باب ما جاء في ميراث الإخوة من الأب والأم - حديث رقم: (٢٠٩٤، ٢٠٩٥). عن علي وفي إسناده الحارث. قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث، والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم. ورواه ابن ماجه في: (٢٣) كتاب الفرائض - (١٠) باب ميراث العصبه - حديث رقم: (٢٧٣٩). ورواه أحمد: (١٧٩، ١٣١، ١٤٤).

(٣) سورة النساء آية: ١١.

(٤) سورة النساء آية: ١١.

الابن بالباقي كذا أطلقها الاصحاب. قال ابن الرفعة: ويظهر نقضه بالجد فانه يرث بالفرض والتعصيب فيما إذا كان للميت بنت وجد فيأخذ السلس بالفرض، وللبنت النصف، والباقي للجد بالتعصيب، وحكم أولاد ابن ابن ابن الابن مع بنات ابن ابن الابن كما ذكرنا. واعلم أنه ليس في الفرائض من يعصب أخته وعمته وعمه أبيه وجاهه وبنات أعمامه وبنات أعمام أبيه إلى بنات أعمام جده إلى عمه جده وجاهه إلا المستقل من أولاد الابن إلى النازل، والله أعلم. قال:

(وَأَزِيْمَةٌ يَرِثُونَ دُونَ أَخَوَاتِهِمْ، وَهُمْ الْأَعْمَامُ وَبَنُو الْأَعْمَامِ وَبَنُو الْأَخَوَاتِ وَعَصَبَاتُ الْمَعْتَقِ).

أما إرث الأعمام من الأبوين أو من الأب، وكذا بنو الأعمام، وكذا بنو الأخوة فلأنهم عصبية، وأما أخواتهن فلأنهن من ذوي الارحام، وأما عصبيات المعتق فإرثهم بقوله عليه الصلاة والسلام «الْوَلَاءُ لُحْمَةً كُلُّ لُحْمَةٍ النَّسَبُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ»^(١) رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقال: صحيح الأسناد وأعله البيهقي، وفي رواية «وَلَا يُورَثُ» ولام اللحمة تضم وتفتح، والنسب العصبيات دون غيرهم ولو انتقل إلى غيرهم لكان موروثا فلهذا لا ترث النساء، فإذا ثبت لشخص الولاء فمات انتقل ذلك إلى عصبياته. وضابط من يرث بولاء المعتق: هو كل ذكر يكون عصبية للمعتق، فإذا مات العتيق بعد موت المعتق وللمعتق ابن وبنت أو أب وأم أو أخ وأخت ورث الذكر فقط دون الإناث، والله أعلم.

(فرع. في ميراث الجد مع الأخوة) فإذا اجتمع مع الجد من قبل الأب أخوة وأخوات من الأبوين أو من الأب لأن الأخوة من الأم يسقطون به فتارة يكون معهم ذو فرض، وتارة لا يكون فإن لم يكن معه صاحب فرض فله الأخط من المقاسمة، وثلاث جميع المال، ثم إن قاسم كان كأخ وإن أخذ الثلث فالباقي بين الأخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين، وقد نستوي له المقاسمة وثلاث جميع المال، وقد يكون خيرا له والضابط في ذلك أنه إن كان معه أقل من مثليه فالمقاسمة خير له وإن كان معه مثله استوت المقاسمة، وثلاث المال، وإن كان أكثر من مثليه فالثلث خير له، فهم ثلاثة أحوال: الحالة الأولى إذا كان معه أخت أو أختان أو ثلاث أخوات أو أخ أو أخ وأخت فهي خمس صور. الحالة الثانية بأن يكون أخوان أو أخ وأختان أو أربع أخوات فهي ثلاث صور. الحالة الثالثة بأن يكون معه أزيد من مثليه كثلاثة أخوات، ونحوه فهنا يأخذ الثلث لأنه الأخط لأن بالمقاسمة^(٢) ينقص عنه هذا إذا لم

(١) حديث صحيح: أخرجه الشافعي رقم: (١٢٣٢). وأخرجه الحاكم: ٣٤١/٤. والبيهقي: ٢٩٢/١٠. وله شاهد موقوف على عبد الله بن مسعود.

(٢) قال في حاشية الأصل: ففي هذه الصور الخمسة المقاسمة خير له لأنه إذا كان معه أخ أو أخت أو ثلاث =

يكن معه صاحب فرض كما ذكرنا، فإن كان معه صاحب فرض وهم ستة يرثون مع الجد والأخوة: البنت وبنت الابن والأم والجددة والزوج والزوجة فينظر أن لم يبق بعد الفروض شيء فرض له السلس كما إذا كان في المسألة بتان وأم وزوج فيفرض للجد السلس ويزاد في العول، وإن بقي السلس فقط فيفرض له السلس كبتين وأم وإن بقي دون السلس كبتين وزوج، فيفرض له السلس، وتعال المسألة على هذه التقديرات الثلاثة تسقط الأخوات والأخوة، وإن كان الباقي أكثر من السلس فللجد خير أمور ثلاثة: إما مقاسمة الأخوة والأخوات أو ثلث ما بقي أو سلس جميع المال، وقد علمت أن الجد كأحد الأخوة، فإذا كان معه إخوة أو أخوات لأبوين أو لأب عادل الأخوة للأبوين والأخوة للأب في القسمة، فإذا أخذ الجد حصته، فإن كان الباقي من الأخوة الأبوين ذكورا فالباقي لهم أو تمحضوا ذكورا، وتسقط الأخوة للأب وإن لم يكن في الأخوة من الأبوين عصبه بل تمحضوا إناثا، فإن كنَّ اثنتين فصاعدا أخذن الثلثين فلا يبقى شيء فتسقط الأخوة للأب وإن كانت أختا واحدة أخذت النصف، فإن بقي شيء فللأخوة للأب ذكورا كانوا أو إناثا للذكر مثل حظ الأنثيين. وإعلم أن الأخت مع الجد كأخ ولا يفرض لها شيء معه إلا في الأكدية، وهي زوج وأم وجد وأخت من الأبوين أو من الأب فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السلس، ويفرض للأخت النصف أصلها من ستة وتعول إلى تسعة، ثم يضم نصيب الأخت إلى نصيب الجد، ويجعل بينهما أثلاثا، له الثلثان ولها الثلث لأنها لا يمكن أن تفوز بالنصف لثلاث تفضل عليه فيضرب مخزج الثلث في المسألة بعولها، وهي تسعة تبلغ سبعة وعشرين: للزوج تسعة، وللأم ستة، وللأخت أربعة، وللجد ثمانية، وسميت الأكدية^(١) لأمر: منها أنها كذرت على زيد مذهبه. لأنه لا يعيل مسائل الجد ولا يفرض للأخت معه ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو أختان لم تعل المسألة، وكان للزوج النصف وللأم السلس، والباقي للجد والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين لأنه لم تنقصه المقاسمة عن السلس والله أعلم.

قال:

(فصل: في الوصية: وَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِالْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ وَالْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ).

الوصية مأخوذة من وصيت الشيء أوصيه إذا وصلته: فالوصى وصل ما كان له في

= أخوات وقاسمهم قسمة المال من خمسة له خمسها وهي ضرر، والسين فيما إذا كان أقل من ذلك أولى أم.

(١) قال في حاشية الأصل: الأكدية يلغيا فريضة بين أربع: لألحهم الثلث والثاني ثلث الباقي، وللثالث ثلث الباقي وللرابع الباقي: لأن للزوج تسعة من سبعة وعشرين، وللأم ستة، وللأخت أربعة، وللجد ما بقي والله أعلم.

حياته بما بعد موته. وهي في الشرع تفويض تصرف خاص بعد الموت وكانت في ابتداء الاسلام واجبة بجميع المال للأقربين لقوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَئِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ ثم نسخت بأية الموارث وبقي استحبابها في الثلث فما دونه في حق غير الوارث، قال رسول الله ﷺ: «مَا حَقَّ^(١) امْرِيءٌ مُسْلِمٌ لُ شَيْءٍ يُوصِي فِيهِ يَسْتَلْبِثُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ»^(٢) رواه الشيخان وغيرهم، وفي لفظ مسلم «يَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالٍ»^(٣)، وأجمع المسلمون على استحبابها. نعم الصدقة. في حال الحياة أفضل للأحاديث المشهورة. إذا عرفت هذا فاعلم أن الوصية لها أركان: أحدها الموصى به، ويشترط فيه كونه غير معصية، فلو أوصى ببناء كنيسة للتعبد أو كتب التوراة والحق الماوردي بذلك النجوم والفلسفة، والحق القاضي حسين بذلك كتابة الغزل فإنها محرمة ووجه عدم الصحة: أن الوصية شرعت اجتلاباً للحسنات، واستدراكاً لما فات، وذلك ينافي المقصود، ولو أوصى بمال ليسرج به في الكنائس ان قصد تعظيمها لم يجز، وإن قصد الضوء على من يأوي إليها صح كذا قاله جماعة، وقد ذكرنا في نظيره في الوقف أنه لا يجوز. قال ابن الرفعة: ولا يبعد مجيئه هنا. واعلم أن الممنوع منه في الوصية يمتنع على الحيّ أيضاً صرف المال إليه، وكل ما يحرم الانتفاع به فلا تصح الوصية به لأن منافعه معدومة شرعاً، ولا يشترط في الموصى به أن يكون طاهراً. نعم الشرط كونه يجوز الانتفاع به كالزبل والكلب الذي يجوز اقتناؤه، والزيت النجس لأن هذه الأمور اختصاصات تستقل إلى الورثة، فيجوز نقلها إلى الموصى له، بخلاف الكلب العقور والخمر والخنزير لأنه يحرم الانتفاع بها ولا تقر في اليد، ولا يشترط كون الموصى به عينا، بل تجوز الوصية بالمنافع فتصح الوصية بمنفعة هذا العبد ونحوه، وهذه الدار ونحوها، وتجوز مؤقتة ومؤبدة والاطلاق يقتضي التأبيد، ويجوز أن يوصى لزيد بمنفعة دار ولآخر بربقتها وكما تجوز الوصية بالمنافع كذلك

(١) قوله: «مَا حَقَّ امْرِيءٌ مُسْلِمٌ» قال الشافعي رحمه الله: معنى الحديث: ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده. فيستحب تعجيلها، وأن يكتبها في صحته، ويشهد عليه فيها. ويكتب فيها ما يحتاج إليه. وسُميت «وصية» لأنها وصل ما كان في حياته بما بعده.

(٢) رواه البخاري في: (٥٥) كتاب الوصايا - (١) - باب الوصايا - حديث رقم: (٢٧٣٨) ورواه مسلم في: (٢٥) كتاب الوصية - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه أبو حنيفة في: (١٧) كتاب الوصايا - (١) باب ما جاء في ما يؤمر به من الوصية - حديث رقم: (٢٨٦٢). ورواه الترمذي في: (٢٨) كتاب الوصايا - (٣) باب ما جاء في الحث على الوصية - حديث رقم: (٢١١٨). قال أبو حنيفة: حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (٢٢) كتاب الوصايا - (٢) باب الحث على الوصية - حديث رقم: (٢٦٩٩). ورواه مالك في: (٣٧) كتاب الوصية - (١) باب الأمر بالوصية - حديث رقم: (١). ورواه أحمد:

٥٧، ٥٠، ٣٤، ١٠، ٤/٢.

(٣) هو الحديث السابق.

تجوز بالمجهول كما ذكره الشيخ كالوصية بشاة من شياهه واحدى دوابه، وكذا بالأعيان الغائبة وبما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والعبد الآبق، وكما تجوز الوصية بالمجهول تجوز أيضا بالمعلوم كالوصية بما تحمله هذه الناقة ونحوها أو بما تحمله هذه الأشجار ونحو ذلك، ووجه ذلك بأن المعلوم يجوز أن يملك بالمساقاة والاجارة مع أنهما عقدا معاوضة فبالوصية أولى لأن باب الوصية أوسع من غيره، وقيل لا تصح مطلقا، وقيل تصح بالثمرة دون الولد، ولفرق بينهما بأن الثمرة تحدث بلا صنع بخلاف الولد، وإذا صحت الوصية بالحمل الذي سيحدث فتصح بالحمل الموجود أولى، وشرط استحقاقه تحقق وجوده حال الوصية.

(فرع) أوصى له بحمل جارية فألقت جنينها بجناية جان فالأرض للموصى له بخلاف البهيمة فإنه لا شيء للموصى له، والفرق أن أرض الجنين بدله: أي بدل الحمل وما وجب في جنين البهيمة بدل ما نقص من قيمة الأم والله أعلم.

(فرع) قال: أوصيت لك بهذه الدابة وهي ملك غيره أو قال: أوصيت لك بهذا العبد إن ملكته فهل تصح الوصية؟ فيه وجهان: قطع الغزالي بعدم الصحة لأن هذه العين يملك مالكتها الوصية بها فلو صححتنا الوصية لأتى إلى أن الشيء الواحد يكون محلا لتصرف اثنين وهو ممتنع. والثاني أنه يصح لأنه إذا صحت الوصية بالمعلوم فبهذا أولى قاله النووي في الروضة، وهذا أفقه وأجربى على قواعد الباب. قلت: وهو الذي جرى عليه الشيخ في التنبيه، وأقره النووي في الصحيح والله أعلم. قال:

(وَهِيَ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنْ زَادَ وَقَفَّ عَلَى أَبَا زَرْةَ الْوَرَّةِ، وَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا بِأَقْبَى الْوَرَّةِ).

تجوز الوصية بثلاث المال بعد الدين لأن البراء بن معروف رضي الله عنه أوصى للنبي ﷺ بثلاث ماله فقبله النبي ﷺ ورده على ورثته^(١)، وسواء كان الموصي عالما بقدر ماله أو جاهلا. فإن زاد على الثلاث كما إذا أوصى بنصف ماله فهل تصح الوصية؟ وجهان: قيل لا تصح لأنه عليه الصلاة والسلام نهى^(٢) معلما عن الزائد، والنهي يقتضى الفساد، والصحيح

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) الحديث رواه البخاري عن عامر بن سعد عن أبيه رضي الله عنه قال: «مرغش فمادني النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله: إن الله أن لا يرؤني على عقي. قال: لعل الله يرفعك ويغنم بك ناساً. قلت: أريد أن أوصي وإنما لي ابنة. فقلت: أوصي بالنصف؟ كثير. قلت فالثلاث؟ قال: الثلاث والثلاث كثير - أو كثير - قال: فأوصى الناس بالثلاث فجاز ذلك لهم». * * (٥٥) كتاب الوصايا - (٣) باب الوصية بالثلاث - حديث رقم: (٢٧٤٤). فائدة: أول من أوصى بالثلاث في الإسلام البراء بن معروف بمهمات، أوصى به للنبي ﷺ

الصحة ويوقف على اجازة الورثة. فإن أجازوا صحت في الزائد وإلا بطلت فيه، ووجه الصحة أنها وصية صادفت ملكه، وإنما تعلق بها حق الغير فأشبهه بيع الشقص المشفوع. ثم الرد والاجازة لا يكونان إلا بعد الموت، إذا لا حق للوارث قبله فأشبهه عقو الشفع قبل البيع. ولو لم يكن له وارث بطلت الوصية فيما زاد على الثلث لأن الانصاري أعتق ستة أعبد فجزأهم^(١) النبي ﷺ ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق^(٢) أربعة^(٣). قال الأصحاب: لم يكن له وارث إذ لو كان له وارث لوقفه على إجازتهم، وهل تستحب الوصية بالثلث؟ ينظر إن كان ورثته أغنياء إما بمالهم أو بما يحصل من ثلثي التركة استحب أن يستوفي الثلث، وإن كانوا فقراء استحب أن لا يستوفي الثلث لقضية سعد. قال ابن الصباغ: في هذه الحالة يوصي بالربع فما دونه، وقال القاضي أبو الطيب: إن كان ورثته لا يفضل ماله عن غناهم. فالأفضل أن لا يوصي، وأطلق الرافعي النقص عن الثلث لخبر سعد، ولقول علي رضي الله عنه: لأن أوصي بالخمس أحب إليّ أن أوصي بالربع، وبالربع أحب إليّ أن أوصي بالثلث^(٤).

«= وكان قد مات قبل أن يدخل النبي ﷺ المدينة بشهر، فقبله النبي ﷺ ورده على ورثته، أخرجه الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن جده.

(١) قوله: «فجزأهم» بتشديد الزاي وتخفيفها، وفي آخره همزة أي فرقهم أجزاء ثلاثة، وهذا مبني على تساوي قيمتهم، وقد استبعد وقوع ذلك من لا يقول به بأنه كيف يكون رجل له ستة أعبد من غير بيت ولا مال ولا طعام ولا قليل أو كثير، وأيضاً كيف تكون الستة متساوية قيمة؟ قلت يمكن أن يكون فقيراً حصل له العيد في ضيعة ومات بعد ذلك من قريب، وأيضاً يجوز أنه ما بقي بعد الفراغ من تجهيزه وتكفينه وقضاء دينه إلا ذلك، وأما تساوي كثير في القيمة فغير عزيز وبالجمله أن الخبر إذا صح لا يترك العمل به بمثل تلك الاستعدادات والله تعالى أعلم.

(٢) قوله: «وأرق أربعة» أي أبقي حكم الرق على أربعة.

(٣) رواه مسلم في: (٢٧) كتاب الأيمان - (١٢) باب من أعتق شركا له في عبد - حديث رقم: (٥٦، ٥٧). ورواه أبو داود في: (٢٨) كتاب المقت - (١٠) باب فيمن أعتق عبداً له لم يبلغهم الثلث - حديث رقم: (٣٩٥٨). ورواه الترمذي في: (٣) كتاب الأحكام - (٢٧) باب ما جاء فيمن يعتق مملوكه عند موته، وليس له مال فيرهم - حديث رقم: (١٣٦٤). ورواه عن عمران بن حصين. وقد روى من غير وجه عن عمران بن حصين. قال: وفي الباب عن أبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح. ورواه النسائي: (٢١) كتاب الجنائز - (٦٥) باب الصلاة على من يحيف في وصيته - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٣٨) كتاب المقت - (٣) باب من أعتق رقيقاً لا يملك مالاً فيرهم - حديث رقم: (٣). ورواه عن محمد بن سيرين، وهو مرسل. قال الزرقاني: ومعلوم أن بلاغه صحيح. وقد رواه مسلم وأبو داود في حديث عمران. ورواه أحمد: ٤/٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٤٦، ٣٤١/٥.

(٤) قال في المحتاج: فمن ابن عباس قال لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع فإن رسول الله ﷺ قال الثلث الثلث كثير، وفي الحديث استحباب النقص عن الثلث وبه قال جمهور العلماء مطلقاً، وملعبنا أنه =

والتفصيل الأول هو الذي جزم به في التنبيه، وأقره عليه النووي في التصحيح، وجزم به في شرح مسلم، وحكاها عن الأصحاب والله أعلم. وهل تصح الوصية للوارث؟ فيه خلاف: قيل لا تصح البتة لقوله عليه الصلاة والسلام «لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ»^(١) وهو حديث حسن صحيح. قاله الترمذي، والأصح الصحة، وتوقف على اجازة الورثة لقوله عليه الصلاة والسلام «لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ» رواه الدارقطني. قال عبد الحق: المشهور أنه منقطع ووصله بعضهم، فعلى الصحيح اجازة الورثة تنفيذ على الصحيح لا يحتاج إلى إيجاب وقبول وتكفي الاجازة والله أعلم.

(فرع) الهبة للوارث كالوصية له وكذلك ضمان الدين عنه لأجنبي، وأطلق العراقيون أن الوصية لعبد الوارث كالوصية له والله أعلم.

(فرع) الاعتبار بكونه وارثا عند الموت فلو أوصى لأجنبي ثم تزوجها أو لأخ وله ابن فمات الابن فهي وصية لوارث ولو أوصى لأخ ولا ولد له ثم ولد له ولد فمات الوصية والله أعلم، قال:

= كان ورثته أغنياء استحب الإيصال بالثلث وإلا ليستحب التقص منه، وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه أوصى بالخمس، وعن علي رضي الله عنه نحوه، وعن ابن عمر وإسحاق البارع، وقال آخرون بالسلم، وآخرون بكونه، وقال آخرون بالشتر، وقال إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى: «كانوا يكرهون الوصية بمثل نصيب أحد الورثة» وروي عن علي وابن عباس وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم أنه يستحب لمن له ورثة وماله قليل ترك الوصية. (النووي على مسلم ٨٣/١١).

(١) قوله: «لا وصية للوارث» الظاهر لأنها صارت بمنزلة الزيادة على المحقوق التي قررها. ولا ينبغي ذلك والله تعالى أعلم.

(٢) رواه البخاري في: (٥٥) كتاب الوصايا - (٦) باب لا وصية للوارث - حديث رقم: (٢٧٤٧). ورواه أبو داود في: (١٧) كتاب الوصايا - (٦) باب ما جاء من الوصية للوارث - حديث رقم: (٢٨٧٠). ورواه الترمذي في: (٢٨) كتاب الوصايا - (٥) باب ما جاء لا وصية للوارث - حديث رقم: (٢١٢٠) ورواه عن أبي أمامة الباهلي. قال أبو عيسى: وفي الباب عن عمرو بن خارجة وأبى وهو حديث حسن صحيح. .. وله ابن ماجه في: (٢٢) كتاب الوصايا - (٦) باب لا وصية للوارث - حديث رقم: (٢٧١٣). ورواه تدارمي في: (٢٢) كتاب الوصايا - (٢٨) باب الوصية للوارث - حديث رقم: (٣، ٥). ورواه أحمد: ١٨٦/٤، ١٨٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٦٧/٥. رواه الدارقطني من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن جليس رفعوا «لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة». ورواه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال في التلخيص: إسناده واه، وفي الباب من أنس عند ابن ماجه، وعن جابر عند الدارقطني، وعن عليّ عنده أيضاً. قال الشافعي: إن هذا المتن متواتر فقال: وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا منهم من أهل العلم بالمغازي من قرش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح: «لا وصية للوارث» ويأثرونه عن حفظه عنه ممن لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة من كافة فهو أقوى من نقل واحد انتهى.

(وَصَيِّحُ الْوَصِيَّةِ مِنْ كُلِّ مَالِكٍ حَاقِلٌ لِكُلِّ مَمْلُوكٍ أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ).

من أركان الوصية الموصي والموصى له: فالموصي إن كان جائز التصرف في ماله جازت وصيته للأخبار، وإن لم يكن جائز التصرف كالمجنون والمبرسم والمعتوه فلا تصح وصيته لأن صحة الوصية تتعلق بالقول، وقول من هذه صفته ملغى، والبرسام والعته نوعان من اختلال العقل كالمجنون، والصبي غير المميز كالمجنون. وأما المميز فلا تصح أيضا وصيته وتديبره كاعتاقه وهبته إذ لا عبارة له كالمجنون، وفي السفه خلاف: المذهب صحة وصيته لأنه صحيح العبارة بخلاف الصبي والله أعلم. وقوله [لكل ممتلك] إشارة إلى الموصى له فالموصى له إن كان جهة عامة فالشرط أن لا تكون جهة معصية سواء أوصى به مسلم أو ذمي، فلو أوصى مسلم ببناء بقعة لبعض المعاصي كما إذا أوصى شخص بشراء بقعة ليقام فيها سماع فقراء الرجس الذين يتضلعون من أموال الظلمة، ويتقربون إلى الله تعالى بالرقص على آله اللهو مع الأحداث والنساء ويتواجدون بسبب ذلك فهذه الوصية باطلة كما لو أوصى ببناء كنيسة حتى لو حكم بصحة ذلك نقض، وإن كانت الوصية لمعين فينبغي أن يتصور له الملك فلو أوصى بحمل جارية نظر إن قال: أوصيت بحمل فلانة أو بحملها الموجود الآن فلا بد لنفوذ هذه الوصية من شرطين: أحدهما أن يعلم وجوده حال الوصية بأن ينفصل لأقل من ستة أشهر: فإن انفصل لسته أشهر فأكثر نظر إن كانت المرأة فراشا للسيد أو لزوج لم يستحق شيئا لاحتمال علوقه بعد الوصية وإن لم تكن فراشا بأن فارقها زوجها أو سيدها قبل الوصية نظر إن كان الانفصال لأكثر من أربع سنين من وقت الوصية لم يستحق شيئا فلو انفصل لدون ذلك ففيه خلاف، والراجع أنه يستحق لأن الظاهر وجوده، والشرط الثاني: أن ينفصل حيا فإن انفصل ميتا فلا شيء له والله أعلم. ولو أوصى في سبيل الله تعالى أو لسبيل الله تعالى صرف إلى الغزاة من أهل الصدقات لأنه المفهوم شرعا، وأقل من تصرف إليه ثلاثة، ويجوز للمسلم والذمي الوصية لعمارة المسجد الأقصى وغيره من المساجد، وكذا لعمارة قبور الانبياء والصالحين والعلماء لما في ذلك من إحياء الزيارة والتبرك بها والله أعلم. قال:

(وَتَبْعُورُ الْوَصِيَّةِ إِلَى مَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ خَمْسُ خِصَالٍ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْأَمَانَةُ).

قال الرافعي: الوصية مستحبة في رد المظالم وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا وأمور الأطفال. قال النووي: هي في رد المظالم وقضاء الديون التي يعجز عنها في الحال واجبة والله أعلم. فإذا علم هذا فيشترط في الوصي أمور: أولها الاسلام فلا يجوز أن يوصي المسلم إلى ذمي لأن الوصاية أمانة وولاية فاشتراط فيهما الاسلام. الثاني البلوغ فلا يجوز أن

يكون الصبي وصيا لانه ليس من أهل الولاية مولى عليه فكيف يلي أمر غيره، والمجننون كالصبي، ولأنه لا يهتدي إلى التصرف ولأنه عاجز عن التصرف لنفسه فكيف يكون متصرفا لغيره، وأما اشتراط الحرية فلأن العبد ناقص عن مرتبة الولاية مع اشتغاله بخدمة السيد، ولأنه لا يصلح أن يتصرف في مال ابنه فكيف يصلح أن يكون وصيا كالمجننون، والمدير، والمكاتب، والمبعض، وأم الولد كذلك، وفي المدير، والمستولدة خلاف. وأما الأمانة فلا بد منها فيشترط في الوصي العدالة فلا تجوز الوصية إلى فاسق لما فيها من معنى الولاية ومقصودها الأعظم الأمانة فالفاسق غير مأمون. وأهمل الشيخ شروطا: منها عدم عجزه فلا تجوز الوصية إلى عاجز عن التصرف لهمم أو غيره، ومنها أن تكون له هداية في التصرف فلا يوصي إلى السفیه، وهذا هو الصحيح فيهما، ومنها أن لا يكون الوصي عدوا للطفل المقوض اليه أمره، وهذا الشرط ذكره الروياني وآخرون. واعلم أن كل ما يعتبر من الشروط ففي اعتباره أوجه: أصحها حالة الموت وقيل عند الوصاية والموت جميعا، وتجاوز الوصية إلى المرأة، وإذا حصلت الشروط في أم الأطفال فهي أولى من غيرها، وتجاوز إلى الأعمى في الأصح. واعلم أن الوصي إذا علم من نفسه الأمانة والقدرة فالمختار له القبول، وإن عدم ذلك فالمختار له الرد. قاله الروياني في البحر والله أعلم.

(فرع) : إذا أوصى لجيرانه صرف إلى أريعين دارا من كل جانب من الجوانب الأربع على الصحيح وقيل يصرف للملاصق داره، وقال النووي: ويصرف إلى عدد الدور دون عدد سكانها والله أعلم.

(فرع) إذا أوصى لأعقل الناس في البلد صرف إلى أزهدهم في الدنيا، نص عليه الشافعي ولو أوصى لأجهل الناس حكى الروياني أنه يصرف لعبدة الأوثان، فإن قال: من المسلمين فيصرف إلى من سب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وقال المتولي: يصرف إلى الامامية المنتظرة للقيام والى المجسمة. قاله النووي، وقيل يصرف إلى من ارتكب الكبائر من المسلمين لانه لا شبهة لهم والله أعلم. قلت: وعلى هذا القول أولا هم بالصرف انه نية الذين يوازرون أمراء الجور. لأنهم يقرؤنهم على أحكام الجاهلية اذ يلزم من ان تاندراس الشريعة المطهرة مع أن الفرع مشكل والله أعلم.

كتاب النكاح وما يتصل به من الأحكام والقضايا

النكاح^(١) في اللغة الضم والجمع، يقال نكحت الأشجار إذا التفت بعضها على بعض. وفي الشرع عبارة عن العقد المشهور المشتمل على الأركان والشروط، ويطلق على العقد وعلى الوطء لغة. قاله الزجاج، وقال الأزهري: أصل النكاح في كلام العرب الوطء، وقيل للتزويج نكاح لأنه سبب الوطء، قال الفارسي: فرقت العرب بينهما بفرق لطيف فإذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان أو أخته أرادوا عقد عليها، وإذا قالوا نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا إلا الوطء، وقال الجوهري: النكاح الوطء وقد يكون العقد. واختلف العلماء في أنه حقيقة فيما ذا؟ على أوجه: حكاها القاضي حسين. أحدها أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد، والثاني أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء، وهذا هو الصحيح، وصححه القاضي أبو الطيب وأطنب في الاستدلال له، وبه قطع المتولي وغيره، وبه جاء القرآن العظيم والسنة قال الله تعالى ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٢) وغيرها من الآيات، وقال عليه الصلاة والسلام: «انكحوا الولود»^(٣) وغيره من الأحاديث، والثالث أنه حقيقة فيهما بلا اشتراك،

(١) قال الزمخشري في الكشاف: النكاح الوطء وتسمية العقد نكاحاً لملايسته له من حيث إنه طريق له. ونظيره تسمية الخمر إنما لأنها سبب في اقتراف الآثم انتهى. ولا ينافي هذا كثرة ورود النكاح في القرآن بمعنى العقد حتى قال في الكشاف: إنه لم يرد لفظ النكاح في كتاب الله إلا في معنى العقد. لأن الكثرة ليست من خواص الحقيقة ولا مفرجة للمجاز عن كونه مجازاً كما تقرر في موضعه. على أن دعوى الكلية التي ذكرها صاحب الكشاف ممنوعة من قوله تعالى: ﴿حتى تنكح زوجاً غيره﴾ لا يصح أن يراد به المقل كما دل عليه البليل من السنة. وذهب إليه جماهير الأمة. وكذلك ما ورد في كتاب الله من ألفاظ النكاح للمملوكات لا يكون إلا للوطء إذ لا عقد هناك. وبالجمله فمعنى النكاح حقيقة الوطء ومجازاً العقد كما صرح به الزمخشري. وهو أقنع بمعرفة اللغة من غيره لا سيما التمييز بين المعاني الحقيقية والمجازية. فإن المرجوع إليه في ذلك دون غيره ممن صارت مؤلفاتهم الآن متداولة بين أهل هذه المصنوع.

(٢) سورة النساء آية ٣.

(٣) قوله: «الولود» أي كثير الولادة يعرف بذلك في البكر واعتبار كونها ودوداً مع أن المطلوب كثرة الأولاد كما يدل عليه التعليل لأن المحبة هي الوسيلة إلى ما يكون سبباً للأولاد.

(٤) رواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (٤) باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء - حديث رقم: =

وقوله [وما يصل به من الأحكام] الأحكام جمع حكم، والحكم خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين سواء كان طلب فعل كالواجب والمندوب. أو طلب كنف كالحرمان والمكروه أو كان فيه تخيير كالإباحة وقوله [والقضايا] القضايا جمع قضية، والقضية قول يقال لقاضيه بأنه صادق فيه أو كاذب والله أعلم. قال:

(وَالنَّكَاحُ شَتَّحَبَ لِمَنْ احْتَكَجَ إِلَيْهِ).

الاصل في مشروعية النكاح الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى ﴿وَأَنْكَحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ حِبَائِكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١) الآية، وقال رسول الله ﷺ: «تَنَكَحُوا نَكَحُوا قَاتِي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَمُ» (٢) ونحوه، ثم الناس ضربان. تائق الى النكاح، وغير تائق. فالتائق هو الذي حير الشيخ عنه بأنه محتاج إليه. تارة يجد أوبة النكاح، وتارة لا يجدها. فإن وجد أوبة النكاح يستحب له أن يتزوج. سواء كان متعبداً أو غير متعبداً لقوله عليه الصلاة والسلام «فَمَا مَشَرُ الشَّابِّ مِنَ اسْتِطَاعِ مِنْكُمْ الْبَيَاةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ لِلْبَصِيرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرَجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» (٣) (٤) (٥) والبياة في اللغة الجماع، مأخوذاً من البياة، وهي المنزل ثم قيل لمقد النكاح باقة لأن من نكح امرأة يؤاها منزله، واختلف

= (٢٠٥٠). ورواه في: (٢٦) كتاب النكاح - (١١) باب كراهية تزويج العقيم - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٢٤٥، ١٥٨/٣.

- (١) سورة النور آية: ٣٢. الأيامي: جمع أيام وهو من لا زوج له، من الرجال أو النساء.
- (٢) رواه أحمد ٢٤٣/١. قول ابن عباس لسعيد بن جبير «تزوج فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء».
- (٣) قوله: «فَمَا مَشَرُ الشَّابِّ» قال أهل اللغة: الممشر هم الطائفة الذين يشملهم وصف. فالشباب معشر والشيوخ معشر والأنبياء معشر والنساء معشر، وكلما ما أشبهه. والشباب جمع شاب ويجمع على شبان وشبيبة. والشباب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين.
- (٤) قوله: «الوجاء» هو رضى الخصيتين. والمراد هنا أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المني، كما يفعله الوجاء.

- (٥) رواه البخاري في: (٢٠) كتاب الصوم - (١٠) باب الصوم لمن خالف على نفسه العزبة - حديث رقم: (١٩٥). ورواه في: (٢٧) كتاب النكاح - باب من استطاع البياة فليتزوج - حديث رقم: (٥٠٦٥).
- ورواه مسلم في: (١٦) كتاب النكاح - (١) باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه ووجد مؤنه، واشتغال من صجر عن المؤمن بالصوم - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (٣) باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه وفروجه. (١) باب ما جاء في فضل التزويج والبحث عليه - حديث رقم: (١٠٨١) ورواه عن عبد الله بن مسعود. قال أبو حنيفة: حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢٢) كتاب الصيام - (٤٣) باب ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أمامة في فضل الصائم - حديث رقم: (١٨، ١٩). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٤٦) باب الأكله - حديث رقم: (١٩٦٧). ورواه الدارمي في: (١١) كتاب النكاح - (٢) باب من كان عنه طول فليتزوج - حديث رقم: (٢، ٣).

في معناها. فقليل المراد بالباءة الجماع، وتقدير الكلام من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لمعجزه عن المؤونة فليصم ليقطع شر منه كما يقطعه الوجاء. والوجاء بالمعنى ترضيض الخصية، وقيل إن المراد بالباءة مؤونة النكاح، وفي الحديث الأمر بالنكاح لمن له استطاعة وتاقت نفسه إليه^(١) وهو أمر نذّب عند الشافعية وكافة العلماء. قاله النووي. وعند أحمد يلزمه الزواج أو التسري إذا خاف العنت وهو الزنا، وهو وجه لنا، وحجة من قال بعدم الوجوب. قوله عز وجل ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٢) أناط الحكم باختيارنا واستطابتنا. والواجب ليس كذلك، وأما التاقت ولكنه عاجز عن مؤن النكاح مثل الصداق وغيره. فالأولى في حقه عدم الزواج. ويكسر شهوته الصوم للخبر، فإن لم تنكسر به فلا يكسرها بالكافور^(٣) ونحوه، بل يتزوج فلعل الله أن يغنيه من فضله. الضرب الثاني غير التاقت إلى النكاح وله حالتان: الأولى أن يجد أهبة النكاح. فهذا يكره له النكاح لما فيه من التزام ما لا يقدر على القيام به من غير حاجة، وفي قوله عليه الصلاة والسلام «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ»^(٤) إشارة إلى مثل ذلك. الحالة الثانية أن يجد مؤن النكاح، ولكنه غير محتاج إليه. إما لمعجزه بجمب^(٥)، أو تعتين^(٦)، أو كان به مرض دائم ونحوه، فهذا يكره له النكاح، وإن لم يكن به علة وهو واجد الأهبة فهذا لا يكره له النكاح، نعم التحلي للعبادة له أفضل، فإن لم يكن مشتغلاً بالعبادة فما الأفضل في حقه؟ فيه خلاف. الراجح أن النكاح أفضل لثلاث قضى به البطالة والفراغ إلى الفواحش^(٧) والله أعلم. قال:

(وَيَجُوزُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَرْبَعِ حَرَائِرَ. وَالْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَتَيْنِ)^(٨).

(١) قال المؤلف في حاشية الأصل: مسألة رجل قادر على مؤن النكاح تائق، ومع ذلك لا يستحب له. وصورته إذا كان في دار الحرب نص عليه في الأم. وعلمه بالخوف على ولده من الكفر والاسترقاق والله أعلم.

(٢) الآية سبق تخريجها.

(٣) الكافور: نوع من الأدوية إذا شربها الإنسان قتل عنده الرغبة الجنسية.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) جمب: أي يقطع الذكر.

(٦) تعتين: عدم انتصاب الطبو.

(٧) قال الشيخ المؤلف في حاشية الأصل: ويسن أن ينكح (دينه) لقوله ﷺ «فاظفر بذات الدين» (بكر) لحديث جابر «هلا بكراً تلاعبها وتلاعبك»: لكن لو كان به عذر فعجز عن اغتضاها أو احتياجه إلى من يقوم على طفل عنده فلا يستحب البكر (طليّة الأصل) لا بنت الزنا ونحوه، وإذا أراد نكاحها، يستحب أن ينظر إليها قبل الخطبة وله أن ينظر إليها قبل الخطبة، وله أن يكرر نظره ولا ينظر غير الوجه والكفين، وإن لم يؤذن له والله أعلم.

(٨) الحر في الشرع له أربعة حرائر والكثير مما مملكت يديه، أما العبد يتزوج اثنتين من الحرائر أو الإمام.

يحرم على الرجل الحر أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة، لأن غيلان^(١) أسلم على عشرة نسوة، فقال له النبي ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ أَرْبَعًا وَفَارِقِ سَائِرَهُنَّ»^(٢) رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وغيرهم، فلو كان يجوز الجمع بين أكثر من أربع نسوة لما أمره بذلك، وأسلم نوفل^(٣) بن معاوية على خمس، فقال له النبي ﷺ: «أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقِ الْآخَرَى»^(٤) وأما العبد فللقوله عليه الصلاة والسلام «لَا يَتَزَوَّجُ الْعَبْدُ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ»^(٥) رواه عبد الحق، ونقله غيره عن إجماع الصحابة والآية مختصة بالأحرار بدليل قوله «لَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»^(٦) والله أعلم.

(فرع) المبتعض إذا اشترى أمة بما ملكه ببعضه الحر، قال في التثمة: ظاهر الملتحط المنصوص يحرم وطؤها والله أعلم. قال:

(١) غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب الظفي، قال البيهقي: سكن الطائف وقال غيره وأسلم بعد فتح الطائف وكان أحد وجوه قتيب، وذكرت قصة مقابلته لكسرى أثناء التجارة وهي في الإصابة، مات غيلان رضي الله عنه في آخر خلافة عمر، وقال المرزباني في معجم الشعراء غيلان شريف شاعر أحد. (الإصابة ١٨٩/٣).

(٢) رواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (٣٢) باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة - حديث رقم: (١١٢٨) - ورواه ابن عمر. قال أبو عيسى: مكلما رواه معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. قال: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا حديث غير محفوظ. والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري وحمة، قال: حدثت عن محمد بن سويد الثقفي، أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة. قال محمد: وإنما حديث الزهري عن سالم، عن أبيه، أن رجلاً من قتيب طلق نساءه. فقال له عمر: لثرايحن نسائك، أو لأرجمن قيرك، كما رجم قبر أبي رغال. قال أبو عيسى: والعمل على حديث غيلان بن سلمة عند أصحابنا. منهم الشافعي وأحمد وإسحاق. ورواه ابن ماجه وفي: (٩) كتاب النكاح - (٤٠) باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربعة نسوة - حديث رقم: (١٩٥٣). ورواه ابن حبان: (١٨٢/٦) - فصل - ذكر خبر ثمان يصرح بصحة ما ذكرناه - حديث رقم: (٤١٤٦). ورواه مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (٢٩) باب جامع الطلاق - حديث رقم: (٧٦). ورواه أحمد: (١٣/٢، ١٤، ٤٤، ٨٣).

(٣) نوفل بن معاوية بن حروة بن صخر الشيلي، بكسر المهلة وسكون التحتانية، أبو معاوية، صحابي، من سلمة الفتح، وعاش إلى أول خلافة يزيد، وعمر مائة وعشرين سنة. (تقريب التهذيب ٣٠٩/٢).

(٤) أخرجه الشافعي في مسنده.

(٥) عن الحكم قال أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن المملوك لا يجمع مع النساء فوق اثنتين انتهى كلامه. وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعد الأمة حبيشتين» رواه الدارقطني. قال في ليل الأوطار قد تمسك بهذا من قال إنه لا يجوز للعبد أن يتزوج فوق اثنتين وهو مروي عن علي وزيد بن علي والناصر والمعتبة والشافعية.

(٦) سورة النور آية: ٣٢.

(وَلَا يَنْكِحُ الْغُرَّ أُمَّةٌ إِلَّا بِقَرْطَيْنِ، عَدِمَ صَدَاقُ^(١) الْغُرَّةِ وَعَوُفُ الْعَنْتِ)^(٢).

لا يحل للحر أن ينكح أمة الغير إلا بشروط: الأول والثاني ما ذكره الشيخ. والثالث أن لا يقدر على نكاح حرة مسلمة أو كاتبة على الصحيح، فإن قدر على حرة مسلمة أو كاتبة لم تحل له الأمة، فإن فقدت الحرية بالكلية أو وجدت، ولكن كان بها مانع، ككونها رتقاء، أو قرناء، أو مجدومة، أو رضية، أو معتلة^(٣) عن غيره، فله نكاح الأمة على الأصح، وحجة ذلك قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَفِظِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ﴾^(٤)، فذكر الله تعالى الطول، وذكر المحصنات وعن الحرائر، وذكر العنت. أما الطول^(٥) فهو الصداق، ولهذا قال جابر رضي الله عنه: «مَنْ وَجَدَ صَدَاقَ حُرَّةٍ لَا يَنْكِحُ أُمَّةً» ومثله عن ابن عباس رضي الله عنهما «فمن وجد صداق حرة في موضعه لم يحل له نكاح الأمة» فلو قدر على صداق حرة لكن به حلة لا ترضى به حرة أصلاً بسببها، فله نكاح الأمة للضرورة، ولو كان قادراً على صداق حرة لكن في غير موضعه بأن كان الصداق في بلدة أخرى، فله نكاح الأمة كما تصبرف إليه الزكاة^(٦)، فقول الشيخ [عدم صداق الحرة] أي في موضعه، ولو رضيت الحرة بلا مهر، أو بموَجَل، وغلب على ظنه قدرته عليه عند الحل^(٧)، أو بيع منه شيء بالأجل بقدر ما يفي بصداقها، أو وجد من يستأجره بأجرة حالة، أو كان له مسكن، أو خادم يفي ثمنه بالصداق وهو محتاج إليه حلت له الأمة في الأصح ولو وجد من يقرضه المهر حلت له الأمة في الأصح، ولو وهب له مال أو جارية^(٨) لم يلزمه القبول وحلت له الأمة لكثرة المنفعة في ذلك، ولو لم يجد إلا حرة لم ترض إلا بأكثر من مهر مثلها وهو قادر عليه. فقال البيهقي: لا ينكح الأمة نقله الرافعي. قلت: وقاله الفقهاء والطبري والله أعلم. ونقل المتولي جوازه والله أعلم. وقال الإمام الغزالي: إن كانت زيادة يمدّ بليلها إسرافاً حلت الأمة وإلا فلا. قال النووي: قطع آخرون بموافقة المتولي وهو الأصح.

(فرج) لو كان للشخص ولد يلزمه إحقاف أبيه ويلد له مهر حرة له لا يحل له نكاح

(١) قوله: «عدم صداق الحرة» أي لا يجد صداق الحرة.

(٢) قوله: «العنت» أي الزنا.

(٣) قوله: «معتلة» مطلقة ولكنها في العدة.

(٤) سورة النساء آية ٢٥.

(٥) قوله: «الطول» أي صداق الحرة.

(٦) أي الزكاة تصرف في المكان الذي فيها الإنسان، ويمكن أن تصرف بحكم وجوده هناك.

(٧) أي عند حلول الأجل.

(٨) يملك اليمين، أي أن إنسان سوف يطل له أمة عليه تكون له ملك اليمين.

الأمة، وكذا لو وجد دون مهر المثل فقط، ووجد حرّة ترضى به لم تحلّ له الأمة في الأصح^(١) والله أعلم. وأما العنت في الأصل فهو المشقة والهلاك، والمراد به هنا الزنا. لأنه سبب مشقة الجلد أو الرجم الذي فيه هلاكه، وليس المراد بخوف الزنا أن يغلب على ظنه الوقوع فيه، بل المراد أن يتوقعه لا على وجه الندور، وليس غير الخائف من علم أنه يتجنب الزنا، ولكن غلبة الظن بالقوى، والاجتناب يتنافى بالخوف، فمن غلبته شهوته ورق تقواه فهو خائف، ومن ضعفت شهوته، وهو يستبشع الزنا، لدين أو مروءة، أو حياء، فهو غير خائف العنت، وإن غلبت شهوته وقوى تقواه ففيه تردد لامام الحرمين. والأصح أنه لا يجوز له نكاح الأمة، وبه قطع الفزالي، لأنه لا يخاف الوقوع في الزنا، وخاف العنت لو قدر على شراء أمة لم يحلّ له نكاح الأمة في الأصح، ولو كان في ملكه أمة لم يحلّ له نكاح الأمة والله أعلم. الشرط الرابع في جواز نكاح الأمة أن لا تكون تحت حرّة يمكن الاستمتاع بها، فإن كان متزوجاً بحرّة كذلك، فليس له نكاح الأمة سواء كانت زوجته مسلمة أو كتائية حرّة أو أمة لأنه غير خائف العنت. أما لو كانت لا يمكنه الاستمتاع بها لصغرها، أو هرمها، أو غيبتها، أو جنونها، أو جملامها، أو برصها، أو رقت، أو قرن يمنع الإفشاء بها^(٢) ففيه خلاف، والصحيح الحل^(٣) لعدم فائدة هذه الزوجة إذ لا تمنع خوف العنت. الشرط الخامس أن تكون الأمة المنكوحة مسلمة لقوله تعالى ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ بَنَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٤). وأعلم أن سبب منع نكاح الأمة إرقاق الولد لأن الولد يتبع الأم في الرق والحرية والشارع متشوّف^(٥) إلى دفع الرق، فلو كانت الأمة المسلمة لكافر. فهل يجوز أم لا؟ وجهان أحدهما لا يجوز، ويشترط كون الأمة لمسلم لئلا يملك الكافر الولد المسلم. والأصح الجواز لحصول الإسلام في الأمة المنكوحة والله أعلم.

(فروع) للحرّ المسلم أن يطأ أمته^(٦) الكتائية دون المجوسية والثنية اعتباراً بالنكاح والله أعلم.

(فروع) من اجتمعت فيه الشروط ليس له نكاح أمة صغيرة لا توطأ على الأصح^(٧)، لأنه لا يأمن العنت، ومن بعضها^(٨) حرّ كالرقبة فلا ينكحها حرّ إلا لوجود الشروط، ولو قدر على نكاح المبتضة فهل يباح له نكاح الرقيقة المحصنة؟ فيه تردد لامام الحرمين، لأن إرقاق

(١) الرق لعمدة ثبت في الفرج تمتع الذكر من الدخول، والقرن عظم يكون في الفرج يمنع الذكر من الدخول أبشاً، والافشاء اختلاط مدخل الذكر بغيره، وقيل اختلاط القبل والبر فيفسد المحل والله أعلم.

(٢) قوله: «الحل» أي حل زواج الأمة.

(٣) سورة النساء آية: ٢٥ (٤) أي إن أراد الزواج فلا بد أن تكون هذه الأمة حرة.

(٥) قوله: «متشوّف» أي متطلع. (٦) لأن خوف العنت لا يزال قائماً لأنها صغيرة.

(٧) أي يملكها اثنين فهي حكمها حكم الأمة، ويتزوجها بحكم الأمة.

بعض^(١) الولد أهون من إرقاقه كله، وإذا جاء ولد من الأمة المنكوحة فالولد رقيق لمالكها سواء كان الزوج حرّاً عريباً أو غيره^(٢)، وفي القديم^(٣) أن العرب لا يجري عليهم الرّق فيكون ولد العربي على هذا حرّاً، وهل على الزوج قيمته كالمغرور^(٤) أم لا شيء عليه؟ لأن السيد حين زوّجها عريباً رضي فيه قولان، والحاصل أن شروط نكاح الأمّ أربعة: أن لا يجد صداق حرّة، وأن يخلف الزّنا، وأن لا يكون تحت حرّة صالحة للاستمتاع، وأن تكون الأمة مسلمة والله أعلم.

(فرع) نكح الحرّ الأمة بالشروط، ثم أيسر ونكح حرّة لا يفسخ نكاح الأمة على الصحيح، لأن يفترق^(٥) في الدوام ما لا يفترق في الابتداء والله أعلم.

(فرع) نقل الرافعي عن فتاوى القاضي حسين. لو أن الشخص زوّج أمته بواجد صداق حرّة فأولدها أرقاء لأن شبهة النكاح^(٦) كالنكاح الصحيح والله أعلم. قال:

(وَنَظَرُ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ عَلَى سَبْعَةِ أَضْرُوبٍ. أَحَدُهَا نَظَرُهُ إِلَى أجنبيّةٍ لغير حاجةٍ^(٧) فَيَبْغِي جَانِبًا).

وقال صاحب المنظومة:

ونظر الفحل^(٨) إلى النساء^(٩) على ضربين سبعة: فالرائي إن كان قد قبّل لأجنبيّة فامنع لغير حاجة مرضيّة

والرجل هو البالغ من الذكور، وكذا المرأة هي البالغة من الإناث إن لم يؤدّ بالآلف واللام الجنس، ثم إن النظر قد لا تدعو إليه الحاجة وقد تدعو إليه الحاجة. الضرب الأول أن لا تمسّ إليه الحاجة. فحينئذ يحرم نظر الرجل إلى عورة المرأة الأجنبية مطلقاً، وكذا يحرم إلى وجهها وكفيها إن خاف فتنة^(١٠)، فإن لم يخف فيه خلاف الصحيح التحريم، قاله الاصطخري وأبو علي الطبري، واختاره الشيخ أبو محمد، وبه قطع الشيخ أبو إسحق الشيرازي والرويانسي، ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج حاسرات^(١١) مسافرات^(١٢)، وبأن النظر مظنة الفتنة وهو محرّك الشهوة فالأليق بمحاسن

(١) أي الأولاد تضمهم أحرار وتضمهم أرقاء. (٢) أي من الفرس مثلاً. (٣) أي الشافعي القديم.

(٤) أي الإنسان غرّ إنسان على أن هله عريّة، وهي ليست عريّة.

(٥) قوله: «يفترق» أي يتسامح.

(٦) أي وطأ الشهوة.

(٧) أي المحمودّة، المرأة البالغة، وللملك اقترن كلمة نسأه بال.

(٨) قوله: «فتنة» أي شهوة.

(٩) قوله: «حاسرات» أي مرسلات شعورهن خلفهن.

(١٠) قوله: «مسافرات» أي متبرجات.

الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كما تحرم الخلوة ^(١) بالأجنبية، ويحتج له بعموم قوله تعالى ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَحْضَرُوا مِنْ أَنْبَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا أَرْوَاحَهُمْ﴾ وهل للراهن النظر؟ وجهان. أصحهما أن نظره كنظر البالغ لظهوره فيه على عورات النساء فعلى هذا المعنى أنه كالبالغ، ويجب على المرأة أن تحتجب ^(٢) عنه كما أنه أيضاً يلزمها الاحتجاب من المجنون قطعاً، ويلزم الولي أن يمنعه من النظر كما يلزمه أن يمنعه من الزنا وسائر المحرمات، وأما حكم الممسوح ^(٣) وهو الطواشي ^(٤)، قال الأكثرون: نظره إلى المرأة الأجنبية كنظر الرجل إلى محارمه ^(٥)، وعليه يحمل قوله تعالى ﴿أَوِ التَّابِعِينَ خَيْرٌ أُولَى الْأَرْزِقِ﴾ ^(٦) مِنَ الرِّجَالِ ^(٧)، والثاني أنه كالفحل مع الأجنبية ولأنه يحل له نكاحها. قال النووي: المختار في تفسير غير أولي الإرية أنه المغفل في عقله الذي لا يكثر بالنساء أو لا يشتهيهن، كذا قاله ابن عباس وغيره رضي الله عنهم والله أعلم.

واعلم أن من جبت ^(٨) ذكره فقط، أو سلت ^(٩) خصيته فقط، والعنين ^(١٠) والشيخ الهرم حكمهم كحكم الفحل على ما قاله الأكثرون، وأما مملوك المرأة وعندها فهل هو كالمحرم؟ فيه خلاف. قال الرافعي: الأصح نعم، قال النووي: ونص عليه الشافعي وهو ظاهر الكتاب ^(١١) والسنة، وفيه نظر من جهة المعنى والله أعلم. قلت: صحح النووي في نكت المذهب أنه كالرجل الأجنبي فيحرم عليه النظر، ويجب عليها الاحتجاب منه، كذا صححه ابن الرُّمَّة في المطلب وهو قوي حسن فلتكن الفتوى عليه، والقائلون بالجواز شرطوا أن يكون المبدقة ذكره البغوي، وكذا المرأة قاله الهروي ^(١٢) وهو ظاهر متعين، وتسمية بعضهم له بأنه محرم لها فيه تساهل، ولهذا لو لمسها أو لمسته انتقض وضوؤهما قطعاً، والمحرم لا ينتقض وضوؤه ولا ينتقض وضوعها، فإطلاق المحرمية مع ذلك ممنوع والله أعلم. وهذا الذي ذكرناه من نظر الرجل إلى المرأة هو فيما إذا كانت حرة، وأما إذا كانت المرأة أمة فما الذي ينظره منها؟ فيه أوجه قال الرافعي: أصحها فيما ذكره البغوي، والرويانى يحرم النظر إلى ما بين سرتها وركبتها وفيما سواه يكره، والثاني يحرم ما لا يبدو

- (١) سواء بشهوة أو غير شهوة. (٢) قوله: «الممسوح» أي ممسوح الأعضاء الثلاثة القبل والأشئين.
- (٣) أي لا تمكن من النظر إليها. (٤) الطواشي: أي الخصيتين.
- (٥) أي يجوز له النظر كنظر الرجل إلى المحرمات التي يحرم عليها الزواج منه.
- (٦) قوله تعالى «الآرية» أي الشهوة. (٧) قوله: «سَلَّتْ» أي تطلعت.
- (٨) سورة النور آية: ٣١.
- (٩) قوله: «سَلَّتْ» من قطع قبله فقط وبقيت أثنائه. (١٠) قوله: «العنين» أي المملوك الذي لا يتصبب ذكره.
- (١١) قوله: «سَلَّتْ» أي تطلعت. (١٢) قوله: «أَوِ التَّابِعِينَ» أي التابعين.
- (١٣) أبو الفتح الهروي، أحد أصحاب الإمام، نقل عنه الرافعي في أوائل القضاء، أن ملحق عامة أصحابنا، أن العامي لا ملحق له. قال الأستائي: لم أحرف تاريخ وفاته. (طبقات الشافعية ٢/ ٢٩٤).

حال الخدمة^(١) دون غيره، والثالث أنها كالحرة، وهذا غريب لا يكاد يوجد لغير الغزالي انتهى. قال النووي: قد صرح المصنف وغيره بأن الأمة كالحرة، وهو مقتضى إطلاق الأكثرين، وهو أرجح دليلاً والله أعلم. قلت: ينبغي أن يفصل، فيقال إن كانت الأمة شوهاء^(٢)، فالمتجه ما قاله الرافعي، وإن كانت جميلة كبعض جوارى الترك، فالصواب الجزم بالتحريم، فإن بعض الجوارى لها حسن تام والبعض بالعكس، والمعنى المحرم للنظر الجمال، لأنه مظنة الافتتان والله أعلم، ولو كانت الحرة عجوزاً فالحقها الغزالي بالشابة قال: لأن الشهوة لا تنضب وهي محل الوطء، وقال الروياتي: إن بلغت مبلغاً يؤمن الافتتان بالنظر إليها جاز النظر إلى وجهها وكفيها لقوله تعالى ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً﴾^(٣) الآية.

(فرع) ما حكم الصغيرة؟ حكى الرافعي في النظر إليها وجهان، وقال: الأضح الجواز، ولا فرق بين عورتها وغيرها غير أنه لا ينظر إلى الفرع. قال النووي: جزم الرافعي بأنه ينظر إلى فرج الصغيرة، ونقل صاحب المدة الاتفاق على هذا وليس كذلك، بل قطع القاضي حسين بجواز النظر إلى فرج الصغيرة التي لا تشتبه والصغير، وقطع به في الصغير المروزي، وذكر المتولي فيه وجهين، والصحيح الجواز لتسامح الناس بذلك قديماً وحديثاً، وأن إباحة ذلك تبقى إلى بلوغه سن التمييز، ومصيره بحيث يمكنه ستر عورته عن الناس والله أعلم.

(فرع) ما حكم نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي؟ فيه أوجه: أصحها عند الرافعي أنها تنظر إلى جميع بدنه إلا ما بين سرتة وركبته. الثاني لا ترى منه إلا ما يرى منها. قال النووي: وهذا هو الأصح عند جماعة، وقطع به صاحب المذهب وغيره لقوله تعالى ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَنْقُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾^(٤) ولقوله ﷺ «أَفْعَمَيَاوَانِ أَنْتُمَا أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِ»^(٥) الحديث وهو حديث حسن والله أعلم. قال:

(وَالثَّانِي تَنْظَرُهُ إِلَى زَوْجِيهِ وَأَمَّتِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا عَدَا الْفَرْجَ مِنْهُمَا).

(١) أي حين عملها.

(٢) ما من ساقطة إلا ولها في الحي لاقطة - حينما رأى امرأة عجوز يفتلها رجلاً فقال الوضوء.

(٣) سورة النور آية: ٦٠.

(٤) سورة النور آية: ٣١.

(٥) رواه أبو داود في: (٣١) كتاب اللباس - (٣٥) باب ما يؤمر به من غش البصر - حديث رقم: (٤١١٢).

ورواه الترمذي في: (٤١) كتاب الأدب - (٢٩) باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال - حديث

رقم: (٢٧٧٨). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. رواه أحمد: ٢٩٦/٦.

يجوز للرجل أن ينظر إلى جميع بدن زوجته، لأنه يجوز له الاستمتاع بها، نعم في النظر إلى فرجها وجه أنه يحرم لقوله ﷺ «النَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ يُورِثُ الْعُمَى»^(١) أي العمى، وقال في العدة: يولد الولد أعمى، ومنهم من قال يورث العمى للنظر. والحديث قال ابن الصلاح فيه: ابن عدي^(٢) أو البيهقي رواه بإسناد جيد، والصحيح أنه لا يحرم النظر إلى الفرج، لأنه يجوز له الاستمتاع به، بل هو محل الاستمتاع الأعظم، فالنظر أولى والخبر إن صح فمحمول على الكراهة، والنظر إلى باطن الفرج أشد كراهة، ولهذا يكره للإنسان أن ينظر إلى فرجه لغير حاجة، ونظر السيد إلى أمته التي يجوز له الاستمتاع بها كنظر الزوج إلى زوجته، سواء كانت فتة أو مدبرة أو مستولدة أو عرض مانع قريب الزوال كالحيض والرحن، وإن كانت مزوجة أو مكاتبه أو مشتركة بينه وبين غيره أو مجوسية أو وثنية أو مرتدة حرم نظره إلى ما بين سرتها وربكتها، ولا يحرم ما زاد على الصحيح. واعلم أن نظر الزوجة إلى زوجها كنظره إليها، وقيل يجوز نظرها إلى فرجه قطعاً، ونظر الأمة إلى سيدها كنظره إليها والله أعلم. قال:

(وَالثَّالِثُ نَظَرُهُ إِلَى ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ أَوْ أَمْتِهِ الْمَرْجُوعَةِ فَيَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهَا عَدَا مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرَّكْبَةِ).

الرجل لا ينظر من محرمه ما بين سرتها وربكتها قطعاً لأنه عورة، وهل له النظر إلى غير ذلك من بدنها؟ المذهب نعم لقوله تعالى «وَلَا يَتَّبِعُنَّ رِيزَتَهُنَّ إِلَّا لِيُحْصِلْنَ مِنْهُنَّ آيَاتٍ»^(٣) الآية، ولأن المحرمية معنى توجب حرمة المناكحة فيكونان كالرجلين، ألا ترى أنه لا ينتقض وضوؤه بلمسها في الأظهر وسواء في ذلك المحرم بنسب أو مصاهرة أو رضاع على الصحيح، وقيل لا ينظر من محارمه إلا ما يبدو عند المهنة وهي الخدمة. وهل الثدي مما يبدو عند المهنة؟ فيه وجهان. وكما يجوز للمحرم النظر بجواز له الخلوة بمحرمه، والمسافرة بها، وحكم الأمة قد مر والله أعلم.

(فرع) الأول. نظر الرجل إلى الرجل جائز في جميع البدن إلا ما بين السرة والركبة عند أمن الفتنة. فإن خشى الافتتان به حرم، وكذا يحرم النظر إلى المحارم بشهوة بلا خلاف، وكذا يحرم النظر إلى الأمر بشهوة بلا خلاف، وهو أولى بالتحريم من النظر إلى النساء،

(١) رواه ابن عدي في الكامل عن ابن عباس. وقال ابن الصلاح: جيد الإسناد (كتر العمال ١٦/٢٤٤).

(٢) ابن عدي هو: المحافظ أبو أحمد، عبد الله بن علي بن محمد الجرجاني، الإمام المشهور، صاحب «الكامل في الضعفاء» ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، وتوفي في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة. له ترجمة في: العبر ٢/٣٣٧، وطبقات الشافعية ٨٨/٢.

(٣) سورة النور آية: ٣١.

وهذا لو لم يكن شهوة ولم يخف من النظر فتنة. قال الرافعي: لا يحرم، فإن لم تكن شهوة وخاف الفتنة حرم على الصحيح وهو قول الأكثرين، قال النووي في غير موضع من شرح المهذب: الصحيح تحريم النظر إلى الأمر مطلقاً، ونص عليه الشافعي. ومعنى مطلقاً: أي سواء كان شهوة أو بغير شهوة، نعم شرط في الرياض أن يكون حسناً والله أعلم. قلت: الحسن أمر نسبي يختلف باختلاف الطباع، ولا شك أن الأمر مظنة الفتنة كما أن المرأة كذلك، وإذا كانت المحكمة غير منضبطة للقاعدة إلخاؤها وإناطة الحكم بما ينضبط، ألا ترى أن المشقة في السفر هي المحكمة في جواز القصر، فلما لم تكن منضبطة لثباتها وأنطنا الحكم بالمظنة وهو السفر فكل ذلك هنا، فالوجه المنع مطلقاً، وكذا أطلقه غير واحد من الأصحاب، بل نص الشافعي إطلاقه والله أعلم. الفرع الثاني: إن نظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى الرجل، وهذا في نظر المسلمة إلى المسلمة، وأما نظر الذمية إلى المسلمة ففيه خلاف قال الغزالي: أصبح أنها كالمسلمة، وقال البهوي: للصحيح المنع، فعلى هذا لا تدخل مع المسلمات إلى الحمام، وما الذي ترى من المسلمة؟ قيل ترى ما يرى الرجل، وقيل ما يبلو عند المهنة. قال الرافعي: وهذا أشبه. قال النووي: الصحيح ما صححه البهوي. وسائر الكافرات كالذمية في هذا. ذكره العمراني والله أعلم. قلت: واحتج البهوي لما قاله بقوله تعالى ﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ وليست الكافرات من نساكن أي من نساء المؤمنات، بل قال الإمام العلامة الشيخ عز الدين بن عبد السلام: إن المرأة الفاسقة في ذلك حكمها حكم الذمية، فيجب على ولاية الأمور منع الذميات والفاسقات من دخول الحمامات مع المحصنات من المؤمنات، فإن تعلل ذلك لقلة مبالاة ولاية الأمور بإنكار ذلك فلتحترز المؤمنة الحرة عن الكافرة والفاسقة. الفرع الثالث أنه كل ما لا يجوز النظر إليه متصلاً كالذكر وساعد الحرة وشعر رأسها وقلامة ظفر رجلها وشعر عانة الرجل وما أشبه ذلك، فيحرم النظر إليه بعد الانفصال على الصحيح، فينبغي لمن حلق عاتته، وكذا المرأة الحرة إن مشطت رأسها أن يوارى ذلك. واعلم أنه حيث حرم النظر حرم المس بطريق الأولى لأنه أبلغ للذة، فيحرم على الرجل مس فخذ الرجل بلا حائل، فإن كان من فوق حائل وخاف فتنة حرم أيضاً وقد يحرم المس وإن لم يحرم النظر فيحرم مس المحارم حتى يحرم على الشخص مس بطن أمه وظهريها، وكذلك يحرم عليه أن يكبس ساقها ورجلها، وكذا يحرم تقبيل وجهها، قاله القفال. وكذا لا يجوز للرجل أن يأمر ابنته أو أخته أن تكبس رجله ولهذا قال القاضي حسين: العجائز اللاتي يكحلن الرجال يوم عاشوراء مرتكبات الحرام والله أعلم. الفرع الرابع: يحرم على الرجل أن يضاجع الرجل، وكذا يحرم على المرأة أن تضاجع المرأة في فراش واحد، وإن كان كل واحد منهما في جانب الفراش، كذا أطلقه الرافعي، وتبعه النووي على ذلك في الروضة، وقيد النووي التحريم في شرح مسلم بما إذا كانا عازيين، وهذا القيد

صرح به القاضي حسين والهروي وغيرهما، وقد ورد في بعض الروايات ذلك وإذا بلغ الصبي والصبية عشر سنين وجب التفريق بينه وبين أمه وأبيه وأخته وأخيه في المضجع للنصوص الواردة في ذلك والله أعلم^(١) قال:

(وَالرَّوَابِغُ النَّظَرُ لِأَجْلِ النَّكَاحِ، فَيَجُوزُ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ).

تقدم أن النظر قد لا تدعو إليه الحاجة، وقد تمس الحاجة إليه وقد مضى الضرب الأول. الضرب الثاني ما تمس الحاجة إليه والحاجة أمور: منها قصد النكاح، فإذا أراد الرجل أن يتزوج امرأة ورغب في نكاحها فلا شك في جواز النظر إليها، وهل يستحب لئلا يندم لأن النكاح يراد به الدوام أو يباح؟ الصحيح أنه يستحب لقوله عليه الصلاة والسلام للمغيرة بن شعبة «انْظُرْ فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ^(٢) يُؤَدِمَ بَيْنَكُمَا»^(٣) رواه النسائي وابن ماجه، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان والحاكم، وقال: إنه على شرط الشيخين. وغيره من الأخبار، ويجوز تكرير النظر ليشبين له، وسواء نظر بإذنها أو بغير إذن، فإن لم يتيسر له بعث امرأة تتأملها وتصفها له لأنه عليه الصلاة والسلام بعث أم سليم^(٤) إلى امرأة وقال: «انْظُرِي إِلَى عُرْقُوبِهَا وَشِمِّي مَمَاطِفَهَا»^(٥) والمرأة أيضاً إذا رغبت في نكاح رجل تنظر إليه فإنه يعجبها منه ما يعجب منها قاله عمر رضي الله عنه. ثم المنظور إليه الوجه، والكفان ظهراً ويطناً، ولا ينظر إلى غير ذلك، وفي وجه ينظر إليها كنظر الرجل إلى الرجل، وهذا النظر مباح وإن خافا

(١) ويؤيد ذلك الحديث الذي رواه أبو داود في سننه عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة، عن أبيه، عن جده، قال: قال النبي ﷺ: «مَرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ فَأَصْرِبُوهُ عَلَيْهَا» وفي رواية «وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضْجَعِ».

(٢) كتاب الصلاة - (٢٥) باب متى يؤمر الغلام بالصلاة - حديث رقم: (٤٩٤، ٤٩٥). ورواه أحمد في مسنده: ١٨٠/٢، ١٨٧.

قوله: «أَنْ يُؤَدِمَ» قال السندي: على بناء المفعول من آدم بلا مد أو بمد أي يوفق ويؤلف بينكما فالنظر إلى الأجنبية لقصد النكاح جائز.

(٣) رواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (٥) باب ما جاء في إعلان النكاح - حديث رقم: (١٠٧٨). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث، وقالوا: لا بأس أن ينظر إليها ما لم ير منها شيئاً. ورواه النسائي في: (٢٦) كتاب النكاح - (٧) باب إباحة النظر قبل التزويج - حديث رقم: (٢). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٩) باب للنظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها، حديث رقم: (١٨٦٥). ورواه ابن حبان: (١٣٩/٦) - فصل ذكر الأمر للمرأة إذا أراد خطبة امرأة أن ينظر إليها قبل العقد - حديث رقم: (٤٠٣٢).

(٤) أم سليم بنت ملحان بن خالد الأصبغية، البخارية، أم أس بن مالك. وزوج أبي طلحة. ولما خطبها أبو طلحة قالت: لا أريد منك صداقاً إلا أن تسلم. فكان صداقها أشرف الصداق. رواه لها الشيخان، والجماعة غير ابن ماجه. ماتت في خلافة عثمان رضي الله عنه. (الرياض المستطابة ص ٣٢٦).

(٥) رواه أحمد: ٢٣١/٣.

فتنة لغرض التزويج، ووقت النظر بعد العزم على نكاحها وقيل الخطبة لثلا يتركها بعد الخطبة فيؤذيها، هذا هو الصحيح، وقيل ينظر حين يأذن في عقد نكاحها، وقيل عند ركون كل واحد إلى صاحبه وإذا نظر ولم تعجبه فليسكت ولا يقول: إني لا أريدها لأنه إيذاء والله أعلم. قال:

(وَالْعَامِسُ النَّظَرُ لِلْمُدَاوَاةِ فَيَجُوزُ إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا).

من مواضع الحاجة النظر إلى المرأة الأجنبية لاحتياجها إلى الفصد والحجامة ومعالجة العلة لأن أم سلمة رضي الله عنها استأذنت رسول الله ﷺ في الحجامة فأمر النبي ﷺ أبا طيبة^(١) أن يحجمها^(٢). رواه مسلم، وليكن ذلك بحضرة محرم أو زوج خشية الخلوة بشرط أن لا تكون هناك امرأة تعالجها، وكذلك يشترط في معالجة المرأة الرجل أن لا يكون هناك رجل. قاله الزبيدي والرويان. قال النووي: وهو الأصح وبه قطع القاضي حسين والمتولي قالا: والأولى أن لا يكون ذمياً مع وجود مسلم. وأعلم أن أصل الحاجة كاف في النظر إلى الوجه واليدين وفي النظر إلى بقية الأعضاء يعتبر تأكد الحاجة وفي النظر إلى السوءتين يعتبر مزيد تأكد الحاجة، قال الغزالي: وذلك بأن تكون الحاجة بحيث لا يعدّ التكشف سببها هتكاً للمروءة وتعدّرا في العادة والله أعلم. قال:

(وَالسَّادِسُ النَّظَرُ لِلشَّهَادَةِ وَالْمَعَامَلَةِ، فَيَجُوزُ إِلَى الْوُجْهِ خَاصَّةً).

من مواضع الحاجة جواز النظر إلى ندي المرأة المرضعة لأجل الشهادة على الرضاع، وكذا النظر إلى فرجها لأجل الشهادة على الولادة، وكذا النظر في فرج الزانين لأجل الشهادة عليهما لأن الحاجة تدعو إلى ذلك، وقيل لا يجوز كل ذلك لأن الزنا مندوب إلى ستره، والولادة والرضاع بشهادة النساء مقبولة فيهما والصحيح الأول لأنه بالزنا هتك حرمة الشرع، فجاز أن تهتك حرمة، وأما الرضاع والولادة ففي الجواب عنهما وقفة، وكما يجوز النظر لهذه الأمور كذا يجوز النظر لأجل المعاملة لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك، وتقيد الشيخ بالوجه فقط لأن الحاجة به تتدخل والباقي ممنوع منه فبقي على أصله والله أعلم. قال:

(١) أبو طيبة الحجام مولى بني حارثة من الأنصار ثم مولى محببة بن مسعود كان يحجم النبي ﷺ. قيل اسمه دينار وقيل نافع وقيل مسرة. روى عنه ابنه عباس وجابر وأنس. (أسد الغابة ٥/٢٣٦).

(٢) رواه مسلم في: (٣٩) كتاب السلام - (٢٦) باب لكل داء دواء واستحب الشاوي - حديث رقم: (٧٧٢). ورواه أبو داود في: (٣١) كتاب اللباس - (٣٣) باب في العبد ينظر إلى شعر مولاه - حديث رقم: (٤١٠٥). ورواه ابن ماجه في: (٣١) كتاب الطب - (٢٠) باب الحجامة - حديث رقم: (٣٤٨٠). ورواه أحمد: ٣/٣٥٥.

(وَالسَّابِغُ النَّظَرُ إِلَى الْأَمَةِ عِنْدَ انْتِهَايَتِهَا، فَيَجُوزُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي تَقْلِيلِهَا).

من مواضع الحاجة النظر لأجل الشراء، وقد ذكرناه في البيع فراجعه، والله أعلم.
قال:

(فصل: وَلَا يَصِحُّ عَقْدُ النِّكَاحِ إِلَّا بِوَلِيِّ^(١) ذَكَرٍ وَشَاهِدَيْنِ^(٢) عَدْلٍ^(٣)، وَيَتَيَكَّرُ الْوَلِيُّ وَالشَّاهِدَانِ إِلَى سِتَّةِ شُرُوطٍ).

الولي أحد أركان النكاح فلا يصح إلا بولي لقوله تعالى ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ﴾^(٤) نزلت في معقل^(٥) بن يسار حين حلف أن لا يزوجه أخته^(٦) من مطلقها، وهو في البخاري. فلو كان للمرأة أن تعقد لما نهى عن عضلها، ولقوله ﷺ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ وَمَا كَانَ مِنْ نِكَاحٍ غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ بَاطِلٌ»^(٧). رواه ابن حبان في صحيحه، وقال: لا يصح في ذكر الشاهدين غيره، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ وَلَا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا» وكنا نقول، الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا هِيَ الزَّانِيَةُ^(٨) رواه

(١) الولي: هو أبو الزوجة، أو الوصي، أو الأقرب فالأقرب من عصبتها أو ذو الرأي من أهلها، أو السلطان، لقوله ﷺ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ». رواه أصحاب السنن، وصححه الحاكم وابن حبان. وقول عمر رضي الله عنه: «لَا تَنْكِحُ الْمَرْأَةَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا، أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا، أَوْ السُّلْطَانِ». رواه مالك في الموطأ بسند صحيح.

(٢) شاهدئ العَدْلُ: المراد بهما أن يحضرا العقد، لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾. وهذه الآية وإن كانت في الرِّجْعَةِ والطلاق، غير أن الزواج مقيس عليهما. وقول الرسول ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ». رواه الترمذي وقال فيه حسن غريب.

(٣) وأحكام الشاهدين: أن يكونا اثنين فأكثر، وأن يكونا عدلين، والعَدْلَةُ تتحقق باجتناب الكبائر وترك خالف الصفات. فالفاسق بزنا أو شرب خمر، أو بآكل ربا، لا تصح شهادته، لقوله تعالى: ﴿ذُوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وقول الرسول ﷺ: «...». وشاهدي عَدْلٍ، ويستحسن الإكثار من الشهود لقلة العَدْلَةِ في زماننا هذا.

(٤) سورة البقرة آية: ٢٣٢.

(٥) معقل بن يسار بن عبد الله بن حراق، يكنى أبا عبد الله، وقيل أبو يسار وأبو علي، صحب رسول الله ﷺ وشهد بيعة الرضوان، وإليه ينسب نهر معقل الذي بالبصرة وتوفي بها آخر خلافة معاوية، وقد قيل إنه توفي أيام يزيد بن معاوية. (أسد الغابة ٣٩٧/٤).

(٦) الحديث رواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (٤٤) باب «وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَفْعِهِنَّ» في العدة - حديث رقم: (٥٣٣٠ - ٥٣٣١).

(٧) رواه ابن حبان: (١٥٢/٦) - كتاب النكاح - فصل ذكر نفي إجازة عقد النكاح بغير ولي وشاهدي عَدْلٍ - حديث رقم: (٤٠٦٣).

(٨) ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (١٥) باب لا نكاح إلا بولي - حديث رقم: (١٨٨٢). وفي =

الدارقطني بإسناده على شرط الصحيح، وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَمْرُكَ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْسَ بِفَكَاحُهَا بِأَطْلُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^(١) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي، وقال: إنه حسن وابن حبان والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين، وقال ابن^(٢) معين: إنه أصح ما في الباب. وقوله [ذكر] احترز به عن الخشى والمرأة، فلا تصح عبارة المرأة في النكاح لإيجاباً وقبولاً فلا تزوج نفسها بإذن الولي ولا بغير إذنه ولا غيرها لا بولاية ولا بوكالة للأخبار، ثم شرط الولي والشاهدين ما ذكره والله أعلم.

(فرع) روى يونس بن^(٣) عبد الأعلى أن الشافعي رضي الله عنه قال: إذا كان في الرفقة امرأة لا ولي لها فولت أمرها رجلاً حتى زوجها جاز لأن هذا من قبيل التحكيم والمحكم يقوم مقام الحاكم. قال النووي: ذكر الماوردي فيما إذا كانت امرأة في موضع ليس فيه ولي ولا حاكم ثلاثة أوجه: أحدها لا تزوج. والثاني تزوج نفسها للضرورة. والثالث تولي أمرها رجلاً يزوجه، وحكى الشافعي أن صاحب المهلب كان يقول في هذا: تحكم فقيهاً مجتهداً، وهذا الذي ذكره في التحكيم صحيح بناء على الظاهر في جوازه في النكاح، ولكن شرط المحكم أن يكون صالحاً للقضاء، وهذا يعسر في مثل هذه الحال، والذي نختاره صحة النكاح إذا ولت أمرها عدلاً وإن لم يكن مجتهداً وهو ظاهر نصه الذي نقله يونس وهو ثقة والله أعلم. قال:

(إِسْلَامٌ وَالْبُلُوغُ وَالْعُلُقُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالذُّكُورَةُ وَالْعَدَالَةُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْكَحُ نِكَاحَ الدَّمِيِّ إِلَى إِسْلَامِ الْوَلِيِّ وَلَا نِكَاحَ الْأُمَةِ إِلَى عَدَالَةِ السَّيِّدِ).

= الزوائد: في إسناده إجماع بن الحسين التتكي. قال فيه عبدان: إنه فاسق يكذب، يعني في كلامه. وقال ابن عدي: لم أسمع أحداً تكلم فيه غير عبدان، إنه لا بأس به، ولا أعلم له حديثاً منكراً. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يفرّب. ولمخرج له في صحيحه هو وابن خزيمة والحاكم. وقال مسلمة الأندلسي: ثقة. وباقى رجال الإسناد، ثقات.

(١) رواه أبو داود في: (١٧) كتاب النكاح - (١٩) باب في الولي - حديث رقم: (٢٠٨٣، ٢٠٨٤). ورواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (١٤) باب ما جاء لا نكاح إلا بولي - حديث رقم: (١١٠٢). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. ورواه ابن ماجه في: (٧) كتاب النكاح - (١٥) باب لا نكاح إلا بولي - حديث رقم: (١٨٧٩). ورواه النارسي في: (١١) كتاب النكاح - (١١) باب النكاح بغير الولي - حديث رقم: (٢). ورواه أحمد: ١٦٦/٦. ورواه ابن حبان: (١٥١/٦) كتاب النكاح - فصل ذكر بطلان النكاح الذي نكح بغير ولي - حديث رقم: (٤٠٦٢).

(٢) ابن معين هو: يحيى بن معين بن عَزَّان النُّعْمَانِي مولاهم، أبو زكريّا البغدادي، ثقة حافظ، إمام الجرح والتعديل، من العاشرة، مات سنة ثلاث وثلاثين بالمدينة النبوية، وله بضع وسبعون سنة. (تقريب التهذيب ٢/٣٥٨).

(٣) يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصُّنْبُلِي، أبو موسى المصري، ثقة، من صفار العاشرة، مات سنة أربع وستين، وله ست وتسعون سنة. (تقريب التهذيب ٢/٣٨٥).

لا يجوز أن يكون وليّ المسلمة كافراً. قال الله تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(١) فالكافر ليس بناصر لها لاختلاف الدين، فلا يكون ولياً، وكذا أيضاً لا يجوز لمسلم أن يكون ولياً لكافرة لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْكِحُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(٢) فقطع سبحانه وتعالى الموالاة بين المؤمنين والكافرين، وهذا هو المذهب، ويؤخذ من الآية ولاية الكافر للكافرة كما ذكره الشيخ في قوله، إلا أنه لا يفتر نكاح الذمية إلى إسلام الولي، وهو كذلك على الصحيح، ولا بد أن يكون عدلاً في دينه، فلو كان يرتكب المحرمات. قال الرافعي: فتزويجه إياها كتزويج المسلم الفاسق ابنته، وقال الحلبي^(٣): إن الكافر لا يلي التزويج، وإن المسلم إذا أراد أن يتزوج بدمية زوجته القاضية، والصحيح أن الكافر يلي للآية، ثم شرط هذا أن لا يكون الولي قاضياً. فإن كان وليّ الذمية قاضياً فلا يجوز للمسلم أن يقبل نكاحها من قاضيهما على المذهب. واعلم أنه يستثنى من قولنا إن المسلم لا يلي الكافرة السلطان فإنه يزوّج نساء أهل الذمة إذا لم يكن لهنّ وليّ نسب ويتولى السلطان أمرهم بالولاية العامة. وقوله [والبلوغ والعقل] احترز به عن الصبي والمجنون فلا يجوز أن يكون الصبي والمجنون وليين لأنه مولى عليهما لاختلاف نظرهما في مصلحتهما، فكيف يكونان وليين لغيرهما، ثم هذا في الجنون المطبق، أما المتقطع ففيه خلاف، والصحيح أيضاً أنه كالمطبق، فعلى هذا تنتقل الولاية إلى الأبعد لا إلى القاضي، ويزوّج يوم جنونه دون يوم إفاقته. واعلم أن اختلال العقل لهم أو خبل أو عارض يمنع الولاية أيضاً وينقلها إلى الأبعد، وكذا الحجر بالسفه على المذهب لاختلال نظره في حق نفسه، فغيره أولى، ولهذا ولي عليه فأشبه الصبي، وفي معنى ذلك كثرة الأسقام والآلام الشاغلة عن معرفة مواضع النظر والمصلحة فتنتقل الولاية إلى الأبعد. نص عليه الشافعي رضي الله عنه وتبعه عليه الأصحاب رضي الله عنهم، وأما الإغماء فإن كان لا يدوم غالباً فهو كالتوم ينتظر إفاقته وإن كان يدم يومين أو ثلاثة فقل كالجنون، والصحيح المنع، فعلى هذا قال البخوي وغيره: ينتظر إفاقته كالتام، وجزم به في المحرر والله أعلم. وقوله [والحرية] احترز به عن الرق، فلا يجوز أن يكون العبد ولياً لأنه لا يلي على نفسه فكيف يزوّج غيره، نعم ولو وكله غيره في قبول نكاح، فإن كان باذن سيده

(١) سورة التوبة آية: ٧١.

(٢) سورة المائدة آية: ٥١.

(٣) الحلبي هو: أبو عبد الله بن الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم، بحاه مهمله مفتوحة ولام، المعروف بالحلي. قال فيه الحاكم: كان شيخ الشافعيين بما وراء النهر وأديبهم، وقال في «النهاية» كان الحلبي عظيم القدر، لا يحيط بكنه علمه إلا غوص. ولد ببخارى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، ومات سنة ثلاث وأربعمائة. له ترجمة في: طبقات المهادي/ص ١٠٥، وطبقات الشافعية ١٩٤/٢.

صبح قطعاً، وإن كان بغير إذن السيد جاز أيضاً على الأصح، وهل يجوز أن يكون وكيلاً في جانب الإيجاب؟ قيل نعم كما يجوز أن يكون وكيلاً في جانب القبول، والصحيح عند الجمهور المنع، والفرق أن جانب الإيجاب ولاية وهو غير أهل للولاية. وقوله [والعدالة] احتراز به عن غيرها فلا تكون المرأة والخشى ولين للأخبار السابقة. وقوله [والعدالة] احتراز به عن غيرها فالفاسق هل يلي تزويج موليته؟ فيه خلاف منتشر: المذهب أنه لا يلي كولاية المال، ولقوله ﷺ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ»^(١) أي رشيد لأن الفسق يقدح في الشاهد فكذا في الولي كالرق ويستثنى من هذا السيد فإنه يزوّج أمته ولو كان فاسقاً لأنه يزوّج بالملك على الأصح لا بالولاية. وأعلم أن الرافعي قال: إن أكثر المتأخرين أفتى بأن الفاسق يلي لا سيما الخراسانيون، واختاره الروياني قال النووي: وسئل الغزالي في ولاية الفاسق فقال: إنه لو سلبناه الولاية لانتقلت إلى حاكم يرتكب ما نفسه به ولي وإلا فلا. قال النووي: وهذا الذي قاله حسن، فينبغي أن يكون العمل به والله أعلم.

(فرع) إذا فرعنا على أن الفسق يسلب الولاية فلو تاب، قال البغوي: يزوّج في الحال، وقال الرافعي: القياس الظاهر، وهو المذكور في الشهادات أنه لا بد من استبرائه لعود ولايته حيث يعتبر الشهادة والله أعلم.

(فرع) يجوز للأعمى أن يتزوّج بلا خلاف، وله أن يزوّج على الأصح، وأما الأخرس فإن كان له كتابة أو إشارة مفهومة ففيه الخلاف في الأعمى وإلا فلا ولاية له والله أعلم. وأعلم أن هذه الشروط كما تعتبر في الولي كذلك تعتبر في الشاهدين، فلا يصح عقد النكاح إلا بحضور شاهدين مسلمين وإن كانت الزوجة ذمية مكلفين حرين ذكّرين عذلين، يعني في الظاهر، ويشترط مع ذلك أن يكونا ممن تقبل شهادتهما لكل واحد من الزوجين وعليه، وأن

(١) رواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (١٩) باب في الولي - حديث رقم: (٢٠٨٣ - ٢٠٨٦). ورواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (١٤) باب ما جاء لا نكاح إلا بولي - حديث رقم: (١١٠١، ١١٠٢). ورواه عن أبي موسى. قال: ولي الباب عن عائشة، وابن عباس وأبي هريرة وعمران بن حصين وأنس. قال أبو عيسى: وحديث أبي موسى حديث فيه اختلاف. رواه إسرائيل وشريك بن عبد الله وأبو حنيفة وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ. والعمل في هذا الباب على حديث النبي ﷺ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» عند أهل العلم. من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وغيرهم. وهكذا روي عن بعض فقهاء التابعين، أنهم قالوا: لا نكاح إلا بولي. منهم سعيد بن المسيّب والحسن البصري وشريح وإبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهم. وبهذا يقول سفيان الثوري والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق. ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٥) باب لا نكاح إلا بولي - حديث رقم: (١٨٧٩).

يكونا سمعيين بصيرين عارفين بلسان المتعاقدين متيقظين فلا ينعقد بحضرة المغفل الذي لا يفسط، وحجة ذلك قوله ﷺ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ»^(١) والمعنى في ذلك الاحتياط للأبضاع وصيانة النكاح عن الجحود، ولحفظ الأنساب، فلو عقد بحضرة الغامقين كشهود قضاء الرشا وشهود قسم الظلمة وشبههم فالنكاح باطل كما لو عقد بحضرة كافرين أو عبيدين فينبغي أن يتنبه لمثل ذلك، ويتحرى مريد النكاح شهوداً عدولاً كما جاء في التنزيل وأخبر به رسول الله ﷺ والله أعلم.

(فرع) يشترط في صحة عقد النكاح حضور أربعة: وليّ وزوج وشاهدي عدل، ويجوز أن يوكل الولي والزوج، فلو وكل الولي والزوج أو أحدهما أو حضر الولي ووكيله وعقد الوكيل لم يصح النكاح لأن الوكيل نائب الولي والله أعلم. قال:

(وَأُولَى الْوَلَاةِ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ ثُمَّ الْأَخُ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ ثُمَّ الْأَخُ لِلْأُمِّ وَالْأُمُّ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ ثُمَّ الْعَمُّ ثُمَّ ابْنَةُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ).

أولى الولاية الأب لأن من عداه يلي به ثم الجد: أي أبو الأب وإن علا لأن له ولاية وعصوبة، فقدّم على العاصب فقط، ثم الأخ من الأبوين أو من الأب ثم ابنه وإن سفل لادلائهم بالأب ثم العم لأبوين أو لأب ثم ابنه وإن سفل ثم سائر العصبات والترتيب في التزويج كالترتيب في الإرث إلا في الجد فإنه يقدم على الأخ هنا بخلاف الإرث وإلا في الابن فإنه لا يزوّج بالبنوة وإن قدّم في الإرث، ووجه عدم ولايته في النكاح أنه لا مشاركة بينه وبين الأم في النسب فلا يعتني بدفع العار عنه فلو شارك الأم في النسب كابن هو ابن عمها فله الولاية بذلك لا بالبنوة، وكلنا إذا كان معتقاً أو قاضياً أو ولدت قرابة من وطء الشبهة، بأن كان ابنها أخاها أو ابن أخيها أو ابن عمها، ولا تسمه البنوة التزويج بالجهة الأخرى والله أعلم. قال:

(فَإِنْ عُدِمَتِ الْعَصَبَاتُ فَالْمَوْلَى^(٢) الْمُعْتَقُ ثُمَّ عَصَبَاتُهُ).

أي الرجل^(٣) ثم عصة المولى، وهكذا على ترتيب الإرث لقوله عليه الصلاة والسلام «الْوَلَاءُ»^(٤) لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ^(٥) فإن كان المعتق امرأة فالأصح أنه يزوّجها من يزوّج المعتقة لكن برضا العتيقة، ولا يشترط رضا المعتقة، بكسر التاء على الأصح وأما بعد موت المعتقة، فيزوّج من له الولاء، فيقدم ابن^(٦) المعتقة، وفي وجه تبقى ولاية الأب والله أعلم.

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) البت إذا كانت رقيقة أي إذا فقدت أهلها فيكون المولى المعتق.

(٣) حديث صحيح أخرجه الحاكم: ٣٤١/٤. والبيهقي: ٢٩٢/١. والشافعي رقم: (١٢٣٢).

(٤) لأنه الأقرب في الميراث من الأب.

(٥) الحديث سبق تخريجه.

(٦) البت إذا كانت رقيقة أي إذا فقدت أهلها فيكون المولى المعتق.

(٧) حديث صحيح أخرجه الحاكم: ٣٤١/٤. والبيهقي: ٢٩٢/١. والشافعي رقم: (١٢٣٢).

(فرع) تزوج عتيق^(١) بحرة الأصل، فأنت بابتة زوجه بعض العصبات الحاكم، وقيل مولى الأب والله أعلم.

(فرع) لو خلف المعتق ابنين قال ابن الحداد: يزوجه كل منهما على الانفراد كالنسب والله أعلم.

(ثُمَّ الْحَاكِمُ).

أي حاكم الموضع الذي هي فيه لقوله عليه الصلاة والسلام «السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ»^(٢) فلو أذنت لحاكم بلد آخر لم يصح قاله الغزالي والله أعلم.

(فرع) هذا الترتيب الذي ذكرناه في الأولياء معتبر في صحة النكاح، فلا يزوج أحد وهناك من هو أقرب منه لأنه حق مستحق بالتعصيب فأشبه الإرث، فلو زوج أحد منهم على خلاف الترتيب المذكور لم يصح النكاح والله أعلم. قال: (٣)

(وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصْرَحَ بِخُطْبَةٍ مُعْتَلَةٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَرْضَى نِكَاحَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ).

الخطبة بكسر الخاء هي التماس النكاح، ثم المرأة إن كانت خلية عن النكاح والعدة جازت خطبتها تصريحاً وتعريضاً قطعاً، وإن كانت مزوجة حُرمت قطعاً، وإن كانت معتدة حرم التصريح بخطبتها، وأما التعريض^(٤) فإن كانت رجعية^(٥) حرم التعريض. لأنها زوجة. وإن كانت في عدة الوفاة وما في معناها كالبائن والمفسوخ نكاحها فلا يعدم التعريض لقونه تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾^(٦) لأن فاطمة^(٧) بنت قيس طلقها

(١) أصله عيد.

(٢) رواه أبو داود في (١٢) كتاب النكاح - (٢٠) باب في المولى - حديث رقم: (٢٠٨٣). ورواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (١٤) باب ما جاء لا نكاح إلا بولي - حديث رقم: (١١٠٢). ورواه عن عائشة رضي الله عنها. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري ويحيى بن أيوب وسفيان الثوري. وغير واحد من الحفاظ عن ابن جريج. نحو هذا. ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٩) باب لا نكاح إلا بولي - حديث رقم: (١٨٧٩). ورواه أحمد: (١/٢٥٠، ٤٧/٦، ٦٦، ١٦٦، ٢٦٠). ورواه الشافعي في المسند ص/ ٢٩٠.

(٣) لأنه شرط لإخبار الأب بزواج البكر، من كفاء، وبمهر المثل.

(٤) التعريض جائز.

(٥) طلاق رجعي.

(٦) سورة البقرة آية: ٢٣٥.

(٧) بنت قيس بن خالد النهرية، أنعت الضحّاك، صحابية مشهورة وكانت من المهاجرات الأول.

(تقريب تهذيب ٦/٢٠٩).

زوجها^(١) فَبِتَّ طَلَاقُهَا، فقال لها النبي ﷺ: «إِذَا حَلَلْتَ^(٢) فَأَذِنِي^(٣)» وفرق^(٤) بين التصريح والتعريض بأنه إذا صرح تحققت الرغبة فيها، فربما كذبت في انتضاء العدة لغلبة الشهوة أو غيرها، وفي التعريض لا يتحقق ذلك، وهذا الفرق يصح فيما إذا كانت عدتها بالاقراء دون الأشهر مع أن الصحيح أنه لا فرق بين العدة بالاقراء أو بالأشهر، ثم الفاظ التصريح ما كان نصاً في إرادة التزويج، نحو: أريد أن أنكحك، وإذا حللت نكحتك، والتعريض ما يحتمل الرغبة وعدمها كقوله: رب راغب فيك، وإذا حللت فأذيني، ومن يجد مثلك، ونحو ذلك ثم هذا كله فيما إذا خطبها غير صاحب العدة، أما صاحبها الذي يحل له نكاحها فيها فله التصريح بخطبتها والله أعلم. قال:

(وَالنِّسَاءُ عَلَى سَرَيَيْنَ: نَيْتَاتٍ وَأَبْكَارَ، فَأَلْبَسُ بِجُورٍ لِلْأَبِ وَالْبَعْدَ إِجْبَارًا عَلَى النِّكَاحِ، وَالنِّيبُ لَا يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِهَا وَإِذْنِهَا).

قد تقدم لك ترتيب الأولياء من النسب وغيره، ولا شك أن أقوى أسباب الولاية الأبوة ثم الجدودة لكمال شفقتهم، فلهذا كان للأب والجد تزويج البكر من كفه^(٥) بغير إذنها، صغيرة كانت أو كبيرة بهمر^(٦) المثل لقوله عليه الصلاة والسلام «النِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَالِيهَا، وَالْبِكْرُ تَنْتَامِرُ^(٧) وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا^(٨)»^(٩) رواه مسلم، وفي رواية «وَإِذْنُهَا

(١) قوله: «بِتَّ» أي قطع.

(٢) قوله: «إِذَا حَلَلْتَ» أي للأزواج بالخروج من العدة.

(٣) قوله: «فَأَذِنِي» بالمد من الأيلان بمعنى الإحلام أي أخبرني بذلك.

(٤) رواه مسلم في: (١٨) كتاب الطلاق - (٦) باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها - حديث رقم: (٣٦). ورواه

أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٣٩) باب في نفقة المبتوتة - حديث رقم: (٢٢٨٤). ورواه النسائي

في: (٢٦) كتاب النكاح - (٢١) باب الرجل إذا ترك الخاطب أو أذن له - حديث رقم: (٢). ورواه في:

(٢٢) باب إذا استشارت المرأة رجلاً فيمن يخطبها - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب

النكاح - (١٠) باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه - حديث رقم: (١٨٦٩). ورواه مالك في: (٢٩)

كتاب الطلاق - (٢٣) باب ما جاء في نفقة المطلقة - حديث رقم: (٦٧). ورواه أحمد: ٣١٢/٦،

٣٢٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤٣٢، ٤٣٣.

(٥) قوله: «كفه» أي النسب.

(٦) قوله: «بهمر الحبل» أي مثل مهر البنات التي مثلها.

(٧) قوله: «تنتامر» أي تستشار.

(٨) قوله: «صماتها» الصمات هو السكوت.

(٩) رواه البخاري في: (٩٠) كتاب الحبل - (١١) باب في النكاح - حديث رقم: (١٦٦٨). ورواه مسلم

في: (١٦) كتاب النكاح - (٩) باب استئذان الثيب في النكاح بالتلق، واليكور السكوت - حديث رقم:

(٦٨، ٦٩). ورواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (٢٥) باب في الثيب - حديث رقم: (٢٠٩٨).

رواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (١٨) باب ما جاء في إكراه البتية على التزويج - حديث رقم: ٥

مُسْكُونُهَا^(١) والإجبار منوط^(٢) بالبكارة لا بالصغر عندنا خلافاً لأبي حنيفة، ثم هذا إذا لم يكن بين الأب والجدّ عدواة ظاهرة فإن كان ففي جواز إجبارها^(٣) وجهان. قال ابن كنج، وابن المرزبان^(٤): ليس له إجبارها. وعلى ذلك جرى الرافعي والنووي، قال الحناطي^(٥): ويحتمل الجواز. قلت: جزم الماوردي والروياتي ببقائه على ولايته وأورد على أنفسهما بأن الأب إذا كان عدوًّا، ووضعها تحت غير كفه، وأجابا بأن خوف العار يرشد إلى دفع هذا التوهم والله أعلم. ويستحب أن تستأذن البالغة للخبر، ولو أقر الأب أو الجدّ بالنكاح حيث له الإجبار قبل على الأصح لأنه يقدر على الإنشاء^(٦) ومن قدر على الإنشاء قدر على الاقرار، وفي وجه لا يقبل حتى تشاهده البالغة، ولو استأذنها في دون مهر المثل فسكت لم

= (١١٠٩). ورواه عن أبي هريرة. قال: وفي الباب عن أبي موسى وابن عمر وعائشة. قال أبو عيسى: حدثني أبي هريرة حديث حسن، واختلف أهل العلم في تزويج اليتيمة. فرأى بعض أهل العلم، أنّ اليتيمة إذا تزوّجت، فالنكاح موقوف حتى تبلغ. فإذا بلغت فلها الخيار في إجازة النكاح أو فسخه. وهو قول بعض التابعين وغيرهم. وقال بعضهم: لا يجوز نكاح اليتيمة حتى تبلغ، ولا يجوز الخيار في النكاح. وهو قول سفیان الثوري والشافعي وغيرهما من أهل العلم. وقال أحمد وإسحاق: إذا بلغت اليتيمة تسع سنين فزوّجت، فرفضت، فالنكاح جائز. ولا خيار لها إذا أدركت. واحتجّا بعبث عائشة، أنّ النبي ﷺ بنى بها وهي بنت تسع سنين. وقد قالت عائشة: إذا بلغت الجارية تسع سنين، فهي إمراة. ورواه النسائي في: (٢٥) كتاب النكاح - (٣١) باب استئذان البكر في نفسها - حديث رقم: (١ - ٣). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (١) باب استثمار البكر والثيب - حديث رقم: (١٨٧١). ورواه الدارمي في: (١١) كتاب النكاح - (١٣) باب استثمار البكر والثيب - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه أحمد: / ٢١٩، ٢٤٢، ٢٦١، ٢٧٤، ٣٤٥، ٩١/٥. ورواه ابن حبان: كتاب النكاح - باب ذكر البيان بأن البنت أحق بنفسها من وليها عند استثمارها في الأذن عليها - حديث رقم: (٤٠٧٢).

(١) رواه مسلم في: (١٦) كتاب النكاح - (٩) باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت - حديث رقم: (٦٧).

(٢) قوله: «منوط أي مرتبط».

(٣) أي إجبار الجد.

(٤) ابن المرزبان هو: أبو الحسن، علي بن أحمد البغدادي، المعروف بابن المرزبان. كان مشهوراً بالإمامة في المذهب، ورِعاً، أخذ عن ابن القطان، وأخذ عنه الشيخ أبو حامد، أول قدمه بغداد. توفي في رجب سنة ست وستين وثلاثمائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية ١٩٩/٢، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢١٤.

(٥) الحناطي هو: الحسين بن أبي جعفر محمد الطبري أو عبد الله الحناطي. روى عنه الشيخ أبو إسحاق ولم يورث وفاته، والحناطي الباه المهملة والنون، منته الحناط، كالخياز والبقال. قال ابن السمعان: لم أرَ أن بعض أجداده كان يبيع الحنطة. كان إمام عصره بطبرستان، وواحد دهره علماً ولفهاً. له ترجمة في: طبقات الشيرازي ص/١١٨، والأنسب ٢٤٢/٤، وتهذيب الأسماء واللغات ٥٤/٢.

(٦) الإنشاء: أي إنشاء العقد.

يكف، أو في أنّ يزوّجها بغير كفه فسكتت كفى في أصبح الزوجين، وإن زوّج غير الأب والنجد، فلا بد من إذن البكر بعد البلوغ، ويكفي السكوت على الأصح لعموم الخبر، ثم حيث يكفي السكوت فسواء ضحكت أو بكت إلا أن يتيك بصياح أو ضرب خذ فلا يكفي ولا يكون رضا والله أعلم. وأما الثيب أي العاقلة، فلا يجوز تزويجها إلا بإذنها بعد البلوغ، وإذنها النطق لقوله ﷺ «الثيب^(١) تُسْتَنْقُ^(٢)» ولا استنطاق إلا بعد البلوغ بالإجماع فإن كانت مجنونة أو صغيرة جاز للأب والنجد تزويجها لا لغيرهما لأن الجنون إذا انضم إلى الصغر تأكدت الولاية، وليس لها حالة تستأذن فيها، ولهما ولاية الإيجاب في الجملة فاقترست المصلحة تزويجها، ويكفي ظهور المصلحة وإن لم يكن بها حاجة إلى النكاح لأن النكاح يفيد المهر والنفقة، هذا هو الصحيح، وقيل لا تزوّج الثيب الصغيرة المجنونة، ولو كانت كبيرة وقد بلغت جاز للأب والنجد تزويجها، وكلما يجوز للحاكم عند علم الأب والنجد، وإن كان لها قريب من أخ وغيره، هذا هو الصحيح لأن ولايته عامة وله ولاية على مالها ويرجى شفاؤها وبهذا فارقت الصغيرة، وقيل يزوّجها القريب كالأخ، وهل يلزمه مراجعة أقاربها أو يستحب؟ وجهان، ثم الحاكم إنما يزوّجها بظهور الحاجة بأن تظهر مخايل شهوتها، أو لقول الأطباء إن شفاها يتوقع به فيجب حينئذ، وقال ابن الصباغ: لا يزوّجها الحاكم إلا إذا قال الأطباء إن شفاها فيه فلو انتفى ذلك فزوّج لأجل النفقة أو لمصلحة أخرى لم يجر في الأصح لأن تزويجها يقع إجباراً، وغير الأب والنجد لا يجبر، وقيل يجوز كما يزوّج الأب للمصلحة، أما إذا بلغت عاقلة ثم جنت فهل للأب والنجد تزويجها؟ إذا قلنا لا تعود ولاية المال إليهما وجهان أصحهما نعم، وفي التمهنة يزوّجها الأب بلا خلاف والصحيح أنه تعود ولاية من له ولاية بالجنون، ولا يلي القاضي فعلى هذا الأب والنجد يزوّج لا محالة. وقول الشيخ [والثيب لا تزوّج إلا بعد بلوغها وإذنها] تستثنى الصغيرة والمجنونة الثيب على ما تقدم والله أعلم.

واعلم أن البكارة تزول بوطء حلال أو شبهة أو زنا، وفي القديم أن الزانية حكمها حكم البكر وهو ضعيف، ولو حصلت الثبوتية بالسقطلة أو بأصبع أو حنة الطمث^(٣)، وهو الحيض أو طول التمنيس، وهو بقاؤها زماناً بعد أن بلغت حدّ التزويج ولم تزوّج فالصحيح

(١) قوله: «الثيب تستنق» لأن رسول الله ﷺ قضى بأن إذن البكر الصامت، وإذن الثيب الكلام، فإن نطقت البكر بالأذن بالكلام فهو أكد، وقال ابن حزم لا يصح أن تزوّج إلا بالصامت، وهذا هو اللائق بظاهره، كلما ذكره ابن القيم في: (زاد المعاد ٣/٣).

(٢) الحديث سبق تخريجه.

(٣) حنة الطمث أي حنة الحيض يزول الفشاء.

أنها: كالبكار، ولو وطئت مكرهة أو نائمة أو مجنونة فالأصح أنها كالثيب^(١)، فلا بد من نطقها، وقيل كالبكر قال الصيمري: ولو خلقت المرأة بلا بكارة فهي بكر والله أعلم.

(فرج) أذنت المرأة البكارة أو الثوبة فقطع الصيمري^(٢) والماوردي بأن القول قولها ولا يكشف حالها لأنها أعلم، قال الماوردي: ولا تسأل عن الوطء، ولا يشترط أن يكون^(٣) لها زوج قال الشاشي: وفي هذا نظر لأنها ربما أذهبت بكارتها بأصبعها فله أن يسألها فإن اتهمها حلفها. قلت: طبع النساء نزاع^(٤) إلى ادعاء نفي ما يجرّ إلى العار فينبغي مراجعة القوابل^(٥) في ذلك وإن كان الأصل البكارة لأن الزمان قد كثر فساد، فلا بد من مراجعة القوابل، ولا يكفي السكوت احتياطاً للأبضاع^(٦) والأنساب والله أعلم.

(فرج) في أصل الروضة أقرت لزوج وأقرّ وليها المقبول^(٧) إقراره لآخر، فهل المقبول إقرارها أو إقراره؟ فيه وجهان بلا ترجيح والله أعلم. قلت: وفي الكفاية لابن الرفعة إذا أقرت المرأة بالنكاح وصدقها الزوج قبل على الجديد، فعلى هذا لا يكفي الاطلاق على الأصح، فلا بد أن تقول: زوجني ولييّ بعدلين ورضاي حيث يعتبر، وكذا لو ادّعى^(٨) الزوج، فهل يشترط عدم تكذيب الولي والشهود لها؟ فيه أوجه أصحها لا، ثم قال: فإذا قبلنا إقرارها وإن كذبها الولي فلو أقرت لشخص وأقرّ المجبر لآخر فهل يقبل إقراره أم إقرارها؟ وجهان، وحكى الإمام^(٩) عن الأصحاب تردداً^(١٠) في قبول إقرار البكر ومعها مجبر ورجح عدم القبول انتهى ملخصاً والله أعلم. قال:

(١) قوله: «كالثيب». أي يسري عليها حكم الثيب في الزواج.

(٢) الصيمري هو: القاضي أبو القاسم، عبد الرحمن بن الحسين بن محمد الصيمري. قال الشيخ أبو إسحاق: سكن البصرة، وحضر مجلس القاضي أبي حامد، وأرسل الناس إليه من جميع البلاد، وكان حافظاً للمذهب، وحسن التصانيف. قال ابن الصلاح: كانت وفاته بعد سنة ست وثمانين وثلاثمائة. له ترجمة في: طبقات الشيرازي ص/١٢٥، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٥، والمبتظم ٨/١١٩.

(٣) أي يجوز أن زوجها ثم يدخل بها.

(٤) نزاع: أي مبالغ.

(٥) القوابل: أي المولدة.

(٦) الأبضاع: أي عرض المرأة.

(٧) المقبول: أي المأقول.

(٨) ادّعى الزوج: أي ادعى الزوج أنه كان متزوج.

(٩) الإمام هو: إمام الحرمين.

(١٠) تردداً: في الأصل تردد. فائدة: يقول المحقق: الدخول على الأمهات يُحرم البنات، والعقد على البنات يُحرم الأمهات. أي أن الأم لا تحرم إلا بالدخول، ولكن العقد على البنات يحرم الأمهات وإن طلق أبنتها.

(وَالْمُحْرَمَاتُ بِالنِّصِّ أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ. مَنَعَ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ، وَهُنَّ الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ^(١)، وَالْبَنْتُ وَإِنْ سَقَلَتْ^(٢)، وَالْأُخْتُ وَالْعَمَّةُ وَالْخَالََّةُ وَبَنْتُ الْأَخِ وَبَنْتُ الْأُخْتِ).

اعلم أن أسباب الحرمة المؤيدة للنكاح ثلاثة: قرابة، ورضاع، ومصاهرة^(٣). السبب الأول القرابة، ويحرم بها سبع كما ذكرهن الشيخ لقوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ إلى قوله، ﴿وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾^(٤)، فهؤلاء محرمات بالنص ولا تحرم بنات الأعمام والعلمات والأخوال والخالات قرين أم يمدن عكس السابقات. قال الأستاذ أبو منصور: ويحرم نساء القرابة إلا من دخلت في اسم ولد العمومة أو ولد الخوالة والله أعلم. قال:

(وَالثَّانِي بِالرِّضَاعِ: وَهَمَّا الْمُرْضِعَةُ وَالْأُخْتُ مِنَ الرِّضَاعِ).

هذا هو السبب الثاني من المحرم، وهو الرضاغة لقوله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾^(٥)، واعلم أن كل ما حرم بالنسب حرم بالرضاغة كما ذكره الشيخ بعد لقوله ﷺ ﴿يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ﴾^(٦)، رواه الشيخان، وفي رواية «مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ»^(٧) ويستثنى من ذلك صور. منها أم أخيك أو أختك من الرضاغة فإنها

(١) قوله: «وإن علّت» أي الجدة. (٢) قوله: «وإن سقلت» أي زوج الابن أو الابنة.
(٣) قوله: «سقلت» أي ابتها. (٤) سورة النساء آية: ٢٣. (٥) سورة النساء آية: ٢٣.
(٦) رواه البخاري في: (٥٢) كتاب الشهادات - (١٧) باب الشهادة على الأنساب، وبالرضاع المستفيض، والموت القديم - حديث رقم: (٢٦٤٥). ورواه في: (١٧) كتاب النكاح - (٢٠) باب «وأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ» - حديث رقم: (٥٠٩٩). ورواه مسلم في: (١٧) كتاب الرضاغة - (١) باب يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب - حديث رقم: (٩، ١٣). ورواه أبو داود في: (١٧) كتاب النكاح - (٧) باب يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب - حديث رقم: (٢٠٥٥). ورواه الترمذي في: (١٠) كتاب الرضاغة - (١) باب ما جاء يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب - حديث رقم: (١١٤٦). قال الترمذي: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢٦) كتاب النكاح - (٥١) باب تحريم بنت الأخ من الرضاغة. حديث رقم (٣). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٣٤) باب ما يحرم من النسب - حديث رقم: (١٩٣٧، ١٩٣٨). ورواه أحمد: ١/١٣٢، ٢٧٥، ٣٢٩، ١٠٢/٦. رواه البخاري في: (٥٧) كتاب فرض الخمس - (٤) باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ - حديث رقم: (١٢٨٥). ورواه مسلم في: (١٧) كتاب الرضاغة - حديث رقم: (١). فائدة^(١): يقول المحقق: أخت المرصعة هي خالة مثل النسب لا تحل بالزواج.

رواه البخاري في: (٥٧) كتاب فرض الخمس - (٤) باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ حديث رقم (١٢٨٥) ورواه مسلم في: (١٧) كتاب الرضاغة - حديث رقم: (١).
(٧) ورواه الترمذي في: (١٠) كتاب الرضاغة - (١) باب ما جاء يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب - حديث رقم: (١١٤٧). ورواه عن عائشة رضي الله عنها. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. لا تعلم بينهم في ذلك اختلافًا. فائدة^(٢): وقلت: يتشتر التحريم من مرضع إلى أصول وفصول والحواشي من الوسط ومما له ضرر إلى هلي، ومن رضيع إلى ما كان من نسله فقط. فائدة^(٣): شرطين في التحريم: =

قد لا تحرم كما إذا أرضعت أجنبية أخاك أو أختك، فإنها لا تحرم عليك، وفي النسب تحرم لأنها إما أمك أو زوجة أبيك، ومنها أم نافتك أي أم ولد ولدك وهي في النسب حرام لأنها إما بنتك أو زوجة ابنك، وفي الرضاع قد لا تكون بنتاً ولا زوجة ابن بأن أرضعت أجنبية ولد ولدك، ومنها جدة ولدك حرام في النسب لأنها أم أمك أو أم زوجتك، وفي الرضاع قد لا تكون كذلك بأن أرضعت أجنبية ولدك فإن أمها جدته وليست بأمك ولا بأم زوجتك، ومنها أخت ولدك حرام بالنسب لأنها إما ابنتك أو ربيبك^(١) وإذا أرضعت أجنبية ولدك فبنتها أخته وليست بنتك ولا ربيبك. وعلم أن أخت الأخ في النسب والرضاع لا تحرم، وصورته في النسب أن يكون لك أخت لأم وأخ لأب فيجوز له نكاحها لأنها ليست بأخته من أبيه ولا أخته من أمه بل هي من رجل آخر وأم أخرى، فهي أجنبية، وصورته من الرضاع أن امرأة أرضعتك وأرضعت صغيرة أجنبية منك يجوز لأخيك نكاحها وهي أختك من الرضاع وقد ذكر الرافعي هذه المسائل الأربع في كونهن لا يحرمن من الرضاع ويحرمن من النسب وقد نظمها بعضهم فقال:

أربع في الرضاع هن حلال وإذا ما نسأستهن حرام
جدة ابن وأخته ثم أم لأخيه وحافد والسلام

وقال في الروضة: قلت كذا. قال جماعة من أصحابنا: تستثنى الأربع وقال المحققون: لا حاجة إلى استثنائها لأنها ليست داخلة في الضابط، ولهذا لم يستثنها الشافعي انتهى. وكذا لم يستثن في الصحيح وهو «يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ» وبيان كونها لم تدخل في الضابط أن أم الأخ في النسب لم تحرم لكونها أم أخ بل لكونها أم أو حليمة

(١) خلال الحولين.

(٢) خمس رضعات متتابعات ومترقات أي ليس في ساعة واحدة، وهذا عند الشافعي. لحديث عائشة خمس رضعات معلومات مشبعات يحرمن، وهذا الحديث منسوخ، ولكن ادعى باقي. وعند أبي حنيفة: رضعة واحدة. فائدة^(١): ترجيح رأي الأب والجد. يحرم من اللبن ما يحرم من النسب، ويشارك في اللبن ثلاث أصول: الرضيع، المرضعة وصاحب اللبن أي الزوج (الفحل). الثلاثة الذين يشتركون في التحريم فصول وفروع وحواشي.

(١) إذا رضع طفل من امرأة صارت أمه وصار آباء وأمهات. لمرضعة أجداد وجدات للمرضع.

(٢) إذا رضع طفل من امرأة يتشر التحريم إلى فروع (فصول) أولادها وأولاد أولادها.

(٣) وكذلك الحواشي من الوسط أخواتها وإخوتها وعمتها والأعمام، صاحب اللبن (الفحل) يتشر التحريم من زوج المرضعة من أصول وفروع وحواشي، والأصول يكون هو أب للمرضع وأبوه جد وهكذا. وفصول (فروع): أولاده: أخوة للمرضع ولو كان من امرأة أخرى. حواشي صاحب اللبن: أخوات وخالات وإخوات وعمات. الرضيع يحرم على المرضعة من أولاده فقط أي يجوز لأبي أن يتزوج أمي.

(١) قوله: «ريبك» أي بنت زوجتك.

أب ولا كذلك الرضاع وقس الباقي والله أعلم. وزاد ابن الرضا أم العم وأم العمه وأم الخال وأم الخالة من الرضاع لا يحرم من فلا تحرم عليك أم عمك ولا أم عمك ولا أم خالك ولا أم خالك من الرضاع والله أعلم. قال:

(وَأَزْنَعُ بِالمصاهرة: وَمَنْ أُمُّ الزَّوْجَةِ، وَالزَّوْجَةُ إِذَا خَلَا بِالْأُمِّ، وَزَوْجَةُ الْأَبِ، وَزَوْجَةُ الْإِبْنِ).

هذا هو السبب الثالث وهو المصاهرة فيحرم بها على التأيد أربع: إحداهن أم امرأتك، وكذا جداتها بمجرد العقد سواء في ذلك من النسب أو الرضاع لقوله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾^(١) وفي وجه لا تحرم إلا بالدخول كالربية، وهو ضعيف. الثانية بنت الزوجة سواء بنت النسب أو الرضاع، وكذا بنات أولادها بشرط أن يدخل بالأم فإن بنت أمه قبل الدخول بها حللن له، وإن دخل بها حُرِّمَ عليه على التأيد لقوله تعالى ﴿وَزَوَّجْنَاكُمْ الْمَلَائِكَةَ فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الْمَلَائِكَةُ دَخَلْنَ مِنْكُمْ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) وقول الشيخ [إذا خلا بالأم] المراد بالخلو الدخول بها لأنه اصطلاح عرفي، والربية بنت الزوجة من غيره وإن لم تكن في حجره^(٣)، وذكر الحجور ورد على الغالب. فإن قلت: لم حرِّمَت أم الزوجة بمجرد العقد بخلاف البنت فإنها لا تحرم إلا بالدخول على أمها؟ فالجواب أن الزوج يتلى في العادة بمعاملة أم الزوجة عقب^(٤) العقد لأنها ترتب أمر بنتها فحرِّمَت بمجرد العقد ليمكن من الخلوة بها لذلك بخلاف البنت. وأعلم أنه لا يحرم على الرجل بنت زوج الأم ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا ابنته ولا أم زوجة الأب ولا ابنتها ولا أم زوجة الابن ولا ابنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الراتب^(٥). الثالثة زوجة الأب حرام، وكذا زوجة الأجداد سواء في ذلك من جهة الأب أو الأم، وسواء في ذلك من النسب أو الرضاع لقوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٦) فاسم الأبوة صادق على الكل باعتبار الحقيقة والمجاز أو باعتبار الحقيقة مطلقاً والله أعلم. الرابع زوجة الابن حرام وكذا بنو الابن وإن سفلوا، سواء في ذلك النسب والرضاع لقوله تعالى ﴿وَوَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾^(٧) والمراد أنه لا تحرم زوجة الولد الذي تبناه^(٨)، وهذا التحريم بالعقد

- (١) سورة النساء آية: ٢٣.
- (٢) قوله: «بانت» أي طلقت.
- (٣) سورة النساء آية: ٢٣.
- (٤) قوله: «في حجره» أي في حضنته.
- (٥) قوله: «الذي تبناه» مثل النبي ﷺ وزيد بن ثابت. والآية: ﴿لَمَّا قُضِيَ زَيْدٌ...﴾ الخ وطلاق ثابت لأب المؤمنين زينب بنت جحش، وزواج رسول الله ﷺ منها. والحكمة من ذلك لأن الباري سبحانه أراد أن يمحو ظاهرة التبني التي اعتاد عليها أهل الجاهلية.
- (٦) قوله: «عقب العقد» أي في اتفاق الجهات.
- (٧) قوله: «ولا زوجة الراتب» أي زوج أمه.
- (٨) سورة النساء آية: ٢٢.
- (٩) سورة النساء آية: ٢٣.

والله أعلم. واعلم أن هذا التحريم محله في العقد الصحيح، أما بالنكاح الفاسد ^(١) فلا تتعلق به حرمة المصاهرة لأنه لا يفيد حلّ المتكوجة، نعم وطء الشبهة يحرم، فإذا تزوّج امرأة ووطئها أبوه أو ابنه بشبهة انفسح نكاحها لأنه معنى يؤيد الحرمة فإذا طرأ ^(٢) أبطل النكاح كالرضاع. وقول الشيخ [يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب] قد تقدم وما يستثنى منه والله أعلم. قال:

(وَوَاحِدَةٌ مِنْ جِهَةِ الْجَمْعِ، وَهِيَ أُخْتُ الزَّوْجَةِ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا).

يحرم على الرجل أن يجمع في نكاحه بين المرأة وأختها سواء في ذلك الاختان من الأبوين أو من الأب أو من الأم، وسواء في ذلك الأخت من النسب أو الرضاع لقوله تعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ^(٣) عطف سبحانه وتعالى تحريم الجمع على تحريم المحرمات المذكورات في أول الآية. وفي الحديث «مَنْ جَمَعَ مَاءَهُ فِي رَجَمِ أُخْتَيْنِ» وكذلك يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها لقوله ﷺ «لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا» ^(٤) رواه الشيخان والمعنى في منع الجمع فيما تقدم أنه يؤدي إلى قطع الرحم، وكما يحرم الجمع بين المرأة وعمتها كذلك يحرم الجمع بين

(١) قوله: «بالنكاح الفاسد» قلت: العقد الصحيح هو الذي استوفى الشروط صحيحة من ولي عدل وشهود عدل - ولكن إذا زوّجت نفسها يكون العقد فاسد، والعقد الفاسد استوفى بعض الشروط ولم يستوف البعض، ولكن قال بعد الأئمة بصحته، والذي لم يستوف الشروط كلها يكون عقد باطل. تنبيه: إذا كان العقد فاسد لا يكون الدخول فيه زنا لأن قال بعض العلماء بصحته.

(٢) قوله: «طرأ» أي هذه الشبهة لم تكن موجودة عند العقد.

(٣) سورة النساء آية: ٢٣. فائدة: حكم هذه الآية مثلاً: أنني رُجعت من امرأتين فبنيتهما أخوات لي، وبالتالي تكون البنات أخوات يحرم الجمع بينهما.

(٤) رواه البخاري في: (١٦) كتاب النكاح - (٢٧) باب لا تنكح المرأة على عمتها - حديث رقم: (٥١٠٨) - (٥١١٠). ورواه مسلم في: (١٦) كتاب النكاح - (٤) باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح - حديث رقم: (٣٣، ٤٠). ورواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (١٣) باب ما يكره أن يجمع بينهما من النساء - حديث رقم: (٢٠٦٤ - ٢٠٦٧). ورواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (٣٠) باب ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها. حديث رقم: (١٢٥) ورواه عن ابن عباس - ١١٢٦ ورواه عن أبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث ابن عباس وأبي هريرة حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم، لا تعلم بينهم اختلافاً، أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها. فإن نكح امرأة على عمتها أو خالتها أو العمّة على بنت أخيها، فنكاح الأخرى منهما مفسوخ. وبه يقول عامة أهل العلم. ورواه الفارسي في: (١١) كتاب النكاح - (٨) باب الحال التي يجوز للرجل أن يخطب فيها - حديث رقم: (١، ٢). ورواه مالك في: (٢٨) كتاب النكاح - (٨) باب ما لا يجمع بينه من النساء - حديث رقم: (٢٠، ٢١). ورواه أحمد: ١/٧٨، ٢١٧، ٣٧٢، ١٧٩/٢، ١٨٩، ٢٠٧، ٢٠٩، ٣/٦٧، ٣٢٨، ٣٨٢.

المرأة وبنت أخيها وبنت أولاد أخيها، وكذلك بين المرأة وبنت أختها وبنت أولاد أختها سواء في ذلك النسب والرضاع. وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين لو قدرت إحداهما ذكراً لما حلّ له نكاح الأخرى لأجل القرابة، واحتزنا بالقرابة عن المرأة وأم زوجها وعن المرأة وابنة زوجها فإنه يجوز الجمع بينهما، وإن كانت إحداهما لو كانت ذكراً لم تحل للأخرى والله أعلم.

(فرع) ملك أمة فاذعت أنها أخته من الرضاع: فإن كان ذلك قبل أن يملكها لم تحل له، وإن أذعته بعد أن مكنته من الوطء لم تحرم عليه، وإن أذعته بعد الملك وقبل الوطء فوجهان جاريان فيما إذا أذعت أنها موطوءة أبيه، ولو أذعت إخوة نسب لم تحرم عليه لأن النسب لا يثبت^(١) بالنساء فلا يثبت بهن التحريم بالنسب بخلاف الرضاع قاله القاضي حسين والله أعلم.

(فرع) كل امرأتين يحرم الجمع بينهما في النكاح يحرم الجمع بينهما في الوطء^(٢) بملك اليمين لكن يجوز الجمع بينهما في أصل الملك والله أعلم. قال:

(وَتُرْذُ الْمَرْأَةُ بِخَمْسَةِ جُيُوبٍ: بِالْجُنُونِ، وَالْجُلْدِ، وَالْبَرَصِ، وَالزُّوْقِ^(٣)، وَالْقَرْنِ^(٤)، وَتُرْذُ الرَّجُلُ أَيْضاً بِخَمْسَةِ جُيُوبٍ: بِالْجُنُونِ، وَالْجُلْدِ، وَالْبَرَصِ، وَالْجَبِّ^(٥)، وَالْمَنَةِ^(٦)).

لا شك أن النكاح يراد للدوام، ومقصوده الأعظم الاستمتاع، وهذه الجيوب منها ما يمنع المقصود الأعظم، وهو الوطء كالجَبِّ، وهو قطع الذكر، والعلة فإنها تمنع الجماع. أو الرق، وهو انسداد محل الجمع باللحم، وكذا القرن لأنه عظم في الفرج يمنع الجماع أو ما يشوش النفس فيمنع كمال الاستمتاع كالجنون والجلد^(٧)، وهو علة صعبة يحرم منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر. نسأل الله الكريم العافية، والبرص فيثبت الخيار بسبب ذلك لأننا لو لم نثبت الخيار في الفسخ بذلك لأدّى إلى دوام الضرر ولا ضرر في الإسلام. والأصل في ذلك ما روي أنه عليه الصلاة والسلام تزوّج امرأة من غفار فلما دخلت عليه رأى بكشها^(٨) يباحث فقال: «الْبَيْسِي تَبَاكِ وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ» وقال لأهلها: «دَلَسْتُمْ^(٩) عَلَيَّ»^(١٠) رواه البيهقي

(١) قوله: «لا يثبت بالنساء» أي لا يثبت بشهادة النساء. (٥) الجَبِّ: أي مقطوع الذكر.

(٢) أي الاتنتين ملكة، ولكن يوماً واحدة. (٦) المَنَةُ: انشلال الذكر وعدم انتصابه (المحلول)

(٣) الرق: أي انسداد الفرج بلحم. (٧) الجلد: ميكروية.

(٤) القرن: أي انسداد الفرج بنظم. (٨) بكشها: أي بخشها.

(٩) قوله: «دَلَسْتُمْ عَلَيَّ» أي كنتم العيب عَلَيَّ. يقال: دَلَسَ فلان لفلان في البيع، وفي كل شيء. ودَلَسَ عليه كذا، والمحدث في الإسناد: رَوَى عَنْ عَصْرٍ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ سَمَاعُهُ، أَوْ سَمِعَ شَيْخُهُ بِمَا لَا يُعْرَفُ بِهِ.

(١٠) رواه البيهقي: ٢١٣/٧. ورواه أحمد: ٤٩٣/٣. وأبو نعيم في «الطب»: ٢/٣٢٢. وهو حديث ضعيف.

في السنن الكبير من رواية ابن عمر رضي الله عنهما قال: والكشف: الجنب ثبث في البرص النص، وقيس^(١) الباقي عليه لأنه في معناه في المنع من كمال الاستمتاع وأولى، وروى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «إِنَّمَا رَجُلِي تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِهَا جُنُونٌ أَوْ جُلْدًا أَوْ بَرَصٌ فَمَسَهَا^(٢) فَلَهَا صَدَاقُهَا وَذَلِكَ^(٣) لَوَلِيِّهَا^(٤)» ولأن النكاح عقد معاوضة^(٥) قابل للرفع^(٦) بفجأه رفعه بسبب العيوب المؤثرة في المقصود كالبيع ولا فرق في الجنون بين المطبق^(٨) والمقطع^(٧)، سواء كان يقبل العلاج أم لا ولا يلحق به الإغشاء إلى أن يزول المرض، ويبقى^(٩) زوال العقل، وبالعجلة فهذه العيوب سبعة: ثلاثة يشترك فيها الزوجان، وهي الجنون والجلد والبرص، واثنان يختصان بالزوج، وهما الجب والعنة، واثنان يختصان بالمرأة، وهما الرق والقرن، ويمكن حصول خمسة في كل الزوجين كما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى. قال الرافعي: والعبارة للروضة. وما سواها من العيوب لا خيار به على الصحيح الذي قطع به الجمهور، فلا يثبت الخيار بالصناعات^(١٠) والبيع^(١١) وإن لم يقبل العلاج، ولا بدوام الاستحاضة والقروح السائلة وما في معنى ذلك، وقيل يثبت في ذلك لحصول التنفير، ثم إن الرافعي ذكر في باب الديات: أن المرأة إن كانت لا تتحمل الوطء إلا بالافضاء^(١٢) لم يجز للزوج وطؤها^(١٣). قال الغزالي: إن كان سببه ضيق المنفذ بحيث يخالف العادة فله الخيار، والمشهور من كلام الأصحاب أنه لا يثبت الخيار بمثل هذا، ثم قال: ويشبه أن يقال إن كانت المرأة تتحمل وطء نحيف^(١٤) مثلها فلا فسخ وإن كان بسبب ضيق المنفذ بحيث يحصل به الافضاء من كل وطء فهذا كالرق. وينزل^(١٥) ما قاله الأصحاب على الحالة الأولى، وما قاله الغزالي على الحالة الثانية. قال الرافعي: ولا خيار بكون الزوج أو المرأة عقيمًا ولا بكونها مفضضة، والافضاء هو رفع الحاجز^(١٦) بين مخرج البول ومدخل الذكر والله أعلم. قال:

(١) قوله: «وقيس الباقي» أي باقي الأمراض.

(٢) قوله: «فمَسَهَا» أي دخل بها.

(٣) قوله: «لَوَلِيِّهَا عَلَى» خطأ في متن الحديث، والصواب على زوجها.

(٤) رواه مالك في: (٢٨) كتاب النكاح - (٣) باب ما جاء في الصداق والعباءة - حديث رقم: (٩).

(٥) قوله: «معاوضة» أي دخل بها.

(٦) قوله: «لرفع» أي في نظير عوضه الصداق.

(٧) قوله: «المقطع» جنون باستمرار.

(٨) قوله: «يبقى زوال» لو فرض أن العقل زال بسكر.

(٩) قوله: «المطبق» جنون مرضي ولكنه مرض بسيط.

(١٠) قوله: «فوالبيع» راحة تمت من تحت الإبط (فيه مرض) ولكنه مرض بسيط.

(١١) قوله: «فوالبيع» راحة تمت من تحت الإبط (فيه مرض) ولكنه مرض بسيط.

(١٢) قوله: «بالافضاء» أخذ البكارة بالإصبع.

(١٣) قوله: «لم يجز للزوج وطؤها» أي للزوج معه فسخ العقد لأنها صغيرة لا تتحمل إلا الإصبع.

(١٤) قوله: «فوطء نحيف» أي قبله نحيف.

(١٥) قوله: «وينزل» ما قاله الأصحاب، أي يأخذ به.

(١٦) أي القبل والذبح.

(فصل: وَيُسْتَحَبُّ تَسْمِيَةُ الْمَهْرِ فِي النِّكَاحِ فَإِنْ لَمْ يُسَمَّ صَحَّ الْعَقْدُ وَوَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: أَنْ يَفْرُضَهُ الْحَاكِمُ أَوْ يَفْرُضَهُ الزَّوْجَانِ أَوْ يَدْخُلَ بِهَا قَبِيحٌ مَهْرُ الْمِثْلِ).

الصداق بفتح الصاد وكسرهما هو اسم للمال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح^(١) أو الوطء، وله أسماء: صداق ونحلة وفريضة وأجر، وهذه في القرآن العزيز. ومهر وعليقة وعقر، وهذه في السنة الشريفة، والصداق مأخوذ من الصَّدَقَ، وهو الشديد^(٢) الصلب لأنه أشدُّ الأعواض ثبوتاً فإنه لا يسقط بالتراضي. والأصل فيه الكتاب والسنة قال الله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾^(٣) والنحلة الهبة، وسمي نحلة^(٤) لأن المرأة تستمتع بالزوج كهو، بل هي أكثر فكانها تأخذ الصداق من غير مقابلة شيء، ومن السنة قوله ﷺ: «التَّمَسُّ وَكُنْزُ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»^(٥) ثم إنه لم يجلده فقال رسول الله ﷺ «فَرَزَجْتُمْ بِمَا مَعَكُمْ مِنْ الْقُرْآنِ»^(٦) إذا عرفت هذا فالمستحب أن لا يعقد النكاح إلا بصداق اقتداء برسول الله ﷺ فإنه

(١) مقدار المهر الذي يرغب به في مثل هذه المرأة عادة.

(٢) العقد ولم يدخل بها وطلقها يطلع لها الصنف. (٤) سورة النساء آية: ٤.

(٣) أي لا يسقط أبداً. (٥) قوله: «نَحْلَةً» أي عطية من الله سبحانه وتعالى.

(٦) رواه البخاري في: (٦٧) كتاب النكاح - (١٤) باب تزويج المعسر - حديث رقم: (٥٠٨٧). ورواه مسلم في: (١٦) كتاب النكاح - (١٣) باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل أو كثير - حديث رقم: (٧٦). ورواه أبو داود: (١٢) كتاب النكاح - (٣٠) باب في التزويج على العمل يعمل - حديث رقم: (٢١١١). ورواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - باب رقم (٢٢) - حديث رقم: (١١١٤). قال أبو حنيفة: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢٥) كتاب النكاح - (٦٢) باب التزويج على سور من القرآن - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (١٧) باب صداق النساء - حديث رقم: (١٨٨٧). ورواه الطبري في: (١١) كتاب النكاح - (١٩) باب ما يجوز أن يكون مهراً - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٨) كتاب النكاح - (٣) باب ما جاء في الصداق - حديث رقم: (٨). ورواه أحمد: ٥/ ٣٣٠، ٣٣٦.

(٧) رواه البخاري في: (٦٧) كتاب النكاح - (٦) باب تزويج المعسر الذي معه القرآن - حديث رقم: (٥٠٧١). ورواه مسلم في: (١٦) كتاب النكاح - (١٢) باب الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك - حديث رقم: (٧٦). ورواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (٣٠) باب في التزويج على العمل يعمل - حديث رقم: (٢١١١). ورواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (٢٢) باب منه - حديث رقم: (١١١٤) ورواه عن سهل بن سعد. قال أبو حنيفة: هذا حديث حسن صحيح. وقد ذهب الشافعي إلى هذا الحديث فقال: إن لم يكن له شيء يصدقها، فتزوجها على سورة من القرآن، فالنكاح جائز، ويعلمها سورة من القرآن. وقال بعض أهل العلم: النكاح جائز، ويجعل له صداق مثلها. وهو قول أهل الكوفة وأحمد وإسحاق. رواه النسائي في: (٢٥) كتاب النكاح - (٦٢) باب التزويج على سور من القرآن - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (١٧) باب صداق النساء - حديث رقم: (١٨٨٨). ورواه الطبري في: (١١) كتاب النكاح - (١٩) باب ما يجوز أن يكون مهراً -

لم يعقد إلا بمسمى، ولأنه أدفع للخصومة، ومقتضى كلام الشيخ أن المهر ليس ركناً في النكاح، وهو كذلك قال الأصحاب: ليس المهر ركناً في النكاح بخلاف البيع فإن ذكر الثمن ركن فيه، والفرق أن المقصود الأعظم من النكاح الاستمتاع وتوابعه وهو قائم بالزوجين، فلهذا لم يكن ركناً في النكاح بخلاف البيع فإن العوض مقصود فيه، ويدل على ما ذكرناه في النكاح باعتبار جواز اخلاعه عن ذكر الصداق قوله تعالى ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(١) وهو دليل المسألة التفويض التي ذكرها الشيخ بقوله [فإن لم يسمَّ صح العقد] ومعنى التفويض^(٢) إخلاء النكاح عن ذكر الصداق، وصورته أن يصدر من مستحق المهر، وذلك بأنه تقول البالغة الرشيدة ثيباً كانت أو بكرأ: زوّجني بلا مهر، أو على أن لا مهر لي فيزوجها الولي وينفي المهر أو يسكت، ومن التفويض^(٣) الصحيح أيضاً أن يقول سيد الأمة: زوّجتها بلا مهر أو يسكت لأنه مستحق المهر فإذا وقع العقد صحيحاً لم يجب به مهر على الجديد الأظهر كما هو مقتضى كلام الشيخ رحمه الله، ووجه عدم ثبوته بالعقد أنه حقها فإذا رضيت بعدم ثبوته لم يثبت، ولأن الصداق لو وجب بالعقد لتتصف بالطلاق، وعلى الأظهر هل يقول: ملكت بالعقد أن تملك مهر المثل أو أن تملك مهرأ ما؟ فيه قولان. وبالجمله فلها مطالبة الزوج بفرض مهر قبل المس وهو الوطاء لأن خلوا لعقد عن المهر خاص بالنبي ﷺ، ولتكن على تثبيت مما تسلم نفسها به.

وله طرق كما ذكره الشيخ. أحدها أن يفرضه^(٤) القاضي وذلك عند امتناع الزوج من الفرض أو عند تنازعهما في القدر المفروض فيفرض الحاكم مهر المثل بنقد البلد حالاً ولا يزيد على مهر المثل ولا ينقص كما في قيم المتلفات^(٥)، نعم الزيادة والنقص اليسيران الواقع منهما في محل الاجتهاد لا اعتبار به، ويشترط علم الحاكم بقدر مهر المثل وإذا فرض لم يتوقف لزومه على رضا الخصمين لأنه حكم منه، وحكم القاضي لا يفتقر لزومه إلى رضا الخصمين. الطريق الثاني أن يفرضه الزوجان^(٦) فإن قدرَا قدر مهر المثل وهما يعلمانه فلا

= حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٨) كتاب النكاح - (٣) باب ما جاء في الصداق - حديث رقم: (٨).

(١) سورة البقرة آية: ٢٣٦.

(٢) قوله: «التفويض»: أن تقول المرأة لوليها زوجني بلا مهر.

(٣) قلت والتفويض نوعان: ١ - المرأة الرشيدة تقول لوليها زوجني بلا مهر - ٢ - وأن يقول الآن زوجتك مني بلا مهر.

(٤) الصداق هو مهر المثل.

(٥) أي قيمة شيء أثلفه الإنسان من أثاث وغيره.

(٦) ولها حبس نفسها للفرض، وهل لها حبس نفسها لتسلم المفروض؟ قال البغوي والرويان نعم =

كلام وإن جهلا قدر مهر المثل أو أحدهما وقدرنا فرضاً فقولان: أظهرهما عند الجمهور صحة ما قدره ^(١) نص عليه في الأم. سواء كان قدر مهر المثل أو دونه أو فرقه، وسواء كان من جنسه ^(٢) أو من غير جنسه، وسواء كان من نقد أو عرض ^(٣)، وسواء كان حالاً أو موجلاً ^(٤) لأن الفرض بمنزلة الاصداق ولو تراضيا على صدق عند العقد كذلك صح، ولهذا لو طلقها قبل الدخول يشطر ما فرضه لأنه كالتمسك في العقد. الطريق الثالث أن يدخل بها قبل فرض من الحاكم وقبل تراضيهما على شيء فيجب لها به ^(٥) مهر المثل لأن الوطء بلا مهر خاص بالنبي ﷺ ولأن البضع فيه حق الله، ولهذا لا يباح بالإباحة فيصان عن صورة الإباحة. ثم المعتبر مهر مثلها وقت الوطء أم العقد أم أكثر مهرأ من يوم العقد إلى الوطء؟ فيه أوجه: أصحابها في المحرر والمنهاج أن الاعتبار بيوم العقد، وهذا الوجه لم يحكه في الروضة بالكلية بل صحح أن الواجب أكثر مهرأ من يوم العقد إلى الوطء، ونقله الرافعي عن المعتبرين ثم نقل الرافعي في باب المتق أن الأكثرين على اعتبار يوم العقد ذكره عند شرائه نصيب الشريك والله أعلم.

ولو مات ^(٦) أحد الزوجين قبل الفرض والوطء فهل يجب مهر المثل أم لا يجب شيء؟

« كالمسمى، ونقل الإمام عن الأصحاب المنع، وبه قطع الغزالي لأنها سامحت بالمرة فكيف يضايق في تقديره اهـ، كذا نقل من حاشية الأصل.

(١) أي من عملة البلد.

(٢) أي من جنس عملة البلد.

(٣) مهر يكون من خشب أو حديد.

(٤) ولو رضيت بالأجل لم تجز بل تؤخر هي إن شامت. فائدة: ^(١) فسخ النكاح لا تمارد الزوجة إلى زوجها إلا بعقد جديد ومهر جديد. وفي الفسخ أن يفسخ ما يشاء. بخلاف الطلاق فله ثلاث طلاقات فقط. فالطلاق لا تعود إلى زوجها الذي طلقها إلا أن تتزوج شخص آخر. وفي الطلقة الأولى يقول الزوج أرجعت زوجتي إلى عصمتي.

(٢) الصداق: ما يجب بنكاح (عقد) أو وطأ أو تفويض بضع قهراً.

(٣) النكاح: عقد مثل قول الولي زوجتك بتي. (٤) الوطأ: أي وطأ امرأة بشبهة فلها مهر المثل. (٥) تفويض بضع قهراً: أي الرجل تزوج امرأة كبيرة ثم تزوج بنت صغيرة سنها ١٥ سنة مثلاً. فكانت الزوجة الأولى ورضعت الصغرى فأصبحت الزوجة الأولى أم الصغرى وأم امرأة للزوج، أي حماه وأصبحت الزوجة أم لزوجته الرجل، والزوجة الصغرى بنت الزوج من الرضاع ففي هذه الحالة فالزوجة الكبيرة هي التي تدفع مهر المثل، ويحل هنا العقد، والمرأة أي الزوجة الكبيرة هي التي تدفع مهر المثل، وهذا معناه تفويض مهر البضع. * إذا شهد رجلان على عقد نكاح وتراجسا الرجلان، فالزوج هنا يصح، أي أن الرجلان الشاهدان هما اللذان يدفعان مهر البضع.

(٥) طالما طلقها بعد الوطأ وكان لم يفرض لها مهر فعليه عند الطلاق أن يفرض لها مهر.

(٦) مقررات المهر.

فيه خلاف مبني على حديث بروح بنت واشق فإنها نكحت بلا مهر فعات^(١) زوجها قيل أن يفرض لها ففضي لها رسول الله ﷺ بمهر نسايتها والميراث^(٢)، فاختلف الأصحاب في ذلك على طرق فقليل إن ثبت الحديث وجب المهر وإلا فقولان، وقيل إن لم يثبت فلا مهر، وقيل إن ثبت وجب المهر وإلا فلا يجب، وقيل قولان مطلقاً وهو الأصح، وبه قطع العراقيون واختلفوا في الأرجح من القولين فقال الرافعي: رجح صاحب التريب والمتولي الوجوب، ورجح العراقيون والإمام والبخاري والروياتي أنه لا يجب، ومقتضاه رجحان الثاني وهو أنه لا يجب وصرح بتصحيحه في المحرر وقال النووي في المنهاج: الأظهر وجوبه ولفظ الروضة. قلت: الأرجح ترجيح الوجوب، والحديث صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح والاعتبار بما قيل في إسناده وقياساً على الدخول فإن الموت مقرر^(٣) كالدخول، ولا وجه للقول الآخر^(٤) مع صحة الحديث والله أعلم. فإن أوجبت مهر المثل فهل الاعتبار بيوم العقد أم بيوم الموت أم بأكثرهما؟ فيه أوجه ليس في الرافعي ولا في الروضة ترجيح والله أعلم. ولو طلقها قبل الدخول والفرض^(٥) وجبت لها المتعة^(٦) ولا تشطير^(٧) تقريباً على الأظهر^(٨) أنه لا يجب بالعقد شيء فينحط الأمر إلى المتعة لمفهوم قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْلُقُونَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْلُغَ أَهْلَهُ وَمَا يَضُرَّكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَاصْفُوا بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ أَغْلَى﴾^(٩) فخص سبحانه وتعالى التشطير بالمفروض. واعلم أن مهر

(١) إذا كان غنياً يكون المهر من الميراث، أي من التركة ثم تأخذ ميراثها الشرعي أيضاً، وإذا كان فقيراً فتأخذ من بيت المال.

(٢) بروح بنت واشق الرواسية الكلاية أو الأشجعية زوج هلال بن مرة. لها ذكر في حديث معقل الأشجعي وغيره، وأخرج حديثها ابن عاصم من روايتها فساق من طريق المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن بروح بنت واشق أنها نكحت رجلاً وفوضت إليه فتوفي قبل أن يجمعا ففرض لها رسول الله ﷺ بصدق نسايتها. وحديث معقل مخرّج في السنن وأكثر النسائي من تخريج طريقه، وبيان الاختلاف من رواته في قصة عبد الله بن مسعدة، وعند أحمد من طريق زائدة عن منصور عن إبراهيم بن علقمة الأسود الحديث. وفيه فقام رجل من أشجع أراه سلمة بن يزيد فقال: تزوج رجل منا امرأة من بني رولس يقال لها بروح. الحديث. (الإصابة ٢٥١/٤).

(٣) المقرر من المثبت.

(٤) قوله «لا وجه للقول» هذه اللفظة صوابها «ولا وجه لوجه الآخر»، وربما أن يكون الخطأ من الطبع.

(٥) الفرض: أي المهر.

(٦) قوله: «المتعة» مقدار من المال يقدر من جنس المهر تأخذه المرأة من جنس المهر، وهي التي طلقت قبل الدخول، وقد طلبت من ولها الزواج بدون مهر.

(٧) قوله: «ولا تشطير» أي لا ينصف المهر في هذه الحالة.

(٨) قوله: «على الأظهر» أي أنه لا يجب لها بالعقد شيء.

(٩) سورة البقرة آية: ٢٣٧.

المثل هو القدر الذي يرغب به في أمثال المرأة ولكن الركن الأعظم النسب، فيراعى أقرب من ينسب إلى من تنسب إليه هذه المرأة كالأخت ويراعى في نساء العصبات قرب (١) الدرجة وإن متن، وأقربهن الأخت للأبوين (٢) ثم لأب (٣) ثم بنات الأخوة للأبوين ثم لأب ثم العمات كذلك ثم بنات الأعمام فإن تعلق نساء العصبات اعتبر بذوات الأرحام كالجندات والمخالات ويقدم القرى فالقرى من الجهات، وكذا تقدم القرب فالقرى من الجهة الواحدة، وقد يتخلل ذلك إما بفقدن أو لأنهن لم ينكحن أو للمجهل بمقدار مهرهن، وحيث شد فالاعتبار بمثلها من الأجنيات، وتعتبر العربية بعربية مثلها والأمة بأمة مثلها وينظر إلى شرف سيدها وعلمه، ويعتبر مهر المعتقة بمعتقة مثلها، ويعتبر مع ما ذكرنا نساء البلد فإن كان نساء عصباتها يملكتين هي في إحداهما اعتبر بعصبات بلدها فإن كن كلهن ببلدة أخرى فالاعتبار بهن لا بأجنيات بلدها. قلت: كلما جزم به الرافعي والنووي، وهو غير خال عن الاشكال، وبالمثال يظهر الاشكال: مثاله امرأة في قرية من قرى مدينة مهر مثل تلك المرأة في قربتها. مع ظهور الرغبة ألفان ومهر أخواتها في المدينة مائتان، فكيف نمهر مع الرغبة بالألفين؟ فإن فرض تساوي البلدين في المهر أو حصل تفاوت قريب سهل الأمر، وإلا فالاشكال قوي فيبغى الأخذ به والله أعلم، واعلم أنه تعتبر المشاركة في الصفات المرغوبة كالعلمة والسن والعقل واليسار واليكارة والعلم والقصاحة وشرف الأبوين وسائر الصفات التي تختلف بها الأغراض ومتى اختصت بصفة مرغوبة زيد في مهرها، وإن كان فيها نقص ليس في النسوة المعتبرات نقص في المهر بقدر ما يليق به ولو سامحت واحدة لم تلزم المسامحة والله أعلم. قال:

(وَلَيْسَ لِأَكْلِ الصَّدَاقِ وَأَكْثَرِهِ حَدٌّ وَيَجُوزُ أَنَّهُ يَتَزَوَّجُهَا عَلَى مَنَعَةٍ مَعْلُومَةٍ).

ليس للصداق حد في القلة (٤) ولا في الكثرة بل كل ما جاز أن يكون ثمناً من حين أو منفعة جاز جعله صداقاً، وقال أبو ثور: يتقدر بخمسة دراهم، وأبو حنيفة بعشرة دراهم، وهذا التقدير إن ثبت فيه سنة وإلا فهو (٥) تحكم، وفي السنة الشريفة ما يدل لما قلنا، ففي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال: للرجل الذي أراد التزويج «التَّمَسَّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» (٦) وهو حديث معطول، وفي آخره «وَزَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَتَكَ مِنَ الْقَرَانِ» وفيه دليل للمبالغة.

(١) قوله: «قرب الدرجة أي الأقرب إليها.

(٢) مثل أخت الأب من الأب.

(٣) أي الأشقاء.

(٤) لأن الله سبحانه وتعالى لم يحدد للمهر في شيء - إلا عند ملك جعل أقل المهر (٤/١) دينار، وجعل أبو

حنيفة (١٠) دراهم، وإذا قل من ذلك أصبح العقد فاسد، ويجب فيه مهر المثل.

(٥) قوله: «وإلا فهو تحكم» أي ذكر حكم بلا دليل الصلح.

(٦) الحديث سبق تخريجه.

في القلة وجواز جعل المنفعة صداقاً، وفي حديث عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: «أَرْضِيَّتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَا لِكَ يَتَعَلَّيْنِ، قَالَتْ: نَعَمْ فَأَجَازَةٌ»^(١) رواه ابن ماجه والترمذي، وقال: إنه حسن، وفي بعض النسخ: حسن صحيح، وقال ابن عساکر^(٢) في كتابه «الأطراف»: إنه صحيح. قلت: وفي الاستدلال على أبي حنيفة به وقفة لجواز أن النعلين كانا يعدلان عشرة دراهم، وأحسن من هذا في الرد قوله ﷺ «أَدْوَا الْعَلَاقِ، قِيلَ: وَمَا الْعَلَاقُ؟ قَالَ: مَا تَرَاخَى بِهِ الْأَهْلُونَ»^(٣) أو بالقياس فيقال إنه^(٤) لا يتقدر لأنه بدل منفعتهما فلا يتقدر كالأجرة، ثم^(٥) هذا في المرأة الرشيدة وفي سيد الأمة. أما الولي زوج المحجور^(٦) عليها فليس له النزول عن مهر مثلها، نعم يستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم للخروج من خلاف أبي حنيفة، ويستحب أن لا يزداد على صداق أزواج رسول الله ﷺ وهو خمسمائة درهم. فإن قلت: فهذه أم حبيبة زوج النبي ﷺ لأنه عليه الصلاة والسلام أصدقها أربعمائة دينار. فالجواب أن هذا القدر من فعل النجاشي رضي الله عنه من ماله أكراماً لسيد الأولين والآخرين ﷺ لأنه عليه الصلاة والسلام^(٧) أذاه وعقد به وفعل ذلك النجاشي رضي الله عنه جرأاً على أخلاق الملوك استعمالاً لحسن الصنيعة والله أعلم. قال:

(وَيَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ نِصْفُ الْمَهْرِ).

اعلم أن المرأة تملك الصداق بالمقد الصحيح أو بالفرض^(٨) لأنه عقد به العوض، وهو الانتفاع بالبيع وتوابعه فتملك به العوض كالبيع، وهذا إذا كانت التسمية صحيحة، وإلا فتملك مهر المثل، ثم استقراره يحصل بطريقتين: أحدهما الوطء وإن كان حراماً كالوطء في الحيض أو الاحرام لقوله تعالى «وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ»^(٩) وفسر الافضاء بالجماع، ويحصل بذلك بوطأة واحدة. الطريق الثاني يستقر

(١) رواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (١٧) باب صداق النساء، حديث رقم: (١٨٨٨). ورواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (٢١) باب في مهر النساء - حديث رقم: (١١١٣). ورواه عن عامر بن ربيعة. قال: وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وسهل بن سعد وأبي سعيد وأنس وعائشة وأبي حنيفة الأسلمي. قال أبو عيسى: حديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح واختلف أهل العلم في المهر. فقال بعض أهل العلم: المهر على ما تراضوا عليه. وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق.

(٢) ابن عساکر هو: الحافظ أبو القاسم علي، أخو الصائغ، إمام الشافعية، صاحب «تاريخ دمشق»، حسن السم، مواظباً على الاحتكاف في رمضان. توفي في الحادي عشر رجب سنة إحدى وسبعين وخمسمائة له ترجمة في: طبقات الشافعية: ٥٩/٢، ووفيات الأعيان ٣/٣٠٩.

(٣) حديث ضعيف: أخرجه أحمد: ٤٥٥/٣. والبيهقي: ١٢٨/٧.

(٤) أي أن الصداق لا يتقدر. (٦) الصغيرة والسفينة. (٨) المفوضة التي يفرض لها مهر المثل. (٩) تأكيد المهر. (٧) أي أن النبي ﷺ أوجبه له. (٩) سورة النساء آية: ٢١.

بموت أحد الزوجين ولو قبل الدخول لأن بالموت انتهى العقد فكان كاستيفاء المعقود عليه كالاجارة، ويستثنى من الموت ما إذا قتل السيد أمته المزوجة فإنه يسقط مهرها على المذهب، فلو لم يحصل وطء ولا موت وحصلت فرقة قبل الدخول نظر إن كانت الفرقة منها بأن فسخت النكاح بعينه أو أرضعت زوجة له أخرى صغيرة ونحو ذلك، أو فسخ النكاح بعينها فيسقط الجميع وإن كانت الفرقة لا بسبب منها ولا منه نشطر المهر، وذلك كما إذا طلقها بنفسه أو فؤض^(١) الطلاق إليها ففعلت أو علق طلاقها بدخولها الدار ونحوها فدخلت أو خالعتها، ويكمل فرقة تحصل لا بسبب من المرأة، واحتج للتشطير بقوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً لَيْسَ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(٢) ووجه ذلك من جهة المعنى بشيئين، وكان القياس سقوط جميع المهر لأن ارتفاع العقد قبل تسليم المعقود عليه يقتضي سقوط جميع العوض كما في البيع والاجارة. أحد الشيئين أن الزوجة كالمسلمة إلى الزوج نفسها بنفس العقد لأن التصرفات التي يملكها الزوج تنفذ من وقت^(٣) النكاح، ولا تتوقف على القبض فمن حيث إنه تنفذ تصرفاته استنفذ ببعض^(٤) العوض، ومن حيث إنه لم يتصل به المقصود^(٥) سقط بعضه. الشيء الثاني أنا لو حكمنا بسقوط المهر جميعه لاحتجنا إلى إيجاب شيء للمتعة فكان إبقاء شيء مما هو واجب أولى من إثبات ما لم يجب^(٦). إذا عرفت هذا فمتى^(٧) يرجع إليه النصف؟ الصحيح أنه يعود إليه بنفس الطلاق لقوله تعالى ﴿فَيَنْصِفُ مَا فََرَضْتُمْ﴾ أي فلكم نصف ما فرضتم، فهو كقوله ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾^(٨).

والوجه الثاني أن الفراق يثبت له خيار الرجوع في النصف^(٩)، فإن شاء تملكه، وإن

(١) أي ممتلكك حقه في الطلاق. فائدة: (١) ينسخ العقد بميب الرجل أو أرضعت الكبرى الصغرى، أو بعينها يسقط كل المهر، ولأن العقد نسخ، وإن كان النسخ ليس بسبب إلا عن شين ينظر المهر.

(٢) العصمة في يد المرأة المعجوز عند الشافعي، ولكنه يجوز في ملحق أبي حنيفة.
(٣) سورة البقرة آية: ٢٣٧.

(٤) أي للزوج الحكم على الزوجة منذ عقد النكاح وهي لا زالت في بيت أبيها. فائدة: (١) شرعاً الزوج له الحقوق كاملة، وهي لا زالت في بيت أبيها، وليس لأبيها أي حكم شرعي عليها، وحقوق الأب محفوظة مع مراعاة حقوق الزوج.

(٢) وإذا خرجت المرأة بدون إذن زوجها فهي أئمة وتلعنها الملائكة.

(٣) المحكمة في «أنها» لها نصف المهر قبل الدخول لأنها تكون تحت تصرفه، وهي لا زالت في بيت أبيها.

(٤) أي الدخول..

(٥) أي إذا لم يكن لها مهر مفروض، فلا بد أن يفرض لها مئة.

(٦) هذه الكلمة صوابها: «فمتى».

(٧) أي إذا ماتت الزوجة قبل الطلاق فيرث الزوج نصف المهر.

(٨) سورة النساء آية: ١٢.

شاه تركه كالشفعة، والثالث لا يرجع إلا بقضاء^(١) القاضي فعلى الصحيح لو حدثت في الصداق زيادة بعد الطلاق كان له تصفها سواء كانت الزيادة متصلة^(٢) أو متفصلة^(٣)، وإن حدث في الصداق نقص^(٤) كأن وجد من الزوجة تعداً بأن طالبها برّد النصف فامتنت فله النصف مع أرش^(٥) النقص وإن تلف كل الصداق، والحالة هذه فعليها الضمان، وإن لم يوجد منها تعد فوجهان: أحدهما، وهو ظاهر النص، وبه قال العراقيون والرويفي: أنها تنرم أرش النقص، وإن تلف فرمت البذل، لأنه مقبوض عن معاوضة فأشبه المبيع في يد المشتري بعد الاقالة^(٦)، وفي الأم نص يشعر بأنه لا ضمان، وبه قال المرافزة، لأنه في يده بلا تعد فأشبهه الوديعة، ولم يصحح في الروضة شيئاً كالشرح الكبير لكن رجح الرافعي في الشرح الصغير الأول، فعلى الأول وهو المصحح لو قال الزوج: حدث النقص بعد الطلاق فعليك الضمان، وقالت: بل قبله فلا ضمان عليّ، فمن المصدق؟ وجهان أصحهما المرأة إذ الأصل براءة ذمتها ولو رجع إليه كل الصداق فيسقط فتلّف في يدها فهو مضمون عليها كالبيع يتفسخ باقالة أو ردّ بعيب والله أعلم. وقوله [يسقط نصف المهر] يعني في الدين، فإذا أصدقها ديناً^(٧) في ذمته سقط نصفه بمجرد الطلاق على الصحيح، وعند الاختيار على الوجه الثاني فلو كان أعطاهما الصداق الذي في ذمته والمودى^(٨) باق فهل لها أن تدفع قدر النصف من موضع آخر لأن العقد لم يتعلق بعينه أم يتعلق حقه فيه لأنه تعين بالدفع فأشبهه الصداق المعين ابتداءً؟ وجهان أصحهما الثاني والله أعلم.

(فرج) إذا وهبت الزوجة^(٩) الزوج صداقها المعين نظر إن كان بعد أن قبضته، وطلّقتها قبل الدخول فهل يرجع عليها؟ قولان الأظهر عند الجمهور يرجع بنصف بدله إما المثل أو القيمة وإن وهبت إياه قبل أن يقبضه فطريقان، قيل لا يرجع قطعاً، والملحّب طرد^(١٠) القولين سواء قبضته أم لا، ولو كان الصداق ديناً فأبرأته منه لم يرجع على الملحّب كما لو شهد شاهدان بشين وحكم به حاكم ثم أبرأ المحكوم له المحكوم عليه، ثم رجع الشاهدان عن الشهادة فإنها لا يغومان للمحكوم عليه شيئاً، ولو أصدقها ديناً فقبضته ثم وهبت منه ففيه القولان في هبته العين، وقيل يرجع بالشرط قطعاً والله أعلم.

(فرج) خالغ^(١١) زوجته قبل الدخول على شيء غير الصداق فله المسمى الذي خالغ

- (١) أي ليس في الميراث من الزوجة شيء إلا بالقاضي.
 (٢) أي مثلاً جاموسة زاد وزنها أو تجارة وريحت.
 (٣) متفصلة أي الجاموسة ولدت.
 (٤) أي تزوجها على أن يدفع لها المهر بئر الشهر مثلاً.
 (٥) أي والذي أعطى لها باق في يدها.
 (٦) أي قبضت الزوجة الصداق من زوجها ثم أعطته له.
 (٧) أي الجاموسة قطعت رجلها مثلاً.
 (٨) أي قيمة النقص.
 (٩) أقلقت من الثمن ترد على المبيع.
 (١٠) أي سريان القولين في هذه المسألة.
 (١١) أي خذ شيء وطلّقتي غير الصداق.

عليه ولها نصف الصداق، وإن خالها على صداقها، فقد خالها على ماله وعلى مالها لأنه عاد إليه نصف الصداق بالخلع فتحصل البينة^(١)، وتبطل التسمية^(٢) في نصيبه، وفي نصيبها قولاً تفرق^(٣) الصفقة، وإن صححت التسمية فيه، وهو الأصح أي في نصيبها فللزوج الخيار إن كان جاهلاً بالتشطير والتفريق، فإن فسخ رجع عليها بمهر المثل على الأظهر، وفي قول يبدل المسمى المثل^(٤) إن كان مثلياً أو القيمة وإن أجاز رجع عليها بنصف مهر المثل على الأظهر، وعلى القول الآخر بمثل نصف الصداق أو قيمته والله أعلم. قال: ^(٥) (فصل: ^(٦) في المِثْمَةِ، وَهِيَ اسْمٌ لِلْمَالِ الَّذِي يَنْقُضُهُ الرَّجُلُ إِلَى امْرَأَتِهِ لِمُفَارَقَتِهِ لَهَا).

الفرقة ضربان فرقة تحصل بالموت فلا توجب متعة بالاجماع. قاله النووي، وفرقة تحصل في الحياة كالطلاق، فإن كان قبل الدخول نظر إن لم^(٧) يشطر المهر فلها المتعة، وإن تشطر فلا متعة لها على المشهور، وإن كان بعد الدخول فلها المتعة على الأظهر وكل فرقة من الزوج لا سبب^(٨) فيها أو من أجنبي فكالطلاق مثل أن لاهن^(٩) أو وطى أبوه أو ابنته زوجته بشبهة، ونحو ذلك والخلع كالطلاق على الصحيح، ولو حلقت الطلاق ففعلها ففعلت أو لاسها، ثم طلقها بعد المدة بطلبها فكالطلاق على الصحيح، وكل فرقة منها أو سبب^(١٠) لها فيها لا متعة فيها كفسخها بأعساره^(١١) أو خيبتها^(١٢) أو فسخه ببينها ولو اشترى زوجته فلا متعة على الأظهر. وأعلم أن المتعة يستوي فيها المسلم والملي والحر والعبد والحر والأمة وهي في كسب العبد وليسد الأمة كالمهر، ويستحب في المتعة أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً، وأما الواجب فإن تراخيا بشيء فذلك وإن تنازعا قدرها القاضي باجتهاده على الصحيح، ويعتبر حالهما على الصحيح، وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر، ويجوز أن تزداد المتعة على نصف مهرها على الصحيح لاطلاق الآية، وفي قول يشترط أن لا تزداد على النصف من صداقها وفي آخر أن تنقص عن النصف والله أعلم. قال:

(١) أي الطلاق.

(٢) أي كأنه خلعها على النصف.

(٣) مثل بعتك هذا الفدان أو أجزأك هذا الفدان في صفقة واحدة. قيل يجوز وقيل لا يجوز. تفرق الصفقة.

(٤) أي حصره وزن أو عد.

(٥) أي الفسخ.

(٦) هذا الفصل ليس موجوداً في نسخ المتن المشهورة.

(٧) أي لا سبب له فيها.

(٨) رماها بالزنا، ولم يجد بيته، ويقول في المسجد: أشهد بالله أربع مرات أنني أرمي زوجتي بالزنا، وفي الخامسة أن يقول: أن لعنة الله علي أن أكون من الكافرين، فصارت محرمة عليه مثل أمه وأخته، ولا يجوز رجوعها إلى الأب.

(٩) أي لم ينفق عليها..

(١٠) أي سبب فيها.

(١١) أي لم ينفق عليها..

(١٢) والفتية تكون ثلاث سنين.

كفاية الأعيان/م ٣٧٣

(فصل: وَالْوَلِيْمَةُ عَلَى الْعُرْسِ^(١)، مُسْتَحَبَّةٌ^(٢)، وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا وَاجِبَةٌ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ).

الوليمة طعام العرس، مشتقة من الولم^(٣)، وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان، وقال الشافعي، والأصحاب: الوليمة تقع على كل دعوة تتخذ لسرور حادث كنكاح أو ختان أو غيرهما، والأشهر استعمالها عند الإطلاق^(٤) في النكاح وتقيد^(٥) في غيره، فيقال لدعوة الختان إعدار، ولدعوة الولادة عقيقة، وسلامة المرأة من الطلق خراس^(٦)، ولقدوم المسافرين نقيعة^(٧)، ولأحداث^(٨) البناء وكيرة، ولما يتخذ للمُصيبة^(٩) وضيمة، ولما يتخذ^(١٠) بلا سبب مادية. قال النووي: لم يبين الأصحاب من يصنع وليمة القادم من السفر، وفيه خلاف لأهل اللغة فنقل الأزهري عن الفراء أنه القادم، وقال صاحب المحكم: هو طعام يُصنع^(١١) للقادم وهو الأظهر والله أعلم. قلت: ذكر الحلبي المسألة، وقال: يستحب للمسافر أن يطعم الناس وتقل فيه آثاراً عن الصحابة وغيرهم، وجزم بذلك، وهو عكس ما صححه النووي والله أعلم. وهل وليمة العرس واجبة أم لا؟ قولان أحدهما أنها واجبة لقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج «أولم»^(١٢) ولو بشاة^(١٣) حديث صحيح رواه الشيخان ولأنه عليه الصلاة والسلام ما تركها حضراً^(١٤) ولا سفراً، والأظهر وهو ما جزم به الشيخ أنها

(١) أي من أجل العرس.

(٢) لأنها مستحبة.

(٣) قوله «الولم» أي الجمع.

(٤) أي إذا أطلقت أصبحت للعرس.

(٥) أي تسمى فيما غير الزواج.

(٦) أي لئلا الولادة.

(٧) قوله: «أولم ولو بشاة» قال العلماء من أهل اللغة والفقهاء وغيرهم: الوليمة الطعام المتخذ للعرس.

مشتقة من الولم، وهو الجمع. لأن الزوجين يجتمعان. قاله الأزهري وغيره. وقال ابن الأثيري أصلها تمام الشيء واجتماعه، والقفل منها أولم.

(٨) رواه البخاري في: (٣٤) كتاب البيوع - (١) باب في قول الله [الجمعة ١٠ - ١١] - حديث رقم:

(٢٠٤٩). ورواه أيضاً في: (٦٧) كتاب النكاح - (٧) باب قول الرجل لأخيه - حديث رقم: (٥٠٧٢).

ورواه مسلم في: (١٦) كتاب النكاح - (١٣) باب المصطلق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم من حديثه،

وغير ذلك من قليل وكثير - حديث رقم: (٧٩، ٨٠، ٨١). ورواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح -

(٢٩) باب قلة المهر - حديث رقم: (٢١٠٩). ورواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (١٠) باب ما

جاء في الوليمة - حديث رقم: (١١٠٩٤). قال أبو حنيفة: حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في:

(٩) كتاب النكاح - (٢٤) باب الوليمة - حديث رقم: (١٩٠٧). ورواه الدارمي في: (١١) كتاب

النكاح - (٢١) باب في الوليمة - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٨) كتاب النكاح - (٢١) باب

ما جاء في الوليمة - حديث رقم: (٤٧). ورواه أحمد: ٣/ ١٦٥، ١٩٠، ٢٥٥، ٢٧١.

(١٤) أي أنها سنة.

مستحبة لقوله ﷺ: «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ»^(١) ولأنها طعام لا يخص بالاحتاجين فأشبه الأضحية^(٢)، وقياساً على سائر الولائم، والحديث الأول معمول على تأكيد الاستحباب، وقيل إنها فرض كفاية إذا فعلها واحد أو اثنان في ناحية وشاع وظهر سقط عن الباقيين، وأما سائر الولائم غير وليمة العرس فالمذهب الذي قطع به الجمهور أنها مستحبة، ولا تتأكد تأكيد وليمة العرس وفي قول: إن سائر الولائم واجبة وهو قول مخرج. وأقل الوليمة للمقادر شاة لأنه عليه الصلاة والسلام أولم على زينب^(٣) بنت جحش رضي الله عنها بشاة، ويأتي شيء أولم كفى لأنه عليه الصلاة والسلام أولم على صفية رضي^(٤) الله عنها بسويق^(٥) وتمر^(٦). وأما الإجابة إلى الوليمة، فإن كانت وليمة عرس فإن أوجبتنا الوليمة وجبت وإن لم نوجبها وجبت الإجابة أيضاً على الرجوع، ووجه العراقيون والروائي، وغيرهم للأحاديث الصحيحة فمن دُعي إلى وليمة فليأتها^(٧) وفي رواية فمن لم يُجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله^(٨) رواه مسلم. وأما غير وليمة العرس فالمذهب أن الإجابة إليها مستحبة. ثم إذا أوجبتنا الإجابة فهي فرض عين على الرجوع، وقيل فرض كفاية، ثم الإجابة

(١) رواه ابن ماجه في: (٨) كتاب الزكاة - (٣) باب ما أدى زكاته ليس يكثر - حديث رقم: (١٧٨٩).

(٢) أي شاة.

(٣) زينب بنت جحش بن زباب بن يَمَرْ الأسدية، أم المؤمنين، أمها أئمة بنت عبد المطلب، يقال ماتت سنة عشرين، في خلافة عمر (تقريب التهذيب ٢/ ٦٠٠).

(٤) صفية بنت يحيى بن أخطب، الإسرائيلية، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ بعد خيبر، وماتت سنة ست وللاثين، وقيل في ولاية معاوية وهو الصحيح. (المصدر السابق ٢/ ٦٠٣).

(٥) قوله: فسويق وتمر أي لبن ودقيق وتمر (المكتوبة).

(٦) والحديث رواه أبو داود في: (٢٦) كتاب النكاح - (٢) باب ما جاء في إجابة في استحباب الوليمة - حديث رقم (٣٧٤٤).

(٧) رواه البخاري في: (٦٧) كتاب النكاح - (٧١) باب حق إجابة الوليمة والدعوة - حديث رقم: (٥١٧٣).

ورواه في: (٧٤) باب إجابة الداعي في العرس وغيره - حديث رقم: (٥١٧٩). ورواه مسلم في: (١٦)

كتاب النكاح - (١٦) باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة - حديث رقم: (٩٦ - ١٠٦). ورواه أبو داود

في: (٢٦) كتاب الأطعمة - (١) باب ما جاء في إجابة الدعوة - حديث رقم: (٣٧٣٦ - ٣٧٤٢). ورواه

ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٢٥) باب إجابة الداعي - حديث رقم: (١٩١٣، ١٩١٤). ورواه

الدارمي في: (١١) كتاب النكاح - (٢٢) باب في الوليمة - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٨)

كتاب النكاح - (٢١) باب ما جاء في الوليمة (٤٧ - ٤٩). ورواه أحمد: ٢/ ٢٠، ٢٢، ٣٧.

(٨) رواه البخاري في: (٦٧) كتاب النكاح - (٧٢) باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله. ورواه مسلم.

في: (١٦) كتاب النكاح - (١٥) باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة - حديث رقم: (١٠٧). ورواه أبو

داود في: (٢٦) كتاب الأطعمة - (١) باب ما جاء في إجابة الدعوة - حديث رقم: (٣٧٤٢). ورواه

مالك في: (٢٨) كتاب النكاح - (٢١) باب ما جاء في الوليمة - حديث رقم: (٥٠).

حيث أوجبناها أو استحبيبناها إنما تجب أو تستحب بشروط وهي معنى قول الشيخ [إلا من عذر] أحدها أن يتم بدعوتهم جميع عشيرته أو جيرانه أو أهل جبرته أو أهل حرفته أغنيائهم وفقرائهم دون ما إذا خص الأغنياء قال رسول الله ﷺ: «فَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الرَّيْمَةِ يَمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا»^(١) وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْتِيهَا»^(٢) رواه مسلم. الثاني أن يخصه بالدعوة بنفسه أو يبعث إليه شخصاً، أما إذا فتح باب داره، وقال: ليحضر من أراد أو يبعث شخصاً ليحضر من أراد، أو قال لشخص: احضر واحضر معك من شئت، فلا تجب الإجابة ولا تستحب. الثالث أن لا يكون إحصاره لخوف منه لكونه من الظلمة أو أهوائهم أو كونه قاضي الظلمة أو أهوائه ونحو ذلك، وأن لا يطمع في جاهه أو ليعاونه على ما طلب من باطل بل يكون للتقرب والتودد. الرابع أن لا يكون هناك من يتأذى به لحضوره لأنه لا يليق به مجالسته فإن كان فهو معذور. في التخلف كأن يدعو السفلة وهو ذو شرف، والسفلة أسقاط^(٤) الناس كالسوقة^(٥) والجلوذة^(٦) وهم رسل الظلمة وقضاة الرشا والقلندرية^(٧) وفقراء الزوايا الذين يأتون ولائم من دب ودرج من المكسة وغيرهم فإنهم أرذل الأراذل، ومثل ذلك وأشباهه وهو شيء لا يخفى، ومن ذلك طالب علم يقصد بطلبه معرفة العلم لأجل حفظ الشريعة ويدعو معه طلبة قد ظهر عليهم طلب العلم لأجل الدنيا والترفع على الأقران ونحو ذلك، فهذا لا يجب عليه الحضور^(٨) وكذلك أمر الصوفي الصادق في سلوكه لا يجب عليه الحضور إذا دعا غيره من صوفية هذا الزمان الذين يأتون دعوة كل برّ وفاجر ويتعبدون بآلات اللهو والطرب وما أشبه ذلك، وهذه أمور ظاهرة لا تخفى إلا على أكهم^(٩) لا يعرف^(١٠) القمر.

الخامس أن لا يكون هناك منكر كشرب الخمر، والملاهي من زمر وغيره، فإن كان نظر إن كان ممن إذا حضر رفع^(١١) المنكر فليحضر إجابة للدعوة وإزالة للمنكر وإلا حرم

(١) قوله: «من يأتياها» أي لا يأكل منها الفقير.

(٢) قوله: «من يأتياها» أي الغني إذا خص الأغنياء فقط، تكون مشبهة بالرياء. ومعنى هذا الحديث الإخبار بما يقع من الناس، بعلة ﷺ، من مراعاة الأغنياء في الولائم وتخصيهم بالدعوة ولإشراهم بطيب الطعام ورفع مجالسهم وتقدمهم، وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم.

(٣) رواه مسلم في: (١٦) كتاب النكاح - (١٦) باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة - حديث رقم: (١٠٧) - (١١٠).

(٤) قوله: «أسقاط الناس» أي أوطى الناس.

(٥) قوله: «كالسوقة» أي الذي يهال.

(٦) قوله: «الجلوذة» أي الحاجب.

(٧) قوله: «القلندرية» أي الذي يريد العلم من أجل الدنيا.

(٨) قوله: «أكمة» أي المكان المرتفع.

(٩) قوله: «لا يعرف القمر» أي يقع على مكان مرتفع ليحرف القمر، وهو لا يعرف شيء.

(١٠) قوله: «إذا حضر رفع المنكر» أي الواض.

عليه الحضور لأنه كالراضي بالمنكر وإقراره، وفي وجه يجوز له الحضور، فلا يسمع وينكر بقلبه كما لو كان في جواره منكر يضرب فلا يلزمه التحول^(١)، وإذا بلغه الصوت^(٢) قال النووي: هذا الوجه غلط، وهو خطأ ولا يفتقر بجلالة صاحب التنبيه ونحوه ممن ذكره والله أعلم. فعلى الصحيح لو لم يعلم بالمنكر حتى حضر نهامهم، فإن لم يتنهوا فليخرج فإن قعد حرم عليه القعود على الصحيح، فإن تعلل عليه الخروج بأن كان في ليل وهو يخاف من الخروج قعد وهو كارهه ولا يستمع، فإن استمع فهو عاص، وفي الحديث «إِنْ مَنْ جَلَسَ وَاسْتَمَعَ إِلَى قَيْنَةٍ^(٣) صَبَّ فِي أُنْفِهِ الْأَنْكُ» وهو^(٤) الرصاص المذاب، ومن المنكر فرش الحرير وصور الحيوانات على الجدران والسقوف والثياب الحرير الملبوسة كما يصنعه مخالفة الرجال من أبناء الدنيا الملعونون على لسان النبوة من تشبههم بالنساء، ومن اعتقد حلّه بعد^(٥) تعريفه بالتحريم فهو كافر لأنه اعتقد حلّ ما جاء الشرع بتحريمه فيستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، ويجب على من حضر إنكاره على اللابس ولا يسقط عنه الإنكار بحضور فقهاء السوء فإنهم مفسلون للشرعة ولا يفقرء الرجس فإنهم جهلة أتباع كل ناعق لا يهتدون بنور العلم ويميلون مع كل ريح.

الشرط السادس أن يدعوه في اليوم الأول^(٦) فلو أولم ثلاثة أيام فلا تجب في الثاني بلا خلاف ولا يتأكد استحبابها كالיום الأول، وتكره الإجابة في اليوم الثالث. الشرط السابع أن يدعوه مسلم فإن دعاه ذمي فلا تجب الإجابة على ما قطع به الجمهور، لأن مخالطة الذمي مكروهة لنجاسته وتصرفاته الفاسدة وغير ذلك، ولأن في ذلك موادة. قال الرافعي هنا: وهي مكروهة لكنه جزم في آخر باب الجزية بأن موادته حرام. قلت: وهو الصواب، وتدل له الآيات الواردة في القرآن في غير موضع. قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخْلُوا بِهِنَّ جُنُودَكُمْ وَأُولِيَّائَهُمْ فَلْيُقَاتُوا فِيهِمْ بِأَمْوَالِهِمْ﴾^(٧) وقال الله تعالى ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٨) الآية، فقد نفى الله تعالى الوجدان^(٩) ممن آمن، فدل على أن من واددهم ليس بمؤمن، وقد عدا بعض العلماء ذلك إلى موادة الفسقة من المسلمين، فحرم مجالسة الفساق على سبيل الموائسة، وقد صرح الرافعي والنووي بذلك في كتاب الشهادات، ولهذا كان سفيان الثوري يطوف بالبيت، فقدم الرشيد^(١٠) يريد

(١) قوله: «فلا يلزمه التحول» أي منع المنكر، ولكن ينكره بقلبه.

(٢) قوله: «الصوت» أي صوت الغناء. (٣) قوله: «قَيْنَةٍ» أي الفخية. (٤) الحديث نثبت تخريجه.

(٥) قوله: «حلّه بعد» أي حلّ ما حرم الشرع بعدما عرف.

(٦) وإجابة الدعوة في اليوم الأول والثاني والثالث مستحبة.

(٧) سورة الممتحنة آية: ١. (٨) سورة المجادلة آية: ٢٢. (٩) معناه أي لا تجلبوا.

(١٠) هارون الرشيد، أبو جعفر بن المهدي محمد بن المتصور عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن=

الطواف، فقطع سفيان طوافه وذهب وتلا هذه الآية ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ﴾ الآية، وكذلك صنع ابن أبي وراود وتمسك أولئك بمعوم اللفظ والله أعلم.

(فرع) لو اعتذر المدعو إلى صاحب الدعوة فرضى بتخلفه زال الوجوب، ولو دعاه جماعة أجاب الأسبق، فإن جاءوا معاً أجاب الأقرب رحماً، ثم الأقرب داراً كالصدقة. والصوم ليس عذراً في ترك الإجابة، فإن حضر وكان في صوم فرض مضيق^(١) حرم الفطر قطعاً، وكذا إن كان غير مضيق^(٢) على الراجح، وإن كان في صوم نفل، فإن لم يشق على صاحب الدعوة صومه استحب إتمام صومه، وإن شق عليه استحب له الفطر، ثم المفطر هل يجب عليه أن يأكل ولو لقمة؟ فيه خلاف: الصحيح في الروضة هنا تبعاً للرافعي أنه مستحب، لأن المقصود الحضور، وقد وجب، وكذا صححه النووي في شرح صحيح مسلم في باب الوليمة، واختار في تصحيح التنبية وجوب الأكل، وصرح به في شرح مسلم في باب نذر الصوم، فقال: الصحيح أنه يلزمه الأكل عندنا والله أعلم^(٣).

(فرع) المرأة إذا دعت النساء فهو كما ذكرنا في الرجال، فإن^(٤) كان رجلاً أو رجلاً، قال في الروضة: وجبت الإجابة إذا لم تكن خلوة^(٥) محرمة، قال الاسناني: وفي تعبيره بالوجوب نظر من جهة أن شرط الدعوة أن تكون عامة كالعشرة والإخوان وأهل الصناعة فكيف يجيء الوجوب عند دعوة الرجل الواحد، وعبرة الرافعي صحيحة فإنه عبر بالاستحباب. فصرح في الروضة بالوجوب فحصل الخلل^(٦) انتهى. قلت: صورة المسألة

المعصية، استخلف بعهد من أبيه عند موت أخيه الهادي ليلة السبت لأربع عشرة بقين من ربيع الأول سنة سبعين ومائة. روى عنه ابنه المأمون وغيره أنه كان كثير الغزو والحج، وأجل ملوك الدنيا، مات رحمه الله في ثالث جمادي الآخرة سنة ثلاث وتسعين ومائة، وله خمس وأربعون سنة. (تاريخ الخلفاء ص/٢٨٣).

(١) قوله: ففرض مضيق، أي مثل رمضان.

(٢) قوله: فغير مضيق، أي غير رمضان.

(٣) مسائل تتعلق بالضيافة: منها للضيف أن يأكل إذا قدم إليه الطعام من غير أن يأذن صاحب الطعام لفظاً، إلا إذا كان ينتظر حضور غيره فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظاً، ولا يأكل من بيت صديقه أو بستانه في غيبته. وهو جائز بشرط أن يعلم من حاله أنه لا يكره ذلك، وهل يملك الضيف ما يأكله؟ الجمهور أنه يملك، ودم يملك؟ قيل بالوضع بين يديه، وقيل بالأخذ، وقيل بوضعه في الفم، وقيل بالانزاد (أي البلع) يتبين له الملك قبليه، وضعف المتولى ما سوى الوجه الأخير. قال الأذريعي وأضعفها أولها ولم أره في طريقه، كذا ذكره الشيخ في حاشيته على الأصل.

(٤) أي يختلي بالنساء.

(٥) أي المرأة دعت رجلاً.

(٦) أي الخلل بين الرأيين.

عند الدعوة العامة والتنصيب على هذا الرجل بعينه فلا خلل والله أعلم. قال:

(فصل: والتسوية في القسم^(١) بين الزوجات واجبة، ولا يدخل على غير المقسوم لها لغير حاجة).

يجب على كل واحد من الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف، ويجب على كل واحد بدل ما يجب عليه بلا مطلق ولا إظهار كراهية، بل يؤديه وهو مطلق الوجه، والمطل^(٢) منفعة الحق مع القدرة وهو ظلم. قال الله تعالى ﴿وَلَكِنَّ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْنَهُ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٣) والمراد تماثلها في وجوب الأداء بالنسبة إلى ما يجب عليه. وقال تعالى ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٤) وجماع المعروف الكف عما يكره، وإعفاء صاحب الحق من مؤنة الطلب وتأديته بلا كراهية، قاله الشافعي فإذا كان تحت الشخص زوجتان فأكثر، فلا يجب عليه أن يقسم لهن، لأن المبيت حقه فله تركه^(٥) كسكنى الدار المستأجرة، والحكمة في ذلك أن في إداعية الطبع^(٦) ما يغني عن الإيجاب، نعم يستحب القسم ولا يعضلهن^(٧)، لأنه إضرار، وفي وجه ليس له الإعراض عنهن، فإذا أراد أن يبيت عند واحدة وجب عليه القسم، ولا يبدأ بأ واحدة إلا بقرعة أو بإذن الباقيات، لأنه العدل، فإذا قسم وجب عليه التسوية، ولها اعتباران، اعتبار بالمكان، واعتبار بالزمان، أما المكان فيحرم عليه أن يجمع بين زوجتين أو زوجات في مسكن^(٨) واحد، ولو ليلة واحدة إلا برضاهن، لأنه يؤذي إلى كثرة المخاصمة والخروج عن الطاعة لما بينهما من الوحشة^(٩)، وليس ذلك من المعايشة بالمعروف، ولأن كل واحدة تستحق السكنى فلا يلزمها الاشتراك كما لا يلزمها الاشتراك في كسوة واحدة يتناولانها، وهذا عند اتحاد المرافق^(١٠)، وإلا فيجوز إذا كان اتفاقاً بالحال. واعلم أن الجمع بين الزوجة والسرية^(١١) أو السراي^(١٢) في بيت واحد حرام كالزوجات، صرح به الروياتي

- (١) القسمة في اللغة هي التسوية بين الزوجات في المبيت، والتسوية حكمها الوجوب حتى لا يحدث بينهم حقد، وإذا لم يقسم بينهم بالعدل يأثم. لقوله ﷺ: «اللهم هذا نفسي فيما أملك فلا تأخذني فيما لا أملك» ولأن النبي ﷺ كان له ميل شديد إلى عائشة. وسوف يأتي تخريج هذا الحديث إن شاء الله تعالى.
- (٢) قوله: «المطل» أي يعطيه الأموال بعد جهد وتعب.
- (٣) سورة البقرة آية: ٢٢٨.
- (٤) سورة النساء آية: ١٩.
- (٥) أي يعطل في المبيت.

- (٦) في حجرة واحدة.
- (٧) سقطت كلمة «عدم» ومكانها بين كلمة «من» وكلمة «الوحشة».
- (٨) سقطت كلمة «عدم» ومكانها بين كلمة «من» وكلمة «الوحشة».
- (٩) سقطت كلمة «عدم» ومكانها بين كلمة «من» وكلمة «الوحشة».
- (١٠) كلورة المياه. (١١) السرية، أي الأمة.
- (١٢) قوله: «السراي» جمع سرية، وهي الأمة.

والله أعلم. وأما الزمان فاعلم أن عماد القسم الليل والنهار تابع له، لأن الله تعالى جعله سكناً والنهار للتردد في المصالح، وهذا حكم غالب الناس. أما من يعمل ليلاً كالحارس، فعماد قسمه النهار والليل تبع، وعماد قسم المسافر وقت نزوله ليلاً كان أو نهاراً كثيراً كان أو قليلاً، إذا عرفت هذا فمن عماده القسم بالليل يحرم عليه أن يدخل في نوبة^(١) واحدة على أخرى ليلاً سواء كان لغير حاجة أو لحاجة كعبادة وغيرها، وهذا هو الصحيح، وينقل المزي في المختصر عن الشافعي أنه يجوز أن يعودها ليلاً في نوبة غيرها، وهو مقتضى كلام الشيخ، وقال عامة الأصحاب: إن المزي سها في النقل عن الشافعي، وإنما قال الشافعي: في يوم غيرها، نعم لو دخل نهاراً لحاجة، كأخذ حاجة، أو تعريف خبر، أو تسليم نفقة، أو وضع متاع ونحو ذلك، فلا قضاء على الصحيح، وقيل النهار كالليل، نعم يجوز الدخول في نوبة الغير للضرورة بلا خلاف، واختلف في الضرورة التي تجوز الدخول ليلاً في نوبة الضرة. فقال ابن الصباغ: هي مثل أن تموت أو يكون منزولاً بها في النزح^(٢)، وقال الشيخ أبو حامد وغيره: الضرورة كالمرض الشديد، وقال الغزالي: هي كالمرض المخوف، وكذا المرض الذي يحتمل كونه مخوفاً فيدخل ليتبين الحال، وفي وجه لا يدخل حتى يتحقق أنه مخوف، ثم إذا دخل على الضرة للضرورة، فإن مكث ساعة طويلة قضى لصاحبة الثوبة مثل ذلك القدر في نوبة المدخول عليها، وإن لم يمكث إلا لحظة يسيرة فلا قضاء، ولو تعدى بالدخول فدخل بلا ضرورة، ولو كان لحاجة نظر إن طال الزمان قضى، وإلا فلا يقضي ولكنه يعصي، وفي الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال «فَمَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ قَامَ إِلَى أَحَدَاهُمَا»^(٣) وفي رواية «فَلَمْ يَدُلَّ يَتَهَمَا جَاءَ يَوْمَ الْغِيَاةِ وَشِقَّةَ مَائِلٍ»^(٤) وفي رواية «سَاقِطٌ»^(٥) رواه أبو داود والترمذي وغيرهما. وصححه ابن

(١) قوله: «نوبة واحدة» أي موعداً.

(٢) قوله: «فمن لا بها في النزح» أي الموت وطلوع روحها.

(٣) قوله: «فمن كان له امرأتان» الظاهر أن الحكم غير مقصور على امرأتين بل هو اقتصار على الأدنى فمن له ثلاث أو أربع كان كذلك.

(٤) رواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (٣٩) باب في القسم بين النساء - حديث رقم: (٢١٣٤). ورواه النسائي في: (٣٦) كتاب عشرة النساء - (٢) باب ميل الرجل إلى بعض نساءه دون البعض - حديث رقم: (١).

(٥): رواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (٣٩) باب في القسم بين النساء - حديث رقم: (٢١٣٣). ورواه الدارمي في: (١١) كتاب النكاح - (٢٤) باب في اللحل بين النساء - حديث رقم: (١).

(٦) رواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (٤١) باب ما جاء في التسوية بين الضرائر - حديث رقم: (١١٤١). ورواه عن أبي هريرة. قال أبو عيسى: وإنما أسند هذا الحديث ممام بن يحيى عن قتادة. ورواه هشام الدستوائي عن قتادة قال: كان يقال. ولا نعرف عن هذا الحديث مرفوعاً إلا من حديث=

حيان، وقال الحاكم: إنه على شرط الشيخين لكن بالفاظ مختلفة، وإذا ساوى بينهما في الظاهر لم يؤخذ بزيادة ميل قلبه إلى بعضهن، ولا تجب التسوية في الجماع. لكن تستحب التسوية فيه وفي سائر الاستمتاع، ووجه عدم التسوية في الجماع بأنه أمر متعلق بالشهوة وهي أمر لا يتأتى في كل وقت إذ لا قدرة له على ذلك، ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ قَيْدِلٌ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ^(١). فَلَا تُلْزِمْنِي^(٢) فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ: بِعَيْنِ الْقَلْبِ»^(٣) رواه غير واحد وصححه ابن حبان، وقال الحاكم: على شرط مسلم، وقال الترمذي: كونه مرسلًا أصح. واعلم أن القَسَمَ تستحقه المريضة، والرققاء^(٤)، والقرناء، والحائض، والنساء، والمحرمات^(٥)، والمولى^(٦) منها^(٧)،

= همام. وهمام ثقة حافظ. ورواه النسائي في: (٣٦) كتاب عشرة النساء - (٢) باب ميل الرجل إلى بعض نساءه دون بعض - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٤٧) باب القسمة بين النساء - حديث رقم: (١٩٦٩). ورواه ابن حبان في: كتاب النكاح - باب القسم - فصل ذكر وصف عفيفة من لم يملك بين امرأته في الدنيا - حديث رقم: (٤١٩٤ - ٢٠٤/٦).

(١) قوله: «أملك: أي المبيت». (٢) قوله: «فلا تلزمي فيما تملك ولا أملك: أي المحبة بالقلب، فإن قلت يمشه لا يؤخذ ولا يلام فيه صلى الله تعالى عليه وسلم، فضلاً عن أن يلام هو إذ لا تكليف يمشه. فما معنى هذا الدعاء. قلت: لعله يمني على جواز التكليف يمشه، وإن رفع التكليف تفضل منه تعالى فينبغي للإنسان أن يتضرع في حضرته تعالى ليندم هذا لإحسان، أو المقصود إظهار اختصار العبودية، وفي مثله لا الاضطرار إلى مثل هذه الأبحاث والله تعالى أعلم.

(٣) رواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (٢٨) باب القسم بين النساء - حديث رقم: (٢١٣٤). ورواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (٤١) باب ما جاء في التسوية بين الصرائر - حديث رقم: (١١٤٠). ورواه عن عائشة. قال أبو عيسى: حديث عائشة هكذا، رواه غير واحد عن حماد بن سلمة، عن أنس، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن يزيد، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يقسم. ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أنس، عن أبي قلابة، مرسلاً، أن النبي ﷺ كان يقسم، وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة. ورواه النسائي في: (٣٦) كتاب عشرة النساء - (٢) باب ميل الرجل إلى بعض نساءه دون بعض - حديث رقم: (٢). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٤٧) باب القسمة بين النساء - حديث رقم: (١٩٧١). ورواه الدارمي في: (١١) كتاب النكاح - (٢٥) باب في القسمة بين النساء - حديث رقم: (١). ورواه ابن حبان في: كتاب النكاح - باب القسم - فصل ذكر ما كان يملك المصطفى ﷺ في القسمة بين نسائه - حديث رقم: (٤١٩٢ - ٢٠٣/٦).

(٤) قوله: «الرققاء: أي المرأة التي اتسد فرجها بعظم.

(٥) أي واحدة محرمة والثانية غير محرمة. أي أن الاثنين معه في إحرام الحج.

(٦) قوله: «المولى: أي حالة زوج أقسم على زواجه أن لا يجامعها لمدة أربعة شهور، وهذا يسمى إيلاء، ولكنه يلحق بإليها في البيت، ولكن لا يجامعها.

(٧) كلها بالأصل «عليها» والصواب منها.

والمظاهر^(١) منها، والمراقة، والمجنونة التي لا يخاف منها، لأن المراد الأنس، واستثنى المتولي المعتدة عن وطء شبهة، لأنه تحرم الخلوة بها، وهذا كله عند طاعة الزوجة، أما لو نشزت عن زوجها بأن خرجت من منزلة أو أراد الدخول عليها، فأغلقت الباب ومنعته. وأدعت أنه طلق أو منعته التمكين من نفسها فلا قسم لها كما لا نفقة لها، وإذا عادت إلى الطاعة لم تستحق القضاء، وامتناع المجنونة كامتناع العاقلة. لكن لا تأثم والله أعلم. قال:

(وَإِذَا أَرَادَ السَّفَرُ أَقْرَعَ يَبْتَهَنُ، وَيَخْرُجُ بِأَلْتِي تَخْرُجُ لَهَا الْقُرْعَةُ).

الأصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها: أنها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ السَّفَرُ أَقْرَعَ يَبْنِي نِسَاءَهُ فَأَكْبَهُنَّ خَرَجَ سَهْمَهَا خَرَجَ بِهَا»^(٢) رواه الشيخان، فإذا سافر بالقرعة، لم يقض مدة^(٣) اللهاب والإياب والإقامة في البلدان، إذا لم يتو الإقامة بها مدة تزيد على مدة المسافرين^(٤) ولا امتد مقامه، وسواء كان السفر طويلاً أو قصيراً، لأنه عليه الصلاة والسلام سافر بعائشة رضي الله عنها. ولم ينقل أنه قضى بعد حوده، بل ظهر أنه كان يدور^(٥) على التوبة، بل روي عن عائشة رضي الله عنها أنه ما كان يقضي، ولأن المسافرة تحملت مشاقاً يزاء مقام الزوج معها، فلو قضى لتوفر حظ المقيمات. واعلم أن مدة السفر إنما لا تقضى

(١) قوله: والمظاهر منها أي قال لها أنت علي كظهر أمي، وهو بيت حنن ولا يوطؤها، وكفارته إذا وطلعا تحرير ربة أو صوم ستين يوماً، ولكن في الإيلاء يقع في القسم وعليه كفارة يمين. ويكون القسم بين الزوجات في حالة إذا كن مطيعات.

(٢) رواه البخاري في: (٥١) كتاب الهبة - (١٥) باب هبة المرأة لغير زوجها، وعنفها إذا كان لها زوج - حديث رقم: (٢٥٩٣). ورواه في: (٥٢) كتاب الشهادات - (١٥) باب تعليل النساء بعضهم بعضاً - حديث رقم: (٢٦٦١). ورواه في: (٣٠) باب القرعة في المشكلات - حديث رقم: (٢٦٨٨). ورواه في: (٥٦) كتاب الجهاد والسير - (٦٤) باب حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نساءه - حديث رقم: (٢٨٧٩). ورواه في: (٦٤) كتاب المغازي - (٣٤) باب حديث الإفك - حديث رقم: (٤١٤١). ورواه في: (٦٥) كتاب التفسير - باب (٦) - حديث رقم: (٤٧٥٠). ورواه في: باب (١١) - حديث رقم: (٤٧٥٧). ورواه مسلم في: (٤٤) كتاب فضائل الصحابة - (١٣) باب في فضل عائشة رضي الله تعالى عنها - حديث رقم: (٨٨). ورواه في: (٤٩) كتاب التوبة - (١٠) باب في حديث الإفك، وقبول توبة الفائف - حديث رقم: (٥٦). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٤٧) باب القسمة بين النساء - حديث رقم: (١٩٧٠). ورواه في: (١٣) كتاب الأحكام - (٢٠) باب القضاء بالقرعة - حديث رقم: (٢٣٤٨، ٢٣٤٧). ورواه الدارمي في: (٦٦) كتاب الجهاد - (٣١) باب في خروج النبي ﷺ مع بعض نساءه في الغزو - حديث رقم: (١). ورواه في: (١١) كتاب النكاح - (٢٦) باب الرجل يكون عنده النسوة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١١٤/٦، ١١٧، ١٩٧، ٢٦٩.

(٣) أي ليس لباتي النساء مدة مقابل مدة الزوجة التي أصابها القرعة.

(٤) أربعة أيام فأكثر في القصر.

(٥) أي يرجع للزوجة التي لها دور البيت.

بشروط: أحدها أن يقرع، فإن لم يقرع قضى للمتخلفات، ويقضي جميع مدة ما بين إنشاء السفر إلى رجوعه إليهن على الصحيح. الشرط الثاني أن لا يقصد بسفره النقلة، فإن قصد النقلة، فلا يجوز أن يستصحب فيه بعضهن دون بعض بقرة ولا بغيرها، فلو فعل قضى للمتخلفات على الصحيح، وقيل إن أقرع فلا يقضي مدة السفر، ولا يجوز أن يُخلف نساهم. بل ينقلهن بنفسه، أو بوكيله، أو يطلقهنّ لما في تخلفهنّ من الإضرار بهنّ. قال الرافعي: كذا أطلقه الغزالي، وفيما علق عن الإمام أن ذلك أدب. وليس بواجب. الشرط الثالث أن لا يعزم على الإقامة كما تقدم. فلا يقضي مدة السفر، أما إذا صار مقيماً فينظر، فإن انتهى إلى مقصده^(١) الذي نوى، فإن نوى إقامة أربعة أيام فأكثر أو نواها عند دخوله قضى مدة إقامته، وفي مدة الرجوع وجهان: الصحيح لا يقضي كلمة اللهاب، وإن لم ينو الإقامة وأقام، قال الإمام والغزالي: إن أقام يوماً لم يقضه، والأقرب^(٢) ما ذكره البغوي إن زاد مقامه في بلد على مقام المسافرين وجب قضاء الزائد، ولو أقام لشغل يتطرده ففي القضاء خلاف كالخلاف في الترخيص. قال المتولي: إن قلنا يترخص لم يقض، وإلا فيقضي ما زاد على مدة المسافرين، والملهب في الترخيص^(٣) أنه إن كان يتوقع تنجيز شغله ساعة بعد ساعة ترخص ثمانية عشر يوماً، وإن علم أنه لا يتنجز في أربعة أيام لم يترخص أصلاً، ولو استصحب واحدة بقرة، ثم عزم على الإقامة في بلد، وكتب إلى الباقيات يستحضرهنّ، ففي وجوب القضاء من وقت كتابته وجهان حكاهما البغوي، ولم يرجح الرافعي والنووي فيهما شيئاً، ولو كان تحته نسوة وله إمام هل له أن يسافر بأمة بلا قرعة؟ وجهان. قال الرافعي: القياس الجواز، وقال النووي: هو الصحيح والله أعلم.

(فرع) ولو وهبت واحدة حقها من القسم للزوج لم يلزمه القبول وله أن يبني عندها في نويتها، فإن رضى بالهبة نظر إن وهبت لمعينة جاز ويبني عند الموهوبة ليلتين، ولا يشترط في هذه الهبة رضا الموهوب لها على الصحيح، ولو وهبت حقها للزوج فهل له أن يختص واحدة بنوبة الواهبة؟ وجهان: أحدهما نعم، وبه قطع العراقيون والرويان وغيره، واليه ميل الأكثرين، ولو وهبت حقها لجميع الفترات أو أسقطت حقها مطلقاً وجبت التسوية فيه بين الباقيات بلا خلاف، وللواهبة الرجوع متى شاءت ويعود حقها في المستقبل لأن المستقبل هبة لم تقبض حتى لو رجعت في أثناء الليل يخرج من عند الموهوب لها، وما مضى لا يؤثر الرجوع فيه، وكذا ما فات قبل علم الزوج بالرجوع لا يؤثر فيه الرجوع، فلا يقضيه على الملهب، وشبهه الغزالي، بما إذا أباحه ثمرة بستانه، ثم رجع فأكل المباح له

(١) أي المكان الذي سافر إليه.

(٢) قوله «الأقرب» أي الأفضل والأحسن.

(٣) قوله «الملهب في الترخيص» أي قصر الصلاة.

بعضها قبل العلم بالرجوع، وفي هذه الصورة طريقتان: فمن الشيخ أبي محمد في وجوب الغرم قولان كمسألة الوكيل، وعن الصيدلاني القطع بالغرم، ومال إليه الإمام لأن الغرامات يستوي فيها العلم والجهل، كذا قاله الرافعي والنووي، وقولهم: إن الإمام مال إلى الغرم ممنوع، ففي النهاية الجزم بعدم الغرم، والله أعلم^(١).

(مسألة) لا يجوز للمرأة أن تأخذ عن حقها من القسم عوضاً لا من الزوج ولا من الضرة، فإن أخذت لزمها رده لأن الحقوق لا تقبل العوض كحق الشفعة وغيره، ولهذا لا يجوز أخذ العوض بالزول عن الوظائف، وإن جرت عادة المتساهلين من الفقهاء بذلك والله أعلم. قال:

(وَإِنْ تَزَوَّجَ جَلِيلَةً خَصَّهَا بِسَبْعِ لَيَالٍ إِنْ كَانَتْ بِكَراً وَأَقَامَ عِنْتَهَا سَبْعاً، وَإِنْ كَانَتْ ثِيئاً بِثَلَاثٍ)^(٢).

إذا جدد الشخص نكاح امرأة وعنده زوجتان مثلاً قد قسم لهما قطع الدور للجديدة. فإن كانت بكرأ أقام عندها سبعم أو ثيئاً ثلاثاً، ولا يقضي لقوله أنس رضي الله عنه: من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعم، ثم قسم، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم، وقال أبو قلابه^(٣): لو شئت لقلت إن أنسا رضي الله عنه رفعه إلى النبي ﷺ. رواه^(٤) البخاري ومسلم، والمعنى في ذلك زوال الحشمة بين الزوجين، وهذا التخصيص واجب على الزوج على المذهب حتى قال المتولي: لو خرج بعض تلك الليالي بعدل قضى عند التمكن، وتجب الموالاة بين السبع والثلاث لأن الحشمة^(٥) لا تزول بالمفترق، فلو فرق ففي الاحتساب بالمفروق وجهان: ظاهر كلام الجمهور المنع، وإن كانت الجديدة ثيئاً استحب له

(١) قال المحقق: وللمرأة أن تهب نوبتها أو تصالح الزوج على إسقاطها. لحديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين وغيرهما: «أن سودة بنت زمعة وهبت يوماً لعائشة وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة يوماً وسودة».

(٢) قال في الروضة: لأن البكر الرغبة فيها أتم والحاجة إلى تأليف قلبها أكثر فجعل قدرها السبع وقدر الثيب الثلاث.

(٣) أبو قلابه هو: عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي، بفتح الراء وتخفيف القاف ثم معجمة، أبو قلابه البصري، يكنى أبا محمد، وأبو قلابه لقب، صدوق يخطيء، نثر حفظه لما سكن بغداد من الحادية عشرة، مات سنة ست ومبشرين ومائتين، وله ست وثمانون سنة. (تقريب التهذيب ١/ ٥٢٢).

(٤) في الصحيحين من حديث أنس قال: «من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعم ثم قسم وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم» وفي الباب أحاديث.

(٥) قوله: «الحشمة» أي حياء كل من الزوجين من الآخر.

أن يخبرها بين أن يقيم عندها ثلاثاً بلا قضاء، وبين أن يقيم عندها سبعا، ويقضي للباقيات كما فعل رسول الله ﷺ يوم سلمة^(١)، فإن اختارت السبع قضى للباقيات السبع، وإن أقام بغير اختارها لم يقض إلا الأربع الزائدة، هذا هو المذهب الذي قطع به الأصحاب، ولو التمس أربعا أو خمسا لم يقض إلا ما زاد على الثلاث، ولو طلبت البكر عسرا لم تجز إيجابتها فإن أجابها لم يقض إلا ما زاد على السبع والله أعلم.

(فرع) وفي الزوج حق الجديدة من الزفاف ثم طلقها ثم راجعها فليس لها حق الزفاف لأن الرجعية باقية^(٢) على النكاح الأول وقد وفى حقّه، وإن أبانها^(٣) ثم جدّد نكاحها فقولان: الأظهر أنه يجمّد حقها من الزفاف لأنه نكاح جديد والله أعلم. قال:

(وَإِذَا بَانَ^(٤) نُشُورُ الْمَرْأَةِ وَعَظْمُهَا، فَإِنْ أَبَتْ إِلَّا النُّشُورُ حَجَرَهَا، فَإِنْ أَقَامَتْ عَلَيْهِ ضَرْبَهَا، وَيَسْقُطُ بِالنُّشُورِ قَسَمُهَا وَتَقْتُلُهَا).

إذا ظهر من المرأة أمارات النشور إما بالقول مثل إن اعتادت حسن الكلام، أو كان إذا دعاها أجابت^(٥) بلبك ونحوه فتغير ذلك، وإما بالفعل بأن كانت في حقه طليقة الوجه فأظهرت عبوسة، أو أبدت^(٦) إمراضاً على خلاف ما ألفه من حسن الملتقى، وعظما بالكلام بأن يقول: ما هذا التغيير الذي حدث منك، وكنت ألفت منك غير ذلك فأتيتي الله تعالى فإن حقّي واجب عليك وبين لها أن النشور يسقط النفقة والكسوة والقسم، وحجة ذلك قوله تعالى ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾^(٧) ولا يهجرها ولا يضربها لاحتمال أن لا يكون ذلك نشورا، ولعلها تبدي علرا أو تتوب، ويحسن أن يبرّها ويستمل قلبها، فإن أبّت إلا

(١) وقد قُدر للثب ثلاث والبكر سبعة لحديث أم سلمة عند مسلم وغيره فإن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام. ورواية مسلم في: (١٧) كتاب الرضاغ - (١٢) باب قدر ما تستطع البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف - حديث رقم: (٤١ - ٤٥).

(٢) قوله: «باقية» أي باقية في العلة.

(٣) قوله: «أبانها» أي الطليقة الأخيرة.

(٤) قوله: «إن بان نشور المرأة» أي إذا نشرت الزوجة، أي عصت زوجها وترملت عنه، وامتنعت عن أداء حقوقه وعظما، فإن أطاعت وإلا هجرها في الفراش ما شاء من مدة، وفي الكلام ثلاثة أيام لا غير لقوله ﷺ: «لا يصل لمومن أن يهجر أمه فوق ثلاث ليال»، ورواه البخاري ومالك، فإن أطاعت وإلا ضربها في غير الوجه ضرباً غير مبرح، فإن أطاعت، وإلا بُعث حكم من أمه وحكم من أهلها فيصلا بكل منهما على حدة سبعا ورواه الإصلاص والترفيق بينهما فإن تملوا ذلك فرّقا بينهما بطلاق بائن، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ، وَاصْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَاصْزُورُوهُنَّ، فَإِنْ أَطَعْتُم مِّنْهُنَّ لَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيرًا، وَإِنْ عَفَيْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَلْيَعْمُوا حُكْمًا مِّنْ أَمَلِهِ وَحُكْمًا مِّنْ أَمَلِهَا إِنْ رِيئَا إِصْلَاحًا يَوْفَىٰ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيمًا﴾.

(٥) قوله: «إذا دعاه» أي للفراش. (٦) قوله: «أو أبدت» أي أظهرت. (٧) سورة النساء آية: ٣٤

النشوز، وظهر ذلك منها بأن دعاها إلى فراشه فأبت وصارت بحيث يحتاج في ردها إلى الطاعة^(١) إلى تعب^(٢) لا امتناع دلال أو خرجت من منزله ونحو ذلك هجرها في المضجع ولا يهجرها في الكلام، وهل هجرانها في الكلام حرام أم مكروه؟ فيه وجهان عن الإمام قال الإمام: وعندي أنه لا يحرم الامتناع من الكلام أبداً نعم إذا كلم فعليه أن يجيب كجواب السلام وابتدائه، قال الرافعي: ولمن قال بالتحريم أن يقول لا تمنع من ترك الكلام بلا قصد أما إذا قصد الهجران فحرام كما أن الطيب ونحوه إذا تركه الإنسان بلا قصد لا يأثم، ولو قصد بتركه الأحدا^(٣) أثم، وحكى عن الشافعي أنه لو هجرها بالكلام لم يزد على ثلاثة فإن زاد أثم. قال ابن الرفعة: ومحل الخلاف فوق الثلاث، أما الثلاث فلا يحرم قطعاً. قال النووي: الصواب الجزم بتحريم الهجران فيما زاد على ثلاثة أيام وعدم التحريم في الثلاثة للحديث الصحيح «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ»^(٤) قال أصحابنا وغيرهم: هذا في الهجران لغير عذر شرعي فإن كان عذر بأن كان المهجور مذموم الحال لبدعة أو فسق، أو نحوهما، أو كان فيه صلاح لدين الهاجر أو المهجور فلا يحرم، وعلى هذا يحمل ما ثبت من هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه ونهيه عليه الصلاة والسلام الصحابة عن كلامهم، وكذا ما جاء من هجران السلف بعضهم بعضاً كذا ذكره هنا، وقال في كتاب الإيمان: وهجران المسلم حرام فوق ثلاثة أيام، وهذا إذا كان الهجر لحفظ النفس وتعقيبات أهل الدنيا، فأما إذا كان المهجور مبتدعاً أو متجاهراً بالظلم أو الفسق فلا تحرم مهاجرته أبداً، وكذا إذا كان في المهاجرة مصلحة دينية والله أعلم.

قلت: وأشد الناس فسقاً من المسلمين فقهاء السوء وفقراء^(٥) الرجس الذين يترددون إلى الظلمة طمعاً في مزابلتهم مع علمهم بما هم عليه من شرب الخمر، وأنواع الفجور، وأخذ المكوس، وفقر الناس على ما تدعوهم إليه أنفسهم الاتمارة وسفك الدماء، وقمع^(٦) من دعاهم إلى ما نزلت^(٧) به الكتب وأرسلت به الرسل فلا يفتروا بصنع هؤلاء الأراذل من الفقهاء والفقراء، ويجب اتباع ما جاء به سيد السابقين واللاحقين ﷺ وقد حرر بعض فقهاء العصر بحثاً فيمن يتعاطى شيئاً يحصل به اعتقاد حل ما حرم الله لأجل عدم إنكاره ذلك لأن

(١) قوله: «في ردها إلى الطاعة» أي إلى حالتها الطبيعية.

(٢) قوله: «التعب» أي العناء.

(٣) قوله: «الأحدا» أي امتناع المرأة عن الزينة، مثل امتناع المرأة التي مات زوجها عن الزينة.

(٤) الحديث سبق تخريجه.

(٥) قوله: «وفقراء الرجس» أي عبّاد الأوثان والأصنام.

(٦) قوله: «وقمع» أي ضربهم وإهانتهم.

(٧) قوله: «ما نزلت به» أي ما جاءت به الكتب السماوية.

به تقام الشريعة، فقال: من ألقى مصحفاً في القاذورة كفر وإن ادعى الإيمان لأن ذلك يدل على استهزائه بالدين، فهل يكون متعاطي سبب اتلّاس الشريعة، أولى بالتكفير أم لا؟ وجعل هذا أولى لأن مثل ذلك قد يخفى على العوام بخلاف إلقاء المصحف شرفه الله تعالى، ولأن السبب المؤثي إلى طمس الدين، وإماتة الحق أدل دليل على خيبت الطوية وإن قال إن سريره حسنة كما قال علي رضي الله عنه، وهذا جلّي لا شك فيه والله أعلم.

أما إذا تكرّر منها الهجران وأصرّت عليه فله الهجران^(١) والضرب بلا خلاف، وهلم هي الطريقة الصحيحة المعتمدة في المراتب الثلاث، وفي قول يجوز الهجران والضرب في المرتبة الأولى وهي عند خوف النشوز وظاهر الآية يدل لذلك، وهل يجوز الضرب في المرتبة الثانية، وهي ما إذا ظهر منها النشوز ولم يتكرّر؟ فيه خلاف، رجح الرافعي في المحرر المنع^(٢) وصحح، النووي في المنهاج، الجواز واختاره في الروضة، وقال: إنه الموافق لظاهر القرآن^(٣)، وحيث جاز له الضرب فهو ضرب تأديب^(٤) وتعزير وينبغي أن لا يكون مديماً، ولا مبرحاً ولا مُهلكاً^(٥)، ولا على الوجه^(٦)، فإن فعل وأدى إلى تلف وجب الغرم لأنه تبين أنه إتلاف لا إصلاح، ثم الزوج وإن جاز له الضرب فالأولى له العفو بخلاف الولي فإنه لا يترك ضرب التأديب للصبي لأنه مصلحة له وفي الحديث «الَّتِي عَنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ»^(٧) وأشار الشافعي فيه إلى تأويلين^(٨): أحدهما أنه منسوخ بالآية أو حديث آخر ورد بضريهن، والثاني حمل النهي على الكرملة أو ترك الأولى^(٩). قال الرافعي: وقد يحمل النهي على الحال الذي لم يوجد فيه السبب المجوز للضرب. قال النووي: وهذا التأويل الأخير هو المختار فإن النسخ^(١٠) لا يصار إليه إلا إذا تعلّق الجمع وعلمنا بالتاريخ والله أعلم.

(فرج) ليس من النشوز الشتم ولباءة اللسان لكنها تأثم بإيذائه، وتستحق التأديب، وهل يؤدبها الزوج أم يرفع الأمر إلى القاضي؟ وجهان حكاهما الرافعي هنا بلا ترجيح، وجزم في باب التعزير بأن الزوج يؤدبها وصححه النووي هنا من زيادته فقال: قلت:

(١) أن يجمع بين الإثنين. قوله: «المنع» أي منع الضرب.

(٢) لأن الله سبحانه وتعالى قال: «لَمُظْهَرُونَ وَلَمُجْرَهُونَ».

(٣) قوله: «ضرب تأديب» أي ضرب غير مبرح.

(٤) قوله: «ولا على الوجه» لأن النبي ﷺ نهى عن تعذيب الوجه.

(٥) رواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٥١) باب ضرب النساء - حديث رقم: (١٩٨٥).

(٦) لأن النبي ﷺ نهى عن ضرب النساء، والآية تدل على ضرب النساء، وفي هذا تعارض، فيقول إن الحديث منسوخ بالآية.

(٧) قوله: «أو ترك الأولى» أي عدم الضرب.

(٨) أي تاريخ نسخ الحديث بالآية.

الأصح، أنه يؤدبها بنفسه لأن في رفعها إلى القاضي مشقة، وعاراً وتنكيداً للاستمتاع فيما بعد وتوحيشاً للقلوب والله أعلم. ولو مكنت من الجماع ومنعت من بقية الاستمتاعات^(١)، فهل هو نشوز يسقط النكاح؟ فيه وجهان^(٢) ذكرهما الرافعي بلا ترجيح وصحح النووي من زيادته أنها تسقط والله أعلم. قال:

(فصل: في الخلع^(٣)): وَلَخَلْعٌ جَائِزٌ عَلَى عَوَضٍ مَعْلُومٍ.

الخلع مشتق من الخلع، وهو النزاع، ومنه خلع الثوب، فإذا فارقها، فقد خلعه منها. وهو في الشرع عبارة عن الفرقة، على عوض يأخذه الزوج، وفيه نظر من جهة أنه لو خالعهما على ما ثبت لها عليه من القصاص^(٤) أو الديون ونحو ذلك فإنه يصح ولا أخذ، فالأحسن أن يقال: فرقة على عوض راجع إلى الزوج. وأصل الخلع مجمع على جوازه وجاء به القرآن والسنة. قال الله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَكَتَ بِهِ﴾^(٥) وعن ابن عباس رضي الله عنهما، «أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ^(٦) بِن قَيْسِ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَهْتَبُ^(٨) عَلَيْهِ فِي خُلُقِي^(٩) وَلَا دِينٍ وَلِكَيْتِي^(١٠) أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(١) قوله: «بقية الاستمتاعات» أي الفسك والقبلة من الزوجة.

(٢) قوله: «وجهان» أي ناشز وغير ناشز.

(٣) قوله: «الخلع» هو التزام عوض معلوم ومعين تدفعه الزوجة لزوجها بشرط أن يطلقها طلاقاً بائناً، وسميت خلعة لأن الزوجة تدفع العوض، وأنها خلعت نفسها منه.

(٤) قوله: «القصاص» أي كان قد قطع يدها مثلاً فقالت طلقني مقابل أن سأترك القصاص.

(٥) قول تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ أي فلا ذنب.

(٦) قوله تعالى: ﴿لَهَا افْتَكَتَ بِهِ﴾ أي ما تدفعه مقابل خلعه.

(٧) ثابت بن قيس بن شماس - بمسجمة وميم مشددة وآخره مهملة - أنصاري خزرجي، خطيب الأنصار، من كبار الصحابة، بشرة النبي ﷺ بالجنة واستشهد بالممامة، فنزلت وصيته بمنام رآه خالد بن الوليد. (تقريب التهذيب ١/١١٦).

(٨) قولها: «ما أهتبت عليه» بضم المثناة من فوق، ويجوز كسرهما من الحتاب يقال حتبت على فلان أهتبت عتياً، والاسم المحبة، والعتاب هو الخطاب بالإدلال. وفي رواية بكسر العين بدلها تحاتية ساكنة من العيب، وهي أليق بالمراد.

(٩) قولها: «في خلق ولا دين» بضم الخاء المعجمة واللام ويجوز إسكانها، أي لا أريد مفارقه لسوء خلق ولا نقصان دينه، زاد في رواية أيوب «ولكني لا أطيقه»، ثم البيهقي بلفظ «لا أطيقه بنفسه» وهذا ظاهر أنه لم يصنع بها شيئاً يقتضي الشكوى منه بسببه، لكن في رواية النسائي أنه كسر يدها، فيحمل على أنها أرادت أنه سيء الخلق، لكنها ما تعيبه بذلك بل بشيء آخر. وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي داود أنه ضربها فكسر يدها لكن لم تشكه واحدة منهما بسبب ذلك، بل وقع التصريح بسبب آخر وهو أنه كان دسيم الخلفة.

(١٠) قولها: «ولكني أكره الكفر في الإسلام» أي أكره إن أقمت عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر، وانتهى أنها=

أَتَرُدُّبْنَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟^(١) قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَقْبِلِ^(٢) الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقًا^(٣)، رواه البخاري، ولا فرق في جواز الخلع بين أن يخالع على الصداق أو على بعضه أو على مال آخر سواء كان أقل من الصداق أو أكثر، ولا فرق بين العين والدين والمنفعة وضابطه إن كل ما جاز أن يكون صداقاً جاز أن يكون عوضاً في الخلع لمعوم قوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَلَتْ بِهِ﴾^(٤) ولأنه عقد على بضع^(٥) فأشبه النكاح. ويشترط في عوض الخلع أن يكون معلوماً متمولاً^(٦) مع سائر شروط الأعراس كالقدرة على التسليم واستقرار الملك وغير ذلك، لأن الخلع عقد معاوضة فأشبه البيع والصداق، وهذا صحيح في الخلع الصحيح، أما الخلع الفاسد فلا يشترط العلم به فلو خالعهما على مجهول كتب غير معين أو على حمل هذه الدابة أو خالعهما بشرط فاسد كشرط أن لا ينفق^(٧) عليها وهي حامل أو لا^(٨) سكنى لها أو خالعهما بألف إلى أجل مجهول، ونحو ذلك بانت^(٩) منه في هذه الصورة بغير المثل، أما حصول الفرقة فلأن الخلع، إما فسخ أو طلاق، إن كان فسخاً فالنكاح لا يفسد العوض، فكذا فسخه إذ الفسوخ تحكي^(١٠) العقود، وإن كان طلاقاً فالطلاق يحصل بلا عوض وماله حصول بلا عوض فيحصل مع فساد العوض كالنكاح بل أولى لقوة الطلاق وسرايته^(١١) وأما الرجوع إلى مهر المثل فلأن قضية فساد العوض ارتداد العوض الآخر والبضع لا يرتد بعد حصول الفرقة فوجب رد بطله كما مر في فساد الصداق ويقاس بما ذكرنا ما يشبهه لأن ما لم يكن ركنًا في شيء لا يضر الجهل به كالصداق. ومن صور ذلك ما لو

= |أردت أن يحملها على الكفر وإمراها به نفاقاً بقولها «لا أحبب عليه في دين» فحين الحمل على ما قلناه.

(١) قوله: «حديثه» أي بستانه.

(٢) قوله: «أقبل الحديث وطلقها تطليقاً» وقال ابن حجر هو أمر لإرشاد وإصلاح لا لإيجاب.

(٣) رواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (١٢) باب الخلع - حديث رقم: (٥٢٧٦). ورواه أبو داود

في: (١٣) كتاب الطلاق - (١٨) باب في الخلع - حديث رقم: (٢٢٢٨). ورواه النسائي في: (٢٧)

كتاب الطلاق - (٣٤) باب ما جاء في الخلع - حديث رقم: (٢). ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب

الطلاق - (٢٢) باب المختلعة تأخذ ما أعطها - حديث رقم: (٢٠٥٦). ورواه أحمد: ٣/٤.

(٤) قوله: «على بضع» أي على ترك منفعة البضع.

(٥) قوله: «متمولاً» أي يكون المقابل مال. فائدة: ١ - أركان الخلع: زوج وزوجة ومعرض وصيغة.

٢ - شروط العوض: أن يكون طهرراً ومتنعماً به ومقدور على تسليمه.

٣ - إذا قالت له خلعتك على جمل فإنه يجب عليها دفع مهر المثل للزوج.

(٦) لأنها تنفي حاجة واجبة وهي نفقة الحمل. (٨) قوله: «بانت منه» أي انفصلت عنه.

(٧) أي السكن مدة العدة. (٩) قوله: «فتحكي العقود» أي تأتي على صورة للعقد.

(١٠) إذا قال لها أنت طالق غلى نصفك أو رأسك فيسري الطلاق كأنها طلقة واحدة.

خالعها على ما في كفها ولم يعلمه فإنها تبين منه بمهر المثل فإن لم يكن في كفها شيء ففي الوسيط أنه يقع الطلاق رجعيًا والذي نقله غيره أنه يقع بائنًا بمهر المثل قال الرافعي: ويشبه أن يكون الأول فيما إذا كان عالماً بالحال، والثاني فيما إذا ظن أن في كفها شيئاً. قال النووي: المعروف الذي أطلقه الجمهور وقوعه بائنًا بمهر المثل والله أعلم. وأعلم أن الخلع على ما ليس بمال ولكن قد يقصد يقع به الطلاق بائنًا بمهر المثل كما لو خالعه على خمر أو حر أو مغضوب بخلاف ما لو خالعه على دم فإنه يقع الطلاق رجعيًا، وفرق بأن الدم لا يقصد بحال فكأنه لم يطعم في شيء، والخلع على الميتة^(١) كالخمر لا كالدّم لأنها قد تقصد للضرورة والجوارح، وقال القاضي حسين: يقع في ذكر الخمر والمغضوب رجعيًا لأن المذكور ليس بمال فلا يظهر طمعه في شيء، والصحيح أنه يقع بائنًا بمهر المثل وقطع به الأصحاب، والخلع على ما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم الملك عليه كالخلع على الخمر، ولو خالعه على عين^(٢) قتلت قبل القبض أو خرجت^(٣) مستحقة للغير أو معيبة فردّها أو فانت منها صفة مشروطة فردّها رجع بمهر المثل في الأصح، وقيل بقيمة العين بخلاف ما لو خالعه على شيء موصوف في الذمة بصفات معتبرة فأعطته ذلك الشيء فإن معيباً فله ردّه ويطلبها بسليم كما في السلم ولو قال: إن أعطيتني ثوباً صفته كذا فانت طالق فأعطيته ثوباً بتلك الصفة طلقت. فإن خرج معيباً فردّه رجع بمهر المثل على الأظهر، وبقيمة ذلك الثوب سليماً على قول ضعيف والله أعلم. وأعلم أنه يشترط أن لا يتخلل بين الإيجاب والقبول كلام أجنبي. فإن تخلل كلام كثير بطل الارتباط بينهما ولا يفسر اليسير على الصحيح.

(فرع كثير الوقوع) قالت الزوجة: إن طلقني فأنت بريء من صدقي، أو فقد أبرأتك فطلق وقع الطلاق رجعيًا ولم يبرأ من الصداق لأن تعليق الإبراء^(٤) لا يصح، وطلاق الزوج طمعاً في البراءة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يوجب عوضاً. قال الرافعي: وكان لا يبعد أن يقال طلق طمعاً في حصول البراءة وهي رغبة في الطلاق بالبراءة فيكون ذلك عوضاً فاسداً فأشبهه ما إذا ذكر خمرًا ونحوه والله أعلم، وهذا هو الذي بحثه الرافعي نقله الخوارزمي، ونقل في المسألة وجهين. بل جزم به القاضي حسين، ونقله عن الرافعي في آخر الباب الخامس من الخلع فقال: ولو قالت إن طلقني أبرأتك من صدقي أو فأنت بريء

(١) أي كالكلاب الميتة.

(٢) مثل البقرة، والبقرة قد تلتقت قبل القبض.

(٣) أي بقرة مقتضية.

(٤) لأن الإبراء لا يقبل التعليق أو التوقيت. فالتاة: شروط الصيغة: توافق الإيجاب والقبول، وأن لا يتخلل

بينهما كلام أجنبي أو سكوت طويل أو عدم التعليق، وعدم التوقيت.

فطلق لا يحصل الإبراء لأن تعليق الإبراء لا يصح لكن عليها مهر المثل لأنه لم يطلق مجاناً بل بالإبراء وظن صحته - والله أعلم. قال الأسنوي: وما نقله من وجوب مهر المثل وأقره المشهور خلافه. فلا يثبت شيء ويقع رجعياً والله أعلم. قلت: يتضد قول الرافعي مسائل. منها ما احتج به من ذكر الخمر والخنزير والحمر والمغصوب والميتة، وعللوا البيئونة بالطمع فيما قد يقصد، وفي مسائلنا البراءة من الصداق مقصودة لا محالة، ومنها ما تقدم أيضاً فيما إذا خالها على ما في كفها ولا شيء فيه أنها تبين بمهر المثل، لأنه إنما طلق طمعاً في شيء كذا ذكره في الشامل والتتمة، ورجحه النووي واعتمدوا في البيئونة على تعليل الطمع، ومنها لو تخالما بما بقي من صداقها ولم يكن بقي لها شيء فهل تبين بمهر المثل؟ فيه وجهان في فتاوى البغوي، ورجح الحصول^(١)، وفي فتاوى القفال أنه إذا خالها على صداقها وقد أبرأته منه، فإن جهلت^(٢) الحال فعليها مهر المثل أم مثل ذلك القدر؟ قولان، وإن كانت حائلة فإن جرى لفظ الطلاق فهل تبين أو يقع رجعياً؟ وجهان، وإن جرى لفظ الخلع. فإن قلنا في الطلاق يجب المال فهنا أولى، وإلا فوجهان^(٣) بناء على أن لفظ الخلع يقتضيه أم لا. انتهى كلام القفال، والصحيح أن مطلق الخلع يقتضي المال، وقد يجاب بأن هذه الصورة فيها تعليق^(٤) من جهة الزوج بخلاف مسألة البراءة فإنه لا تعليق فيها من جهته بل من المرأة والله أعلم. قال:

(وَتَمْلِكُ بِهِنَّ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا وَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا).

إذا طلق الرجل زوجته على عوض أو خالها فلا رجعة له سواء كان العوض صحيحاً أو فاسداً سواء قلنا الخلع فسخ أو طلاق لأنها بطلت المال لتملك البضع فلا يملك الزوج ولاية الرجوع إليه كما أن الزوج إذا بطل المال صداقاً ليمتلك البضع لا يكون للمرأة ولاية الرجوع إلى البضع والله أعلم.

(فرج) قال لزوجه: خالمتك بدينار على أن لي عليك رجعة فهل يقع الطلاق رجعياً ولا مال أو يلغو شرط الرجعة وتجعل البيئونة بمهر المثل؟ في ذلك نصوص^(٥) للشافعي. قال ابن مسلمة^(٦) وابن الوكيل: في المسألة قولان: جمهور الأصحاب على القطع بوقوعه

(١) أي مهر المثل.

(٢) أي جهلت أنها أبرأته منه.

(٣) ولا بأن قلنا بأن الطلاق لا يلزم فيه المال فوجهان.

(٤) أي التعليق على البراءة.

(٥) «الأم» - كتاب النكاح - فصل في الخلع ١٨٢/٥.

(٦) ابن مسلمة هو: الوزير المعروف بابن مسلمة، أبو القاسم، علي بن الحسن بن أحمد المعروف بابن المسلمة، وزيد القائم بأمر الله، ذكره ابن الصلاح في «طبقاته» نقلاً عن الخطيب، قال: اجتمع فيه ما

رجعياً بلا مال. ولو خالها بمائة على أنه متى شاء ردّ المائة وكانت له الرجعة؟ نص الشافعي على أنه يفسد الشرط^(١) وتحصل البيئونة^(٢) بمهر المثل فقيل بطرد^(٣) الخلاف في المسألة الأولى، وقيل بالجزم بالمنصوص لأنه رضي بسقوط الرجعة هنا، ومتى سقطت لا تعود والله أعلم.

(فرج) وكلّ رجل أمر امرأة^(٤) بطلاق زوجته أو خلعهما صبح على الأصح، وقيل لا، لأنها لا تستقلّ ويجوز أن يوكل في الخلع عبداً، والسفيه والمحجور عليه، ولا يجوز أن يوكل المحجور عليه في القبض فإن فعل وقبض. ففي التتمة أن المختلعة تبرأ ويكون الزوج مضيقاً لماله، ولو وكلت المرأة الاختلاع محجوراً عليه بسفه قال البغوي: لا يصح، وإن أذن الولي فلو فعل وقع الطلاق^(٥) رجعياً كاختلاع السفيه، وهذا على ما ذكره المتولي فيما إذا أطلق. أما إذا أضاف المال إليها فتحصل البيئونة ويلزمها المال إذ لا ضرر على السفيه والله أعلم. قال:

(وَيَجُوزُ الْخُلْعُ فِي الطَّهْرِ وَالْحَيْضِ وَلَا يُلْحَقُ الْمُخْتَلَعَةُ طَلَاقًا).

الطلاق في زمن الحيض حرام^(٦) على ما سيأتي، ويستثنى من ذلك ما إذا طلقها على عوض وكذا إذا خالها، واحتج لذلك بإطلاق قوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ويأن النبي ﷺ أطلق الإذن لثابت بن قيس في الخلع من غير بحث واستفصال عن حال الزوجة وليس الحيض بأمر نادر الوجود في حق النساء قال الشافعي: ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال، والنبي ﷺ لم يستفصل هل هي حائض أم لا. ثم المعنى المجوز^(٧) للخلع اختلف فيه على وجهين: أحدهما أن المنع في الحيض إنما كان محافظة على جانبها لتضررها بطول العدة فإذا اختلعت بنفسها فقد

« لم يجتمع في أحد قبله. مات ببغداد يوم الاثنين، الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة خمسين وأربعمائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية ٢/٢١٧، وتاريخ بغداد ١١/٣٩١.

(١) أي شروط الرجعة.

(٢) أي طلاق مصغر أو بائن.

(٣) كما أن الخلاف حصل في المسألة الثانية يحصل في الأولى أي جرى الخلاف في المسائلتين.

(٤) في الأصل «امرأة» والصواب «أمر». ومعناها أنه وكلّ فلان بطلاق زوجته.

(٥) أي لا يصح توكيل امرأة في الطلاق لأنها لا تملك أمر نفسها في الطلاق. ولأن المرأة السفيهة إذا خالعت الرجل يكون طلاقها فاسد.

(٦) لأن الطلاق في الحيض يطيل العدة، ولأن المرأة لا تستطيع الابتداء في العدة إلا بعد الطهور من الحيض.

(٧) أي أن النبي ﷺ لم يسألها هل أنت حائض أم طاهر.

رضيت بالطول، والثاني أن بذل المال يشعر بقيام الضرورة أو الحاجة الشديدة إلى الخلاص^(١) وفي مثل هذا لا يحسن الأمر بالتأخير ومراقبة الأوقات. وتظهر ثمرة الخلاف في مسألتين: إحداهما إذا سألت الطلاق ورضيت به بلا عرض في الحيض فهل يكون الطلاق حراماً؟ إن علنا بالرضا^(٢) فلا يحرم كرضاهما بتطويل العدة والثاني وهو الأصح يحرم لأن الضرورة لم تتحقق لعدم بذل المال. المسألة الثانية: لو خالع الزوج أجنبي^(٣) في الحيض فهل يحرم؟ وجهان: وجه الجواز أن وجود بذل المال يدل على الضرورة، والأصح التحريم لأنه لم يوجد منها رضا ولا بذل. وقوله [ولا يلحق المختلعة طلاقاً] لأنها تبين بالخلع والباثن لا يلحقها طلاق لأنها أجنبية بدليل عدم جواز النظر والخلوة ونحوهما والله أعلم.

(فرع) قد علمت أن الخلع يصح^(٤) مع الزوجة للنص وكما يصح معها كذلك يصح مع الأجنبي إذا قلنا إن الخلع طلاق وهو الأصح، ووجهه أن للزوجة حقاً على الزوج، ولها أن تسقط بعرض فجاز ذلك لغيرها كالدين، وفي وجه لا يصح فلو قلنا إن الخلع فسخ لم يصح من الأجنبي لأن الفسخ بلا علة لا يتفرد به الزوج فلا يصح طلبه^(٥) والله أعلم. قال:

(فصل: وَالطَّلَاقُ^(٦) صَرْيَحٌ وَكِنَايَةٌ).

الطلاق في اللغة هو حلّ القيد والإطلاق، ولهذا يقال ناقة طالق: أي مرسله ترمي حيث شئت. وهو في الشرع اسم لحلّ قيد النكاح، وهو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره، ويقال طلقت المرأة بفتح اللام على الأصح ويجوز ضمها. والأصل فيه الكتاب والسنة وإجماع أهل المال مع أهل السنة، وسنورد ذلك في محله. ثم للطلاق أركان: منها اللفظ فلا يقع الطلاق بمجرد النية ولو حرك لسانه بكلمة الطلاق ولم يرفع صوته قدراً يسمع نفسه؟ نقل المزي في قولين: أحدهما تطلق لأنه أقوى من الكناية مع النية، والثاني لا. لأنه ليس بكلام، ولهذا اشترط في صلاته أن يسمع نفسه. قال النووي: الأظهر الثاني لأنه في حكم النية المجردة بخلاف الكناية فإن في وقوع الطلاق به حصول الإفهام ولم يحصل هنا والله أعلم. ثم للفظ: إما صريح، وإما كناية: فالصريح ما لا يتوقف وقوع الطلاق به على نية

(١) أي بتطويل العدة.

(٢) أي أن رجل أجنبي يدفع العرض عنها.

(٣) أي الخلع يتم بالكتاب والسنة.

(٤) أي يرفع الأمر إلى القاضي ليعين علة الطلاق.

(٥) الطلاق، هو حل رابطة الزواج بلفظ صريح: كآنت طالق أو كناية مع نيته كاذبي إلى أمك. والطلاق مشتق من الاطلاق وهو الإرسال والتترك، وهو جائز بنص الكتاب العزيز ومتواتر السنة المطهرة وإجماع المسلمين.

لأنه لذلك وضع أي وضعه الشارع للملك، وأما الكناية فهو ما يتوقف على النية وهذا بالإجماع ولا يقع الطلاق في الكناية بلا نية. قال:

(فَالصَّرِيحُ^(١) ثَلَاثَةُ أَقْطَابٍ: الطَّلَاقُ، وَالْفِرَاقُ، وَالسَّرَاحُ وَلَا يَنْتَفِرُ صَرِيحُ الطَّلَاقِ إِلَى النَّكِحَةِ).

أما كون الطلاق صريحاً. فلأنه قد تكرر في القرآن واشتهر في معناه، وهو حل قيد النكاح في الجاهلية والإسلام، وأطبق^(٢) عليه معظم الخلق ولم يختلف فيه أحد قال الله تعالى «الطَّلَاقُ مَرْكَانٌ»^(٣) «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»^(٤) «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ قَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً»^(٥) «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ»^(٦) إلى غير ذلك. وأما الفراق والسراح فلورودهما في الشرع ولتكررهما في القرآن بمعنى الطلاق قال الله تعالى «وَسَرَّحُوهُنَّ مَسْرَاحاً جَمِيلاً»^(٧) وقال تعالى «فَتَصَالِيَنَّ الْمُنْعَكِفُ وَأَسْرَحَكُنَّ»^(٨) وقال تعالى «أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ»^(٩) وقال تعالى «وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ»^(١٠) وروي أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن الطلقة الثالثة فقال: «أَوْ تَسْرِيحُ بِإِسْحَانٍ»^(١١) رواه الدارقطني، وصوب إرساله، لكن ابن القطان صححه، وفي القديم أن الفراق والسراح كنايةان^(١٢) لأنهما يستعملان في الطلاق وغيره فأشبهها لفظ البائن، والجديد^(١٣) الصحيح الأول لما ذكرنا. وأعلم أن لفظ الطلاق مصدر، والمشتق منه في حكمه في الصراحة فلو قال: أنت طالق أو مطلقة أو يا طالق أو يا مطلقة بتشديد اللام وقع الطلاق، وإن لم ينو لأنه صريح في حل قيد النكاح مشتهر، بخلاف المشتق من الإطلاق كقوله أنت مطلقة بإسكان الطاء أو يا مطلقة فليس بصريح على الصحيح لعدم اشتباهه وإن كان الإطلاق والتطبيق متقاربين كالإكرام والتكريم وفي قوله أنت طالق أو الطلاق أو طلقة وجهان: أحدهما أنه كناية، ولو قال: أنت مفارقة أو فارتقت أو سرحتك وأنت مسرحة طلقت وإن لم ينو الطلاق والله أعلم.

(١) الطلاق الصريح: وهو ما لا يحتاج المطلق معه إلى نية الطلاق، بل يكفي فيه لفظ الطلاق الصريح، وذلك كانه يقول: (أنت طالق) أو (مطلقة) أو (طلقتك) أو نحو ذلك.

(٢) قوله: «أطبق» أي اتفق عليه معظم الخلق.

(٣) سورة الأحزاب آية: ٤٩.

(٤) سورة الطلاق آية: ٢.

(٥) سورة الطلاق آية: ٢.

(٦) سورة النساء آية: ١٣٠.

(٧) سورة البقرة آية: ٢٢٩.

(٨) سورة البقرة آية: ٢٢٨.

(٩) سورة البقرة آية: ٢٣٧.

(١٠) سورة الطلاق آية: ١.

(١١) رواه الدارقطني وصوب إرساله.

(١٢) أي لفظ الطلاق القديم في ملهب الشافعي القديم الذي أنشأه في بغداد أن الطلاق يقع بلا نية، ولكن الفراق والسراح يحتاج إلى نية. قلت: لأن ممكن التسريح يكون بنية اسرعي الحفل، أو تعالي تنافق.

(١٣) قوله: «والجديد الصحيح» أي الجديد في ملهب الشافعي.

(فرع) قال: أردت بقولي أنت طالق إطلاقها من الوفاق^(١) وليس هناك قرينة^(٢)، وبالفراق المفارقة في المنزل وبالسراح إلى منزل أهلها أو قال: أردت خطاب غيرها فسبق لسانی إليها لم يقبل منه في ظاهر الحكم فلو صرح بذلك فقال: أنت طالق من وفاق أو سرحتك إلى موضع كذا أو فارقتك في المنزل خرج عن كونه صريحاً وصار كناية والله أعلم.

(مسألة) إذا اشتهر في الطلاق لفظ سوى الألفاظ الثلاثة الصريحة، كقول الناس: أنت عليّ حرام ففي الحاقه بالصريح أوجه، أصحها عند الرافعي أنه يلحق بالصريح حتى يقع الطلاق، وإن لم ينو لغبة الاستعمال وحصول التفاهم، ونسبه إلى التهليل^(٣)، وفتاوى القفال، والقاضي حسين والمتأخرين والثاني لا يلتحق بالصرايح قاله الرافعي ورجحه المتولي، ووجهه بأن الصرائح تؤخذ من ورود القرآن بها وتكررها على لسان حملة الشريعة، وإلا فلا فرق إذا نظرنا إلى مجرد اللغة، والاستعمال بين الفراق والبيونة. قال النووي: الأرجح الذي قطع به العراقيون والمقدمون أنه كناية مطلقاً^(٤) والله أعلم، وأما البلاد التي لم يشتهر فيها هذا اللفظ للطلاق فهو كناية في حق أهلها بلا خلاف، ولو قال: أنت حرام ولم يقل عليّ قال البيهقي: هو كناية بلا خلاف والله أعلم. قال:

(وَالْكِنَايَةُ كُلُّ لَفْظٍ اخْتَمَلَ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ، وَيَقْتَضِي إِلَى الشَّيْءِ).

هذا هو الضرب الثاني وهو الكناية ويقع الطلاق بها مع النية بالإجماع، وروي أن عمر رضي الله عنه، قال لرجل قال لزوجه: حبلك على غاربك. أنشدك برب هذه البنية^(٥)، هل أردت الطلاق؟ فقال الرجل: أردت الفراق^(٦) فقال: هو ما أردت، وعن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكُنَّا مِنْهَا قَائِلَاتٍ: أَهْوَدُ بِاللهِ مِنْكَ، فَقَالَ: لَقَدْ عُدْتُ بِعَظِيمِ الْحَقِّي بِأَهْلِكَ»^(٧)، ورواه البخاري، فإن لم ينو لم يقع الطلاق لأثر عمر لأنه لو كان يقع بلا نية لم يكن للتخليف فائدة، ولما بعث رسول الله ﷺ إلى كعب بن مالك أن يعتزل امرأته، قال لها كعب: الحقي بأهلك^(٨)، فلما نزلت توبته لم يفرق^(٩) النبي ﷺ بينهما

(١) قوله: «الوفاق» أي الرباط بحبل.

(٢) قوله: «قرينة» أي ليست مربوطة بحبل.

(٣) أي نسبه إلى كتاب التهليل للنووي.

(٤) ورواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (٣) باب من طلق - حديث رقم: (٥٢٥٤). ورواه النسائي في: (٢٦) كتاب الطلاق - (١٤) باب مواجهة الرجل المرأة بالطلاق - حديث رقم: (١). ورواه ابن

ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (١٨) باب ما يقع به الطلاق من الكلام - حديث رقم: (٢٠٥٠).

(٥) ورواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (١١) باب فيما عني به الطلاق والنيت - حديث رقم:

(٢٢٠٢). ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (١٨) باب الحقي بأهلك - حديث رقم: (٥٠٢).

(٦) أي لم يطلقها فيه لأنه كان في نيته أن تلعب إلى أهلها فترة حتى يرضى النبي ﷺ.

ولأن ألفاظ الكناية تحتمل الطلاق وغيره، فلا يقع ما لم ينو كما أن الإمساك عن الطعام لما احتمل العبادة وغيرها لم ينصرف إليها إلا بالنية. ثم ألفاظ الكناية كثيرة جداً فنقتصر على ذكر بعضها، فمنها قوله: أنت خِلْطِي. أي خالتي من الأزواج، ويُرْوَى. أي برئت من الزوج، وَرَيْتُ. أي قطعت الوصلة بيننا، وبتلة من تبتل^(١) الرجل، إذا ترك النكاح وانفرد، وبائن من البين، وهو الفراق ويجوز بائة والأفصح بائن كحائض وطاق، وأنت حرة وأنت واحدة، واعتدي واستبرلي^(٢) وحكم والحقي بأهلك، وحبك على غارك، وما أشبه ذلك كقوله: أخرجني واذهبي وسافري وتقنمي وتستري وييني^(٣) وابعدي وتجرمي، وما أشبه ذلك كقوله: أنت حرام وأنت عليّ محرمة أو حرمتك، ثم إن نوى الطلاق بقوله أنت عليّ حرام ونحوها يقع رجعيّاً، وإن نوى عدداً وقع ما نوى وإن نوى الظهار فهو ظهار، وإن نوى الطلاق والظهار معاً فأوجه أصحها يتخير بين جعله طلاقاً أو ظهاراً، وبهذا قال ابن الحنّاد^(٤)، وأكثر الأصحاب ولا ينفذ الإثنان معاً بلا خلاف، وقيل يكون طلاقاً، وقيل يكون ظهاراً. قال الأسنوي: وتقرير منع الجمع ممنوع يعني كونه طلاقاً وظهاراً^(٥)، فإنه يجوز استعمال اللفظ في المعنيين معاً على مذهب الشافعي، سواء كان اللفظ حقيقة فيهما كالمشترك أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر، وقد صرح الرافعي بأن الجمع بين الحقيقة والمجاز غير ممتنع ذكره في كتاب الأيمان. وإن أطلق قوله: أنت عليّ حرام، ولم ينو الطلاق ولا الظهار فقولان. وهذا كله تفريع على ما صححه النووي أن قوله: أنت عليّ حرام كناية، أم على قول الرافعي فإنه يكون طلاقاً وإن أراد بقوله: أنت عليّ حرام تحريم عينها أودانها أو وطنها^(٦) لزمه كفارة يمين في الحال، وكذا إن لم يكن له في الأظهر وإن قال: أنت كالميتة والدم ولحم الخنزير، وقال: أردت به الطلاق أو الظهار نفلاً، وإن نوى التحريم لزمه الكفارة وإن أطلق فالنص أنه كالحرام، فيكون على الخلاف، وعلى هذا جرى الإمام والذي ذكره البهوي وغيره أنه لا شيء عليه، ولو قال: أردت أنها حرام عليّ، فإن جعلناه

(١) قوله: «تبتل» أي ترك النكاح. [٢] لأن عليك عدة، ولأنني طلقك. [٣] أي لا تقنمي معي إمشي. (٤) ابن الحنّاد هو: أبو بكر، محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكتاني، المصري، الشهير بابن الحنّاد، كانت له الإمامة في علوم كثيرة، خصوصاً الفقه، أخذ الفقه عن جماعة منهم: منصور بن إسماعيل التيمي، ومحمد بن جرير. وجالس أبا إسحاق المروزي. وقد صنف كتاب «البارع» في الفقه في مائة جزء، وغير ذلك، مات يوم الثلاثاء لأربع بقين من المحرم سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، وعمره تسع وسبعون سنة وأشهر. له ترجمة في: طبقات العبادي ص/٦٥، وطبقات الشيرازي ص ٩٣، وطبقات الشافعية ١٩٢/١.

(٥) كونه ظهاراً يلزم كفارة.

(٦) كفارة يمين لأن الله حائل له الفرج فهو بذلك يكون قد كذب.

صريحاً وجبت الكفارة وإلا فلا لأنه ليس للكناية كناية وتبعه على هذا جماعة، وقال الرافعي: ولا يكاد يتحقق هذا التصوير، ولو قال: أردت أنها كالميتة في الاستقدار صدق ولا شيء عليه والله أعلم. واعلم أن نية الكناية لا بد أن تقترب باللفظ فلو تقدمت أو تأخرت لم تؤثر ولو نوى في أوله عند قوله: أنت أو عكسه كمن نوى عند قوله: بائن ففيه وجهان: الأصح في الشرح الصغير الوقوع في الصورة الأولى وخالف في المحرر فرجع أنه لا بد من اقترانها بجميع اللفظ، واختلف كلام الروضة والمنهاج أيضاً فرجع فيه اقتران النية بكل اللفظ، وقال في الروضة: ولو اقترنت النية بأول اللفظ دون آخره أو عكسه طلقت في الأصح، وقال الأسنوي: والفتوى أنه يقع في الأولى فيما إذا نوى في أول اللفظ دون الثانية قال الماوردي بعد تصحيحه: إنه أشبه بملمب الشافعي والله أعلم^(١).

(فرج) قال هذا الطعام أو الثوب أو الشاة حرام عليّ فهو لعو لا يتعلق به كفارة ولا غيرها والله أعلم. قال:

(لصل: وَالنِّسَاءُ فِيهِ ضَرْبَانِ: ضَرَبٌ فِي طَلَّاقِهِنَّ^(٢) شُئْنٌ وَبِدْعَةٌ^(٣) وَمَنْ فَوَّاتُ الْغَيْضِ. فَالْشُّئْنُ أَنْ يُوقَعَ الطَّلَاقُ فِي طَهَرٍ خَيْرٌ مُجَامِعٍ فِيهِ، وَالبِدْعَةُ أَنْ يُوقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْغَيْضِ أَوْ فِي طَهَرٍ جَمَاعَتَهَا فِيهِ وَضَرَبٌ لَيْسَ فِي طَلَّاقِهِنَّ شُئْنٌ وَلَا بِدْعَةٌ وَمَنْ أَرْبَعٌ: الصَّغِيرَةُ، وَالْأَيْسَةُ وَالْحَامِلُ وَالْمُخْتَلِمَةُ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا الزَّوْجُ).

لم يزل العلماء قديماً وحديثاً يصفون الطلاق بالسنة والبدعة، وفي معناهما

(١) إقال الشيخ أبو بكر الجزائري: اللفظ الدال على الطلاق صريحاً كان أو كناية، فالثانية وحدها بدون تلفظ بالطلاق لا تكفي ولا تطلق بها الزوجة لقوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به». متفق عليه.

(٢) الطلاق السني: وهو أن يُطْلَقَ المرأة في طهر لم يمسه فيهِ، فإذا أراد المسلم أن يطلق امرأته لفسر لحق بأحدهما، وكان لا يدفع إلا بالطلاق، انتظرها حتى تحيض وتطهر، فإذا طهرت لم يمسه ثم يطلقها طلاقاً واحدة كأن يقول مثلاً: إنك طالق، وذلك لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ مِنْهُنَّ» متفق عليه.

(٣) الطلاق البدعي: وهو أن يطلق الرجل امرأته وهي حائض أو نفساء أو في طهر قد مسه فيهِ، أو يطلقها ثلاثاً في كلمة واحدة أو ثلاث كلمات في الحال كأن يقول: هي طالق، ثم طالق، ثم طالق، وذلك لأمر رسول الله ﷺ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقد طلق امرأته وهي حائض، أن يراجعهما ثم ينتظرها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد ذلك، وإن شاء طلق قيل أن يس، ثم قال رسول الله ﷺ: «فلنكح العدة التي أمر الله سبحانه أن تطلق لها النساء» سورة الطلاق. ولقوله ﷺ: وقد أخبر أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً في كلمة واحدة: «أَيْلَعُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟» وبدأ عليه غضب شديد. رواه النسائي، وقال ابن كثير إسناده جيد. والطلاق البدعي، كالسني عند جمهور العلماء في وقوعه وانحلال رابطة الزواج به.

اصطلاحان: أحدهما أن السني ما لا يحرم لإيقاعه، والبدعي ما يحرم وعلى هذا فلا قسم سيوهما، والثاني وهو المتداول وعليه جرى الشيخ أن السني طلاق المدخول بها وليست بحامل ولا صغيرة ولا آيسة، والبدعي طلاق المدخول بها في حيض أو نفاس أو طهر جامعها فيه ولم يتبين حملها، ويبقى قسم آخر وهو لا سنة فيه ولا بدعة كطلاق غير المدخول بها والحامل والآيسة والصغيرة كما ذكره الشيخ، وهو الضرب الثالث. إذا عرفت هذا فطلاق السنة أن يوقعه في طهر لم يجامعها فيه وهي مدخول بها لأن ابن عمر رضي الله عنهما طلق زوجته وهي حائض فسأل عمر رضي الله عنه رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها»^(١) قبل أن يجامع فذلك العنة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء، وفي رواية «قبل أن يمسه»، والأمر المشار إليه قوله تعالى ﴿فَطَلَّوْهُنَّ﴾^(٢) لَوْلَيْتِهِنَّ^(٣) أي في عدتهن لأن اللام تأتي بمعنى في قال الله تعالى ﴿وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٤) أي في يوم القيامة، وقيل المراد لوقت يشرعن عقبه في العنة، وروي أنه عليه الصلاة والسلام قرأ ﴿فَطَلَّوْهُنَّ﴾^(٥) لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ^(٦) قال الإمام: والظاهر أنه كان يذكره تفسيراً، فانتظم من الآية والخبر أن الطهر الذي لم يجامع فيه محل لطلاق السنة. وقول الشيخ «فالسنة أن يوقع الطلاق في طهر غير مجامع فيه» يرد عليه أنه لو وطئها في آخر الحيض ثم طلق في الطهر الذي يليه قبل أن يجامع فيه فإنه لا يكون سنة على الأصح في الروضة والله أعلم. وأما طلاق^(٧) البدعة فهو أن يطلقها

(١) رواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (١) باب قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّوْهُنَّ وَأَصْبُوا الْعِنَةَ﴾ - حديث رقم: (٥٢٥١). ورواه مسلم في: (١٨) كتاب الطلاق - (١) باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، حديثاً يخفى بن يحيى التميمي. ورواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٤) باب في طلاق السنة - حديث رقم: (٢١٧٩). ورواه النسائي في: (٣٧) كتاب الطلاق - (٣) باب ما يفعل إذا طلق تطليقة وهي حائض - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (٢) باب طلاق السنة - حديث رقم: (٢٠١٩). ورواه مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (٢١) باب ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض - حديث رقم: (٥٣). ورواه أحمد: ٦٣/٢.

(٢) قوله تعالى: ﴿فَطَلَّوْهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ﴾ قال ابن حجر: في الطهر من غير جماع، وأخرجه عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم كذلك، وهو عند الترمذي أيضاً.

(٣) سورة الطلاق آية: ١. (٤) سورة الأنبياء آية: ٤٧.

(٥) قوله: «مثل عدتهن» بضم القاف والياء قال السيوطي أي أقبالها وأولها وحين يمكنها الدخول فيها والشروع وذلك حال الطهر. قال السندي: هذا على وفق مذهبه.

(٦) رواه مسلم في: (١٨) كتاب الطلاق - (١) باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها - حديث رقم:

(١٤). ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (١) باب وقت الطلاق للعنة التي أمر الله عز وجل أن

تطلق لها النساء - حديث رقم: (٥).

(٧) الطلاق البدعي هو الذي تكلمنا عنه منذ قليل.

في الحيض مختاراً وهي ممن تعتد بالأقراء من غير عوض من جهتها، أو يطلقها في طهر جامعها فيه بلا عوض منها وهي ممن يجوز أن تحبل ولم يتحقق حملها، ودليله حديث ابن^(١) عمر، وأدعى الإمام الإجماع عليه، والحكمة في ذلك أن الطلاق في الحيض يطول عليها العدة لأن بقية الحيض لا يحسب من العدة وفيه إضرار بها. وأما الطلاق في الطهر الذي جامعها فيه فلأنه ربما يعقبه ندم عند ظهور الحمل فإن الإنسان قد يطلق الحائض دون الحامل وإذا ندم فقد لا يتيسر للتدارك فيتضرر الولد والله أعلم. قال:

(فصل: وَيَمْنَلُكَ الْمَرْءُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ وَالْعَبْدُ تَطْلِيقَتَيْنِ).

يملك الحرّ على زوجته حرة كانت أو أمة ثلاث تطليقات لما روى أنس رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني أسمع الله يقول ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾^(٢) فأين الثالثة، فقال عليه الصلاة والسلام ﴿إِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾^(٣) صححه ابن القطان وبرهن عليه، وقال الدارقطني: الصواب إرساله، وبهذا فسرت عائشة وابن عباس رضي الله عنهما، وقيل الثلاثة في قوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ﴾^(٤) الآية ولأنه حق خالص للزوج يختلف بالرق والحرية، فكان كعدد الزوجات. وأما العبد فلا يملك إلا تطليقتين لقوله عليه الصلاة والسلام «طَلَّاقُ الْعَبْدِ ثَنَانٌ»^(٥)، وروى الشافعي أن مكاتباً لأم سلمة طلق

(١) والحديث سبق تخريجه.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٢٩.

(٣) رواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٧٥) باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث - حديث رقم: (١).

(٤) سورة البقرة آية: ٢٢٠.

(٥) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٦) باب في ستة طلاق العبد - حديث رقم: (٢١٨٧) رواه عن ابن عباس. قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل قال: قال عبد الرزاق: قال ابن المبارك لمعمّر: من أبو الحسن هذا؟ لقد تحمل صخرة عظيمة!!! قال أبو داود: أبو الحسن هذا روى عنه الزهري، قال وليس العمل على هذا الحديث، ورواه في حديث رقم: (٢١٨٩) عن عائشة رضي الله عنها. قال أبو داود: وهو حديث مجهول، ورواه الثرمذي في: (١١) كتاب الطلاق - (٧) باب ما جاء أنّ طلاق الأمة نطليقتان - حديث رقم: (١١٨٢). ورواه عن عائشة رضي الله عنها. قال: وفي الباب عن عبد الله بن عمر. قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم. ومظاهر لا نعرف له في العلم غير هذا الحديث. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول شفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (١٩) باب طلاق العبد - حديث رقم: (٢، ١). ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (٣٠) باب في طلاق الأمة وعنتها - حديث رقم: (٢٠٧٩) ورواه عن ابن عمر. في لزوم: إسناده حديث ابن عمر فيه عليه العرفي، متفق على تضعيفه. وكذلك عمر بن شبيب الكوفي. والحديث رواه مالك في:

حرة طلقين وأراد الرجعة، فسأل عثمان ومعه زيد بن ثابت رضي الله عنهما فابتدراه وقالوا: حرمت عليك، ولا فرق بين القن والمدير والمكاتب، وكلنا المبعوض ومتى طلق الحر أو العبد جميع ما يملك لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ويفارقها وتنقضي عدتها والله أعلم^(١). قال:

(وَيَصِحُّ الْإِسْتِنَاءُ فِي الطَّلَاقِ إِذَا وَصَلَهُ بِهِ).

الاستثناء صحيح معهود، وفي الكتاب والسنة موجود ثم تارة يقع في العدد وتارة يقع بلفظ المشيئة، فإن وقع في العدد فله شرطان: أحدهما أن يكون متصلاً باللفظ، فإن انفصل فهو باطل وسكتة التنفس والعني لا يمنعان الاتصال. قال إمام الحرمين: والاتصال المشروط هنا أبلغ من اشتراطه بين الإيجاب والقبول لأنه يحتمل بين كلامي الشخصين ما لا يحتمل بين كلام شخص واحد، ولهذا لا ينقطع التخلل بين الإيجاب والقبول يتخلل كلام يسير على الأصح، وينقطع الاستثناء على الصحيح، وهل يشترط قرن الاستثناء بأول اللفظ؟ فيه وجهان: أحدهما لا، بل لو بدا له الاستثناء بعد تمام المستثنى منه فاستثنى حكم بصحة الاستثناء. وثانيهما وأدعى الفارسي الإجماع عليه لا يصح الاستثناء حتى يتصل بأول الكلام. قال النووي: الأصح وجه ثالث، وهو صحة الاستثناء بشرط وجود النية قبل فراغ اليمين، وإن لم يقارن أولها والله أعلم. ثم ما ذكرناه من اتصال اللفظ، واقتران القصد بأول الكلام يجري في الاستثناء بالآ وأخواتها، وسواء في ذلك التعليق بالمشيئة، وسائر التعليقات. الشرط الثاني أن لا يكون الاستثناء مستغرقاً، فإن استغرق فهو باطل ويقع الجميع، والله أعلم.

مثاله قال لزوجته: أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو اثنتين متصلاً مع النية المعتبرة لم يقع

= الموطأ موقوفاً عن ابن عمر. (٢٩) كتاب الطلاق - (١٨) باب ما جاء في طلاق العبد - حديث رقم: (٥٠)

(١) رواه الشافعي في مسنده: ص ٢٩٤ - من كتاب الطلاق والرجعة - حديث رقم: (٨). فائدة: اتفق أهل العلم على أن المطلقة ثلاثاً إذا نكحت زوجاً غير زوجها نكاحاً صحيحاً ذابت فيه عسيتها وذات عسيتها، فإنها لو رجعت إلى زوجها ترجع وقد اتهم الطلاق الأول، فستقبل ثلاث تطليقات، واختلّفوا فيمن تطلقت واحدة أو اثنتين، ثم تزوجت وعادت إلى زوجها الأول، هل هذا الزواج يهدم الطلاق الأول أو يبقى محسوباً عليها؟ فذهب مالك إلى أن نكاح زوج غير زوجها لا يهدم إلا الثلاث، بينما يرى أبو حنيفة رحمه الله، وكلنا في رواية عن أحمد أنه إن يهدم الثلاث فإنه من باب أولى يهدم ما دون الثلاث. وهو قول ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم. والله تعالى أعلم. والجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة، على أن العبد لا يملك من امرأته إلا طلقين، فإن طلقها الثانية بانت منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

المستثنى فإن قال: إلا ثلاثاً وقع الثلاث للاستغراق والله أعلم. أما إذا كان الاستثناء بالمشيئة بأن قال: أنت طالق إن شاء الله، فينظر، إن سبقت إن شاء الله إلى لسانه لتعزمه لها كما هو الأدب أو قصد التبرك بذكر الله تعالى أو قصد الإشارة إلى أن الأمور كلها بمشيئة الله، أو لم يقصد تعليقاً محققاً لم يؤثر ذلك ووقع الطلاق، وإن قصد التعليق حقيقة لم تطلق على المذهب لأمرين: أحدهما وهو طريق المتكلمين أنه يقتضي مشيئة جديدة، ومشية الله تعالى قديمة، فإذا تعلدت الصفة لم تطلق. والثاني وهو طريق للفقهاء أنا لم نتحقق وجود المشيئة فلم تطلق لأن الأصل بقاء النكاح كما لو علم بمشيئة زيد فعات ولم تعلم مشيئته فإنها لا تطلق، وفي الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «مَنْ عَتَقَ أَوْ طَلَّقَ رَأْسَتِي فَلَهُ ثِيَابُهُ»^(١) بالقياس على غيره من الشروط كما لو قال: أنت طالق إن شاء أبوك أو أمك أو شئت ونحو ذلك، ولا فرق في الاستثناء بين أن يقول: أنت طالق إن شاء الله أو إن شاء الله فأنت طالق أو متى شاء الله أو إذا شاء الله، وكذا لو قال: إن شاء الله أنت طالق، وفي هذه الصيغة وجه أنه يقع. ولو قال: أنت طالق أن شاء الله بفتح الهمزة، حكى في أصل الروضة هنا ثلاثة أوجه فقال: ولو قالت: أنت طالق أن شاء الله بفتح الهمزة وقع في الحال، وفي وجه لا يقع، وفي ثالث يفرق بين عارف النحو وغيره، واختاره الروياني، ومقتضاه وقوع الطلاق على الصحيح، لكنه صحح من زيادته خلاف ذلك، ذكره قبيل الفصل المفقود للتعليق بالحمل، فقال هناك في أصل الروضة: إن الشرطية بكسر الهمزة، فإن فتحت صارت للتعليق، فإذا قال: أنت طالق أن لم أطلقك بفتح الهمزة طلقت في الحال إلا أن يكون الرجل ممن لا يعرف اللغة ولا يميز بين إن وأن، وقال: قصدت التعليق فيصدق، وقال الرافي: وهذا أشبه، وقال النووي من زيادته: إن من لم يعرف اللغة لا يقع عليه مطلقاً ويحمل على التعليق قال: وهو الأصح، وبه قطع الأكثرون والله أعلم^(٢) انتهى ملخصاً.

ولو قال: أنت طالق إن لم يشأ الله، أو إذا لم يشأ الله لم تطلق على الصحيح الذي قطع به الجمهور، ولو قال: أنت طالق إلا أن يشاء الله تعالى فوجهان: أحدهما في أصل الروضة

(١) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - باب في نسخ ما استثنى به من عدة المطلقات - حديث رقم: (٢٢٨٢)، ورواه النسائي في: (٣٧) كتاب الطلاق - (٥٤) باب ما استثنى من عدة المطلقات - حديث رقم: (١).

(٢) قال في الروضة: أخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي والطبراني عن عمران بن حصين فإنه سأل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها فقال: طلقت لغير سنة ورجعت لغير سنة أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تعلمه (ولا تحمل له بعد الثالث حتى تنكح زوجاً غيره) لقول الله تعالى ﴿حتى تنكح زوجاً غيره﴾ ولما في الصحيحين وغيرهما من قوله ﷺ لا امرأة رافعة القرظي ولا حتى تلوثي هيلته ويلوث هيلتك وهو مجمع على ذلك.

لا يقع الطلاق كما لو قال: أنت طالق إن شاء الله^(١) والثاني يقع الطلاق، وبه قال العراقيون لأنه أوقع الطلاق وجعل المخلص منه مشيئة الله وهي غير معلومة، فلا يحصل الخلاص كما لو قال: أنت طالق إلا أن يغاه زيد ولم يعلم بمشيئته فإنه يقع الطلاق، والقاتلون بالصحيح يقولون: إن هذا تعليق بعدم المشيئة وهي غير معلومة كما أن التعليق بالمشيئة وهي غير معلومة، وأيضاً فمعتاه حصر الوقوع في حال عدم مشيئة الوقوع وهو تعليق على استحيل لأن الوقوع بخلاف مشيئة الله محال، والتعليق على المستحيل لا يقع به طلاق كما لو قال: أنت طالق إن صعدت السماء، وهذا ما صححه الإمام والغزالي وغيرهما وجرى عليه القفال، ونقله عن نص الشافعي. قال الرافعي: وهو أقوى، ولهذا صححه النووي في أصل الروضة: يعني عدم الوقوع، والله أعلم.

(مسألة) قال: أنت طالق إن شاء الله، ولم يقصد تبركاً ولا تعليقاً، بل أطلق فهل يقع الطلاق أم لا؟ وهذه الحالة وهي حالة الإطلاق لم يذكرها الرافعي ولا النووي. قال الأسنوي: وحكمه^(٢) أنه لا يقع والله أعلم.

(فائدة) إذا فرعنا على المذهب أن قوله: إن شاء الله لا يقع معه طلاق بشروطه، كذلك أيضاً الاستثناء يمنع انعقاد التعليق كقوله: أنت طالق إن دخلت الدار، ونحوه إن شاء الله، ويمنع أيضاً العتق كقوله: أنت حر إن شاء الله، ويمنع انعقاد النذر واليمين، ويمنع صحة البيع وسائر التصرفات والله أعلم. قال:

(وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالصِّفَةِ وَالشَّرْطِ).

كما يصح تنجيز الطلاق كذلك يصح تعليقه، واستأنس الأصحاب لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام «الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ»^(٣) وقاسوه على العتق، فإن العتق ورد بالتدبير، وهو تعليق عتق بالموت، والطلاق والعتاق يتقاربان في كثير من الأحكام. والمعنى في ذلك أن المرأة قد تخالف الزوج في بعض مقاصده، ويكره طلاقها لكون الطلاق أبغض المباحات

(١) قال الشيخ في حاشيته على الأصل: مسألة مهمة تقع بين العباد كثيراً. وهي ما لو طلقها، ثم قال قلت إن شاء الله تعالى، وقالت لم تقل، فمن المصدق يمينه؟ قال القاضي حسين: ينشئ على تبعض الاقرار، فإن قلنا لا يتبعض، فالقول قوله يمينه، وإن قلنا يتبعض، فالقول قولها فتحلف أنه لم يقل إن شاء الله تعالى، ولو قالت طلقني ثلاثاً، فقال قلت لك أنت طالق ثلاثاً إن كلمت زيدا، فقالت لم أسمع الشرط صدق يمينه لأنها تدعي عليه الطلاق وهو ينكر، كلما نقل عن القاضي، قال الأذري: ولعل هذا بناء على أحد القولين، وهنا لم يعترف بالطلاق، وإنما حكى الصيغة أو لم يعقب الاقرار هنا بما يرفقه بخلاف المشيئة والله أعلم.

(٢) لكن قال الشيخ نجم الدين في تصحيحه تورع فيه.

(٣) الحديث سبق تفصيله.

إلى الله، ولكنه يرجو موافقتها فيعلق طلاقها بفعل ما يكرهه أو ترك ما يريده، فإن تركت ما يكرهه أو فعلت ما يريده فذاك وإلا فهي مختارة للطلاق، كذا قاله الرافعي، وفيه منازعة من جهة أن المعنى الذي ذكره يقتضي وجود التعليق عند وجوده لا عند عدمه، ولا قائل بالفرق، وأيضاً فالقياس على العتق ممنوع فإنه ضده لأن العتق محبوب إلى الله سبحانه وتعالى، فناسب أن يوسع فيه بالتطليق، والطلاق مبغوض إلى الرب، فلا يناسب ذلك، ولهذا روي أنه عليه الصلاة والسلام قال لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: «مَا خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ»^(١) فإذا عرفت هذا فاعلم أن التعليق بالصفة والشرط باب متسع جداً، فنقتصر على بعض الأمثلة لئلا ما ذكرناه على ما لم نذكره إذ هذا الكتاب لا يليق به الاتساع، وقبل ذكر الأمثلة يعلم أن الطلاق إذا علق على شرط لم يجز الرجوع في التعليق وسواء علقه بشرط معلوم الحصول أو محتمله لا يقع الطلاق إلا بوجود الشرط، ولا يحرم الوطء قبل وجود الشرط ووقوع الطلاق ولو شك في وجود الصفة أو الشرط المعلق عليهما لم يقع طلاق، إذ الأصل عدم ذلك، ولو علق الطلاق بصفة ثم قال: عجلت تلك الطلقة البعلقة لا يتعجل على الصحيح.

فمن الأمثلة ما إذا قال لزوجته عند التخاصم أو غيره: أنت طالق إن شئت، فيشترط مشيئتها في مجلس التجاوب: يعني التخاطب، فإن أخرت لم تطلق وإن قالت: شئت على الفور طلقت، ووجه اشتراط الفور بشيئين: أحدهما أن هذا التعليق استدعاء رغبة جواب منها فينزل منزلة القبول في العقود. والثاني أن يتضمن تخييرها وتمليكها البضع، فكان كما لو قال: طلقي نفسك، ولو قال لها: طلقي نفسك فهو تفويض الطلاق إليها، وهو تمليك الطلاق على الجديد فيشترط لوقوع الطلاق تطليقها على الفور، وكذا لو قال: طلقي نفسك على كذا: يعني على مائة ونحوها، فيشترط الفور، وتبين منه ويلزمها المسمى، فلو أخرت وطلقت لم يقع، هذا إذا كانت الزوجة مكلفة راضية، أما لو كانت مجنونة أو صغيرة غير مميزة لم تطلق، فإن كانت مميزة فوجهان: صحيح النووي أنها لا تطلق أيضاً، ولو كانت غير راضية في الباطن طلقت في الظاهر، وهل تطلق باطناً؟ وجهان: أحدهما لا يقع، وبه قال غير واحد كما لو علق على حوضها، فقالت: حضت وهي كاذبة، فإنه لا يقع باطناً، والأصح في المحرر والمنهاج والتهذيب، وبه قال القفال وغيره: أنه يقع لأن التعليق في الحقيقة بلفظ في المحرر والمنهاج والتهذيب، وبه قال القفال وغيره: أنه يقع لأن التعليق في الحقيقة بلفظ المشيئة، وقد وجدت لا بما في الباطن، ولو شأنت بقلبيها ولم تنطق بلسانها قال الإمام: الذي يجب القطع به أنها لا تطلق ظاهراً ولا باطناً لأن الكلام الجاري على النفس ليس جواباً، وأبدى الرافعي في الوقوع تردداً، وحكى في الروضة في ذلك وجهين ولو قالت:

(١) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٣) باب في كراهية الطلاق - حديث رقم: (٢١٧٨).

شئت فكذبها فإن قلنا إن المعلق عليه اللفظ، فالقول قوله، وإن قلنا ما في نفس الأمر فالقول قولها. حكاه مجلي، ولو علق الطلاق بمشيئتها لا على مخاطبتها لها، فقال: زوجتي طالق إن شاءت لم تشتط المشيئة على الفور على الأصح سواء كانت حاضرة أم غائبة، ولو قال لأجنبي: إن شئت فزوجتي طالق، فالأصح أنه لا يشترط مشيئته على الفور إذ لا تملك له، ولو قال: إن شئت وشاء فلان فأنت طالق اشترط مشيئتها على الفور، وفيه مشيئة فلان وجهان: الصحيح لا يشترط الفور وإذا علق بمشيئتها فأراد أن يرجع قبل مشيئتها لم يكن كسائر التعليقات، ثم هذا كله إذا علق بقوله: أنت طالق إن شئت، أما إذا قال: أنت طالق متى شئت طلقت متى شاءت وإن فارقت المجلس، لأنه تعليق على صفة لا تقتضي فوراً، ولو قال: أنت طالق إن شئت أنا فمتى شاء وقع الطلاق، ولو قال: أنت طالق كيف شئت. قال البغوي، وأبو زيد، والقفال: تطلق، شاءت أم لم تشأ، وقال الشيخ أبو علي: لا تطلق حتى توجد مشيئته في المجلس: مشيئة أن تطلق، وأن لا تطلق. قال البغوي: وكذا الحكم إذا قال على: أي وجه شئت، كذا نقله الرافعي هنا، ثم أعاد ذلك في باب العتق قبيل الولاء، واقتضى نقله هناك رجحان اشتراط المشيئة والله أعلم.

ومنها إذا قال: أنت طالق، إلا أن يشاء أبوك أن لا تطلقى فلا يقع طلاق كما لو قال: إلا أن لا يدخل أبوك الدار، فإنها لا تطلق إذا دخل، ولو قال: أنت طالق لولا أبوك لم تطلق على الصحيح. ومنها له زوجتان، فقال: من أخبرتني منكما بكذا فهي طالق، فلفظ الخبر يقع على الصدق والكذب، ولا يخص بالخبر الأول، فإن أخبرته صادقتين أو كاذبتين معاً، أو على الترتيب طلقنا معاً، وسواء قال: من أخبرتني منكما بقدم زيد ونحوه، أو من أخبرتني أن زيداً قدم، أو بأن زيداً قد قدم على الصحيح. ومنها أنت طالق يوم يقدم زيد، فقدم نهاراً طلقت، ويتبين الوقوع من أول النهار على الصحيح، وقيل يقع الطلاق عقب القدوم، فلو ماتت، ثم قدم زيد ذلك اليوم، فعلى الصحيح ماتت مطلقة، فلا يرثها الزوج إن كان الطلاق بائناً، وكذا لو مات الزوج بعد الفجر، فقدم زيد في يومه لم ترث منه ولو خالعه في أول النهار، ثم قدم زيد، فعلى الصحيح الخلع باطل إن كان الطلاق المعلق بقدم زيد بائناً، وإن كان رجعيّاً، فعلى الخلاف في خلع الرجعية: والأظهر صحة خلع الرجعية، لأنها زوجة، ولو قدم زيد ليلاً لم تطلق على المذهب الذي قطع به الجمهور والله أعلم. ومنها إذا قال: إن دخلت الدار، أو كلمت زيداً فأنت طالق. أو أنت طالق إن دخلت الدار، أو كلمت زيداً طلقت بأيهما وجد. وتنحلّ اليمين فلا يقع بالصفة الأخرى شيء، ولو قال: إن دخلت الدار، وإن كلمت زيداً بلا ألف فأنت طالق. فدخلت وكلمته وقع طلقان، ويأخذى الصفتين طلقة، وإن قال: إن دخلت وكلمت بلا إذن فأنت طالق، فلا بدّ من وجود الدخول والتكليم ويقع طلقة واحدة، وسواء تقدم الكلام على الدخول أو تأخر على

الصحيح، وقيل يشترط تقدّم الدخول، فلو أتى بشم بأن قال: إن دخلت الدار، ثم كلمت زيداً فلا بدّ منهما، ويشترط تقدم الدخول والله أعلم.

ومنها إذا قال: إن أكلت هذا الزبيب فأنت طالق، فأكلته طلق، فإن تركت واحدة فلا يحث، ويقاس بهذا أشباهه، ولو قال: إن أكلت هذا الرغيف فأنت طالق فأكلته إلا فتناً. قال القاضي حسين: لا يحث كما لو قال: إن أكلت هذه الرمانة فأنت طالق فأكلتها إلا حبة فإنه لا يحث. وقال الإمام: وإن بقي قطعة تحس ويجعل لها موضع لم يحث، وربما يضبط بأن تسمى قطعة خبز، وإن دق مدركه لم يبق له أثر في بر ولا حث. قال الرافعي: والوجه تنزيل إطلاق القاضي حسين على هذا التفصيل والله أعلم. ومنها لو وقع حجر في الدار، فقال: إن لم تخبريني هذه الساعة من رماه وإلا فأنت طالق، ففي فتاوى القاضي حسين أنها إن قالت: رماه مخلوق لم تطلق، وإن قالت: رماه آدمي طلقت لجواز أن يكون رماه الهوى أو هرة، لأنه وجد سبب الحث وشككتنا في المانع، وشبهوه بما إذا قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد اليوم فمضى اليوم ولم تعرف مشيئته، فإنه يقع الطلاق على خلاف فيه سبق، هذا كلام الروضة هنا. وذكر في آخر الباب الرابع أنه لو قال: أنت طالق إن لم يشأ زيد، أو إن لم يدخل الدار، أو إن لم يفعل كذا ومات ولم يعلم وجود الصفة، فالأكثرون قالوا بالوقوع عند الشك، لأن الأصل عدم وجود المعلق عليه، واختار الإمام عدم الوقوع. قال الرافعي: وهو أوجه وأقوى. قال النووي: الأصح عدم الوقوع للشك في الصفة الموجبة للطلاق والله أعلم. قلت: وإيضاح ما قاله النووي: أنه وإن كان الأصل عدم مشيئة زيد. أو عدم دخول الدار، إلا أنه عارضه أصل النكاح، واحتمال وجود مشيئة زيد ودخوله الدار ممكن فضعف أصل عدم الدخول، والمشيئة بهذا الاحتمال ولا كذلك النكاح، وقياس المصحح هناك عدم الوقوع في مسألة الحجر لاحتمال صدقها فيما أخبرت به، مع أن الخبر يصدق على الصدق والكذب والله أعلم.

ومنها لو قال: كل كلمة كلمتني بها إن لم أقل مثلها فأنت طالق، فقالت المرأة: أنت طالق ثلاثاً فطريق الخلاص من ذلك أن يقول: أنت تقولين أنت طالق ثلاثاً إن شاء الله أعلم. ومنها لو قيل يا زوج القعبة، فقال: إن كانت امرأتي بهذه الصفة فهي طالق نظر إن قصد التخلص من عارها وقع الطلاق، وإلا فهو تعليق فينظر إن كانت بالصفة المذكورة طلقت وإلا فلا، وكلما لو قالت له: يا خسيس، فقال: إن كنت كما تقولين فأنت طالق نظر إن أراد المكافأة طلقت سواء كان خسيساً أم لا، وإن قصد التعليق لم تطلق إلا بوجود الخسية، وإن أطلق ولم يقصد المكافأة ولا حقيقة اللفظ فهو للتعليق، فإن عمّ العرف بالمكافأة كان على الخلاف في أنه يراعي الوضع أو العرف. والأصح قطع المتولي كفاية الأخير/ ٣٤٤

مراعاة اللفظ، فإن العرف لا يكاد يتضبط في مثل هذا فأجاب القاضي حسين بمقتضى الوجه الآخر، فإن شك في وجود الصفة، فالأصل أن لا طلاق والله أعلم.

ومنها لو قالت له: يا أحمق، فقال: إن كنت أحمق فأنت طالق، فالأمر راجع مع معرفة الأحمق. قال الرافعي: قال أبو العباس الروياني: الأحمق من نقصت مرتبة أموره وأحواله عن مراتب أمثاله نقصاناً يئناً بلا سبب ولا مرض، وقال النووي: قال صاحب المذهب والتهذيب: الأحمق من يفعل الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه، وفي التتمة والبيان أنه من يعمل ما يضره مع علمه بقبحه. وفي الحاوي الكبير من يضع كلامه في غير موضعه فيأتي بالحسن في موضع القبيح وعكسه. وقال ثعلب^(١): الأحمق من لا ينتفع بعقله والله أعلم. ومنها قال رجل لزوجته: سرقت أو زנית، فقالت: لم أفعل ذلك، فقال: إن كنت سرقت أو زנית فأنت طالق حكم يوقع الطلاق في الحال بإقراره السابق، كذا قاله الرافعي والنووي جازمين به وفيه نظر. ومنها لو قال: إن ضربتك فأنت طالق فتطلق إذا حصل الضرب بالسوط أو الوكز أو اللكز، ولا يشترط أن لا يكون حائل، ويشترط الإيلاء على الأصح، والعص وقطع الشعر لا يسمى ضرباً فلا يقع به الطلاق. وتوقف المزني في العصى. ولو قصد شرب غيرها فأصابها طلقت، ولم يقبل قوله، لأن الضرب يتيقن ويحتمل أن يصدق، قاله البخوي في فتاويه. ومنها لو قال: إن رأيت فلاناً فأنت طالق، فراه حياً، أو ميتاً، أو نائماً طلقت، ويكفي رؤية شيء من بدنه وإن قل. وقيل يعتبر الوجه، وإن رآه مستوراً أو أن رآه في المنام لم تطلق، وإن رآه في ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف طلقت على الصحيح. ومنها لو قال: إن كلمت زيداً فأنت طالق فكلمته ولو كان سكراناً أو مجنوناً طلقت. قال ابن الصباغ: يشترط أن يكون السكران بحيث يسمع ويتكلم، ولو كلمته وهو مخمى عليه، أو وهو نائم لم تطلق، وإن كلمته وهي مجنونة. قال ابن الصباغ: لا تطلق، وعن القاضي حسين أنها تطلق. قال الرافعي: والظاهر تخريجه على حث الناسي، وإن كلمته وهي سكرانة طلقت على الأصح، ولو خففت صوته بحيث لا يسمع لم تطلق، وإن وقع في سمعه شيء فهو المقصود اتفاقاً، لأنه لا يقال كلمته، ولو نادته من مسافة بعيدة لا يسمع منها الصوت لم تطلق، فلو حملت الريح كلامها، ووقع في سمعه فالمذهب أنها لا تطلق، وإن كانت المسافة بحيث يسمع فيها الصوت، فلم يسمع لذهول أو شغل طلقت،

(١) الثعلبي صاحب التفسير وصاحب «العرائس» في قصص الأنبياء، أبو إسحاق، أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، المعروف بالثعلبي، ذكره ابن الصلاح والنووي، من الفقهاء الشافعية، وكان إماماً في علم النحو واللغة، أخذ عن الواحدي. توفي في المحرم سنة سبع وعشرين وأربع مائة. له ترجمة في: وفيات الأعيان ١/ ٧٩، والعبر ٤/ ٢٨٣، وبنية الوعاة ١/ ٣٥٦.

فإن لم يسمع لعارض ربح أو لصمم فيه وجهان، لم يصحح الرافعي ولا النووي هنا شيئاً، وصحح الرافعي في الشرح الصغير الوقوع، وجزم به في الشرح الكبير في صلاة الجمعة عند إسماع أربعين إلا أنه فرض المسألة في الصمم فقط، ونقله في التتمة عن نص الشافعي. وأما النووي فاختلاف تصحيحه فصحح في تصحيح التتية أنه لا يقع، وجزم في صلاة الجمعة بالوقوع والله أعلم.

ومنها لو قال: إن سرقت مني شيئاً فأنت طالق، فدفعت إليها كيساً فأخذت منه شيئاً لا تطلق، لأنه خيانة لا سرقة. قلت: كذا جزم به الرافعي والنووي، وفيه نظر من جهة أن العامي لا يفرق بين السرقة والخيانة، فإذا فسرت السرقة بالخيانة وأخذنا بذلك أوقفنا عليه الطلاق عملاً بعرفه واعتقاده والله أعلم.

ومنها لو قال المديون لصاحب الدين: إن أخذت مالك علي فامرأتي طالق، فأخذه صاحب الدين مختاراً طلقت امرأة المديون سواء كان المديون مختاراً في الإعطاء أو مكرهاً، وسواء أعطى بنفسه أو استملقه صاحب الدين، قال البيهقي: وكذا لو أخذه الحاكم ودفعه إلى صاحب الدين. وفي كتب العراقيين لا يقع الطلاق إذا أخذه الحاكم ودفعه إليه، لأنه إذا أخذه الحاكم برئت ذمة المديون، وصار المأخوذ حقاً لصاحب الدين، فلا يبقى له حق عليه، ولا يصير بأخذه من الحاكم أخلاً لحقه من المديون، ولو قضى حقه أجنبي، قال الدارمي: لا تطلق، لأنه بدل حقه لا حقه بنفسه، ولو قال: إن أخذت حقتك مني لم تطلق بإعطاء وكيله ولا بإعطاء السلطان من ماله، فإن أكرهه السلطان حتى أعطى بنفسه فعلى القولين في المكره، ولو قال: إن أعطيتك حقتك فامرأتي طالق فأعطاء باختياره طلقت سواء كان الأخذ مختاراً في الأخذ أم لا، ولا تطلق بإعطاء الوكيل والسلطان، لأنه لم يعطه، وإنما أعطاه غيره. قلت: هذا صحيح حيث أراد أن لا يعطيه بنفسه أو أطلق، أما إذا أراد بالإعطاء عدم الوفاء وبقاء الحق عليه فيبحث بإعطاء الوكيل والحاكم، لأنه غلظ على نفسه، لأن صرف اللفظ عن حقيقته إلى المعنى المجازي الصحيح مستعمل فيعمل به والله أعلم.

ومنها إذا قال: إن كلمتك فأنت طالق، ثم أعاده طلقت، وكذا لو قال: اصرفي ذلك طلقت، لأنه كلمها، ولو قال: إن بدأتك بالكلام فأنت طالق، أو بالسلام فأنت طالق فبدأته لم تطلق وتتحل اليمين والله أعلم.

ومنها سئل القاضي حسين عن امرأة صعدت السطح بالفتحاح، فقال: إن لم تلق المفتاح فأنت طالق فلم تلقه ونزلت به، فقال: لا يقع الطلاق ويحمل قوله إن لم تلقه على التأييد كما قال أصحابنا فيمن دخل عليه صديقه، فقال: تنفذ معي فامتنع، فقال: إن لم تنفذ معي فامرأتي طالق فلم يفعل لا يقع الطلاق، فلو تغذى بعد ذلك معه، وإن طال الزمان

اتحلت يمينه، وإن نوى أن يتغدى معه في الحال فامتنع، وقع الطلاق، ورأي البيهقي حمل المطلق على الحال لأجل العادة. وسئل القاضي أيضاً عن رجل، قال لامرأته: إن لم تبيني هذه الدجاجات فأنت طالق فقتلت واحدة منهن طلقاً لتعذر بيع الجميع، وإن ذبحت واحدة وياعتهن مع الملبوذة لم تطلق. وسئل عن قال: إن قرأت سورة البقرة في صلاة الصبح فأنت طالق فقرأتها، ثم فسدت صلاتها في الركعة الثانية لم تطلق على الصحيح، لأن الصلاة عبادة واحدة يفسد أولها بفساد آخرها والله أعلم.

ومنها لو قال: لزوجه إن غسلت ثوبي فأنت طالق، فغسلته أجنبية، ثم غمسته زوجته في الماء تنظيماً، ففي فتاوى القاضي حسين أنها لا تطلق، لأن العرف في مثل هذا يغلب، والمراد بالعرف الغسل بالصابون والأشنان ونحوهما وإزالة الوسخ. وقال غير القاضي: إن أراد الغسل من الوسخ لم تطلق، وإن أراد التنظيف حث. وإن أطلق فلا حث. هذا كلام الروضة، وقوله فلا حث سهو لموافقته لما قبله وصوابه حث، وكذا هو في الرافعي والله أعلم.

ومنها لو حلف شخص أنه لا يخرج من البلد حتى يقضي دين فلان بالعمل فعمل له ببعض دينه، وقضى الباقي من موضع آخر، ثم خرج طلق، فلو قال: أردت أني لا أخرج حتى أخرج إليه من دينه وأقضي حقه قبل قوله في الحكم، قال البيهقي في فتاويه.

ومنها حلف شخص أن هذا الذي أخذه من فلان وشهد به عدلان أنه ليس ذلك طلق على الصحيح، لأنها وإن كانت شهادة على النفي إلا أنه نفي يحيط به العلم، كذا نقله الرافعي عن أبي العباس الروياني، وأقره وتبعه النووي، قال الاسنوي: الحث غير صحيح على قاعدته، فإنه إذا حلف معتقداً أنه ذلك الشيء وليس إياه لكونه جاهلاً به فالأصح أن الجاهل لا يحث، وقد صرح الرافعي بهذه القاعدة في أول كتاب الأيمان، إذا حلف بالطلاق أنه لم يفعل كذا فشهد عدلان عنده أنه فعله، وتيقن صدقهما أو غلب على ظنه صدقهما لزمه الأخذ بالطلاق، كذا نقله الرافعي عن أبي العباس الروياني، وتبعه النووي. وقال الاسنوي: هذا إنما يجيء إذا قرعنا على حث الناسي فأعرفه وهو قريب مما مر والله أعلم.

ومنها لو قال: لزوجه إن خرجت من الدار بغير إذني فأنت طالق. فأخرجها هو فهل يكون إذناً؟ وجهان القياس المنع، كذا نقله الرافعي عن الروياني، وتبعه النووي، ومقتضاه وقوع الطلاق والله أعلم.

ومنها أنه لو قال: إن لم تخرجي الليلة من داري فأنت طالق. فخالها مع أجنبي في الليل وجدد نكاحها ولم تخرج لم تطلق، وأنه لو حلف لا يخرج من البلد إلا معها فخرجها أو تقدم بخطوات فوجهان: أحدهما لا يحث للعرف. الثاني يحث، ولا يحصل البر إلا

بخروجهما معاً بلا تقدم، وأنه لو حلف لا يضرها إلا بالواجب فشتته فضرها بالخشب طلقت، لأن الشتم لا يوجب الضرب بالخشب، وإنما تستحق به التعزير، وقيل خلافه، كذا نقله الرافعي عن أبي العباس الروياني وأقره، وقال النووي: الأصح أنها لا تطلق في مسألة الضرب ولا في مسألة التقدم بخطوات يسيرة والله أعلم.

ولو سرقت من زوجها ديناراً فحلف بالطلاق لتردينه، وكانت قد أنفقت لا تطلق حتى يحصل اليأس من ردّه بالموت، فإن تلف اللينار وهما حيان فوقع الطلاق على الخلاف في الحنث بفعل المكره، قال النووي: إن تلف بعد التمكن من الرد طلقت على المذهب والله أعلم.

ومنها أنه لو قال: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق، وأشار إلى موضع من الدار لدخلت غير ذلك الموضع من الدار، ففي وقوع الطلاق وجهان، قال النووي: أصحهما لوقوع ظاهره، لكنه إن أراد ذلك الموضع دين فيما بينه وبين الله، والله أعلم.

ومنها قالت له زوجته: هذا ملكك، فقال: إن كان ملكي فأنت طالق، ثم وكل من يبيعه، فهل يكون ذلك إقراراً بأنه ملكه؟ وجهان، وكذا لو تقدم التوكيل على التعليق، قال النووي: المختار في الحالين أنه لا طلاق إذ يحتمل أن يكون وكيلاً في التوكيل يبيعه أو كان لغيره وله عليه دين، وتقدر استيفاءه فيبيعه ليطمئنك ثمنه، أو باعه غصباً، أو باعه بولاية، كالوالد، والوصي، والناظر والله أعلم.

ومنها لو قال: إن لم تصومي غداً فأنت طالق فحاضت فوقع طلاق على الخلاف في المكره.

ومنها لو قال: إن لم أطأك الليلة فأنت طالق فوجدتها حائضاً. فمن المزني أنه حكى عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه لا طلاق، واعترض وقال: يقع الطلاق لأن المعصية لا تعلق لها باليمين، ولهذا لو حلف أن يعصي الله فلم يعصه حنث. وقيل ما قاله المزني هو المذهب واختاره القفال، وقيل على قولين كفوات البرّ بالاكراه، وكذا ذكر الرافعي هذه المسألة هنا عن الروياني وتبعه النووي ثم أعاد الرافعي المسألة في الباب السادس من كتاب الإيمان في النوع السابع عند الحلف على استيفاء الحقوق، وجزم بما قاله المزني حكماً وتعليقاً والله أعلم.

ومنها لو حلف لا يعيد بالمكان الفلاني وأقام به يوم العيد ولم يخرج إلى العيد قال البوشنجي^(١): حنث ويحتمل المنع. نقله الرافعي عنه وأقره، وتبعه النووي. ومنها لو

(١) البوشنجي هو: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدلي، البُوشنجي، الفقيه، الأديب، شيخ أهل الحديث

تخاصم رجل وامرأته على المراودة فقال: إن لم تجيئي إلى الفراش الساعة فأنت طالق ثم طالت الخصومة بينهما حتى مضت الساعة ثم جاءت إلى الفراش قال البوشنجي: القياس أنها طلقت، كذا نقله الرافي وأقره، وتبعه النووي. منها لو قال لزوجته: إن خرجت من الدار فأنت طالق وللدار بستان بابه مفتوح إليه، فخرجت إلى البستان قال البوشنجي: الذي يقتضيه المذهب أنه إن كان بحيث يعدّ من جملة الدار ومراقفها لا تطلق وإلا فتطلق، كذا نقله الشيخان عنه وأقرّاه، قال البوشنجي: لو حلف أنه لا يعرف فلاناً وقد عرفه بوجهه وطالت صحبته له إلا أنه لا يعرف اسمه حثت على قياس المذهب، وبه قال الاسترأبادي^(١). قال البوشنجي: ولو قال: إن نمت على ثوب لك فأنت طالق فوضع رأسه على مرفقة لها لا تطلق كما لو وضع عليها يديه أو رجله والله أعلم.

(مسألة) حلف لا يأكل من طعام فلان فتناهدا. قال البوشنجي: حثت وأقرّاه الرافي قال النووي: هذا مشكل لأن المناهضة في معنى المعاوضة وإن لم تكن في معنى المعاوضة فتخرج على مسألة الضيف والله أعلم. والمناهضة خلط المسافرين نفقتهم واشتراكهم في الأكل من المختلط ثم أجاد الرافي المسألة في آخر كتاب الأيمان وفسرها بتفسير هو أعمّ مما فسره النووي وذكر ما ذكره النووي من التخرّيج على مسألة الضيف والله أعلم.

ومنها قال البوشنجي: لو قال: إن دخلت دار فلان ما دام فيها فأنت طالق فتحوّل فلان منها ثم عاد إليها فدخلها لا تطلق، وأقره الشيخان على ذلك. قال البوشنجي: لو قال: إن أغضبتك فأنت طالق فغضب ابنها طلقت وإن كان ضرب تأديب. قلت: كذا أطلقه الشيخان، وينبغي أن يقال: إن أمرته بضربه أو لم تأمره وأدعت أنها لم تغضب لم يقع لعدم وجود الصفة إذا لم يلزم من الضرب الغضب والله أعلم.

ومنها لو قال: إن أكلت من الذي تطبخه فهي طالق فوضعت القدر على الكائون وأوقد غيرها، لم تطلق، وكذا لو سحر التنور غيرها ووضعت القدر فيه كما قاله العباي وأقره الشيخان. قلت: وهو صحيح فيمن عاداتها تبأشر الطبخ بنفسها، وأما ما جرت به عادة أصحاب الثروة من أن المرأة لها خادم هي تتولى وضع القدر على الكائون والوقيد، والزوجة

= في زمانه، نقل عنه الرافي في مواضع، وروى عنه البخاري في صحيحه. نزل رحمه الله نيسابور وتوفي بها، في أول سنة إحدى وتسعين ومائتين ذكره الذهبي في «السير». له ترجمة في: تهذيب التهذيب ٨/٩، الوافي بالوفيات ١/٣٤٢، وطبقات العبادي ص/٤٧.

(١) أبو جعفر الإسترأبادي، من أصحاب ابن سريج، وكبار الفقهاء والمدرسين، وأجلة العلماء البارزين، نقل عنه الرافي، في كتاب الجنائيات، قال جمال الدين الأستوي: لم ألق على تاريخ وفاته. له ترجمة في: طبقات العبادي ص/٨٥، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٠٢، وطبقات الشافعية ١/٣٤.

تراقبها في أمر الطبخ فينتبه الحنث إذ يصلق عليها أنها طبخت في عرفهم واستعمالهم، ولهذا لم تزل الزوجة تقول عند مخاصمتها: لم أقصر في حقك ولم أزل أطبخ لك وأغسل عليه فهو عندهم عرف شائع يطرد والله أعلم.

ومنها لو قال: إن كان في بيتي نار فأمرأتي طالق وفيه سراج طلقت قاله العبادي وأقره الشيخان. قلت: وفيه نظر، لأن مقتضى العرف لا يقتضيه، وهذا عند عدم القرينة الدالة على النار المعتادة أما عند وجود القرينة الدالة على ذلك كمن جاء بآنية لأخذ نار الطبخ ونحوه فالوجه القطع بعدم الوقوع والله أعلم.

ومنها لو قالت له زوجته: لا طاقة لي بالجوع معك فقال: إن جعت يوماً في بيتي فأنت طالق ولم ينو المجازاة فيعتبر حقيقة الصفة ولا تطلق بالجوع في أيام الصوم. قاله العبادي، وأقره الشيخان.

ومنها لو قال لزوجته: إن لم تكوني أحسن من القمر، أو إن لم يكن وجهك أحسن من القمر فأنت طالق. قال القاضي أبو علي والقفال وغيرهما: لا تطلق، واستدلوا بقوله تعالى ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(١) قال النووي: هذا الحكم والاستشهاد متفق عليه، وقد نص عليه الشافعي قال المروزي: لو قال: إن لم أكن أحسن من القمر فأنت طالق لا تطلق ولو كان زنجياً أسود والله أعلم.

ومنها إذا علق طلاقها بحيضها فقالت: حضت وأنكر الزوج صدقت بيمينها، وكذا الحكم في كل ما لا يعرف إلا منها كقوله: إن أضمرت لي سوءاً فقالت: أضمرت فإنه يقع الطلاق ولو علق طلاقها بزناها فقالت: زنيته فوجهان: أحدهما تصديق لأنه خفي تنذر معرفته فأشبهه الحيض، وأصحهما عند الإمام وآخرين لا تصلق كالتعليق بالدخول وغيره لأن معرفته ممكنة، والأصل بقاء النكاح وطرده الخلاف في الأعمال الخفية التي لا يكاد يوقف عليها، ولو علق بالولادة فأذعتها وأنكر وقال: هذا الولد مستعار لم تصدق هي على الأصح وتطالب بالبينه كسائر الصفات، ولو علق الطلاق غيرها بحيضها لم يقبل قولها فيه إلا بتصديق الزوج، ولو قال: إن حضت فأنت وضررتك طالقان فقالت: حضت وكذبها طلقى ولم تطلق ضررتها على الصحيح، ويشترط التعليق بالحيض أن تبيض ثم تطهر، وحديث يقع الطلاق إن قال: إن حضت حيضة. فلو قال: إن حضت وأطلق فالملهب أنه يقع برؤية الدم فإن انقطع قبل يوم وليلة ولم يعد إلى خمسة عشر يوماً تبين أنه لم يقع والله أعلم.

ومنها في فتاوى القفال لو قال: إن كنت حاملاً فأنت طالق فقالت: أنا حامل فإن

صَدَّقَهَا الزَّوْجُ حَكْمَ بَوَاقِ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ وَإِنْ كَلِمَتُهَا لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَلِدَ فَإِنْ لَمَسَهَا النِّسَاءُ فَقَالَ أَرْبَعٌ مِنْهُنَّ فَصَاعِدًا: إِنَّهَا حَامِلٌ لَمْ تَطْلُقْ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِقَوْلِ النِّسَاءِ، وَلَوْ عُلِقَ الطَّلَاقُ بِالْوِلَادَةِ فَشَهِدَ أَرْبَعٌ نِسْوَةً بِهَا لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ وَإِنْ ثَبِتَ النِّسْبُ وَالْمِيرَاثُ لِأَنَّهُمَا مِنْ تَوَابِعِ الْوِلَادَةِ وَضُرُورَاتِهَا بِخِلَافِ الطَّلَاقِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومنها لو قال: إن لم أطلقك فأنت طالق لم يقع الطلاق حتى يحصل اليأس من التعلق، وفي معنى ذلك التعليق بنفي دخول الدار أو الضرب وسائر الأفعال، بخلاف ما إذا قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق فإنها تطلق إذا مضى زمان يمكن أن تطلق فيه ولم تطلق، وهذا هو المذهب في إن وإذا وهو المنصوص، والفرق بين إن وإذا: أن إن حرف يدل على مجرد الاشتراط فلا إشعار له بالزمان بخلاف إذا فإنها ظرف زمان، وقيل فيهما قولان. ولو قال: متى لم أطلقك أو معها أو أي حين أو كلما لم أفعل أو تفعل كذا فأنت طالق فمضى زمن الفعل ولم تفعل طلقت على المذهب كلفظة إذا. وأعلم أن لفظة إن المكسورة إذا فتحت صارت للتعليل، فلو قال: أن لم أطلقك فأنت طالق بفتح أن طلقت في الحال قال الرافعي: الأشبه أنه يقع في الحال إلا أن يكون ممن لا يعرف اللغة، وقال: قصدت التعليق فيقبل منه ويصدق. قال النووي: يكون ذلك التعليق مطلقاً إذا كان عامياً لا يفرق بين إن وأن، وهو الأصح، وبه قطع المحققون، وما قاله النووي نقله الرافعي عن الشيخ أبي حامد والإمام والغزالي والبخاري. وأعلم أن قول العامي: أنت طالق أن دخلت الدار بفتح أن كذلك، وكذا قوله: أنت طالق إذ دخلت الدار وإن كانت للتعليل لأنه فرق بين إذ وإذا والله أعلم.

(فرع) علق طلاق زوجته بصفة كدخول الدار مثلاً ثم أبانها قبل الدخول بخلع أو بالثلاث في المدخول بها أو بواحدة في غير المدخول بها ثم وجدت الصفة في حال البيئونة ثم جدد نكاحها ثم وجدت الصفة ثانياً في النكاح الثاني لم تطلق على المذهب الذي قطع به الأصحاب، ويجري الخلاف في عود الإيلاء^(١) والظهار^(٢) ولو لم توجد الصفة في حال البيئونة ثم وجدت في النكاح الثاني لم تطلق على الراجح لأن التعليق يتعلق بالنكاح الذي

(١) الإيلاء هو: حلف الرجل بالله تعالى أن لا يطأ زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر، وحكم الإيلاء جائز لتأديب الزوجة إذا كان أقل من أربعة أشهر، لقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وقد آلى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً كاملاً، ويحرم إن كان للإضرار بالزوجة لفظاً لا لغرض تأديبها، لقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» رواه أحمد وابن ماجه بسند حسن.

(٢) الظهار هو: أن يقول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي. وحكمة: الظهار يحرم لتسميته تعالى بالمنكر والزور، وكلاهما حرام. قال تعالى: في المظاهرين: ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ شُكْرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾.

وجد التعليق فيه، والنكاح المجدد غيره. فلو كان الطلاق^(١) رجعيًا ثم راجعها ثم وجدت الصفة طلقت بلا خلاف لأنه ليس نكاحاً مجدداً ولم تحدث حالة تمنع وقوع الطلاق، وهذه المسألة التي يعبر عنها بعود اليمين والله أعلم. قال:

(وَلَا يَمُنُّ الطَّلَاقُ قَبْلَ النِّكَاحِ).

شرط وقوع الطلاق الولاية على المحل كالزوجية فلا يصح طلاق غير الزوج سواء كان بالتنجيز كقوله لأجنبية: أنت طالق أو بالتعليق كقوله لأجنبية: إن تزوجتك فأنت طالق أو إن تزوجت فلانة فهي طالق، وحجة ذلك قوله ﷺ: «لَا طَلَاقَ إِلَّا فِيمَا يَنْبَلُكَ»^(٢) رواه غير واحد، وقال المحاكم: صحيح الإسناد، وقال الترمذي: إنه حسن، وأحسن شيء روي في الباب، وسألت البخاري: أي شيء أصبح في الطلاق قبل النكاح؟ فقال: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه^(٣) من جدّه، وروى «لَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ»^(٤) وبالقياص على ما لو قال: لأجنبية إن دخلت الدار فأنت طالق ثم تزوجها ثم دخلت الدار فإنها لا تطلق بالاتفاق، ولنا قول في المعلق أنه يقع، والمذهب أنه لا يقع والله أعلم. قال:

(وَأَرْبَعَةٌ لَا يَمُنُّ طَلَاقُهُمْ: الصَّبِيُّ، وَالْمَجْنُونُ، وَالنَّائِمُ، وَالْمُكْرَهُ).

(١) بالطلاق الرجعي: وهو ما يملك معه الزوج حق مراجعة مطلقة، ولو بدون رضاها، لقوله تعالى: «وَيُؤْتِيهِنَّ أَهَقَ يَرْغَبْنَ فِي ذَلِكَ أَوَّلًا إِسْلَاحًا». والطلاق الرجعي ما كان دون الثلاث في المدخول بها وبدون عوض. والمطلقة طلاقاً رجعيًا حكمها حكم الزوجة في النفقة والسكنى وغيرها. حتى تنقضي عنتها، فإذا انتقضت عنتها بانت من زوجها، وإن أراد الزوج مراجعتها يكفي أن يقول لها: لقد راجعتك، ويسن أن يشهد على مراجعتها شاهدي عدل.

(٢) إرواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٧) باب في الطلاق قبل النكاح - حديث رقم: (٢١٩٠). ورواه الترمذي في: (١١) كتاب الطلاق - (٦) باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح - حديث رقم: (١١٨١). ورواه عن ابن عمر. وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (١٧) باب لا طلاق قبل النكاح - حديث رقم: (٢٠٤٧). ورواه الدارمي في: (١٢) كتاب الطلاق - (٣) باب لا طلاق قبل نكاح - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١١٠/٢، ١٨٩، ٢٠٧، ١٩٠.

(٣) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، من الخامسة، مات سنة ثمان عشرة ومائة. (تقريب التهذيب ٧/٧٢).

(٤) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، ثبت سمعه من جدّه، من الثامنة (تقريب التهذيب ١/٣٥٣).

(٥) رواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (٩) باب لا طلاق قبل نكاح. ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (١٧) باب لا طلاق قبل نكاح - حديث رقم: (٢٠٤٨، ٢٠٤٩). ورواه الدارمي في:

(١٢) كتاب الطلاق - (٣) باب لا طلاق قبل نكاح.

أما الثلاثة الأول فلقوله ﷺ «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الثَّائِمِ حَتَّى يَسْتَقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ»^(١) أخرجه أبو داود والترمذي، وقال: حسين، وأما المكره فلقوله ﷺ: «لَا طَّلَاقَ وَلَا عِتَاقَ فِي غِلَاقٍ»^(٢) رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم، وقال: إنه على شرط مسلم. ولفظ ابن ماجه والحاكم «إِغْلَاقٍ» بالألف وهو المحفوظ، والأخلاق الإكراه قاله أبو عبيد والقتبي، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال: «وُضِعَ عَنِ أُمِّي الْخَطَأِ وَالْثَّنْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٣) رواه ابن ماجه^(٤) وصححه ابن حبان والحاكم، وقال: إنه على شرط الشيخين. وأعلم أن المبرسم والمغمى عليه كالثائم، وأما السكران فيقع طلاقه على الملهب لأنه مكلف، وحجته قوله تعالى «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ»^(٥) ولأن علياً رضي الله عنه رأى إيجاب حدّ المفترى عليه لهذيانه، ووافقه الصحابة رضي الله عنهم على ذلك. فدل على أن لكلامه حكماً كالصاحي ولأنه كالصاحي في قضاء صلاته زمن سكره، فكذا في وقوع الطلاق، وهل يقع طلاقه باطناً؟ وجهان، ومن شرب دواء أزال عقله لغير حاجة حكمه حكم السكران لاشتراكهما في التعذّي بالشرب. وأعلم أن المكره على تعليق الطلاق لا يصح منه التعليق كما يمنع الإكراه تنجيز الطلاق ولا بد من معرفة شروط الإكراه لأنها قد تلتبس على كثير من الفقهاء فضلاً عن المتفقهة، وكثيراً ما يقع في الفتاوى ما يقول العلماء في شخص أكره على طلاق زوجته الإكراه الشرعي فهل يقع طلاقه، فيقول المفتي: إذا أكره الإكراه الشرعي لا يقع، وهذا الجواب وإن كان يقال إنه صحيح إلا أنه خطأ باعتبار عدم استفسار السائل، وقد كان بعض مشايخنا يفتي بمثل ذلك فاتفق أنه استفسر السائل في واقعة فأبان عن معنى الإكراه الشرعي عنده فوجده باعتبار عرف ذلك السائل، وكانت الصورة أن شخصاً حلف بالطلاق لا يشرب الخمر فمرّ على أمير كبير وهو يشرب الخمر فحلف الأمير بالطلاق

(١) سبق تخريجه.

(٢) قوله: «في غِلَاقٍ» فسر بعضهم بالنفب، وهو موافق لما في الجامع: خلق إذا غضب غضباً شديداً. لكن غالب أهل الغريب فسروه بالإكراه. وقالوا: كأن المكره أخلق عليه الباب حتى يفعل.

(٣) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٨) باب في الطلاق على غلط - حديث رقم: (٢١٩٣). رواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (١٦) باب طلاق المكره والناسي - حديث رقم: (٢٠٤٦). ورواه أحمد: ٢٧٦/٦.

(٤) رواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (١٦) باب طلاق المكره والناسي - حديث رقم: (٢٠٤٣). ورواه عن أبي ذر الغفاري. في الزوائد: إسناده ضعيف، لا توافقه على ضعف أبي بكر الهذلي. رواه ابن حبان في: (١٧٤/٩) - ذكر الأخبار عما وضع الله يفضل من هذه الأمة - حديث رقم: (٧١٧٥). عن ابن عباس.

(٥) سورة النساء آية: ٤٣.

عليه ليشربن معه فشرّب واعتقد أن ذلك اكراه، فبعد أن كتب له لا يقع الطلاق أخذ الفتوى منه وأفتاه بالوقوع وكان بعد ذلك إذا كتب على فتوى يذكر شروط الاكراه ولا يقتصر على قوله إذا أكره الاكراه الشرعي لا يقع. إذا عرفت هذا فيشترط في الاكراه كون المكره بكسر الراء غالباً قادراً على تحقيق ما هدّد به المكره بفتح الراء، وقدرته إما بولاية أو تغلب أو فرط هجوم، ويشترط كون المكره مغلوباً عاجزاً عن الدفع بهرب أو مقاومة أو استغاثة بغيره، ويشترط أيضاً أن يغلب على ظنه أنه إن امتنع مما أكرهه عليه أن يوقع به المكره، والصحيح أنه لا يشترط تنجيز ما توعد به بل يكفي التوعيد، نعم لا يحصل الاكراه بالتخويف بعقوبة آجلة كقوله: لأقتلك غداً، ويشترط أيضاً ألا يظهر ما يدل على اختيار المكره بفتح الراء فإن ظهر خلافه وقع الطلاق كما إذا أكرهه أن يطلق زوجته ثلاثاً فطلق واحدة فإنه يقع، وكذا عكسه، وكذا إن أكرهه على أن يطلق بصريح الطلاق فطلق بالكناية أو بصريح آخر وبالعكس أو أكرهه على تنجيز الطلاق فعلقه أو بالعكس فلا عبرة بالاكراه في هذه الصور، ويقع الطلاق لظهور اختياره. إذا عرفت هذا فلا بد من معرفة ما يحصل به الاكراه من الأمر المكره، وللأصحاب فيه خلاف. قال النووي في أصل الروضة: وفيما يكون التخويف به اكراهاً سبعة أوجه، ونحن نقصر على ما يفتى به، والأصح أنه يحصل بالتخويف والقتل والقطع والفرب الشديد والحبس، كذا أطلقه في الروضة، وقيله في الملعب وغيره بالحبس الطويل، وكذا يحصل الاكراه بالتخويف بأخذ المال واتلافه، وزاد الشيخ أبو علي التوعد بنوع استخفاف لرجل وجهه، قال النووي: الأصح أن الاكراه يحصل بأن يكرهه على فعل يؤثر الماقل الاقدام عليه حلاً مما يهدد به، فعلى هذا ينظر فيما طلب منه وما هدّد به فقد يكون الشيء اكراهاً في مطلوب دون مطلوب وفي شخص دون شخص والله أعلم. ولا يحصل الاكراه بأن يقول شخص: طلق امرأتك وإلا قتلت نفسي أو كفرت أو تركت الصلاة، ولا يقول مستحق القصاص: طلق امرأتك وإلا اقتصمت منك والله أعلم.. وأعلم أن الناسي والجاهل لا يقع طلاقه على الرجوع. قال النووي: لحديث «رُفِعَ عَنْ أَثْنَيْ»^(١) والمختار أنه عام فيعمل بعمومه إلا فيما دل الدليل على تخصيصه كفرامة المتلفات والله أعلم.

(فرع) أخذ الحاكم الظالم شخصاً بسبب غيره وطالبه به فقال: لا أعرف موضعه أو طالبه بماله فقال: لا شيء له عندي لم يخله حتى يحلف بالطلاق فحلف به كاذباً وقع طلاقه ذكره القفال وغيره لأنه لم يكرهه على الطلاق بخلاف ما إذا أسكه للصوم وقالوا: لا نخليك حتى تحلف أنك لا تذكر ما جرى فحلف لا يقع الطلاق إذا ذكره لأنهم أكرهوه على الحلف بالطلاق هنا والله أعلم.

(فرع) تلفظ بالطلاق ثم قال: كنت مكرهاً وأنكرت المرأة لا يقبل قوله إلا أن يكون محبوساً أو كان هناك قرينة أخرى فيقبل ولا يحل لأحد أن يشهد عليه في مثل ذلك وأشباهه بمطلق الطلاق، ومن شهد بذلك فهو شاهد زور آثم قلبه ولسانه، وشهادته مكتوبة في صحيفته الخبيثة ويسأل عنها والله بصير بما شهد والله أعلم.

(فرع) طلق إحدى زوجتيه بعينها ثم نسيها حرم عليه الاستمتاع بكل منهما حتى يتذكر فلو بادرت واحدة وقالت: أنا المطلقة فلا يقنع منه بقوله: نسيت أو لا أدري، بل يطالب يمينين جازمة أنه لم يطلقها، فإن نكل حلفت وقضى باليمين المردودة ولو طلق مبهماً بأن قال: إحداكما طالق ولم يقصد واحدة بعينها طلقت واحدة على الإبهام ويعينها هو باختياره والله أعلم.

(فرع) قال لزوجته المدخول بها: أنت طالق أنت طالق أنت طالق. نظر إن سكت بين الطلفتين مكتة فوق مكتة التنفس ونحوه وقع الثلاث فلو قال: أردت التأكيد لم يقبل ظاهراً، ويدين وإن لم يسكت وقصد التأكيد قبل ولم يقع إلا طلقة وإن قصد الاستئناف وقع الثلاث، وكذا إن أطلق على الأظهر جرباً على ظاهر اللفظ لأن التأميس فيه أولى من التأكيد والله أعلم.

(فرع) لو قال شخص لزوجته: أنت طالق ثلاثاً وقع الثلاث، ولو قال: أنت طالق ونوى ثنتين أو ثلاثاً وقع ما نوى، ويدل لذلك حديث ركانة^(١) في تحليف النبي ﷺ له ﷻ ما أردت إلا واحدة^(٢) فلو كانت الثلاث واحدة لما كان للتحليف فائدة، ولحديث مسلم في غير المدخول بها لأنها تبين بالأولى والله أعلم. قال:

(فصل: وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَلَهُ مَرَاஜَعَتُهَا مَا لَمْ يَنْفَقْ عِدَّتُهَا، فَإِنْ انْفَقَتْ عِدَّتُهَا كَانَ لَهُ نِكَاحُهَا وَتَكُونُ مَعَهُ عَلَى مَا يَبْكِي مِنْ عِدِّهِ الطَّلَاقِ).

الرجعة بفتح الراء على الأفصح وكسرهما لغة، وهي في الشرع عبارة عن الرد إلى النكاح بعد طلاق غير بائن على وجه مخصوص. والأصل فيها الكتاب والسنة وإجماع الأمة

(١) ركانة: يضم أوله وتخفيف الكاف، ابن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب، من سمسلة الفتوح، ثم نزل المدينة، ومات في أول خلافة معاوية. (تقريب التهذيب ٢٥٢/١).

(٢) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٨) باب في البتة - حديث رقم: (٢٢٠٦). الحديث في إسناده الزبير بن سعيد الهاشمي، وقد ضعفه غير واحد، وقيل أنه متروك، وفي إسناده أيضاً نافع عن عجير وهو مجهول ومثته مضطرب كما قال البخاري. وقال أحمد: طرقه كلها ضعيفة. ورواه الدارمي في: (١٢) كتاب الطلاق - (٨) باب في الطلاق البتة - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٩) كتاب الطلاق - (٤) باب ما يجب فيه تطليقة واحدة من التملك - حديث رقم: (١٢).

قال الله تعالى ﴿وَيَقُولُ كُنْ أَهْلًا بِرِجْلٍ خِزْيَاسٍ﴾^(١) الآية. قال إمام الحرمين: والردّ الرجعة بإجماع المفسرين، وقال عليه الصلاة والسلام في قصة ابن عمر رضي الله عنهما: «مُرَّةٌ فَلْيُرْجِعْهَا»^(٢) وعن عمر رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَضْرَةَ^(٣) ثُمَّ رَاجَعَهَا»^(٤) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. فإذا طلق الحر امرأته واحدة أو طلقتين أو العبد طلاقاً بعد الدخول بلا عوض فله مراجعتها قبل أن تنقضي العدة لما تقدم من الأدلة، وتصح الرجعة بالعجمية على الصحيح سواء أحسن العربية أم لا، ولا يشترط فيها الاشهاد على الصحيح، ولا تقبل لتعليق فلو قال: راجعتك إن شئت فقالت: شئت لم تصح، ويشترط أن تكون المرتجة معينة فلو طلق إحدى زوجتيه مبهماً ثم قال: راجعت المطلقة لم يصح على الأصح، ولا يشترط رضا الزوجة في ذلك، نعم يشترط أن تكون الرجعة بالقول الصريح للقادر لأن الرجعة استباحة بضع مقصود فلم تصح بغير القول كالنكاح، وقد تصح بالوطء والقبلة والمباشرة بشهوة.

وصيغة الرجعة أن يقول: راجعتك أو ارتجعتك أو رجعتك، وهذه الثلاث صريحة ويستحب أن يضيف إلى النكاح أو الزوجية أو نفسه، ولا يشترط ذلك، نعم لا بد من إضافة هذه الألفاظ إلى مظهر أو مضمحل كقوله: راجعت فلانة أو راجعتك، أما مجرد راجعت فلا يكفي، ولو قال: رددتها فالأصح أنه صريح، فعلى هذا يشترط أن يقول: إلى نكاحي على الصحيح، ولو قال: أمسكتك فهل هو كناية أم صريح؟ فيه خلاف: صحح الرافعي في المحرر أنه صريح، ونقله عنه في الروضة، وسكت عليه قال الاسنوي: الصواب أنه كناية فقد قال في البحر إن الشافعي نص^(٥) عليه في عامة كتبه. ولو قال: تزوّجتك أو نكحتك

(١) سورة البقرة آية: ٢٢٨.

(٢) الحديث سبق تخريجه.

(٣) حفصة بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ بعد غنيس بن حنيفة، سنة ثلاث، ومات سنة خمس وأربعين. (تقريب التهذيب ٢/ ٥٩٤).

(٤) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٣٨) باب في المراجعة - حديث رقم: (٢٢٨٣). ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٧٦) باب للرجعة - حديث رقم: (٦). رواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (١) باب حدثنا سويد بن سعيد - حديث رقم: (١). ورواه الدارمي في: (١٢) كتاب الطلاق - (٢) باب في الرجعة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٤٧٨/٣.

(٥) قال الشافعي: إما زوج حر طلق امرأته بعدما يصيبها واحدة أو اثنتين فهو أحق برجعتها مالم تنقض عدتها بدلالة كتاب الله عز وجل في سنة رسول الله ﷺ، فإن ركانة طلق امرأته البتة ولم يرد إلا واحدة، فردّها إليه رسول الله ﷺ وذلك حدثنا في العدة والله تعالى أعلم، قال: وسواء في هذا كل زوجة تحت حرّ مسلمة أو ذمية أو أمة. قال: وطلاق العبد اثنتان فإذا طلق واحدة فهو كالحرّ يطلق الحرّة واحدة أو اثنتين، ويملك من رجعتها بعد واحدة ما يملك الحر من رجعة امرأته بعد انقضاء واحدة أو اثنتين، =

فهل هو كناية أم صريح؟ فيه خلاف: الأصح في أصل الروضة أنه كناية. واعلم أن صرائح الرجة محصورة على الصحيح لأن صرائح الطلاق محصورة، فالرجة التي تحصل إباحته أولى، ثم شرط صحة الرجة بقاؤها في العدة وكونها قابلة للحل فلو ارتدت أو هو فراجعها في العدة لم تصح الرجة لأن المحل غير حلال في هذه الحالة كما لا يصح نكاحها فلو انقضت عدتها فانتقضت الرجة بحصول البيونة ثم إن جدد نكاحها قبل أن تنكح زوجاً آخر أو بعده وقبل الإصابة أو بعد الإصابة عادت إليه بما بقي من عدد الطلاق، ولا يهدم الزوج الثاني ما وقع من الطلاق، واحتج الأصحاب بما روي عن عمر رضي الله عنه أنه مثل عن طلق امرأته طلقين وانقضت عدتها فتزوجت غيره وفارقها ثم تزوجها الأول فقال: هي عنده بما بقي من الطلاق، وروي ذلك عن عليّ وزيد ومعاذ وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم أجمعين، وبه قال عبيدة^(١) السلمي وسعيد^(٢) بن المسيب والحسن البصري رضي الله عنهم، ولأن الطلقة والطلاق لا يؤثران في التحريم المحجوز إلى زوج آخر، فالنكاح الثاني والدخول فيه لا يهدمانها كوطء السيد الأمة المطلقة والله أعلم. قال:

(فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ بَعْدَ وَجُودِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْهُ، وَتَزَوُّجِهَا بِغَيْرِهِ، وَدُخُولِهِ بِهَا، وَبَيُونَتِهَا، وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْهُ)^(٣).

والحر الكافر الذي وغير الذي في الطلاق والرجة كالحرم المسلم، فإذا انقضت العدة فلا سبيل لزواج على امرأته إلا بنكاح جديد لأن الله عز وجل إذا جعل الرجة له عليها في العدة فين أن لا رجة عليها بعد ما مع قول الله عز وجل فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف. (الأم ٢٢٥/٥).

(١) حبيبة بن عمرو السلماني، بسكون اللام، ويقال بفتحها، المرادي، أبو حمزة الحنفي، تابعي كبير مخضرم، ثقة ثبت، كان شريح إذا أشكل عليه شيء سأل، مات سنة الثنتين وسبعين، أو بعلها، والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين. (تقريب التهذيب ٥٤٧/١).

(٢) سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي أبو محمد المدني، سيد التابعين. قال محمد بن يحيى بن حبان: كان رأس من بالمدينة في عصره المقدم عليهم في الفتوى سعيد، ويقال: فقيه الفقهاء. وقال أحمد بن حنبل: أفضل التابعين سعيد بن المسيب قيل له وعلقمة والأسود. قال: سعيد وعلقمة والأسود. مات سنة أربع وتسعين، وقيل: ثلاث. له ترجمة في: النجوم الزاهرة ٢٢٨/١، والمبر ١١٠/١، وطبقات ابن سعد ٨٨/٥.

(٣) قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي ﷺ سمعها تقول جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى النبي ﷺ فقالت: اني كنت عند رفاعة القرظي فطلقني فبت طلاقني فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وإنما معه مثل هدبة الثوب فبسم النبي ﷺ وقال: «أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى تلوني» حيلته ويلقو حيلتك؛ قالت: وأبو بكر عند النبي ﷺ وخالد بن سعيد بن العاصي بالباب ينتظر أن يؤذن له فنادى يا أبا بكر ألا تسمع ما تجهر به هذه عند رسول الله ﷺ. قال =

إذا طلق الحر امرأته ثلاثاً أو العبد طلقتهين سواء كان قبل الدخول أو بعده، وسواء كان الطلاق في نكاح واحد أو أكثر سواء كان الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو أكثر حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ويطلقها وتنقضي عتقها لقوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ أي ثلاثة ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَ﴾^(١). واعلم أن النكاح جاء بمعنى العقد في قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾^(٢) وبمعنى الوطء في قوله تعالى ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾^(٣) وترجعت هنا إرادة الوطء بورود السنة قالت عائشة رضي الله عنها: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ^(٤) فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَايَ فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ بِعَبْدٍ الرَّحْمَنِ^(٥) بْنِ الزَّيْبِرِ يَفْتَحُ الزَّكَاةَ، وَإِنَّ مَا مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ الثُّرْبِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: كَلْبَتْ بَا رَسُولُ اللَّهِ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْرُكُهَا عَرَكَ الْأَحْمِمْ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لَا حَتَّى تَلُوْقِي عُسَيْلَةَ وَيَلُوْقَ عُسَيْلَتُكَ^(٦) وَأَرَادَ بِهِ الْوِطْءَ، وَسَمِيتَ عُسَيْلَةَ تَشْبِيهاً بِالْعَمَلِ، وَلَئِنَّا لَوْ لَمْ نَجْعَلِ الْإِصَابَةَ شَرْطاً لَكَانَ التَّزْوِيجُ لِأَجْلِ الْإِحْلَالِ، لَا لِلِاسْتِمْتَاعِ وَالنِّكَاحِ إِنَّمَا يَرَادُ لِلِاسْتِمْتَاعِ لَا لِلِإِحْلَالِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فرع) العدة^(٧) تكون بالحمل أو الأقراء أو الأشهر. فإذا ادعت المعتدة بالأشهر انقضاه

= الشافعي: فإذا تزوجت المطلقة ثلاثاً وجاء صحيح النكاح فأصابها ثم طلقها فانقضت عدتها حل لزوجها الأول ابتداء نكاحها لقول الله عز وجل ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ الآية. والمراد بقوله فتزوجني عسيلة ويوق عسيلتك أي يجامعك. (الأم ٢٢٩/٥).

(١) سورة البقرة آية: ٢٣٠. (٢) سورة النساء آية: ٢٢. (٣) سورة النور آية: ٣. (٤) رِفَاعَةُ القرظي. له ذكر في الصحيح من حديث عائشة المذكور، وزوجه تيمعة بنت وهب. (أسد الغابة ٥١٨/١).

(٥) عبد الرحمن بن الزبير بن باطا، بموحدة، القرظي، بهم القاف وفتح الراء بعدها معجمة، المصنف، صحابي صغير. (تقريب التهذيب ٤٧٩/١).

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي: (٧٧) كِتَابِ الْبِلَاسِ - (٢٣) بَابِ الثِّيَابِ الْخَضِرِ - حَدِيثٍ رَقْمٌ: (٥٨٢٥). وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي: (١٦) كِتَابِ النِّكَاحِ - (١٧) بَابِ لَا تَحِلُّ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا لِمَطْلَقِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ - حَدِيثٍ رَقْمٌ: (١١١، ١١٢). وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: (١٣) كِتَابِ الطَّلَاقِ - (٤٩) بَابِ الْمَبْتُوتَةِ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَنْكِحَ غَيْرَهُ - حَدِيثٍ رَقْمٌ: (٢٣٠٩). وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي: (٢٧) كِتَابِ الطَّلَاقِ - (٩) بَابِ الطَّلَاقِ لِلَّتِي تَنْكِحُ زَوْجًا ثُمَّ لَا يَدْخُلُ بِهَا - حَدِيثٍ رَقْمٌ: (٢، ١). رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي: (٩) كِتَابِ النِّكَاحِ - (٣٢) بَابِ الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوِّجُ لِمَطْلَقِهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا - حَدِيثٍ رَقْمٌ: (١٩٣٢). وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي: (٢٨) كِتَابِ النِّكَاحِ - (٧) بَابِ نِكَاحِ الْمُحَلَّلِ وَمَا أَشْبَهَهُ - حَدِيثٍ رَقْمٌ: (١٧، ١٨). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ: (٢١٤/١، ٢١٥/٢، ٦٢، ٨٥، ٤٢/٦، ٩٦، ١٩٣). وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ: (٣٤/٦).

(٧) العدة: هي الأيام التي تترعى فيها المرأة المفارقة لزوجها فلا تزوج فيها ولا تعرض للزواج، وحكم العدة: واجبة على كل مفارقة لزوجها بحياة أو وفاة لقول الله تعالى: ﴿وَالْمَطْلُوقَاتُ إِتْرِصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ

حَدَّثَهَا فَأَنْكَرَ الزَّوْجَ صَدَقَ يَمِينُهُ لِأَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَقْتِ طَلَاقِهِ، وَأَمَّا عِدَّةُ الْحَامِلِ فَتَنْقَضِي بِوَضْعِ الْحَمْلِ التَّامِ الْمَلَّةَ حَيًّا كَانَ أَوْ مَيِّتًا أَوْ نَاقِصِ الْأَعْضَاءِ وَبِانْقِضَاءِ مَا ظَهَرَ فِيهِ صَوْرَةُ الْأَدَمِيِّ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ فَقَوْلَانِ. فَإِذَا ادَّعَتْ وَضَعَ حَمْلًا أَوْ سَقَطَ أَوْ مَضْغَةً إِذَا اكْتَفَيْنَا بِهَا صَدَقَتْ بِيَمِينِهَا^(١)، وَقِيلَ لَا بَدَّ مِنْ بَيْنَةٍ، وَأَمَّا الْمَعْتَدَّةُ بِالْأَقْرَاءِ فَإِنْ طَلَّقَتْ فِي الطَّهْرِ حَسِبَتْ بَقِيَّةَ الطَّهْرِ قَرَاءً، وَإِنْ طَلَّقَتْ فِي الْحَيْضِ اشْتَرَطَ مَضْيَ ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ كَامِلَةٍ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ فِي الْحَيْضِ مُسْتَقِيمَةً بَأَن لَمْ تَكُنْ حَاضَتْ ثُمَّ طَرَأَ حَيْضُهَا أَوْ كَانَ لَهَا عَادَةٌ مَطْرُدَةً صَدَقَتْ بِيَمِينِهَا إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ الْأَقْرَاءِ لِمُدَّةِ الْإِمْكَانِ. فَإِنْ نَكَلَتْ عَنِ الْيَمِينِ حَلَفَ الزَّوْجُ وَكَانَ لَهُ الرَّجْعَةُ وَإِنْ كَانَ لَهَا عَادَةٌ مُسْتَقِيمَةً صَدَقَتْ فِي انْقِضَائِهَا عَلَى وَفْقِ الْعَادَةِ وَهَلْ تَصْدُقُ فِيمَا دُونَهَا مَعَ الْإِمْكَانِ؟ وَجَهَانٌ. أَصْحَهُمَا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ تَصْدُقُ بِيَمِينِهَا لِأَنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَغْيِيرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

(فرع) طلق زوجته ثلاثاً ثم غاب عنها، ثم حضر أو لم يحضر وأدعت أنها تزوجت بزواج آخر أحلها أو كان قد مضى زمن يمكن فيه صدقها ولم يقع في قلبه صدقها كره له أن يتزوجها للاحتياط ولا يحرم لاحتمال صدقها ولتعلم البينة على الوطء وانقضاء العدة، قال الإمام: وكيف لا والأجنبية تنكح اعتماداً على قولها إنها خلية عن الموانع، وهل يجب على الزوج البحث عن الحال؟ قال الروياني: يجب عليه في زماننا هذا، وقال أبو إسحاق: يستحب والله أعلم^(٣). قال:

(فصل: في الإيلاء، وإذا آلى الشخص أن لا يعلأ زوجته مُطْلَقاً أَوْ مُثَنِّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهَوَّ مُؤَلٍّ).

= قُرْءٌ، وقوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُقُولُونَ وَلِأَزْوَاجِهِمْ بِاتَّسَاهُنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» إلا المطلقة قبل الدخول بها فإنها لا عدة عليها، كما لا صدق لها وإنما لها المتعة. لقوله تعالى: «بِأَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا، فَمَعَهُنَّ وَسِرْهُنَّ سِرَاحًا جَمِيلًا».

(١) وذلك لقوله سبحانه وتعالى: «وَالَّذِينَ يُولَدُونَ لِأَزْوَاجِهِمْ مِنْ بَيْنِهِمْ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ». سورة الطلاق.
(٢) وعدة المطلقة التي تحيض وانقطع حيضها لسبب معروف أو غير معروف فإن كان انقطاع حيضها لسبب معروف وذلك كمرض أو مرض، فإنها تنتظر عودة الحيض وتعد به وإن طال الزمان، وإن كان لسبب غير ظاهر اعتدت بسنة. تسعة أشهر مدة الحمل، وثلاثة أشهر للعدّة، والأمة تعد بأحد عشر شهراً، للضياء عمر بن الخطاب بهذا بين الأنصار والمهاجرين ولم ينكره منكر. علما تخريجه صاحب المنني إلى ابن المنذر.

(٣) قلت: وإن قلر أنها تزوجت بعد التريض بالعدّة ثم جاء زوجها الأول فإنها تعود إلى الأول، إن رغب في ذلك. غير أنه إن دخل بها الثاني اعتدت منه عدة طلاق، وإن لم يدخل بها فلا عدة عليها، وإن تركها الأول للثاني فلا يحتاج إلى عقد عليها، وفي حال تركها للثاني يطلب بقدر الصداق الذي أصدقها إياه، وللزوج الثاني أن يطلب به الزوجة. قضى بهذا عثمان وعلي رضي الله عنهما.

هذا فصل الإيلاء. وهو في اللغة الحلف، وفي الشرع الحلف عن الامتناع من وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر، وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشارع ﷺ حكمه. والأصل فيه قوله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن نِّسَائِهِمْ أَزْمَةً أَشْهُرٌ فَإِنْ فَاتُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾^(١) وقال: أنس رضي الله عنه، «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، وَكَأَنَّكَ انْفَكْتَ رَجُلُهُ الشَّرِيفَةُ فَأَقَامَ فِي مَشْرِيبَةٍ لَهُ ثَمَنًا وَعِشْرِينَ يَوْمًا، ثُمَّ نَزَلَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا فَقَالَ: الشَّهْرُ ثَمَنٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا»^(٢) رواه البخاري، وهل يختص الحلف بالله تعالى أم لا؟ قولان: الجديد الأظهر لا يختص كما هو ظاهر إطلاق الشيخ لإطلاق الآية، فعلى هذا لو قال: إن وطأتك فعلي صوم أو صلاة أو حج أو فعبدي حر أو إن وطأتك فانت طالق أو فضررتك طالق ونحو ذلك كان مولياً ثم شرط انعقاده بهذه الالتزامات أن يلزمه شيء لو وطئه بعد أربعة أشهر فلو كانت اليمين تنحل قبل مجاوزته أربعة أشهر لم تنعقد فلو قال: إن وطأتك فعلي أن أصوم هذا الشهر أو أصومه أو أصوم الشهر الفلاني وهو يتفسي قبل مجاوزة أربعة أشهر من حين اليمين لم ينعقد الإيلاء، ولو قال: إن وطأتك فعلي أن أطلقك فليس بمول لأنه لا يلزمه بالوطء شيء والله أعلم. قال:

(وَيُؤَلِّلُ لَهَا إِنْ سَأَلَتْ ذَلِكَ أَزْمَةً أَشْهُرٌ ثُمَّ يَخْتَرُ بَيْنَ التَّكْفِيرِ وَالطَّلَاقِ فَإِنْ امْتَنَعَ طَلَّقَ عَلَيْهِ الْغَاضِي).

إذا صح الإيلاء ضربت المدة وهي أربعة أشهر ينص القرآن العظيم، سواء كانا حرين أو رقيقين أو أحدهما حر والآخر رقيق لظاهر الآية، ولأنها مدة شرعت لأمر جبلي، وهي قلة الصبر عن الزوج فلم تختلف بالرق والحرية كمدة العنة، وكسن الحيف، وليس المراد بضرب المدة أنها تفتقر إلى من يضرها كالعنة بل المراد أن يمهل أربعة أشهر من غير حاكم لأنها ثابتة بالنص والاجماع. نعم إن كان المولى عنها رجعية فالمدة تضرب من الرجعة،

(١) سورة البقرة: ٢٢٦.

(٢) رواه البخاري في: (٣٠) كتاب الصوم - (١١) باب قول النبي ﷺ «إذا رأيت الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا» - حديث رقم: (١٩١٠). ورواه في: (٦٧) كتاب النكاح - (٩٢) باب هجرة النبي ﷺ نساء في غير يوثهن - حديث رقم: (٥٢٠٢). ورواه مسلم في: (١٨) كتاب الطلاق - (٥) باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيريهن - حديث رقم: (٣٤). رواه الترمذي في: (١١) كتاب الطلاق - (٢١) باب ما جاء في الإيلاء - حديث رقم: (١٢٠١) ورواه عن عائشة. قال: وفي الباب عن أنس وأبي موسى. قال أبو عيسى: حديث سلمة بن علقمة عن داود، رواه علي بن شاهر وغيره عن داود، عن الشعبي، أن النبي ﷺ... مُرْسَلًا. ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٢٢) باب الإيلاء - حديث رقم: (١٠) ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (٢٤) باب الإيلاء - حديث رقم: (٢٠٦٠، ٢٠٦١). ورواه في: (٢٨) باب الحرام - حديث رقم: (٢٠٧٢). ورواه أحمد: ٢٠٠/٣.

وهذا الأجل هو حق للزوج كالأجل في حق المديون فإذا انقضت المدة والزوج حاضر وطالبت المرأة بالفئته ولا مانع، والفئته الجماع، وسمي به من فاء إذا رجع لأنه امتنع ثم رجع فإن جامع وأذناه أن ينيب الحشفة في الفرج فقد وافاها حقها لأن سائر الأحكام تتعلق بالحشفة ولا فرق في ذلك بين الثيب والبكر لكن من شرط البكر اذهب العلوة نص عليه الشافعي لأن الالتقاء لا يكون غالباً إلا به، ثم لا فرق بين أن يطأها في حالة يباح له الوطء أم لا مع قيام الزوجية ولا فرق بين أن يكون اختياراً أو اكراهاً على الصحيح، وتحصل الفئته ويرتفع الإيلاء ولو وطئها وهو مجنون فالنص حصول الفئته لأن وطأه كوطء العاقل في التحليل وتقرير المهر وسائر الأحكام، وفي وجه لا تحصل فيطالب عقب افاقتة. واعلم أن الصحيح أنه إذا وطئ وهو مكروه أو مجنون لا تنحل اليمين وإن حصلت الفئته وبطل حقها من المطالبة فإذا وطئها سواء كان في المدة أو بعدها سواء كان بعد التضييق أو قبله فإن كانت اليمين بالله لزمه كفارة على الظاهر للأخبار الدالة على ذلك والآية، وقيل لا كفارة لقوله تعالى ﴿فَإِنْ قَالُوا﴾^(١) الآية، وأجاب القائلون بالظاهر بأن المغفرة والرحمة، إنما ينصرفان إلى ما يعصى به، والفئته الموجبة للكفارة مندوب إليها، فإن لم يف طولب بالطلاق، لما روي عن سهل بن أبي صالح عن أبيه، قال: «سألت اثني عشر نفساً من الصحابة عن الرجل يولى، فقالوا كلهم ليس عليه شيء حتى تمضي عليه أربعة أشهر فيوقف» فإن فاء، وإلا طلق فإن لم يطلق فقولان: أحدهما يجبر عليه بالحبس والتضييق بما يليق بحاله ليفيء أو يطلق ولا يطلق الحاكم لقوله تعالى ﴿وَزِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾^(٢) فأضافه إلى الأزواج ولأنه مخير بين شيئين الفئته أو الطلاق فإذا امتنع لم يتم القاضي مقامه كمن أسلم على أكثر من أربع نسوة، والثاني يطلق القاضي عليه وهو الأصح، لأنه حق لمعين تدخله النيابة فينوب عنه الحاكم كالدين ويفارق اختيار الأربع لأنه لم يتعين حق واحدة منهن، وإذا طلق القاضي فإنما يطلق واحدة رجعية فلو طلق الحاكم ثم بان أن الزوج وطئ قبل الطلاق تبين أنه لم يقع وكذا لو بان أنه طلق قبله لم يقع طلاق الحاكم ولو وقع طلاق الحاكم أولاً وقع على الأصح وقيل إن جهل الزوج طلاق الحاكم لم يقع.

وقوله [إن سألت] يؤخذ منه أنها إذا لم تسأل لا يطالب الزوج بشيء وهو كذلك كالمديون لا يطالب بشيء ما لم يطلبه ربه، ثم إذا لم تسأل لا يسقط حقها بالتأخير حتى لو تركت حقها، ورضيت به ثم بدا لها فلها العود إلى المطالبة، لأن الضرر متجدد، وتختص المطالبة بالزوجة، فليس لولي المراهقة والمجنونة المطالبة نعم يحسن من الحاكم أن يقول له: اتق الله بالفئته أو الطلاق، وإنما يضيق عليه إذا بلغت أو أفاقت وطلبت، وكذا ليس

(١) سورة البقرة آية: ٢٢٦.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٢٧.

للسيد المطالبة لأن الاستمتاع حق الأمة. وقول الشيخ [ثم يخير بين التكفير والطلاق] يفيد شيئين: أحدهما أن المطالبة تكون بالقيّة، وهو الوطء، أو بالطلاق وليس لها أن توجه الطلب نحو أحدهما بل يجب أن تكون المطالبة مترددة بين الأمرين وهو كذلك جزم به الرافعي والنووي، الشيء الثاني أنه إذا رغب في القية فلا يبطأ حتى يكفر إذ الوطء قبل التكفير لا يجوز فعبر بالتكفير ليفيد ذلك والله أعلم.

(فرع) قال: والله لا أجامعك ثم أعاد ذلك مرتين فصاعداً، وقال: أردت التأكيد قبل وكانت يميناً واحدة سواء طال الفصل أم لا، وسواء اتحد المجلس أو تعدد على الصحيح، وإن قال أردت الاستئناف تعددت اليمين، وإن أطلق فقولان: قال المتولي: إن اتحد المجلس فالأظهر الحمل على التأكيد وإن تعدد فعلى الاستئناف لبعد التأكيد مع اختلاف المجلس فإن لم يحكم بالتعدد لم يجب بالوطء إلا كفارة وإن حكمنا بالتعدد نتخلص من اليمين بوطئة واحدة، وفي تعدد الكفارة قولان: الأظهر عند الجمهور أنه لا يجب إلا كفارة واحدة، وقيل تعدد بتعدد الأيمان والله أعلم. قال:

(فصل: في الظهار. الظَّهَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِزْوَاجِي أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ وَلَمْ يَتِمَّ بِالطَّلَاقِ صَارَ عَالِدًا وَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ^(١)).

الظهار مشتق من الظهر، لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج، وقيل إنه مأخوذ من العلوّ قال الله تعالى ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾^(٢) أي يعلوه فكأنه قال علوي عليك كعلوي على أمي، وكان طلاقاً في الجاهلية ثم نقل الشارع ﷺ حكمه إلى تحريمها بعد العود ووجوب الكفارة وبقي محله وهي الزوجة، والظهار حرام بالاجماع لقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مَنكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾^(٣) بخلاف قوله: أنت عليّ حرام فإنه مكروه وإن كان إخباراً بما لم يكن لأن في الظهار الكفارة العظمى^(٤)، وهي إنما تجب في المحرم كالقتل والفطر بجماع في رمضان وفي لفظ التحريم كفارة يمين واليمين والحنث ليسا بمحرمين، ثم صورة الظهار الأصلية كما ذكره الشيخ أن يقول: أنت عليّ كظهر أمي وهي صريحة في الظهار، وفي معناها سائر الصلوات كقوله: أنت معي أو عندي أو مني أو لي كظهر أمي وكذا لو ترك الصلة فقال: أنت كظهر أمي ولم يقل عليّ، وعن الداركي أنه إن ترك الصلة كان كتابة لاحتمال أن يريد أنت محرمة على غيري والصحيح الأوّل كما أن قوله: أنت طالق صريح

(١) الظهار: هو أن يقول الرجل لامرأته: أنت عليّ كظهر أمي.

(٢) سورة الكهف آية: ٩٧. (٣) سورة المجادلة آية: ٢.

(٤) تجب على المظاهر كفارة إذا عزم على العودة إلى زوجته المظاهر منها، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾. سورة المجادلة، ويجب إخراج الكفارة قبل مسيس المظاهر منها بجماع أو مقدماته لأية السابقة.

ولم يقل مني ومتى أتى بصريح الظهار، وقال: أردت غيره لم يقبل منه على الصحيح كما لو أتى بصريح الطلاق وأدعى غيره لا يقبل، ولو قال: جعلتك أو نفسك أو ذاتك أو جسمك أو بدنك وكذا قوله: أنت كبدن أمي أو جسمها أو ذاتها، فهو كظهار أمي وإن شبهها ببعض أجزاء الأم نظر إن كان ذلك العضو مما لا يذكر في معرض الأكرام والأعزاز كالبلطن والفرج، والصدر واليد والرجل والشعر فقولان: الأظهر أنه ظهار لأنه تشبيه بعضو محرّم فأشبه الظهر وإن كان مما يذكر في معرض الأعزاز والأكرام كقوله: أنت عليّ كعين أمي فإن أراد الكرامة فليس بظهار وإن أراد الظهار فظهار على الأظهر وإن أطلق فوجهان، الأصح أنه لا يكون ظهاراً، ولو قال: كروح أمي فكقوله كعين أمي، ولو قال: كراس أمي، فهل هو كيد أمي؟ وبه قطع العراقيون، وهو الأظهر في المنهاج أو كعين أمي وهي طريقة المرازمة فيجبىء الخلاف والتفصيل، قال الرافعي: وهو الأقرب ولو قال: أنت عليّ كأمي أو مثل أمي فإن أراد الظهار فظهار وإن أراد الكرامة فلا وإن أطلق فليس بظهار على الأصح وبه قطع كثيرون إذ الأصل عدمه. وأعلم أن تشبيه الزوجة بالجلدة سواء كانت من قبل الأب أو الأم يكون ظهاراً، قطع به الجمهور لأنهنّ أمهات ولدنهنّ ولأنهنّ يشاركن الأم في العلق وسقوط القصاص ووجوب النفقة، وقيل فيه خلاف كالتشبيه بالبنت ولو شبهها بالمحرّمات من النسب كالبنيات والأخوات والعمات والخالات وبنات الأخ والأخت ففيه خلاف، الملعب أنه ظهار، وأما المحرّمات بالنسب كالمحرّمات بالرضاع والمصاهرة ففيهن خلاف منتشر، الملعب منه إن شبهها بمن لم تزل محرّمة عليه منهن فهو ظهار وإلا فلا ولو شبهها بمن لا تحرم عليه أبداً كأجنبية ومطلقة ومعتدة وأخت مرأته ونحو ذلك فليس بظهار قطعاً سواء طرأ ما يؤيد التحريم بأن نكح بنت الأجنبية أو وطئ أمها وطأ محرّماً أو لم يطرأ، ولو شبه بملاعة فليس بظهار لأن تحرّمها وإن كان مؤبداً إلا أنه ليس للمحرّمة ولا للوصلة، ولو شبهها بظهر أبيه أو ابنه أو غلامه فليس بظهار والله أعلم. فإذا صح الظهار ترتب عليه حكمان: أحدهما تحريم الوطء إلى أن يكفر ولا يحرم سائر الاستمتاعات على الأظهر عند الجمهور، الحكم الثاني وجوب الكفارة بالعمد، والعمد هو أن يمسكها في النكاح زمناً يمكنه أن يطلقها فيه ولم تطلق لأن تشبيهها بالأم يقتضي أن لا يمسكها زوجة، فإذا أمسكها زوجة، فقد عاد فيما قال لأن العمد للمقول مخالفته، ولهذا يقال فلان قال قولاً ثم عاد فيه، وعاد له أي خالفه ونقضه فإذا وجد ذلك وجبت الكفارة للآية الكريمة، لأنه عاد لما قال فكان من حقه أنه إذا قال: أنت عليّ كظهر أمي أن يقول: أنت طالق ونحو ذلك مما تحصل به الفرقة والله أعلم^(١).

(١) الكفارة واحدة من ثلاث، لا يتنزل عن الثانية إلا عند العجز عن التي قبلها وهي تحرير ربة مؤمنة أو

(فرع) أعلم أن الرجعية زوجة ويلحقها الطلاق قطعاً، ويصح خلعها على الأظهر، وكذا يصح الإيلاء منها والظهار، فإذا ظاهر من الرجعية لم يصر بترك الطلاق عائداً، لأنها صائرة إلى البينونة فلم يحصل الإمساك على الزوجية، فلو راجعها فلا خلاف أنه يعود الظهار، وأحكامه فلو لم يراجعها وتركها حتى انقضت عدتها وبانت منه ثم نكحها ففي عود الظهار الخلاف في عود الحنث، والمذهب أنه لا يعود ولو لم تكن رجعية، بل زوجة وعاد وجبت الكفارة، ثم طلقها رجعيّاً أو بائناً لم تسقط الكفارة، فإذا جدد النكاح استمر التحريم إلى أن يكفر سواء حكمنا بعود الحنث أم لا، لأن التحريم حصل في النكاح الأول وقد وجد، وقد قال الله تعالى ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾^(١) والله أعلم. قال:

(وَالْكَفَّارَةُ هَتْجٌ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ النَّجُوسِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِاطِمًا سِتِينَ مَسْكِينًا كُلَّ مَسْكِينٍ مِدَّةٌ، وَلَا يَحِلُّ وَلَوْهَا حَتَّى يَكْفُرَ).

كفارة الظهار كفارة ترتيب بنص القرآن العظيم قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾ إلى قوله ﴿فِاطِمًا سِتِينَ مَسْكِينًا﴾^(٢) ويمثل ذلك أمر رسول الله ﷺ سلمة^(٣) بن صخر البياضي لما ظاهر من امرأته^(٤)، وخصال الكفارة ثلاثة: الأولى العتق، ولا بد في الكفارة من النية^(٥) للحديث

= صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً، لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾ فلكم ثوابهون به والله بما تعملون خير، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً. سورة المجادلة.

(١) سورة المجادلة آية: ٣.

(٢) سورة المجادلة آية: ٣، ٤.

(٣) سلمة بن صخر بن سليمان الصمة الأنصاري، الخزرجي، ويقال سلمان، ويقال له البياضي، صحابي، ظاهر من امرأته، قال البغوي: لا أعلم له مستنداً غيره. (تقريب التهذيب (١/٣٧).

(٤) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (١٧) باب في الظهار - حديث رقم: (٢٢١٤). ورواه أحمد: ٤١٠/٦. ورواه ابن حبان: (٢٣٨/٦)، باب الظهار - ذكر وصف الحكم للظاهر من امرأته وما يلزمه عند ذلك من الكفارة - حديث رقم: (٤٢٦٥). ورواه البيهقي: ٣٩١/٧. ورواه ابن الجارود رقم: (٧٤٦). حديث صحيح روي عن عويلة بنت مالك بن ثعلبة، قالت: فظاهر مني زوجي أوس بن الصامت، فبعثت رسول الله ﷺ أشكر إليه، ورسول الله ﷺ يجادلني فيه، ويقول: اتقى الله فإنه ابن عمك، فما برحت حتى نزل قول الله سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ إلى الغرض، قال يعقوب رقية، قالت: لا يجد، قال: فيصوم شهرين متتابعين، قالت: يا رسول الله إنه شيخ كبير ما به من صيام، قال: فليطعم ستين مسكيناً، قالت: ما عنده من شيء يصدق به، قالت: فأتني ساعته بقرق من تمر، قلت يا رسول الله فإني أعيته بقرق آخر، قال: قد أحسنت، اخمعي فاطمعي به عنه ستين مسكيناً، ولوجعي إلى ابن عمك، قال: والفرق ستون صباحاً.

هو قول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، إلخ».

المشهور، ولأن الكفارة حق مالي وجب تطهيراً، فتجب فيه النية كالزكاة وتكفي نية الكفارة ولا يشترط ذكر الوجوب لأن الكفارة لا تكون إلا واجبة ولا تكفيه نية العتق الواجب من غير ذكر الكفارة لأن العتق قد يجب بالنذر ولا يجب تعيين سببها لكونها عن ظهار أو قتل أو كفارة بعين كما لا يجب تعيين المال المزكى، ولو لزمه كفارة ظهار وجماع مثلاً فأعتق رقبة بنية الكفارة حسبت عن إحدهما، وكذا لو صام أو أطعم. فإن قلت: ما الفرق بين الكفارة والصلاة حيث يعتبر فيها التعيين؟ فالفرق أن العبادة البدنية أضيّق، ولهذا امتنع التوكيل فيها وأيضاً فإن مراتب الصلاة متفاوتة في المشقة، فإن وقت الصبح أشق وعدد الظهر أكثر، ولا تفاوت بين كفارة الظهار والجماع ثم إذا عين بعد ذلك ما أتى به عن كفارة تعين وامتنع صرفه إلى غيرها كما لو عين ابتداء، ولو عين في الابتداء كفارة الظهار مثلاً، وكانت عليه كفارة يمين لم يجزه عمداً كان أو خطأ كما لو نوى زكاة مال بعينه فكان تالفاً لا ينصرف إلى غيره بخلاف ما لو نوى رفع حدث غلطاً وعليه غيره فإنه يرتفع على الأصح لأن رفع المنوي يتضمن رفع الكل، والعتق عن كفارة معينة لا يتضمن الإجزاء عن أخرى، وهل يشترط أن تكون النية مقارنة للإعتاق والإطعام؟ قال في أصل الروضة: الصحيح أنه يشترط، وقيل يجوز تقديمها كما ذكرناه في الزكاة، وقال في شرح المهلب: أصبح الوجبين جواز تقديم نية الزكاة على الدفع. قال أصحابنا: والكفارة والزكاة في ذلك سواء، وهذا هو الصواب وظاهر النص انتهى.

واعلم أن شرط الجواز في الزكاة أن تكون النية مقارنة للعزل فاعرفه وقياسه هنا كذلك، إذا عرفت هذا فيشترط في الرقبة المجزئة عن الكفارة أربعة شروط: الإسلام ولفظ الإيمان أولى لأنه نص القرآن العظيم، والسلامة عن العيوب المضرة بالعمل، وكمال الرق، والخلو عن العوض، فلا يجزىء اعتاق الكافر في شيء من الكفارات، وبه قال مالك وأحمد رضي الله عنهما، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: يجوز إعتاق الكافر إلا في كفارة القتل لأن الله تعالى قال فيها ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾^(١) وحجبتنا قياس غير كفارة القتل عليها، وحمل الشافعي المطلق على المقيد، وشبهه بقوله ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾^(٢) فإنه محمول على المقيد في قوله ﴿وَأَسْهَلُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٣). وقول الشيخ [سليمة] أي من العيوب التي تضر بالعمل ضرراً يئنا، لأن المقصود تكميل حالة التفريح للعبادة، ووظائف الأحرار وإنما يحصل ذلك إذا استقل وقام بكفايته، وإلا فيصير كلاً على نفسه وعلى غيره، فلا يجزىء الزمن ولا من يجزه أكثر الأوقات فإن كانت إفاقته أكثر أجزاً، وكذا إذا استويا

(١) سورة النساء آية: ٩٢.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٣) سورة الطلاق آية: ٢.

على المذهب ولا يجزى مريض لا يرجى زوال مرضه فإن رعى أجزاء، ولو أعتق من وجب عليه القتل قال الفقهاء: إن أعتقه قبل أن يقدم للقتل أجزاء، وإن قدم فهو كمريض لا يرجى، ولا يجزى مقطوع إحدى الرجلين ولا مقطوع أنملة من إبهام اليد ويجوز مقطوع أنملة من غيرها، ولا يجوز مقطوع أنمليتين من السبابة أو الوسطى ويجزى مقطوع الخنصر من يد والبتر من أخرى، ولا يجزى مقطوعهما من يد ويجزى مقطوع جميع أصابع الرجلين على الصحيح، ويجزى قصير الخلق الذي يقدر على العمل والكسب ويجزى الشيخ إن قدر على العمل على الأصح، ويجزى الأهرج إلا أن يكون شليداً يمنع متابعة المشي ويجزى الأحرور دون الأعمى والمراد عور لا يضعف عينه بالعمل قاله الشافعي ويجزى الأصم الآخرس إن فهم الإشارة وإلا فلا، ويجزى الخصي والمجبوب والأمة الرتقاء والقرناء ومفقود الأسنان وولد الزنا وضعيف البطش والصغير والله ناقد وصيرر والله أعلم.

وأما كمال الرق بلا بد منه فلا تجزى أم الولد وكذا المكاتب كتابة صحيحة، وإن لم يؤد شيئاً من النجوم، ولو ملك من يعتق عليه بشراه أو غيره ونوى عتقه عن الكفارة لم يجزه على الصحيح، لأن العتق مستحق بجهة القرابة ولو اشترى عبداً بشرط العتق فالمذهب أنه لا يجزيه عن الكفارة، لو أعتق من تحتم قتله في المحاربة أجزاءه قاله القاضي حسين ويجزى المدبر والمعلق عتقه بصفة والعبد الغائب المتقطع الخبر لا يجزى على المذهب والآنق والمفصوب يجزيان إذا علم حياتهما على الصحيح لكمال الرق، وهذا هو الصحيح في المفصوب عند الرافعي وقال النووي: إن كان لا يقدر على الخلاص فلا يجزى كالزمن لعدم قدرته على التصرف وكذا قضية تصحيح التنييه، وحكى القطع به عن أكثر العراقيين، وحكى عن جمهور الخراسانيين الاجزاء لتمام الملك والمنفعة وهو الذي جرى عليه الرافعي، وأما الخلو عن العوض فلا بد منه فلو أعتق عبداً على أن يرده عليه ديناراً مثلاً لم يجزه عن الكفارة على الصحيح ولو شرط عوضاً على غير العبد بأن قال لإنسان: أعتقت عبدي هذا عن كفارتي بألف عليك فقبل، أو قال له إنسان: أعتقه عن كفارتك وعليّ كذا ففعل لم يجزه عن الكفارة والله أعلم.

الخصلة الثانية الصيام فمن لم يجد الرقبة فعليه صيام شهرين متتابعين للآية، ثم عدم الرقبة قد يكون بأن لا يجدها أو لا يجد ثمنها أو يجدها بثمان غال أو يجدها وهو محتاج إليها للخدمة أو إلى ثمنها للنفقة، أما العادم بالكلية فللآية، وأما المحتاج فلأن الحاجة تستغرق ما معه، فصار كالعادم كمن وجد الماء وهو محتاج إليه، فإنه ينتقل إلى البذل كذلك إهنا ولأن الجماعة متعقد على أن المسكن لا يمنع الانتقال إلى الصوم للحاجة والمراد بحاجة الخدمة أن يكون به مرض أو كبير أو زمانة أو ضخامة لا يقدر معها على خدمة نفسه أو كان

لا يخدم نفسه في العادة مع الصحة، فلو كان يخدم نفسه كأوساط الناس لزمه الاعتناق على الراجح والمراد بالشفقة قوته وقوت عياله وكسوتهم وما لا بد منه من الأثاث وكذا شراء عبد يحتاج إليه للخدمة وهل تنقدر الشفقة والكسوة بمدة؟ قال الرافعي: لم يقدره الأصحاب فيجوز أن يعتبر كفاية العمر ويجوز أن يعتبر كفاية سنة، ويؤيده قول البغوي أنه يترك له ثوباً للشتاء وثوباً للصيف قال النووي: الصواب الثاني يعني سنة. قال ابن الرفعة: قد تعرض له الأصحاب في كفارة اليمين، فقالوا: ما حكاه المحاملي وغيره أنه من ليس له كفاية على الدوام ولو كان له ضيعة أو رأس مال يتجر فيه وكان يحصل منهما كفايته بلا مزيد زلوا بهما لتحصيل رقة لصار في حد المساكين لم يكلف بيعهما على المذهب الذي قطع به الجمهور، ولو كان له ماشية تحلب في ملكه فهي كالضيعة إن كان لا تزيد غلتها على كفايته لم يكلف بيعها، وإن زادت لزم بيع الزائد. ذكره الماوردي والله أعلم.

(فرع) شخص له مال حاضر ولم يجد الرقة أو له مال غائب لا يجوز له العدول إلى الصوم في كفارة القتل والجماع واليمين، بل يصبر حتى يجد الرقة أو يصل إلى المال لأن الكفارة على التراخي ويتقدير أن يموت تؤدي من تركته، بخلاف العاجز: من ثمن الماء فإنه يتيمم لأنه لا يمكن قضاء الصلاة لو مات، وفي كفارة الظهار وجهان: لتضرره بقوات الاستمتاع، وأشار الغزالي والمتولي إلى ترجيح وجوب الصبر. هذه عبارة الروضة، وما ذكره الغزالي والمتولي من وجوب الصبر صححه النووي في تصحيح التبيين، ويؤخذ من كلام الرافعي والروضة هنا أن الكفارات الواجبة هنا بسبب محرم تكون على الفور، وقد ذكر ذلك في مواضع، وذكر في مواضع آخر أن الكفارات كلها على الفور، وقد صرح النووي في شرح مسلم في حديث المجامع في رمضان بأنها على التراخي، وفيه من الاختلاف الكثير ما ظهر والله أعلم.

ولو تعمس عليه الاعتناق كفر بالصوم، وهل الاعتبار باليسار والاعصار بوقت الأداء أم بوقت الوجوب أم بأغلب الحالين؟ فيه أقوال: أظهرها أن الاعتبار بوقت الأداء لأنها عبادة لها بدل من غير جنسها فاعتبر فيها حالة الأداء كالوضوء والتميم والقيام والقنود في الصلاة، فعلى هذا إن كان موسراً وقت الأداء ففرضه الإعتاق، وإن كان معسراً ففرضه الصوم، وإن كان موسراً من قبل، ولو شرع في الصوم ثم أيسر أتمه، ولم يجب عليه الانتقال إلى العتق على الأصح، وقال المزني: يلزمه، فعلى الصحيح في جواز الخروج من الصوم وجهان كالوجهين في رقية الماء في صلاة يسقط فرضها بالتميم والله أعلم.

(فرع) إذا صار واجبه الصوم وجب أن ينوي من الليل لكل يوم، ولا يجب تعيين جهة الكفارة ولا نية التابع على الأصح، ويجب اتباع الصوم كما هو نص القرآن العظيم، فلو

وطيء المظاهر في الليل قبل تمام الصوم عصى إلا أنه لا يقطع التتابع ولو أفطر يوماً، ولو أفطر اليوم الأخير لزمه الاستئناف، ولو غلبه الجوع فأفطر بطل التتابع، ونسيان التية في بعض الليالي يقطع التتابع كتركها عمداً. ولو شك بعد فراقه من صوم يوم هل نوى فيه أم لا؟ لم يلزمه الاستئناف على الصحيح ولا أثر للشك بعد فراق اليوم، ذكره الروياني، والمرضى يقطع التتابع على الأظهر لأنه لا ينافي الصوم، بخلاف المجنون والإغماء كالجنون، وقيل كالمرضى، وفي السفر خلاف، قيل كالمرضى وقيل يقطع قطعاً لأنه باختياره، كذا حكاه الراعي والنووي، وبالجمله فالمذهب أنه يقطع التتابع بالفطر في السفر ولو أكره على الأكل فأكل، وقلنا يبطل صومه انقطع التتابع لأنه سبب نادر. هذا هو المذهب، ولو استنشق فوصل الماء إلى دماغه، وقلنا يفطر ففي انقطاع تنابحه الخلاف، ولو أوجر مكرهاً لم يفطر ولم يقطع التتابع على ما قطع به الأصحاب في كل الطرق، وفي وجه يبطل ويقطع التتابع والله أعلم.

الخصلة الثالثة الإطعام فمن لم يستطع الصوم لهم أو مرض أو مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض فله أن يكفر بالإطعام للآية الكريمة، وهل يشترط في المرض أن لا يرجى زواله أم لا؟ قال الأكثرون: يشترط، وقال الإمام والغزالي: إن كان يدوم شهرين في غالب الظن المستفاد من الأطباء أو من العرف فله العدول إلى الإطعام، وصحح النووي ما قالاه يعني الإمام والغزالي. قال النووي: وقد وافق الإمام على ذلك آخرون والله أعلم. فيطعم ستين مسكيناً للآية الكريمة لكل مسكين مائة^(١) من قوت البلد إذا كان مما تجب فيه الزكاة، والمدّ رطل وثلاث بالبغدادية، وهو مدّ رسول الله ﷺ، ولا يجوز صرف الكفارة إلى كافر، ولا إلى هاشمي ومطلي، ولا إلى من تلزمه نفقته كزوجة وقريب، ولا إلى عبد، فلو صرف إلى عبد وسينه بصفة الاستحقاق جاز إن كان بإذن السيد لأنه صرف إلى السيد، ويجوز الصرف إلى ولي الصغير والمجنون والله أعلم.

(فرع) لو عجز عن العتق والصوم ولم يقدر إلا على إطعام عشرة أو على مدّ واحد لزمه خراجه بلا خلاف لأنه لا بدل للإطعام، فلو عجز عن جميع خصال الكفارة استقرت الفدية في ذمته على الأظهر. وقول الشيخ [ولا يحلّ وطؤها حتى يكفر] للآية، والله أعلم.

(فرع) قال لامرأته: أنت عليّ كظهر أمي أنت عليّ كظهر أمي، أنت عليّ كظهر أمي،

(١) المدساي (٦٠٠) غ تقريباً. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث هشام بن حسان، وهكذا روى عباد بن منصور هذا الحديث عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ، ورواه أبو برب عن عكرمة مرسلاً ولم يذكر فيه عن ابن عباس. رواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (٢٧) باب اللعان - حديث رقم: (٢٠٦٧).

نظر إن كان أراد التأكيد بالثانية، والثالثة فهو ظهار واحد، فإن أمسكها بعد المرات فهو حائض وعليه كفارة واحدة، وإن أراد بالثانية ظهاراً آخراً تعددت الكفارة على الجديد، وإن أطلق ولم ينو شيئاً فهل يتحد الظهار أم يتعدد؟ فيه خلاف والأظهر الاتحاد، وبه قطع ابن الصباغ والمتولي وقد تقدم أن الطلاق إذا كرر لفظه وأطلق يتعدد الطلاق، والفرق بين الظهار والطلاق أن الطلاق أقوى لأنه يزيل الملك بخلاف الظهار، ويأن الطلاق له عدد محصور والزواج مالم له، فإذا كرره كان الظاهر استئناف المملوك، والظهار ليس بمتعدد في وضعه ولا هو مملوك للزوج، ولو تفصلت المرات وقصد بكل واحدة ظهاراً أو أطلق فكل مرة ظهار يرأسه والله أعلم. قال:

(فصل: وَإِذَا رَمَى الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ بِالزَّنا فَلَعَنَهُ حَذُّ الْقَلْبِ إِلَّا أَنْ يُعِيْمَ الْبَيْتَةَ أَوْ يُلَاعِنَ فَيَقُولُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ عَلَى الْبَيْتِ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ زَوْجَتِي فَلَا تَكُنْ مِنَ الزَّنا وَأَنَّ هَذَا الْوَلَدَ مِن زَنَّا وَلَيْسَ مِنِّي أَرْبَعُ مَرَّاتٍ، وَيَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ أَنْ يَعْطَهُ الْحَاكِمُ: وَعَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَافِرِينَ).

هذا فصل اللعان^(١)، وهو مصدر لاعن، وهو مشتق من اللعن، وهو الإبعاد وسمي المتلاعنان بذلك لما يعقب اللعان من الإثم والإبعاد، ولأن أحدهما كاذب فيكون ملعوناً، وقيل لأن كل واحد منهما يبعد عن صاحبه بتأييد التحريم. وهو في الشرع عبارة عن كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قلب من لطح فراشه وألحق به العار، واختير لفظ اللعان على الغضب والشهادة لأن اللعان لفظ غريبة، والشيء يشتهر بالغريب، وقيل لأنه في لعان الرجل وهو متقدم. والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٢) الآيات، وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله ﷺ بشريك بن السمحاء، فقال له النبي ﷺ: «الْبَيْتَةُ»^(٣) أَوْ حَذُّ فِي ظَهْرِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى

(١) قال المحقق: اللعان هو أن يرمي الرجل زوجته بالزنى بأن يقول: رأيتها زني، أو ينفي حملها أن يكون منه، فيرفع الأمر إلى الحاكم، فيطالب الزوج بالبينة وهي الإثبات بأربعة شهود يشهدون على رؤية الزنى، فإن لم يبق البينة الحاكم بينهما فيشهد الزوج أربع شهادات قاتلاً: أشهد بالله لرأيتها زني، أو أن هذا الحمل ليس مني، ويقول: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين. ثم إن اعترفت الزوجة بالزنى أقیم عليها الحد، وإن لم تعترف شهدت أربع شهادات قاتلة: أشهد بالله ما رأيته زني، أو أن هذا الحمل منه، وتقول: غضب الله عليها إن كان من الصادقين، ثم يفرق الحاكم بينهما فلا يجتمعان أبداً.
(٢) سورة النور آية: ٤-٦.

(٣) قوله: «الْبَيْتَةُ أَوْ حَذُّ فِي ظَهْرِكَ» قال ابن مالك: ضبطوا البينة بالنصب على تقدير عامل أي أحضر البينة، وقال غيره: روي بالرفع والتقدير إما البينة وإما الحد. وقوله: في الرواية المشهورة «أو حذ في ظهرك» قال ابن مالك: حلف منه فاء للجواب وفعل الشرط بعد إلا والتقدير وإلا تحضرها فجزأك حد في

أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: الْبَيْتَةُ أَوْ حَلٌّ فِي ظَهْرِكَ، فَقَالَ هَلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ وَلِكَيْزِلَنَ اللَّهُ مَا يَبْرِي ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ^(١) فنزلت هذه الآيات وقيل غير ذلك، فإذا قلّب الرجل زوجته وجب عليه الحد كما جاء به النص، وله مخلصان عنه. إما البينة، أو اللعان كما نص عليه الخبر، ثم متى يثق الزوج أنها زنت بأن رآها تزني جاز له قلعها، وكذا لو أقرت به عنده ووقع في قلبه صدقها أو أخبره به ثقة أو شاع أن رجلاً زنى بها ورآه خارجاً من عندها في أوقات الرية، فلو شاع ولم يره أو رآه ولم يشع لم يجز في الأصح، وقال الإمام: لو رآه معها تحت شعارها على هيئة منكورة أو رآها معه مرات كثيرة في محل ريبة كان كالاستفاضة مع الرؤية وتبعه الغزالي وغيره، ولا يجوز القذف عند عدم ما ذكرنا، وهذا كله إذا لم يكن ولد. قال النووي قال أصحابنا: وإذا لم يكن ولد فالأولى أن لا يلاعن بل يطلقها إن كرهها والله أعلم.

وإن كان هناك ولد يتيقن أنه ليس منه وجب عليه نفيه باللعان، هكذا قطع به الجمهور حتى يتنفي عنه من ليس منه، وفي وجه لا يجب النفي. قال النووي وغيره: فإن يثق مع ذلك أنها زنت قلعها ولاعن وإلا فلا يعلقها لجواز أن يكون الولد من زوج قبله أو من وطئه شبهة. قال الأئمة: وإنما يحصل اليقين إذا لم يطلها أصلاً أو وطئها وأنت به لأكثر من أربع سنين. من وقت الوطء أو لأقل من ستة أشهر، فإذا انتهى الأمر إلى اللعان فيأتي بخصم كلمات كما ذكره الشيخ، ويكون ذلك بأمر الحاكم أو نائبه ويسمي امرأته إن كانت غائبة عن البلد أو المجلس، ويرفع في نسبها حتى تتميز عن غيرها وإن كانت حاضرة تكفي الإشارة إليها على الصحيح لأن بها يحصل التمييز فلا يحتاج مع ذلك إلى ذكر النسب والاسم، وقيل يجمع بين الاسم والإشارة، ويقول في الخامسة: فإن لعنة الله عليّ إن كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا للنص، وإن كان هناك ولد ذكره في الكلمات الخمس لأن كل مرة بمنزلة شهادة، فيقول: إن هذا الولد أو الحمل من زنا وليس مني، فلو اقتصر على قوله من زنا هل يكفي؟ قال الأكثرون: لا، لاحتمال أن يعتقد وطئه شبهة زنا، فلا يتنفي به الولد، وأهـ هما أنه يكفي، ولو اقتصر على قوله: ليس مني لم يكف، ولو أغفل ذكر الولد في بقية الكلمات احتاج إلى إعادة اللعان لنفيه. وقول الشيخ [فيقول عند الحاكم] هذا لا بد منه في الاحتداد بصحة اللعان لأن اللعان يمين فلا بد فيه من أمر الحاكم كسائر الإيमान.

في ظهرك، قال: وحلف مثل لم يذكر النجاة أنه يجوز إلا في الشعر، لكن يرد عليهم وروده في هذا الحديث صحيح.

(١) رواه البخاري في: (٦٥) كتاب التفسير - باب (٣) - تفسير سورة التور (٢٤). رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٢٧) باب في اللعان - حديث رقم: (٢٢٥٤). رواه الترمذي في: (٤٤) كتاب التفسير - (٢٥) باب فومن سورة التور - حديث رقم: (٣١٧٩). ورواه عن ابن عباس.

وقوله [على المنبر في جماعة من المسلمين] هذا من الآداب وأقلهم أربعة وليكونوا من أعيان البلد وصلحائهم لأن في ذلك تعظيماً للأمر وهو أبخل في الردع. وقوله [أشهد] هذا اللفظ متعين، فلو بدّله بقوله: أحلف بالله أو أقسم بالله ونحوه إني لمن الصادقين، أو أبدل لفظ اللعن بالإبعاد أو أبدل لفظ الغضب بالسخط أو أبدل لفظ الغضب باللعن أو عكسه لم يصح على الأصح في جميع ذلك، وقيل لا يصح قطعاً لأنه أدخل باللفظ المأمور به فاشبه الشاهد إذا أدخل بلفظ الشهادة. وإذا بلغ الرجل لفظ اللعن أو المرأة لفظ الغضب استحب للحاكم أن يقول: إن هذه الخامسة موجبة للعذاب في الدنيا وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فاتق الله تعالى فإنني أخشى عليك إن لم تكن صادقاً أن تبوء بلعنة الله تعالى، كي يرجع، ويتلو عليه ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرِكُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأِيمَانِهِمْ مَكْنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يَكْتُمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(١)، ومعنى لا خلاق لهم: أي لا نصيب لهم في الآخرة، فإن أبيا إلا اللعان تركهما، وينبغي للحاكم أن يذكر هذا الحديث وهو قوله ﷺ: «إِنَّمَا امْرَأَةٌ أَذْخَلَتْ عَلَى قَوْمٍ مِّنْ نِّسَاءٍ مِنْهُمْ فَانْسَتْ»^(٢) مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَلَنْ يَدْخِلَهَا اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَإِنَّمَا رَجُلٌ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ^(٣) يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ وَلَفَّصَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ» وفي رواية فعلى رؤوس الخلائق يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٤)، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وصححه ابن حبان والحاكم، وقال: إنه على شرط مسلم والله أعلم. قال:

(وَيَقْتُلُ بِلِسَانِهِ غَسَنَةَ أَحْكَامٍ: مَقْطُوعُ الْعَدِّ عَنْهُ، وَوُجُوبُ الْعَدِّ عَلَيْهَا، وَزَوَالُ الْفَرَائِصِ، وَنَفْيُ الْوَلَدِ وَالشَّعْرِيمِ عَلَى الْأَيْدِ).

اعلم أن الزوج لا يجبر على اللعان بعد القذف، بل له الامتناع، وعليه حد القذف كالأجنبي، وكذا المرأة لا تجبر على اللعان بعد لعانه، فإذا لاعن الزوج وأكمل اللعان ترتب عليه أحكام: منها سقوط الحد عنه للآية الكريمة فإنها أقامت اللعان في حقه مقام الشهادة،

(١) سورة آل عمران حديث رقم: ٧٧.

(٢) قوله: «فليست من الله» أي من دينه أو رحمته، وهذا تغليب لفعله.

(٣) قوله: «ولن يدخلها الله الجنة» أي لا تستحق أن يدخلها الله جنته مع الأولين.

(٤) قوله: «وهو ينظر إليه» أي الرجل ينظر إلى ولده وهو كناية عن العلم بأنه ولده أو الولد ينظر إلى الرجل فهو تقيح لفعله، والله تعالى أعلم.

(٥) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٢٩) باب التغليب في الانتفاء - حديث رقم: (٢٢٦٣). ورواه

النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٤٧) باب التغليب في الانتفاء من الولد - حديث رقم: (١). ورواه

ابن حبان: (١٦٣/٦) - باب ثبوت النسب وما جاء في القائف - حديث رقم: (٤٠٩٦). ورواه الحاكم:

٢٠٢/٢. ورواه البيهقي: ٤٠٣/٧. وهو حديث ضعيف.

ومنها وجوب الحد عليها إذا قلنها بزنا أضافه إلى حالة الزوجية، وكانت مسلمة لقوله تعالى ﴿وَيَذَرُهَا الْمَرْءُ النَّكَابَ أَنْ تُشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(١). ومنها حصول الفقرة بينهما، وهو الذي عبر الشيخ عنه بـ زوال الفراش، وهذه الفقرة تحصل ظاهراً وباطناً، سواء صلت أم صدق وقيل إن صلت لم تحصل باطناً، والصحيح الأول، وحجة ذلك أن رسول الله ﷺ فرق بين رجل وامرأته ثلاثاً^(٢) في زمنه عليه الصلاة والسلام، والحق الولد بالأم. رواه ابن عمر رضي الله عنهما^(٣) أخرجه البخاري ومسلم. ومنها نفي الولد عنه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما. ومنها التحريم بينهما إذا كانت البينة باللعان على التأييد لأن المجتلي قال بعد اللعان: كلبت عليها إن أمسكتها هي طالق ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا»^(٤) نفى السبيل مطلقاً، فلو لم يكن مؤيداً لبين غايته كما بينها في المطلقة ثلاثاً وروي «الْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَتَجَمَعَانِ أَبَدًا»^(٥) ولو كان قد أبانها قبل اللعان، ثم لاعنها فهل تتأبد الحرمة؟ وجهان أصحهما نعم، ثم هذه الأحكام تتعلق بمجرّد لعان الزوج ولا يتوقف شيء منها على لعانها، ولا على قضاء القاضي، ولو أقام بينة بزناها لم تلاعن المرأة لدفع الحد لأن اللعان حجة ضعيفة فلا يقاوم البينة والله أعلم.

(فرع) لو كانت الملاحنة أمة فملكها الزوج ففي حلق وطئها طريقتان، والذي قطع به

(١) سورة النور آية: ٨.

(٢) قوله: «ثلاثاً»، أي أمر باللعان.

(٣) رواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - باب قول النبي ﷺ: لو كنت راجماً بغير بيعة - حديث رقم: (٥٣١٠). ورواه في: (٣٤) باب الضريق بين المتلاعنين - حديث رقم: (٥٣١٣، ٥٣١٤). ورواه في: (٣٥) باب يلحق الولد بالملاحة - حديث رقم: (٥٣١٥). ورواه مسلم في: (١٩) كتاب اللعان - حديث رقم: (٩، ١٢). ورواه النسائي في: (٣٧) كتاب الطلاق - (٣٥) باب بده اللعان - حديث رقم: (١). ورواه في: (٣٦) باب اللعان - حديث رقم: (١). ورواه في: (٣٧) باب اللعان في قذف الرجل زوجته برجل بيته - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (٢٧) باب اللعان - حديث رقم: (٢٠٦٦، ٢٠٦٩). ورواه أحمد: ١/٣٣٥، ٣٦٥، ١٢/٢، ٥٧، ٧١، ٥/٣٣٤. ورواه الشافعي رقم: (١٦٧٧). ورواه ابن الجارود رقم: (٧٥٤).

(٤) إرواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (٤) باب من أجاز طلاق الثلاث - حديث رقم: (٥٢٥٩). ورواه مسلم في: (١٩) كتاب اللعان - حديث رقم: (٨). ورواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٢٧) باب في اللعان - حديث رقم: (٢٢٤٥). ورواه مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (١٣) باب ما جاء في اللعان - حديث رقم: (٣٤). ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٣٥) باب بده اللعان - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (١٣) باب ما جاء في اللعان - حديث رقم: (٣٤). ورواه أحمد: ٥/٣٣٠. ورواه الشافعي في المستدرج رقم: (١٦٦٩). ورواه البيهقي: ٧/٣٩٨.

(٥) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٢٧) باب في اللعان - حديث رقم: (٢٢٥٠). ورواه البيهقي: ٧/٤٠٩.

المراقبون المنع، وقيل فيها الخلاف فيما إذا طلق زوجته الأمة ثلاثاً، ثم ملكها هل تحل له أم لا؟ الأصح لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويطلقها بشروطه لظاهر الآية وهي قوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(١)، وقيل تحل لأن الطلاقات الثلاث لا تمنع الملك فلا تمنع الوطء فيه بخلاف النكاح الأول والله أعلم. قال:

(وَيَسْقُطُ الْحَدُّ عَنْهَا بِأَنْ تَلَاحِنَ، فَتَقُولُ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّ فُلَانًا هَذَا مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَتَانِي بِهِ مِنَ الزُّنَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَتَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ أَنْ يَعْطِفَهَا الْحَاكِمُ: وَعَلَيَّ غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ).

قد علمت أن المرأة لا تجبر على اللعان لكن لها أن تلاحن لدرء الحد عنها لقوله تعالى ﴿وَيَذَرُهَا الْمَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾^(٢): يعني زوجها وتشير إليه كما تقدم إن كان حاضراً أو تذكر ما يتميز به من اسم ونسب إن لم يكن حاضراً، وتقول في الخامسة: «إن غضب الله عليها إن كان من الصادقين» للآية ولا تحتاج إلى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر، ولو تعرضت لا يؤثر، وقيل تذكره ليتقابل اللعانان والله أعلم.

(لرح) قال شخص لآخر يالوطي فهل هو كناية في القذف أم صريح؟ المذهب عند الرافعي أنه كناية وليس بصريح. قال النووي: قد غلب في العرب لارادة الوطء في الدبر، بل لا يفهم منه إلا هذا فينبغي أن يقطع بأنه صريح، ثم قال: بل الصواب الجزم بأنه صريح، وبه جزم صاحب التنبيه، وإن كان المعروف في المذهب أنه كناية، والعجب أنه قال في تصحيح التنبيه: الصواب أنه كناية والله أعلم.

(لرح) كثير في السنة الناس قولهم للصبي وغيره: يا ولد الزنا، وهذا قذف لآثم المقول له، فيجب فيه الحد، لأنه قذف صريح والله أعلم. قال:

(فصل: والمعتدة ضريان: متوكلى عنها زوجها، وغير متوكلى، فالمتوكلى عنها إن كانت حاملاً فمِلَّتْهَا يَوْضِعَ الْحَمْلِ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِلاً، فَمِلَّتْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا).

المدة اسم لمدة معدودة تنريص فيها المرأة ليعرف براءة رحمها، وذلك يحصل بالولادة تارة، وبالأشهر أو الأقراء أخرى، ولا شك أن المعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها وغيرها، فالمتوفى عنها زوجها، تارة تكون حاملاً، وتارة تكون حائلاً، فإن كانت حاملاً، فمِلَّتْهَا يَوْضِعَ الْحَمْلِ بشروط نذكرها فيما بعد في علة الطلاق، ولا فرق بين أن يتعجل الوضع أو يتأخر، قال الأئمة الأربعة: وظاهر الآية يقتضي وجوب الاعتداد بالمدة،

(١) سورة البقرة آية: ٢٣٠.

(٢) سورة النور آية: ٨.

وإن كانت حاملاً، لكن ثبت أن سبيعة^(١) الأسلمية ولدت بعد وفاة زوجها بنصف شهر، فقال رسول الله ﷺ: «حَلَلْتُ فَأَنْكِحِي مَنْ شِئْتَ»^(٢) أخرجه البخاري وغيره. وعن عمر رضي الله عنه قال: «لَوْ وَصَّعَتْ وَزَوَّجَهَا عَلَى السَّرِيرِ حَلَّتْ»^(٣) ثم لا فرق في عدة الحمل بين الحرة والأمة، وإن كانت حائلاً أو حاملاً بحمل لا يجوز أن يكون منه اعتدت الحرة بأربعة أشهر وعشر لقوله تعالى «وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَنكُم وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَزْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَهَشْرًا»^(٤) أخرجت الحامل منه بذليل فبقي ما علنا ذلك على عمومها، وأما الحامل من غيره فلا يمكن الاعتداد به، ثم لا فرق في ذلك بين الصغيرة والكبيرة وذات الأقراء وغيرها، ولا فرق بين زوجة الصبي والممسوح وغيرهما، وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن. واعلم أن عدة الوفاة تختص بالنكاح الصحيح، فلو نكحت فاسداً ومات قبل الدخول فلا عدة، وإن دخل ثم مات أو فرق بينهما اعتدت للدخول كما تعتد عن الشبهة والله أعلم. قال:

(وَفِيهِ الْمَتَوَكَّلِي عَنْهَا زَوْجَهَا، إِنْ كَانَتْ حَامِلاً فَعِدَّتُهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِلاً مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ، فَعِدَّتُهَا بِالْأَقْرَاءِ وَهِيَ الْأَطْهَارُ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ آيسَةً فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ).

هذا هو الضرب الثاني، وهو عدة غير المتوفى عنها زوجها، ولا شك أنها أصناف: إما ذات حمل، وإما ذات أقراء، وإما ذات أشهر. الصنف الأول ذات الحمل وعدتها بوضع الحمل لعموم قوله تعالى «وَلَوْلَاثُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»^(٥) لكن للاعتداد بذلك شرطان: أحدهما كون الولد منسباً إلى من العدة منه. إما ظاهراً. وإما احتمالاً كالمنفني باللعان، فإذا لا عن حاملاً، ونفى الولد الذي هو حمل انتقضت عدتها بوضعه لإمكان كونه منه، أما إذا لم يمكن كونه منه بأن مات صبي لا يتزل، وامرأته حامل فلا تنقضي عدتها

(١) سبيعة الأسلمية، التي روى عنها ابن عمر ذكرها العقيلي، وقال هي غير بنت الحارث زوج سعد بن خولة، ورده ابن عبد البر فقال لا يصح ذلك عندي، وذكر الفاكهي أن سبيعة بنت الحارث أول امرأة أسلمت بعد صلح الحديبية. (الإصابة ٤ / ٣٢٤).

(٢) رواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (٣٩) باب وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن - حديث رقم: (٥٣١٨، ٥٣١٩). ورواه مسلم في: (١٨) كتاب الطلاق - (٨) باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل - حديث رقم: (٥٧). ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٥٦) باب عدة المتوفى عنها زوجها. ورواه مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (٣٠) باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً - حديث رقم: (٨٣، ٨٥، ٨٦).

(٣) رواه مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (٣٠) باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً - حديث رقم: (٨٤).

(٤) سورة البقرة آية: ٢٣٨.

(٥) سورة الطلاق آية: ٤.

بوضع الحمل على المذهب، والخصمي الذي يبقى ذكره كالفحل في حقوق الولد على المذهب فتتقضي العدة منه بوضعه سواء فيه عدة الطلاق أو الوفاة، وأما من جب ذكره وبقي أنثياه فيلحقه الولد فتعذر امرأته عن الوفاة بوضع الحمل، ولا يلزمها عدة الطلاق لعدم الدخول والله أعلم.

الشرط الثاني أن تضع الحمل بتمامه، فإن كان الحمل توأمين فلا بد من وضعهما، ولا تنقضي العدة بخروج بعض الولد لو بقي البعض متصلاً كان أو منفصلاً، وطلّقاً لحقه الطلاق، ولو مات وورثه، ثم متى انفصل الولد بتمامه انقضت العدة حياً كان أو ميتاً، ولا تنقضي بإسقاط العلقه والدم، وإن سقطت مضغة نظر إن ظهر فيها شيء من صورة آدمي كيد، أو أصبع، أو ظفر، أو غيرها فتتقضي العدة، وإن لم يظهر شيء من صورة آدمي لكل أحد لكن قال القوابل: فيه صورة خفية وهي بينة لنا، وإن خفيت على غيرنا فتقبل شهادتهم، ويحكم بانتقضاء العدة وسائر الأحكام، وإن لم تكن صورة ظاهرة ولا خفية يعرفها القوابل إلا أنهم قلن: إنه أصل آدمي ولو بقي لتصوّر وخلق. فالنص أن العدة تنقضي به وهو المذهب، وإن كانت لا تجب به غرة على النص ولا يثبت به الاستيلاد، لأن المراد من العدة براءة الرحم وقد حصلت، والأصل براءة الزمة من العدة، وأمومة الولد إنما تثبت تبعاً للولد، ولو شكك القوابل في أنه لحم آدمي أم لا لم يثبت شيء من هذه الأحكام بلا خلاف، ولو اختلف الزوج وهي، فقالت: كان السقط الذي وضعته مما تنقضي به العدة، وأنكر الزوج وضع السقط، فالقول قولها يمينها لأنها مأمونة في العدة والله أعلم.

النوع الثاني ذات الأقراء. والأقراء جمع قرء بفتح القاف، ويقال بضمها. قال النووي: وزعم بعضهم: أنه بالفتح للطهر، وبالضم للحيض، ويقعان على الطهر والحيض في اللغة على الصحيح. والصحيح أنه حقيقة فيهما، وقيل إنه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض، واختلف في المراد بالطهر هنا، والأظهر أنه المحتوش بدمين، وقيل إنه مجرد الانتقال من الطهر إلى الحيض، والمذكور في أول الطلاق أنه لو قال: لثتي لم تحض قط: أنت طالق في كل قرء طلاقاً تطلق في الحال على ما قاله الأكثرون، وفيه مخالفة للمذكور هنا. قال الرافعي: ويجوز أن يجعل ترجيحهم للوقوع في تلك الصورة بمعنى يخصها لا لرجحان القول بأن الطهر هو الانتقال. إذا عرفت هذا فلو طلقها، وقد بقي من الطهر بقية حسب تلك البقية قراء سواء كان جامعها في تلك البقية أم لا، فإذا حاضت، ثم طهرت، ثم حاضت، ثم طهرت، ثم شرعت في الحيض انقضت عدتها على الأظهر، لأن الظاهر أنه دم حيض، وقيل لا بد من مضي يوم وليلة. فعلى الأظهر لو انقطع الدم للون يوم وليلة ولم يعد حتى مضت خمسة عشر يوماً تبين أن العدة لم تنقض، ثم لحظة رؤية الدم أو اليوم والليلة هل هما من

نفس العدة أم يتبين بهما الإنقضاء، وليستا من العدة؟ وجهان: أحدهما الثاني، فإن جعلناه من العدة صحت فيه الرجعة، ولا يصح نكاحها لأجنبي فيه وإلا انعكس الحكم والله أعلم.

النوع الثالث من لم تر دماً: إما لصغر، أو إياس، أو بلغت سنّ الحيض، ولم تحض فعدة هؤلاء بالأشهر، قال الله تعالى ﴿وَاللَّائِي يَكْسَنُ مِنَ الْمَحْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنَّا زَنَبْنَكُمْ فَعَلَّيْنَّ ثَلَاثَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾^(١) يعني كذلك. قال أبي بن كعب رضي الله عنه: أول ما نزل من العدة ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ﴾^(٢) فارتاب ناس في عدة الصغار والإياسات فانزل الله تعالى ﴿وَاللَّائِي يَكْسَنُ﴾ الآية. واختلف في سنّ الإياس: فالأشهر أنه اثنان وستون سنة، وقيل ستون، وقيل خمسون، وقيل تسعون، قال السرخسي: ورأينا امرأة حاضت لتسعين، ولم يعتبر إياسها؟ قيل بإياس أقاربها من الأبوين لتقاربهن في الطبع، ونص عليه الشافعي، ورجحه الرافعي في المحرر، وقيل نساء عصباتها كمهر المثل، فعلى المرجح لو اختلفن فهل يعتبر أقلهن أو أكثرهن؟ فيه خلاف، وقيل يعتبر إياس جميع النساء أي أقصى إياسهن لتحقق الإياس، وهذا هو الأصح عند النووي وغيره. وإليه ميل الأكثرين، كما قاله الرافعي. قال إمام الحرمين: ولا يمكننا طواف العالم، وإنما المراد بما بلغنا خبره، وقيل المعتبر سنّ الإياس غالباً، لا أقصاه، وعلى الوجهين هل المعتبر نساء زمانها، أم نساء أي زمن كان؟ الذي في الإبانة والتتمة وتعليق القاضي حسين الأول، وغيرهم لم يتعرضوا إلى ذلك، وقيل يعتبر إياس نساء بلدها، لأن للأهوية تأثيراً، فلو اختلفت عاداتهن اعتبرنا أقصاهن والله أعلم.

(فرج) ولدت امرأة ولم تر حيضاً قط ولا نفاساً. فهل تعدت بالأشهر أم هي كمن انقطع حيضها بلا سبب؟ وجهان الصحيح الاعتداد بالأشهر لدخولها في قوله تعالى ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾^(٣) قال الأذري: قال الرافعي في آخر العدد عن فتاوى البهوي: إن التي لم تحض قط إذا ولدت ونفست تعدت بثلاثة أشهر، ولا يجعلها النفاس من ذوات الأقراء، فجزم البهوي بهذا، ولم يذكر الرافعي هناك خلافاً والله أعلم. قال: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا جِلَّةَ عَلَيْهَا﴾.

المطلقة قبل الدخول بها إن لم تحصل خلوة فلا عدة عليها بلا خلاف، بل بالاتفاق، وإن طلقها بعد الخلوة بها سواء باشرها فيما دون الفرج أم لا ففيه قولان: الأظهر أنه لا عدة عليها قوله تعالى ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ جِلَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾^(٤)

(١) سورة الطلاق آية: ٤.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٢٨.

(٣) سورة الطلاق آية: ٤.

(٤) قال الشيخ في الأصل: في نسخة النووي بدل الأذري.

(٥) سورة الأحزاب آية: ٤٩.

ولأن البراءة متحققة، وقيل تجب العدة لقول عمر وعلي رضي الله عنهما: إذا أغلق باب وأرخي ستراً فلها الصداق كاملاً وعليها العدة^(١). واعلم أن زوجة المجبور الذكر الباقي الاثنين لا عبة عليها إن كانت حائلاً لاستحالة الإيلاج، وإن كانت حاملاً لحقه الولد وعليها العدة، وزوج الممسوح لا عدة عليها بناء على الأصح أن الولد لا يلحقه والله أعلم. قال:

(وَعِدَةُ الْأُمَةِ كَعِدَةِ الْحُرَّةِ فِي الْحَمْلِ، وَإِلَّا لِقَرَاءِ تَعَدُّ بِقُرُونٍ، وَإِلَّا لَشُهُورٍ عَنِ الْوَفَاءِ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسِ لَيَالٍ، وَعَنِ الطَّلَاقِ بِشَهْرٍ وَنَصْفٍ).

الأمه المطلقة إن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل لمعوم قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٢) ولأن الحمل لا يتبعض، فأشبهه قطع السرقه، وإن كانت من ذوات الأقراء اعتدت بقرمين لقوله ﷺ: «يُطَلَّقُ الْعَيْدُ طَلْقَتَيْنِ وَتَعُدُّ الْأُمَةُ حَيَضَتَيْنِ»^(٣) وهو مخصص لمعوم الآية، ولأنها على النصف في القسم والحد إلا أنه لا يمكن تنصيف القرء فكمل الثاني كما كمل طلاق العبد بشتين، ولأن استبراء الزوجة الحرة بثلاثة أقراء لكمالها بالحرية والعقد، واستبراء الأمة الموطوءة بالملك بحیضة لنقصانها برقها، فكان استبراء الأمة المنكوحه بينهما لوجود العقد دون الحرية، وإن كانت من ذوات الأشهر فيها ثلاثة أقوال: أحدها ثلاثة أشهر لمعوم الآية، ولأنه أقل زمن تظهر فيه أمارات الحمل من التحرك وكبر البطن، فإذا لم يظهر ذلك علمت البراءة. والثاني شهران بدلاً عن القرمين كما كانت الأشهر الثلاثة للحره بدلاً عن الأقراء. والثالث شهر ونصف، لتجري على الصحة في التنصيف كعدة الوفاة، وهذا هو الأصح، وبه جزم الشيخ. واعلم أن أم الولد والمكاتبه والمبعضه كالقننه فيما ذكرنا والله أعلم.

(فرج) إذا طلقت الزوجة الأمة وعقبته في أثناء العدة فهل تعتد عدة الإمام أم الحرائر؟ فيه أقوال: أحدهما تتم عدة الإمام اعتباراً بحال وجوب العدة، والثاني تتم عدة الحرائر احتياطاً للعدة، والثالث إن كانت رجعية تمت عدة الحرائر لأنها كالزوجة، ولهذا لو مات عنها انتقلت إلى عدة الوفاة، وإن كانت بائناً أتمت عدة أمة لأنها كالأجنبية والله أعلم. قال:

(فصل: في الإشتيراء: وَمَنْ اشْتَمَلَتْ مِلْكُ أَمَةٍ حَرَمَ عَلَيْهِ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرَأَ إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْعَفِضِ بِحَيْضَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الشُّهُورِ بِشَهْرٍ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَمْلِ يَوْضَعُ الْحَمْلَ).

(١) حديث ضعيف - رواه البيهقي: ٢٥٥/٧.

(٢) سورة الطلاق آية: ٤.

(٣) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٦) باب في سنة طلاق المبد - حديث رقم: (٢١٨٩). قال أبو داود: وهو حديث مجهول. ورواه الحاكم: ٢/٢٠٥.

هذا فصل الاستبراء. وهو عبارة عن التريص الواجب بسبب ملك اليمين حدوثاً وزوالاً وسمي بذلك لأنه مقدر بأقل ما يدل على البراءة من غير علة، وسميت العلة عدة لتعدد ما يدل على البراءة. إذا عرفت هذا فالأصل في هذا قوله ﷺ في سبأيا أو طاس ولا نوطاً حامل حتى تنقع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة^(١) رواه أبو داود وصححه الحاكم وقال: هو على شرط مسلم، نعم أهله ابن القطان بشريك القاضي وقد وثقه ابن معين وغيره، وأخرج له مسلم متابعة. ثم لوجوب الاستبراء سببان: أحدهما حدوث الملك في الأمة كما ذكره الشيخ بقوله [ومن استحدثت ملك أمة] فمن ملك جارية وجب عليه استبرأؤها سواء ملكها بارت أو شراء أو هبة أو وصية أو سبي أو عاد ملكه فيها بالرد العيب أو التخالف أو الإقالة أو الرجوع في الهبة وإذا عادت إليه بفسخ كتابة أو ارتدت ثم أسلمت فإنه يلزمه الاستبراء على الأصح لزوال ملك الاستمتاع ولو زوج أمته ثم طلقت قبل الدخول فهل يجب على السيد استبرأؤها؟ قولان. ولو باعها بشرط الخيار فعادت إليه بفسخ في مدة الخيار ففي وجوب الاستبراء خلاف. المذهب أنه يجب إن قلنا يزول ملك البائع بنفس العقد وإلا فلا، ثم لا فرق في الأمة بين أن تكون صغيرة أو كبيرة حائلاً كانت أو حاملاً بكرة كانت أو ثيباً وسواء ملكها من رجل أو امرأة أو طفل وسواء كانت مستبرأة من قبل أم لا وهذا هو المذهب لعوم الخبر مع العلم بأنهن كان فيهن أبكار وعجائز والله أعلم.

(فرع) اشترى زوجته الأمة فهل يجب عليه أن يستبرئها؟ وجهان. الصحيح المنصوص لا، ويدوم حلها لكن يستحب ليميز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين، وقيل يجب لتجدد الملك والله أعلم. ثم إن كانت الأمة التي حدث ملكها من ذوات الحيض استبرأها بحيضة على الجديد الأظهر للحديث، وقيل يطهر كالعلة، وإن كانت ممن لا تحيض لصغر أو إياس فبماذا تعتد؟ فيه خلاف: قيل بثلاثة أشهر لأنه أقل مدة تدل على البراءة، وهذا ما صححه في التنبيه، وقيل بشهر لأنه كقره في المحرة فكلها في الأمة، وهذا هو الذي صححه الرافعي والنووي وغيرهما.

(فرع) وطئها من يجب عليه الاستبراء قبل الاستبراء عصى ولا ينقطع الاستبراء لأن قيام الملك لا يمنع الاحتساب فكذا المعاشرة بخلاف المعتدة، ولو أحبلها بالوطء، في الحيض فانقطع الدم حلت لتمام الحيض، وإن كانت طاهرة عند الوطء لم ينقض الاستبراء حتى تضع والله أعلم. وإن كانت حاملاً استبرأها بوضع الحمل لعوم الخبر، وظاهر كلام

(١) رواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (٤٥) باب في وطء السبايا - حديث رقم: (٢١٥٧). ورواه أحمد: ٦٢/٣. ورواه الدارقطني: ص/٤٧٢. ورواه البيهقي: ٤٤٩/٧. ورواه الحاكم: ١٩٥/٣. قال الحاكم: على شرط مسلم.

الشيخ أنه لا فرق بين أن يكون الحمل من نكاح أو شبهة أو زنا وهو موافق لما حكاه المتولي، وقال الرافي: الأصح، وعبارة الروضة التفصيل: إن ملكت بسبي كفى الوضع وإن ملكت بشراء وحملها من زوج، وهي في نكاحه أو عدته أو من وطء شبهة وهي في عدته فالمشهور أنه لا استبراء في الحال، وفي وجوبه بعد العدة وجهان، وإذا كان كذلك لم يحصل الاستبراء بالوضع مطلقاً، وأما حمل الزنا ففي الاكتفاء بوضعه حيث يكفى بشأت النسب وجهان أصحهما نعم وإن لم يكف به ورأت دماً وهي حامل، وقلنا إنه حيض كفى في الأصح ولو ارتابت بالحمل في مدة الاستبراء أو بعده فكما في العدة. واعلم أن المرتابة بالحمل إن كان ارتبابها بعد انقضاء عدتها سواء كانت بالأقراء أو الأشهر يكره نكاحها، والارتباب يحصل بارتفاع البطن أو حركته مع ظهور الدم ولكن شككتا هل ثم حمل أم لا؟ وهل يصح النكاح؟ قولان: أحدهما يصح لأننا حكمنا بانقضاء العدة فلا تنقضه بالشك كما لو حصلت الرية بعد النكاح، وهذا هو الأصح فعلى هذا لو ولدت لدون ستة أشهر من العقد تبيناً البطلان، وقيل لا يصح العقد لأنها لا تدري أعتقتها بالحمل فلم تنقض أم بغيره فلا تنكح مع الشك كما لو ارتاب بذلك في أثناء العدة والله أعلم.

(فرع) مذكور في العدد لو نكح شخص امرأة حاملاً من الزنا صح نكاحه بلا خلاف وهل له وطؤها قبل الوضع؟ وجهان: الأصح نعم إذ لا حرمة له، ومنه ابن الحداد والله أعلم. قال:

(وَإِذَا مَاتَ سَيِّدٌ أَمْ الْوَلَدِ اسْتَبْرَأَتْ نَفْسَهَا بِشَهْرِ كَالْأَمَةِ).

هذا هو السبب الثاني مما يوجب الاستبراء وهو زوال الفرائض عن موطوءة بملك يمين فإذا مات سيد عن أم ولده وليست في زوجية ولا عدة نكاح لزمها الاستبراء لأنه زال عنها الفرائض فأشبهت الحرة ويكون استبرأها بشهر إن كانت من ذوات الأشهر، وإلا فبحيضة إن كانت من ذوات الأقراء كالمملكة، ولو أعتقها فالأمر كذلك وكذا لو أعتق أمته التي وطنها لزوال الفرائض، ولو استبرأ الأمة الموطوءة، ثم أعتقها. قال الأصحاب: لا استبراء عليها ولها أن تتزوج في الحال، ولم يطردوا فيه الخلاف في المستولدة لأن المستولدة يشبه فراشها فراش النكاح والأصح في المستولدة أنه إن استبرأها ثم أعتقها أنه يجب استبرأها ولو لم تكن الأمة موطوءة لم تكن فراشاً، ولا يجب الاستبراء بإعتاقها، ولو أعتق مستولدة وأراد أن يتزوجها قبل تمام الاستبراء جاز على الأصح كما يتزوج المعتدة منه بنكاح أو وطء شبهة، والله أعلم.

(فرع) لا يجوز تزويج الأمة الموطوءة قبل الاستبراء بخلاف بيعها لأن مقصود النكاح الوطء فينبغي أن يستعقب الحل، وإن استبرأها ثم أعتقها فهل يجوز تزويجها في الحال أم

يحتاج إلى استبراء جديد؟ وجهان: يعني أم الولد أصحهما يجب الاستبراء، وكلام الروضة هذا يوهم أن الوجهين في الأمة لا في أم الولد فاعرفه، ولو اشترى أمة وأراد تزويجها قبل الاستبراء، فإن كان البائع قد وطئها لم يجز إلا أن يزوجه بها وإن لم يكن وطئها البائع أو كان قد وطئها واستبرأها قبل البيع أو كان الانتقال من امرأة وصبي جاز تزويجها في الحال على الأصح كما يجوز للبائع تزويجها بعد الاستبراء، وقيل لا يجوز له كما لا يجوز له وطؤها حتى يستبرئها، والقائلون بالأصح يلزمهم الفرق، وهذا الوجه قوي، ونسبه القفال إلى أكثر الأصحاب. قال الرافعي: ونوقش في مثل هذه النسبة والله أعلم. قال:

(فصل: في الممتنكة: وَلِلْمُتَنَكِّةِ الرُّجُوعُ السُّكْنَى وَالتَّقَّةُ وَلِلْبَائِنِ السُّكْنَى دُونَ التَّقَّةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا).

المعتدات أنواع: منها الرجعية فلها النفقة والسكنى بالإجماع وروى الدارقطني حديث فاطمة بنت قيس حين طلقها ثلاثاً أنه ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، وقال: «إِنَّمَا التَّقَّةُ وَالسُّكْنَى لِمَنْ تَمَلَّكَ الرُّجْعَةَ»^(١) وخروجه النسائي أيضاً، وفي رواية أبي داود «وَلَا تَقَّةَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا»^(٢) والذي في مسلم «لَا تَقَّةَ لَكَ وَلَا سُكْنَى»^(٣) وكانت بائناً حائلاً، ولأن الرجعية زوجة، والمانع من جهة الزوج لأنه يقدر على إزالته، وكما تجب النفقة والسكنى تجب لها بقية مؤن الزوجات إلا آلات التنظيف، والله أعلم. ومنها البائن واليئونة إن كانت يخلع أو استيفاء الطلقات الثلاث، فلها السكنى حاملاً كانت أو حائلاً لقوله تعالى: «أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ»^(٤) وقال الله تعالى: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ»^(٥) وإن كانت معتدة عن وفاة ففي استحقاقها السكنى قولان: أحدهما لا يجب كما لا تجب النفقة والأظهر الوجوب لأن فريضة^(٦) بنت مالك أخت

(١) رواه الدارقطني: ١٤٤/٦. ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٧٦) باب الرجعة.

(٢) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٣٩) باب في نفقة المبتوتة - حديث رقم: (٢٧٩٠). ورواه أحمد: ٤١٥/٦.

(٣) رواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (٤١) باب قصة فاطمة بنت قيس - حديث رقم: (٥٣٢٣)، (٥٣٢٤). رواه أبو داود في: (١٢) كتاب الطلاق - (٣٩) باب نفقة المبتوتة - حديث رقم: (٢٢٨٦). ورواه ابن مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (٢٣) باب ما جاء في نفقة المطلقة - حديث رقم: (٦٧). ورواه أحمد: ٤١٢/٦. ورواه البيهقي: ٤٣٢/٧.

(٤) سورة الطلاق آية: ٦.

(٥) سورة الطلاق آية: ١.

(٦) فريضة بنت مالك بن سنان الخلدية، أخت أبي سعيد، أمها حبيبة بنت عبد الله بن أبي. (الاصابة) ٣٨٦/٤.

أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قتل زوجها فسألت النبي ﷺ أن ترجع إلى أهلها فإنه لم يتركها في مسكن يملكه فأذن لها في الرجوع، قالت: فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني، فقال: امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت: فاعتدلت أربعة أشهراً وعشرة^(١). وإن كانت معتدة عن نكاح بفرقة غير طلاق في الحياة كفسخ عيب ورضاع أو غيرهما ففي وجوب السكنى بمثل تلك طرق عديدة، واختلف ترجيح الرافعي في ذلك فصحح في المحرر الاستحقاق في جميع الصور، فقال: الأظهر أن المعتدة عن سائر الفراق في الحياة كالمطلقة وذكر الوجوب في المطلقة وقال في باب الخيار: لا تستحق إن كانت حائلاً على المشهور، وكذا إن كانت حاملاً على أصح القولين وذكر في أصل الروضة هنا خمسة طرق، وقال: الرابع يعني الطريق الرابع ذكر البغوي إن كانت الفرقة عيب أو غرر فلا سكنى وإن كانت برضاع أو مصاهرة فلها السكنى على الأصح لأن السبب لم يكن موجوداً يوم العقد ولا استند إليه، والملاعة تستحق قطعاً كالمطلقة ثلاثاً، وبالجملة فالمذهب وجوب السكنى إذا وقع فسخ سواء كان برّدة أو إسلام أو رضاع أو عيب ونحوه والله أعلم.

(فرع) طلقها وهي ناشئة فلا سكنى لها في العدة لأنها لا تستحق النفقة والسكنى في صلب النكاح فبعد البيئونة أولى كذا قاله القاضي حسين، وقال الإمام: إن طلقت في مسكن النكاح فعليها ملازمته لحق الشرع فإن أطاعت استحققت السكنى والله أعلم. وقوله: [إلا أن تكون حاملاً] يعني البائن يخلع أو طلاق ثلاث فلها النفقة إذا كانت حاملاً وقضية كلام الشيخ أن النفقة لها، وهو الصحيح، وقيل إنه للحمل فعلى الصحيح لا تجب لحامل عن وطء الشهية، ولا في النكاح الفاسد، وكذا أيضاً لا تجب النفقة لمعتدة عن وفاة وإن كانت حاملاً، نص عليه الشافعي، وبه قال مالك، وأبو حنيفة تبعاً لابن عباس رضي الله عنهما،

(١) نزاه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٤٤) باب في المتوفى عنها زوجها تنتقل - حديث رقم: (٣٣٠٠). ورواه الترمذي في: (١١) كتاب الطلاق - (٢٣) باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها - ورواه عن زينب بنت كعب بن عجرة - حديث رقم: (١٢٠٤). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. لم يروا للمعتدة أن تنتقل من بيت زوجها حتى تنقضي عدتها. وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: للمرأة أن تعتد حيث شاعت. وإن لم تعتد في بيت زوجها. قال أبو عيسى: والقول الأول أصح. ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٦٠) باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل - حديث رقم: (١، ٢). ورواه مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (٣١) باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل - حديث رقم: (٨٧). ورواه الشافعي في الرسالة - فقرة ١٢١٤، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله. ورواه في مسنده: رقم: (١٧٠٤). ورواه البيهقي: ٤٣٤/٧.

وقال عليّ وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم: ينفق عليها من التركة حتى تنضع. وبه قال شريح^(١) والنخعي^(٢) والشعبي، وحمام^(٣) وابن أبي ليلى وسفيان والله أعلم. قال:

(وَعَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا الْإِحْدَادُ وَهُوَ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الزَّيْنَةِ وَالطَّيْبِ).

يجب الإحداد في علة الوفاة، وهو مأخوذ من الحد وهو المنع لأنها تمنع الزينة ونحوها. والأصل فيه قوله ﷺ «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَزُومُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(٤) وفي رواية «لَا تُحَدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ

(١) شريح بن هانئ بن يزيد بن نهيك الحارثي السَّخَّيْجِي أَبُو الْمُقَدِّمِ الكوفي، أدرك ولم ير، وهو من كبار أصحاب عليّ. قتل مع أبي بكر بن سَيْسْتَانَ سنة ثمان وسبعين. له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٥٩/١، وغلوات الذهب لابن العماد ٨/١، وطبقات ابن سعد ٨٨/٦.

(٢) إبراهيم السَّخَّيْجِي بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران. فقيه أهل الكوفة ومفتيها هو والشعبي في زمانهما. قال الأعمش: كان صديقاً في الحديث - مات سنة ست وتسعين، عن تسع وتسعين، عن تسع وأربعين، أو ثمان وخمسين. له ترجمة في: طبقات القراء ٢٩/١، واللباب ٢٢٠/٣، وميزان الاعتدال ٧٤/١.

(٣) حَمَاد بن سَلَمَةَ بن دينار البصري أَبُو سَلَمَةَ. روى عن أيوب السخثاني، عن أنس بن سيرين، وحبيب المعلم، وخاله حميد الطويل، وخلائق. وعنه حجاج بن منهال، وأبو داود الطيالسي، وسليمان بن حرب، وابن المبارك، وابن مهدي، وآخرون. قال حجاج بن منهال: كان حماد بن سلمة من أئمة الدين. مات سنة سبع وستين ومائة. له ترجمة في: تهذيب التهذيب ١١/٣، وحلية الأولياء ٢٤٩/٦، وخلاصة تهذيب الكمال ص/٧٨.

(٤) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٣٠) باب إحداد المرأة على غير زوجها - حديث رقم: (١٢٧٩ - ١٢٨٢). ورواه في: (٦٨) كتاب الطلاق - (٥٠) باب «والذين يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا» - إلى قوله «فِيمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا» - حديث رقم: (٥٣٤٥). ورواه مسلم في: (١٨) كتاب الطلاق - (٩) باب وجوب الإحداد في علة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك، إلا ثلاثة أيام - حديث رقم: (٥٨، ٦٤). ورواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٤٣) باب إحداد المتوفى عنها زوجها - حديث رقم: (٢٢٩٩). ورواه في: (٤٦) باب فيما تجتنبه المعتدة في علقها - حديث رقم: (٢٣٠٢). ورواه الترمذي في: (١١) كتاب الطلاق - (١٨) باب ما جاء في علة المتوفى عنها زوجها - حديث رقم: (١١٩٥)، (١١٩٦). ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٥٨) باب الإحداد - حديث رقم: (١). ورواه في: (٥٩) باب سقوط الإحداد على الكتبية المتوفى عنها زوجها - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٠): كتاب الطلاق - (٣٥) باب هل تحد المرأة على غير زوجها - حديث رقم: (٢٠٨٥، ٢٠٨٦). ورواه الدارمي في: (١١) كتاب الطلاق - (١٢) باب في إحداد المرأة - حديث رقم: (١، ٢). ورواه في: (١٣) باب النهي للمرأة عن الزينة في العدة - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (٣٥) باب ما جاء في الإحداد - حديث رقم: (١٠١ - ١٠٣). ورواه أحمد: ٣٧/٦، ١٨٤، ٢٤٩، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٤٠٨، ٤٢٦. ورواه البيهقي: ٤٣٧/٧.

ثَلَاثَ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا^(١) تَوْبَ عَصَبٍ وَلَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَمْسُ طَبِيبًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ فَبَيْلَةً^(٢) مِنْ قَسِطٍ أَوْ أَظْفَارِهِ^(٣) رواه الشيخان ولا فرق في وجوب الإحداد بين المسلمة والذمية، ولو كان زوجها ذمياً ولا بين الحرة والأمة ولا بين المكلفة وغيرها، والولي يمنع الصغيرة والمجنونة مما تمتنع منه المكلفة، ويؤخذ من كلام الشيخ أن المعتدة عن غير الوفاة أنه لا يجب، وهو كذلك. أما الرجعية فلأنها زوجة في الأحكام: نعم نص الشافعي أنه يستحب، ذهب بعض الأصحاب إلى أن الأولى أن تتزين بما يدعو إلى رجعتها، وأما المطلقة بخلع أو استيفاء العدد ففيه قولان: أحسبها أنه لا يجب الإحداد أيضاً لأنها معتدة عن طلاق فأشبهت الرجعية وأيضاً فهي مجفوة بالطلاق فلا تكلف التزجج بخلاف المتوفى عنها زوجها، والقديم أنه يجب الإحداد لأنها بائن معتدة فأشبهت المتوفى عنها زوجها. وأما المفسوخ نكاحها بعيب ونحوه ففيها طريقتان: أحدهما على القول في البائن بالطلاق، وقيل لا يجب قطعاً لأن الفسخ إما لمعنى فيها أو بمباشرتها فلا يليق بها إظهار التزجج هذا في الإحداد، وأما كيفيته: فهو ترك الزينة بالثياب والحلي والطيب. أما الثياب فلا يحرم جنس القطن والصوف والوبر والشعر، بل يجوز لبس المنسوج منها على ألوانها الخلقية، وكذا الكتان والقصب والديبقي من أصل وإن كانت نفيسة ناعمة لأن نفاستها وحسنها من أصل الخلقة لا من زينة دخلت عليها، وأما الأبريسم فلم ينقل فيه نص عن الشافعي، وهو عند معظم الأصحاب كالكتان وغيره إذا لم يحدث فيه زينة. وقال القفال: يحرم الأبريسم. قلت: إطلاق جواز لبس الصوف بأنواعه وكذا الديبقي ونحوه صحيح عن أهل الثروة من المدن وغيرهم. أما غير أهل الثروة لا سيما المستضعفين من أهل

(١) قوله: «إلا ثوب عصب» المصعب بعين مفتوحة ثم صاد ساكنة مهملتين، وهو يرود اليمين مصعب غزلها ثم يصبغ مصبوغاً ثم تسج. ومعنى الحديث النهي عن جميع الثياب المصبوغة للزينة، إلا ثوب العصب.

(٢) قوله: «فبَيْلَةً من قسط أو أظفاره» البَيْلَةُ القطعة والشيء اليسير. وأما القسط ويقال فيه كست، وهو الأظفار نوحان مروفان من البخور. وليس ما مقصود الطيب. رخص فيه للمختصة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة، تنج به أثر الدم، لا للطيب.

(٣) رواه البخاري في: (٦٨) كتاب الطلاق - (٤٩) باب تَلَبَّسَ الْحَادَّةُ ثِيَابَ الْعَصَبِ - حديث رقم: ٥٣٤٢، ٥٣٤٣. ورواه مسلم في: (٦٨) كتاب الطلاق - (٩) باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريره في غير ذلك، إلا ثلاثة أيام - حديث رقم: (٦٦، ٦٧). ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق - (٦٣) باب ترك الزينة للمحادة المسلمة دون اليهودية والنصرانية - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (٣٥) باب هل تحذ المرأة على غير زوجها - حديث رقم: (٢٠٨٧). ورواه الدارمي في: (١٢) كتاب الطلاق - (١٣) باب النهي للمرأة عن الزينة في العدة - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٩) كتاب الطلاق - (٣٥) باب ما جاء في الإحداد - حديث رقم: (١٠٧). ورواه أحمد: ٦٥/٥. ورواه البيهقي: ٤٣٩/٧.

البوادي فينتجه الجزم بتحريم ذلك عليهم، وأني نسبة بين ثوب كرياس مصبوغ إلى صوف مربع، وقد قال في البحر: إن الحلّى من الصفر ونحوه إن كان في قوم يتزينون به حرم، وإلا فلا ينبغي أن يراعى عادة اللابس ومحلّه ما يحصل به الزينة عندهم دون ما لا يحصل والله أعلم.

وأما ما لا يحرم في جنسه لو صبغ ينظر في صبغه إن كان مما يقصد به الزينة غالباً كالأحمر والأصفر فليس لها لبسه، ولا فرق بين أن يكون ليناً أو خشناً في ظاهر المذهب، ونص عليه في الأم^(١)، ويدخل في هذا الديباغ المنقش والحرير الملون فيحرمان والمصبوغ غزله قبل النسج كالبرود وهو حرام على الأصح كالمصبوغ بعد النسج، وإن كان الصبغ مما لا يقصد منه الزينة بل يصبغ للمصيبة واحتمال الوسخ كالأسود والكحلي فلها لبسه وهو أبلغ في الحداد بل حكى الماوردي وجهاً أنه يلزمها لبس السواد في الحداد، وإن كان المصبوغ متردداً بين الزينة وغيرها كالأزرق: فإن كان برّاقاً في اللون فحرام، وإن كان كدرأً أو أكهب وهو الذي يضرب إلى الغبرة جاز، وأما الطراز على الثوب فإن كان كثيراً فحرام وإلا فأوجه. ثالثها إن نسج مع الثوب جاز، وإن ركب حرم لأنه محض زينة والله أعلم.

وأما الحلّي فيحرم عليها لبسه سواء فيه السوار والخلخال والخاتم والذهب والفضة، وبهذا قطع الجمهور، وقال الإمام: يجوز لها أن تتختم بخاتم القضة كالرجل، وفي اللآلئ تردّد الإمام، وبالتحريم قطع الغزالي وهو الأصح والله أعلم. وأما الطيب فيحرم عليها في بدنّها وثيابها ويحرم عليها دهن رأسها، ويجوز لها دهن البدن بما لا طيب فيه كالدهن والشحير، ولا يجوز بما فيه طيب كدهن البان والبنفسج، ويحرم عليها أكل طعام فيه طيب وإن تكتحل بما فيه طيب، وأما ما لا طيب فيه فإن كان أسود وهو الإثمد فحرام لأنه زينة ولا

(١) قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذه الأحاديث الثلاثة. قال: قالت زينب: دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبو سفيان، فلدت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فلعنت منه جارية ثم مست بعارضها ثم قالت: والله ما لي بالطيب من حاجة غير أنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»، وقالت زينب: دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فلدت بطيب فمست منه ثم قالت: ما لي بالطيب من حاجة غير أنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً. قالت زينب: وسمعت أمي أم سلمة تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابنتي توفي زوجها، وقد اشتكت عينا فأنكحها فقال رسول الله ﷺ لا مرتين أو ثلاثاً كل ذلك وهو يقول لا ثم قال إنما هي أربعة أشهر وعشراً. (الأم ٥/٢١٢).

فرق بين البيضاء والسوداء، وفي وجه يجوز للسوداء، والصحيح الأول لإطلاق الأحاديث فإذا احتاجت إلى الاحتكاح به لرمد وغيره اكتحلته به ليلاً ومسحته نهاراً فإن دعت ضرورة إلى الامتنع نهاراً جاز ويجوز استعماله في غير العين إلا الحاجب فإنه زينة، وأما الكحل الأصفر وهو الصبر فحرام على السوداء وكذا على البيضاء على الأصح لأنه يحسن العين، ويحرم الاستفاداج، وكذا الخضب بالحناء ونحوه فيما يظهر من البدن كاليدنين والرجلين والوجه. قال الإمام: وتجعيد^(١) الأصداغ، وتصفيف الطرة لا نقل فيه، ولا يمتنع أن يكون كالحلي، ويجوز للمحنة التزين في الفرش والبسط وأثاث البيت، لأن الحداد في البدن لا في الفرائش، ويجوز لها التنظيف بغسل الرأس، والامتنشاط، ودخول الحمام، وقلم الأظفار، وإزالة الأوساخ، لأنها ليست من الزينة والله أعلم.

(فرج) يجوز الإحداد على غير الزوج ثلاثة أيام فما دونها للحديث الصحيح المتقدم، وقد صرح بذلك الغزالي والمتولي. والله أعلم. قال:

(وَعَلَى الْمُتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَالْمَبْنُوتَةُ مَلَازِمَةُ الْبَيْتِ إِلَّا لِحَاجَةٍ).

يجب على المعتنة ملازمة مسكن العدة، فلا يجوز لها أن تخرج منه، ولا إخراجها إلا لعذر، نص عليه القرآن العظيم، قال الله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾^(٢) فلو اتفق الزوجان على أن تنتقل إلى منزل آخر بلا عذر لم يجوز للحاكم المنع من ذلك، لأن العدة حق الله تعالى وقد وجبت في ذلك المنزل، فكما لا يجوز إبطال أصل العدة، كذلك لا يجوز إبطال صفاتها، وقوله [إلا لحاجة] يعني يجوز الخروج، والحاجة أنواع: منها إذا خافت على نفسها أو مالها من هدم أو حريق أو غريق سواء في ذلك عدة الوفاة والطلاق، وكذا لو لم تكن الدار حصينة وخافت للصوم، أو كانت بين فسقة تخاف على نفسها، أو كانت تتأذى بالجيران والأحماء تأذياً شديداً، ولو كانت تبدو وتستطيل بلسانها عليهم جاز إخراجها، وتتحرى القرب من مسكن العدة. ومنها إذا احتاجت إلى شراء طعام، أو قطن، أو بيع غزل ونحوه فينظر إن كانت رجعية فهي زوجة فعليه القيام بكفايتها بلا خلوة ولا تخرج إلا بإذنه. قال المتولي: إلا إذا كانت حاملاً وقتلنا تستحق النفقة فلا يباح لها الخروج. ومنها إذا كان المسكن مستعاراً ورجع المغير، أو مستأجراً ومضت المدة وطالبه المالك فلا بد من الخروج. ومنها إذا لزمها حق فإن كان يمكن استيفاؤه في البيت كالدين فعل فيه، وإن لم يكن ولحقيق فيه إلى الحاكم فإن كانت برزة خرجت ثم عادت إلى المسكن، وإن كانت مخدرة بعث الحاكم إليها نائباً، أو حضر بنفسه، ولا تعذر في الخروج

(١) الأصداغ: جميع صدىغ، وهو جانب الوجه من العين إلى الأذن.

(٢) سورة الطلاق آية: ١.

لأغراض تمتد من الزيادات دون الأمور المهمات كالزيارة والعمارة واستملاء المال بالتجارة، وتمجيد حجة الإسلام، وزيارة بيت المقدس، وقبور الصالحين، ونحو ذلك فهي عاصية بذلك والله أعلم.

(فرج) يحرم على الزوج مساكنة المعتلة في الدار التي تمتد فيها ومدخلاتها، لأنه يؤدي إلى الخلوة وخلوته بها كخلوة الأجنبية، وكثير من الجهلة لا يرون ذلك حراماً، ويقول: هي مطلقتي وهو يعرف الحال، فإن اعتقد حله بعدما عرف كفر فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وكذا حكم الحكاميين الذين يحجون مع النساء لا يحل لهم الخلوة بهن، ولا يقتلن في ذلك بمن يفعله من المتفهمة فإن ذلك حرام حرام حرام والله أعلم.

(فرج) مضت ملة من العدة أوكلمها ولم تطلب حق السكن سقط ولم يصير ديناً في ذمته نص عليه الشافعي، ونص أن نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناً في ذمته، فقيل قولان والمذهب تقرير النصين، والفرق أن النفقة تجب بالتمكين وقد وجد، والسكن لصيانة ما به على موجب نظره ولم يتحقق، وحكم السكنى في صلب النكاح كما ذكرناه في العدة والله أعلم. قال:

(فصل في الرضاع^(١)): إِذَا أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ بِلَبِّهَا وَلَدًا صَارَ الرُّضِيعُ وَلَدَهَا بِشَرَطَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ لَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ، وَالثَّانِي أَنْ تُرَضِّعَهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَوَرِّقَاتٍ.

الرضاع بكسر الراء وفتحها، ويقال رضع بكسر الضاد يرضع بفتحها وبالعكس. والأصل فيه الكتاب والسنة، وإجماع الأمة قال الله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾^(٢). وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «يَحْرُمُ مِنْ»^(٣)

(١) الرضاع: هو بفتح الراء وكسرها. والرضاعة بفتح الراء وكسرها. وقد رضع الصبي أمه، بكسر الضاد، يرضعها، بفتحها، رضاعاً. قال الجوهري: ويقول أهل نجد: رَضِعَ يَرْضِعُ، بفتح الضاد وكسرها في المضارع. رضعاً - كفسر يفسر ضرباً. وأرضعته أمه - وامرأة مرضع، أي لها ولد ترضعه، فإن وصفتها بإرضاعه، قلت: مرضعة، بالهاء.

(٢) سورة النساء آية: ٢٢.

(٣) قوله: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب». وقع الحديث عند أحمد من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من خال أو عم أو أخ» قال القرطبي: في الحديث دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها، يعني الذي وقع الإرضاع بين ولده منها أو السيد، فتحرم على الصبي لأنها تصير أمه، وأما لأنها جلتة فصاعداً، وأختها لأنها خالته، وينتأ لأنها أخته، وثبت بنتها فتأزلاً لأنها بنت أخته، وبنت صاحب اللبن لأنها أخته، وبنت بنته فتأزلاً لأنها بنت أخته، وأمه فصاعداً لأنها جدته، وأخته لأنها عمته، ولا يمتدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع، فليست أخته من الرضاعة أختاً لأخيه ولا بنتاً لأبيه إذ لا رضاع بينهم، والحكمة في ذلك أن سبب =

الرَّضَاعُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ^(١) رواه الشيخان، ثم الرضاعة المحرمة لها أركان. منها: المرضعة ولها ثلاث شروط: الأول كونها امرأة، فلبن البهيمة لا يتعلق به تحریم، فلو شربه صغيران لم يثبت بينهما أخوة، وكلما لبن الرجل لا يحرم عل الصحيح. الشرط الثاني كونها حية، فلو ارتفع صغير من ميتة أو حلب منها لم يتعلق به التحريم كما لا يثبت حكم المصاهرة بولده الميتة، ولو حلب لبن حية ثم أوجر الصبي بعد موتها حرم على الصحيح ونص عليه الشافعي. الشرط الثالث كونها محتملة للولادة، فلو ظهر لصغيرة دون تسع سنين لبن لم يحرم، وإن كانت بنت تسع سنين حرم وإن لم يحكم بالبلوغ، لأن احتمال البلوغ قائم، والرضاع كالنسب فيكفي فيه الاحتمال، ولا فرق في المرضعة بين كونها مزوجة أم لا، ولا بين كونها بكر أم لا، وقيل لا يحرم لبن البكر، والصحيح أنه يحرم ونص عليه الشافعي. ومنها: أي من أركان الرضاع اللبن، ولا يشترط لثبوت التحريم بقاء اللبن على هيئة حالة انفصاله عن الثدي، فلو تغير بحموضة، أو انعقاد، أو أغلاء، أو صار جبناً، أو أقطاً، أو زيداً، أو مخيضاً، وأطعم الصبي حرم لحصول اللبن إلى الجوف وحصول التغذية به، ولو خلط بغيره نظر: إن كان اللبن غالباً تعلق الحرمة بالمخلوط، ويشترط أن يكون

= التحريم ما يتصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن، فإذا اغتضى به الرضيع صار جزءاً من أجزاءهما فانتشر التحريم بينهما، بخلاف قرابات الرضيع لأنه ليس بينهما وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب، والله أعلم.

(١) رواه البخاري في: (٥٢) كتاب الشهادات - (٧) باب الشهادة على الأنساب - حديث رقم: (٢٦٤٥)، (٢٦٤٦). ورواه في: (٦٧) كتاب النكاح - (٢٠) باب «وأما حكم اللائي أرضعنكم» ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب - حديث رقم: (٥٠٩٩، ٥١٠٠)، ورواه في: (٢٧) باب لا تنكح المرأة على عمتها - حديث رقم: (٥١١١). ورواه في: (١١٧) باب ما يحل من الدخول، والنظر إلى النساء في الرضاع - حديث رقم: (٥٢٣٩). ورواه في: (٥٧) كتاب فرض الخمس - (٤) باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ، وما نسب من البيوت إليهن - حديث رقم: (٣١٠٥). ورواه مسلم في: (١٧) كتاب الرضاع - (١) باب ما يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة - حديث رقم: (١، ٢١) ورواه في: (٢) باب تحریم الرضاعة من ماء الفضل - حديث رقم: (٩). ورواه في: (٣) باب تحریم ابنة الأخ من الرضاعة - حديث رقم: (١٢). ورواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (٧) باب فيحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب - حديث رقم: (٢٠٥٥). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٣٤) باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب - حديث رقم: (١٩٣٧ - ١٩٣٩). ورواه الدارمي في: (١١) كتاب النكاح - (٤٧) باب ما يحرم من الرضاع - حديث رقم: (١ - ٣). ورواه مالك في: (٣٠) كتاب الرضاع - (١) باب رضاعة الصغير - حديث رقم: (١، ٢). ورواه في: (٣) باب جامع ما جاء في الرضاعة - حديث رقم: (١٥). ورواه أحمد في: (١/٢٧٥، ٢٩٠، ٣٢٩، ٣٣٩، ٤/٤، ٥، ٤٤/٦، ٥١، ٦٦، ٧٢، ١٠٢، ١٧٨). ورواه ابن حبان: (٦/٢١٤) كتاب الرضاع - فصل ذكر البيان بأن الرضاعة إذا كانت خمس رضعات يحرم منهما ما يحرم من النسب - حديث رقم: (٤٢٠٩).

اللبن قدراً يسقى منه الولد خمس رضعات على المذهب. ومنها: أي من الأركان المحل وهي معدة الصبي الحي وما في معنى المعدة. فهذه ثلاثة قيود: الأول المعدة فالوصول إليها يثبت التحريم سواء ارتضع الطفل أو حلب، أو أوجر، أو صب في أنفه فوصل إلى جوفه ودماغه حرم على المذهب بخلاف ما إذا احتقن به، أو كان في بطنه جراحة نصبت فيها فوصل إلى الجوف لم يثبت التحريم على الأظهر، ولو ارتضع وتقيأ في الحال ثبت التحريم على الصحيح. القيد الثاني كون الصغير دون الحولين، فإن بلغ مستين فلا أثر لارتضاعه، وبعبارة بالأهلة. قال رسول الله ﷺ: «لَارِضَاعُ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ»^(١) رواه الدارقطني، وفي رواية الترمذي: «لَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءَ فِي الثَّوْنِ وَكَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ»^(٢) قال الترمذي: حسن صحيح. القيد الثالث: حياة الرضيع فلا أثر للوصول إلى معدة الصغير الميت. ثم شرط الرضاعة المحرمة خمس رضعات، هذا هو الصحيح ونص عليه الشافعي، وقيل يثبت برضعة واحدة، وقيل بثلاث، وبه قال ابن المنذر وجماعة. وحجة الصحيح قول عائشة رضي الله عنها، قالت: «كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ تُسَخَّنُ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهْنٌ فِيمَا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٣).

(١) رواه الدارقطني مرافقاً وموقوفاً على ابن عباس ورجحاً وقفه (بلوغ المرام ٢٠٨).
(٢) رواه الترمذي في: (١٠) كتاب الرضاع - (٥) باب ما جاء ذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغير دون الحولين - حديث رقم: (١١٥٢). ورواه عن أم سلمة. قال أبو حنيفة: هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أن الرضاعة لا تحرم إلا ما كان دون الحولين. وما كان بعد الحولين الكاملين، فإنه لا يحرم شيئاً. رواه ابن ماجه مختصراً: (٩) كتاب النكاح - (٣٧) باب لا رضاع بعد فصال - حديث رقم: (١٩٤٦). ورواه عن عبد الله بن الزبير. قال محققه: في الزوائد: في إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف. وقال: والحديث رواه الترمذي من حديث أم سلمة وقال: حسن صحيح. ورواه ابن حبان: (٢١٤/٦) - كتاب الرضاع - فصل ذكر الخبر الدال على أن الرضعة والرضعتان لا يحرمان - حديث رقم: (٤٢١٠) - ورواه عن أم سلمة.

(٣) قوله: «وهن فيما يقرأ» معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إزاله جداً، حتى إنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ: خمس رضعات. ويجعلها قرآناً متلواً، لكونه لم يبلغه النسخ، لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك واجمعوا على أن هذا لا ينل. والنسخ ثلاثة أنواع: أحدها ما نسخ حكمه وتلاوته كقصر رضعات: والثاني ما نسخ حكمه وتلاوته دون حكمه كخمس رضعات، والثالث ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته. وهذا هو الأكثر. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ نَجْمَهُمْ وَيَرْبُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾ الآية.

(٤) رواه مسلم في: (١٧) كتاب الرضاع - (٦) باب التحريم بخمس رضعات - حديث رقم: (٢٤)، (٢٥). رواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (١١) باب هل يحرم ما دون خمس رضعات - حديث رقم: (٢٠٦٢). رواه الترمذي في: (١٠) كتاب الرضاع - (٣) باب ما جاء لا تحرم المصبة ولا المضطأة - حديث رقم: (١١٥٠). ورواه مالك في: (٢) كتاب الرضاع - (٣) باب جامع ما جاء في الرضاعة -

وفي رواية: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ^(١) وَلَا الْمَصَّتَانِ وَلَا الرُّضْعَةُ وَلَا الرُّضْعَتَانِ»^(٢) رواه مسلم. ثم شرط الرضعات أن يَكُنْ متفرقات، والرجوع في الرضعة والرضعتين إلى العرف، فمتى تخلل فصل كثير تعددت الرضعات، فلو رضع ثم قطع إعراضاً واشتغل بشيء آخر ثم عاد وارتضع فهما رضعتان، ولو قطعت المرضعة رضاعه ثم عادت إلى الإرضاع فهما رضعتان على الأصح، كما لو قطع الصبي، ولا يحصل التعدد بأن يلفظ الصغير الثدي ثم يعود إلى التقامه في الحال، ولا بأن يتحول من ثدي إلى آخر، أو تحوله المرضعة لنفاد ما في الأول، ولا بأن يلهو عن الامتصاص، ولا بأن يقطع للتنفس، ولا بتخلل النومة الخفيفة. ولا بأن تقوم المرضعة وتشتغل بشغل خفيف ثم تعود إلى الإرضاع. فكل ذلك رضعة واحدة والله أعلم.

(فرع) أرضعت صغيراً وشكت هل أرضعته خمساً أو أقل؟ وهل وصل اللبن إلى جوفه أم لا؟ فلا تحريم. ولا يخفى الورع، ولو تحققت أنها أرضعته خمساً ولكن شكت هل هي في الحولين أم بعضها؟ فلا تحريم أيضاً على الراجح والله أعلم. قال: (وَيَصِيرُ زَوْجُهَا أَبًا لَهُ).

هذا معطوف على قوله صار الرضيع ولدها فإذا حذف المتخلل بين المعطوف والمعطوف عليه يبقى الكلام صار الرضيع ولدها ويصير زوجها أباً له. وحجة ذلك ما روي من عائشة رضي الله عنها «أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَعْتِسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بَعْدَمَا أَنْزَلَ^(٣) الْحِجَابَ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَذْنُ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ أَخَا أَبِي الْقَعْتِسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي إِنَّمَا أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقَعْتِسِ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي وَإِنَّمَا أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: الْفَذَنِي لَهُ فَإِنَّهُ عَلَيْكَ تَرَبَّتْ^(٤)

= حديث رقم: (١٧). ورواه الشافعي حديث رقم: (١٥٧٤).

(١) قوله: «المصّة والمصتان» المصّة المرة الواحدة، من المص، وبابه قتل وتعب.

(٢) رواه مسلم في: (١٧) كتاب الرضاع - (٥) باب في المصّة والمصتان - حديث رقم: (١٧، ٢٣). رواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (١١) باب هل يحرم ما دون خمس رضعات - حديث رقم: (٢٠٦٢). رواه الترمذي في: (١٠) كتاب الرضاع - (٣) باب ما جاء لا تحرم المصّة ولا المصتان - حديث رقم: (١١٥٠). رواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٣٥) باب لا تحرم المصّة ولا المصتان - حديث رقم: (١٩٤٠، ١٩٤١). ورواه أحمد: ٣١/٦. ورواه الدارقطني حديث رقم: (٥٠١). ورواه البيهقي: ٤٥٤/٧.

(٣) قوله: «بعدما نزل الحجاب» أي بعدما نزلت آيات الحجاب.

(٤) قوله: «تربت يمينك» شك الراوي. هل قال: تربت يمينك، أو قال: تربت يمينك. والجملة بمعنى صار في يدك التراب ولا أصبت خيراً. وهذه من الكلمات الجارية على السهم لا يراد بها حفاظها.

يَمِينِكَ^(١) قال عروة: فلذلك كانت عائشة رضي الله تعالى عنها تقول: «حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»^(٢) رواه البخاري ومسلم، وأبو القعيس زوج أمها من الرضاعة، فهو أبوها، لأن اللبن له، وأفلح أخوه فهو عمها، وقولها «إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي إِثْرَ أُمَّكِ»^(٣) الضمير راجع إلى أخي أفلح، وفي مسلم: «إِنَّ الرِّضَاعَةَ تَحْرُمُ مَا تَحْرُمُ الْوِلَادَةُ»^(٤) وفي رواية: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ»^(٥) وقوله ﷺ: «تَرَبَّثَ يَمِينُكَ»^(٦) في معنى ذلك خلاف منتشر جداً للسلف والخلف من جميع الطوائف. قال النووي: والأصح الأقوى الذي عليه المحققون في معناه أنها كلمة أصلها افتقرت يمينك ولكن العرب اعتادت استعمالها غير قاصدة حقيقة معناها الأصلي مثل: قاتله الله. ما أشجعه. ولا أم له. ولا أباً له. وويل أمه. ونحو ذلك. والله أعلم. قال:

(وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُرْضِعِ التَّزْوِيجُ إِلَى مَنْ نَاسَبَهَا، وَتَحْرُمُ عَلَيْهَا التَّزْوِيجُ إِلَى الْمُرْضِعِ وَوَلَدِهِ ذُوْن مَنْ كَانَ فِي ذَرْبِهِ أَوْ أَغْلَى طَبَقَةٍ مِنْهُ).

الكلام الآن فيمن يحرم بالرضاع، ولا شك أن قطب ذلك الرضيع والمرضع، وكذا الفحل الذي له اللبن، ثم تنتشر الحرمة إلى غيرهم فيحرم على المرضع (يفتح الضاد) أن يتزوج بمن ناسب المرضعة أي من انتسب إليها بالنسب أو بالرضاع وولده وإن سفل، ومن انتسب إليه وإن علا، لأن الرضيع وولده وإن سفل أبنائها إما على سبيل الحقيقة أو المجاز كإبنائه النسب، وإذا صدقت النسبة حرم على الشخص أن يتزوج أخته، أو بنت أخته، أو بنت

(١) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثانية، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عمر الفاروق. (تقريب التهذيب ١٩/٢).

(٢) رواه البخاري في: (٥٢) كتاب الشهادات - (٧) باب الشهادة على الأسباب - حديث رقم: (٢٦٤٤). ورواه في: (٦٧) كتاب النكاح - (١٧) باب ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع - حديث رقم: (٥٢٣٩). ورواه في: (٢٢) باب لبن الفحل - حديث رقم: (٥١٠٣). ورواه مسلم في: (١٧) كتاب الرضاع - (١) باب ما يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢) باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل - حديث رقم: (٣، ٧). ورواه أبو داود في: (١٧) كتاب النكاح - (٨) باب في لبن الفحل - حديث رقم: (٢٠٥٧). ورواه الترمذي في: (١٠) كتاب الرضاع - (٢) باب ما جاء في لبن الفحل - حديث رقم: (١١٤٨). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٣٨) باب لبن الفحل - حديث رقم: (١٩٤٨، ١٩٤٩). ورواه مالك في: (٣٠) كتاب الرضاع - (١) باب رضاعة الضمير - حديث رقم: (١، ٣). ورواه أحمد: ١/٢٣٣، ورواه البيهقي: ٤٥٢/٧. * أنحأ أبي القعيس: يقاف وعين وسين مهملتين مصغرة، وفي رواية مسلم من هذا الوجه أفلح بن قعيس والمحمول أفلح أخو أبي القعيس، ويحتمل أن يكون اسم أبيه قعيساً أو اسم جده فنسب إليه فتكون كنية أبي القعيس واقتت اسم أبيه أو اسم جده.

(٣) الحديث سبق تخريجه، (٦) الحديث سبق تخريجه،

(٤) (٥، ٤) الحديثان سبق تخريجهما.

(٥) الحديث سبق تخريجه.

أخيه وإن نزلت، وكلما يحرم عليه أن يتزوج أم أمه، وأم أبيه من الرضاع وإن علت، لأنهما أمّا أمه وأبيه حقيقة أو مجازاً، ونكاح تلك حرام وإن علت في الرضاع كالنسب، وكلذا يحرم عليها أن تتزوج بالمرضع أي بالرضيع وبولده وإن سفل لأنها أتهم وإن سفلوا دون من في درجته. لأن أخوة الرضيع إذا لم يرضعوا فهم أجناب منها، وكلذا لا يحرم من هو أعلى من في درجة الرضيع كأعمامه. والحاصل أن كل ما حرم من النسب حرم بالرضاع للأدلة المتقدمة، واستثنى بعضهم مسائل تحرم في النسب وقد لا تحرم في الرضاع، فمنهم من صحح الاستثناء، ومنهم من منعه، وعلى كل حال فقد ذكرنا ذلك مفصلاً في الفصل: **وَالْمُحَرَّمَاتُ بِالنَّصِّ أَرْبَعَةٌ عَشْرَةٌ** فراجع، والله أعلم. قال:

(فصل: **وَنَفَقَةُ^(١) الْأَهْلِ وَاجِبَةٌ لِلزَّوَالِدِينَ وَالْمَوْلُودِينَ، فَلَأُمِّ الزَّوَالِدُونَ فَتَجِبُ تَفَقُّهُنَّ بِشَرَطَيْنِ: الْفَقْرُ وَالزَّوَالِدَةُ، وَالْفَقْرُ وَالْجُنُونُ، وَأُمُّ الْمَوْلُودُونَ فَتَجِبُ تَفَقُّهُنَّ بِشَرَطَيْنِ: الْفَقْرُ وَالصَّغَرُ، وَالْفَقْرُ وَالزَّوَالِدَةُ، وَالْفَقْرُ وَالْجُنُونُ.**)

النفقة مأخوذة من الإنفاق والإخراج، ويوجبها ثلاثة أسباب: القرابة والملك والزوجة أما السببان الأخيران فيوجبان للمملوك على المالك، وللزوجة على الزوج ولا عكس. وأما السبب الأول وهو القرابة فيوجب لكل منهم على الآخر لشمول البعضية والشفقة ولهذا إنما تجب بقرابة البعضية وهي الأصول والفروع، فيجب للوالد على الولد وإن علا، وللولد على الوالد وإن سفل لصدق الأبوة والبنوة، ولا فرق في ذلك بين الذكور والإناث، ولا بين الوارث وغيره ولا فرق بين اتفاق الدين والاختلاف فيه، وفي وجه لا تجب على مسلم نفقة كافر، والدليل على وجوب الإنفاق على الوالدين قوله تعالى: **﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾^(٢)** وقوله تعالى: **﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾^(٣)** وقوله **﴿أَطِيعْ مَا يَأْكُلُ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ﴾^(٤)** وولده من كسبه، يدل عليه قوله تعالى: **﴿مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾^(٥)** يعني ولده. وقد روي **﴿إِنْ أَوْلَدَكُمْ هَيْبَةً مِنَ اللَّهِ فَأَمُورُهُمْ لَكُمْ إِذَا**

(١) النفقة: هي ما يقدم من طعام وكسوة وسكن لمن وجب له.

(٢) سورة العنكبوت آية: ٨.

(٣) سورة لقمان آية: ١٥.

(٤) رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٧٩) باب في الرجل يأكل من مال ولده - حديث رقم:

(٣٥٢٨). رواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (٢٢) باب ما جاء أنّ الوالد يأخذ من مال ولده -

حديث رقم: (١٣٥٨). ورواه عن عائشة. وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في:

(٤٤) كتاب البيوع - (١) باب الميث على الكسب - حديث رقم: (١ - ٤). رواه ابن ماجه في: (١٢)

كتاب التجارات - (٦٤) باب ما للرجل من مال ولده - حديث رقم: (٢٢٩٠). ورواه أحمد: ٣١/٦،

٤٢، ٤٤، ١٤٧، ١٧٣، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٢٠. ورواه الحاكم: ٤٦/٢.

(٥) سورة المسد آية: ٢

اِخْتَجَمَتْ إِلَيْهَا^(١) والأجداد والجدات ملحقون بالأبوين إن لم يدخلوا في عموم الأبوة كما ألحقوا بهما في العتق وسقوط القصاص وغيرهما لوجود البعضية، وإنما تجب نفقة الوالدين بشروط: منها يسار الولد. والموسر من فضل عن قوته وقوت عياله في يومه وليك ما يصرفه إليهما، فإن لم يفضل فلا شيء عليه لاعساره، وياع في نفقة القريب ما يباع في الدين من العقار وغيره لأنه حق مالي لا بدل له فأشبه الدين، ولو كان الولد لا مال له إلا أنه يقدر على الاكتساب ويحصل ما يفضل عن كفايته، فهل يكلف الكسب؟ فيه خلاف: قيل لا كما لا يكلف الكسب لقضاء الديون والصحيح أنه يكلف، وبه قطع الجمهور لأنه يلزمه إحياء نفسه بالكسب. ومنها: أي من الشروط أن لا يكون لهما مال، فإن كان ويكفيهما فلا تجب سواء كانا زمنين أو مجنونين أو بهما مرض وعسى أم لا لعدم الحاجة. ومنها أن لا يكونا مكتسبين، فإن كانا مكتسبين، فهل يكلفان الكسب؟ فيه قولان: أصحهما في التنبيه لا تجب للقدرة على الكسب، والثاني أنها تجب لقوله تعالى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الثَّنَاءِ مَعْرُوفًا﴾ وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب، وهذا هو الصحيح عند الرافعي والنووي، ومنهم من قطع به، فإن فقدت هذه الشروط وكانا فقيرين زمنين أو مجنونين أو بهما عجز من مرض أو عسى كما قاله البخوي وجبت نفقتهما لتحقيق الحاجة والله أعلم.

(فرع حسن) لو كانت الأم تقدر على النكاح لكثرة الطلاب فلا تسقط نفقتها عن الابن، فلو تزوجت سقطت، فلو نشزت لم يلزم الولد نفقتها. قاله الماوردي والله أعلم.

وأما الدليل على وجوب نفقة المولودين وإن سفلوا ذكورا كانوا أو إناثا، فقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْضُوا أَوْلَادَكُمْ خَفِيَةً إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٤) الآية. وفي السنة الشريفة جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إن معي دينارا فقال: «أَنْفَقْ عَلَى نَفْسِكَ» فقال: معي آخر قال: «أَنْفَقْ عَلَى وَلَدِكَ»^(٥)، وقال عليه الصلاة والسلام لزوجة أبي سفيان^(٦) في الحديث المشهور: «خَلِي مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَكْفِي نَبِيكَ»^(٧) وإنما تجب النفقة

(١) رواه البيهقي: ٤٨٠/٧ عن عائشة رضي الله عنها ورواه لليلمي وابن التاجر عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٣٣. (٤) سورة الإسراء آية: ٣١.

(٣) سورة الطلاق آية: ٦. (٥) أخرجه الشافعي وأبو داود والنسائي والحاكم (بلوغ المرام ٢١٠).

(٦) زوجة أبي سفيان هي: هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشية والدة معاوية بن أبي سفيان، أخبرها قبل الإسلام مشهورة، وشهدت أحداً وفعلت ما فعلت بحمرة، وأسلمت يوم الفتح هي وزوجها أبي سفيان بن حرب، وبقيت إلى خلافة عثمان بن عفان. (الأصابية ٤/٤٢٥).

(٧) رواه البخاري في: (٦٩) كتاب النفقات - (٩) باب إذا لم ينفق الرجل، فللمرأة أن تأخذ بنهر علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف - حديث رقم: (٥٣٦٤). ورواه في: (١٤) باب فوعلى الوارث مثل ذلك، =

لهم بشروط: منها يسار الوالدين كما مرّ في حق الولد فإن لم يكن لهما مال ولكن كانا ذا كسب لائق بهما، فهل يجب عليهما أن يكتسبا نفقة الولد؟ فيه خلاف: الصحيح تجب، وبه قطع الأكثرون، والثاني لا تجب، ومنها أن لا يكون للولد مال ولا كسب، فإن كان لم تجب لعدم حاجته، سواء كان الولد زمتاً أو مجنوناً أو مريضاً أو به عى، فإن كان الولد أو الأولاد فقراء زمنين، أو فقراء مجانيين، أو فقراء أطفالاً لا يتيها منهم العمل، وجبت نفقتهم للآباء الدالة على ذلك، ولمعجزهم، وأوجب أبو ثور نفقتهم مع اليسار، فلو كانت الأولاد أصحاب إلا أنهم غير مكتسبين بأيديهم، فهل تجب نفقتهم والحالة هذه؟ فيه خلاف، والأحسن عند الرافعي تجب كما تجب للآب والحالة هذه، والثاني وهو الصحيح عدم الوجوب لأن الطفل محل النص، والصحيح المتمكن من الحيلة والتكسب ليس في معناه فلا يلحق به بخلاف الزمن والمجنون والله أعلم.

(فرج) لو كان للابن مال غائب لزم الوالد أن ينفق عليه قرضاً موقوفاً، فإن قدم ماله رجع عليه بما أنفق، وإن لم يأتد الحاكم فإذا قصد الرجوع، وإن هلك المال لم يرجع بما أنفق من حين التلف قاله الماوردي والله أعلم. واعلم أنه يؤخذ من كلام الشيخ: أن غير الأصول والفروع لا تجب نفقتهم وهو كذلك، وقال أبو ثور^(١): يلزم الوارث النفقة لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾^(٢)، وأجيب عن ذلك بأن النفقة لو كانت على الوارث للزم الأب ثلثا النفقة والأم ثلثها وليس كذلك والله أعلم.

(فرج) نفقة القريب لا تقدر، بل هي بقدر الكفاية، وتختلف بالكبر والصغر والزهادة والرغبة لأنها لتجزئة الوقت، ولا يشترط انتهاء المنفق عليه إلى حد الضرورة ويعطيه ما يستقل به دون ما يسد الرمق، وتجب له الكسوة والسكنى، ولو احتاج إلى خادم وجب، ولو اندفعت هذه الأمور بضيافة وتبرع سقطت ولا يجب عليه بدلها، فلو سلم النفقة إلى القريب

= وهل على المرأة من شيء - حديث رقم: (٥٣٧٠). رواه أبو داود في: (٢٢) كتاب البيوع - (٨١) باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده - حديث رقم: (٣٥٣٢، ٣٥٣٣). ورواه النسائي في: (٤٩) كتاب القضاء - (٣١) قضاء الحاكم على الغائب إذا عرفه - حديث رقم: (١). رواه ابن ماجه في: (١٢) كتاب التجارات - (٦٥) باب ما للمرأة من مال زوجها - حديث رقم: (٢٢٩٣). ورواه أحمد: ٣٩/٦. ورواه الدارقطني حديث رقم: (٥٢٥). ورواه البيهقي: (٤٦٦/٧، ٤٧٧/٧، ٢٧٠/١٠).

(١) أبو ثور هو: الإمام إبراهيم بن خالد، الكلبي، البغدادي، من رواة القديم، قال أحمد بن حنبل: أمره بالشئ منذ خمسين سنة، قال وهو عندي كسفيان الثوري. مات في صفر سنة أربعين ومائتين، وكان أبو ثور على ملهب الحنفية، فلما قدم الشافعي ببغداد تبعه وقرأ كتبه وبشر علمه. له ترجمة في: تاريخ بغداد ٦/٦٥، وطبقات الشيرازي ص/٧٥، وتهذيب التهذيب ١/١١٨.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٣٣.

فتلفت في يده أو أتلفها وجب الإبدال لكن إذا أتلفها لزمه الإبدال إذا أيسر، فلو ترك الإنفاق على قريبه حتى مضى زمان لم تصر ديناً، سواء تعدى أم لا لأنها شرعت على سبيل الموساة بخلاف نفقة الزوجة لأنها عوض والله أعلم. قال:

(وَنَفَقَةُ الرَّقِيقِ وَالْبَهَائِمِ وَاجِبَةٌ بِقَدْرِ الْكِفَايَةِ وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ).

هذا هو السبب الثاني مما يوجب النفقة وهو ملك اليمين، فمن ملك عبداً أو أمة لزمه بنفقة رقيقه قوتاً وأدماً وكسوة وسائر المؤن، سواء كان قناً أو مطبوعاً أو أم ولد، وسواء كان صغيراً أو كبيراً، وسواء كان زمنياً أو أعمى أو سليماً، وسواء كان موهوباً أو مستأجراً أو غير ذلك لوجود السبب الموجب لذلك وهو ملك اليمين، وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ»^(١) رواه مسلم، وفي رواية كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَخْسَى عَمَّنْ يَمْلِكُهُ قُوَّتُهُ^(٢) ولأن السيد يملك كسبه وتصرفه فلزمته مؤنته، وقد اتفق العلماء على ذلك فيلزمه إطعامه ومؤنته بقدر الكفاية ويعتبر في ذلك رغبته وزهادته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق، وإذا استعمله ليلاً أراحه نهائراً وبالعكس، ويريد في الصيف في وقت القيلولة وما خفف عنه فله أجره، ففي الحديث «مَا خَفَّفْتَ عَنْ خَادِمِكَ مِنْ عَمَلِهِ كَانَ لَكَ أَجْرٌ فِي مَوَازِينِكَ»^(٣) رواه ابن حبان في صحيحه من حديث عمرو بن^(٤) حريث، وعلى المملوك ذكراً كان أو أنثى بذل المجهود وترك الكسل والله أعلم.

وكما يجب عليه مؤنة مملوكه، كذا يجب عليه نفقة دلبته، سواء في ذلك العلف والسقي، نعم يقوم مقام ذلك أن يخليها لترعى وترد الماء إن كانت ممن ترعى وتكتفي بذلك

(١) رواه مسلم في: (٢٧) كتاب الأيمان - (١٠) باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه - حديث رقم: (٤١). ورواه مالك في: (٥٤) كتاب الاستئذان - (١٦) باب الأمر بالرفق بالمملوك - حديث رقم: (٤٠، ٤١). ورواه أحمد: ٢/٢٤٧، ٣٤٢. ورواه الشافعي حديث رقم: ١١٩٤. ورواه البيهقي: ٦/٨. ورواه ابن حبان: (٦/٢٥٥) - كتاب العتق - باب التخييف عن الخادم - حديث رقم: (٢٥٥) - ورواه عن أبي هريرة.

(٢) رواه ابن حبان: (٦/٢١٩) كتاب النكاح - فصل ذكر وصف قوله ﷺ أن يضيع قوته - حديث رقم: (٤٢٢٧). ورواه عن عثيمة.

(٣) رواه ابن حبان: (٦/٢٥٥) كتاب العتق - باب التخييف عن الخادم - حديث رقم: (٤٢٩٣). ورواه عن عمرو بن حريث.

(٤) عمرو بن حريث، قال في الإصابة: قلت لأبي عمرو بن حريث الكوفي هو الذي يحدث عنه أهل الشام، قال لا هو غيره، وله الحديث المذكور آنفاً، والذي أخرجه ابن حبان، قال ابن صاعد عقب روايته في كتاب الزهد عمرو هذا من أهل مصر ليست له صحبة وهو غير مخزومي. (الإصابة ٢/٥٣١).

لخصب الأرض ونحوه ولم يكن مانع من تلج وغيره، فإن امتنع من ذلك أجبره الحاكم عليه وأثم، وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال: «عُلِّيتْ أَمْرَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَذَخَلَتْ فِيهَا الثَّأْرُ، لِأَيِّ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا، إِذْ هِيَ حَبَسَتْهَا وَلَاهِي تَرَكَهَا تَأْكُلُ مِنْ جَشَائِشِ الْأَرْضِ»^(١). قال: والخشاش الحشرات، ودخل رسول الله ﷺ حائط رجل من الأنصار، والحائط البستان، فإذا فيه جمل فلما رأى رسول الله ﷺ ذرفت عيناه، فأتاه النبي ﷺ ومسح عليه فسكن ثم قال: «من رب هذا الجمل؟» فجاء فتى من الأنصار فقال: هو لي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: ألا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها، فإنها تشكو إلي أنك تجيعه وتدأبه»^(٢) رواه الإمام أحمد والبيهقي وإسناده في مسلم واستدركه الحاكم، وقال: هو صحيح الإسناد، وفي رواية أن الجمل حن إليه، ولأن الدابة ذات روح فأشبهت المملوك، ولا يكلفها من العمل إلا ما تطيق كالرقيق والله أعلم.

(فرع) الدابة اللبون لا يجوز نزع لبنها بحيث يضر ولدنها، وإنما يحلب ما فضل عن ربي ولدنها. قال المتولي: ولا يجوز الحلب إذا كان يضر البهيمة لقلعة العلف، ويستحب أن لا يستقصى في الحلب ويدع في الضرع شيئاً، ويستحب أن يقص الحالب أظفاره لئلا تؤذيها، وكذا أيضاً يبقى للنحل شيئاً من العسل في الكوارة والله أعلم. قال:

(وَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ الْمُكِنَّةِ مِنْ نَفْسِهَا وَاجِبَةٌ وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ، إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُوسِرًا فَمَلْدَانِ مِنْ حَالِبٍ لِقَوْنِهَا وَمِنْ الْأَمِّ وَالْكِسْوَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَمَلْدٌ وَمَا يَتَأَدَّمُ بِهِ الْمُعْسِرُونَ وَيَكْتَسُونَ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَشِّطًا فَمَلْدٌ وَنِصْفٌ وَمِنْ الْأَمِّ وَالْكِسْوَةِ الْوَسِطُ).

قد علمت أن أسباب النفقة ثلاثة: القرابة البغضية، وملك اليمين وقد تقدم، وهذا هو السبب الثالث، وهو ملك الزوجية ولا شك في وجوب نفقة الزوجة، وقد تظاهرت الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ»^(٣) والقيم على الغير هو المتكفل بأمره، وقال تعالى: «وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ»^(٤)

(١) رواه البخاري في: (١٠) كتاب الأذان - باب (٩٠) - حديث رقم: (٧٤٥). ورواه في: (٤٢) كتاب الشرب والمساقاة - (٩) باب فضل سقي الماء - حديث رقم: (٢٣٦٥). ورواه في: (٥٩) كتاب بدء الخلق - (١٦) باب إذا وقع الثَّأْبُ في شراب أحدكم فليقمسه - حديث رقم: (٢٣١٨). ورواه مسلم في: (٤٥) كتاب البر والصلة والأدب - (٣٧) باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها، من الحيوان الذي لا يؤذي - حديث رقم: (١٣٣) - (١٣٥). رواه ابن ماجه في: (٥) كتاب الإقامة - (١٥٢) باب ما جاء في صلاة الكسوف - حديث رقم: (١٢٦٥). ورواه أحمد: ٣٥١/٤.

(٢) رواه أحمد: ٢٠٤/١، ٢٠٥، ١٨١/٤ - ورواه البيهقي: ١٣/٨. رواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (٤٧) باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم - حديث رقم: (٢٥٤٩).

(٣) سورة النساء آية: ٣٤. (٤) سورة البقرة آية: ٢٣٣.

والآيات في ذلك كثيرة، وفي السنة الشريفة أحاديث: منها حديث هند امرأة أبي سفيان لما جاءت إلى رسول الله ﷺ وشكت إليه أمرها، فقال عليه الصلاة والسلام: «خُذِي مَا يَخْفِيكِ وَوَلَدُكِ بِالْمَعْرُوفِ»^(١)، وفي حديث جابر الطويل «فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فَرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوْنَهُ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُتَبَرِّحٍ وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَقَدْ تَزَوَّجْتُمْ فِيكُمْ مَا لَنْ تَنْفِلُوا بَعْدَهُ إِنْ ائْتَصَمْتُمْ بِهِ: كَتَبَ اللَّهُ الْحَدِيثَ»^(٢) بطوله، والإجماع منعقد على وجوب نفقة الزوجة في الجملة، ونفقة الزوجة أنواع: منها الطعام وهو الحب المقتات في البلد غالباً ويختلف الواجب باختلاف حال الزوج في اليسار والإعسار، ويستوي في ذلك المسلمة والذمية والحرّة والأمة لأنه عوض، فعلى المومس مَدَانٌ وعلى المعسر مَدٌ وعلى المتوسط مَدٌ ونصف، والاعتبار بمدّ النبي ﷺ وهو مائة وثلاثة وسبعون درهماً وثلاث دراهم على ما صححه الرافعي. قال النووي: وهو تفريع من الرافعي على أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهماً والمختار أنه مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم والله أعلم.

ودليل التفاوت قوله تعالى: «فَلْيَتَّقِ اللَّهَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَتَّقِ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ سَعَتِهِ وَمِنْ قِلَّةِ رِزْقِهِ﴾ أي ضيق ﴿فَلْيَتَّقِ اللَّهَ تَعَالَى﴾»^(٣) وأما اعتبار الحب المقتات في البلد فلأن الله تعالى أوجب النفقة بالمعروف، ومن المعروف أن يطعمها مما يأكل أهل البلد، وأما وجوب الحب دون غيره من الدقيق والخبز فبالقياس على الكفارة وسواء في ذلك القمح والشعير والتمر، وكذا الأقط في أهل البادية الذين يقتاتونه، ولنا مقالة إن كان الأغلب في بلدهما أنهم لا يطحنون بأيديهم لم يفرض لها إلا الدقيق، وإن اعتدلت الطحن فلا بأس بفرض الحنطة، وقيل لا نظر إلى الغالب بل إلى ما يليق بحال الزوج، والملهب الأول، ويجب لها أجرة الطحن والخبز، وقيل إن اعتادت ذلك لزمها فعله وإلا فلا، ومنها أي من الأنواع الواجبة للزوجة الأدم وجنسه غالب آدم البلد من الزيت وغيره، ويختلف باختلاف الفصول، وقد تغلب الفواكه في أوقاتها فتجب، ويجب أن يطعمها اللحم، وفي كلام الشافعي أنه يطعمها في كل أسبوع رطل لحم وهو محمول على المعسر، وعلى المومس رطلان، وعلى المتوسط رطل ونصف، واستحب الشافعي أن يكون يوم الجمعة فإنه أولى بالتوسع فيه، ثم قال الأكرتون: إنما قال الشافعي هذا على عادة أهل مصر لعزة اللحم عندهم ذلك الوقت، وأما حيث يكثر اللحم فيزداد بحسب عادة البلد وقال القفال وآخرون: لا مزيد على ما قاله الشافعي في جميع البلاد

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) هو جزء من حديث جابر رضي الله عنه في صفة حجة النبي ﷺ، وسبق تخريجه. في صحيح مسلم.

(١٥) كتاب الحج - (١٩) باب حجة النبي ﷺ - حديث رقم: (١٤٧).

(٣) سورة الطلاق آية: ٧.

لأن فيه كفاية لمن قنع، ويجب على الزوج آلات الطبخ والشرب كالقدر والجرّة والكوز ونحوها، ويكفي كونها من خزف أو حجر أو خشب، والزيادات على ذلك من رعونات الأنفس.

ومنها أي ومن الأنواع الواجبة الإخدام: فمن لا تخدم نفسها في عادة البلد فعلى الزوج إخدامها على المذهب الذي قطع به الجمهور لأنه من المعاشرة بالمعروف، فإن قال الزوج: أنا أخدمها بنفسي لم يلزمها ذلك لأنها تستحي منه فتمتنع من استيفاء الخدمة ولأنه عار عليها وهذا هو الصحيح، وقيل له ذلك ومنها: أي من الأنواع الواجبة الكسوة، وتجب على قدر الكفاية وتختلف بطول المرأة وقصرها وهزلها وسمتها، وباختلاف البلد في الحر والبرد، ولا يختلف عدد الكسوة بيسار الزوج وإعساره وفي الحاوي للماوردي: أن نساء أهل القرى إذا جرت عاداتهن أن لا يلبسن في أرجلهن شيئاً في البيوت لم يجب لأرجلهن شيء، ثم جنس الكسوة تختلف باختلاف يسار الزوج وإعساره. فيجب لامرأة الموسر من رفيع ما يلبس أهل البلد من قطن أو كتان أو حرير لأن الكسوة مقدرة بالكفاية فلا يمكن فيها الزيادة فيرجع إلى تفاوت النوع لأنه العرف بخلاف النفقة، ويجب لامرأة المعسر من غليظ القطن والكتان، ولامرأة المتوسط ما بينهما هذا هو المذهب، وقيل ينظر في الكسوة إلى حال الزوجين فيلزمه ما يكسو مثله مثلها عادة، وقيل يعتبر حال الزوجة والله أعلم.

وقول الشيخ [ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها] احتراز به عن غير الممكنة وعدم التمكين يحصل بأمور: منها النشوز، فلا نفقة لناشر وإن قدر الزوج على ردّها إلى الطاعة قهراً فلو نشزت بعض النهار فوجهان. أحدهما لا شيء لها، والثاني يجب لها بقسط زمن الطاعة، قال الرافعي: والأوّل أوفق بما سبق، وهذا الذي أشار الرافعي إلى ترجيحه وهو عدم الوجوب تبعه النووي هنا، ثم رجح في آخر النكاح القطع بعدم الوجوب ذكره في أوّل الباب الحادي عشر من زيادته فقال: قلت: الصحيح الجزم في الحرّة بأنه لا شيء لهما في هذه الحالة والله أعلم.

ولا يشترط النشوز الامتناع الكلي. بل لو امتنعت من الوطء وحده أو من بقية الامتناعات حتى قبله سقطت نفقتها^(١). فلو قالت: سلم المهر لأسلم نفسي فإن جرى دخول أو كان المهر مؤجلاً فهي ناشز إذ ليس لها الامتناع والحالة هذه، لأنها بالتسليم أسفطت حقها من حبس نفسها فلو حلّ الأجل فهل هو كالمؤجل أو كالحال؟ وجهان، ولم يرجح الرافعي والنووي هنا شيئاً، وصرح في الروضة والمنهاج في الصداق تبعاً للمحرر

(١) أي تسقط النفقة على الزوجة إذا نشزت، أو لم تمكّن الزوج من الدخول بها، إذ النفقة في مقابل الامتناع بها، ولما تعلم ذلك سقطت النفقة.

عدم الحبس، ونقله الرافعي في الصداق عن أكثر الأئمة لكنه صحح في الشرح الصغير أن لها الحبس، وعلمته أن لها المطالبة بعد الحلول كما في الابتلاء، لكن جزم الرافعي في نظيره من البيع أنه لا حبس للبائع إذا حل الأجل ويحتاج إلى الفرق. نعم لو كانت مريضة أو كان بها قرح يضرها الوطء فهي معلومة في الامتناع عن الوطء وعليه النفقة بشرط أن تكون عنده، وكذا لو كان الرجل عبلاً، وهو كبير الذكر بحيث لا تطبيقه فليس لها الامتناع عن الزفاف بعذر عياله، ولها الامتناع بعذر المرض لأنه متوقع الزوال، ولو قالت: لا أمكنه إلا في بيتي أو في موضع كذا فهي ناشز وهريها من بيت الزوج وسفرها بلا إذنه نشوز. قال النووي: ولو حبست ظلماً أو بحق فلا نفقة كما لو وطئت بشبهة فاعتدت والله أعلم.

ومنها الصغر: فإذا كانت صغيرة وهو كبير أو صغير فلا نفقة لها على الأظهر وإن كانت كبيرة وهو صغير وجبت النفقة على الأظهر إذ لا عذر منها، ومنها العبادات فإذا أحرمت بيع أو عمرة، فإذا أحرمت بإذنه وخرجت فقد سافرت في غرض نفسها، فإن سافر الزوج معها لم تسقط نفقتها على المذهب، وإلا سقطت على الأظهر، وإن أحرمت بغير إذنه فله أن يحللها من حجة التطوع قطعاً، وكذا الفرض على الأظهر لأن حقه على الفور، فإن لم يحللها فلها النفقة ما لم تخرج لأنها في قبضته وهو قادر على تحليلها والاستمتاع بها، وقيل لا نفقة لأنها ناشز بالأحرام، ولو صامت في رمضان فلا تمنع منه ولا تسقط النفقة بحال، وأما قضاء رمضان فإن تعجل لتعذيبها بالافطار لم تمنع منه ولا تسقط به النفقة على الأصح، وفي جواز الزانها الافطار إذا شرعت فيه وجهان مخرجان من القولين في التحليل من الحج، فإن قلنا لا يجوز ففي سقوط النفقة وجهان: صحح في زيادة الروضة السقوط، وأما صوم التطوع فلا تشرع فيه إلا بإذنه فإن أذن لم تسقط نفقتها، وإن شرعت فيه بغير إذنه فله قطع، فإن أفطرت فلها النفقة وإن أبت فلا نفقة على الأصح، وقيل تجب لأنها في داره وقبضته. قلت: وهو قوي لأنه متمكن من وطئها والاستمتاع بها، وإلا فما الفرق بين الصوم والحج إلا أن تفرض الصورة في امتناعها من التمكين، وفيه نظر لأن السقوط والحالة هذه إنما هو لأجل عدم التمكين، وحيث فلا مدخل للصوم والله أعلم.

ولو كان الصوم نلراً فإن كان نلراً مطلقاً فللزواج منعها منه على الصحيح لأنه مومع، وإن كان أياً معينة، نظر إن نلرتها قبل النكاح أو بعده بإذنه فليس له منعها وإلا فله، وحيث قلنا له المنع فشرعت فيه وأبت أن تفطر فكصوم التطوع، وأما صوم الكفارة فهو على التراخي فللزواج منعها. وحيث قلنا إن الصوم يسقط فهل يسقط كل النفقة أم لا لتتمكن من الاستمتاع ليلاً وجهان: صحح النووي سقوط الجميع والله أعلم. قال:

(وَإِنْ أُعْصِرَ بِتَفَقُّهَا فَلَهَا النَّفَقَةُ، وَكَذَا إِنْ أُعْصِرَ بِالصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ).

إذا عجز الزوج عن القيام بموون الزوجية الموطقة عليه، فالذي نص عليه الشافعي قديماً وجديداً أنها بالخيار إن شاءت صبرت وأنفقت من مالها أو اقتضت وأنفقت على نفسها، ونفقتها في ذمتها إلى أن يوسر وإن شاءت طلبت فسخ النكاح، وقال في موضع آخر: وقيل لا خيار لها، وللأصحاب خلاف في ذلك، وبالجملة فالمذهب أن لها أن تفسخ وبه قال مالك وأحمد رضي الله عنهما. روي أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن من يسر بنفقة امرأته فقال: «يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا»^(١) رواه الدارقطني، وسئل ابن المسيب عن ذلك فقال: يفرق بينها فقيل له: سنة فقال: سنة. قال الشافعي: الذي يشبه قول ابن المسيب أنه سنة رسول الله ﷺ، وأيضاً فالجلب أو العنة يثبت حتى الفسخ فالعجز عن النفقة أولى، لأن الصبر عن الاستمتاع أسهل من الصبر عن النفقة فربما عدم النفقة يوقع الزوجة في الزنا، ولو كان الرجل حاضراً وله مال غائب فإن كان دون مسافة للقصر فلا فسخ ويؤمر بتعجيل الاحضار، وإن كان على مسافة القصر فما فوقها فلها الفسخ، ولا يلزمها الصبر لشدة الضرر، وإن كان له دين على زوجته فأمرها بالاتفاق منه، فإن كانت موسرة فلا خيار كما لو كان له دين على موسر حاضر، وإن كانت معسرة فلها الفسخ لأنها لا تصل إلى حقها، والمعسر ينظر، ولو تبرع شخص بأداء النفقة عن المعسر فلها الفسخ، ولا يلزمها القبول كما لو كان له دين على إنسان فتبرع غيره بقضاائه لا يلزمه القبول، لأن فيه منة للمعبر.

واعلم أن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال، فلو كان يكتسب كل يوم قدر النفقة فلا خيار، فلو عجز عن العمل لمرض فلا فسخ إن رجي زواله في ثلاثة أيام، وإن كان يطول فلها الفسخ للضرر والله أعلم.

(لرفع) لو لم يعطها الموسر إلا نفقة المعسر فلا فسخ ويصير الباقي ديناً عليه، والقادر على الكسب إذا امتنع من الاتفاق عليها فهو كالموسر إذا امتنع، والأصح أنها لا تفسخ إذا منع الموسر النفقة سواء كان حاضراً أو غائباً، والأعصار بالكسوة كالأعصار بالنفقة، وكذا الأعصار بالسكن، وهل لها أن تفسخ بالعجز عن الأدم؟ فيه خلاف، الأصح عند الراعي نعم، والأصح عند النووي لا فسخ، لأنه غير ضروري والله أعلم.

(لرفع كثير الوقوع) شرط الفسخ تحقق اعصار الزوج أو غلبة الظن بالينة المقبولة شرعاً سواء كان الزوج حاضراً أو غائباً، فلو غاب ولم يعلم اعصاره فلا فسخ في الأصح، كما لو كان الزوج موسراً وهو غائب، ولو ضمن النفقة ضمان يإذنه فقيل لها الفسخ، وجزم القاضي حسين، والمتولي بالمنع إن كان مليئاً، وإن ضمن بغير إذنه فوجهان، والله أعلم. والأعصار

(١) حديث ضعيف رواه الدارقطني رقم: (٤١٥). ورواه البيهقي: ٦٦/٥. ورواه ابن الجوزي في:

بالمهر فيه خلاف متشتر. حاصل المذهب ما ذكره الشيخ إن كان قبل الدخول فلها الفسخ وإلا فلا، والفرق أن بالدخول قد تلف المعوض فصار المعوض ديناً في الذمة، ولأن تسليمها يشعر برضاها بذمته بخلاف ما قبل الدخول. وإعلم أنا حيث جؤزنا الفسخ فشرطه أن لا تكون المرأة قبضت شيئاً من الصداق، وإن قبضت شيئاً منه امتنع عليها الفسخ بخلاف البائع إذا قبض بعض الثمن فإنه يجوز له الفسخ بافلاس المشتري عن باقيه، والفرق أن الزوج باقباض بعض المهر قد استقر له بعض البضع. فلو جاز للمرأة الفسخ لعاد إليها البضع بكماله، لأنه لا يمكن فيه التشريك فيؤتي إلى الفسخ فيما استقر، بخلاف البيع فإنه وإن استقر بعضه بقبض بعض الثمن إلا أن الشركة فيه ممكنة فجؤزنا الفسخ في الباقي خاصة. كذا ذكره ابن الصلاح وتوقف ابن الرفعة في المسألة ذكره في المطلب والله أعلم.

(فرع) الصحيح المشهور أن المرأة لا تستقل بالفسخ، بل لا بد من الرفع إلى الحاكم كما في العنة لأنه أمر مجتهد فيه وقيل لها أن تفسخ بنفسها كالرد بالعيب. فعلى الصحيح إذا ثبت عنده الاحساس تولى الفسخ بنفسه أو أذن لها أن تفسخ فلو لم ترفع إلى القاضي، وفسخت بنفسها لعلمها بمعجزه لم ينفذ في الظاهر، وهل ينفذ باطناً؟ وجهان. قال الإمام: الذي يقتضيه كلام الأئمة أنه لا ينفذ باطناً. وإعلم أن القاضي إنما يفسخ أو يأذن لها فيه بعد إمهاله ثلاثة أيام من احساره في الأصح والله أعلم.

(فرع) له أم ولد وعجز عن نفقتها فمن أبي زيد أنه يجبر على عتقها وتزويجها إن وجد خاطباً راضياً وقال غيره: لا يجبر عليه بل يخليها لتكتسب وتنفق على نفسها كذا ذكره الرافعي، وصحح النووي في زيادة الروضة الثاني والله أعلم. قال:

(فصل: في الحضانة^(١)). وَإِذَا فَارَقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَلَهُ مِنْهَا وَلَدٌ فَهِيَ أَحَقُّ بِحَضَانَتِهِ إِلَى سَنَةِ سِتِّينَ، ثُمَّ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَبَوَيْهِمَا فَالْحَكْمُ إِلَيْهِ).

الحضانة بفتح الحاء هي عبارة عن القيام بحفظ من لا يميز ولا يستقل بأمره وتربيته بما يصلحه ووقايته عما يؤذيه، وهي نوع ولايه إلا أنها بالانثى أليق لأنهن أشفق وأهدى إلى تربية وأصبر على القيام بها وأشد ملازمة للأطفال، ومؤنة الحضانة على الأب لأنها من أسباب الكفاية كالنفقة، فإذا فارق الرجل زوجته فالأم أحق بحضانة الولد منه، ومن غيره من النساء بالشروط التي تأتي^(٢)، واحتج لتقديمها بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

(١) الحضانة: هي إيواء الصغير وكفاله إلى سن البلوغ - والحضانة واجبة للصغار للمحافظة على أبدانهم وعقولهم وأديانهم.

(٢) قال المحقق: تجب الحضانة على الأبوين فإن فقدنا فعلى الأقرب فالأقرب من ذوى قراباتهم، وإن انعدمت القرابة فعلى الحكومة، أو جماعة المسلمين. قلت: وإذا حصلت القرعة بين أبوي الطفل بطلاق=

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ يَطْلِي لَهْ وَعَاءً وَكَذَّبَنِي لَهُ سَقَاءً وَحَجَرَنِي لَهُ حِوَاءً وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَارَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي»^(١) رواه أبو داود والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، ثم إننا يحكم بالطفل للام دون الأب إذا كان صغيراً لا يحيز، فإن ميز خير بين الأبوين فيكون عند من اختاره منهما، ومواء في ذلك الابن والبنت واحتج للتخيير بما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ»^(٢) رواه ابن ماجه والترمذي، وقال الترمذي: حسن، وفي الأطراف لابن عساكر زيادة أنه صحيح، وفي رواية لأبي داود والحاكم «فأخذ بيد أمه فانطلقت به»^(٣) قال الحاكم: صحيح الإسناد. واختلف في سن التمييز فالذي جزم به هنا في أصل الروضة أنه في الغالب ابن سبع سنين أو ثمان سنين تقريباً. وأعلم أن المدار على التمييز سواء حصل قبل السبع أو بعدها، ولا بد مع التمييز أن يكون عارفاً بأسباب الاختيار وإلا أضر إلى حصول ذلك لأن التخيير إنما فرض إليه لأنه أعرف بحظه لأنه قد يعرف من أبويه ما يدهو إلى اختياره، وللناس عبارات في ضبط التمييز وأحسن ما ذكر أن يصير الطفل بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده والله أعلم. وأعلم أن حكم أم الأم مع الأب أو الجد حكم الأم وإذا تنازع الاناث في الحضانه قَدِّمَتِ الأم ثم أمهاتها تقدم

= أو وفاة كان الأحق بحضانهه أمه ما لم تزوج لحديث عمرو بن شعيب المرفوع، فإن لم تكن فأم الأم (الجدة) فإن لم تكن فالخاله، لأن الجددة لأم تعتبر أمًا، والخاله تعتبر بمنزلة الأم، لقوله ﷺ «الخاله بمنزلة الأم» متفق عليه، فإن لم تكن فأم الأب «الجددة» فإن لم تكن فالعمة، فإن لم تكن فبنت الأخ، فإن لم يوجد من المذكورات حاضنة انتقلت حضانه الطفل إلى أبيه، ثم جده، ثم أخيه، ثم ابن أخيه، ثم عمه، ثم الأقرب فالأقرب من العصبة: والشقيق يقدم من الذي لأب، كما أن الشقيقه تقدم من التي لأب. حديث حسن.

(١) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٣٥) باب من أحق بالولد - حديث رقم: (٢٢٧٦). ورواه الحاكم: ٢٠٧/٢. ورواه أحمد: ١٨٢/٢. ورواه الدارقطني حديث رقم: (٤١٨). ورواه البيهقي: ٥/٨.

(٢) رواه ابن ماجه في: (١٣) كتاب الأحكام - (٢٢) باب تخيير الصبي بين أبويه - حديث رقم: (٢٣٥١). روله الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (٢١) باب ما جاء في تخيير الغلام بين أبويه، إذا اختلفا - حديث رقم: (١٣٥٧). ورواه عن أبي هريرة. قال: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وبتة عبد الحميد بن جعفر. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. قالوا: يُخَيَّرُ الغلام بين أبويه إذا وقعت بينهما المنازعة في الولد. وهو قول أحمد وإسحاق. وقالوا: ما كان الولد صغيراً فالأم أحق. فإذا بلغ الكلام سبع سنين خيَّر بين أبويه. ورواه أحمد: ٤٤٦/٢. ورواه الشافعي: حديث رقم: (١٧٢٥).

(٣) ورواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - (٣٥) باب من أحق بالولد - حديث رقم: (٢٢٧٧). ورواه الحاكم: ٩٧/٤. ورواه أحمد: ٤٦٦/٥.

القرى فالقرى ثم أم الأب ثم أمهاتها ثم أم الجد ثم أمهاتها ولا حق لأم الأب ثم الأخت للأبوين ثم للأب ثم الأخت للأم ثم الخالة ثم العمة هذا هو الأظهر إذا تمحض الاناث، فإن اجتمع مع النساء رجال قلعت الأم ثم أمهاتها ثم الأب ثم أمهاته ثم الجد ثم الأخوات ثم الخالة ثم العمة على النص، وأما الأخوة وينوهم والأعمام وينوهم فإنهم كالأب والجد في الحضانة يقدم الأقرب منهم فالأقرب على ترتيب الميراث على النص. وأعلم أن بنات الأخوات يقدمن على بنات الأخوة كما تقدم الأخت على الأخ، والأصح ثبوت الحضانة للأبى التي ليست بمحرم كبنتي الخالة والعمة ويتبي الخال والمم فإن كان الولد ذكراً استمرت حضانته حتى يبلغ حداً يشتهي مثله وتتقدم بنات الخالات على بنات الأخوات وبنات العمات على بنات الأعمام ويقدم بنات الخوولة على بنات العمومة والله أعلم^(١). قال:

(وَشَرَّائِطُ الْحَضَانَةِ سَبْعَةٌ: الْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ. وَالذِّينُ وَالْعِفَّةُ وَالْأَمَانَةُ وَالْعُلُوُّ مِنْ زَوْجٍ وَالْإِكَامَةُ، فَإِنْ اخْتَلَّ شَرُطٌ مَقَطَّتْ).

قد عملت أن الحضانة ولاية وسلطة وأن الأم أولى من الأب وغيره لوفور شفقتها فإذا رغبت في الحضانة فلا بد لاستحقاقها من شروط: الأول كونها عاقلة فلا حضانة لمجنونة سواء كان جنونها مطبقاً أو متقطعاً. نعم إن كان ينذر ولا تطول مدته كيوم في سنين فلا يطل الحق به كمرض يطرأ ويزول، ووجه سقوط حقها بالجنون أنه لا يتأتى منها مع الجنون حفظ الولد وصيانته بل هي في نفسها تحتاج إلى من يكفلها فكيف تكون كافلة لغيرها والله أعلم. الثاني الحرية فلا حضانة لرقيقة وإن أذن السيد، ووجه المنع أن منفعتها للسيد، وهي مشغولة عن الحضانة به ولأن الحضانة نوع ولاية ولا ولاية لرقيق، ثم إن كان الولد حراً فالحضانة بعد الأم للأب وغيره، وإن كان رقيقاً فحضانته على السيد، وهل له نزع من الأب وتسليمه إلى غيره؟ وجهان بناء على القولين في جواز التزريق، وهل لها حق الحضانة في ولدها من السيد؟ وجهان: الصحيح لا حضانة لتقصها، ولو كان الولد نصفه حر ونصفه رقيق فنصف حضانته لسيله ونصفها لمن يلي حضانته من أقاربه الأحرار والله أعلم. الثالث كونها مسلمة إن كان الطفل مسلماً بإسلام أبيه فلا حضانة لكافرة على مسلم، لأنه لاحظ له ني تربيتها لأنها تغشه وينشأ على ما كان يألفه منها ولأنه ولاية ولا ولاية لكافر على مسلم، وقيل تحضنه الأم اللبية حتى يميز، والصحيح الأول لما ذكرنا. والطفل الكافر والمجنون يثبت لقربيه المسلم حضانته وكفالاته على الصحيح، لأن فيه مصلحة له والله أعلم. الرابع والخامس العفة والأمانة، فلا حضانة لفاسقة لأنها ولاية ولا تأمن أن تخون في حفظه وينشأ على طريقته.

(١) قد نوهنا عن ذلك قريباً.

واعلم أنه لا يشترط تحقق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة كشهود النكاح، قاله الماوردي. قال: فلو ادعى أحد الأبوين فسق الآخر ليكفل لم يقبل قوله وليس له إحلالة بل هو على ظاهر العدالة حتى يقيم مدعي الفسق عليه بينة كذا ذكره ابن الرفعة، وفي فتاوى النووي لا بد من ثبوت أهلية الأم عند القاضي إذا نازعها الأب أو غيره من المستحقين، والله أعلم. السادس كونها فارغة خلية عن النكاح لقوله عليه الصلاة والسلام «أَنْتِ أَحَقُّ بِهَ مَا لَمْ تَنْكِحِي»^(١) ولأنها مشغولة بالزوج فيتضرر الولد ولا أثر لرضا الزوج بذلك كما لا أثر لرضا السيد بحضانة الأمة ولو رضي الأب معه، فهل يسقط حق الجدة؟ الأصح في الكفاية لابن الرفعة أنه يسقط حق الجدة ويكون عند الأم، وقال في التهذيب: لا يسقط حق الجدة فقد يرجعان فيتضرر الولد فلو تزوجت أم الطفل بعمة، فهل تبطل حضانتها؟ وجهان أصحهما لا تبطل لأن المصاحب حق في الحضانة وشفقته تحمله على رعاية الطفل فيتعاونان على كفالاته بخلاف الأجنبي وبهذا قطع الامامان القفال وحجة الإسلام الغزالي. وأعلم أن الخلاف مطرد في حق كل من لها الحضانة ونكحت قريباً للطفل له حق في الحضانة بأن نكحت أمه ابن عم الطفل أو عم أبيه، وكذا تبقى حضانتها إذا كان زوجها جد الطفل أي أب أبيه لأن له حقاً في الحضانة، وصورة المسألة إذا كانت الحاضنة جدة أن يتزوج رجل بامرأة وابنه ينتها من غيره ثم يجيء للابن ولد ثم تموت الأم والأب فتنتقل الحضانة إلى أم الأم وهي زوجة الجد والله أعلم. السابع الإقامة، وإنما تكون الأم أحق بالطفل إذا كان الأبوان مقيمين في بلد واحد، فأما إذا أراد أحدهما سفراً يختلف فيه بلدهما نظر إن كان سفر حاجة كحج وتجارة وغزو لم يسافر بالولد، لما في السفر من الخطر والمشقة بل يكون مع المقيم إلى أن يعود المسافر سواء طال مدة السفر أم قصرت، وقيل للأب السفر به إذا طال سفره، وإن كان السفر سفر نقلة إن كان ينتقل إلى مسافة القصر فللاب انتزاعه من الأم ويستصحبه معه سواء كان المنتقل الأب أو الأم أو أحدهما إلى بلد والأخرى إلى بلد آخر احتياطاً للنسب فإن النسب يتحفظ بالأباء وفيه مصلحة للتأديب والتعليم وسهولة القيام بمؤنه وسواء نكحها في بلدها أو في الغربة، فلو رافقته الأم في الطريق دام حقها، وكذا في المقصد ولو عاد من سفر النقلة عاد حقها، ويشترط أمن الطريق وأمن البلد الذي ينتقل إليه، فلو كانا مخوفين لغارة ونحوها لم يكن له انتزاعه منها، وإن كانت النقلة إلى دون مسافة القصر، فهل يؤثر ذلك؟ وجهان: أحدهما لا، ويكونان كالمقيمين في دارين من بلد وأصحهما أنه كمسافة

(١) قلت: لما كان الغرض من الحضانة هو المحافظة على حياة الطفل وتربيته جسمانياً وعقلياً وروحياً كان حق الحضانة يسقط عن كل من لم يحقق للطفل أغراض الحضانة وأهداها، فيسقط حق الأم إذا تزوجت بغير قريب من الطفل المحضون، لقوله ﷺ: «... ما لم تنكح» إذ زوجها بأجنبي تتحلل معه رعاية الطفل والمحافظة عليه.

القصر، ولو قالت: إنما تريد سفر التجارة، فقال: بل النقلة فهو المصدق يمينه على الأصح، وقال القفال: يصدق بلا يمين، فعلى الصحيح لو نكل حلفت وأمسكت الولد. واعلم أن سائر العصابات من المحارم كالجد والأخ والعم بمنزلة الأب في انتزاع الولد منها ونقله إذا أراد الانتقال احتياطاً للنسب، وكذا غير المحارم كابن العم إن كان الولد ذكراً، فإن كانت أنثى لم تسلم إليه، قال المتولي: إلا إذا لم تبلغ حداً تستهي، وفي الشامل لابن الصباغ أنه لو كان له بنت ترافقه سلمت إلى ابنته. واعلم أن المحرم الذي لا عصوية له كالخال والعم للأم فليس له نقل الولد إذا انتقل لأنه لا حق له في النسب والله أعلم، وقول الشيخ [فإن اختل شرط سقطت] وجه ذلك أن علة استحقاق الحضانة مركبة من هذه الصفات ولا شك أن الماهية المركبة من أجزاء تنتفي بانتفاء جزء منها، ألا ترى أن الصلاة المستجمعة للشروط تصح بوجود شروطها ولو انتفى شرط منها بطلت كذلك ههنا والله أعلم^(١).

(فرع) هل يشترط مع هذه الشروط في استحقاق الأم الحضانة أن ترضع الولد إن كان رضيعاً؟ وجهان: أحدهما لا بل لها الحضانة وإن لم يكن لها لبن أو امتنعت من الارضاع، فعلى الأب على هذا أن يستأجر مرضعة ترضعه عند الأم، وهذا ما صححه البيهقي والصحيح الذي قطع به الأكثرون يشترط ذلك لعسر استئجار مرضعة. قال الاستوحي: ولم يذكروا من الشروط كونها بصيرة ومقتضاه ثبوت الحضانة للعمياء وهو كذلك والله أعلم^(٢). قال:

(١) يسقط حق الحضانة عند الحاضنة: إذا كانت مجنونة أو معتومة، وإذا كانت مريضة مرضاً معيّناً كجذام ونحوه، وإذا كانت صغيرة غير بالغة ولا رشيدة، وإذا كانت عاجزة عن صيانة الطفل والمحافظة على بدنه وعقله ودينه، وإذا كانت كافرة، خشية على دين الطفل وعقائده.

(٢) نفقة الولد وأجرة الحاضنة: على الأب المضمون له نفقة ولده وأجرة الحاضنة بحسب حاله، لأن الحاضنة كالمرضعة، والمرضعة لها أجر الرضاع، لقوله تعالى: ﴿لَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾، إلا أن تطوع الحاضنة بخدمتها فلا شيء في ذلك، وتقدر نفقة الولد وأجرة الحاضنة بحسب يسار المضمون وإعساره، لقوله تعالى: ﴿لِيُغْنِيَ عَنْهُمُ اللَّهُ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُلِبَ عَلَيْهِ رُزْقُهُ فَلْيُغْنِنِ اللَّهُ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُنْ اللَّهُ فُقيراً﴾. سورة الطلاق.

كتاب الجنایات^(١)

(الْقَتْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرِبٍ: عَمْدٌ مَخْضُ^(٢)، وَعَمْدٌ مَخْضُ^(٣)، وَعَمْدٌ خَطَأٌ. فَالْعَمْدُ الْمَخْضُ أَنْ يَتَعَمَّدَ إِلَى ضَرْبِهِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا فَيَقْصِدُ قَتْلَهُ بِذَلِكَ: فَيَجِبُ الْقَوْدُ).

الجنایات جمع جنایة والجنایة مصدر والمصدر لا يشي ولا يجمع إلا إذا قصد التنوع والجنایة كذلك لتنوعها إلى عمد وخطأ وعمد خطأ كما ذكره الشيخ، فالعمد المحض أن يقصد الفعل والشخص المعين بشيء يقتل غالباً، فقولنا أن يقصد الفعل احترازاً عما إذا لم يقصد الفعل كما إذا زلّی فسقط على غيره فمات فإنه لا يجب القصاص، وقولنا أن يقصد الشخص المعين احترازاً عما إذا لم يقصد شخصاً معيناً كما إذا رمى إلى جماعة، ولم يقصد واحداً بعينه فإنه لا يجب القصاص على الراجح، وقولنا بشيء يقتل غالباً أهم من أن يكون بالآلة أو غيرها، والآلة أهم من أن تكون محدّدة أو مثقلة فالآلة المحدّدة كالسكين وما في معناها والمثقلة كالديوس وما في معناها وكذا لو حرقه أو غرقه أو صلبه أو هدم عليه حائطاً أو سقفاً أو داسه هدابة أو دفنه حياً أو عصر خصيتيه عصراً شديداً فمات وجب القصاص، وغير الآلة أنواع، منها لو حبسه ومنعه من الطعام والشراب والطلب حتى مات وجب القصاص، ولو حبسه وعراه حتى مات بالبرد فهو كما لو حبسه ومنعه الأكل ذكره القاضي حسين، بخلاف ما لو أخذ طعامه وشرابه أو ثيابه في مغازة فمات جوعاً أو عطشاً أو برداً فلا ضمان لأنه لم يحدث فيه صنعاً، ومنها إذا شهدوا على رجل بما يوجب قتله قصاصاً أو ردة أو زنا وهو محصن فحكم القاضي بشهادتهم وقلته بمقتضاها، ثم رجعوا وقالوا تعمدنا،

(١) الجنایة على النفس هي التعدي على الإنسان بإزهاق روحه، أو إتلاف بعض أعضائه، أو إصابته بجرح في جسمه.

(٢) العمد: هو أن يقصد الجنائي قتل المؤمن أو أنيته فيضربه بحديد، أو عصا، أو حجر. أو يلقيه من شاهق، أو يفرقه في ماء، أو يحرقه بنار، أو يخنقه، أو يطعمه سمّاً فيموت بذلك، أو يصاب بثلث في أعضائه، أو جرح في بطنه.

(٣) الخطأ: هو أن يفعل المسلم ما يباح له فعله من رماة أو اصطياد، أو تقطيع لحم الحيوان مثلاً لتطيش الآلة فتصيب أحداً فيموت بذلك أو يجرح.

وعلمنا أنه يقتل بشهادتنا لزمهم القصاص، وكلما لو شهدوا بما يوجب القطع سواء كان قصاصاً، أو سرقة يجب عليهم القطع، ومنها أن يقدم إلى شخص طعاماً مسموماً فأكله ومات وجب القصاص إن كان مجنوناً أو صيباً، وكلما حكم الأعجمي الذي يعتقد أنه لا بد من الطاعة في كل ما يشار عليه به، لأنه والحالة هذه بمنزلة الصغير والمجنون وإن كان المقدم إليه بالغاً عاقلاً فإن علم حال الطعام فلا شيء على المقدم والآكل هو القاتل نفسه^(١) وإلا ففي وجوب القصاص قولان جاريان فيما لو غطى رأس بئر في دهليز، ودعا إلى داره ضيفاً وكان الغالب، أنه يمرّ على ذلك الموضع فهلك بالبئر، والأظهر لا قصاص وإذا كان لا قصاص وجبت الدية على الأظهر فإن هذا أقوى من حفر البئر، وقيل لا تجب الدية تغليبا للمباشرة، ومنها لو سحر رجلاً فمات، سألناه فإن قال: قتله بسحري وسحري يقتل غالباً لزمه القصاص.

إذا عرفت هذا فقتل النفس بغير حق من أكبر الكبائر قاله الرافعي والنووي، وقال البهوي: هو أكبر الكبائر بعد الكفر وكلما نص عليه الشافعي والله أعلم،^(٢) والآيات والأخبار في التحليل منه كثيرة: منها قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾^(٣) الآية فانظر إلى جزء من قتل بغير حق جعل جزاءه جهنم مع الخلود والغضب والبعد والمذاب الموصوف بالعظمة عافانا الله من ذلك، وفي صحيح مسلم «لَا يَحِلُّ قَتْلُ أُخْرَى مِنْهُمْ إِلَّا بِأُخْرَى ثَلَاثَ: كَفَرٍ يُقْتَلُ بِإِيمَانٍ، وَزُنَا بَعْدَ إِحْصَانٍ، وَقَتْلُ نَفْسٍ بغيرِ حَقٍّ ظُلْمًا وَعَدْوَانًا»^(٤)

(١) يحرم بدون حق إزهاق روح الإنسان، أو إتلاف عضو من أعضائه، أو إصابته بأي أذى في جسده، فليس بعد الكفر ذنب أعظم من قتل المؤمن، وذلك للآية الفاعلة في المتن، ولقوله ﷺ: «أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء» متفق عليه، ولقوله ﷺ: «لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً» رواه البخاري.

(٢) وحكم قتل العمد أنها توجب القود (القصاص) لقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ لَهُمْ لِيًا أَنْ تَقْسُوا دَمَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ وقاله ﷺ: «والعَيْنُ بالعَيْنِ، والأُكْفُ بالأُكْفِ، والأَذَنُ بالأَذَنِ، والسِّنُّ بالسِّنِّ، واليَرْوَحُ قصاص» المائلة - وقوله ﷺ: «ومن قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخيرَ أَلْتَرْتينِ، إما أَنْ يُلَاحَظَ، وإما أَنْ يُتَادَ». وقوله ﷺ: «أصيب يدم أو خيل - أي جرح - فهو بالخيار بين إحدى ثلاث: إما أَنْ يقتصرَ أُوَيَ يأخذَ العقلَ - أي الدية - أو يعفو، فإن أرادَ رابعةً فخلوا على يديه». رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وفي سننه ضعف، غير أن العمل به إذ أصله في الصحيحين.

(٣) سورة النساء آية: ٩٣.

(٤) رواه أبو داود في: (٣٨) كتاب النكاح - (٣) باب الإمام يأمر بالمعفو في الدم - حديث رقم: (٤٥٠٢). وإسناده صحيح. رواه الترمذي في: (٣١) كتاب الفتن - (١) باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث - حديث رقم: (٢١٥٨). ورواه عن عثمان بن عفان. قال أبو حنيفة: وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وابن عباس، وهذا حديث حسن. ورواه حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد فرقه. =

وفي الخبر «لَقُتْلُ مُؤْمِنٍ أَكْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ زَوَالِ الدُّنْيَا»^(١) رواه الترمذي والنسائي وإسنادهما صحيح، ورواه غير واحد بالفاظ مختلفة، وقال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ وَلَوْ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ لَقَى اللَّهَ وَهُوَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ»^(٢) هذا كله في العمد وقد ذكره الشيخ بقوله [أن يعمد إلى ضربه] وهو قصد الفعل إلى الشخص والهات في ضربه عائد إليه وقوله [بما يقتل غالباً] ما بمعنى شيء، وهو أعم من الإلانة وغيرها كالسبب كما مر، وقوله [غالباً] احتراز به عما لا يقتل غالباً وسيأتي إن شاء الله تعالى، وقوله [فيقصد قتله] هذه الزيادة طريقة ضعيفة شرطها بعض الأصحاب، والصحيح أن قصد القتل غير شرط لوجوب القصاص بل الحدّ المعبر قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً والله أعلم. قال:

(فَإِنْ عَمَّا عَنَّا وَجَبَتْ دِيَّةٌ مُغْلَطَةٌ حَالَةً فِي مَالِ الْقَاتِلِ).

مستحق القود، وهو القصاص بالخيار بين أن يقتص ويبن أن يعفو، لقوله ﷺ «وَمَنْ أَنْتَمِ مَغْفِرٌ خِرَاعَةٌ قَدْ قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هُلْبِلٍ وَأَنَا وَاللَّهُ عَاقِلُهُ فَمَنْ قَتَلَ بَعْدَهُ قَتِيلًا فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا، وَإِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الدِّيَّةَ»^(٣).

= وروى يحيى بن سعيد القطان وغير واحد عن يحيى بن سعيد هذا الحديث فأوقوه ولم يرفعوه. وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عثمان عن النبي ﷺ مرفوعاً. ورواه النسائي في: (٣٧) كتاب تحريم الدم - (٤) باب ذكر ما يهل به دم المسلم - حديث رقم: (٢). ورواه الدارمي في: (١٣) كتاب الحدود - (٢) باب ما يهل به دم المسلم - حديث رقم: (١).

(١) رواه الترمذي في: (١٤) كتاب الديات - (٧) باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن - حديث رقم: (١٣٩٥). ورواه عن عبد الله بن عمرو. قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن عمرو وهكذا رواه ابن أبي حنيفة عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عمرو عن النبي ﷺ. وروى محمد بن جعفر وغير واحد عن شعبة عن يعلى بن عطاء فلم يرفعه وهكذا روى سفيان الثوري عن يعلى بن عطاء موقوفاً وهذا أصح من الحديث المرفوع. ورواه النسائي في: (٣٧) كتاب تحريم الدم - (١) باب تعظيم الدم - حديث رقم: (١ - ٣)، ورواه ابن ماجه في: (٢) كتاب الديات - (١) باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً - حديث رقم: (٢١١٩). ورواه عن البراء بن عازب. قال محققه: في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله موثقون. وقال صرح الوليد بالسماح، فزالت تهمة تليسه. وقوله: «لزوال الدنيا» الكلام مسوق لتعظيم القتل وتحويل أمره.

(٢) رواه ابن ماجه في: (٢١) كتاب الديات - (١) باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً - حديث رقم: (٢٦٢٠). ورواه عن أبي هريرة. في الزوائد: في إسناده يزيد بن أبي زياد، بالقوا في تصحيحه، حتى قيل كأنه حديث موهج.

(٣) رواه أبو داود في: (٣٨) كتاب الديات - (٤) باب ولي العمد يرضى بالدية - حديث رقم: (٤٥٠٤). ورواه الترمذي في: (١٤) كتاب الديات - (١٣) باب ما جاء في حكم وأل القتل في القصاص والعفو - حديث رقم: (١٤٠٦). ورواه عن أبي شريح الكعبي. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

خرجه أبو داود والترمذي، وقوله «من قتل قتيلاً» إلى آخره خرجه البخاري^(١)، ووجه الدلالة أنه عليه الصلاة والسلام، خير الورثة بين الدية والقتل، فإن اقتصر المستحق فلا كلام وإن عفا على الدية وجبت فتجب بقتل الحر المسلم مائة من الإبل، ثم إن كان القتل عمداً تغلظت من ثلاثة أوجه: أحدها أنها تجب على الجاني ولا تحملها العاقلة. والثاني أنها تجب حالة بلا تأجيل. والثالث أنها تغلظ بالسِّن والتثليث، فتجب ثلاثون حقة، وثلاثون جلدعة، وأربعون خلفه، والخلفة الحامل وسواء كان العمد موجباً للقصاص فعفا على الدية كما ذكره الشيخ أم لم يوجب العمد القود كقتل الوالد ولده، واحتج لما ذكرناه بقوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّداً، دُفِعَ إِلَى أَزْليَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاؤُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ حَقَّةً^(٢) وَثَلَاثُونَ جَدْعَةً^(٣)، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً^(٤)، وَمَا صَلَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ وَذَلِكَ لِتَشْلِيدِ الْقَتْلِ»^(٥) رواه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب. قال:

(وَالْخَطَأُ الْمَخْضُ مِمَّنْ أَنْ يَرْمِي إِلَى شَيْءٍ فَيَصِيبُ رَجُلًا فَيَقْتُلُهُ، وَلَا قَوْلَ عَلَيْهِ بَلْ تَجِبُ دِيَةٌ مُحَقَّقَةٌ عَلَى الْعَائِلَةِ مُوجَلَّةٌ ثَلَاثَ سِنِينَ).

قد علمت أن الجنابة على ثلاثة أضرب، وقد تقدم الكلام على العمد والكلام الآن على الخطأ، وله تفسيران: أحدهما ما ذكره الشيخ أن يرمي إلى شيء سواء كان صيداً أو رجلاً أو غيرها فيصيب رجلاً، وهذا ما ذكره القاضي أبو الطيب والقاضي حسين، وقال غيرهما: إن الخطأ هو ما لم يقصد فيه الفعل كمن زلق فوقه على غيره فمات أو تولد الهلاك من يد المرتعش. ثم الخطأ لا قصاص فيه لقوله تعالى «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ»^(٦) أوجب الله الدية ولم يتعرض للقصاص، وفي الخبر أنه عليه

(١) رواه البخاري في: (٨٧) كتاب الديات - (٨) باب من قُتل له قاتل فهو بخير النظرين - حديث رقم: (٦٨٨٠).

(٢) قوله: «حَقَّةٌ، الْحَقُّ، بالكسر، من الإبل ما طعن في السنة الرابعة والجمع حقايق. والاثني حقة وجمعها حَقَقٌ.

(٣) قوله: «جَدْعَةٌ، مؤنث جَلَعَ، ولد الشاة في السنة الثانية، وولد البقر والحافر في السنة الثالثة، وللإبل في السنة الخامسة.

(٤) قوله: «خَلْفَةٌ، هي الحامل من الإبل.

(٥) رواه الترمذي في: (١٤) كتاب الديات - (١) باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل - حديث رقم: (١٣٨٧). ورواه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. (وَجَلَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو). قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن غريب. رواه أبو داود في: (٣٨) كتاب الديات - (٤١) باب ولي العمد يرضى بالدية - حديث رقم: (٤٥٠٦). رواه ابن ماجه في: (٢١) كتاب الديات - (٤) باب من قتل عمداً، فرفضوا بالدية - حديث رقم: (٢٦٢٦). ورواه أحمد: ١٨٣/٢، ٢١٧.

(٦) سورة النساء آية: ٩٢.

الصلاة والسلام كتب إلى أهل اليمن «إِنَّ فِي دِيَةِ النَّفْسِ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ»^(١) ثم الدية في الخطأ تخفف إلى ثلاثة أوجه، أحدها باعتبار التخميس فتجب عشرون بنت مخاض^(٢) وعشرون بنت لبون^(٣) وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جلدعة قال الرافعي: واحتج الأصحاب بما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قضى في دية الخطأ مائة من الإبل وفصلها على ما ذكرنا، وقوله وفصلها أي ابن مسعود، ولهذا روى بعضهم أن ابن مسعود رفعه إلى النبي ﷺ^(٤). وأعلم أن جمهور الصحابة على تخميسها، قال سليمان^(٥) بن يسار: كانوا يقولون دية الخطأ مائة من الإبل وذكر ما ذكرناه، وسليمان تابعي فدل على أنه اجماع من الصحابة، الوجه الثاني كونها على العاقلة فإذا جنى الحر على نفس حر آخر خطأ أو عمد خطأ وجبت الدية على عاقلة الجاني. والأصل في ذلك أن امرأتين من هذيل اقتلتا فرمت أحدهما الأخرى بحجر ووروى بعمود فسطاط، فقتلتها وأسقطت جنيها، فقضى رسول الله ﷺ بالدية على عاقلة القاتلة وفي الجنين بفترة^(٦) عبد أو

(١) رواه أبو داود في المراسيل وابن خزيمة وابن حبان وأحمد واختلفوا في صحته (بلوغ المرام ص/٢١٨). وفي سننه سليمان بن أرقم وهو ضعيف جداً.

(٢) قوله: «بنت مخاض» هي التي لها سنة من الإبل وطعنت في الثالثة، وسميت كذلك لأن أمها بعد سنة تحمل مرة أخرى، فقصير من المخاض أي الحوامل.

(٣) قوله: «بنت لبون» هي التي لها ستان من الإبل، وطعنت في الثالثة، وسميت كذلك لأن أمها آن لها أن تلد فقصير لبوناً.

(٤) رواه أبو داود في: (٣٨) كتاب النيات - (١٨) باب الدية كم هي - حديث رقم: (٤٥٤٥). رواه النسائي في: (٥) كتاب القاسمة - (٣٢) ذكر الاختلاف على خالد الحلاء - حديث رقم: (٩، ١٠) ورواه الترمذي في: (١٤) كتاب النيات - (١) باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل - حديث رقم: (١٣٨٦).

ورواه عن ابن مسعود. قال: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو أخبرنا هشام الرافعي أخبرنا ابن أبي زائدة وأبو خالد الأحمر عن الحجاج بن أرطاة نحوه. قال أبو عيسى: حديث ابن مسعود لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عبد الله موقوفاً، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا وهو قول أحمد وإسحاق، وقد أجمع أهل العلم على أن الدية تؤخذ في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية، ورأوا أن دية الخطأ على العاقلة، ورأى بعضهم أن العاقلة قرابة الرجل من قبل أبيه وهو قول مالك والشافعي. وقال بعضهم إنما الدية على الرجال دون النساء والصبيان من العصبية يحتمل كل رجل منهم ربيع دينار. وقد قال بعضهم إلى نصف دينار فإن تمت الدية ولا نظر إلى أقرب القياتل منهم فآزمو ذلك. قلت: وفي سننه الحجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير التدليس، والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود كما قال الخطيب التبريزي في «مشكاة المصابيح» وإسناده موقوفاً حسن.

(٥) سليمان بن يسار الهلالي، المدني، مولى ميمونة، وقيل أم سلمة، ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة، من كبار الثلاثة، مات بعد المائة، وقيل قبلها. (تقريب التهذيب ١/٣٣١).

(٦) قوله: «فترة» عبد أو أمة قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله: ضبطناه على شيوخنا في الحديث والفقه: بفترة، بالتونين. وهكذا قيده العلماء في كتبهم وفي مستنفاثهم في هذا، وفي شروحهم، وقال =

أمة^(١)، وهذه صورة شبه العمد، وإذا جرى التحمل في شبه العمد ففي بدل الخطأ أولى، قال العلماء: وتغريم غير الجاني خارج عن الأقيسة الظاهرة إلا أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة من جنى منهم ويمنعون أولياء القتل من أن يدركوا بثأرهم ويأخذوا من الجاني حقهم فجعل الشارع ﷺ بدل تلك النصرة بدل المال وخصص العاقلة بهما لأن الخطأ وشبه العمد مما يكثر فحسنت إساءة القاتل لئلا يفقر الذي هو معلور فيه بخلاف العمد إذ لا عذر له فلا يليق به الرفق، وأجلت على العاقلة لئلا يشق عليهم الأداء، وادعى الإمام الاجماع على تحمل العاقلة في الخطأ وشبه العمد، وقيل لا تحمل العاقلة دية شبه العمد، والمذهب الأول لورود النص فيه والله أعلم.

الوجه الثالث كون الدية في ثلاث سنين، روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم. قال الشافعي: ولم أعلم مخالفاً أن رسول الله ﷺ قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين، فإن ورد النص بذلك كما ذكره الشافعي فلا كلام، وإلا فقد ضربها

= المقاضي عياض: الرواية فيه: بفرقة، بالثنتين. وما بعده بدل منه. وقد فسر الفرقة، وفي الحديث، بعد أو أمة. وأو هنا للتقسيم لا للشك. والمراد بالفرقة عبد أو أمة وهو اسم لكل منهما. قال الجوهري: كأنه عبر بالفرقة عن الجسم كله، كما قالوا أعتق رقبة. وأصل الفرقة يفاش في الوجه. ولهذا قال أبو عمرو: المراد بالفرقة الأبيض منهما خاصة. قال: ولا يجوز الأ سود. قال: ولو لا أن رسول الله ﷺ أراد بالفرقة معنى زائداً على شخص العبد والأمة، لما ذكرها، ولانقصر على قوله: عبد أو أمة. قال أهل اللغة: الفرقة عند العرب أنفس الشيء. وأطلقت، هنا، على الإنسان لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم.

- (١). رواه البخاري في: (٩٦) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - (١٣) باب مجاء في اجتهاد القضاء - حديث رقم: (٧٣١٧، ٧٣١٨). ورواه في: (٧٦) كتاب الطب - (٤٦) باب الكهانة - حديث رقم: (٥٧٥٨). ورواه مسلم في: (٢٨) كتاب القسامة - (١١) باب دية الجنين - حديث رقم: (٣٦). ورواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (١٢) باب في الرضخ عند الفصال - حديث رقم: (٢٠٦٤). ورواه في: (٣٨) كتاب الديات - (٢٠) باب دية الجنين - حديث رقم: (٤٥٦٩). ورواه الترمذي في: (١٠) كتاب الرضاع - (٦) باب مجاء ما يلحق مملّكة الرضخ - حديث رقم: (١١٥٣). ورواه عن حجاج الأسلمي عن أبيه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه في: (١٤) كتاب الديات - (١٥) باب ما جاء في دية الجنين - حديث رقم: (١٤١٠). ورواه النسائي في: (٢٦) كتاب النكاح - (٥٦) باب حق الرضاع وحرمة - ورواه في: (٤٥) كتاب القسامة - (٣٩) صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة وشبه العمد وذكر اختلاف الفاظ الناقلين لخبر إبراهيم عن عبيد بن فضيلة عن المنيرة - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢١) كتاب الديات - (١١) باب دية الجنين - حديث رقم: (٢١٣٩ - ٢٦٤١). ورواه الدارمي في: (١١) كتاب النكاح - (٤٩) باب ما يلحق مملّكة الرضخ - حديث رقم: (١). ورواه في: (١٥) كتاب الديات - (٢٠) باب في دية الجنين - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٤٣) كتاب المقول - (٧) باب عقل الجنين - حديث رقم: (٥). ورواه أحمد: (١/٣٦٤، ٢/٢١٦، ٢٣٦، ٤٣٨، ٤٩٨، ٥٣٩، ٨٠/٤، ٢٤٤، ٢٥٣، ٣٢٦/٥). ورواه الشافعي حديث رقم: (١٤٥٨).

عمر وعلي وابن عباس كذلك، ولم ينكر عليهم فكان إجماعاً ولا يقولون ذلك إلا توقفاً. فإن قلت: قال ابن المنذر: وما ذكره الشافعي لا نعلم له أصلاً من كتاب الله ولا سنة، وقال الإمام أحمد لما سئل عن ذلك، قال: لا أعرف فيه شيئاً. فالجواب أن من عرف حجة على من لا يعرف، وكيف يرد قول الشافعي بذلك وهو أعلم القوم بالأخبار والتاريخ بمثل ذلك والله أعلم. قال:

(وَعَمْدُ الْخَطَا أَنْ يَقْصِدَ ضَرْبَهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِباً قَيْمُوت. فَلَا قُوَّةَ عَلَيْهِ، بَلْ تَجِبُ دِيَّةٌ مَغْلُظَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ مُوجَلَةٌ).

قد مر ذكر العمد والخطأ. وبقي شبه العمد، وهو أن يقصد الفعل والشخص معاً بما لا يقتل غالباً كما إذا ضربه بسوط، أو عصى ضربة خفيفة، أو رماء بحجر صغير ولم يوال به الضرب، ولم يشتد الألم بسبب ذلك، ولم يكن وقت حر ولا برد شديد، أو لم يكن المضروب ضعيفاً أو صغيراً فهو شبه عمد، وإن كان شيء من ذلك وجب القصاص، لأنه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً، ولو ضربه اليوم ضربة وغداً ضربة، وهكذا فرق الضربات حتى مات فوجهان، لأن الغالب السلامة عند تفريق الضرب، قال المسعودي^(١): ولو ضربه ضربة وقصد أن لا يزيد عليها فشمته فضربه ثانية، ثم شتمه فضربه ثالثة حتى قتله فلا قصاص لعدم الموالاة. قال الرافعي: وينبغي أن لا ينظر إلى صورة الموالاة. ولا إلى قدر مدة التفريق، بل يعتبر أثر الضربة السابقة والألم الحاصل بها، فإن تيقن ثم ضربه أخرى فهو كما لو والى، ولو طبق كفه ولكمه فهو كالضرب بالعصا الخفيفة فيفصل، وقول الشيخ [فلا قود عليه، بل تجب دية مغلظة] دليله حديث المرأتين من هذيل. وقوله [مغلظة] يعني من وجه. وقوله [على العاقلة موجلة] يعني مخففة من وجهين، لأن جنابة الخطأ مخففة من ثلاثة جهه: كونها على العاقلة، وموجلة، ومخمسة، وجنابة العمد مغلظة من ثلاثة أوجه: كونها على الجاني حالة مثلثة، وجنابة شبه العمد تنزع إلى العمد من وجه. كونها فيها قصد الفعل والشخص، وتنزع إلى الخطأ يكون الآلة لا تقتل غالباً، فلهاذا خففت بكونها على العاقلة، وبالتأجيل، وغلظت بكونها مثلثة والله أعلم. قال:

(وَسَرَاطُ وَجُوبِ الْقَصَاصِ^(٢) أَوْبَعَةٌ: أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ بِإِلْفٍ عَاقِلًا وَأَنْ يَكُونَ وَالِدًا

(١) المسعودي هو: أبو عبد الله، محمد بن عبد الملك بن مسعود بن أحمد المروزي، المعروف بالمسعودي، قال السمعاني: كان إماماً فاضلاً، عالمياً، زاهداً، نقل عنه الرافعي في أكثر من مكان، توفي سنة نيف وعشرين وأربعمائة بمرو. له ترجمة في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٨٦، وطبقات الشافعية ٢/ ٢٠٥.

(٢) وجوب القصاص ورد بالكتاب والسنة، لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ وقوله تعالى: =

لِلْمَقْتُولِ. وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمَقْتُولُ أَتَقَصَّ مِنَ الْقَاتِلِ بِكُفْرِ أَوْدِي).

لما ذكر الشيخ رحمه الله الجنابة ونوعها باعتبار ما يجب فيها القصاص وما لا يجب، شرع الآن في ذكر من يجب عليه القصاص ومن لا يجب، ولا شك أن القصاص هو المماثلة، كما قاله الأزهري، وهو مأخوذ من اقتصاص الأثر وهو تتبعه، لأنه تتبع الجنابة فيأخذ مثلها، والمثلية تعتبر في الجنابة، وكما تعتبر في الجنابة كذلك تعتبر المساواة بين القاتل والمقتول، وليس المراد المساواة في كل خصلة، لأن بعض الخصال لم يعتبرها الشارع قطعاً كنقص الخلقة مع كبير الضخامة ونحو ذلك كالقوة والضعف وغيرهما، ومدار ذلك على صفات تذكر: فعنى فضل القاتل على المقتول بخصلة منها فلا قود، فمنها الإسلام والحرية والولادة: ' يقتل مسلم بكافر، ولا حر بعبد، ولا والد بولد، ولنا عودة إلى ذلك، ويشترط ذلك كون القاتل مكلفاً، فلا يجب القصاص على صبي ولا مجنون، لأن القلم مرفوع بما كما مر في الخبر فلا يجب عليهما كما لا قصاص على النائم فيما إذا انقلب على إسان فقتله ولا على البهيمة لعدم التكليف، ولأن القصاص عقوبة، فلا يجب عليهما كالحذ، نعم من زال عقله بمحرّم كالسكران، ومن تعدى بشرب دواء مزيل العقل، هل يجب عليه القصاص؟ قيل لا كمنوته، والمذهب القطع بوجوب القصاص لتعديبه بفعل ما يحرم عليه كما نوقع عليه الطلاق وغيره من المؤاخذات، ولأننا لو لم نوجب القصاص بذلك لأدى إلى تركه بذلك، فإن من رام قتل شخص لا يعجز أن يسكر حتى لا يقتص منه فيؤذي ذلك إلى سفك الدماء والله أعلم^(١).

= «ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب» ومتواتر السنة كحديث «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث» منها «والنفس بالنفس» وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود، وفي مسلم وغيره من حديث عائشة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة «أن النبي ﷺ قال من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يقتلى وإما أن يقتل» وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بن حديث أبي شريح الخزرجي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول من أصيب بدم أو خيل والنجل الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث إما أن يقتص أو يأخذ العقل أو يعفو فإن أراد رابعة فخلوه على يده» وفي إسناده سفيان بن أبي العوجاء السلمي وفيه مقال، وفيه أيضاً محمد بن إسحاق، وقد عمن. وقد أخرج البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال: «كان في بني إسرائيل القصاص ولم يكن فيهم الذية فقال الله تعالى لهذه الأمة «كتب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر» الآية «فمن عفى له من أخيه شيء» قال العفو أن يقبل في العمد الذية والاتباع بالمعروف أن يتبع الطالب بمعروف ويؤذي إليه المطلوب بإحسان «ذلك تخفيف من ريمك ورحمة فيما كتب على من كان قبلكم» ولا خلاف بين أهل الإسلام في وجوب القصاص عند وجود المقتضى وانتفاء المانع.

(١) يقول المحقق: لا يجب القصاص في القتل أو في الأطراف أو الجراح إلا بتوافر الشروط التالية: أن يكون المقتول معصوم الدم، فإن كان زانياً محصناً، أو مرتداً، أو كافراً فلا قصاص، إذ هؤلاء دمه مدمر=

(فرع) لو قال القاتل: كنت يوم القتل صغيراً صدق يمينه بشرط إمكان ما يدعيه، ولو قال: أنا الآن صغير صدق بلا يمين على الأصح، ولو قال: كنت مجنوناً عند القتل وعهد له جنون صدق على الأصح، وقيل يصدق الوارث، لأن الأصل السلامة والله أعلم، ويشترط أن لا يكون المقتول أنقص من القاتل بصفة الكفر، فلا يقتل مسلم بكافر حريياً كان المقتول أو ذمياً أو معاهداً لقوله ﷺ «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»^(١) رواه البخاري والله أعلم، ويشترط في وجوب القصاص أيضاً أن لا يكون المقتول أنقص من القاتل بصفة الرق، فلا يقتل حر بعبد، فتناً كان أو مدبراً، أو مكاتباً، أو أم ولد لقوله تعالى ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْمَبْدُ بِالتَّبْدِ﴾^(٢) فظاهره عدم قتل حر بعبد، وعن علي رضي الله عنه قال: من السنة ألا يقتل حر بعبد^(٣)، ولأنه لا يقطع طرفه بطرفه، فأولى ألا يقتل به والله أعلم.

(فرع) قتل الحر المسلم شخصاً لا يعلم أنه مسلم أو كافراً، ولا يعلم أنه حر أو عبد فلا قصاص للشبهة ذكره الروياني في البحر. والله أعلم. ويشترط في وجوب القصاص ألا

= لجهريتهم، وأن يكون القاتل مكلفاً، أي بالغاً عاقلاً، فإن كان صبياً أو مجنوناً فلا قصاص لعدم التكليف لقول الرسول ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: الصبي حتى يبلغ، والمجنون حتى يفيق، والناائم حتى يستيقظ». وأن يكافى المقتول القاتل في الدين والحرية والرق، إذ لا يقتل مسلم بكافر، ولا حر بعبد، لقوله ﷺ: «لا يقتل مسلم بكافر» ولأن العبد متقوم بقيومه بقيمته، ولقول علي رضي الله عنه: «من السنة لا يقتل حر بعبد» وسنبت ابن عباس رضي الله عنهما «لا يقتل حر بعبد» رواه البيهقي بسند حسن. وأن لا يكون القاتل والدًا للمقتول أباً أو أمّاً، أو جَدّاً أو جَدَّةً، لقوله ﷺ «لا يقتل والد بولد» رواه أحمد والترمذي وصححه ابن الجارود. ويرى مالك أن الوالد لا يقتل بولده إذا كان القتل غير محض، أما إذا كان محضاً صمداً عدواناً كان خقه بحبل أو ذبحه بموس فإنه يقتل به.

(١) رواه البخاري في: (٣) كتاب العلم - (٣٩) باب كتابة العلم - حديث رقم: (١١١). ورواه في: (٨٧) كتاب الدييات - (٢٤) باب الماقللة - حديث رقم: (٦٩٠٣). ورواه في: (٢١) باب لا يقتل المسلم بكافر - حديث رقم: (٦٩١٥). ورواه الترمذي في: (١٤) كتاب الدييات - (١٦) باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر - حديث رقم: (١٤١٢). ورواه عن علي. قال: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو. قال أبو عيسى: حديث علي حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وقول سفيان الثوري ومالك بن أنس والثقات وأحمد وإسحاق قالوا: لا يقتل مؤمن بكافر، وقال بعض أهل العلم: يقتل المسلم بالمعاهد، والقول الأول أصح. ورواه النسائي في: (٤٥) كتاب القسامة - (٨) باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس - حديث رقم: (١، ٢). ورواه في: (١٢) باب سقوط القود من المسلم للكافر - حديث رقم: (٣، ٢). ورواه ابن ماجه في: (٢١) كتاب الدييات - (٢١) باب لا يقتل مسلم بكافر - حديث رقم: (٢٦٥٨ - ٢٦٦٠). ورواه الدارمي في: (١٥) كتاب الدييات - (٥) باب لا يقتل مسلم بكافر. ورواه أحمد: ١/٧٩، ١١٩، ١٢٢، ١٧٨/٢، ١٩٢، ١٩٤، ٢١١، ٢١٥. ورواه البيهقي: ٢٩/٨.

(٢) سورة البقرة آية: ١٧٨.

(٣) رواه الدارمي في: (١٥) كتاب الدييات - (٧) باب القود بين العبد وبين سيده - حديث رقم: (١).

يكون القاتل أبا أو جناً وإن علا، وإن نزل المقتول لقول عمر رضي الله عنه في قصة وقعت: «لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول «لَا يَقَادُ الْأَبُ مِنْ ابْنِهِ»^(١) لقتلتك حلم ديت». فأتاه بها فدفنها إلى ورثته. رواه البيهقي، وقال: إسناده صحيح، وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ولأن الوالد سبب في وجوده، فلا يحسن أن يصير الولد سبباً في اعدامه، وقيل يقتص من الأجداد والجندات والصحيح الأول والله أعلم.

(فرع) لو حكم قاض يقتل الوالد لقتل الولد. قال ابن كج: ينقض حكمه والله أعلم.
(فرع) قتل مسلم مرتدلاً فلا قصاص عليه، ولو قتل زانياً محصناً. فالأصح المنصوص، وبه قطع المرازقة أنه لا قصاص، وظاهر كلام الرافعي أنه لا فرق في عدم وجوب القصاص بين أن يثبت زناه بالبينية أو بالاقرار، وقد ذكره كذلك في حد الزنا، وفي الأطعمة، وتبعه النووي على ذلك: لكنه صحيح في تصحيح التنبيه وجوب القصاص إذا ثبت بالاقرار، ويجري الخلاف فيما لو قتل محارباً هل فيه قصاص أم لا؟ والله أعلم. قال:
(وَقُتِلَ الْجَمَاعَةُ بِالْوَحْدِ).

إذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به بشرط أن يكون فعل كل واحد لو انفرد لقتل لعموم قوله تعالى «وَمَنْ قَتَلَ تَطْلُومًا فَقَدْ جَمَعْنَا لَوِئْهِ شَطْلَانًا»^(٢) يعني القصاص، وقتل عمر رضي الله عنه سبعة أو خمسة من أهل صنعاء اليمن بواحد، وقال: لو توالى عليه أهل صنعاء لقتلتهم به^(٣)، وقتل علي رضي الله عنه ثلاثة بواحد^(٤)، وقتل المغيرة سبعة بواحد، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: إذا قتل جماعة واحداً قتلوا به ولو كانوا مائة^(٥)، ولم ينكر عليهم أحد، فكان ذلك إجماعاً، وأيضاً فالتشفي لا يحصل إلا بقتل الكل، وكلذا الزجر. وإذا آل الأمر إلى المال فهل يلزمهم على عدد الضربات أم بالسوية؟ الرجوع الثاني لأن الجراحة الواحدة قد يكون لها نكابة ما لا يكون للجراحات، ثم كيف الاستحقاق؟ قال الجمهور: يستحق روح كل واحد إذ الروح لا يتجزأ، ولو استحق بعضها لم يقتل، وقال الحلبي^(٦):

(١) رواه أحمد: ١٦/١. ورواه ابن ماجه وصححه البيهقي وغيرهم (بلوغ المرام ص ٢١٤).

(٢) سورة الإسراء آية: ٣٣.

(٣) رواه مالك في: (٤٣) كتاب العقول - (١٩) باب ما جاء في النيلة والسحر - حديث رقم: (١٣). ورواه الشافعي حديث رقم: (١٤٣٤). ورواه البيهقي: ٤٠/٨. ورواه الدارقطني حديث رقم: (٣٧٣).

(٤) حديث ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف».

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» وإسناده واه جداً.

(٦) الحلبي هو: أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن حليم، بهاء مهمل مفتوحة ولام، المعروف (بالحليمي). قال فيه الحاكم: كان شيخ الشافعيين بما رواه النهر وأدبهم. ومن مصنفاته: «شعب الإيمان». ولد بخاري سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، ومات سنة ثلاث وأربعمائة، وقيل بجمادي، وقيل بـ.

إذا كانوا عشرة مثلاً لم يستحق إلا عشر روح كل واحد، بدليل أنه لو آل الأمر إلى الدية لم يلزمه إلا عشرها غير أنه لا يمكن استيفاء العشر إلا بالكل فاستوفى لتعذر، وصار هذا بمثابة ما إذا أدخل الغاصب المنصوب في مكان ضيق، واحتيج في رده إلى قلع الباب وهدم الجدار، ورد الإمام ذلك بأنه لو قطع يد غيره من نصف الساعد لا يجري القصاص فيه خوفاً من استيفاء الزيادة على الجنابة بجزء يسير، فكيف يريق تسعة أعشار الدم بلا استحقاق لاستيفاء عشر واحد، واعتبار القصاص بالدية ممنوع، ألا ترى أن الرجل يقتل بالمرأة، وإذا آل الأمر إلى المال لم يلزمه إلا نصف دية نفسه، ولو ضربه كل واحد بسوط أو بعض خفيفة فمات، ففي وجوب القصاص عليهم أوجه: أصحها ثالثها، وبه قطع البخوي وشيخه القاضي حسين أنه إذا صدر ذلك عن تواطؤ منهم لزمهم القصاص وإلا فلا والله أعلم. قال:

(وَكُلُّ شَخْصَيْنِ جَرَى الْقَصَاصُ بَيْنَهُمَا فِي النَّفْسِ يَجْرِي بَيْنَهُمَا فِي الْأَطْرَافِ^(١)، وَشَرَايِطُ وَجُوبِ الْقَصَاصِ^(٢) فِي الْأَطْرَافِ بِمَدِّ الشَّرَايِطِ الْمَذْكُورَةِ الثَّانِ، الْأَشْيَرُكَ فِي الْأَسْمِ الْخَاصِّ، الْيُمْنَى بِالْيُمْنَى، وَالْيُسْرَى بِالْيُسْرَى، وَأَنْ لَا يَكُونَ بِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ شَلَلٌ^(٣)).

قد علمت أن القصاص هو المماثلة، وكما تعتبر في النفس كذلك تعتبر في الأطراف، لأن الاعتداء به يقابل بمثله فمن لا يقتل بشخص لا يقطع طرفه بطرفه لانتفاء المماثلة المرعية شرعاً، وإذا تقرر هذا فلا يقابل طرفه بغير جنسه كاليد بالرجل ونحوه، وكما لا يقابل العضو بغير جنسه كذلك لا يقابل عند اختلاف المحل، فلا تقطع اليمنى اليسرى، وبالعكس، وكذا بقية الأعضاء فلا تؤخذ/ العين اليمنى باليسرى، وبالعكس ولا السفلى بالعلية من الشفتين، وبالعكس كما لا يؤخذ/ خنصر بإبهام، ولا أنملة بأخرى لاختلاف محلها ومنافعها، كما لا

= في ربيع الأول. له ترجمة في: طبقات العبادي ص/ ١٠٥، وطبقات الشافعية ١/ ١٩٤.

(١) الجنابة على الأطراف: أن يعضد امرؤ على آخر فيفقد يمينه أو يكسر رجله أو يقطع يده مثلاً.

(٢) حكمها: إن كان الجاني عامداً، وليس بالدا للمجني عليه، وكان المجني عليه مكافئاً للجاني في الإسلام والحسرة فإنه يفاد منه للمجني عليه بأن يقطع منه ما قطع، ويجرع بمثل ما جرح، لقوله تعالى: ﴿... وَالشَّرْعُ قَصَاصٌ﴾ إلا أن يقبل المجني عليه الدية أو يعفو.

(٣) ويشترط لاستيفاء القصاص في الأطراف ما يلي: أن يؤمن من الحيف «الاعتداء والجور»، فإن حيف فلا قصاص، وأن يكون القصاص ممكناً، فإذا كان غير ممكن ترك إلى الدية، وأن يكون العضو المراد قطعه مماثلاً في الاسم والموضع للعضو المتلف، فلا تقطع يمين في يسار، ولا يد في رجل، ولا أصبع أصلي في زائد مثلاً، واستواء العضوين: المتلف والمراد أخذه في الصحة والكمال فلا تؤخذ اليد الشلاء في الصبيحة، ولا العين العوراء بالسليمة، وإن كان الجرح في الرأس أو الوجه وهي الشجة فلا قصاص فيه إلا إذا كان لا ينتهي إلى العظم، وكل جرح لا يمكن فيه الاستيفاء لخطورته فلا يقتص به، فلا قصاص في كسر عظم ولا في جافنة، وإنما الواجب فيه الدية.

يؤخذ أنف بعين، وكما يؤثر اختلاف المحل في منع القصاص لعدم المماثلة، كذلك يؤثر تفاوت الصفات المعتبرة، فلا تؤخذ اليد الصحيحة بالشلاء، وإن رضي، لأن الشلاء مسلوية المنفعة، فلا تؤخذ بها كاملة، كما لا تؤخذ العين البصيرة بالعمياء، بخلاف الأذن الشلاء، حيث تؤخذ بها الصحيحة على الراجح، لأن منفعتها من جمع الصوت ودفع الهوام باقية، ولأن الشلل موت، كما نص عليه الشافعي فلا يقتص من حيٍّ بحرّ رقية ميت، وكما لا تقطع الصحيحة بالشلاء، كذلك لا تقطع الصحيحة بيد فيها أصبع شلاء، نعم له لقط الأصابع الصحيحة، وأخذ الأروث من الأشل، وهل تجب حكومة جميع الكف، أو حكومة ما قابل الأصابع الصحيحة التي اقتص منها وتسقط حكومة الأشل الذي أخذ حكومته؟ وجهان جزم العراقيون بالثاني، وصحح ابن الرفعة في الكفاية الأول، وبه جزم القاضي حسين. وإعلم أنه إذا اتحد الجنس والمحل والمنفعة، فلا اعتبار بالتفاوت، في الصغرى والكبرى، والطول، والقصر، والقوّة، والضعف، والضبخامة، والنحافة كما لا يعتبر مماثلة النفس في هذه الأمور، ولهذا انقطع يد الصانع بالأخرق كما يقتل العالم بالجاهل والله أعلم. قال:

(وَكُلُّ غُضُوٍّ أُخِذَ مِنْ مَفْصِلٍ فَبِهِ الْقَصَاصُ، وَلَا قِصَاصَ فِي الْجِرَاحِ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ).

لا شك في جريان القصاص في الجراحات في الجملة. قال الله تعالى ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾^(١)، ثم الجراحة تارة تحصل معها إيلان، وتارة لا تحصل، فإن حصل معها إيلان، فتارة تكون الإيلان من مفصل، وتارة لا تكون، فإن لم تكن من مفصل فلا قصاص لعدم الوثوق بالمماثلة، كما لو قطع يده من نصف الكف فلا قصاص في الكف، وله التقاط الأصابع، وله حكومة نصف الكف على الأصبع، ولو قطع من نصف الساعد قطع من الكوع وأخذ حكومة نصف الساعد، فلو عفا فله دية الكف وحكومة نصف الساعد، وكذا لا قصاص في كسر العظام لعدم الوثوق بالمماثلة، وإن كانت الإيلان من مفصل وجب القصاص بشرط إمكان المماثلة ومن استيفاء الزيادة، ويحصل ذلك بأن يكون للعضو مفصل توضع الحديدية عليه، ثم اتصال العضو بالعضو قد يكون بمجاورة مُحَصَّة، وقد يكون مع دخول عظم في عظم، كالمرفق، والركبة، فمن المفاصل، الأتامل، والكوع، والركبة، ومفصل القدم، فإذا وقعت الجنابة على بعضها اقتص من الجنائي لإمكان المماثلة بلا زيادة، ومن المفاصل الفخذ والمنكب، فإن أمكن القصاص بلا إغاظة اقتص وإلا فلا سواء كان الجنائي أجاف أم لا، لأن الجواف لا تنضب، ولهذا لا يجري فيها القصاص، وفي وجه شاذ أن القصاص يجري إذا كان الجنائي أجاف، وقال أهل الخبرة: يمكن أن يقطع ويجاف مثل ذلك

الجائفة، وإن كانت الجراحة لا إيانة معها فلا قصاص في شيء، إما قطعاً، وإما على الراجح إلا في الموضحة سواء كانت في الرأس أو الوجه أو الصدر أو غيرها كالساعد والأثاميل، وسميت بذلك لأنها أوضحت العظم ووجب القصاص فيها لإمكان المماثلة بالمساحة فتلزع موضحة المشجوج بخشبة أو بخيوط ويحلق ذلك الموضع من رأس الشاج إن كان عليه شعر ويخط عليه بسواد أو حمرة ويضبط الشاج حتى لا يضطرب ويوضح بحديدة حادة كالنموس ولا يوضح بالسيف وإن كان أوضح به لأنه لا يؤمن معه الزيادة، وكذا لو أوضحه بحجر أو دبوس أو عصا بل يقتصر منه بالحديدة، كذا ذكره القفال وغيره وتردد فيه الروياني، ثم يفعل ما هو أسهل عليه من الشق دفعة واحدة، أو شيئاً فشيئاً، ولا عبرة بتفاوت الجلد في الغلظ واللحم بين الجاني والمجني عليه، كما لا عبرة بالضخامة والنفخ في قصاص النفس والظرف والله أعلم.

أوقوله [ولا قصاص إلا في الموضحة] هذا استثناء من الشجاج والمنقلة وهي تسعة غير الموضحة، فمنها الخارصة وهي التي تشق الجلد قليلاً نحو الخدش وفيها الحكومة ولا يبلغ بها أوش الموضحة. الثانية الدامية وهي التي يدمي موضعها من الشق والخدش ولا يقطر منها دم، كذا نص عليه الشافعي وأهل اللغة. وقال أهل اللغة: إن سال منها دم فهي الدامية بالعين المهملة، وفيها حكومة أيضاً. الثالثة الباضعة وهي التي تقطع اللحم بعد الجلد، وفيها حكومة أيضاً. الرابعة المتلاحمة وهي التي تنفص في اللحم ولا تبلغ الجلد بين اللحم والعظم، وفيها حكومة أيضاً. الخامسة السمحاق وهي التي تبلغ تلك الجلدة، وتسمى تلك الجلدة السمحاق وفيها حكومة أيضاً كالتى قبلها. السادسة الهاشمة وهي التي تكسر العظم وفيها خمس من الإبل فإن أوضح مع الهشم وجب عشرة من الإبل. السابعة المنقلة وهي التي تنقل العظم من موضع إلى موضع، وفيها مع الهشم والإيضاح خمسة عشر. الثامنة المأمومة وهي التي تبلغ أم الرأس وهي خريطة الدماغ المحيطة به، وفيها ثلث الدية. التاسعة الدامعة، وهي التي تخرق الخريطة وتصل إلى أم الدماغ، وفيها ثلث الدية. العاشرة الموضحة، ومحلها بعد السمحاق وهي الجلدة، لأن الموضحة تزيلها فيظهر العظم فتوضعه وفيها خمس من الإبل عند عدم وجوب القصاص، وقد ذكر الشيخ ما يجب فيها من الدية، وفي الجائفة ثلث الدية وهي الجنابة التي تصل إلى الجوف والله أعلم^(١). قال:

(فصل: في الدية. وَالْدِّيةُ عَلَى سَبْعِينَ مَقْلَظَةً، وَمُحَقَّلَةً، فَالْمَقْلَظَةُ مِنَ الْإِبِلِ ثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً).

(١) فائدة: تقتل الجماعة بالواحد، ويؤخذ أطراف جماعة في طرف واحد إذا اشتركوا في الجنابة اشتراكاً مباشراً، لقول عمر رضي الله عنه: «لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً». رواه مالك في الموطأ وأصله في البخاري. قال ذلك بعد أن قتل سبعة كانوا قد قتلوا رجلاً من أهل صنعاء.

الدية هي المال الواجب بالجنابة على الحرّ سواء كانت في نفس أو طرف وهي في الحر المسلم مائة من الإبل كذا نصّ عليه رسول الله ﷺ في كتابه إلى اليمن^(١)، وأدعى ابن يونس^(٢) الإجماع على ذلك، ثم إن كان القتل عمداً سواء أوجب القصاص أم لا قتل الوالد الولد، أو شبه عمد وجبت الدية أثلاثاً، ثلاثون حقة، وثلاثون جلدعة، وأربعون خلفه في بطونها أولادها كذا ورد النص به والله أعلم. قال:

(وَالْمُخَفَّفَةُ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ عَشْرُونَ حَقَّةً، وَعَشْرُونَ جَلْدَةً، وَعَشْرُونَ بَنْتَ لَبُونٍ، وَعَشْرُونَ ابْنِ لَبُونٍ وَعَشْرُونَ بَنْتَ مَخَاضٍ).

لما روى ابن مسعود رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: «دِيَةُ الْخَطَا أَلْفُ مِائَةٍ»^(٣) وجمهور الصحابة على تخميسها، وقد مرّ أن سليمان بن يسار قال: كانوا يقولون دية الخطأ مائة من الإبل، وذكر ما ذكره الشيخ من التخميس، وسليمان تابعي فدل على أنه إجماع من الصحابة والله أعلم. قال:

(لَئِنْ أَهْوَيْتِ الْإِبِلَ انْتَكَلُ إِلَى قِيَمَتِهَا، وَلَيْلٌ يَمْتَكِلُ إِلَى أَلْفٍ دِينَارٍ، أَوْ اثْنِي عَشَرَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، وَإِنْ خَلَطْتَ زَيْدَ هَلْبِهَا ثَلَاثًا).

حيث وجبت الدية إما على القاتل، أو على العاقلة، وله إيل وجبت الدية من نوعها

(١) رواه أبو داود في: (٢٨) كتاب النيات - (١٨) باب الدية كم هي - حديث رقم: (٤٥٤١). ورواه في: (١٩) باب في الخطأ شبه العمد - حديث رقم: (٤٥٤٧). ورواه النسائي في: (٤٥) كتاب القسامة - (٣٢) باب ذكر الاختلاف على خالد الحذاء - حديث رقم: (٤ - ١). ورواه الدارمي في: (١٥) كتاب النيات - (١٢) باب كم الدية من الإبل - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١١/٢، ١٠٣، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٦، ٢١٧، ٢٢٤، ٤١٠/٣، ٤١٢/٥.

(٢) ابن يونس هو: عماد الدين أبو حامد، محمد بن يونس. كان إمام وقته في الملعب والأصول والخلاف، وكان له صيت عظيم في زمانه، وقصده الفقهاء من البلاد الشاسعة للاشتغال عليه. توفي بالموصل يوم الخميس تاسع عشر جمادي الآخرة سنة ثمان وستمائة. له ترجمة في: وفيات الأحيان ٢/٤٥٣، وطبقات الشافعية ٥/٤٥.

(٣) رواه أبو داود في: (٢٨) كتاب النيات - (١٨) باب الدية كم هي - حديث رقم: (٤٥٤٥). ورواه الترمذي في: (١٤) كتاب النيات - (١) باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل - حديث رقم: (١٣٨٦). قال أبو حنيفة: حديث ابن مسعود لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روى عبد الله موقوفاً. ورواه النسائي في: (٤٥) كتاب القسامة - (٣٣) ذكر أسنان دية الخطأ - حديث رقم: (١). ورواه الدارمي في: (١٥) كتاب النيات - (١٣) باب كيف العمل في أخذ دية الخطأ - حديث رقم: (١). وفي سننه: الحجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتفليس. قال الخطيب التبريزي في «مشكاة المصابيح» والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود. وقد رواه بعضهم من ابن مسعود بإسناد حسن.

كما تجب الزكاة من نوع النصاب سواء كانت من نوع إبل البلد، أو من فوقها، أو دونها. هذا هو الصحيح المنصوص. وفي وجه: تجب من غالب إبل البلد. ورجحه الإمام لأنه عوض متلف، فعلى الصحيح لو كانت إبل الجاني أو العاقلة مختلفة الأنواع فوجهان: أحدهما تجب من الغالب فإن استوت تخير. والثاني تجب من كل نوع بقسطه، فإن أخرج الكل من نوع واحد وكان أجود جاز، كلما حكاه الرافعي. وقال الماوردي: إن أخرج القاتل من الأغلب جاز وإن كان أردأ، وإن استوى جاز من الأعلى دون الأسفل إلا أن يرضى الولي، وأما العاقلة فإن كان لكل منهم أنواع فهو كالقاتل، لكن له إخراج الأدنى لأنها تؤخذ منه مواساة، ومن الجاني استحقاقاً فإن لم يكن للجاني ولا للعاقلة إبل وجبت من غالب إبل البلد، فإن لم يكن فمن غالب أقرب إبل البلاد إليهم كزكاة القطر، فإن لم يكونوا من أهل البلاد فمن غالب إبل القبيلة، فإن لم يكن فمن أقرب القبائل إليهم، فإن أهوزت الإبل وجبت قيمتها بالغة ما بلغت على الأظهر لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقوم الإبل على أهل القرى، فإذا غلت رفع قيمتها، وإذا هنت نقص من قيمتها، ولأن الإبل بدل متلف فرجع إلى قيمته عند إحوال أصله. هذا هو الجديد. وفي القديم تجب ألف دينار على أهل الذهب، أو اثنا عشر ألف درهم على أهل الورق، لأنه عليه الصلاة والسلام كتب إلى أهل اليمن: **إِنَّ عَلَى أَهْلِ (١) الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ (٢) الْوَرَقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ** (٣) فعلى القديم يزداد في التغليظ قدر الثلث أي ثلث الدية لفعل عمر وعثمان رضي الله عنهما، فإن تعدد بسبب التغليظ بأن قتل محرماً يفتح الرأى في الحرم، ففي التعدد خلاف، الراجح لا تعدد، والله أعلم. قال:

(وَتَقْلُظُ دِيَّةُ الْخَطَا فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعَ: إِذَا قُتِلَ فِي الْحَرَمِ، أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرَمِ، أَوْ قُتِلَ ذَا رَحِمٍ).

قد تقدم أن دية الخطأ مخففة من ثلاثة أوجه: كونها مخمسة، وكونها على العاقلة، وكونها مؤجلة. وقد يطرأ ما يوجب التغليظ، فإذا قتل خطأ في حرم مكة دون حرم المدينة، أو في الأشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرّم ورجب، أو قتل ذا رحم، أي

(١) قوله: «أهل الذهب» كمصر والشام.

(٢) قوله: «أهل الورق». كالعراق.

(٣) رواه أبو داود في: (٣٨) كتاب النجيات - (١٨) باب الدية كم هي؟ - حديث رقم: (٤٥٤٢). ورواه النسائي في: (٤٥) كتاب القسامة - (٤٥) باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له - حديث رقم: (١ - ٥). ورواه مالك في: (١٧) كتاب الزكاة - (٢٤) باب جزية أهل الكتاب والمجوس - حديث رقم: (٤٣). ورواه في: (٤٣) كتاب العقول - (٢) باب العمل في الدية - حديث رقم: (٢).

محرم، دون ما إذا قتل ذا رحم غير محرم فإنه لا تغليظ في الأصح، وكذا محرمية الرضاع والمصاهرة لا تغليظ قطعاً ووجبت الدية مغلظة. والدليل على التغليظ بهذه الأسباب أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم غلظوا بها، وادّعى الاشتهار بذلك وحصول الاتفاق. أما عمر رضي الله تعالى عنه فقال: «مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ، أَوْ ذَا رَحِمٍ، أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ وَتَلْتُ»^(١). وقضى عثمان رضي الله تعالى عنه في امرأة وطئت في الطواف بديتها ستة آلاف درهم والفين تغليظاً لأجل الحرم^(٢) وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً قتل رجلاً في الشهر الحرام، وفي البلد الحرام، فقال: دية اثنا عشر ألف درهم، وللشهر الحرام أربعة آلاف، وللبلد الحرام أربعة آلاف^(٣). ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وضوان الله عليهم أجمعين، فكان إجماعاً. وهذه الأمور لا تدرك بالاجتهاد بل بالتوقيف من النبي ﷺ. وإعلم أن الشيخ قال [وتغلظ] ولم يذكر كيفية التغليظ. قال الرافعي: تكون مغلظة باعتبار التثليث، فتجب على العاقلة وموجلة ومثثة كدية شبه العمد، والتغليظ باعتبار التثليث يرجع إلى الصفة والسن دون العدد، وقضاء الصحابة رضي الله عنهم يرجع إلى الزيادة على القدر والاستدلال بفعل الصحابة كذلك يحتاج إلى تأمل فاعرفه والله أعلم. قال:

(وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ).

لما روى عمرو بن^(٤) حزم أن النبي ﷺ. قال: «دِيَّةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ»^(٥) ويروي ذلك عن عمر^(٦) وعثمان وعلي^(٧) وعن العبدالة رضي الله عنهم ولم يخالفهم أحد مع اشتهاره فصار إجماعاً، والعبدالة أربعة أبائهم صحابة: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير. وعد ابن الرقعة في الكفاية هنا العبدالة ثلاثة، وأسقط عبد الله بن الزبير، والله أعلم. قال:

- (١) أخرجه البيهقي: (٧١/٨). ومن طريقه ذكره ابن حجر في «التلخيص» (٣٣/٤). وفي سننه ضعف.
- (٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة: (٢/٣٢/١١). وأخرجه البيهقي: (٧١/٨).
- (٣) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٣٢/١١).
- (٤) عمرو بن حزم بن زيد بن لؤثان، بفتح اللام وسكون الواو، وبذلك المعجمة، كما في المنشئ، الأنصاري، صحابي مشهور، شهد الخندق لما بعثنا، وكان عامل النبي ﷺ على تجران، مات بعد الخمسين، وقيل في خلافة عمر، وهو وهم. (تقريب التهذيب ٦٨/٢).
- (٥) ضعيف: وعزوه إلى كتاب عمرو بن حزم غلطاً. فقال الحافظ بن حجر في «تخريجه» (٢٤/٤) هذه الجملة ليست في حديث عمرو بن حزم الطويل، وإنما أخرجه البيهقي من حديث معاذ بن جبل وقال: إسناده لا يثبت مثله أخرجه البيهقي (٩٥/٨).
- (٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٨/١١) بإسناد صحيح.
- (٧) أخرجه عنه وعن عبد الله بن مسعود - ابن أبي شيبة (٢/٢٨/١١). والبيهقي (٩٥/٨) بإسناد صحيح عنهما.

(وَدِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ).

دية اليهودي والنصراني، ذمياً كان أو مستأثماً، أو معاهدأً ثلاث دية المسلم، روي ذلك عن رسول الله ﷺ. وروي أن عمر رضي الله تعالى عنه قضى في دية اليهودي بأربعة آلاف^(١)، وفي المجوسي بثمانمائة درهم^(٢). قال البيهقي: روي عنه ذلك بإسناد صحيح، ولأنه أقل ما قيل، والأصل براءة الذمة فيما زاد، والسامرة والصابئة إن ألحقوا بهم في الجزية والديات والمناكة فكذا في الدية وإلا فديتهم إن كان لهم أمان دية المجوسي، والله أعلم. قال:

(وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَلَاثَا عَشَرَ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ).

شرطه أن يكون له أمان وحيث أنه ثلاث عشرة دية المسلم لأن عمر رضي الله عنه تعالى جعل دينه ثمانمائة درهم، وكذا عثمان رضي الله عنه وابن مسعود، وانتشر في الصحابة بلا تكثير فكان إجماعاً، ومثل هذه التقديرات لا تفعل إلا توقفاً، ولأن اليهود والنصارى كان لهم كتاب ودين حق بالإجماع وتحل مناكحتهم وذبايحهم ويقرؤون بالجزية، وليس للمجوسي من هذه الخمسة إلا التقرير بالجزية فكان ديتهم خمس دية اليهود والنصارى، وأعلم أن الوثني كالمجوسي، وكذا عبدة الشمس والبقر والشجر، والله أعلم.

(فرع) من لم يبلغه دعوة محمد ﷺ إلى الله تعالى وبلغته دعوة غيره، فالذي نص عليه الشافعي رضي الله عنه أنه إن كان يهودياً أو نصرانياً ففيه ثلاث الدية، وإن كان مجوسياً أو وثنياً ففيه ثلاث عشرة الدية، لأنه ثبت له ببجعله نوع عصمة فالحق بالمستأمن من أهل دينه، فعلى هذا إن لم يعرف دينه، فهل تجب دية ذمي أو مجوسي؟ فيه وجهان. قال البندنجي: المذهب منها الثاني، والله أعلم. قال:

(وَتَكْمُلُ دِيَّةُ النَّفْسِ فِي الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ وَالْأَنْفِ وَالْأُذُنَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ وَالْجُفُونِ الْأُخْرَى وَاللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ، وَدَعَابِ الْكَلَامِ، وَدَعَابِ الْبَصَرِ. وَدَعَابِ السَّمْعِ، وَدَعَابِ الشَّمِّ، وَدَعَابِ الْعَقْلِ، وَالذِّكْرِ، وَالْأُنْثَيْنِ).

قد علمت أن دية النفس مائة من الإبل على الجليد، أو ألف دينار، أو إثنا عشر ألف درهم على القديم، وقيل غير ذلك. إذا عرفت هذا فالجناية قد تكون على نفس، وقد تكون على غير نفس، وإذا كانت على غير نفس فقد تكون على طرف، وقد تكون على غير طرف،

(١) رواه أبو داود في: (٣٨) كتاب الديات - (١٨) باب الحية كم هي؟ - حديث رقم: (٤٥٤٢). ورواه الشافعي في الأم: (٢/٦).

(٢) رواه الشافعي في الأم: (٩٢/٦). وقال البيهقي: روى عنه ذلك بإسناد صحيح.

وإن كانت على غير طرف فقد يكون لها أرض مقتر، وقد لا يكون لها أرض، فإن لم يكن لها أرض مقتر ففيها الحكومة وسيأتي الكلام عليها، وإن كان لها أرض مقتر، فتارة يكون الفائت بالجنائية منفعة فقط كذهاب البصر مثلاً، وقد تكون المنفعة مع الجرم، وذلك مثل اليدين، وفي إبانتهما الدية كاملة، وفي إحداهما نصفها، بل تكمل الدية في لقط الأصابع. والدليل على إكمال الدية فيهما قوله عليه الصلاة والسلام: «وَفِي الْيَدَيْنِ الدِّيَةُ»^(١) كذا ورد في حديث جابر وفي كتابه عليه الصلاة والسلام إلى اليمن، وفي اليد خمسون من الإبل، ولأنهما أعظم نفعاً من الأذنين، والمراد باليد الكفان، ويدل له قوله تعالى: «فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^(٢)، وقطع رسول الله ﷺ من مفصل الكف فدلّ على أنها اليد لغة وشرعاً، ولو قطع الأصابع ثم قطع الكف بعد الاندمال وجبت دية وحكومة، وإن كان قبل الاندمال فلكل على الأصح، ثم هذا كله إذا كانت اليد صحيحة، فإن كانت شلاء ففيها الحكومة لأن في اليد منفعة وجمالاً، فالحكومة في مقابلة الجمال والله أعلم. ويجب في الرجلين كمال الدية لقوله عليه الصلاة والسلام: «وَفِي الرَّجْلَيْنِ الدِّيَةُ»^(٣) كذا ورد في خبر عمرو بن شعيب، وفي كتاب اليمن، وفي الرجل الواحدة نصف الدية^(٤)، ولا فرق بين الرجل العرجاء والسليمة، لأن العيب ليس في نفس العضو وإنما العرج في الفخذ أو الساق أو تشنج الأعصاب ولو قطع رجلاً تعطل مشيها بكسر الفقار فالصحيح وجوب الدية لأن الرجل صحيحة والخلل في غيرها وتكمل الدية في لقط الأصابع والقدم كالکف والله أعلم. وفي الأنف الدية وتكمل في المارن منه، والمارن ما لأن منه وخلا من العظم لقوله عليه الصلاة والسلام: «وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أَوْعَتْ جَلْعاً الدِّيَةُ»^(٥) ولا فرق بين المخشم وغيره، والمارن ثلاث طبقات الطرفان والوترة الحاجزة، ولو قطع المارن وبعض القصبة لزمه دية وحكومة، لأن القصبة مع المارن كاللراع مع الكف ولا يبلغ بالحكومة دية الأنف لأنها تبع ولا تنقص عن دية منقلة بل تزيد، وهذا ما

(١) رواه الدارمي بإسناد ضعيف في: (١٥) كتاب الديات - (١٢) باب كم الدية من الإبل - حديث رقم:

(٢). وفي إسناده عمرو بن حزم.

(٣) سورة المائدة آية: ٣٨.

(٤) رواه أبو داود في: (٣٨) كتاب الديات - (٢٠) باب ديات الأعضاء - حديث رقم: (٤٥٦٤). ورواه

النسائي في: (٤٥) كتاب القسامة - (٤٥) ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له -

حديث رقم: (٤، ٥). ورواه الدارمي في: (١٥) كتاب الديات - (١٢) باب كم الدية من الإبل - حديث

رقم: (٢). ورواه مالك في: (٤٣) كتاب العقول - (١) باب ذكر العقول - حديث رقم: (١). ورواه

أحمد: ٢٢٤، ٢١٧/٢.

(٤) هو الحديث السابق أعلاه.

(٥) ورد من حديث عمرو بن شعيب الذي قبله، وورد من حديث عمرو بن حزم أيضاً.

ذكره في التنبيه وأقره النووي عليه في التصحيح، والصحيح تجب دية فقط كالکف مع الأصابع والله أعلم.

وتجب في الأذنين الدية إذا قطعهما من أصلهما، وقيل تجب فيهما حكومة لأن السمع لا يخلهما، وليس فيهما منفعة ظاهرة إنما هما جمال وزينة فأشبهها الشعرور. قال الإمام: ولهذا لم يجر لهما ذكر في كتاب عمرو بن حزم إلى اليمن وفيه الديات، وحجة المذهب قضاء عمر وعثمان رضي الله عنهما ولا مخالف ولأنهما عضوان فيهما جمال ومنفعة فأشبهها اليدين، ومنفعتهما جمع الصوت لتأديته إلى الصماخ ومحل السمع ولمنع الماء والهوام فإنه يحس بحسب معاطفهما، وسواء في ذلك السميع والأصم، لأن السمع في الصماخ لا في الأذن والله أعلم.

ويجب في العينين الدية كذا ورد في كتاب عمرو بن حزم، ولأنهما من أعظم الجوارح نفعاً فكانتا أولى بإيجاب الدية، وسواء في ذلك الصغيرة والكبيرة، والحادثة^(١) والكليلة^(٢)، والصحيحه والعليقة، والغشياء والعمشاء والحولاء، إذا كان النظر سليماً قاله الماوردي، وألحق الغزالي الأخرش وهو الذي لا يبصر نهائياً بالأعمش، وفي إحداهما نصفها لوروده، ولأن كل دية وجبت في عضوين وجب نصفها في أحدهما كاليدين والله أعلم.

وتجب في الجفون الأربعة الدية لأنها من تمام الخلقة وفيها جمال ومنفعة ويخشى على النفس من سرايتها فأشبهت اليدين، وسواء في ذلك البصير والضرير، وفي كل واحد ربعها، لأنه قضية التوزيع والله أعلم.

وتجب في اللسان الدية إذا كان سالم اللوق ناطقاً لقوله عليه الصلاة والسلام «وفي اللسان الدية»^(٣) وهو قول أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم ولا مخالف ولأن فيه جمالاً ومنفعة وأثر منفعة، وسواء في ذلك الصغير والكبير والأعجمي والألكن والعجل والثقل والأرت والألثغ وغيره. قال الروياني: ويحتمل أن يقال بخلافه، وفي لسان الأخرس حكومة سواء كان خرسة أصلياً أم عارضاً، هذا إذا لم يلعب اللوق بقطع الأخرس، أو كان قد ذهب ذوقه قبله، فأما إذا ذهب ذوقه بقطع لسانه ففيه الدية، كذا ذكره في أصل الروضة والله أعلم. (نعم) إذا كان لسان الشخص ناطقاً إلا أنه فاقد اللوق فقطعه شخص ففيه الحكومة. قاله الماوردي والله أعلم.

(١) الحادة: أي القوية.

(٢) الكليلة: الضعيفة والمتعبة.

(٣) ورد في حديث عمرو بن حزم السابق الذي أخرجه النسائي في: (٤٥) كتاب القسامة - (٤٥) باب ذكر حديث عمرو بن حزم - حديث رقم: (١). ورواه الدراري في: (١٥) كتاب الديات - (١٢) باب كم الدية من الإبل - حديث رقم: (٢).

(فرع) لسان الطفل إن عرفت سلامته بنطقه بحرف من حروف الحلق لأنها أول ما تظهر منه عند البكاء، أو بحروف الشفة كبابا وماما، أو بحروف اللسان في زمانه كملت فيه الدية. قال ابن الصباغ: ويجب فيه القصاص، وإن لم ينطق بذلك في زمانه ففيه حكومة، لأن الظاهر خرسه، ولو قطعه قاطع حالة ولادته فالأصح وجوب الدية جملاً على الصحة وقيل حكومة، ولو تعلو نطقه لا لخلل في لسانه بل لأنه ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه إياه، فهل تجب فيه دية أم حكومة؟ وجهان والله أعلم. وتجب في الشفتين الدية لأنه عليه الصلاة والسلام ذكر ذلك في كتاب عمرو بن حزم، ولأن فيهما جملاً ومنفعة فأشبهها اليدين وفي إحداهما نصفها وفي بعضها بحسابه لأنه قضية التوزيع ولو جنى عليهما فثلثنا وجبت الدية كشلل اليدين والله أعلم. قال:

(وَتَجِبُ فِي ذَهَابِ الْكَلَامِ الدِّيَةُ).

هذا شروع فيما يتعلق بفوات المنافع، فإذا جنى شخص على لسان ناطق فأذهب كلامه وجبت الدية لأنه سلبه أعظم منافعه فأشبهه البصر، وإن ذهب بعض الكلام وجب بقسطه، وإنما تؤخذ الدية إذا قال أهل الخيرة لا يعود نطقه، فلو أخلعت ثم عاد استردت منه. وأعلم أن التوزيع على جميع الحروف على ظاهر النص وبه قال الأكثرون وهي ثمانية وعشرون حرفاً في اللغة العربية، ولو كان شخص لا يعرف الحروف كلها كالآرت والألف التي لا يتكلم إلا بعشرين حرفاً مثلاً، فإذا ذهب كلامه فالصحيح تجب دية كاملة لأنه أذهب كلامه، فعلى هذا لو ذهب بعض الحروف وزع على ما يحسنه لا على الجميع والله أعلم. وتجب في ذهاب البصر الدية لأن منفعة العينين البصر فلها به كشلل اليدين والله أعلم. ويجب في ذهاب السمع كمال الدية لأن عمر قضى بذلك^(١) ولم يخالف، ولأنه من أشرف الحواس فأشبهه البصر، ولو جنى عليه فارتقت داخل الأذن ارتفاقاً لا وصول إلى زواله فالأصح وجوب حكومة لبقاء السمع، وقيل تجب الدية لفوات السمع والله أعلم.

ويجب في ذهاب الشم كمال الدية لأنه أحد الحواس فأشبهه البصر، وقيل فيه حكومة لضعف منفعته والله أعلم. ويجب في ذهاب العقل كمال الدية لأنه كذلك في كتاب عمرو بن حزم^(٢) ولأن عمر وزيداً رضي الله عنهما قضيا بذلك ولم يخالفا^(٣)، لأنه من أشرف الحواس

(١) حديث حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (١/٧/١١) وعنه البيهقي (٨٦/٨). عن أبي قلابة قال: قرى رجل بحجر في رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله وذكره فلم يقرب النساء، فقضى عمر فيه بأربع ديات.

(٢) ليس في نسخة عمرو بن حزم كما قال الحافظ في «التلخيص» (٢٩/٤) وإنما رواه البيهقي (٨٥/٨) وسنده ضعيف.

(٣) تقدم قبل حديث عن عمر.

فكان أحق بكمال الدية من جميع الخواص لأنه لا يقع التمييز بينه وبين البهيمة إلا به . وأعلم أنه لا يجري فيه قصاص للاختلاف في محله لأن منهم من محله إن محله القلب وهو المصحح ، أو الدماغ ، أو مشترك بينهما ، ولأنه يتعلو استيفاؤه لأنه قد يذهب بقليل الجنائية ، ولا يذهب بكثيرها . وأعلم أن المراد بالعقل الموجب للدية العقل الغريزي الذي يتعلق به التكليف ، فأما المكتسب الذي به حسن التصرف ففيه حكومة والله أعلم . وقول الشيخ [وتجب في الذكر والأنثيين] يعني الدية أي في كل منهما ، وكان من حق الشيخ أن يقدم هذين لأنهما من قبيل الاجرام لا من قبيل المنافع . والأصل في وجوب الدية فيهما حديث عمرو بن حزم ، ولأن الذكر فيه منفعة التناسل وهي من أعظم المنافع فأشبه الأنثى وسواء في ذلك ذكر الشيخ والشاب والصغير والعنين وغيرهم ، لأن العنة عيب في غير الذكر ، وفي الحشفة الدية لأن ما عداها من الذكر كالتابع لها كالكف مع الأصابع ، وإن قطع بعض الحشفة وجب بقسطه في الراجح ، ولو جنى على ذكره فשלّ وجبت الدية كشلل اليد ، وأما الأنثيان فوجوب الدية فيهما مع ذكرهما في الخبر لأنهما من تمام الخلقة ومحل التناسل ، ولا فرق في ذلك بين العنين والمحبوب والطفل والشيخ ، والأنثيان هما البيهتان ، وقد جاء في بعض الروايات «وَفِي الْبَيْهَتَيْنِ الدِّيَةُ»^(١) وفي إحداهما نصف الدية لأنه قضية التوزيع كاليتين ، فلو قطعتهما فذهب ماؤه لزمه ديتان والله أعلم . قال :

(وَفِي الْمَوْضِعَةِ وَالسِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ).

لأنه الوارد في حديث عمرو بن حزم فلو أوضح موضحتين فأكثر تعدد الأرض . وأما الأسنان ففي الواحدة خمس من الإبل فلو قطع جميع الأسنان إما في دفعة أو بضربة أو أسقاه شيئاً فسقطت أسنانه أو والى بين القلع بحيث لم يتدخل اندمال فهل تجب دية نفس لأن الأسنان جنس ذو عدد فأشبه الأصابع ؟ أم يجب في كل سن خمس من الإبل ؟ المذهب أنه يجب في كل سن خمس كما أطلقه الشيخ . وبه قطع جماعة لعموم قوله عليه الصلاة والسلام «وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ»^(٢) . ولأنها تزيد غالباً على قدر الدية بخلاف الأصابع فعلى المذهب

(١) ورد من حديث عمرو بن حزم الذي رواه النسائي في : (٤٥) كتاب الديات - (٢٠) باب ديات الأعضاء - حديث رقم : (٤٥٦٤) . ورواه الدررسي في : (١٥) كتاب الديات - (١٢) باب كم الدية من الإبل - حديث رقم : (٢) . وإسناده ضعيف .

(٢) قوله : «وفي كل سن خمس» أي أضررس أو ثنابا أو رباحيات .

(٣) رواه أبو داود في : (٣٨) كتاب الديات - (٢٠) باب ديات الأعضاء - حديث رقم : (٤٥٦٠) . ورواه النسائي في : (٤٥) كتاب القسامة - (١) باب ذكر حديث عمرو بن حزم - حديث رقم : (١) . ورواه مالك في : (٤٣) كتاب العقول - (١) باب ذكر العقول - حديث رقم : (١) . بسند صحيح مرسل . ورواه البيهقي : (٨١/٨) بإسناد ضعيف .

يجب مائة وستون بغيراً إذا كان كامل الأسنان، وهي إثنتان وثلاثون سنناً أربع ثنائياً وأربع رباعيات، وأربعة أنياب وأربع ضواحك وإثنا عشر ضرساً وأربعة نواجذ وهي آخرها فلو زادت على ذلك فهل يجب لكل من الزوائد خمس من الإبل لظاهر الخبر أو حكومة كالأصابع الزوائد؟ فيه وجهان، وقال:

(وَفِي كُلِّ حُضْوٍ لَا مَنَفَعَةٌ فِيهِ حُكُومَةٌ).

أقول وكذا في كسر العظام بل في جميع الجنائيات التي لا تقدير فيها لأن الشرع لم ينص عليها ولم تنته في شبهها إلى النصوص فوجب فيها حكومة وكذا تجب الحكومة في تعويج الرقبة والوجه وتسويله وتصغيره، وما أشبه ذلك ثم الحكومة أن يقوم المجني عليه بتقدير أنه عبد بعد الاندمال ويؤخذ بنسبة النقص من الدية وهي الإبل على الأصح، وقيل نقد البلد كذا ذكره الرافعي عند إفضاء المرأة فأعرفه. مثاله يساوي المجني عليها مائة عند السلامة وبعد الجنائية والاندمال تسعين، فتجب عشر دية لكن بشرط أن ينقص عن دية العضو المجني عليه إن كان له أرض مقلد فإن لم ينقص نقص الحاكم ما يراه، وأقله ما جاز عمله ثمناً أو صداقاً والله أعلم. قال:

(وَدِيَةُ الْعَبْدِ قِيمَتُهُ عَبْدًا كَانَ أَوْ أَمَةً).

إذا قتل شخص ممن يجب عليه الضمان عبداً أو أمة لزمه قيمته بالغة ما بلغت لأنهما مال فأشبهها سائر الأموال المتقومة والله أعلم. قال:

(وَدِيَةُ الْجَنِينِ الْمَمْلُوكِ عَشْرُ قِيمَةٍ أَمَّهُ دَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى).

لأنه جنين آدمية فيضمن بعشر ما تضمن به الأم كالحرة، وفي الوقت الذي يعتبر فيه قيمتها وجهان: أحدهما حالة الضرب لأن الضرب سبب الإسقاط، وهذا هو المصحح في المحرر والمنهاج والشرح الصغير ونص عليه الشافعي وذكره الشيخ في التنبيه وأقره النووي عليه في التصحيح، وقيل تعتبر القيمة أكثر ما كانت من وقت الضرب إلى الإسقاط، وهذا ما صححه النووي في أصل الروضة ونص عليه الشافعي ولك ألا تجعل بين التصحيحين مخالفة، وتقول تصحيح المنهاج جرياً على الغالب لأن قيمة الأم وقت الجنائية في الغالب أكثر قيمة مما بعدها. لأن وقت الجنائية وقت سلامة ولا شك أن وقت السلامة تكون القيمة فيه أكثر من غيره، والله أعلم. وقول الشيخ [ودية الجنين المملوك] احترز به عن الجنين الحر فدية الجنين الحر المسلم إذا انفصل ميتاً بالجنائية غرة عبد أو أمة ثبت ذلك من قضائه رحمته رواه الشيخان ويشترط بلوغها نصف عشر دية الأب أو عشر دية الأم وهي قيمة خمس

(١) رواه البخاري في: (٨٧) كتاب النيات - (٢٥) باب جنين المرأة - حديث رقم: (٦٩٠٤ - ٦٩٠٨) =

من الإبل لأن عمر رضي الله عنه قوم الغزاة خمسين ديناراً وكذا عليّ وزيد رضي الله عنهما ولا مخالف لهم ولأنها دية تقتدرت كسائر الدييات فقدرت بأقل أرض ورد من الشرع وهو الموضحة ولا ترد الأئمة، فإن فيها ثلاثة وثلاثاً فإن ديتها مقدرة بالإجتهاد والله أعلم.

(فرع) صاح على صبي غير مميز على طرف سطح أو نهر أو بئر فارتعد وسقط ومات منه وجبت الدية قطعاً ولا قصاص على الراجع، ولو كان على وجه الأرض ومات من الصبي فلا ضمان على الراجع لأن الموت به في غاية البعد والمجنون والمعتوه الذي يعتريه الوسواس والتائم والمرأة الضعيفة كالصبي الذي لا يميز وشهر السلاح والتهديد الشديد كالصبيح ولو صاح على بالغ على طرف سطح ونحوه فلا ضمان على الراجع، والمراعى العتيق كالبالغ، وإن صاح على صغير فزال عقله وجب الضمان والله أعلم.

(فرع) اتبع شخص إنساناً بسيف فهرب، وألقى نفسه من الخوف في نهر أو من شاطئ عال أو في بئر فهلك فلا ضمان لأن الهارب هو الذي باشر هلاك نفسه قصداً والمباشرة مقدمة على السب فلو لم يعلم بالمهلك فوقع بلا قصد بأن كان أعمى أو في ظلمة أو في ليل وجب على الطالب الضمان ولو اتخسف به سق في هربه وجب الضمان على الراجع، ونص عليه الشافعي والعراقيون ولو كان المطلوب صبياً أو مجنوناً فألقى نفسه في بئر ونحوه، فهل يضمن الطالب؟ يبنى على أن عملهما خطأ أو عمد، إن قلنا إن عمدهما عمد فهما كالبالغ، وإن قلنا خطأ وجب الضمان والله أعلم.

(فرع) سلم الصبي إلى سباح ليعلمه السباحة فغرق وجبت فيه دية شبه العمد على

= ورواه في: (٧٦) كتاب الطب - (٤٦) باب الكهانة - حديث رقم: (٥٧٥٩). ورواه في: (٩٦) كتاب الاعتصام - (١٣) باب ما جاء في اجتهاد القضاء - حديث رقم: (٧٣١٧، ٧٣١٨). ورواه مسلم في: (٢٨) كتاب القسامة - (١١) باب دية الجنين - حديث رقم: (٣٤، ٣٥، ٣٩). ورواه أبو داود في: (٣٨) كتاب الدييات - (٢١) باب دية الجنين - حديث رقم: (٤٥٦٨ - ٤٥٧٢). ورواه الترمذي في: (١٤) كتاب الدييات - (١٥) باب ما جاء في دية الجنين - حديث رقم: (١٤١٠). ورواه عن أبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وقال بعضهم: الفرقة عبد أو أمة أو خمسمائة درهم، وقال بعضهم أو فرس أو بخل. ورواه في: (١٠) كتاب الرضاع - (٦) باب ما جاء ما يلعب ملة الرضاع - حديث رقم: (١١٥٣) - ورواه عن حجاج بن حجاج الأسدي عن أبيه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٤٥) كتاب القسامة - (٢٨) باب دية جنين المرأة - حديث رقم: (٢ - ٦). ورواه في: (٣٩) باب صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة وشبه العمد - حديث رقم: (١ - ٥). ورواه ابن ماجه في: (٢١) كتاب الدييات - (١١) باب دية الجنين - حديث رقم: (٢٦٣٩ - ٢٦٤١). ورواه الدارمي في: (١١) كتاب النكاح - (٤٩) باب ما يلعب ملة الرضاع - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٢/٢١٦، ٢٧٤، ٤٣٨، ٤٩٨، ٥٣٩، ٤٥٠/٣، ٣٢٦/٥.

الصحيح كما لو ضرب المعلم الصبي للتأديب فهلك، ولو ختن الحجام فأخطأ فأصاب الحشفة وجب الضمان، وتحمله العاقلة لأنه قطع ما لم يؤذن له فيه والله أعلم.

(فرج) كناسة البيت وقشور البطيخ، ونحوهما إذا طرحها في موات فهلك بها إنسان أو تلف بها مال فلا ضمان، وإن طرحها في الطريق فحصل بها تلف وجب الضمان على الصحيح وبه قطع الجمهور وقيل لا ضمان للمادة، وقيل إن ألغاه في متن الطريق ضمن، وإن ألغاه في منعطف لا ينتهي إليه المارة غالباً فلا ضمان. فعلى الصحيح شرط الضمان أن يكون الذي يعثر بها جاهلاً أما إذا أمشي عليها قصداً فلا ضمان كما لو نزل في البئر العدوان فزلق ولو رش الماء في الطريق فزلق به إنسان أو بهيمة نظر إن رش لمصلحة عامة كدفع الغبار عن المارة فلا ضمان، وإن كان لمصلحة نفسه وجب الضمان قال الراعي: ويجيء فيه الوجه المذكور في طرح القشور ولو جاوز القدر المعتاد في الرش. قال المتولي: وجب الضمان قطعاً كما لو بل الطين في الطريق فإنه ضمن ما تلف به، ولو بنى على باب داره دكة فتلّف بها إنسان أو دابة وجب الضمان، وكذا الطواف إذا وضع متاعه في الطريق فتلّف به شيء لزمه الضمان بخلاف ما لو وضعه على طرف حائوته والله أعلم. قال:

(فصل: في القسامة^(١)): وَإِذَا اقْتَرَنَ بِدَعْوَى الْقَتْلِ لَوْثٌ يَمُتُّ بِهِ صِدْقٌ فِي النَّفْسِ حَلَفَ الْمُدْعِي خَمْسِينَ يَمِينًا وَاسْتَحَقَّ الدِّيَّةَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَوْثٌ فَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ).

هذا فصل القسامة وهي الأيمان في الدماء، وصورتها أن يوجد قاتل بموضع لا يعرف من قتله ولا بينة ويدعي ولي قتله على شخص معين أو جماعة معينين وتوجد قرينة تشعر بصدقة ويقال له اللوث فيحلف على ما يدعيه خمسين يميناً ولا يشترط موالاتها على الراجح، فإذا حلف وجبت الدية في العمد على المقسم عليه، وفي الخطأ وشبه العمد على

(١) صورة القسامة: أن يوجد قاتل وادعي وليه على رجل أو على جماعة وعليهم لوث ظاهر، واللوث ما يغلب على القلب صدق المدعي بأن وجد فيما بين قوم أعداء لا يخالطهم غيرهم كقتيل خير وجد بينهم والعداوة بين الأنصار وبين أهل خير ظاهرة، أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء وتفرقوا عن قاتل أو وجد في ناحية قتيل، وثم رحل مختضب بدمه أو يشهد عدل واحد على أن فلاناً قتله أو قاله جماعة من العبيد والسوان جاؤا متواثمين بحيث يؤمن تواطؤهم، ونحو ذلك من أنواع الموت فبدأ يمين المدعي فيحلف خمسين يميناً على نفي القاتل، ويجب بها الدية المتخلطة، فإن لم يكن هناك لوث فالقول قول المدعي عليه مع يمته كما في سائر الدعاوى ثم يحلف يميناً واحداً أو خمسين يميناً قولان: أحدهما الأول. فإن كان المدعون جماعة توزع الأيمان عليهم على قدر موازينهم على أصح القولين، ويجبر الكسر، والقول الثاني: يحلف كل واحد منهم خمسين يميناً، وإن كان المدعي عليهم جماعة، ووزع على عدد رؤسهم على أصح القولين إن كان الدعوى في الأطراف سواء كان اللوث أو لم يكن فالقول قول المدعي عليه مع يمته. هذا كله بيان ملحق الشافعي.

العاقلة. واللوث طرق: منها أن يوجد قتيل في قبيلة أو حصن أو قرية صغيرة أو محلة منفصلة عن الكبيرة، وبين القتل وبين أهلها عداوة ظاهرة فهذا اللوث في حقهم، ومنها أن يتفرق جماعة عن قتيل في دار دخلها عليهم وهو ضعيف أو لحاجة أو في مسجد أو بستان أو طريق أو صحراء فهو لوث، وكذا لو ازدحم قوم على بئر أو مضيق، ثم تفرقوا عن قتيل ولا يشترط في هذا أن يكون بينه وبينهم عداوة، ومنها لو شهد عدل أن زيداً قتل فلاناً فلوث على المذهب سواء تقدمت شهادته على الدعوى أو تأخرت، ولو شهد عبيد ونسوة فإن جاءوا متفرقين فلوث ولو جاءوا دفعة على الراجح ولو شهد من لا يقبل روايته كصبيان وفسقة وذميين، فالصحيح أنه لوث، ومنها قال البغوي: لو وقع في النسنة الخاص والعلم أن زيداً قتل فلاناً فهو لوث في حقه وسواء في القسامة أدهى مسلم على كافر أو عكسه. والأصل في القسامة ما روى سهل بن أبي^(١) خيثمة قال: انطلق عبد الله^(٢) بن سهل ومحبيصة^(٣) بن مسعود إلى خيبر، وهي يومئذ صلح فتفرقا فأتى محبيصة إلى عبد الله بن سهل، وهو يتششط في دمه قتيلاً فدفعه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن^(٤) بن سهل وحويصة^(٥) ومحبيصة ابناً مسعود إلى النبي ﷺ فلهم^(٦) عبد الرحمن يتكلم، فقال: «كَبُرَ كَبْرٌ، وَهُوَ أَخَذْتُ الْقَوْمَ فَسَكَّتْ فَتَكَلَّمُوا فَقَالَ: أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِفُّونَ^(٧) دَمَ قَاتِلِكُمْ أَوْ صَاحِبِكُمْ؟ فَقَالُوا: كَيْفَ نَحْلِفُ

(١) سهل بن أبي خيثمة: صوابه سهل بن أبي حنيفة. بفتح فسكون ففتح، ابن ساعدة بن عامر الأنصاري الخزرجي المدني، صحابي صغير، ولد سنة ثلاث من الهجرة، وله أحاديث، مات في خلافة معاوية. (تقريب التهذيب ١/٣٣٥).

(٢) عبد الله بن سعد الحارثي قاتل اليهود بشير وهو أخو عبد الرحمن وأبن أخي حويصة ومحبيصة وبنيه كانت القسامة. (أسد الغابة ٣/١٧٩).

(٣) مُحَبِّصَةُ بن مسعود بن كعب، الخزرجي، وهو بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التثنية وقد تسكن، أبو سعيد، المدني، صحابي معروف. (تقريب التهذيب ٢/٢٣٣).

(٤) عبد الرحمن بن سهل بن زيد بن كعب بن عامر بن علي بن مجذعة بن حارثة الأنصاري الحارثي أخو عبد الله ابن عم حويصة ومحبيصة، وهو الذي قُتل أخوه عبد الله بن سهل في خيبر فجاء يطلب دمه فأراد أن يتكلم وهو أصغر القوم فقال النبي كبرير فتكلم محبيصة ثبت ذلك في الصحيحين. (أسد الغابة ٤٠٢/٢).

(٥) حويصة أخو محبيصة بن مسعود بن كعب الخزرجي، السابق.

(٦) قوله: «فلهم عبد الرحمن يتكلم» معنى هذا أن المقتول هو عبد الله، وله أخ اسمه عبد الرحمن. ولهما ابنا عم وهما محبيصة وحويصة. وهما أكبر سناً من عبد الرحمن. فلما أراد عبد الرحمن أخو القاتل أن يتكلم، قال له النبي ﷺ «كبر» أي ليتكلم أكبر منك. قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي: وأعلم أن حقيقة الدعوى إنما هي لأخيه عبد الرحمن، لا حق فيها لابني عمه. وإنما أمر النبي ﷺ أن يتكلم الأكبر، وهو حويصة، لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى، بل سماع صورة القصة وكيف جرت. فإذا أراد حقيقة الدعوى تكلم صاحبها.

(٧) قوله: «وتستحقون دم قاتلكم» معناه شئت حثكم على من حلفتم عليه.

وَلَمْ تَشْهَدْ وَلَمْ تَرَ؟ قَالَ: فَتَرَكْتُكُمْ يَهُودٌ يَحْمِسِينَ يَمِينًا مِنْهُمْ، فَقَالُوا: كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَيْمَانِ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَقَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ^(١) رواه الشيخان، وهذا الحديث مخصص لمعوم قوله عليه الصلاة والسلام «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْحِيِّ وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُتْلَعِ عَلَيْهِ»^(٢) مع أن الدارقطني روى «إِلَّا فِي الْقَسَامَةِ»^(٣) ووجه تقديم المدعي في القسامة^(٤) أن جانبه قوي باللوث فتحولت اليمين إليه كما لو أقام شاهداً في غير الدم. وقوله [فإن لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعي عليه] جرباً على القاعدة، وقوله [يدعوى القتل] احتراز به عن غير القتل فلا قسامة فيما دون النفس من الأطراف والجروح والأموال بل القول فيها قول المدعي عليه يمينه، وإن كان هناك لوث لأن النص ورد في النفس، وفي وجه تجري في الأطراف وغلظ قائله والله أعلم.

(فرع) إذا أنكر المدعي عليه اللوث في حقه، وقال: لم أكن مع المتفرقين عنه صدق يمينه والله أعلم. قال:

(١) رواه البخاري في: (٨٧) كتاب الديات - (٢٢) باب القسامة - حديث رقم: (٦٨٩٨). ورواه مسلم في: (٢٨) كتاب القسامة - (١) باب القسامة - حديث رقم (١ - ٦). ورواه أبو داود في: (٢٨) كتاب الديات - (٨) باب القتل بالقسامة - حديث رقم: (٤٥٢٠). ورواه الترمذي في: (١٤) كتاب الديات - (٢٣) باب ما جاء في القسامة - حديث رقم: (١٤٢٢). ورواه عن واقع بن خويلد. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم في القسامة، وقد رأى بعض فقهاء المدينة الفرود بالقسامة. وقال بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن القسامة لا توجب الفرود وإنما توجب الذمة. ورواه النسائي في: (٤٥) كتاب القسامة - (٣) باب تبرئة أهل الدم في القسامة - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٤٤) كتاب القسامة - (١) باب تبرئة أهل الدم في القسامة - حديث رقم: (١).

(٢) رواه البخاري في: (٤٨) كتاب الرهن - (٦) باب إذا اختلف الرهان والمُرْتُون ونحوه - حديث رقم: (٢٥١٤). ورواه في: (٥٢) كتاب الشهادات - (٢٠) باب اليمين على المتْلَعِ عليه في الأموال والحلود - حديث رقم: (٢٦٦٨). ورواه في: (٦٥) كتاب التفسير - باب (٣) [إن الذين يشتركون بمهد الله بالأحكام في أن البيعة على المتْلَعِ واليمين على المتْلَعِ عليه - حديث رقم: (١٤٣١)]. ورواه عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. قال أبو عيسى: هذا حديث في إسناده مقال. ومحمد بن عبيد الله المرزومي يصف في الحديث من قِيلَ حفظه، ضعفه ابن المبارك وغيره. ورواه في (١٢) الباب المذكور - حديث رقم: (١٣٤٢). ورواه عن ابن عباس. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (١٣) كتاب الأحكام - (٧) باب البيعة على المدعي واليمين على المتْلَعِ عليه.

(٣) هذه رواية للدارقطني رقم: (٥١٧).

(٤) القسامة: بالفتح، اليمين. كالقسم. وحقيقتها أن يقسم من أولياء الدم خمسون نفرًا على استحقاتهم دم صاحبهم، إذا وجدوه قتيلاً بين قوم ولم يعرف قاتله. وقد تكلّمنا على القسم وعدده، وحكمه، قريباً.

(وَعَلَى قَاتِلِ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ كَفَّارَةٌ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْغُيُوبِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِيْعَامِ شَهْرَيْنِ مُتَكَبِّرَيْنِ).

إذا قُتِلَ من هو من أهل الضمان سواء كان اقاتل مسلماً أو كافراً وسواء كان حراً أو عبداً وسواء كان صبيّاً أو مجنوناً وسواء كان مباشراً أو بسبب وسواء كان عامداً أو مخطئاً من يحرّم قتله لحقّ الله تعالى وجبت الكفارة وسواء كان المقتول مسلماً أو كافراً وسواء كان ذمياً أو معاهداً وسواء كان حراً أو عبداً وسواء كان عبده أو عبد غيره وسواء كان عاقلاً أو مجنوناً وسواء كان صغيراً أو جنيناً، وضابطه أن يكون المقتول آدمياً معصوماً بإيمان أو أمان فلا تجب الكفارة بقتل حربي ومرتدّ وقاطع طريق وزان محصن ولا يقتل نساء أهل الحرب ولا أولادهم وإن كان قتلهم محرّماً لأنّ تحريرهم ليس لحرمتهم بل لمصلحة المسلمين لئلا يغرّبهم الارتفاق بهم، وعن هذا احترزنا بقولنا من يحرّم قتله لحقّ الله، أما وجوب الكفارة في قتل الخطأ فللإجماع والنص قال الله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (١) الآية، وأما في العمد، فلما روى واثلة بن (٢) الأسقع قال: «أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَوْجَبَ بَعْنِي النَّارَ بِالْقَتْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُخْرِقُوا عَنْهُ» (٣) وفي رواية «فَلْيُعْتِقْ رَقَبَةً يُعْتِقُ اللَّهُ بِكُلِّ عَصِيٍّ مِنْهَا عَصِيٌّ مِثْلُهُ مِنَ النَّارِ» (٤) رواه النسائي وأبو داود وصححه ابن حبان والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين، والقاتل لا يستوجب النار إلا في العمد، ولأنه قتل آدمي محقون لحرمة فوجب فيه الكفارة كالخطأ. وقول الشيخ [وعلى قاتل النفس] أعم من كونه واحداً أو جماعة فلو اشترك جماعة في قتل واحد لزم كل واحد منهم كفارة لأنه حق متعلق بالقتل لا يتبعض فوجب أن يكمل في حق كل واحد كالقصاص، ولأن فيها معنى العبادة وهي لا توزع، وقيل تجب كفارة لأنها مال يجب بالقتل فوجب أن لا تكمل في حق كل واحد كالدية وكفارة قتل الصيد، ومن قال بالصحيح فرق بأن الدية وجزاء الصيد بدل نفس وهي واحدة والكفارة لتكفير إثم القتل لا بدلاً كذلك لم تختلف بصغر المقتول وكبره ولم تجب في الأطراف، ويصدق على كل منهم أنه قاتل، والكفارة عتق رقبة مؤمنة

(١) سورة النساء آية: ٩٢.

(٢) واثلة بن الأسقع، بالقف، ابن كعب الليثي، صحابي مشهور، نزل الشام، وعاش إلى سنة خمس وثمانين، وله مائة وخمس سنين. (تقريب التهذيب ٢/٣٢٨).

(٣) رواه أبو داود في: (١٩) كتاب العتق - (١٣) باب في ثواب العتق - حديث رقم: (٣٩٦٤). ورواه أحمد: ٤٩٠/٣. ورواه البيهقي: ١٣٢/٨ وفي سننه ضعف.

(٤) رواه النسائي في: (٢٥) كتاب الجهاد - (٢٦) باب ثواب من رمى سهمه في سبيل الله حديث رقم: (١) -

(٤). ورواه أبو داود في تخريج الحديث السابق. ورواه ابن حبان: (٢٥٦/٦) باب العتق - حديث رقم: (٤٢٩٥). ورواه أحمد: ٤٤٧/٢.

بنص القرآن العظيم على واجدها فاضلة عن كفايته على الدوام، قاله الماوردي والبندينجي فإن لم يجدها صام شهرين متتابعين للآية الكريمة، فإن لم يستطع فقولان: أحدهما يطعم ستين مسكيناً كل مسكين مداً من طعام ككفارة الظهار، ولأنه المنصوص عليه في الظهار فحمل المطلق عليه هنا، والأظهر لا يطعم شيئاً لأن الإبدال في الكفارات موقوف على النص دون القياس، ولا يحمل المطلق على المقيّد إلا في الأوصاف دون الأصل كما حمل مطلق اليد في التيمم على تقييدها بالمرفق في الوضوء ولم يحمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء فعلى الصحيح لو مات قبل الصوم أخرج من تركته لكل يوم مد طعام كفوات صوم رمضان. وأهلم أن القول في الرقبة والصيام على ما ذكرنا في الظهار والله أعلم.

(فرع) إذا وجبت الكفارة بقتل الصبي والمجنون أعتق الولي من مالهما كما تخرج الزكاة والفقرة ولا يصوم عنهما بحال فلو صام الصبي في صغره فهل يجزيه؟ وجهان كما لو قضى في صغره حجة أفسلها والله أعلم.

كتاب الحدود^(١)

الحدود جمع حد، وهو في اللغة المنع، ومنه سمي حد الدار لمنعه مشاركة غيره، وسمي البواب حداً لمنعه الداخل والخارج، وسميت الحدود حدوداً لمنعها من ارتكاب الفواحش، وقيل لأن الله تعالى حدها وقدرها فلا يزداد عليها ولا ينقص منها، وكانت الحدود في صدر الاسلام بالقramات ثم نسخت بهذه الحدود والله أعلم^(٢). قال:

(الزاني^(٣) عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُحْصَنٍ^(٤) وَغَيْرِ مُحْصَنٍ^(٥) فَالْمُحْصَنُ حَدُّهُ الرُّجْمُ، وَغَيْرُ الْمُحْصَنِ حَدُّهُ مِائَةٌ جَلْدَةً وَتَغْرِيبٌ عَامٌ).

الزنا من الكبائر وموجب للحد وهو مقصور وقد يمد، وضابط ما يوجب الحد: هو

(١) حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئاً، فمن المطلق عليه الردة والحرابة ما لم ينسب قبل القدرة والزنا والقلب به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا، والسرقه، ومن المختلف فيه جحد العارية، وشرب ما يسكر كثيره من غير الخمر، والقلب بغير الزنا، والتعرض بالقلب، واللواط، ولو بمن يحل له نكاحها، وإتيان البهيمة، والسحاق، وتمكين المرأة القرد وغيره من اللواط من وطئها، والسحر، وترك الصلاة تكاملاً، والقطر في رمضان، وهذا كله خارج عما تشرع فيه المقاتلة كما لو ترك قوم الزكاة، ونصبوا للهلك الحرب.

(٢) وتطلق الحدود ويراد بها نفس المماضي كقوله تعالى ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها﴾ وعلى فعل فيه شيء مقدر، ومنه ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾ وكأنها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً.

(٣) ولزيادة تعريف الزنا قلت: هو اللواط المحرم في قبل كان أو دبر.

(٤) إن كان الزاني محصناً أو محصنة: رجم بالحجارة حتى يموت، لما كان يتلى ونسخ: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة تكالفاً من الله، والله عزيز حكيم. ولأمر رسول الله عليه وسلم بالرجم وفعله فقد رجم الغامدية وماعزاً رضي الله عنهما، ورجم اليهوديين لعنة الله عليهما. حديث صحيح.

(٥) إذا كان الزاني غير محصن، وهو الذي لم يسبق له أن تزوج زوجاً شريعاً خلا فيه بالزوجة ووطنها فيه، فإنه يجلد مائة جلدة، ويضرب عاماً عن بلد، والزانية غير المحصنة مثله إلا أن تغريبها إن كان بسبب مفسدة فلا تغرب لقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ. وَلَقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أن النبي ﷺ «ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب».

ابلاج قدر الحشفة من الذكر في فرج محرّم مشتهى طبعاً لا شبهة فيه، ثم إن كان الزاني محصناً فحدّه الرجم ولا جلد معه، وقال ابن المنذر: يجلد ثم يرجم، وإن كان غير محصن فحدّه الجلد والتغريب، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة لأن عمر رضي الله عنه خطب فقال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيهِ أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ فَقَرَأَهَا وَوَعَيْنَهَا وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا وَإِنِّي خَشِيتُ إِنْ طَالَ الزَّمَانُ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَقُولُونَ بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى، فَالْرَّجْمُ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا كَانَ مُحْصَنًا إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ حَمَلٌ أَوْ اغْتِرَافٌ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عَمْرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَكُنْتُمْ»^(١). رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي مختصراً ومطولاً، وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكره أحد. وإن كان غير محصن، فإن كان حراً فحدّه جلد مائة للآية الكريمة، وهي قوله تعالى ﴿فَلْيُجْلِدُوا كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٢) وتغريب عام لقوله عليه الصلاة والسلام «الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدٌ مِائَةً وَتَغْيِي سِنَّةٍ»^(٣). رواه مسلم والله أعلم.

واعلم أنه لا ترتيب بين الجلد والتغريب فيقدم ما شاء منهما، نعم يشترط في التغريب أن يكون إلى مسافة تقصر فيها الصلاة على الصحيح لأن المقصود به الإباحاش عن أهله ووطنه، وما دون مسافة القصر في حكم الحضر، فإن رأى الإمام تغريبه إلى أكثر من ذلك

= رواه البخاري. وإن كان عبد جلد خمسين جلدة، ولم يخرّب لما يضح من حقوق سيده من خدمته له.
(١) رواه البخاري في: (٨٦) كتاب الحدود - (٣٠) باب الاعتراف بالزنا - حديث رقم: (١٨٢٩). ورواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (٣) باب حد الزنى - حديث رقم: (١٢ - ١٤). ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٢٣) باب في الرجم - حديث رقم: (٤٤١٨). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (٧) باب ما جاء في تحقيق الرجم - حديث رقم: (١٤٣١). ورواه عن سعيد بن المسيّب عن عمر بن الخطاب. قال أبو عيسى: حديث عمر حديث حسن صحيح، وروى عن غير وجه عن عمر. ورواه ابن ماجه في: (٢٠) كتاب العتق - (٩) باب الرجم - حديث رقم: (٢٥٥٣). ورواه النلاوي في: (١٣) كتاب الحدود - (١٧) باب في حد المحصنين بالزنا - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٢٩١/١. ورواه البيهقي: ٢١١/٨.

(٢) سورة النور آية ٢.

(٣) رواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (٣) باب حد الزنى - حديث رقم: (١٢). بلفظ فتشاوروا عني. تخلّوا عني. قد جعل الله لهنّ سبيلاً البكر بالبكر - جلد مائة وتغيب سنة والثيب بالثيب، جلد مائة والرجم. ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٢٣) باب في الرجم - حديث رقم: (٤٤١٥). ورواه الدارمي في: (١٣) كتاب الحدود - (١٩) باب في تفسير قول الله تعالى ﴿لَوْ يَجْمَلُ اللَّهُ لِهِنَّ سَبِيلًا﴾ - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٣١٣/٥. ورواه البيهقي: ٢١٠/٨. وقوله: «البكر بالبكر... والثيب بالثيب» ليس هو على سبيل الاشتراط بل حد البكر الجلد والتغريب. سواء زنى بكر أم ثيب. وحد الثيب الرجم - سواء زنى بيب أم بكر. فهو شبه بالتقييد الذي يخرج على الغالب.

فعل لأن الصديق رضي الله عنه غرب إلى فلك، والفاروق عمر رضي الله عنه إلى الشام، وعثمان رضي الله عنه إلى مصر، وعلي رضي الله عنه إلى البصرة، وقال المتولي: إن وجد على مسافة القصر موضعاً صالحاً لم يجز إلى الأبعد وهو وجه، والصحيح الذي قطع به الجمهور الأول تقضية الصحابة، ولا تغرب المرأة الا بمحرم أو زوج، فلو لم يخرج الا بأجرة لزم وتكون من مالها على الأصح، فاذا زنى البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذمي أو مرتد وجب عليه الحد، أما المسلم فبالاجماع، وأما الذمي فلأن أهل الملل مجمعون على تحريم الزنا، وقد التزم أحكامنا فأشبهه المسلم، وقد رجم رسول الله ﷺ يهوديين زنياً وكانا محصنين^(١)، وأما المرتد فمن طريق الأولى لجري أحكام الاسلام عليه، وأما الصبي والمجنون فلا يجب عليهما لحدith «رُفِعَ الْقَلَمُ»^(٢) نعم يؤدب الولي الصبي بما يزره ولا يحل المكره رجلاً كان أو امرأة، وهو بناء على تصور الاكراه من الرجل وهو الصحيح، ويتصور الاكراه في حق المرأة بلا خلاف، ويشترط لوجوب الحد أيضاً أن يكون عالماً بالتحريم، فلا حد على من جهله كمن قرب عهده بالاسلام، ولهذا قال النبي ﷺ لما عز: «هَلْ تَذَرِي مَا الزَّانَا؟»^(٣) فلو لم يكن الجهل مانعاً لم يسأله ﷺ، ولأن الحد يتبع الاثم وهو غير آثم، ولو علم التحريم وجهل وجوب الحد حد لأن من علم التحريم كان في حقه أن يكف والله أعلم. قال:

(وَشَرَّاطُ الْإِحْصَانِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ وَوُجُودُ الْوَطَنِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ)^(٤).

لا بد من التمييز بين من حله الجلد والرجم والا أهريق دم بغير حق وترك من لادم له،

(١) رواه البخاري في: (٨٦) كتاب الحدود - (٢٤) باب الرجم في البلاط - حديث رقم: (٦٨١٩). ورواه في: (٣٧) باب أحكام أهل اللغة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام - حديث رقم: (٦٨٤١). ورواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (٦) باب رجم اليهود أهل اللغة في الزنى - حديث رقم: (٢٦). ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٢٦) باب في رجم اليهوديين - حديث رقم: (٤٤٤٦). ورواه مالك في: (٤١) كتاب الحدود - (١) باب ما جاء في الرجم - حديث رقم: (١). ورواه الشافعي في: الرسالة، فقرة ٦٩٢.

(٢) الحديث صحيح مجموع طرقه وتقدم تخريجه أكثر من مرة.

(٣) رواه البخاري في: (٨٦) كتاب الحدود - (٢٨) باب هل يقول الإمام للمقرء - لعلك لمست أو غمزت - حديث رقم: (٦٨٢٤). ورواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (٥) باب من اعترب على نفسه بالزنى - حديث رقم: (١٩، ٢٠). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (٥) باب ما جاء في درة الحد عن المعترف إذا رجع - حديث رقم: (١٤٢٨). ورواه النسائي في: «الرجم» - باب الاعتراف بالزنا أربع مرات. ورواه أحمد: ٤٥٣/٢. ورواه البيهقي: ٢١٩/٨.

(٤) ولزيادة معرفة حد الزنا قلت: أن يكون الزاني مسلماً عاقلاً، بالغا مختاراً غير مكره، لقول النبي ﷺ: =

ثم الاحصان في اللغة المنع. قال الله تعالى ﴿لَتُحْصِيَنَّكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾^(١). واعلم أنه ورد في الشرع بمعان: منها الاسلام ومنها البلوغ ومنها العقل، وقد قيل كل منها في قوله تعالى ﴿فَإِذَا أُحْصِيَ قَانَ التَّيْنِ بِقَاحَةٍ﴾^(٢) ومنها أن الاحصان ورد بمعنى الحرية، ومنه قوله تعالى ﴿فَمَنْ لِهِنَّ نَصِيفٌ مَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْمَلَبِ﴾^(٣) ومنها أنه يرد بمعنى العفة، ومنه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾^(٤). ومنها إنه يرد بمعنى التزويج ومنه قوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٥). ومنها إنه يرد بمعنى الوطء ومنه قوله تعالى ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾^(٦) ويدل على أن المراد هنا هو الوطء في نكاح صحيح ماثب في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام «لَا يَحِلُّ^(٧) دَمٌ أَوْ بِلَدٌ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ^(٨) أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي

= «رفع القلم عن ثلاث... الحدوث. وأن يثبت الزنى ثبوتاً قطعياً، وذلك بإقراره على نفسه، وهو في حاله الطبيعي بأنه زنى، أو بشهادة أربعة شهود عدول بأنهم رأوه يزني، وشاهدوا فرجه في فرج الزني بها كالمروء في المكحلة والحبل في البئر لقوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ». النساء. ولقوله ﷺ لما عزم: «ألكحها؟ قال نعم، قال كما يقيم المروء في المكحلة والرشا في البئر؟». أو بظهور الحمل إن سئلت عنه ولم تأت بينة لتدأ عنها الحد ككونها اغتصبت أو وطئت بشبهة، أو بجهول لتحريم الزنى. فإن أتت بشبهة لم يقيم عليها الحد، لقوله ﷺ: «ادروا الحدود بالشبهات». رواه ابن عدي وسكت عنه السيوطي، وروي مروفاً عن ابن مسعود في الصحيح، وقوله ﷺ: «لو كنت راجعاً أحداً بشيء بينة لرجعتها» متفق عليه، قاله في امرأة المجلاني، وأن لا يرجع الزاني عن إقراره، فإن رجع قبل إقامة الحد عليه بأن كذب نفسه وقال لم أذن لم يقيم عليه الحد لما صبح أن ماعزاً لما ضرب بالحجارة فرّ، ولكن الصحابة أدركوه وضربوه حتى مات، وأخبر الرسول ﷺ بذلك فقال: «فلا تتركتموه» فكانه ﷺ قد اعتبر قراره رجوعاً عن اعترافه. وقد ورد أنه لما كان حارباً كان يقول: ردوني إلى رسول الله ﷺ فإن قومي قتلوني وخرقوني من نفسي، وأخبروني أن رسول الله ﷺ غير قاتلي. في الصحيح.

(١) سورة الأنبياء آية: ٨٠.

(٢) سورة النساء آية: ٢٥.

(٣) الآية السابقة.

(٤) سورة النور آية: ٤.

(٥) سورة النساء آية: ٢٤.

(٦) الآية السابقة.

(٧) قوله: «لا يحل دم امرئ مسلم» أي إهراته والمرء الإنسان أو الذكر لكن أريد ههنا الإنسان مطلقاً، أو أريد الذكر وترك ذكر الأنثى على المقايضة والاتباع كما هو العادة الجارية في الكتاب والسنة.

(٨) قوله: «يشهد أن لا إله إلا الله» هي صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو الآتي بالشهادتين، أو هي حال مقيدة للموصوف إشعاراً بأن الشهادة هي العملة في حقن الدم، وهذا رجحه الطيبي واستشهد بحديث أسامة «كيف تصنع بلا إله إلا الله».

رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِذْنِي^(١) ثَلَاثٌ: الثَّيِّبُ^(٢) الزَّانِي، وَالنَّفْسُ^(٣) بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ^(٤) لِدِينِهِ الْمَفَارِقِ^(٥) لِلْجَمَاعَةِ^(٦) وأجمعوا على أن المراد بالثيوبة هنا هو الوطء في النكاح الصحيح، والمعنى في ذلك أن الشهوة مركبة في النفوس، فإذا وطئ في النكاح فقد أنالها حقها، فحقه أن يتمتع من الحرام، وأيضاً إذا أصلب امرأته فقد أكد افتراشها، فلو طلع غيره فراشه عظمت وحشته، فإذا طلع هو فراش الغير غلظت جنايته. إذا عرفت هذا، فيشترط في المحصن ثلاث صفات: الأولى التكليف فلا حد على صبي ولا مجنون لكن يؤدبان بما يجرهما كسائر المحترمات. الثانية الحرية فليس الرقيق والمكاتب وأم الولد والمبعض

(١) قوله: «إلا بإذني ثلاث» أي خصال ثلاث.

(٢) قوله: «الثيب الزاني» أي فيحل قتله بالرجم، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ «رجل زنى بعد إحصائه فعليه الرجم» قال النووي: الزاني يجوز فيه إثبات الياء وحذفها وإلحاقها أشهر.

(٣) قوله: «والنفس بالنفس» أي النفس التي يطلب قتلها في مقابلة النفس، ثم المقصود في الحديث بيان أنه لا يجوز قتل إلا بإحدى هذه الخصال الثلاث لا أنه لا يجوز القتل معه فلا إشكال بالباغي لأن الموجود هناك القتل لا القتل على أنه يمكن إدراجه في قوله النفس بالنفس بناء على أن المراد بالقتل في مقابلة أنه قتله أو أنه لم يقتل يقتله. والباغي كذلك فيشمل الصائل أيضاً، ويجوز أن يجعل قتل الصائل من باب القتل لا القتل، أما قاطع الطريق فأيضاً يمكن إدراجه في قوله النفس بالنفس إما لأنه إن لم يقتل يقتل أو لأنه لا يقتل إلا بعد أن يقتل نفساً، وأما الساب لنبي من الأنبياء فهو داخل في قوله التارك للإسلام بناء على أنه مرتد لا أنه يلزم حيث أن قتله للارتداد لا للحد فينبغي أن تقبل توبته، وقد يقال معنى إلا ثلاثة نفر إلا أمثال ثلاثة نفر أي مما ورد الشرع فيه يحل قتله فيصير حاصل الحديث أنه لا يحل قتل إلا من أحل الشرع قتله فرجع حاصله إلى معنى قوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ» وهذا الوجه أقرب إلى التوفيق بين الأحاديث فليأمل والله تعالى أعلم.

(٤) قوله: «والتارك لدينه» أي لدين الإسلام.

(٥) قوله: «المفارق للجماعة» عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام. قال العلماء: ويتناول أيضاً كل خارج عن الجماعة ببدعة أو بني أو غيرها. وكلها الخوارج.

(٦) رواه البخاري في: (٨٧) كتاب النيات - (٦) باب قول الله تعالى «إِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ، وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ» - حديث رقم: (٦٨٧٨). ورواه مسلم في: (٢٨) كتاب القسامة - (٦) باب ما يباح به دم المسلم - حديث رقم: (٢٥، ٢٦). ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (١) باب الحكم فيمن ارتد - حديث رقم: (٤٣٥٢). ورواه الترمذي في: (١٤) كتاب النيات - (١٠) باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث - حديث رقم: (١٤٠٢). ورواه عن عبد الله بن مسعود. قال أبو عيسى: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٣٧) كتاب تحريم الدم - (٤) باب ذكر ما يحل به دم المسلم - حديث رقم: (١) - (٣). ورواه ابن ماجه في: (٢٠) كتاب الحدود - (١) باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث - حديث رقم: (٢٥٣٣، ٢٥٣٤). ورواه الدارمي في: (١٣) كتاب الحدود - (٢) باب ما يحل به دم المسلم - حديث رقم: (١، ٢). ورواه أحمد: ٣٨٢/١، ١٨١/٦.

بمحض وإن وطئ في نكاح صحيح لأن الحرية صفة كمال وشرف، والشريف يصون نفسه عما يندس عرضه بخلاف الرقيق فإنه مبتذل مهان لا يتحاشى عما يتحاشى منه الحر، ولهذا قالت هند رضي الله عنها عند البيعة: أو تزني الحرة^(١). الثالثة الوطء في نكاح صحيح ويكفي فيه تغيب الحشفة، ولا يشترط كونه ممن ينزل، ويحصل الاحصان وإن كان بوطء حرام كالوطء في الحيض والاحرام وعدة الشبهة. وقول الشيخ [في نكاح صحيح] احترز به عن الفاسد فإنه لا يحصل الاحصان بالوطء فيه لأنه حرام فلا يحصل به صفة كمال. واعلم أنه لا يشترط الاحصان من الجانبين فإذا زنى البكر بمحصنة أو عكسه رجم المحصن منهما وجلد الآخر وغرب والله أعلم.

(فرع) لا يحصل الاحصان بالوطء في ملك اليمين بلا خلاف، بل حكى بعضهم الاتفاق على ذلك والله أعلم. قال:

(وَالْعَبْدُ وَالْأَمَةُ حُلُمًا نِصْفُ حَدِّ الْحُرِّ).

إذا زنى الرقيق جلد خمسين لقوله تعالى ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٢) ولأنه ناقص بالرق فليكن على النصف من الحر كالنكاح والعلة وسواء في ذلك الرق والمكاتب وأم والولد، وفي البعض خلاف: الراجح أنه كالقن، وهل يرغب العبد نصف سنة؟ فيه خلاف: الراجح نعم لأنه حد يتعصق فأشبهه الجلد، وقيل لا يرغب لحق السيد، وقيل يغرب سنة^(٣)، وقال أبو ثور: يجلد العبد أيضاً مائة والله أعلم. قال:

(وَحَكْمُ الزَّوَاجِ وَإِثْنَانِ الْبَهَائِمِ حَكْمُ الزَّوْنِ)^(٤).

من لا ط أي من أتى ذكراً في دبره وهو من أهل حد الزنا لكونه مكلفاً مختاراً عالمًا بالتحريم وهو مسلم أو ذمي أو مرتد، فقيم إذا يحد به؟ خلاف: الصحيح أن حده حد الزنا

(١) هذا طرف من حديث هند زوج أبي سفيان بن حرب عند إسلامها وزوجها يوم الفتح، وقصتهما في قولها عند بيعة النساء وأن لا يسكرن ولا يزني، فقالت: وهل تزني الحرة. وعند قوله: فولا يقتلن أولادهن؟. ولد ربيناهم صفاراً وقتلهم كباراً مشهورة. (الإصابة ٤/٤٢٥).

(٢) سورة النساء آية: ٢٥.

(٣) ذكر الشيخ أبو بكر الجزائري في منهاج المسلم: أن العبد يجلد ولا يغرب سنة حتى يكون في خلعة سيده، وقد توسعت في هذه المسألة في مكانها السابق، والله هو المولى، وإليه المصير.

(٤) قال أبو بكر الجزائري: حد الزواجر الرجم حتى الموت بلا فرق بين المحصن وغير المحصن، لقوله ﷺ: «من وجدهم يضمن عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به». روى أبو داود والترمذي وغيرهما صحيح. وقد اختلفت كيفية قتلها عن الصحابة فمتمم من أحرقهما بالنار، ومنهم من قتلها رجماً بالحجارة، وقال ابن عباس فيهما: ينظر أعلى بناء في القرية ويرمى بهما منه منكبين ثم يتبعان بالحجارة.

فيرجم إن كان محصنا، ويجلد ويفرب غير المحصن، لأن الله تعالى سمي ذلك فاحشة في قول تعالى ﴿اتَّقُوا الْفَاحِشَةَ مَنَعَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾^(١) وقال تعالى ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَإِذَا تَوَلَّوْهُمَا﴾^(٢) الآية، ثم قال عليه الصلاة والسلام «خُذُوا عَنِّي الْحَدِيثَ»^(٣) فدل على أن ذلك حد الفاحشة، وقال عليه الصلاة والسلام «إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَهُمَا زَانِيَانِ»^(٤)، وقيل يقتل مطلقا محصنا كان أو غير محصن لقوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَمْعَلُ عَمَلُ قَوْمٍ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ»^(٥) وفي رواية «فَارْجُمُوا الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ»^(٦) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال الحاكم: صحيح الاسناد إلا أنه خولف، وفي كيفية قتله خلاف، قيل يقتل بالسيف كالمرتد لأنه السابق إلى الفهم من لفظ القتل، وهذا ما صححه النووي، وقيل يرجم لأجل الرواية الأخرى لأنه قتل وجب بالزوط فكان بالرجم قتل الزاني، وقيل يهدم عليه جدار أو يرمى من شاهق حتى يموت أخذا من

(١) سورة الأعراف آية: ٨٠.

(٢) سورة النساء آية: ١٦.

(٣) وتماه: «دخلوا عني خلوا عني قد جعل الله لهن سبيلا» البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب الرجم. «ولد خرتجناه بعول الله فيما خرتجناه من حديث الرسول ﷺ».

(٤) ضعيف: أخرجه البيهقي: (٢٣٣/٨).

(٥) رواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٢٩) باب فيمن عمل قوم لوط - حديث رقم: (٤٤٦٢). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (٢٤) باب ما جاء في حد اللوطي - حديث رقم: (١٤٥٦). ورواه عن ابن عباس. قال: وفي الباب عن جابر وأبي هريرة. قال أبو عيسى: هذا حديث في إسناداه مقال، ولا نعرف أحدا. رواه عن شهيل بن أبي صالح غير حاصم بن عمر العُمري. وحاصم بن عمر يُصَنَّف في الحديث من قِل حَفْظُه، ويختلف أهل العلم في حد اللوطي، فرأى بعضهم الرجم أحسن أو لم يحصن، وهذا قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم من فقهاء التابعين، منهم الحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح وغيرهم قالوا: حد اللوطي حد الزاني، وهو قول الثوري وأهل الكوفة. ورواه ابن ماجه في: (٢٠) كتاب الحدود - (١٢) باب فيمن عمل قوم لوط - حديث رقم: (٢٥٦١). ورواه أحمد: ٣٠٠/١. ورواه الدارقطني - حديث رقم: (٣٤١). ورواه الحاكم: ٣٥٥/٤. قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

(٦) رواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٢٩) باب فيمن عمل قوم لوط - حديث رقم: (٤٤٦٣). ورواه عن ابن عباس. قال أبو داود: حديث حاصم يضيف حديث عمرو بن أبي عمر الذي خرتجناه برقم: (٤٤٦٢). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (٢٤) باب ما جاء في حد اللوطي - حديث رقم: (١٤٥٧). ورواه عن جابر. قال أبو عيسى: حديث جابر حسن ضريب، إنما نعرفه من هذا الوجه عن عبد الله بن محمد بن حنبل بن أبي طالب عن جابر. ورواه ابن ماجه في: (٢٠) كتاب الحدود - (١٢) باب من عمل عمل قوم لوط - حديث رقم: (٢٥٦٢). ورواه ابن عساكر في «جزء تحريم الابنة» (ق ١/٦٦٦). «مخطوط».

عذاب قوم لوط^(١)، ولا فرق في اللواط بين الأجنبي وغيره ولا بين مملوكه ومملوك غيره لأن الدبر لا يباح بحال^(٢) والله أعلم. قلت: ذهب طائفة من الملحة إلى عدم تحریم الفروج وهم قوم لهم معرفة بالعلوم العقلية تقع منهم مناظرة مع الضعفة من المتفقهة يحتاجون بعمومات أدلة فيقطعونهم، فيظن من لا دراية له بالعلوم الشرعية صحة دعواهم بذلك فيأخذ بقولهم فليحذر ذلك فإن هذه الطائفة من أحبب الخليفة اعتقاداً، فعليهم وعلى أتباعهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين^(٣)، وأما اتیان البهائم فحرام قطعاً لأنه فاحشة وفيما يجب بفعله؟ فيه خلاف: قيل يعد حد الزنا فيفرق فيه بين المحصن، وغيره لأنه إيلاج في فرج فأشبه الإيلاج في فرج المرأة، وهذا ما جزم به الشيخ، والثاني حده القتل محصناً كان أو غير محصن لقوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ أَتَى بَهِيمَةً فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوهَا مَعَهُ»^(٤) رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، وقال المحاكم: صحيح الاستناد، وقيل يجب التعزير فقط، وهو الصحيح لقول ابن عباس رضي الله عنهما «لَيْسَ عَلَى الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيمَةَ حَدٌّ»^(٥) رواه

(١) هذا قول عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما الذي أورده فيما مضى.

(٢) قال في الروضة: وأما المفعول به فإن كان صغيراً أو مجنوناً أو مكرهاً فلا حد عليه، وإن كان مكلفاً طامعاً، فإن قلنا إن الفاعل يقتل أي مطلقاً قتل المفعول بما يقتل به الفاعل. وإن قلنا حده حد الزنا جلد المفعول به وغرب محصناً كان أو غير محصن، وإن وطئ امرأة أجنبية في دبرها فطريقان: أحدهما أنه كاللواط يذكر لبيح في الفاعل القولان، وتكون عقوبة المرأة الجلد ولو مكنت المرأة من نفسها قرناً كان الحكم كما لو أتى الرجل بهيمة: حكمة البهوي وغيره وهذا كلام الروضة. كلما نقله المحقق من حاشية المؤلف على الأصل، وقد تيمم وقرأه المحقق من الروضة.

(٣) فائدة: يشترط للحد ثبوت الزنا عند القاضي بينة أو إقرار، ويستحب لمن ارتكب كبيرة توجب الحد الله تعالى على أن يستر على نفسه، وهل يستحب للشاهد ترك الشهادة في حدود الله عز وجل؟ وجهان: قال الرافعي: أحدهما لا لئلا تصطل الحدود، وقال التنويري فيما صرح أن الشاهد إن رأى المصلحة في الشهادة شهد وإن رآها في السترة، وإذا وجب الحد لم يجز العفو عنه ولا الشفاعة فيه، وإذا أقر على نفسه بزنا ثم رجع عنه سقط الحد، وهل يستحب الرجوع؟ وجهان: قال في زيادة الروضة مقتضى الحديث الصحيح في قضية ما عزم أنه يستحب فهو الرجوع والله أعلم. كلما نقله المحقق من حاشية المؤلف على الأصل، وقد قرأه المحقق من الروضة. فرع: وطئ زوجته في الموضع المحرم وهو اللبر يعز في غير المرة الأولى، أما في المرة الأولى فلا يعز كما نص عليه الشافعي في المختصر، وصرح به جماعة والله أعلم. نقله المحقق من حاشية الأصل.

(٤) رواه أبو داود في: (٣٧) كتب الحدود - (٣٠) باب فيمن أتى بهيمة - حديث رقم: (٤٤٦٤). قال أبو داود: ليس هذا بالقوي. وفي سننه عمرو بن أبي عمرو. ورواه أحمد: ١/٢٦٩. ورواه البيهقي: ٢٣٣/٨. ورواه المحاكم: ٤/٣٥٥.

(٥) رواه النسائي في: باب فيمن أتى بهيمة - السنن الكبرى. ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٣٠) باب فيمن أتى بهيمة - حديث رقم: (٤٤٦٥). وفي سننه عاصم. قال أبو داود: حديث «عاصم» =

كناية الأغيار/م ٤٠

النسائي، وهذا لا يقوله إلا عن توقيف، وإذا انتفى الحد ثبت التعزير لأنه أتى معصية لا حد فيها ولا كفارة، ولأنه فرج لا تميل إليه النفس فلا يشتهي طبعاً فلا يحد لأن الحد إنما شرع زجراً لما يشتهي، ألا ترى أن الشخص لا يحد بشرب البول لما ذكرنا، وهذا القول نص عليه الشافعي وقطع به بعضهم، ولو أولج^(١) في فرج ميتة فلا حد على الراجح لأنه لا يشتهي طبعاً والله أعلم. قال:

وَمَنْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ عَزَّرَ وَلَا يَحُدُّ وَلَا يُلْغُ بِالْتَّعْزِيرِ أَدْنَى الْحُدُودِ.

إذا وطئ أجنبية فيما دون الفرج عزر ولا يحد لما رواه أبو داود عن ابن مسعود رضي الله عنهما، قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنِّي^(٢) عَالَجْتُ امْرَأَةً مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ، فَأَصَبْتُ مِنْهَا دُونَ^(٣) أَنْ أَمْسُهَا فَأَنَا هَذَا، فَأَقَمَ عَلَيَّ مَا شَفِئْتُ فَقَالَ عُمَرُ: سَتَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى لَوْ سَتَرْتَ عَلَى نَفْسِكَ، فَلَمْ يَرُدَّ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً فَأَنْطَلَقَ الرَّجُلُ فَاتَّبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا فَدَعَاهُ فَتَلَا عَلَيْهِ ﴿وَإِمْ صَلَاةَ طَرَفَى النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُلْهِنُ الشَّيْئَاتِ﴾^(٤) الْآيَةَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ خَاصَّةٌ أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةٍ فَقَالَ: لِلنَّاسِ كَافَّةً^(٥)». وأخرجه مسلم والترمذي، وكلما لو وطئ صبياً أو رجلاً فيما دون الفرج والله أعلم. وقوله «ولا يبلغ به أدنى الحدود» لقوله عليه الصلاة والسلام «لَا يُجْلَدُ^(٦) أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدِّ

= يصف حديث عمرو بن أبي عمرو، قلت: السابق لهذا الحديث. ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (٢٣) باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة - حديث رقم: (١٤٥٥). ورواه عن ابن عباس. قال أبو حنيفة: هذا حديث لا نمره إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وقد روى سفيان الثوري عن حاصم عن أبي ذؤيب، عن ابن عباس أنه قال: من أتى بهيمة فلا حد عليه.

(١) قوله: «الألج» أي وضع المصوف في الفرج.

(٢) قوله: «إني عالجيت امرأة» أي دون الزنى من الفرج.

(٣) قوله: «دون أن أمسها» المراد بالمس الجماع. ومعناه: استمتعت بها، بالقبلة والمعانقة وغيرهما، من جميع أنواع الاستمتاع، إلا الجماع.

(٤) سورة هود آية: ١٤.

(٥) رواه مسلم في: (٤٩) كتاب التوبة - (٧) باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُلْهِنُ الشَّيْئَاتِ﴾ - حديث رقم: (٣٩ - ٤٢). ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٣٢) باب في الرجل يصاب من المرأة دون الجماع فيتوب قبل أن يأخذه الإمام - حديث رقم: (٤٤٦٨). ورواه الترمذي في: (٤٤) كتاب تفسير القرآن - (١٢) باب «ومن سورة هود» - حديث رقم: (٣١١٢) ورواه عن عبد الله. قال أبو حنيفة: حديث حسن صحيح. ورواه أحمد: ٤٤٩/١.

(٦) قوله: «لا يجلد» ضبطوا يجلد بوجهين: أحدهما يُجْلَد. والثاني يُجْلَد. وكلاهما صحيح.

مِنْ حُدُودِ اللَّهِ^(١) رواه الشيخان وفي رواية «مَنْ شَرِبَ حَذًا فِي غَيْرِ حَدِّ فَهُوَ مِنَ الْمُتَعَدِّينَ»^(٢) والله أعلم.

(فرع): الصلح حرام، فإذا استمنى شخص بيده عزز لأنها محرمة بغير ابلاج ويفضي إلى قطع النسل فحرم كمباشرة الأجنبية، فيما دون الفرج، وقد جاء «مَلْعُونٌ مَنْ نَكَحَ يَكْهَهُ»^(٣) والله أعلم.

(فرع): تساحق النساء حرام ويمزرن بذلك لأنه فعل محرم. قال القاضي أبو الطيب: وإثم ذلك كإثم الزنا لقوله عليه الصلاة والسلام «إِذَا أَنْتِ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ فَهَمَّا زَانِيتَانِ»^(٤) والله أعلم.

(فائدة) لو استمنى الرجل بيد امرأته أو أمته جاز لأنها محل استمتاعه، وفي فتاوى القاضي حسين لو غمزت المرأة ذكر زوجها أو سيدها بيدها كره وإن كان يأذنه إذا أمني، لأنه يشبه العزل والعزل مكروه، ونسخت إباحته والله أعلم. قال:

(فصل: فِي الْقُلْفِ: فَإِذَا قَلَّتْ غَيْرُهُ بِالزَّنا فَعَلَيْهِ حَدُّ الْقُلْفِ)^(٥).

القلف الرمي ومثله «فَالْقُلْفِيُّ فِي الْيَمِّ»^(٦) والمراد به هنا الرمي بالزنا على وجه التعزير، وهو من الكبائر ويتعلق به الحد بالكتاب والسنة واجماع الأمة. قال:

(١) رواه البخاري في: (٨٦) كتاب الحدود - (٤٢) باب كم التعزير والأدب - حديث رقم: (٦٨٤٨)، (٦٨٥٥). ورواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (٩) باب قتل أسواط التعزير - حديث رقم: (٤٠). ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٣٩) باب التعزير - حديث رقم: (٤٤٩١). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (٣٠) باب ما جاء في التعزير - حديث رقم: (١٤٦٣). ورواه ابن ماجه في: (٢٠) كتاب الحدود - (٣٢) باب التعزير - حديث رقم: (٢٦٠١). ورواه الدارمي في: (١٣) كتاب الحدود - (١١) باب التعزير في اللغو - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٤٦٦/٣، ٤٥/٤. ورواه البيهقي: ٣٢٧/٨.

(٢) هذه رواية للبيهقي من الحديث المتقدم: ٣٢٧/٨.

(٣) أخرجه عرفة في «جزته» (ق ١/٥) «مخطوط» وسنده ضعيف بالنظر «سبعة لا ينظر الله إليهم» منهم الناكح يله...».

(٤) ضعيف: أخرجه البيهقي: ٢٢٣/٨. وفي سنده محمد بن عبد الرحمن، وقال البيهقي: محمد بن عبد الرحمن هذا لا أعرفه وهو منكر بهذا «الإستاد».

(٥) القلف: هو الرمي بالفاحشة كأن يقول امروء لآخر: يا زاني، أو يقول: إنه رآه يزني، أو يأتي فاحشة كذا... من زنا أو لوط. والقلف كبيرة، ويوجب على القالف إقامة الحد عليه.

(٦) سورة طه آية: ٣٩.

(وَتَسْرِطُ لِمَا بَيْنَهُ: ثَلَاثَةٌ فِي الْقَافِ: أَنْ يَكُونَ بِأَلِفٍ حَاقِلًا وَأَنْ لَا يَكُونَ وَإِلَى الْمُقْلُوفِ) (١).

لا يحد الصبي والمجنون إذا قلغا لحديث رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ (٢) وبالقِيَاس على الزنا والسرقة، قال الراعي: تبعاً للبغوي ويعزران إذا كان لهما تمييز، وأطلق البندنجي أنه لا شيء عليهما، وفي الحاوي أنه إن كان الصبي مراهقاً يؤذي قلب مثله عزر وإلا فلا، ويشترط لجوب الحد أن لا يكون القاذف أصلاً كالآب والأم وإن علياً لأنه إذا لم يقتل الأصل به فعدم حدّه بقلده أولى نعم يعزر لأن القلب أدنى، وقال أبو ثور وابن المنذر: يحدّ لظاهر القرآن لكنه يكره له إقامته، ويشترط أيضاً، أن يكون القاذف مختاراً فلو أكره على قلب الغير فلا حدّ للحديث المشهور والله أعلم. قال:

(وَحَمْسَةٌ فِي الْمُقْلُوفِ: أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا بِأَلِفٍ حَاقِلًا حُرًّا عَفِيفًا).

شرط وجوب الحد في القلب أن يكون المقلوف محصناً كما دلت عليه الآية الكريمة في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ (٣) الآية وشروط الإحصان الإسلام، والبلوغ، والعقل، والعفة، والزنا، فإذا قلّف كافراً أو صغيراً أو مجنوناً أو عبداً أو فاجراً، يعني زانياً فلا حد لعدم الإحصان، الذي دلت عليه الآية الكريمة نعم يعزر للإيلاء والله أعلم. قال:

(وَيُحَدُّ الْحُرُّ ثَمَانِينَ سَوْطًا وَالْعَبْدُ أَرْبَعِينَ).

إذا قلّف البالغ العاقل المختار، وهو مسلم أو ذمي أو مستأمن أو مرتد محصناً ليس بوالد وجب عليه الحد للنص والاجتماع ثم إن كان حراً جلد ثمانين قال الله تعالى ﴿فَأَجْلِبُوا لَهُمُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (٤) وروى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لَمَّا نَزَلَ عَلَيَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَتَلَا الْقُرْآنَ وَأَمَرَ بِالرَّجُلَيْنِ وَالْمَرْأَةِ فَضَرَبُوا، وَهُمْ حَسَنٌ وَمُسْتَطَعٌ وَحَمْسَةٌ» (٥) قال الطحاوي: ثمانين ثمانين، ولأن القلب بالزنا أقل من الزنا فكان أقل منه حداً

(١) شروط إقامة القلب: أن يكون القاذف مسلماً حاقلاً بالغا، وأن يكون المقلوف عفيفاً غير معروف بين الناس بالفاحشة، وأن يطالب المقلوف بإقامة الحد عليه، إذ هو حق له إن شاء استوفاه وإن شاء عفا عنه، وأن يأتي القاذف بأربعة شهود يشهدون على صحة ما رمى به للمقلوف فإن سقط شرط من هذه فلا حد.

(٢) الحديث سبق تخريجه في أكثر من موضع.

(٣) سورة النور آية: ٤.

(٤) الآية السابقة.

(٥) رواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٣٥) باب في حد التلّف - حديث رقم: (٤٤٧٤). ورواه عن=

والله أعلم. وإن كان القاذف رقيقاً جلد أربعين سواء كان قنأً أو مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد أو مبعوضاً لأن أبا بكر وعمر وعلياً رضي الله عنهم ومن بعدهم كانوا لا يضربون إلا أربعين، ولم يخالفهم أحد، ولأنه حد يتبعض فكان العبد فيه على النصف كحد الزنا. فإن قلت: الآية مطلقة. قلت في الجواب: المراد الأحرار بلليل قوله سبحانه ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبْنَاءُ﴾^(١) والعبد لا تقبل شهادته وإن لم يقلف والله أعلم. قال:

(وَسَقَطَ حَدُّ الْقَلْفِ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: إِقْلَامَةِ الْبَيْتَةِ، أَوْ عَفْوِ الْمُقْلُوفِ، أَوْ اللُّعَانِ فِي حَقِّ الزَّوْجَةِ).

إذا قلّف الشخص من يجب الحد بقلفه فلاسقاط الحد عنه ثلاث طرق. منها إقامة البيعة سواء كان المقلوف زوجة أو أجنبية، أما غير الزوجة فلقوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِبَيْعَةٍ شَهَادَةً فَاَجْلَدُوهُمْ ثَمَانِينَ﴾^(٢) أمرنا بالجلد عند عدم إقامة البيعة، وأما في الزوجة فلأن النبي ﷺ قال لهلال بن أمية لما قلّف زوجته عند النبي ﷺ بشريك بن السمحاء: «الْبَيْتَةُ»^(٣) أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ^(٤) كرر ذلك مراراً ثم أنزل الله تعالى آية اللعان، فصار للزوج طريقان: في اسقاط حد القلف بالبيعة، واللعان بالنص، وأما السقوط بالعفو فلأن الحد حق المقلوف، ولهذا لا يستوفى إلا بإذنه ومطالبته فجاز له العفو عنه فإذا عفا سقط لأنه محض حقه كالتقصاص والله أعلم.

(فرع) قلّف شخص آخر فطالبه المقلوف بالحدّ، فقال القاذف: قلّفته وهو مجنون، فقال: بل قلّفتني وأنا عاقل، وعرف له حال جنون فالقول قول القاذف على الراجح، لأن ما يدعيه كل منهما ممكن، والأصل براءة الذمة فإن حلف القاذف عزر إن طلب المقلوف تعزيره، ولو قلّف شخصاً وهو عفيف ولم يحد القاذف حتى زنى المقلوف لم يحد لسقوط حصانته، ولأن ظهور زناه يدل على تكرره فلم يحد القاذف، وقد روي أنه حمل إلى عمر

١ - حاشية. في إسناده: محمد بن إسحاق، وهو صدوق يئس.

(١) سورة النور آية: ٤.

(٢) سورة النور آية: ٤.

(٣) قوله: «الْبَيْتَةُ أَوْحَدٌ فِي ظَهْرِكَ» قال ابن مالك: غلبوا البيعة بالنصب على تقدير حامل أي أحضر البيعة، وقال غيره: روى بالرفع والتقدير إما البيعة وإما حد.

(٤) رواه البخاري في: (٦٥) كتاب التفسير - باب (٢) - حديث رقم: (٤٧٤٧). ورواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق - باب (٢٧) في اللعان - حديث رقم: (٢٢٥٤). ورواه النسائي في: (٢٧) كتاب الطلاق -

(٣٧) باب اللعان في قلّف الرجل زوجته برجل يمينه - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (٢٧) باب اللعان - حديث رقم: (٢٠٦٧).

رضي الله عنه زان فقال: والله ما زنت قبلها، فقال عمر رضي الله عنه: كذبت إن الله لا يفضح عبده بأول معصية والله أعلم.

(فصل: وَمَنْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ شَرَبًا مُسْكِرًا جَدُّ أَرَبَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَبْلُغَ بِهِ ثَمَانِينَ عَلَى وَجْهِ التَّقْيِيرِ^(١)).

شرب الخمر من الكبار، وزوال العقل به على وجه المحظور حرام في جميع الملل، ولا يتعاطاه منهم إلا كل فاسف كفسقة المسلمين، لأن حفظ العقل من الخمس الكليات الذي اتفق أهل الملل على حفظه وقد أمر الله باجتنابه في كتابه العزيز، وقال رسول الله ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»^(٢) رواه مسلم، وفي البخاري عن أبي مالك^(٣) أنه سمع من رسول الله ﷺ

(١) الحد: هو المنع من فعل ما حرم الله عز وجل بواسطة الضرب أو القتل، وحدود الله تعالى محارمه التي أمر أن تتحامي فلا تقرب. والخمر: المسكر من كل شراب أيًا كان نوعه.

(٢) رواه مسلم في: (٣٦) كتاب الأشربة - (٧) بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام - حديث رقم: (٧٣ - ٧٥). ورواه في: (٦) باب النهي عن الاتياد في المزفت - حديث رقم: (٦٤). ورواه في: (٧) باب بيان أن كل مسكر خمر - حديث رقم: (٦٩). ورواه البخاري في: (٧٨) كتاب الأدب - (٨٠) باب قول النبي ﷺ: «ميسروا ولا تمسروا» - حديث رقم: (٦٩٤). ورواه في: (٩٣) كتاب الأحكام - (٢٢) باب أمر الوالي إذا وثقه أمرين إلى موضع أن يتناولها ولا يتعاصي - حديث رقم: (٧١٧٢). ورواه في: (٦٤) كتاب المغازي - (٦٠) باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع - حديث رقم: (٤٣٤٣). ورواه أبو داود في: (٢٥) كتاب الأشربة - (٥) باب النهي عن المسكر - حديث رقم: (٣٦٧٩). ورواه في: (٧) باب في الأوعية - حديث رقم: (٣٦٩٦). ورواه الترمذي في: (٢٤) كتاب الأشربة - (١) باب ما جاء في شارب الخمر - حديث رقم: (١٨٦١). ورواه عن ابن عمر. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. ورواه في: (٢) باب ما جاء كل مسكر حرام - حديث رقم: (١٨٦٣) ورواه عن عائشة. قال أبو عيسى: حديث عائشة حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٥١) كتاب الأشربة - (٤٠) باب الاذن في شيء - أحاديث من (١ - ٥). ورواه في: (٤٩) باب ذكر ما أهد الله عز وجل لشارب المسكر من الذل والهوان وأليم العذاب - حديث رقم: (١). ورواه في: (٥٣) باب ذكر ما يجوز شربه من الطلاء وما لا يجوز - حديث رقم: (٩). ورواه ابن ماجه في: (٣٠) كتاب الأشربة - (٩) باب كل مسكر حرام - حديث رقم: (٣٣٨٦ - ٣٣٩١). ورواه في: (١٠) باب من أسكر كثيره فقليله حرام - حديث رقم: (٣٣٩٢ - ٣٣٩٤). ورواه اللامي في: (٩) كتاب الأشربة - (٨) باب ما قيل في المسكر - حديث رقم: (١ - ٣). ورواه مالك في: (٢٣) كتاب الضحايا - (٤) باب ادخار لحوم الأضاحي - حديث رقم: (٨). ورواه أحمد: ١/ ٢٧٤، ٢٨٩، ٣٥٠، ١٦٢/٢، ٢٩، ٣١، ٩١، ٩٨، ٤١٠، ٤١٦، ٣٥٦/٥، ٣١٤/٦، ٣٣٣.

(٣) أبو مالك هو: الحارث بن الحارث الأشعري، صحابي تفرّد بالرواية عنه ابن سلام قال الأذدي: والحارث هذا يكنى أبا مالك، وقد خلطه غير واحد بأبي مالك الأشعري، فوهموأ فإن أبا مالك المشهور=

يقول: «لَيْكُونَنَّ مِنْ أَهْلِ أَقْوَامٍ يَسْتَحْلُونَ الْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ»^(١) ذكره تعليقاً بصيغة الجزم، وفي غيره عن أبي مالك^(٢) الأشجعي رضي الله عنه أيضاً «لَيَسْرَيْنَ أَنْاسٌ مِنْ أَهْلِ الْخَمْرِ يُسَلِّطُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا، وَتَضْرِبُ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الْمَعَازِفَ، وَيَخِيفُ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ، وَيَجْعَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ الْقِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ»^(٣) والمعازف آلات اللهو قاله الجوهري. قال الأصحاب: وعصير العنب الذي اشتد، وقلف بالزبد حرام بالاجماع وسواء في ذلك قليله وكثيره، ويفسق شاربوه ويلزمه الحد، ومن استحلّه كفر. قال النبي ﷺ: «مَا أَشْكُرُ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»^(٤) رواه النسائي: وأبو داود، وقال الترمذي: إنه حسن، وفي رواية للنسائي «نَهَى عَنْ قَلِيلِ مَا أَشْكُرُ كَثِيرُهُ»^(٥) وإسناده صحيح. قال المنذري: وهو أجود أسانيد الباب: فمن شرب المسكر وهو مسلم بالغ عاقل مختار علم بأنه مسكر وعالم بتحريمه وجب عليه الحد سواء

= بكنيته المختلف في اسمه متقدم الوفاة على هذا، وهذا مشهور باسمه، وتلخر حتى سمع منه أبو سلام. (الإصابة ١/ ٢٧٥).

(١) قوله: «المعازف» بالعين المهملة والزاي بملحها فاء جمع معزفة بفتح الزاي وهي آلات الملاهي، ونقل القرطبي عن الجوهري أن المعازف الغناء، والتي في صحلحه أنها آلات اللهو، وتيل أصوات الملاهي. وفي حواشي الديلماني: المعازف اللطوف وغيرها مما يضرب به، ويطلق على الغناء عزف، وعلى كل لعب عزف.

(٢) رواه البخاري في: (٧٤) كتاب الأشربة - (٦) باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويُسَمِّيه بغير اسمه - حديث رقم: (٥٥٩٠).

(٣) أبو مالك الأشجعي. قال ابن حجر: لا يعرف اسمه. قال الحاكم أبو أحمد حديث في الحجاز، وليس هو الكوفي يعني سعد بن طارق التاهي، وقال أبو عمر اسمه عمرو بن الحارث بن هاني، ورد عليه بأن هذا قيل في أبي مالك الأشجعي. (الإصابة ٤/ ١٧٢).

(٤) رواه أبو داود في: (٢٥) كتاب الأشربة - (٦) باب في الثاني - حديث رقم: (٣٦٨٨، ٣٦٨٩). ورواه أحمد: ٢٥٩/٥.

(٥) رواه النسائي في: (٥١) كتاب الأشربة - (٢٥) تحريم كل شراب أسكر كثيره - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه أبو داود في: (٢٥) كتاب الأشربة - (٥) باب النهي عن المسكر - حديث رقم: (٣٦٨١). ورواه الترمذي في: (٢٧) كتاب الأشربة - (٣) باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام - حديث رقم: (١٨٦٥). ورواه عن جابر بن عبد الله. قال: وفي الباب عن سعد وعائشة وعبد الله بن عمرو بن قمر وغوات بن جبير. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من حديث جابر. ورواه ابن ماجه في (٣٠) كتاب الأشربة - (١٠) باب ما أسكر كثيره فقليله حرام - حديث رقم: (٢٣٩٢). ورواه عن ابن عمر. قال محققه: في الزوائد: في إسناده زكريا بن منظور، وهو ضعيف. ورواه في «نفس الباب» حديث رقم: (٣٣٩٣، ٣٣٩٤). والأول عن جابر بن عبد الله، والثاني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وسكت عنهما. ورواه النوراني في: (٩) كتاب الأشربة - (٨) باب ما قيل في المسكر - حديث رقم: (٣). ورواه أحمد: ٩١/٢، ١٦٧، ١٧٩، ٣٤٣/٣. ورواه ابن الجارود - حديث رقم: ٨٦٠.

(٦) تفريع هذا الحديث في السابق له. ومعناه: أي ما يحصل السكر بشرب كثيره، فهو حرام، قليله وكثيره. وإن كان قليله غير مسكر.

سكر أم لا، ثم إن كان حراً جلد أربعين، لأن عبد الرحمن بن جعفر جلد الوليد^(١) بين يدي عثمان وعلي رضي الله عنه يمدّ حتى بلغ أربعين فقال: أمسك. ثم قال: جلد النبي ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين، والكل سنة وهذا أحب إلي^(٢). رواه مسلم، وفي مسلم أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام «جَلَدَ شَارِباً بِحَرِيدَتَيْنِ أَرْبَعِينَ»^(٣) فإذا رأى الامام أن يبلغ بالحدّ ثمانين في الحرّ وفي العبد أربعين فعل، لما روى مسلم «أن عمر رضي الله عنه جعله ثمانين»^(٤) وقال علي لعمر رضي الله عنهما: إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، وحدّ المفتري ثمانون. فأخذ به عمر ولم ينكره أحد^(٥) وروى أنه عليه الصلاة والسلام: «جَلَدَ ثمانين»^(٦) إلا أنه مرسل فالعمل على اتفاق الصحابة رضي الله عنهم، وقيل تمنع الزيادة على الأربعين، والصحيح الأول: فعليه هل الزائد عن الأربعين إلى الثمانين تعزير أم حدّ؟ وجهان: أحدهما أنه تعزير، لأنه لو كان حدّاً لما جاز تركه مع أنه يجوز، وقيل فلو كان تعزيراً لما بلغ أربعين. فالجواب أنه تعزيرات على جنائيات تصدر منه من هذيان وافتراء ونحوهما، ويجوز أن يبلغ بها الحدّ، وفي ذلك إشكال من وجهين: أحدهما إنما يعزّر به بشرط تحققه وهو غير معلوم. الثاني أنه لو كان تعزيرات لكان يجوز

(١) الوليد بن عتبة بن أبي معيط أبان بن أبي عمر وذكران بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي اشترى عثمان بن عفان لأمه، نشأ الوليد في كتف عثمان إلى أن استخلف فولاه الكوفة بعد عزل سعد بن أبي وقاص، وهو الذي صلى بالناس الصبح أربعاً وهو سكران مشهورة، وعزل بعد أن ثبت عليه شرب الخمر مشهورة أيضاً مخرجة في الصحيحين. ومات بالرقّة. (الأصابه ٢/٦٣٨).

(٢) رواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (٨) باب حدّ الخمر - حديث رقم: (٣٨). ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٣٦) باب الحد في الخمر - حديث رقم: (٤٤٨٠). ورواه ابن ماجه في: (٢٠) كتاب الحدود - (١٦) باب حدّ السكران - حديث رقم: (٢٥٧١). ورواه أحمد: ١/١٤٤.

(٣) رواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (٨) باب حدّ الخمر - حديث رقم: (٣٥). ورواه البخاري في: (٨٦) كتاب الحدود - (٢) باب ما جاء في شرب الخمر - حديث رقم: (٦٧٧٣). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (١٤) باب ما جاء في حدّ السكران - حديث رقم: (١٤٤٣). ورواه عن أنس. قال أبو عيسى: حديث أنس حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن حدّ السكر ثمانون.

(٤) رواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (٨) باب حدّ الخمر - حديث رقم: (٣٥). ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٣٦) باب الحد في الخمر - حديث رقم: (٤٤٧٩). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (١٤) باب ما جاء في حدّ السكران - حديث رقم: (١٤٤٣). ورواه عن أنس. قال أبو عيسى: حديث أنس حديث حسن صحيح. ورواه البيهقي: ٣١٩/٨.

(٥) أخرجه الدارقطني حديث رقم: (٣٥٤). والطحاوي: ٨٨/٢. والحاكم: ٣٧٥/٤. والبيهقي: ٣٢٠/٨. وفي سننه ضعف.

(٦) الثابت: أن رسول الله ﷺ جلد أربعين، والأحاديث المتقدمة الصحيحة في ذلك.

الزيادة على الثمانين، وقد منعوا من ذلك، كما قاله الرافعي. وأعلم أنه لا يقام الحدّ حال السكر فإن أقيم عليه في حال سكره ففي الاعتداد به وجهان جاريان فيما إذا حدّ في حال جنونه والله أعلم. قال:

(وَيَجِبُ عَلَيْهِ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: بِالْبَيِّنَةِ، أَوْ الْإِقْرَارِ، وَلَا يَحُدُّ بِالْقَهْرِ وَالِاسْتِكْهَارِ؟)

الحد عقوبة، وإنما يقام على المحدود عند ثبوته، وثبوته يحصل بطريقتين: أحدهما إقراره بغير إكراه. الثانية أن يشهد عليه رجلان فصاعداً من أهل الشهادة عليه، ثم صيغة الإقرار والشهادة إن كانت مفصلة بأن قال: شربت الخمر أو قال: شربت مما شرب منه غيري فسكر منه وأنا عالم به مختار فلا كلام، وكذا إن فصل الشاهد، فإن قال: شربت الخمر واقتصر على ذلك، أو شهد اثنان أنه شرب الخمر من غير تعرض للعلم والاختيار فوجهان: أحدهما لا حدّ لاحتمال جهله بأنه خمر أو أنه أكره، وكما لا بد من التفصيل في الزنا: كذلك هنا، والصحيح أنه يجب الحدّ لأن إضافة الشرب إلى الخمر قد أقر بها. والأصل عدم الإكراه، والظاهر من حال الشارب علمه بما شربه فصار كالإقرار بالبيع والطلاق وغيرهما، والشهادة عليهما لا يشترط التعرّض فيها للاختيار والعلم بخلاف الزنا فإنه يطلق على مقدمات الجماع، وقد جاء في الحديث «العينان يزنيان»^(١). وقوله لا يحد بالقهر والاستكهار [لاحتمال كونه غالطاً أو مكرهاً، ولأن غير الخمر يشاركها في راعتها، والأصل براءة الشخص من العقوبة والشارع ﷺ متشوّف إلى درء الحدود والله أعلم.

(فرع) الذي يزيل العقل من غير الأثرية: كالبنج ونحوه، والمحتشيش الذي يتعاطاه الأراذل والسفلة حرام لأن ذلك مسكر «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»^(٢) رواه مسلم، وفي رواية لمسلم أيضاً «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ»^(٣) وهذه الثانية نتيجتها الرواية الأولى وهي «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» لأنك إذا خلعت محمول الأولى وموضوع الثانية أنتج ما ذكرناه، ولو احتجج في قطع يد متآكلة ونحوها إلى استعمال البنج ونحوه لزوال العقل هل يجوز ذلك؟ قال الرافعي: يخرج على الخلاف في التداوي بالخمر، والمذكور في التداوي بالخمر إذا لم يجد غيرها أنه

(١) رواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (٤٤) باب ما يؤمر به من غضّ البصر - حديث رقم: (٢١٥٢).
ورواه الدارمي في: (١٩) كتاب الاستئذان - (١٨) باب في النهي عن الطيب إذا خرجت - حديث رقم: (١).
ورواه أحمد: (٣٤٣/٢، ٣٤٤، ٤١١، ٥٧٨، ٥٣٥، ٥٣٦، ٢٣٩/٤، ٢٤٠).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه مسلم في: (٣٦) كتاب الأثرية - (٧) باب بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام - حديث رقم: (٧٤، ٧٥).
ورواه أبو داود في: (٢٥) كتاب الأثرية - (٥) باب النهي عن المسكر - حديث رقم: (٣٦٧٩).
ورواه النسائي في: (٥١) كتاب الأثرية - (٢٢) إثبات اسم الخمر لكل مسكر من الأثرية - حديث رقم: (١ - ٢).
ورواه أحمد: (١ - ٢٤١).

حرام على الصحيح الذي قاله الأكثرون، ونص عليه امام الملعب: الامام الشافعي رضي الله عنه لعنوم التصريح النامية عن ذلك، لكن قال النووي هنا من زيادة الروضة: الأصح الجواز يعني في البنج ونحوه بخلاف التداوي فإنه لا يجوز والله أعلم. قال:

(فصل: في حد السارق. وتقطع يد السارق بسبب سرقة: أن يكون بالغاً عاقلًا^(١)).

السرقه يفتح السين وكسر الراء هي أخذ مال الغير على وجه الخفية وإخراجه من حرزه، وهي موجبة للقطع بالكتاب والسنة واجماع الأمة. قال الله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢) والأخبار تأتي في مواضعها إن شاء الله تعالى. ثم للقطع شروط. منها ما هو معتبر في السارق، ومنها ما هو معتبر في المسروق، أما السارق فيشترط أن يكون بالغاً عاقلًا مختاراً سواء كان مسلماً أو ذمياً أو مرتدلاً فلا قطع على صبي ولا مجنون ولا مكروه للحديثين المشهورين، ولو سرق المعاهد لم يقطع في الأصح، ولو سرق مسلم مال معاهد فهل يقطع؟ فيه قولان مبنيان على قطع المعاهد بسرقة مال المسلم فإن قطع قطع والا فلا والله أعلم. قال:

(وَأَنْ يَسْرِقَ نَصَاباً يَمْتَنِعُ رُبْعَ دِينَارٍ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ)^(٣).

يشترط في المال المسروق أن يكون نصاباً وهو ربع دينار من اللهب الخالص المضروب فلا قطع فيما دونه، واحتج له بما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «لَا تَقْطَعُ»^(٤) يد سارق إلا في ربع دينار فصاعداً^(٥) رواه البخاري ومسلم واللفظ له،

(١) ولزيادة معرفة معنى السرقة قلت: السرقة أخذ المال المحرور على وجه الاختفاء، كأن يدخل أحد دكاناً أو منزلاً فيأخذ منه ثياباً أو حباً، أو ذهباً ونحو ذلك. والسرقة كبيرة من الكبائر نهى عنها الكتاب والسنة.

(٢) سورة المائدة آية: ٣٨.

(٣) وثبت السرقة بأحد أمرين: إما باعتراف السارق الصريح بأنه سرق اعترافاً لم يلجأ إليه الجاه بضرب أو تهديد. وإما بشهادة عدلين، يشهدان أنه سرق. وإن رجع في اعترافه فلا تقطع يده، وإنما عليه ضمان المسروق فقط، إذ قد يستحب أن يلحق الإنكار تلقيناً حفاظاً على يد المسلم، لقوله ﷺ: «ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم».

(٤) قوله: «تقطع يد السارق» قال القاضي عياض رضي الله عنه: صان الله تعالى الأموال بإيجاب القطع على السارق، ولم يجعل ذلك في غير السرقة. كالاختلاس والانتهاك والغصب. لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة. ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستعانة إلى ولاية الأمور. وتسهيل إقامة البينة عليه. بخلاف السرقة فإنه تنذر إقامة البينة عليها. فنظم أمرها واشتلت عقوبتها ليكون أبلغ في الزجر عنها. وقد أجمع المسلمون على قطع السارق في الجملة، وإن اختلفوا في فروع منه.

(٥) رواه البخاري في: (٨٦) كتاب الحدود - (١٣) باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ - حديث رقم: (٦٧٨٩ - ٦٧٩١). ورواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (١) باب حده

والمراد ربع دينار مصكوك، فلو سرق سبيكة وزنها ربع مثقال ولا تساوي ربع دينار مصكوك لم يقطع على الأصح في الروضة صححه تبعاً لتصحيح إمام الحرمين وغيره، وصحح جماعة أنه يقطع، ولو سرق مصوغاً يساوي ربع دينار ووزنه أقل لم يقطع في الأصح، ويجري الوجهان في ربع دينار قراضة لا تساوي ربع دينار مصكوك، ولو سرق شيئاً قيمته ربع دينار مصكوك قطع بلا خلاف. قاله الإمام، والدينار يعدل اثني عشر درهم وربعه ثلاثة دراهم وهو نصاب السرقة، ولهذا قطع رسول الله ﷺ سارقاً في مجن^(١) قيمته ثلاثة دراهم^(٢)، ولا فرق بين أن يمتد السارق أنه أخذ نصاباً أم لا وكان في نفس الأمر يعدل نصاباً: فلو سرق فلوساً في ظنه أنها لا تعدل نصاباً فكانت دنائير قطع لأنه سرق نصاباً وظنه خطأ، ولو عكس بأن سرق ما يظنه دنائير فكانت فلوساً لا تعدل ربع دينار فلا قطع، ولو سرق جبة لا تعدل درهما فكان فيها ما يبلغ نصاباً من دينار أو غيره ولم يشعر به قطع في الأصح. ثم هذا إذا كان المسروق مالاً، أما ما ليس بمال كالكلب والسرجين وجلود الميتة ونحوها لم يقطع به لأنها ليست بمال والله أعلم.

(الزهر) فلو سرق شخص آلة لهو كالطنبور والمزمار والرباب ونحوها من الآلات الخيثة، وكذا الأصنام نظر إن لم يبلغ مفضل تلك الآلة نصاباً فلا قطع وإن بلغ نصاباً فهل يقطع؟ فيه خلاف: الراجح في الروضة: أنه يقطع لأنه مال يقوم على متلفه فأشبه ما لو سرق

= السرقة ونصابها - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (١٦) باب ما جاء في كم تقطع يد السارق - حديث رقم: (١٤٤٥). ورواه عن عائشة قال أبو موسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٤٦) كتاب السارق - (٩) باب ذكر الاختلاف على الزهري - حديث رقم: (١ - ١١). ورواه في: (١٠) باب ذكر اختلاف أبي بكر بن محمد وعبد الله بن أبي بكر عن عمرة في هذا الحديث - (أحاديث الباب). ورواه ابن ماجه في: (٢٠) كتاب الحدود - (٢٢) باب حد السارق - حديث رقم: (٢٥٨٥). ورواه أحمد: ١٠٤/٦، ٢٤٩، ٢٥٢. ورواه الدارقطني - حديث رقم: (٣٦٨). ورواه البيهقي: ٢٥٦/٨. وربع الدينار الآن يساوي نصف ليرة إنكليزية ذهبية تقريباً، والله تعالى أعلم.

(١) قوله: «المجن» اسم لكل ما يستجن به، أي يستتر. وقيل: «المجن» بالكسر الترس وجمعه مجان بالفتح.

(٢) رواه البخاري في: (٨٦) كتاب الحدود - (١٣) باب قول الله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم» - حديث رقم: (٦٧٩٥ - ٦٧٩٨). ورواه في: (٢٩) كتاب الحدود - (١) باب حد السرقة ونصابها - حديث رقم: (٦). ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (١١) باب ما يقطع فيه السارق - حديث رقم: (٤٣٨٧). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (١٦) باب ما جاء في كم تقطع يد السارق - حديث رقم: (١٤٤٦). ورواه النسائي في: (٤٦) كتاب قطع السارق - (٨) باب القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده - أحاديث الباب. ورواه أحمد: ٦/٢.

مقبصلا، وقيل لا يقطع بحال وصححه في المحرر. قلت: وهو قوي، واختاره الامام أبو الفرج الرازي وامام الحرمين لأنه آلة محرمة يجب اتلافها لأنها غير محترمة. ولا محرزة كالخمر، وكل أحد مأمور بافسادها، ويجوز الهجوم على المساكن لكسرها وإبطالها، ولا يجوز امساكها، ويجب اتلافها فهي كالمغصوب سرق من حرز الغاصب ثم هذا إذا قصد السرقة باخراجها. أما إذا قصد أن يشهد تغييرها وإفسادها فلا قطع على المذهب المقطوع به، ولو سرق آنية ذهب أو فضة، ففي المذهب والتهديب أنه يقطع. قال الرافعي: والوجه ما قاله العمراني أنه يبنى على جواز اتخاذها إن جؤزنا قطع والأفلا كالملاهي والله أعلم. وكما يشترط كون المسروق نصابا يشترط كونه محرزا فلا يقطع فيما ليس بمحرز للنص، وبختلف الحرز باختلاف الأموال لأنه ﷺ فرق في الحديث بينهما والرجوع في ذلك إلى العرف لأن الحرز لم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ولا له في اللغة ضابط، وإذا كان لا ضابط له شرعا ولغة، رجعنا فيه إلى العرف كما في القبض في البيع والاحياء في الموات وغيرهما. قال الماوردي: فعلى هذا قد يكون الشيء حرزا في وقت دون وقت لأن الزمان لا يبقى على حال. قال الأصحاب: والاصطبل حرز للدواب وإن كانت غالية الأثمان دون الثياب. قلت: وهذا الإطلاق فيه نظر لأن في كثير من المدن الاصطبل أحرز من كثير البيوت، فينبغي الرجوع إلى عرف المحلة والله أعلم. قال الأصحاب: وصفة الدار وعرضتها حرز للأواني وثياب البلية أي الخدمة دون الحلبي والنقود لأن العادة أحرزها في المخازن، والثياب النفيسة تحرز في الدور وبيوت الخان والأسواق المنعة والمتبن حرز للبتن، وكل شيء بحسبه حتى لو سرق الكفن من القبر قطع على المذهب المقطوع به لأنه حرز مثله والله أعلم.

(فرع) سرق شخص طعاماً في وقت القحط والمجاعة فإن كان يوجد عزيزاً بشمن غال قطع وإن كان لا يوجد ولا يقدر عليه فلا قطع وعلى هذا يحمل ما جاء عن عمر رضي الله عنه لا قطع في عام المجاعة^(١) والله أعلم. قال:

(لَا مِلْكَ لَهُ فِيهِ وَلَا شَيْئَةَ فِي مَالِ الْمُسْرُوقِ مِنْهُ)^(٢).

يشترط لوجوب القطع أن يكون المسروق مملوكاً لغير السارق فلا قطع على من سرق

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١١/٢٧٤).

(٢) كيفية القطع: أن تقطع كف السارق اليمنى من مفصل الكف؛ لقراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيماهما» ثم تحسم بغمسها في زيت مغلى لتسد أفواه العروق فيقطع الدم. ويستحب أن تعلق في عنق السارق، لما روي عن الترمذي وغيره بسند ضعيف: «أن النبي ﷺ أمر بيد سارق فقطعت، ثم أمر بها فملعت في عنقه».

مال نفسه من يد غيره كيد المرتين والمستاجر والمستعير والمودع وعامل القراض والوكيل وكذا الشريك وهو قول الشيخ [لا ملك له فيه]، وإذا كان لا قطع في المال المشترك فلا قطع فيما هو محض ملكه أولى، ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في زمن الخيار أو بعده فلا قطع وإن سرق معه مالا آخر، فإن كان قبل أداء الثمن قطع وإن كان بعده فلا قطع على الراجح كمن سرق من دار اشتراها، ولو سرق شيئاً وهب له بعد القبول وقبل القبض فالصحيح أنه لا قطع بخلاف ما لو أوصى له بشيء فسرقه قبل موت الموصي فإنه يقطع، وإن سرقه بعد موت الموصي وقبل القبول بني على أن الملك في الوصية بماذا يحصل؟ إن قلنا بالموت لم يقطع وإلا قطع، ولو أوصى للفقراء بمال، فسرقه فقير بعد موته لم يقطع كسرقه مال بيت المال، وأن سرقه غني قطع والله أعلم. وقول الشيخ [لا شبهة له في مال المسروق] احتراز به عما إذا سرق مالا له فيه شبهة أي للسارق، وفيه صور: منها سرق من يستحق النفقة بالمضيق كالأب من مال ولده، وبالعكس فلا قطع، ولو سرق أحد الزوجين مال الآخر، إن لم يكن محرزا فلا قطع، والا ثلاثة أوجه، الراجح القطع لمعوم الآية، والفرق بينه وبين نفقة الأقارب أنها لأجل إحياء النفوس، فأشبه نفسه، ونفقة الزوجة معاوضة، فأشبه الاجارة، وقيل لا تقطع لأنها تستحق النفقة من ماله ويقطع الزوج إذ لا نفقة له فلا شبهة، وقيل غير ذلك.

ومنها إذا سرق من مال بيت المال، وفيه تفاصيل ملخصها، وهو الصحيح أن يفصل: إن كان السارق صاحب حق في المسروق بأن سرق فقير من مال الصدقات، أو مال المصالح فلا قطع، وإن لم يكن صاحب حق فيه كالغني، فإن سرق من الصدقات قطع، وإن سرق من مال المصالح فلا قطع على الراجح، لأنه قد يصرف ذلك في عمارة مسجد أو رباط أو قنطرة فينتفع بها الغني والفقير، ولو سرق ذمي من مال المصالح يقطع على الصحيح، لأنه مخصوص بالمسلمين، وانتفاع أهل الذمة إنما هو تبع، ومنها إذا سرق مستحق الدين مال المديون، وفيه نص واختلاف، والصحيح التفصيل، فإن أخذه لا يقصد استيفاء الحق أو بقصده والمديون غير جاحد ولا معاقل قطع، وإن قصده وهو جاحد أو معاقل فلا قطع، ولا فرق بين أن يأخذ من جنس حقه أو من غيره على الصحيح، ولو أخذ زيادة على قدر حقه فلا قطع على الصحيح، لأنه إذا جاز له الدخول والأخذ لم يبق المال محرزا عنه. ومنها إذا سرق العبد من مال سيده، لأن له شبهة استحقاق نفقته. وقال أبو ثور: يقطع لمعوم الآية الكريمة، والصحيح الأول، ولا فرق بين القرن والمدير وأم الولد والمبعض، وكذا المكاتب في الأصح، وكذا عبد مكاتبه، قال الماوردي. ومنها لو سرق حصر المسجد أو القناديل التي تسرج فلا قطع، لأنها معنة لانتفاع الناس، بخلاف ما لو سرق باب المسجد وسواريه ونحوهما فإنه يقطع، وكذا لو سرق ستر الكعبة شرفها الله تعالى وهو محرز بالخطابة فالمذهب أنه يقطع، وبه قطع الجمهور. وهذه المسألة، ومسألة بيت المال ملحقة بما ذكره

الشيخ لأجل الشبهة، وبقي صور تركناها خشية الاطالة تعرف مما ذكرناه والله أعلم. قال:
(وَقُطِّعَ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنَ الْكُفُوعِ، فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قُطِّعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى، فَإِنْ سَرَقَ ثَالِثًا قُطِّعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى، فَإِنْ سَرَقَ رَابِعًا قُطِّعَتْ رِجْلُهُ الْيُمْنَى، فَإِنْ سَرَقَ بَعْدَ ذَلِكَ حُرِّزَ).

إذا ثبتت السرقة المقتضية للقطع وجب شيئان. أحدهما رد المال المأخوذ إن كان باقياً، أو يد له إن كان تالفاً، يستوي في ذلك الغني والفقير. الثاني وجوب القطع فتقطع يده اليمنى، أما وجوب القطع فللأية والاختبار، وأما كونها اليمنى فللقراءة ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾^(١) والقراءة الشاذة كخبر الواحد في وجوب العمل وهي مفسرة للأبيدي المذكورة في القراءة المشهورة، وروي أنه عليه الصلاة والسلام أمر به وفعله الخلفاء الأربعة بعده رضي الله عنهم، ومن جهة المعنى أن اليمنى أقوى فالبدء بها أقطع في الردع، وادعى القاضي أبو الطيب الاجماع على ذلك، وتقطع من مفصل الكوع، لأنه عليه الصلاة والسلام «أمر به في قطع سارقٍ ودائم صفوان»^(٢)، وادعى الماوردي الاجماع على ذلك سواء كان له يسرى أم لا، ولا يضاف إلى القطع التعزير، وعن الفوراني^(٣) أنه يعزر، فإن عاد قطعت رجله اليسرى، لأمره به عليه الصلاة والسلام^(٤)، رواه الشافعي بسنده، وكلنا فعل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما^(٥)، ولا مخالف لهما، وقياساً على قاطع الطريق، ولأننا لو قطعنا الرجل اليمنى لاستوفينا حد الجانبيين، فيضعف فيكون فيه ضم عقوبة إلى عقوبة، وكذلك لم تقطع يده اليسرى، لثلا يستوفي منفعة الجنس فتزداد العقوبة وتقطع من مفصل القدم، كذا فعله عمر، وشرط قطعها بعد انتمال اليد، لثلا يقضي به توالي القطع إلى الهلاك بخلاف قطع المحاربة، لأن قطعهما هناك حد واحد، فإن عاد قطعت اليسرى فإن عاد قطعت اليمنى، لأمره عليه الصلاة والسلام بذلك، وروى ذلك من فعل الصديق فإنه

(١) سورة المائدة آية: ٣٨.

(٢) رواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (١٤) باب من سرق من حرز - حديث رقم: (٤٣٩٤). ورواه النسائي في: (٤٦) كتاب قطع السارق - (٥) باب ما يكون حرزاً وما لا يكون - حديث رقم: (١ - ٥). ورواه البيهقي: ٢٦٥/٨. ورواه الحاكم: ٤/٣٨٠، وابن الجارود رقم: (٨٢٨). ورواه الشافعي في مسنده: ص/٣٣٥. من كتاب القطع في السرقة.

(٣) الفوراني هو: أبو القاسم، عبد الرحمن بن محمد بن فوران، المروزي، الفوراني. شيخ الشافعية بعمرو. توفي في مرو في شهر رمضان سنة إحدى وستين وأربعمائة. له ترجمة في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٨٠، والعبر ٣/٢٤٧، وطبقات الشافعية ٢/١٢٠.

(٤) رواه الشافعي في مسنده: ص/٣٢٦ من كتاب القطع في السرقة. رواه الدارقطني - حديث رقم: (٣٦٤).

(٥) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١١/٦١/٢). وأخرجه البيهقي: ٨/٢٨٣.

جبيء برجل مقطوع اليد والرجل، قطع يده اليسرى. فإن عاد بعد قطع الأربعة عزر، لأن القطع ثبت بالكتاب والسنة ولم يذكر بعده شيء آخر، والسرقه معصية فعزر بسببها، قال في الكافي. ويحبس حتى يتوب، وفي الجبلي: حتى تظهر توبته، وعن القديم أنه يقتل، لأنه عليه الصلاة والسلام «أَمَرَ بِقَطْعِ السَّارِقِ فِي الْأَرْبَعَةِ وَقَالَ فِي الْخَامِسَةِ اقْتُلُوهُ»^(١) رواه أبو داود والنسائي، والمذهب أنه يعزر كما ذكرناه، والحديث. قال النسائي: إنه منكرو، وقال الزهري: ^(٢) «إِنْ قُتِلَ مَنْسُوخٌ، لَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رُفِعَ إِلَيْهِ فِي الْخَامِسَةِ فَلَمْ يَقْتُلْهُ»^(٣) وقال الشافعي: القتل منسوخ بلا خلاف بين العلماء ولأن كل معصية أوجبت حداً لم يوجب تكرارها القتل كالزنا والذف والله أعلم. ^(٤) قال:

(فصل: فِي حَدِّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ: وَقُطَاعِ الطَّرِيقِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ، إِنْ قُتِلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ قُتِلُوا، وَإِنْ قُتِلُوا وَأَخْذُوا الْمَالَ قُتِلُوا وَصَلُّوا، وَإِنْ أَخْذُوا الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلُوا قُطِعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، فَإِنْ أَخْذُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالاً وَلَمْ يَقْتُلُوا حَبَسُوا وَهَزُّوا)^(٥)

قطاع الطريق سموا بذلك لانتقطاع الناس من المرور فيه خوفاً منهم، وعقوبتهم نص عليها القرآن العظيم. قال الله تعالى ﴿وَمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا﴾^(٦) الآية، فقطاع الطريق طائفة يترصدون في المكامن للرفقة، فإذا

(١) رواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٢٠) باب في السارق يسرق مراراً - حديث رقم: (٤٤١٠). ورواه النسائي في: (٤٦) كتاب قطع السارق - (١٥) باب قطع اليدين والرجلين من السارق - حديث رقم: (١). ورواه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه. قال النسائي: هذا حديث منكرو، وفي سننه مصعب بن ثابت، وهو ليس بالقوي في الحديث.

(٢) الزهري هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن حبيب الله بن عبد الله بن شهاب المذني. أحد الأعلام، نزل الشام، وروى عن سهل بن سعد وخلق من التابعين، وعنه أبو حنيفة، ومالك، وصطاء، وغيرهم. قال ابن منجويه: رأى عشرة من الصحابة، وكان من أحفظ أهل زمانه، وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار، فقيهاً فاضلاً. مات سنة أربع وعشرين ومائة. له ترجمة في: حلية الأولياء ٣/٣٦٠، والعبر ١/١٥٨، ووفيات الأعيان ١/٤٥١.

(٣) الأم للشافعي ٦/١٦٢.

(٤) فائدة: إذ عفا صاحب المال عن السارق ولم يرفعه إلى السلطان فلا قطع، وإن رفعه إليه وجب القطع ولم تنفع شفاعة أحد بعد ذلك لقوله ﷺ: «فَهَلَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِ» رواه أصحاب السنن، وصححه الحاكم، وابن الجارود، قال ذلك لمن أراد أن يعفو عن السارق بعد ادانة السارق وحضوره لدى رسول الله ﷺ للحكم عليه.

(٥) قُطَاعِ الطَّرِيقِ يُسَمُّوا بِالْمَحَارِبِينَ وَهُمْ: نَفَرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَشْهَرُونَ السِّلَاحَ فِي وَجْهِ النَّاسِ فَيَقْطَعُونَ طَرِيقَهُمْ بِالسُّطُو عَلَى الْمَارَةِ وَقَتْلِهِمْ وَأَخْذَ أَمْوَالِهِمْ بِمَا لَهُمْ مِنْ شَوْكَةِ وَقُوَّةٍ.

(٦) سورة المائدة آية: ٣٣.

وأوهم برزوا إليهم قاصدين الأموال معتمدين في ذلك على قوة وقدرة يتغلبون بها، وفيهم شرعت هذه العقوبات الغليظة. واعلم أنه لا يشترط في قطاع الطريق المذكورة ولا العدد ولا كونهم في غير العمران، بل لو كان واحد له فضل قوة يغلب بها الجماعة على النفس والمال مجاهراً بذلك فهو قاطع طريق، فإذا علم الامام من رجل أو من جماعة أنهم يخيفون السبيل، وجب عليه المبادأة إلى زجرهم وطلبهم ثم ينظر إن لم يأخذوا المال ولا قتلوا نفساً عززهم بالحبس وغيره، فإن أخذوا من المال قدر نصاب السرقة قطعت أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى، فإذا عادوا قطعت أيديهم اليسرى وأرجلهم اليمنى، وإنما قطعوا من خلاف لثلاث بقوت جنس المضغة، فإن كان المال دون النصاب فلا قطع على الراجع، وإن قتل قاطع الطريق قتل وهو قتل متحتم، ولا يجوز تخليته ولا العفو عنه، وليس سبيله سبيل القصاص، فلعنة الله على الظالمين، الذين يترصدون ويصدون عن سبيل الله، وإن جمع قاطع الطريق بين القتل وأخذ المال قتل وصلب، وقيل تقطع يده ورجله ويقتل وصلب، فإذا صلب ترك مصلوباً ثلاثاً على الصحيح المنصوص، فإن نزل ودكه نزل، وإن لم ينزل ففيه خلاف الراجح: أنه لا يبقى، وقيل يترك حتى ينزل صليده، وهو الودك. والصلب يكون على خشبة ونحوها، وقيل يطرح على الأرض حتى يسيل صليده والله أعلم^(١). قال:

(وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَتْ عَنْهُ الْحُدُودُ وَأُخِذَ بِالْحَقُوقِ).

قاطع الطريق يجب على الامام طلبه فإن هرب يتبعه إلى أن يظهر به أو يتوب، فإن ظفر به قبل التوبة أقام عليه ما يستوجبه من العقوبة المذكورة، فإن تاب بعد القدرة عليه لم تسقط عنه العقوبات لمفهوم الآية الكريمة هذا هو المذهب، وإن تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ما يخص بقطع الطريق من العقوبات لقوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٢) وهذا هو المذهب، فإن كان قد قتل سقط عنه احتتام القتل، وللولي أن يقتص ويعفو، وإن كان قد قتل وأخذ المال سقط الصلب واحتتام القتل، وبقي القصاص وضمان المال، وإن كان قد أخذ المال سقط قطع الرجل، وكلما قطع اليد على المذهب وأخذ المال،

(١) أحكام المحاربين: أن يوحطوا وتطلب منهم التوبة، فإن تابوا قبل توبتهم، وإن أبوا قوتلوا، وقتالهم جهاد في سبيل الله تعالى، فمن قُتل منهم فدمه هدر، ومن قُتل من المسلمين فشهادته، لقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ الحجرات، ومن أخذ من المحاربين قبل توبته أقيم عليه الحد إما بالقتل أو الصلب أو قطع اليدين أو الرجلين أو النفي، وإذا تابوا قبل أن يقدر عليهم بأن تركوا الحراية من أنفسهم وسلموا أرواحهم للسلطان سقط عنهم حق الله تعالى، وبقي عليهم حقوق العباد فيحاسبون في الدماء والأموال فيحسمون الأموال ويقادون في الأرواح إلا أن تقبل منهم الدية، أو يعفى عنهم، إذ كل ذلك جائز.

(٢) سورة المائدة آية: ٣٤.

وهو معنى قول الشيخ [سقط عنه الحدود] أي انحتمها لأنها حقوق الله تعالى وبقيت حقوق آدميين من القصاص والمال فإنها لا تسقط إن جعلنا الألف واللام في كلام الشيخ للعهد، وإن جعلناهما للجنس وكان على قاطع الطريق حدود أخرى كالزنا وشرب الخمر فهل تسقط عنه أيضاً فيه قولان: رجح جماعة من العراقيين السقوط، والأظهر أنها لا تسقط لاطلاق الأدلة والله أعلم. قال:

(فصل: وَمَنْ قُصِدَ بِأَذَى فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ حَرِيمِهِ فَقَتَلَ دَلْعاً عَنْهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ).

من صال على شخص مسلم بغير حق يريد قتله، جاز للمقصود دفعه عن نفسه إن لم يقدر على هرب أو تحصن بمكان أو غيره، فإن قدر على ملجأ وجب عليه ذلك لأنه مأمور بتخليص نفسه بالأهون، وهذا هو الصحيح من اختلاف كثير، وقيل له الثبات ومقاتلته فإن لم يقدر على ملجأ فله مقاتلته بشرط أن يأتي بالأخف فالأخف، فإن أمكنه الدفع بالكلام أو الصياح أو الاستغاثة بالناس لم يكن له الضرب، فإن لم يندفع إلا بالضرب فله أن يضربه، ويراعى فيه الترتيب، فإن أمكن باليد لم يضربه بالسوط، وإن أمكن بالسوط لم يجز بالعصا، وإن أمكن بجرح لم يقطع عضواً، وإن أمكن بقطع عضو لم ينهب نفسه، فإن لم يندفع إلا بالاتيان على نفسه فله ذلك ولا قصاص عليه ولا دية ولا كفارة لقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ انْتَحَصَرَ بِمَدِّ ظُلْمِهِ فَنُؤِلِّكُ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾^(١) والآية، ولأن الصائل ظالم، والظالم معتد، والمعتدي مباح القتال، ومباح القتال لا يجب ضمانه والله أعلم.

وهل يجب الدفع عن نفسه إذا كان الصائل مسلماً مكلفاً؟ قيل يجب لقوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢) وكما يجب على المضطر إحياء نفسه بالأكل، والراجع أنه لا يجب بل له الاستسلام لأنه عليه الصلاة والسلام ﴿لَمَّا وَصَفَ مَا يَكُونُ مِنَ الْفِتْنِ فَقَالَ حَدِيقَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّهُ لَوْ أَذْرَكْتَنِي ذَلِكَ الزَّمَانُ فَقَالَ: ادْخُلْ بَيْنَكَ وَاحْمِلْ ذِكْرَكَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ دَخِلْتُ بَيْتِي فَقَالَ: إِذَا رَأَاكَ بَرِئْتُ السَّيِّبِ فَاسْتَرْ وَجْهَكَ وَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمُقْتُولَ وَلَا تُكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْقَاتِلَ﴾^(٣) وفي بعض الألفاظ «وَكُنْ خَيْرَ ابْنِي أَدَمَ» أي القاتل «لَنْ يَسْطُتَ إِلَيَّ يَدُكَ لِتَقْتُلَنِي» إلى قوله تعالى ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) وصح أن عثمان رضي الله عنه، منع عبيده عنه وكانوا أربعمائة فقال: من ألقى سلاحه فهو حر، وقال عليه الصلاة

(١) سورة الشورى آية: ٤١.

(٢) سورة البقرة آية: ١٩٥.

(٣) أخرجه الحاكم: ٤٤٨/٤ وله شاهد أخرجه الحاكم أيضاً: ٤٤٤/٤.

(٤) سورة المائدة آية: ٢٨.

والسلام: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ فِتْنًا كَقَطْعِ (١) اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ يُصْبِحُ (٢) الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا وَيَمُوتُ كَافِرًا، وَيَمُوتُ مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا: الْقَاعِدُ (٣) فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاحِي: فَالْكُسْرُوا قَسِيحُكُمْ وَأَقْطَعُوا أَوْتَارَكُمْ وَأَضْرَبُوا (٤) مِثْوَفَكُمْ بِالْحِجَارَةِ، فَإِنْ دُخِلَ عَلَى أَحَدٍ مِنْكُمْ فَلْيَكُنْ كَخَيْرِ (٥) ابْنِي آدَمَ» (٦) رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذي وقال: حسن، وصححه ابن حبان، وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الاقتراح: هو على شرط البخاري، ويخالف المضطر فإن في القتل شهادة بخلاف ترك الأكل والله أعلم. وإن قصد في ماله وإن قُلْ كُدرهم فله أن يدفعه عنه لقوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ قُتِلَ (٧)

(١) قوله: «كقطع» جمع قطعة. أي كأن كل واحدة من تلك الفتن قطعة من الليل المظلم في الظلمة ولإلّا تبليس. أراد فتنة مظلمة سوداء.

(٢) قوله: «يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً» أي يصبح محرماً لدم أخيه وعرسه وماله. ويمسي مستحلاً له.

(٣) قوله: «القاعد فيها خير من القائم» قال النووي: معناه بيان عظيم خطرهما، والحث على تجنبها والهرب منها ومن التسبب في شيء. وإن شرهما وفتنتها يكون على حسب التعلق بها. أي كلما بعد الإنسان من مباشرتها يكون خيراً.

(٤) قوله: «واضربوا بسيفكم الحجارة» قال النووي: قيل المراد كسر السيف حقيقة، على ظاهر الحديث، ليسد على نفسه باب هذا القتال. وقيل: هو مجاز. والمراد ترك القتال. والأول أصح.

(٥) قوله: «كخير ابني آدم» وهو هابيل قتله أخوه قابيل. يريد أن الصبر على الموت فيها أحسن من الحركة، لتكون الحركة تزيد في الفتنة.

(٦) رواه ابن ماجه في: (٣٦) كتاب الفتن - (١٠) باب التثبت في الفتنة - حديث رقم: (٣٩٦٢، ٣٩٦١).

ورواه أبو داود في: (٣٤) كتاب الفتن - (٢) باب النهي عن السعي في الفتنة - حديث رقم: (٤٢٥٩).

ورواه الترمذي في: (٣١) كتاب الفتن - (٢٩) باب ما جاء تكون فتنة، القاعد فيها خير من القائم -

حديث رقم: (٢١٩٤). ورواه عن سعد بن أبي وقاص. قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي هريرة

وخبيب بن الأرت وأبي بكرة، وابن مسعود، وأبي واقد، وأبي موسى، وغرشة. وهذا حديث حسن

وروي بعضهم هذا الحديث عن الليث بن سعد وزاد في الإسناد رجلاً. قال أبو عيسى: وقد روى هذا

الحديث عن سعد عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه. ورواه ابن حبان: (٢٢٤/٨) - باب أخباره ﷺ عما

يكون في أمته من الفتن والحوادث - ذكر الأخبار عن وصف، ما كان يتوقع ﷺ من وقوع الفتن من ناحية

البحرين - حديث رقم: (٦٦١٦). ورواه البخاري في: (٩٢) كتاب الفتن - (٩) باب تكون فتنة القاعد

فيها خير من القائم - حديث رقم: (٧٠٨١، ٧٠٨٢). ورواه مسلم في: (٥٢) كتاب الفتن وأشرط

الساعة - (٣) باب وقوع الفتن كمواقع القطر - حديث رقم: (١٠ - ١٣). ورواه أحمد: ٢/٢٨٢،

١٠٦/٤، ١١٠، ٣٩/٥، ٤٨، ١١٠.

(٧) قوله: «من قتل دون ماله» أي ما حكمه؟ قال القرطبي: «دون» في أصلها ظرف مكان بمعنى تحت، وتستعمل للسببية على المجاز، ووجهه أن الذي يقاتل من ماله غالباً إنما يجمعه خلفه أو تحته ثم يقاتل عليه

دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ^(١) رواه الشيخان، وله تركه لأنه يجوز إباحته. نعم، إن كان المال حيواناً وقصد اتلافه وجب الدفع لحركة الروح، قاله البغوي، ما لم يخف على نفسه والله أعلم.

وإن قصد حريمه كزوجته وأمه وولده ونحوه يقتل أو لينال من أحدهم فاحشة كما قاله الماوردي وجب عليه الدفع لتحريم إباحة ذلك لأنه حق غيره، وقد روي أن امرأة خرجت تحتلب فتبعها رجل يراودها عن نفسها فرمته بفهر فقتلته، فرفع ذلك لعمر فقال: قتل الله والله لا يردى هذا أبداً، ولم يخالفه أحد، فكان إجماعاً، وقيل في الوجوب الخلاف في الدفع عن نفسه، والملح الأول، وبه جزم البغوي والمتولي، وشرطاً في الوجوب: أن لا يخاف على نفسه، وإليه أشار الإمام والغزالي هل يجب الدفع عن الغير إذا لم يكن من حريمه؟ فيه طرق للأصحاب: أصحها أنه كالدفع عن نفسه فإن كان القاصد كافراً وجب الدفع، وكذا إن كان القاصد بهيمة، وإن كان مسلماً بالغاً فقيه الخلاف، وقيل يجب الدفع هنا قطعاً لأن الحق للغير لكن بشرط أن لا يغلب على ظنه هلاك نفسه وقيل لا يجب قطعاً، وحكاها الإمام عن المحققين من علماء الأصول لأن ذلك من وظيفة الولاية دون الأحاد، فعلى هذا في جوازه خلاف والله أعلم. قال:

(١) الحديث رواه البخاري: (٤٦) كتاب المظالم - (٣٣) باب من قاتل دون ماله - حديث رقم: (٢٤٨٠).
ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (٦٢) باب الدليل على أن من قصد أعتد مال غيره بغير حق كان القاصد مهتر الدم في حقه، وإن قتل كان في النار، وأن من قتل دون ماله فهو شهيد - حديث رقم: (٢٢٦).
ورواه أبو داود في: (٣٩) كتاب السنة - ٣٢ - باب في قتال اللصوص - حديث رقم: (٤٧٧٢).
ورواه الترمذي في: (١٤) كتاب الدييات - (٢٢) باب ما جاء فيمن قُتل دون ماله فهو شهيد - حديث رقم: (١٤١٩، ١٤١٨).
والحديث الأول رواه عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، والحديث الثاني رواه عن عبد الله بن عمرو، وقال في الترمذي: حديث حسن، وقد رواه في نفس الباب - حديث رقم: (١٤٢٠) رواه عن عبد الله بن عمرو، وقال في الترمذي: حديث حسن صحيح. ورواه حديث رقم: (١٤٢١) عن سعيد بن زيد، وقال فيه: حديث حسن. ورواه النسائي في: (٣٧) كتاب الدم - (٢١) باب من قتل دون ماله - (أحاديث الباب). ورواه في: (٢٢) باب من قاتل دون أهله - حديث الباب. ورواه في: (٢٣) باب من قاتل دون دينه - حديث الباب. ورواه ابن ماجه في: (٢٠) كتاب الحدود - (٢١) باب من قُتل دون ماله فهو شهيد - حديث رقم: (٢٥٨٠) ورواه عن عمرو بن نفيل، وسكت عنه، وحديث رقم: (٢٥٨١). وقال محققه في الزوائد: في إسناد يزيد بن مثنان التميمي، أبو فرة البرهامي، ضعفه أحمد وغيره. وحديث رقم: (٢٥٨٢) رواه عن أبي هريرة، وقال محققه في الزوائد: إسناد حسن، لقصور درجته على أهل الحفظ والإتقان. ورواه أحمد: ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ٣٠٥، ٢/١٦٣، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢١، ٣٢٤. ورواه البيهقي في الكبرى: ٣/٢٦٥، ٢٦٦، ٨/١٨٧، ٣٣٥.

(وَعَلَى رَاكِبِ الدَّابَّةِ ضَمَانٌ مَا تَتَلَفُهُ).

إذا كان مع الشخص دابة ضمن ما تتلفه من نفس أو مال سواء أتلفت ليلاً أو نهاراً، وسواء كان سائقها أو قائلها أو راكبها، وسواء أتلفت يديها أو رجلها أو عضها أو ذنبها لأنها تحت يده وعليه تعهدا، وسواء كان الذي مع الدابة مالكها أو أجيراً أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً لشمول اليد، وسواء في ذلك البهيمة الواحدة أو العدد كالأبل المقطورة أو المساقاة، وفي وجه إن كانت مما تساق كالغنم فساقها لا يضمن، وإن كانت مما تقاد فساقها ضمن، والصحيح أنه يضمن في الحالين، وبه قطع الجمهور. وأعلم أن ضمان النفس يكون على العاقلة إذا كانت الدابة طوعاً وقول الشيخ [وعلى راكب الدابة] يشمل ما إذا كان وحده، وما إذا كان معه سائق أو قائد وهو كذلك لقوة يده، ولو كان مع الدابة سائق وقائد فالضمان عليهما نصفين، ولو كان يسير الدابة فتخصها إنسان فرمحت وأتلفت شيئاً فالضمان على الناحس على الصحيح، ولو أمسك اللجام فوكبت رأسها فهل يضمن ما تتلفه؟ قولان: ليس في الروضة والرافعي ترجيح، ولو أتلفت الدابة من يد صاحبها وأتلفت شيئاً فلا ضمان عليه لخروجها من يده. قال الامام: والدابة النزقة التي لا تنضبط بالكبح والترديد في معاطف اللجام لا تتركب في الأسواق ومن ركبها فهو مقصر وضامن لما تتلفه والله أعلم.

(فرع) إذا كان للدابة التي هي معه ولد سائب فأتلف شيئاً ضمنه والله أعلم.

(فرع) والدواب المرسله إذا أتلفت زرعاً أو غيره نظر: إن أتلفت نهاراً فلا ضمان على صاحبها، وإن أتلفت ليلاً لزم صاحبها الضمان للحديث الصحيح في ذلك، والفرق من حيث المعنى أن العادة أن أصحاب الزروع والبساتين يحفظونها نهاراً، ولا بد من إرسال الدواب للمرعى، والعادة أن الدواب لا تترك متشرة ليلاً فصاحبها مقصر في الحفظ فيضمن، فلو جرت عادة ناحية بالعكس انعكس الأمر على الصحيح جرباً على العادة وتابعاً لمعنى الخبر والله أعلم.

(فرع) دخلت بهيمة مزرعة فصاح عليها صاحب الزرع فخرجت إلى زرع الجار، فإن اقتصر على تنفيرها من زرع لم يضمن، وإن تبعها بعد الخروج من زرع حتى أوقعها في زرع الغير ضمن، فلو كانت مزرعته محفوفة بالمزارع لم يجز له إخراجها لأنه لا يجوز له أن يقي ماله بمال الغير، فإن فعل ضمن فعليه أن يتركها ويضمن مالكها ما أتلفتته والله أعلم.

(تنبيه) جميع ما تقدم من الضمان على صاحب الدابة هو فيما إذا لم يوجد من صاحب المال تقصير، فإن وجد بأن عرضه للدابة أو وضعه في الطريق فلا ضمان على صاحب الدابة والله أعلم.

(مسألة كثيرة الوقوع) وهي أن الماشي إذا وقع مقدم مداسه على مؤخر مداس غيره

وتمزق لزمه نصف الضمان، لأنه تمزق بفعله وفعل صاحبه والله أعلم.

(مسألة أخرى) كذلك إذا كان لشخص قطعة تخطف الطيور وتقلب القدور فأتلفت شيئاً ضمنه صاحبها على الصحيح سواء أتلفت ليلاً أو نهاراً. لأن مثل هذه الهرة ينبغي أن تربط ويكف شرها وكذا الحكم في كل حيوان يولع بالتعدي ولو لم يكن للهرة ونحوها عادة بذلك فلا ضمان على الراجح لأن العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها، وهل يجوز قتل الهرة في حال سكونها إذا كانت ضارية؟ فيه وجهان: الراجح لا، لأن ضرورتها عارضة والتحرز منها سهل بالحفظ، وقال القاضي حسين: تقتل وتلحق بالقواسق والله أعلم. قال:

(فصل: وَيَقَاتِلُ أَهْلَ النَّبِيِّ يَتْلَا شَرَاءً، أَنْ يَكُونُوا فِي مَعْمَةٍ، وَأَنْ يَخْرُجُوا عَنْ قَبْضَةِ الْإِمَامِ وَأَنْ يَكُونُ لَهُمْ قَوْلٌ مَنَعٌ).

البنّي: الظلم، والباطي في اصطلاح العلماء: هو المخالف للامام العدل الخارج من طاعته بامتناعه من أداء ما وجب عليه أو غيره بالشروط الآتية قال العلماء: ويجب قتال البغاة، ولا يكفرون بالبنّي، وإذا رجع إلى الطاعة ترك قتاله وقبلت توبته. قال النووي: وأجمعت الصحابة رضي الله عنهم على قتال البغاة، فإذا خرج على الامام طائفة ورامت عزله وامتنعوا من أداء الحقوق فينظر فيهم. ان وجدت فيهم شروط البغاة أجرى حكمهم عليهم وإلا فلا، وللبغاة صفات يتميزون بها عن غيرهم من الخارجين على الامام: منها أن يكونوا في منعة بأن يكون لهم شوكة وعدد بحيث يحتاج الامام في ردعهم إلى الطاعة إلى كلفة يبذل مال واعداد رجال أو نصب قتال فإن كانوا أفراداً، ويسهل ضبطهم فليسوا ببغاة، ولا يشترط انفرادهم بموضع من قرية أو صحراء على الراجح عند المحققين، قال الرافعي: وربما يعتبر خروجهم عن قبضة الامام، وهذا هو الشرط الثاني عند الشيخ. ومنها أن يكون لهم تأويل يعتقدون بسببه جواز الخروج على الامام أو منع الحق المتوجه عليهم، فلو خرج قوم عن الطاعة ومنعوا الحق بلا تأويل سواء كان حداً أو قصاصاً أو مالا لله تعالى أو للآدميين عناداً ولم يتعلقوا بتأويل فليس لهم حكم البغاة، وكذا المرتدون، ثم التأويل إن كان بطلانه مقطوعاً به فوجهان: أفقهما لاطلاق الأكثرين أنه لا يعتبر كتأويل المرتدين وشبههم وإن كان بطلانه مظنوناً فهو معتبر، ولهذا قال الشيخ [تأويل سائغ]، ومن الأصحاب من يميز عن ذلك تأويل محتمل والكل يرجع إلى معنى فمن ذلك تأويل الخارجين على سيدنا علي رضي الله عنه حيث تمسكوا باعتقادهم أنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه، ويقتل عليهم ولا يقتص منهم لرضاء بقتله ومواطاة إياهم، ومن أمثلة التأويل الحامل على منع الحق ما وقع لمانع الزكاة في^(١) زمن الصديق رضي الله عنه حيث قالوا: أمرنا بنفع الزكاة إلى من صلاته سكن

(١) الحديث سبق تخريجه في كتاب الزكاة.

لنا وهو رسول الله ﷺ لقوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾^(١) وصلاة غيره ليست سكتنا لنا. ومنها أن يكون لهم متبوع مطاع إذا لا قوة لمن لا تجتمع كلمتهم على مطاع، إذا عرفت هذا فمن له تأويل بلا شوكة أو شوكة بلا تأويل ليس لهم حكم البغاة والله أعلم. قال:

(وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ وَلَا يُقْتَمُ مَالُهُمْ وَلَا يُذَفَّفُ عَلَى جَرِيحِهِمْ).

قد عرفت شروط البغاة والكلام الآن في كيفية قتالهم وطريقهم طريق دفع الصائل كما مر لأن المقصود ردهم إلى الطاعة ودفع شرهم لا القتل، فإذا أمكن الأسر فلا قتل وإذا أمكن الاثخان فلا تضييف، فإن التحم القتال خرج الأمر عن الضبط فلو أمر واحد منهم أو أثنان بالجراسة أو غيرها فلا يقتل الأسير ولا يذلف على الجريح، والتضييف تتميم القتل وتسهيله، وقال أبو حنيفة رحمه الله: يقتل الأسير ويذلف على الجريح، وحجتنا قوله عليه الصلاة والسلام لابن مسعود رضي الله عنه **فَيَا بْنَ أُمَّ عَبْدٌ** ^(٢) مَا حَكَمُ مَنْ بَقِيَ مِنْ أُمَّيِّ؟ قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: لَا يَتَّبِعُ مُذِيرُهُمْ وَلَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ^(٣) ودخل الحسين^(٤) بن علي رضي الله عنهما على مروان^(٥)، فقال: بما رأيت أكرم من أباك ما إن ولينا ظهورنا يوم الجمل^(٦) حتى نادى مناديه ألا لا يتبع مدبر ولا يذلف على جريح^(٧)، ولأن المقصود كف شرهم لا قتلهم، وتمسك الشافعي رضي الله عنه في ذلك بالآية الكريمة في قوله تعالى ﴿فَإِنْ بَقِيَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٨)

(١) سورة التوبة آية: ١٠٣.

(٢) ابن أم عبد هو: عبد الله بن زائدة بن الأصم، يقال هو ابن مكتوم، ويقال عبد الله بن عمرو، ذكره البخاري عن ابن إسحاق. قال: عبد الله بن عمرو بن شريح بن قيس بن زائدة بن الأصم من بني عامر بن لؤي، وقيل اسمه عمرو، وهو قول الأكثر. (الإصابة ٢/ ٥٣٥).

(٣) ضعيف: أخرجه الحاكم: ١٥٥/٢. وأخرجه البيهقي: ١٨٢/٨.

(٤) الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله المدني، سبط رسول الله ﷺ، وريثه، حفظ عنه، استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، وله ست وخمسون سنة. (تقريب التهذيب ١/ ١٧٧).

(٥) مروان بن الحكم بن أبي العاص، بن أمية، أبو عبد الملك الأموي، المدني، وُلِّيَ الخلافة في آخر سنة أربع وستين، ومات سنة خمس في رمضان، وله ثلاث أو إحدى وستون سنة، لا يثبت له صحبة، من الثانية. (تقريب التهذيب ٢/ ٢٣٨).

(٦) هي المعركة التي كانت بين أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب لانهما عائشة لملي رضي الله عنهما أنه أضاع دم عثمان أمير المؤمنين، رضي الله عنه، وسميت «الجمل» لأنها كانت تركب الجمل في هودج حديدي.

(٧) ضعيف: أخرجه البيهقي: ١٨١/٨.

(٨) سورة الحجرات آية: ٩.

وفسر الفيه في الآية بترك القتال، وبالعود إلى الطاعة أو الهزيمة، وقال أيضاً: أمر الله بقتالهم لا بقتلهم، وإنما يقال قاتلوا لمن يقاتل ويقال للمنهزم اقتلوه. قلت: وكذا يقال للأسير والمنخن إذ لا مقاتلة فيهما إذ هذه الصيغة مفاعلة وضماً والله أعلم وقوله [ولا يغنم ما لهم] لأنهم مسلمون ولا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب قلب، والآيات والأخبار في ذلك كثيرة والله أعلم. قال:

(فصل: في الردة. وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ اسْتَيْبَ ثَلَاثًا، فَإِنْ تَابَ وَلَا قُتِلَ وَلَمْ يُغْتَلَبْ وَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ وَلَمْ يُغْنَفْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ^(١)).

الردة في اللغة الرجوع عن الشيء إلى غيره ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَوَلَّوْا حَتَّىٰ أَذْبَارِكُمْ﴾^(٢) وفي الشرع الرجوع عن الإسلام إلى الكفر وقطع الإسلام، ويحصل تارة بالقول وتارة بالفعل وتارة بالاعتقاد وكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة فيه مسائل لا تكاد تحصر، فنذكر كل نبذة ما يعرف بها غيره. أما القول فكما إذا قال شخص عن عبده: لو كان ربي ما عبدته فإنه يكفر، وكذا لو قال: لو كان نبياً ما آمنت به، أو قال عن ولده أو زوجته: هو أحب إليّ من الله أو من رسوله، وكذا لو قال مريض بعد أن شفي: لقيت في مرضي هذا ما لو قتلت أباً بكر وعمر لم استوجه فإنه يكفر. وذهب طائفة من العلماء إلى أنه يتحتم قتله لأنه يتضمن قوله نسبة الله تعالى إلى الجور. وقضية هذا التعليل أن يلتحق بهذه الصورة ما في معناها لأجل تضمن هذه النسبة. عافانا الله تعالى من ذلك. وكذا لو ادعى أنه أوحى إليه وإن لم يدع النبوة أو ادعى أنه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها وأنه يعانق الحور العين فهو كفر بالاجتماع، ومثل هذا واشباهه كما يقوله زنادقة^(٣) المتصوفة قاتلهم الله ما أجهلهم وأكثرهم وأظلم من اعتقدهم - ولو سب نبياً من الأنبياء أو استخف به، فإنه يكفر بالاجتماع. ومن صور

(١) ولزيادة معرفة المرتد قلت: هو من ترك دين الإسلام إلى دين آخر كالنصرانية أو اليهودية مثلاً أو إلى غير دين، كالمطبعين والشيوعيين وهو عاقل مختار غير مكروه. وحكم المرتد: أن يهدى إلى العودة إلى الإسلام ثلاثة أيام، ويشدد عليه في ذلك، فإن عاد إلى الإسلام وإلا قتل بالسيف حداً لقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه». ورواه البخاري. وقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة» متفق عليه. وحكمه بعد القتل: إذا قُتل المرتد فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يورث وما ترك من مال يكون فيئاً للمسلمين يصرف في المصالح العامة للأمة، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَصِلْ إِلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾. وقول الرسول ﷺ: «لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر». متفق عليه. وقد أجمع المسلمون على ما ذكرناه من أحكام المرتد هذه.

(٢) سورة المائدة آية: ٢.

(٣) الزناديق: هو من يظهر الإسلام، ويخفي الكفر، كمن يكلّب بالبعث أو ينكر رسالة نبينا محمد ﷺ، أو لا يؤمن بالقرآن أنه كلام الله تعالى ولا يستطيع أن يجهر بذلك أو يصرح به لخوفه أو ضعفه.

الاستهزاء ما يصدر من الظلمة عند ضربهم فيستغيث المضروب بسيد الأولين والآخرين رسول الله ﷺ فيقول: خل رسول الله ﷺ يخلصك، ونحو ذلك، ولو قال شخص: أنا نبي، وقال آخر: صدق كفراً، ولو قال لمسلم: يا كافر بلا تأويل كفر، لأنه سمي الإسلام كفراً، وهذا اللفظ كثير يصدر من الترك فليفتن لذلك، ولو قال: إن مات ابني تهودت أو تنصرت كفر في الحال ولو سأله كافر يريد الإسلام أن يلقته كلمة التوحيد فأشار عليه بأن يثبت كفر، وكذا إن لم يلقته التوحيد كفر، ولو أشار على مسلم أن يكفر كفر، ولو قيل له: قلم أظفارك أو قص شواربك فإنه سنة، فقال: لا أفعل وإن كان سنة كفر، قاله الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة وتبعهم، وقال النووي: المختار أنه لا يكفر إلا أن يقصد استهزاء والله أعلم. ولو تقاول شخصان فقال أحدهما: لا حول ولا قوة إلا بالله فقال الآخر: لا حول ولا قوة لا تغني من جوع كفر، ولو سمع المؤذن فقال: إنه يكذب كفر، ولو قال: لا أخاف القيامة كفر، ولو ابتلى بمصائب فقال: أخذ مالي وولدي وكذا وكذا يفعله أيضاً وما بقي ما يفعل كفر، ولو ضرب غلامه وولده، فقال له شخص: ألسنت بمسلم، فقال: لا متعمداً كفر، ولو قال له شخص: يا يهودي أو يا نصراني فقال: ليك كفر كذا نقله الرافعي وسكت عنه، وقال النووي: في هذا نظر إن لم ينو شيئاً والله أعلم. ولو قال معلم الصبيان: إن اليهود خير من المسلمين بكثير لأنهم يقضون حقوق علمي صبيانهم كفر كذا نقله الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه وسكت عليه وتبعه النووي. قلت: وهذا اللفظ كثير الوقوع من الصناعات والمتعشبة وفي التكفير بذلك نظر ظاهر إذ إخراج مسلم عن دينه بلفظة لها محمل صحيح لا سيما عند القرينة الدالة على أن المراد أن معاملة هذا أجود من معاملة هذا لا سيما إذا صرح بأن هذا مراده أو وقع في لفظ صريح كالمسألة المنقولة والله أعلم.

ولو عطس السلطان أو نحوه من الجبابرة فقال رجل: يرحمك الله فقال آخر: لا تقل للسلطان هذا كفر نقله الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة وأقرهم، وقال النووي: إنه لا يكفر بمجرد هذا ولو قيل لرجل ما الإيمان؟ فقال: لا أدري كفر كذا نقله الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة وأقرهم وتبعه النووي. قلت: هذه المسألة وأشبهها كثيرة الوقوع وفي التكفير بذلك نظر لا يخفى، ولو قال مسلم لمسلم: سلبه الله الإيمان هل يكفر؟ أو قال لكافر؟ لا رزقه الله الإيمان، قال القاضي حسين عن بعض الأصحاب في مسألة سلب الإيمان: إنه يكفر لأنه رضي بالكفر وانجهمور لا يكفر لأنه دعا بتشديد الأمر عليه والعقوبة به لا رضي بالكفر، والله أعلم. وأما الكفر بالفعل فكالسجود للصنم والشمس والقمر والقاء المصحف في القاذورات والسحر الذي فيه عبادة الشمس، وكذا الذبح للأصنام والسحرة باسم من أسماء الله تعالى أو بأمره أو وعيده أو قراءة القرآن على ضرب اللعن، وكذا لو كان يتعاطى الخمر والزنا

ويقدم اسم الله تعالى استخفافاً به فإنه يكفر، ونقل الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة أنه لو شذ الزنار على وسطه كفر. قال: واختلفوا فيمن وضع قلنسوة المجوس على رأسه والصحيح أنه يكفر، ولو شد على وسطه حبلاً فسهل عنه فقال: هذا زنار فالأكثر على أنه يكفر وسكت الرافعي على ذلك، وقال النووي: الصواب أنه لا يكفر إذا لم يكن له نية، وما ذكره النووي ذكره الرافعي في أول الجنائيات في الطرف الرابع ما حاصله موافقة النووي وإن لبس زي الكفار بمجرد لا يكون ردة، ونقل الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة أن الفاسق إذا سقى ولده خمرًا فشر أقرباؤه الدراهم والديناتير فإنهم يكفرون وسكت الرافعي عليه، وقال النووي: الصواب أنهم لا يكفرون، ولو فعل فعلاً أجمع المسلمون على أنه لا يصدر إلا من كافر، وإن كان مصرحاً بالإسلام مع فعله كالسجود للصليب أو المشي إلى الكنائس مع أهلها يزيهم من الزناتير وغيرها فإنه يكفر، ولو صلى شخص بغير وضوء متعمداً أو في ثوب نجس أو إلى غير القبلة هل يكفر؟ قال النووي: مذنباً ومذنب الجمهور أنه لا يكفر إن لم يستحله، والله أعلم.

وأما الكفر بالاعتقاد فكثير جداً: فمن اعتقد قدم العالم أو حدوث الصانع أو اعتقد نفي ما هو ثابت لله تعالى بالاجتماع أو أثبت ما هو منفي عنه بالاجتماع كالألوان والاتصال والانفصال كان كافراً، أو استحل ما هو حرام بالاجتماع، أو حرم حلالاً بالاجتماع أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب كفر، أو نفى وجوب شيء مجمع عليه علم من الدين بالضرورة كفر كذا ذكره الرافعي والنووي. هذا لكن هنا تنبيه هو أن المجسمة ملتزمون بالألوان والاتصال والانفصال وكلام الرافعي في كتاب الشهادات يقتضي أن المشهور أننا لا نكفرهم وتبعه النووي على ذلك إلا أن النووي جزم في صفة الصلاة من شرح المذهب بتكفير المجسمة. قلت: وهو الصواب الذي لا محيد عنه إذ فيه مخالفة صريح القرآن، قاتل الله المجسمة والممثلة ما أجرأهم على مخالفة من «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^(١) وفي هذه الآية رد على الفرقتين والله أعلم. ومن استحل الخمر أو لحم الخنزير أو الزنا أو اللواط أو أن السلطان يحل أو يحرم كثير من الظلمة يعتقد أن السلطان إذا غضب على أحد وأنعم على آخر من دونه من ماله أنه يحل له ذلك ويدخل على الأموال والابضاع مستحلاً له بإذن السلطان، وكلنا من استحل المكوس، ونحو ذلك مما هو حرام بالاجتماع، والرضا بالكفر كفر، والعزم على الكفر كفر في الحال وكلنا لو تردد هل يكفر كفر في الحال، وكلنا تعليق الكفر بأمر مستقبل كفر في الحال، ولو قال شخص لخطيب أو واعظ: أريد الإسلام فلنني كلمة الشهادة فقال: اقم حتى أفرغ وألقك كفر في الحال ولو تمنى شخص أن لا يحرم الله

الخمر أو لا يحرم المناكحة بين الأخ والأخت لا يكفر، بخلاف ما لو تمنى أن لا يحرم الله الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق فإنه يكفر، والضابط فيه أن ما كان حلالاً في زمان فتحنى حله لا يكفر والله أعلم.

(فرج) ارتكاب كبائر^(١) المحرمات ليس بكفر ولا يسلب اسم الإيمان، والفاسق إذا مات ولم يتب لا يخلد في النار والله أعلم. إذا عرفت هذا فمن ثبتت ردة فهو مهلور الدم لأنه أتى بأفحش أنواع الكفر وأغلظها حكماً. قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾^(٢) إلى قوله ﴿عَالِلُونَ﴾ وهل تستحب تويته أو تجب قولان: أحدهما تستحب لقوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ^(٣) بَكَلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ»^(٤) والصحيح أنها تجب لما روت عائشة رضي الله عنها «أَنَّ امْرَأَةً ارْتَكَبَتْ يَوْمَ أُحُدٍ قَاتَرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَأْبَ، فَإِنْ نَابَتْ وَإِلَّا قُتِلَتْ»^(٥) ولأن الأغلب في الردة أن تكون عن شبهة عرفت فلم يجز القتل قبل كشفها، والاستتابة منها كأهل الحرب فإنما لا تقتلهم إلا بعد بلوغ الدعوة وإظهار المعجزة، وقيل لا يقتل إسلام الزنديق وهو الذي يخفي الكفر ويظهر الإسلام. قال الروياني: والعمل على هذا، وقيل إن كان من المعتابين في الخبث كدعاة الباطنية^(٦) لا تقبل تويته ورجوعه إلى الإسلام ويقبل من (١) الكبائر: جمع كبيرة، وهي التي تدخل صاحبها النار والعياذ بالله، ويسمى الله تعالى الكبائر بكثرة الاستنفار، والله تعالى أعلم.

(٢) سورة البقرة آية: ٢١٧.

(٣) قوله: «من بدل دینه» عمومه يشمل الذكر والأنثى ومنهم من خص بالذكر لما جاء النهي عن قتل الإناث في الحرب، ولا يخفى ما في التخصيص من الضعف في الدلالة على التخصيص فالعموم أقرب والله تعالى أعلم.

(٤) رواه البخاري في: (٥٦) كتاب الجهاد - (١٤٩) باب لا يُعَلَبُ بِعَذَابِ اللَّهِ - حديث رقم: (٣٠١٧). ورواه في: (٨٨) كتاب استتابة المرتدين - (٢) باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم - حديث رقم: (٦٩٢٢). ورواه في: (٩٦) كتاب الاعتصام - (٢٨) باب قول الله تعالى «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنِهِمْ». ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (١) باب الحكم فيمن ارتد - حديث رقم: (٤٣٥١). ورواه الترمذي في: (١٥) كتاب الحدود - (٢٥) باب ما جاء في المرتد - حديث رقم: (١٤٥٨). ورواه ابن عباس. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم في المرتد. واختلفوا في المرأة إذا ارتدت عن الإسلام، فقالت طائفة من أهل العلم تقتل، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق، وقالت طائفة منهم: تحبس ولا تقتل، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل الكوفة. ورواه النسائي في: (٣٧) كتاب تحريم - (١٣) باب الحكم في المرتد - أحاديث الباب. ورواه ابن ماجه في: (٢٠) كتاب الحدود - (٢) باب المرتد عن دینه - حديث رقم: (٢٥٣٥). ورواه أحمد: ٢/١، ٧، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣٣٣، ٢٣١/٥.

(٥) رواه الدارقطني حديث رقم: (٣٢٨)، وبعه البيهقي: ٢٠٣/٨ عن جابر في امرأة يقال لها أم مروان، وفي سند الحديث ضعف.

(٦) الباطنية: هي من الفرق الإلحادية التي انتقلت لنفسها ملعب مخالف لأهل السنة والجماعة

عوامهم، وقيل إن أخذ ليقول لم تقبل توبته، وإن جاء ابتداءً ثانياً وظهرت أمارات الصدق قبلت، وقيل إن تكررت منه الردة لم تقبل توبته، والصحيح الذي نص عليه الشافعي، وبه قطع العراقيون أنها تقبل توبته بكل حال وهل يمهّل؟ قيل نعم ويكون ثلاثاً، لأنه قدم رجل على عمر رضي الله عنه من الشام، فقال له: هل من معرفة خبر؟ قال: نعم رجل كفر بعد إسلامه فقتلناه، فقال عمر: هلا حبستمونه في بيت ثلاثاً. اللهم لم أحضر ولم أمرهم ولم أرض إذ بلغني. اللهم إني أبرأ إليك من دمه. والصحيح أنه يستتاب في الحال لحديث عائشة رضي الله عنها وغيره، ولأنه حدّ فلم يؤخر كسائر الحدود، فإن تاب قبلت توبته لقوله تعالى ﴿قُلِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوبُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(١)، ولقوله ﴿أَمَرْتُ^(٢) أَنْ أَقَاتَلَ^(٣) الْكَافِرَ حَتَّى يَقُولُوا^(٤) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(٥)﴾ وغير ذلك من الآيات والأخبار، وإلا قتل لقوله ﴿وَلَا

(١) سورة الأنفال آية: ٣٨.

(٢) قوله: «أمرت» أي أمرني الله، لأنه لا أمر لرسول الله ﷺ إلا الله، وقياسه في الصحابي إذ قال أمرت فالمعنى أمرني رسول الله ﷺ، ولا يحتمل أن يريد أمرني صحابي آخر لأنهم من حيث إنهم مجتهدون لا يمتحنون بأمر مجتهد آخر، وإن قاله التابعي احتمل. والحاصل أن من اشتهر بطاعة رئيس إذا قال ذلك فهم منه أن الأمر له هو ذلك الرئيس.

(٣) قوله: «أن أقاتل» أي بأن أقاتل، وحلف الجار من «أن» كثير.

(٤) قوله: «حتى يشهدوا» جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكر، فمقتضاه أن من شهد وأقام وآتى حصم دمه ولو جحد باقي الأحكام، والجواب أن الشهادة بالرسالة تضمن التصديق بما جاء به، مع أن نصب الحديث وهو قوله: «إلا بحق الإسلام» يخل فيه جميع ذلك. فإن قيل: فلم لم يكف به ونص على الصلاة والزكاة؟ فالجواب أن ذلك لمظمهما والاحتياط بأمرهما، لأنهما أمّا العبادات البدنية والمالية.

(٥). رواه البخاري في: (٢) كتاب الإيمان - (١٧) باب «فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم» - حديث رقم: (٢٥). ورواه في: (٢٤) كتاب الزكاة - (١) باب وجوب الزكاة - حديث رقم: (١٣٩٥ - ١٣٩٩). ورواه في: (٨) كتاب الصلاة - (٢٨) باب فضل استقبال القبلة، يستقبل بأطراف وجهه - حديث رقم: (٣٩٢). ورواه في: (٨٨) كتاب استتابة المرتدين - (٣) باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة - حديث رقم: (٦٩٢٤). ورواه في: (٩٦) كتاب الإعتصام - (٢) باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ - حديث رقم: (٧٢٨٤، ٧٢٨٥). ورواه في: (١) كتاب الإيمان - (٨) باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله - حديث رقم: (٣٤ - ٣٦). ورواه أبو داود في: (٩) كتاب الزكاة - حديث رقم: (١٥٥٦). ورواه في: (١٥) كتاب الجهاد - (١٠٢) باب على من يقاتل المشركون - حديث رقم: (٢٦٤٠ - ٢٦٤٤). ورواه الترمذي في: (٣٨) كتاب الإيمان - (١) باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله - حديث رقم: (٢٦٠٦، ٢٦٠٧). قال أبو عيسى: الحديثان حسان صحيحان. ورواه في: (٢) باب ما جاء في قول النبي ﷺ: أمرت بقتالهم حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقوموا الصلاة - حديث رقم: (٢٦٠٨). ورواه عن أنس بن مالك. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح غريب. ورواه في: (٤٤) كتاب التفسير - تفسير سورة ٨٨. ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٣) باب مانع الزكاة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٧) كتاب الإيمان - (١٥)

يَجْلُ دَمٌ امْرِيءٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ^(١) الحديث، وإذا قتل فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن مع المسلمين لأنه كافر لا حرمة له والله أعلم قال:

(وَتَارِكُ الصَّلَاةِ إِنْ تَرَكَهَا غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لَوْجُوبِهَا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ، وَإِنْ تَرَكَهَا مُنْتَقِداً لَوْجُوبِهَا فَيَسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ حَدًّا، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ)^(٢).

إذا امتنع شخص من فعل الصلاة نظر إن كان لكونه منكراً لوجوبها وهو غير معذور لعدم إسلامه ومخالطة المسلمين كفر لأنه جحد أصلاً مقطوعاً به، ولا عذر له فيه فتضمن جحدته تكذيب الله تعالى ورسوله، ومن كذبها فقد كفر، ويقتل لقوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(٣) رواه البخاري وحكمه حكم المرتد فيما تقدم، وإن تركها وهو يعتقد وجوبها إلا أنه تركها تكاسلاً حتى خرج الوقت فهل يكفر؟ قيل نعم لقوله عليه الصلاة والسلام «يَبِينَ^(٤) الْعَبْدُ وَيَبِينَ الْكُفْرُ تَرْكُ الصَّلَاةِ»^(٥). رواه مسلم وأخذ به خلافتهم منهم علي

= باب على ما يقاتل الناس - حديث رقم: (١). ورواه في: (٣٧) كتاب تحريم الدم - أحاديث الباب الأول. ورواه ابن ماجه في المقدمة: (٩) - حديث رقم: (٧٢). ورواه في: (٣٦) كتاب الفتن - (١) باب الكف عن قال: لا إله إلا الله - حديث رقم: (٣٩٢٧ - ٣٩٣٠). ورواه الدارمي في: (١٧) كتاب السير - (١٠) باب حتى يقولوا لا إله إلا الله - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١١/١، ١٧٨، ٣١٤/٢، ٣٤٥، ٣٧٧، ٤٢٣، ٤٣٩، ٤٧٥، ٤٨٢، ٥٠٢، ٥٢٧، ٥٢٨، ١٩٩/٣، ٢٢٤، ٣٠٠، ٣٣٢، ٣٣٩، ٣٩٤، ٤٩/٤، ٢٤٦/٥.

(١) الحديث سبق تخريجه، ونصه: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث، كفر بعد إيمان، وزنا بعد إحصان، وقتل نفس بغير حق».

(٢) تارك الصلاة: هو من يترك من المسلمين الصلوات الخمس تهاوناً بها أو حجوداً لها حكمه: - حكم تارك الصلاة أنه يؤمر بها ويكرر عليه الأمر بها ويؤخر إلى أن يبقى من الوقت الضروري ما يتسع لركعة فإن صلى وإلا قتل لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِذُوا مِنْهُمْ فِي الدِّينِ﴾ التوبة. وقول الرسول ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام». متفق عليه.

(٣) الحديث سبق تخريجه قريباً.

(٤) قوله: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة» معناه أنه الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة. فإذا تركها لم يبق بينه وبين الشرك حائل، بل دخل فيه.

(٥) رواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (٣٥) باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة - حديث رقم: (١٣٤). ورواه أبو داود في: (٣٩) كتاب السنة - (١٥) باب في رد الإرجاء - حديث رقم: (٤٦٧٨). ورواه الترمذي في: (٣٨) كتاب الإيمان - (٩) باب ما جاء في ترك الصلاة - حديث رقم: (٢٦١٨ - ٢٦٢١). قال أبو عيسى: أولهما عن جابر، وثانيهما بسند عن الأعمش - وقال: صحيحان. حسان. وثالثهما عن جابر وقال فيه الترمذي: حسن صحيح، وفي سنده أبي الزبير، واسمه محمد بن مسلم بن تدرس. اشتهر بالتدليس. والحديث الرابع عن الحسين بن واقد عن أبيه، وعن عبد الله بن=

بن أبي طالب رضي الله عنه والسيد الجليل عبد الله بن^(١) المبارك، وكلذا إسحاق بن راهويه، وهو رواية عن الامام أحمد، والصحيح فيه قال الجمهور أنه لا يكفر لقوله عليه الصلاة والسلام «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَخْتَلَى ثَلَاثَ: كَفَرُ بَعْدَ إِيمَانٍ، وَزَنَّا بَعْدَ إِحْصَانٍ، وَقَتْلَى نَفْسٍ بِغَيْرِ حَقٍّ»^(٢) ولقوله ﷺ «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَّ^(٣) عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ»^(٤) أَلْقَاهَا إِلَى مَرْجَمٍ وَرُوِّحَ مِنْهُ وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ^(٥) الله الجنة على مَا كَانَ مِنْ عَمَلِهِ»^(٦) رواه الشيخان، ولأن الكفر بالاعتقاد واعتقاده

بريرة عن أبيه، وقال فيه: حسن صحيح غريب. ورواه النسائي في: (٥) كتاب الصلاة - (٨) باب الحكم في تارك الصلاة - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - (٧٧) باب ما جاء فيمن ترك الصلاة - حديث رقم: (١٠٧٨). ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة (٢٩) باب في تارك الصلاة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٣/ ٣٧٠، ٣٨٩.

(١) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي. أحد الأئمة الأعلام. روى عن حُميد الطويل، وحسين المعلم، وسليمان التيمي، وعلق، وعتة معمر، والسفيانان، وهم من شيوخه، وعلق. قال أحمد: لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للمعلم منه. وكان صاحب حديث حافظاً. مات مصرفاً من الفزو سنة إحدى وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون سنة. له ترجمة في: النجاشي الملعب ص/ ١٣٠، والمعارف ص/ ٥١١، وطبقات ابن سعد ج ٧ ق ٢ ص ١٠٤.

(٢) الحديث سبق تخرجه، ونُصَّ عليه قريباً.

(٣) قوله: «وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ» قال القرطبي: مقصود هذا الحديث التنبيه على ما وقع للنصارى من الضلال في عيسى وأمه، ويستفاد منه ما يلقته النصراني إذا أسلم، قال النووي: هذا حديث عظيم الموقع، وهو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد فإنه جمع فيه ما يخرج عنه جميع ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباصلهم. وقال غيره: في ذكر عيسى تعريض بالنصارى وليلان بأن إيمانهم مع قولهم بالتثليث شرك محض، وكلذا قوله «عبد» وكلذا ذكر «رسوله» تعريض باليهود في إنكارهم رسالته ولذنه بما هو منه عتة.

(٤) قوله: «وَكَلِمَتُهُ» إشارة إلى أنه حجة الله على عباده أبده من غير أب وأطلقه في غير أوانه، وأسيا الموتى على يده، وقيل سمي كلمة الله لأنه أوجده بقوله كن، فلما كان بكلامه سمي به كما يقال سيف الله وأسد الله، وقيل لما قال في صفره إني عبد الله، وأما تسميته بالروح فلما كان أكثره إلهية من إحياء الموتى، وقيل لكونه إذا روح وجد من غير جزء من ذي روح.

(٥) قوله: «أَدْخَلَهُ الله الجنة على ما كان من عمل» ومعناه أنه يقتضي دخوله الجنة.

(٦) رواه البخاري في: (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء - (٤٧) باب قوله [النساء: ١٧١] «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ» - حديث رقم: (٣٤٣٥). ورواه في: (٦٥) كتاب التفسير - (١٧) سورة بني إسرائيل - (٥) باب «فَوَرِثَهُ مِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا». ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (١٠) باب الليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً - حديث رقم: (٤٦). ورواه في: (٨٤) باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها - حديث رقم: (٣٢٧٧). ورواه الترمذي في: (٣٥) كتاب القيامة - (١٠) باب ما جاء في الشفاعة - حديث رقم: (٣٤٣٤). ورواه عن

صحيح، والحديث الذي استدل به من قال بالتكفير محمول على جاحد الوجوب، فعلى الصحيح يستتاب لأنه ليس بأسوأ حالاً من المرتد، فإن تاب، وتوبته أن يصلي ولا قتل بضرب عنقه على المذهب لقوله ﷺ «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا» ^(١) «الْقَتْلَةَ» ^(٢) وقيل بضرب بالخشب إلى أن يموت، وقيل ينحس بحديدة إلى أن يصلي أو يموت، فإذا مات غسل وصلي عليه ودفن في مقابر المسلمين لأنه مسلم، وقيل لا يغسل ولا يصلي عليه ولا يرفع نعشه ويطمس قبره اهانة له باهماله هذا الفرض الذي هو شعار ظاهر في الدين والله أعلم.

(فرع) تارك الوضوء والغسل يقتل على الصحيح، ولو ترك الجمعة وقال: أنا أصلي الظهر ولا عذر له قال الغزالي: لا يقتل لأن لها بدلاً وتسقط بالأعذار، وجزم الشاشي بأنه يقتل ورجحه النووي واختاره ابن الصلاح والله أعلم.

= أبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه أحمد: ٢٠٣/١، ٤٦١، ٤٣٦/٢، ٤٩٢/٥، ٣١٤.

(١) قوله: «فأحسنوا القتل» بكسر القاف للنوع وإحسان القتل أن لا يملأ ولا يزيد في الضرب بأن يبدأ بالضرب في غير المقاتل من غير حاجة ونحو ذلك.

(٢) رواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأضاحي - (١١) باب في النهي أن تصبر البهائم، والرفق بالذبيحة - حديث رقم: (٢٨١٥). ورواه الترمذي في: (١٤) كتاب النجاة - (١٤) باب ما جاء في النهي عن المثلة - حديث رقم: (١٤٠٩). ورواه عن شداد بن أوس. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٤٣) كتاب الفصاحيا - (٢١) باب الأمر بإحسان الشفرة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٥) ذكر المنفلة التي لا يقتل على أهلها - حديث رقم: (٣). ورواه في: (٢٦) باب حسن اللبج - حديث رقم: (١ - ٣). ورواه ابن ماجه في: (٢٧) كتاب الذبائح - (٣) باب إذا ذبحتم فأحسنوا اللبج - حديث رقم: (٣١٧٠). ورواه الدارمي في: (٦) كتاب الأضاحي - (٩) باب في حسن الذبيحة - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١٢٢/٤، ١٢٤، ١٢٥. ورواه البيهقي: ٦٠/٨.

كتاب الجهاد

الجهاد ^(١) فرض على الكفاية لقوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاضِيُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ غير أولى القسَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(٢) الآية وغير ذلك، ولأنه لو كان فرض عين لتعملت المعاش والمزروعات وخربت البلاد، نعم قد يعرض ما يوجب ذلك على كل أحد كما سنذكره إن شاء الله تعالى، فإذا قام بالجهاد من فيه كفاية سقط الفرض عن الباقي، لأن هذا شأن فروض الكفايات، ثم الكفاية تحصل بشيئين: أحدهما شحن الثغور بجماعة يكفون من يازالهم من العدو، فإن ضعفوا وجب على كل من وراهم من المسلمين أن يمدّوهم بمن يتقوّن به على قتال عدوهم. والثاني أن يدخل الإمام دار الكفار غزياً بنفسه أو يبعث جيشاً ويؤمّر عليهم من يصلح لذلك ^(٣)، فلو امتنع الكل من القيام بذلك حصل الأثم، لكن هل يعم الجميع أم يختص بالذين يلقون إليه؟ فيه وجهان: المذكور في الحاوي للماوردي وتعليق القاضي أبي الطيب أنه يَأْتُمُّ الكل، وصحح النووي أنه يَأْتُمُّ كل من لا عدو له. واعلم

(١) الجهاد: قد ورد في فضله والترغيب فيه من الكتاب والسنة ما هو معروف، وقد أفرد ذلك بالتأليف جماعة من أهل العلم، وحررت فيه كتاب العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة، وهو أجمع ما جمع في ذلك في هذا القطر والعصر؛ وقد أمر الله بالجهاد بالأنفس والأموال، وأوجب على عباده أن ينفروا إليه، وحرّم عليهم التنازل عنه، وصح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الغلبة أو روحه في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها» وهو في الصحيحين وغيرهما، والغلبة المرة من الغلب، وكذلك الروحة المرة من الرواح. ومن حديث أنس وثبت عنه ﷺ أنه قال: «إن الجنة تحت ظلال السيوف» كما في الصحيحين. وثبت في صحيح البخاري وغيره أن النبي ﷺ قال: «من أخرجت قلماء في سبيل الله حرمه الله على النار»، وغير ذلك من الأحاديث كثيرة.

(٢) سورة النساء آية: ٩٥.

(٣) حكم الجهاد: فرض كفاية، إذا قام به البعض سقط عن البعض الآخر، وذلك لقوله تعالى: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً، فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ». سورة التوبة. غير أنه يتعين على من عينه الإمام فيصبح فرض عين في حقه، لقوله ﷺ: «وإذا استنفرتم فأنفروا» متفق عليه. وكلنا إذا لحق العدو بلدًا فإنه يتعين على أهلها حتى النساء مدافعتهم وقتالهم.

أنه يستحب الاكثار من الجهاد للآيات والأخبار الواردة في ذلك وأقل ما يجب في السنة مرة لأنه عليه الصلاة والسلام «لَمْ يَتَزَكَّهُ مِنْذُ أَمَرَ بِهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ»^(١) والافتداء به واجب، ولأنه سبحانه وتعالى قال «أَوْ لَا يَرْوَدَنَّ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ»^(٢) قال مجاهد: نزلت في الجهاد ولأنه فرض يتكرر، وأقل ما يجب التكرار في كل سنة مرة كالصوم والزكاة، فإن دعت الحاجة إلى أكثر من مرة في السنة وجب لأنه فرض كفاية، فيقدر بقدر الحاجة والله أعلم قال:

(وَشُرُوطُ وَجُوبِ الْجِهَادِ سَبْعَةٌ: الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْمَعْرِفَةُ وَاللَّذُورَةُ وَالصَّبَةُ وَالطَّاقَةُ عَلَى الْقِتَالِ)

قد علمت مما مر أن الجهاد فرض كفاية، وأنه لا يجب إلا على مسلم بالغ عاقل حر ذكر مستطيع، فمن اجتمعت فيه هذه الصفات فهو من أهل فرض الجهاد بالاتفاق، أما الكافر فلا جهاد عليه لأن الشخص لا يخاطب بقتل نفسه، وأما الصبي فللقوله تعالى «لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحِلُّونَ مَا يَفْعَلُونَ حَرْجٌ»^(٣) الآية، قيل المراد بالضعفاء الصبيان لضعف أبدانهم، وقيل المجانين لضعف عقولهم، وللخبر المشهور «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ»^(٤) ولأنه عليه الصلاة والسلام رد زيد بن ثابت ورافع^(٥) بن خديج والبراء بن عازب وابن عمر رضي الله عنهم يوم بدر واستصغروهم، وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَرَّقَنِي وَلَمْ يُجْزَنِي فِي الْقِتَالِ، وَعُرِضَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خُمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي»^(٦) وأما الحرية فاحتراز عن الرق فلا جهاد على رقيق لقوله تعالى

(١) ثبت هذا الحديث بالاستقراء حول جهاده ﷺ.

(٢) سورة التوبة آية: ١٢٦.

(٣) سورة التوبة آية: ٩١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) رافع بن خديج بن عدي الحارثي، الأوسي الأنصاري، صحابي جليل، أول مشاهده أحد ثم الخندق، مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين، وقيل قبل ذلك. (تقريب التهذيب ١/ ٢٤١).

(٦) قوله: «فأجازني» المراد جملة رجلاً له حكم الرجال المقاتلين.

(٧) رواه البخاري في: (٥٢) كتاب الشهادات - (١٨) باب بلوغ الصبيان وشهادتهم - حديث رقم:

(٢٦٦٤). ورواه في (٦٤) كتاب المغازي: (٢٩) باب غزوة الخندق وهي الأحزاب - حديث رقم:

(٤٠٩٧). ورواه مسلم في: (٣٣) كتاب الإمامة - (٢٣) باب بيان من البلوغ - حديث رقم: (٩١).

ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (١٧) باب في الغلام يصيب الحد - حديث رقم: (٤٤٠٤) -

(٤٤٠٧). ورواه ابن ماجه في: (٢٠) كتاب الحدود - (٤) باب من لا يجب عليه الحد - حديث رقم:

(٢٥٤٣ - ٢٥٤١). ورواه أحمد: ١٧/ ٢. ورواه ابن حبان: (١١/ ٧) باب الخروج وكيفية الجهاد =

﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾^(١) فلم يتوجه له الخطاب لأنه لا مال له، فدخل في قوله تعالى ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحِلُّونَ مَا يَفْعُلُونَ حَرْجٌ﴾^(٢)، وروى جابر رضي الله عنه أن عبداً قدّم قُبَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيَّاعَةً عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ، فَقَدِمَ صَاحِبُهُ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ مَمْلُوكُهُ فَاشْتَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ بِعَبْدَيْنِ فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أَتَاهُ مِنْ لَا يَعْرِفُهُ بَيَّاعَةً سَأَلَهُ أَحَرُّهُ أَمْ مَمْلُوكُهُ، فَلِنْ قَالَ حُرٌّ بَيَّاعَةً عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ، وَإِنْ قَالَ: عَبْدٌ بَيَّاعَةً عَلَى الْإِسْلَامِ، فَوْنُ الْجِهَادِ^(٣)، ولأنه لا يسهم له ولو كان من أهل فرض الجهاد لأسهم له، والمدير والمكاتب والمبعض كالقن. وأما الذكورة فاحتراز عن الأنوثة فلا يجب الجهاد على المرأة لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾^(٤) وإطلاق المؤمنين لا يدخل فيه النساء عند الشافعي إلا بدليل، وسئلت عائشة رضي الله عنها عن الجهاد فقالت: جهادهن الحج^(٥) وأما الاستطاعة فاحتراز عمن لا يستطيع كالمرضى والأعمى والأعرج لأنهم لا يقدرون على الجهاد، ولهذا أنزل الله تعالى فيهم ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ﴾^(٦) الآية وسورة الفتح نزلت في الجهاد بالاتفاق، ولا يجب على مقطوع الرجل واليد، فإن قطع بعضها فإن كان الأقل وجب أو الأكثر فلا. قاله الماوردي، ولا يجب على الفقير الذي لا يجد ما ينفق على نفسه وعياله، أو لا يجد ما يحمل عليه وهو على مسافة القصر، وإن قدر على المشي لقوله تعالى ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحِلُّونَ مَا يَفْعُلُونَ حَرْجٌ﴾^(٧) ولو كان العلق دون

= (فصل) ذكر العلامة التي تفرق بها المقاتلة وبين غيرهم من المسلمين - حديث رقم: (٤٧٠٧). ورواه في: (فصل) ذكر الخبر الملتصق قول من زعم أن تمام خمسة عشرة سنة للمرأة لا يكون بلوغاً - حديث رقم: (٤٧٠٨).

(١) سورة التوبة آية: ٤١.

(٢) سورة النور آية: ٩١.

(٣) رواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٢٢) باب جواز بيع الحيوان بالحيوان، من جنسه، متفاضلاً - حديث رقم: (١٢٣٣). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٢٢) باب ما جاء في شراء العبد بالبعدين - حديث رقم: (١٢٣٩). ورواه عن جابر. قال أبو عيسى: حديث جابر حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم، أنه لا بأس بعبد ببعدين، يداً يداً. واختلفوا فيه إذا كان نسيئاً. ورواه النسائي في: (٣٩) كتاب البيعة - (٢٠) باب بيعة المماليك - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٤) كتاب البيوع - (٦٥) باب بيع الحيوان بالحيوان يداً يداً متفاضلاً - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢٤) كتاب الجهاد - (٤١) باب البيعة - حديث رقم: (٢٨٦٩).

(٤) سورة الأنفال آية: ٦٥.

(٥) رواه البخاري في: (٥٦) كتاب الجهاد - (١) باب فضل الجهاد والسير - حديث رقم: (٢٧٨٤). ورواه أحمد: ٧٩/٦. ورواه البيهقي: ٣٢٦/٤.

(٦) سورة النور آية: ٦١.

(٧) سورة التوبة آية: ٩١.

مسافة القصر لم يشترط وجود الراحلة إن قدر على المشي، ويشترط في هذه الحالة وجدان النفقة إلا أن يكون المدعى باب ببلده والله أعلم.

ثم هذا كله إذا لم يطأ الكفار بلد المسلمين، فإن طووها وغشوا المسلمين وعلم كل واقف عليه من الكفار أنه إن أخذه قتلته فعليه أن يتحرك ويدفع عن نفسه بما أمكن، يستوي في ذلك الحر والعبد والمرأة والأعمى والأعرج والمريض، ولأنه قتال دفاع عن الدين لا قتال غزو فلزم كل مطيق والله أعلم. قال:

(وَمَنْ سَبَى مِنَ الْكُفَّارِ يَكُونُ عَلَى حَرْبَيْنِ: حَرْبٍ يَكُونُ رَقِيباً يَنْقَسُ السَّبْيُ، وَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، وَحَرْبٍ لَا يَرِقُّ يَنْقَسُ السَّبْيُ، وَهُمْ الرِّجَالُ الْبَالِغُونَ، وَالْإِمَامُ مُخَوَّرٌ لِيَهُمْ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: الْقَتْلَ وَالْإِسْتِرْقَاقَ وَالْمَنْ وَالْفِدْيَةَ بِالْمَالِ أَوْ بِالرِّجَالِ يَقْتُلُ مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ).

يحرم قتل نساء الكفار وصبيانهم، وكذا المجانين إلا أن يقاتلوا لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن قتلهم وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام «مَرَّ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ فَوَجَدَ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فَأَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ»^(١) رواه الشيخان، فإذا سبي صبي رق بالأسر لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقسم السبي كما يقسم المال، وحكم المجنون كالصبي، صرح به القاضي حسين، وإن كان المسيء امرأة رقت بالأسر لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقسم السبي كما يقسم المال. قال الماوردي: هذا في الكتبية، فإن كانت مما لا كتاب لها كالدهرية وعبد الأوثان فإن امتنعت من الإسلام قُتِلَت عند الشافعي. قال ابن الرفعة: يظهر أن يجيء فيها ما سنده في الأمير، وإن أسر حر مكلف من أهل القتال، فللإمام أو أمير الجيش كما قاله الماوردي وغيره أن يختار ما فيه المصلحة من القتال أو الاسترقاق عرياً كان، أو أعجمياً ممن له كتاب أو ممن لا كتاب له، والمن والمفاداة بعمال المأسور أو غيره أو يمن أسر من المسلمين. ودليل جواز القتل إذا رآه مصلحة، ككونه شجاعاً أو ذا رأي قوله تعالى «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»^(٢) وقتل رسول الله ﷺ عقبه بن أبي

(١) رواه البخاري في: (٥٦) كتاب الجهاد - (١٤٧) باب قتل الصبيان في الحرب - حديث رقم: (٣٠١٤).

ورواه في: (١٤٨) باب قتل النساء في الحرب - حديث رقم: (٣٠١٥). ورواه مسلم في: (٣٢) كتاب

الجهاد - (٨) باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب - حديث رقم: (٢٤، ٢٥). ورواه أبو داود

في: (١٥) كتاب الجهاد - (١١٩) باب في قتل النساء - حديث رقم: (٢٦٦٨). ورواه ابن ماجه في:

(٢٤) كتاب الجهاد - (٣٠) باب الفلأرة والبيات وقتل النساء والصبيان - حديث رقم: (٢٨٣٩). ورواه

الدارمي في: (١٧) كتاب السير - (٢٥) باب النهي عن قتل النساء والصبيان - حديث رقم: (١). ورواه

مالك في: (٢١) كتاب الجهاد - (٣) باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو - حديث رقم: (٩).

ورواه أحمد: ٢٢/٢، ٢٣، ٧٦، ١٠٠، ١١٥.

(٢) سورة التوبة آية: ٦.

معيط، والنضر بن الحارث صبراً يوم بدر^(١). ودليل الاسترقاق إذا رآه مصلحة لكونه كثير العمل ولا رأي له ولا شجاعة، أنه عليه الصلاة والسلام «اشترى بني قُرَيْظَةَ وَبَنِي الْمُصَلِّاتِ وَهَوَازِنَ»^(٢) وأدعى القاضي أبو الطيب الإجماع على ذلك. ودليل جواز المنّ بكونه مائلاً إلى الإسلام أو ذا مال أو شرف قوله تعالى «فَلَمَّا مَنَّ اللَّهُ بِكَ»^(٣) ومنّ رسول الله ﷺ يوم بدر على أبي العاص^(٤) بن الربيع، ومنّ على أبي عزة الجمحي على أن لا يقاتله، فقلت فقاتله في أحد فأسر فقتله رسول الله ﷺ بيده^(٥)، وأسر المسلمون ثمانية بن أثال الحنفي وربطوه بسارية في المسجد فأطلقه رسول الله ﷺ^(٦) وفادى أهل بدر بالأموال^(٧)، وقال القاضي حسين: يخير في خصلة خامسة، وهو تخليده في السجن إلى أن يرى فيه رأيه والله أعلم^(٨)

(فرج) لو كان المأسور عبداً فلا يجري فيه التخيير بل يتعين استرقاقه، فلو رأى أن يمنّ

(١) ضعيف: رواه البيهقي: ٦٤/٩.

(٢) رواه مسلم في: (٣٩) كتاب السلام - (٢٦) باب لكل داء دواء. واستعجاب التداوي - حديث رقم: (٧٢). ورواه الترمذي في: (١٩) كتاب السير - (٢٩) باب ما جاء في الثُّزُول على الحكم - حديث رقم: (١٥٨٢). ورواه بن جابر. قال: وفي الباب عن أبي سعيد وعطية القرظي. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه الدارمي في: (١٧) كتاب السير - (٦٥) باب نزول أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٣/٣١٢، ٣٥٠، ٢٨٦.

(٣) سورة محمد آية: ٤.

(٤) أبو العاص بن الربيع بن عبد العزيز بن عبد شمس بن عبد مناف، أمه هالة بنت خويلد، واختلف في اسمه، كان زوج زينب بنت رسول الله ﷺ، بنت خالته خديجة بنت خويلد، أسلم وهاجر قبل الفتح، مات سنة ثلاث عشرة. (الإصابة ٤/١٢٢). وهذا الحديث في قصة أبي العاص بن الربيع: رواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (١٢٩) باب في فداء الأسير بالمال - حديث رقم: (٢٦٩٢). ورواه أحمد: ٢٧٦/٦، وأخرجه ابن إسحاق في «السيرة» ٢/٣٠٧، والحاكم ٣/٣٣٦، وابن الجارود - حديث رقم: (١٠٩٠).

(٥) ضعيف: ذكره ابن إسحاق بدون إسناد - وابن هشام في السيرة: ٣/١١٠. ووصله البيهقي: (٦٥/٩) بإسناد واه جداً.

(٦) صحيح: رواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (١٢٢) باب في الأسير يوثق - حديث رقم: (٢٦٧٩). ورواه أحمد: ٢/٤٥٢.

(٧) صحيح: رواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (١٢٩) باب في فداء الأسير بالمال - حديث رقم: (٢٦٩١). ورواه الحاكم: ٣/١٤٠. وقال: صحيح الإسناد. ورواه البيهقي: ٦٨/٩.

(٨) غير أن الجمهور يرى أن الإمام متخير بين القتل والمقابلة، والمنّ والاسترقاق بما يراه في صالح المسلمين، لما ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ قتل بعض الأسرى، وفادى آخرين، ومنّ على بعض آخر تصرفاً لما يحقق المصلحة العامة للمسلمين، وهذا ما قد خرجناه من الأحاديث السابقة. اللهم صلى على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

عليه لم يجز إلا برضا الغانمين، وفي الحاوي للماوردي أنه لو رأى أن يفادي به أسرى من المسلمين ويعوض عنه الغانمين جاز، وفي المهلب أنه لو رأى قتله، وضمنه للغانمين، لأنه مال، ويجوز استرقاق بعض الشخص على الصحيح والله أعلم. قال:

(وَمَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْأَسْرِ أَخْرَزَ مَالَهُ وَحَمَهُ وَصَغَارَ أَوْلَايِهِ).

من أسلم من الكفار قبل أسره والظفر به عصم دمه وماله، كما نص عليه الشارع رحمه الله فَإِذَا قَالُوا قَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ^(١) سواء أسلم وهو محصور، وقد قرب الفتح أو أسلم حال أمنه وسواء أسلم في دار الحرب أو الإسلام لإطلاق الخبر، ويعصم أيضاً أولاده الصغار عن السي، ويحكم بإسلامهم تبعاً له، والحمل كالمفصل فلا يسترى ويتبع أمه، وهل يعصم إسلام الجد ولد ابنه الصغير؟ فيه أوجه الصحيح نعم، والمجنون من الأولاد كالصغار، وإن كان بالغاً عاقلاً، ثم جن عصم أيضاً على الصحيح، وكذا لو أسلمت المرأة قبل الظفر بها عصمت نفسها ومالها وأولادها الصغار، وفي أولادها الكبار قول، وهو شاذ مردود. وقول الشيخ [وصغار أولاده] احتز به عن الأولاد البالغين العقلاء فلا يعصمهم إسلام الأب لاستقلالهم بالإسلام، وقضية كلام الشيخ أن إسلامه لا يعصم زوجته عن الاسترقاق وهو كذلك على المذهب، ونص عليه الشافعي والله أعلم. قال:

(وَيُحْكَمُ لِلصَّبِيِّ بِالإِسْلَامِ عِنْدَ وُجُودِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ: أَنْ يُسْلِمَ أَحَدُ آبَوَيْهِ، أَوْ يُسَبِّحَ مُتَفَرِّداً عَنْ آبَوَيْهِ، أَوْ يُوجَدَ لِقِطْأً فِي دَارِ الإِسْلَامِ).

الإسلام صفة كمال وشرف «يعملو ولا يعلو عليه»^(٢)، كما قاله ابن عباس ذكره

(١) رواه البخاري في: كتاب - (٢) (١٧) باب «إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ» - حديث رقم: (٢٥). ورواه في: (٩٦) كتاب الإحصاء - (٢٨) باب قول الله تعالى «وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ». ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (٨) باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله - حديث رقم: (٣٤ - ٣٦). ورواه الترمذي في: (٣٨) كتاب الإيمان - (١) باب ما جاء في أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله - حديث رقم: (١). ورواه عن أبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه في: (٤٤) كتاب تفسير القرآن - تفسير سورة الغاشية (٨٨) - باب (٧٧) من السورة - حديث رقم: (٣١٤١). ورواه عن جابر. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٢٥) كتاب الجهاد - (١) باب وجوب الجهاد - حديث رقم: (٦). ورواه في: (٣٧) كتاب تحريم الدم - حديث رقم: (٦). ورواه ابن ماجه في: (٣٦) كتاب الفتن - (١) باب الكف عن قتال: لا إله إلا الله - حديث رقم: (٣٩٢٧، ٣٩٢٨). ورواه أحمد: (١/ ١١، ١٩، ٣٦، ٤٨، ٣١٤/٢، ٣٧٧، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٧٥، ٤٨٢، ٥٠٢، ٥٢٨، ٢٩٥/٣، ٣٠٠، ٣٣٢، ٣٩٤، ٢٤٦/٥).

(٢) رواه البخاري في: (٢) كتاب الإيمان - (١) باب قول النبي ﷺ «الإسلام بني على خمس». ورواه في: =

البخاري في صحيحه «ويزيد ولا ينقص»^(١)، كما قاله رسول الله ﷺ رواه أبو داود، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وإذا كان كذلك ناسب أن يحكم بإسلام الصبي تبعاً للساي، قال الشيخ أبو حامد: وهذا بالإجماع، وعلمت أن الصبي لا يستقل بنفسه إذا لا حكم لكلامه فيتبع الساي، لأنه كالآل في الحضنة، وقال إمام الحرمين: السبي قلبه عما كان عليه قلباً كلياً، فإنه كان محكوماً بحريته واستقلاله إذا بلغ، والآن قد استرق بالسبي حتى كأنه عدم وافتتح له وجود، وقيل يبقى محكوماً بكفره، لأن يده يد مالك فأبشيت يد المشتري والصحيح الأول، وعلى هذا هل يحكم بإسلامه ظاهراً فقط أم ظاهراً وباطناً؟ وجهان. فإذا بلغ ووصف بالكفر أقر على الأول دون الثاني، ولو كان الساي ذمياً لم يحكم بإسلام الصبي المسي على الصحيح، ولو كان الساي مجنوناً أو مراهقاً حكم بإسلام المسي تبعاً أيضاً حكاية البغوي. هذا حكم الساي. وأما إذا كان أحد أبويه مسلماً وقت العلوق فهو مسلم، ويعلو ولا يعلى عليه، ولأنه إذا تبع الساي في الإسلام فتبعته لأحد أبيه أولى للبعضية. ومن الأسباب التي يحكم بها بإسلام الصغير أن يوجد لقيطاً بدار الإسلام تغليظاً للإسلام والدار، لأنه يعلو ولا يعلى عليه، ولقوله ﷺ «مَا مِنْ^(٢) مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَاؤُهُ يَهُودِيَّةٌ أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ أَوْ مَجَسَّانِيَّةٌ، وَفِي لَفْظٍ أَوْ يَسْرَكَانِيَّةٌ، فَقَالَ رَجُلٌ أَرَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ مَاتَ يَتِيمٌ ذَلِكَ فَقَالَ: اللَّهُ أَغْلَمُ بِمَا كَانُوا حَامِلِينَ»^(٣) رواه الشيخان. واعلم أن الحكم بإسلام اللقيط لا يختص بدار

٢٠٥/٦. ورواه البيهقي بإسناد حسن ٢٠٥/٦. وفي الباب ما جاء في: (٣٣) باب زيادة الإيمان وتقصاضه. ورواه الترمذي في: (٣٨) كتاب الإيمان - (٦) باب ما جاء في: استكمال الإيمان وزيادته وتقصاضه - حديث رقم: (٢١١٢). ورواه عن عائشة. وفي الباب عن أبي هريرة وأنس بن مالك. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح، ولا نعرف لأبي لؤلؤة سماعاً عن عائشة. ورواه البيهقي بإسناد حسن ٢٠٥/٦.

- ورواه البيهقي بإسناد حسن (١٠٧٩).
 (١) رواه أبو داود في: (١٨) كتاب الفرائض - (١٠) باب هل يرث المسلم الكافر - حديث رقم: ٢٩١٢.
 ورواه أحمد: ٢٢٠/٥، ٢٢٦. ورواه البيهقي: ٢٠٥/٦، ٢٥٤، ٢٥٥.
 (٢) قوله: «ما من مولود يولد على الفطرة الفطر الأبدية والاختراع. والفطرة الحالة منه. كالجلسة والركبة، والمعنى أنه يولد على نوع من الجبهة والطبع المتبعي» لقول النبي، «فلو ترك عليها لاستمر على لزوجها ولم يفارقها إلى غيرهما، وإنما يولد على ما يولد على من ألفت البشر والتقليد».
 (٣) رواه البخاري في: (٢٣) كتاب الجنائز - (٩٢) باب ما قيل في أولاد المشركين - حديث رقم: (٦٥٩٩).
 (٤) ورواه في: (٨٧) كتاب القدر - (٣) باب الله أعلم بما كانوا عاملين - حديث رقم: (٦٥٩٩).
 ورواه مسلم في: (٤٦) كتاب القدر - (٦) باب معنى كل مولود يولد على الفطرة - حديث رقم: (٢٤).
 ورواه أبو داود في: (٣٩) كتاب السنن - (١٧) باب في ذراري المشركين - حديث رقم: (٤٧١٤).
 ورواه الترمذي في: (٣٠) كتاب القدر - (٥) باب ما جاء كل مولود يولد على الفطرة - حديث رقم: (٢١٣٨).
 ورواه عن أبي هريرة: قال أبو حنيفة: حديث حسن صحيح. ورواه مالك في: (١٦) كتاب الجنائز - (١٦) باب جامع الجنائز - حديث رقم: (٥٢). ورواه أحمد: ٢٣٧/٢، ٢٧٥، ٢٩٣، ٤١٠، ٤٨١، ٣٥٣/٣.

الإسلام، بل لو كانت دار كفر وفيها مسلمون، بل مسلم أسير أو تاجر أو وجد لقيط هناك فإننا نحكم بإسلامه على الأصح، لأن الإسلام يزيد ولا ينقص. وأعلم أن من حكمنا بإسلامه بالدار لو جاء ذمي وأقام بيعة مقبولة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر، لأن البيعة أقوى من الدار ولو اقتصر على الدعوى فالمذهب أنه لا يتبعه في الكفر والله أعلم. وقد يؤخذ من كلام الشيخ أن الصبي لا يصح إسلامه استقلالاً وهو كذلك على الصحيح، وإن كان مميزاً لأنه لا عبارة له، ولهذا لا يصح كفره ولا يقع طلاقه ولا ينفذ عتقه ويبيعه وجميع معاملاته والله أعلم. قال:

(فصل: وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا أَطْعَمَ سَلْبَهُ وَتَقَسَّمُ الْفَتِيْمَةُ بَعْدَ ذَلِكَ فَيُعْطَى أَزْوَاجُ أَهْمَانِهَا لِمَنْ شَهِدَ الْوُفْقَةَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةً أَشْهُمًا، وَلِلرَّاجِلِ سِتْهُمًا).

من غرر بنفسه وهو من أهل السهمان في قتل كافر ممنوع في حال القتال استحق سلبه سواء شرب له الإمام ذلك أم لا لقوله ﷺ «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ^(١) سَلْبُهُ»^(٢) رواه الشيخان وغيرهما، وروى أبو داود أنه عليه الصلاة والسلام قال «مَنْ قَتَلَ كَافِرًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٣) فقتل أبو طلحة^(٤) يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلابهم. ولا فرق بين أن يقتله مبارزة أو انغمر في الصف فقتله أو جاءه من ورائه وهو يقاتل فقتله، لأن أبا قتادة رضي الله عنه قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يوم خيبر فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين فاستدرت حتى أتيت من ورائه فضرته على حبل عاتقه ضربة فاقبل عليّ فضممني ضمة وجدت

(١) قوله: «سلبه» ما يوجد مع المحارب من ملبوس وغيره.

(٢) رواه البخاري في: (٥٧) كتاب فرض الخمس - (١٨) باب من لم يخمس للأسلاب - حديث رقم: (٣١٤١). ورواه مسلم في: (٣٢) كتاب الجهاد والسير - (١٣) باب استحقات القتاتل سلب القتيل - حديث رقم: (٤١). ورواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (١٤٤) باب في السلب يعطى القتاتل - حديث رقم: (٢٧١٧). ورواه مالك في: (٢١) كتاب الجهاد - (١٠) باب ما جاء في السلب في النفل - حديث رقم: (١٨). ورواه البيهقي: ١١٤/٣.

(٣) الذي رواه أبو داود في: (٢١) كتاب الجهاد - (١٤٤) باب ما جاء في السلب في القتاتل - حديث رقم: (٢٧١٨). ورواه الدارمي في: (١٧) كتاب السير - (٤٣) باب من قتل قتيلاً فله سلبه - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١١٤/٣، ١٢٣، ١٩٠، ١٩٨، ٢٧٩، ٤٦/٤، ٥٠، ٢٩٥/٥، ٣٠٦. ورواه ابن حبان: (١٦٢/٧) - باب الغنائم وقسمتها - «فصل» ذكر البيان بأن سلب القتيل إنما يكون للقاتل إذا كان له عليه بيعة - حديث رقم: (٤٨١٧). ورواه الحاكم: ١٣٠/٣. وقال: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٤) أبو طلحة الأنصاري هو: زيد بن سهل بن حزام الأنصاري البخاري، أبو طلحة، مشهور بكنيته، من كبار الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، مات سنة أربع وثلاثين، وقال أبو زرعة الدمشقي: عاش بعد النبي ﷺ، أربعين سنة. (تقريب التهذيب ١/٢٧٥).

منها ربح الموت، ثم أدركه الموت فأرسلني إلى أن قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ يَتِيمٌ فَلَهُ مَسْكَةٌ، قُتِمَتْ قُصَصُ الْقِصَّةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأَعطته فأعطانيه فأبتعت به مخرفاً في بني سلمة فإنه أول مال تأكلته في الإسلام^(١)». المخرف بفتح الميم البستان ويكسرهما ما يبنى فيه الثمار، وفي معنى القتل ما إذا أزال كفاية شره بأن أئخته أو أزال امتناحه بعمي أو قطع يده ورجليه أو يديه ورجله في الأظهر لا قطع يد أو رجل، ولو أسرد استحق سلبه في الأظهر لأنه كفى شره ولو لم يكن من أهل السهمان إلا أنه من أهل الرضخ الكعبد والصبي والمرأة، وكلذا الكافر وحضر يؤذن الإمام فإنه يستحق السلب على الأصح إلا الكافر على المذهب، ولو اشترك جماعة في قتل واحد اشتركوا في سلبه، والسلب هو ما على القتل من ثياب وخف وآلات حرب كدرع ومفرق وسلاح ومركوب يقاتل عليه أو ماسكاً عنانه ويقاثل راجلاً وما على المركوب من سرج ولجام ومقود وغيرها، وكلذا طوق وسوار ومنطقة وهميان ونفقة فيه وجنيبة يقاد معه في الأظهر لا حقبة مشلولة على الفرس وما فيها من دراهم وأمتعة على المذهب ولا ثياب وأمتعة خلفه في الخيمة، فإذا أخذ السلب فلا يخمس على المذهب، ثم بعده يخرج الإمام أو نائبه المون اللازمة كأجرة حمال وحافظ وغيرها، ثم يجعل الباقي خمسة أقسام متساوية، ويأخذ خمس رقاع يكتب على واحدة أو للمصالح وعلى أربع للغنمين ويدرجها في بنادق من طين ويخرج لكل قسم رقعة بعد الخلط، فمن خرج عليه أسهم الله تعالى جملة بين أهل الخمس على خمسة، ومنه يكون النفل في الأصح، ويقسم الباقي على الغنمين لقوله تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ»^(٢) الآية فإذا خرج سهم الخمس صار الباقي للغنمين، وهذه الآية نظير قوله تعالى: «وَوَدَّعُوا أَبْوَاهُ فَلِلَّذِي الثُلُثُ»^(٣) أي ولأبيه الباقي فيعطي للراجل سهم وللفاروس ثلاثة أسهم، لأنه عليه الصلاة والسلام «فَعَلَ ذَلِكَ يَوْمَ خَيْبَرَ»^(٤) رواه ابن ماجه، وفي رواية لأبي داود «سَهْمٌ لِلرَّاجِلِ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ سَهْمَيْنِ لِقَرَسِهِ وَسَهْمًا لَهُ»^(٥) وفي

(١) رواه البخاري في: (٥٧) كتاب فرض الخمس - (١٨) باب من لم يخمس للأسلاب - حديث رقم: (٣١٤١). ورواه مسلم في: (٣٢) كتاب الجهاد - (١٣) باب استحقاق القاتل سلب القاتل - حديث رقم: (٤١). ورواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (١٤٤) باب في السلب يعطى القاتل - حديث رقم: (٢٧١٧). ورواه مالك في: (٢١) كتاب الجهاد - (١٠) باب ما جاء في السلب في النفل - حديث رقم: (١٨). ورواه البيهقي: ١١٤/٣.

(٢) سورة الأنفال آية: ٤١.

(٣) سورة النساء آية: ١١.

(٤) رواه ابن ماجه في: (٢٤) كتاب الجهاد - (٣٦) باب قسمة الغنائم - حديث رقم: (٢٨٥٤). ورواه أحمد: ٢/٢. ورواه الدررطني - حديث رقم: (٤٦٨). ورواه البيهقي: ٣٢٥/٦.

(٥) رواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (١٥١) باب في سَهْمَيْنِ الخيل - حديث رقم: (٢٧٣٣).

لفظ البخاري «جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا» ^(١) وفي رواية ابن عمر أنه ﷺ «قَسَمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» ^(٢) رواه البخاري ومسلم وفسره نافع مولى ابن عمر، فقال: إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم. والمراد بالفارس هنا من حضر الوقعة وهو من أهل فرض القتال بفارس يقاتل عليه ميثاقاً للقتال سواء كان عتيقاً أو بردوناً أو هجيناً أو مقرفاً سواء قاتل عليه أم لا لعدم الحاجة إليه، وكذا لو قاتل على حصار حصن أسهم لفارسه، لأنه أعد له ليلحق به أهل الحصن لو هربوا، وكذا لو قاتل في البحر يسهم لفارسه، لأنه ربما انتقل إلى البر فقاتل عليه، نص عليه ^(٣) الشافعي في الأم، وحمله ابن كنج على ما إذا قربوا من الساحل، واحتمل أن يخرج ويركب، أما إذا لم يحتمل الحال الركوب فلا معنى لاعطاء الفرس ونحوه والله أعلم. قال:

(وَلَا يُسَهَّمُ إِلَّا لِمَنْ اسْتَحْكَمَتْ فِيهِ خُمْسُ سَرَائِطِ، الْإِسْلَامِ وَالْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالذُّكُورَةِ، فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ رُفِضَ لَهُ وَلَمْ يُسَهَّمْ).

لا سهم لهؤلاء لأنهم ليسوا من أهل فرض الجهاد، وأما الرضيع فلفعله ﷺ. أما

(١) رواه البخاري في: (٥٦) كتاب المغازي - (٥١) باب سهام الفرس - حديث رقم: (٢٨٦٣). ورواه الدارقطني - حديث رقم: (٤٦٧). ورواه البيهقي: ٣٢٤/٩.

(٢) رواه البخاري في: (٦٤) كتاب المغازي: (٣٨) باب غزوة خيبر - حديث رقم: (٤٢٢٨). ورواه مسلم في: (٣٢) كتاب الجهاد - (١٧) باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين - حديث رقم: (٥٧). ورواه عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قسم في النفل: للفارس سهمين وللرجل سهماً. والمراد بالنفل، هنا، الغنيمة. وأطلق عليها اسم النفل لكونها تسمى نفلاً، لغة. فإن النفل، في اللغة، الزيادة والعطية. ورواه الترمذي في: (١٩) كتاب السير - (٦) باب في سهم النفل - حديث رقم: (١٥٥٤). وفي الباب عن جثع بن جارية وابن عباس، وابن أبي عمرة عن أبيه. وهذا حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي، وأحمد وإسحاق قالوا: للفارس ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفارسه، وللرجل سهم. ورواه أحمد: ٦٢/٢، ٧٢، ١٤٣. ورواه الدارقطني - حديث رقم: (٤٦٨).

(٣) قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن إسحاق الأزرق عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ ضرب للفارس بسهمين ولل فارس بسهم فزعم بعض الناس أنه لا يعطى فرس إلا سهماً وفارس سهماً ولا يفضل فرس على فرس. فقلت لبعض من يلحظ منهجه: هو كلام عربي، وإنما يعطى الفارس بسبب القوة والغناء مع السنة، والفارس لا يملك شيئاً، إنما يملكه فارسه، ولا يقال لا يفضل فرس على مسلم، والفارس بهيمة لا يقاس بمسلم، ولو كان هذا كما قال صاحبك لم يجز أن يسوى بين الفرس والمسلم، وفي قوله وجهان: أحدهما خلاف السنة، والآخر قياسه الفرس بالمسلم، وهو لو كان قياساً له دخل عليه أن يكون قد استوى فرساً بمسلم، وقال بعض أصحابه بقولنا في سهمان الخيل، وقال هذه السنة التي لا ينبغي خلافها. (الأم ٦٩/٤).

الكفار إذا حضروا بإذن الإمام فإنه يرضخ لهم إذا لم يستأجروا، لأنه عليه الصلاة والسلام «امْتَنَعَ يَهُودَ بَنِي قَيْنِقَاعَ فَرَضَ»^(١) لَهُمْ وَلَمْ يُسْهِمْ^(٢) فإن حضر بغير إذن الإمام لم يرضخ له على الأصح، لأنه منهم في موالاة أهل دينه بل للإمام تعزيره إن رأى ذلك، وأما الصبي فإنه يرضخ له سواء أذن له الإمام أم لا، لأنه حصل به نفع وكثير سواد، ولفظ الشافعي دال على أنه عليه الصلاة والسلام «أَرْضَخَ لَهُ» ولا يسهم له، لأنه ليس من أهل فرض الجهاد، وفي الحاروي للماوردي إلحاق المجنون بالصبي، وأدعى أنه عليه الصلاة والسلام أرضخ له. وأما العبد فلا يسهم له ويرضخ، لأنه ليس من أهل فرض الجهاد وفيه نفع قوي وتكثير، وقد رضخ رسول الله ﷺ لعمر^(٣) مولى أبي اللحم يوم خيبر^(٤)، رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح ولم يسهم له. وأما العقل فقد مر حكم المجنون. وأما المرأة فلا يسهم لها فإنها ليست من أهل فرض الجهاد، نعم يرضخ لها سواء كان لها زوج أم لا وسواء أذن الإمام أم لا، لأن كتاب ابن عباس رضي الله عنهما إلى نجلة قد كنّ يحضرن الحرب مع رسول الله ﷺ فأما أن يضرب لهن بسهم فلا، وقد كان يرضخ لهن^(٥)، أخرجه مسلم والله أعلم. قال:

- (١) قوله: «ارضخ» الرضخ يفتح الراء وسكون المعجمة بعدها غاء معجمة أي عطية كثيرة ولا مقدورة.
 (٢) رواه الترمذي في: (١٩) كتاب السير - (١٠) باب ما جاء في أهل الذمة يفترون مع المسلمين هل يسهم لهم - حديث رقم: (١٥٥٨). ورواه الترمذي عن الزهري أن النبي ﷺ أسهم لقوم من اليهود قاتلوا معه. قال أبو عيسى: حدثنا بذلك ثيبة بن سعيد. أخبرنا عبد الوارث بن سعيد عن عروة بن ثابت عن الزهري. وقال: هذا حديث حسن غريب.
 (٣) عمير مولى أبي اللحم. شهد مع مولاة خيبر، أخرج حديثه أحمد وأصحاب السنن الأربعة من طريق محمد بن زيد بن المهاجر عن عمير مولى أبي اللحم قال: شهدت خيبر مع سادتي لكلوا رسول الله ﷺ في فاعطاني من طريف المتاع ولم يسهم لي. (الأصباة ٢٨/٣).
 (٤) أبو اللحم المذكور في ترجمة عمير السابق. انظر تقريب التهذيب ٥٥١/٢، والأصباة ٣٨/٣.
 (٥) رواه الترمذي في: (١٩) كتاب السير - (٩) باب هل يسهم للعبد - حديث رقم: (١٥٥٧). ورواه عن عمير مولى أبي اللحم. وفي الباب عن ابن عباس. قال فيه الترمذي: حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لا يسهم للمملوك، ولكن يرضخ له بشيء. وهو قول الثوري، والشافعي وأحمد وإسحاق. ورواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (١٤٩) باب في المرأة والعبد يُحْلِيان من الغنمة - حديث رقم: (٢٧٣٠). ورواه ابن ماجه في: (٢٤) كتاب الجهاد - (٣٧) باب العبد والنساء يشهدون مع المسلمين - حديث رقم: (٢٨٥٥). ورواه أحمد: ٢٢٣/٥، والحاكم: ١٣١/٢، والبيهقي: ٣٣٢/٦.
 (٦) رواه مسلم في: (٣٢) كتاب الجهاد - (٤٨) باب النساء الغزيات يرضخ لهن ولا يسهم. والنهي عن قتل الصبيان أهل الحرب - حديث رقم: (١٣٨). ورواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (١٤٩) باب في المرأة والعبد يُحْلِيان من الغنمة - حديث رقم: (٢٧٢٨). ورواه الترمذي في: (٢٢) كتاب السير - (٨) باب من يُعْطَى الفتي - حديث رقم: (١٥٥٦). ورواه عن ابن عباس. وفي الباب عن أنس وأُمّ عطية =

(وَيُقَسَّمُ الْخُمْسُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ: سِتْهُمُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُصْرَفُ بَعْدَهُ لِلْمَصَالِحِ، وَسِتْهُمُ لِلدِّيِّ الْقَرْبَى وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ، وَسِتْهُمُ لِلْيَتَامَى، وَسِتْهُمُ لِلْمَسَاكِينِ، وَسِتْهُمُ لِبَنَاءِ السَّبِيلِ).

قد مر أن الغنيمة تخمس وأن الخمس الواحد يكتب عليه عز وجل أو للمصالح فهذا الخمس يخمس أيضاً لقوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلْأُولَى﴾ (١) الآية، فأضيف عز وجل وللرسول ولبقية الأصناف، وصدر بذكر الله تعالى تبركاً، وقيل ليعلم أنه ليس مختصاً بالتي عز وجل اختصاصاً يسقط بموته، وقد روي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقسم الخمس أيضاً أخماساً سهم له عز وجل كان ينفق منه على نفسه الكريمة، وعلى عياله ومصالحه وما فضل جعله في السلاح عتة في سبيل الله تعالى وسائر للمصالح ويصرف بعده للمصالح لقوله عليه الصلاة والسلام ﴿وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ﴾ (٢) ولا يمكن رده إلى جميع المسلمين إلا بجعله في المصالح، وأهمها سد الثغور بالرجال والعدد وإصلاحها لأن فيها حفظ المسلمين. والثغور مواضع الخوف ثم الأهم فالأهم من أرزاق القضية والمؤمنين وغيرهم من المصالح، قاتل الله الفقهاء المؤازرين للأمراء الجورة الذين لم يزالوا يمشون إليهم ويقرونهم على مخالفة الشريعة، حتى أماتوا العمل بكلام الله وكلام رسوله عز وجل في مثل ذلك وغيره والله أعلم.

السهم الثاني من الخمس للدي القربى وهم أقرباء رسول الله عز وجل وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم، لما روى جبير (٣) بن مطعم رضي الله عنه قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله عز وجل فقلنا: أعطيت بني هاشم وبني المطلب من خمس خيبر وتركنا ونحن وهم بمنزلة واحدة منك فقال «إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ» فقال جبير: ولم يقسم رسول الله عز وجل لبني عبد شمس وبني نوفل شيئاً (٤) رواه البخاري، وجبير من بني

= وهذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم. وهو قول سفيان الثوري والشافعي. وقال بعضهم: يُقسم للمرأة والصبي، وهو قول الأوزاعي.

(١) سورة الأنفال آية: ٤١.

(٢) رواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (١٥٨) باب في الإمام يستأثر بشيء من الغنيمة لنفسه - حديث رقم: (٢٧٥٥). ورواه النسائي في: (٣٨) كتاب قسم الغنيمة - حديث رقم: (٧). ورواه مالك في: (٢) كتاب الجهاد - (١٣) باب ما جاء في الغلول - حديث رقم: (٢٢). قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرساله.

(٣) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي، النوفلي صحابي عارف بالأنساب، مات سنة ثمان، أو تسع وخمسين. (تقريب التهذيب ١/١٢٦).

(٤) رواه البخاري في: (٥٧) كتاب الغنيمة - (١٧) باب ومن الليل على أن الخمس للإمام - حديث رقم: =

نوفل، وعثمان من بني عبد شمس، ورسول الله ﷺ من بني هاشم. وهاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس هم أولاد عبد مناف والله أعلم.

السهم الثالث لليتامى الفقراء لأن ذلك شرع إرفاقاً فكان لمن يتوجه إليهم المعونة والرحمة وهم الفقراء دون الأغنياء، وهذا هو الصحيح، وقيل يشترك فيه الأغنياء والفقراء كلوي القرى، ولاطلاق الآية، ولأنه لو اعتبر فيهم الفقر لدخلوا في جملة المساكين، وهذا ضعيف جداً لأن غنا اليتيم بالمال فوق غناه بالأب ومع الأب لا يعطى، فكلاً مع المال، فعلى الصحيح لا تجب التسوية بل يجوز تفضيل بعضهم على بعض بالاجتهاد ولا التعميم بخلاف بني هاشم وبني المطلب فإنه يجب تميمهم ويعطى الذكر مثل حظ الانثيين لأن سهمهم مستحق بالشرع بقرابة الأب فأشبهه الأثر. واليتيم اسم لصغير لا أب له عند الجمهور، وقيل لا أب له ولا جد والله أعلم.

السهم الرابع للمساكين للآية الكريمة ويندرج فيه الفقراء، والأصح أنه عام لجميع المساكين، وقيل يختص به مساكين المجاهدين، الذين عجزوا عنه لمسكنة أو زمانة، فعلى الصحيح يجوز أن يختص به البعض ويجوز التفضيل ويجوز لهم الجمع بينه وبين الزكاة والكفارة قاله الماوردي، وجزم الرافعي بمنع الاكتصاف على ثلاثة منهم، وكذا في بني السبيل والله أعلم.

(فرع) لو كان اليتيم مسكيناً أعطى بسهم اليتيم لأنه صفة لازمة والمسكنة زائدة قاله الماوردي. قلت: وفيه نظر لأن اليتيم صفة محققة الزوال عند الحيلة لا محالة بالبلوغ،

= (٣١٤٠). ورواه أبو داود في: (١٩) كتاب النبي - (٢٠) باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القرى - حديث رقم: (٢٩٧٨). ورواه النسائي في: (٣٨) كتاب النبي - حديث رقم: (٤). ورواه ابن ماجه في: (٢٤) كتاب الجهاد - (٤٦) باب قسمة النبي - حديث رقم: (٢٨٨١). ورواه أحمد: ٨١/٤. ورواه الشافعي - حديث رقم: (١١٦٠) - وفي النسخة الغير محققة ص/٣٢٤ - من كتاب قسم النبي. قلت: النبي ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد كذا في النهاية، وفي المغرب هو ما نيل من الكفار بعد ما تضع الحرب أوزارها وتصير الدار دار الإسلام، وذكروا في حكمه أنه لعمامة المسلمين، ولا يخمس ولا يقسم كالغنيمة، والمراد هنا ما يسم الغنيمة أو الغنيمة والله تعالى أعلم. والمقصود بقوله: «عن سهم ذي القرى» أي من الغنيمة المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَهُ﴾ الآية، وكأنه تردد أنه لقرى الإمام أو لقرى الرسول ﷺ، فبين له ابن عباس أن المراد الثاني لكن البليل الذي استدل به على ذلك لا يتم لجواز أن النبي ﷺ قسم لهم ذلك لكونه هو الإمام فقرابته قرابة الإمام لا لكون الرسول عليه الصلاة والسلام إلا أن يقال المراد قسم لهم مع قطع النظر عن كونه إماماً، والمتبادر من نظم القرآن هو قرابة الرسول مع قطع النظر عن هذا البليل ليتأمل والله تعالى أعلم.

والمسكنة قد تستمر إلى الممات إلا أن يزول اللزوم في الحال والله أعلم.

(فصل: وَيُقَسَّمُ مَالُ الْفِيءِ عَلَى خُمْسٍ فُرْقٌ خُمُسُهُ عَلَى مَنْ يَفْرُقُ عَلَيْهِمْ خُمْسُ الْغَنِيمَةِ وَيُعْطَى أَرْبَعَةُ أَخْصَامِهِ لِلْمُقَاتِلَةِ، وَفِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ).

لما ذكر الشيخ حكم الغنيمة عقيه بحكم الفيه ولا بد من معرفة كل منهما: أما الغنيمة^(١) فهي مشتقة من الغنم، وهو الفائلة الحاصلة بلا بذل. وأما الفيه فهو مأخوذ من قولهم، فإذا رجع: أي صار للمسلمين، هذا من حيث اللغة. وأما من جهة الشرع فالغنيمة ما أخذ من الكفار بالقتال وإيجاف الخيل، والركاب. والإيجاف الإعمال، وقيل الإسراع، وأما الفيه فهو كل ما أخذ من الكفار من غير قتال كالمال الذي تركوه فزعا من المسلمين والجربة^(٢) والخراج^(٣) والأموال التي يموت عنها من لا وارث له من أهل الذمة، ونحو ذلك كمال المرتد، إذا قتل أو مات وعشر تجارتهم، وفي مال الفيه خلاف المذهب أنه يخمس ويصرف خمسه إلى الأصناف الذين تقدم ذكرهم في الغنيمة، وأما الأربعة الأخماس الباقية فكانت للنبي ﷺ في حياته مع خمس الخمس لأنه عليه الصلاة والسلام كان يستحقها لإرهابه العدو، وأما بعده فالأظهر أنها للمرتزقة، وهم الأجناد الذين عينهم الإمام للجهاد وأثبت أسماءهم في الديوان بعد أن تجتمع فيهم شروط، وهي الإسلام، والتكليف، والحرية،

(١) الغنيمة هي: المال الذي يملك في دار الحرب. وحكمه أن يخمس فيأخذ الإمام خمسة فيصرف فيه بالمصلحة للمسلمين، وهو مذهب مالك ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية، وكذا الشيخ ابن كثير رحمه الله تعالى. ويقسم الأربعة الأخماس الباقية على أفراد الجيش الذين حضروا المعركة، سواء من قاتل أو لم يقاتل، لقول عمر رضي الله عنه «الغنيمة لمن شهد الوقعة». ورواه البخاري، فيمضي الفارس ثلاثة أسهم، والراجل سهماً واحداً، قال تعالى: «وَأَهْلُوا أُنْمَا خُتْمَتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خُمُسُهُ لِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ أَمْتُمْ بِاللَّهِ، وَأَمَا أَنْزَلْنَاهُ عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ». الأنفال.

(٢) الجزية هي: ضريبة مالية تؤخذ من أهل الذمة نهاية الحول وقدرها ممن فتحت بلادهم عنوة «بالحرب والقتال، لا بصلح ومهادنة» أربعة دنانير ذهباً، أو أربعون درهماً فضة، تؤخذ من الرجال البالغين دون الأطفال والنساء، وتسقط عن الفقير المدمم والمماجز عن الكسب من مريض وشيخ هرم، أما أهل الصلح فيؤخذ منهم ما صلحوا عليه، وبإسلامهم تسقط عنهم كافة. وحكم الجزية أنها تصرف في المصالح العامة. والأصل فيها قوله تعالى: «وَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ، مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ». التوبة.

(٣) الخراج هو: ما يضرب على الأراضي التي احتلها المسلمون عنوة، فإن الإمام مخير عند احتلاله أرضاً بالقوة بين أن يقسمها بين المفتولين وبين أن يوقفها على المسلمين، ويضرب على من هي تحت يده من مسلم وفي خراجاً سنوياً مستمراً ينفق بعد جبايته في صالح المسلمين العام، كما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتحه من أرض الشام، والعراق ومصر (في الصحيح).

والصحة لأن بهم يحصل إرهاب العدو ودفع شرهم فعلى هذا لو زادت الأربعة الأخماس على قدر حاجاتهم صرف الفاضل إليهم أيضاً على قدر مؤناتهم فمن احتاج الفين يعطى من الفاضل إليه ضعف من يحتاج ألفاً، وهذا هو الأصح، وقيل يرّد عليهم بالسوية، وهل يجوز أن يصرف من الفاضل شيء إلى إصلاح الحصون وإلى السلاح والكرع؟ وجهان: أحدهما نعم والله أعلم، وقيل إن الأربعة أخماس تكون للمصالح لأنها كانت لرسول الله ﷺ في حياته فتصرف بعده إلى المصالح كخمس الخمس، وعلى هذا فيعطون منها الأجناد لأن إعانتهم من أهل المصالح والله أعلم. قال:

(فصل: وَشَرَايُطُ وُجُوبِ الْجِزْيَةِ خَمْسُ خِصَالٍ: الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالذُّكُورَةُ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ مِنْ لَهْ شَيْءٍ كِتَابٍ).

الجزية هي المال المأخوذ بالتراضي لإسكاننا إياهم في ديارنا أو لحقن دماهم وذرائعهم وأموالهم أو لكفنا عن قتالهم، واختار القاضي حسين الأخير وضعف الأول بالمرأة فإنها تسكن دارنا ولا جزية عليها، وضعف الثاني بأنها تكرر أي الجزية بتكرر السنين ويدل المحقق لا يتكرر، وقال إمام الحرمين: الوجه أن يجمع مقاصدهم، ويقول هي: أي مقاصدهم تقابل بالجزية. ثم الأصل في الجزية قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿فَاتَّابُوا إِلَيْهِمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(١) إلى قوله ﴿وَهُمْ صَافِرُونَ﴾ أي يلتزموها، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾^(٢) أي التزموا ذلك بالنطق بالشهادتين المتضمنة لذلك، وقيل إن آية الجزية ناسخة لهذه الآية، وأخذ رسول الله ﷺ الجزية من مجوس هجر^(٣)، ومن أهل نجران ومن أهل أيلة. والمعنى في أخذها المعونة لنا وإهانة لهم، وربما يحملهم ذلك على الإسلام. واعلم أن عقد الدمة لا يصح إلا من الإمام أو ممن فوض إليه الإمام، لأنه من المصالح العظام فانخص بمن له النظر العام، إذا عرفت هذا فيشترط في المعقود له شروط: أحدها البلوغ والثاني العقل فلا تعقد الجزية لصبي ولا مجنون لأن النبي ﷺ قال لمعاذ لما بعثه إلى اليمن أن يأخذ الجزية من كل حالم أي محتلم

(١) سورة التوبة آية: ٢٩.

(٢) سورة التوبة آية: ٥.

(٣) هجر: إقليم بين البصرة وعمان. الحديث رواه البخاري في: (٥٨) كتاب الجزية - (١) باب الجزية والموادعة، مع أهل الدمة. ورواه أبو داود في: (١٩) كتاب الخراج - (٣١) باب في أخذ الجزية من المجوس - حديث رقم: (٣٠٤٣). ورواه الترمذي في: (١٩) كتاب السير - (٣١) باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس - حديث رقم: (١٥٨٦، ١٥٨٧). ورواه عن بجالة بن حيلة وقال فيه أبي عيسى: حديث حسن. ورواه الشافعي - حديث رقم: (١١٨٤).

ديناراً^(١)، فدل مفهومه على المنع في الصبي ومن طريق الأولى المجنون وفي المجنون وجه كالمرضى ولأن الصبي والمجنون محقون الدم ومال من الأموال بلليل ملكهما بنفس الأسر كما تقدم، فلم يجب عليهما شيء بالسكنى كسائر الأموال والله أعلم.

الثالث الحرية فلا تؤخذ الجزية من عبد ولا على سيده شيء لقول عمر رضي الله عنه: لا جزية على مملوك^(٢)، وعزاء الماوردي إلى النبي ﷺ ولأنه مال والمال لا جزية عليه، والمندبر والمكاتب وأم الولد وولد أم الولد التابع لها كالفن، وكلها المبعوض على الرجح، وقيل تجب بقدر ما فيه من الحرية والله أعلم.

الرابع الذكورة فلا تؤخذ من امرأة لقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٣) الآية فلا تدخل المرأة في ذلك ولأن عمر رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد أن اضربوا الجزية ولا تضربوها على النساء والصبيان^(٤)، ولأن المرأة محقونة بالدم ومال من الأموال ولا جزية على مال، ولا فرق في المرأة بين أن تكون زوجة للذي أو استتبعها معه في العقد أم لا وسواء ولدت في دارنا أو كانت في دار الحرب وطلبت اللزمة لتقيم بدارنا فيجوز أن يعقد لها بشرط أن تجري عليهما أحكامنا من غير جزية والله أعلم.

الخامس أن يكون المعقود له كتاب أو شبه كتاب، أما من لا كتاب له ولا شبه كتاب كعبدة الأوثان والشمس والقمر ومن في معانهم والمرتد فلا يعقد له لأن الله تعالى أمر بقتل جميع المشركين إلى أن يسلموا بقوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا^(٥) الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ^(٦)﴾ وخص أهل الكتاب بالآية الأخرى ومن له شبه كتاب وهو المجوسي بالخبر فبقي الحكم فيما عدا المذكورين لعموم الآية وتعقد الجزية لمن زعم أنه مستمسك بصنحف إبراهيم وزبور داود عليهما الصلاة والسلام، ومن أحد أبويه كتابي والآخر وثني تعقد له

(١) رواه أبو داود في: (١٩) كتاب الخراج والإمارة - (٢٠) باب في أخذ الجزية - حديث رقم: (٣٠٣٨). ورواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة - (٥) باب ما جاء في زكاة البقر - حديث رقم: (٦٢٣). ورواه عن معاذ بن جبل. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. وروى بعضهم هذا الحديث عن سفيان عن الأعشى عن أبي وأثل عن مسروق؛ أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذ. وهذا أصح. ورواه أحمد: ٢٣٠/٥، والحاكم ٣٩٨/١ وصححه وأقره الذهبي.

(٢) لا أصل له. قال الحافظ في «التخليص» (١٢٣/٤) «وروي مرفوعاً، وروي موقوفاً على عمر ليس له أصل. بل المروي عنهما خلافه».

(٣) سورة التوبة آية: ٢٩.

(٤) صحيح: أخرجه البيهقي ١٩٥/٩، وإسناده صحيح، وأخرجه أبو عبيد في «كتاب الأموال» رقم: ٩٣.

(٥) الصواب: لاقتلوا.

(٦) سورة التوبة آية: ٥.

الذمة أيضاً على المذهب، وكذا تعقد لأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ وشككتنا في وقته لأن لهؤلاء كتاباً قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَفِي دُيُرِ الْأَوَّلِينَ﴾^(١) وقال تعالى: ﴿لَفِي الصَّحَفِ الْأُولَىٰ صَحْفَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾^(٢) وغير ذلك والله أعلم. قال:

(وَأَقْلُ الْجَزِيَّةِ دِينَارٌ فِي كُلِّ حَوْلٍ وَيُؤَخَّذُ مِنْ مَّتَوَسِّطِ الْحَالِ دِينَارَانِ وَمِنْ الْمُؤَسَّرِ أَرْبَعَةٌ دِينَارَيْنِ اسْتِخْبَابًا).

لا يصح عقد^(٣) الذمة إلا بشرطين: أحدهما أن يلتزموا أحكام المسلمين، ولا يشترط التصريح بكل حكم قاله البنديجي. الثاني أن يبدلوا الجزية فيجب التعرض لهذين في نفس العقد ويشترط التعرض أيضاً لمقدار الجزية ولا يجب التعرض لغير ذلك على الصحيح، فيقول الإمام أو نائبه: أقررتكم أو أذنت لكم في الإقامة في دار الإسلام على أن تنقادوا لأحكام الإسلام وتبدلوا الجزية في كل سنة كذا، ويقول للممي: قبلت أو رضيت بذلك، ولا يصح عقد الذمة مؤقتاً على الرجوع لأنه يدل عن الإسلام، والإسلام لا يؤقت، والأولى أن تقسم الجزية على الطبقات فيجعل على الفقير الكسوب دينار، وعلى المتوسط ديناران، وعلى الغني أربعة دنانير اقتداء بعمير رضي الله عنه لما بعث عثمان^(٤) بن حنيفة إلى الكوفة، أمره أن يجعل على الغني ثمانية وأربعين درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير اثني عشر درهماً^(٥) والاعتبار في الغني والفقير بوقت الأخذ لا بوقت العقد، ومن ادعى منهم أنه فقير أو متوسط قبل قوله إلا أن تقوم بينة بخلافه، نعم أقل الجزية دينار لكل سنة نص عليه الشافعي وهو الموجود في كتب الأصحاب، وحجة ذلك **«أَنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَمَّا وَجَّهَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا، أَوْ عَدْلَهُ مِنَ الْمَغَافِرِ»**^(٦) وهي ثياب تكون باليمن رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال ابن عبد البر: إسناده صحيح ثابت متصل والله أعلم. قال:

(١) سورة الشعراء آية: ١٩٦.

(٢) سورة الأهل آية: ١٩.

(٣) عقد الذمة هو: تأمين من أجاب المسلمين إلى دفع الجزية من الكفار، وتمهد للمسلمين بالتزام أحكام الشريعة الإسلامية في الحدود كالقتل والسرقة والعرض.

(٤) عثمان بن حنيف بن وهب الأنصاري الأوسي، أبو عمرو المدني، صحابي شهير، استعمله عمر على مساحة أرض الكوفة، وعيّن على البصرة، قبل الجمل، ومات في خلافة معاوية. (تقريب التهذيب ٧/٢).

(٥) قال ابن حجر في الإصابة: (٤٥٩/٢) روى ابن أبي شيبة عن طريق قتادة عن أبي مجلز قال: بعث عمر عثمان بن حنيف على مساحة الأرض يعني بعد أن فتحت الكوفة.

(٦) الحديث سبق تخريجه قريباً.

(وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِمُ الضِّيَافَةُ فَضْلاً عَنْ مِقْدَارِ الْجَزْيَةِ).

قوله [ويجوز] فيه تساهل فإن ذلك مستحب، ويستحب للإمام أن يشترط عليهم بعد اللتاثير ضيافة من يمر بهم من المسلمين ومن المجاهدين وغيرهم إذا رضوا بذلك لأنه عليه الصلاة والسلام ضرب على نصارى أيلة ثلثمائة دينار في كل سنة، وكانوا ثلثمائة نفر، وأن يضيفوا من يمر بهم من المسلمين ثلاثاً، وأن لا يغشوا مسلماً، وضرب عمر رضي الله عنه الجزية على أهل الشام وشرط عليهم ضيافة ثلاثة أيام ولأن فيه مصلحة للمسلمين لا سيما الفقراء، ولا تزداد على ثلاثة أيام لقوله «الضيافة»^(١) ثَلَاثٌ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ^(٢) وفي رواية «مكرمة»، وتضرب الضيافة على الفني والمتوسط، وفي ضربها على الفقير أوجه: أصحابها في أصل الروضة والمنهاج لا تضرب، وهو ظاهر ونص عليه الشافعي لأنها تتكرر فيمجزئ عنها والله أعلم.

(فرج) لو أراد الضيف أن يأخذ منهم ثمن الطعام لم يلزمهم ولو أراد أن يأخذ الطعام ويذهب به ولا يأكله فله ذلك بخلاف طعام الوليمة، والفرق أن هذه معلومة وتلك مكرمة. ولهذا يبين الطعام والأدم وجنسهما فيقول: لكل واحد كذا من الخبز، وكذا من السمن، أو الزيت ويتعرض لعلف الدواب ولا يحتاج إلى ذكر قدره لهن. نعم إن ذكر الشعر يبين قدره بخلاف التبن والحشيش ونحوهما وإطلاق العلف يقتضي الشعر، نص عليه الشافعي والله أعلم. قال:

(وَيُضَمَّنُ عَقْدُ اللَّيْمَةِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ: أَنْ يُؤْثَرُوا الْجَزْيَةَ، وَأَنْ تَجْرِيَ عَلَيْهِمُ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ،

- (١) قوله: «الضيافة ثلاثة» قال ابن الأثير في النهاية: أي يضاف ثلاثة أيام. فيتكلف له في اليوم الأول ما اتسع له من بر وإطعام. ويقدم له في اليوم الثاني والثالث ما حضره، ولا يزيد على عادته.
- (٢) رواه البخاري في: (٧٨) كتاب الأدب - (٣١) باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره - حديث رقم: (٦٠١٩). ورواه في: (٨٥) باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه، وقوله تعالى: «ضيف إبراهيم المكرمين» - حديث رقم: (٦١٣٥). ورواه في: (٨١) كتاب الرقاق - (٢٣) باب حفظ اللسان - حديث رقم: (٦٤٧٦). ورواه مسلم في: (٣١) كتاب اللقطة - (٣) باب الضيافة ونحوها - حديث رقم: (١٤، ١٥). ورواه أبو داود في: (٢٦) كتاب الأطعمة - (٥) باب ما جاء في الضيافة - حديث رقم: (٣٧٤٩، ٣٧٤٨). ورواه الترمذي في: (٥) كتاب البر - (٤٣) باب ما جاء في الضيافة كم هو؟ - حديث رقم: (١٩١٧). ورواه عن أبي شريح. وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (٣٣) كتاب الأدب - (٥) باب حق الضيف - حديث رقم: (٣٦٧٥). ورواه الدارمي في: (٨) كتاب الأطعمة - (١١) باب في الضيافة - حديث رقم: (١، ٢). ورواه مالك في: (٤٩) كتاب صفه النبي ﷺ - (١٠) باب جامع ما جاء في الطعام والشراب - حديث رقم: (٢٢) ورواه أحمد: ٢٨٨/٢، ٣٥٤، ٤٣١، ٨/٣، ٢١، ٣٧، ٦٤، ٧٦، ٨٦، ٣١/٤، ٣٨٥/٦، ٣٨٦.

وَأَنْ لَا يَذْكُرُوا دِينَ الْإِسْلَامِ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَأَنْ لَا يَقُولُوا مَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ^(١).

اللزمة العهد والإلزام فإذا صح عقد اللزمة لزمنا شيء ولزمهم شيء، أما ما يلزمنا فأمران: أحدهما الكف عنهم بأن لا تتعرض لهم نفساً ولا مالاً ويضمنهما المتلف لأنهم إنما يبللوا الجزية لعصمة الدماء والأموال ولا تتلف خمرهم إلا إذا أظهروها، ومن أنفلقها من غير إظهار عصي ولا ضمان عليه إذ لا قيمة لها والله أعلم. الأمر الثاني أنه يلزم الإمام دفع من قصدهم من أهل الحرب إن كانوا في بلاد الإسلام، فإن كانوا مستوطنين في دار الحرب ويبدلوا الجزية لم يجب الذب عنهم، وإن كانوا منفردين ببلدة في جوارنا وجب الذب على الأصح ويجب دفع أهل اللزمة والمسلمين عنهم كما يجب دفع أهل الحرب والله أعلم. وأما ما يلزمهم فأمرور: منها أداء الجزية لأنها أجرة قال الرافعي: وتوغل على وجه الصغار والإهانة بأن يكون الذمي قائماً والمسلم جالساً، ويأمره أن يخرج يده من جيبه، ويحني ظهره ويطأ طء رأسه ويصب ما معه في كفة الميزان ويأخذ المستوفي بلحيته ويضرب في لهزمته، وهي مجمع اللحم بين الماضغ والأذن وهذا معنى الصغار عند بعضهم، وهل هذه الهيئة واجبة أم مستحبة؟ وجهان أصحهما مستحبة قال النووي: هذه الهيئة باطلة ولا تعلم لها أصلاً معتمداً، وإنما ذكرها بعضهم، قال الجمهور: تؤخذ برفق كأخذ الديون فالصواب الجزم ببطلانها وردّها على من اخترعها، ولم ينقل أنه عليه الصلاة والسلام ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئاً منها. قال الرافعي: والأصح عند الأصحاب تفسير الصغار بالتزام أحكام الإسلام وجرياتها عليهم، وقالوا: أشد الصغار على المرأة أن يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر إلى احتماله والله أعلم^(٢). قلت: روى أبو داود أن هشام^(٣) بن حكيم بن

(١) يتولى عقد اللزمة الإمام أو نائبه من أمراء الأجناد فقط، أما غيرهما فليس له حق في ذلك، بخلاف الإجارة والتأمين، فإنه لكل مسلم ذكراً أو أنثى أن يجير ويؤمن، إذ قد أجرت أم هانئ بنت أبي طالب رجلاً من المشركين يوم الفتح فأثت الرسول ﷺ فذكرت له ذلك، فقال: «قد أجرتنا وأماناً من أمنت يا أم هانئ». رواه البخاري.

(٢) يمنع من أهل اللزمة أمور: بناء الكتاكس أو البيع أو تجديد ما انتهك منها، لقوله ﷺ: «لا تبني الكتبة في الإسلام، ولا يجلد ما غرب منها» أورده صاحب المغني ونيل الأوطار، ولم يبلده. أو التعلية أي بناء منزله على منازل المسلمين، لقوله ﷺ: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه». رواه البيهقي وهو حسن، والتظاهر أمام المسلمين يشرب الخمر وأكل الخنزير، أو الأكل والشرب في نهار رمضان، بل عليهم أن يستغفروا بكل ما هو حرام على المسلمين خشية أن يفتنوا المسلمين.

(٣) هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد القرشي، الأسدي، صحابي ابن صحابي، له ذكر في الصحيحين في حديث عمر، حيث سمعه يقرأ سورة الفرقان. مات قبل أبيه، ووهب من زعم أنه استشهد بأجنادين. (تقريب التهذيب ٢/٣١٨).

حزام وجد رجلاً وهو على حمص سمر ناساً من القبط في أداء الجزية، فقال: ما هذا؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول «إِنْ^(١) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَغْلِبُ الَّذِينَ يَمْلِكُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا»^(٢) وأخرجه مسلم، وقد نص الشافعي على ذلك: أي على الأخذ بالرفق والله أعلم. ومنها الانقياد لحكم الإسلام من ضمان النفس والمال والعرض بالنسبة إلى المسلمين لأنهم يعتقدون وجوب ذلك، وقد التزموا إجراء أحكام الإسلام عليهم، فإن أتوا بما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقة أقيم عليهم الحد، لأنه عليه الصلاة والسلام «أَيُّ يَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةٍ قَدْ رَنَيْتَا فَأَمَرَ بِهِمَا قَرْجَمًا»^(٣) رواه البخاري ومسلم وإن أتوا بما لا يعتقدون تحريمه كشرب الخمر وتكاح المجوس والمحامر فهل يقام عليهم الحد؟ قيل نعم، كما يحد الحنفي بالنبيذ على الأصح مع اعتقاده حله. والملهب أنهم لا يحدون لأنهم يقررون على الكفر بالجزية لأجل اعتقادهم فكان إقرارهم على ما يعتقدون إباحته أولى، وسواء رضوا بحكمنا عند الترافع إلينا أم لا، ويخالفون الحنفية فإن المعنى الذي لأجله حد شارب الخمر موجود في النبيذ قطعاً فأطرح الخلاف، والحنفي مزجور بالحد بخلاف الدمى فإنه يشرب الخمر استحلالاً وتديناً، وعلى كل حال فليس لهم إظهار ذلك فإن أظهروه عزروا والله أعلم.

ومنها كتف اللسان والامتناع من إظهار المنكرات كإسماع المسلمين شرعهم وقولهم: ثالث ثلاثة، تعالى الله عما يصفون، واعتقادهم في المسيح والعزير عليهما الصلاة والسلام أنهما ابنا الله تعالى ويمنعون أيضاً من إظهار قراءتهم الإنجيل والتوراة والناقوس ونحو ذلك، فإن أظهروا شيئاً من ذلك عزروا ومنعوا، ولكن لا ينتقض العهد بذلك، وإن شرط عليهم الامتناع من ذلك بخلاف ما لو قاتلوا وامتنعوا من الجزية، ومن إجراء أحكام الإسلام فإنه ينتقض عهدهم، ولو تزوج بمسلمة ذمى أو زنى بها أو دل أهل الحرب على عورة المسلمين، أو فتن مسلماً عن دينه، أو طعن في الإسلام أو القرآن أو ذكر سيد الأولين

(١) قوله: «إِنْ اللَّهُ يَغْلِبُ الَّذِينَ يَمْلِكُونَ» هذا محمول على التمليل بغير حق. فلا يدخل فيه التمليل بحق كالقصاص والحدود والتعزير، وغير ذلك.

(٢) رواه مسلم في: (٤٥) كتاب البر والصلة والآداب - (٣٣) باب الوعيد الشديد لمن غلب الناس بغير حق - حديث رقم: (١١٧ - ١١٩). ورواه أبو داود في: (١٩) كتاب الخراج والإمارة - (٣٢) باب في التشديد في جباية الجزية - حديث رقم: (٣٠٤٥). ورواه أحمد: ٤٠٣/٣، ٤٠٤، ٤٦٨.

(٣) رواه البخاري في: (٨٦) كتاب الحدود - (٣٧) باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام - حديث رقم: (٦٨٤١). ورواه مسلم في: (٢٩) كتاب الحدود - (٦) باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى - حديث رقم: (٢٦). ورواه أبو داود في: (٣٧) كتاب الحدود - (٢٦) باب في رجم اليهوديين - حديث رقم: (٤٤٤٦). ورواه مالك في: (٤١) كتاب الحدود - (١) باب ما جاء في الرجم - حديث رقم: (١). ورواه البيهقي: ١٧٨/٢.

والآخرين ﷺ بسوء، فالأصح أنه إن شرطنا انتقاض العهد بذلك انتقض وإلا فلا، ولو قطعوا الطريق أو أتوا بالقتل الذي يوجب القصاص، فالمذهب أنه كالزنا بمسلمة، وقيل كالقتال. ومن الأمور التي فيها ضرر على المسلمين إيواء عيون الكفار، وهو كما إذا تطلع على عورة المسلمين ونقلها إلى دار الحرب والله أعلم.

واعلم أنا حيث حكمنا بانتقاض العهد فهل يلفهم المأمون؟ فيه خلاف والراجح لا، بل يتخير الإمام فيهم بين القتل والاسترقاق والمن والفداء لأنهم كفار لا أمان لهم والله أعلم. قال:

(وَيُؤْخَلَوْنَ بِلبسِ الْغِيَارِ وَالزُّنَّارِ وَيُضَتُّونَ مِنْ رُكُوبِ الْخَيْلِ).

قوله [يؤخذون بلبس الغيار] هذه عبارة الروضة تبعاً للرافعي، ولفظ المنهاج ويؤمر بالغيار أي الذي ولم يبين أن الأمر للوجوب أو للندب، ولفظ التنبيه فويلزمهم أن يتميزوا عن المسلمين في اللباس، وقيل في المذهب بدار الإسلام^(١). والحاصل أنهم يتميزون عن المسلمين ليعرفوا فيعاملوا بما يليق بهم، والأولى أن تلبس كل طائفة ما اعتادته. قال الأصحاب: عادة اليهود العسلي وهو الأصفر، وعادة النصارى الأكعب والأدكن وهو نوع من الفاختي. قال ابن الصباغ: اللكنة السوداء، وعادة المجوس الأسود والأحمر، ويكتفي ذلك في بعض الثياب الظاهرة من العمامة وغيرها قاله الماوردي وغيره، وقال القاضي حسين وغيره: تكفي خرقه من الألوان تحط على أكتافهم دون الليل، وتبعه البهوي. قال الرافعي: الأشبه أن لا تختص بالكثف، واشتراط الحط على موضع لا يعتاد، وكما يؤخذون بالغيار يؤخذون بشد الزنار وهو خيط غليظ على أوساطهم خارج الثياب، واحتج لذلك بأن عمر رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأمصار في أهل الكتاب أن يجرؤوا نواصيهم وأن يربطوا الكستجات في أوساطهم، ويروى المناطق، والكستجات هي الزنانير، والمراد بها المناطق أيضاً، ولا فرق في الخيط بين الأسود والأبيض وغيره من الألوان، قاله الماوردي ولا يكفي شده باطناً. قال القاضي حسين: لأنهم يتلبنون بذلك. قال الرافعي وتبعه في الروضة تبعاً للماوردي: وليس لهم إبداله بالمنطقة والمنديل ونحوهما وإنما جمع بين العلامة والزنانير. قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ: ليكون أثبت للعلامة فإن المسلم قد يفضل أحدهما، وإذا دخلوا الحمام جعل في رقابهم طوق من رصاص أو نحاس أو جرس ليميزوا عن المسلمين وكذا الحكم حيث تجردوا من الثياب، وكل هذه الأمور حتى يعاملوا بما يليق بهم

(١) يتميز أهل الذمة عن المسلمين في لباس ونحوه ليعرفوا، وأن لا يدنوا في مقابر المسلمين، كما لا يجوز أن يقام لهم، ولا أن يتدنوا بالسلام، ولا أن يتصلبوا في المجالس، لقوله ﷺ: «لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام فإذا لقيتم أحدهم في الطريق فاضطروه إلى أضيقه». رواه مسلم.

حتى لا يتصدروا في المجالس إهانة لهم ولا يبدعون بالسلام، لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بداءتهم به، وقال: «إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَأَضَلُّوهُمْ وَالْجُثُومُ إِلَى أَصْبَحِهَا»^(١) كما رواه مسلم وغيره والله أعلم.

ويمنعون من ركوب الخيل لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ﴾^(٢) أمر أوليائه بإعدادها لأعدائه، وقال عليه الصلاة والسلام: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ»^(٣) بِتَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(٤) أي الغنيمة، وقد روي «ظُهُورُهَا جِرٌّ» وقد ضربت عليهم الللة كما قال تعالى: «ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ اللَّيْلَةُ»^(٥) وفي وجه لا يمتنعون من البراذين، ولا خلاف أنهم يمتنعون من تقليد السيوف وحمل السلاح وتختم الذهب والفضة، ولا يمتنعون من ركوب الحمير النفيسة وكذا البغال إذ لا شرف فيها، وقيل يمتنعون من البغال النفيسة كالخيل. قلت: وهو قوي في زماننا لأن فيه شرفاً بلليل تعاطيه قضية البراطيل وغيرهم من أصحاب الوجاهة من المسلمين، وقد اختار ذلك الإمام الغزالي، وجزمه الفوراني وهو متجه والله أعلم^(٦). قال:

(١) رواه مسلم في: (٣٩) كتاب السلام - (٤) باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، وكيف يرد عليهم - حديث رقم: (١٣). ورواه أبو داود في: (٤٠) كتاب الأدب - (١٤٩) باب في السلام على أهل اللمة - حديث رقم: (٥٢٠٥). ورواه الترمذي في: (٤٠) كتاب الاستئذان - (١٢) باب ما جاء في التسليم على أهل اللمة - حديث رقم: (٢٧٠٠). ورواه عن أبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه في: (١٩) كتاب السير - (٤١) باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب - حديث رقم: (١٦٠٢). ورواه أحمد: ٢/ ٢٦٣، ٢٦٦، ٣٤٦، ٤٤٤، ٤٥٩، ٥٢٥.

(٢) سورة الأنفال آية: ٦٠.

(٣) قوله: «معقود بتواصي الخيل» أي ملازم لها، كأنه معقود فيها. قالوا: وكفى بالناسية عن جميع ذات الفرس. يقال: فلان مبارك الناسية ومبارك الغرة، أي اللات. وفي هذا الحديث استحباب رباط الخيل واقتنائها للغزو، وقتال أعداء الله. وإن فضلها وبخيرها والجهاد باق إلى يوم القيامة.

(٤) رواه البخاري في: (٥٦) كتاب الجهاد - (٤٣) باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة - حديث رقم: (٢٨٤٩). ورواه في: (٦١) كتاب المناقب - - حديث رقم: (٣٦٤٣). ورواه مسلم في: (٣٣) كتاب الإمارة - (٢٦) باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة - حديث رقم: (٩٦). ورواه ابن ماجه في: (٢٤) كتاب الجهاد - (١٤) باب ارتباط الخيل في سبيل الله - حديث رقم: (٢٧٨٦). ورواه مالك في: (٢١) كتاب الجهاد - (٤٤) باب ما جاء في الخيل والمسابقة بينها - حديث رقم: (٤٤). ورواه أحمد: ٣/ ٣٩، ١٨١/٥.

(٥) سورة آل عمران آية: ١١٢.

(٦) لأهل اللمة على المسلمين حفظ أرواحهم وأموالهم وأعراضهم وعدم أخذتهم ما وفوا به لهم فلم ينكثوه، لقوله ﷺ: «مَنْ أَقْبَى ذِمَّةً فَأَنَا خَصْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه الخطيب في تاريخه عن ابن مسعود بإسناد حسن، فإن هم نكثوا عهدهم ونقضوه بارتكاب ما من شأنه نقض العهد حلت دماؤهم وأموالهم، دون نسايتهم وأولادهم، إذ لا يؤخذ للمرأة بنبذ غيره.

كتاب الصيد والذبائح والضحايا^(١) والأطعمة

(نصل: مَا تُذِرْ عَلَى ذَكَاتِهِ فَلَذَكَاةٌ فِي حَلْقِهِ وَلَيْتَهُ، وَمَا لَا يُقْدَرُ عَلَى ذَكَاتِهِ فَلَذَكَاةٌ حَيْثُ قُدِرَ عَلَيْهِ).

الأصل في الصيد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٢) وهو أمر بإباحة لأنه أمر بعد التحريم إذ القاعدة الأصولية أن الأمر بعد الحظر للإباحة. والأصل في الذبائح قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾^(٣) ولا شك أن المذكي من الطيبات، وأجمعت الأمة عليها، وأما السنة فكثيرة في ذلك وسنوردها في محلها إن شاء الله تعالى، وكلنا نذكر أمر الضحايا والأطعمة. إذا عرفت هذا فالحيوان الذي يحلّ بالذكاة تارة يقدر على ذكاته وتارة لا يقدر، فإن قدر على ذكاته فلا بدّ منها والذكاة اللبّح ومحلّه الحلقوم واللبة، فلا بدّ في حلّ الحيوان من قطع جميع الحلقوم والمريء بآلة ليست عظماً ولا ظفراً، وسبأني إيضاح هذا، وأما ما لا يقدر على ذبحه في المحل المذكور فهو نوعان: أحدهما الصيد وستأتي إن شاء الله تعالى.

النوع الثاني غير الصيد بأن ندّ^(٤) البعير أو الجاموس أو شردت الشاة وتعذر الوصول إليها لإفضائها إلى مهلكة أو مسبحة أو وقعت بهيمة في بئر ونحوها وتعذر إخراجها حية ولم يتمكن من ذبحها فحكمها حكم البعير المتوحش، فيحلّ عقر ذلك كله، سواء أصاب المنبج أم لا وصارت كلها منحراً، وفي أبي داود وغيره عن أبي^(٥) العشر عن أبيه أنه قال: يَا

(١) الضحية، جمع ضحايا وأضحية، وهي الشاة تلبّح ضحى يوم العيد تقريباً إلى الله تعالى.

(٢) سورة المائدة آية: ٢.

(٣) سورة المائدة آية: ٥.

(٤) ندّ البعير: أي نفر.

(٥) والصواب أن أبو العشر كما في الأصل، هو أبو العُشْرَاءَ لَمَّا ورد في تقريب التهذيب، وحين حديث أبي داود المذكور - قال أبو داود: حدثنا أحمد بن يونس، ثنا حماد بن سلمة، عن أبي العشر، عن أبيه، الحديث. وكذا ذكره الترمذي في سننه أبي العُشْرَاءَ. أبو العُشْرَاءَ، بضم أوله وفتح المعجمة والراء والمد، الذَّارمي، قيل اسمه أسامة بن مالك بن قهظم، وقيل عطارد، وقيل يسار، وقيل سنان بن يربز، أو بلز، وقيل اسمه بلال بن يسار، وهو أعرابي، مجهول، من الرابعة. (تقريب التهذيب ٤٥١/٢).

رَسُولُ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاءُ إِلَّا فِي الْحَلِيِّ وَاللَّيَّةِ؟^(١) فَقَالَ ﷺ: لَوْ طُعِنْتُ فِي فخذِي مَا أَجْزَأَ عَنْكَ^(٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمُرْتَدَةِ وَالْمُتَوَحِّشِ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ أَصَابَ نَهْيًا^(٣) فَذَكَرَ مِنْهَا بَعِيرٌ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ قَوْمًا رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ أَيُّ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَرْبَابًا^(٤) كَأَرْبَابِ الْوَحْشِ، فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَكَذَا فَأَفْعَلُوا بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ»^(٥) وَرَوَى «وَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْتَعُوا بِهِ هَكَذَا»^(٦) وَالْأَرْبَابُ: هِيَ الَّتِي تَأْبَدُتْ لِي تَوْحِشَتْ، وَهِيَ يَشْتَرُطُ فِي الْجَرْحِ الَّذِي يَفِيدُ الْحَلَّ فِي الْمُرْتَدَةِ وَالنَّادِ أَنْ يَكُونَ مَذْفُوعًا أَمْ يَكْفِي جَرْحٌ مَلَمٌ يَجُوزُ وَقَوْعُ الْقَتْلِ بِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: وَالصَّحِيحُ الثَّانِي لِأَنَّهُ يَحْصِلُ الْمَقْصُودُ بِخُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَيْتَةً، وَلَوْ أُرْسِلَ كَلْبًا عَلَى النَّادِ حَلٌّ، وَلَوْ أُرْسِلَهُ عَلَى الْمُرْتَدِي

(١) اللَّيَّةُ: مَوْضِعُ النُّحْرِ. الْمُنَحَّرُ.

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: (١٦) كِتَابِ الْأَصْحَابِ - (١٥) بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَبِيحَةِ الْمُرْتَدَةِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٢٨٢٥). قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمُرْتَدَةِ وَالْمُتَوَحِّشِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي: (١٨) كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ - (٥) بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّكَاءِ فِي الْحَلِيِّ وَاللَّيَّةِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١٤٨١). وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي الْعَشَاءِ عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَلَا نَعْرِفُ لِأَبِي الْعَشَاءِ عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي: (٢٧) كِتَابِ الذَّبَائِحِ - (٩) بَابُ ذَكَاةِ النَّادِ مِنَ الْبَهَائِمِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٣١٨٤). وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي: (٦) كِتَابِ الْأَصْحَابِ - (١١) بَابُ فِي ذَبِيحَةِ الْمُرْتَدِي فِي الْبَعِيرِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ: ٢٣٤/٤.

(٣) قَوْلُهُ: «نَهْيٌ» هُوَ الْمَنْهُوبُ. وَكَانَ هَذَا نَهْبٌ غَنِيمَةً.

(٤) قَوْلُهُ: «أَرْبَابٌ» هُوَ الْبَيْتُ وَهُوَ الْغُرْفَةُ وَالْفَرَارُ وَالشُّرُودُ. يُقَالُ مِنْهُ: أَبَدْتُ تَأْبَدْتُ وَتَأْبَدْتُ. وَمَعْنَاهُ نَفَرْتُ مِنَ الْإِنْسِ وَتَوَحَّشْتُ.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي: (٥٦) كِتَابِ الْجِهَادِ - (١٩١) بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنْ ذَبْحِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فِي الْمَغَانِمِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٣٠٧٥). وَرَوَاهُ فِي: (٤٧) كِتَابِ الشَّرْكَ - (٣) بَابُ قِسْمَةِ الْغَنَائِمِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٢٤٨٨). وَرَوَاهُ فِي: (٧٢) كِتَابِ الذَّبَائِحِ - (١٦) بَابُ مَنْ حَذَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِجُزْءٍ فِي الْقِسْمِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٢٥٠٧). وَرَوَاهُ فِي: (١٥) بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى اللَّيَّةِ، وَمَنْ تَرَكَ مُتَعَمِّدًا - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٥٤٩٨). وَرَوَاهُ فِي: (١٨) بَابُ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ الْقَصَبِ وَالْمَرُوءَةِ وَالْحَلِيدِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٥٥٠٣). وَرَوَاهُ فِي: (٢٣) بَابُ مَا نَذَرَ مِنَ الْبَهَائِمِ فَهُوَ بِمِثْلَةِ الْوَحْشِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٥٥٠٩). وَرَوَاهُ فِي: (٣٦) بَابُ إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ غَنِيمَةً - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٥٥٤٣). وَرَوَاهُ فِي: (٣٧) بَابُ إِذَا نَذَرَ بِعِيرٍ لِقَوْمٍ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٥٥٤٤). وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي: (٢٥) كِتَابِ الْأَصْحَابِ - (٤) جَوَازِ الذَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ وَسَائِرَ الْعِظَامِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٢٠). وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: (١٦) كِتَابِ الْأَصْحَابِ - (١٤) بَابُ فِي اللَّيَّةِ بِالْمَرُوءَةِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٢٨٢١). وَرَوَاهُ التَّنَاسُيُّ فِي: (٤٢) كِتَابِ الْبَيْتِ - (١٧) بَابُ الْأَنْسِيَةِ تَسْتَوْحِشُ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١). وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي: (٢٧) كِتَابِ الذَّبَائِحِ - (٩) بَابُ ذَكَاةِ النَّادِ مِنَ الْبَهَائِمِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (٣١٨٣). وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي: (٦) كِتَابِ الْأَصْحَابِ - (١٣) بَابُ فِي الْبَهِيمَةِ إِذَا نَذَرْتُ - حَدِيثٌ رَقْمٌ: (١). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ: ٤٦٣/٣، ٤٦٤.

(٦) هَذَا الْحَدِيثُ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ لَهُ.

فوجهان: صحح النووي التحريم، ونقل ابن الرفعة عن النووي أنه صحح الحل وهو سهو والله أعلم.

(لرغان) أحدهما. تركى يعير فوق يعير ففرز رمحاً في الأول فنفل إلى الثاني. قال القاضي حسين: إن كان عالماً بالثاني حل، وكذا إن كان جاهلاً على الملعب، كما لو رمى صيداً فنفل منه وأصاب الآخر. الفرع الثاني إذا صال عليه صيد أو يعير فدفعه عن نفسه وجرحه فقتله. قال القاضي حسين: فالظاهر الحل إن أصاب الملبح وإلا فوجهان والله أعلم. قال:

(وَكَمَالُ الذِّكَاةِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: قَطْعُ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ وَالْوَدَجِينَ، وَالْمُجْزِيءُ مِنْهَا شَيْئَانِ: قَطْعُ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ).

الذكاة في اللغة التطيب من قولهم رائحة ذكية أي طيبة، فسمي بها اللبح لتطيب أكله بالإباحة، وفي الشرع قطع مخصوص قاله الماوردي، وقال النووي: معنى الذكاة في اللغة التميم، فمعنى ذكاة الشاة ذبحها التام المبيع، ومنه فلان ذكيت أي تآم الفهم إذا عرفت أن الذكاة في الشرع قطع مخصوص، فهذا المقطوع تارة يكون معتبراً للفضيلة، وتارة يكون معتبراً لأجل الاجزاء، فالمعتبر لأجل الاجزاء قطع جميع الحلقوم والمريء، فالحلقوم هو مجرى النفس خروجاً ودخولاً، والمريء مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم، ووراءهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم، وقيل بالمريء يقال لهما الرودجان فيستحب قطع الودجين مع الحلقوم والمريء لأنه أوجب، والغالب أنهما ينقطعان بقطع الحلقوم والمريء، فإن تركهما جاز ولو ترك شيئاً يسيراً من الحلقوم أو المريء ومات الحيوان فهو ميتة، وكذا لو انتهى إلى حركة الملبوح فقطع المتروك فهو ميتة، وفي وجه أن اليسير لا يضر، واختاره الروياني، والصحيح الأول، وقال الاصطخري: يكفي قطع الحلقوم، أو المريء لأن الحياة تفقد بفقد أحدهما وهو ضعيف، ولا بد من قطع جميعهما كما تقدم لأن ما قاله تعذيب للحيوان، والمقصود تمجيل التوجيه بلا تعذيب والله أعلم.

(تنبيه) لا بد في الملبوح أن يكون فيه حياة مستقرة، فلو انتهى إلى حركة الملبوح لم يحل، وإن ذبح وقطع منه جميع الحلقوم والمريء. فإن قلت: فما الحياة المستقرة وما حركة الذبوح؟ فالجواب قال النووي: ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ والعمراني وغيرهم أن الحياة المستقرة ما يجوز أن يبقى معه الحيوان اليوم واليومين، فإن ذكيت حلت، وقال قبل ذلك: إذا جرح السبع شاة أو انهزم سقف على بهيمة فذبحت إن كان فيها حياة مستقرة حلت، وإن تيقن أنها تهلك بعد يوم أو يومين، فإن لم تكن فيها حياة مستقرة لم تحل على المنحبه المتصوص الذي قطع به الجمهور، وإن شك هل فيها حياة مستقرة أم لا؟ فالصحيح

التحريم للشك في الذكاة المبيحة، ومن العلامات الدالة على الحياة المستقرة الحركة الشديدة، وانفجار الدم وتدفقه بعد اللبح المجزى، وصحح أنه تكفي الحركة الشديدة وحدها. قلت: قال ابن الصباغ بأن الحياة المستقرة بحيث لو تركت لبقيت يوماً أو بعض يوم، وغير المستقرة أن تموت في الحال، قال ابن الرفعة، وقال غيره: أن لا ينتهي إلى حركة الملبوحين، وقال في المرشد: يعرف بشيئين أن يكون عند وصول السكين إلى الحلقوم تطرف عينه، ويتحرك ذنبه. وأما حركة الملبوح أن ينتهي الآدمي إلى حالة لا يبقى معها إبطار ونطق وحركة اختيارية لأن الشخص قد يقذف نصفين، ويتكلم بكلام منتظم إلا أنه غير صادر عن روية واختيار والله أعلم.

(مسألة) مرغبت شاة، وصارت إلى أدنى الرق^(١) وخبثت حلت قطعاً لأنه لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك، ولو أكلت شاة نباتاً مضراً فصارت إلى أدنى الرق فلبخت قال القاضي حسين مرة في حلها وجهان، وجزم مرة بالتحريم، لأنه وجد سبب يحال عليه الهلاك فصار كجرح السبع. قال:

(وَيَجُوزُ الْأَصْطِيَادُ بِكُلِّ جَارِحَةٍ مُتَلَمِّةٍ مِنْ سَبَاعِ الْبَهَائِمِ وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ، وَشَرَّاطُ قَتْلَيْهَا أَرْبَعٌ: أَنْ تَكُونَ إِذَا أُرْسِلَتْ اسْتَرْسَلَتْ وَإِذَا رُجِرَتْ انْزَجِرَتْ، وَإِذَا قُتِلَتْ لَمْ تَأْكُلْ مِنْهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْهَا فَإِنْ عِمَ أَحَدُ الشَّرَاطِ لَمْ تَحِلَّ إِلَّا أَنْ يَتْرَكَ حَيًّا قَيْدًا^(٢)).

يجوز الاصطياد بجوارح السباع كالكلب والفهد والنمر وغيرها وجوارح الطير كالصقر والشاهين والباز لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ، وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ^(٣)﴾ الآية قال ابن عباس رضي الله عنهما: الجوارح الكلاب والطيور المعلمة، مشتقة من الجرح وهو الكسب لكسب أهلها بها، ومنه ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ^(٤)﴾ أي كسبتم، وقيل من

(١) قوله: «أدنى الرق» أي وصلت إلى حالة الموت.

(٢) قال الشافعي: إذا أرسل أسبعت له أن يسمى الله تعالى، فإن نسي فلا بأس لأن المسلم يذبح على اسم الله، ولو أرسل مسلم ويجهوسي كليين مغترقين أو طائرين أو سهمين فقتلا فلا يؤكل، وإذا رمى أو أرسل كلبه على الصيد فوجده قتيلاً فالخير عن ابن عباس والقيس أن لا يأكله، لأنه يمكن أن يكون قتله غيره، وقال ابن عباس: كل ما أصعبت ودع ما أنعمت، وما أصعبت هو ما قتله وأنت تراه، وما أنعمت ما غاب عنك فقتله إلا أن يبلغ منه مبلغ اللبح فلا يضره ما حدث بعد، وإذا أدرك الصيد ولم يبلغ سلاحه أو معلمه ما يبلغ اللبح فأمكنه أن يليحه فلم يفعل فلا يأكله كان معه ما يليح به أو لم يكن، فإن لم يمكنك أن تليحه ومعك ما تذكى به ولم تفرط حتى مات فكل، ولو أرسل كلبه أو سهمه وسمى الله تعالى وهو يرى صيداً فأصاب غيره فلا بأس يأكله من قبل أنه رأى صيداً أو نواه، وإن أصاب غيره وإن أرسله ولا يرى صيداً أو نوى فلا يأكل ولا تعمل التنية إلا مع حين ترى.

(٣) سورة المائدة: ٤.

(٤) سورة الأنعام: ٦٠.

الجراحة وقوله «مكليب» قيل: من التكليب وهو الإغراء، وقيل من التضرية يقال تكلب إذا ضرى، وروى الترمذي عن علي^(١) بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ عن صيد الباز فقال: «ما أمسكَ عَلَيْكَ فُكْلٌ»^(٢) وروى مسلم عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْكُرْتَهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكَتَهُ قَدْ قُتِلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فُكْلٌ»^(٣) وقيل لا يحل صيد الكلب الأسود البهيم لأمره ﷺ بقتله^(٤). والمذهب الأول والخبر محمول على غير المعلم أو العقور. واعلم أن المراد بجواز الاصطياد بها أن ما أخذته وجرحته وأفرجه صاحبها ميتاً أو في حركة مذبوح أنه يحل أكله، ويقوم إرسال الصائد وجرح الجارح في أي موضع كان مقام الذبح، ويشترط في كون الكلب معلماً أمور: منها أن يكون بحيث أن يسترسل يارساله ومعناه أنه إذا أفرجه بالصيد حاج، ومنها أن يكون بحيث إذا زجره انزجر، وهذا هو المذهب. ومنها أنه إذا أمسكه لم يأكل منه على المشهور ويجبسه

(١) حديث بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الشرح: بفتح المهملة وسكون المعجمة آخره جيم والطائي، أبو طريف، بفتح المهملة وآخره فاء، صحابي شهير، وكان ممن ثبت على الإسلام في الردة، وحضر فتح العراق وحروب علي، ومات سنة ثمان وستين، وقيل ابن مائة وعشرين سنة، وقيل وثمانين. (لقرئب التهذيب ١٦/٢).

(٢) رواه البخاري في: (٧٧) كتاب اللبائح والصيد - (٢) باب صيد الميراث - حديث رقم: (٥٤٧٦). ورواه في: (٧) باب إذا أكل الكلب - حديث رقم: (٥٤٨٣). ورواه مسلم في: (٣٤) كتاب الصيد والذبائح - (١) باب الصيد بالكلاب المعلمة - حديث رقم: (٢، ٣). ورواه أبو داود في: (١٦) كتاب الضحايا - (٢٢) باب في الصيد - حديث رقم: (٢٨٥٥). ورواه في: (١٦) كتاب الصيد - (٦) باب ما جاء في الكلب يأكل من الصيد - حديث رقم: (١٤٧٠). قال أبو عيسى: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في الصيد والذبيحة إذا وقعا في الماء أن لا يأكل فقال بعضهم في الذبيحة: إذا قطع الحلقوم فوقع في الماء فمات فيه فإنه يؤكل وهو قول عبد الله بن المبارك، وقد اختلف أهل العلم في الكلب إذا أكل من الصيد فقال أكثر أهل العلم: إذا أكل الكلب منه فلا تأكل. وهو قول سفیان وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وترخص بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في الأكل منه وإن أكل الكلب منه. ورواه النسائي في: (٤٢) كتاب الصيد - (١) الأمر بالتسمية عند الصيد - حديث رقم: (١). ورواه في: (٧) باب إذا وجد مع كلبه كلباً غيره - حديث رقم: (٤). ورواه ابن ماجه في: (٢٨) كتاب الصيد - (٣) باب صيد الكلب - حديث رقم: (٣٢٠٧). ورواه أحمد: ٢٥٧/٤، ٢٥٨، ٣٧٩. ورواه البيهقي: ٢٣٥/٩.

(٣) رواه مسلم في: (٣٤) كتاب الصيد والذبائح - (١) باب الصيد بالكلاب المعلمة - حديث رقم: (٦). (٤) رواه البخاري في: (٥٩) كتاب بدء الخلق - (١٧) باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم - حديث رقم: (٣٣٢٣). ورواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (١٠) باب الأمر بقتل الكلاب - حديث رقم: (٤٣). ورواه النسائي في: (٤٢) كتاب الصيد - (٩) باب الأمر بقتل الكلاب - حديث رقم: (٢، ٣). ورواه مالك في: (٥٤) كتاب الاستئذان - (٥) باب ما جاء في أمر الكلاب - حديث رقم: (١٤). ورواه أحمد: ٢١٢/٢.

على صاحبه ولا يخليه. ثم هذه الأمور يشترط تكررها في التعليم ليغلب على الظن تأدب الجارحة، والرجوع في عدد ذلك إلى أهل الخبرة على الصحيح. وقيل يشترط تكرر ذلك ثلاثاً، وقيل مرتين ولو ظهر أنه معلم ثم أكل من صيد قبل قتله أو بعده ففي حل ذلك الصيد قولان: الأظهر لا يحل. قال إمام الحرمين: وددت لو فصل مفصل بين أن يكف زمان لم يأكل وبين أن يأكل بنفس الأكل لكن لم يتعرضوا له كذا نقله الرافعي عن الإمام. قال النووي: وقد فصل المرحاني وغيره فقالوا: إن أكل عقب القتل ففيه القولان، وإلا فيحل نطقاً والله أعلم. وإذا قلنا بالتحريم فلا بد من استئناف التعليم، ولا ينقطع التحريم على ما صطاده من قبل، ولو أكل حشو الصيد ففيه طريقان: قيل لا يضر لأنها غير مقصودة. والصحيح أنه على القولين في الأكل من اللحم، ولو لعق الدم لم يضر على المذهب، ولو أراد الصائد أخذ الصيد منه فامتنع، وصار يضارب، ويقاتل دونه فهو كالأكل قاله القفال والله أعلم. وقوله [فإن عدم أحد الشرائط لم يحل] لأن المشروط يفوت بفوات شرطه والشرط المركب يفوت بفوات جزء من أجزائه فإذا أدركه حياً وذبحه حل كسائر الضيود المقدور عليها والله أعلم.

(فرع) موضع عض الكلب من الصيد نجس يجب غسله سبعاً مع التغير بالتراب كغيره فإذا غسل حل أكله هذا هو المذهب المشهور، وقيل إنه نجس معفو عنه، وقيل طاهر، وقيل نجس لا يمكن تطهيره بل يجب تقوير ذلك الموضع ورميه لأنه تشرب من لعاب الكلب فلا يتخلله الماء، وقيل غير ذلك والله أعلم.

(لرح). يؤخذ مما تقدم إلا أننا نقصد لإيضاحه إذا قتلت الجارحة الصيد بثقلها ومات ففي حله قولان أحدهما يحرم لمفهوم قوله عليه الصلاة والسلام «مَا أَنْهَرُ^(١) الدَّمَّ وَذَكَرُ^(٢)» اِسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ^(٣) والصحيح الحل لمعوم قوله تعالى: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ

(١) قوله: فما أنهر الدم الظاهر أن المراد بكلمة ما هي الآلة أي كل آلة أنهرت الدم وذكى اسم الله على ذبيحتها فكلوا ذبيحتها ما لم تكن الآلة سناً أو ظفراً. ومعناه أساله وصبه بكثرة وهو شبه بجري الماء في النهر. يقال: نهر الدم وأنهرته.

(٢) قوله: فذكر اسم الله يحتمل العطف والحالية.

(٣) رواه البخاري في: (٤٧) كتاب الشركة - (٣) باب قسمة الغنم - حديث رقم: (٢٤٨٨). ورواه في: (١٦) باب من علق عشرة من الغنم يجزؤ في القسم - حديث رقم: (٢٥٠٧). ورواه في: (٥٦) كتاب الجهاد - (١٩١) باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم - حديث رقم: (٣٠٧٥). ورواه في: (٧٢) كتاب الذبائح والصيد - (١٥) باب التسمية على الذبيحة، ومن ترك متعمداً - حديث رقم: (٥٤٩٨). ورواه في: (١٨) باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد - حديث رقم: (٥٥٠٣). ورواه في: (٢٠) باب لا يذكي بالسِّنِّ والمظم والظفر - حديث رقم: (٥٥٠٦). ورواه في: (٢٣) باب ما نذ من البهائم =

عَلَيْكُمْ^(١)، ولأنه يحرّم تعليمه بأن لا يقتل إلا جرحاً وطرد الخلاف فيما لو عض ولم يجرحه أو ضمه فمات. قال مجلي: وطرد بعضهم القولين فيما لو مات الصيد فزعاً من الجارحة قال: ويحتمل أن يكون كموته تمباً فإنه لا يحل قطعاً والله أعلم. قال:

(وَتَجُوزُ الذَّكَاةُ بِكُلِّ مَا يَجْرَحُ إِلَّا بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ).

يجوز الذبح بكل ما له حد يقطع سواء كان من الحديد كالسيف والسكين والرمح، أو من الرصاص أو النحاس أو الذهب أو الخشب المحدث أو القصب أو الزجاج أو الحجر فيحل الذبح بذلك كله، ويحل الصيد المقتول بها إلا السن والظفر وبقية العظام فإنه لا يحل بها سواء في ذلك عظم الآدمي أو غيره، وسواء في ذلك المنفصل والمتصل، واحتج للذك بحديث رافع بن خديج رَفَعُ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَلَقَى الْمَذْرُوعَ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مَذْيٌ فَقَالَ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا مَا لَمْ يَكُنْ سِئًا^(٢) أَوْ ظُفْرًا أَوْ أَسْنًا^(٣) فَعَقِمَ^(٤)» وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمَذْيٌ^(٥) الْحَبَشَةُ^(٦) أخرجه البخاري ومسلم في حديث طويل، ويستثنى من ذلك ما قتله الجارحة كلباً كان أو غيره بسنّها أو ظفرها، فإنه يحل للحاجة، وقيل يحل الذبح بسنّ ما يؤكل لحمه لأن له حداً يقطع، وهو شاذ ضعيف والمذهب الأول والله أعلم.

(فائدة) اختلف العلماء في معنى قوله ﷺ «أَسْنًا السِّنُّ فَعَقِمَ» فمن الشيخ عز الدين بن

= فهو بمنزلة الوحش - حديث رقم: (٥٥٠٩). ورواه في: (٣٦) باب إذا أصاب قوم غنمة - حديث رقم: (٥٥٤٣). ورواه في: (٣٧) باب إذا نذّ بعير لقوم - حديث رقم: (٥٥٤٤). ورواه مسلم في: (٣٥) كتاب الأصاحي - (٤) باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم - حديث رقم: (٢٠). ورواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأصاحي - (١١٤) باب في الذبيحة بالمرءة - حديث رقم: (٢٨٢١). ورواه النسائي في: (٤٣) كتاب الأصاحي - (١٩) باب النهي عن الذبح بالظفر - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٠) باب في الذبح بالسّن - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٥) باب ذكر المظلة التي لا يقدر على أخذها - حديث رقم: (١، ٢). ورواه ابن ماجه في: (٢٧) كتاب الذبائح - (٥) باب ما يملك به - حديث رقم: (٣١٧٨). ورواه أحمد: ٤٦٣/٣، ٤٦٤، ٤/٤، ١٤٤٠، ١٤٤١.

(١) سورة المائدة آية: ٤.

(٢) قوله: «سِئًا» أو ظفره استثناء مما يفهم من الكلام السابق وهو ما أنهر الدم، وخروج الدم من موضع الذبيح، أي فاذبح بكل آلة تنهر الدم بسنّ أو ظفر فلا تليح بهما.

(٣) قوله: «فَعَقِمَ» صريح في أن الملة كونه عظماً فكل ما صدق اسم العظم عليه لا تجوز الذكاة به، وفي اختلاف بين العلماء.

(٤) قوله: «فَمَلَى الْحَبَشَةَ» يضم الميم مقصوداً جمع ملية يضم ميم وكسرهما، وقيل بثلاث الميم وسكون الدال السكين، والمراد أن الحبشة كفاه فلا يجوز التشبه بهم فيما هو من شعارهم.

(٥) هذا الحديث هو تخريج آخر لحديث قبله.

عبد السلام أنه قال: للشرع علل تعبنا بها كما أن له أحكاماً تعبنا بها، وقال غيره: ورد الشرع بمنع الاستمتاع بالعظم لكونه زاد الجن^(١) وما ذاك إلا للنجاسة والدم بهذه المثابة، وقال ابن الرفعة: الذي يظهر أنه كان الذبح عندهم بالعظم لا يجوز وأن حكمته إن لا يكون موت الحيوان ببعضه مبيحاً له على أن سياق حديث رافع يدل على أن المعهود عندهم أنه لا ذكاة إلا بالمدينة والله أعلم. قال:

(وَيَحِلُّ ذَكَاةُ كُلِّ مُسْلِمٍ وَكَتَابِيٍّ وَلَا يَحِلُّ ذَكَاةُ مَجُوسِيٍّ وَلَا وَلَيْثِيٍّ).

يعتبر في الذبائح لحل الذبيحة إما كونه مسلماً أو كتابياً سواء كان يهودياً أو نصرانياً وسواء ذبح ما هو حلال عندنا وعندهم أو ما هو حلال عندنا دونهم كالإبل. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَعَطَمَ اللَّيْلِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾^(٣) والمراد بالطعام هنا الذبائح، وأما تحريم ذبائح المجوس فالدليل عليه قوله عليه الصلاة والسلام «سُئِلَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرِ أَكَلِي ذَبَائِحِهِمْ وَنَكَاحِي نِسَائِهِمْ»^(٤) والوثني لا كتاب له، وكذا المرتد، ولهذا لا تعقد لهم الجزية فهما أسوأ حالاً من المجوس، وكذا لا يحل ذبح نصارى العرب، وهم نجران وتنوخ وتغلب لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذبح نصارى العرب وقال عمر رضي الله عنه: ليس نصارى العرب بأهل كتاب ولا تحل لنا ذبائحهم ولا تحل لنا ذبائح بني تغلب لأنهم لم يأكلوا من دين أهل الكتاب إلا شرب الخمر وأكل الخنزير. وأعلم أن الزنادقة كالمجوس، وكذا الدروز لا تحل ذبائحهم، والقريشة المضنوعة من ذبائحهم لا تحل والله أعلم^(٥).

(فرع) تحل ذبيحة الصبي المميز على الصحيح، وفي غير المميز والمجنون والسكران قولان: الصحيح عند الإمام والغزالي وجماعة عدم الحل، لأنهم لا قصد لهم فأشبهوا النائم إذا كانت يده مكين فوقعت على حلقوم شاة فأنها لا تحل، وإن قطعت مع المريء. والثاني الحل وبه قطع الشيخ أبو حامد والشيخ أبو إسحاق الشيرازي كمن قطع حلق شاة يظنه خشية، فأنها تحل لأن لهم قصداً وإرادة في الجملة بخلاف النائم، والصحيح في المحرر

(١) وذلك لما قال رسول الله ﷺ: «زاد إخوانكم من الجن». والله تعالى أعلم.

(٢) سورة المائدة آية: ٣.

(٣) سورة المائدة آية: ٥.

(٤) رواه مالك في: (١٧) كتاب الزكاة - (٢٤) باب جزية أهل الكتاب والمجوس - حديث رقم: (٤٢).

ورواه الشافعي - حديث رقم: ١١٨٢ -، والبيهقي: ١٨٩/٩.

(٥) ويزيد المحقق: وربما كان النهي بسبب عدم ذكر اسم الله على الذبيحة، وهذا مُحَرَّم على المسلم بالكتاب والسنة، والله تعالى أعلم.

وزيادة الروضة، وشرح المهلب الحل، والأخرس إن كان له إشارة مفهومة حلت ذبيحته وإلا ففيه خلاف، والصحيح الذي قطع به الأكثرون الحل، وكذا تحل ذكاة الأعمى والمرأة، وإن كانت حائضاً، واحتج لحل ذبيحتها بما رواه البخاري أن جارية لآل كعب كانت ترعى غنماً لهم فمرضت شاة منها فكسرت مروءة وذبحتها فسأل مولاها رسول الله ﷺ فأجاز لهم أكلها ^(١) والمروة: الحجر الأبيض، وفيه دلالة على جواز اللحى به والله أعلم. قال:

(وَذَكَاةُ الْجَنِينِ بِذَكَاةِ أُمِّهِ وَإِنْ وَجَدَ حَيًّا فَذَكَاةُ) ^(٢).

الجنين الذي يوجد في بطن أمه المذكاة ميتاً أو فيه حياة غير مستقرة يحل وإن لم يلك ظاهراً لقوله ﷺ «ذَكَاةُ» ^(٣) الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ ^(٤) خرجه الإمام أحمد، وهو برفع الذكاة فيها كما هو المحفوظ فتكون ذكاة أمه ذكاة له. ويؤيد ذلك ما روى مسند قال: «كَتَبَا يَا رَسُولَ اللَّهِ نَنَحِّرُ النَّكَاةَ وَنَنَحِّرُ الْبَقَرَةَ وَالشَّاةَ فَنَجِدُ فِي بَطْنِهَا الْجَنِينَ أُنَلِّقِيهِ أَمْ نَأْكُلُهُ؟ فَقَالَ: كُلُوا إِنْ شِئْتُمْ، فَإِنَّ ذَكَاةَ ذَكَاةِ أُمِّهِ» ^(٥) وهذا يعد رواية نصب الذكاة الثانية، يعني ذكاته مثل ذكاة أمه فيلح

- (١) رواه البخاري في: (٧٧) كتاب الذبائح والصيد - (١٩) باب ذبيحة المرأة والأمة - حديث رقم: (٥٠٥٥). ورواه الدارمي في: (٦) كتاب الأضاحي - (١٠) باب ما يجوز به اللحى - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٤) كتاب الذبائح - (٢) باب ما يجوز من الذكاة في حال الضرورة - حديث رقم: (٤). ورواه أحمد: ١٢/٧، ٧٦، ٨٠، ٤٥٤/٣. ورواه البيهقي: ٧٨٣/٩.

(٢) آل كعب الوارد في الحديث هو: كعب بن مالك، وسبق ترجمته.

(٣) ويستفاد من هذا الحديث بما قاله ابن القاسم: إذا ذبح الراعي شاة بغير إذن المالك، وقال خشيت عليها الموت، لم يضمن على ظاهر الحديث، وتمتع بأن الجارية كانت أمة لصاحب الغنم فلا يتصور تضمينها، وعلى تقدير أن تكون غير ملكة فلم يخل في الحديث أنه أراد تضمينها. الجنين: أي الخارج من بطن أمه ميتاً إذا ذُبِحَتْ أمه. إذ لا يظن بهم الجهل هم نوح حياً.

(٤) قوله: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» أريد به: أن ما طُيِبَ أمه من الذبح طُيِبَ هو. وهو ملحق بالجمهور.

(٥) رواه أحمد: ١٣/٣، ٣٩، ٤٥، ٥٣. ورواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأضاحي - (١٧) باب ما جاء في ذكاة الجنين - حديث رقم: (٢٨٢٨). ورواه الترمذي في: (٢٣) كتاب الأطعمة - (٢) باب ما جاء في ذكاة الجنين - حديث رقم: (١٤٧٦). ورواه عن أبي سعيد. قال أبو عيسى: وفي الباب عن جابر وأبي أمامة وأبي النرداء وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. وقد روي من غير هذا الوجه عن أبي سعيد والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول شفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. ورواه ابن ماجه في: (٢٨) كتاب الذبائح - (١٥) باب ذكاة الجنين ذكاة أمه - حديث رقم: (٣١٩٩). ورواه الدارقطني - حديث رقم: (٥٤٠). والبيهقي ٣٤٤/٩. والحاكم: ١١٤/٤. قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

(٤) رواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأضاحي - (١٧) باب ما جاء في ذكاة الجنين - حديث رقم:

(٢٨٧٢). ورواه ابن ماجه في: (٢٨) كتاب الذبائح - (١٥) باب ذكاة الجنين ذكاة أمه - حديث رقم:

(٣١٩٩). ورواه أحمد: ٣١/٣. حديث حسن.

إن أمكن وإلا حرم^(١) ولو خرج رأس الجنين ميتاً فذبحت أمه قبل انفصاله حلّ. قاله البغوي لأننا تحققنا أنه لا حياة فيه، وفي كلام الإمام ما يدل على عدم حله، ولو خرج الجنين وفيه حياة مستقرة يتسع معها الزمان لذبحه فلم يلذبح، ولو كان مع فقد الآلة حتى مات فإنه لا يحل، وإن لم يتسع الزمان للذبح حل، ولو خرج بعضه والحياة فيه ففي حله يلذبح الأم خلاف. صحح النووي في شرح المهذب الحل وهو مقتضى تصحيح الرافعي في كتاب العدد. واليد الشلاء من المأكول إذا ذبح ففي حل أكلها وجهان: أحدهما الحل، والوجهان مبنيان على أنها كالهيئة أم لا والله أعلم. قال:

(وَمَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ إِلَّا الشُّعُورُ الْمُتَنَكِّعُ بِهَا فِي الْمَقَارِشِ وَالْمَلَابِيسِ وَفَتْرِهِمَا).

الأصل في ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل عَنْ جَبَابِ اسْتِنَةِ الْإِبِلِ وَالْكَبَابِ فَقَالَ: مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ^(٢)، رواه الحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين ورواه أبو داود والترمذي وقال: حسن، وفي رواية: مَا قُطِعَ مِنْ بَهِيمَةٍ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتٌ^(٣) ويستثنى من عموم ذلك شعر المأكول وريشه وصفوه ووبره إذا انفصل في حياته يقطع أو قص فإنه طاهر، وكذا ما تناثر أو نض في الأصبع لأن لنا في ذلك أثاثاً ومتاعاً إلى حين وقول الشيخ [إلا الشعور] يؤخذ منه أن القرن والظلف والظفر والسن والعظم إذا انفصل في الحياة أنه ليس كذلك، وفي ذلك كله طريقتان: أحدهما أنها كالشعور فتكون طاهرة من المأكول نجسة من غيره، وأحدهما أنها نجسة لأنها بالأعضاء أشبه، وقد قال تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(٤) والإحياء للميت، ولأنها تحس وتألم فدل على أنها تحلها الحياة فتنجس بالموت، بخلاف الشعور فإنها لا تحلها الحياة، ولهذا لا

(١) وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا يحل إلا أن يخرج حيّاً فليذبح، وروى الحديث بالنصب: أي يذكي ذكاة أمه، واستدل الجوزي بأنه لو لم يحل الجنين بذكاة الأم لما جازت ذكاتها مع ظهور الحمل كما لا تقبل الحامل قصاصاً، وقال مالك رضي الله عنه: إن أضر بشرط ذكاته، وإلا فيحل بذكاة الأم والله سبحانه وتعالى أعلم ذكره الدميري، وكذا نقله المحقق من حاشية المؤلف على الأصل له.

(٢) رواه الحاكم: (٢٣٩/٤). وقال: صحيح على شرط الشيخين.

(٣) رواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأضاحي - (٢٣) باب في صيد قطع منه قطعة - حديث رقم: (٢٨٥٨). ورواه الترمذي في: (٢٣) كتاب الأطعمة - (٤) باب ما قطع من الحيّ فهو ميت - حديث رقم: (١٤٨٠)، ورواه عن أبي واقد الليثي. قال أبو عيسى: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم. والعمل على هذا عند أهل العلم، وأبو واقد الليثي اسمه الحارث بن عوف. ورواه ابن ماجه في: (٢٨) كتاب الصيد - (٨) باب ما قطع من البهيمة وهي حية - حديث رقم: (٣٢١٧). ورواه عن تميم الدارقي. قال محققه: في الزوائد: في إسناده أبو بكر الهذلي، وهو ضعيف. ورواه الدارمي في: (٧) كتاب الصيد - (٩) باب في الصيد يبين منه الغصو حديث رقم: (١). ورواه أحمد ٢١٨/٥.

(٤) سورة يس آية: ٧٨

تحس ولا تأكل بالقطع، ولنا في شعور غير المأكول وجه أنها لا تنجس لهذه العلة والله أعلم.
قال :

(فصل : وَكُلُّ حَيَوَانٍ اسْتَطَابَهُ الْعَرَبُ فَهُوَ حَلَالٌ إِلَّا مَا وَزَعَهُ الشَّرْعُ بِتَحْرِيمِهِ).

طلب الحلال فرض عين لأن اللحم النابت من الحرام النار أولى به، كما جاء في الخبر. ثم الأصل في حل الأطعمة الآيات والأخبار قال الله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الْعَلْيَاتِ﴾^(١) والمراد به هنا ما تستطيعه النفس وتشتهيه، ولا يجوز أن يراد به الحلال لأنهم سألوه عما أحل لهم فكيف يقول أحل لكم الحلال، وقال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾^(٣) الآية: أي فيما أوحى إلي قرآنًا فإن غير ذلك حرّمته السنة، وقيل معناه لا أجِدُ في ما أوحى إليّ محرّمًا فيما كانت العرب تستطيعه إلا هذه الثلاثة قال الأصحاب: ما يمكن أكله من الجمادات والحيوانات لا يتأتى حصر أنواعه، لكن الأصل في الأكل الحل لأن الأعيان مخلوقة لمنافع العبد

فإن القول ما قالت حلّام

ويستثنى من ذلك ما ورد الشرع بتحريمه. وقول الشيخ [استطابته العرب] احتراز به عن العجم فإنه لا اعتبار بهم، لأن الله تعالى لما أناط الحكم بالطيبات والتحريم بالخباثت علم بالعقل أنه لم يرد ما تستطيعه وتستغنيته كل الناس لاستحالة اجتماعهم على ذلك لاختلاف طباعهم فتعين إرادة بعضهم، والعرب أولى بذلك لتزول القرآن بلغتهم، وهم المخاطبون به، ثم طبائع العرب مختلفة فيتعذر اعتبار جميعهم فيرجع إلى من كان في عصره عليه الصلاة والسلام كما قاله القاضي حسين وغيره، وأبلى الرافعي لنفسه احتمالاً في عدم اختصاصهم بذلك، وأنه يرجع في كل زمان إلى حربه وعلى كل حال فيشترط فيهم شروط: منها أن يكونوا قرييين من البلاد والأرياف دون أهل البوادي والمواضع المنقطعة فيأنهم يأكلون ما دب ودرج. ومنها أن يكونوا ذوي طباع سليمة. ومنها أن يستطيعوا الحيوان في حال الرخاء دون حالة القحط، فإن استطابه البعض واستغنيته البعض اعتبر بالأكثر، فإن استوا رجح بقرش. قاله العبادي وغيره، فإن اختلقت قرش أو لم يحكموا بشيء رجح إلى شبيه الحيوان في صورته أو طعم لحمه أو طبعه من السلامة والعدوان. فإن استوى الشبهان أو لم يوجد ما يشبهه فالأصح الحل، وقيل يحرم، ويناهما الماوردي على الخلاف في أن الاعتبار قبل الشرع في الأشياء هل هي على الإباحة أو المحظر، ولو وجلنا حيواناً وتلد معرفة حكمه من

(١) سورة المائدة: آية: ٤.

(٢) سورة الأعراف: آية: ١٥٧.

(٣) سورة الأنعام: آية: ١٤٥.

شرعنا وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تحريمه؟ قولان: الأظهر لا، وإنما يثبت أنه شرع من قبلنا بالكتاب والسنة أو بعد أن أسلم منهم أناس عارفين بالتزليل.

إذا عرفت هذا فلا بد من ذكر نبذة مما يستطاب ومما يستخيث: أما المستطاب فكثير مع اختلاف أنواعه، وهو أنسي ووحشي. فمن الإنسي الإبل والبقر والغنم، وحلها بالإجماع بعد قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْتَامِ﴾^(١) وقوله: ﴿وَمَنْعَافٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾^(٢) ومنها الخيل لما روى جابر رضي الله عنه قال: «فَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرٍ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ وَأَذْنٍ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ»^(٣) أخرجه الشيخان، وفي رواية أبي داود «فَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ

(١) سورة المائدة آية: ٢.

(٢) سورة النحل آية: ٥.

(٣) رواه البخاري في: (٥٦) كتاب الجهاد - (١٣٠) باب التكهير عند الحرب - حديث رقم: (٢٩٩١). ورواه في: (٦٤) كتاب المغازي - (٣٥) باب غزوة الحُليبية. حديث رقم: (٤١٧٣). ورواه في: (٧٢) كتاب الذبائح والصيد - (٢٧) باب لحوم الخيل - حديث رقم: (٥٥١٩، ٥٥٢٠). ورواه في: (٢٨) باب لحوم الحمر الإنسية - حديث رقم: (٥٥٢١، ٥٥٢٩). ورواه في: (٩٠) كتاب الحيل - (٤) باب الحيلة في النكاح - حديث رقم: (٦٩٦١). ورواه مسلم في: (١٦) كتاب النكاح - (٢) باب نكاح المتعة - حديث رقم: (٢٩ - ٣٢). ورواه في: (٣٤) كتاب الصيد والذبائح - (٥) باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية - حديث رقم: (٢٢ - ٣٥). ورواه أبو داود في: (٢٦) كتاب الأطعمة - (٦) باب في أكل لحوم الخيل - حديث رقم: (٣٧٨٨ - ٣٧٩٠). ورواه في: (٣٣) باب النهي عن أكل السباع - حديث رقم: (٣٨١١). ورواه الترمذي في: (٩) كتاب النكاح - (٢٨) باب ما جاء في تحريم نكاح المتعة - حديث رقم: (١١٢١). ورواه عن علي بن أبي طالب. قال: وفي الباب عن سبرة. قال أبو عيسى: حديث علي حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. وإنما روي عن ابن عباس شيء من الرخصة في المتعة، ثم رجع عن قوله حيث أخبر عن النبي ﷺ. وأمر أكثر أهل العلم على تحريم المتعة. وهو قول سفيان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. ورواه في: (١٦) كتاب الصيد - (٩) باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة - حديث رقم: (١٤٧٤). ورواه في: (٢٣) كتاب الأطعمة - (٣) باب ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذو مخلب - حديث رقم: (١٤٧٨). ورواه عن جابر. قال: وفي الباب عن أبي هريرة وجابر بن سارية وابن عباس. قال أبو عيسى: حديث جابر حسن غريب. ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (٥٤) باب سؤر الحمار - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٣) كتاب الأضاحي - (٤٣) باب النهي عن أكل لحوم الجلالة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٢) كتاب الصيد والذبائح - (٢٩) باب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية - (أحاديث الباب). ورواه في: (٣٠) باب إباحة أكل لحوم حمر الوحش - (أحاديث الباب). ورواه في: (٢٦) كتاب النكاح - (٧١) باب تحريم المتعة - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه ابن ماجه في: (٢٧) كتاب اللبائح - (١٢) باب لحوم الخيل - حديث رقم: (٣١٩١). ورواه في: (١٣) باب لحوم الحمر الوحشية - حديث رقم: (٣١٩٢ - ٣١٩٦). ورواه في: (١٤) باب لحوم البغال - حديث رقم: (٣١٩٨) ورواه عن خالد بن الوليد قال: «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل والبغال والحمير». قال السندي: =

الْحَمِيرِ وَالْبَعَالِ وَلَمْ يَنْهَنَا عَنْ الْخَيْلِ^(١) والله أعلم. ويحل من دواب الوحش البقر لأنها من الطيبات، ويستوي في ذلك الإبل والوعل، وكذا جميع كباش الجبل وغنمه، وكذا الحمار لأنه عليه الصلاة والسلام أكل منه، ولا فرق بين المتوحش والمستأنس كما لا يحل الحمار الأهلي في الحالين، والطبي والصبيغ والثعلب والأرنب والريوح والقنفذ والوبر وابن عرس لأنها مستطابة، وفي بعضها خلاف، وكذا يحل الغنم لأنه أكل بحضرته عليه الصلاة والسلام، ولهذا تنمّة تأتي إن شاء الله تعالى. وأما ما يستنخث فكثير جداً، منها الحيات والمقارب والخنافس ونحوها، كالقرد والقمل ونحو ذلك، لأنها من الخبائث قال الله تعالى: ﴿وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْحَبَاثُ﴾^(٢) والله أعلم. قال:

(وَيَحْرُمُ مِنَ السَّبَاعِ مَا لَهُ نَابٌ قَوِيٌّ يَمْلُؤُ بِهِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الطَّيْرِ مَا لَهُ مِخْلَبٌ قَوِيٌّ يَخْرُجُ بِهِ).

كل ما كان من السباع له ناب يملؤ به على الحيوان ويتقوى به فيحرم كالأسد والفهد والنمر والذئب والذئب والغرد والفيل والتمساح والزرافة وابن آوى، لأنه عليه الصلاة والسلام نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ^(٣) ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ^(٤) أخرجه الشيخان وغيرهما، لأن هذه الأنواع

= قبل اتفق العلماء على أنه حديث ضعيف، ذكره النووي. وذكر بعضهم أنه منسوخ. وقال بعضهم: لو ثبت، لا يعارض حديث جرير. ورواه في: (٩) كتاب النكاح - (٤٤) باب النهي عن نكاح المصّة - حديث رقم: (١٩٦١). ورواه القلوبي في: (٦) كتاب الأضاحي - (١٩) باب في لحوم الحرم الأهلية - حديث رقم: (٢١). ورواه في: (٢٠) باب في أكل لحوم الخيل - حديث رقم: (٢٢). ورواه مالك في: (٢٨) كتاب النكاح - (٤٨) باب نكاح المصّة - حديث رقم: (٤١). ورواه أحمد: ١/٧٩، ١٠٣، ١٤٢، ١٤٧، ٢١/٢، ١٠٢، ١٤٣، ١٤٤، ٢١٩، ٣/٣٦١، ٤١٩، ٤/١٣٢، ٢١٣. ورواه البيهقي: ٣٢٦/٩.

(١) رواه أبو داود في: (٢٦) كتاب الأطعمة - (٢٦) باب في أكل لحوم الخيل - حديث رقم: (٣٧٨٩). ورواه أحمد: ٣/٣٥٦. ورواه الفاروقاني - حديث رقم: (٥٤٦). وقوله: «ولم ينهنا» عن الخيل يدل على حل لحوم الخيل، وعليه الجمهور.

(٢) سورة الأعراف آية: ١٥٦.

(٣) قوله: «كل ذي ناب» كالأسد والذئب والكلب وأمثالها بما يملؤ وعلى الناس بأنابها، والناب السن الذي خلف الرباطية.

(٤) رواه البخاري في: (٧٢) كتاب اللبائح والصيد - (٢٩) باب أكل كل ذي ناب من السباع - حديث رقم: (٥٥٣٠). ورواه مسلم في: (٣٤) كتاب الصيد واللبائح - (٣) باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير - حديث رقم: (١٣ - ١٦). ورواه أبو داود في: (٢٦) كتاب الأطعمة - (٣٣) باب النهي عن أكل السباع - حديث رقم: (٣٨٠٢ - ٣٨٠٣). ورواه الترمذي في: (٢٣) كتاب الأطعمة - (٩) باب ما جاء في كرامة أكل المصبورة - حديث رقم: (١٤٧٤). ورواه النسائي في: (٤٢) كتاب الصيد - (٢٧) باب تحريم أكل السباع - حديث رقم: (٢١ - ٢). ورواه في: (٣١) باب إباحة كفالة الأحياء/م ٤٤

تعلمو بنابها طالبة غير مطلوبة كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقال أبو إسحاق: لأنها لا تأكل إلا من فريستها، ولهذا لا يحرم الضبيج والثعلب ونحوهما لفقد هذين المعنيين، وفي وجه يخل الفيل، وفي آخر يحل التمساح، وفي آخر يحل ابن آوى، وفي آخر تحل الزرافة، ولا يؤكل الكلب لأنه من الخبائث، وكذا الخنزير للآية، وفي السنور خلاف. والصحيح التحريم وإن كان وحشياً لأنه يتقوى بنابه ويأكل الجيف فأشبه الأسد، وفي صحيح مسلم عن أبي الزبير^(١) قال: سألت جابرًا عن ثمن الكلب والسنور^(٢) فقال: زجر النبي ﷺ عن ذلك، وروى أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ»^(٣) ويحل السمور والسنجاب والفنك والقاقم على الأصح، ونص عليه الشافعي رضي الله عنه والله أعلم. وكذا يحرم من الطيور كل ما يتقوى بمخالبه كالنسر والصقر والشاهين والهازي والحداة بأنواعها لأنه عليه الصلاة والسلام «نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ»^(٤) رواه مسلم، وكذا

= أكل لحوم الدجاج - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢٨) كتاب الصيد - (١٣) باب أكل كل ذي ناب من السباع - حديث رقم: (٣٢٣٢ - ٣٢٣٤). ورواه الدارمي في: (٦) كتاب الأضاحي - (١٦) باب ما لا يؤكل من السباع - حديث رقم: (١ - ٣). ورواه مالك في: (٢٥) كتاب الصيد - (٤) باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع - حديث رقم: (١٣، ١٤). ورواه الشافعي - حديث رقم: (١٧٤٧٣). ورواه الشافعي من الرسالة، فقرة ٥٦٢.

(١) أبو الزبير هو: محمد بن مسلم بن تميم، يفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء، الأسدي، مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق، إلا أنه يلبس، من الرابعة، ملت سنة ست وعشرين. (تقريب التهذيب ٢/٢٠٧).

(٢) الحديث سبق تخريجه في كتاب البيوع - بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب». أما هذا اللفظ: «سألت جابرًا عن ثمن الكلب والسنور». رواه مسلم في: (٢٢) كتاب المساقاة - (٩) باب تحريم ثمن الكلب - حديث رقم: (٤٢). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (٤٩) باب ما جاء في ثمن الكلب والسنور - حديث رقم: (١٢٧٩). ورواه عن جابر. وقال أبو عيسى: هذا حديث في إسناده اضطراب، ولا تصح في ثمن السنور. وقد روي هذا الحديث عن الأعمش، عن بعض أصحابه، عن جابر. واضطربوا على الأعمش رواية هذا الحديث.

(٣) روى نحوه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات (مجمع الزوائد ٤/٨٩).

(٤) رواه مسلم في: (٢٤) كتاب الصيد والذبائح - (٣) باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب - حديث رقم: (١٦). ورواه أبو داود في: (٢٦) كتاب الأطعمة - (٣٣) باب النهي عن أكل السباع - حديث رقم: (٣٨٠٣). ورواه الترمذي في: (١٦) كتاب الصيد - (٩) باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة - حديث رقم: (١٤٧٤). ورواه في: (١١) باب ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذو مخالب - حديث رقم: (١٤٧٨). ورواه عن جابر. قال: وفي الباب عن أبي هريرة وعمران بن سارية وابن عباس. قال أبو عيسى: حديث جابر حديث حسن غريب. ورواه النسائي في: (٤٢) كتاب الصيد - (٣١) باب إباحة أكل لحوم الدجاج - حديث رقم: (٣). ورواه ابن ماجه في: (٢٨) كتاب الصيد - (١٣) باب أكل كل ذي ناب من السباع - حديث رقم: (٣٢٣٤). ورواه الدارمي في: (٦) كتاب =

يحرم ما يأكل الجيف كالغراب الأبقع والأسود الكبير لأنهما مستخشان، وفي تحريم الزاغ خلاف. فيحل منه محرم المنقار والرجلين عل الأصح دون الغداف وهو رمادي صغير الجنة على الأصح كذا صححه النووي في أصل الروضة وهو سهو والذي في الشرح الصغير الحل فيهما لأنهما يلقطان الحب كالفواخت ولا يأكلان الجيف بخلاف الأسود الكبير، ويحل الكركي، وفي الشقاق خلاف والله أعلم.

(فرع) نكرو الذبابة الجلالة سواء الشاة والبقرة والدجاجة وغيرها لأنه عليه الصلاة والسلام **نَهَى عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ^(١) وَالْبَائِنَاءِ^(٢)** رواه الترمذي وحسنه، والجلالة: هي التي أكثر أكلها العذرة اليابسة كذا قاله الشيخ أبو حامد، وقال غيره هي: التي تأكل العذرة وأطلقوا ذلك، ثم الكراهة منوعة بتغير الرائحة والتتن. فإن وجد في رفقها أو غيره ريح النجاسة فجلالة وإلا فلا، كذا صححه النووي في أصل الروضة. والذي قاله في التحرير: إن الاعتبار بكثرة العلف، فإن كان الأكثر النجاسة فجلالة وإلا فلا، وهل النهي عن أكل الجلالة للتحريم أو للكراهة؟ وجهان: صحح النووي أنها للتنزيه، وعلمه أن النهي إنما كان للنجاسة وما تأكله من الطاهرات ينجس في كرشها فلا تنفذ إلا بالنجاسات أبداً فأكلها النجاسات إنما يؤثر في تغيير لحمها، وذلك يقتضي الكراهة كما أن المذكي إذا جاف لا يحرم أكله على المذهب، وصحح الرافعي في المحرر تبعاً للإمام والغزالي وغيرهما التحريم لظاهر الخبر، ولأنها صارت من الخبائث، لكنه حكى في الشرح الكبير عن الأكثرين، ومنهم العراقيون ما صححه النووي والله أعلم. قال^(٣):

= الأضاحي - (١٧) باب ما لا يؤكل من السباع - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١٤٧/١، ٢٤٤، ٢٨٩، ٣٠٢، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٩، ٣٧٣، ٣٧٤/٤، ٨٩، ٩٠، ١٢٧. ورواه البيهقي: ٣١٥/٩. (١) قوله: «الجلالة» بفتح الجيم وتشديد اللام ما تأكل من الدواب، والمراد ما ظهر في لحمها ولبنها تنن لبنيها أن تحبس ألباناً ثم تلبس، وكذا يظهر التتن في رفقها فلذلك منع عن الركوب عليها، والله تعالى أعلم.

(٢) رواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (٥١) باب في ركوب الجلالة - حديث رقم: ٢٥٥٧. (٢٥٥٨). ورواه في: (٢٦) كتاب الأطعمة - (٢٥) باب النهي عن أكل الجلالة والبائنا - حديث رقم: (٣٧٨٧ - ٣٧٨٥). ورواه في: (٣٤) باب في لحوم الحمر الأهلية - حديث رقم: (٣٨١١). ورواه في: (٢٥) كتاب الأشربة - (١٤) باب الشراب من في السقاء - حديث رقم: (٣٧١٩). ورواه النسائي في: (٤٣) كتاب الفضحايا - (٤٢) باب النهي عن أكل لحوم الجلالة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٣) باب النهي عن لبن الجلالة - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢٧) كتاب الذبائح - (١١) باب النهي عن لحوم الجلالة - حديث رقم: (٣١٨٩). ورواه أحمد: ٢١٩/١، ٢٢٦، ٢٤١، ٢٥٣، ٣٢١، ٣٣٩. ورواه البيهقي: ٣٣٢/٩.

(٣) قال الزركشي في شرح المنهاج: جزموا بعدم تحريم الزرع والثمار المسقى بالمياه النجسة، وإن كثرت النجاسات في أصله ولم يطردوا فيه خلاف الجلالة لعدم ظهور أثر النجاسة فيه، وقضية كلامهم أنه لا =

(وَيَحِلُّ لِلْمُضْطَرِّ فِي الْمَخْصَصَةِ أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الْمَيْتَةِ مَا يَسُدُّ بِهِ رَتَقَهُ).

نص القرآن العظيم على تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، وما في معناها كالموقوفة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع، وهذا في غير حالة الضرورة، وأما المضطر فيباح له الأكل كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(١) أي فأكل فلا إثم عليه، ثم الأكل قد يجب لدفع الهلاك.

واعلم أنه لا خلاف أن الجوع القوي لا يكفي لأكل الحرام، ولا خلاف أنه لا يجب الامتناع إلى أن يشرف على الموت فإن الأكل حينئذ لا يفيد، بل لو انتهى إلى هذه الحالة لم يحل له أكل الميتة فإنه غير مفيد، ولا خلاف في الحل إذا كان يخاف على نفسه لو لم يأكل من جوع أو ضعف عن المشي وعن الركوب، أو ينقطع عن الرفقة أو يضيع ونحو ذلك، فلو خاف حدوث مرض مخيف حسمه فهو كخوف الموت، وإن خاف طول المرض فكذلك على الرجوع، ولو عيل صبره وجهله الجوع فهل يحل له المحرم أم لا حتى يصل إلى أدنى الرمق؟ قولان: فقال في زيادة الروضة: الأظهر الحل، ولا يشترط فيما يخاف منه يقين وقوعه لو لم يأكل بل يكفي غلبة الظن، فإذا انتهى إلى الحالة التي يباح له فيها الأكل فماذا يأكل؟ أما أكله ما يسد به الرمق فلا خلاف في ذلك، ولا تحل له الزيادة على الشبع بلا خلاف، وفي حل الشبع أقوال. ثالثها إن كان قريباً من العمران لم يجز وإلا جاز، ورجح القفال وكثير من الأصحاب المنع، ورجح الروياني وغيره الحل، كذا أطلق الخلاف أكثرهم، وفصل الإمام والغزالي تفصيلاً. حاصلة إن كان في بادية وخاف إن ترك الشبع أن لا يقطعها ويهلك وجب القطع بالشبع، وإن كان في بلد وتوقع الحلال قبل عود الضرورة وجب القطع بالاعتصار على سد الرمق، وإن كان لا يظهر حصول طعام حلال وأمكنه الرجوع إلى المحرم مرة بعد أخرى إن لم يجد الحلال فهو موضع الخلاف، وقد اختلف ترجيح الشيخين في ذلك؛ وبالجمله فالصحيح أنه يأكل ما يسد الرمق لأنه بعد سد الرمق غير مضطر، فزال الحكم بزوال علته لأن القاعدة المقررة أن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً. قال السدي^(٢) قوله تعالى: ﴿وَلَا عَادٍ﴾ أي في الاستيفاء إلى حد الشبع، ومن قال

يكره أيضاً، ونقله في الكفاية عن الأصحاب، وعلمه بأنه لا تظهر أثر النجاسة ورائحتها فيه، وقضية هذه العلة أنه متى ظهرت الرائحة فيها كرهت: نعم ما أصاب البقل من ذلك الماء فهو متنجس به نجاسة تظهر بال غسل انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم، كذا نقله المحقق من حاشية الأصل.

(١) سورة البقرة آية: ١٧٣.

(٢) السدي كذا في الأصل، والصواب السري، وهو أبو العلي السري، بالسين المهلمة، والراء. وكان عالم بلاده في زمانه، في الفقه، والأدب، ومفتياً بعد والده. وحل إلى بلاد كثيرة، وكان ديناً، محباً للعلماء والفقراء. مات في ذي الحجة، سنة ثلاث وأربعمائة، وهو ابن سبعين سنة. (طبقات الشافعية ١/ ٢٧).

بالشبع علل بأنه طعام جاز منه ما يسد الرمق فجاز قلد الشبع كالمذكي، والاضطرار علة لا ابتداء الأكل دون استدامته كما أن فقد طول الحرة علة لا ابتداء نكاح الأمة دون استدامته وعلى هذا فليس المراد أن يمتلئ حتى لا يبقى للطعام مساح فإن هذا حرام بلا خلاف، ولكن المراد أن يأكل حتى يكسر سورة الجوع بحيث لا يطلق عليه اسم جائع. واعلم أن الرفي جزم في المحرر بما فصله الإمام والغزالي، وهل له أن يتزود من الميتة؟ إن لم يرج الوصول إلى الحلال فله التزود وإن رجا فقيه خلاف: الأصح في شرح المذهب وزيادة الروضة الجواز والله أعلم. قال:

(وَمَيْتَتَانِ حَلَالَتَانِ، السَّمَكُ وَالْجَرَادُ).

واعلم أن الحيوان ثلاثة أقسام: الأول ما لا يؤكل فهذا ميتة وذبيحته سواء. القسم الثاني حيوان مأكول ولا تحل ميتة فهذا لا يحل إلا بالتذكية المعتبرة على ما مر. القسم الثالث حيوان مأكول تحل ميتة وهو السمك والجراد، واحتج له بحديث ابن عمر رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَيْنِ، الْحَوْتُ وَالْجَرَادُ»^(١) رواه ابن ماجه لكن بإسناد ضعيف، لأجل عبد الرحمن^(٢) بن زيد بن أسلم، وإن كان المحاكم قال في مستدركه في حديث هو في سننه: هذا حديث صحيح الإسناد، نعم قال البيهقي: وقفه أصح، وهو في معنى المسند، ويحتج للسمك بقوله تعالى: «أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ»^(٣) وهل يحل أكل السمك الصغار إذا شويت، ولم يشق جوفها، ولم يخرج ما فيه؟ وجهان: صحيح جماعة التحريم بسبب ما في الجوف فإنه نجس وينجس ما يقلى به، ووجه الجواز مشقة تنبهما. قال الرافعي: وعلى المسامحة جرى الأولون، وقال في الطاهر: أطبقوا على أكل المملح منه، ولو وجدت سمكة في جوف سمكة فهي حلال كما لو ماتت حطب أنفها، ولو تقطعت سمكة في جوف سمكة وتغير لونها لم تحل على الأصح، لأنها كالروث، ويكره ذبح السمك إلا أن يكون كبيراً تطول حياته، فيستحب ذبحه على الأصل إراحة له، ولو ابتلع سمكة حية أو قطع فلقه منها لم تحرم على الأصح، لكن تكره وطرده الوجهان في الجراد، ولو ذبح من لا تحل ذكاته سمكة حلت، لأنه نهايته أنها ميتة وميتها حلال، ويحرم القاء السمك في الزيت الحار قبل موته. عافانا الله من عذابه.

- (١) رواه ابن ماجه في: (٢٨) كتاب الصيد - (٩) باب صيد الميتان والجهاد - حديث رقم: (٣٢١٨). ورواه عن ابن عمر. قال محققه: في الزوائد: في إسناد عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف.
- (٢) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: مولى ابن عمر، من أهل المدينة، يروي عن أبيه. روى عنه العراقيون وأهل المدينة مات سنة ثنتين وثمانين ومائة، كان ميّناً يُقْبَلُ الأعيان وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك. (المجروحين لابن حبان ٥٧/٢).
- (٣) سورة المائدة آية: ٩٩.

(فرع) حيوان البحر إذا خرج منه ما لا يعيش إلا عيش الملبوح كالسمك بأنواعه فهو حلال، ولا حاجة إلى ذبحه، وسواء مات بسبب ظاهر كصدمة، أو ضرب الصياد أو غيره أو مات خف أنفه. وأما ما ليس على صورة السمك المشهورة ففيه ثلاث مقالات: أصحابها الحل، ونص عليه الشافعي، واحتج له بعموم قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ لَكُمْ مِنْهَا مَيْتٌ مِنَ الْبَحْرِ﴾^(١) ويقولون: ﴿الْحَلْ﴾^(٢) مَيْتَةً^(٣)،^(٤) وقد نص الشافعي رضي الله عنه على أنه قال: يؤكل فار الماء ويختر الماء. قال النووي في أصل الروضة: الأصح أن السمك يقع على جميعها، فعلى الصحيح هل يشترط الذكاة؟ الراجح لا، وتحل ميتة كالسمك، واحتج لذلك بقول الصديق رضي الله عنه: كل دابة تموت في البحر فقد ذكأها الله تعالى لكم. نعم قال الشافعي رضي الله عنه: إن كان فيه ما يطول خروج روحه كإبل الماء ويقره لم يكره ذبحه إراحة له، ويستثنى من ذلك التمساح، لأنه يتقوى بنابه والله أعلم.

(١) الآية السابقة.

(٢) قوله: «الحل» بكسر الحاء أي الحلل ميتة يفتح الميم. قال الخطابي: وعوام الناس: يكسرونها، وإنما هو بالفتح يريد حيوان البحر إذا مات فيه، ولما كان سؤالهم مشعراً بالفرق بين ماء البحر وغيره أجاب بما يفيد الحكم لكل تفصيل، ولم يكف بقوله نعم فهو اطناب في الجواب في محله، وهذا إشارة المرشد الحكيم.

(٣) قوله: «ميتة» يفتح الميم. قال الخطابي: وعوام الناس يكسرونها. وإنما هو بالفتح، يريد حيوان البحر إذا مات فيه.

(٤) رواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة - (٤٠) باب الوضوء بماء البحر - حديث رقم: (٨٣). ورواه الترمذي في: (١) كتاب الطهارة - (٥٢) باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور - حديث رقم: (٦٩). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (١) كتاب الطهارة - (٤٦) باب ماء البحر - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢) كتاب المياه - (٤) باب الوضوء بماء البحر - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٢) كتاب الصيد - (٣٣) باب ميتة البحر - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة - (٣٨) باب الوضوء بماء البحر - حديث رقم: (٢٨٦). ورواه في: (٢٨) كتاب الصيد - (١٨) باب الطائي من صيد البحر - حديث رقم: (٣٢٤٦). ورواه الدارمي في: (١) كتاب الطهارة - (٥٢) باب الوضوء من ماء البحر - حديث رقم: (١، ٢). ورواه في: (٧) كتاب الصيد - (٦) باب في صيد البحر - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢) كتاب الطهارة - (٣) باب الطهور للوضوء - حديث رقم: (١٢). ورواه في: (٢٥) كتاب الصيد - (٣) باب ما جاء في صيد البحر - حديث رقم: (١٢). ورواه أحمد: ٢٣٧/٢، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٩٣، ٣٧٣/٣، ٣٦٥/٥. ورواه ابن الجارود ص/ ٣٠. ورواه الحاكم: ١٤٠/١ - ١٤١. من طريق مالك. الحديث الأول، ومن طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب الحديث الثاني. والحديث صحيحه الحاكم وروى متابعاته وشواهد، وقال ابن حجر في التهذيب (٤٢/٤) «صحيح البخاري» - فيما حكاه عنه الترمذي في الأدب المفرد -: حديثه، وكلنا صحيحه ابن خزيمة وابن حبان وغير واحد». ورواية ابن حبان: ٢٧٢/٢ - حديثان رقما: (١٢٤١، ١٢٤٢).

(فرع) يحرم الضفدع والسرطان والسلمحفة على الراجح والله أعلم.

(فرع) صاد سمكة في بطنها درة هل يملك الدرّة؟ ينظر إن كانت مثقوبة فالدرّة لقطعة ولا يملكها إلا بطريقة على ما مر في اللقطة، وإن كانت غير مثقوبة ملكها مع السمكة والله أعلم. قال:

(فصل: الأضحية سنة).

الأضحية بتشديد الياء هو ما يذبح من النعم تقرّباً إلى الله يوم العيد وأيام التشريق. ويقال لها ضحية. والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَا مَاءً لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (١) الآية، وقوله سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْعَمْ﴾ (٢) على المشهور وغير ذلك، وهي سنة مؤكدة وشعار ظاهر ينبغي لمن قدر عليها أن يحافظ عليها وذهب مالك رحمه الله إلى وجوبها، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: يجب على المقيم بالبلد الموسر، وهذا الذي يملك نصاباً، ودعوى الوجوب ممنوعة بالسنة الشريفة، ففي الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أَمَرْتُ بِالنَّحْرِ وَهُوَ سَنَةُ لَكُمْ» وأصرح من ذلك ما روى الدارقطني «كُتِبَ عَلَى النَّحْرِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْكُمْ» وفي صحيح مسلم من حديث أم سلمة رضي الله عنها، أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إِذَا رَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ فَلْيُسَلِّكْ» (٣) عَنْ شُعْبَةَ وَأُظْفَارِهِ (٤) وقال الحاكم: هو على شرط البخاري. وجه الدلالة منه أنه علق التضحية على الإرادة وما هو واجب ليس هذا شأنه، والحديث الوارد بوجوبها رواية مجهول، وإن صح حمل على الاستحباب جمعاً بين الأدلة. إذا عرفت هذا فالتضحية سنة على الكفاية، إذا فعلها واحد من أهل بيت تأدى عن الكل حتى السنة، ولو تركها أهل بيت كره لهم ذلك،

(١) سورة الحج آية: ٣٦.

(٢) سورة الكوثر آية: ٢.

(٣) قوله: «فَلْيُسَلِّكْ» عن شعره وأظفاره قال الإمام النووي: قال أصحابنا: المراد بالذي من أخذ الظفر والشعر، النهي عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره. والمنع من إزالة الشعر بعلق أو تقصير أو تنف أو إحراق، أو أخذه بنورة أو غير ذلك، وسواء شعر الإبط والشارب والعانة والرأس وغير ذلك من شعور بدن. قال أصحابنا: والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء ليثبت من النار. وقد حمّله الجمهور على التنزيه وقيل الحكمة أيضاً التشبيه بالمحرم والله تعالى أعلم.

(٤) رواه مسلم في: (٣٥) كتاب الأضاحي - (٧) باب نهى من دخل عليه عشر ذي الحجة - حديث رقم: (٤١، ٤٢). ورواه النسائي في: (٤٣) كتاب الضحايا - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه ابن ماجه في: (٢٦) كتاب الأضاحي - (١١) باب من أراد أن يضحي فلا يأخذ من شعره وأظفاره - حديث رقم: (٣١٤٩ - ٣١٥٠). ورواه الدارقطني في: (٦) كتاب الأضاحي - (١) باب السنة في الأضحية - حديث رقم: (٣، ٤). ورواه أحمد: ٢٨٩/٦، ٣٠١. ورواه البيهقي: ٢٦٦/٩.

والمخاطب بها الحرّ القادر، قال الماوردي: وللإمام أن يضحى عن المسلمين من بيت المال، ولا يجوز عن الميت على الأصح إلا أن يوصي بها، نعم تجوز النيابة عنه فيما عینه ينلر قبل موته والله أعلم. قال:

(وَيُجْزَىٰ فِيهَا الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ، وَالتَّئِي مِنَ الْمِعَزِ، وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَتُجْزَىٰ الْبَكْدَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالضَّأَةُ عَنْ وَاحِدٍ).

يشترط فيما يضحى به أمور: أحدها اللبغ. والثاني الذابح. وقد مرّ ذكرهما. والثالث الوقت، وسبأتي إن شاء الله تعالى. والرابع أن يكون من الإبل والبقر والغنم بأنواعها للآيات والأخبار. قال الله تعالى: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾^(١) ولفعله ﷺ، ولا يجزىء من غيرها بالإجماع، ولا يجزىء من الضأن إلا الجذع وهو من الغنم ما له سنة على الأصح، وفي التهذيب وغيره أنه الذي له سنة أو أسقط أسنانه فيكون كالبلوغ، فإنه إما بالسن أو الاحتلام قبله، ويشهد له قول القاضي أبي الطيب أن الإذجاع سقوط أسنان اللبن ونبات غيرها، والذي قاله الجوهرى أن الجذع اسم لزمته، وليس هو سنّاً يسقط ويبنت، وقال ابن الرقعة: نقل بعضهم عن أهل البادية أن الصوفة تكون على ظهره قائمة، فإذا نامت علم أنه جذع، وقيل ما له ستة أشهر، وقيل ثمان. وأما التئي من المعز فما له ستان على الأصح، وخالف الضأن، لأن لحمها دون لحم الضأن فجبر بزيادة السن، وسمي ثنياً لطلوع ثنيته، وقيل يجزىء ما له سنة، ودخل في الثانية. وأما التئي من الإبل فما له خمس سنين، ودخل في السادسة على الأصح، وقيل ما دخل في السابعة. وأما من البقر فما له ستان، ودخل في الثالثة على الأصح، وقيل ما دخل في الرابعة. وأعلم أنه لا فرق في الاجزاء بين الأثنى والذكر إذا وجد السن المعتبر، نعم الذكر أفضل على الراجح، لأنه أطيب لحماً، ونقل عن الشافعي أنه قال: الأثنى أحب من الذكر وهو مؤول على جزاء الصيد، لأنها أكثر قبعة فيشتري بها طعاماً وتجزىء البدينة عن سبعة، وكذا البقرة لما روى جابر رضي الله عنه قال: «تَحْرَتْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ بِالْحَدَنِيِّيَّةِ^(٢) الْبَكْدَةُ^(٣) عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ^(٤)» رواه مسلم، وقال أبو إسحاق: تجزىء البدينة عن عشرة، وفي البخاري ما يشهد

(١) سورة الحج آية: ٢٨.

(٢) الحَدَنِيَّة: وادٍ بينه وبين مكة عشرة أميال، أو خمسة عشر ميلاً على طريق جلفة، ولذا قيل إنها على مرحلة من مكة، أو أقل من مرحلة.

(٣) البدينة: ناقة أو بقرة تتحرك بمكة سميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها والجمع (بلدن) بالضم.

(٤) رواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج - (٦٢) باب الاشتراك في الهدي - حديث رقم: (٣٥٠٠). ودواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأشواحي - (٦٦) باب في البقر والجزود عندكم تجزىء - حديث رقم: (٢٨٠٧) =

له^(١)، ورواه الترمذي، وقال: إنه حسن غريب^(٢)، وقال ابن القطان: إنه صحيح، وتجزئـه الشاة عن واحد، وكذا عن أهل البيت كما مر والله أعلم. قال:

(وَأَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي الضَّحَايَا، الْعَوْرَةُ الْبَيْنُ حَوْزُهَا، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ حَرْجُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا، وَالْعَجْفَاءُ^(٣) الَّتِي خَبَّ شُحُّهَا مِنَ الْهَوَالِ).

يشترط في الأصحية سلامتها من عيب ينقص اللحم ويدخل فيه مسائل: منها العوراء التي ذهبت حدقتها، وكذا إن بقيت على الأصح لاطلاق الخبر وهو قوله ﷺ «أَرْبَعَةٌ لَا تُجْزَى فِي الْأَصْحِي الْعَوْرَةُ^(٤) الْبَيْنُ^(٥) حَوْزُهَا وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ^(٦) مَرَضُهَا وَالْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ ضَلُّهَا وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تُتَقَى^(٧)»^(٨) قال الترمذي: حسن صحيح، والتقي الشحم، وقيل من العظم. ووجه عدم الإجزاء أن التي ذهبت حدقتها فأت منها جزء مأكول مستطاب وإن لم تذهب فريعها ينقص من جانب العور فتعزل لو بقيت. ومنها العرجاء للخبر فلا تجزئـه

= ورواه الترمذي في: (١٧) كتاب الأصاحي - (٨) باب ما جاء في الاشتراك في الأصحية - حديث رقم: (١٥٠٢). ورواه من جابر وقال: حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٤٣) كتاب الضحايا - (١٥) باب ما تجزئـه عنه البقرة في الضحايا - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٣) كتاب الضحايا - (٥) باب الشركة في الضحايا - حديث رقم: (٩).

(١) شواهد الحديث في البخاري مبني تخريجه، وفرح بعض ألقائه، وقد رواه مسلم في: (٣٥) كتاب الأصاحي - (٤) باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم - حديث رقم: (٢٠ - ٢٣) وقد رويت هذه الأحاديث عن مالك بن خديج رضي الله عنه. ورواه الترمذي في: (١٩) كتاب السير - (٤٠) باب ما جاء في كراهية الثَّهْبَةِ - حديث رقم: (١٦٠٠).

(٢) قوله: «حسن غريب»، كذا بالأصل، والصواب أنه حسن صحيح كما رواه الترمذي، عن جابر. ولكن في الباب عن ابن عباس: حسن غريب. وهذا يختلف عما ذكره للشيخ بالأصل.

(٣) العجفاء: وهي الهازل التي لا مخ لها.

(٤) قوله: «العوراء» بالمد تأنيث الأعور.

(٥) قوله: «البَيْن حَوْزُهَا» بفتحين ذهب بصر إحدى العينين أي العوراء عورها يكون ظاهرًا يَبِينًا.

(٦) قوله: «البَيْن مرضها» المقصود بها المريضة الهزيلة، التي يظهر عليها المرض.

(٧) قوله: «لا تُتَقَى» من أتقى إذا صار ذا تقى أي مخ فالعنى التي ما بقي لها مخ من غاية العجف.

(٨) رواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأصاحي - (٥) باب ما يكره من الضحايا - حديث رقم: (٢٨٠٢).

ورواه الترمذي في: (١٧) كتاب الأصاحي - (٥) باب ما لا يجوز من الأصاحي - حديث رقم:

(١٤٩٧). ورواه عن البراء، وفي سننه عُيِدَ بن فيروز. قال أبو عيسى: حديث البراء حسن صحيح، لا

نعرفه إلا من حديث عُيِدَ بن فيروز عن البراء، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم. ورواه النسائي

في: (٤٣) كتاب الضحايا - (٦) باب العجفاء - حديث رقم: (١). ورواه الدارمي في: (٦) كتاب

الأصاحي - (٢) باب ما لا يجوز في الأصاحي - حديث رقم: (١، ٢). ورواه مالك في: (٢٣) كتاب

الضحايا - (١) باب ما ينهى عنه من الضحايا - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٣٠١/٤.

العرجاء التي اشتد عرجها بحيث تسبقها الماشية إلى الكلال الطيب وتتخلف عن القطيع، فإن كان يسيراً لا يخلطها عن الماشية لم يضر، ولو أضجعها ليضحي بها، وهي سليمة فاضطربت وأنكسرت رجلها أو عرجت تحت السكين لم تجز على الأصح لأنها عرجاء عند الذبيح فأشبه ما لو انكسرت رجل شاة فبادر إلى التضحية بها فإنها لا تجزى. ومنها المريضة للخبر، فالمريضة إن كان مرضها يسيراً لم يمنع الإجزاء وإن كان يئناً يظهر بسببه الهزال وفساد اللحم منع الإجزاء، هذا هو المذهب، وفي قول إن المرض لا يمنع مطلقاً، والمرض محمول في الحديث على الجرب، وفي وجه أن المرض يمنع مطلقاً وإن كان يسيراً حكاية الماوردي قولاً. ومن المرض الهيام وهو شدة العطش، فلا تروى من الماء قال أهل اللغة: هو داء يأخذها فتهم في الأرض فلا تروى. ومنها المجفأ للخبر فلا تجزى المجفأ الذي ذهب مخها من شدة هزالها لأنه داء مؤثر في اللحم فإن قل أجزأت، وضبط الأصحاب الذي يضر بأن ينتهي إلى حد تأباه نفوس المترفين في الرخاء والرخص. قال ابن الرفعة: ينبغي أن يكون المرجع في ذلك العرف. وقال الماوردي: التي ذهب مخها إن كان لمرض ضر وإن كان لخلق فلا يضر. ومنها الجرباء فإن كثر جربها ضر، وكذا إن قل على الأصح، ونص عليه الشافعي رضي الله عنه بأنه داء يفسد اللحم والودك، واختار الإمام والغزالي أنه لا يمنع الإجزاء إلا الكثير كالمريض، وكذا قيله الرافعي في المحرر بالكثير. ومنها التولاء وهي التي تدور في المرعى ولا تروى. ومنها أي من الميوب فقد الأسنان فإن ذهب بعض أسنانها لم يضر وإن تناثرت بالكسر أو غيره جميع الأسنان قال الإمام: قال المحققون: يجزى لأنه لم يفت جزء مأكول، وأطلق البيهقي وجماعة أنها لا تجزى وصححه النووي، واحتج بأن في الحديث النهي عن المشيمة^(١) وقال بعضهم: إن كان ذلك لمرض أو أثر في العلف ونقص اللحم فلا تجزى وإلا أجزأت قال الرافعي: وهو حسن وقال الشافعي: لا نحفظ عن النبي ﷺ في الإنسان شيئاً ولا يجوز فيها إلا واحد من قولين: إما المنع لأنه يضر باللحم وإن قل، أو الإجزاء كفقده القرن والله أعلم. قال:

(وَلَا تُجْزَى مَقْطُوعَةُ الْأُذُنِ أَوْ اللَّتَبِ).

لا تجزى مقطوعة الأذن، وكذا المقطوع أكثر أذنها بلا خلاف فإن كان يسيراً ففيه خلاف الأصح عدم الإجزاء لفوات جزء مأكول. وضبط الإمام الفرق بين القليل والكثير بأنه

(١) في حديث الضحايا انتهى عن المشيمة هي التي لا تزال تتبع الغنم حَبَقاً: أي لا تلتحقها، فهي ابتداء تُشَيِّمها: أي تمشي وراها. هذا إن كسرت الباء، وإن فَتَحَتْهَا فلأنها تحتاج إلى من يُشَيِّمها: أي يسوقها لتأخرها عن الغنم. والحديث رواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأصاحي - (٥) باب ما يكره من الضحايا - حديث رقم: (٢٨٠٣). قال أبو داود: المشيمة: التي لا تتبع الغنم حَبَقاً وضعفاً.

إن لاح من بعد فكثير وإلا فيسير، ولو قطعت وبقيت متلية أجزأت على الأصح ولو كويت أجزأت على المذهب وقيل لا تجزئ لتصلب موضع الكي وتجزئ صغيرة الأذن ولا تجزئ التي لم يخلق لها أذن على الراجح وتسمى المكاء، وتجزئ التي خلقت بلا آلية أو ضرع في الأصح، والفرق أن الأذن عضو لازم بخلاف الضرع والآلية بدليل جواز التضحية بالذي كر من المعز فلا تجزئ مقطوعة الآلية والضرع على الأصح لفوات جزء مأكول، وكذا مقطوعة اللنب والله أعلم^(١). قال:

(وَيُجْزَى الْخَصِيّ وَتَكُونُ الْقَرْنُ).

الخصي هو مقطوع الأثنين. والمذهب أنه يجزئ لأن نقصهما سبب لزيادة اللحم وطيبه، وأقرب ابن كج فحكى فيه قولين. وجه عدم الإجزاء لما فيه من فوات جزء مأكول مستطاب، وتجزئ القصماء وهي التي كسر قرناها من أصلهما سواء سال الدم أم لم يسال، وكذا تجزئ الجماء وهي التي كسر أحدهما، وكذا الجلهاء وهي التي لم يخلق لها قرن، وقيل هي التي ذهب بعض قرنها، وكذا القصماء وهي التي انكسر غلاف قرنها وكذا العضباء وهي التي انكسر قرنها الباطن لأن ذلك كله لا يؤثر في اللحم فأشبه الصوف نعم تكروه التضحية بذلك كله وتجزئ التي يشرب لبنها، وهل تجزئ الحامل؟ فيه خلاف، قال ابن الرفعة: المشهور أنها تجزئ لأن نقص اللحم يجبر بالجنين، وفيه وجه لا تجزئ^(٢)، قال ابن النقيب^(٣): وهذا الوجه اقتصر عليه النووي في شرح الملعب على حكايته عن أبي الطيب أنه نقله عن الأصحاب، ومقتضاه أنها لا تجزئ، وقال الأسنوي: وما قاله ابن الرفعة على الوجه الضعيف وأن المشهور خلافه صحيح، فقد صرح بكونه عيباً يعني الحمل خلافت: منهم المتولي، وجزم به شيخ الأصحاب الشيخ أبو حامد الغزالي والعمراني والنووي في

(١) وقد روى النسائي والدارمي عن علي رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرق العين والأذن». رواه النسائي في: (٤٣) كتاب الضحايا - (١٠) باب الشرقاء وهي مشقوقة الأذن - حديث رقم: (١). ورواه الدارمي في: (٦) كتاب الأصاحي - (٢) باب ما لا يجوز من الأصاحي - حديث رقم: (٢).

(٢) ويحتمل والله تعالى أعلم أنها لا تجزئ لما رواه النسائي في سته عن علي رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يضحى بأعضب القرن». قال سعيد بن المسيب: الأعضب النصف وأكثر من ذلك. رواه النسائي في: (٤٣) كتاب الضحايا - (١١) باب الغضباء - حديث رقم: (١).

(٣) ابن النقيب هو: شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن مؤلف ابن عبد الله، المعروف بابن النقيب، كان عالماً بالفقه، والقراءات، والتفسير، والأصول، والنحو، وأديباً شاعراً، كان أبوه نصرانياً وشرح الله صدره للإسلام، مات في السادس من شهر رمضان سنة تسع وستين وسبع مائة. له ترجمة في: طبقات الشافعية ٢/٢٨٩، والدور الكامنة ١/٢٥٣.

شرح المذهب نقلاً عن الأصحاب وفرقوا بين التضيحية والزكاة بأن المقصود من الأضحية اللحم وهو يهزلها، والمقصود من الزكاة القيمة، وصرح به أيضاً البندنجي ورايته في شرح المذهب المسمى بالاستقصاء ونقله عن الأصحاب فهؤلاء أئمة المذهب جزموا به، ولعل السبب في قول ابن الرفعة ذلك كونهم ذكروا المسألة في غير مظهرها. قلت: ينبغي أن يفصل، فيقال إن كانت الحامل سمينة فتجزئ قطعاً، للمعنى المقصود من الأضحية، وليس في الحديث ما يمنعها ولا هي في معنى المتصوص عليه، وإن لم تكن سمينة فإن بان بها الهزال، فلا تجزئ، وإلا أجزأت كنظيرها ممن لا حمل بها. على أن في كلام الرافعي ما يدل على إجازتها مطلقاً ولهذا قال: إنها لو عينت عما في اللمة أجزأت ثم قال في أثناء كلامه: ولهذا لو عابت عادت إلى ملكه وهو يقتضي أن الحمل ليس بمعيب هنا لأن المعيب لا يجوز تعينه عما في اللمة، وما ذكره الرافعي في البيع من أن الحمل ينقص لحملها طريقة والله أعلم^(١). قال:

(وَوُثِّقَ لِلذَّبْحِ مِنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّضَرُّعِ).

يدخل وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم النحر، ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات على المذهب هذا لفظ الروضة لكنه أقر الشيخ صاحب التنبيه في التصحيح على اعتبار زيادة على ذلك، وهو أن ترتفع الشمس قدر رمح، وهذا الذي اعتبره الشيخ في التصحيح ذكره الرافعي في المحرر، وحجة اعتبار مضي قدر الصلاة والخطبتين قوله ﷺ «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَمَّا يَنْتَبِهُ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَتَيْنِ فَقَدْ أَثِمَ نُسْكَهَ وَأَصَابَ سُوءَ الْمُسْلِمِينَ»^(٢) رواه الشيخان. قيل ظاهر الخبر يدل على اعتبار الصلاة، فلم عدلتم عن

(١) أفضل الأضحية ما كانت كبشاً أقرون لفلان أبيض يخالطه سواد حول عينيه وفي قوائمه، إذا هذا هو الوصف الذي استجبه رسول الله ﷺ وضحى به. قالت عائشة رضي الله عنها: «إن رسول الله ﷺ ضحى بكبش أقرون فحبل يأكل في سواد ويمشي في سواد وينظر في سواده». رواه الترمذي وصححه.

(٢) رواه البخاري في: (١٣) كتاب العيدين - (٥) باب الأكل يوم النحر - حديث رقم: (٩٥٤). ورواه في: (١٠) باب التكبير إلى العيد - حديث رقم: (٩٦٨). ورواه في: (١٧) باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد - حديث رقم: (٩٨٣ - ٩٨٥). ورواه في: (٧٢) كتاب الذبايح - (١٧) باب قول النبي ﷺ «لَيَذْبَحَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ» - حديث رقم: (٥٥٠٠). ورواه في: (٧٣) كتاب الأضاحي - (١) باب سُوءِ الأضحية - حديث رقم: (٥٥٤٩). ورواه في: (٨) باب قول النبي ﷺ «لَا بِي بُرْدَةٍ ضَحَّ بِالْجُذَعِ مِنَ الْمَعَزِ» - حديث رقم: (٥٥٥٦). ورواه في: (١١) باب الذبائح بعد الصلاة - حديث رقم: (٥٥٦٠). ورواه في: (١٢) باب مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَعَادَ - حديث رقم: (٥٥٦١ - ٥٥٦٣). ورواه مسلم في: (٣٥) كتاب الأضاحي - (١) باب وقتها - حديث رقم: (١ - ٤، ١٠، ١١). ورواه النسائي في: (١٨) كتاب صلاة العيدين - (٧) باب الخطبة يوم =

ذلك إلى اعتبار الوقت؟ فالجواب أن فعل الصلاة ليس بشرط في دخول الوقت بالنسبة إلى أهل السواد بالاتفاق، فكذلك في أهل الامصار والله أعلم. ويخرج وقت التضحية بانقضاء أيام^(١) التشريق لقوله ﷺ «إِيَّامٌ مِنْ كُلِّهَا تَنْحَرُ»^(٢) ولأن حكم ثالث أيام التشريق حكم اليومين قبله في الزمن وفي تحريم الصوم فكذا في الذبح والله أعلم.

(فرع) تكره التضحية ليلاً خشية أن يخطئ المذبح أو يصيب نفسه أو يتأخر بتفريق اللحم طرياً والله أعلم. قال:

(وَيُسْتَحَبُّ عِنْدَ الذَّبْحِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: التَّسْمِيَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتِيقَالُ الْقِبْلَةِ بِالدَّيْسَةِ وَالتَّكْبِيرُ وَالذَّعَاءُ بِالْقَبُولِ)^(٣).

تستحب التسمية لقوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ بِكُمْ مِنْهُ إِنَّهُ الصَّحِيحُونَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ ذَبَحَ أَصْحَبَتُهُ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ»^(٤) فلو لم يسم حلت لأن الله تعالى

= |العيد - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٩) باب ذبح الإمام يوم العيد وعدد ما يذبح - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٣) كتاب الضحايا - (٣) باب ذبح الناس بالمصلى - حديث رقم: (١). ورواه في: (١٦) باب ذبح الضحية قبل الإمام - حديث رقم: (١ - ٤). ورواه ابن ماجه: (٢٦) كتاب الأضاحي - (١٢) باب النبي من ذبح الأضحية قبل الصلاة - حديث رقم: (٣١٥٤ - ٣١٥١). ورواه الدارمي في: (٦) كتاب الأضاحي - (٦) باب في الذبح قبل الإمام - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١١٣/٣، ١١٧، ٣٦٤، ٣٨٥.

(١) في حديث الحج ذكر أيام التشريق في غير موضع، وهي ثلاثة أيام تلي عيد النحر، سُمِّيَتْ بذلك من تشريق اللحم، وهو تقديره ويسطه في الشمس ليحفظ، لأن لحوم الأضاحي كانت تُشَرَّقُ فيها بمعنى. وقيل سُمِّيَتْ به لأن الهدى والضحايا لا تُنَحَرُ حتى تُشَرَّقَ الشمس: أي تطلع.

(٢) رواه ابن ماجه في: (٢٥) كتاب المناسك - (٥٥) باب الموقف بعرفات - حديث رقم: (٣٠١٢). (٣) ما يستحب عند الذبح: أن يوجه وجهه إلى القبلة ويقول: «إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ. إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ». رواه ابن ماجه الحديث الثاني من كتاب الأضاحي، وكذا الدارمي مثله. وإذا باشر الذبح أن يقول: «بِسْمِ اللَّهِ وَلَهُ أَكْبَرُ. اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ». لأن التسمية واجبة بالكتاب الكريم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» الأنعام.

(٤) سورة الأنعام آية: ١١٨.

(٥) رواه البخاري في: (٧٣) كتاب الأضاحي - (١٤) باب التكبير عند الذبح - حديث رقم: (٥٥٦٥). ورواه مسلم في: (٣٥) كتاب الأضاحي - (٣) باب استحباب الضحية، وذبحها مباشرة بلا توكيل، والتسمية والتكبير - حديث رقم: (١٩). ورواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأضاحي - (١٢) باب في ذبائح أهل الكتاب - حديث رقم: (٢٨١٨). ورواه النسائي في: (٤٣) كتاب الضحايا - (٢٧) باب الرجل على صفحة الضحية - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٨) باب تسمية الله عز وجل على الضحية - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٩) باب التكبير عليها - حديث رقم: (١). ورواه في: (٣٠) باب ذبح الرجل أضحيتة بيده - حديث رقم: (١).

أباح ذبائح أهل الكتاب، وهم لا يسمون غالباً، وفي الصحيحين: أن أناساً، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قَوْمًا مِنَ الْأَغْرَابِ يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ مَا نَدْرِي أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ ﷺ: «سَمَوْا» (١) اللَّهُ تَعَالَى وَكُلُوا» (٢) فدل على أنها غير واجبة، وغير ذلك من الأدلة. وأما الصلاة على النبي ﷺ فقد نص الشافعي على استحبابها قياساً على سائر المواضع، ولأن الله تعالى رفع ذكره، فلا يذكر إلا ويذكر معه، وقد ثبت ذكر التسمية، وأما توجيه الذبيحة إلى القبلة فلأنها خير الجهات، ولأنه عليه الصلاة والسلام وجه ذبيحته إلى القبلة. وقيل ينبغي أن يكره لأنها حالة أخرج نجاسة فهي كالبول. وأجيب بأنها حالة يستحب فيها ذكر الله تعالى بخلاف تلك، وفي كيفية التوجيه أوجه: أصحها توجيه المذبح ليكون الذابح مستقبلاً كما هو الأفضل، وأما التكبير ففي رواية أنس رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام «ضَعَى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ» (٣) أَفْرَتَيْنِ (٤) ذَبَّحَهُمَا بِيَدَيْهِ الْكَرِيمَةِ سَمَى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ الْمُشْرِفَةَ عَلَى صَفْحَاتِهِمَا» (٥) رواه الشيخان (٦). وأما الدعاء بالقبول فمستحب، ولفظه: اللهم هذا منك

(١) قوله: «سَمَوْا» الله تعالى وكلاهما قال السندي: أرشدكم ﷺ بذلك إلى حمل حال المؤمن على الصلاح، وإن كان جاهلاً، وإلى أن الشك بلا دليل لا يضر وأمرهم بالتسمية عند الأكل استحباباً، ولم يرد أن تسمية الأكل تنوب عن تسمية الذابح كما هو ظاهر الحديث، فلم يقل أحد بالتيابة وبالجمل فلا دلالة في الحديث على أن التسمية عند الذبح ليست شرط كما هو مذهب الشافعي بل الحديث بظاهره يدل على النية فلا بد لكل من تأويل الحديث بما ذكرنا والله تعالى أعلم.

(٢) رواه البخاري في: (٩٧) كتاب التوحيد - (١٣) باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها - حديث رقم: (٧٣٩٨). ورواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأضاحي - (١٨) باب ما جاء في أكل اللحم لا يدري أذكر اسم الله عليه أم لا - حديث رقم: (٢٨٢٩). ورواه النسائي في: (٤٣) كتاب الفحاحيا - (٣٨) باب ذبيحة من لم يعرف - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٤) كتاب اللبائح - (١) باب ما جاء في التسمية على الذبيحة - حديث رقم: (١).

(٣) قوله: «أَمْلَحَيْنِ» قال العراقي في الأملح خمسة أقوال: أصحها أنه الذي فيه بياض وسواد ويبيض أكثر، وقيل هو الأبيض الخالص، وقيل هو الذي فيه بياض وسواد، وقيل هو الأسود تعلوه حمرة.

(٤) قوله: «أَفْرَتَيْنِ» الأقرن الذي له قرنان معتلان ذكره السيوطي.

(٥) قوله: «صَفْحَاتِهِمَا» أي على صفحة العنق منها، وهي جانبها فعل ذلك ليكون أثبت وأمكن ثلثا تضطرب الذبيحة برأسها فتتمتع من إكمال الذبح أو تؤذبه كلها ذكروا.

(٦) رواه البخاري في: (٧٣) كتاب الأضاحي - (٧) باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أفرتين - حديث رقم: (٥٥٥٣، ٥٥٥٤). ورواه في: (٩) باب من ذبح الأضاحي بيده - حديث رقم: (٥٥٥٨). ورواه في: (١٣) باب وضع القدم على صفح الذبيحة - حديث رقم: (٥٥٦٤). ورواه في: (١٤) باب التكبير عند اللّحح - حديث رقم: (٥٥٦٥). ورواه في: (٩٧) كتاب التوحيد - (١٣) باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها - حديث رقم: (٧٣٩٩). ورواه مسلم في: (٣٥) كتاب الأضاحي - (٣) باب استحباب الضحية، وذبائحها مباشرة بلا توكيل، والتسمية والتكبير - حديث رقم: (١٧، ١٨). ورواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأضاحي - (٣) باب ما يستحب من الفحاحيا - حديث رقم: (٢٧٩٤، ٢٧٩٥). ورواه =

واليك فتقبل مني، ومعنى ذلك هذه نعمة وعطية منك سقتها وتقربت بها إليك، واحتج لذلك بأنه عليه الصلاة والسلام قال عند التضحية بذلك الكبشين: «اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ» والله أعلم^(١) قال:

(وَلَا يَأْكُلُ الْمُضْحَى شَيْئاً مِنَ الْأَضْحَةِ الْمَنْدُورَةِ وَيَأْكُلُ مِنَ الْمُتَطَوِّعِ بِهَا وَلَا يَبِيعُ مِنْهَا).

الأضحية المندورة تخرج من ملك النافر بالنذر كما لو اعتق عبداً حتى لو أتلفها لزمه ضمانها فإذا نحرها لزمه التصديق بلحمها فلو أخره حتى تلف لزمه ضمانه، ولا يجوز له أن يأكل منها شيئاً قياساً على جزاء الصيد ودماء الجبرانات فلو أكل منها شيئاً غرم، ولا يلزمه إراقة دم ثانياً لأنه قد فعله، وفيما يضمن أوجه الراجع ونص عليه الشافعي رضي الله عنه أنه يغرر قيمته كما لو أتلفه غيره، والثاني يلزمه مثل اللحم والثالث يشارك به في ذبيحة أخرى. وأما المتطوع بها فيستحب له أن يأكل منها، بل قيل بالوجوب لقوله تعالى ﴿كُلُوا مِنْهَا﴾^(٢) والصحيح الاستحباب لقوله تعالى ﴿وَالْبُذْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ ضَعَائِرِ اللَّهِ﴾^(٣) جعلها الله سبحانه وتعالى لنا لا علينا، وبالقياص على العقيقة، والأفضل التصديق بالجميع إلا اللقمة أو اللقمتان يأكلها فإنها مستونة، وقال الامام والغزالي: التصديق بالكل أحسن على كل قول فلو لم يرد التصديق بالكل فما الذي يفعل؟ قيل يأكل النصف ويتصدق بالنصف لقوله تعالى ﴿كُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ﴾^(٤) فجعلها الله نصفين، وهذا نص عليه الشافعي رضي الله عنه في القديم، وقيل يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث لقوله تعالى ﴿وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ وَالْمُتَنَزِّعِ﴾^(٥) فجعلها ثلاثة، والقانع الجالس في بيته، والمعتر السائل. وقيل غير ذلك، وهذا هو الجديد الأصح فعلى هذا فما المراد بالذي يهدي إليهم؟ قيل هم المتجملون من الفقراء، فيرجع حاصله إلى التصديق بالثلثين، وهذا ما حكاه أبو الطيب عن الجديد وصححه، وقيل هم الأغنياء، وقال الشيخ أبو حامد: يأكل الثلث، ويتصدق بالثلث، ويهدي

= الترمذي في: (١٧) كتاب الأضاحي - (٢) باب ما جاء في الأضحية بكشين - حديث رقم: (١٤٩٤).
ورواه عن أنس بن مالك. قال أبو حنيفة: حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (٢٦) كتاب الأضاحي - (١) باب أضاحي رسول الله ﷺ - حديث رقم: (٣١٢٠). ورواه الدرر في: (٦) كتاب الأضاحي - (١) باب السنة في الأضحية - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٩٩/٣، ١٠١، ١١٥، ١٧٠، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٩، ٢١١، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨١، ١٩٦/٥، ٨/٦.

(١) رواه مسلم في: (٣٥) كتاب الأضاحي - (٢) باب استحباب الضحية، وذبيحتها مباشرة بلا توكيل، والتسمية والتكبير - حديث رقم: (١٩). ورواه أبو داود في: (١٧) كتاب الأضاحي - (٣) باب ما

يستحب من الضحايا - حديث رقم: (٢٧٩٢).

(٤) سورة الحج آية: ٢٨.

(٥) سورة الحج آية: ٣٦.

(٢) سورة الحج آية: ٢٨.

(٣) سورة الحج آية: ٣٦.

الثالث للأغنياء والمتمجّلين، ولو تصدّق بالثلثين كان أحبّ وتقلّ البنّينجي كون التصدّق بالثلثين أفضل عن النصّ والله أعلم. واعلم أن موضع الأضحية الانتفاع فلا يجوز بيعها بل ولا بيع جلدها، ولا يجوز جمعه أجره للمجازر وإن كانت تطوعاً، بل يتصدّق به المضحي أو يتخذ منه ما يتنفع به من خف أو نعل أو دلو أو غيره، ولا يؤجره والقرن كالجلد، وعند أبي حنيفة رحمه الله أنه يجوز بيعه ويتصدّق بثمنه وأن يشتري بعينه ما يتنفع به في البيت، لنا القياس على اللحم وعن صاحب التّزويّد حكاية قول غريب أنه يجوز بيع الجلد ويصرف ثمنه مصرف الأضحية والله أعلم^(١).

(فرع) محلّ التضحية بلد المضحي، وفي نقل الأضحية وجهان تخريجاً من نقل الزكاة والصحيح هنا الجواز والله أعلم.

(فرع) لو وهب غنياً من الأضحية هبة تملك قال الامام: فالأظهر أنه ممنوع فإن الهبة ليست صدقة والأضحية ينبغي أن تكون مترددة بين الصدقة والإطعام والله أعلم قال:

(فصل: والعقيقة مستحبة، وهي اللبنة عن المولود^(٢) يوم السابع، ويلبّح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة^(٣)).

العقيقة في اللغة. اسم للشعر الذي على رأس المولود، وهي في الشرع اسم لما يلبّح في اليوم السابع يوم حلق رأسه تسمية لها باسم ما يقارنها، وقيل غير ذلك. والأصل في استحبابها حديث عائشة رضي الله عنها، وحديث سمرة وغيره قال: قال رسول الله ﷺ: «الغلام مرتهن^(٤) بعقيقته تلبيح عنه في اليوم السابع، ويحلق رأسه ويسمى^(٥)» رواه الامام

(١) قال الشيخ المحقق: يستحب أن تقسم الأضحية ثلاثاً، يأكل أهل البيت ثلثاً ويتصدّقون بثلث، ويهدون لأصدقائهم الثلث الآخر، ولقوله ﷺ: «كلوا وادخروا وتصدّقوا». متفق عليه، ويجوز أن يتصدّقوا بها كلها، كما يجوز أن لا يهدوا منها شيئاً، والله تعالى أعلم.

(٢) أي يوم السابع من ولادته.

(٣) العقيقة سنة متأكدة للقاء عليها من أولياء المولود، وذلك لقوله ﷺ: «كل غلام رهينة بعقيقته تلبيح عنه يوم سابعه، ويسمى ويحلق رأسه». والعقيقة في الأصل هي الشعر على رأس المولود، وقيل: هي اللبنة نفسه.

(٤) قوله: «الغلام مرتهن بعقيقته» أي كل غلام، وأريد به مطلق المولود ذكراً كان أو أنثى، أي مرهون وللناس فيه كلام فمن أحمد هذا في الشفاعة يريد أنه إذا لم يلق عنه فمات طفلاً لم يشفع في والده، وفي النهاية أن العقيقة لازمة له لا بد منها شبه المولود في لزومها له وعدم انفكاكه منها بالرهن في يد المرتهن، وقال الثوري بشي أي أنه كالشيء المرهون لا يتم الانتفاع به دون فكه والنعمة إنما تتم على المنعم عليه بقيامه بالشكر، ووظيفته والشكر في هذه النعمة ما سنّه النبي ﷺ وهو أن يلق عن المولود شكراً لله تعالى وطلباً لسلامة المولود، ويحتمل أنه أراد بذلك سلامة المولود ونشؤه على النعم المحمود رهينة بالعقيقة.

(٥) روله أبو داود في: (١٦) كتاب الأضاحي - (٢٠) باب في العقيقة - حديث رقم: (٢٨٣٨). ورواه =

أحمد والترمذي، وصححه الحاكم. ويذهب عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة، وحديث أم ^(١) كرز رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «فَعَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» ^(٢) وحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَقُوقَ مِنَ الْغُلَامِ بِشَاتَيْنِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ بِشَاةٍ» ^(٣) رواه الترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه، وحسنه الترمذي. ويوم الولادة معدود من السبعة على الصحيح، وقيل ليس منها، ونقل عن نص الشافعي رضي الله عنه. وقال الرافعي وغيره: ولا تقوت بقوات السابغ، وفي العلة والحاوي للماوردي، أنها بعد السابغ تكون قضاء، والمختار أن لا يتجاوز بها النفاس فإن تجاوزته فيختار أن لا يتجاوز بها الرضاع، فإن تجاوز فيختار أن لا يتجاوز بها سبع سنين فإن تجاوزها فيختار أن لا يتجاوز بها البلوغ، فإن تجاوزه سقطت عن غيره وهو المخير في العق عن نفسه في الكبير، واحتج له الرافعي بأنه عليه الصلاة والسلام عَقَّ عن نفسه بعد النبوة، واحتج غيره به، وزاد بعد ما أنزلت سورة البقرة، وهذا الحديث ضعيف من جميع طرقه، وقد نص الشافعي رحمه الله على أنه لا يعق عن نفسه. قال النووي: وقد رأيت النص في البويطي. واعلم أن الشاة

= الترمذي في: (١٧) كتاب الأساخي - (٢٢) باب من العقيقة - حديث رقم: (١٥٢٢). ورواه سمرة. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم يستحبون أن يُلحَقَ عن الغلام العقيقة يوم السابع، فإن لم يتعيا يوم السابع فيوم الرابع عشر، فإن لم يتعيا عنه عَقَّ عنه يوم حادٍ وعشرين، وقالوا لا يجوز في العقيقة من الشاة ما يجزئ من الأساخي. ورواه النسائي في: (٤٠) كتاب العقيقة - (٤) باب متى يعق - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (٢٧) كتاب الذبائح - (١) باب العقيقة - حديث رقم: (٤). ورواه أحمد: ٨/٥، ١٢، ١٧، ٢٢. ورواه الحاكم: ٢٣٧/٤. (١) أم كُرْز، بضم أوله وسكون الراء بفتحها زكي، للكعبة المكية، صحابية، لها أحاديث. (تقريب التهذيب ٦٢٣/٢).

(٢) رواه أبو داود في: (١٦) كتاب الأساخي - (٢٠) باب العقيقة - حديث رقم: (٢٨٣٤). ورواه الترمذي في: (١٧) كتاب الأساخي - (١٧) باب الأذن في أذن المولود - حديث رقم: (١٥١٦). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (٢٧) كتاب الذبائح - (١) باب العقيقة - حديث رقم: (٣١٦٢). ورواه البيهقي: ٣١١/٩. ورواه الحاكم: ٢٣٧/٤. ورواه ابن حبان (٣٥٦/٧) باب العقيقة - ذكر وصف العقيقة عن الذكور والإناث - حديث رقم: (٥٢٨٨).

(٣) رواه الترمذي في: (١٧) كتاب الأساخي - (١٤) باب ما جاء في الرخصة في أكلها بعد ثلاث - حديث رقم: (١٥١١). عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. وقد روي عنها هذا الحديث من غير وجه. ورواه ابن ماجه في: (٢٧) كتاب الذبائح - (١) باب العقيقة - حديث رقم: (٣١٦٣). ورواه ابن حبان: (٣٥٥/٧) - باب العقيقة - ذكر البيان بأن قول أنس بكشين أراد به عن كل واحد منهما - حديث رقم: (٥٢٨٦). ورواه أحمد والطبراني في الكبير ووجاله محتج بهم. (مجمع الزوائد ٥٧/٤). ورواه البيهقي: ٣١١/٩، ٣٠٢، ٣١١.

هنا كالشاة في الأضحية في السن والسلامة من العيوب بالقياس عليها، وهذا هو الأصح، وقيل تجزئ ههنا دون جلدة ضأن وثنية معز بخلاف الأضحية فإنها أكد، لأنها أعني الأضحية متعلقة بسبب راتب وأمر عام، وفي وجه أنه يسامح بالعيب أيضاً. والأصح أن البدنة والبقرة أفضل من الغنم، وقيل بل الغنم أفضل أعني شاتين في الغلام وشاة في الجارية لظاهر السنة، ويستحب أن يقول عند ذبحها: بسم الله اللهم منك وإليك^(١) عقيقة فلان، ويستحب ذبحها عند طلوع الشمس^(٢). قال البنلنجي: وحلق رأسه يكون قبل الذبح، وعن النص وفي التهليل وغيره أنه بعده، وقوة لفظ الخبر تعطيه، قال النووي: فهو أرجح، ويستحب أن ينزح اللحم بلا كسر عظم تفاولاً بسلامة أعضاء المولود قال ابن الصباغ: ولو كسره لم يكره في أصبح الوجهين، ويفرق على الفقراء والمساكين لتعود البركة على المولود؛ ويستحب أن لا يصدق به شيئاً بل مطبوخاً على الأصح، ويستحب طبخه بحلوله على الأصح تفاولاً بحلاوة أخلاق المولود، وقيل يطبخ بحامض. قال الرافعي في مجموع الصيدلاني ما نقله الامام عنه: إذا طبخ فلا يتخذ عليه دعوة، بل الأفضل أن يعث به مطبوخاً إلى الفقراء. نص عليه الشافعي رضي الله عنه، فلو دعاهم إليه فلا بأس والله أعلم.

(فرع) يستحب أن يحنك المولود بشيء حلواً لأنه عليه الصلاة والسلام كان يحنك أولاد الأنصار بالتمر^(٣)، ويستحب أن يؤذن في أذنه اليمنى ويقيم في اليسرى^(٤) وروي ذلك

(١) الحديث سبق تخريجه في أول العقيقة.

(٢) وقد تكلم الشيخ في الأصل من الملة التي من أجلها استحباب الذبح عند طلوع الشمس، وذكرها ثلاثة أسباب.

(٣) رواه البخاري في: (٧١) كتاب العقيقة - حديث رقم: (١) باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يَمُتْ عنه، وتحنيكه - حديث رقم: (٥٤٦٧). ورواه في: (٧٨) كتاب الألب - (١٠٩) باب من سُمي بأسماء الأنبياء - حديث رقم: (٦١٩٨). ورواه مسلم في: (٣٨) كتاب الألب - (٥) باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنكه - حديث رقم: (٢٢) - (٢٨). ورواه الترمذي في: (٤٦) كتاب المناقب - (٤٥) باب مناقب لعبد الله بن الزبير رضي الله عنه - حديث رقم: (٣٨٢٦). ورواه عن عائشة. قال الترمذي: حديث حسن غريب. ورواه أحمد: ٣٩٩/٤، ٩٣/٦، ٣٤٧.

(٤) قال الشيخ في حاشيته على الأصل: في الدمي في كتاب ابن السني عن الحسن بن علي قال: قال رسول الله ﷺ: من ولد له ولد مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضربه أم الصبيان. وهي التابعة من البن، وقيل: مرض يأخذهم في الصغر والله سبحانه وتعالى أعلم. وقال الدمي في شرح المنهاج: والحكمة في الأذان أنه أول قدومه إلى الدنيا ينخسه الشيطان، فناسب أن يطرد عنه: فإنه يلد عنه سماع الأذان والإقامة كما جاء في الحديث الصحيح والله أعلم، وكذا نقله المحقق. والحديث ورد عند ابن السني في فعل اليوم والليلة (ص ٢٠٠ رقم ٦١٧). عن الحسن بن علي مرفوعاً فمن ولد له ولد فأذن له في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضربه أم الصبيان. وفي سننه يحيى بن العلاء وشيخه =

عن الصحابة رضي الله عنهم وقد أذن رسول الله ﷺ في أذن الحسين حين ولدته فاطمة^(١) رضي الله عنها رواه الامام أحمد والترمذي وصححه، ولعله الحسن وأذن في اليمنى وأقام في اليسرى عمر بن عبد العزيز في أولاده. رواه ابن المنلو عنه، وفي البحر والابانة يستحب أن يقرأ في أذنه ﴿وإني أهملها بك وفريتها من الشيطان الرجيم﴾^(٢) والله أعلم. قال:

= مروان بن سالم. قال أحمد: «الأول كتاب يضع الحديث» وقال في الثاني: ليس بصفة. وقال الحافظ في «التقريب» متروك ورواه الساجي وغيره بالوضع.

(١) فاطمة الزهراء، بنت رسول الله ﷺ، أم الحسين، سيدة نساء هذه الأمة، تزوجها علي في السنة الثانية من الهجرة، وماتت بعد النبي ﷺ بستة أشهر، وقد تجاوزت العشرين بقليل. (تقريب التهذيب ٦٠٩/٢).

(٢) رواه أحمد: ٩/٦، ٣٩١، ٣٩٢. ورواه الترمذي في: (١٧) كتاب الأضاحي - (١٧) باب الأذان في أذن المولود - حديث رقم: (١٥١٤). ورواه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه أبو داود في: (٤٠) كتاب الأدب - (١١٦) باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه - حديث رقم: (٥١٠٥). ورواه الحاكم: ١٧٩/٣.

(٣) سورة آل عمران آية: ٣٦.

كتاب السبق والرمي

(وَيَصِيحُ الْمُسَابِقَةُ عَلَى الدُّوَابِّ وَالْمُنَاضِلَةُ بِالسَّهَامِ إِذَا كَانَتِ الْمَسَافَةُ مَعْلُومَةً، وَحِصْفَةُ الْمُنَاضِلَةِ مَعْلُومَةً).

المسابقة تطلق على المسابقة بالخيل والسهم إلا أنها بالخيل تختص بالرهان، وبالسهم تختص بالفضال. والأصل في ذلك الكتاب والسنة قال الله تعالى ﴿وَأَجْلُوا لَهُمْ مَا اسْتَغْنَوْا مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾^(١) الآية: قال عليه الصلاة والسلام: «إِلَّا إِنْ الْقُوَّةَ الرِّمِيَّةُ»^(٢) وفي السنة عليه الصلاة والسلام «سَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي أَضْمَرْتُ»^(٣) مِنَ الْحَفِيَاءِ^(٤)، وَكَانَ امْتَحَانًا مِنْ نَبِيِّهِ^(٥) الْوَدَاعِ، وَسَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تَقْضَرْ^(٦) مِنَ الشَّيْءِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي

(١) سورة الأنفال آية: ٦١.

(٢) رواه مسلم في: (٣٣) الإمارة - (٥٢) باب فضل الرمي والحث عليه - حديث رقم: (١٦٧). ورواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (٢٤) باب في الرمي - حديث رقم: (٢٥١٤). ورواه الترمذي في: (٤٤) كتاب التفسير - (٩) باب من سورة الأنفال - حديث رقم: (٣٠٨٣). ورواه عن عقبة بن عامر. قال أبو عيسى: وقد روى بعضهم هذا الحديث عن أسامة بن زيد بن صالح بن كيسان، رواه أبو أسامة وغير واحد عن عقبة بن عامر، وحديث وكيع أصح، وصالح بن كيسان لم يدرك عقبة بن عامر، وقد أدرك ابن عمر. ورواه ابن ماجه في: (٢٤) كتاب الجهاد - (١٩) باب الرمي في سبيل الله - حديث رقم: (٢٨١٣). ورواه الدارمي في: (١٦) كتاب الجهاد - (١٤) باب في فضل الرمي والأمر به - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١٥٧/٤. ورواه البيهقي: ١٣/١٠.

(٣) قوله: «أضمرت» يقال أضمرت وضمرت. وهو أن يقلل علفها مدة وتدخل بيتاً كثيراً وتجلل فيه لتعرف ويجف عرقها، فيجف لحمها وتقوى على الجري.

(٤) قوله: «من الحفيا» قال سفيان بن عيينة: بين ثنية الوداع والحفيا خمسة أميال أو ستة. وقال موسى بن عقبة: ستة أو سبعة.

(٥) قوله: «ثنية الوداع» هي عند المدينة. سميت بذلك لأن الخارج المدينة يمشي معه المودعون إليها، والمعنى أن مبدأ السباق كان من الحفيا ومنتها ثنية الوداع.

(٦) قوله: «التي لم تقصر» قال السندي: من الأضمار أو التضجير، والأول أشهر رواية، وعلم منه أن ما تقدم فيما أضمرت من الخيل واضمار القرمس وتضجيرها تقليل علفها مدة وإدخالها بيتاً وتجليلها لتعرف =

زُرَيْقٍ^(١) رواه الشيخان^(٢) بَوَكَاتَتْ نَاقَتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْحَضِياءُ^(٣) لَا تَسْبِقُ، فَجَاءَ أَحْرَابِيٌّ عَلَى قَعْدٍ^(٤) فَسَبَقَهَا، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ^(٥) شَيْئًا مِنْ هَذِهِ اللَّئِيَاءِ إِلَّا وَضَعَهُ^(٦)» رواه البخاري، وأما الرمي فقال رسول الله ﷺ: «ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَأِيَاءَ^(٧)»، وفي صحيح مسلم أنه عليه الصلاة

= ويجب عرفتها فيجب لحمها وتقوى على الجري، وقيل هو تسميتها أولاً ثم ردّها إلى القوت.

(١) بني زُرَيْقٍ: بضم مزجمة ففتح مهملة.

(٢) رواه البخاري في: (٨) كتاب الصلاة - (٤١) باب هل يُقال مسجد بني فلان - حديث رقم: (٤٢٠).
ورواه في: (٥٦) كتاب الجهاد - (٥٦) باب السَّبِقِ بَيْنَ الْخَيْلِ - حديث رقم: (٢٨٦٨). ورواه في: (٥٧) باب إِصْصَارِ الْخَيْلِ لِلْسَّبِقِ - حديث رقم: (٢٨٦٩). ورواه في: (٥٨) باب غَايَةِ السَّبِقِ لِلْخَيْلِ الْمَضْمُورَةِ - حديث رقم: (٢٨٧٠). ورواه في: (٩٦) كتاب الإحصام بالكتف والسنة - (١٦) باب ما ذكر النبي ﷺ وحضر على اتفاق أهل العلم - حديث رقم: (٧٣٣٦). ورواه مسلم في: (٣٣) كتاب الإمارة - (٢٥) باب المسابقة بين الخيل وتسميرها - حديث رقم: (٩٥). ورواه أبو داود: (١٥) كتاب الجهاد - حديث رقم: (٦٥) باب في السبق - حديث رقم: (٢٥٧٥). ورواه النسائي في: (٢٨) كتاب الخيل - (١١) باب غَايَةِ السَّبِقِ لِمَنْ لَمْ تَقْصُرْ - حديث رقم: (١). ورواه في: (١٢) باب إِصْصَارِ الْخَيْلِ لِلْسَّبِقِ - حديث رقم: (١). ورواه الدارمي في: (١٦) كتاب الجهاد - (٣٦) باب في السبق - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢١) كتاب الجهاد - (١٩) باب ما جاء في الخيل والمسابقة بينها - حديث رقم: (٤٥). ورواه أحمد: ٥/٢.

(٣) قوله: «نَاقَتَهُ الْحَضِياءُ» قال في النهاية: كان اسم ناقة الحَضِياءِ هو علم لها مغول من قولهم: ناقة حَضِياءٍ: أي مشقوقة الأذن، ولم تكن مشقوقة الأذن. وقال بعضهم: إنها كانت مشقوقة الأذن والأول أكثر. قال الزمخشري: ناقة حَضِياءٍ: أي قصيرة اليد.

(٤) القَعْدُ: أي ما يمكن أن يركب من الإبل، وهي يفتح القلب، وأدناه أن يكون له ستان ثم هو لعود إلى أن يدخل في السنة السادسة ثم هو جمل.

(٥) قوله: «أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ اللَّئِيَاءِ» الظاهر أن المراد على أن يرفع شيء بلا استحقاق سواء هو رفع نفسه أم لا.

(٦) رواه البخاري في: (٥٦) كتاب الجهاد - (٥٩) باب ناقة النبي ﷺ - حديث رقم: (٢٨٧٢). ورواه البخاري في: (٨١) كتاب الرقاق - (٣٨) باب التَّوَضُّعِ - حديث رقم: (٦٥٠١). ورواه أبو داود في: (٤٠) كتاب الأدب - (٩) باب في كَرَلِيَةِ الرَّفْعَةِ فِي الْأُمُورِ - حديث رقم: (٤٨٠٢). ورواه النسائي في: (٢٨) كتاب الخيل - (١٥) باب الجنب - حديث رقم: (٢).

(٧) رواه البخاري في: (٥٦) كتاب الجهاد - (٧٨) باب التَّحْرِيطِ عَلَى الرَّقْمِ - حديث رقم: (٢٨٩٩). ورواه في: (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء - (١٢) باب قول الله تعالى: «وَاذْكُرُوا فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ» - حديث رقم: (٣٣٧٣). ورواه في: (٦٠) كتاب المناقب - (٤) باب نسبة اليمن إلى إسماعيل - حديث رقم: (٣٥٠٧). ورواه ابن ماجه في: (٢٤) كتاب الجهاد - (١٩) باب الرمي في سبيل الله - حديث رقم: (٢٨١٥). ورواه أحمد: ١/٣٦٤، ٥/٤.

والسلام قال «مَنْ تَعَلَّمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، أَوْ قَدْ عَصَى اللَّهَ» ^(١)، ويجوز شرط المال في المتابعة والمسابقة لقوله عليه الصلاة والسلام «رَهَانُ الْخَيْلِ طُلُقٌ» ^(٢) أي حلال رواه أبو نعيم في أسماء الصحابة، وقيل لعثمان رضي الله عنه: أكتسب تراهنون على عهد رسول الله ﷺ قال: نعم ^(٣)، رواه الامام أحمد والدارقطني والبيهقي، ولأن فيه حثاً على الاستعداد للجهاد، ويجوز على الدواب إذا كانت المسافة معلومة لما تقدم من الخبر، وتكون معلومة الابتداء والانتهاء ويمكن وصول الدابتين إليها غالباً، لأنهما لو تسابقا لا إلى غاية لم يؤمن من أن تعطب الفرس لأن كلاً يحرص على المال ودفع عار السبق، ولأنه تتعذر البيئة على السبق في مثل ذلك.

وأما المتابعة فلا بد من العلم بها أيضاً إما بالمسافة والعلم بها إما بالشرط أو بأن تكون هناك عادة فلو ذكر غاية لا تبلغها السهام بطل العقد، أو بالاصابة كخمسة من عشرين، وليبيناً أيضاً صفة الاصابة من القرع. وهي الاصابة المجردة، أو الخرق وهو أن يثقب الغرض ولا يثبت فيه، أو الخسق وهو أن يثبت في الغرض، أو الخرم وهو أن يقطع الغرض، أو المرق وهو أن ينفذ من الغرض من الجانب الآخر، وإذا أطلق العقد حل على القرع لأنه المتعارف والله أعلم.

(فرع) تناضلا على أن يكون المال لأبعدهما رمية، أو لم يقصدا غرضاً صبح على الأصح لأن الأبعاد مقصود أيضاً في مقابلة القلاع وغيرها، وحصول الارعاب وامتحان شلة الساعد. قال امام الحرمين: والذي أراه على هذا أنه يشترط استواء القوسين في الشدة، ويواى خفة السهم ووزانته لأنهما يؤثران في القرب والبعد تأثيراً عظيماً والله أعلم. قال:

(وَيُخْرَجُ الْغَوْضُ أَحَدَ الْمُتَسَابِقَيْنِ حَتَّى إِذَا سَبَقَ امْتَرَكَهُ، وَإِنْ سَبَقَ أَخْلَهُ صَاحِبُهُ فَإِنْ أَخْرَجَاهُ مَعاً لَمْ يَجْزِ إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ مُحَلَّلاً بَيْنَهُمَا إِنْ سَبَقَ أَخْلَهُ وَإِنْ سَبَقَ لَمْ يُفْرَمْ).

المال المخرج للمسابقة قد يخرج به أحد المتسابقين، وقد يخرجاه معاً وكلاهما ذكره

-
- (١) ورواه مسلم في: (٣٣) كتاب الإمامة - (٥٢) باب فضل الرمي والحث عليه، وذم من عمله ثم نسيه - حديث رقم: (١٦٩). ورواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (٢٤) باب في الرمي - حديث رقم: (٢٥١٣). ورواه النسائي في: (٢٨) كتاب الخيل - (٧) باب تأديب الرجل لفرسه - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٤) كتاب الجهاد - (١٩) باب الرمي في سبيل الله - حديث رقم: (٢٨١٤). ورواه الدارمي في: (١٦) كتاب الجهاد - (١٤) باب في فضل الرمي والأمر به - حديث رقم: (٢).
- (٢) روى البيهقي بسنده في الكبرى: «الرهان في الخيل جائز إذا دخل فيها محلل» ٢٠٠ - ١٠/٢٠.
- (٣) رواه أحمد: ٣/١٦٠، ٢٥٦. رواه الدارمي في: (١٦) كتاب الجهاد - (٣٧) باب في رهان الخيل - حديث رقم: (١).

الشيخ، فإن أخرجه أحدهما على أن من سبق منهما أحرزه جاز لأنه عليه الصلاة والسلام مَرَّ بحزبين من الأنصار يتناضلون، وقد سبق أحدهما الآخر فأقرهما على ذلك ولأن المقصود يحصل بذلك مع خلوه عن القمار، لأن المخرج حريص على أن يسبق لثلاث يفرم، والآخر حريص حتى يأخذه، وإن أخرجه المتسابقان على أن من سبق منهما أخذ الجميع لم يجز لقوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ أَذْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يَسْبِقَهُمَا فَهُوَ قِمَارٌ، وَإِنْ نَمَّ يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ قَلِيلَيْنِ يِقْمَارُ»^(١) فإذا كان قماراً عند الأمن من سبق فرس المحلل فعند عدم المحلل أولى، ولأن معنى القمار موجود فيه، فإن كلا منهما دائر بين أن يفهم ويفرم، وهذا هو القمار فإذا دخل محلل كفو لهما لا يخرج شيئاً فيجوز للخبر، ولأنه خرج عن صورة القمار. قلت: إلا أن علة القمار موجودة لأن كلا منهما دائر بين أن يفهم ويفرم والله أعلم.

(فرع) لو شرط على السابق أنه يطعم المال أصحابه بطل العقد على الصحيح، وقيل يصح والاطعام وعد، وقيل يصح العقد ولا عوض، وقيل يصح العقد ويجب عوض المثل والله أعلم.

(فرع) تجوز المسابقة على الحمير على الملعب، ولا تجوز المسابقة على البقر على الملعب، ولا على ما لا يصلح للحرب، وإن كان من الخيل كالجلع، ولا تجوز على الكلب، وتجاوز على الحمام وغيره من الطيور بلا عوض، والأصح المنع بالعوض، ولا تجوز المسابقة بأشالة الحجر باليد على الملعب الذي قطع به الأثكرون.

وأما مراماة الأحجار وهو أن يرمي كل واحد منهما بالحجر إلى صاحبه فباطلة قطعاً، وتجاوز المسابقة على الأقدام والسباحة في الماء والصراع بلا عوض، والأصح المنع بالعوض، وفي حديث عائشة رضي الله عنها «تَسَابَقْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَسَبَقَتُهُ فَلَيْشَتَا حَتَّى إِذَا أَرَهَقَنِي اللَّحْمُ سَابَقَنِي فَمَسَبَقَنِي، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مَلِكٌ يَنْتَلِكُ»^(٢) رواه أبو داود

(١) رواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (٦٧) باب في المحلل - حديث رقم: (٢٥٧٩). ورواه ابن ماجه في: (٢٤) كتاب الجهاد - (٤٤) باب السبق والرهان - حديث رقم: (٢٨٧٦). ورواه أحمد: ٥٠٥/٢. ورواه البيهقي: ٢٠/١٠. ورواه الحاكم: ١١٤/٢.

(٢) رواه أبو داود في: (١٥) كتاب الجهاد - (٦٦) باب في السبق على الرجل - حديث رقم: (٢٥٧٨). ورواه النسائي في: (٢٨) كتاب الخيل - (١٥) باب الجنب - حديث رقم: (٢). ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٥٠) باب حسن معاشره النساء - حديث رقم: (١٩٧٩). قال مطهق: في الزوائد: إسناده صحيح على شرط البخاري. وعزه المزي في الأطراف للنسائي. وليس هو في رواية ابن السني. ورواه ابن حبان: (٩٦/٧) باب السبق - ذكر لإلحة المسابقة بالأقدام إذا لم يكن بين المتسابقين رهان - حديث رقم: (٤٦٧٢). ورواه أحمد: ٣٩٩/٦، ١٢٩، ١٨٢، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٨٠.

والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه واللفظ له^(١).

(فرع) لا تجوز المسابقة على مناطحة الكباش ومهاوشة الذبكة لا بموضع ولا بغيره، وكلما لا يجوز عقد المسابقة على اللعب بالشطرنج والخاتم والأكرة ورمي البندق ومعرفة ما في اليد من زوج وفرد وسائر أنواع اللعب والله أعلم^(٢). قال:

(١) إن الفرض من جميع هذه الرياضيات التي كانت تعرف في صدر الإسلام بالفروسية هو الاستعانة بها على إحقاق الحق ونصرتة والدفاع عنه، ولم يكن الفرض منها الحصول على المال وجمعه، ولا الشهرة وحب الظهور، ولا ما يستتبع ذلك من العلو في الأرض والفساد فيه، كما هي أكثر حال المرتاضين اليوم. إن المقصود من كل الرياضيات على اختلافها هو التقوى واكتساب القدرة على الجهاد في سبيل الله تعالى، وعلى هذا يجب أن تفهم الرياضة في الإسلام، ومن فهمها على غير هذا النحو فقد أخرجها عن فصلها الحسن إلى قصد سيء من اللهو الباطل، والقمار الحرام.

(٢) فائدة: يجوز لأي محسن أن يقول: من حفظ كذا جزءاً من كتاب الله، أو حديثاً من أحاديث الرسول ﷺ، أو حل كذا مسألة فقهية، أو حسابة فله كذا من المال أو المتاع بقصد التشجيع على حفظ كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وعلى حفظ مسائل العلم التي لا بد منها للأمة، وإن نجح من سابق أخذ المجازة إن شاء الله أو تركها، وعلى واضح الرهن أن يسلم به لصاحبه الفائز.



كتاب الإيمان والنور



(لا تَتَّبِعُوا الْيَمِينَ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِاسْمِهِ أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ) ^(١).

اليمين في أصل اللغة اليد اليمنى، وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذ تحالفوا أخذ كل يمينين صاحبه، وقيل لأن اليمين تحفظ الشيء كما تحفظه اليد. واليمين والحلف والايلاء والقسم ألفاظ مترادفة. وهي في الشرع: تحقيق الأمر أو توكيده بذكر الله تعالى أو صفة من صفاته كذا ذكره الرافعي والنووي هنا، وقال بعضهم: تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده، وأظنه ابن الرفعة، وهو معنى ما ذكرناه، وأوضح من هذه العبارة ما ذكره الرافعي والنووي في الطلاق أن الحلف ما تعلق به حنث أو منع أو تحقيق خير. والأصل في الإيمان الآيات والأخبار قال الله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ ^(٢) وقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْفَعُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ لَمَنَا قَلِيلًا﴾ ^(٣) وقوله تعالى ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ ^(٤) وغيرها، ومن السنة أحاديث كثيرة جداً. منها حلفه ﷺ «والله لأعزرن قريشاً» ^(٥) وقول ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام كان كثيراً ما يحلف فيقول «لَا وَمُقَلَّبِ» ^(٦) «القلوب» ^(٧) وغير ذلك من الأخبار. ثم اليمين لا تنعقد إلا بما

(١) اليمين: هو الحلف بأسماء الله تعالى، أو صفاته نحو: والله لأفعلن كذا. أو والذي نفسي بيده، أو مقلَّب القلوب. ويجوز الحلف بأسماء الله تعالى، إذ كان النبي ﷺ يحلف بالله الذي لا إله غيره، ويحلف بقوله: «والذي نفس محمد بيده» وحلف جبريل عليه السلام بعزة الله تعالى فقال: «وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها» رواه الترمذي وصححه، وهو من حديث: «حفت الجنة بالمكاره والنار بالشهوات»
.....

(٢) سورة المائدة آية: ٨٩. (٣) سورة آل عمران آية: ٧٧. (٤) سورة المائدة آية: ٨٩.

(٥) رواه أبو داود في: (٢١) كتاب الإيمان والنور - (١٩) باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت - حديث رقم: (٣٢٨٥، ٣٢٨٦). قال أبو داود: وقد أسند هذا الحديث غير واحد من شريك عن سماك عن سكرمة عن ابن عباس، أسنده عن النبي ﷺ، وقال الوليد بن مسلم عن شريك: ثم لم يذهبهم.

(٦) قوله: «ومقلَّب القلوب» بتقليب أفراسها وأحوالها. لا بتقليب ذات القلوب. قال الرافعي: تقليب الله القلوب والأبصار صرفها عن رأي إلى رأي. وتقليب الصبر.

(٧) رواه البخاري في: (٨٣) كتاب الإيمان والنور - (٣) باب كيف كانت يعين النبي ﷺ - حديث رقم: =

ذكره الشيخ ولا شك أن الاسماء على ثلاثة أنواع: أحدها ما يختص بالله تعالى ولا يطلق في حق غيره كالله، ورب العالمين ومالك يوم الدين، وخالق الخلق، والحي الذي لا يموت، ونحو ذلك، فهذا تنعقد به اليمين سواء أطلق أم نوى الله تعالى أو غيره، وإذا قال: قصدت غيره لم يقبل ظاهراً قطعاً، وكذا لا يقبل فيما بينه وبين الله تعالى على الصحيح. الثاني ما يطلق على الله تعالى وعلى غيره إلا أن الأغلب استعماله في حق الله تعالى ويقيد في حق غيره بضرب من التقييد كالجبار، والحق، والرب، والمتكبر، والقادر، والقاهر، ونحو ذلك، فإذا حلف باسم منها ونوى الله سبحانه وتعالى أو أطلق فيمين، فإذا نوى غير الله تعالى فليس بيمين.

الثالث ما يطلق على الله تعالى وعلى غيره على السواء كالحي، والموجود، والغني، والكرهم، ونحو ذلك فإن نوى غير الله أو أطلق فليس بيمين، وإن نوى الله تعالى ففيه خلاف الأصح في الرافعي وبه أجاب الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وسائر العراقيين، والامام والغزالي لا يكون يميناً لأن اليمين إنما تنعقد باسم معظم وهذه الأسماء التي تطلق في حق الخالق والمخلوق إطلاقاً واحداً ليس لها حرمة ولا عظمة. وقال النووي: الأصح أنه يمين، وبه قطع الرافعي في المحرر وصاحب التنبية والجرجاني، وغيرهما من العراقيين لأنه اسم يطلق على الله تعالى وعلى غيره وقد نواه، وقولهم ليس له حرمة ممنوع والله أعلم. قلت: وبه قطع البهوتي وصاحب التريب وأبو يعقوب ونقلوه عن شيوخ الأصحاب، وقال الماوردي: إن أكثر استعماله في الله تعالى وقيل في غيره فيكون يميناً ظاهراً لا باطناً. وأعلم أن السميع، والبصير والعليم، والحكيم من هذا النوع على الأصح لا من الثاني والله أعلم. قال:

- = (٦٢٢٨). ورواه في: (٨٢) كتاب القدر - (١٤) باب يحول بين المرء وقلبه - حديث رقم: (٦٦١٧). ورواه في: (٩٧) كتاب التوحيد - (١١) باب مقلب القلوب - حديث رقم: (٧٣٩١). ورواه الترمذي في: (١٨) كتاب الإيمان - (١٢) باب ما جاء كيف كان يمين النبي ﷺ - حديث رقم: (١٥٤٠). ورواه عن سالم بن عبد الله عن أبيه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٣٥) كتاب الإيمان والنور - في فائحه. ورواه في: (١) الحلف بمصرف القلوب - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١١) كتاب الكفارات - (١) باب يمين رسول الله ﷺ التي كان يحلف بها - حديث رقم: (٢٠٩٢). ورواه عن سالم عن أبيه: فلا. ومصرف القلوب. ورواه الدارمي في: (١٤) كتاب النور - (١١) باب يأتي أسماء الله حلفت لزمك - حديث رقم: (١). ورواه مالك في: (٢٢) كتاب النور والإيمان - (٩) باب جامع الإيمان - حديث رقم: (١٥). قال الزرقاني: معلوم أن بلاغه صحيح. ولعل هذا بلغه من شيخه موسى بن حبة. ورواه أحمد: ٢٦/٢، ٦٧، ٦٨، ١٢٧، ١١٢/٣، ٢٥٧.

(وَمَنْ حَلَفَ بِصَدَقَةٍ مَّا لَيْسَ بِهِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الصَّدَقَةِ وَالْكَفَّارَةِ، وَلَا شَيْءَ فِي لَفْوِ الْيَمِينِ)^(١).

هذه المسألة لها شبه باليمين من حيث إن فيها حثاً أو منعاً، ولهذا ذكرها الرافعي في كتاب الإيمان، ولها شبه بالنذر من حيث الالتزام، ولهذا ذكرها في الروضة في باب النذر، وللأصحاب فيها فيما يلزمه خلاف متشعب، حاصله يرجع إلى ثلاثة أقوال: أحدها يلزمه الوفاء بما التزم لأنه التزم عبادة في مقابلة شرط فيلزمه عند وجود الشرط. والثاني يلزمه كفارة يمين لقوله ﷺ «كَفَّارَةُ النَّذْرِ»^(٢) كَفَّارَةُ الْيَمِينِ^(٣) رواه مسلم وروى أن رجلاً قال لعمر رضي الله عنه: إني جعلت مالي في رتاج الكعبة إن كلمت أخِي، فقال: إن الكعبة لغنية عن مالك، كلم أخاك وكفر عن يمينك^(٤)، وروى نحوه عن عائشة وحفصة وأم سلمة رضي الله

(١) لفو اليمين: هو ما يجري على لسان المسلم من الحلف بدون قصد، كمن يكثر في كلامه قول: لا والله، وبلى والله، نقول عائشة رضي الله عنها: «اللفو في اليمين كلام الرجل في يمينه لا والله». متفق عليه، ومنها أن يحلف المسلم على شيء يظنه كذا فيتيقن على خلاف لا كما كان يظن.
(٢) قوله: «النذور» جمع نذر وأصله الإنذار بمعنى التحذير. وعرفه الرافعي بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر.

(٣) رواه مسلم في: (٢٦) كتاب النذر - (٥) باب في كفارة النذر - حديث رقم: (١٣). ورواه أبو داود في: (٢١) كتاب الإيمان والنذور - (٢٨) باب من نذر نذراً لم يسمه - حديث رقم: (٣٣٣٣، ٣٣٣٤). ورواه الترمذي في: (١٨) كتاب النذور والإيمان - (٤) باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم - حديث رقم: (١٥٢٨). ورواه عن حبة بن عامر رضي الله عنه. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح غريب. ورواه النسائي في: (٣٥) كتاب الإيمان والنذور - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ١٤٦/٤، ١٤٦، ١٤٧. ورواه البيهقي: ٦٧/١٠.

(٤) رواه البخاري في: (٨٣) كتاب الإيمان والنذور - (١) باب قول الله تعالى ﴿لَا يَزَالُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ بِاللُّفْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ - حديث رقم: (٦٦٢١ - ٦٦٢٦). ورواه في: (٨٤) كتاب كفارات الأيمان - (١٠) باب الكفارة قبل الحنث ويعده - حديث رقم: (٦٧٢٢). ورواه في: (٩٣) كتاب الأحكام - (٥) باب من لم يسأل الإمامة أمانته الله عليها - حديث رقم: (٧١٤٦). ورواه في: (٦) باب من سأل الإمامة وكل إليها - حديث رقم: (٧١٤٧). ورواه مسلم في: (٢٧) كتاب الإيمان - (٣) باب نذير من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها - حديث رقم: (١٩). ورواه الترمذي في: (١٨) كتاب مسود والإيمان - (٥) باب ما جاء فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها - حديث رقم: (١٥٢٩). ورواه عن عبد الرحمن بن شمرة. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. وفي الباب عن عليّ وجابر وعديّ بن حاتم وأبي الدرداء وأنس وعائشة وعبد الله بن عمر وأبي هريرة وأم سلمة وأبي موسى. ورواه في: (٦) باب ما جاء في الكفارة قبل الحنث - حديث رقم: (١٥٣٠). ورواه عن أبي هريرة. وفي الباب عن أم سلمة. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أن الكفارة قبل الحنث تجزئ. وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: لا يكفر إلا بعد الحنث، قال سفيان الثوري إن كفر بعد الحنث أحب إليّ، وإن كفر قبل الحنث أجزأه. ورواه النسائي في: (٣٥) كتاب الإيمان والنذور والمزلة - (١٤) باب الكفارة قبل -

عنهن وكذا عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم ولم يظهر لهم مخالف، وهذا ما صححه الرافعي وقطع به جماعة لأنه في المعنى يمين. والوجه الثالث أن يتخير بين الوفاء بما التزم وبين أن يكفر كفارة يمين لأنه يشبه النذر من حيث إنه التزام قرينة واليمين من حيث إن مقصوده مقصود اليمين فلا سبيل إلى الجمع بين موجبيهما ولا إلى تعطيلهما فوجب التخيير، وهذه المسألة يعبر عنها تارة بنذر اللجاج^(١) والغضب، ويقال لها أيضاً نذر الغلق ويمين الغلق، لأنه يغلق عنه ما يريد فعله أو تركه. وصورتها كأن يقول: إن كلمت فلاناً أو دخلت داره أو إن لم أسافر أو إن سافرت، ونحو ذلك فله عليه صوم شهرين أو صلاة، أو اعتاق رقبة، أو أتصدق بمال، أو أحج ونحو ذلك، ثم يفعل المعلق عليه، وقيل يلزمه الحج أو العمرة تفرعاً على قول التخيير، لأن الحج أو العمرة لما كانا يلزمان بالدخول فيهما لقوتهما دون غيرهما لزمما بالنذر، وهو ضعيف جداً، لأن العتق أيضاً يلزم اتمامه بالتقويم، وهو لا يلزم بالنذر والله أعلم^(٢).

(فرج) إذا قال شخص: إن فعلت كذا فعلي كفارة يمين لزمته بلا خلاف، وإن قال: فله عليه يمين فبالأصح أنه لغو فإنه لم يأت بنذر ولا بصيغة يمين. وليست اليمين مما يثبت في الذمة، وقيل يلزمه كفارة يمين والله أعلم. وقول الشيخ [ولا شيء في لغو اليمين] صورته ليمين سبق لسانه إلى لفظ اليمين بلا قصد كقوله في حال غضبه: لا والله، بلى والله، وكذا في حال عجلته أو صلة كلامه فهذا لا ينعقد يمينه ولا تتعلق به كفارة واحتج له بقوله تعالى ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ بِالَّذِينَ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٣) قالت عائشة رضي الله عنها: وهو قول الإنسان لا والله ولى والله^(٤)، رواه البخاري موقوفاً ومرفوعاً، وفي رواية أبي داود عنها، هو قول الرجل في بيته كلا والله ولى والله^(٥)، وروى ابن عباس رضي الله عنهما مثل قول عائشة

= البحث - حديث رقم: (٣ - ٥). ورواه في: (١٥) باب الكفارة بعد الحنث - حديث رقم: (١ - ٧). ورواه ابن ماجه في: (١١) كتاب الكفارات - (٧) باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها - حديث رقم: (٢١٠٧ - ٢١٠٩). ورواه الدرر في: (١٤) كتاب النذور والأيمان - (٩) باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها - حديث رقم: (١ - ٣). ورواه أحمد: ١٣٧/٤، ٦١/٥، ٦٢، ٦٣. (١) نذر اللجاج: أي الغضب الشديد.

(٢) ولغو اليمين: أنها لا إثم فيها ولا كفارة تحب على فاعلها، لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ بِالَّذِينَ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾، ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان.

(٣) سورة المائدة آية: ٨٩.

(٤) رواه البخاري في: (٨٣) كتاب الأيمان والنذور - (٣) باب كيف كانت يمين النبي ﷺ.

(٥) رواه أبو داود في: (١) كتاب الأيمان والنذور - (٧) باب لغو اليمين - حديث رقم: (٣٢٥٤). ورواه عن عائشة. قال أبو داود: روى هذا الحديث داود بن أبي الفرات عن إبراهيم الصائغ موقوفاً على عائشة، وكذلك رواه الزهري وجد الملك بن أبي سليمان ومالك بن مغول، وكلهم عن صفاء عن عائشة موقوفاً.

رضي الله عنها، وفي معنى اللجاج والغضب ما لو كان يحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره فكل هذا يسمى لغو اليمين، فإذا حلف وقال: لم أقصد اليمين صدق، وفي الطلاق، والعتاق، والأيلاء، لا يصدّق في الظاهر. قال الامام: والفرق أن العادة جارية بأجراء لفظ اليمين بلا قصد بخلاف الطلاق والعتاق فدعواه فيهما يخالف الظاهر، فلا يقبل، ولو اقترن باليمين ما يدل على القصد لم يقبل قوله على خلاف الظاهر والله أعلم. قلت: قضية هذا الفرق أن يقبل قول أهل البوادي من أجلاف الفلاحين ومن نحا نحوهم فإن الحلف بالطلاق عندهم في الكثرة أكثر من الحلف بالإيمان، وينبغي أن يفرق بأن الحلف بالطلاق والعتاق أمر يتعلق بالأضياع والحرية فاحتيط فيهما بعدم القبول لتأكد أمرهما والله أعلم.

(فرع) إذا قال شخص: إن فعلت كذا، فهو يهودي أو نصراني أو بريء من الله أو من رسوله أو مستحل الخمر ونحوه لم يكن يمينا ولا كفارة في الحنث به، ثم إن قصد بذلك تبغيد نفسه عنه يعني عن هذا اليمين لم يكفر، وإن قصد به الرضا بذلك أو ما في معناه إذا فعله فهو كافر في الحال وإذا لم يكفر في الصورة الأولى فليقل: لا إله إلا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى، ويستحب لكل من تكلم بيقين أن يستغفر الله تعالى، وتجب التوبة من كل كلام محرّم والله أعلم^(١). قال:

(وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا فَاتَرَ خَيْرَهُ يَفْعَلْهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَمَنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا فَلَفَعْلَ أَحَدَهُمَا لَمْ يَحْنَثْ).

اعلم أن مدار البرّ أو الحنث راجع إلى مقتضى اللفظ الذي تعلقت به اليمين، فإذا حلف لا يضرب عبده أو لا يبيع أو لا يشتري فوكل غيره لم يحنث، لأن مقتضى اللفظ أن لا يباشر ذلك بنفسه نعم إن أراد المعنى المجازي بأن حلف أن لا يشتري الشيء الفلاني وأراد عدم دخوله في ملكه فإنه يحنث لأنه غلظ على نفسه، ويقاس بما ذكرته ما شابه ذلك، ولا فرق في ذلك بين الحلف بالله أو الطلاق والله أعلم. وإذا حلف على شيئين ففعل أحدهما لم يحنث، لأنه لم يوجد المحلوف عليه كما إذا حلف لا يأكل هذين الرغيفين فأكل أحدهما فإنه لا يحنث، ويقاس بهذه الصورة ما شابهها والله أعلم.

(١) تسقط الكفارة والإثم على حاث اليمين بأسرها: أن يفعل المحلوف على فعله، أو يترك المحلوف على تركه، أو يفعل ما حلف على تركه، أو يترك ما حلف على فعله، ولكن ناسيا أو مضطرا أو مكرها لقوله ﷺ: «رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» رواه البخاري. وأن يستثنى حال حلقه بأن يقول: «إن شاء الله، أو إلا أن يشاء الله، إذا كان الاستثناء بالمجلس الذي حلف فيه، لقوله ﷺ: «من حلف فقال: إن شاء الله لم يحنث» رواه أصحاب السنن إلا أبا داود وفيه ضعف، والجمهور على العمل به لما يشهد له من رواية أبي داود عن ابن عمر مرفوعا: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله استثنى. وإذا لم يحنث فلا إثم عليه ولا كفارة».

(فرع) لو حلف شخص أن لا يتزوج فوكل شخصاً قبل له نكاح امرأة، فهل يحنث؟ فيه وجهان ليس في الروضة والشرحين هنا تصحيح، وفي التنبيه أنه لا يحنث كالبيع، وسكت النووي عليه في التصحيح، والذي في المحرر والمنهاج أنه يحنث، وهو الصحيح، وقد جزم به الرافعي في كتاب النكاح في باب الأولياء عند توكيل الوكيل، والله أعلم. قال:

(وَكْفَارَةُ الْيَمِينِ هُوَ مُخَيَّرٌ فِيهَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ كُلِّ مَسْكِينٍ مِثْلًا أَوْ كِسْوَتُهُمْ ثَوْبًا ثَوْبًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيماً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^(١)).

سميت الكفارة كفارة لأنها تكفر الذنب أي تستره، ولهذا سمي الكافر كافراً أي الفلاح، لأنه يستر البذر، ومنه الكافر لأنه يغطي نعمة الله تعالى، لا يحصى ثناء على الله تعالى هو كما أتى على نفسه، فإذا حلف الشخص وحنث وجبت الكفارة لقوله تعالى ﴿وَلَكِنْ يُوَاعِدُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ إلى قوله ﴿ذَلِكَ كَفَارَةُ إِيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾^(٢) أي وحنثتم، وفي سبب وجوبها خلاف: الصحيح أنه اليمين والحنث معاً ثم كفارة اليمين أولها تخيير وآخرها ترتيب، فیتخير أولاً بين الخصال الثلاث التي ذكرها الشيخ لقوله تعالى ﴿فَكَفَارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٣) فلا يجوز أن يطعم خمسة، ويكسو خمسة كما لا يجوز أن يعتق نصف رقبة، ويطعم خمسة، لأن الله تعالى إنما خير بين ثلاثة أشياء فلو جوزنا إخراج جنسين لأثبتنا تخييراً رابعاً، فإن أراد اعتاق رقبة أعتق رقبة كما في الظاهر والجامع التكفير، وإن أراد الإطعام أطعم كل مسكين رطلاً وثلاثاً لأنه سداد الرغبة وكفاية المقصد، ونهاية الزهيد، وإن أراد الكسوة دفع إلى كل مسكين ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص وسراويل ومئزر بالهمز. وهو الأزار الذي يتزر به المحرم، ومثل ذلك العمامة، والجبّة والمقنعة والخمار والكساء لأن الشرع أطلق الكسوة ولا حرف له فيها، ولا يجب لكل مسكين بدلة اتفاقاً فاكفى بما ينطلق عليه الاسم وهو الصحيح، وقيل يكفي ستر العورة، وهل يشترط تمكن الآخر من لبسه حتى لا يجزي دفع ثوب طفل لكبير؟ فيه وجهان: أصحهما لا يشترط كما يجوز أن يدفع ثوب الرجل إلى المرأة وبالعكس، ولا يشترط أن يكون مخيطاً والله أعلم.

(١) كفارة اليمين أربعة أشياء: إطعام عشرة مساكين بإعطائهم مثلاً مثلاً من ير لكل مسكين، أو جمعهم حل طعام غذاء أو عشاء يأكلون حتى يشبعوا، أو إعطاء رقيقاً مع بعض الأدام، وكسوتهم ثوباً يجرى في الصلاة، وإن أعطى أثني أعطى درهماً وخمراً لأنه أقل ما يجوزها في الصلاة، وتحرير رقبة مؤمنة. وصيام ثلاثة أيام متتابعة إن استطاع ولا صامها متفرقة. ولا يتقل إلى الصوم إلا بعد العجز عن الإطعام أو الكسوة، أو التحرير، لقوله تعالى: ﴿فَكَفَارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ذَلِكَ كَفَارَةُ إِيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾. المائدة.

(٢) الآية السابقة.

(٣) سورة المائدة آية: ٩٠.

(فرع) أعطى عشرة ثوباً طويلاً هل يكفي؟ قال الماوردي: إن أعطاهم بعد قطعه أجزاءه، أو قبله فلا لأنه ثوب واحد والله أعلم. ولا تجزئ القنسوة أي الطاقية على الأصح ولا الغزل قبل النسج ولا البسط ولا الانطاع، ويجزئ ما يلبس من الجلود واللبود، ولا يجزئ الخف والمكعب والتبان ولا يجزئ الثوب البالي كما لا يجزئ من الجلود واللبود، ولا يجزئ الخف والمكعب والتبان ولا يجزئ الثوب البالي كما لا يجزئ الطعام المسوس والعبد الزمن والله أعلم، فإن لم يجد المال الذي يصرفه في الكفارة كفر بالصوم للآية الكريمة قال البندنجي والمحامي: والمراد من يفضل عن كفايته على الأبد. وقال ابن الصباغ والرافعي: المراد من له الأخذ من الزكاة بصفة الفقر والمسكنة أو من الكفارة فله الصوم حتى لو ملك نصيباً ولا تحصل به الكفاية لزمته الزكاة وله الصوم لأننا لو أسقطنا الزكاة عنه لخلنا النصيب عنها، وهنا ينتقل إلى البذل، وهو الصوم، وهذا هو المنصوص وفي الحاوي للماوردي لا يصوم من فضلت الكفارة عن كفاية وقته لقدرته على المال وإن حل له أخذ الزكاة وأبى الرافعي احتمالاً أن يكون فاضلاً عن كفاية سنة وهذا الاحتمال صرح به البهري، ويجوز صوم الثلاثة متفرقة على الراجح، لإطلاق الآية الكريمة، ووجه التتابع قراءة ابن مسعود رضي الله عنه «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَتَّاعَاتٍ»، والله أعلم.

(فرع) لو كان الحائض كافراً لم يكفر بالصوم لأنه ليس من أهله ويكفر بالمال والله أعلم.

(مسألة) حلف شخص لا يفعل شيئاً كان حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ناسياً للميمين أو جاهلاً أنها الدار المحلوف عليها هل يحنث؟ فيه قولان: سواء كان الحلف بالله تعالى أو بالطلاق أو غير ذلك ووجه الحنث قوله تعالى «وَلَكِنْ يُوَاعِدُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ»^(١) وهي عامة في جميع الأحوال ووجه عدم الحنث وهو الراجع قوله تعالى «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ»^(٢) الآية، وقوله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّيِ الْأَخْطَاءِ وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٣) والميمين داخلة في هذا العموم. والجواب عن قوله تعالى «وَلَكِنْ يُوَاعِدُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ»^(٤) إن فيها إضماراً أي وحنثتم فلا نسلم الحنث،

(١) سورة المائدة آية: ٩٠.

(٢) سورة الأحزاب آية: ٥.

(٣) رواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق - (١٦) باب طلاق المكره والناسي - حديث رقم: (٢٠٤٣).

ورواه عن أبي ذر الغفاري. قال محققه: في الزوائد - إسناده ضعيف، لا تقبلهم على ضعف أبي بكر

الهللي. ورواه الدررلطي - حديث رقم: (٤٩٧). ورواه الحاكم: ١٩٨/٢.

(٤) سورة المائدة آية: ٩٠.

وكان الماوردي والصميمي وأبو الفياض لا يفتون في يمين الناسي بشيء والله أعلم. قال:

(فصل: التلويح^(١)) يُلَزمُ فِي الْمُجَازَةِ عَلَى الْمُبَاحِ بِطَاعَةِ كَقَوْلِهِ: إِنَّ شَفَى اللَّهِ^(٢) مَرِيضِي قَلِيلَهُ عَلَى أَنْ تَصَدَّقَ أَوْ أُصَوِّمَ وَلِزْمُهُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَتَّبَعُ عَلَيْهِ الْأَشْمُ).

التلويح في اللغة. الوعد بخير أو شر، وفي الشرع: الوعد بالخير دون الشر. قاله الماوردي، وحده بعضهم بأنه التزام قرينة غير لازمة بأصل الشرع، وقيل غير ذلك. والأصل في ذلك قوله تعالى ﴿يُؤْتُونَ بِالتَّلَاحِ﴾^(٣) وقوله ﴿مَنْ نَكَرَ﴾^(٤) أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ وَمَنْ نَكَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ^(٥) رواه البخاري وغيره، وهل هو مكروه أم قرينة؟ فيه خلاف، ثم التلويح قسمان: تلويح لجاج وغلظ، وقد تقدم. وتلويح تبرير وهو نوعان: أحدهما تلويح المجازاة وهو أن يلتزم قرينة في مقابلة حدوث نعمة أو اندفاع بلية كقوله: إِنَّ شَفَى اللَّهِ مَرِيضِي أَوْ

(١) التلويح لزيادة معرفته: إلزام المسلم نفسه طاعة الله لم تلزمه بدونه. أي التلويح - كأن يقول: لله علي صيام يوم، أو صلاة ركعتين مثلاً.

(٢) قوله: فَإِنَّ شَفَى اللَّهِ مَرِيضِي، يسمى التلويح المتيقن، وهو مكروه، لقول ابن عمر رضي الله عنهما: «فهي رسول الله ﷺ من التلويح وقال: إنه لا يرد شيئاً وإنما يستخرج به من مال البخيل». متفق عليه.

(٣) سورة الأحزاب آية: ٥.

(٤) قوله: مَنْ نَكَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ الخ قال ابن حجر: الطاعة أهم من أن تكون في واجب أو مستحب، وتصوير التلويح في فعل الواجب بأن يؤتته، كمن يتلويح أن يصلي الصلاة في أول وقتها فيجب عليه ذلك بقدر ما أتته، وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبدنية فيطلب بالتلويح وإيجاباً ويتقيد بما يقيد به التلويح والخير صريح في الأمر بوفاء التلويح إذا كان في طاعة وفي النهي عن ترك الوفاء به إذا كان في معصية، وهل يجب في الثاني كفارة يمين أو لا، قولان للعلماء، وقد سبق أن وضعت هذين السببين، وقد قال ابن المنير: بأن الصواب مع البخاري فإنه تلقى عدم لزوم التلويح فيما لا يملك من عدم لزوم المعصية لأن تلويحه في ملك غيره تصرف في ملك الغير بغير إذنه، وهي معصية. وقد قسم الشافعية الطاعة إلى قسمين: واجب حيناً فلا يتعد به التلويح كصلاة الظهر مثلاً وصفه فيه فيعتقد كإيقاعها أول الوقت، وواجب على الكفاية كالجهاد فيعتقد ومتلوب عبادة حيناً كان أو كفاية فيعتقد ومتلوب لا يسمى عبادة كعبادة المريضي وزيارة القادسي ففي انتقاده وجهان والأرجح انتقاده، وهو قول الجمهور.

(٥) رواه البخاري في: (٨٣) كتاب الإيمان والتلويح - (٢٨) باب التلويح في الطاعة - حديث رقم: (٦٦٩٦).

ورواه في: (٣١) باب التلويح فيما لا يملك وفي معصية - حديث رقم: (٦٧٧٠). ورواه أبو داود في:

(٢١) كتاب الإيمان والتلويح - (٢١) باب ما جاء في التلويح في المعصية - حديث رقم: (٣٢٨٩). ورواه

الترمذي في: (١٨) كتاب التلويح والإيمان - (٢٠) باب من تلويح أن يطيع الله فليطعه - حديث رقم:

(١٥٢٦). ورواه عن عائشة. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٣٥) كتاب

الإيمان والتلويح والمزاورة - (٢٦) باب في التلويح في الطاعة - حديث رقم: (١). ورواه في: (٢٧) باب

التلويح في المعصية - حديث رقم: (١، ٢). ورواه ابن ماجه في: (١١) كتاب الكفارات - (١٦) باب

التلويح في المعصية - حديث رقم: (٢١٢٤ - ٢١٢٦). ورواه مالك في: (٢٢) كتاب التلويح والإيمان (٤)

باب ما لا يجوز من التلويح في معصية الله - حديث رقم: (٨). ورواه أحمد: ٣٦/٦.

ورزقني ولدًا ونحو ذلك فله علي احتياق أو صوم أو صلاة، فإذا حصل المعلق عليه لزومه الرفاء بما التزم، وكذا لو قال: فعلي ولم يقل لله على الصحيح، وحجة ذلك قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْزُقُوا آلَكُمْ بِالَّذِي رَزَقَكُمْ اللَّهُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١) وقوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَن عَاهَدَ اللَّهُ لَنُؤْتِيَنَّهُمْ مِّنْ فَضْلِهِ لَئِذَا لَحِقَ الْجَنَّةُ لَيَصُدَّقْنَ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٢) وغير ذلك من الآيات «وَتَوَلَّيْتُ امْرَأَتِي وَكَتَبْتُ الْيَحْيَىٰ إِنْ نَجَّيْنَاهَا اللَّهُ تَعَالَىٰ أَنْ تَصُومَ شَهْرًا فَفَجِئْتُ وَلَمْ تَصُمْ حَتَّىٰ مَاتَتْ، فَجَاءَتْ بِبَنَاتٍ أَوْ اخْتُهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا» (٣) أَنْ تَصُومَ عَنْهَا» (٤) رواه أبو داود والنسائي. الثاني أن يلتزم ابتداء من غير تعليق على شيء فيقول: الله علي أن أصلي أو أصوم أو احتق فقولان: الراجح اللزوم، كالنوع الأول، ونص عليه الشافعي رضي الله عنه واحتج له بإطلاق قوله ﷺ «مَنْ تَلَزَّ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ» (٥). والثاني لا يصح ولا يلزمه لعدم المقابل كما أن البيوعات لما لم يكن لها عوض لم تلزمه بالعقد، ولأن النذر عند العرب وعد بشرط قاله ثعلب وقول الشيخ [على المباح] احتزبه عن المعصية وسأيت إن شاء الله تعالى.

واعلم أن السبب الذي تعلق به النذر أي المنذور قد يكون مباحا ككشفه المريض، وقد يكون طاعة كقوله: إن صليت أو حججت فله عليّ كذا، ومعناه إن وفقني الله تعالى للصلاة أو سر لي الحج فعليّ كذا، وقد يكون ممعية كقوله: إن حصلت لي الممعية الفلانية فله عليّ كذا، وثمة هذا تأتي. وقول الشيخ [وليّزمه من ذلك ما يقع عليه الاسم] أي من المنذور، كما إذا علق بطلاق الصدقة أو الصوم أو الاعتاق فيصح أن يحتق رقبة، وإن كانت معينة غير مؤمنة على ما صححه النووي لصديق اسم الرقبة كالصدقة بالقليل، وقيل لا بدّ من رقبة كفارة، والخلاف مبني على أن النذر يسلك به مسلك جازئ الشرع أو واجبه. ومن فروع هذه القاعدة أنه هل يجب عليه التبيت في الصوم المنذور أم يكفي بنية قبل الزوال؟ قال الرافعي: إن قلنا أن النذر ينزل على أقلّ الواجب وهو الأصم أوجبنا التبيت. وإن قلنا على

(١) سورة النحل آية: ٩١.

(٢) صورة التوبة آية: ٧٥.

(٢) قوله: «فأمرنا أن تصوم عنها» قال السندي: من لا يرى الصوم جائزاً يؤول الحديث بأن المراد الاختلاء فإنها إذا افضحت فقد أبت الصوم عنها وهو تأويل بعيد جداً، وأحمد جواز الصوم في التلويح، وقال: هو المورد والقول القديهم للشافعي جوازُه مطلقاً، ورحمهم محققو أصحابه بأنه الأوفق للذليل والله تعالى أعلم.

(٤) رَوَاهُ أَبُو حَاوِدَ فِي : (٢١) كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالطَّوَرِ - (٢٣) بَابِ فِي فَضْلِ النَّارِ عَنِ الْحَيْث - حَلِيقَتِ رَقْمٍ : (٣٣٠٨) . وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي : (٣٥) كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالطَّوَرِ - (٣٣) بَابِ فِي نَارِ أَنْ يَصُومَ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ - حَلِيقَتِ رَقْمٍ : (١) . وَرَوَاهُ أَحْمَدُ : ٢١٦/١ ، ٢٣٨ .

(5) الحديث سبق تخريجہ قبل هذا الحديث.

أقل الجائر فلا، ووافق النووي الرافي هنا على تصحيح وجوب التبييت، وأن يسلك به مسلك واجب الشرع، وخالف هذه القاعلة في باب الرجعة، فقال من زيادته: المختار أنه لا يطلق ترجيح واحد من الوجهين، بل يختلف الراجح منهما بحسب المسائل لظهور دليل أحد الطرفين في بعضها، أو عكسه في بعض، وقال في شرح المهلب: إنه الصواب والله أعلم^(١). قال:

(وَلَا نَزَرُ فِي مَعْصِيَةِ كَقَوْلِهِ: إِنْ فَكَلْتُ فَلَأَنَا لِلَّهِ حَلِيٌّ كَذَا).

لا يصح نذر المعصية لقوله عليه الصلاة والسلام «لَا نَزَرُ فِي مَعْصِيَةٍ»^(٢) رواه مسلم، ولقوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ نَزَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيَهُ»^(٣) رواه البخاري، وقد مثل الشيخ لذلك بما ذكره وكان ينبغي أن يمثل بغير ما ذكره بأن يجعل الملتزم معصية بنفسه كتنل شرب الخمر أو الزنا أو القتل أو الصلاة في حال الحدث أو نذر أن يلبس نفسه أو ولده، فإذا نذر ذلك ولم يفعل المحلوف عليه فقد أحسن ولا كفارة عليه أيضاً على المذهب الذي قطع به الجمهور، وحكى الربيع قولاً أنه تجب الكفارة، واختاره البيهقي لحديث «لَا نَزَرُ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»^(٤) قال الرافي: قال الجمهور: والمراد بالحدث نذر اللجاج

(١) ويرحم النذر إذا كان لغير وجه الله تعالى كالنذر لقبور الأولياء أو أرواح الصالحين كأنه يقول: يا سيدي فلان إن شفا الله مرضي ذهبت على فرك كذا أو تصلكت عليك بكذا، إذ هذا من صرف العبادة لغير الله تعالى، وذلك الشرك الذي حرّمه الله تعالى بقوله: «وَأَعِظُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً». النساء.

(٢) رواه مسلم في: (٣٦) كتاب النذر - (٣) باب لا وفاة لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد - حديث رقم: (٨). رواه أبو داود في: (٢١) كتاب الإيمان والنور - (٢٦) باب في النذر فيما لا يملك - حديث رقم: (٣٣١٦). رواه الترمذي في: (١٨) كتاب النور - باب ما جاء من رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية - حديث رقم: (١٥٢٤). ورواه عن عائشة. ورواه في الباب رقم: (١٥٢٥) ورواه عن عائشة. قال أبو حنيفة: في الحديث الأول لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة قال: سمعت محمداً يقول: روى غير واحد منهم موسى بن حنيفة وابن أبي عتيق، عن الزهري، عن سليمان بن أرقم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال محمد والحديث هو هذا. وقال في الثاني: حديث حسن غريب. ورواه النسائي في: (٣٥) كتاب الإيمان والنور - (١٦) باب اليمين فيما لا يملك - حديث رقم: (١). ورواه في: (٤٠) باب كفارة النذر - أحاديث الباب. رواه ابن ماجه في: (١١) كتاب الكفارات - (١٦) باب النذر في المعصية - حديث رقم: (٢١٢٤)، (٢١٢٥). ورواه أحمد: ٤٣٣/٤، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣.

(٣) الحديث سبق تخريجه في هذا الكتاب «الإيمان والنور».

(٤). رواه أبو داود في: (٢١) كتاب الإيمان والنور - (١) باب ما جاء من رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية - حديث رقم: (١٥٢٤). ورواه النسائي في: (٣٥) كتاب الإيمان والنور - (٤٠) باب كفارة النذر - أحاديث الباب. رواه ابن ماجه في: (١١) كتاب الكفارات - (١٦) باب النذر في المعصية - حديث رقم: (٢١٢٥). ورواه أحمد: ٢٤٧/٦. الحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

قالوا ورواية الربيع من كيسة قال النووي: هذا الحديث بهذا اللفظ ضعيف باتفاق المحدثين وإنما صح «لَا تَلْزَمُ فِي مَعْصِيَةٍ»^(١) رواه مسلم من حديث عمران بن حصين وحديث عقبة «كَفَّارَةُ النَّارِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»^(٢) رواه مسلم أيضاً والله أعلم. قال:

(وَلَا يَلْزَمُ النَّارُ عَلَى تَرْكِ مَبَاحٍ كَقَوْلِهِ لَا أَكُلُ لَحْمًا وَلَا أَشْرَبُ بُيَا وَمَا أَشْبَهَهُ).

اعلم أن المباح الذي لم يرد فيه ترغيب كالأكل والنوم والقيام والقعود، سواء كان نفيًا كقوله: لَا أَكُلُ كَذَا، أو إثباتًا: كقوله أَكُلُ كَذَا أو أَلَيْسَ كَذَا، فهذا وما أشبهه لا يتعقد نفيه لأن لا قرينة فيه فإلانه ﷺ رَأَى رَجُلًا قَائِمًا فِي الشَّمْسِ فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالَ: هَذَا أَبُو إِسْرَائِيلَ^(٣) نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ وَلَا يَسْتَقِيلَ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومَ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مَرَوْهُ فَلَيْتَ كَلِمَ وَلَيْتَ عُدَّ وَلَيْتُمْ صَوْمُهُ^(٤) رواه البخاري وغيره، ولو خالف في المباح وفعله فهل يلزمه كفارة يمين؟ قضية الرافعي والروضة أن المذهب أنه لا يلزمه، وبه صرح الرافعي في أوائل الإبلاء، لكن صحبح في المحرر وجوب الكفارة وتبعه النووي في المنهاج والله أعلم.

(فرع) قال الفقهاء: من نذر أن لا يكلم الأعميين يحتمل أن يقال إنه يلزمه لأنه مما يتقرب به ويحتمل أن يقال إنه لا يلزمه لما فيه من التضييق والتشديد وليس ذلك من شرعنا، كما لو نذر الوقوف في الشمس كلما ذكره الرافعي، وصححه النووي أنه لا يلزمه، وحديث أبي إسرائيل يدل له، ففي البخاري «أَنَّ امْرَأَةً حَبَّتْ صَامِتَةً»^(٥) عَنِ الْكَلَامِ، فَقَالَ لَهَا الصُّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَكَلَّمِي فَإِنَّ هَذَا لَا يَحِلُّ^(٦)، والله أعلم.

(١) تقدم قبل حديثين.

(٢) رواه مسلم في: (٢٦) كتاب النذر - (٥) باب في كفارة النذر - حديث رقم: (١٣). ورواه أحمد: ١٧٤/٤. ورواه البيهقي: ٦٧/١٠، ٧١.

(٣) أبو إسرائيل الأنصاري أو القرشي العامري. ذكره البيهقي وغيره في الصحابة، وقال أبو حمير قيل: اسمه يسير بتحتانية ومهمل مصغراً، وأورده ابن السكن والبارودي في حرف القاف في كثير بلفظ ومعجمة. (الإصابة ٦/٤).

(٤) رواه البخاري في: (٨٣) كتاب الإيمان والنور - (٣١) باب النذر فيما لا يملك وفي معصية - حديث رقم: (٦٧٠٤). ورواه أبو داود في: (٢١) كتاب الإيمان والنور - (٢٢) باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية - حديث رقم: (٣٣٠٠). ورواه البيهقي: ٧٥/١٠.

(٥) قوله: «صامتة» قال ابن الأثير: أي ساكتة لا تتكلم.

(٦) رواه البخاري في: (٦٣) كتاب مناقب الأنصار - (٢٦) باب أيام الجاهلية - حديث رقم: (٢٨٣٤). ورواه عن قيس بن أبي حازم. ونص الحديث: فدخل أبو بكر على امرأة من أحسن يقال لها زينب، فرأها لا تكلم، فقال: مالها لا تكلم؟ قالوا: حَبَّتْ مُصَمَّةٌ. قال لها: تكلمي، فإن هذا لا يحل، هذا من عمل الجاهلية. فتكلمت فقالت: مَنْ أَنتَ؟ قال: امرؤ من المهاجرين، قالت: أَنتَ المهاجر؟ =

(فروح) إذا نذر زيتاً أو شمعاً أو نحوه ليسرج في مسجد أو غيره ينظر إن كان ذلك في مكان بحيث قد يتضع به ولو على التلور مثل مصلٍ هناك أو نادم أو غيرها صح التلور ولزم الوفاء، وإن كان مغلوفاً ولا يتمكن أحد من الدخول إليه ولا الانتفاع به لم يصح، وكذا لو وقف شيئاً ليشترى من غلته زيتاً أو غيره ليسرج في مسجد أو غيره لحكمه في الصحة ما ذكرناه في التلور والله أعلم^(١). قال:

« قال: من قرش. قالت: من أي قرش أنت؟ قال: إنك لتسول، أنا أبو بكر. قالت: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذي جاءه الله به بعد الجمالية؟ قال: بقاؤكم عليه ما استقامت بكم أمتكم. قالت: وما الأكمة؟ قال: أما كان لقومك رموس وأشراف يأمرونهم فيطيعونهم؟ قالت: بلى. قال: فهم أولئك على الناس».

(١) فائدة: من نذر كل ماله يجزئه الثلث منه إن كان التلور مطلقاً، وإن كان التلور نذر لجناح يكفيه فيه كفارة يمين فقط.

كتاب الأفضية

الأفضية جمع قضاء بالمذ كأعطية جمع لفظاء ككساء، وأصل القضاء إحكام الشيء وفرأغه. قال الجوهري: قضى بمعنى أنهى وفرغ، فالقاضي ينهي الأمر ويفرغ منه، وقضى بمعنى أوجب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبِّيكَ﴾^(١) والقاضي يوجب الحكم، وقضى بمعنى أتم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ﴾^(٢) فالقاضي يتم الأمر بحكمه، ويكون بمعنى أتى وبمعنى قدر، وسمي القضاء حكماً لما فيه من منع الظالم، مأخوذ من الحكمة التي توجب وضع الشيء في محله، أو من إحكام الشيء مأخوذ من حكمة اللجام لمنعها اللدابة والله أعلم^(٣).

ثم الأصل في ذلك الآيات والأخبار والإجماع. قال الله تعالى: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾^(٤) وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾^(٥) وغير ذلك، وفي السنة الشريفة أحاديث. منها قوله ﷺ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ»^(٦) رواه الشيخان. ومنها قوله ﷺ: «إِذَا جَلَسَ الْقَاضِي فِي

(١) سورة الإسراء آية: ٢٣

(٢) سورة البقرة آية: ٢٠٠.

(٣) القضاء من فروض الكفاية، فعلى الإمام أن يتصب في كل بلد من بلاد ولايته قاضياً يتوب عنه في نيين الأحكام الشرعية، وإلزام الرعية بها، لقوله ﷺ: «لا يحل لثلاثة يكونون في فلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحده». رواه أحمد وله متابعات وشواهد قاضية بصحته.

(٤) سورة المائدة آية: ٤٩.

(٥) سورة النساء آية: ٥٨.

(٦) قوله: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ» قال العلماء: أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم. فإن أصاب فله أجران. أجر باجتهاده وأجر بإصابته. وإن أخطأ فله أجر اجتهد. قالوا: فأما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم. فإن حكم فلا أجر له، بل هو أثم، ولا يتخذ حكمه، سواء وافق الحق أم لا، لأن إصابته إتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي. فهو عاص في جميع أحكامه، سواء وافق الصواب أم لا، وهي مردودة كلها ولا يملو في شيء من ذلك.

(٧) رواه البخاري في: (٩٦) كتاب الاعتصام - (٢١) أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ - حديث =

مَكَانِهِ هَبَطَ عَلَيْهِ مَلَكَانِ يُسَدِّدَانِيهِ وَيُوقِفَانِيهِ مَا لَمْ يَجْزْ، فَإِذَا جَارَ عَرَجًا وَتَرَكَاهُ^(١) رواه البيهقي، وفي رواية الطبراني «مَا لَمْ يَرِدْ غَيْرُهُ»^(٢) أي غير الحق، فإن أراد غيره وجار متمملاً تراً منه ووكلاء إلى نفسه^(٣)، وهذا كله في القاضي الذي هو بصفة القضاء. وصفة القضاء تأتي، أما من ليس أهلاً له كالجهلة والفاسقة كقضاء الرشا، والبراطيل فهم بشهادة سيد الأولين والآخرين ﷺ في النار لقوله عليه الصلاة والسلام «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَقَاضِيَانِ فِي النَّارِ. قَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَقَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ فَحَكَمَ بِخِلَافِهِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ قَضَى عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ»^(٤) رواه أبو داود وغيره وقال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِحَقٍّ أَوْ بَعْدَلَ يَسْأَلُ الثَّقَلَتَيْنِ كَفَّافًا»^(٥) رواه ابن حبان في صحيحه، والأحاديث في ذلك كثيرة. قال العلماء: كل من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم، فإن حكم فهو آثم ولا ينفذ حكمه، وسواء وافق الحق أم لا لأن إصابته

= رقم: (٧٣٥٢). ورواه مسلم في (٣٠) كتاب الأفضية - (٦) باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ - حديث رقم: (١٥). رواه أبو داود في: (٢٣) كتاب الأفضية - (٢) باب في القاضي يخطئ - حديث رقم: (٣٥٧٤). رواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (٢) باب ما جاء في القاضي يصب ويخطئ - حديث رقم: (١٣٢٦). ورواه عن أبي هريرة قال أبو عيسى: حدثني أبي هريرة حديث حسن غريب. ورواه النسائي في: (٤٩) كتاب القضاء - (٣) باب الإصابة في الحكم - حديث رقم: (١). رواه ابن ماجه في: (١٣) كتاب الأحكام - (٣) باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق - حديث رقم: (٢٣١٤). ورواه أحمد: ١٨٧/٢، ١٩٨/٤، ٢٠٤، ٢٠٥. ورواه الدارقطني - حديث رقم: (٥١٤). ورواه البيهقي: ١١٨/١٠.

(١) رواه البيهقي: (٨٨/١٠). وفي أدب القاضي «باب فضل من أبلى بشيء من الأعمال فقام فيه بالقسط وقضى الحق».

(٢) رواه الطبراني في الكبير، وفيه أبو داود الأعمى، ونسب إلى الكلبي. (مجمع الزوائد ٤/ ١٩٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) رواه أبو داود في: (٢٣) كتاب الأفضية - (٢) باب في القاضي يخطئ - حديث رقم: (٣٥٧٣). ورواه عن ابن بريدة عن أبيه. قال أبو داود: وهذا أصح شيء فيه، يعني حديث ابن بريدة الثلاثة. رواه ابن ماجه في: (١٣) كتاب الأحكام - (٣) باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق - حديث رقم: (٢٣١٥). ورواه البيهقي: ١١٦/١٠. ورواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح. (مجمع زوائد ٤/ ١٩٦).

(٥) رواه ابن حبان: (٢٥٨/٧) كتاب القضاء - باب ذكر الزجر عن دخول المرأة في قضاء المسلمين إذا علم تغلر سلوك الحق فيه - حديث رقم: (٥٠٣٤). رواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (١) باب ما جاء عن رسول الله ﷺ - حديث رقم: (١٣٢٢). رواه الطبراني في الكبير والأوسط والبخاري وأحمد كلاهما بإختصار ورجاله ثقات، وزاد أحمد «فأعفاه» وقال: «لا تجبرن أحداً». (مجمع الزوائد ٤/ ١٩٣).

الحق اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه، سواء وافق الصواب أم لا، وأحكامه مردودة كلها ولا يعلم في شيء من ذلك، كذا جزم به النووي في شرح مسلم والله أعلم. قال:

(وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَلْغِيَ الْقَضَاءُ إِلَّا مَنْ اسْتَكْمَلَتْ فِيهِ خَمْسُ عَشْرَةَ خَصْلَةً: الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْعَدَالَةُ وَالذُّكُورَةُ^(١)).

من لا يصلح للقضاء تحرم توليته ويحرم عليه أن يتولى ويحرم عليه أن يطلبه للخبر المتقدم، فمن الصفات المعتمدة الإسلام فلا تجوز تولية القضاء للكافر لا على المسلمين ولا على غيرهم لأنه ولاية وسبيل وهو ليس أهلاً لذلك، وانتهر عمر رضي الله عنه أبا موسى رضي الله عنه حين استعمل كاتباً نصرانياً، ثم قال: لا تلنؤهم وقد أنصاهم الله ولا تكرمهم وقد أمانهم الله ولا تأمنوهم وقد خونهم الله، وقد نهيتكم عن استعمال أهل الكتاب فإنهم يستحلون الرشا^(٢). ومنها البلوغ والعقل، لأن الصبي والمجنون إذا لم يتعلق بقولهما حكم على أنفسهما، فعلى غيرهما أولى وقد اتفق الإجماع عليه في المجنون. قال الماوردي: ولا يكتفى بالعقل الذي يتعلق به التكليف حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيداً من السهو والغفلة ليتوصل إلى وضوح المشكل، وذكر الإمام نحوه، وكذا الغزالي: نعم قال الرافعي: يستحب كونه وافر العقل متنبهاً ذا فطنة ويقظة. ومنها الحرية، لأن العبد ناقص عن ولاية نفسه فمن ولاية غيره أولى، وبالقياص على الشهادة، ومن لم تكمل فيه الحرية كالقن. ومنها العدالة، لأن الفسق إذا منع من النظر في مال الإبن مع عظيم شفقتة لمنع ولاية القضاء التي بعضها حفظ مال اليتيم أولى، وسواء كان فسقه مما لا شبهة له فيه أو بما فيه شبهة، وفي وجه لا يضر ماله فيه شبهة وتأويل. ومنها الذكورة لقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّاتُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٣)، ولقوله ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَفْرَهُمْ»^(٤) امرأة^(٥)، ورواه البخاري، وكذا الحاكم،

(١) لا يولى شروط القضاء إلا من تولدت فيه الصفات الآتية: الإسلام، العقل، البلوغ، الحرية، العلم بالكتاب والسنة، معرفة ما يقضى به، العدالة أي أن يكون غير فاسق بلنب من اللئوب، وأن يكون سميحاً بصيراً متكلاً.

(٢) حديث صحيح أخرجه البيهقي: ١٢٧/١.

(٣) سورة النساء آية: ٣٤.

(٤) قوله: «لَوْ أَفْرَهُمْ امرأة» قال السندي: نقلت في نفسي حين تذكرت هذا الحديث أن عائشة امرأة فلا تصلح لتولية الأمر إليها، وقد عصها الله تعالى فيما جرى على معاوية وعلي بحديث إذا اتقى المسلمان بينهما الحديث. قاله السندي في شرحه (على النسائي في الكبرى ٢٢٧/٨).

(٥) رواه البخاري في: (٦٤) كتاب المغازي - (٨٢) باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيسر - حديث رقم: (٤٤٦٥). ورواه في: (٩٢) كتاب الفتن - باب (٨) - حديث رقم: (٧٠٩٩). ورواه الترمذي في:

وقال: إنه على شرط الشيخين، ولأن القاضي محتاج إلى مخاطبة الرجال، والمرأة مأمورة بالتحرز من ذلك والله أعلم. قال:

(وَمَعْرِفَةُ أَحْكَامِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَالِاخْتِلَافِ وَطُرُقِ الْإِجْتِهَادِ وَطُرُقِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ).

من صفات القاضي أن يكون أهلاً للاجتهاد، فلا يجوز تولية الجاهل بالإحكام الشرعية كالمقلد لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(١) ولقوله ﷺ «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ» فالمقلد في حكمه مقتف ما ليس له به علم، وقاضي الجهل لا يدري طريقه وانه لا يصلح للفتوى، فالقضاء أولى، لأن الاتقاء إخبار غير ملزم، والقضاء إخبار ملزم، وإنما تحصل أهلية الاجتهاد بأمور: أحدها أن يعرف من القرآن آيات الأحكام، وهي كما قيل خمسمائة فيعرف الناسخ والمنسوخ والعام والخاص، والعام الذي أريد به الخصوص وعكسه، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، والمجمل والمفصل، ولا يشترط حفظه على ظهر القلب، قاله الروياني. قال الرافعي: ومنهم من ينزاع ظاهر كلامه فيه. الثاني أن يعرف من السنة الأخبار المتعلقة بالأحكام، ويعرف منها ما ذكرناه في الكتاب العزيز، ويعرف المتواتر والآحاد والمرسل والمسنند والمنقطع والمتصل والمجرى والتعديل^(٢). الثالث أن يعرف أقاويل علماء الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم إجماعاً واختلافاً، لتلا يحكم بما أجمعوا على خلافه أو يقول ثالث. الرابع القياس فيعرف جليته وخفيه وتمييز الصحيح من الفاسد. الخامس أن يعرف كلام العرب لغة وإعراباً وكصيغ الأمر والنهي، والخبر والاستخبار، والوعد والوعيد، وغير ذلك مما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة، لأن الشرع ورد بالعربية، وبها يعرف ما ذكرناه ويعرف إطلاقه وتقييده وإجماله وبيانه. قال الأصحاب: ولا يشترط التبحر في هذه العلوم، بل يكفي معرفة جملتها، قال الغزالي: واجتماع هذه الشروط متعذر في عصرنا لخلو العصر عن المجتهد المستقل، فالوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة، وإن كان جاهلاً أو فاسقاً لتلا تتعطل مصالح المسلمين. قال الرافعي: وهذا أحسن. قال ابن الصلاح وابن أبي الدم: لا نعلم أحداً ذكر ما ذكره الغزالي، والذي

١ (٣١) كتاب الفتن - باب (٧٥) ورواه عن أبي بكر. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٤٩) كتاب القضاء - (٨) باب النهي عن استعمال النساء في الحكم - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٥/٣٨، ٤٧، ٥١. ورواه الحاكم ٣/١١٨.

(١) سورة الإسراء آية: ٣٦.

(٢) انظر مقدمة الشيخ المحقق.

قطع به العراقيون والمراوذة أن الفاسق لا تنفذ أحكامه، وقد ظهر بذلك بطلان ما قالاه والله أعلم. قال:

(وَأَنْ يَكُونَ سَمِيحاً بَصِيراً كَاتِباً مَتَّقَةً).

يشترط في القاضي السمع والبصر، فإن الأصم لا يفرق بين الإقرار والإنكار، والأعمى لا يعرف الطالب من المطلوب، وقيل تصح ولاية الأعمى، لأنه عليه الصلاة والسلام استخلف ابن أم مكتوم على المدينة^(١). وكان أعمى، والمهلب القطع بالمنع، والخبر قبل بضعفه، وبتقدير الصحة محمول على ولاية الصلاة دون الحكم، وفي معنى الأعمى من يرى الأشياء ولا يعرف الصور، ولا يشترط أن يعرف الكتابة على الأصح، لأن المعنى المقصود من الحكم يعرف بدونها، ويشترط أن يكون متيقظاً، فلا يصح قضاء مغفل اختل رأيه ونظره بمرض أو كبر ونحوهما. ويشترط أيضاً كونه ناطقاً متكلماً، فإن الآخرس لا يقدر على انفاذ الأحكام والله أعلم^(٢). قال:

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْزِلَ الْقَاضِي فِي وَسْطِ الْبَلَدِ وَيَجْلِسَ فِي مَوْضِعٍ بَارِزٍ لِلنَّاسِ لَا حَاجِبَ قُوَّةٍ وَلَا يَلْمُزُ لِلْقَضَاءِ فِي الْمَسْجِدِ).

أعلم أن للقضاء آداباً: منها أن ينزل في وسط البلد، لأنه أقرب إلى النسوية وحصول العدل، وهذا نص عليه الشافعي رضي الله عنه. ومنها أن يجلس في موضع فسيح لتلا يتأذى الحاضرون بصيقله. وأن يكون بارزاً ليس دونه حجاب ليهتدي إليه المتوطن والغريب، ويصل إليه كل أحد، ويستحب أن يكون خالياً من الحر والبرد والغباء والدخان، فيجلس في الصيف حيث يليق به، وكلنا في الشتاء، وكلنا في زمن الرياح. ومنها أن لا يتخذ حاجباً ولا بواباً، لأنه ربما قدم المتأخر ومنع من له ظلامة، فلو اتخله كره إلا لحاجة. قال الماوردي: تجب فيه العفة والعدالة والأمانة، ويندب كونه حسن المنظر جميل المخبر عارفاً بمقادير الناس بعيداً عن الهوى معتدلاً الأخلاق بين الشراسة واللين. قال إمام الحرمين: إن كثرت الزحمة ورأى المصلحة في اتخاذه اتخله وإلا فلا، وفي الروضة إذا جلس للقضاء ولا زحمة

(١) رواه أبو داود في: (١٩) كتاب الميراج والإمارة والقيء - (٣) باب في الضرير يؤمى - حديث رقم: (٢٩٣١). ورواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات وفي بعضهم كلام لا يضر. (مجمع الزوائد

١٩٦/٤).

(٢) لا ينبغي أن يسند منصب القضاء لرجل طلبة، أو لرجل يحرص على الحصول عليه، لأن القضاء تعة ثيالة، وأمانة عظيمة لا يطلبها إلا مستخف بشأنها، مستهين بحقها، لا يؤمن أن يخرنها، ويعيث بها، وفي ذلك من فساد الدين والبلاد والعباد ما لا يحتمل ولا يُلَقَّ، ولذا قال رسول الله ﷺ: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُولِي هَذَا الْعَمَلَ أَحَدًا يَسْأَلُ أَوْ أَحَدًا يَحْرُسُ عَلَيْهِ». متفق عليه.

كره أن يتخذ حاجباً على الأصح، ولا كراهة فيه في أوقات الخلوة على الصحيح، وليحذر من الاحتجاب لقوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ وَلَاهُ اللَّهُ شَيْئاً مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاتَّخَذَ دُونَ حَاجَتِهِمْ وَخَلَّتِهِمْ وَفَقَّرَهُمُ اخْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَخَلَّتِهِ وَفَقَّرَهُ»^(١) رواه أبو داود والترمذي. ومنها أن لا يتخذ المسجد مجلساً للقضاء، فإن اتخذه كره، لأنه ينزه عن رفع الأصوات وحضور الحيف والكفار والمجانين وغيرهم، وقد يحضرون بمجلس القضاء، وقيل لا يكره الجلوس فيه كما لا يكره لقراءة القرآن وسائر العلوم الشرعية والإفتاء. ولو اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها فيه والله أعلم. قال:

(وَيُسَوِّي بَيْنَ الخصْمَيْنِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، فِي الْمَجْلِسِ وَاللَّفْظِ وَاللَّحْظِ).

لا شك أن منصب الحكم موضوع للعدل، وميل القاضي عن ذلك جور وظلم، فلهذا يسوي بين الخصمين مع ما ذكره الشيخ في الدخول عليه وفي القيام لهما، وكذا في المجلس فلا يقرب أحدهما أكثر من الآخر بعد أن يسوي بينهما في جواب السلام، فإن سلما أجا بهما معاً، وإن سلم أحدهما. قال الأصحاب: يصير حتى يسلم الآخر فيجيبهما. قال الرافعي: وقد يتوقف في هذا عند طول الفصل، فإنه يمنع انتظامه جواباً، فإذا انتهيا إلى المجلس أجلس أحدهما عن يمينه، والآخر عن شماله، والأولى على الإطلاق أن يكونا بين يديه، وفي حديث «ثُمَّ لِيُقْبَلْ عَلَيْهِمَا بِمَجَامِعِ قَلْبِهِ» ولا يمازح أحدهما، ولا يشير إليه، ولا يسارره، ولا يلقن المدعي بأن يقول: ادَّع عليه كذا، ولا المدعى عليه الإقرار أو الإنكار^(٢).

(١) رواه أبو داود في: (١٩) كتاب الخراج والإمامة - (١٣) باب فيما يلزم الإمام من أمر الرعية والمحبة عنه - حديث رقم: (٢٩٤٨). رواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (٦) باب ما جاء في إمام الرعية - حديث رقم: (١٣٣٣). ورواه عن أبي مريم الأزدي. ورواه أحمد: ٢٣٩/٥.

(٢) إذا حضر الخصمان أجلسهما القاضي بين يديه، لما روى أبو داود أن عبد الله بن الزبير قال: قضى رسول الله ﷺ أن الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم - ثم يقول أياكما المدعي؟ وإذا سكث حتى ابتدا أحدهما في عرض دعواه فلا بأس، فإذا فرغ المدعي من عرض دعواه محررة بيته. قال للمدعي عليه: ما تقول في هذه الدعوى؟ فإذا أقر بها حكم للمدعي بها، وإن أنكر قال للمدعي بيتك، فإن فيه إحضارها، وإن لم يحضر بيته، قال للمدعي عليه: يمينك، وإن حلف خلى سبيله، وإن نكل أعدل إليه: بأنه لو لم يحلف قضى عليه، وإن نكل قضى عليه، غير أنه يستحسن أن يرد اليمين على المدعي فإذا حلف قضى له. وهذا لما روى مسلم في صحيحه عن وائل بن حجر رضي الله عنه أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ. حضرمي وكندي، فقال الحضرمي: يا رسول الله إن هذا غلبني على أرض لي، فقال الكندي: هي أرضي وفي يدي، وليس له فيها حق، فقال النبي ﷺ للحضرمي: ألك بيعة؟ قال: لا، قال: فلك يمينه. فقال: يا رسول الله، الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه، وليس يتورع من شيء، فقال: ليس لك منه إلا ذلك.

وكذا يسوي بينهما في النظر إليهما والاستماع لهما وطلاقة الوجه وسائر وجوه الإكرام، فلا يخص أحدهما بشيء من ذلك. قال الله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾^(١) الآية، ثم هذه الأمور التسوية فيها واجبة على الصحيح، واقتصر ابن الصباغ على الاستحباب. نعم يرفع المسلم على الكافر في المجلس على الصحيح الذي قطع به العراقيون، وقيل يسوي بينهما فيه. قال الرافعي: ويشبه أن يجري الرجحان في سائر وجوه الإكرام، وما بحثه الرافعي صرح به الفوراني والله أعلم.

(فرع) لا يجوز أن يجلس الموكل إلى جانب القاضي، ويقول: وكيلى جالس مع الخصم والله أعلم. قال:

(وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ هَدِيَّةً مِنْ أَهْلِ حَتِّهِ).

لا شك أن الرشوة حرام، لأنها من قبيل الأكل بالباطل، وقد نهى الله عنه، وهي صفة اليهود، وقال عليه الصلاة والسلام: «لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ»^(٢) رواه الإمام أحمد والترمذي وصححه، ولفظ ابن ماجه «لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الرَّاشِيِّ وَالْمُرْتَشِيَّ»^(٣) وأما الهدية فالأولى سد بابها، ثم إن كان للمهدي خصومة في الحال حرم قبول هديته في محل ولايته، وإن كان له عادة بالهدية لصداقة أو قرابة، وكذا لا يقبل هدية من لم تكن له عادة قبل الولاية، وإن لم تكن له حكومة. قال رسول الله ﷺ: «هَذَا بَأْسُ الْعَالِ»^(٤) غلال،^(٥) ويروى «سُحْتٌ» رواه الإمام أحمد رضي الله عنه، وفي الصحيحين بمعناه واللفظ «مَا بَأْسُ الْعَامِلِ تَبِعَهُ يَقُولُ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدَيْ لِي هَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ؟ وَاللَّيْ نَفْسِي بِيَكِهِ» وفي

(١) سورة النساء آية: ١٣٥.

(٢) رواه أحمد: ١٦٤/٢، ١٩٠، ١٩٤، ٢١٢، ٣٨٧، ٢٧٩/٥. ورواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام

- (٩) باب ما جاء في الرأشي والمرتشي في الحكم - حديث رقم: (١٣٣٦، ١٣٣٧). ورواهما عن أبي

هريرة وحيد الله بن عمرو رضي الله عنهم. قال أبو عيسى: الحلبيان حسنان صحيحان. ورواه أبو داود

في: (٢٣) كتاب الاقضية - (٤) باب في كراهية الرشوى - حديث رقم: (٣٥٨٠). ورواه البزار

والطبراني في الكبير عن ثوبان وفيه أبو الخطاب وهو مجهول. (مجمع الزوائد: ٤/١٩٨).

(٣) رواه ابن حبان في: (١٣) كتاب الأحكام - (٢) باب التغليظ في الحيف والرشوة - حديث رقم:

(٢٣١٣). والراشي: هو المعطى للرشوة. والمرتشي: هو الآخذ لها. والرشوة بالكسر والغم وسُلَّة

إلى حاجته بالمصانعة. من الرشاء المتوصل به إلى الماء.

(٤) قوله: «غلول» وهو الخيانة في المنعم والشرقة من الغنيمة قبل القسمة. يقال: غُلَّ في المنعم يغُلُّ غُلُولًا

فهو خال. وكلُّ من خان في شيء خفيته فقد غُلَّ. وسُمِّيَتْ غُلُولًا لأن الأيدي فيها مغلولة. أي منوعة

مجمول فيها غُلٌّ، وهو المغلول الذي تجمع يد الأسير إلى عنقه. ويقال لها جامعة أيضاً.

(٥) رواه أحمد: ٤٢٤/٥. ورواه البزار من رواية إسماعيل بن عياش، عن الحجازيين رضي ضعيفة. (مجمع

الزوائد: ٤/٢٠٠). ورواه البيهقي: ١٠/١٣٨. ورواه أبو تميم في «القضاء» (٢/١٥٣).

رواية: وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ^(١) رُغَاءٌ أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَازٍ أَوْ شَاةٌ تَبْعَرُ^(٢) ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا غَفَرَتِي يُنْطَلِئُ الْآلَ هَلْ بَلَّغْتُ؟ ثَلَاثًا^(٣) وإذا كان هذا في العمال فالقاضي أولى، وإن كان المهدي لا خصومة له وله عادة بالهدية وأهدى قدر عادته ومثله جاز أن يقبلها لخروج ذلك عن سبب الولاية، وهذا هو الصحيح المتصوص، وقيل لا يجوز لاطلاق الأخبار ولا احتمال حدوث محاكمة، فلو أهدى أكثر من المعتاد أو أرفع منه مثل إن كان يهدي المأكَل فأهدى الثياب لم يجز القبول صرح به الماوردي وتبعه البغوي وغيره، قال الماوردي: ونزوله على أهل عمله ضيفاً لقبول هديتهم والله أعلم، ولو كانت الهدية في غير عمله من غير أهله، فقيل يحرم، والأصح المتصوص أنه لا يحرم، ولو أهدى إليه في عمله من هو من غير عمله بإرسال الهدية، وللمهدي حكومة حرم، وكذا إن دخل بها بنفسه ولا حكومة له، لأنه صار من عمله بالدخول، وإن أرسلها ولا حكومة، ففي جواز القبول وجهان. قلت: ينبغي أن يكون جواز القبول حيث جاز إذا كان يثق من نفسه بعدم الميل والجور، فإن لم يثق بذلك من نفسه فالوجه التحريم، لأن القبول حيث لا مسبب حامل على ترك العدل لا سيما في زماننا هذا الذي قد ظهرت فيه الرشوة فضلاً عن الهدية. واعلم أن الهدية لغزير الحكام كهدايا الرعايا بعضهم لبعض إن كانت لطلب محرم أو إسقاط حق أو إعانة على ظلم، حرم القبول والشفاعة، والمتوسط بين المهدي والأخذ من قاض وغيره، وكذا بين المرثي والراشي حكمه حكم موكله، فإن وكلاه معاً، وكان المهدي أو الراشي معذوراً لأجل خلاص حقه حرم على المتوسط، لأنه وكيل الأخذ وهو محرم عليه والله أعلم. قال:

(وَيَجْتَنِبُ الْقَضَاءَ فِي عَفْرِةٍ مَوَاضِعَ: حِينَ الْغَضَبِ وَحِينَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَشِدَّةِ الشَّوْرِ وَالْحُزْنِ وَالْفَرَحِ الْمَفْرِطِ، وَحِينَ الْمَرَضِ وَمُنَاقَعَةِ الْأَخْبَتَيْنِ وَهَلَاكِ التَّمَاسِ وَشِدَّةِ الْحَرِّ وَالْبَرَدِ).

الأصل في ذلك كله قوله عليه الصلاة والسلام «لَا يَقْضِي^(٤) الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ

(١) قوله: رُغَاءَهُ يضم الراء وتخفيف المعجمة ويالمد صوت البعير.

(٢) قوله: «تَبْعَرُ» المقصود به صوت المعز.

(٣) رواه البخاري في: (٥٦) كتاب الجهاد - (١٨٩) باب الغلول - حديث رقم: (٣٠٧٣). ورواه في:

(٢٤) كتاب الزكاة - (٣) باب إثم مانع الزكاة - حديث رقم: (١٤٠٢). ورواه في: (٥١) كتاب الهبة -

(١٧) باب من لم يقبل الهدية لعلة - حديث رقم: (٢٥٩٧). ورواه في: (٩٣) كتاب الأحكام - (٢٤)

باب هدايا العمال - حديث رقم: (٧١٧٤). ورواه مسلم في: (٣٣) كتاب الإمارة - (٦) باب غلط

تحريم الغلول - حديث رقم: (٢٤). ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة - (٦) باب مانع الزكاة -

حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٤٢٦/٢.

(٤) قوله: «لَا يَقْضِي الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانِ» فيه النهي عن القضاء في حال الغضب. قال العلماء:

ويلتحق بالغضب كل حال يخرج الحاكم فيها عن سداد النظر واستقامة الحال. كالشيخ المفرط والجور =

غَضَبَانُ^(١) رَوَاهُ الشَّيْخَانُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَرِدِ الْغَضَبُ نَفْسَهُ، بَلِ الْاضْطِرَابُ الْحَاصِلُ لَهُ بِهَ الْمَغْيِرِ لِلْعَقْلِ وَالْخَلْقِ وَهُوَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّيْخُ مَغْيِرٌ لِلْعَقْلِ، وَإِنْ تَفَاوُتَتْ فَلَا يَتَوَفَّرُ الْجَاهِدُ، وَهَلِ الْمَنْعُ لِلْكِرَاهَةِ؟ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ أَنَّهُ يَكْفُرُ، وَكَلَامُ الْمَاورِدِيِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ الْأَوَّلَى، فَإِنْ حُكِمَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ نَفْذُ حُكْمِهِ. قَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ وَجَمَاعَةٌ: وَالْغَضَبُ الْمَنْهِيُّ عَنِ الْحُكْمِ فِيهِ إِذَا كَانَ لَغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، أَمَّا إِذَا كَانَ لِلَّهِ تَعَالَى فَلَيْسَ مَنْهِيًّا عَنْهُ وَاسْتَفْرَغَهُ الرَّوْيَانِيُّ، وَقَالَ: الْمَحْذُورُ هُوَ عَدَمُ تَوْفِيرِهِ عَلَى الْجَاهِدِ، وَلَا يَخْتَلِفُ الْحَالُ فِيهِ بَيْنَ الْغَضَبِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ. قَالَ:

(وَلَا يَسْأَلُ الْمَلِكُ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَدِّ كَمَالِ الْخَوِيِّ).

إِذَا جَلَسَ الْخَصْمَانُ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي، فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ حَتَّى يَتَكَلَّمَا، وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: لَيْتَكُمَا الْمَدْحِيُّ مِنْكُمَا، وَأَنْ يَقُولَ لِلْمَدْحِيِّ إِذَا عَرَفَهُ: تَكَلَّمْ، وَغُطَّابُ الْأَمِينِ الْوَاقِفُ عَلَى رَأْسِهِ أَوَّلَى، فَإِذَا ادَّعَى الْمَدْحِيُّ وَفَرَّغَ مِنْ دَعْوَاهُ سَأَلَ حَيْثُ كَانَ الْقَاضِي الْخَصْمَ أَنْ يَجِيبَ، وَيَقُولَ لَهُ: مَا تَقُولُ، وَفِي وَجْهِهِ لَا يَطَالِبُهُ بِالْجَوَابِ حَتَّى يَسْأَلَهُ الْمَدْحِيُّ، كَمَا لَا يَطَالِبُ بِالْعَمَالِ حَتَّى يَسْأَلَ الْمَدْحِيُّ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّهُ بِسُؤَالِ الْقَاضِي تَنْفَصِلُ الْخَصْمَةُ وَيُظْهِرُ أَثَرُ الدَّعْوَى، فَإِذَا سَأَلَهُ نَظَرَ فِي الْجَوَابِ، إِنْ أَقَرَّ بِالْمَدْحِيِّ فَلِلْمَدْحِيِّ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي الْحُكْمَ، وَحَيْثُ كَانَ يَحْكُمُ بَأَنَّهُ يَقُولُ: أَخْرَجَ مِنْ حَقِّهِ، أَوْ أَلْزَمَتْكَ الْخُرُوجَ مِنْ حَقِّهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَلْ يَثْبُتُ الْحَقُّ بِمَجْرَدِ الْإِقْرَارِ أَمْ لَا يَدْفَعُ فِي ثُبُوتِهِ مِنْ قَضَاءِ الْقَاضِي كَالْيَنَّةِ؟ وَجِهَانُ أَصْحَبُهَا يَثْبُتُ بِمَجْرَدِ الْإِقْرَارِ بِخِلَافِ الْيَنَّةِ. وَالْفَرْقُ أَنَّ دَلَالََةَ الْإِقْرَارِ عَلَى وَجُوبِ الْحَقِّ جَلِيَّةٌ، وَالْيَنَّةُ تَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَاجْتِهَادٍ، وَإِنْ أَنْكَرَ الْمَدْحِيُّ عَلَيْهِ، فَلِلْقَاضِي أَنْ يَسْكُتَ، وَلَهُ أَنْ يَقُولَ لِلْمَدْحِيِّ: أَلَيْكَ الْيَنَّةُ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ لَا يَذْكُرُ شَيْئًا، لِأَنَّهُ كَالثَّلَاثِينَ، فَعَلَى

= إِنْ مَلَقَ، وَهَلُمَّ وَالْفَرْقُ الْبَالِغُ، وَمَدَامَةُ الْحَدَثِ، وَتَمَلُّقُ الْقَلْبِ بِأَمْرٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَكُلُّ هَذِهِ الْأَحْوَالِ يَكْفُرُ الْقَضَاءُ فِيهَا غُرُفًا مِنَ الْفُلْطِ، فَإِنْ قَضَى فِيهَا صَحَّ قَضَاؤُهُ. لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي شِرَازِ الْحَرَّةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَالِ. وَقَالَ فِي الْقَلْعَةِ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ وَكَانَ فِي حَالِ الْغَضَبِ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي: (٩٣) كِتَابِ الْأَحْكَامِ - (١٣) بَابِ هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يَفْتِي وَهُوَ غَضَبَانٌ - حَدِيثٌ رَقْم: (٧١٥٨). وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي: (٣٠) كِتَابِ الْأَفْضِيَةِ - (٧) بَابِ كِرَامَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ - حَدِيثٌ رَقْم: (١٦). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: (٢٣) كِتَابِ الْأَفْضِيَةِ - (٩) بَابِ الْقَاضِي يَقْضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ - حَدِيثٌ رَقْم: (٣٥٨٩). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي: (١٣) كِتَابِ الْأَحْكَامِ - (٧) بَابِ مَا جَاءَ لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ - حَدِيثٌ رَقْم: (١٣٣٤). وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي يَكْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي: (٤٩) كِتَابِ الْقَضَاءِ - (٣٢) بَابِ النَّهْيِ عَنْ أَنْ يَقْضِيَ فِي قَضَاءِ بَقَضَاءَيْنِ - حَدِيثٌ رَقْم: (١). وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي: (١٣) كِتَابِ الْأَحْكَامِ - (٤) بَابِ لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ وَهُوَ غَضَبَانٌ - حَدِيثٌ رَقْم: (٢٣١٦). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ: ٣٦/٥ - ٣٨، ٤٦، ٥٢. وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَأَبُو يَعْلَى عَنْ أَمِّ سَلَمَةَ وَفِيهِ عِبَادٌ مِنْ كَثِيرِ الثَّقَفِيِّ وَهُوَ مَرْثُوكٌ. (مَجْمَعُ الزَّوَالِدِ ٤/ ١٩٤).

الصحيح إن قال المدعي: لي بيعة حاضرة وأقامها فلا كلام، وإن قال: لا أقيمها وأريد يمينه مكن منه، وإن قال: ليس لي بيعة حاضرة، فحلف المدعي عليه ثم جاء ببيعة سمعت، وإن قال: لا بيعة لي لا حاضرة ولا غائبة سمعت أيضاً على الأصح، لأنه ربما لم يعرف أو نسي، ثم عرف أو تذكر، وقيل لا تسمع للمناقضة والله أعلم. قال:

(وَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِقَدِّ سَوَالِ الْمُدَّعِي).

لا يحلف القاضي المدعي عليه إلا بعد أن يطلب ذلك المدعي، لأن استيفاء اليمين حقه فيتوقف على إذنه كالدين، فإن حلفه قبل الطلب، فلا يعتد بها على الصحيح، فعلى هذا يقول القاضي للمدعي: حلفه إن شئت وإلا فاقطع طلبك عنه، ولو حلف المدعي عليه بعد طلب المدعي يمينه وقبل إحلاف القاضي لم يعتد بها أيضاً، صرح به القاضي حسين، ولو فوض القاضي إلى الحالف اليمين فاستوفاهما على نفسه، ففي الاعتداد بها وجهان والله أعلم.

(فروع) قال المدعي: أبرأتك من اليمين سقط حقه في هذه الدعوى وله استئناف الدعوى وتحليفه، قاله في التهذيب والمهذب، وجزم به النووي في أصل الروضة قال ابن الرفعة: ويظهر أنه مبني على قول العراقيين، أما على قول المراوغة فيظهر أن لا تسوغ الدعوى عليه ثانياً والله أعلم. قال:

(وَلَا يُلْقَنُ خَصْماً حُجَّةً، وَلَا يَتَمَتَّبُ بِالشَّهَادَةِ^(١)).

ليس للمقاضي أن يلحق خصماً دعوى ولا كيف يدعي على الأصح لما في ذلك من إظهار الميل، وضابطه أن لا يلحق أحدهما ما يضر بالآخر، ولا يهديه إليه مثل أن يقصد الإقرار فيلقنه الإنكار، أو يقصد النكول فيجرؤه على اليمين أو بالعكس، وفي معنى ذلك أن يتوقف الشاهد فيجرؤه على الشهادة أو بالعكس إلا في الحدود التي تدرأ بالشبهات وقول الشيخ [ولا يتعنن بالشهادة] هذا نص عليه الشافعي رحمه الله، فقال: ولا يجوز أن يتعنن بالشاهد، قال الماوردي: وذلك من أوجه:

الأول أن يظهر التكبر عليه والاستهزاء به وهو طاهر السنر وافر العقل، وكلنا ذكره أبو الطيب وابن الصباغ. الثاني أن يسأله من أين علمت هذا أو كيف تحملت أو لعلك سهوت؟ الثالث أن يتبعه في ألفاظه ويعارضه، لأن في ذلك ميلاً على المشهود له وإفضاء إلى ترك الشهادة، ولا يجوز أن يصرخ على الشاهد ولا ينهره والله أعلم. قال:

(وَلَا تُكَلِّمُ الشَّهَادَةَ إِلَّا مِمَّنْ بُيِّنَتْ عَدَاكُتُهُ^(٢)).

(١) الشهادة: أن يخبر المرء صادقاً بما رأى، أو سمع.

(٢) وشروط الشاهد: أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً عدلاً، غير متهم، ومعنى غير متهم: أن لا يكون ممن لا

العدالة في الشهادة معتبرة بنص القرآن العظيم، وصفتها تأتي إن شاء الله تعالى، فإذا شهد عند القاضي شهود، فإن عرف فسقطهم ردّ شهادتهم ولم يحتاج إلى بحث، وإن عرف عدالتهم قبل شهادتهم ولا حاجة إلى التعديل، وإن طلبه الخصم ولم يعرف حالهم لم يجز قبول شهادتهم والحكم بها إلا بعد الاستزكاء والتعديل، سواء طعن الخصم فيهم أو سكت، لأنه إذا قبلهم وسأل الحكم بشهادتهم لزمه، ولا يجوز الحكم إلا بعد البحث عن شروط الشهادة، ولا يجوز الاكتفاء بأن الظاهر من حال المسلم العدالة، كما لا يجوز بأن الظاهر من حال من في دار الإسلام الإسلام اكتفاء بالدار، فلو أقر الخصم بعدالتهم فهل يحكم بلا بحث؟ وجهان: قيل نعم، لأن البحث حقه وقد اعترف بعدالتهم، والصحيح لا بد من البحث والتعديل من أجل حق الله تعالى، ولهذا لا يجوز الحكم بشهادة فائق وإن رضي الخصم، ولأن الحكم بشهادته يتضمن تعديله، والتعديل لا يثبت بقول واحد، ويكفي في التعديل أن يقول: هو عدل، لأنه أثبت العدالة التي اقتضاها ظاهر إطلاق الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِتُوا ذَوِيَّ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(١) وهذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي رضي الله عنه في كتاب حرمة، ونص في موضع آخر منه أنه يقول: عدل رضي واشترطه بعض الأصحاب، وقيل لا بد أن يقول: هو عدل عليّ ولي، قال الإمام: وهو أبلغ عبارات التزكية، ونص عليه الشافعي رضي الله عنه في الأم والمختصر^(٢)، لأن قوله عدل لا يثبت

= تقبل شهادتهم كمعوي النسب لبعضهم، وكأحد الزوجين لصاحبه، وكشهادة الذي يجر نفسه نفعاً، أو يدفع عنها ضرراً، ولشهادة العدو على عدوه، لقوله ﷺ: «لا تجوز شهادة خائن، ولا غائبة، ولا ذي حصر على أخيه، ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت». الغمر: الاحنة والشحناء والعداوة. القانع: الخادم أو الرجل ينفق عليه أهل البيت لوجود سبب المحابة لهم، بوصفه تابعاً لهم. الحديث رواه أحمد وأبو داود وأخرجه البيهقي وقال في التلخيص: متله قوي.

(١) سورة الطلاق آية: ٢.

(٢) قال الشافعي: ليس من الناس أحد تعلمه إلا أن يكون قليلاً يحض الطاعة والمروءة حتى لا يخطئهما بمعصية، ولا يحض المعصية وترك المروءة حتى لا يخطئهما في شيء من الطاعة والمروءة، فإذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة قبلت شهادته، وإذا كان الأغلب الأظهر المعصية وخلاف المروءة ردت شهادته ولا يقبل الشاهد حتى يثبت عنه بخبر منه أو بينة أنه حر، ولا تجوز شهادة جازٍ إلى نفسه ولا دافع عنها ولا على خصم لأن الخصومة موضع عداوة ولا لولد بناته وإن سفلوا، ولا لأبائه وأمهاته وإن بعدوا، ولا من يعرف بكثرة الغلط أو الغفلة، ولو كنت لا أجيز شهادة الرجل لأمراته لأنه يزنها، ما أجزت شهادة الأخ لأخيه إذا كان يرته، ولا أرد شهادة الرجل من أهل الأهواء إذا كان لا يرى أن يشهد لمواقفه بصديقه وقبول يميته، وشهادة من يرى كلبه شركاً بالله ومعصية تجب بها النار أولى أن تطيب النفس بقبولها من شهادة من يخفف المأثم فيها، وكل من تأول حراماً عندنا فيه حد أو لا حد فيه لم نرد بذلك شهادته. (الأم ٢٥٦/٥ - ٢٥٧)،

العدالة على الإطلاق، لجواز أن يكون عدلاً في شيء دون شيء، فبهله الزيادة يزول الاحتمال، كذا علله أبو إسحاق، وعلله غيره بأن العدل قد يكون ممن لا تقبل شهادته له بأن يكون أباه أو ابنه أو لا تقبل عليه لعداوة، فإذا قال: عليّ ولي زال الاحتمال، فإن علم أنه لا نسب بينهما ولا عداوة لزم ذلك على التعليل الأوّل دون الثاني، قاله الماوردي والله أعلم. قال:

(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ عَدُوٍّ عَلَى عَدُوٍّ، وَلَا شَهَادَةُ وَالِدٍ لَوَلَدِهِ وَلَا وَلَدٍ لَوَالِدِهِ)^(١)

يشترط في الشاهد عدم التهمة ولها أسباب. منها البغضية التي تشتمل على الأصول والفروع. ومنها العداوة فلا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت لأمر دنيوي لقوله تعالى: ﴿وَأَدْنَىٰ أَلَا تَرَكَابُوهَآ﴾^(٢) والعداوة أقوى الريب ولقوله ﷺ «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا مُجْلُودٍ حَلًا وَلَا ذِي غَمَرٍ وَلَا جُنَّةٍ وَلَا ظَنِينٍ فِي قَرَابَةٍ» رواه^(٣) أبو داود ولم يضعفه، نعم ضعفه الترمذي. والغمر بكسر الغين المعجمة: الشحنة، وقيل العداوة. فإن قيل بم تعرف العداوة؟ فالجواب قال القاضي حسين: العدو هنا من يظهر من أقواله وأفعاله ما يظن به العداوة بحيث يشمت بمصائبه ويحزن بمساره ويتمنى له كل شر، وكلام الراعي قريب منه. وعدّ الماوردي من أسباب العداوة القلف والغصب والسرقة والقتل وقطع الطريق، فلا تقبل شهادة المفضوب منه على الغاصب ولا المسروق منه على السارق، ولا وليّ المقتول على القاتل، وكلذا المقتول على القائف، وما ذكره الماوردي نص عليه الشافعي رضي الله عنه والله أعلم. ولا تقبل شهادة الوالد لولده وإن سفل، ولا شهادة الولد لوالده^(٤) وإن علا،

(١) قال الشافعي: ولا يجوز شهادة صاحب إحنة، يعني صاحب عداوة.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٣) رواه أبو داود في: (٢٣) كتاب الأفضية - (١٦) باب من ترد شهادته - حديث رقم: (٣٦٠٩، ٣٦٠٩). رواه الترمذي في: (٣٣) كتاب الشهادات - (٢) باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته - حديث رقم: (٢٢٩٩). ورواه عن عائشة. قال أبو عيسى: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو قال: ولا تعرف معنى هذا الحديث ولا يصح عندي من قبل إسناده. والعمل على هذا عند أهل العلم في هذا أن شهادة القريب جائزة لقريبته. ورواه ابن ماجه في: (١٣) كتاب الأحكام - (٣) باب من لا تجوز شهادته. - حديث رقم: (٢٣٦٦). قال محققه: في الزوائد: في إسناده حجاج بن أرطاة وكان يندس وقد رواه بالنعنة. ورواه أحمد: ١٨١/٢، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٢٥. ورواه الدارقطني حديث رقم: (٥٢٨). والبيهقي: ٢٠٠/١٠.

(٤) قال الترمذي: تختلف أهل العلم في شهادة الوالد للولد والولد للوالد، ولم يجز أكثر أهل العلم شهادة الوالد للولد، ولا الولد للوالد. وقال بعض أهل العلم: إذا كان عدلاً فشهادة الوالد للولد للولد جائزة، وكذلك شهادة الولد للوالد، ولم يخطفوا في شهادة الأخ لأخيه أنها جائزة، وكذلك شهادة كل قريب لقريبه.

لقله تعالى: ﴿فَلَكُمْ أَمْسَطَ عِنْدَ اللَّهِ وَالْقَوْمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾^(١) والريبة هنا حاصلة لشدة الميل والمحبة، وقد قال ﷺ ﴿فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي﴾^(٢) أي قطعة، وإذا كان الولد جزءاً أشبهت الشهادة له شهادة الشخص لنفسه، وقد جاء زيادة من تمة الحديث «وَلَا شَهَادَةُ الْوَلَدِ لِوَالِدِهِ، وَلَا الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ» وتكلم العلماء في هذه الزيادة، فإن صححت وإلا ففي قوله «وَلَا ظَنِّينَ فِي قُرَابَةٍ» دليل عليه، وفي القديم أنها تقبل، وبه قال المزني، وأبو ثور، وابن المنذر، واحتجوا بأن الشخص لا يكون صادقاً في شيء دون شيء، والملعب المعروف الأول، وما ذكره باطل يمنع شهادته لنفسه، ويؤخذ من قول الشيخ أنه يقبل شهادة بعضهم على بعض وهو كذلك، وفي مقالة لا تقبل شهادة الولد على والده مما يقتضي قصاصاً أو حدّ قذف لأنه لما لم يقتل بقتله ولا يحدّ بقلبه لم يحدّ ولم يقتل بقوله، والأول هو الصحيح، والله أعلم.

(فرع) شهد الابن على أبيه أنه طلق شربة أمه فهل يقبل؟ قولان: قيل لا لأنه منهم بجر إلى أمه نفعاً، لانفرادها به فهي شهادة لأمه، والأصح القبول، لأنها شهادة على أبيه لغير أمه ولو شهدا على أبيهما أنه قذف أمهما لم تسمع لأنها شهادة للام، والله أعلم. قال:

﴿وَلَا يَقْبَلُ كِتَابُ قَاضٍ إِلَى قَاضٍ فِي الْأَحْكَامِ إِلَّا بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ بِمَا فِيهِ﴾.

اعلم أنه يجوز الدعوى على الميت الذي لا وارث له معين، وعلى الصبي الذي لا نائب له بالاتفاق منا ومن أبي حنيفة رحمه الله، وكذا يجوز الدعوى على الغائب الذي لا وكيل له على المشهور المقطوع به، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾^(٣) وما شهدت به البيعة حق فوجب الحكم، ولقوله عليه الصلاة والسلام لزوجة أبي سفيان تخلي ما يكفيك^(٤) فإنه قضاء على غائب، وقام علمه عليه الصلاة والسلام بأنها زوجته مقام البيعة،

(١) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٢) رواه البخاري في: (١٧) كتاب النكاح - (١٠٩) باب ذب الرجل عن ابنته في الفرية والإتصاف - حديث رقم: (٥٢٣٠). ورواه في: (٦٢) كتاب فضائل الصحابة - (١٢) باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ - حديث رقم: (٣٧١٤). ورواه في: (١٦) باب ذكر أصحاب النبي ﷺ - حديث رقم: (٣٧٢٩). ورواه في: (٢٩) باب مناقب فاطمة عليها السلام - حديث رقم: (٣٧٦٧). ورواه مسلم في: (٤٤) كتاب فضائل الصحابة - (١٥) باب فضائل فاطمة، بنت النبي، عليهما الصلاة والسلام - حديث رقم: (٩٣)، (٩٤). ورواه أبو داود في: (١٢) كتاب النكاح - (١٣) باب ما يكره أن يجمع بينهن من النسب - حديث رقم: (٢٠٧١). ورواه الترمذي في: (٤٦) كتاب المناقب - (٦١) باب فضل فاطمة بنت محمد ﷺ - حديث رقم: (٣٨٦٧). ورواه عن المسور بن مخرمة. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في: (٩) كتاب النكاح - (٥٦) باب الفرية - حديث رقم: (١٩٩٨). ورواه أحمد: ٥/٤، ٣٢٦.

(٣) سورة ص آية: ٢٦.

(٤) الحديث سبق تخريجه، وله قصة في الإصابة.

وقوله عَلَيْهِ دليل على أنه ليس بفتوى وإلا لقال: لا بأس به ونحوه، وقال عمر رضي الله عنه في قضية الأسيف: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَنْبٌ فَلْيَأْتِنَا غَدًا فَإِنَّا بَاسِعُو سَالِهِ وَقَاسِمُوهُ بَيْنَ غُرَمَاتِهِ»^(١) وكان غائباً. رواه مالك في الموطأ، وفي آخر الأثر وَرَلَيْكُمُ^(٢) وَالَّذِينَ فَإِنَّ أَوَّلَهُ هُمْ وَأَخْرَجَهُ^(٣) حَرْبٌ^(٤) ولأن في الامتناع على الغائب إضاعة الحقوق إذ لا يصحز الممتنع من الوفاء عن الغيبة، وألحق القاضي حسين بالغيبة ما إذا حضر المجلس فهرب قبل أن يسمع الحاكم البينة أو بعده وقبل الحكم، فإنه يحكم عليه قطعاً، فإذا حكم حاكم على غائب بشهادة شاهدين أو بإقراره أو بنكوله، ويمين المدعي والمحكوم به حق في ذمته أو قصاص إن جؤزنا القضاء على الغائب به كما هو الصحيح أو عقار في يده، فسأل المدعي أن يكتب إلى قاض البلد الذي فيه الخصم لتعلم اجتماعهما أو خشية التأخير أو غير ذلك كتب إليه بما حكم به، وهذا لا نزاع فيه لأن حكمه لازم، فلزم كل واحد تنفيذه بخلاف ما لو ثبت عنده ولم يحكم حيث يفصل بين قرب المسافة وبعدها لأن مع القرب يسهل إحضار الشهود، ثم للإنهاء طريقان: أحدهما أن يشهد على حكمه عدلين يخرجان إلى ذلك البلد، والأولى أن يكتب بذلك كتاباً أولاً ثم يشهد. وصورة الكتاب: حضر فلان وأضى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا، وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وعدلا عندي، وحلف المدعي وحكمت له بالمال فسلاني أن أكتب إليك كتاباً في ذلك فأجبت وأشهدت بذلك فلاناً وفلاناً، ويجوز أن يقتصر على حكمت بكلاً لحجة أوجب الحكم لأنه قد يحكم بشاهد ويمين أو بعلمه إن جؤزناه، وهذه حيلة يدفع بها القاضي قلع الحنفية إذا حكم بشاهد ويمين، فإذا كتب، فينبغي أن يقرأ الكتاب أو يقرأ بين يديه عليهما، ثم يقول لهما: أشهدا علي بما فيه أو على حكمي المبين فيه، وفي الشامل لابن الصباغ: أنه لو اقتصر بعد القراءة على قوله: هذا كتابي إلى فلان أجزأ، وفي وجه يكفي مجرد القراءة عليهما، ولو لم يقرأ الكتاب عليهما، ولم يعلم بما فيه، وقال القاضي: أشهدكما على أن هذا كتابي وما فيه خطي لم يكف، ولم يكن لهما أن يشهدا على حكمه لأن الشيء قد يكتب بلا قصد تحقيقه، ولو قال: أشهدكما على أن ما فيه حكمي أو على أنني قضيت بمضمونه لم يكف على الصحيح حتى يفصل ما حكم به. وأعلم أن التعويل على الشهود، والمقصود من الكتاب التذكير، ولهذا لو ضاع الكتاب أو انمحق، وشهدا بمضمونه المضبوط عندهما قبلت شهادتهما وقضى بها، ويشترط

(١) رواه مالك في - (٣٧) كتاب الوصية - (٨) باب جامع القضاء وكراهيته - حديث رقم: (٨). وأخرجه البيهقي: ٤٩/٦.

(٢) قوله: «ولياكم والذين» أي احلوه.

(٣) قوله: «حرب» بفتح الراء وسكونها. أي أخذ مال الإنسان وتركه لا شيء له.

(٤) هو الحديث السابق الذي رواه مالك.

إشهاد رجلين عدلين، فلا يقبل رجل وامرأتان، وقيل يقبل إن تعلقت بمال، والصحيح الأول، والله أعلم. قال:

(فصل: وَيَقْتَضِي الْقَاسِمُ إِلَى سَبْعَةِ شَرائط: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، والعَدَلَةُ، والحِسَاب، فَإِنْ تَوَاضَى الشَّرِيكَانِ بِمَنْ يَفْسِمُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَقْتَضِرْ إِلَى ذَلِكَ).

الأصل في القسمة: الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ (١) وقال عليه الصلاة والسلام: «الشُّفْعَةُ» (٢) فَيَمَّا لَمْ يُقَسِّمَ الحديث (٣)، وقسم عليه الصلاة والسلام الغنائم، وكذا الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم من بعده. ثم القسمة تارة يتولاها الشركاء بأنفسهم، وتارة يتولاها منصوب القاضي، فإن تولاهما منصوب القاضي، فيشترط فيه الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، والعدالة، لأنها ولاية، ومن لم يتصف بذلك فليس أهلاً للولاية، ويشترط أيضاً، أن يكون عالماً بالقسمة يعني بالحساب والمساحة لأنها آلة القسمة، واعتبر الماوردي والبغوي مع ذلك أن يكون زهواً قليل الطمع، وهل يشترط أن يكون عالماً بالقيم لاحتياجه إلى ذلك أم يستحب؟ وجهان، ولو نصب الشركاء من يقسم بينهم، فإن جعلوه وكيلاً فلا يشترط ذلك بل يجوز أن يكون عبداً أو فاسقاً صرح به جماعة. قال الرافعي: كلنا أطلقوه، وينبغي أن يكون في العبد الخلاف في توكيله في البيع، وإن نصبه الشركاء حكماً فقد أطلق البنديجي وأبو الطيب وغيرهما أنه يعتبر فيه صفات قاسم الحاكم. قال ابن الصباغ بعد ذكره ذلك: ينبغي إذا قلنا باعتبار الرضا بعد الفرقة أنه لا يشترط عدالته وحرية، وقال ابن الرفعة: بل ينبغي اشتراطهما وإن اعتبرنا الرضا بعد الفرقة لأن القائل به يجعل تمام التحكيم موقوفاً على هذا الرضا، فهي حينئذ بعد الرضا قسمة من حاكم، فاشتطرت فيه صفات الحاكم كما اشتطرتها في التحكيم في الأموال، وإن لم يلزم حكمه فيها إلا بالرضا بعده عند هذا القائل، وهذا كله إذا لم يكن في القسمة تقويم،

(١) سورة النساء آية: ٧.

(٢) قوله: «الشُّفْعَةُ» الشُّفْعَةُ بضم المعجمة وسكون الفاء وغلط من حركها، وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج، وقيل من الزيادة، وقيل من الإحانة. وفي الشرح: انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العرض المسمى. ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا ما نقل عن أبي بكر الأصبغ إنكارها.

(٣) رواه البخاري في: (٣٦) كتاب الشفعة - (١) باب الشفعة فيما لم يقسم - حديث رقم: (١). ورواه في:

(٤٧) كتاب الشركة - (٨) باب الشركة في الأرضين وغيرها - حديث رقم: (٢٤٩٥). ورواه في: (٩)

باب إذا قسم الشركاء الدور أو غيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة - حديث رقم: (٢٤٩٦). ورواه في:

(٩٠) كتاب الحل - (١٤) باب في الهبة والشفعة - حديث رقم: (٦٩٧٦). ورواه الدارمي في: (١٨)

كتاب البيع - (٨٢) باب في الشفعة - حديث رقم: (٢).

فإن كان فسيأتي إن شاء الله تعالى، والله أعلم. قال:

(وَإِذَا كَانَ فِيهَا تَقْوِيمٌ لَمْ يَقْتَصَرْ فِيهَا عَلَى أَقَلِّ مِنَ اثْنَيْنِ)^(١).

اعلم أن أملاك المشتركة قسمتها على نوعين عند العراقيين: قسمة فيها ردّ، وقسمة لا ردّ فيها، وعند المرازقة على ثلاثة أنواع: قسمة فيها ردّ، وقسمة تعديل، وقسمة إفراز: فقسمة الإفراز تسمى قسمة المتشابهات، وإنما تجري في الحبوب والدرهم والأدهان وسائر المثليات، وكذا تجري في الدار المتفقة الأبنية والأرض المتشابهة الأجزاء، وما في معناها، فتعديل الأنصبة في الميكل بالكيل، وفي الموزون بالوزن والأرض المتساوية تجزأ أجزاء متساوية بعدد الأنصبة إن تساوت بأن كانت لثلاثة أثلاثاً فيجعل ثلاثة أجزاء متساوية، ثم يؤخذ ثلاث رقايع متساوية، ويكتب على كل رقعة اسم شريك أو جزء من الأجزاء، ويميز بعضها عن بعض بحد أو جهة أو غيرهما، وتدرج في بنادق متساوية وزناً وشكلاً من طين أو شمع ونحوهما، وتجعل في حجر رجل لم يحضر الكتابة والإخراج، فإن كان صيباً، أو أعجباً كان أولى، ثم يؤمر بإخراج رقعة على الجزء الأول إن كتبت أسماء الشركاء، فمن خرج اسمه أخذه، ثم يؤمر بإخراج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الأول، فمن خرج اسمه أخذه، وتعين الباقي للثالث، وكما تجوز القسمة بالرقاع المدرجة تجوز بالمصى والحصا ونحوهما، وإذا طلب أحد الشركاء في هذه القسمة فامتنع أجبر الممتنع على الصحيح لأنه لا ضرر ويتخلص من سوء المشاركة، وتسمى هذه قسمة إجبار كما تسمى قسمة إفراز.

النوع الثاني: قسمة التعديل والمُشترك الذي تعدل سهامه تارة يكون شيئاً واحداً، وتارة

(١) لصحة هذه الشركة: أن تكون بين مسلمين، إذا لا يؤمن من غير المسلمين أن يتعامل بالربا، أو يخلل فيها مالاً حراماً، إلا أن يكون التصرف من بيع وشراء بيد المسلم فإنه لا مانع إذا لُدم الخوف من إدخال مال حرام على الشركة أن يكون برأس المال معلوماً وقسط كل واحد من الشركاء معروفاً لأن الربح والوضعية مترتبان على معرفة رأس المال والسهم فيه. وبالجعل برأس المال أو أسهم الشركاء يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل وهو حرام لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ البقرة، وأن يكون الربح مشاعاً يوزع بحسب السهم فلا يجوز أن يقول: إن ما ربحناه من الضأن فهو لفلان، وما ربحناه من الكتان مثلاً فهو لفلان لما في ذلك من الغرر وهو محرم. أن يكون رأس المال نقوداً ومن كان لديه عرض وأراد الاشتراك قوم عرضه بنقد سعر يومه ودخل في الشركة، لأن المروض مجهولة القيمة والمعاملة بالمجهول متنوعة شرعاً لما تؤدي إليه من تضييع الحقوق وأكل مال الناس بالباطل. أن يكون العمل بحسب السهام كالربح والوضعية فمن كان نصيبه في الشركة الربع فإن عليه عمل يوم من أربعة أيام مثلاً وهكذا. فإن استأجروا عاملاً فأجرتة من رأس المال بحسب سهمه الشركاء وإن مات أحد الشريكين بطلت الشركة وكذا إن جن مثلاً ولورثة الميت وأولياء المجنون حل الشركة أو إمضاؤها بمقتضى الأول.

يكون شيئين فصاعداً، فإن كان شيئاً واحداً كالأرض تختلف أجزاؤها لاختلافها في قوة النبات والقرب من الماء ونحو ذلك، فيكون ثلثها لجودته كثليتها بالقيمة مثلاً، فيجعل هذا سهماً، وهذان سهماً إن كانت بينهما نصفين، وإن كانت شيئين فصاعداً، فإن كانت عقاراً كدارين أو حانوتين متساوي القيمة، فطلب أحدهما القسمة بأن يجعل لهما داراً، ولهذا داراً، لم يجبر الممتنع سواء تجاوز الحانوتان أو الداران أم لا، لاختلاف الأغراض باختلاف المحال والأبنية، فلو كانت دكاكين صغاراً متلاصقة لا يحتمل أحدها القسمة ويقال لها المضاد، فطلب أحدهما القسمة أعياناً، فهل يجبر الممتنع؟ وجهان: أحدهما لا كالمفترقة، وكالدور وأصحهما نعم يجبر للحاجة، وكذا حكم الخان المشتمل على بيوت ومسكن، ولو كانت دار بين اثنين لها علو أو سفلى، فطلب أحدهما قسمتها علواً أو سفلاً أجبر الآخر عند الإمكان، وإن طلب أحدهما أن يجعل العلو لواحد، والسفلى لآخر لا يجبر كلا أطلقه الأصحاب وإن كان غير عقار كأن اشتركا في دواب، أو أشجار، أو ثياب ونحوها، فإن كانت من نوع واحد، وأمكن التسوية بين الشريكين عدداً فالمذهب أنه يجبر على قسمتها أعياناً لقلّة اختلاف الأغراض، فيها، بخلاف الدور، وإن لم تمكن التسوية كثلاثة أعيد بين اثنين بالسوية إلا أن أحدهم يساوي الآخرين في القيمة، فإن قلنا بالإجبار عند استواء القيمة وهو المذهب، فهنا قولان كالأرض المختلفة الأجزاء، وإن كانت الشركة لا ترتفع إلا عن بعض الأعيان كمبدين بين اثنين قيمة أحدهما مائة وقيمة الآخر مائتان، فطلب أحدهما القسمة ليختص من خرجت له القسمة بالخسيس، ويكون له في النفيس ربعه ففيه خلاف: والأرجح لا إجبار هنا لأن الشركة لا ترتفع بالكلية، وإن كانت الأعيان أجناساً كدواب، وثياب، وحنطة، وشعير، ونحو ذلك، أو أنواعاً كجمل بختي، وعربي، وضأن، ومعز، ونوبين كنان، وقطن ونحو ذلك، فطلب أحدهما أن يقسم أجناساً أو أنواعاً لم يجبر الآخر، وإنما يقسم بالتراضي، وكذا لو اختلعت الأنواع وتعدت التمييز كتمر جيد وودي، فلا قسمة إلا بالتراضي على ما قطع به الجمهور وهو المذهب.

النوع الثالث: قسمة الرّد. وصورتها أن يكون في أحد جانبي الأرض بئر أو شجر أو في الدار بيت لا يمكن قسمته، فتضبط قيمة ما اختص ذلك الجانب به، وتقسم الأرض والدار على أن يرّد من يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة، وهذه لا إجبار عليها بخلاف، لأنه دخل في ذلك ما لا شركة فيه، وكذا لو كان بينهما عيّدان ونحوهما بالسوية، وقيمة أحدهما ألف، وقيمة الآخر ستمائة، واقتسما على أن يرّد أخذ النفيس مائتين يستويا، هذا هو المذهب المشهور، نعم لو تراضيا بقسمة الرّد جاز وبالجمله فالراجع أن قسمة الرّد والتعديل بيع، وقسمة الأجزاء إفراز على الرجوع، ويشترط الرّد في الرضا بعد خروج القرعة، وكذا لو

تراضيا بقسمة ما لا إيجاب فيه اشترط الرضا بعد القرعة على الراجح كقولهما: رضينا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة. إذا عرفت هذا فإن لم يكن في القسمة تقويم، وقد أمر الحاكم بها جبراً جاز قاسم واحد لأن قسمته تلزم بنفس قوله فأشبه الحاكم، وهذا هو الملعب وبه قطع جماعة، وإن كان في القسمة تقويم لم يكف إلا قاسمان لأن التقويم لا يثبت إلا باثنين كذا حكاه الرافعي، والبندنجي، والماوردي، والرويانبي، والبغوي، وصاحب الكافي، وتبعهم النووي. قال ابن الرفعة: وقضيته أن الحاكم لو فوض لواحد سماع البيئة بالتقويم وأن يحكم به لا يكفي، وقد قال الإمام: إن ذلك سائغ، وعبرة الروضة إن كان تقويم اشترط اثنان، ولالإمام أن ينصب قاسماً يجعله حاكماً في التقويم، ويعتمد على عدلين، وقال ابن الرفعة: إن تعلقت بصبي أو مجنون اشترط اثنان وإلا فلا، وقضية كلام ابن الرفعة أن ذلك يجري فيما لا تقويم فيه. واعلم أنه لو فوض الشركاء القسمة إلى واحد بالتراضي جاز بلا خلاف. قاله الرافعي وتبعه النووي والله أعلم. قال:

(وَإِذَا دُعِيَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ إِلَى قِسْمَةٍ مَا لَا ضَرَرَ فِيهِ لَزِمَ الْآخَرَ إِجَابَةً).

الأعيان المشتركة إذا طلب أحد الشريكين أو الشركاء قسمتها وامتنع الآخر ينظر: إن كان لا ضرر في القسمة أجبر الممتنع وذلك كالثياب الغليظة التي لا تنقص بقطعها والأراضي والدور والحبوب ونحو ذلك لأنه لا ضرر، وإن كان عليها ضرر كالجواهر، والثياب النفيسة التي تنقص بقطعها أو الرخا، أو البئر، أو الحمام الصغير لم يجبر الممتنع لقوله ﷺ «لَا ضَرَرَ»^(١) «وَلَا ضِرَارَ»^(٢) ولنتبه عليه الصلاة والسلام عن إضاعة المال فلو طلبوها من الحاكم، وكانت المنفعة تبطل بالكلية لم يجبهن ويمنعهم أن يقتسموا بأنفسهم لأنه سفه، وإن نقصت كسيف يكسر لم يجبهن على الأصح، لكن لا يمنعن أن يقتسموا بأنفسهم، وإن كان على أحدهما ضرر دون الآخر مثل أن يكون لأحدهما عشر الأرض، والآخر تسعة أعشار، وإذا قسمت أمكن صاحب الأعشار الانتفاع بها دون الآخر، فإن طلب صاحب العشر لم يجبر الآخر على الأصح، وإن طلبها الآخر أجبر صاحب العشر على الأصح لأن صاحب العشر امتنع في طلبه، إذ لا نفع له فيما يملك بعد القسمة بخلاف الآخر، فإنه يتنفع فيعذر. قلت: ينبغي أن يقال إن كان صاحب العشر له ملك ملاصق إلى ما يحصل له بالقسمة أو

(١) قوله: «لا ضرر ولا ضرار» الضرر خلاف النفع والضرار من الاثنين، فالعنى ليس لأحد أن يضر صاحبه بوجه. ولا لاثنتين أن يضر كل منهما بصاحبه، ظناً أنه من باب التبادل، فلا إثم عليه.

(٢) رواه ابن ماجه في: (١٣) كتاب الأحكام - (١٧) باب من بنى في حقه ما يضر بجاره - حديث رقم: (٢٣٤٠). قال محققه: في الزوائد: في حديث عبادة هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع. لأن إسحاق

بن الوليد، قال الترمذي وابن عسلي: لم يدرك عبادة بن الصامت. وقال البخاري: لم يلق عبادة.

موات، وبالإضافة إلى ذلك يتنفع به، فنبغي الاجبار لدفع سوء المشاركة وحصول الانتفاع، والله أعلم. قال:

(فصل: في البيعة: وَإِذَا كَانَ مَعَ الْمُذْمَى بَيْعٌ سَمِعَهَا الْحَكَمَ وَحَكَمَ لَهُ بِهَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْعَةً فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُذْمَى عَلَيْهِ).

الأصل في الدعاوي قوله ﷺ «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رَجُلٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُذْمَى عَلَيْهِ»^(١) رواه الشيخان واللفظ لمسلم، وفي البيهقي «الْبَيْعَةُ عَلَى الْمُذْمَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُذْمَى عَلَيْهِ»^(٢) والمعنى في جعل البيعة في جانب المذمى لأنها حجة قوية بانتفاء التهمة لأنها لا تجلب لنفسها نفعاً، ولا تدفع عنها ضرراً، وجانب المذمى ضعيف لأن ما يقوله خلاف الظاهر، فكلف الحجة القوية ليقوي بها ضعفه، واليمين حجة ضعيفة، لأن الحالف متهم يجلب لنفسه النفع وجانبه قوي إذ الأصل براءة ذمته فاكتموا منه بالحجة الضعيفة، والصحيح أن المذمى من يخالف قوله الظاهر، والمذمى عليه من يوافق قوله الظاهر، فإذا أقام المذمى البيعة قضى له بها ولو كان بعد حلف المذمى عليه لاطلاق الخبر، وقدمت البيعة على اليمين لأن اليمين من جهة الخصم، وهو قول واحد بخلاف البيعة فيها، فإن لم تكن بيعة، فالقول قول المذمى عليه للحديث، وفي الصحيحين «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُذْمَى»^(٣) والله أعلم. قال:

(وَأَنْ تَكُلَ عَنِ الْيَمِينِ رَدَّتْ عَلَى الْمُذْمَى فَيَحْلِفُ وَيَسْتَحِقُّ).

إذا كان الحق المذمى به لشخص معين يمكن تحليفه، وتكفل المذمى عليه ردت اليمين على المذمى لأنه عليه الصلاة والسلام «رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ»^(٤) ذكره البيهقي والدارقطني، وقد ردت اليمين على زيد بن ثابت، فحلف، وعلى عثمان رضي الله عنه فلم يحلف وهو مستفيض عن الصحابة رضي الله عنهم ولم يظهر منهم مخالف، فإن لم يمكن

(١) رواه البخاري في: (٥٢) كتاب الشهادات - باب اليمين على المذمى عليه في الأموال والحدود - حديث رقم: (٦٦٨). ورواه مسلم في: (٣٠) كتاب الأفضية - باب اليمين على المذمى عليه - حديث رقم: (٢). ورواه أبو داود في: (٢٣) كتاب الأفضية - باب اليمين على المذمى عليه - حديث رقم: (٣٦١٩). ورواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - باب ما جاء في أن البيعة على المذمى عليه - حديث رقم: (١٣٤٢) ورواه ابن عباس. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه البيهقي: ٢٥٢/١٠.

(٣) تخريج هذا الحديث قبل السابق له.

(٤) أخرجه البيهقي: (١٨٤/١٠) والحاكم (١٠٠/٤) من طريق محمد بن مسروق وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ورده الذهبي بقوله: «قلت لا أعرف محمد وأخشى أن يكون الحديث باطلاً». وأخرجه الدارقطني في مسنده - حديث رقم: (٥١٥).

تحليفه الآن كالصبي والمجنون، فالمشهور انتظار البلوغ والافاقه، وإن كان الحق لغير معين كالمسلمين كمن مات، ولا وارث له إذا وجد في دفنه ما يدل عليه أو ادعى الموصى إليه أنه أوصى للفقراء بكذا فإنه والحالة هذه يحبس المدعى عليه حتى يحلف أو يدفع الحق، لأنه لا يمكن القضاء بالنكول بلا يمين، لأن الحق يثبت بالافرار أو بالبينه، وليس النكول واحداً منهما ولا يمكن رد اليمين لأن المستحق غير معين، ولا يمكن تركه لما فيه من ترك الحق، فتمين الحبس لفصل الخصومة، وقيل يقضى بالنكول ويؤخذ منه الحق للضرورة وفي وجه يخل، ومتولي المسجد والوقف هل يحلف إذا نكل المدعى عليه؟ ففيه أوجه المرجح لا، وقيل نعم، وقيل إن باشر السبب بنفسه حلف، وإلا فلا، فعلى الصحيح هل يقضي بالنكول أو يقف حتى تقوم بينة؟ وجهان والله أعلم. قال:

(وَإِذَا تَدَايَا عَيْنَا فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْيَدِ، وَإِنْ كَانَ فِي إِيْدِيهِمَا تَحَالُفاً وَيُجْمَلُ بَيْنَهُمَا).

إذا تدايا اثنان عيناً ولا بينة، فإن كانت في يد أحدهما، فالقول قوله مع يمينه، لأن الأشعث^(١) بن قيس رضي الله عنه قال: «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ، فَجَحَدَنِي، فَقَدَمْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ ﷺ: أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟ قُلْتُ: لَا، فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ: احْلِفْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذْنٌ يَحْلِفُ، وَيَكْذِبُ بِمَا لِي، فَاَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية^(٢). رواه أبو داود، وأخرجه مسلم بنحوه البخاري بأتم منه، وإن كان

(١) الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي، أبو محمد الصباحي، نزل الكوفة، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين، وهو ابن ثلاث وستين. (تقريب التهذيب ١/ ٨٠).

(٢) رواه البخاري في: (٤٤) كتاب الخصومات - (٤) باب كلام الخصوم بعضهم في بعض - حديث رقم: (٢٤١٦، ٢٤١٧). ورواه في: (٩٣) كتاب الأحكام - (٣٠) باب الحكم في البئر ونحوها - حديث رقم: (٧١٨٣). ورواه مسلم في: (١) كتاب الأيمان - (٦١) باب وعيد من أقطع حق المسلم يمين فاجرة بالثار - حديث رقم: (٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤). ورواه أبو داود في: (٢١) كتاب الأيمان والنذور - (٢) باب يمين حلف يميناً يقطع بها مالاً لأحد - حديث رقم: (٣٢٤٣ - ٣٢٤٥). ورواه في: (٢٣) كتاب الأفضية - (٢٤) باب إذا كان المدعى عليه ذمياً أحلف - حديث رقم: (٣٦٢١ - ٣٦٢٣). ورواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (١٢) باب ما جاء في أن البيعة على الثمن واليمين على المذمى عليه - حديث رقم: (١٣٤٠، ١٣٤١). والأول رواه عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه، والثاني عن عمرو بن شعيب عن أبيه. قال أبو عيسى: الحديث الأول حسن صحيح، والحديث الثاني في إسناده محمد بن عبيد الله الحرزمي يهضم في الحديث من قبل حفظه. ضعفه ابن المبارك وغيره. ولذا قال أبو عيسى: في إسناده مقال. ورواه ابن ماجه في: (١٣) كتاب الأحكام - (٧) باب البيعة على المذمى واليمين على المذمى عليه - حديث رقم: (٢٣٢١ - ٢٣٢٢). ورواه أحمد: ٣٧٩/١، ٤٢٦، ٣١٧/٤، ٢١١/٥، ٧١٢.

المُدْعَى فِي أَيْدِيهِمَا أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَلْفًا، وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَضَى بِمَثَلِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فرع) تداعيا دابة ولأحدهما عليها حمل، فالقول قول صاحب الحمل مع يمينه لانفراده في الانتفاع بالدابة، فلو تداعيا عبداً لأحدهما عليه ثوب لم يحكم له بالعبد، والفرق أن كون الحمل على الدابة انتفاع به فينه عليها، والمنفعة في لبس الثوب للعبد لا لصاحب الثوب فلا يد له. قاله البغوي، ولو تداعيا دابة حاملاً، واتفقا على أن الحمل لأحدهما، فهي لصاحب الحمل، ولو تداعيا دابة ثلاثة واحد ساقتهما، والآخر أخذ بزمامها، والآخر راكبها، فالقول قول الراكب لوجود الانتفاع في حقه، هذا هو الصحيح بخلاف، ما إذا تنازع اثنان جداراً وعليه جلود لأحدهما، فإنه بينهما يتفقان به، وإن امتاز صاحب الجلود بزيادة كما لو كان في دار، ولأحدهما فيها متاع، فإنها بينهما، ولو تنازع اثنان دابة في اصطبل أحدهما ويدهما عليها، فهي لهما إن كان فيه دوابٌ لغير مالكه وإلا فهي لصاحب الاصطبل، فلو تنازعا عمامة في يد أحدهما عشرها، وفي يد الآخر باقيها حلفاً، وجعلت بينهما كما لو كان أحدهما في صحن الدار، والآخر في دهليزها، أو على سطحها، ولو كان غير محووظ فإنها لهما. قال الماوردي: ولو تنازعا شيئاً في ظرف، ويد أحدهما على الشيء، ويد الآخر على الظرف، اختص كل منهما بما في يده لاتفصال أحدهما عن الآخر، بخلاف ما لو تنازعا عبداً، ويد أحدهما عليه، ويد الآخر على ثوبه، فإنه لمن يده على العبد لا لمن يده على ثوبه بخلاف العكس، والله أعلم. قال:

(وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ حَلَفَ عَلَى الْقَطْعِ وَالْبَيْتِ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ إِثْبَاتًا حَلَفَ عَلَى الْبَيْتِ، وَإِنْ كَانَ نَقْيًا حَلَفَ عَلَى نَقْيِ الْعِلْمِ).

من حلف على فعل نفسه حلف على القطع نقياً كان المحلوف عليه أو إثباتاً لاحاطته بعلم حاله، وإن حلف على فعل غيره، فإن كان على نفي حلف على نفي العلم إذا لم يكن عبده أو بهيمته، فيقول: والله ما علمت أنه فعل كذا، لأنه لا طريق له إلى القطع بنفيه، فلم يلف به كما لا يكلف الشاهد بالقطع فيما لا يمكن فيه القطع، فلو حلف على القطع اعتد به. قاله القاضي أبو الطيب وغيره، وإن كان إثباتاً حلف على البت لا مكان الاحاطة. قال الرافعي هنا: وكل ما يحلف فيه على البت لا يشترط فيه اليقين بل يكفي ظن مؤكد ينشأ من خطئه، أو خطأ أبيه، أو نكول خصمه، وقال ابن الصباغ: إذا وجد بخطأ أبيه أو أخبره به عدل جاز أن يحلف عليه إن غلب على ظنه صدق ذلك، وإن وجده بخطأ نفسه لم يطالب به، ولم يحلف عليه حتى يتيقنه لأنه في خطئه يمكنه التذكر بخلاف خطأ أبيه، واقتصر الرافعي على حكايته عنه عن الأصحاب في كتاب القضاء. قلت: وكلام الماوردي يوافق المذكور هنا

ولفظه: إذا رآه في جانب يخلب على ظنه صحته أو أخبره به عدل، فيجوز أن يدعى به، وهل له أن يحلف إذا ردت اليمين عليه أو شهد له به شاهد؟ فيه وجهان: أصحهما نعم، والله أعلم. وقول الشيخ [إن كان نفيًا حلف على نفي العلم] كلنا ذكره الرافي والنووي وغيرهما، وينبغي أن يكون ذلك في النفي المطلق. أما نفي الفعل المقيد بزمن فيكون على البت لا مكان الاحاطة، ويشهد له قولهم إن الشهادة على النفي لا تجوز إلا أن يكون محصوراً فتجوز، والله أعلم.

(فرج) من له عند شخص حق وليس له بينة وهو منكر، فله أن يأخذ جنس حقه من ماله إن قدر، ولا يأخذ غير الجنس مع قدرته على الجنس، وفيه وجه، فإن لم يجد إلا غير الجنس جاز له الأخذ على المذهب الذي قطع به جمهور الأصحاب، ولو أمكن تحصيل الحق بالقاضي بأن كان من عليه الحق مقراً ماطلاً أو منكراً وعليه البينة، أو كان يرجو إقراره لو حضر عند القاضي وعرض عليه اليمين، فهل يستقل بالأخذ أم يجب الرفع إلى القاضي؟ فيه خلاف: الراجح جواز الأخذ، ويشهد له قضية هند، ولأن في المرافعة مشقة ومؤنة وتضييع زمان، ثم متى جاز له الأخذ فلم يصل إلى حقه إلا بكسر الباب، ونقّب الجدار جاز له ذلك، ولا يضمن ما أتلّف كمن لم يقدر على دفع الصائل إلا باتلاف ماله، فأتلفه لا يضمن هذا هو الصحيح، وفي مقالة شاذة يضمن، والله أعلم. قال:

(فصل: في الشهادة: وَلَا تَقْبَلُ الشَّهَادَةَ إِلَّا مِنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ خَمْسَةُ أَوصَافٍ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْعُرُوبَةُ، وَالْمَدَالَّةُ^(١)).

الشهادة: الاخبار بما شوهد. والأصل فيها الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾^(٢) وهو أمر إرشاد «وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّهَادَةِ، فَقَالَ تَرَى الشُّمُسَ. قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: عَلَى مِثْلِهَا فَأَشْهَدْ أَوْ دَعُ»^(٣) والآيات والاحبار فيها كثيرة. ثم للشاهد صفات معتبرة في قبول شهادته. منها الاسلام فلا تقبل شهادة كافر ذمياً كان أو حريباً سواء شهد على مسلم أو كافر، واحتج له الرافي بقوله ﷺ «لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ دِينٍ عَلَى خَيْرِ دِينٍ أَهْلُهُمْ إِلَّا الْمُسْلِمُونَ فَإِنَّهُمْ عُدُولٌ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَلَى خَيْرِهِمْ»^(٤) وهذا الحديث رواه عبد الرزاق بمعناه مرسلًا، ورواه البيهقي وضعفه، ويحتج بذلك بأن الشهادة نفوذ قول

(١) الشهادة: أن يخبر المرء صادقاً بما رأى، أو سمع.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٣) حديث ضعيف - أخرجه البيهقي: (١٥٦/١٠). وفي مسنده ضعف. وأخرجه المعيني في «الضعفاء»

(٢٨٠). وابن عدي في «الكامل» (ق ١/١١٠). والحاكم: ٩٨/٤.

(٤) حديث ضعيف: رواه عبد الرزاق في مسنده، والبيهقي (٣٢٥/٨) وضعفه.

على الغير، وذلك ولاية، والكافر ليس من أهل الولايات. ومنها البلوغ: فلا تقبل شهادة الصبي وإن كان مرافقاً.

ومنها العقل: فلا تقبل شهادة المجنون لأن الصبي والمجنون إذا لم ينفذ قولهما في حق أنفسهما إذا أقرّأ، ففي حق غيرهما أولى، ويحتج أيضاً بقوله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا قَوْلَهُمْ﴾ (١) فالحصبي ليس من الرجال وهو والمجنون ممن لا يرضون للشهادة. ومنها الحرية: فلا تقبل شهادة الرقيق قناً كان، أو مديراً، أو مكاتباً، أو أم ولد، لقوله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا قَوْلَهُمْ﴾ (٢) والخطاب للأحرار لأنهم المشهود في حقهم، وأيضاً فقولهم ﴿منكم﴾ ليس لإخراج الكافر، لأنه خرج بقوله ﴿ذوي عدل منكم﴾، فتعين أنه لإخراج العبد، ولأن الشهادة صفة كمال وتفصيل بدليل نقص شهادة النساء، فوجب أن لا يدخل فيه العبد، ولأنها نفوذ قول على الغير، فهي ولاية والعبد ليس أهلاً للولايات.

ومنها العدالة: لقوله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا قَوْلَهُمْ﴾ (٣)، ولقوله تعالى ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيبَةٍ فَبَيِّنُوا﴾ (٤) وقال عليه الصلاة والسلام: «لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا زَانٍ، وَلَا زَانِيَةٍ» (٥) ثم معرفة العدل تحتاج إلى معرفة أمور بها يتميز العدل من غيره، فلهذا ذكر الشيخ لها شروطاً. قال:

(وَاللْعَدْلَةُ خَمْسُ شُرَاطٍ: أَنْ يَكُونَ مُجْتَنِباً لِلْكَبَائِرِ غَيْرِ مُصِرٍّ عَلَى الصَّغَائِرِ).

لا تقبل الشهادة من صاحب كبيرة، ولا من مدام على صغيرة، لأن المتصف بذلك فاسق، وإنما قلنا إنه فاسق لأن الفسق لغة: الخروج، ولهذا يقال فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها، والفسق في الشرع: الميل عن الطريق وهو كذلك، والمراد بإدمان الصغيرة أن تكون الغالب من أفعاله لا أن يفعلها أحياناً ثم يقلع عنها، ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه: إذا كان الأغلب الطاعة والمروءة قبلت الشهادة، وإن كان الأغلب المعصية وخلاف المروءة ردّت شهادته، وهل المراد بالإدمان السالب للعدالة المتداومة على نوع واحد من الصغائر أم الاكتار منها سواء كانت من نوع أو أنواع؟ قال الرافعي: منهم من يفهم كلامه الأول، ومنهم من يفهم كلامه الثاني، ويوافق قول الجمهور: من غلبت معاصيه طاعته ردّ شهادته، ولفظ

(١) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٢) سورة الطلاق آية: ٢.

(٣) الآية السابقة.

(٤) سورة الحجرات آية: ٦.

(٥) رواه أبو داود في: (٢٣) كتاب الأقضية - (١٦) باب من ترد شهادته - حديث رقم: (٣٦٠٠). ورواه

أحمد: ٢٠٤/٢. ورواه الترمذي - حديث رقم: ٥٢٨. ورواه البيهقي: ٢٠٠/٢٠.

المختصر قريب منه. قلت: ومقتضى ترجيحه الثاني أن المداومة على الصغيرة لا تسلب العدالة، وليس كذلك فقد صرح هو نفسه في غير موضع أن المداومة على الصغيرة تصير كبيرة فاعرفه، والله أعلم.

وللأصحاب اختلاف في حدّ الكبيرة، وليس هذا الكتاب من متعلقات البسط، فلنذكر حدّين مما ذكره الرافعي: أحدهما ذكره البخوي، فقال: الكبيرة ما توجب الحدّ، وقال غيره: ما يلحق صاحبها وعيد شديد بنصّ كتاب أو سنة. قال الرافعي: وهم إلى ترجيح الأوّل أميل يعني إلى ما قاله البخوي، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر. قلت: وقال الجاويدي: الكبيرة ما أوجبت الحدّ أو توجه إلى الفاعل الوعيد والصغيرة ما قلّ فيها الأثم، والله أعلم. قال:

(وَأَنْ يَكُونُ سَلِيمَ السَّرِيرَةِ مَأْمُونًا جُنْدَ الْفُتُوبِ مُحَافِظًا عَلَى مَرْوَةِ مِثْلِهِ).

قوله [سليم السريرة] احترز به عن سيئها من أهل البدع والأهواء.

وللناس خلاف منتشر في تكفيرهم، وإن كانوا من أهل القبلة، ولا شك أن منهم من هو كافر قطعاً، ومنهم من ليس بكافر قطعاً، ومنهم من فيه خلاف، وليس هذا موضع بسطه. والكلام فيمن تقبل شهادته منهم ومن لا تقبل. قال النووي في أصل الروضة: من كفر من أهل البدع لا تقبل شهادته، وأما من لم يكفر من أهل البدع والأهواء فقد نصّ الشافعي في الأم والمختصر على قبول شهادتهم إلا الخطائية، وهم قوم يرون جواز شهادة أحدهم لصاحبه إذا سمعه يقول: لي عند فلان كذا، فيصدقّه بيمين أو غيرها، ثم يشهد له اعتماداً على أنه لا يكذب هذا نصه. والأصحاب فيه على ثلاث فرق: فرقة جرت على ظاهر نصه وقبلت شهادة جميعهم، وهذه طريقة الجمهور، واستدلوا بأنهم مصيبون في زعمهم، ولم يظهر منهم ما يسقط الثقة بقوله حتى قبل هؤلاء شهادة من سب الصحابة والسلف رضي الله عنهم، لأنه يقدم عليه عن اعتقاد لا عن عداوة وعناد، قالوا: لو شهد خطائي، وذكر في شهادته ما يقطع احتمال الاعتماد على قول المذمّي بأن قال: سمعت فلاناً يقرّ بكذا لفلان أو رأيته أقرب به قبلت شهادته، وفرقة منهم الشيخ أبو حامد، ومن تبعه حملوا النصّ على المخالفين في الفروع وردّوا شهادة أهل الأهواء كلهم، وقالوا: هم بالردّ أولى من الفسقة وفرقة ثالثة توسلوا فردّوا شهادة بعضهم دون بعض، فقال أبو إسحاق: من أنكر إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ردّت شهادته لمخالفة الإجماع، وردّ الشيخ أبو محمد شهادة الذين يسبون الصحابة، ويقذفون أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وعن الصحابة أجمعين، فإنها محصنة كما نطق به القرآن العظيم، وعلى هذا جرى الإمام والغزالي والبخوي واستحسنه الرافعي.

وفي الرقم أن شهادة الخوارج مردودة لتكفيرهم أهل القبلة، ثم قال النووي: قلت: الصواب مقالة الفرقة الأولى، وهو قبول شهادة الجميع فقد قال الشافعي رضي الله عنه في الأم: ذهب الناس في تأويل القرآن والأحاديث إلى أمور تباينوا فيها تبايناً شديداً، واستحل بعضهم من بعض ما تطول حكايته، وكان ذلك متقادماً منه ما كان في عهد السلف، وإلى يومنا هذا ولم نعلم أحداً من سلف الأئمة يقتل به، ولا من بعدهم من التابعين ردّ شهادة أحد بتأويل، وإن خطأه وغلله، ورآه استحلّ ما حرّم الله تعالى عليه فلا تردّ شهادة أحد بشيء من التأويل إذا كان له وجه يحتمله، وإن بلغ فيه استحلال المال والدم. هذا نصه بحروفه. وفيه التصريح بما ذكرناه من تأويل تكفير القاتل بخلق القرآن نعم قاذف عائشة رضي الله عنها كافر فلا تقبل شهادته انتهى كلام النووي. قلت: كلام النووي صريح في قبول شهادة من يستحل في تأويله الدم والمال، وقد بالغ في ذلك فقال الصواب كذا، ولا شك أن البغاة نوع من المخالفين بتأويل، وقد ذكر الرافعي هنا أن الباغي إن كان يستحل دماء أهل العدل وأموالهم لا ينفذ حكم حاكمهم، ولا تقبل شهادة شاهدهم ونقله عن المعتمرين، وتبعه النووي على ذلك، وعلمه بالفسق بل جزماً بذلك في المحرر والمنهاج، ولفظه: وتقبل شهادة البغاة وقضاء قاضيه فيما يقبل قضاء قاضينا إلا أن يستحل دماءنا، وقد ذكر النووي قبل هذا ما يقتضي قبول شهادة المجسمة، لكنه جزم في شرح المهذب بتكفيرهم ذكره في صفة الأئمة، فليتبّه له. والخطابية هم أصحاب ابن خطاب الكوفي وهم يعتقدون أن الكذب كفر، وإن كان على ملابهم لا يكذب فيصدقونه على ما يقوله ويشهدون له بمجرد إخباره، وهذه شهادة زور، لأنها شهادة على غير مشهود عليه، والله أعلم.

وقول الشيخ [مأموناً عند الغضب] احترز به عمن لا يؤمن عند غضبه ككثير في زماننا هذا، فلا تقبل شهادته لأنه غير مأمون فسقطت الثقة به، وقول الشيخ [محافظاً على مروعة مثله] احترز به عمن ليس كذلك، فلا تقبل شهادة القمام، وهو الذي يجمع القمامة أي الكناسة ويحملها، وكذا القيم في الحمام، ومن يلعب بالحمام يعني يطيرها لينظر تقلبها في الجو، وكذا المعني سواء أتى الناس أو أتوه، وكذا الرقاص كهله الصوفية الذين يسعون إلى ولائم الظلمة والمكسة، ويظهرون التواجد عند رقصهم، وتحريك رؤوسهم، وتلويح لحاهم الخسيسة كصنع المجانين، وإذا قرئ القرآن لا يستمعون له، ولا ينصتون، وإذا نغم مزار الشيطان صاح بعضهم على بعض بالسوسا قاتلهم الله ما أفسقهم وأزهدهم في كتاب الله، وأرغبهم في مزار الشيطان وقرن الشيطان، عافانا الله من ذلك.

وكذا لا تقبل شهادة من يأكل في الأسواق ومثله لا يعتاد بخلاف من يأكل قليلاً على باب دكانه لجوع كما قاله البندنجي، أو كان ممن عادتهم الغلاء في الأسواق كالصباغين

والسماسرة، وكذا لا تقبل شهادة من يمدّ رجله عند الناس بلا مرض كما قاله البنديجي، وكذا لا تقبل شهادة من يلعب بالشطرنج على الطريق، وكذا لا تقبل شهادة من يكشف عن بدنه ما لا يعتاد، وإن لم يكن عورة وكذا لا تقبل شهادة من يكثر من الحكايات المشحكة، أو يذكر أهله أو زوجته بالسخر كما ذكره ابن الصباغ ونحو ذلك، ومدار ذلك كله على حفظ المروءة لأن الأصل في ذلك أن حفظ المروءة من الحياء ووفور العقل، وطرح ذلك: إنما لخبيل بالعقل أو قلة حياء أو قلة مبالاة بنفسه وحيث فلا يوثق بقوله في حق غيره وهو أولى، لأن من لا يحافظ على ما يشينه في نفسه فغيره أولى، فإن من لا حياء فيه يصنع ما يشاء. وقد اختلفت عبارات الأصحاب في حدّ المروءة مع تقاريرها في المعنى، فقليل أن يصون نفسه عن الأنداس وما يشينها بين الناس، وقيل أن يسير كسير أشكاله في زمانه ومكانه، وقيل غير ذلك والضابط العرف، وللماوردي وغيره من الأصحاب في ذلك أمور مهمة مستكثرة لا يحتملها هذا المختصر، والله أعلم. قال:

(فصل: وَالْحَقُوقُ ضَرْبَانِ: حَقُّ اللَّهِ، وَحَقُّ الْآدَمِيِّ، فَأَمَّا حَقُوقُ الْآدَمِيِّ، فَمَعْلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ، ضَرْبٌ لَا يَقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَاهِدَانِ ذَكَرَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، أَوْ شَاهِدٌ وَيَمِينُ الْمَذْهَبِ وَهُوَ مَا كَانَ الْقَضَاءُ مِنْهُ الْمَالَ).

المقصود من هذه الجملة بيان عدد الشهود وصفاتهم من الذكورة والأنوثة، ولا شك أن الحقوق على ضربين: حق الله سبحانه وتعالى، وحقّ آدميين. أمّا حقّ الله: فسيأتي إن شاء الله، وأمّا حقوق آدميين فهي على ثلاثة أضرب كما ذكره الشيخ: الأول ما هو مال أو كان المقصود منه المال. أمّا المال كالأعيان والديون، وأمّا ما كان المقصود منه المال وذلك كالبيع، والاجارة، والرهن، والاقرار، والغصب، وقتل الخطأ، ونحو ذلك، فيقبل فيه رجلان أو رجل وامرأتان، لقوله تعالى ﴿وَاصْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾^(١) فكان على عمومته إلا ما خصه دليل. قال القاضي أبو الطيب: وهذا بالاجماع.

ثم لا فرق بين أن تتقدّم شهادة الرجل على المرأة أو تتأخر، وسواء قدر على رجلين أو لم يقدر، وكما يقبل في هذا الضرب رجل وامرأتان كذلك يقبل فيه شاهد ويمين المذهبي، لأنه ﷺ قضى بشاهد ويمين^(٢). رواه مسلم من رواية ابن عباس، وقال الماوردي: ورواه من الصحابة عن النبي ﷺ ثمانية: علي، وابن عباس، وأبو هريرة، وجابر، وعبد

(١) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٢) رواه مسلم في: (٣٠) كتاب الأقضية - (٢) باب القضاء باليمين والشاهد - حديث رقم: (٣). رواه أبو داود في: (٢٣) كتاب الأقضية - (٢٣) باب كيف اليمين - حديث رقم: (٣٦١٩). رواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (١٣) باب ما جاء في اليمين مع الشاهد - حديث رقم: (١٣٤٣). ورواه عن أبي =

الله بن عمرو بن العاص، وأبي ابن كعب، وزيد بن ثابت، وسعد بن عباد رضي الله عنهم .
ولا فرق في ذلك بين أن يتمكن من البيعة الكاملة أم لا لأنها حجة تامة، وفيه وجه،
نعم يشترط أن يتعزز في يمينه لصديق شاهده، فيقول: والله إن شاهدي لصديقك فيما شهد
به، وإني لمستحق لكنا، هذا هو الصحيح، وقيل لا يشترط ذلك، ويكفي الاقتصار على
الاستحقاق، لأن اليمين بمنزلة الشاهد الآخر، ووجه مقابلة أن اليمين مع الشاهد حجتان
مختلفتان الجنس، فوجب ربط إحداهما بالأخرى، ويجب تأخير اليمين على الشاهد وتمثيله
على الصحيح الذي قطع به الجمهور، والله أعلم.

(فرع) هل يقبل في الوقف ما يقبل في المال من رجل وامرأتين أو رجل ويمين؟ فيه
خلاف: الصحيح أنه يقبل، ونص عليه الشافعي رضي الله عنه، وإن قلنا ينتقل إلى الله تعالى
لأن المقصود من الوقف تمليك غلة للموقوف عليه، وهي منفعة مالية فاشبه الاجارة، ولو
شهد بالسرقة رجل وامرأتان ثبت المال دون القطع على الصحيح، وكذا لو شهد رجل
وامرأتان على صداق في نكاح، فإنه يثبت الصداق لأنه المقصود، والله أعلم. قال:
(وَضُرِبَ يَقْبَلُ فِيهِ شَاهِدَانِ ذَكَرَانِ وَهُوَ النَّسَبُ).

هذا هو الضرب الثاني وهو ما ليس بمال ولا يقصد منه المال وهو مما يطلع عليه
الرجال كالنسب، والنكاح، والطلاق، والعناق، والولاء، والوكالة، والرؤية، وقتل العمد
الذي يقصد به القصاص، وسائر الحدود غير حد الزنا، وكذا الاسلام والردة، أعادنا الله
منها. والبلوغ وانتضاء العدة، والمغفو عن القصاص، والايلاء، والظهار، والموت، والخلع
من جانب المرأة والتدبير، وكذا الكتابة في الأصح، فلا يقبل في ذلك إلا رجلان. والأصل
في بعض ذلك قوله تعالى ﴿حِينَ الْوَيْصِ الْكَانَ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(١) وقال تعالى ﴿فَأَنسِكُوهُمْ
بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِتُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٢) قال ۞: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلَيِّ
مُرْشِدٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ»^(٣) وقال ابن شهاب^(٤): مضت السنة من رسول الله ۞ أنه لا تجوز

= هريرة. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حسن غريب. رواه ابن ماجه في: (١٣) كتاب الأحكام -

(٣١) باب القضاء بالشاهد واليمين - حديث رقم: (٢٣٦٨)، ورواه مالك في: (٣٦) كتاب الأفضية -

(٤) باب القضاء باليمين مع الشاهد - حديث رقم: (٥)، (٧). ورواه أحمد: ٣١٥/١، ٣٢٣، ٣٠٥/٣،

٣٨٥/٥. ورواه البيهقي: ١٠١/١٦٧. ورواه الشافعي - حديث رقم: (١٤٠٢).

(١) سورة المائدة آية: ١٠٦.

(٢) سورة الطلاق آية: ٢.

(٣) رواه الشافعي - حديث رقم: (١٥٤٢) وعنه البيهقي: (١١٢/٧) موقوفاً على عبد الله بن عثمان بن

خيثم. ورواه موقوفاً للدارقطني - حديث رقم: (٣٨٢).

(٤) ابن شهاب الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي =

شهادة النساء في الحدود، ولا في النكاح، ولا في الطلاق، وفيه إرسال، والله أعلم.

(فرع) ادعى شخص على آخر أنه غصبه مالا، فقال: إن كنت غصبته فامرائني طالق، فأقام المدعي على الغاصب شاهداً وحلف معه، أو رجلاً وامرائني ثبت الغصب وترتب عليه الضمان، ولا يقع الطلاق كما لو قال: إن ولدت فأنت طالق، فأقامت أربع نسوة حل الولادة ثبت النسب والولادة ولا تطلق، والله أعلم. قال:

(وَضُرِبَ لَا يَقْبَلُ فِيهِ إِلَّا أَرْبَعُ نِسَوَةٍ وَهُوَ مَا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ).

هذا هو الضرب الثالث، وهو ما لا يطلع عليه الرجال ويختص النساء بمعرفة غالباً، فيقبل فيه شهادتهن منفردات، وذلك كالولادة، والبيكار، والثبوة، والرتق، والقرن، والحيف، والرضاع، وكذا عيوب المرأة من برص وغيره تحت الإزار، حرة كانت أو أمة، وكذا استهلال الولد على المشهور، فكل هذا الضرب لا يقبل فيه إلا أربع نسوة، واحتج لشهادتهن منفردات، بقول الزهري: مضت السنة بأن تجوز شهادة النساء في كل شيء لا يليه غيرهن، رواه عبد الرزاق عنه بمعناه^(١)، ولأن الرجال لا يرون ذلك غالباً، فلو لم تقبل منهن لتعذر إثباته واعتبار الأربع، لأن الله تعالى أقام كل امرأتين حيث قبلت شهادة النساء مقام رجل، وقال عليه الصلاة والسلام: «أَمَّا نَقْصَانُ عَقْلِهِنَّ، فَإِنَّ شَهَادَةَ الْمَرَأَتَيْنِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ»^(٢)، وإذا جاز شهادة النساء المخلص جاز شهادة رجل وامرائني أو رجلين، وهو أولى بالقبول، والله أعلم.

(فرع) ما يثبت بشهادة النساء المخلص الأصح أنه لا يثبت بشاهد ويمين ولا بامرأتين ويمين، وقيل يثبت في كل ذلك بامرأتين ويمين، وكل ما يثبت بشهادة النساء المنفردات

= الزهري، وكتبه أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين، وقيل قبل ذلك بسنة أو ستين. (تقريب التهذيب ٢/٢٠٧).

(١) وكذا أورد مثله صاحب الروضة.

(٢) رواه البخاري في: (٦) كتاب الحيف - (٦) باب ترك الحافض الصوم - حديث رقم: (٣٠٤). ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (٣٤) باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله - حديث رقم: (١٣٢). رواه أبو داود في: (٣٩) كتاب السنة - (١٦) باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه - حديث رقم: (٤٦٧٩). ورواه الترمذي في: (٣٨) كتاب الإيمان - (٦) باب ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه - حديث رقم: (٢٦١٣). ورواه عن أبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث صحيح خرب حسن.

رواه ابن ماجه في: (٣٦) كتاب الفتن - (١٩) باب فتنة النساء - حديث رقم: (٤٠٠٣). ورواه الدارمي في:

(١) كتاب الأضواء - (١٠٣) باب الحافض تسمع السجدة فلا تسجد - حديث رقم: (٧). ورواه أحمد:

بالنسبة إلى الشهادة على الفعل لا تقبل فيه شهادتهن على الإقرار صرح به المتولي وغيره في الإقرار بالزنا، والله أعلم. قال:

(وَأَمَّا حَقُّوقُ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا تَقْبَلُ فِيهَا النِّسَاءُ، وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: ضَرْبٌ لَا يَقْبَلُ فِيهِ أَقْلٌ مِنْ أَزْيَمَةٍ وَهُوَ الزُّنَا).

لا يقبل في حد الزنا، واللواط، وإتيان البهائم إلا أربعة من الرجال، وحجة ذلك في الزنا واللواط قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَمَا تُسْكِنُوهَا عَلَيْهِنَّ^(١) أَزْيَمَةٌ مِنْكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا جَاءُوا عَلَى بَأْزِيَمَةٍ شُهَدَاءُ^(٢)﴾ وفي مسلم، أن سعد^(٣) بن عباد رضي الله عنه قال لرسول الله ﷺ: «لَوْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَنَهَلُهُ حَتَّى آتِي بِأَزْيَمَةٍ شُهَدَاءُ؟ قَالَ: نَعَمْ^(٤)»، ولأن الزنا واللواط من أعظم الفواحش، فغلظ في الشهادة عليهما ليكون أستر للمحارم، وأما إتيان البهائم فإنه إتيان فرج في فرج يوجب الغسل فأشبهه الآدمي، وقيل إن قلنا الواجب في إتيان البهائم التعزير وهو الراجح، قيل فيه شاهدان لخروجه عن حكم الزنا، وهذا ضعيف جداً لأن نقصان العقوبة لا يدل على نقصان الشهادة بدليل زنا الأمة، فلو شهد ثلاثة بالزنا فهل يجب الحد على الشهود؟ فيه خلاف، الراجح أنهم يحذون لعدم تمام الحجة، ولأن لو لم نوجب الحد لاتخذ الناس الشهادة ذريعة إلى القلق فتستباح الأعراض بصورة الشهادة، والله أعلم. قال:

(وَضَرْبٌ يَقْبَلُ فِيهِ شَاهِدَانِ وَهُوَ غَيْرُ الزُّنَا مِنَ الْحُلُودِ).

وهذا هو الضرب الثاني من حقوق الله تعالى ولا مدخل للنساء فيه، ولا يقبل فيه إلا رجلان كحد الشرب، وقطع الطريق، والقتل بالردة، ونحو ذلك، لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ^(٥)﴾ وقياساً على النكاح والوصية، والله أعلم. قال:

(وَضَرْبٌ يَقْبَلُ فِيهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ وَهُوَ هِلَالٌ وَمَضَانٌ).

(١) سورة النساء آية: ١٤.

(٢) سورة التوراة آية: ١٣.

(٣) سعد بن عباد بن دليم، ابن حارثة الأنصاري الخزرجي، أحد الثقباء، وأحد الاجواد، وقع في صحيح مسلم أنه شهد بداراً، والمعروف عند أهل المغازي أنه تهيأ للخروج، فنهش فأقام، مات بأرض الشام، سنة خمس عشرة، وقيل غير ذلك. (تقريب التهليل ١/ ٢٨٨).

(٤) رواه مسلم في: (١٩) كتاب اللعان - حديث رقم: (١٥، ١٦). ورواه أبو داود: (٣٨) كتاب البليات - (١٢) باب في من وجد مع أهله رجلاً أبقتله - حديث رقم: (٤٥٣٣). ورواه مالك في: (٤١) كتاب الحدود - (١) باب ما جاء في الرجم - حديث رقم: (٧).

(٥) سورة الطلاق آية: ٢.

لا يقبل الواحد إلا في هلال رمضان على الراجح، واحتج له بقول ابن عمر رضي الله عنهما «تَرَائى النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ»^(١) رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه، ورواه الدارقطني، وأخرجه الحاكم في مستدركه، وقال: صحيح على شرط مسلم ويستثنى مع مسألة الهلال مسألة أخرى ذكرها المتولي، ونقلها عنه النووي في شرح المذهب، فقال: فرع ذكر المتولي أنه لو مات كافر فشهد واحد أنه أسلم فلا يحكم بأنه مسلم في الإرث فيرثه الكافر لا المسلم، وهل يحكم به في جواز الصلاة عليه؟ قولان: كما في ثبوت هلال رمضان، واستثنى الشيخ تاج الدين بن الفركاح مسألة نقلها عن الماوردي وهم فيها فليعلم ذلك، والله أعلم. قال:

(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى إِلَّا فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ: النَّسَبِ، وَالْمَوْتِ، وَالْمَلِكِ الْمُطْلَقِ، وَالْتَّرْجَمَةِ، وَعَلَى الْمَضْبُوطِ، وَمَا تَحْتَلُّهُ قَبْلَ الْمَوْتِ).

اعلم أن المشهود به قد يكون العلم به من جهة حاسة البصر، وقد يكون من جهة حاسة السمع، فبأني الجهتين حصل العلم جاز الاعتماد فيه على قبول الشهادة، فما يستفاد العلم به بحاسة السمع ما طريقه الاستفاضة، وذلك كالنسب، والموت، والملك المطلق لأن الشهادة والحالة هذه معتمدة على السماع، فالأعمى والبصير في ذلك على السواء، هذا هو الصحيح الذي قاله الجمهور، وقيل لا تقبل شهادة الأعمى في ذلك لأن المخبرين لا بد من العلم بعدلتهم، والأعمى لا يشاهدهم فلا يعرف عدالتهم. قال القاضي أبو الطيب: وهذا يعني القبول محمول على ما إذا سمع ذلك في دفعات وتكرر من قوم مختلفين في أزمان مختلفة حتى يتيقنه ويصير كالتواتر عنده ولا يجوز التحمل إلا على هذا الوجه، وكما تجوز الشهادة في هذه المواضع كذلك تجوز شهادته في الترجمة على الأصح، وكذا تجوز شهادة الأعمى على المضبوط، وصورة المسألة: أن يقر شخص في أذنه بشيء فيمسكه إما بأن يضع يده على رأسه أو بأن يمسك بيده ويحمله إلى القاضي ويشهد عليه بما قاله في أذنه لحصول العلم بذلك، هذا هو الأصح، وفي وجه لا يقبل لجواز أن يكون المقر غيره وهو بعيد. قال القاضي حسين: ومحل الخلاف إذا جمعهما مكان خال والصق فاه بأذنه وضبطه، فلو كان هناك جماعة وآقر في أذنه لم يقبل، وكذلك تقبل شهادة الأعمى فيما تحمله قبل

(١) رواه أبو داود في: (١٤) كتاب الصوم - (١٤) باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان - حديث رقم: (٢٣٤٢). ورواه ابن حبان في: (١٨٨/٥) - باب رؤية الهلال - حديث رقم: (٣٤٣٨) فصل - ذكر الخبر المدحى قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به سمالك بن حرب. ورواه الدارقطني حديث رقم: (٢٢٧). ورواه الحاكم في: (٤٢٣/١). وقال: «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي. ورواه اندرامي في: (٤) كتاب الصوم - (٦) باب الشهادة على رؤية هلال رمضان - حديث رقم: (١).

العمى، بشرط أن يعرف اسم المشهود عليه ونسبه. لأن الأعمى كالبصير في العلم بذلك، والبصير له أن يشهد والحالة هذه وإن لم ير المشهود عليه لغية أو موت، فكللك الأعمى، والله أعلم. قلت: وأبدي ابن الصلاح احتمالاً في إلحاق موضع سادس، وهو أن يألف شخصاً ويعرف صورته ضرورة فينبغي أن يجوز أن يشهد عليه لأنه يقين، ولهذا قال أصحابنا: له أن يشهد بالاستفاضة، وهذا الذي قاله ابن الصباغ أورده بعضهم سؤالا، وقال: ينبغي إذا عرف صوت شخص وألفه أن تسمع شهادته عليه كما أن له أن يطا زوجته بمثل ذلك.

وأجيب بأن وطه الزوجة أحق بدليل أنه أبهج له الوطه اعتماداً على اللمس إذا عرف به علامة فيها ويقبل خبر الواحدة إذا زفتها إليه وقالت إنها زوجته، ولا تجوز الشهادة بمثل ذلك، والله أعلم.

(فروح) تقبل رواية الأعمى فيما تحمله قبل العمى بلا خلاف، وكذا فيما تحمله بعد العمى على الأصح إذا حصلت الثقة الظاهرة بقوله، وصحح الإمام مقابله.

فإن قلت: ما الفرق بين الرواية والشهادة؟ فالجواب قال القرافي: بقيت زماناً أطلب الفرق بالحقبة فلم أجد الأكثرين يفرقون بالحكم كاشتراط العدالة والحرية والذكورة. وحاصل الفرق أن المخبر عنه إن كان أمراً عاماً لا يختص بمعين فهذه الرواية، فإن اختص بمعين فهو شهادة كقول العدل للحاكم: لهذا على هذا كذا، والله أعلم. قال:

(وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْجَارِ لِنَفْسِهِ نَفْعًا، وَلَا لِلْإِنْفَاعِ عَنْهَا ضَرَرًا).

من شرط الشهادة عدم التهمة، وللتهمة أسباب: منها أن يجز إلى نفسه نفعاً، وذلك كشهادة الوارث لمورثه بجراحة قيل الاندمال حيث كانت مما تسري، لأن الشاهد هو مستحق موجب الجراحة، فيصير شاهداً لنفسه، وكللك أيضاً لا تصح شهادة الغرماء للمفلس بعد الحجر، لأن حقوقهم تتعلق بما يثبتونه، فتصير شهادة لأنفسهم، وكذا لا تصح شهادة الوصي لليتيم، والوكيل للموكل فيما فوض إليهما النظر فيه ونحو ذلك من الصور الكثيرة، واحتج لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَقْبَىٰ أَنْ لَا تَرْتَابُوا﴾^(١) والريبة حاصلة هنا، ويقول: ﴿لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ حَصَمٍ وَلَا ظَنِينٍ﴾ والظنين المتهم، ولهذا لا تقبل شهادة الدافع عن نفسه ضرراً كشهادة العاقله الأغنياء الأقربين على شهود القتل بالفسق للتهمة. لأنهم يدفعون عن أنفسهم التحمل، وكذا لا تقبل شهادة الضامن ببراءة المضمون عنه. قال الراعي: وكذا شهادة المشتري شراء فاسداً بعد القبض بأن العين المبيعة لغير بائعه لما في ذلك من نقل الضمان وما أشبه ذلك، والله أعلم. قال:

كتاب العتق

العتق في الشرع: عبارة من إزالة الملك عن آدمي لا إلى مالك، تقريباً إلى الله تعالى، مأخوذ من قولهم: أعتق الفرس إذا سبق ونجا، وعتق الفرج إذا طار واستقل وقوي، وهو اقرب مندوب إليها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿قُلْ رَقَبَةٌ﴾^(١) وفي صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال: «مَنْ أَعْتَقَ^(٢) رَقَبَةً أَعْتَقَ اللَّهُ سَبْعَانَهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْواً مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى فُرْجَةٌ يَفْرُجُهُ»^(٣) وغير ذلك من الأخبار، وخصت الرقبة بالذكر لأن ملك السيد له كالحبل في رقبته فهو محبس به كما تحبس الدابة بحبل في عنقها، لذا أعتق فكأنه أطلق من ذلك لأن في العتق فكاً من الذل، وتكميلاً للأحكام والتصرف، فكان من أعظم القرب، وأجزل النعم، والله أعلم. قال:

(وَيَصِحُّ الْعِتْقُ مِنْ كُلِّ مَالِكٍ جَائِزِ الْأَمْرِ).

شرط صحة العتق أن يكون المعتق مطلق التصرف في ماله سواء كان مسلماً أو ذمياً أو حريباً. لأنه تصرف في المال في حال الحياة فأشبهه الهبة. أما من ليس بمالك ولا مالك

(١) سورة البلد آية: ١٣.

(٢) قوله: «أعتق» قال أهل اللغة: العتق الحرية. منه عتق عتقا وعتفاً. حكاه صاحب المحكم وغيره. وعتافاً وعتاقة فهو عتق، وعتاق أيضاً، حكاه الجوهري. وهم عتاف وعتقة. فهو عتق وهم عتاف. وأمة عتق وعتيقة. وإمامه عتاق. وحلف بالعتاق أي الإعتاق. قال الأزهري: هو مشتق من قولهم: عتق الفرس، إذا سبق ونجا. وعتق الفرج طار واستقل. لأنه العبد يتخلص بالعتق ويلهب حيث شاء. قال الأزهري وغيره: وإنما قيل لمن أعتق نسمة: إنه أعتق رقبة وفك رقبة، فخصت الرقبة دون سائر الأعضاء، مع أن العتق تناول الجميع لأنه حكم السيد عليه، ومملكه له كحبل في رقبة العبد، وكالمنع له من الخروج. فإذا أعتق، كأنه أطلقت رقبته من ذلك.

(٣) رواه البخاري في: (٤٩) كتاب العتق - (١) باب في العتق وفضله - حديث رقم: (١). ورواه في: (٨٤) كتاب كفارات الأيمان - (٦) باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾ - حديث رقم: (٦٧١٥). ورواه مسلم في: (٢٠) كتاب العتق - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٤٢٠/٢، وروالة نقات. ورواه البيهقي: ٢٧١/١٠. ورواه الطبراني عن أبي موسى، (مجمع المأثور: ٤/٢٤٣).

التصريف، فلا يصحّ اعتاقه لعدم سلطته على ذلك. نعم لنا قول في صحة عتق المفلّس ويكون موقوفاً على فكّ الحجر، ولنا وجه في صحة عتق السفينة، والصبي في مرض الموت إذا جوّزنا وصيتهما، والله أعلم. قال:

(يُصْرِيحُ الْعَتَقُ وَالْكِتَابَةُ مَعَ النَّجْثِ).

قوله [بصريح] الباء متعلقة بصريح والكتابة معطوف عليه، وتقدير الكلام، ويصحّ العتق بالصريح والكتابة بالنية، ووجهه أنها ألفاظ تفيد قطع الملك، فاشبهت الطلاق، ثم صريح العتق الحرية، لأنه ثبت لهما عرف الشرع والاستعمال، فإذا قال: أحقتك، أو أنت معتق، أو حررتك، أو أنت محرر، أو أنت حرّ عتق وإن لم يقصد بذلك إيقاع العتق لأنّ هزله جدّ كما جاء في الخبر، والله أعلم.

(فرع) لشخص أمة كانت تسمى حرّة قبل العتق، فقال لها سيدها: يا حرّة، إن قصد النداء لم تعتق وإن أطلق فوجهان: أشبههما لا تعتق كلا ذكره ابن الرقعة، والذي ذكره النووي في أصل الروضة إذا لم يقصد ندماها باسمها القديم عتقت وإن قصد لم تعتق في الأصح، ولو كان اسمها في الحال حرّة، فإن قصد النداء لم تعتق وإن أطلق فكلها لا تعتق في الأصح، والله أعلم.

قلت: لو قصد توبيخها فما الحكم؟ لم أرها في الشرح والروضة وهي مسألة كثيرة الوقوع، وفي بعض الشروح عن القاضي حسين أنها لا تعتق، والله أعلم.

وأما ألفاظ الكتابة، فكقوله: لا ملك لي عليك، ولا سلطان لي عليك، ولا سبيل لي عليك، وأنت لله، وأنت طالق، وأنت حرام، وحملك على غارك، وما أشبه ذلك، وكقوله: لا حكم لي عليك، ولا أمراً، ولا يداً، ولا خدمة، وكذا لو قال: أنت سيدي فهو كناية عند الإمام، ولغو عند القاضي حسين، وكل كنايات الطلاق وصراحته كنايات في العتق. والكتابة كل ما احتمل معنيين فصاعداً. نصّ عليه الشافعي رضي الله عنه في الأمّ، والله أعلم^(١).

(فرع) قال لأته: أنت عليّ كظهر أمي فكناية في الأصح، وقيل لغو، ولو قال: ملكتك نفسك أو وهبتك نفسك فالذي جزم به القاضي حسين والبخاري أنه إن قبلت في المجلس عتقت وإلا فلا. وفي التمهة أن ملكتك رقبك كناية، ونقله الروياني في البحر عن الإمام، والله أعلم. قال:

(١) قال الشافعي: فإذا قال الرجل لبعده أنت مديبر أو أنت عتيق أو محرر بعد موتي أو متى مت أو متى دخلت الدار فانت حر بعد موتي فدخل فهلما كله تكميل يخرج من الثلث، ولا يعتق في مال غائب حتى يحضر ولو قال إن شئت فانت حر. (الأم ٥/٢٧٢).

(وَإِذَا أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدٍ عَتَقَ جَمِيعَهُ).

يجوز للشخص أن يعتق بعض العبد كما أن له أن يعتق جميعه، فإذا عتق بعضه عتق كله، واحتج له بأن شخصاً أعتق شقصاً من غلام، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: (لَيْسَ لَهُ شَرِيكَ، رواه أبو داود، وفي رواية «هُوَ حُرٌّ كُلُّهُ»^(١)) ولأنه لو ملك بعضه فأعتقه وهو موسر عتق عليه كله كما سيأتي، فإذا ملك جميعه كان أولى، والله أعلم. قال:

(فَإِنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ وَهُوَ مُوسِرٌ مَرَى الْعَتَقُ إِلَى بَائِقِهِ وَعَلَيْهِ قِيمَةُ نَصِيبِ شَرِيكِهِ).

إذا أعتق شريك في عبد، وحصة الشريك قابلة للعتق، وكان المعتق موسراً حالة العتق بنصيب الشريك قوم عليه نصيب شريكه ويسري العتق إليه، وإن كان معسراً عتق نصيبه، ورق الباقي لقوله ﷺ «مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ^(٢)، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ^(٣) ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ^(٤)» وَأَعْتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَالْأَقْدَ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ، رواه الشيخان، وفي رواية البخاري (فَإِنْ كَانَ مُوسِراً قَوْمَ عَلَيْهِ ثُمَّ يُعْتَقَ، وفي رواية أَيْضاً: فَهُوَ عَتَقٌ^(٥))، والله أعلم. قال:

(وَمَنْ مَلَكَ وَاحِداً مِنْ وَالِدَيْهِ أَوْ مَوْلُودِهِ عَتَقَ عَلَيْهِ).

من ملك أحداً من أصوله وإن علا أو من فروعه وإن سفل عتق عليه. أما في الآباء

(١) رواه أبو داود في: (٢٨) كتاب العتق - (٤) باب فيمن أعتق نصيباً له من مملوك - حديث رقم: (٣٩٣٣). ورواه أحمد: ٧٤/٥، ٧٥. وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) قوله: «شركاء أي نصيباً».

(٣) قوله: «عبد» قال القرطبي: العبد، لغة، المملوك المذكور. ومؤنثه أمة، من غير لفظه.

(٤) قوله: «يبلغ ثمن العبد» أي ثمن بقيته.

(٥) قوله: «حصصهم» أي قيمة حصصهم.

(٦) رواه البخاري في: (٤٩) كتاب العتق - (٤) باب إذا أعتق عبداً بين اثنين - حديث رقم: (٢٥٢٢). ورواه

مسلم في: (٣٨) كتاب العتق - (١) باب من أعتق شركاً له في مملوك - حديث رقم: (١). ورواه أبو

داود في: (٢٨) كتاب العتق - (٦) باب فيمن روى أنه لا يستسعى - حديث رقم: (٣٩٤٠، ٣٩٤١).

ورواه الترمذي في: (١٣) كتاب الأحكام - (١٤) باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما

نصيبه - حديث رقم: (١٣٤٦). ورواه ابن عمر. قال أبو عيسى: حديث عمر حسن صحيح. ورواه

السنائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (١٠٤) باب الشركة بغير مال - حديث رقم: (١). ورواه في: (١٠٥)

باب الشركة في الرقيق - حديث رقم: (١). ورواه ابن ماجه في: (١٩) كتاب العتق - (٧) باب من

أعتق شركاً له في عبد - حديث رقم: (٢٥٢٧، ٢٥٢٨). ورواه مالك في: (٣٨) كتاب العتق - باب من

أعتق شركاً له في مملوك - حديث (١). ورواه أحمد: ٥٦/١، ٥٦/٢، ٣٤، ٥٣، ٧٧، ١٠٥،

١٤٢، ١٥٦، ٣٤٧، ٤٢٦، ٤٧٢، ٥٣١، ٣٧/٤، ٧٤/٥، ٧٥، ٣٢٧

فلقوله ﴿لَنْ يَجْزِيَكَ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيَنْتَقَهُ﴾ رواه مسلم، وفي رواية ﴿فَيَتَّقَ عَلَيْهِ﴾^(١) ولأن بين الولد والولد بعضية، ولا يجوز أن يملك بعض الشخص بعضه، وأما في الأولاد، فلقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا مَبْهَغًا بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا إِنْ كُنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَتَى الرَّحْمَنُ عِبْدًا﴾^(٣) فدل على امتناع اجتماع البنوة والملك. وأعلم أنه لا فرق بين أن يتفق الولد والولد في الدين أو يختلفا، ولا فرق بين جهة الأب وجهة الأم، ولا فرق بين الذكور والإناث وفي المنفني باللعان وجهان، ومتى يحكم بنفوذ العتق؟ قال أبو إسحاق: مع دخوله في الملك، وقال إمام الحرمين: يترتب على الملك، والله أعلم.

(فرع) ملك ابن أخيه ثم مات وهو معسر وعليه دين مستغرق ووارثه أخوه فقط، وقلنا الدين لن يمنع الأثر وهو الأصح، فإن الأخ يملك ابنه ولا يعتق عليه، ولو كان الوارث غير الأخ ممن لا يعتق عليه العبد، فإن عتقه والحالة هذه وهو معسر لم يعتق في الأصح لأنه مرهون بالدين وقيل يعتق، والله أعلم. قال:

(فصل: في الولاء: وَالْوَلَاءُ مِنْ حُقُوقِ الْيَقِينِ وَحُكْمُهُ حُكْمُ التَّنْصِيبِ عِنْدَ حَلَمِهِ، وَيَتَكَلَّفُ مِنَ الْمُعْتَقِ إِلَى الذَّكُورِ مِنْ عَصَمَتِهِ).

الولاء بالمدّ وفتح الواو وهو مشتق من الموالة وهي المعاونة فكأن العبد أحد أقارب المعتق، وقيل غير ذلك. وهو في الشرع عصبوية متراخية عن عصبوية النسب تقتضي للمعتق الإرث، والعقل، وولاية أمر النكاح، والصلاة عليه وعصبته الذكور من بعده، واسم المولى يقع على المعتق وعلى العتيق.

والأصل في الباب بعد السنة الإجماع. وقول الشيخ [الولاء من حقوق العتق] حجة قوله ﴿الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ﴾^(٤) رواه الشيخان، وفي رواية لهما «الْوَلَاءُ لِمَنْ وُلِّيَ التَّعَمَّةَ»^(٥)

(١) قوله: «لَنْ يَجْزِيَكَ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ» أي لا يقوم ولد بما لأبيه عليه من حق، ولا يكافئه بإحسانه به إلا أن يصادقه مملوكاً فيعتقه.

(٢) رواه مسلم في: (٢٠) كتاب العتق - (٦) باب فضل الولد - حديث رقم: (٢٥). ورواه أبو داود في:

(٤٠) كتاب الأدب - (١) باب في بر الوالدين - حديث رقم: (٥١٣٧). ورواه ابن ماجه في: (٣٣)

كتاب الأدب - (١) باب بر الوالدين - حديث رقم: (٣٦٥٩). ورواه أحمد: ٢٣٠/٢.

(٣) سورة مريم آية: ٨٨.

(٤) سورة مريم آية: ٩٢ - ٩٣.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) رواه البخاري في: (٣٤) كتاب البيوع - (٣) باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل - حديث رقم: (٢١٦٨). ورواه مسلم في: (٢٠) كتاب العتق - (٢) باب إنما الولاء لمن أعتق - حديث رقم: (٨). =

وقوله [وحكمه حكم التعصيب عند علمه] أي عند عدم العتق، فينتقل الولاء إلى عصباء العتق دون سائر الورثة أي أصحاب الفروض ومن يعصبهم العاصب. لقوله ﷺ «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبُ لَا يَتَّبَعُ وَلَا يُوْهَبُ، وَلَا يُورَثُ» (١) رواه ابن خزيمة وابن حبان، وقال الحاكم: صحيح الإسناد. والنسب إلى العصباء دون غيرهم، فلو انتقل إلى غيرهم لكان موروثاً، ومعنى الحديث اختلاط كاختلاط النسب، ولحمة بضم اللام وفتحها أي فإذا كان العصبية ابناً وابن ابن فالولاء للابن، وإن كان له أب وأخ فالولاء للأب كالإرث، وإن كان له أخ من أب وأم، وأخ من أب فالولاء للأخ من الأبوين كالإرث، وقيل هما سواء. لأن الأم لا تترك بالولاء وإن كان له أخ وجد فقولان: أحدهما يقدم الأخ لأن تعصبه يشبه تعصيب الابن، والجد تعصبه يشبه تعصيب الأب، والابن يقدم على الأب، وكان القياس تقليده في الميراث أيضاً إلا أن الإجماع قام على عدم التقديم هناك فصرنا عنه هنا ولا إجماع هنا، وهذا هو الأصح، والثاني أنه بينهما كالإرث، وإن كان له ابن أخ وعم فالولاء لابن الأخ كالميراث وهكذا، فإن لم يكن عصبية انتقل إلى مواليه لأنهم كالعصبية ثم إلى عصبته كما مر، ولا يرث النساء بالولاء إلا من أعتقن لقوله ﷺ «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» (٢) أو أعتقن من أعتقن، فإن ماتت المرأة المعتقة انتقل حقها من الولاء إلى أقرب الناس إليها من العصباء على ما تقدم، والله أعلم. قال:

(وَلَا يَخُوْرُ بَيْعُ الْوَلَاءِ وَلَا هِبَتُهُ).

في صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الولاء وعن هبته (٣). قال النووي: فيه تحريم بيع الولاء وهبته وأنهما لا يصحان وأنه لا ينتقل الولاء عن مستحقه بل هو لحمة كلحمة النسب، وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف وأجاز بعض السلف نقله ولعله لم يبلغهم الحديث، والله أعلم. قال:

(فصل: في المَكْبَرِ: وَمَنْ قَالَ لِبَيْدِهِ إِذَا مِتَّ فَأَنْتَ حُرٌّ فَهُوَ مُدْبَرٌ يَتَّقِي بَعْدَ وَفَائِهِ مِنْ ثَلَاثِ أَلْمَالِ).

= رواه أبو داود في: (٢٨) كتاب العتق - (٢) باب بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة - حديث رقم: (٣٩٢٩). ورواه مالك في: (٣٨) كتاب العتق - (١٠) باب مبيع الولاء لمن أعتق - حديث رقم: (١٧). ورواه أحمد: ٢٠٦/٦.

(١) صحيح: أخرجه البيهقي: ٢٩٢/١٠ والشافعي حديث رقم: (١٣٣٢). وأخرجه الحاكم: ٣٤١/٤. والحديث صحيح بشواهده.

(٢) حديث صحيح: وسبق تخريجه.

(٣) رواه مسلم في: (٢٠) كتاب العتق - (٣) باب النهي عن بيع الولاء وهبته - حديث رقم: (١٦). قال سلم: الناس كلهم عيال، على عبد الله بن زبارة، في هذا الحديث.

هذا فصل التدبير. وهو في اللغة: النظر في عواقب الأمور، وفي الشرع تعليق عتق بالموت. والتدبير مأخوذ من الدبر لأن الموت دبر الحياة، وقيل لأنه لم يجعل تدبيره إلى غيره، وقيل لأنه دبر أمر حياته باستخدامه وأمر آخرته بمقتضه، وكان معروفاً في الجاهلية فأقره الشرع: قد دبر المهاجرون والأنصار، ودبرت عائشة رضي الله عنها أمة، وأجمع المسلمون عليه، وأما المغلب فيه هل هو تعليق العتق بصفة لأن صيغته تعليق كما ذكره، أو حكم الوصية لأنه من الثلث؟ فيه قولان: أحسبهما التعليق.

وأما حجة اعتباره من الثلث فلقول ابن عمر رضي الله عنهما: المدبر من الثلث. رواه الشافعي، رضي الله عنه ولا يصح رفعه. قال الدارقطني: روي مرفوعاً وموقوفاً والموقوف أصح، ولأنه تبرع ينتجز بالموت كالوصية، فإن خرج من الثلث عتق كله بالموت وإن خرج منه بعضه عتق بقل ما خرج إن لم تجز الورثة، والله أعلم. قال:

(وَيَجُوزُ أَنْ يَسِمَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ وَيَسْتَلْ تَدْبِيرَهُ).

التدبير لا يزيل الملك عن المدبر، وإنما هو تعليق عتق بصفة أو في حكم الوصية، وذلك لا يمنع التصرف فيه بإزالة الملك كما لو قال لعيبه: أنت حر إن دخلت الدار، أو أوصى به لزيد مثلاً فله الرجوع، واحتج له أيضاً بأن جابراً رضي الله عنه أخبر بأن رجلاً دبر غلاماً له ليس له مال غيره، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي»^(١) فاشتراه نعيم بن النحام. رواه الشافعي رضي الله عنه بهذا اللفظ، وهو حديث متفق على صحته. وفي الصحيحين «فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ»^(٢) وفي لفظ البخاري «فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ»^(٣) التَّحَامُ وهو

(١) رواه الشافعي: ص/ ٣٢٧ - من كتاب صفة نهي النبي ﷺ، وكتاب المدبر.

(٢) رواه البخاري في: (٨٩) كتاب الإكراه - (٤) باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو بعه لم يهز - حديث رقم: (٦٩٤٧). ورواه في: (٤٣) كتاب الاستقراض - (١٦) باب من باع مال المفلس أو المعدم قسمه بين الغرماء - حديث رقم: (٢٤٠٣). ورواه في: (٨٤) كتاب كفارات الأيمان - (١) باب عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة - حديث رقم: (٦٧١٦). ورواه في: (٣٤) كتاب البيوع - (٥٩) باب بيع المزانية - حديث رقم: (٢١٤١). ورواه مسلم في: (١٢) كتاب الزكاة - (١٣) باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله - حديث رقم: (٤١). ورواه في: (٢٧) كتاب الأيمان - (١٣) باب جواز بيع المدبر - حديث رقم: (٥٨). ورواه أبو داود في: (٢٨) كتاب العتق - (٩) باب في بيع المدبر - حديث رقم: (٣٩٥٥ - ٣٩٥٧). ورواه الترمذي في: (١٢) كتاب البيوع - (١١) باب ما جاء في بيع المدبر - حديث رقم: (١٢١٩). ورواه عن جابر. قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٨٣) باب بيع المدبر - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٣/ ٣٥٠، ٣٠٨، ٣٦٩.

(٣) إنعيم التَّحَام هو: نعيم بن عبد الله بن أسيد بن عوف بن عبد بن عدي بن كعب القرشي العدوي المعروف بالنحام، قيل له ذلك لأنه النبي ﷺ قال له دخلت الجنة فسمعت نعمة من نعيم، والنعمة هي السعة =

الصواب، لأن النحام وصف لنعيم، والنحام بالحاء المهملة، فللسيد إزالة الملك عنه بالبيع والهبه. وغيرهما وبكل ما ينقل الملك مثل جعله صداقاً أو أجرة أو رأس مال سلم، والهبه مع الإقباض ونحو ذلك، وهل يجوز الرجوع عن التدبير بالقول كقوله: فسخت التدبير أو نقضته أو رجعت عنه ونحو ذلك؟ فيه قولان مبنيان على أن التدبير تعليق عتق بصفة أو وصية، والصحيح أنه لا يجوز الرجوع بالقول، لأن الصحيح أنه تعليق عتق بصفة، وقيل يجوز لأنه وصية، والله أعلم. قال:

(وَحَكْمُ الْمُدَبِّرِ فِي حَيَاةِ الْمَيِّتِ كَحَكْمِ عَبْدِهِ الْقَنَّ).

قد علمت أن التدبير لا يزيل الملك عن العبد، وإن كان كذلك فللسيد اكتسابه والجنابة عليه كالجنابة على القن، فإن قتل فللسيد القصاص أو القيمة بحسب الجنابة، ولا يلزمه أن يشتري بها عبداً يديره وإن جنى على طرفه فللسيد القصاص والأرض ويبقى التدبير بحاله، ولو جنى المدبر فهو في الجنابة كالعبد القن أيضاً، فإن جنى جنابة توجب القصاص فاقصص منه، فأت التدبير لفوات محله، وإن جنى جنابة توجب المال أو عفى عن القصاص فللسيد أن يفديه، وأن يسلمه لبيع في الجنابة، فإن فداه بقي التدبير، وإن سلمه للبيع فبيع في الجنابة بطل التدبير. والحاصل أن المدبر قن للسيد غنمه، وعليه غرمه والله أعلم. قال:

(فصل: وَالْكِتَابَةُ مُسْتَحَبَّةٌ إِذَا سَأَلَهَا الْعَبْدُ وَكَانَ مَأْمُونًا مَكْتَسِبًا^(١)).

الكتابة تعليق عتق بصفة ضمنت معاوضة، وهي معدولة عن القياس لأنها بيع ما له بما له أداء، وهي مشتقة من الكتب، وهو الضم لأن فيها ضمّ نجم إلى نجم. والنجم الوقت الذي يحل فيه مال الكتابة، وسميت به لأن العرب ما كانت تعرف الحساب والكتابة، وإنما تعرف الأوقات بالنجوم، وهي ثمانية وعشرون نجماً منازل القمر فيقول: أعطيتك إذا طلع نجم كذا أو سقط نجم كذا، فسميت باسمها مجازاً، وقد يطلق النجم على المال الذي يحل في الوقت، وقال الروياني: الكتابة إسلامية، ثم الكتابة مستحبة إذا طلبها العبد بشرطين: أن يكون أميناً قادراً على الكسب، واحتج لذلك بقوله تعالى: ﴿فَكَاتَبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(٢) قال الشافعي رضي الله عنه: المراد بالخير الاكتساب والأمانة فإن الخير ورد بمعنى المال في قوله تعالى: ﴿وَأِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾^(٣) وبمعنى العمل الصالح في قوله تعالى:

= التي تكون في آخر النحلة الممدود آخرها، قال البخاري له صحبة، قتل يوم موته في حياة النبي ﷺ. (الإصابة ٥٦٧/٣).

(١) المكاتب: عبد يمتقه سيده على مال يؤديه له على نجوم - أي أقساط - معينة فيكتب له بذلك صكاً، فمضى ادى أقساطه في مواضعها كان حراً.

(٢) سورة النور آية: ٣٣.

(٣) سورة المائدة آية: ٨.

﴿قَمَنْ يَمْتَلِ مِنْقَالَ ذَوْرَ خَيْرَ آيَرَةٍ﴾^(١) فحمل هنا عليهما لجواز إرادتهما لتزوقف المقصود عليهما، لأن غير المكتسب عاجز عن الأداء، وغير الأمين لا يوثق بوفائه، وفي قول تجب الكتابة لظاهر الآية، والمشهور الذي قطع به الجمهور لا تجب لأنها بيع مال السيد بماله وهو حرام لأنه سفه ولأنه عتق بمعرض، فلا يلزم السيد كالاستسعاء، فإن الآية محمولة على النذب، والله أعلم. قال:

(وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِمَالٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَأَقْلَهُ نَجْمَانِ).

أما شرط كون المال معلوماً فلأن الجهالة به شرر ويؤدي إلى النزاع وكلاهما منهى عنه، وكذلك يشترط العلم بالمحل كما ذكرنا، وأما اشتراط النجمين فإنه لا يجوز على أقل منهما، فلفظ الكتابة يبنى على ذلك إذ لا ضم إلا بين اثنين فصاعداً، واحتج له أيضاً بفعل الصحابة رضي الله عنهم كما قاله الشافعي رضي الله عنه في البرهلي، وقال علي رضي الله عنه: الكتابة على نجمين والإيفاء من الثاني، وهذا يقتضي أن أقل ما يجوز نجمان لأن ما فوقهما يجوز للإجماع، وأصرح من ذلك في الدلالة قول عثمان رضي الله عنه لعبد لما غضب عليه: لا كاتبك على نجمين، فلو جاز على أقل لفعله لأنه أزيد في العقوبة، ولم ينقل عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أنه كاتب على أقل منهما فلو جاز لا يتلوا إليه تعجيلاً للقرية، وقد روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «الْكِتَابَةُ عَلَى نَجْمَيْنِ»^(٢) وهذا نص على إن صحَّ وإلا ففي ما مرَّ كفاية، والله ولي الهداية. قال:

(وَهِيَ لَزِمَةٌ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ، وَمِنْ جِهَةِ الْعَبْدِ جَائِزَةٌ، وَلَهُ تَعْجِيلُ نَفْسِهِ، وَفَسْخُهَا مَتَى شَاءَ).

العقود منها ما هو لازم من الطرفين كالبيع ونحوه. ومنها ما هو جائز منهما كالقراض ونحوه. ومنها ما هو لازم من أحد الطرفين دون الآخر. ومن ذلك الكتابة، وهي جائزة من جهة العبد، فله فسخها متى شاء لأن عقد الكتابة لحظه فأشبه المرتهن، وهذا هو المذهب، وقيل ليس له الفسخ إذ لا ضرر عليه في بقاءها. قال العراقيون: قولهم لا ضرر عليه ممنوع، فإنه قد يتضرر بكون الثقة على نفسه فيستفيد بالفسخ رفعها عنه، وأما من جهة السيد فهي لازمة فليس له فسخها لأن الكتابة عقدت لحظ المكاتب لا لحظ السيد، فكان السيد فيها كالراهن، ولأنه لو جاز له الفسخ لم يثق المكاتب ببقائه على الكتابة فيتكامل في التحصيل. نعم إن عجز المكاتب عن الأداء عند المحل فللسيد فسخها كما يفسخ البائع البيع بعجز

(١) سورة الزلزلة آية: ٧.

(٢) ورد هذا القول من حديث علي رضي الله عنه وهو ضعيف ذكره الحافظ في «التلخيص» (٢١٧/٤) من ابن أبي شيبة.

المشتري عن الثمن، ولو لم يعجز ولكن امتنع المكاتب عن الأداء فللسيد الفسخ أيضاً، وخالف عقد الكتابة البيع فإنه لازم من جهة المشتري، فيجبر المشتري على الأداء فيندفع الضرر بخلاف الكتابة فإنها جائزة من جهة المكاتب فلا إيجاب، والخيار في هذا على التراخي فلو صرح بالإمهال، ثم عن له الفسخ جاز، والله أعلم^(١). قال: (وَعَلَى الْمَكَاتِبِ الْقَضَاءُ بِمَا فِيهِ تَنْمِيَةُ الْمَالِ).

المكاتب يملك بعقد الكتابة منافعه وأكسابه إلا أنه محجور عليه في استهلاكها بغير حق لحق السيد فله البيع والشراء والاستئجار ونحوها لكن على وجه الضبطة، فلا يحايي، ولا يهب، ولا يرهن بلا ضرورة، ولا ينفق على أقاربه لأنه كالمعسر بليل عدم نفوذ تبرعته، ولا يبيع بنسيئة أي بأجل وإن ربح أضعاف الثمن وأخذ رهناً أو كفيلاً، وقيل يجوز كولي المحجور عليه في الارتهان، والأصح المنصوص الأول، فلو أذن له السيد في شيء من ذلك فهل يجوز؟ قولان: أحدهما لا يجوز لأن المكاتب ناقص الملك، والسيد لا يملك ما في يده فلا يصح باتفاقهما، ولأن الله تعالى حقاً في ذلك فلا يفوت برضا السيد والثاني يصح وهو الأصح لأن المنع إنما كان لحقه فزال بإذنه كالمرتن، وهذا فيما عدا المتق. فإن أعتق المكاتب عن نفسه فالملعب في الروضة تبعاً للرافعي أنه لا ينفذ لأنه يترتب عليه الولاء والمكاتب ليس أهلاً له، وقيل ينفذ وهو مقتضى ما في تصحيح التنيه، فإن أعتق عن السيد أو عن أجنبي فقولان أيضاً، والصحيح النفوذ، والله أعلم. قال:

(وَعَلَى السَّيِّدِ أَنْ يَضَعَ عَنْهُ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ مَا يَسْتَعِينُ بِهِ، وَلَا يَنْفَقُ إِلَّا بِإِذْنِهِ جَمِيعَ الْمَالِ بَعْدَ الْقَدْرِ الْمَوْضُوعِ عَنْهُ).

يجب على السيد في الكتابة الصحيحة أن يحيط من المكاتب بعض ما عليه، أو يؤتبه شيئاً من عنده يستعين به على الأداء لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾^(٢) فظاهره الوجوب، وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾^(٣). قال: ربح الكتابة^(٤). رواه النسائي وقال: الصواب وقفه، وأما

(١) إذا عجز المكاتب عن أداء نجم من نجوم الكتابة وقد حل موعد نجم آخر وعجز، جاز للسيد أن يعجزه ويرده إلى الرق كما كان، لقول علي رضي الله عنه «لا يرد المكاتب في الرق حتى يتوالى عليه نجمان»، ولا يجوز للسيد وطء مكاتبته، لأن الكتابة تمتع من استخدامها والانتفاع بها، والوطء من جملة المنافع التي تنقطع بالكتابة، وهذا هو رأي الجمهور من الأئمة ورحمهم الله تعالى. وولد المكاتبية يقتضي معها إذا هي ادت نجومها وعققت، وإن عجزت عادت إلى الرق وعاد معها ولها، وسواء في ذلك ما كان حاملاً في بطنها ساعة مكاتبها أو ما حدث بعد ذلك، وهذا هو من مله الجمهور.

(٢) سورة النور آية: ٣٣.

(٣) رواه النسائي في: (٤٤) كتاب البيوع - (٨٤) باب بيع المكاتب، (٨٥) باب المكاتب يباع قبل أن يقضي.

الحاكم فقال: إن رواية الربيع صحيحة الإسناد، وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما في الآية: ضموا عنهم من مكاتبتهم فلو لم يحط السيد عنه شيئاً وجب عليه أن يؤتبه مالا من عنده، والخط هو الأصل والإيتاء بذل عنه هذا هو الأصح المتخصص، وقيل الإيتاء هو الأصل فيعطيه إذا اعتقه شيئاً ليهيئ به أمر نفسه، والخط لا يقوم مقامه، وقيل يتخير بينهما. قال الماوردي: فلو أراد السيد أن يعطيه، وأراد العبد الخط أجيب العبد لأنه يروم تعجيل العتق، ثم قيل وقت الوجوب بعد العتق كالمتعة، والأصح قبل العتق ليستعين به على العتق وخالف المتعة لأنها لجبر الكسر وهو بعد الطلاق، وعلى هذا محله النجم الأخير، وعبرة الروضة: وعلى هذا إنما يتعين النجم الأخير، وعبرة المنهاج: والنجم الأخير أليق، وعبرة بعضهم: يجب إذا بقي عليه قدر يجب دفعه إليه. واعلم أنه لو حط أو أتى من حين العقد أجزاء على الأصح، وقيل إنما يجوز بعد أن يأخذ شيئاً لقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِمِائَاتِ اللَّهِ الَّتِي آتَاكُمْ﴾^(١) وعلى الصحيح المراد من قوله تعالى: ﴿آتَاكُمْ﴾ أي أوجب لكم على نفسه بالعقد أو يعود الضمير على الله تعالى، وفي قدر الواجب وجهان: أحدهما يعتبر بقدر مال الكتابة فيؤتبه من الكثير بقدره، ومن القليل بقدره كالمتعة تكون بقدر يساره وإعساره، وأصحهما ونص عليه الشافعي رضي الله عنه يكفي أقل ما يتمول ولو حبة لأن الله تعالى لم يقدر شيئاً، بخلاف المتعة فإن الله تعالى قدرها بحسب الموسر والمعسر، ويستحب حط الربع على الأصح، وقيل الثلث والكتابة الفاسدة لا حط فيها على الأصح، ولو قبض المال كله ردة عليه بعضه لظاهر الآية. قال بعضهم: والإيتاء يقع على الخط والرفع إلا أن الخط أولى لأنه أنفع له، وبه فسر الصحابة رضي الله عنهم.

واعلم أنه لا يعتق المكاتب ولا شيء منه ما بقي عليه درهم لقوله ﷺ «الْمُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَعِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَّكَاتِبِهِ دِرْهَمٌ»^(٢) رواه أبو داود ولأنه إن غلب فيه العتق بالصفة فلا يعتق قبل استكمالها، وإن غلب معنى المعاوضة، فالجميع لا يجب تسليمه إلا بقبض جميع الثمن، كذلك هذا، والله أعلم. قال:

(فصل: وإذا أصاب السيد أمة فوَضَعَتْ مِنْهُ مَا تَبَيَّنَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ أَمِي حَرَمَ عَلَيْهِ بَيْعُهَا وَهَبُهَا وَجَارَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالْإِسْتِغْدَامِ وَالْوَطْءِ).

= من كتابته شيئاً. حديث منكر: رواه البيهقي في سننه ٣٢٩/١٠. قال البيهقي: «الصحيح أنه موقوف» وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره»: «وهذا حديث غريب ورفعه منكر والأشبه أنه موقوف على علي رضي الله عنه».

(١) سورة النور آية: ٣٣.

(٢) رواه أبو داود في: (٢٨) كتاب العتق - (١) باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت - حديث رقم: (٣٩٦٦). ورواه البيهقي: ٣٢٤/١٠.

إذا وطئ الحر أمته فحبلت منه انعقد ولده حرّاً، وتصير الأمة بالولادة مستولدة تعتق بموت السيد، ويقدم عتقها على الديون كما سيأتي، وكما يثبت الاستيلاء بوضع الولد التام كذلك يثبت بإلقائه مضغة ظهر فيها خلقه الآدمي. إما لكلّ أحد أو للمقاول أو لأهل الخبرة من النساء، فإن لم تظهر: قلن: هو أصل آدمي ولو بقي لتصوّر، فهل يثبت الاستيلاء؟ فيه خلاف قبل يثبت كما تنقضي به العدة، والمذهب أنه لا يثبت أمية الولد وإن انقضت به العدة، وقد مرّ الفرق في العمد، واحتجّ لأمية الولد وحرّيته بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَمَّا وَلَدَتْ مَارِيَةُ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا»^(١) رواه ابن جزم بإسناد صحيح كما قاله في البيع وقال هنا: كل رجاله ثقات، ويقول $\frac{1}{2}$ «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنَّ لَدَى الْأُمَةِ رَجُلًا أَيْ سَيِّدَتَهَا»^(٢) فأقام عليه الصلاة والسلام الولد مقام أبيه والأب حرّ فكذا الولد، ولا ولاء عليه لأحد لأن مانع الرّق قارن سبب الملك فرفعه بخلاف ما لو اشترى زوجته الحامل منه، فإن الولد يعتق عليه وولاءه له، وإذا ثبت بحرية الولد وأميه أمه ثبت لها حق الحرية، وحرّم بيعها، وهبتها، ورهنها، والوصية بها، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد، وقال: «لَا يَبْنِيَنَّ، وَلَا يُؤَقِّنَنَّ، وَلَا يُسْتَمْتَعَنَّ بِهَا سَيِّئًا مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرٌّ»^(٣) رواه الدارقطني، والبيهقي، وابن القطان، وقال: كل رواته ثقات وهو عندي حسن أو صحيح، ورواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما. فإن قلت ففي حديث جابر رضي الله عنه «كَانَ يُبَّعُ أُمّهَاتُ الْأَوْلَادِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا»^(٤) رواه النسائي، وابن ماجه، وابن حبان

(١) رواه ابن ماجه في: (١٩) كتاب العتق - (٢) باب أمهات الأولاد - حديث رقم: (٢٥١٦). قال محققه: في الزوائد: في إسناده الحسين بن عبد الله بن حبيب، تركه ابن المديني وغيره. وضفّه أبو حاتم وغيره. وقال البخاري: إنّه كان يتهم بالزندقة. ورواه الدارقطني - حديث رقم: (٤٨٠). والبيهقي: ٣٤٦/١.

(٢) رواه البخاري في: (٦٥) كتاب تفسير القرآن الكريم - سورة لقمان - (٢) باب «إن الله عنده علم الساعة» حديث رقم: (٤٧٧٧). ورواه في: (٢) كتاب الإيمان - (٣٧) باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام - حديث رقم: (٥٠). ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان - (١) باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بأبواب قدر الله سبحانه وتعالى - حديث رقم: (٥، ٧). ورواه ابن ماجه في المقدمة - باب (٩) - حديث رقم: (٦٤). ورواه في: (٣٦) كتاب الفتن - (٢٥) باب أشراط الساعة - حديث رقم: (٤٠٤٤).

(٣) ضعيف: أخرجه الدارقطني - حديث رقم: (٤٨١). ورواه البيهقي: ٣٤٨/١٠. ورواه مالك في: (٣٨) كتاب العتق - (٥) باب عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في المتأق - حديث رقم: (٦).

(٤) رواه أبو داود في: (٢٨) كتاب العتق - (٨) باب في عتق أمهات الأولاد - حديث رقم: (٣٩٥٣)، (٣٩٥٤). ورواه ابن ماجه في: (١٩) كتاب العتق - (٢) باب أمهات الأولاد - حديث رقم: (٢٥١٦) =

في صحيحه بمعناه، وفي رواية أبي داود وابن حبان أيضاً من حديث جابر «بَيْنَا أَهْمَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَانَا فَأَنْتَهَيْنَا وَأَجِيبَ عَلَى تَسْلِيمِ صَحَّةِ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مِنْهُمْ فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ نَادِرٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ مَبَاحاً، ثُمَّ نَهَى عَنْهُ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمِثْلُ هَذَا يَعْنِي عَدَمَ الْعِلْمِ كَثِيرٌ وَقَدْ وَقَعَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ، وَلِهَذَا كَانَ الصَّدِيقُ وَغَيْرُهُ إِذَا وَقَعَتْ لَهُ الرَّاغِبَةُ وَلَمْ يَعْلَمْ فِيهَا شَيْئاً سَأَلَ، وَيَجُوزُ لِلسَّيِّدِ اسْتِخْلَافُهَا وَإِجَارَتُهَا وَطَوُّهَا لِلْحَدِيثِ، وَفِي تَرْوِجِهَا أَقْوَالٌ أَحْسَنُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَيْضاً لِأَنَّهُ يَمْلِكُ رَقَبَتَهَا وَمَنَافِعَهَا حَتَّى الْوَطءَ فَمَلِكُ تَرْوِجِهَا بَرَضَاهَا وَيَدُونَهُ كَالْمُدْبِرَةِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْجَدِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ:

(وَإِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ عَتَقَتْ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ قَبْلَ الثُّلُوثَيْنِ وَالْوَصَايَا).

أما اعتاقها فلما مرَّ من الأخبار ولأن الولد اتعقد حرّاً وبعضه منها، فقد صار بعضها حرّاً، فاستتبع باقيها كالعتق إلا أن في العتق قوّة، فاستتبع في الحال، وهذا ضعيف فائز في المستقبل، وأما كونها من رأس المال فلأنه إتلاف حصل بالاستمتاع فأشبه الإتلاف بالأكل واللبس وبالقِيَّاس على من تزوجها في مرض الموت، وقيل لا تمتق بموت السيد، وخطب عليّ رضي الله عنه في الكوفة، فقال: أجمع رأيي ورأي عمر رضي الله عنه على أن لا تباع أمهات الأولاد وأنا الآن أرى يبعون فقال له عبيدة السلماني: رأيك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك في الفرقة، فأطرق عليّ، ثم قال: اقضوا ما أنتم مقضون، فإني أكره أن أخالف أصحابي^(١).

ولهذا اختلفت الأصحاب هل رجع عليّ رضي الله عنه أم لا؟ قال النووي في أصل الروضة: فإن قلنا بالمذهب أنه لا يجوز بيعها ففوضى بجوازه قاض. حكى الروياني عن الأصحاب أنه ينقض قضاؤه، وما كان فيه خلاف بين الفرق الأول فقد انقطع، وصار مجمعاً على منعه، ونقل الإسماعيل في وجهين انتهى. ومقتضاه وجهان النقص قال الرافعي: وللاصوليين خلاف في أنه هل يشترط لحصول الإجماع انقراض العصر؟ ولأصحابنا

= قال محققه: في الزوائد: إسناده صحيح، رجاله ثقات. ورواه الدارمي في: (١٨) كتاب البيوع - (٣٧)

باب بيع أمهات الأولاد - حديث رقم: (١). ورواه أحمد: ٢٢/٣، ٢٣١. ورواه ابن حبان في:

(٢٦٥/٦) باب أم الولد - ذكر الإباحة للمرأة في الضرورة بيع أم ولده - حديث رقم: (٤٣٠٨).

(وفصل) ذكر البيان بأن عمر بن الخطاب هو الذي نهى عن بيع أمهات الأولاد - حديث رقم: (٤٣٠٩).

ورواه الحاكم: ١٨/٢. ورواه البيهقي: ٣٤٧/١٠.

(١) إذا عتقت أم الولد بموت سيدها فإن المال الذي بيدها يكون لورثة سيدها، إذ أم الولد أمة قبل موت سيدها وكسب الأمة لسيدها وإذا مات سيد أم الولد استبرأت منه بهيمة لخروجها من ملكه بالعتق.

وجهاً: فيما إذا اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في مسألة، ثم أجمع التابعون على أحد القولين هل يرتفع به الخلاف الأول؟ قال النووي: الأصح أنه إجماع. وقال الغزالي، وابن برهان^(١): إنه مذهب الشافعي رضي الله عنه، وقال إمام الحرمين: ميل الشافعي رضي الله عنه إليه ومن عبارته الرشيدة في ذلك أن المذاهب لا تموت بموت أصحابها، والله أعلم. قال:

(وَوَلَّكُمَا مِنْ خَيْرٍ بِمَنْزِلَتِهَا).

أولاد المستولدة إن كانوا من السيد فلا خلاف في حرّيتهم وإن حدثوا من نكاح أو زنا فلهم حكم الأم لأن الولد يتبع الأم في الحرية فكلاً في حق الحرّية فليس للسيد بيعهم ويعتقون بموته، وإن كانت الأم قد ماتت في حياة السيد، ولو أعتق السيد الأم لا يعتق الولد، وكذا حكم العكس كما في التدبير بخلاف ما لو أعتق المكاتبه يعتق ولدها، والفرق أن التبعية في أم الولد والمندوبة وإنما هي بسراية التدبير وأمية الولد والصفة موت السيد، ولا كذلك المكاتبه، ولو ولدت المستولدة من وطء شبهة، فإن كان الواطء يعتقد أنها زوجته الأمة، فالولد رقيق للسيد كالألم وهو كما لو أتت به من نكاح أو زنا، وإن كان يعتقد أنها زوجته الحرّة، أو أمته الحرّة العقد الولد حرّاً وعليه قيمته للسيد، وأما الأولاد الحاصلون قبل الاستيلاء بنكاح أو زنا، فليس لهم حكم الأم بعد الاستيلاء بل للسيد بيعهم إذا ولدوا في ملكه ولا يعتقون بموته لأنهم حدثوا قبل ثبوت الحرّية للأمة، والله أعلم^(٢) قال:

(وَمَنْ أَصَابَ أُمَّهُ خَيْرٌ فِي نِكَاحٍ قَوْلُهُ مَتَاهَا مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهَا).

إذا أولد شخص جارية أجنبي بنكاح أو زنا فالولد مملوك لصاحب الجارية لأنه يتبع الأم في الرّق كما يتبعها في الحرّية. قال:

(وإن أَصَابَهَا بِشُبْهَةٍ قَوْلُهُ مَتَاهَا حُرٌّ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لِسَيِّدِهَا، فَإِنْ تَلَّكَ الْأُمُّ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ بِالْوَطْءِ فِي النِّكَاحِ وَصَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ بِالْوَطْءِ بِالشُّبْهَةِ).

إذا وطئ الشخص أمة الغير ظاناً أنها زوجته الحرّة أو أمته أو أم ولده، فالولد حرّ نظراً إلى ظنه وعليه قيمته للسيد لأنه قوّت رقه بظنه، ولا تصير الأمة أم ولد في الحال لعدم

(١) ابن برهان هو: أبو الفتح، أحمد بن علي بن برهان يفتح الباء، الحنبلي ثم الشافعي، ولد ببغداد في شوال سنة تسع وبسبعم وأربعمائة وتفقّه على الغزالي، وغيره، وبرع في المذهب، والأصول. توفي سنة عشرين وخمسماية. له ترجمة في: طبقات الشافعية ١/١٠٢، ووفيات الأعيان ١/٩٩، وشرحات الذهب ٦١/٤.

(٢) لا فرق في حق أم الولد بين أن تكون مسلمة أو كافرة، غير أن بعض أهل العلم لا يرى عتق الكافرة، وعموم النص يقتضي أن لا فرق كما هو مذهب الجمهور.

ملكها لها، فإن ملكها بعد ذلك فهل تصير أم ولد له؟ قولان أحدهما نعم تصير أم ولد له لأن العلوق بالحرّ في الملك بسبب الحرّية بعد الموت كما أن القرابة عند الملك بسبب العتق في الحال، فلما كان الملك إذا طرأ على القرابة حصل العتق في الحال، فكذا إذا طرأ بعد انعقاد الولد حرّاً يحصل بعد الموت، والثاني لا تصير، وهذا هو الصحيح وهو ما جزم به الشيخ لأنها علقت منه في غير ملكه، فأشبه ما لو علقت به في نكاح، وكذا لو غرّ بحرّية أمة فنكحها، فإن ولده منها حرّ وفي صيرورتها أم ولد له إذا ملكها هذان القولان وقول الشيخ [وصارت أم ولد له بالوطء بالشبهة] هذا قول مرجوح وعلته ما قلّنا أن حرّية الولد سبب لامية الأم عند الملك، والمذهب أنها لا تصير لأنها علقت في غير ملك اليمين، وأعدنا التعليل للإيضاح.

فنسأل الله العزيز القادر أن يرشدنا إلى طرق النجاح والفلاح، إنه سبحانه فائق الحب والإصباح، وقد كان في النفس من الزيادة على ما مرّ ولاح، إلا أنني عارضني في ذلك جدول النفس عن طلب العلم وتسريحها في رياض الارتياح، ففصرنا صفحاً عن التطويل والمغالة، ونادينا بلسان الحال: هلموا إلى هله اللقطة فإن السماح رياح، والحمد لله على ما يسر من تعليق هذه الأحرف حمداً لا ينقطع عند المساء والصباح. وجعل اللهم على سيد الأولين والآخرين، وقائد الفرّ المحجلين، رسول رب العالمين، محمد ﷺ وشرف وكرم وعلى جبريل وميكائيل، وعلى كل الملائكة والمقرّين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آل كلّ رسائر الصالحين، وحسينا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

قال مؤلفه: نفع الله به الإسلام والمسلمين. فرغت منه يوم الجمعة في العشر الأوّل من شهر ربيع الأوّل سنة ثمان وثمانمائة، وكان ذلك بالمدرسة الصالحية بالقُدس الشريف زاده الله شرفاً وكرامة إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، غفر الله لنا ولمن أحبنا ولمن قرأ في كتابنا هذا، ودعا لنا بالمغفرة وللمسلمين آمين، والحمد لله رب العالمين.

جلق هذه النسخة المباركة العبد الفقير الذليل أحمد بن إبراهيم عرف بابن الكردي القادري، سكنه تحت قلعة حلب المحروسة، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولأصحابه وأحبابه وإخوانه ولكل المسلمين أجمعين، سبحان ربك رب العزة جما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين. وذلك بتاريخ سلخ جمادى الآخرة من شهور سنة ثلاث وخمسين وثمانمائة. ومذيل عليها أيضاً ما يلي: بلغ مقابلة هذه النسخة الكريمة على نسخة قوبلت على نسخة المصنّف رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته بمنه وكرمه.

فهرس المحتويات

٣	مقدمة التحقيق
٥	مقدمة المصنف

كتاب الطهارة

١٤	أنواع المياه
٢٦	فصل: وجلود الميتة تطهر بالدباغ
٣٢	فصل: السراك
٣٥	فصل: وفرائض الوضوء
٤١	فصل: وستنه عشر خصال: التسمية
٥٠	فصل: والاستنجاء واجب من البول والغائط
٥٧	فصل: والذي ينقض الوضوء خمسة أشياء
٦٣	فصل: والذي يوجب الغسل ستة أشياء
٦٦	فصل: وفرائض الغسل ثلاثة أشياء
٧٠	فصل: والأغسال المستنونة سبعة عشر غسلًا
٧٧	فصل: والمسح على الخفين جائز بثلاثة شرائط
٨٤	فصل: وشرائط التيمم خمسة أشياء
٩٥	فصل: والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء
١٠٠	فصل: وكل مائع خرج من السيلين نجس
١١٥	فصل: ويخرج من الفرج ثلاثة دماء

كتاب الصلاة

١٣١	فصل: وشرائط وجوب الصلاة
١٣٨	فصل: وشرائط الصلاة قبل الدخول فيها
١٥٢	فصل: وأركان الصلاة ثمانية عشر ركناً

١٧٨	فصل: والمرأة تخالف الرجل في أربعة أشياء
١٨١	فصل: والذي تبطل به الصلاة أحد عشر شيئاً
١٨٤	فصل: وركعات الصلوات المفروضة سبع عشرة ركعة
١٨٦	فصل: والمتروك من الصلاة ثلاثة أشياء
١٨٩	فصل: وخمسة أوقات لا يصلي فيها إلا صلاة لها سبب
١٩٢	فصل: وصلاة الجماعة
٢٠٢	فصل: ويجوز للمسافر قصر الصلاة الرباعية بأربعة شرائط
٢٠٨	فصل: وشرائط وجوب الجمعة سبعة أشياء
٢٢٠	فصل: وصلاة العيدين سنة مؤكدة
٢٢٦	فصل: ويصلى لكسوف الشمس وخسوف القمر
٢٢٨	فصل: وصلاة الامتنعاء
٢٣٠	فصل: وصلاة الخوف
٢٣٣	فصل: ويحرم على الرجال لبس الحرير والتختم باللهب

كتاب الزكاة

٢٦٢	فصل: والخليفة يزكيان زكاة الواحد بشرائط سبعة
٢٦٤	فصل: وأول نصاب اللهب عشرون مثقالاً
٢٦٧	فصل: ونصاب الزروع والثمار
٢٧٠	فصل: وتقوم هروض التجارة عند آخر الحول
٢٧٣	فصل: وتجب زكاة الفطر بثلاثة أشياء
٢٧٧	فصل: وتندفع الزكاة إلى الأصناف الثمانية
٢٨٣	فصل: صدقة التطوع سنة

كتاب الصيام

٢٩٦	فصل: يستحب الإكثار من صوم التطوع
٢٩٧	فصل: الاعتكاف مستحب وله شرطان

كتاب الحج

٣١٢	فصل: ويحرم على المحرم عشرة أشياء
٣١٩	فصل: والدماء الواجبة في الاحرام خمسة أشياء

كتاب البيوع وغيرها من المعاملات

٣٣٥	فصل: ويحرم الربا في الذهب والفضة والمطعمات
-----	--

٣٣٩	فصل: والمتبايعان بالخيار
٣٤٦	فصل: ويصح السلم حالاً ومؤجلاً فيما تكاملت فيه خمسة شروط
٣٥٢	فصل: وكل ما جاز بيعه جاز رهنه
٣٥٥	فصل: والحجر على ستة
٣٥٩	فصل: ويصح انطباع مع الإقرار في الأموال وما أفضى إليها
٣٦٢	فصل: وشرائط الحوالة أربعة
٣٦٤	فصل: ويصح ضمان الديون المستقرة إذا علم قدرها
٣٦٨	فصل: والكفالة بالبدن جائزة
٣٦٩	فصل: وللشركة خمس شرائط
٣٧١	فصل: وكل ما جاز للإنسان أن يتصرف فيه بنفسه
٣٧٥	فصل: في الإقرار والمقر به
٣٨٠	فصل: في العارية
٣٨٤	فصل: ومن غصب مالاً
٣٨٧	فصل: والشفعة واجبة
٣٩١	فصل: وللقراض أربعة شرائط
٣٩٦	فصل: والمساقاة
٣٩٨	فصل: في الإجارة
٤٠٣	فصل: والجمالة جائزة
٤٠٤	فصل: في المزارعة والمخابرة
٤٠٧	فصل: وإحياء الموات جائز بشرطين
٤١١	فصل: والوقف جائز بثلاث شرائط
٤١٥	فصل: في الهبة وكل ما جاز بيعه جازت هبته
٤٢٣	فصل: في اللقطة
٤٣١	فصل: في اللقيط
٤٣٢	فصل: في الوديعة

كتاب الفرائض والوصايا

٤٥٣	فصل: في الوصية
٤٧٣	فصل: ولا يجوز عقد النكاح إلا بولي ذكر
٤٨٩	فصل: ويستحب تسمية المهر في النكاح

٤٩٧	فصل: في المتعة
٤٩٨	فصل: والولاية على العرس مستحبة
٥٠٣	فصل: والنسوة في القسم بين الزوجات واجبة
٥١٢	فصل: في الخلع
٥١٧	فصل: والطلاق ضربان
٥٢١	فصل: والنساء فيه ضربان
٥٢٣	فصل: ويملك الحر ثلاث تطليقات
٥٤٠	فصل: وإذا طلق امرأته واحدة أو اثنتين
٥٤٤	فصل: في الإيلاء
٥٤٧	فصل: في الظهار
٥٥٤	فصل: وإذا رمى الرجل زوجته بالزنا
٥٥٨	فصل: والمعتدة ضربان
٥٦٢	فصل: في الاستبراء
٥٦٥	فصل: في المعتدة
٥٧١	فصل: في الرضاع
٥٧٦	فصل: ونفقة الأهل واجبة للوالدين والمولودين
٥٨٥	فصل: في الحضانة

كتاب الجنائيات

٦٠٢	فصل: في الدية
٦١٣	فصل: في القسامة

كتاب الحدود

٦٢٧	فصل في القذف
٦٣٠	فصل: ومن شرب خمرأ أو شراباً مسكراً
٦٣٤	فصل: في حد السارق
٦٣٩	فصل: في حد قطاع الطريق
٦٤١	فصل: ومن قصد بأذى في نفسه أو ماله أو حريمه
٦٤٥	فصل: ويقاتل أهل البغي بثلاث شرائط
٦٤٧	فصل: في الردة

كتاب الجهاد

٦٦٢	فصل: ومن قتل قتيلأ أعطي سلبه وتقسم الغنيمة بعد ذلك
-----	--

فصل: ويقسم مال الفيء على خمس فرق ٦٦٨

فصل: وشرائط وجوب الجزية ٦٦٩

كتاب الصيد والذبائح والضحايا والأطعمة

فصل: ما قدر على ذكاته فذكاته في حلقه ولبته ٦٧٧

فصل: وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال ٦٨٧

فصل: الأضحية مئة ٦٩٥

فصل: والعقيقة مستحبة ٧٠٤

كتاب السبق والرمي

كتاب الإيمان والنلور

فصل: النلر يلزم في المجازاة على المباح ٧٢٠

كتاب الأقضية

فصل: ويفتقر القاصم إلى سبعة شرائط ٧٣٩

فصل: في البيئة ٧٤٣

فصل: في الشهادة ٧٤٦

فصل: والحقوق ضربان ٧٥٠

كتاب المتق

فصل: في الولاء ٧٥٩

فصل: في الملبس ٧٦٠

فصل: والكتابة مستحبة إذا سألها العبد ٧٦٢

فصل: وإذا أصاب السيد أمته فوضعت منه ٧٦٥

